

## الجزء الثالث

من شرح المحقق الجليل الفاضل المدقق سيدي  
أبي عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل  
للامام أبي الضياء سيدي خليل  
رحمهما الله تعالى  
آمين

(وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)  
(على العدوى تغمدا لله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسبح جنته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)





## باب الذكاة

(قوله وهي لغة التمام) قال ابن الجوزي في التفسير الذكاة في اللغة تمام الشيء وقال في المصباح ذكيت البعير ونحوه مذ كية والاسم الذكاة (قوله والحدة) هي ما يعتري الانسان من الغضب كذا أفاده في المختار فعليه يكون العطف مغايرا وظاهرا شارحا أرا دجها الأدرال فيكون العطف مرادفا والمناصب حذفها كما هي محذوفة في شرح شب (قوله هي السبب الخ) أي والسبب شامل للأنواع الأربعة (قوله ثبتت التاء الغلبة الاسمية) أي الدلالة على أن الاسمية غلبت أو أن الاسمية علم في لحوق التاء أي على الوصفية أي أن الوصفية بمعنى ذات ثبت لها المذبوحة صارت غير مرادة (٢) وانما صار هذا اللفظ اسما للشاة المذبوحة ويظهر الفرق بينهما أنك

عند الوصفية تذكر الموصوف لفظا أو تقديرًا وعند الاسمية لا تذكره أصلا ومن المعلوم أن فعلا بمعنى مفعول لا تلحقه التاء أي إذا استمر على الوصفية لأن غلبت الاسمية كما هنا (قوله وجعت باختلاف أنواعها) أي جعت باعتبار أنواعها المختلفة جواب عما يقال إن الذبيحة اسم جنس للذبح الصادق بأي فرد من أفراده فواجب به الجمع فأجاب بأن الجمع باعتبار أنواعها لأنها تنوع إلى مذبوحة بالعقر ومذبوحة بالنحر فإذا كان كذلك فأراد الشارح بالذبيحة معنى المذكاة الشامل ولو قال باعتبار أفرادها لصح ويجوز أن المراد باعتبار أنواع متعلقها التي هي الذكاة (قوله جنسا) أي أفرادها والذبايح أقب لما يحرم بعض أفراده لعدم ذاته أو سلبها عنه وما يباح به مقدورا عليه فيخرج الصيد أي بقوله مقدورا عليه اه وقوله لعدم أي لكونه غير مذكي أمالانه ميتة وأما لأن التذكية فاسدة وقوله أو سلبها عنه إشارة إلى ما كان محرما عما لا تنفع فيه ولا يقبلها كالتحريم وقوله وما يباح بها عطف على ما يحرم لا خنق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

## باب الذكاة

وهي لغة التمام يقال ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها والنار إذا أتممت إيقادها ورجل ذكي تام الفهم والحدة وشرعا قال ابن وضاح هي السبب الذي يتوصل به إلى إباحة الحيوان البري والذبايح جمع ذبيحة والذبيح الذبيحة ثبتت التاء الغلبة الاسمية وجعت باختلاف أنواعها الخ وانظر حسان عسرة وما يتعلق به في الشرح الكبير ولما كانت الذكاة جنسا تحتها ثلاثة أنواع ذبح ونحر في أنسى أو وحشى مقدور عليه وعقر في وحشى مجوز عنه زاد في الذخيرة وتأثير من الانسان في الجملة كالرعى في الماء الحار أو قطع الاجنحة في الجراد ونحوه من غير ذى الدم بدأ المؤلف بالذبح لكثرة أفراده باختصاصه بالغنم والطير وأفضليته على النحر فيما يشتركان فيه كالبحر مشيرا إلى أن صفة الذبح أمور أربعة أشار لاؤها بقوله (قطع) أي التذكية قطع

لما كان يقع في ترجمة بعضهم الذبايح أحب أن يذكر ذلك (قوله وتأثير من الانسان في الجملة) وإن لم يكن قويا وهو رابع واقتصار بعض على الثلاثة الأول اقتصار على الغالب أو أن ما يموت به عقر حكا (قوله في الجراد) متعلق بكل من قوله كالرعى أو قطع (قوله من غير ذى الدم) أي من غير الذي له نفس سائلة (قوله بدأ المؤلف الخ) جواب لما وأنت خير بأن الجواب لم يكن متسببا عن الشرط بل سبب الجواب ما أشار إليه بقوله لكثرة أفراده (قوله باختصاصه) أي بسبب اختصاصه (قوله بالغنم والطير) الباعدا خلة على المقصور أي بسبب كون الغنم والطير مقصورين عليه لكثرة أفراده والذبح ويجوز أن يراد لكثرة أفراده متعلقه أي من غنم وطير وغير ذلك (قوله مشيرا) حال من فاعل بدأ (قوله إلى أن صفة الذبح) أي حقيقة الذبح (قوله أمور أربعة) أولها قوله قطع الثاني قوله تمام الثالث قوله من المقدم الرابع قوله بلارفع الخ فيه تسميح والاختصاص بها انما هو القطع المتعلق بتلك المتعلقات



(قوله فالذ كاة بمعنى التذكية) إشارة إلى أنه ليس المراد من الذ كاة معناها الأصلي وهو الهيئة الخاصة من فعل الفاعل فإذا قطع الحلقوم والودجين مثلاً فتسمى هذه الهيئة ذ كاة وقطع الحلقوم والودجين تذ كية الآن المراد هنا بالذ كاة التذ كية هكذا قرر (قوله فتشمل الذبح) ظاهر العبارة أن شمول الذ كاة للامرين إنما جاء من تفسيرها بالتذ كية ولو بقيت على ظاهرها لم تكن شاملة للامرين بل قاصرة على أحدهما وكأنه يقول المتبادر أن المراد بها الذبح وبعد فظاهره أنه لا تشمل العقر وهو كذلك لأن شرطه الاسلام فالمراد الذ كاة التي في الذبح والنحر (قوله حال اطباقهما) أي وأما السكران الذي يخطئ ويصيب فذكر فيه ابن رشد خلاف المذهب أن ذبحه لا تؤثر كل غيره وأما هو فهو موكول إلى حاله في الباطن أي إلى ما يعلمه من نفسه فإن كان يعلم أنه ذبح في حال إفاقته أكلها والأفلا ثم لا يخفى أن الذي يخطئ ويصيب يقال له مشكوك في ذ كاه وقيل إن ادعى التمييز بكره لنا أن نأكل ذبحه وأما إن لم يدعه يحرم وعول على هذا عجم (قوله لعدم النية منهم) أي لعدم صحة النية منهم (قوله وهو عابد النار الخ) لا يخفى أن الأولى أن يراد بالمجوس هنا معنى أعم شامل لعابد النار وعابد الملائكة وغيرهم فتدبر (قوله ولا جله يستندون الخ) ظاهر تلك العبارة أن نور النار التي تقاد هو الأله ولا بن قاسم أنه نور آخر (أقول) وكأن هذا النور مشابه للنور (س) المدعى أنه اله (قوله لأنهم الخ) تعليل لقوله وقيل

المجوسى في الأصل المجوسى (قوله لا لادينهم) أي بأن يكون ذلك عبادة (قوله يحل لنا وطء نسائه في الجملة) لا يخفى أنه لما نفسر النكاح بالوطء لا حاجة لقوله في الجملة (قوله على المشهور) أي خلافاً للطرطوشى في اختصاصه بمن تقدم فإن هؤلاء قد بدلوا فلا يثبت أن تكون الذ كاة مما بدله ورد بأن ذلك لا يعمل إلا منهم وهم مصدقون فيه اه (قوله أو يقال المفاعلة باعتبار العقد) لا يخفى ما في ذلك من التسامح وذلك لأنه إذا كانت المفاعلة على بابها يكون المعنى نعاقدته ويعاقدنا أي يقع العقد مناله ويقع العقد منه لنا ومن المعلوم أنه لا يتصور إلا بين اثنين مناله ومنه لنا فيعود المحذور من كوننا تزويجه نساءنا (قوله إذا يحل نكاحها) أي العقد

لا يخفى ولا نكح فالذ كاة بمعنى التذ كية فتشمل الذبح والنحر وأشار بقوله (بميزنا كح) إلى أن صفة الذابح أمر أن يخرج بالاول المجنون والسكران حال اطباقهما ما فلا تؤثر كل ذبحتهما ومثلهما الصبي الغير المميز لعدم النية منهم وبعبارة أخرى قوله بميزنا صفة الموصوف محذوف أي شخص مميز فتشمل الذ كة والائى والفعل والخنى والخصى والفاسق وإن كان بعض هذه مكروها والمؤلف تنزل له بعد وخرج بالثاني المرتد ولو لدن أهل الكتاب والمجوسى وهو عابد النار القائل بأن للعالم أصليين نوراً وظلمة فالنور اله الخير ولا جله يستندون وقود النار والظلمة اله الشر وقيل المجوسى في الأصل المجوسى والميم والنون يتعاقبان كـ كـ الغنم والغنم لانهم يرون أن الجحاسة لا تصرف في دينهم أي أن دينهم يبيع استعمالها لا لادينهم باستعمال الجحاسة ودخل في قوله بنا كح أي يحل لنا وطء نسائه في الجملة المسلم والكتابى معا هذا أو جربا حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى ولا فرق بين الكتابى الآن ومن تقدم على المشهور واندفع بقولنا أي يحل لنا ما قد يتوهم من لفظ بنا كح من المفاعلة وهو أن يحل لنا وطء فلا يشمل الإسلام ويخرج الكتابى لأنه لا يحل له وطء نسائنا وهو معنى من قال إن المفاعلة على غير بابها أو يقال المفاعلة باعتبار العقد على الكتابية لأنه لا يكون إلا بين اثنين وبقولنا في الجملة ما قد يتوهم من خروج الآية الكتابية إذ لا يحل نكاحها وإن أريد بالنكاح الوطء أحرز هذا المعنى (ص) تمام الحلقوم والودجين من المقدم يلارفع قبل التمام (ش) إضافة تمام إلى الحلقوم والودجين من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الحلقوم التمام ولو قال جميع كان أيين أو بقدر مضاف أي محمل تمام لان تمام عرض لا يقطع والمعنى أن شرط صحة الذ كاة أن يكون القطع لجميع الحلقوم وهى القصبة التى هى مجرى النفس ولجميع الودجين وهما عرقان في صفحتى العنق يتصل بهما كـ كـ عروق البدن

عليه ما فيه أنه لا يلتزم مع ما ذكره في تفسيره من أنه أراد بالنكاح الوطء (قوله وإن أريد بالنكاح الوطء الخ) لا يخفى أنه في حله ما فسر النكاح إلا بالوطء وكلامه يقتضى خلاف ذلك فتدبر وقوله هذا المعنى أي المشار به بقوله وبقولنا في الجملة فيكون اشكال المفاعلة جارياً مطلقاً أي أردنا بالنكاح العقد أو الوطء وهو ظاهر ويحتمل أن مراده بقوله هذا المعنى أي المعنى بتمامه من أن المراد يحل لنا وطء نسائه الخ وإن المفاعلة لا تعقل إلا إذا أردنا بالنكاح العقد لكن إن أراد هذا فلا يسلم له لان المفاعلة تأتي مطلقاً (قوله من إضافة الصفة) تسامح أي لان الصفة انما هى تمام (قوله كان أيين) أي لانه يغنى عن ارتكاب إضافة الصفة للموصوف أو بقدر مضاف أي محمل تمام والمحل هو نفس الحلقوم (قوله لان تمام عرض) فيه نظر لان المتبادر من تمام الجزء الأخير من الشئ (قوله أن يكون القطع لجميع الحلقوم الخ) اشتراط قطع الحلقوم مخرج للعلصة بالغنين المعجمة والصادأ والسين وهى التى تجاز الجوزة للبدن فلا تؤثر كل وهو المشهور لانه لم يذبح في الحلقوم وإنما ذبح في الرأس ولا فرق في منع إلا كل بين غنى وفقر ولو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقصة الخاتم أ كات ولو بقي قدر نصف الدائرة جرى على الخلاف في اعتبار نصف الحلقوم وانغوه (قوله وهى القصبة التى هى مجرى النفس) كذا في التوضيح والجواهر وفى الجوهرى هو الحلق



(قوله لا من المؤخر ولا من الجنب فانها لا تؤكل) أي لانه ينقطعها قبل ابتداء ذكاتها أو قبل اكتمالها وسواء فعل ذلك في ضوء أو ظلمة عمدا أو خطأ أو غلبة ومعنى ينقطعها أي قطع نخاعها وهو المخ الذي في عظام الرقبة قبل أن يصل إلى موضع الذبح لان قطع النخاع مقتل من مقاتلها فيكون قد ينقطعها قبل أن يذبحها في موضع ذكاتها حتى ان بعض الاشياخ قال لو أدخل الآلة من جانب عنقهها فأنفذها إلى جانبه الآخر وقطع الحلقوم والودجين إلى خارج فانها لا تؤكل لانه صدق عليه انه لم يذكها من المقدم كذا في لآ أي خلا فالعج كما أفاده عب (قوله حاصله) خلاصته انه اذا عاد عن قرب أكلت مطلقا أنفذت المقاتل أم لا رفعت اليد اختيارا أو اضطرارا وأما اذا عاد عن بعد فان لم ينفذ مقتلا أكلت مطلقا رفعت اليد اختيارا أو اضطرارا وان أنفذ لم تؤكل مطلقا فالصورتان بل ست عشرة لان الثاني اما أن يكون الاول أو غيره لكن ان كان العود عن بعد فلا بد له من نية وتسمية مطلقا أي كان هو الاول أو غيره لانه ذكاة مستقلة ومعالم أن ذلك عند عدم انفاذ شيء من مقاتلها لانها لا تؤكل مع البعد الا عند عدم ذلك وأما ان كان العود عن قرب فان كان هو الاول فلا يحتاج إلى نية وتسمية وان كان غيره احتاج وقد استفيد من هذا انه لا يشترط في الذابح الاتحاد فيجوز وضع شخصين يدهما على جميع محل الذبح بالآلة الذبح مع كل منهما واذبحهما معا لكن (٤) لا بد من النية والتسمية من كل منهما وينبغي أيضا جواز كل الذبيحة فيما وضع شخص آلة الذبح على وديج والاخر

آلة على الآخر وقطع جميع الودجين والحلقوم كذا أفاده بعض المحققين (تنبيه) ما تقدم من صورة الرفع اختيارا من الاكل مقيد بما اذا لم يشكر رمته ذلك واما ان تكرر فلا لانه ملاعب (قوله اتفاقا أو على الراجح) صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت اذا اتركت تعيش أو لا تعيش وكان الرفع اضطرارا وصورة الراجح وهو ما اذا كانت اذا اتركت لم تعيش وعاد عن قرب وكان الرفع اختيارا (تنبيه) حد القرب ثلثمائة باع كما أفتى به ابن قدامح أيام قضائه في نور هرب قبل اتمام ذكاته ثم أجمع وأتمت ذكاته وكانت مسافة هروبه نحو امان ثلثمائة باع ومن المعلوم ان كلامه فيما اذا أنفذ شيئا من مقاتله انتهى وفي لآ قلت وهذه

ويتصلان بالذماغ ومن شرط صحة الذكاة أن يكون من مقدم العنق لا من المؤخر ولا من الجنب فانها لا تؤكل ومن شرط صحة الذكاة أن لا يحصل رفع قبل تمامها فان حصل من الذابح رفع ليده قبل تمام الذكاة ففيه تفصيل وخاص له انه لا يضر الا في صورة واحدة وهي ما اذا أنفذ بعض مقاتلها وعاد عن بعد وما عدا هذه تؤكل اتفاقا وعلى الراجح ولم يحررنت هذا المحل وكل ظواهر المتن التي يقول فيها وهو كذلك وان كانت موافقة لبعض الاقوال لا يعول عليها وتغيبته عليها غير سديد والذي يعول عليه هنا نقل المواق وظاهر كلام المؤلف كالدونة وهو المشهور وعدم اشتراط قطع المريء وهو عرق أخرج تحت الحلقوم متصل بالفم ورأس المعدة والكرش يجري فيه الطعام منه اليها وهو البلعوم (ص) وفي النحر طعن بلبه (ش) هو معطوف على مقدر أي الذكاة التي في الذبح وفي النحر لانه لما عطف النحر على الكلام السابق علم انه في الذبح وقوله طعن بلبه أي طعن شخص بميزينا كح فاستغنى عن ذكره هنا بذكره في الذبح وبعبارة أخرى في النحر طرف لغوي يتعلق بطعن وطعن معطوف على قطع فلا يحتاج إلى جعله معطوفا على مقدر وطعن أي ذلك وظاهره انه لا يشترط فيه قطع الحلقوم والودجين وهو كذلك على المشهور (ص) وشهر أيضا الاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين (ش) أي وشهر أيضا تشهيرا لا يساوي الاول والاقوال خلاف الاكتفاء في الذكاة بقطع نصف الحلقوم وتمام الودجين فالودجين عطف على نصف المضاف لا على الحلقوم المضاف اليه حتى يكون المعنى وشهر أيضا الاكتفاء بنصف الحلقوم ونصف الودجين وان كان في هذه أيضا خلافا لكن لم يساوا التشهير في الصورة الاولى وان كان ضعيفا بالنسبة لما صدر به أولا من قوله تمام الحلقوم والودجين (ص) وان ساهريا (ش) أي وان كان فاعل الذبح والنحر ساهريا نسبة للسهمرة طائفة

الواقعة حصل الرفع فيها اضطرارا فلا يقاس عليها ما اذا وقع الرفع اختيارا فلا يستفاد منها ان القرب في حالة الاختيار نحو من ثلثمائة باع انتهى (قوله عدم اشتراط الخ) وعند الشافعي لا بد من قطعه والظاهر أنه يجب بيان عدم قطعه عند البيع للشافعي وانظر اذا أطعمها له ضيافة مثلا هل يجب عليه البيان أم لا والظاهر الاول (قوله صري) في آخره هنز بوزن أمير وقيل بتشديد الياء بلا همز (قوله والكرش) الظاهر انه عطف تفسيرا (قوله يجري فيه الطعام) أي في المريء وقوله منه أي من الفم وقوله اليها أي إلى المعدة ومفاده ان الطعام لا يجري من الحلقوم الذي هو الحلق فقط فقد قال في المختار الحلقوم الحلق وكذا في المصباح (قوله أي الذكاة التي في الذبح) من ظرفية المطلق في المقيد (قوله طعن بلبه) لا يخفى أنه يكون في الكلام اختصارا حذف من هنا شيئا لدلالة ما تقدم وحذف مما تقدم شيئا لدلالة ما هنا (قوله على المشهور) أي خلافا للتمنى لان فيها عرقا متصلا بالقلب فلا يمكن أن يعيش (قوله الاكتفاء بنصف الخ) أي فأكثر بحيث لا يبلغ التمام فما زاد على النصف ولم يبلغ التمام لا يكتفى به عند القائل الاول الذي هو المشهور (قوله وان كان ضعيفا) أي التشهير في الاول (قوله للسهمرة) الذي رأيته في بعض كتب اللغة نسخة لسهمرة وبعد كتبت هذا رأيت الخطأ قد قال الساهرية صنف من اليهود تكرر البعث انتهى وأيضا لو كان نسبة لسهمرة لكان القياس السهمري



(قوله وتذكر المعاد الجسماني) أي كون الأجساد تعد يوم القيامة أي وتعترف بالمعاد الروحاني أي كون الأرواح تعد (قوله كاليهود) أي اليهود والخاص (قوله ويحرمون الخروج من جبال نابلس) الظاهر أن المراد أنه لا يجوز الانتقال من جبال نابلس بحيث يسكن غيرها (قوله بدلها أحبار اليهود) أي صلحوا فيها وأتقنوها وأزالوا ما فيها من التحريف (قوله قلت لعل أخذ الصابي بالنصرانية دون الخ) أي فهم بين النصرانية والمجوسية يعتقدون تأثير النجوم وأنهم أفعال انتهى ذكره الخطاب (قوله وليس التنصير قيداً في السامري) أي لأنه ولو لم يتنصر توكل ذبحته قال الشيخ سالم قال فيها وتوكل ذبيحة الغلام أبوه نصراني وأمه مجوسية لأنه تبع لدين أبيه ولا ينافي هذا ما تقدم في الحرة بسببها العبد وقتلهم أن أولادها الصغار تبع لها في الدين إذ ليس هنا بـ حقيقة انتهى قلت فيؤخذ من هذا أن أولاد الكفار إذا زوايا المسلمة على دين أمهم أذلاً أب لهم (٥) كذلك العكس لأن الإسلام يعالج حيث

لأب شرعاً انتهى (قوله وذبح) أي الكتابي أي ولورقية (قوله يعني أن الكتابي أصالة الخ) إذا كان كذلك فليس قوله وذبح معطوفاً على قول المصنف تنصروا ولا كان قاصراً بل معطوفاً على قوله بنا كم أي صحت منا كنه ولا شك أن قوله بنا كم شامل للمسلم والكافر إلا أن هذا المعطوف إنما هو باعتبار ما يناسبه وهو الكافر (قوله لنفسه) أي ما يملكه لا ما يملكه مسلم أو مشرك بينه وبين كتابي فيكره تمكينه من ذبحهما (قوله أن بذبح لنفسه) شرط أول وقوله ما يراه حلالاً لا شرط ثان وشرط ثالث أن لا يذبحه لصنم (قوله وان كل الميتة) أي وان اعتقد أباحه كل الميتة كما أفاده في ك (قوله ولو صغيراً مسلماً مميّزاً) أي ولا يهتم على موافقته على الذكاة غير الشرعية (قوله لا يصبي ارتد) وأولى كبر ارتد (قوله وهو تكرار الخ) لا يخفى أن مثل هذا لا يعد تكراراً وإذا مات الصبي على زنته لا يصلي عليه كإناص عليه في المدونة أفاده في ك (قوله فالأضافة

من اليهود من بني يعقوب عليه السلام تذكر ما عدا نبوة موسى وهرون ويوشع بن نون من أنبياء بني إسرائيل وتذكر المعاد الجسماني كالنصارى ولا يرون لبنت المقدس حرمة كاليهود ويحرمون الخروج من جبال نابلس ويؤمنون أن بأيديهم توراها بدلها أحبار اليهود ومبالغة المؤلف على السامري فيه إشعار بأن الصابي ليس كذلك وهو كذلك فإن قلت السامري قد أخذ ببعض اليهودية والصابي أخذ ببعض النصرانية فما وجه الفرق قلت لعل أخذ الصابي بالنصرانية دون أخذ السامري باليهودية (ص) أو مجوسية تنصر (ش) يعني أن المجوسي وهو طائفة النار إذا تنصرت أو تمودفاته يقر على الدين المنتقل إليه ويصير له حكم أهل الكتاب من أكل ذبحته وغيره من الأحكام وليس التنصير قيداً في السامري كما زعم بل خاص بالمجوسي (ص) وذبح لنفسه مستحله (ش) يعني أن الكتابي أصالة أو انتقالاً يشترط في أباحه مذبوحه أن يذبح لنفسه ما يراه حلالاً عندده واحترز بقوله لنفسه عما إذا ذبح الكتابي لمسلم وبأني في قول المؤلف وفي ذبح كتابي لمسلم قولان واحترز بقوله مستحله بفتح الحاء مما إذا ذبح لنفسه ما لا يراه حلالاً عندده وثبت تحريمه عليه بشرعنا كذا في الظفر فلا يجوز لنا أكله وإن لم يثبت تحريمه عليه بشرعنا بل بإخبارهم كالطريقة فإنه يكره كما يأتي عند قوله والا كره والمراد بقوله ذبح لنفسه أنه ذبح ملكه الذي هو حلال له سواء ذبحه لنفسه أو لضيف به غيره فلو ذبح ملكه الذي ليس بحلال له فإن ذبحه لا يعتبر سواء ذبحه لضيفه غيره كذبح الأوز لضيفه مسلم أولاً (ص) وان كل الميتة أن لم يغيب (ش) يعني أن الكتابي تصح ذكاته ولو علمنا أو شككنا أنه يأكل الميتة ويجوز لنا أكله بشرط أن لا يغيب عليها بأن يذبحها بحضور تنصير قوله أن لم يغيب شرط في أكل الميتة من الكتابيين وأما غيره فلا يشترط فيه عدم الغيبة وإنما يعتبر حضور من يعرف الذكاة الشرعية ولو صغيراً مسلماً مميّزاً وينبغي أن يكون من لا يعرفها إذا وصف ما حصل بحضوره وكان ذكاة شرعية أنما توكل (ص) لا يصبي ارتد (ش) معطوف على مميّزاً أي قطع مميّزاً على دينه لا مميّزاً ارتد وهو تكرار معه لكنه إنما نص عليه لئلا يتوهم أنه لما لم يقتل في زنته كانت زنته غير معتبرة (ص) وذبح لصنم (ش) معطوف على صبي فالعامل فيه قطع أي لا قطع مذبح لصنم فالأضافة فيما سبق للفاعل وهنا للفعول واللام في لصنم للاستحقاق فالمعنى أنه إذا ذبح للصنم ما يستحقه دون غيره فإنه لا يؤكل لأنه مما أهل به لغير الله فإن قلت ظاهر هذا

فما سبق للفاعل الخ) الحاصل أن المصدر في المعطوف عليه مضاف لفاعله وفي المعطوف مضاف لمفعوله وهو جائز وإن كان قليلاً وأشار الشارح إلى أن ذبح بمعنى مذبح (قوله ما يستحقه) لأنه مما أهل به لغير الله فإن قلت العلة تقتضي أن عدم الأكل عند الإهلال لغير الله والمدعى عام قلنا قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح للأصنام والأوثان فإذا علمت ذلك ظهر لك أن ما قاله عب وشب لا يظهر أما عب فقد قال أي لا يؤكل ذبح الكتابي لصنم ما يستحقه دون غيره في زعمه لأنه مما أهل به لغير الله أي بأن قال باسم الصنم بدل باسم الله فإن ذكر اسم الله عليه أيضاً كل تغليباً لاسم الله مع أنه بعيد ذكر اسمه تعالى مع قصده اختصاصه بالصنم الذي هو مفاد لأم الاستحقاق وأما شب فقال وصورة المسئلة أنه ذكر اسم الله عليه أي لأنه قصده التقرب انتهى ونتم لك العبارة المفصلة بالمقصود بما قاله ابن عطية في قوله تعالى وما أهل به لغير الله قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح للأنصاب والأوثان وأهل من معناه صبي ومنه استهلال المولود وجرت عادة



العرب بالصياح باسم المفضوذ بالذبيحة وغلب ذلك في استعمالهم حتى عبر به عن النية التي هي علة التحريم انتهى الخاصل ان ذكركم غير اسم الله لا يوجب التحريم عند مالك في المدونة الذي درج عليه المؤلف في قوله وذبح لصليب أو عيسى وإنما هو مكره فقط وعند ابن الهيثم يحرم انتهى (قوله ان ذكركم اسم الله عليه ينافي ذلك) والاصل أنه اذا ذكركم اسم الله عليه فقط أو ذكركم اسم الله واسم غيره يؤكل وأما اذا ذكركم الصنم فقط فلا يؤكل (قوله لان لام الاستحقاق الخ) لا يظهر انما تفيد الاختصاص على ان الاختصاص هنا لا يظهر منه عدم الاكل (قوله ولام التعليل لا تفيد) خلاصته ان لام الاستحقاق لما كانت تفيد الاختصاص لم يؤكل في مسائلها ولما كانت لام التعليل لا تفيد أكل وحاصل مفاد الشارح هنا وفي قوله وذبح لصليب الخ أنه لم يؤكل في مسألة الصنم لكونه لم يذكركم اسم الله عليه ولو ذكركم وحده أو مع اسم الصنم أكل وأكل في مسألة الصليب وعيسى لكونه ذكركم اسم الله عليه وهذا تبع فيه الشارح غيره وهو لا يظهر بل الذي يظهر أنه لم يؤكل هنا لكونه قصد التقرب بأن جعله الها وأكل في مسألة الصليب وعيسى لأنه لم يقصد التقرب بل قصد انتفاع الصليب أو عيسى (٦) بنوابه هذا ما يفيد من عرفه وقصد الانتفاع في الصليب انما يظهر بالنسبة

لذا يجزى بخلاف عيسى فيظهر قصد انتفاعه والاصل انه مع قصد التقرب لا فرق بين الصنم والصليب وعيسى في عدم الاكل ومع قصد الانتفاع لا فرق بين الثلاثة في الاكل وان لم يذكركم اسم الله عليه لما سألني أن وجوب التسمية خاص بالمسلم وقال محشي نت مانعه ان المذبح للصنم ليس تحريمه لكونه ذكركم عليه غير اسم الله بل لكونه لم يقصد ذكاته والا فلا فرق بينه وبين الصليب قاله التونسي وقال ابن عطية في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكركم اسم الله عليه ذبائح أهل الكتاب عند جهور العلماء في حكم ما ذكركم اسم الله عليه من حيث لهم دين وشرع انتهى وقد أجاز مالك في المدونة أكل ما ذكركم عليه اسم المسيح مع الكراهة ابن عرفة وفيما ذكركم عليه اسم المسيح الكراهة والاباحية لابن حاتم

ولو ذكركم اسم الله عليه قلت اذا ذكركم اسم الله عليه لا يصدق عليه انه ذبح للصنم ما يستحقه فقط اذا ذكركم اسم الله عليه ينافي ذلك لان لام الاستحقاق تفيد الاختصاص ولام التعليل لا تفيد ولذا كانت لام لصليب تعليلية (ص) أو غير حل له ان ثبت بشرعنا والا كره (ش) هذا تفصيل في مفهوم مستحله والمعنى ان الكتابي اذا ذبح لنفسه ما يراه غير حلال له وثبت تحريمه عليه بشرعنا كذبي الطفر وهو الابل وحجر الوحش والنعام والاوز وكل ما ليس بمشقوق الطفر ولا منفرج القوائم فانه لا يحل أكله فان لم يثبت تحريمه بشرعنا بل أخبر به هو بحرمة في شرعه كالطريفة وهي أن توجد الذبيحة فأسدة الرثة أي ملتصقة بظهر الحيوان كرمأ كره من غير تحريم وانما كانت الطريفة عندهم محرمة لان ذلك علامة على أنهم لا تعبد من ذلك فلا تعمل فيها الذكاة عندهم بمنزلة منقوذة المقاتل عندنا وليس الدجاج من ذوى الطفر لانه مشقوق الاصابع ليس بينهما اتصال وظاهر كلام المؤلف في الكتابي مطلقا مع أن ذبي الطفر انما حرم على اليهود فقط لكن قوله ان ثبت بشرعنا بين المراد منه وقوله والا كره أي كره أكله وأما شرأوه فلا يجوز وبفسخ اذا وقع وفي كلام بعضهم أن الفسخ في الطريفة ونحوها على جهة الندب (ص) بجزارته (ش) أي المميز الذي يذبح ويبيع كلامه أنه يكره للإمام أن يبيع جزار في أسواق المسلمين أي ذبايح ما يستعمله يبيعه وكذلك يكره أن يكون جزار في البيوت وهذا الثاني مبني على القول بأنه يصح استنابته وبعبارة أخرى بجزارته في أسواق المسلمين لعدم نصه لهم والجزار الذابح واللحم يباع اللحم والقصاب كل من العظم وينبغي أن يراد هنا ما يبيع الجميع وهي بكسر الجيم وأما بالضم فأطراف البعير يذاه ورجلاه ورأسه (ص) ويبيع وأجارة لعبيده (ش) يعني انه يكره للمسلم أن يبيع للكافر نعاما يذبحها لعبيده وكذلك يكره للمسلم أن يذبح دابته أو سفينة الكتابي لأجل عبيده وكذلك يكره للمسلم أن يعطي اليهود ورق النخل لعبيده وما أشبهه مما يستعينون به على تعظيم شأنهم (ص) وشرأ

ذبحه

عن رواية ابن القاسم مع رواية أشهب (قوله ان ثبت بشرعنا) المراد ان شرعنا أخير

عن شرعهم بأنه حرم عليهم كل ذبي طفر (قوله وحجر الوحش) فيه نظر لانه من ذوات الخوافر (قوله ولا منفرج القوائم) جمع قائمة أي ما يقيم عليه وهو الطفر فالعطف مرادف (قوله فأسدة الرثة) أي الفشة (قوله وأما شرأوه فلا يجوز وبفسخ) ظاهره التحريم فقد قال في ك وجد عندى مانعه أي كره الاكل وأما شرأوه فيحرم وبفسخ لانه تبين انه لا تعمل الذكاة فيها بحسب اعتقادهم ووجه حرمة الشراء مع كراهة الاكل فقط اعانتنا لهم باطعامهم ما لا يحل لهم وهو الثمن والفرق بينهما وبين الشحم المحرم عليهم ان شرأوه يكره ولا يفسخ ان فأسدة الرثة ليس لهم فيها عذر فهم متعدون في تحريمها فساعدناهم بشرائنا يا هم على ضلالتهم وأما الشحم فهم معذورون فيه لتحريمه عليهم بنص القرآن فلم يسامعوا عديدين لهم على ضلالتهم (قوله على جهة الندب) أي ويحمل عدم الجواز على الكراهة وهذا خلاف ما قدمناه عن ك وفي شرح عب ما يفيد (قوله وكذلك يكره أن يكون الخ) بل يكره الشراء منه سواء كان المبيع ذبحه أم لا وكذا يكره أن يكون صيرفي في الأسواق (قوله وأما بالضم الخ) قال بعض ولم أر من ذكر الفسخ



(قوله فانه لا يجوز لنا شراءه ويفسخ على مامر) أي يحرم على ما تقدم وفي عج خلافه وتبعه عب فانه قال أي يكره الشراء مما ذبحه وان كان مما يباح له أكله كاللحم وعلى هذا فأكل ما يحرم عليه بشرعه بالشراء مكره لنا من وجهين الشراء والا كل وأما ما لا يحرم عليه بشرعه فانه يكره شراءه لا أكله وأما ما يحرم عليه بشرعنا كذی الظفر لليهودي فيحرم أكله وشراؤه ويفسخ فالاقسام ثلاثة (قوله أن يتسلف عن الخمر) فلذا قال في لـ وقد فرضها في المدونة فيما إذا كان البائع ذميا وحينئذ فلو كان البائع مسلما فلا يجوز تسلفه ولا البيع به ولا أخذه قضاء لانه لا يملكه انتهى (قوله ولان لهم) أي للمسلمين وفي نسخة له أي للمسلم مندوحة أي بأن يبيع لغيره أو يشترط عليه غير عن الخمر وكذلك مندوحة في التسلف أي بأن يتسلف من غيره (قوله أنه لا يفسخ) أي التسلف المذکور (قوله أو يقال يفسخ) أي ذلك التسلف (قوله بمنزلة من تباع الخ) أي (٧) فالتسلف المسلم بمثابة من تلزمه الجمعة والكافر المسلم بمثابة من لا تلزمه ويحتمل

وهو الاظهر أن هذا الفسخ في شراء المسلم الخمر من الذي (قوله أي) ومما يكره للمسلم أن يأكل كل شحم اليهودي أي وكذلك يكره شراءه (قوله كالأرب) على وزن فلس (قوله يغشى الكرش) يقال كرش وزن كبس وكرش بوزن فبر بمنزلة المعدة للانسان قاله في المختار (قوله والامعاء) أي المصارين (قوله والمذكي حل له) لا يخفى أن هذا يظهر على القول بأن الذكاة لا تتبع بعض ولذلك قال بعض شيوخنا أي والذكاة قد قيل انها لا تتبع بعض (قوله لكن لحرمته عليه كرهه) كذا قال الشيخ أحمد الزرقاني وتبعه عج غير أنه قال انما كرهه كل الشحم دون أكل اللحم لان الشحم حرم عليهم والذكاة قد قيل انها تتبع بعض انتهى والظاهر أنه ينافي مقتضى قوله فالجواب أنه جزمه مذكي والمذكي حل له فتأمل (تبيينه) قول الرسالة يكرهه كل شعوم اليهود منهم

ذبحه (ش) أي ومما يكره لنا أن نشترى ذبحة الذي التي ذبحها لنفسه مما راء حلالا وأما ما لا يراه حلالا كالطريقة فانه لا يجوز لنا شراءه ويفسخ ان وقع على مامر (ص) وتسلف عن خرا وبيع به لا أخذه قضاء (ش) يعني أنه يكره للمسلم أن يتسلف عن الخمر من الكافر أو يأكل منه طعاما اشتراه بمثل خرا أو يأخذ عن الخمر من هبة أو صدقة أو يبيعه به شيئا وأما ما أخذه من الذي قضاء عن دين للمسلم عليه فانه يباح له كما أباح الله الجزية منهم ولان لهم في البيع مندوحة دون القضاء قوله وتسلف عن خرا باعه به الذي الذي أو مسلم الآن ثمنه من مسلم أشد كراهة كما قاله تت وظاهر قوله أشد كراهة أنه لا يفسخ ان وقع أو يقال يفسخ بمنزلة من تباع وقت نداء الجمعة مع من لا تلزمه تأمل (ص) وشحم يهودي (ش) أي ومما يكره للمسلم أن يأكل كل شحم اليهودي الذي هو محرم أي وكرهه كل شحم يهودي من بقرة وغنم بشرائه وهبة أو نحوه من الشحم الخالص كالأرب بالثلثة المفتوحة شحم رقيق يغشى الكرش والامعاء فان قيل شحم اليهودي مما ثبت تحريمه بشرعنا فلم يكن حراما فالجواب أنه جزمه مذكي والمذكي حل له فهو لم يذبح غير حل له لكن لحرمته عليه كرهه أكله منه (ص) وذبح لصليب أو عيسى (ش) أي ومما يكره لنا أن نأكل ما ذبحه اليهودي للصليب أو للصليبية أو نحو ذلك مما قصدوا به التقرب والتعظيم لشركهم فاللام في لصليب للتعليل فلا ينافي أنهم ذكروا اسم الله عليه (ص) وقبول متصدق به لذلك (ش) أي وكرهه قبول التصديق منهم لأجل الصليب أو عيسى وحكم التصديق به عن موتاهم كذلك لان قبولها في هذه الحالة تعظيم لشركهم كما نقله ابن عبد السلام وكان المؤلف تركه مساواة حكمه لحكم ما ذكر ويصح أن تكون اللام بمعنى عن (ص) وذكاة خنثى وخصى وفاسق (ش) وانما كرهه ذكاة من ذكر لنفور النفس عن فعل الاوابين فلا ترد المرأة فان ذكاتها غير مكروهة ولنقص الثالث ولا يرد الكافر فان ذكاته غير مكروهة بل المكروه كونه جزارا في أسواق المسلمين على العموم لا ما جزره لنفسه لان الفاسق فسقه لا يقر عليه في دينه بخلاف الكافر الكفاي ويدخل في الفاسق البسدي على القول بعدم كفره والاغلف وتارك الصلاة ولا تتركه ذكاة المرأة والصبي ولولغ ضرورة على مذهب المدونة (ص) وفي ذبح كتابي لمسلم قولان (ش)

يفيد أنها إذا كانت من غيرهم لا يكره وقد ذكره الشيخ أحمد بقوله وظاهر كلامه أي صاحب الرسالة عدم الكراهة مما وهب له أو اشتراه من له أكله انتهى وقوله من له أكله راجع لقوله مما وهب له أيضا (قوله مما قصدوا به التقرب والتعظيم لشركهم) لا يخفى أن هذا ينافي ما تقدم عن مفاد ابن عرفة (قوله فلا ينافي أنهم الخ) لا يخفى أن هذا يفيد أنهم ذكروا اسم الله عليه وأنهم مطلوبون وليس كذلك ما تقدم (قوله وذكاة خنثى) ان ذبح كل منهم لنفسه أو لغيره وهو ظاهر ومعنى الكراهة هنا أنه يكرهه أكل مذبوحه انتهى لـ (قوله وخصي) أي ومحبوب (قوله فان ذكاتها غير مكروهة) أي لانها كاملة في نوعها (قوله والاغلف) هذا هو المعتمد خلاف لما في عب من عدم الكراهة الا أنك خبير بأن عدم الاغلف فاسق مشكل لان الختان مندوب لا واجب (قوله على مذهب المدونة) راجع للمرأة والصبي أي خلافا لابن رشد ومثل المرأة في عدم كراهة الذكاة الجنب والحائض والإخرس والنفساء واعلم ان ما قاله المصنف هنا من قوله وذكاة خنثى هل يجري في أنواع الذكاة أو الذبح والنحر



خاصة أشار إليه الخطاب عند قوله وجرح مسلم فقال وانظر حيث شذ الخنثى والخصى والفاسق ومن يكرهه كانه هل يكره صيده وهو الظاهر انتهى قال بعض الشراح لكن ظاهرا طلاق كلامهم هنا عدم كراهة صيدهم (قوله أى وفي صحة ذبح) أى مع الكراهة هذا تقرير يرت في ك والاحسن ما في صغيره لانه هو الموافق لكلام المصنف في توضيحه ونصه في صغيره وفي حل ذبح كتابي لمسلم فيجوز أكلها وعدم حله فيمنع قولان لمالك قال عجي وظاهره جريانها فيما ثبت تحريمه بشرعنا على الذابح كذى الطفر وعلى هذا شيخنا فانه قال والقولان جاريان حتى لو كان ما استتيب على تذكيته حراما عليه بشرعنا انظر ابن عرفة وكلام ابن عرفة يفيد أن الراجح من القولين الحرمة كما ذكره شب (قوله بأمره) مفاده انه لو ذبح بغير أمره لا تؤكل قطعانص المواق ابن المواز لا ينبغي لمسلم أن يمكن ذبحته من كتابي وان كان شريكه فيها فان فعل أكلت انتهى وكتب بعض شيوخنا ما نصه مقتضى التقيد أنه لو ذبح ملك المسلم بغير أمره لا تصح لانه لم يذبح ملكه وذبيحة الكتابي لا تؤكل الا بشرط ذبح ملكه وفي ذبح ملك المسلم قولان لكن بأمره فيقتضى انه لو ذبح ملك غيره بغير أمره لا تؤكل لعدم صحة ذكائه على هذا الوجه والله أعلم والظاهر أنها تؤكل لانها بالقصد دوم على ذبحها الموجب لغرمه تصير كالمملوكة له (قوله لتعلقهما) علته لا ينهي الخ باعتبار ما تضمنه من تقدمهما على النوع الثالث (قوله المأنوس اليه) صفة مؤكدة (قوله دون الوحش) محترز قوله بالانسي (قوله مقدما) (٨) كذا في نسخة بالميم أى مقدما كل منهما على النوع الثالث (قوله وهو الصيد)

أى العقر (قوله به) أى بالوحش (قوله شرع) جواب لما (قوله الضروري) خبر أن حاصله ان الجلاء قسمان جلاء ضروري أى لا يتوقف على نظر ولا استدلال وجلاء نظري يتوقف فالاول كالجلاء في الواحد ونصف الاثنين والثاني كالجلاء في قولك العالم حادث فانه يتوقف على الدليل الذي هو قولك العالم متغير وكل متغير حادث فقوله ضروري أى حاصل بسبب الضرورة وقوله النظري أى الحاصل بالنظر وهو ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول (قوله فان أراد) أى فان أراد الجلاء النظري لم يفده أى لانه لا ينفي التعريف وقسوله والاول

أى وفي صحة ذبح كتابي لمسلم بأمره وعدمها قولان لمالك وينبغي على ذلك الاكل وعدمه ومفهوم قوله لمسلم ان ذبحه كالكافر لا يكون حكمه كذلك وهو كذلك لانه ان ذبح ما لا يحل لكل منه ما يتفق على عدم صحة ذبحه وان ذبح ما يحل لكل منه ما يتفق على صحة ذبحه ومثل الذبح النحر ثم ان القولين جاريان في الضحية أيضا ولا يقال سبأني اشتراط الاسلام فيقيد كلامه هنا بغير الضحية لانا نقول اشتراطه انما هو بالنسبة لكونها ضحية فقط وأما بالنسبة لحل الاكل وعدمه ففيه القولان \* ولما انتهى المؤلف الكلام على النوعين الاولين من أنواع الذكاة الثلاثة لتعلقهما بالانسي غالبا المأنوس اليه دون الوحش مقدما على النوع الثالث وهو الصيد المتعلق به شرع في الكلام عليه ولم يعرفه ابن الحاجب قال ابن عبد السلام لجلائه ابن عرفة رديا أن الجلاء المغنى عن التعريف الضروري لا النظري فان أراد لم يفده والاول ممنوع فالصيد مصدر أخذ مباح أكله غير مقدور عليه من وحش طيرا وبرأ وحيوان بحرا بقصد فلا يتوهم اضافة أخذ لفاعله واسما مأخذ الخ وهو من حيث ذاته جائز اجماعا وقوله بقصد أى بنية الاصطياد وهو راجع لما قبل أو حيوان بحرا لان الحيوان البحري لا يشترط فيه القصد وانما أخره خشية اختلال النظام وانما قصده بذكر البحري أنه صيد لأنه يحتاج الى عقر ثم لا بد في العقر الذي هو الجرح من أركان ثلاثة صائد ومصيد ومصيد به فأشار الى الأخير بقوله فيما يأتي بسلاح محدد الخ والى ما قبله بقوله وحشيا الخ والى الاول بقوله هنا (ويعرج مسلم يميز) أعلم أن الجرح شرط في صحة أكل الصيد ولو كان الجرح في أى مكان من جسد الصيد وانظر هل

أراد

ممنوع أى الجلاء الضروري فان قلت لم يقل ابن عرفة من وحش أو حيوان بحرا بقصد وهو

أخصر والوحش بعم ما ذكر قلت لان الوحش غلب في وحش البر فلذلك ذكر الطير لئلا يكون رسمه غير منعكس ولو قال مجوز عنه كما قال ابن الحاجب لكان أخصر كذا أفاده شارح الحدود بقرى ان قوله وحش طيرا اضافته لمابعده بيانية وأما اضافة وحش الى بر فهو من اضافة الحال الى المحل (قوله فلا يتوهم) لا ظهور لهذا التفريع وقوله واسما مأخذ الخ أى بحيث يقول ما أخذ من مباح أكله غير مقدور عليه من وحش طيرا الخ (قوله من حيث ذاته جائز اجماعا) أى وتعتبره الاحكام الخمسة مباح وهو ما كان للعاش اختيارا لا كل وانتفاع بثمنه ولو في شهوة مباحة أو نكاح منعة أو زوا أو شراء ومن دواب وهو ما صيد لسله لا وكف الوجه أو لموسع به على عياله في ضيق أو يصرفه في منسوبة من صدقة وممنوع اذا كان يريد قتل الصيد لانه من الفساد وكان الاشتغال به يؤدي لتضييع الصلوات وواجب وهو ما كان لحياته نفسه أو غيره ولا يحد غيره ومكره وهو صيد الخنثى والخصى والفاسق (قوله خشية اختلال النظام) أى بين المعاطيف ثم انك خبر بان النية انما هي شرط في الاصطياد لا في أخذ الصيد وظاهر التعريف انه شرط في الاخذ فله تسمع فأراد بالاصطياد الا ترى الى تنبيه الشارح حيث قال أى بنية الاصطياد الا أنه يلزم على كلام الشارح ترك النسبة المعنوية للنسبة اللفظية مع ان المعنوية أولى (قوله ولو كان الجرح الخ) أى ولو في الاذن







(قوله عطف على مسلم الخ) فيه تسامح يدل عليه كلامه بل ذلك الجواز ما هو بالمضاف المحذوف فغاياته انه حذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جزمه فالمعطوف هو المحذوف وقوله ونصبه الخ هذا هو الاول لمقابلته وحشيا (قوله وهو جائز الخ) أي والشرط موجود وهو كون المحذوف مماثلًا للمضاف عليه لفظا وان اختلفا في أن المعطوف عليه مضاف لفاعله وهذا مضاف لمفعوله (قوله لان الكوة هي الطاقة) يقال كوة بفتح الكاف وضمها (قوله بكهوة) بضم الهاء وتشديد الواو والجمع هو بضم الهاء (قوله وبعبارة أخرى) هذا جواب عن الاعتراض المذكور (قوله لامن التردى الذي هو السقوط) ويمكن ان يكون من ذلك وتجعل الباء بمعنى من (قوله وحيوان علم) ولومن نوع ما لا يقبل التعليم كأسد وغرورنس وأولى ما يقبله من كلب أو باز ولو كان طبع المعلم الغدر كذب فإنه لا يمسك الا لنفسه وعصيان المعلم مرة لا يخرج عنه كونه معلما كما لا يكون معلما بطاعته مرة بل العرف في ذلك كاف (قوله كعراض) نفسه ير لقوله أم لا وهو بالعين المهملة على وزن مفتاح سهم (١٠) لاريش له دقيق الطرفين غليظ الوسط وقال عياض المعراض عصى في طرفها

حديدة وقد تكون بغير حديدة اه (قوله والتكليب التعليم) لا يخفى أن قوله مكليين حال مؤسكة وقيل التسليط فلا تكون مؤكدة بل مؤسكة (قوله قال فيها) يؤخذ من كلام المدونة حسم التعليم بطريق اللزوم وذلك لان الذي في المدونة حسم المعلم فيؤخذ منه ان التعليم جعل الكلب بحيث اذا أرسل أطاع واذا جرت جرت (قوله وذكره) أي ذكر الاعتراض (قوله وحمل على الوفاق) أي ان زيادة من زاد وهو ابن حبيب واذا دعى أجاب ليست مخالفة لما في المدونة أي لانه يرجع لقوله واذا جرت جرت وفي له زياد ابن حبيب واذا دعى أجاب قيل وهو تفسير لان في الام واذا أشلى أطاع والأشلاء يطلق على الاغراء والدعاء اه فلا يخفى ان هذا بخلاف لفظ الشامل عنها

لانعم يصح جزمه عطف على مسلم بعد حذف مضاف أي لا جرح نعم وهو من عطف المصدر المضاف لمفعوله على المصدر المضاف لفاعله وهو جائز وان كان قليلا ورفع عطف على جرح بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه أي لا جرح نعم ونصبه عطف على وحشيا وترك الالف في الرسم على لغة ربيعة فانهم يفتنون على المنون المنصوب بحذف الالف ثم ان قوله بكوة فيه نظر وذلك لان الكوة هي الطاقة وليس ذلك بمراد ولذلك قال ابن غازي بكهوة وفي بعض النسخ بكهرة وهماء بمعنى وبعبارة أخرى ومعنى تردى أي من الردى وهو الهلاك أي أشرف على الهلاك بكوة لامن التردى الذي هو السقوط من أعلى الى أسفل كما فهم ابن غازي (ص) بسلاح محدود وحيوان علم (ش) الباء متعلقة بجرح وأشار به هذا الى ما يصاد به من سلاح أو حيوان والمعنى انه يشترط في الآلة التي يصاد بها ان تكون ذات حرج سواء كان فيه حديد أم لا كعراض أصاب بحدة فليس المراد بالحدود الحديد بخصوصه وانما اشترط في الحيوان التعليم لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكليين ابن حبيب والتكليب التعليم وقيل التسليط وحسم التعليم قال فيها المعلم هو الذي اذا أرسل أطاع واذا جرت جرت اه واعتراض الاشياخ كلامها بأن الطير اذا جرت لا تنزجر وذكروه في الشامل بقيل فقال وفيها والمعلم من كلب أو باز هو الذي اذا جرت جرت واذا أرسل أطاع وزيد واذا دعى أجاب وحمل على الوفاق وقيل لا يشترط ان تجار الطير اه وهذا يفيد انه يعتبر فيما عدا الطير الوصفان وكذلك في الطير الا ان اعتراض الاشياخ المدونة يقتضي أن المعتمد في الطير عدم اعتبار الانزجار وهو انه اذا أرسل أطاع (ص) بارسال من يده بلا ظهور ترك (ش) هذا صفة حيوان أي وحيوان مرسل من يده ولم يظهر منه ترك والاولى اسقاط قوله من يده والمراد أن يكون بارسال كان من يده أو من يد غلامه أو من حزامه أو من تحت قدمه أو من نحو ذلك يحتز عن صورة واحدة وهي أن يكون مطلقا فيذهب بنفسه أشلاء بعد ذلك أم لا فإنه لا يؤثر كل الابدكاه ثم بالغ على جواز أكل المصيد بقوله

(قوله وهذا يفيد) أي مائة قدم من كلام الشامل (قوله وهو انه الخ) الضمير عائد على المعتبر المفهوم من المقام (ص) والتقدير والمعتبر انه اذا أرسل أطاع قال بهرام واستقر اللخمي من المدونة أن شرط التعليم واحد وهو اذا أرسل أطاع ولا يشترط اذا جرت جرت وقد ذكر من يوثق به في الصيد ان الكلب لا ينزجر بعد ما أرسل على الصيد أو بعد رؤيته له فينبغي العمل في زماننا باستقرار اللخمي من شرح شب (قوله بارسال) الباء بمعنى مع أو سبية (قوله بلا ظهور ترك) أي انه يشترط في جواز أكل الصيد اذا قتله الجراح ان يكون منه ثمان حين الارسال الى حين أخذ الصيد فلا يظهر منه ترك بتشغل بغير الصيد ثم انبعث ثانيا فلا يؤثر كل وظاهره كالمدونة لا فرق بين قليل التشاغل وكثيره ورأى اللخمي ان يسير التشاغل لا يضر (قوله أن يكون مطلقا فيذهب بنفسه أشلاء بعد ذلك أم لا) ظاهره انه لو كان مطلقا فاشلاء ان ذلك يكفي لانه في تلك الحالة لم يذهب بنفسه مع انه لا يؤثر كل ولو كان لا يذهب الا بأمره فالمراد باليد حقيقة أو حكما وقال أولا اذا كان مطلقا ولكن ما ذهب اليه الا بارساله فإنه يؤثر كل وقال ابن القاسم أنا أقول به وقول الشارح أو من يد غلامه لا يخفى انه اذا كان المسمى النساوي هو الخادم فالمرسل هو وان كان السيد هو النساوي المسمى والخادم هو المرسل فلهل وجه اجرائه كونه



ما موراله وقر بيا منه والظاهر عدم اشتراط اسلام الخادم لان الناي المسمى هو سيده فالارسال منه حكما (قوله ولو تعدد مصيده) افراد الضمير يدل على رجوعه للحيوان وهو كذلك اذ هو محل الخلاف واما السلاح اذا اصاب متعدد فان الجميع يؤكل بخلاف افاده الزرقاني (قوله أي ولا نية له) أي في واحد معين بل نوى ما أخذه فيها ابن القاسم من أرسل كلبه على جماعة صيد ولم يرد واحد منهم بدون الآخر فأخذه كلها أو بعضها كل ما أخذ منها اه أي بأن نوى الجميع أو نوى كل ما يصيده ويأخذه هذا الجارح سواء كان واحدا أو أكثر كما أفاده بعض الاشياخ (قوله أو لم ير) أي لم يعلم كما يفيد الشارح أي لم يعلم هو ولا غيره وقيل المبالغة عليه كان معه إبصار أم لا ويشترط أن لا يكون لها منفذ ثم انتك خبير بأن المراد بالعلم أي من غير طريق الرؤية والافال رؤية تستلزم العلم (قوله كالكهف في الجبل) الكهف بيت منقور في الجبل كما أفاده المصباح فالكاف للتمثيل (١١) فيدخل تحت الكاف الحفرة في الارض

التي لا تقرب فيها (قوله تل) يجمع على تلال كسهم وسهام (قوله وقيل شرفة) على وزن غرفة أي شئ مرتفع (قوله كالراية) كأن الكاف للتمثيل (قوله وهي) أي الراية الخ وفي المصباح انها المكان المرتفع وفي القاموس والراية ما ارتفع من الارض (قوله وهو يعلم الخ) أي وأما لوطن أو شك هل هو من المباح أم لا فلا يؤكل كما سأتى عند قوله لا إن ظنه حراما قالوا وكذلك اذا شك أو توهم (قوله لم يظن جنسه) المراد الجنس اللغوي فيصدق بالنوع ليسوافق لفظ المصنف (قوله لا مفعول ثان الخ) فان قلت وما المفعول الثاني على تقدير الشارح قلت المفعول الثاني محذوف والتقدير لم يظن نوعه أبقر وحشي أو حمار وحشي وهكذا أو يقال لا يحتاج الى مفعول ثان لانه يفسر بيعرف والمعنى أولم يعرف نوعه وحل الشارح يشير الى الاول (قوله فانه يؤكل على المشهور)

(ص) ولو تعدد مصيده (ش) أي ولا نية له (أو نوى الجميع) وأما لو نوى معين فلا يؤكل الا ذلك المعين اذا قتله أو لاو علم انه الاول فان لم يعلم انه الاول أو قتل غيره قبله فلا يؤكل هو ولا غيره وأما لو نوى واحد لا بعينه فلا يؤكل الا الاول فقط ان علم انه الاول والا فلا يؤكل شئ وفاء على قوله (أو كل) لما يصاد به المتقدم في قوله وحيوان علم والمعنى أن الجارح اذا أرسله صاحبه على الصيد فأكل منه فان ذلك لا يضر ويؤكل على المشهور (ص) أولم ير بغار أو غيضة (ش) يعني أن المشهور عدم اشتراط رؤية الصيد فاذا أرسل الكلب أو الجارح على صيد في غار أو غيضة أو كان وراء مكة ونوى ان وجد مصيدا دخل ذلك فانه اذا وجد وأخذه وقتله فانه يؤكل على المشهور لان ما في ذلك كالمعين لانه محصور والغار كالكهف في الجبل والغيضة هي الابجة وهي الشجر الملتف والا مكة تل وقيل شرفة كالراية وهي ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد ورعا غلظ ورعا لم يغلظ والمراد بالرؤية العلمية لا البصرية (ص) أولم يظن نوعه من المباح (ش) صورتها أرسل كلبه أو جرحه أو سهمه على صيد وهو يعلم أنه غير محرم الا كل إلا أنه لم يظن جنسه من أي الاجناس المباحة الا كل ولا نحققه بل ترد فيه هل هو بقرا أو حمار وحش أو نحو ذلك فاذا أخذ مصيدا وقتله فانه يجوز أكله اذا لا يشترط في جواز أكله ان يعلم جنسه من المباح حين الارسال عليه وبعبارة أخرى قوله من المباح حال من الضمير في نوعه أي حال كون المرقى نوعه من المباح لا مفعول ثان ليعلم لانه يقتضي انه ظنه غير المباح وليس كذلك لانه علم انه من المباح ولكن لم يظن من أي نوع هو من المباح (ص) أو ظهر خلافه (ش) صورتها ظن نوعا من المباح كارب مثلا فأرسل كلبه أو بازه أو سهمه عليه فاذا هو طبع فانه يؤكل على المشهور لان الذكاة في ذلك واحدة (ص) لا إن ظنه حراما (ش) هذا مخرج من معنى ما تقدم كانه قال ولو تعدد مصيده أكل لان ظنه حراما يعني أن الصائد اذا ظن الصيد حراما أو شك فيه ومن باب أولى اذا تحقق انه حرام فأرسل عليه فقتله الجارح فانه لا يؤكل ولو وجد مباحا لانه حين رماه لم يرد مصيده فلا يأكله فالمراد بالظن ما قابل التحقق فيشمل النان والشك والتوهم فلو قال المؤلف لان لم يتيقن بإباحته لشمس لظان الحرمة والشك فيها والمتوهم لها (ص) أو أخذ غير مرسل عليه (ش) يعني انه اذا أرسل على صيد مباح فقتل

أي خلا فلا يصح ومنشأ الخلاف هل يسرى الخطأ في الصفة للوصف أم لا (قوله لان الذكاة في كل ذلك واحدة) أي مبيحة لا كل (قوله لان ظنه حراما) ولو قصدت ذكته (قوله من معنى ما تقدم) أي الذي هو قوله أكل وأنت خبير بأن الخروج فرع الادخال ولم يدخل فالاولى أن يقول معطوف على قوله ولو تعدد مصيده (قوله فقتله الجارح) مفهومه لو لم يقتله أي لم ينفذه مقتلا وأدركه وذكاه معتقدا أنه حلال فبأكله بخلاف اعتقاد حرمة وانها تعمل في المحرم ثم ظهرت إباحته فلا يؤكل (قوله لشمس) أي بدون تكليف فلا ينافي الشمول مع التكليف حيث قال فالمراد بالظن ما قابل التحقق أي تحقق انه حرام وتكون صورة التحقق معلومة بطريق الاولى أو المراد ما قابل تحقق الإباحة فيكون تحقق الحرمة داخلا في منطوقه (تبيينه) مثل ظنه حراما لو ظنه خشية أو جورا والحاصل أنه اذا ظنه حراما أو شك انه حرام أو توهم أنه حرام وظن انه حلال فلا يؤكل والظاهر ما لم يغلب على الظن انه حلال (قوله أو أخذ غير مرسل عليه) أي تحقيقا أو شكاً أو توهما أي بأن ظن انه أخذ المرسل عليه وتوهم انه أخذ غير المرسل عليه والظاهر انه ما لم يبق الظن فيؤكل كالتقدمية



(قوله نعم ان أرسله الخ) الحاصل أن المسائل ثلاث اثنتان لا يؤثر كل فيهما وإذا أخذ الجارح ماله يرسله الصائد عليه ولم يقصده الثانية إذا قصد ما وجد من غير أن يرى شيئا معيناً والثالثة يؤثر كل فيهما وهي ان يرسله على معين عنده وينوي ويسمى عليه وعلى ما يأتي به معه مما لم يره وظاهر ما فيها ولو أتى به دون ما عينه وبه جزم بعضهم (قوله أولم يتحقق) أي المذكي صائداً أو غيره والمراد المذكي بسهمه أو حيوانه أي أولم يتحقق أثر المبيع والمراد (١٣) بالتحقق الاعتقاد الجازم وقوله في بيع السبيبة قال في لـ وجد

عندي مانعه ولا يرد على قوله أولم يتحقق المبيع ما يأتي من قوله وأكل المذكي وإن أيس من حياته لأن المراد وإن أيس من استمرار حياته مع تحقق أنه مات من الذكاة دون المرض (قوله كذا) أي كاجتماع الذكاة مع غمر ماء في صيد كذا قدر عب ولا حاجة لتقدير اجتماع لأن قوله كاجتماع لا غير المشارك للمبيع (قوله ثم شارك) مفهومه أنه لو حصلت المشاركة في جال انفاذ المقاتل أنه لا يؤثر كل (قوله أي أو شركة سهم مسموم) أي غيره الذي هو السهم وهذا الحل يؤذن بتغيير في عبارة المصنف ولو قال في الكلام حذف والتقدير أو شركة سهم غيره وهو السم بسبب ضرب مسموم لكان أولى بل الأولى أن يكون معطوفاً على ماء ولا يقدّر شركة ويكون المحسوط في جانب المعطوف السم الذي هو الشريك كالمعطوف عليه الذي هو الماء (قوله خوفاً من أذى السم) ولم يحرم لكونه لم يغلب على الظن السراية بل شك أو توهم وانظر في حالة الظن والظاهر الحرم في حالة الظن وقال في لـ وفهمه ان سري السم فيه لم يؤثر كل أي يحرم وهو واضح (قوله ولم يتحقق ان كلب المسلم أو سهمه هو القاتل) ظاهرة

غيره من المباح فإنه لا يأكله لعدم النية التي هي شرط في صحة أكل الصيد نعم ان أرسله على صيد بعينه ونوي أن يأخذه وإن كان وراءه شيء آخر أخذه فأخذ غير الذي رآه فإنه يأكله وما كان ينبغي للوأنف أن يعبر بالاختيار بما يبعه والرمي بالسهم فيقول أو وقع غير مقصود ويشمل ما لو أرسل كلباً أو رمي سهماً لأن السهم لا يقال له مرسى بل مرمى (ص) أولم يتحقق المبيع في شركة غير (ش) يعني أنه إذا اشترك في قتل الصيد بمبيع ومحترم والتبس الحال فإنه لا يؤثر كل للقاعدة المذكورة في المذهب أنه إذا اجتمع المحرم وغيره في شيء غلب جانب المحرم كاحد الوجوه الآتية أو غيرها كما إذا أرسل كلبه فيعينه كلب آخر لم أو غير مع لم أنه لا يؤثر كل إلا أن يكون الكلب الذي أعانه عليه معلماً قد أرسله صاحبه على الصيد بعينه إذا نوي به فقتله كلباًهما فهو حلال لا بأس به (ص) كذا (ش) هو بالمديعي أن الصيد إذا وقع في ماء بعد أن جرحه الجارح ومات ولم يعلم هل موته بسبب الجرح أو غير الماء فإنه لا يؤثر كل وهذا حيث لم ينفذ شيئاً من المقاتل وأما إذا نفذت المقاتل ثم شارك المبيع غيره فإنه لا يضرب (ص) أو ضرب بمسموم (ش) في الكلام حذف أي أو شركة سهم مسموم ضرب به الصيد فقاتل لا يؤثر كل لأن لا يندري هل مات من السم أو من السم وبعبارة أخرى أي أو سلاح مسموم ولذا عسر بالضرب الأعم دون الرمي الخاص بالسهم أي ولم ينفذ السلاح مقاتله ولا أدرك ذلك فإنه يحصل الشك فإن أنفذ مقتله السلاح قبل أن يسري السم فيه لم يحرم أكله إلا أنه يكره خوفاً من أذى السم (ص) أو كلب مجوسي (ش) صورتها أرسل مسلم كلبه أو بازه أو سهمه على صيد وأرسل المجوسي كلبه أو سهمه أو بازه أو سهمه على ذلك الصيد بعينه فقتله معاً ولم يتحقق ان كلب المسلم أو سهمه هو القاتل ولا أدركت ذلك فإنه لا يؤثر كل والمراد بالمجوسي هنا الكافر من حيث هو أو ماله أو أرسل المسلم كلباً بالمجوسي فإنه يؤثر كل ولا أثر للملك المجوسي له كالمؤذي المسلم بالآلة المجوسي فإنه يؤثر كل (ص) أو ينهشه ما قدر على خلاصه منه (ش) يعني أن الصائد إذا ذبح الصيد مع نهش الجارح له والحال أنه قادر على خلاصه منه أي على خلاص المصيد من الجارح فإنه لا يؤثر كل لاحتمال موته من نهش الجارح فلا يتيقن موته من الذبح أكل واحترز بقوله ما قدر على خلاصه منه عما إذا لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من نهشه فإنه يؤثر كل ان كان الجارح قد جرحه كما مر من أن الجرح شرط في صحة أكل الصيد (ص) أو أغرى في الوسط (ش) أغرى قوى وحض ان كان فعلاً ماضياً كما بعده فهو عطف على قوله لا ان ظنه حراماً فهو خارج عن نظائر الشركة وهو المطابق لما في توضيحه اذ لم يعتد منها فالتقدير ولا يؤثر كل الصيد إذا ظنه الصائد حراماً أو أغرى الجارح بعد أن بعته بنفسه من غير إرسال من يده في الوسط أي أثناء الانبعاث وسواء زاده الاغراء قوة وانسلاخاً أم لا على المشهور وهو قول مالك وابن القاسم وإن كان مصدره رجحاً ورواها عن علي بن أبي طالب الشركة فهو مما يمكن انخراطه في سلكها وما نوقش به من أن الاغراء مبيع لا محذور تعسف اذ الاغراء هو المشير للشك اذ لو لا ما

أنه لو تحقق ان القاتل له كلب المسلم يؤثر كل ولو بعونه أمساك كلب الكافر وهو كذلك حيث لم يرسله المسلم بعد أمساك كلب الكافر فلا يتحقق ان سهم المسلم قتله دون سهم المجوسي مثل ان يوجد سهم المسلم في مقتله وسهم المجوسي في بعض أطرافه فإنه يحل ويقسم بينهما حيث تساوى في الفعل والاقسام على حسب الفعل ومثل كلب المجوسي كلب المسلم الذي لا يدرى هل أرسله صاحبه أم لا وكذا لو علم أنه أرسله ولم يدر هل نوى وسمي أم لا (قوله أو ينهشه) الباء زائدة معطوف على ما فهمه من أمثلة لم يتحقق المبيع في شركة غيره والنهش أخذ اللحم بمقدم الاسنان (قوله ما) أي صيد أو قوله قدر أي الصائد وقوله على خلاصه أي الصيد وقوله منه أي من الجارح (قوله تعسف الخ)



أقول لا تعسف لانه اذا اشترط الارسل من يده وكان شرطاً في حلية الصيد فيجزم بعد ذلك أنه اذا أغرى في الوسط لا يؤكل لاختلاف الشرط بل لا حاجة لقول المصنف أو أغرى في الوسط بعد قوله سابقاً بأرسال من يده فالعبارة بالأرسال من اليد ولذلك قال الباجي لو أرسل مسلم كبا على صيد فأغراه مجوسى ما منعه ذلك من أكله ولو أرسله مجوسى ثم أغراه مسلم مأكل صيده (قوله الا أن يتحقق أنه لا يلحقه) المراد بان تحقق غلبة الذان كذا في ك (قوله الا أن يعلم الخ) وكذا لو تحقق أنه يلحقه ثم تبين أنه لو اتبعه لم يلحقه فيؤكل والعبارة بما تبين ولا يؤكل اذا تبين أنه يلحقه ولو ائتمه قد انه لا يلحقه كما في عجم وقد يقال لا تؤكل في الانتهاء قياساً على من غسل دم الرعاف وفات الموضع وخالف ما أمر به فان صلاته تبطل ولو وافق فعله ما في نفس الامر (قوله الا أن يتحقق) أي الا أن يتبين أنه لا يدركه ولو كانت الآلة بيده قال في ك وينبغي أن يقيد عدم الاكل فيما اذا حمل الآلة مع الغير بما اذا لم يكن (١٣) الصائد يجهل حكم التذكية والغير يعلمها

فيصير الصائد حينئذ كالعدم والعبرة بمن معه الآلة فيشترط فيه كل ما قيل في الصائد من التراخي وعدمه انتهى (قوله ثم وجد من الغد) سيأتي ان ذلك ليس شرطاً بل المدار على المدة الطويلة (قوله المدة الطويلة) أي من الليل وقوله لان الليل الخ مفاده كما قال عجم أنه لو رماه وغاب عنه يوماً كاملاً ووجد ميتاً أنه يؤكل حيث لم يتراخ في اتباعه وأشار الى ذلك الشيخ كرم الدين (قوله أو صدم) أي لطم (قوله بلا جرح) أي بلا ادماء أي ولومع تيبب عند ابن القاسم خلافاً لاشهب وابن وهب الا أن يكون المصيد من يضاف شق جلده ولم ينزل منه دم فيكفي جرح الجرح له ويعلم كونه من يضاف شق جلده دون نزول دم والحاصل أن مقتضى كلام ابن عرفة أن المعتمد في الصيد أنه لا يؤكل بدون ادماء من الآلة وهو واضح فيما يحصل منه دم يشق الجلد وأما ما لا يحصل وهو المريض منه دم بذلك فإنه يؤكل بدون سيلان دم

شك في عدم أكله فهو شر يكثيرات الشك ولا يضر في مشاركته أن ما قبله لولا ما شك في أكله والاغراء بعكس ذلك اذ لو لا ما شك في عدم أكله (ص) أو تراخي في اتباعه الا أن يتحقق أنه لا يلحقه (ش) هذا معطوف على ما قبله والمعنى أن الصائد اذا أرسل على الصيد كبا أو سمهم أو تراخي في اتباع ذلك فلم يدرك الصيد الا مقتولاً فإنه لا يؤكل اذ لم يلقه ولو وجد وأدركه ذكاه فيجب اتباعه والاسراع في طلبه الا أن يعلم من نفسه أنه ولو أسرع في اتباعه لا يلحقه فإنه حينئذياً كاله ولو تراخي في اتباعه حتى قتل الجوارح (ص) أو حمل الآلة مع غير أو يخرج (ش) هذا معطوف على ما لا يجوز أكله والمعنى أن الصائد اذا وضع آلة الذبح مع غيره وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير أو يظن أو يشك أو وضع الآلة في خرج معه أو مع غيره بحيث لا يتناولها بسرعة فمات الصيد قبل تناول الآلة فإنه لا يؤكل لعدم ذكاه لتفريط الصائد اذ يلزمه أن يجعل آلة الذبح في يده أو حزامه وما أشبه ذلك مما لا يستدعي طولاً في تناولها الا أن يتحقق أنه لو كانت الآلة بيده لم يدرك ذكاه فإنه يؤكل وقولنا وهو يعلم الخ احترازاً عما اذا علم أو ظن أن الحامل للآلة يسبقه للصيد ثم خالف عليه أو ظنه وسبقه هو وأدركه حياً فإنه يؤكل لعدم تقصيره (ص) أو بات (ش) المشهور أن الصيد اذا بات عن صاحبه ثم وجد من الغد فيه أثر كلبه أو وجد سهمه في مكانه وعرفه والصيد ميت لم يؤكل ولو وجد في اتباعه لان الليل يخالف النهار في أن الهوام تظهر فيه فيجوز أن يكون قد أغان على قتله شيء منها بخلاف النهار لان الصيد يمنع نفسه فيه فالمراد بالبيات المدة الطويلة التي بحيث يعلم أنه لو عد عليه شيء لا ترفيه (ص) أو صدم أو عض بلا جرح (ش) المشهور أن الصيد اذا مات من صدم الكلب أو غير ذلك من غير جرح فإنه لا يؤكل وكذلك لا يؤكل اذا مات من عض الجرح أو الكلب من غير أن يجرحه لما مر أن الجرح شرط في صحة أكل الصيد فقوله بلا جرح راجع لهم وهو هذا مفهوم قوله فيما مر جرح مسلم وانما ذكره لدفع ما يشوهم أن الجرح لما أسند هناك للصائد أن المراد الجرح حقيقة فدفع ذلك التوهم بقوله أو صدم الخ فعلم أن المراد الجرح حقيقة بأن رماء بسهم أو حكايا بجرحه الجرح أو لانه مفهوم غير شرط وهو لا يعتبره (ص) أو صدم ما وجد (ش) يعني أن الصائد اذا أرسل على صيد غير مرئي كلبه أو بازه أو سهمه وليس

وما ذكرناه من أنه لا يؤكل اذا حصل الادماء من غير الآلة هو ظاهر كلام ابن عرفة وظاهر كلام المؤلف أنه اذا حصل جرح فإنه يؤكل سواء كان الجرح من الآلة أو من صدم الصيد ويدل عليه قول تات عند قوله وجرح مسلم وخرج به مامات خوفاً ومن جرح دون جرح الجرح انتهى (قوله وهذا مفهوم) أي قول المصنف أو صدم أو عض بلا جرح (قوله لدفع ما يشوهم أن الجرح) حاصله انه انما ذكره لاجل مفهومه أي فإنه أفاد بمفهومه أنه لو جرحه لا كل دفعا لما شوهم أنه لا يؤكل وأن المراد جرح الصائد كلبه الا انك خبير بأن هذا يستغنى عنه بقوله بسلاح محدد وحيوان علم (قوله أن المراد الجرح حقيقة) الاولى أن يقول أن المراد جرح الصائد حقيقة أي بحيث لا يشمل جرح كلبه (قوله أو لانه مفهوم غير شرط) أي أن قول المصنف جرح مسلم مفهومه لم يحصل جرح لا يؤكل وهو المراد من قول المصنف أو صدم الخ تفلاصته أن الجواب الاول أني به لاجل مفهومه وهذا الجواب نظريه لمنطوقه الا أنه لما كان مفهومه غير شرط لم يعتبره (قوله غير مرئي) أي غير معلوم فقد قال ابن غازي قاعدة الصيد اذا كان معينا أي من ثياب أي معلوما ولو غير الرؤية كان يسمع صوته



وتحذرك أن كل كان المكان محصوراً أم لا فإن لم يكن معينا أي معلوماً وكان المكان محصوراً كالغار أو كل الخ (قوله وقتل) أي الثاني أو قتلاه جميعاً فلا يؤكل في الصورتين (قوله لجازاً كله) قتله الثاني أو قتلاه معا ومفهوم بعد أنه لو أرسل ثانياً قبل مسك أول وقتل الثاني أو قتلاه جميعاً فيؤكل في الصورتين ومفهوم بعد مسكه لو أرسل ثانياً بعد قتل أول قبل وصول الثاني له فيؤكل أيضاً ومفهوم أنه لو أرسل ثانياً قبل مسك أول فسك الأول قبل وصول الثاني ثم قتل الثاني فيؤكل ولا يخفى أن قوله وقتل معطوف على أرسل وكان عليه أن يبرز الضمير باتفاق البصريين والكوفيين فيقول وقتل هو لأن الضمير في قتل عائد على الثاني وقتل وقع بعد قوله أول فقد جرى الضمير على غير من هو له في المعنى (قوله ولما لك) هذا مقابل لقول المصنف (قوله ومبناها ما على أن الغالب كالحقق) أي فيؤكل وقوله أولاً أي فلا يؤكل (قوله من أجل هذه الرواية) أي ما أشار له المصنف بقوله أو اضطرب فأرسل ولم ير (قوله على الخلاف لما في المدونة) أي فإن مقتضى كلام المدونة المذكور أنه يؤكل في مسألة المصنف أي على تقدير إذا نوى المضطرب وغيره مع أن المصنف قد حكم بعدم الإكل وظاهره ولو نوى المضطرب عليه وغيره (قوله وليس بخلاف) أقول أي ما ذكره ليس بخلاف لأنه أكل في مسألة المدونة الذي لم يركونه نوى مع من روى ولم يؤكل في مسألة المصنف لاحتمال (١٤) أنه أخذ غير ما اضطرب عليه فلو نوى ما اضطرب عليه وغيره لا كل (قوله الحذف

والإيصال) أي حذف الجار توسعاً فاتصل الضمير واستتر فليس من باب حذف نائب الفاعل لأنه لا يجوز حذفه (قوله على ما فيه) الذي فيه أن باب الحذف والإيصال مقصور على السماع إجماعاً ومع ذلك لا يدخل العمد وانما يكون في الفضلات كذا في لـ أي فالمصنف مشكل (قوله بالاكل عند ابن رشد) أي لأنه نوى المضطرب عليه وغيره ولم يؤكل في مسألة المصنف لكونه ما نوى الا المضطرب عليه خاصة فالمصنف موافق للمدونة (قوله وعدمه عند غيره) أي لأنه جعل كلام المصنف مخالفاً لما في المدونة فعنده لا يؤكل في مسألة المصنف سواء نوى المضطرب عليه خاصة

المكان محصوراً وقصد ما وجد في طريقه بين يديه فإنه لا يؤكل أماً لو كان المكان محصوراً فإنه يؤكل كما مر في قوله أو لم ير بغاراً وغبضة (ص) أو أرسل ثانياً بعد مسك أول وقتل (ش) أي وكذلك لا يؤكل الصيد إذا أرسل الصائد كلبه على صيد فأمسكه ثم أرسل بازاً أو كلباً بعد ذلك فقتل الثاني الصيد لأنه حينئذ أي بعد أن أمسكه الأول صار أسيراً أماً لو كان القاتل للصيد هو الأول فلا إشكال في جواز أكله ومفهوم الظرف أنه لو أرسل الثاني قبل أن يمسه الجارح الأول الصيد لجازاً كله بلا إشكال (ص) أو اضطرب فأرسل ولم ير (ش) يعني أن الجارح إذا اضطرب على صيد رآه فأرسله الصائد والحال أن الصيد لم يره الصائد ولا غيره والمكان غير محصور فإذا أخذ الجارح صيداً لم يؤكل لاحتمال أن يكون الجارح قد أخذ غير الذي اضطرب عليه إلا أن يتيقن أنه إنما اضطرب على الصيد الذي أخذ مثل أن يراه غيره ولا يراه هو قاله مالك في العتبية ولما لك جوازاً كله ومبناها ما على أن الغالب كالحقق أولاً ابن رشد من الناس من حمل هذه الرواية على الخلاف لما في المدونة في الذي يرسل كلبه على جماعة من الصيد وينوي أن كان وراءها جماعة أخرى لم يرها فبأخذ ما لم يرهاً يأكله وليس بخلاف بل لا يظهر في معنى هذه المسألة أنه أرسل ينوي صيداً ما اضطرب عليه خاصة وأما لو نواه وغيره فإنه يؤكل وإلى هذين التأويلين أشار بقوله (الأن ينوي المضطرب) أي عليه حذف الجارح وأوصل الفعل فاستتر الضمير على ما فيه (وغيره فتأويلان) بالاكل عند ابن رشد وعدمه عند غيره بناء على أن الغالب كالحقق وإن روية الجارح كروية ربه أولاً وفيها ما ليس كمن رأى جماعة صيد فتواه وما رآها إلا أن غير المرتى تبع له انتهى (ص) ووجب نيتها (ش) الضمير في نيتها يرجع

إلى

أو نواه وغيره (قوله بناء على أن الغالب كالحقق الخ) هذا لا يناسب التوفيق بين كلام المصنف

والمدونة والخلاف وانما يناسب الخلاف بين كلام المصنف وقول مالك الذي أشار له الشارح بقوله ولما لك جوازاً كله (قوله بناء على أن الغالب كالحقق) أي فيؤكل فهو ناظر للتأويل بالاكل (قوله وإن روية الجارح كروية ربه) أي فيؤكل (قوله أولاً) أي ليس الغالب كالحقق وليس روية الجارح كروية ربه أي فلا يؤكل وهو راجع لقوله وعدمه (قوله وليس كمن رأى جماعة صيد) أي كما دعى ابن رشد فعند ذلك القائل لا يؤكل ولو نوى المضطرب عليه وغيره وليس كمن رأى جماعة صيد (ثم أقول) ظهر لك أن من يقول بالخلاف يسلم كلام المدونة ولا يقول بالقياس الذي يقول به ابن رشد فاذن يرد أن يقال فبمعنى قوله من الناس من حمل هذه الرواية على الخلاف لما في المدونة والجواب أن المراد المخالفة من حيث يسلم كلام المدونة بالاكل وعدم الإكل في مسألة ولو نوى المضطرب عليه وغيره (قوله لأن غير المرتى تبع للمرتى) أي وليس في مسألة المصنف مرتى (تنبيه) بالتأمل في كلام الشارح تعلم أن في كلامه تنافياً وذلك لأن قوله وإلى هذين التأويلين أشار الخ فيفيد أن المراد بالتأويلين تأويلان بخلاف كما قال غير ابن رشد والوافق كما قال ابن رشد لا بالاكل وعدمه كما قال بعد حيث قال فتأويلان بالاكل نعم التأويلان بخلاف والوافق مستلزم للخلاف بالاكل وعدمه إذا نوى المضطرب عليه وغيره



(قوله بأقسامها الأربعة) لا يخفى أن القسم الرابع لم يذكره المصنف فيما سبق فإراد المصنف نيتها أي الذكاة المعهودة عندهم (قوله ومعناها) أي الثانية التي هي نية التمييز (قوله أي ينوي أن يحللها ويبيحها) اعترض بأن ظاهر المدونة أنه لا يشترط ذلك وإن المراد قصد الفعل وإن ذهل عن قصد الحل به فنوى بالذبح قطع الحلقوم والودجين وذهل عن كون ذلك يبيح الذبح كفي ذلك كما هو ظاهر المدونة في الذبح والصيد والظاهر أنه يجري ذلك في بقية أنواع الذكاة اهـ والشارح تابع في ذلك للقائي والحاصل أن عجم ارتضى أنه لا يشترط في الكتابي النية ولا التسمية فافهم ما شرطان في حق المسلم إلا أن شيخنا قال أنه لا بد من النية في الكافر (قوله إن ذكر) فإن لم يكن ذا كرا فلا شيء **تنبية** من ترك التسمية عامدا ابتداء ثم (١٥) قبل أن يقطع تمام الحلقوم والودجين وبعد قطع البعض سمي فينبغي الأجزاء ولو كان

الترك ابتداء نسياناً ثم ذكرها بعد ما قطع بعض الحلقوم والودجين فإنه يأتي بها وجوباً فإن تركها بعد الذكاة عامداً كان كالتارك لها ابتداء عامداً وانظر إذا لم يقدر على الأيمان بالتسمية أي ذكر الله الأبالجيسة فهل يأتي بها أم لا والظاهر السقوط من كذا (قوله عند الذبح الخ) أي وعند الالتقاء في الماء الحار (قوله وعند الإرسال في الغمر) الباجي لوسمي حين الرمي ثم قدر عليه سمي لذكائه أيضاً ولم أر فيه نصاً (قوله وحله بعضهم الخ) حاصله أن ظاهر الحال أن كلام المصنف يخالف الكلام ابن حبيب لأن المصنف قد قال وتسمية فظاهرة اشتراط التسمية وأنه لا يكفي أي ذكر كان مع ابن حبيب يقول يكفي غير باسم الله وحاصل الجواب أن كلام المصنف ليس يخالف كلام ابن حبيب بأن يحمل كلام المصنف وتسمية أي ذكر بل لو قال الله ولم يلاحظه خبراً لكفى وأما لو أتى بالصفة

إلى الذكاة بأقسامها الأربعة الذبح والنحر والعقر وما يجعل الموت كالقضاء في نار ونحوها وأقطع جناح بلراد ونحوه مما ميته طاهرة من البر لكن النية في العقر عند إرسال الجراح أو السهم والنية على قسمين نية تقرب ونية تمييز والذي يشترط فيه الإسلام الأولى لا الثانية ومعناها أنه ينوي بهذا الفعل من ذبح ومأمعه تذكيته لا قتلها أي ينوي أن يحللها ويبيحها لا يقتلها وهذا متأثر من الكتابي فعلى هذا قول المؤلف ووجب نيتها أي من مسلم وكتابي (ص) وتسمية إن ذكر (ش) يعني أن التسمية أيضاً واجبة مع الذكاة في الذكاة من حيث هي فيقول باسم الله والله أكبر أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو سبحان الله أو لا اله إلا الله أجزاء وكل ذلك تسمية ومأمضى عليه الناس أحسن وهو باسم الله والله أكبر اهـ وحله بعضهم على الوفاق وإن المراد ذكر الله ثم لو قال المؤلف كنسمة إن ذكر بل جرى على عادته من رجوع القيد ما بعد الكاف وقال ز قوله إن ذكر خاص بالتسمية وقد حذف من هنا الواو مع ما عطف أي وقدر وحذف العلم به من قرينه واحترز به عن غير القادر كالآخر فان التسمية لا تجب عليه وأفاد اشتراط الذكاة لو تركها مع أنه لم تؤكل سواء كان جاهلاً أو لا خلافاً لا شهب في الجاهل اهـ (ص) ونحو رابل وذبح غيرها أن قدر (ش) يعني أن الأبل لا يذبحها وعرايم يجب نحرها فإن ذبحت لغير ضرورة لم تؤكل على المشهور ومثل الأبل الفيل وإن الغنم والطيور ولو نعامة يجب ذبحها فإن نحر شيئاً من ذلك اختياراً لم يؤكل ولو ساهياً (ص) وجاز للضرورة (ش) أي وجاز وقوع الذبح محل النحر ووقوع النحر محل الذبح للضرورة من وقوع في مهواة وجزم في الشامل بضرورة عدم الآلة فقال فإن عكس في الأمرين لم يذبح كعدم ما ينحر به صح ولا يعذر بنسيان وفي الجاهل قولان أي من غير ترجيح ولعل المراد بالجاهل عدم معرفة الذبح فيما يذبح والنحر فيما ينحر لاجل الحكم فإنه لا يعذر به اتفاقاً وانعاعاً يذبح بالجاهل على الوجه المذكور دون النسيان لأنه بمنزلة فقد آلة الذبح فيما يذبح وآلة النحر فيما ينحر كما أشار له (هـ) في شرحه (ص) إلا البقر فينبذ الذبح (ش) هذا مستثنى من عموم قوله وذبح غيره فقد دخل في الغير **كل** حيوان أو من مفهوم قوله وجاز للضرورة والمعنى على الأول أنه يتعين ذبح غير الأبل إلا البقر فلا يتعين الذبح فيه بل يجوز الأمر أن أي الذبح والنحر وانما استحب مالك في البقر الذبح لقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ومقتضاه جواز النحر فيها وهو واضح وقد أخذ من دليل آخر عدم وجوب ذبحها

**ك**المخالف أو الرزاق فإنه لا يكفي وحينئذ فالمراد من الاسم العلم كالله لأنه مستجمع لساائر الأسماء والصفات وهذا لا يأتي في نحو الخالق والرزاق (قوله ومثل الأبل الفيل) أي والزرافة كذا قال عجم والزرافة بضم الزاء وفتحها (قوله والطيور ولو نعامة الخ) بالغ عليه لعله لرد خلاف وعبرة التوضيح وذبح غيره حتى الطير الطويل العنق كالنعامة ابن الموزان نحرته لم تؤكل اهـ (قوله ووقوع النحر محل الذبح) لكن في الآية لا في غيرها لأنه عقر (قوله مهواة) بفتح الميم الحفرة كما أفاده المصباح (قوله لقوله تعالى أن تذبحوا بقرة) الأولى أن يقول لقوله تعالى مع ما أفاد الصنف عن الوجوب من حديث البخاري فقول الشارح مقتضاه أي مقتضى استحباب الذبح وقوله جواز النحر المراد به عدم حرمة فلا ينافي أنه مكروه أو خلاف الأولى ثم لا يخفى أن المقصود من قوله تذبحوا تذبحوا كذا كذا بالذبح والنحر ولكن لما عبر بصيغة الذبح أفاد بجائزه وليس المراد فيما يظهر أن الله يأمركم أن تذبحوا لا تنحروا فإنه لا يكفكم



وتنبيه من البقرة الحاموس وبقر الوحش حيث قدر عليه وانظر ما يشبه البقر من حمار الوحش والتبيل ونحوهما قال الشارح  
الباجي والخيل أي على القول بحل أكلها كالبقرة أي فيجوز فيها الامران ويندب الذبح الطرطوشي وكذا البغال والجرال انسية على القول  
بكرهاتها اه (أقول) فليكن مثل الجرال انسية الجرال وحشية اذا قدر عليها (قوله التي يذبح بها أو ينحر بها الخ) بل حتى العقر كما هو  
ظاهر نت (قوله اذا أفرى الاوداج) لا يخفى ان الذبح لا بد فيه من فري الاوداج فامعنى هذا الاشتراط (قوله وليحد) بضم الياء (قوله  
شفرته) بفتح الشين هي السكين العريضة والجمع شفرات مثل سحرة وسحرات كذا في المصباح وظاهر ان  
المراد هنا مطلق السكين ولو لم تكن عريضة (قوله وضجع الخ) بفتح الضاد اذ هو الفعل الذي يتعلق به النذب وأما بكسرها فالهيئة (قوله  
ذبح) بكسر الذال (قوله مقيدة أو معقولة) ظاهره التخيير وناقشه ابن عرفة بأن نحرها معقولة انما هو عند تعذر ذبحها فائنة مقيدة  
اه (قوله وما يستحب ان يكون المذبح) أي وكراهة ما لا يذبحها على الايمن (قوله الا أن يكون الذابح أعسر الخ) فان كان أضبط جاز  
الوجهان لكن ينبغي التيامن (قوله السنة) أي الطريقة لان تلك الامور لا تية منذوبة بل بعضها واجب وهو عدم النخع قبل الذكاة  
والسمية (قوله مشرف) بالفاء وفي خط بعض (١٦) العلماء صوابه بالقاف قال نت وقوله بالقاف أي من ناحية المشرق وهذا اذا

كانت القبلة في الجنوب فاذا كانت  
في غير جهته فلا يكون مشرق  
الرأس اه وعلى أنه بالفاء فقد  
ضبط بفتح الشين وتشديد الراء  
المفتوحة وضبط بضم الميم وسكون  
الشين وانظره فالعنى حينئذ  
ورأسها مشرف أي مرفوعة لجهة  
العلو (قوله من الله الأسفل)  
أي من جهة الله الأسفل (قوله  
بالصوف أو غيره) أي كالريش في  
الطير أو الشعر في المعز أي تأخذ  
الجلدة في حال كونهما ملتبسة  
بالصوف أو غيره (قوله فتمده) أي  
ما ذكر من الجلدة الملتبسة بالصوف  
أو غيره أو تدم ما ذكر من الصوف  
ونحوه وهذا معنى قول المصنف  
وايضاح المحل (قوله البشيرة) أي  
الجلدة (قوله في المذبح) أي موضع  
الذبح (قوله حتى تكون الجوزة في  
الرأس) أي لاجل أن تكون

ففي حديث البخاري في كتاب الذبائح ما يفيد أن البقرة تذبح وتحر والماعز على الثاني فان لم  
تكن ضرورة بأن ذبح ما ينحر أو عكسه اختيار لم يؤكل الا البقرة فانه يجوز فيه الامران من غير  
ضرورة (ص) كالخديد واحداه (ش) يعني أنه يستحب ان تكون الآلة التي يذبح بها أو  
ينحر بها من الحديد فلو فعل بغيره مع وجوده أجزأه اذا أفرى الاوداج على المشهور ويستحب  
أيضا ان تكون الآلة محدودة أي سريعة القطع لان ذلك أهون على المذبح لخروج روحه  
بسرعة فتحصل له الراحة وبعبارة أخرى وقوله واحداه أي سته لخبر وليحد أحد كم شفرته  
(ص) وقيام ابل وضجع ذبح على أيسر (ش) يعني أنه يستحب أن تنحر الابل فائنة مقيدة  
أو معقولة اليد اليسرى كما قاله ابن الحاجب ومن وافقه وانظر هل يطلب قيام غيرها مما ينبغي  
نحره أو مما يجوز حيث قصده نحره أم لا وما يستحب أن يكون المذبح وقت الذبح على شقه  
اليسر لانه أعون للذابح الا أن يكون الذابح أعسر فيضجعه على شقه الايمن قال فيها السنة أخذ  
الشاة برفق وتضجع على شقه اليسر ورأسها مشرف وتأخذ بيده اليسرى جلدة حلقها من  
اللهي الأسفل بالصوف أو غيره فتمده حتى تبين البشرة وتضع السكين في المذبح حتى تكون  
الجوزة في الرأس ثم تسمى الله وتعر السكين من جهاز من غير تردد ثم ترفع ولا تنخع ولا تضرب  
بها الارض ولا تجعل رجلك على عنقها اه (ص) وتوجهه (ش) أي وما يستحب توجيه  
المذبح الى القبلة على شقه اليسر والأساء وتوكل والفرق بين توجيه الذبيحة وعدم توجيهه  
البائل الى القبلة خفة الدم بالعقود يسيره وأكل الباقي منه في العروق وفي البول كشف  
عورة أيضا والاولى أن لو قال وتوجهه وظاهره كلام غير واحد أن قوله وتوجهه فيما يذبح فقط  
وتقدم عند قوله ونحرها الخ ما يقتضي نديه في النحر أيضا (ص) وايضاح المحل (ش) أي  
وما يستحب أيضا أن يوضح الذابح المحل الذي يذبح فيه من صوف أو زغب الذي يستريح المحل الذي

الجوزة في الرأس (قوله ولا تنخع) معطوف على قوله وتعد أي ولا تقطع النخاع قبل الذبح وهو مخ أبيض في فقر العنق وانظر

والا كنت قبلتها قبل ذكاتها فيكون قوله ولا تنخع تحريما فيكون قوله أولا السنة أي الطريقة الصادقة بالوجوب ويحتمل ولا تنخع  
أي بعد الذبح أي على طريق الكراهة أي ينهى كراهة عن قطع النخاع (قوله ولا تضرب الخ) أي على طريق الكراهة  
في الامرين (قوله ولا تجعل رجلك على عنقها) زاد في لومائت عنه عليه الصلاة والسلام أنه ضحى بكبشين ووضع رجلاه على  
صفاحهما لم يثبت اه (قوله وتوجهه) ظاهره كلام المؤلف أن المطلوب توجه الجميع للمحل الذي خاصة ويفهم من توجيه الذبيحة  
توجه الذابح لها كما ذكرنا (قوله والأساء) أي ارتكب مكروها كما هو الظاهر من تعبيره بأساء (قوله خفة الدم) أي وأما البول فتقبل  
لانه لا يعني عن يسيره ولا يتعاطى منه شيء أصلا (قوله كشف عورة أيضا) أي ان في البول ثقلا وكشف عورة وليس ذلك في الدم  
الا أنك خبير بأن الخفة التي في الدم لا تقتضي الاستقبال فالمقتضى للاستقبال كافي الخطاب أن الذبيحة لا بد لها من جهة فاختيرت  
جهة القبلة لأنها أفضل الجهات اه (قوله والاولى أن لو قال وتوجهه) لان الاحكام انما تتعلق بالافعال لانه لا تكليف الا بفعل



(قوله وانظر هل يجزئ) الظاهر الجريان (قوله ولولم يقطع الخ) ويبان من لازم فريه ما قطع الخلقوم لبروز عنهما كما قال ابن عرفة  
 أي اذا قطعهما على الوجه المعتاد في الذبح (قوله أو ان انفصلا) معطوف على مقدري أن انفصلا أو ان انفصلا وأفاد بهذا القول عدم  
 الجوز ان انفصلا وذلك لأنه نهش وخنق والمستفاد من التعليل عدم حلية المذبوح كذا في (قول المصنف أو بالعظم الخ) معطوف  
 على بالعظم أي وجوازه بالعظم اتصل أو انفصل لا بالسن مطلقا ونفي الجواز ظاهر في التحريم مع أن المنقول هنا الكراهة قاله في  
 التوضيح (قوله التي هي مركبة) أي شأها التركيب وان لم تكن مركبة بالفعل لاجل أن يأتي الاطلاق وكذا قوله الظفر المركب  
 (قوله هل تجوز التذكية) هذا الاول من الاقوال وقوله أولا لا تجوز هذا هو الاخير (قوله أو تركه) ليس واحدا من الاقوال الاربعة  
 التي في المصنف ومفاد ذلك أن القول الاول مراده الجواز المستوي الطرفين لا المسكر وهما الآن مفاد كلامه هنا يخالفه ما في له ونصه  
 وحد عندى مانصه وينبغي على القول الاول بالجواز مطلقا أن يكون مع الكراهة وليس المراد بالجواز المستوي الطرفين لقول المدونة  
 أساء وتوكل وانظر هل كذلك على القول الثاني والثالث أو الجواز (١٧) فيهما من غير كراهة اه (أقول) كلام التوضيح

المتقدم يفيد الجواز من غير كراهة  
 فتأمل غير أن الشارح لم يتم  
 الاقوال في صدر عبارته (قوله وقد  
 أساء) أي ارتكب مكروها وهذا  
 هو الراجح كما يفيد من جملة المواق  
 القول بالمنع على الكراهة (قوله  
 القول الثاني) هذا هو الاخير فلا  
 يؤثر كل ما ذبح بهما على هذا القول  
 كما في شرح شيب وفي المواق  
 ما يقتضي الكراهة (قوله لا تجوز  
 الذكاة بهما) قضية العلة أن  
 المراد بعدم الجواز الحرمة التي  
 لا كل معها وانظره (قوله وهو  
 حقيقة) أي الموافق للقواعد  
 (قوله من جهة المعنى) أي العلة  
 (قوله وعلى هذا يكره بالسن مطلقا)  
 هذا هو المفاد بالنقل وان كان ظاهر  
 المصنف التحريم وانظر ما الجواب  
 عن قوله صلى الله عليه وسلم ما أنهر  
 الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس  
 السن والظفر ولعل الجواب أنه  
 صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك

وانظر هل يجزئ مثل ذلك في الحرم لا (ص) وفري وذبحي صيدا أنفذ مقتله (ش) يعني أن  
 الصيد اذا أنفذت الجوارح مثلاً مقتله وأدركه الصائد وهو يضطرب فانه يستحب له أن يفري  
 أو داحه لترهق روحه بسرعة والاستحباب يحصل بفري الذبحين ولولم يقطع الخلقوم كما يفيد  
 كلام ابن عرفة ولذا قال المؤلف فري ولم يقل ذبح أو فحر أو ذكاة (ص) وفي جواز الذبح بالعظم  
 والسن أو ان انفصلا أو بالعظم أو منعهما خلاف (ش) يعني أن الانسان التي هي مركبة في فم  
 الانسان والظفر المركب في الاصبع هل تجوز التذكية بهما أولا لا تجوز أو تركه في ذلك  
 أقوال القول الاول تجوز الذكاة بهما مطلقا وهما قول مالك واختيار ابن القصار وظاهره  
 الجواز للضرورة أو غيرها وهو خلاف ما في المدونة أنه مع الضرورة لقولها ومن احتاج ثم قال  
 فيها ولو ذبح بذلك ومعه سكين فانه تأوكل أبو محمد وقد أساء القول الثاني لا تجوز الذكاة بهما  
 مطلقا وهو قول مالك في كتاب ابن المواز قال ابن القصار وهو حقيقة مذهب مالك قال الباجي هو  
 الصحيح القول الثالث تجوز الذكاة بهما ان كانا منفصلين ولا تجوز بهما ان كانا متصلين لانه  
 خنق بالظفر ونهش بالسن رواه ابن حبيب عن مالك وقال ابن رشد انه الصحيح من جهة المعنى  
 وروى عن مالك جواز الذكاة بالعظم مطلقا وعلى هذا يكره بالسن مطلقا ومراده بالعظم نفيا  
 واتبانا في هذه الاقوال الظفر بدليل قوله أو انفصلا لان العظم المتصل لا يتأني به ذبح أصلا  
 ومراده بالاطلاق فيما تقدم سواء كانا متصلين أو منفصلين ومحل الخلاف حيث وجدت آلة  
 معهما غير الحديد فان وجد الحديد تعين وان لم توجد آلة غيرهما تعين الذبح بهما (ص) وحرم  
 اصطياهما كقول لابيئة الذكاة (ش) يعني أن الحيوان المأكول اللحم لا يجوز اصطياهما بغير  
 نية الذكاة أي ولا نية تعليم بل بلانية أصلا أو بنية قتله أو حبسه أو الفرجة عليه لانه من  
 العيب المنهي عنه ومن تعذيب الحيوان أمالوا اصطاده بنية الذكاة فلا يحرم ومثله نية التعليم  
 فلو قال المؤلف الغرض شرعي عوض قوله لابيئة الذكاة لا فاده (ص) لا يكتنيز فيجوز (ش)  
 الباء اخذت على محذوف لا على الكاف أي لا بحيوان كخنزير والباء ظرفية أي وحرم اصطيا

(٣ - حرشي ثالث) لكثرةهم الا كل بالنهش بالسن أو الظفر مع عدم احسان صفة الذكاة بهما لانه قاله للتخصيص كذا أجاب بعض  
 الشيوخ (قوله لان العظم المتصل) وأما لو ذكيت بقطعة عظم فلا خلاف في الجواز (قوله فان وجد الحديد تعين) أي الحديد ظاهره  
 الوجوب بحيث لو ارتكب خلافه لكان حراما واذا وقع ونزل وذبح بهما مع وجوده فانه يجزئ والظاهر أن يراد بالتعين التذبح المؤكد  
 لا الوجوب ثم وجدت عندى ما يفيد (قوله تعين الذبح بهما) أي انهما اذا أراد الذبح فيتعين الذبح بهما (قوله نية تعليم) أي كتعليمه  
 لذهاب بلبه بكتاب يعلق بجناحه أو لينبهه على ما يقع في البيت من مفسدة (قوله فلو قال المؤلف الغرض شرعي) وكونه تأريفا بالذكاة  
 مطلقا منفعته بعيد غاية البعد وهل يدخل في الغرض الشرعي تعش صاحب الغراب الذي يقول الله حق والظاهر أن لا يمنع حبسه  
 لذلك لا مكان التعش بغيره من شرع عب وانظر هل يمنع شراء ذرأه أو فري معين ليحبسه مالك كراهه كالأصطيا لذلك أم لا وحينئذ يحرم  
 عتقه ما لانهم من السائبة المحرمة بالقرآن والاجماع اه والظاهر المنع



(قوله الآن يكون الاصطيد) هذا يفيد أن الاستثناء منقطع ويجوز أن يجعل متصلاً ويحمل على ما إذا صيد الخنزير بنية كانه مضطراً فانه يستحبذ كانه قاله الوفاً انظر شرح عب (قوله وأدخلت الكاف الفواسق الخمس) أي بالنسبة للمعصية فقط وأما غيره فلا لانه ما كول بالنسبة اليه كذا في ك (قوله كذا ما لا يؤكل) المراد بالذبح لا بالمعنى الشرعي إذا فرض انه غير مأكول ويخرج منه الأذى لشرفه (قوله وكره ذبح بدور حفرة) قال الشيخ أحمد المراد منه معلوم وهو الاجتماع للذبح لا مطلق الذبح كما لا يخفى ففي الكلام حذف أي وكره ذبح اجتماعه بدور حفرة اهـ (قوله لما فيها من عدم التوجه) أي بالنسبة للبعض لا للكل لان بعضهم متوجه فيها بلغ ما لكأن الجزارين مجتمعون على الحفرة ويدورون بها فيذبحون حولها فنهاهم عن ذلك وأمرهم بتوجيهها الى القبلة (قوله لرؤية بعضها بعضاً) هذا في الكل (قوله فقد أساء) أي ارتكب مكرها (قوله فيجوز القاؤه) أي ويجوز قطعة والسليخ قبل الموت (قوله فكان ما وقع فيه الخ) أي ما تعلق به من (١٨) اللقاء (قوله ومما معه) أي من القطع والسليخ قبل الموت (قوله بمنزلة ما وقع) أي

اللقاء في غيره قال في ك بعد ذلك مانصه وانظر هذا مع ما تقدم لس في شرحه عند قوله وايضاح المحل من كراهية اللقاء الحوت في النار اهـ ولعل ما تقدم عن س على غير قول ابن القاسم وانظر ايضاً قوله بعد اتمام ذكاته فانه بعد الأتمام تكون فيه الروح فيكره القاؤه في النار (قوله في حق من يراه من لوازم التسمية) أي يسن فعله مع التسمية وأما إذا لم يكن كذلك فلا كراهية بل فاعله مأجوران شاء الله كما قاله ابن رشد (قوله وتعمد ابانة) ظاهره ان مجرد تعمد الابانة مكر وهوان لم يحصل وهو خلاف ما في المدونة ولو قال وابانة رأس عمه السلم من هذا (قوله ولو تعمد ذلك أولاً) أي قبل الذبح والحاصل انه على قول ابن القاسم يكره مطلقاً أي سواء تعمد ذلك أولاً أو لا (قوله ما لم يتعمد ذلك) أي ان قول المدونة يؤكل أي ما لم يتعمد ذلك فلا يؤكل هذا تأويل مطرف للفظ

ما كول الآن يكون الاصطيد واقعاً في حيوان لا يؤكل كخنزير فيجوز بنية قتله وليس من العبث لابنية غيره كالفرجة عليه فلا يجوز وأدخلت الكاف الفواسق الخمس التي أذن الشارع في قتلها (ص) كذا ما لا يؤكل ان أيس منه (ش) تشبيهه في الجواز أي انه يجوز بل يستحبذ كذا ما لا يؤكل من الحيوان غير الأذى اراحته ان أيس منه لمرض أو عي يمكن لا علف فيه ولا يربح أخذ أحده فلو ترك المأبوس ربه فأنفق عليه غيره حتى صح فر به أحق به ويدفع للنفق ما أنفقه على المأبوس (ص) وكره ذبح بدور حفرة (ش) يعني أن الذبح بدور الحفرة مكر وهوان لعدم توجه القبلة ولرؤية بعضها بعضاً حال الذبح (ص) وسليخ أو قطع قبل الموت (ش) يعني أنه يكره للانسان اذا ذبح شاة مثلاً أن يسليخ منها شيئاً أو يقطع منها شيئاً قبل زهوق روحها بل يتركها حتى تبرد وتخرج روحها لانه عليه الصلاة والسلام فعله ومضى عليه العمل فان قطع أو سليخ منها شيئاً قبل موته فقد أساء وتوكل مع ما قطعه منها ومثل السليخ والقطع الحرق قبل الموت الا السمك فيجوز القاؤه في النار قبل موته عند ابن القاسم لانه لما كان غير محتاج لذكاته فكان ما وقع فيه من اللقاء ومما معه بمنزلة ما وقع في غيره بعد اتمام ذكاته (ص) كقول مضح اللهم منك واليك (ش) هذا مشبه بالمكره والمعنى انه يكره للمضحي أن يقول عند ذبح أضحيته اللهم منك واليك كما في المدونة ومعناه أي من فضلك ونعمتك لا من حولي وقوتي واليك التقرب به لا الى شيء سواه ولا ياء ولا سمعة والكراهية في حق من يراه من لوازم التسمية (ص) وتعمد ابانة رأس (ش) يعني أنه يكره الذابح ان يتعمد ابانة رأس المذبح بعد قطع الخلقوم والودجين لانه تعذيب وقطع قبل الموت ولكنها تؤكل ولو تعمد ذلك أولاً عند ابن القاسم قال لانها كذبيحة ذكيت ثم عجل قطع رأسها قبل أن تموت وروى عن مالك انها لا تؤكل لانه كالعابث وتأول مطرف وابن الماجشون والتونسي عليه قسوله فيها لما لك من ذبح فترامت يده الى أن أبان الرأس أكلت ما لم يتعمد ذلك وتأوله ابن القاسم على الكراهية ان يؤنس وهو القياس والأول استحسان والى تأويل غير ابن القاسم أشار بقوله (وتوالت أيضاً على عدم الاكل ان قصده أولاً) ولم يقل تأويل لان رجحان الاول عنده وأفهم قوله تعمد أن

المدونة أي للفظ مالك وأما ابن القاسم فانه يقول انه اذا تعمد ذلك أولاً اتماماً لحنقه الكراهية الا أنك خير بأن مطرفاً الناسي

وابن الماجشون ليسا من شيوخ المدونة فينسب لهما التأويل وانما قال بعدم الاكل مع العمد فوافقهما من تأول المدونة على ذلك كما أفاده محشي نت والحاصل ان ابن القاسم يجعل مفهوم ترامت يده في كلام مالك معطلاً أي ولو تعمد ذلك يؤكل وأما مطرف وابن الماجشون فلا يجعلانه معطلاً وقد تقدم أنهم لا يجعلان مؤولين للمدونة لانهم ليسا من شيوخها على أن نسبة التأويل أيضاً لابن القاسم تسمع لانه ليس من شيوخ المدونة (قوله وهو القياس) أي كلام ابن القاسم والاول وهو تأويل مطرف وابن الماجشون وأراد بالقياس قياس التعمد أولاً على التعمد بعد قطع الخلقوم والودجين (قوله ان قصده أولاً) أي وأما لو قصد ابتداء ذكاته ثم حين أتمها قصد الابانة وفعلها فلا تكره على هذا التأويل بخلاف الاول ودل قول المصنف أيضاً على ان الاول تأويل على المدونة مع أني لم أر من تأولها عليه قاله البدر



(قوله ودون) استعمل دون في غير المكان فلا يكون ظرفا كما في بين من قوله تعالى لقد تقطع بينكم فانه استعمل في البعد وفتحته في قراءة الفتح لحكاية ما كان ظرفا فرفع به مقدر في النون وقد تفتح دون في كلام المصنف على هذا وهو مبتدأ وميتة خبره هذا هو الظاهر لان القصد الاخبار عن الدون بأنه ميتة لا العكس وقال اللقاني ودون من باب حذف الموصول وابقاء صلته والموصول اذا علم يجوز حذفه أي ما دون وهذا أولى ما يخرج عليه كلام المؤلف فيكون ما شيا على الصحيح وهو عدم تصرف دون (قوله ميتة) كان محبا بعد هذا أولا بلغ الجوف أم لا فلو أبان أول مرة ثلثها مثلا ثم أبان ثانيا سدسها فلاتو كل نظر السابق بعد كل أو يو كل ما انفصل أولا وثانيا نظرا لما بقي ثانيا لانه بقي بعد الثانية النصف أو يقال الثلث المزال أولا لايو كل والسادس المزال ثانيا لايو كل كأي كل النصف الباقي (أقول) وهو الظاهر وحرر (قوله الا الرأس) أي وحده أو مع غيره ونصف (٩٩) الرأس كذلك (قوله انفصل حقيقة أو حكما

كمتعلق بجمله) أي مما لا يعود لهيئته وأما لو انفصل وكان يعود لهيئته أكل جميعه بالجرح وان لم ينفذ مقتل بسببه (قوله وأخذه) المراد بالأخذ ما يشمل ما اذا صار بمنزلة ما في يده ككسر رجله أو وقفه مطمورة أو سد بجره عليه وذهب ليأتي بما يحفر به شيء آخر ففتح وأخذه فهو لمن سده (قوله وأما بماله فله) قضية ما يذكره الشارح في حل قوله إلا أن لا يطرده الخ أن يحمل ذلك المملوك على أنه مسكون ولكن سيأتي ان النقل العموم (قوله فهو الثاني) أي دون ما عليه من حلي كقرط وقلادة فبرده لربه أن عرف والافلطة وحكم المصنف بأنه للثاني ظاهره مطلقا تطبع بطباع الوحش أم لا حيث لم يكن تأنس عند الاول والاشتراط في كونه للثاني حين ندوده ان يتطبع بطباع الوحش والافلاول كما أشار له المصنف بقوله لان تأنس الخ فاذا علمت ذلك فقول الشارح وسواء طال مقامه الخ فيه شيء وذلك ان من المعلوم ان من طالي

الناسي والجاهل بخلافه ابن عرفة ولو أبان رأسها نذبحها جهلا كالت اتفاقا اه والضمير في قصده للإبانة لانها بمعنى الانفصال ولذلك أعاد الضمير مذكرا وقوله أولا أي ابتداء يريد وقد حصل ما قصد كما هو المتبادر من الكلام (ص) ودون نصف أي ميتة الا الرأس (ش) يعني ان الكلب أو الباز اذا قطع من الصيد دون نصفه ولم يبلغ مقاتله ومات قبل أن تدرك ذكاته فان ذلك الدون لايو كل لانه وصفه بأنه ميتة لان القاعدة أن المنفصل من الحي كميته ويو كل ما عدا ما اتفاقا فلو أبان الجرح من الصيد دون نصفه إلا أنه أنقذ مقاتله فانه يو كل كل جميعه لان الصيد لا يعيش مع ذلك أبدا ولهذا لو أبان الكلب أو الباز رأس الصيد فانه يو كل مع رأسه وكذلك اذا ضرب به الجرح فقطعه نصفين وقوله أي أي انفصل حقيقة أو حكما كمتعلق بجمله أو يسير لحم (ص) وملك الصيد المبادر (ش) يعني أن الصيد اذا رآه جماعة وكل منهم قادر على أخذه فبادر أحدهم وأخذه أو بادر غيرهم وأخذه فهو له لامن سبقت رؤيته له فلو تدافعوا عنه ولم يدع بعضهم بعضا يصل اليه قضى به لهم خوف أن يقتلوا عليه والى هذا أشار بقوله (وان تنازع قادرون فيبينهم) ابن عرفة قلت هذا ان كان يعمل غير مملوك وأما بماله فله لربه اه والمراد بالتنازع التدافع ولو قال وان تدافع قادرون كان أحسن والافقديكون هناك تنازع من غير تدافع وأشار بقوله (وان ند) الى أن الصيد اذا هرب من صاحبه وخلق بالوحش وسواء كان الذي هرب منه ملكه بصيدا أو شرا من صائده أو من غيره وهذا معنى المبسطة في قوله (ولو من مشتر) ثم اصطاده شخص آخر فهو للثاني الذي اصطاده لامن هرب منه وسواء طال مقامه عند الاول أم لا وظاهره طال زمن ندوده أم لا وأشار بلورد قول ابن الكاتب انه للاول قياسا على من أحيما ماثرا عما أحيما غيره بعد ان اشتراه من مالكه باحياء فانه يكون للاول وأمالو أحياء أرضا وثر ما أحيما هابه من البناء فانه يكون للثاني اه بالمعنى وحينئذ فتلفت النفس للفرق بين هذا وبين مسألة الصيد على ما مشى عليه المؤلف ويمكن الفرق بأن الصيد لما خرج من حوز صائده ولم يمكن عود ما لا يعسر فكأنه لم يحصل فيه ملك بخلاف ما أحيما بالبناء ثم دثر البناء (ص) لان تأنس ولم يتوحش (ش) يعني ان الصيد اذا كان قد تأنس عند الاول ولم يتوحش فأخذه الثاني فانه لا يكون له ويكون للاول ويغرم للثاني أجرة تعبته ونفقته في تحصيله والواو في ولم يتوحش واوالحال واعترض اعطاء الأجرة للثاني بمسألة

مقامه شأنه التأنس وقوله وظاهره الخ من المعلوم ان شأنه أن يتطبع بطباع الوحش وحينئذ فلا يلتزم مع قوله بعد لان تأنس الخ (قوله أحياء بعد ان اشتراه الخ) أي فالذي اشتراه دثر عنده ثم أحياه ثم دثر فأحياه شخص فانه يكون للمشتري الذي كان اشتراه ومفاد هذا أنه لا يكون للمشتري الا اذا أحياه بعد ان اشتراه والظاهر أنه يكون للمشتري ولو لم يحيه (قوله باحياء) متعلق بقوله مالكه (قوله فانه يكون للاول) أي الاول بالنسبة للاخير الذي هو المشتري المتوسط بين الثالث والاول (قوله وأمالو أحياء أرضا وثر ما أحيما هابه من البناء) أي ثم أحيما غيره فانه لا يكون له الذي أشار له الشارح بقوله فانه يكون للثاني (قوله بخلاف ما أحيما هابه بالبناء ثم دثر البناء) هذا موجود في الصورة التي حكم فيها بأنه يكون للثاني وانظر لو ادعى الصائد الثاني أن هروبه هروب انقطاع وتوحش وادعى الاول ضده ولم تظهر قرينة يعمل عليها ينبغي قسمه بينهما كالتنازع اثنان



(قوله طلب الاباق) على وزن كفار جمع كافر كما أفاده في المصباح (قوله أي لم يلحق بأما كن الوحش) أي بحيث يتطبع بطباع الوحش (قوله مع ذي حباله) المراد بالحباله الآلة مطلقا كان فيها حباله أم لا كالخفرة (قوله قصدها) أي بطرد الصيد اليها قال اللغوي لا مفهوم لقوله قصدها والمعلول عليه قوله ولولا لهما لم يقع وانما ذكره لاجل قوله وان لم يقصد اه وتطرع في ذلك فقال وانظر اذا لم يقصد بها الطارد ولولا لهما لم يقع (قوله ولولا لهما) أي الطارد وذو الحباله بدليل قوله بحسب فعليهما ويصح عوده على الطارد والحباله ويكون استعمال الفعل في حقيقة ومجازه وفيه خلاف والاول أولى ثم نقول ولولا لهما أي وثبت ذلك اما بما عاينه البينة أو بقول أهل المعرفة وكذا في جميع ما بعده وانظر لو لم يثبت شيء (٣٠) من ذلك ولو قال لم يصيد بل لم يقع لكان أظهر (قوله يعني ان المشهور الخ) ومقابله

ان الصيد للطارد وعليه صاحب الحباله أجرتها (قوله وعلى تحقيق بغيرها الخ) لا يخفى أن قوله وعلى آياس وقوله وعلى تحقيق بغيرها متعارض مفهومهما في الشك ففضية مفهوم الاول انه للطارد اذ مفهوم آياس تحقق عدم أخذه بمفهومه ان ترد فيه فلا يكون لربها وقضية مفهوم الثاني انه لرب الحباله اذ مفهوم وعلى تحقيق فله ان تردد لا يكون له فانظر ما الحكم كذا في ك وعليه أجرة الحباله ان قصدا راحة نفسه بوقوعه فيها وفي ك وغلبة الظن كالتحقق به فيما يظهر وبعبارة أخرى والمراد على آياس كان هناك قصد أم لا وقوله وعلى تحقيق كان هناك قصد أم لا أي فقول المصنف وان لم يقصد الاولى حذفه (قوله كالدار) وسواء أمكنه أخذه بدون أم لا وليس لربها أجرها فيما خففته داره عن الطارد من التعب خلافا لابن رشد لانهم توضع للصيد ولا قصد بانها تحصيلها بها (قوله الا أن لا يطرده لها فلربها) وهذا ما لم يتحقق أخذه بغير الدار والافهولة

الا بق حيث لم يجعلوا لمن أخذه جعلوا الا اذا أخذه من شأنه طلب الاباق وقد يفرق بأن الذي أخذ الا بق متبرع لعله أنه ملك للغير بخلاف أخذ الصيد فانه دخل على غلبته ابتداء وأيضا ملك الثاني للصيد قوى بدليل كونه له على بعض الاقوال فقوله لان تأنس أي الناد قبل ندوده ولم يتوحش بعد ندوده أي لم يلحق بأما كن الوحش (ص) واشترك طارد مع ذي حباله قصدها ولولا لهما لم يقع بحسب فعليهما (ش) يعني أن المشهور من مذهب ابن القاسم اذا نصب شخص آله الصيد من شبكة أو حفرة أو غير ذلك ثم طرد شخص آخر صيدا وقصدا بقاعه في الحباله بكسر الخاء فوقع فيها ولولا الطارد والحباله لم يقع الصيد في الحباله فانه يكون بينهما شركة وتكون الشركة بينهما فبالحسب فعليهما بالتقويم فاذا قيل أحدهما يساوي درهما والاخر ثلاثة اشتركا رباعا وقوله بحسب فعليهما أي بحسب أجرة فعليهما (ص) وان لم يقصد وآيس منه فلربها (ش) يعني أن الصيد اذا طرده شخص ولم يقصد ابقاعه في الحباله والحال أنه قد آيس من أخذ الصيد بأن أعيامه وانقطع منه وهرب حيث شاء فسقط في الحباله فلربها دون الطارد ولا شيء على ربها الطارد لانه لم يقصد بها (ص) وعلى تحقيق بغيرها فله (ش) يعني أن الطارد للصيد اذا كان على تحقيق من أخذه ولم يقصد ابقاعه في الحباله فوقع فيها فهو له دون صاحب الحباله فقوله وعلى تحقيق الخ معطوف على معنى ماتت أي وان لم يقصد وهو على آياس منه فلربها وعلى تحقيق الخ وقوله (كالدار) مشبه بقوله فله يعني أن الصائد اذا طرد الصيد للدار فانه يكون له (ص) الا أن لا يطرده لها فلربها (ش) مستثنى من أحوال الدار يعني أن صاحب الدار لا شيء له في كثير من الاحوال الا في حالة ما اذا لم يطرده الصائد للدار فعليه ودخل الدار فانه حينئذ يكون لما لكها واليه أشار بقوله الا أن يطرده لها فلربها قال بعض وهو ظاهر اذا كانت مسكونة أما الخالية أو الخراب فخرج منها من صيد أو وجد بها فالظاهر أنه لو وجدته وكذا ما يوجد في البساتين المدبوكة لانهم لم يقصد بها ذلك (ص) وضمن ما رامكنته ذ كانه وترك (ش) يعني أن الصيد اذا عاقه السهم أو الكلب أو البازي فتر به شخص نصح ذ كانه فتركه حتى مات وهو قادر على ذ كانه فلم يذكره فانه يضمن قيمته لربه ويكون الصيد ميتة لا يحل لاحد أكله لان المار لما أمكنته ذ كانه نزل منزله لربه وهو لو أمكنته ذ كانه وتركه حتى مات لم يؤكل وبعبارة أخرى وضمن ما رام أي تعلق ضمانه بذمته ولو أكله لربه في هذه فان أكله غفلة عن كونه ميتة أو ضيافة لا يتيق الضمان على المار وكلام ز فيه نظر وقوله وضمن

والمراد بربها مالك ذاتها ولو حكم بالشمل الواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة على عمل انظر عب (قوله مار أما الخالية أو الخراب) لا يخفى أنه ذكر في المجموعة عن ابن كنانة في الرجل يجرد النخل في شجرة أو حفرة لا بأس أن ينزع عسلها اذا لم يعلم انها لاحد ولا يحل له أن يأكل عسل جميع نصيبه غيره في مفازة أو عمران واستدل به بعض شراح المدونة على ان صاحب الدار الخربة يستحق ما فيها من الصيد وحينئذ يكون قوله وكذا ما يوجد في البساتين لا يسلم (قوله نصح ذ كانه) أي والصورة أنه في مخالب البازي أو في فم الكلب غير منقوذ المقاتل (قوله فان أكله غفلة عن كونه ميتة) أي بدون ضيافة أو ضيافة ولو اعتقد أنه مذكى لانه كل غير متمول بخلاف ما اذا أكل ماله المغصوب منه ضيافة فلا يضمنه الغاصب كما سيذكر المصنف في الغصب لانه كل متمول والمخاضل ان أكله لا يكون الا غفلة وكذلك لو تعدى وأكله تعدا فانه لا يتيق الضمان عن المار (قوله وكلام ز فيه نظر) فانه نقل



عن بعض شيوخه انه لا ضمان لكونه لم يفوته على ربه اذ قد اكله (قوله وكلام ز فيه نظر) فانه يقول يضمن مالم يأكله ربه ضيافة أو غفلة (قوله والمبار من تصحذ كانه) ولو صيد الا انه من باب خطاب الوضع احتراز عن مرتد ومحسوس ومستحل ميتة فلا ضمان عليه بل لو ذكاه لا ينفي ضمانه وهو واضح لتفويته على ربه الا ان تقوم ميتة على هلاكه ولم يذكه (قوله لوجود آلة الذكاة) ولو سدا ونظفرا (قوله وأما غيره الخ) هذا فيما له فيه أمانة لكونه دابة أو رهن وكذا مستعير ومستأجر وشريك أي فيضمنه بذبحه الا لقرينة على صدقه وكذا مالا أمانة له فان ذكاه ضمنه ولا يقبل منه انه خاف عليه الموت مالم يقيم دليل على صدقه فلو تركه تذكيته مع وجود ما يصدق به على دعواه من ميتة أو قرينة كان ضمانه (قوله مالم يقيم دليل على صدقه) قال اللخمي ولو مر بشاة يخشى عليها الموت فلم يذبحها حتى ماتت لم يضمن أيضا لانه يخشى أن لا يصدق ربه انه خيف عليها الموت فيضمنه وليس كالصيد لانه يراد الذبح اه (قلت) فيؤخذ منه انه لو أمكنه الا الشهادة على خوف موته حتى يأمن عدم تصديق ربه كانت كالصيد (٣١) (قوله أي المبار) ظاهره ان المبار فاعل مع

ان هذا الضمير ليس ضمير رفع فالمناسب أن يقول أمكن هو (قوله ان أمكن) أي أحتمل (قوله مستهلك) أي متوجه للهلاك (قوله بيده) متعلق بترك أي ترك تخليصه بسبب امسالك بيده عن تخليصه وأما جعل بيده متعلقا بتخليص كما فعل الشارح فلا يصح عطف بامسالك وثيقة عليه لان التخليص ليس بامسالك الوثيقة بل ترك التخليص حصل بامسالكها وقوله بيده أي قدرته ولو بلسانه أو جأه أو ماله وإذا خلاص عيال ضمنه رب المتاع واتباعه إذا أعدم والحاصل كما أفاده بعض الشيوخ انه يجب عليه التخليص لما ذكر من نفس ومال ولو بدفع ماله ويرجع عليه به حيث توقف خلاصه على ذلك المال وانظر الفرق بينه وبين مسألة المواساة الآتية ولعله أن ذلك مال خلص به مستهلك فشمله قوله والاحسن في المفسدى من لص أخذه بالفسد لا مال أنفق

مارأى ضمن قيمة الصيد مجر وحا والمبار من تصحذ كانه وأمكنه ذكاه بوجودة آلة الذكاة وعلمه بها وتركها حتى مات فلا يؤكل والكتابي كالمسلم لانها ذكاة لا عقرو ولا يأتي الخلاف المتقدم في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان لانه هنا من باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه فضمن لتركه وهذا كله في الصيد وأما غيره فانه إذا ذكاه ضمنه لصاحبه ولا يقبل منه انه خاف عليه من الموت مالم يقيم دليل على صدقه وقوله أمكنه صفة للمبار فان قيل لم يقبل الموائف أمكنه أي ويكون الفعل مسندا الى الضمير المستتر العائد على الماروذ كانه بالنصب ويكون مساقه هكذا وضمن مارأى كانه أي المبار فالجواب أن القاعدة ان أمكن الاسناد الى المعنى وإلى الذات فالى المعنى متعين كما هنا (ص) كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال بيده أو بشهادته (ش) التشبيه في الضمان والمعنى أن من قدر على خلاص شيء مستهلك من نفس أو مال لغيره بيده يمكن محارب أو سارق أو نحوهما أو شهادته لربه على جاحد أو واضح بيده عليه بشرأه أو أيداع أو نحو ذلك من غير ما يمكنه وكتم الشهادة أو اعلام ربه بما يعلم من ذلك حتى تعذر الوصول الى المال بكل وجه ضمن دية الحر وقيمة العبد والدية على العاقلة ان كان متأولا وان كان متعمدا لا هلاكه بترك تخليصه قتل كافي مسألة منع المساءلة الآتية في احياء الموات ثم انه لا يضمن في مسألة الشهادة وما بعده الا اذا طلب منه الشهادة أو الوثيقة أو علم بأن ترك ذلك يؤدي لما ذكر وتركه والظاهر أنه محمول على عدم العلم (ص) أو بامسالك وثيقة أو تقطيعها (ش) يعني أن من أمسك وثيقة بحق عن صاحبها ولم يشهد شاهد لها الا بها حتى تلف الحق بسبب ذلك فانه يضمن ما فيها لصاحبها بخلاف قال الشيخ أبو الطاهر ولو قطع الوثيقة التي فيها الحق فهو هذا لا ينبغي أن يختلف في ضمانه وأيضا يضمن عن الوثيقة أي الورق (ص) وفي قتل شاهدى حق تردد (ش) يعني أن من قتل شاهدى حق لانسان تعمد اعداؤه وانفصاع بذلك الحق فهل يضمن هذا القاتل الحق لربه لانه ضاع بسببه كتقطع الوثيقة أو لا يضمن لانه قد لا يقصد ضياع الحق وانما فعل ذلك لعداوة بينه وبينهما فهو وانما تعمدى على السبب لا على الشهادة في ذلك تردد محله اذا لم يقصد بقتلهما ضياع الحق والاضمن اتفاقا ومثل قتل شاهدى الحق قتل من عليه الحق

على نفس مستهلكة عاقلة والحاصل كما قال شيخنا عبد الله ان هذا ليس كفضل الطعام والشراب خلفه أمرهما (قوله أو بشهادته) أي بأن رأى فاسقين يشهدان بقتل أو دين زورا فترك التجريح (قوله وان كان متعمدا لاهلاكه الخ) هذا لا يصح لانه مخالف للنقل قال في الارشاد من أمكنه انقاذ نفسه أو مال من مهلكة فلم يفعل ضمن كان انسلفه عمدا أو خطأ اه وهو يضمن أن يكون أشار به الى أنه ان ترك الانقاذ عمدا ضمن دية عمد وان ترك خطأ ضمن دية خطأ ويحتمل أن يكون أشار به للخلاف في الدية التي يضمنها هل دية عمد أو دية خطأ قاله شيخنا قلت وكلام الزرقاني يفيد انه دية خطأ مطلقا ويجرى مثله في قوله أو شهادته انظر عجم نعم ذكره بعضهم استظهارا فقال ينبغي القتل مع العمد (قوله أو بامسالك وثيقة الخ) أي كعقود عن دم أو غيره وهذا حيث لا تسجل اها والام يضمن إلا ما يغرم على اخراجها منه (قوله تردد) ينبغي أن يكون الراجع من التردد ضمان المال ولو قتلها خطأ لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء (قوله تعمد اعداؤه) عبارة غير أحسن حيث قال وفي قتل شاهدى حق لعداوة أو خطأ (قوله والاضمن اتفاقا) المناسب أن يقول قطع لان التردد هنا الواحد وهو بعض شيوخ ابن عرفة (قوله ومثل الخ) أي في جريان الخلاف



(قوله عند ابن محرز) انظر ما عند غيره (قوله حيث كان لا يثبت الحق الا بشاهدين) انظره مع ما افاده المصنف سابقا ان اشترط شهادة الشاهدين لا يكون في المال ولا فيما يؤل اليه والا فعدل وامر انان أو أحدهما يمين الا أن يكون الحاكم من يرى تعيين الشاهدين في المال أو بعض الاموال (قوله هو الموافق الخ) أي نسياني اذا ثبت الحق بشاهد وعين وحكم القاضي ثم رجع الشاهد فهل يغرم بجميع الحق للمقضي عليه وهو مذهب ابن القاسم أو يغرم النصف والاول مبنى على أن اليمين للاستظهار والثاني مبنى على أنها كالشاهد (قوله بخيط) متعلق بمواساة وقوله بمائة متعلق بخيط لانه في معنى ما يخاط به (قوله فانه يضمن الخ) أي فيضمن دية خطأ ان تأول في منعه والا اقتص منه كما يأتي من قول المصنف (٢٣) ومنع طعام (قوله والضمان هنا أن تكون الدية على العاقلة) قال في له

ولو أجاف شخص شخصاً ومنع شخص آخر الخيط عن الجنى عليه حتى مات فانه يقتص من الجنى وعلى المانع الخيط الدية وموضع المسئلة أن الخاني لم ينفذ شيئا من مقاتله والا فيقتص منه فقط وعلى المانع الخيط الادب (أقول) ظاهر قوله والضمان الخ ولو قصده قتله وكذا قال عجم ومن تبعه الا أن شيخنا عبد الله قيد ذلك بما اذا تأول والاقتص والظاهر انه يجري على قول المصنف كترك تخليص (قوله حيوانا أم لا) كذا في نسخهته فقوله بعد ذلك ناطقا أم لا ظاهر (قوله الى محل يوجد الخ) وينبغي أيضا أن المضطر ما لا كما مضطرا لا في وجوب دفع الفضل والضمان ان ترك حتى مات وانظر هل يشترط أن يعلم أن أهل المحل الذي يقدم عليه وفيه ذلك يعطونه أو ان لا يعلم أنهم يمنعونه وفي له وانظر هل لا بد في الضمان أن يسأل المضطر أو يكفي العلم بالاضطرار فقط وهو الظاهر (قوله فانه يضمن قيمته ماثلا ٣) مثلا لو كانت قيمته فائما عشرة وماثلا خمسة

عند ابن محرز وقتل أحد الشاهدين قتل الشاهدين حيث كان لا يثبت الحق الا بشاهدين وأما ان كان يثبت بالشاهد واليمين فهل هو كذلك لانه يقول أحوجتني لليمين وقد كنت غنيا عنها وأنا لا أحلف وانظر لو كان الحق مما يثبت بالشاهد واليمين وله به شاهد فقط وقتله هل يغرم جميع الحق بناء على أن اليمين استظهار أو انما يغرم نصف الحق بناء على أن اليمين جزء نصاب والاول هو الموافق لما يأتي في مسائل الرجوع عن الشهادة على المعتمد هناك (ص) وتركه مواساة وجبت بخيط بمائة (ش) تقدم انه قال كترك تخليص مستهلك الخ ثم انه عطف هذا عليه والمعنى أن ترك المواساة أي الاقالة الواجبة بأحد الامور لا توجب الضمان ومعنى ذلك أن يكون بانسان جرح في جسده ويكون مع شخص آخر خيط أو بخيط لم يوجد عند غيره وهو مستغنى عنه فيطلبه منه الجرح بخيط به جرحه فيمنعه منه حتى يموت فانه يضمن والضمان هنا أن تكون الدية على العاقلة (ص) أو فضل طعام أو شراب المضطر (ش) أي وكذلك الضمان في هذه الصورة وهي ما اذا كان لشخص مكلف فضلة طعام أو شراب فتمنعها عن اضطرار اليها حتى هلك جوعا أو عطشا فانه يضمن وسواء كان المضطر حيوانا أم لا ناطقا أم لا ولا مفهوم لقوله طعام أو شراب وكذا فضل لباس أو ركوب بان كان اذا لم يدفعه أو يركبه يموت والمراد بالفضل الفضل عما يضطر اليه لا ما فضل عن عادته في الاكل والظاهر أنه يعتبر عما عاكس الصحة حالا وما لا الى محل يوجد فيه الطعام كما أن الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن تلزمه نفقته ومن في عياله لا عنه فقط (ص) وعد وخشب فيقع الجدار (ش) أي وكذلك عليه الضمان في هذه الصورة وهي ما اذا كان لشخص جدار مائل ولشخص آخر أعمدة وأخشاب أو غير ذلك فطلب ذلك منه ليعلق به حائطه فتمنع حتى سقط الجدار فانه يضمن ما بين قيمته ماثلا ومهدوما لانه يجب عليه أن يواسيه بذلك وبعبارة أخرى ثم اذا كان الجدار مائلا وأمكن تداركه وامتنع رب الخشب والعمد من دفعه وحصل من ربه الانذار له عند حاكم فان ذا الخشب والعمد يضمن ما أتلفه الجدار أيضا سقوطه عليه كذا ينبغي وقوله فيقع منصوب عطفا على المصدر وهو ترك لانه اسم خالص من التأويل بالفعل (ص) وله الثمن ان وجد (ش) قد علمت ان المواساة واجبة حفظ الاموال والاتقاس فن دفع شيئا مما ذكر لا آخر من ذكر فانه يقضى له أي لصاحب الخشب أو الاعمدة أو نحو ذلك بالثمن وقت الدفع ان كان الثمن موجودا مع المدفوع له وقت الدفع والا فلا شيء عليه ولا يتبع به ان أسير أو كان مليا ببلده والمراد بالثمن ما يشمل الاجرة في العمد

فانه يغرم خمسة (قوله وحصل من ربه الانذار له عند حاكم) ظاهره أن المدا على الانذار وانه لا يطلب من الحاكم والخشب أن يجبره على ذلك (قوله وله الثمن) أي القيمة لانه لم يكن يبيع وقوله ان وجد أي ولم يتحج له فلا امتنع من دفعه وامتنع الآخر من دفع فضل الطعام والشراب حتى مات أو من دفع الخيط ونحوه حيث كان له ثمن أو من دفع العمد والخشب حتى سقط الجدار فلا ضمان (قوله ما يشمل الاجرة في العمد) هذا فيه إشارة الى أن صاحب الجدار لا يملك ذات العمود وذات الخشب وحينئذ فالظاهر ان رب الجدار يؤمر بتصلح بناءه لاجل أن يأخذ رب الخشب خشبه ويبحث عمن يحميه يقضى أنه ملك الخشب بقوله ويدخل في ذلك أي في قول المصنف وله الثمن ان وجد المواساة بالعمد والخشب وقد بحث بأنه كيف يتبعه ثمن متاعه القائم بعينه ولا يأخذه اه زاد عب فقال الآن يقال تطلد خوله بوجه جائز ثم لو هدمه رب الجدار وبقيت ٣ قول المحشي قوله فانه يكمن قيمته ماثلا الخ يتأمل فيه اه مصححه



العدو والخشب مفردة لم يكن له ادخالها في عبارته حيث أيسر وبأخذها ربيها فيما يظهر (قوله وما يشمل أيضا دفع مال) أي بدل مال مدفوع أي فقول المصنف وفضل طعام أي أو ثمنه ويكون له بدله أن وجد عنده وقت الدفع ولم يتيسر له التنازل منه هكذا يفهم وحرر (قوله ولا ما لحق بها) أي وهي منقوضة المقاتل (قوله محقق الحياة الخ) الأولى أن يزيد أو مرجوها (قوله الخمسة) هي مرجو والحياة والمشكوك فيها والمأبوس منها وما إذا ماتت من ذلك الفعل والمنقوضة المقاتل (قوله كتحرك قوى) هي بمعنى اللام كما في بعض النسخ أو مثال المقدريدل عليه المقام أي وكل المذكي وإن أيسر من حياته أن دل دليل على الحياة كتحرك (قوله أو طرف عينها) اللغوي وانحور كة العين أحسن وحركة الرجل والذنب أقوى من حركة العين لأن خروج (٣٣) الروح من الأسفل قبل الأعلى ومثل التحرك

القوى عند ابن حبيب استقضاة نفسها في جوفها أو متخرها (قوله سال معه دم أم لا) الأولى الاقتصار على قوله صحيح أو مريض لأن التحرك القوي لا يكون معه الأسيل الدم (قوله متصلا به) أي ولو حكما (قوله من غير شخب) هو خروج الدم بصوت (قوله ومديد أو رجل) أي أو قبض واحدة كما قال ابن رشد وأما المد والقبض فيعتبر قال ابن عرفة في انغوالقبض نظر وأما مدهما وقبضهما فالظاهر اعتبارهما وحرر قال في ك وجد عندي مانصه والشمي والبالعة من الفراخ مثلا صحيحة بخلاف المحركة والواقعة في الماء وكذا لو أدرك الصيد قبل انقضاء المقاتل فلا بد من التحرك القوي لأن جرحه مرض مقتض اه (قوله المنقوضة المقاتل) صفة الموقوذة وما معها ومقابله الجمع بالجمع تقضي القسمة على الأحاد (قوله أشدة توهم الخ) لاشك أن تلك العلة لا تقيدها فلو قال واغما صرح بالموقوذة دون غيرها بل أجل في غيرها الشدة توهم انقضاء المقاتل فربما يتوهم أنها لا تؤثر كل وان لم يتحقق انقضاء المقاتل فأفاد

والخشب وما يشمل أيضا دفع مال يشترى به طعام أو شراب لخلاص نفس ولما كانت الذكاة لا تنجح الميتة ولا ما لحق بها وغير الميتة صحيح ومريض محقق الحياة ومشكوك في حياته وما أبوس منها شرع فيما يساح بالذكاة من ذلك وما لا يساح مع ذكراه ومن علامة الحياة وما ليس منها فقال (ص) وأكل المذكي وإن أيسر من حياته (ش) أي وأكل المذكي ذكاة شرعية من ذبح ونحر وعقر وتجهيل بما يموت به وإن أيسر من حياته لمرض أو ضربته لم تنفذ مقاتله أو تردى من شاهق ولم تنفذ ذمقاتله أو أكل عشباً فانتفخ أو نحو ذلك ودخل فيما قبل المبالغة محقق الحياة ومرجوها ومشكوكها وخروج بالمدكي ما إذا ماتت في ذلك الفعل وستأتي المنقوضة المقاتل فاشتمل كلامه على الخمسة أحوال التي ذكرها الشارح (ص) كتحرك قوى مطلقا وسيل دم إن صحت (ش) يعني أن المذكي يؤكل لأجل وجود تحرك قوى كتحرك ذنبها أو رجلها أو طرف عينها سواء كان المذكي صحيحاً أو مريضاً سال معه دم أم لا كانت الحركة من الأعلى والأسفل وجد التحرك قبل الذبح متصلاً به أو بعده ولأجل سيل دم فقط من غير شخب ولا حركة إن صحت لأن مرضت فلا يكفي فيها السيل لأن المذكي كور فلا بد من وجود الحركة القوية وسيل الدم مع الشخب بمنزلة الحركة القوية والمراد بالصحة التي لم يضر بها أي يضعفها المرض لا التي لم يضر بها مرض واحترز بالتحرك القوي عن الضعيف كحركة الارتعاش والارتعاد ومديد أو رجل فإن ذلك لغو (ص) إلا الموقوذة وما معها المنقوضة المقاتل (ش) يعني أن الموقوذة بضربة نحر ونحوه والمنقضة بجعل وشبهه والمتردية من شاهق أو في بئر ونحوه والنطيحة من أخرى وما أكل السبع بعضها فإن الذكاة لا تعمل في شيء مما ذكر حيث أنفذ بعض المقاتل التي يذكرها أماً أو أصابعاً شيء من ذلك بغير انقضاء شيء من المقاتل عملت فيها الذكاة ولو أيسر من حياتها كما مر ومذهب مالك أن الاستثناء في الآية متصل أي إلا ما كانت ذكاة كعامل فيه والذي يعمل الذكاة فيه هو الذي لم تنفذ مقاتله وعند الشافعي منقطع فقوله إلا ما ذكاة كيتم أي من غيرها فعند الشافعي لا يعمل الذكاة فيها مطلقاً ثم إن الإخراج من قوله وأكل المذكي وإن أيسر من حياته ومحل الاستثناء من قوله المنقوضة المقاتل فكان أنه قال إلا المنقوضة المقاتل أو إلا ما أنفذ مقتله من الموقوذة وما معها أو غيرها فلا يؤكل وإنما بدأ بالموقوذة ولم يبتدئ بالمنقضة التي بدأ الله بها الشدة توهم انقضاء المقاتل في الموقوذة فاعتنى بشأنها بذكرها أولاً (ص) بقطع نخاع ونزح دماغ أو حشوة وفري ووج وثقب مصران وفي شق الودج قولان (ش) أشار بهذا إلى بيان المقاتل منها قطع النخاع وهو منخأبيض في فقار العنق أو الظهر

أنه لا بد من تحقق انقضاء المقاتل إلا أن هذا الكلام يعارضه ما يأتي قريباً وبعد كتبني هذا رأيت الشيخ أحمد قال مانصه وانما يقل أن المنقضة وما معها الشدة توهم انقضاء المقاتل في الموقوذة بعصا ونحو ذلك فلذلك اعتنى بشأنها بذكرها اه والله الحمد (قوله بقطع نخاع) مثلث النون (قوله وثقب مصران) سواء تحقق ثقبه أو شك فيه أو توهمه وكذا يقال في قطع النخاع ونحوه مما قد يحتج كذا في بعض الشراح (أقول) إن كان الفقه هكذا فسلم والافا ظاهر أن ذلك لا يضر إلا إذا غلب على ظنه وأما عند الشك فلا وحرر واحترز المصنف عن ثقب الكرش فليس بمقتل كما هو الصواب (قوله منها قطع النخاع) وأما كسر الصلب دون قطع النخاع فغير مقتل (قوله في فقار العنق أو الظهر) الفقار بفتح الفاء جمع فقرة بفتح الفاء وكسرها ويقال فيها فقارة بالفتح وتجمع أيضا على



فقرأت مثلنا وفقر قاله في الصالح وهي ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى العجب ومعنى انتضد وضع بعضه على بعض  
والكاهل ما بين الكتفين كذا في بعض الشراح الا أن ظاهر الشارح ان للرقبة فقاراً والظهر فقاراً آخر مع ان الظاهر أنه واحد مستطيل  
تدبيره ان اندق العنق من غير انقطاع نخاع فروى ابن القاسم ليس بمقتل (قوله بين فلسكه) أي الظهر كأنه أراد بالفلك ناحية الظهر  
فإنه لمكان فتكون الاضافة في فلسكه للجنس (قوله المصرا) جمع مصير كزغيف وزغقان وجمع مصران مصارين كسلطان وسلاطين  
ولو قال وثقب مصير لكان أخضر وأظهر (قوله أي خرقة) سواء كان من أعلاء أو من أسفله لان الاول يمنع استحالة الطعام فيه تضر  
الخلف فيجعل الموت والثاني يمنع الخروج (٢٤) من المخرج فيجتمع هناك ما يعفن أو يراحم الامعاء وخصه ابن رشد بما اذا خرق في

أعلاه في مجرى الطعام والشراب  
قبل أن يصير الى حالة الرجيع وأما  
اذا خرق أسفله حيث يكون الرجيع  
فليس بمقتل ورجعه عياض (قوله  
وأخرى قطعه) لا يخفى ان قطعه  
غير خرقة لان قطعه ابانة بعضه عن  
بعض وأما خرقة فهو ثقبه بدون  
أن يبين قطعه منه عن أخرى (قوله  
موا بانه بعضه عن بعض) عطف  
تفسير (قوله والخلاف في حال) أي  
بسبب خلاف في حال (قوله هل  
الشق يستأصل الدم) أي لا يبقى شيئاً  
منه فيكون مقتلاً (قوله أو الباقي)  
أي أو الودج الباقي يحفظ بعض  
الدم والاولى أو الباقي من ذلك  
الودج أي الباقي بعد الشق كأن  
الشق إزالة لبعضه (قوله يجري  
على شق الودج) أي فقد أفرد  
الودج (قوله ودعوى أن المراد  
الجنس) أي في كلام أبي الحسن  
والتوضيح المتحقق في واحد بحيث  
يفيدان الخلاف في واحد أيضاً  
خلاف الظاهر اذا الظاهر من  
كلامهما ان الخلاف انما هو في  
الودجين والجميع في عبارة التوضيح

بين فلسكه يوصل أثر الدماغ للقلب وأثر القلب للدماغ لان قطعه يفاجئ الموت ومنها وانتشار  
الدماغ وهو ما تحوزة الجمجمة وشذخ الرأس دون انتشار الدماغ ليس بمقتل ومنها انتشار الحشوة  
بمسرها الحاء وضمها وهي كل ما حواه البطن من كبد وطحال وقلب ونحوهم والمراد بنثرها  
تفرق الامعاء الباطنة عن مقارها الاصلية لا خروجهما من البطن فإنه ليس من المقاتل لانه  
يمكن ردها فتعيش وبعبارة أخرى والمراد أن نثر الحشوة يريد أو بعضها من الخوف بحيث  
لا يقدر على ردها على وجه يعيش معه بمقتل ومنها فري ووج أي ابانة بعضه عن بعض ومنها  
ثقب المصرا أن أي خرقة وأخرى قطعه بخلاف شقه وفي شق الودج من غير قطع وابانة بعضه  
عن بعض قولان في أنه مقتل كما عند أشهب وغيره من أصحاب مالك أو غير مقتل كما عند ابن  
عبد الحكم والخلاف في حال هل الشق يستأصل الدم أو الباقي يحفظ بعضه وظاهر كلام  
المؤلف جريان الخلاف في شق الودج الواحد ويشعر به قوله هم ان شق النخاع يجري على شق  
الودج ومقتضى كلام التوضيح حيث جعل القولين في شق الودج وكلام أبي الحسن حيث  
جعلهما في شق الودجين ان شق الواحد ليس بمقتل ودعوى أن المراد بالجنس خلاف الظاهر  
(ص) وفيها كل ما يدق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش ان لم ينزعها (ش) استشهد بمسئلة المدونة  
لقوله وأكل المذكي وان أيس من حياته ومفهوم قوله ان لم ينزعها لقوله المنفوضة المقاتل بقطع  
نخاع قال فيها اذا ترددت الشاة من جبل أو غيره فاندق عنقها أو أصابها من ذلك ما يعلم أنها  
لا تعيش منه فلا بأس بها ان لم يكن قد نزعها اه فقوله ان لم ينزعها له ما أي ان لم يقطع  
نخاعها أي فان قطعه فلا علم منه ان قطع النخاع من المقاتل وبعبارة أخرى فقوله وفيها الخ دليل  
لقوله وأكل المذكي وان أيس من حياته وقوله ان لم ينزعها دليل لقوله المنفوضة المقاتل فالاول  
دليل بمنطوقه للجواز والثاني دليل بمفهومه للنع ولما أنهى الكلام على الحيوان الذي  
تقدم له في الخارج استقر ارجحية شرع في الكلام على ما لم يتقدم له ذلك وهو الجنين الخارج  
بعد ذبح أمه بقوله (ص) وذكاة الجنين بذكاة أمه ان تم بشعر (ش) يعني ان ذكاة الجنين  
الذي يخرج ميتاً من بطن حيوان ما كوله بعد ذكاة أمه محصورة أو حاصلة في ذكاة أمه فيؤكل  
بذكاته ولا يحتاج الى ذكاة بشرط كمال خلقه الذي أراد الله به فلا يمنع من الاكل لو خلق  
ناقص يداً أو رجل ونبات شعر جسده ولا يعتد بشعر عينية فقط وهذا اذا كان من جنس الام  
ولو من غير نوعها فلو وجد خنزير بطن شاة أو بغل بطن بقرة لم يؤكل بخلاف شاة بطن بقرة

لأنها

عبارة عن اثنين (قوله فالاول دليل الخ) هذا ما زادت به العبارة الثانية على الاولى (قوله بذكاة أمه)

حل الشارح يقتضي ان الباعث في أي ان ذكاة أمه طرف لذكاة ويجوز أن تكون الباعث سببية ويجوز أن تكون بمعنى مع قال في ذكاة  
ووجد عندي ما نصه وحيث أكل الجنين بذكاة أمه فان مشيمته وهي وعاء الولد تؤكل معه (قوله بشعر) أي ان تم خلقه ملتصقاً بشعر جسده  
ولو بعضه لا شعر عينية أو رأسه أو حاجبيه فلا يعتبر ذلك أو ان الباعث في قوله بشعر يعني مع أي ان تم خلقه مع نبات شعره وجوز كون سببية  
أي تمام خلقه بسبب نبات شعره ولعل المراد بان تمام خلقه بسبب تمام شعره وذلك لان تمام شعره دليل على تمام خلقه الذي أراد الله  
لأنه سبب في نفس تمام خلقه الا أن محشى تب قال وهكذا قال أهل المذهب أن يتم خلقه وأن يثبت شعره ولا يكفي أحدهما اه (قوله  
وهذا اذا كان من جنس الام) أي بان كان يجوزاً كله مع الام ولو اختلف النوع فلو وجد خنزير في بطن شاة فلا



يؤكل كما إذا وجدت شاة ببطن خنزيرة فلو أن تلك الشاة كبرت وولدت فتؤكل أولادها حيث جلت من جنس المأكول **تنبيه** لا بد أن لا يعلم موت الجنين قبل ذلك كآمة بل بحقيقة الحياة أو شككنا فلم يتم خلقه ولم ينبت شعره لم يؤكل ولو نزل حيوا ذك لان الذكاة لا تعمل فيه (قوله حياة مرجوة الخ) أي حياة يرجى عيشه معها أو يشك في ذلك وذلك لان الحياة في الجنين محققة ثم بعد ذلك إما أن يرجى عيشه معها أو يشك في ذلك أو يئأس منه ذكره محشى نت (قوله أشار بقوله الآن يبادر الخ) حاصل حل الشارح ان قوله الآن يبادر مستثنى من محذوف والتقدير وأكل الآن يبادر اليه بالذبح فيموت فيؤكل بغير ذكاة وان تلك المبادرة انما تكون في خصوص الصورة الاخيرة وهو ضعيف الحياة فلذا قال في ذلك فقد كنى بقوله الآن يبادر فيموت (٣٥) عن متوهم الحياة اه (قوله جعل الاستثناء

متصلاً أو منقطعاً) وفي كلام عجم ما يخالفه فان حاصل كلامه ان قوله الآن يبادر يجري في الثلاثة فاذا مات بغير ذكاة عند المبادرة فلا يؤكل في الاولين ويكره أكله في الثالثة وان الاستثناء مجزئ أن يكون مستثنى من محذوف والتقدير وأكل الآن يبادر فلا يؤكل وجوباً في الاولين وندياً في الاخيرة أو مستثنى من ذك أي وذك الآن يبادر بالموت فلا بد كي لان الذكاة لا تنفع في ميت ومن المعـلوم ان ما تنبذ كانه لا يمنع الموت أكله فالخامس ان شارحنا يجعل المبادرة علامة على انها من القسم الثالث ونص ابن رشد وكلام مالك في المدونة يفيد أن التحقيق مع شارحنا وخلاصته ان شارحنا يقول ان موته فوراً دل على أنه في نفس الامر متوهم الحياة وان كنا ترجحنا حياته والعبرة بنفس الامر (قوله بأن تحققت حياته) أي أوظنت أي ولا بد أن يكون ثم خلقه ونبت شعره (قوله وان كان مثله لا يحيا) قال في لـ والفرق بين المزلق والمريض في جواز تذكيته وان علم أنه لا يعيش أن المريض علمت

لانها من جنس ذوات الاربع فلم يتم خلقه مع نبات شعره لم يؤكل لا بد كآمة ولا بغير ذكاة أمه ولو لم ينبت شعره لعارض اعتبر زمن نبات شعره مثله (ص) وان خرج حيوا ذك (ش) أي وان خرج الجنين الذي تم خلقه ونبت شعره بعد ذكاة أمه حيا حياة مرجوة أو مشكو كافياً أو ضعيفة ذك استحباباً في الثالثة وفي الاولين وجوباً ولا يؤكل فيه ما لا بد كآمة تخصه ولما كانت ذكاته في الثالثة مستحبة ولا يضر عدمها أشار بقوله (ص) الآن يبادر (ش) بفتح الدال المهملة لانه أي يسارع اليها فيموت أي يسبق المبادرة بالموت من غير تقرب فيؤكل بذكاة أمه لان حاله هذا كمن أنفذت مقالة بالصيد هذا ان جعل الاستثناء متصلاً وان قوله ذك شامل للاحوال الثلاثة **كأنه** قال وان خرج حيوا ذك ولا يؤكل بدون ذكاة في كل حال الا في حال أن يبادر فيموت ويؤكل بدونها ويحتمل كونه منقطعاً وان قوله وان خرج حيوا ذك أي وجوباً لكن ان يودر اليه فقات كل من غير ذكاة وعلى كل حال لا يفهم استحباب ذكاته في هذه الحالة وانما يفهم منه عدم افتقار حله لذكاة (ص) وذك المزلق ان حي مثله (ش) يعني ان المزلق وهو السقط الذي يراى أمه قبل ذبحها وقبل تمام حله بان تطرحه مثلاً وكثيراً ما يكون ذلك اذا شربت كثيراً أو عطشت كثيراً فانك تتطرق امره فان كان مثله يحيا بان تحققت حياته فانه بذك ويؤكل وان كان مثله لا يحيا أو شك في أمره هل مثله يحيا أم لا فانه لا يؤكل ولو ذك لان موته يحتمل أن يكون من الازلاق ولما أنهى الكلام على أنواع الذكاة الثلاثة ذكر الرابع وهو فعل ما به الموت فقال (ص) واقتصر نحو الجراد لها عيا موت به ولو لم يجعل كقطع جناح (ش) والمعنى ان الجراد ونحوه من كل ما لا نفس له سائلة على ما يأتي في الفصل بعده يحتاج لاذ كآمة المشروطة بالنميمة والتسمية على ما هو ولا يكفي مجرد أخذه على المشهور بل لا بد أن يقصد الى ازهاق روحه بفعل شيء يموت بفعله سواء كان الفعل مما يجعل الموت من قطع رأس والقاء في نار أو ماء حاراً أو مما لا يجعل كقطع جناح أو رجلاً أو القاء في ماء بارد فقوله كقطع جناح مثال لما لا يجعل ولا يؤكل الشيء المزال لانه دون نصف أي ان يكون الرأس وانما خص المؤلف الجراد بالذكاة لدقوله من قال بعدم افتقارها لها \* ولما كانت المطعومات على ضربين أحدهما حيوان يحتاج لذكاة وقد مر وثانيها حيوان لا ذكاة فيه اما لاستغنائه عنها أو لعدم تأثيرها فيه كالبحري والمحرم ونبات وغيره من جامد ومائع عقدها هذا الضرب باباً مع ذكر ما يباح من الضرب الاول وما يكره منه فقال

(٤ - نرشي ثالث) حياته الى أن ذبحت والجنين لم يتحقق حياته لان حياته في بطن أمه لا تعتبر لانه كعضو من أعضائها بدليل كون ذكاته في ذكاتها (قوله واقتصر الخ) اللام للاستغراق أي واقتصر جميع الجراد لها أي توقف حل الانتفاع به أكل كان أو غيره على الذكاة توقف كل مسبب شرعي على سببه ففيه إشارة على هذا التقرير الى رد القول المفصل بين مامات بنفسه فيحل وما أخذ مستجماً الحياة فلا يباح الا بها كما انه رد القول المطلق عدم الاحتياج في ابحاثه اليها (قوله ولو لم يجعل) ظاهره كالمدة سواء مات فوراً أم لا وقيد أبو الحسن بما اذا مات فوراً وضعف (قوله ولا يكفي مجرد أخذه) أي خلافاً لابن وهب فانه قال اذا أخذت حية فماتت أكلت بخلاف ما اذا وجدت ميتة (قوله لرد قول من قال الخ) من هذا مع ما تقررت تعرف ان الجراد فيه أقوال ثلاثة (قوله كالبحري) مثال للاستغنى وقوله والمحرم مثال لعدم التأثير (قوله ونبات) معطوف على حيوان لان الكلام في المباح في ذاته



باب المباح (قوله ومكروهها الخ) عطف على المباح وقوله من حيوانات وغيرها ظاهره ان المباح من الاطعمة والمكروه منها والمحرم منها يكون من الحيوانات ومن غيرها وان جيع ما يأتي في الباب يقال له طعام فالبخل والطين والخنزير وشراب الخليطين ونحو ذلك يقال له طعام وكأنته أراد بالطعام ما يمكن اساغته في الخلق فالشراب طاهر والخنزير ونحوه باعتبار أنه يؤخذ منه قطعة لحم وتؤكل وقوله مما ذكر في الباب قبله لا يخفى أن المذكور في الباب قبله المباح والمكروه والمحرم من الاطعمة من خصوص الحيوانات وأما قوله وما لم يذكر فيه أي من الحيوانات وغيره مباحا ومكروها ومحرمها وقوله وبدأ بالاول أي الذي هو المباح من الاطعمة هذا ما يفاد منه الا أنه لم يظهر من كلام المصنف أنه قال المباح طعام طاهر وكذا وكذا فالطعام الطاهر من أفراد المباح وليس بحيوان أصلا فإصله ان الذي بدأ به المباح الطاهر الذي ليس من الحيوانات وهذا قطعاً غير الاول لان الاول في كلامه المباح من الاطعمة الذي من الحيوانات وغيرها فتدبر (قوله طعام طاهر) (٣٦) أي لم يتعلق به حق الغير فخرج المغصوب كدافي عب ولا حاجة له لان الكلام

باب يذكر فيه المباح من الاطعمة ومكروهها ومحرمها من حيوانات وغيرها مما ذكر في الباب قبله وما لم يذكر فيه

وبدأ بالاول فقال (ص) المباح طعام طاهر (ش) يعني ان المباح تناوله في حال الاختيار من غير الحيوان كالأوشربا طعام طاهر ولا عكس فخرج النجس بنفسه كالبيض المذر أو بمخالطة غيره كالاطعمة المائعة اذا خوطت بنجس والجامدة اذا أمكن السريان على مامر في بابه ودخل كل طاهر من جامد ومائع حتى اللحم التي ودخل كل مشروب حتى البول من المباح (ص) والبحري وان ميتا (ش) أي والمباح من الحيوان البحري كله وان ميتا سواء وجد راسها في الماء أو طافيا أو في بطن حوت أو طير وسواء ابتلاه ميتا أو حيوا مات في بطنه ويغسل ويؤكل وسواء صاده مسلم أو مجوسي وشمل قوله البحري آدمي الماء وكلبه وخنزيره وهو المعتمد وما عداه لا يعمل عليه (ص) وطي (ش) يعني ان الطير كله مباح الا كل سواء كل الجيفة أو لا ولهذا بالغ عليه بقوله (ولو جلالة) أي ذوات الحواصل من الطير التي تأكل الجيف والجلالة لغة البقرة التي تتبع النجاسات ابن عبد السلام والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعمل النجاسة اه فالتموين في الطير وما بعده للاستغراق على حد قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ولوعرف الجميع كان أولى (ص) وذات الخلب ونعم (ش) المشهور أن جميع الطير مباح أكله ولو كان ذات الخلب كالبارز والعقاب والصقر والرخم والمخلب للطائر والسبع بمنزلة الظفر للانسان ومن المباح النعم وهي الابل والبقر والغنم ولو جلالة ولو تغير لحمه من ذلك وهو المشهور وعند الحمى وباتفاق عند ابن رشد (ص) ووجش لم يفتس (ش) يعني ان الوحش الذي لم يفتس أي لم يعد كحمر الوحش والغزلان والضب مباح الا كل وسيأتي حكم المفتس كالاسد والافتراس ليس خاصا بمن يفتس الا آدمي بل هو عام والعدا خاص بمن يعدو على الايدي ثم يحتمل أن يكون قوله (ص) كسير يوع وخلد ووبر وأرنب وقنفذ وضربوب وحية آمن سمها وخشاش أرض (ش) نمشلا لا يفتس ويحتمل أن يكون تشبيها به ويكون المثال ماذ كرناه

في المباح في ذاته (قوله تناوله في حالة الاختيار) ويأتي ما يباح تناوله للضرورة وظاهره ان الميتة للضرر ليست بطاهرة وسيأتي ما فيه (قوله ولا عكس) أي وليس كل طاهر مباحا كالسم أي والجراد الميت فبالعكس باعتبار الصفة (قوله حتى اللحم التي) أي لقوله في توضيحه أي يجوز أكله والمراد بالمباح ما ليس محرمًا ولا مكروها (قوله والبحري) لو نكر لكان أخصر وليناسب العطف وأل للاستغراق (قوله وان ميتا) رداعلى أبي حنيفة **فائدة** اعلم ان ميتة البحر طاهرة ولو تغيرت وتمنت كالملاوحة الا أن يتحقق ضررها فتصرم لذلك لان نجاستها وكذلك المذكي ذكاه شرعية طاهر ولو تغير وزن ويؤكل ما لم يتحقق ضرره ذكره عجم في جواب قوله راسبا بالباء وهو ما ينزل في قعر البحر مثلاً والطاقى هو الذي يرتفع ويعلم على وجه الماء

أنفا

الا أنه اذا باعه بين لان النفوس تنقر منه وكذا بين فيما اذا كان في بطن طير (قوله وشمل الخ) لا يظهر الشمول لاسيما في المصنف من كراهة الاخيرين بل كلام المصنف مخصص لما يأتي هذا على تقدير جعلها للاستغراق وأما اذا جعلت للجنس فالامر ظاهر (قوله آدمي الماء) أي خلا فالتث القائل بمنع أكله (قوله وما عداه) أي من كراهة كلب الماء وخنزيره أو نحو غيره (قوله وطي) أي الا الوطواط فيكره أكله على المشهور وجميعه نجس (قوله ولوعرف الجميع لكان أولى) لأن المعهود للاستغراق أل وانظر ما قاله من ان التمنوين للاستغراق هل يسلم (قوله المشهور الخ) ومقابله ما رواه ابن أبي أويس عن مالك أنه قال لا يؤكل كل ذي مخلب وظاهر قوله لا يؤكل المنع وقوله في الاكمال وحكي عنه ابن أبي أويس كراهة كل ذي مخلب (قوله كالبارز) بغير ياعني نسخته الا أنه يقال بارز وبارزى وظاهر عبارته انه غير الصقر مع انه هو (قوله على المشهور عند الحمى) وقيل ان الحيوان الذي يصيب النجاسة لحمه وعرقه ولبنه وبوله نجس بهرام (قوله وخلد) مثل الاول مع فتح اللام وسكونها (قوله وخشاش أرض) ودخل فيه الوزغ والسحلية وشحمة الارض فانها من المباح وان كانت ميتة نجسة لا يباح أكلها الا بالذكاة لئلا يكره كرايطاب عن ابن عرفة ان الوزغ لا يؤكل اه والله لما فيه من السم فان قلت قد تقدم ان خشاش الارض محتاج الى ذكاه ومن جملة ذلك الدود



وصرح ابن الحاجب بأمدود الطعام لا يحرم أكله معه فهل بين ذلك تناقض فالجواب لا تناقض لأن المراد بالدود الذي يحتاج لأكله هو المنفرد عن الطعام لا الذي معه قال ابن المباحسون ويؤكل خشاش الأرض وذكاته كالجراد ودود الطعام لا يحرم أكله معه الشيخ فان انفرد عن الطعام فلا شك انه من جلة الخشاش أي فيحتاج لتذكية (قوله الذي لا يصل الى النجاسة) أسقط الشارح من تفسيره شيئا فكان يقول فأرأى عني يكون بالصمري والاحنة لا يصل للنجاسة أعطى من الحس ما يغني عن البصر (قوله فيكره أكله) أي ان تحقق أوطن وصوله أو استعماله لها فان شك لم يكره وجميع المكر ونجس (قوله وكذا الوطواط على المشهور) ومقابلته الحرمة (قوله السنور) هو الهر والاثني سنورة (قوله وجمعها وبر وبار) هي دابة من دواب الخنازير (قوله جعها الخ) تأمله ان قياس فعل أن يجمع على أفعل نحو كلب وأكل وفلس وأفلس هذا على سكون الباء وعلى فتحها يجمع على أوبار كمل وأجال ووقص وأوقاص ويجاب بأنه جمع سماعي (قوله والارنب) اسم جنس غير صفة كاسد فهو منصرف فان جعل صفة لرجل بمعنى ذليل صرف أيضا لعروض الوصفية وليس علم جنس حتى يكون غير منصرف (قوله لمن ينفعه ذلك) كصاحب جذام (قوله أهل (٢٧) الطب بالمارستان) المارستان بالفتح بيت المرضى

معرب قاله في القاموس وقدم مدح البوصيري صاحب المارستان بقوله أنشأت مدرسة ومارستانا لتصحيح الأديان والابدان (قوله أن تكون في حلقها وفي قدر خاص الخ) قال القرافي وصفة ذكاته التي يؤمن سمها معها كما قال القرافي في الذخيرة والقواعد ان يمسك برأسها وذنبها من غير عنف وتلقى على مسما مضروب في لوح ثم يضرب باللة حادة رزينة في حد الرقيق من رقبته وذنبها من الغليظ الذي هو وسطها ويقطع جميع ذلك في فور واحد يضرب به واحدة حتى يقيت جلده يسيرة فسدت وقتلت أكلها بواسطة جريان السم من رأسها وذنبها في جسمها بسبب غصها وهي الذكاة التي تفعل بالمارستان اه قال في له وجد عندى على قوله وحده الرقيق الخ مانعه

أنفا لا يقال يتعين الاحتمال الاول لان المشبه غير المشبه به مع أن هذه الامور من الوحش الذي لا يفترس فيلزم اتحاد المشبه والمشبه به لاننا نقول هذه الاشياء أخص من المشبه به ويكفي في التباين بين المشبه والمشبه به باعتبار الاختصاص والاعمية واليربوع دابة قد ربت عرس رجلا لها أطول من يديها عكس الزرافة وانخلده هو الفأر الذي لا يصل الى النجاسة وأما ما يصل اليها فيكره أكله وكذا الوطواط على المشهور وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن حرمة أكلها قال لان كل من أكلها عصى انتهى والوبر بفتح الواو وسكون الباء الموحدة آخره راء وقال ابن عبد السلام بفتح الباء دويبة فوق اليربوع ودون السنور طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياء لا ذنب لها توجد في البيوت وجمعها وبر وبار بكسر الواو وطحلاء بالطاء المهملة وهو لون بين البياض والغبرة والارنب بفتح الهاء مزقة وسكون الراء المهملة وفتح النون فوق الهمزة ودون الثعلب في أذنيه طول والقفذ بضم القاف والقاف بفتح الفاء أيضا ينهم ما نون ساكنة وذال مبهمة والاثني قنفذة ويقال للذ كرشهم أكبر من الفأر كاه شوك الرأس وبطنه ويديه ورجليه والضربوب بضاد مبهمة مفتوحة وراعسا كنة فوحدتين بينهما واو كانه فذ في الشوك الا أنه يقرب من الشاة في الخلقة والتاع في الحية للوحدة لا للتأنيث فيشمل الذكر والاثني فيباح أكلها للحاجة كذا في المدونة وروى ابن القاسم في غيرها باحتمال من غير قيد الحاجة قاله الشارح وهو ظاهر كلام المؤلف ويعتبر أن من سمها بالنسبة لم يستعملها فيجوز أكلها بسهماني ينفعه ذلك لمرضه وانما يؤمن سمها بالنسبة لمن يؤذيه السم بذكاته على الصفة التي ذكرها أهل الطب بالمارستان ثم ان كلام أهل المذهب يفيد أنه لا بد في الذكاة التي يؤمن بها السم أن تكون في حلقها وفي قدر خاص من ذنبها والالم تؤكل وان آمن سمها لعدم حصول الذكاة الشرعية فيها بعدم قطع الحلق وأما الذكاة التي تظهر بها فهي كذا غيرها كما يفيد قول أبي الحسن فوضع

حدده بعضهم من جهة الرأس بأربعة أصابع ومن جهة ذنبها كذلك اه أي لان السم لا يكون الا في رأسها وذنبها ولا يكون في جسدها شيخنا كتب الاقاني على قول القرافي وتلقى على مسما رما نضه انظر هل معناه تلقى على ظهرها وبطنها أعلى كما هو صفة الذكاة في الحلق وحينئذ فينبغي ذلك غضبها أو معناه ظهرها أعلى وبطنها أسفل كما هو على هيئتها المعتادة في مشيها مثلا ولكن يلزم عاينته تذكيرها من خلف أو من احدى صفحتي عنقه الامن المقدم ثم رأيت بعضهم صرح بأن تذكيته بالمارستان بمصر ليس من مقدمها وان بعضهم يربطها بخيط وقال انه مانع من سريان غضبها فيها وفيه نظر فليحذر فان جعل من مقدمها وجمع رأسها وذنبها من غير ربط حلت ولا يلزم سريان غضبها لجسمها جمع بعضها البعض ولو مع فعل فاعل بغير ازعاج لتوهمها فعل ما تألفه بها اه (قوله والالم تؤكل) يدخل تحته ثلاث صور فقد الشرطين معا فقد الاول دون الثاني وعكسه وأما قوله وان آمن سمها فلا يظهر لان الشرطين معا لا آمن السم فاذا حصل فقد لاحدهما أو كليهما فلا آمن من جهة السم وقوله لعدم حصول الذكاة الشرعية المناسب أن يقول والالم تؤكل لعدم حصول الذكاة التي يؤمن بها السم (قوله سمها) بفتح السين وضمها وكسرهما والفتح أنصح وجمعه سمما وسموم (قوله كما يفيد قول أبي الحسن الخ) ردبانه انما قال ذلك بعد قول المدونة اذا ذكيت موضع ذكاته فلا بأس بها كالأخ فالتخالف بينهما وبين كلام القرافي كما قاله



ظاهرة ويجاب بأن تلك الذكاة الأصل فيها أن تكون مبيحة للأكل والتحريم عارض فأبوالحسن نظر للاصالة لالهذا الطارئ (قوله والخشاش) لاشك أن قول المصنف وخشاش عطف على طعام فهو مرفوع وكذا ما بعده لا يجوز وعطف على ربوع اذ ليس من أمثلة وحش لم يفسر (قوله مثلث الاول) والافصح القتح (قوله كالعقرب والعقربان) قال في المصباح والعقرب يطلق على الذكر والانثى فان أريد تأكيده كقوله ليعقربان بضم العين والراء وقال الازهرى العقرب يقال للذكر والانثى والغالب عليها التأنيث ويقال للذكر عقربان وورع يقال عقربة بالهاء والانثى (قوله من ماء العنب) من بيانية (قوله ما لم يسكر) لبيان الواقع لانه أول عصره لا يسكر قال في المدونة وعصير العنب ونقيع الزبيب وجيع الانبذة ما لم يسكر من غير توقيت بزمن ولا هيئة (قوله الفقاع شراب الخ) فيه انه حينئذ من جمع الخليطين وسيأتي أن الشر به مكره وكلامنا الآن في المباح ويمكن أن يجاب بأن الواو بمعنى أو وعبرة

(٢٨)

ذكاتها حاقها وهو موضع الذكاة من غيرهما اه والخشاش مثلث الاول كالعقرب والعقربان والخمساء وبنات وردان والتمل والدود والسوس والحلم يباح أكله وضافته للأرض لانه لا يخرج منها الا بخرج ويبادر برجوعه لها (ص) وعصير (ش) فعيل بمعنى مفعول أى المعصور من ماء العنب أول عصره مباح ما لم يسكر (ص) وفقاع وسوبيا (ش) أى ومن المباح شراب الفقاع والسوبيا والفقاع شراب متخذ من القمح والتمر وقيل ماء جعل فيه زبيب وقحوه حتى اشغل اليه والسوبيا شراب يؤخذ بالمعالجة ويضاف اليه ماء خير العجين أو العجوة فتكسبه جوضة (ص) وعقيد (ش) فعيل بمعنى مفعول أى ومن المباح استعمال العقيد وهو العصير الذى هو ماء العنب اذا غلى على النار حتى انعقد وذهب منه الاسكار ويسمى بالرب الصامت ولا يحد غليانه بقدر أى لا يذهب ثلثيه ولا يغيره وانما المعتبر فيه السكر وعدمه قوله وذهب منه الاسكار أى الذى حصل من طبخه لانه كان فيه ابتداء وقوله (أمن سكره) شرط فى اباحة تناول ما عدا العصير وأما هو فلا يتصور فيه سكر اذ هو ماء العنب أول عصره (ص) وللضرورة ما يسد (ش) حد الضرورة أن يخاف على نفسه الهلاك ولا يشترط أن يصل الى حال يشرف فيه على الموت فان الاكل حينئذ لا يفيد والظن كالعلم فتقيد كلامه والمباح للضرورة ما يسد الرمي فقط غير آدمى والمعنى ان الانسان اذا خاف على نفسه الهلاك بأن علم ذلك أو ظنه فانه يباح له فى هذه الحالة الاكل من الميتة بقدر ما يسد الرمي ولا يشبع ولا من المياه النجسة على ما حكى ابن الموارز والجلاب وعبد الوهاب عن مالك وبه قال ابن حبيب وابن الماجشون وأبوهم فما اذا كانت الضرورة نادرة أما ان كانت دائمة فلا خلاف فى جواز الشبع قاله ابن العربى وأشار بقوله (غير آدمى) لقول ابن شاس وأما جنس المباح فكل ما يرد رجوعا أو عطشا برفع الضرورة أو تخفيفها كالأطعمة النجسة والميتة من كل حيوان غير آدمى ابن القاسم ولا يقرب المضطر ضوال الابل وقاله ابن وهب ابن العربى ولا يأكل ابن آدم وان مات قاله علماءنا اه وتقدم آخر الجنائز والنص عدم جواز أكله للمضطر وصحح أكله ولا فرق بين ميتة المسلم والكافر فى الحرمة وهل هى تعبد وهو المشهور والأدابة ما قيل انها اذا جافت صارت سما وهو لابي عمران الجوزاني وأشار بقوله (و) غير (شجر العنصة) الى أنه يحل للمضطر تناول الدم

الخطاب والفقاع شراب يتخذ من القمح والتمر ونحوه اه أى فهى ظاهرة فى انه ليس المراد جميعها (قوله وقيل ماء جعل الخ) هو عين الاول وعبرة الخطاب والسوبيا قريبة من الفقاع والعقيد هو العصير اذا عقد على النار (قوله فتكسبه جوضة) بالناء فى نسخة أى العجوة أى تكسبه جوضة مع المكث والظاهر ان القصص من اضافة ماء خير العجين اكتساب الجوضة وانظره فانه يقال من شراب الخليطين (قوله وانما المعتبر فيه السكر الخ) أى فان ذهب منه السكر حل والافلا (قوله أمن سكره) أى ما ذكر ولو قال سكره بالكان أحسن لان العطف بالواو (قوله ما يسد) المذهب انه يشبع أيضا ولا يقتصر على ما يسد الرمي والجواب أن المراد يسد الجوع لأن المراد يسد الرمي لكن بصيرتار كالكلام على التزود وحكمه الجواز أيضا ان اضطر اليه (قوله والظن كالعلم لم) هذا لا يناسب الا لو قال أو لاحد

الضرورة أن يعلم الهلاك والا فالحوف صادق بالظن وقول الشارح أن يخاف على نفسه

وشرب

الهلاك قال ت فى شرح الرسالة وهل الاضطرار خوف الهلاك أو خوف المرض قولان لمالك والشافعى اه أى فذهب مالك الى ان الاضطرار خوف الهلاك (قوله فانه يباح له) المراد به الاذن فيصدق بالوجوب المراد البساطى اختلاف فى تناول المضطر الميتة هل يتصف بالاباحة أم لا وعلى الاول جمهور العلماء وهو ظاهر الآية والا حادى والثانى هو التحقيق اذا الميتة لا تنفك عن النجاسة وهى عن التحريم ولكن هذا تحريم لا اثم فيه لاجتماع النفس به اه (قوله ما يسد الرمي) الرمي عبارة عن القوة فالمراد يسد الرمي حفظ القوة (قوله ولا من المياه النجسة) أى ولا يشبع من المياه النجسة (قوله وأبوه) أى منعوه قد تقدم أن المعتمد انه يشبع ويتزود (قوله غير آدمى) ويدخل فى غير آدمى العذرة والدم وقوله غير آدمى أى من الاطعمة وقوله وغير خمر أى من الاشربة (قوله ولا يقرب المضطر ضوال الابل) أى إلا أن تتعين طريق النجاسة (قوله وان مات) أى ابن آدم (قوله لا تم اذا جافت صارت سما) الدليل أخص من المذهب لانه يفيد



ان عدم الاكل انما هو عند نصير ورتها جيفة مع ان الدعوى عدم الاكل مطلقا (قوله بل ربحا زادت العطش) قال البساطي هو صحيح لكن في الماء لو يحصل بها في الحال جرى الريق الذي تبقى معه الحياة ولو لحظة والفرق بينهما وبين الندى ان الندى لا يتيقن البرء منه ويتيقن البرء من الغصة (قوله الا لغصة) بفتح الغين المعجمة (قوله ان كان مأمونا) وأما ان لم يكن مأمونا فلا يصدق (قوله الا لقرينة فيعمل عليها) أي فان قامت على صدقه صدق وان قامت على كذبه لم يصدق فقوله الا لقرينة راجع لمنطوق العبارة ومفهومها كما قلنا وكأنه قال ان كان مأمونا لا ان كان غير مأمون فلا يصدق الا لقرينة تدل على تكذيب الاول وتصديق الثاني والحاصل ان لم تقم قرينة صدق ان كان مأمونا والا فلا وان قامت عمل عليها تصديقا وكذا (تنبيه) اذا أبحاث للضرورة ساغ له الاكل بعد ذلك منها وان لم يضطر حتى يجد غيرها مما يحل له ولو كان محرما على غيره كطعام غير ان لم يخف القطع التادلي يؤخذ منه ان الحرام اذا غلب وتعذر تحصيل الحلال لا يمنع الاكل منه (تنبيه آخر) قال في ك وجد عندى مانصه ومن حصلت له ضرورة ولم يجد شيئا فكل من لحم نفسه ان كان يمنع الضرورة فان حصل له الضرر بقطعه كالضرر بالحاصل أولا فلا يجوز اه (قوله وقدم الميت) أي وجوباً أي غير ميتة الا كدمي (قوله على خنزير) أي مذكي لتحصل المغيرة بينه وبين الميت وان كانت الذكاة لا تعمل فيه لانه اذا لم يكن مذكي كان ميتة فلا يغايير الميتة لانه يصير المعنى وقدم الميتة على ميتة ففيه ركة ويستحب تذكية الخنزير بالضرورة عند انفراده ك (قوله أو غيره) لا يظهر لان الفرس والحمير والبغال القول بجواز أكلها في المذهب (قوله وصيد المحرم) أي مصيد حتى يدل قوله لا لحمه وقول الشارح على ما صاده المحرم بشير الى أن معنى المصنف وصيد منسوب للمحرم من حيث انه واقع (٣٩) منه ولو حذف اللام لكان أخصر والمعنى وصيد محرم وكذا حل نت يرشد لذلك ويكون المصنف ساكتا عن اشتراط كون المضطر محرما ونص المواق يفيد ان المراد بالمحرم المضطر لانه قال الباجي من وجده ميتة وصيدا وهو محرم أكل الميتة ولم يذك الصيد لان يذكته يكون ميتة (قوله وان ذبحه غيره) أي وان أراد أن يذبحه غير المحرم لان الفرض انه وجد الصيد حيا أي ذبحه باذنه والا فهو حلال مطلقا (قوله أو ذبحه المحرم) أي وأراد

وشرب المياه النجسة وغيرهما من المائعات ماء د الخرفانم التحلل اذا لم ينفذ بل ربحا زادت العطش الا لغصة عند عدم ما يسيغها غيره وهذا عند غير ابن عرفة وأما هو فيقول بعدم الجواز ولو لغصة ويصدق انه فعل ذلك للغصة ان كان مأمونا الا لقرينة فيعمل عليها ثم ان قوله غير يصح رفعه على انه بدل من ما ونصبه على أنه حال منها (ص) وقدم الميت على خنزير (ش) يعني ان المضطر يقدم في التساؤل للضرورة الميتة التي لم تتغير ويخشى من أكلها على الخنزير لان لحمه حرام لذاته والميتة لوصفها فهي أخف ولان الميتة تحل حية أي ولو على قول في مذهبا أو غيره ران الخنزير لا يحل مطلقا (ص) وصيد المحرم (ش) أي ان الميتة تقدم على ما صاده المحرم وان ذبحه غيره أو ذبحه المحرم وان صاده حلال وهذا حيث كان المضطر محرما أو ماما كان حلالا وصاد المحرم صيدا وذبحه الحلال فانه يقدمه على الميتة لان التحريم فيه من جهة واحدة وبفهم من كلامه تقديم صيد المحرم على الخنزير وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه على ما اتفق على تحريمه (ص) لا لحمه (ش) أي لا يقدم الميت على لحم صيد المحرم وجده المضطر بعد ان ذبح ووجب

أن يذبحه المحرم كان المضطر أو غيره أي أو أراد أن يأمر بذبحه أي أو أن يعين على ذبحه (قوله وذبحه الحلال) أي وأراد أن يذبحه الحلال (قوله لان التحريم فيه من جهة واحدة) وهو كونه صاده المحرم (قوله فانه فيه من جهتين ٢) جهة كون المضطر محرما والصائد محرما أو الذابح محرما (قوله وبفهم من كلامه) لا يفهم منه ذلك أصلا (قوله وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه) كالبغال والحمير وقوله على ما اتفق عليه أي كالخنزير وهذا مستغنى عنه بقوله وقدم الميت على خنزير لانه ليس شيء متفق على تحريمه الا الخنزير من جنس الحيوانات الا ان يراد من غير جنس الحيوانات (قوله لا لحمه) أي ان المحرم المضطر اذا وجد ما صاده المحرم أي محرم آخر أو صيدله بعد ما ذبح فانه يقدمه على الميتة وسواء ذكاه محرم أو حلال عج (قوله وجده المضطر بعد أن ذبح) كان الذابح المحرم أو مات بصيد المحرم أو ذبحه حلال لاجل المحرم وقوله ووجب جزاؤه عطف لازم على ما زوم لانه اذا ذبح فقد وجب جزاؤه والحاصل ان قول المصنف وصيد المحرم معناه ان المضطر محرم وجد الصيد الذي صاده محرم أو صيدله حيا وعند ميتة فانه يقدمها على ذبح الصيد وأما قوله لا لحمه فعناه ان المحرم المضطر اذا وجد ما صاده محرم أو صيدله مذكي فانه يقدمه على الميتة وسواء وجب على الأكل جزاؤه أي بأن لم يجب جزاء في الصيد الذي أكل من لحمه المضطر بأن ذبحه حلال للمحرم غير المضطر ولم يأكل منه المحرم بل مأكل منه الا المضطر أولم يجب على الأكل جزاؤه بل وجب فيه جزاء على غير المضطر ثم أكل منه المضطر فلا جزاء على المضطر لكون الجزاء تقرره على غيره بان ذبح محرم غيره أو حلال محرم آخر أو أكل منه ذلك الا آخر فقد ترتب الجزاء على غير المضطر فلا جزاء على المضطر

١ قول المحشى بفتح الغين لعله يحذف من النسخ في القاموس انها بالضم فليُنظر اه محكمه

٢ قول المحشى قوله فانه فيه من جهتين ليس في النسخ التي بأيدينا اه محكمه



(قوله بل يقدم على الميت) أي وجوبه على الرابع وقيل نداء وان كان قوله لالحمة يحتمل التساوي ويحتمل التقديم وفي كلام محشي ثبوت  
اعتماد نذوب تقديم لحم الصيد على الميتة ثم قال وكذا تقديم طعام الغير بشرطه وتقدمه عليه على جهة الاولى فيهما ففي الموطأ الى آخر  
ما قاله (قوله على الاصل) انظره فانه جعل التحريم في الميتة فيما سبق ليس أصليا فهو منقوض لما عدا ويجاب بأنه أراد بالاصالة هنا اصالة  
نسبية أي بالنسبة للتحريم من جهة الصيد وان لم تكن أصلية باعتبار ما أفاد أولا (قوله وطعام غير) معطوف على لحمه (قوله ان لم  
يخف القطع) أي بأن ظن ان أهـل ذلك التمر أو الزرع أو الجرب ينصدقونه لضرورته حتى لا يعد سارقا فنقطع يده وخوف القطع بعكس  
ذلك كما هو مصرح به في قول مالك <sup>(وتنبيه)</sup> ان لم يجد الا ما لا يؤكل كالثياب والعين فلا يجوز أخذ شيء منه لانه لا يؤكل وسواء وجد  
ميتة أم لا اهـ من لـ (قوله فانه يقدم طعام الغير) أي نداء بالاصالة الابل فيقدم الميت عليها اللهم عن التقاطها قاله بعض وهو  
يقضي انه يا كاهنا حيث كانت تلتقط لخوف خاش عليها وانظر البقرة اذا كانت تلتقط هل هي كابل حيث كانت تلتقط أم لا لان  
التقاط الابل يقل بالنسبة لالتقاط (٣٠) البقر (قوله أي ولم يخف أن يؤذى) رد ذلك محشي فت بعد كلام طويل مانصه

أما الذي لا قطع فيه فله أخذ خفية  
كما روى محمد وكما يؤخذ من الموطأ  
وان علم انهم لا يصدقونه ويضربونه  
لانه لا قطع فيه ولذا قال المؤلف  
ان لم يخف القطع أي وان خاف  
الضرب فقول ح كلامه يقتضي  
انه يأكل طعام الغير الذي في سرقته  
قطع وان خاف بسرقته الضرب  
والاذابة وليس كذلك ليس كذلك  
وغره كلام المواق لانه نقل كلام  
الباجي على غير وجهه وتصرف  
فيه اهـ (قوله وقاتل عليه) أي  
اذ لم يخف القطع والايذاء (قوله  
وكتب نحوه بعض الفضلاء من  
لقيناه) هذه عبارة عج في بعض  
الفضلاء هو عج واعلم انه اذا وجد  
طعام الغير تارة يخاف القطع أولا وفي  
كل ما ان يجد ميتة أم لا فان لم يكن  
معه من الميتة ما يغنيه عنه فانه  
يأكله خاف القطع أم لا وله الثمن

جزأه بل يقدم على الميت لان لحم الصيد ميتة منذ كذا الا أن وصف الاحرام منع من اعمال  
الذ كافي فيه فهو أخف من ميتة غير مذ كذا تخفة التحريم العارض على الاصل (ص) وطعام  
غير ان لم يخف القطع (ش) يعني أن المضطر اذا وجد الميتة وطعام الغير من تمر أو زرع أو غنم مما  
ليس مضطرا اليه ربه فانه يقدم طعام الغير على كل الميتة وهذا ان لم يخف ان تقطع يده  
بسبب ذلك فيما فيه قطع كتمر الجربين وغنم المراح أي ولم يخف أن يؤذى ويضرب فيما لا قطع فيه  
كالتمر المعلق فان خاف ما ذكر قدم الميتة على طعام الغير فـ قال المؤلف عقب قوله القطع  
كالضرب والاذى فيما لا قطع فيه لوفى بالمراد (ص) وقائل عليه (ش) أي جواز ابعده ان يعلم انه  
ان لم يعطه قاتله ثم بعد ذلك ان قتله المضطر فهدروا قتل رب الطعام المضطر فالقصاص أي  
ان كان المقتول مكافئا للقاتل وقوله وقاتل عليه حيث لم يكن معه من الميتة ما يستغني به عنه  
وربما يرشده ما تقدم من أنه اذا خاف بأخذه الضرر والاذية فانه لا يأكله وكتب نحوه بعض  
الفضلاء من لقيناه (ص) والمحرم النجس (ش) يرد عليه الخيل والبغال والحمير والخنزير  
والكلب على أحد الاقوال والقرود على أحد القولين والوطواط على قول والسم فأنها محرمة  
وليست بنجاسة فالأخبار معكوس أي والنجس المحرم وأل لا يستغراق أي كل نجس محرم  
(ص) وخنزير وبغل وفرس وحصار ولو وحشيا دجن (ش) أما الخنزير البري فلا خلاف في تحريم  
لحمه وشحمه وجلده وعصبه كل ذلك حرام وأما الخيل والبغال والحمير فالشهور انها حرام ولو  
كان الحمار وحصيا دجن وصار يعمل عليه عند مالك في المدونة خلافا لابن القاسم (ص)  
والمكروه سبع وضبع وتعلب وذئب وهر وان وحشيا (ش) هذا مفهوم قوله لم يفترس والمعنى  
ان السبع وما معه مكروه على المشهور وهو مذهب المدونة لقول مالك فيها لا أحب كل السبع  
ولا التعلب ولا الهر الوحشي ولا الانسي ولا شيء من السباع ورواه العراقيون عن مالك ولقوله

ان وجد بيد المضطر والافلاشي عليه وأما ان كان معه من الميتة ما يغنيه عنه وكان ممنوعا من أكله بأن خاف  
القطع أو الضرب والاذية فانه يضمن الثمن وان لم يكن معه فان لم يكن ممنوعا من أكله بأن لم يخف القطع ولا الضرب فهـل لا يضمن عليه  
مطلقا أو عليه الثمن ان وجد هذا حاصل ما في عج لكن قوله لا يضمن مطلقا خلاف الظاهر واتفق الخطاب والمواق على أنه لا يتزود  
من طعام الغير لكن اختلفوا في المواق يقتصر على سد الرمي وفي الخطاب يشبع وفي التثاني ما يفيد أنه يتزود من طعام الغير (قوله يرد  
عليه الخ) هذا الايراد ساقط من أصله وذلك لان المصنف جعل المحرم مبتدأ والنجس وما عطف عليه من قوله وخنزير خبر المحرم  
فلا يكون النجس صادقا على الخيل والبغال والحمير بل المراد بالنجس عين النجاسة من عذرة وبول (قوله على أحد الاقوال) أي فهو  
حرام وقيل مكروه وقيل جائز (قوله على أحد القولين) أي بالحرمة والمقابل القول بالكراهة (قوله والوطواط على قول) أي بالحرمة  
ومقابل الكراهة (قوله فالشهور رأها حرام) وروى عن مالك كراهة أكل البغال والحمير وأما الخيل فقيل بالكراهة والاباحة والمعتمد  
التحريم (قوله ولو كان الحمار وحصيا دجن) فان توحش بعد ما دجن فانه يحكم له بحكم أصله فيكون مباحا (قوله خلافا لابن القاسم) أي  
حيث قال لا يكون ذلك ناقلا والاباحة باقية ووجهه أنه لو كان تأنسه ناقلا له عن حكم الأصل للزم مثل ذلك في الاهلي اذا توحش ان  
يؤكل ولا فائـل به وورد مراعاة الاحتياط في الاول دون الثاني والله أعلم



(قوله وروى المديون) هذا مقابل قول الشارح المشهور وهناك قول ثالث تركه الشارح وهو تحريم ما ذكر وهو كل الضبع والنعلب والهرا الوحشي والانسي والسباع (قوله وما لا يعدو) أي كالضبع والهرا كذا في بهرام وجعل الضبع لا يعدو باعتبار بعض الافطار والافهو يعدو في بلادنا (قوله المشهور أنه مكروه) وقيل بالجواز وقيل بالحرمة (قوله وأما الضب فقد صح في توضيحه بإباحته) (قوله ووجه الخلاف) أي في الخنزير فقط لافيه وفي المكاب وظاهر عبارة الشارح وغيره أن في كلب الماء قولاً بالمنع وقوله ووجه الخلاف الظاهر في أن المراد الكراهة والاباحة مع أنه سيأتي لا يبين في الوجه الا الحرمة والجواز (قوله والمذهب الكراهة) ضعيف بل المذهب الاباحة (قوله ومذهب المدونة الخ) وهو المذهب وقيل حرام ولم ير القول بإباحته قال الشيخ دواش خنتت يؤدب في نسبة الاباحة لمالك واعله لبساعة ذلك كما في بعض الشراح (قوله أو عمل شراب الخ) في عجم أن المشهور أن العمل حرام فعلى كلامه الصواب ابدال عمل باستعمال ويكون إشارة للتفتن في التعبير ما به ذا أو بهذا لكن يستبعد كون العمل حراماً وأما والشرب مكروه والحاصل أن الذي قاله عجم أن العمل حرام وأما الاستعمال فليس بحرام بل مكروه وهو مشكل ونسب عجم الحرمة للمدونة مع أن المدونة لم تصرح بالحرمة إذ لفظها لا يجوز أن ينبذ مع زبيب ولا بسر أو زهوع (٣١) رطب ولا يترمع شعيراً أو شئ من ذلك مع تين أو غسل

أه فقال الباجي ظاهر النهي التحريم وقال قوم هو على الكراهة فاذن يكون المصنف ما شاع على الكراهة فالحق ما قاله شارحنا خلافاً لعجم ومحل الكراهة حيث يمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل فان لم يمكن لقصر مدة الانتباه فلا كراهة ومثل قصد الانتباه ما لا يمكن حصول الاسكار منهما ولا من أحدهما كخلط اللبن بالعسل للشرب فإنه لا يكره فان حصل الاسكار به حرم وأما طرح التمر في نبيذ التمر أو طرح العسل في نبيذ العسل أو طرح شئ مما ذكر في نبيذ فحائز (قوله أو بسر وزهوع) قال أبو حاتم إنما يسمى زهواً إذا خلص لون البسرة في الحرة أو الصفرة وقال في المصباح زها النخل يزهاون ظهرت الحرة أو الصفرة ويؤخذ من كلام أبي حاتم

تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزيراً فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به فهذه الآية دللت على عدم تحريم هذه الاشياء ولما كان في التحريم لا يقتضي الجواز عينا احتيط للكراهة وروى المديون عن مالك تحريم كل ما يعد ومن هذه الاشياء كالاسد والنمر والثعلب والكلب وما لا يعدو بكمراً (ص) وقيل (ش) المشهور أنه مكروه إلا كل لا تذوناب ومثل الفيل الدب وأما الضب فقد صح في توضيحه إباحته ومن المكروه النمس والفهد والنمر (ص) وكتب ماء وخنزيره (ش) هذا في معرض الاستثناء من قوله أول الباب والبحري أي الا كذا وكذا فإنه مكروه وقيل حرام ووجه الخلاف أن من نظر إلى قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً إلا بغير منع أكله ومن نظر إلى عموم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر أجازاً كله والمذهب الكراهة وأما آدمي البحر فأكله مباح واليئ عنه ومذهب المدونة كراهة كل كلب غير الماء (ص) وشراب خليطين (ش) أي ومن المكروه شرب شراب خليطين أو عمل شراب خليطين ليشر به من تمر وزبيب أو بسر وزهوع ورطب أو حنطة مع شعير أو أحدهما مع تين أو غسل وسواء خلطاً عند الانتباه أو عند الشرب وهل النهي تعبد ابن رشد وهو ظاهر الموطأ ولا احتمال تخمراً أحدهما بمخالطة الآخر وخفائه قولان ولا بأس بخلط العسل باللبن لأنه ليس انتبازاً بل خلط مشروبين كخلط شراب الورد والنوفر ابن سراج فعليه يجوز خلط الرب والنخل لأن كلامهم لا ينتهي للاسكار ويتناول قوله وشراب الخ المبالول الذي لربض على المشهور (ص) ونبيذ كدباء (ش) أي يكره أن يضع في الدباء أي الفرع والمزفت ماء ثم يلقى فيه تمر أو تيناً أو نحو ذلك خشية أن يشر به في حال

أن البسر هو ما إذا تهيأت البلج إلى الاجرار الخالص أو الاصفرار الخالص أي وأما إذا خلصت إلى الاجرار أو إلى الاصفرار فلا يقال له بسر فإذا كانت البلج بين يدي لا اخضرار ولا اجرار خالص فيقال له بسر وقوله أو بسر الخ الوافي ورطب بمعنى مع وفي وزهوع بمعنى أو والتقدير بسر مع رطب أو زهوع مع رطب كما تدل عليه المدونة (قوله وسواء خلطاً عند الانتباه الخ) أي عند التمهيد أي طرح أحد الشئين في الآخر والانتباه لغة عامة وأما لو شرب أحدهما بعد الآخر فلا كراهة (قوله أو عند الشرب) أي سد الذريعة لأنه قد يسرع الاسكار لقوة الاجتماع ولا يشعر به اه (قوله ليس انتبازاً) أي مؤثر (قوله والنوفر) نوع من الاشربة (قوله الرب) دبس الرطب إذا طبخ والدبس بكسر الدال عصارة الرطب (قوله على المشهور) ومقابله ما حكاه ابن يونس عن بعضهم من إجازته (قوله ونبيذ كدباء) بالمد ويجوز القصر والظاهر أنه منصرف كقراء وقوله أي القرع وقيل خاص بالمستدير (قوله والمزفت) فيه إشارة إلى أن الكاف إنما أدخلت المزفت فقط وجعلت تحت الحنتم والنقير داخلين في قوله بكدباء وهو خلاف ما في المدونة والحنتم الجرار جمع حنمة وهي الحرة ما طلى من الفخار بالحنتم وهو الزجاج والنقير المنقور وهو جذع النخلة ينقر والحاصل أن الشارح اقتصر على المعتمد من ادخال الكاف المزفت فقط (قوله خشية أن يشر بها) الظاهر أنه إذا بادر بالشرب بحيث يجزم بعدم الاسكار فلا كراهة

٣ قول المحشي وأما الضب فقد صح في توضيحه إباحته هذا لفظ الشارح من غير زيادة عليه ولعل المحشي بيض له ليسوق نص التوضيح فسد النسخ البياض اه معججه



(قوله القرد) ومثله النسناس (قوله والطين) ومثل الطين التراب أو أنه منه وهناك قول بإباحة أكل الطين وهناك قول بإباحة القرد وقال بهرام هنا وفي شامه أنه لا يظهر ثم على القول بإباحة أكله فلا كسب به حلال وكذا غيره ويكره ذلك على القول بكرهه أكله ويحرم على القول بحرمته أكله ويرد لموضع ويستثنى من كراهة الطين أو حرمة الحامل إذا نافت له وخافت على جنينها فيرخص لها قطعاً كما قال ابن غلاب في أكله وقوله وخافت بالواو وأما أحدهما ففيه القولان كذا ينبغي قاله عجم وتأمله (قوله ومنعه) أي منع ما ذكر ولذا أفرد به حديثين من غير عطف الثاني بأو أو أن الضمير عائدة على الكل إذا التقدير وفي كره (قوله لأنه ليس من بهيمة الأنعام) هذا لا يقتضي المنع والأورد السكب (قوله ولأنه يقال أنه مسوخ) أي فأصله آدمي والآخر يحرّم أكله وكونه مسوخاً ضعيف ولذا عبر به قال والحاصل أنه اختلاف في المسوخ هل يكون له نسل أم لا فذهب أبو إسحق الزجاج وابن العربي أبو بكر إلى أن الموجود من القردة من نسل المسوخ وقال الجمهور لا وهو المعتقد لحديث ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يهلك قومًا أو يعذب قومًا فيجعل لهم نسلاً وإن القردة والخنازير كانوا قبل ذلك قاله القسطلاني في باب صفة إبليس (قوله وهو قول الباجي) لم يقل الباجي بالكراهة ونصه وأما القرد فقال ابن حبيب لا يحل أكل لحم القرد ولا يظهر عندي من مذهب مالك وأصحابه أنه ليس يحرم لعموم الآية ولم يرد فيه ما يوجب تحريمه ولا كراهة فإن كانت كراهة (٣٣) فلا خلاف العلماء فيه أنه فعل من ذلك أن القول بالحرمه ضعيف وظاهر أن قوله لعموم

لا ينتج الكراهة (قوله وشهر ابن عرفة الخ) أي والطين من التراب ولذلك قال بعضهم فكان ينبغي للصنف الجزم بمنع التراب (قوله وكان أغلبه) أي أغلب الحيوان المعروف للذكاة ففضيحه أنه فاته بعض الحيوانات التي هي معروضة للذكاة فمن ذلك الغزال وجماد الوحش فإنه فاته ذلك بالصراحة فلا ينافي أنه داخل تحت قوله ووحش لم يفتقر أو أراد بالمعروض لها ولو مكرها وقد فاته النمر (قوله ذيل به الخ) أي جعله ذيلًا لباب الذكاة ويجوز جعل ذيل الخ حلالاً ويكون أتبع حالاً (قوله أتبع ذلك) جملة حالية أو أنه حذف العاطف لأنه يجوز حذفه اختصاراً

اسكارها من يعتقده أنه غير مسكر ولا يكره ذلك في غيره من الفخار أو غيره من الظروف لعدم اسراع ما ينبغي فيه إلى التغير (ص) وفي كره القرد والطين ومنعه قولان (ش) يعني أن القرد هل يمنع أكله لأنه ليس من بهيمة الأنعام وهو مذهب الواضحة ولأنه يقال أنه مسوخ أو يكره أكله لعموم قوله قل لا أجد فيما أوحى إلى محرمًا إلا به وهو قول الباجي وكذلك الطين هل يمنع أكله وهو قول ابن الماجشون لأنه يضر بالبدن أو لا يمنع بل يكره وهو قول ابن المواز في كل مسألة قولان وشهر ابن عرفة القول بمنع أكل التراب \* ولما انتهى الكلام على الذكاة ومعروضها من الحيوان وكان أغلبه مذكورا في باب المباح ذيل به باب الذكاة لشدة التعلق أتبع ذلك بالكلام على الاضحية لأن النعمان يكون من النعم المعروف للذكاة فقال

باب ذكر فيه حكم الاضحية والمخاطب بها وما هي منه وما يجزى فيها وما لا يجزى ومكانها وزمانها

وعرفها ابن عرفة بقوله الاضحية اسم ما تقرب به كانه من جندع ضأن أو ثني سائر النعم سليمان من بين عيب مشر وطاب كونه في ثمار عاشر ذي الحجة أو تأليه بعد صلاة امام عيده له وقدر زمن ذبحه لغيره ولو تبحر بالغير حاضره فتخرج العقيقة والهدى والنسك في زمنها قوله مشر وطاحال من المتقرب به فتخرج العقيقة وما شابهها من الهدى والنسك في زمانها والضمير في عيده يرجع إلى عاشر ذي الحجة وله يعود على الامام وانظر بقية ما يتعلق به في الشرح الكبير وأركانها ثلاثة

باب الاضحية بضم الهمزة وكسر هاء مع شدة الياء ويقال ضحية بفتح الضاد وتشديد الياء

الذبيح

وسميت بذلك لأنها يوم الاضحية ووقت الضحية (قوله اسمها) اعلم أنه لما ذكر مصدر يدل ذلك على أنها انما تعرف اسماء دائماً وانها لا تكون مصدراً وقوله بعد صلاة امام عيده الخ انما لم يقل وخطبته لتضمن قوله بعد وقدر زمن ذبحه الخ لذلك وقد يبحث فيه بأن دلالة الالتزام بهجورة في التعاريف وقوله بعد صلاة الخ معمول للذكاة قوله والنسك أي الفدية (قوله في زمنها) أي الضحية (قوله والضمير في عيده عائدة على عاشر ذي الحجة) وقوله عيده معمول صلاة فالعني بعد أن صلى الامام عيده أي صلاة عيده ثم لا يخفى أن العيده هو عاشر ذي الحجة فالاولى كون الضمير عائدة على ذي الحجة ومعنى كون العيد ذي الحجة أنه حاصل فيه أو أن عيده منصوب على الظرفية أي بعد صلاة امام في عيده وقوله بعد صلاة أي وبعد خطبة وقوله يعود على الامام أي ما ذكر من كونه بعد الصلاة بالنسبة للامام وقوله وقدر عطف على الصلاة أي وبعد قدر زمن ذبح الامام احترز به من ذبح غير الامام قبل ذبح الامام تحريماً أو أدخل به إذا تحرى من لا امام لهم ذبح الامام تحريماً أو قوله لغیر حاضر متعلق بقدر (قوله وأركانها) أي الضحية بمعنى التضحية وأراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وهذا معنى مجازي لما تقدم أنها لا تعرف إلا بالمعنى الاسمي



(قوله وفي ضمنه المخاطب) أي في حيزه ولصقه لأنه قال سن لحرفا الح هو المخاطب (قوله سن) ولو حكما كالأشترال في الأجر (قوله يعني ان المشهور الخ) ومقابلته انها واجبة (قوله فهي لكم سنة) أي وأما في فواجبة (قوله في حق) أي من جهة الحرك كان المخاطب بذلك الحر أو غيره كما في ولي الصغير (قوله صغيرا) ابن جبيب يلزم من في يده مال الصغير من وصى أو غيره أن يضحي عنه منه ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في النفقة سواء من التوضيح (قوله فإن أذن له السيد استحب) أي والأفلا ولو بشائبة كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أي اذا تحلل) فان استمر على إحرامه حتى فانت أيام التحريم تسن له (قوله كائن بنى) كان من معنى من أهلها أو مقيما بها إقامة تقطع حكم السفر (قوله ضحية) أي عن نفسه وعن أبيه الفقير بن وولده الصغير لا عن زوجته وخوطب بزكاة فطرها لانها تتبع للنفقة التي في مقابلة الاستمتاع ولا عن رقيقه لان الضحية ليست تابعة للنفقة ويستمر خطابه (٣٣) به عن ولده الصغير حتى يحتمل الذكر

و يدخل زوج الأثني بها وظاهره سقوطها عنه بمجرد احتلام ابنه ولو فقيرا عاجزا عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالأثني وان طلقت قبل البلوغ والظاهر انه يجري على النفقة خلاف لما في عب فانه لا يظهر **تبيينه** من ولد يوم النحر أو في أيام التشريق فانه يضحي عنه وكذا من أسلم لبقاء وقت الخطاب بالضحية بخلاف زكاة الفطر نفقه النخعي (قوله والمراد من الضحية التضحية) أي لان الأحكام إنما تتعلق بالأفعال أو بقدر مضاف أي تذكية ضحية (قوله في كلامه استخدام) ولا يضركون أحد اللقطين حقيقة والآ خر مجازا (قوله خلافا لما عند ابن رشد) محله حيث كان يرجو القضاء كما قدوا به زكاة الفطر سر (قوله وان يتبنا) من مال اليتيم ولو عرض تجارة (قوله ويقبل قوله) وينبغي أن يرفع لما لكي ان كان هناك حنفي بالاولى من الزكاة وانظر هل يخاطب

الذبيح والوقت والذابح وأحكام الضحايا قسمان قبل الذبح وبعده وبدأ المؤلف بحكمها وفي ضمنه الخطاب بها فقال (ص) سن لحرف (ش) يعني أن المشهور أن حكم الاضحية السنية لقوله عليه السلام أمرت بالاضحية فهي لكم سنة فتسن في حق الحر صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى مقيما أو مسافرا فالعبد لا تسن في حقه سواء كان فيه شائبة حرة أم لا لانه محجور عليه فان أذن له السيد استحب ودخل الكافر لخطابه بفروع الشريعة على المشهور وان لم تصح منه لانها فريضة شرطها الاسلام (ص) غير حاج يعني (ش) اعلم أن الضحية تسن في حق غير الحاج بشرطه ولا تسن في حق الحاج ويدخل في غير الحاج المعتر من فاته الحج بعدما أحرم به أي اذا تحلل منه بفعل عمره قبل مضي أيام النحر فقوله يعني صفة لحرف أي تسن لحرف كائن بنى حال كونه غير حاج ضحية لا تتجحف واذا كان من بنى غير حاج تسن في حقه فأولى من ليس منها لان من بنى قديتهم أنه ملحق بالحاج فلا تسن في حقه وان كان غير حاج (ص) ضحية (ش) هو نائب فاعل سن والمراد بالضحية التضحية وقوله (لا تتجحف) أي الضحية بمعنى الذات المضحية بها لا بمعنى التضحية ففي كلامه استخدام يعني أن الضحية يشترط فيها أن لا تتجحف بمال المضحي فان أبجفت بماله من غير تحديق فانه لا يخاطب بها والذي يفيد كلام بعض ان المراد بالتجحف ما يخشى بصرفه في الضحية الطابعة اليه في أي زمن من عامه ويفهم من كلام المؤلف وكلام ابن بشر ان من ليس معه شيء لا يتسلف خلافا لما عند ابن رشد بخلاف زكاة الفطر فيتسلف لها لان أمرها سهل وانها واجبة بالسنة فهي أقوى (ص) وان يتبنا (ش) مبالغة في قوله لحرف في خطاب وليه أن يضحي عنه من ماله ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في تزكية ماله والنفقة عليه واليتيم جعته أيتام وبنائى واليتيم في اليهائم من جهة الام وفي الطير من جهة الام والاب معا وفي الآدمي من جهة الاب فقط (ص) بجذع ضأن وثني معز وبقر وابل (ش) حذف ثني من الثاني والثالث دلالة الاول وقوله بجذع الخ متعلق بقوله سن أي انما تسن الاضحية بهذه الاسنان كما قاله الشارح لا بضحية لان التعلق بالفعل أولى من التعلق بما في معناه من مصدر ونحوه ولعل الشارح أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (ص) ذي سنة وثلاث وخمس (ش) هو بيان لما يجزئ في الاضحية وان جذع الضأن وثني المعز ما أو في سنة ودخل في الثانية دخولا تاما في جذع الضأن

(٥ - خرشي ثالث) به عن الصبي في عرض قنية ككتب (أقول) وهو الظاهر وانظر اذا لم يكن له ولي والظاهر الحاكم لانه ولي من لاولى له (قوله بجمعه أيتام) قال في لـ وجد عندى مانصه (٢) على قوله والاصل يتيم مانصه والاصل في يتامى يتام فقلب أي قلبا مكانيا بأن قدمت الميم على الياء اه (قوله بجذع متعلق بقوله سن) الاحسن أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي وهي بجذع وقوله بلا شرك حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور أي والضحية كائنة بجذع حال كونها الاشترال فيها وذلك لان تعلقه بسن يفيد نفى السنبة عما عدا ما ذكر ولا يلزم من ذلك عدم الأجزاء غير هامة أنه الفرض أفاده في كبره ولا يظهر تعلقه بسن افساد المعنى يظهر عند التأمل (قوله لان التعلق بالفعل الخ) وذلك لان الأصل في العمل للأفعال كما هو مبين في حاشية ابن عبد الحق (قوله ولعل الشارح أخذ الحصر الخ) انظر أين التقديم مع تعلق قوله بجذع بسن مع تقدمه (قوله ذي سنة الخ) وهل يلغى يوم ولادته ان سبق بالفجر أو يلغى وهو ظاهر ما سبق في باب القصر



(قوله بخلاف ثنى المعز) السرفى كون الضان يجزى منه الجذع دون غيره هو ان الجذع منه يلقح أى يصح أن يحمل بخلاف غيره لا يحمل منه الا لثنى (قوله ودخل في السنة الرابعة) وان لم يكن بينا (قوله قبول الحمل) أى فى الاثنى وقوله والنزوان أى فى جانب الذكر يقال نز الفحل نزوا من باب قتل ونزوا وثب الا أن المشاهدان المعز يحمل فى أقل من السن المذكور (قوله فى حد الصغر) أى من جهة الصغر أى من جهة هى الصغر ناقصا (قوله وتراعى السنين القمرية) أى لا الشمسية التى لا تختلف لان القمرية تنقص تارة خمسة أيام وتارة ستة عن السنين الشمسية (قوله بلا شرك) أى تشريك من اطلاق اسم المصدر وارادة المصدر (قوله الا فى الاجر) استثناء متصل ولا داعى لكونه منقطعا وفائدة التشريك سقوط طلبها عن ادخلهم ولو أغنياء وأما ان لم توجد الشروط وأدخل فلا تجزى عن واحد منهما وأما ان شرك بعد الذبح فلا تسقط عن الشرك وتصح عن ربهما واللحم لربها ولو فى الحالة التى تسقط الطلب عن الشرك بالفتح والتشريك صورتان أن يكون (٣٤)

لاخوين يتيمين أو أكثر لكن الشروط فى الاولى دون الثانية فانما اجازة بدونها فان اشتراها من مالهما وجعلها شركة بينهما لم تجز عنهما واعلم انه يصح التشريك وان لم يعلمهم بذلك وله أن يدخل الابعد ولو منع وجود الاقرب وفى ذلك وانظر متى تعتبر الشروط التى ذكرها المؤلف هل يوم الضحية أو قبل ذلك بأيام والظاهر اعتبارها وقت الدخول لا غيراها الوانوغى قلت للشيخ ابن عرفة المفهوم من قوة كلام أهل المذهب أن الذى يدخل فى الاجر من شرطه الحياة فلا يصح ادخال الولد والوالد الميتين والجارى على صحة انتقال ثواب القراءة الصلوة فقال نعم اه والضحية من الاعمال المالية فهى أقوى من القراءة فى النيابة (قوله ان سكن معه) أى فى حوز واحد أو كلاً واحداً ان كان يغلق عليه معه باب (قوله ولا فى لهما) لا يخفى أنه لا مانع من التشريك فى

بخلاف ثنى المعز لابد من دخوله فيها دخولا بينا كالشهر وأن الثنى من البقر هو ما وفى ثلاثا ودخل فى السنة الرابعة والثنى من الابل هو ما وفى خمس سنين ودخل فى السنة السادسة فهو من باب الف والتشريك عكس يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وانما اختلفت أسنان الثنايا من هذه الاصناف لاختلافها فى قبول الحمل والنزوان فان ذلك لا يحصل غالباً الا فى الاسنان المذكورة ولما كان مادون الحلم من الأذى فى حد الصغر ناقصا كان ذلك فى الانعام كذلك لا يصلح للتقرب به وتراعى السنين القمرية (ص) بلا شرك الا فى الاجر وان أكثر من سبعة ان سكن معه وقرب له وأنفق عليه وان تبرعا (ش) يعنى أن الاضحية لا يجوز فيها التشريك لافى ثمنها ولا فى لهما وأما التشريك فى الاجر والثواب فانه يجوز وان كان المدخل أكثر من سبعة بشروط أن يكون الذى أدخله فى الاجر ساكناً مع المدخل له فى موضع واحد أو كلاً واحد وان يكون قريباً للمدخل له فلا تدخل الزوجة ولا أم الولد ولا من فيه شائبة رق وبعضهم ألقوا الزوجة وأم الولد بالقريب لما بينهما من الرحمة والمودة ما جعله الله يقوم مقام القرابة وان يكون المدخل يتفق على من أدخله ولا فرق فى النفقة بين أن تكون واجبة كصغار ولده الفقراء وكبارهم الفقراء العاجزين وأبويه أو تطوعا كعمومته واخوته ونحوهم لكن ظاهر كلام المؤلف ان شرط السكنى معتبر مع النفقة الواجبة وليس كذلك بل انما يعتبر فيما اذا كانت النفقة عليه تطوعا فان كانت واجبة عليه فلا يعتبر سكناء معه انظر الطحطاوى (ص) وان جاء ومعه عدة لشحم ومكسورة قرن لان أدبى (ش) بالغ على اجزاء ما ذكر من جذع الضان وثنى غيره لدفع توهم عدم الاجزاء والمعنى ان الضحية الموصوفة بما تقدم تجزئ وان كانت جماعة مخلوقة بغير قرن فى نوع ماله قرن اتفاقا بل اجاعا ولذا قال بعض لاجل المباغة الا أن يجعل إن لدفع توهم عدم الحكم لا اشارة للخلاف أو معة عدة أى عاجزة عن القيام لشحم أو مكسورة قرن من أصله أو طرفه واحد أو أكثر لانه غير نقص فى خلقة ولا لحم الا أن يكون يدعى فلا يجزى لانه مرض والمراد بالادماء عدم البرء ثم شبهه فى عدم اجزاء دامية القرن ما شاركها بقوله (ص) كين مرض وهزال وجرب وبشم وجنون وعرج وعور (ش)

اللحم دون الثمن بأن يعطى نصف اللحم لانسان ولعله أراد الشركة فى اللحم بسبب الشركة فى الثمن فيكون من عطف اللازم (قوله وبعضهم أدخل الخ) واعتمده بعض الشراح وهو ظاهر قال عج وظاهره ان السرية ليست كأم الولد وكذا ظاهر ما ذكره ابن عرفة (قوله ولا فرق فى النفقة بين أن تكون واجبة الخ) تقدم انه يسئل له أن يضحي عن ذكر فكيف هذا فالجواب ان المراد يخاطب بالسنية فى حقهم ويحصل الامتثال بالضحية استقلا لا وشركة فتدبر (قوله بالغ على اجزاء الخ) لكن لابد من تأويل جذع بذات لان جاء لفظ مؤنث (قوله والمعنى ان الضحية الخ) فى عبارته تنافى وذلك لان قوله بالغ على اجزاء الخ يفيد أنه مبالغة فى جذع ضأن وقوله والمعنى الخ يقتضى مبالغته فى قوله ضحية لا يحجب وهما وجهان جائزان فأتى بهما الشارح على وجه غير ظاهر (قوله عدم البرء) أى لا السسيلان وكأنه قال لان لم يبرأ وان لم يسئل دمه (قوله وجنون) قيده فى توضيحه بالدام فلا يضر غيره فكان عليه أن يقيده باللازم كما قيده به اللغوى ولا يغنى عنه قوله بين لان البين لا يلزم لزومه لانه قد يجن فى بعض الاوقات جنونا بينا وبقي فى بعض آخر



(قوله لا تنقي) بضم التاء وسكون النون وكسر القاف مضارع أنقى الرباعي يقال أنقئت الأبل سمئت اه فتفسر بها بالتى لا تخفى  
عظامها تفسر مراد (قوله البشم) أى مالم يحصل لها السهال (قوله البشمة) بفتح الباء وكسر الشين (قوله غير المعتاد) أى لذلك الأكل  
ولا يلزم منه كونه كثيرا وقوله الآن يقال الخ الظاهر انه ينقسم قسمين أيضا (قوله المرض الناشئ عن التخمة) ظاهر العبارة أن التخمة  
غير المرض مع أن التخمة هي المرض الناشئ عن كثرة الأكل (قوله فقد الالهام) بحيث لا يهتدى لما يتبعه ولا يجانب ما يضره (قوله  
وهى التى لا تلحق الغنم) الاولى أن يقول وهى التى لا تسير بسير نوعها الاجل (٣٥) أن يشمل غير الغنم (قوله وفأنت جزء) أصليا

أوطارثا (قوله غير خصية) بالضم  
والكسر البيضة والجلدة ومقطوع  
الذكر لا يسمى قطعه خصية قال  
السيد رعب بخصية دون خصى  
لشمول خصية الخلقة وما كان  
طارثا ولو عبر بخصى لكان قاصرا  
على الطارئ لان الخصى عرقا  
ما طرأ عليه زوال الخصية والظاهر  
أن المراد بالخصى هنا ما يشمل ما ليس  
له اثنين كما فى كلام أبي عمران  
وما ليس له ذكر وما ليس له واحد  
منهما وحرث لا يخفى أن قوله وفأنت  
عطف على بين المدخول للكاف  
وما قبله عطف على مرض فوقع  
العطف أولا على المضاف اليه  
وثانيا على المضاف وانظر هل لهذا  
تطير فى العربية ولعله كثير له  
(قوله لانه يعود بغيره) فالفرق  
بين مقطوع الاذنين والاثنين ان  
مقطوع الاثنين وجد منهما عوض  
وهو طيب اللحم ومقطوع الاذنين  
لم يوجد منهما عوض من نقص  
خلقه مالم ينشأ عن قطع الخصية  
مرض بين (قوله وصمعا جدا)  
انظر اذا كانت صمعا صغيرة  
احدى الاذنين دون الاخرى (قوله  
وهى السكاه) الواقعة فى عبارات  
بعض أهل المذهب بتشديد الكاف  
(قوله وذى أم وحشية) الظاهر ولو

يعنى أن وجود شئ مما ذكر يمنع الاجزاء منها المرض البين وهو الذى لا تصرف معه  
بتصرف الغنم لان المرض البين يفسد اللحم ويضر عن يأكله ومنها الهزال البين وهو معنى قوله  
عليه السلام والعجفاء التى لا تنقى أى لا تخفى عظامها الشدة هزالها قاله أهل اللغة ومنها الجرب  
البين وهو معروف ومنها البشم بالتحريك التخمة يقال بشمت من الطعام كفرح وقد أبشمت  
الطعام وبعبارة أخرى البشمة هى التى أصابها التخمة من الأكل غير المعتاد والكثير لان  
ذلك مرض بها اه وإذا كان مرضا فلا بد من كونه بينا لأن يقال المرض الناشئ عن  
التخمة لا يتفلسك عن كونه بينا ومنها الجنون البين فمقد البينة معتبر فى المعطوفات فلا يضر  
الخفيف من جميعها وحنون غير الآدمى فقد الالهام ومنها العرج البين وهو معنى قوله فى  
الحديث والعرجاء البين ضلعها القاضى وهو بفتح الصاد واللام أبو الحسن روى بالطاء المشالة  
أى عرجها وهى التى لا تلحق الغنم وانما لم تجز لأنها أبدا تجهد نفسها فى المشى لتدرك الغنم  
فتكون مهزولة اللحم ومنها العور والمانع منه ما أذهب بصراحدى عينيها الباجى وكذا لو  
أذهب أكثر عينيها فاذا كان بعينها يبايض على الناظر لا يمنعها أن تنظر أو كان على غير الناظر  
لم يمنع الاجزاء (ص) وفأنت جزء غير خصية (ش) معطوف على بين والتقدير وكذا ذات مرض  
بين وذات جزء فأنت والمعنى أن فأنت الجزء كبد أو رجل خلقة أوطارثا لا يجزى أن يضحى به  
هذا فى غير فأنت جزء الخصية أما هو فلا يمنع الاجزاء لانه يعود بغيره فى لهما فيجبر ما نقص ولذا  
لا يجزى مقطوع الاذنين لانه لم يوجد منهما عوض يجبر بل نقص من خلقة (ص) وصمعا  
جدا (ش) يعنى أن الصمعا بالمد وهى السكاه لا تجزى فى الاضحية لانها اذا كانت صغيرة  
الاذنين جدا فسكاهن خلقت بغير اذن فان كانت صمعا لا جدا فانه تجزى والمراد بجدا بحيث  
تفج به الخلقة ولما لم يكن فى كلامه فيما سبق ما يقتضى الحصر فى النعم ذكر ما يخرج غيره  
بقوله (ص) أذى أم وحشية (ش) لا خلاف أن الذى أمه وحشية لا يجزى فى الاضحية كما  
لو ضربت فحول الضأن فى اناث الوحش فتوالدت لان الحيوان غير الناطق انما يلحق بأمه ولذلك  
انما يسمى يتما اذا ماتت أمه عكس الآدمى وأما اذا كانت أمه غير وحشية بأن كانت من  
بهيمة الانعام فانه يجزى فى الاضحية على أحد القولين كما لو ضربت فحول الظباء مثلافى  
اناث الضأن فتوالدت لكن الراجح من القولين عدم الاجزاء وعلى المحرم الاجزاء فيها فلا  
مفهوم لقوله أذى أم وحشية (ص) وبترام وبكاه وبجرا وبياضة ضرع ومشقوقه أذن  
ومكسورة سن لغير انغار أو كبر وذاهبة ثلث ذنب لا اذن (ش) يعنى أن كل واحد مما ذكر يمنع  
الاجزاء منها البترام وهى التى لا ذنب لها فى جنس ماله ذنب بأن خلقت بغير ذنب أو جنى عليها

بواسطة (قوله ومكسورة سن) أو مقلوعته بل المراد بالكسر القلع كما يفيد بعض من كتب لقول المصنف لغير انغار يفيد أن المراد  
بالكسر القلع أى الجنس من حيث تحققه فى اثنين أو أكثر لا واحد وقوله لغير انغار أو كبر وأما لا انغار أو كبر فيجوز ولو الجميع وانظر لو  
كسر من سنين فأكثر بعض كل واحد هل هو كسر السنين أى قلعهما لغير انغار أو كبر فلا يجزى وسكت عن المخالفة بغير اسنان  
واستظهر بعض الشيوخ عدم الاجزاء (قوله وذاهبة ثلث ذنب) أى فيما له من الغنم ألية وأما ما ليس له ذلك كالغنم فى بعض البلاد فانه  
لا يحدد بالثلث بل ما ينقص الجمال (قوله لا اذن) أى لا ثلث الاذن وانظر لو نقص من كل اذن الثلث هل يمنع الاجزاء تعدده أم لا



(قوله رباعية) السن التي تلي الناب والثنية هي السنتان اللتان في مقدم الفم (قوله وكذا الحفاء) كذا في نسخة وظاهره وكذا اذا كان المكسر حفاء وليس كذلك بل المراد أن الحفاء لا يضرق قال ابن القاسم لا بأس بالتى حفت أسنانها (قوله من ذبح الامام) أى من انتهأ ذبح الامام فلو ابتدأ قبله أو معه لا يجزئه مطلقا كان ابتداء بعده وختم معه أو قبله لا ان ختم بعده فتجزئ كذا في عب الا أن الذى تقدم انه اذا ابتدأ بعده وختم معه تجزئ الا أن بعض الشيوخ اعتمد ما في عب احتياطوا وانظره فانه اذا كان يجزئ في الصلاة فأولى ما هنا وظاهره ولوثين ان ذبحه لا يجزئه ضخمة وانظر اذا تعمد ذلك وتبعوه في ذبح ما يجزئهم فهل يكتفى بذلك أولا والحاصل أن وقت الذبح لغير الامام في اليوم الاول بعد صلاة الامام (٣٦) وخطبته وذبحه وهذا اذا ذبح فان لم يذبح فانه يعتبر قدر زمن ذلك (قوله وهل هو

العباسي) فيلزم تحري أهل بلاده كلها الذبحه فيما يظهر (تنبيه) قوله وهل هو العباسي الخ كان على المصنف أن يقول وهل هو امام الطاعة الخ اذ لم يقل أحدا بأنه يندب أن يكون امام الطاعة عباسيا وانما تلك العبارة للخمى وابن الحاجب لان الاول قال والمعتبر امام الطاعة كالعباسي اليوم وقال الثاني والامام اليوم العباسي وانما قال ذلك لانهم في زمن ولاية بنى العباس وكان امام الطاعة عباسيا أفاده محشى تت (قوله أو امام الصلاة) للعيد المستخلف عليها سواء استخلف على غيرها أيضا أم لا أى الذى يصلى خلفه العيد وينبغي اعتبار امام حارته الساكن بها وان صلى خلف غيره في غيرها أو فيها كجى عنائب عنه بها لان امام الحارة مستخلف بالفتح من الامام أو نائبه (قوله ومحلهم امام يخرج الخ) واذ اعتبر ذبح امام الطاعة حيث أخرج أخصيته ولو على القول بأن المعتبر امام الصلاة فأولى اذا صلى لنفسه وخطب كذا ذكر في ك (قوله وكلام المؤلف معترض الخ) أى

شخص فقطعه ومراده النص على أعيان المسائل فلا يقال يستغنى عن هذه بقائمت جزء ومنها البكاء وهي فاقدة الصوت من غير أمر عادى لان الناقه اذا مضى لها من جملها ستة أشهر نبتكم فلا تصوت ولو قطعت ومنها الجفراء وهي متغيرة راحة الفم لانه نقص جمال ولانه يغبر اللحم أو بعضه الا ما كان أصليا كبعض الابل ومنها يبس الضرع فان كانت أرضعت ببعضه فلا يضرب والظاهر ان ما يخرج من ضرعها محروم كبابسة الضرع ومنها مشقوقة الاذن اذا زاد الشق على الثلث فان كان الثلث فادون أجزاء لانه اذا لم يضرب قطعه كما يأتى فاحرى شقه ومنها مكسورة أو مقلوعة سن اذا كان غيرا ثغارا وكبرا أو هرم رباعية أو ثنية أو غيرها واحدة فافوقها أمالا ثغارا وكبرا أو هرم فلا يضرب وكذا الحفاء أى ولو بالجميع ومنها ذاهبة ثلث الذنب فصاعدا بقطع أو مرض لانه لحم وعظم وأما ذهاب ثلث الاذن فدون فلا يضرب لانه جلد (ص) من ذبح الامام لاخر الثالث (ش) خبر مبتدأ محذوف أى ووقت كل من الذبح والنحر من ذبح الامام أو حال من ضخمة أى كائنة من ذبح الامام لغير الامام وأما هو فوقه من فراغه من صلاته وخطبته والمتبادر من الامام انه امام الصلاة ثم حكى الخلاف بعد ذلك ويستروقت كل من الذبح والنحر لاخر اليوم الثالث من أيام النحر وبقت بغرويه ولا خلاف عندنا في ذلك فيوم النحر معلوم للنحر غير معدود لرمى الا لعقبة واليومان بعده معلومان معدودان والرابع معدود غير معلوم (ص) وهل هو العباسي أو امام الصلاة قولان (ش) تقدم انه قال من ذبح الامام فهل المراد بالامام العباسي وهو امام الطاعة لقوله عليه الصلاة والسلام الاثمة من قرئش أو المراد بالامام الذى يصلى بالناس صلاة العيد وغيرها اذا كان مستنابا على ذلك في ذلك قولان ومحلهم امام يخرج امام الطاعة أخصيته للذبح بالمصلى والا فلا يعتبر امام الصلاة خلافا لبعضهم وكلام المؤلف معترض انظر الكبير (ص) ولا يراعى قدره في غير الاول (ش) يعنى أنه لا يراعى قدر ذبح الامام الا في اليوم الاول وتقدم أن الامام لا يصحى الا بعد الصلاة والخطبة معا وأما في اليوم الثانى والثالث فلا يراعى الامام بل يدخل وقت الذبح أو النحر من طلوع الفجر لكن المستحب أن يؤخر الذبح أو النحر الى حل النافلة واذ علمت أن مرجع الضمير المذكور في قدره هو ذبح الامام السابق في قوله من ذبح الامام علمت عدم ظهور قول الشارح لو أنث الضمير فقال قدره اليه عود على الصلاة لكان أجسنا وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضا لانه اذا ذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة لا تجزئ كما مر (ص) وأعاد سابقه الا المتحرى أقرب امام (ش) تقدم ان وقت الذبح من ذبح الامام وتقدم أن الامام لا يذبح الا بعد

اعترض بثلاثة أمور الاول أن القائل بأنه العباسي وهو اللخمى لا يقول بالاخصار في العباسي دون امام الصلاة بل المعتبر أحدهما لا بعينه والقائل باعتبار امام الصلاة وهو ابن رشد لا يقول بعدم اعتبار أمير المؤمنين وحينئذ فليس بين القولين خلاف الثانى أن المشهور من القولين أى على تقدير كون الخلاف حقيقيا القول الثانى الثالث أن محلهم حيث لم يخرج امام الطاعة أخصيته للذبح بالمصلى والا فلا يعتبر امام الصلاة خلافا لبعضهم (قوله وعليه الخ) ليس هذا من كلام الشارح بهرام بل توريه عليه من شارحنا (قوله وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضا) هذا بالنسبة للفهم بل اذا تأملت تقول لا بد أيضا من مراعاة قدر ذبح الامام (قوله وأعاد سابقه) هذا فممن لهم امام له أخصية وأبرزها وتحري وذبح قبله فلا تجزئ وأما ان لم يبرزها فتجزئ (قوله الا المتحرى أقرب امام) أى لكونه لا امام له وأما من له امام ولكن لم يذبح فيتحرى ذبحه بعد خطبته قال عجم فان قلت المتحرى هو



التأخير بقدر صلاة الامام وخطبته وذبحه وهذا الامر يستوى فيه الامام الاقرب والابعد فواجه التفرقة بينهما قلت وجهها ان  
 الاقرب شأنه أن يطلع على حاله من قرب المصلي من منزله وبعد هأمته ووقت خروجه من منزله بها وحصول عذري وجب التأخير وعدمه  
 واتحاد وقت طلوع ببلده وبلد الامام بخلاف البعيد (قوله اقرب امام) أى اقرب ببلد ذبح امامها بعد خطبتها ولومع البروز للمصلي  
 وهذا واضح في البلد التي بها خطيب فقط وأما في مثل مصر فينبغي أن يتحرى اقرب امام في اقرب الحارات الى حارته التي ليس بها امام  
 يضحي لان كل حارة بمنزلة بلد (تمة) قال تت ولولم يتحرى أهل البوادي ومن لا امام لهم وتعدوا الذبح قبله أو ذبحوا بغير تحر ولا  
 اجتهاد فوقع ذبحهم قبله لانه لا ينبغي أن يعيدوا انتهى قوله وتعدوا الذبح قبله جلة حاله والمراد انهم ذبحوا في وقت يجزى بأنه قبل ذبح الامام  
 وقوله أو ذبحوا بغير تحر أى ذبحوا في وقت يحتمل كونه قبل ذبح الامام أو بعده انتهى ومفاد هذا انهم لم يتحرروا وتبين انهم ذبحوا بعده  
 أجزاء (قوله بثلاثة أميال) أى ورابع (قوله لانه الذي يأتي لصلاة العيدين) في هذا التحديد نظر لان من في ثلاثة أميال حكمه حكم  
 البلد الذي له امام لانه مخاطب بالصلاة على وجه السنية مع امام البلد وانما التحري المجزئ فيمن كان أبعد من ذلك هذا الذي يظهر من  
 كلام أهل المذهب قال في المدونة وليتحرى أهل البوادي ومن لا امام لهم من أهل القرى صلاة اقرب الأئمة اليهم انتهى ونحوه في الرسالة  
 ومن كان داخل تحت الثلاثة أميال لا يقال فيه لا امام له وقد أنكر هذا (٣٧) التحديد فقال لم أره فيما وقفت عليه

من شرح هذا الكتاب ولا في شرح  
 المدونة لابي الحسن وابن ناجي  
 وتكميل التقييد ولا فيما وقفت عليه  
 من شرح الرسالة ولا في الذخيرة  
 وقال الباجي وأما من كان بوضع  
 ليس به امام مثل الذين لا يصلون  
 صلاة العيد بخطبة فروى ابن القاسم  
 عن مالك يتحررون صلاة اقرب الأئمة  
 اليهم انتهى وهذا ظاهر اه من  
 محشى تت (قوله مفهوم الاستثناء)  
 هو الاجزاء مع التحري (قوله وتبين  
 الخ) هذا الكلام ليس بمناسب  
 بل فرض المسئلة انه لم يبرزها وأخروا  
 الذبح قدر ذبحه والحال ان الامام  
 قد تواتى بلا عذر فانما تجزئ  
 خلاصته ان الامام آخر الذبح بلا

صلاة العيد وبعد الخطبة أيضا فمن ذبح قبل الامام في اليوم الاول أعاد وتكون شاة لحم الا  
 من لا امام له وتحرى من الأئمة اقرب امام اليه فذبح قبله فانه يجزئ وحده بعض القرب  
 بثلاثة أميال لانه الذي يأتي لصلاة العيدين أى وأما ما بعد عن ذلك فلا يلزمه اتباعه لان  
 الضحية تتبع للصلاة وانظر اذا لم يكن اقرب امام أو كان وتعدت تحريره فهل يذبح بعد أن  
 يصلى العيد أو يؤخر لقرب الزوال أو يذبح في أى وقت شاء ولما كان مفهوم الاستثناء لقوته  
 كالمندوق بل قيل انه مندوق شبه في مفهوم الا لتحري وهو الاجزاء بقوله (كان لم يبرزها  
 وتواتى بلا عذر قدره) أى ان الامام اذا لم يبرز أضحيته الى المصلي وذبحها بمنزله وتحرى شخص  
 قدر ذبحه بمنزله ثم ذبح وتبين انه ذبح قبله لكونه تواتى في الذبح بعد وصوله لمنزله لغير عذر فانما  
 تجزئه فقوله قدره ظرف لمدى رأى وآخر قدره أى آخر المضحي ذبح أضحيته قدر ذبح الامام  
 أضحيته بمنزله وانما قلنا ان قدره معمول بقدر لان ضمير تواتى راجع للامام (ص) وبه انتظر  
 للزوال (ش) هذا مفهوم قوله فيما سبق بلا عذر أى وان كان تواتى الامام عن الذبح بسبب عذر  
 كاشتغاله بقتال عدو أو غيره انتظر ذبحه ليذبح بعده لقرب الزوال بحيث يبقى قدر ما يذبح فيه  
 قبله لئلا يفوت الوقت الافضل من اليوم وفهم من كلام المؤلف ان التحري لذبح الامام  
 أول تحرره حيث لم يبرز أضحيته أوالأبرزها فلا يعتبر التحري من أحد سواء علم بأبرزها أم لا لان  
 تحريره وعدمه سواء في عدم الاجزاء حيث بان سببه ولما كان قوله ووقت الذبح من ذبح الامام  
 لاخر الثالث شامل لا لايام بلياليها بل المراد بقوله (ص) والنهار شرط (ش) أى والنهار في

عذر والناس عالمون بذلك فنقول لهم حيث كان الامام آخر لغير عذر وتأخرتم قدر ذبحه فانه يجزئكم كما يدل عليه نص ابن رشد وأما اذا أخر  
 وكان تأخيره لعذر فانهم يؤخرون لقرب الزوال ونص ابن رشد ان لم يخرج الامام أضحيته الى المصلي وجب على الناس أن يؤخروا أضحياتهم  
 الى قدر ما يبلغ الامام فيذبح عند وصوله وليس عليهم انتظاره ان تراخى في الذبح بعد وصوله بغير عذر فان أخر الذبح لعذر من اشتغال  
 بقتال عدو وانتظاره ما لم يذهب وقت الصلاة بزوال الشمس انتهى وفي ك والظاهر ان الانغماء والجنون من العذر (قوله وانما قلنا  
 ان قدره معمول بقدر الخ) حاصله أنه لما كان ضمير تواتى عائدا على الامام فلو جعل قدره معمول تواتى لكان المعنى وتواتى الامام بلا عذر  
 قدر ذبحه فانه يجزئ ظاهره ولو ذبح المضحي في وقت قدر ذبحه مع أنه لا يجزئ الا اذا أخر المضحي قدر ذبح الامام فتدبر (قوله انتظر)  
 ظاهره الوجوب (قوله كاشتغاله بعدو) انظر هل يعتبر كونه عذرا بالنسبة لما في نفس الامر أو بالنسبة للمضحي وثمرة ذلك ان من اعتقد  
 ان الامام تواتى بلا عذر وأخر قدره وذبح أو تحر ثم تبين أنه أخر لعذر فلا يجزئ على الاول ويجزئ على الثاني (قوله لقرب الزوال) اشارة  
 الى أن كلام المتن ليس باقية على ظاهره والاشكل بوقوع الذبح بعده فيكون واقعا بعد خروج الوقت الافضل (قوله وفهم من كلام  
 المؤلف) أى من قوله كان لم يبرزها بعبارة ما حل به كلام المصنف من قوله أى ان الامام اذا لم يبرز الخ (قوله أوالأبرزها الخ) هذا  
 بالنسبة لما اذا كان يبلد الامام لا بغير بلده



(قوله ليصبح الحمل الخ) وذلك لان ذلك شرط صحة وشروط الصحة ما كان في وسع المكلف والظاهر ان الشرط كونه في النهار لا الذبح وذلك لان الذبح هو المشروط (قوله وسالم الخ) أي من العيوب التي تجزئ معها كرض خفيف وكسر قرن اذا برئ (قوله وغير خرقاء) أي اذا كان يسيرا وهو الثالث فدون والافلا تجزئ ولا شك في استفادة هذه الامور من قوله وسالم فهو من عطف الخاص على العام لان السلامة من العيوب التي تجزئ معها تستلزم السلامة من هذه الامور الاربعة وانما ذكرها النص الحديث عليها وعبر عنها بصيغة التانيث مع ارتكاب التذكير فيما قبله وفيما بعده تبعاً لفظ الحديث (قوله وغير خرقاء الخ) من عطف الخاص على العام وهذا قيد باليسارة وهو الثالث فدون والافلا تجزئ (٣٨) ك (قوله بخلاف غيره) أي فليس بمكروه بل خلاف الاولى فيكون استحب

الايام أكد (قوله على ما نقصه) أي على شيء لا يمنع الاولى اسقاط لان ثمة ان الظاهر ان الحسن وعدمه أمر زائد على السلامة وعدمها فلا يأتي هذا الكلام (قوله يجب اجتنابها) المراد بالوجوب ما توقف الصحة عليه (قوله وأبيض) لم يرد بأبيض أفعل التفضيل انتهى من ذلك (قوله ان لم يكن الخصى أسمن) فان كان أسمن فهو أفضل من الفعل السمين وأولى من غير السمين ويفهم من كلامه أن الاثني لا تقدم على الفعل ولا على الخصى ولو كانت أسمن ثم ان الخصى الأسمن يقدم على الفعل السمين ولو كان أجمل والفعل أسمن كما يفيد قول التوضيح والظاهر تقديم الأسمن الاجم من الخصيان ولو كان أسود على الاقرن الأبيض الفعل السمين ويفهم من هذا تقديم الخصى السمين الاجم الاسود على الفعل الاقرن الأبيض الهزيل هذا هو الايمن الاجزاء ثم ان هذا يخص قولهم ذكرا ان كل نوع أفضل من خصيانه وخصيانه أفضل من انثاه ويظهر من كلامهم ان الاثني السمين لا تقدم على

الخصيان والهدايا بشرط فلا تجزئ ما وقع منه ما لبلا على المشهور وأول النهار طلوع الفجر ولا بد من تقدير شيء ليصبح الحمل أي ذبح النهار أو فجره أو فعل النهار بشرط في غير اليوم الاول وفي الاول مع ما تقدم النص عليه من كونه بعد ذبح الامام أو تجزئ أقرب امام (ص) ونذب ابرازها وجيد وسالم وغير خرقاء وشرقا ومقابلة ومدايرة (ش) يعني أنه يندب للامام أن يبرز أخصيته الى المصلي ليندبها فيها بعد الصلاة والخطبة فيعلم الناس بذبحه فيندبحون بعده كما ثبت عن النبي ذلك ولو أن غير الامام ذبح أخصيته في المصلي بعد ذبح الامام جاز وكان صوابا فلكلام المؤلف في الامام وفي غيره إلا أن ترك الامام ابرازها مكروه بخلاف غيره ومما يستحب أن تكون الاضحية جيدة أي حسنة الصورة أي حسنة اذا دعا على ما نقصه لا يمنع الاجزاء ومما يستحب أيضا أن تكون الاضحية سالمة من العيوب اليسيرة التي تجزئ معها الاضحية كالشرط اليسير في الاذن مثلا وأما العيوب التي لا تجزئ معها فانه يجب اجتنابها كالمرض البين كما مر ومما يستحب أيضا في الاضحية أن تكون سالمة من جميع هذه العيوب الاربعة وهي كونها غير خرقاء وهي التي في أذنهما خرق مستدير وغير خرقاء وهي مشقوقة الاذن وغير مقابلة وهي التي قطع من أذنهما من قبل وجهها وترك معلقا من قدام فان كانت من آخر فهي مدايرة فالندوب أن تكون سليمة من جميع هذه العيوب وقول الشارح من أحده هذه العيوب الاربعة فيه شيء إلا أن يقال مراده بالاحد الملبم الدائر وهو لا يتحقق نفيه الا بانتهاء الجميع (ص) وسمين وذكروا قرن وأبيض وخلف ان لم يكن الخصى أسمن (ش) لا اشكال ان السمين أفضل من غيره ولا يلزم منه جواز التسمين والمشهور استحبابه وكرهه ابن شعبان لانه من سنة اليهود والمشهور ان ذكرا كل جنس أفضل من أنثاه وكذلك الاقرن أفضل من الاجم وكذلك الأبيض أفضل من خلافه وينبغي أن ما قارب البياض أولى مما بعده منه وكذلك الفعل أفضل من الخصى إلا أن يكون الخصى أسمن والافه أفضل من الفعل (ص) وضأن مطلقا مع زم هل بقرو وهو الاظهر وأول خلاف (ش) يعني أن الضأن باطلاقه ذكوره وانثاه فحوله وخصيانه أفضل في الاضحية من المعز باطلاقه ثم ان المعز باطلاقه أفضل من الابل ومن البقر باطلاقه مما ثم هل البقر أفضل من الابل لانه أطيب لحما أو الابل أفضل من البقر لانه أطيب لحما في ذلك خلاف بين الاشياخ اختار الاول ابن الجلاب وصاحب المعونة قبل وهو الصواب واختار الثاني ابن شعبان وهو خلاف في حال هل البقر أطيب لحما أو الابل بخلاف الهدايا فالأفضل فيها كثرة اللحم فالضحايا حينئذ اربعة أنواع في كل نوع ثلاثة مراتب ذكر خفضي فأنثى يقدم الذكور

مقابلها من الذكور الفحول أو الخصيان (قوله ان السمين) أي ذبح السمين (قوله والمشهور استحبابه) رجع من الثاني ان المشهور جوازه لاستحبابه خلافا لت قال في ك وأما تسمين المرأة فلا بأس به ما لم يؤذ ضرر (قوله لانه أطيب الخ) أي فكل من القولين يعمل بالطبيعية بحسب ما ظهر عنده (قوله وهو خلاف) امامبالغة أو هو خلاف بسبب خلاف في حال (قوله هل البقر أطيب الخ) استشكل تعليل تقديم البقر على الابل بطيب لحما على لحم الابل مع ورود ان الجهاداء ويحباب بانه يمكن حمله على البلد الحارة وانظر لو كانت أنثى الضأن أهزل من ذكر المعز وهكذا انتهى وقال ابن غازي وصرح ابن عرفة بمشهورية الاول ولا أعلم من شهر الثاني وفي الاقفهسي الظاهر طيب البقر انتهى وهو المعروف في مصرنا



(قوله لمن أراد الاضحية) اشارة الى أن قول المصنف لمضغ معناه لمريد التضحية (قوله ولا يحلق) أي ولا ينتف (قوله تشبيها بالمحرم) الاحسن التعليل بأنه انما استحسب الترك لما ورد انه يعتق الله بكل جزء منها جزأ منه من النار والشعر والظفر أجزاء فتترك حتى تدخل في العتق (قوله والا فيزيد من الترك على العشرة) مراده بالعشرة التسعة والزيادة على التسعة تصدق بصور قال في ك وجد عندي مانصه فلونذر الثلاثة ولا قدرة له عليها ففضيلة التضحية تقدمها عليهما وأما الصدقة والعتق فهو أولى منها ما لم يكن الزمن زمن مسغبة فتكون الصدقة أولى (قوله المشهور ان الاضحية) ومقابلها ان التصديق أفضل (قوله الصدقة بثمنها) قضية التعليل وآخر العبارة أنه لا يعتد بقوله بثمنها بل ولو بأكثر من ثمنها (قوله أفضل من انظاره الواجب) (٣٩) الخ) رده شيخنا الصغير بأن ذلك المستحسب

مختص على الواجب وذلك لان الانظار الواجب تأخير الى مسدة مخصوصة وهذا الذي حكم به تأخير على الدوام وهو مشتمل على الواجب وزيادة (قوله ولو كانت الضحية بدنيار) فان قلت قد قال ابن حجر ان محل كون الصدقة أفضل من العتق بما اذا تصدق بالمساوي لان تصدق بالدون فما الفرق قلت قد فرقت اللقائي بأن ما هنا اظهار شعيرة (قوله ويهديه الجزار) أي يعاونه لخبر أبي داود عن عروة بن الحرث الكندي قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأتى بالبدن فقال ادعوا لي أيا حسن أي فدي له علي فقال خذ أسفل الحسرة وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم بأعلاها ثم طعن بها البدن اه فنه يكون هذه أفضل من العكس (قوله رأس الحسرة) الذي هو الطرف الاعلى وقوله ويضعه على المنصر المناسب ويضع الصبي طرف الآلة كالرمح أي الطرف الاخير على الرمح (قوله وللوارث انفاذها) أي ولا تجزى عن الوارث

من كل نوع على خصيانه وخصيانه على اناته فالمراتب حينئذ اثنا عشرة مرتبة أعلاها ذكور الضأن وأدناها اناث الابل (ص) وترك حلق وقلم لمضغ عشر ذى الحجة (ش) يعني أنه اذا دخل عشر ذى الحجة فانه يندب لمن أراد الاضحية أن لا يقلم أظفاره ولا يحلق شيئا من شعره ولا يقص من سائر جسده شيئا تشبيها بالمحرم ويستمر على ذلك حتى يضحى قوله وترك حلق أي إزالة ولو بنورة وقوله عشر الخ طرف الترك ما ذكره مراده التسع من ذى الحجة ان ضحى في اليوم العاشر والا فيزيد من الترك على العشرة ويدخل فيه المدخل في الضحية فيندب له ما يندب لما لكها (ص) وضحية على صدقة وعتق (ش) المشهور ان الاضحية أفضل من الصدقة بثمنها ومن العتق لان الضحية سنة والعتق والصدقة كل منهما مستحب وانما نص على ذلك دفعا لما يتوهم أن المستحب هنا أفضل من السنة كما أنه قد يكون أفضل من الواجب فان صدقة دين المعسر لمن هو عليه أفضل من انظاره الواجب المشار اليه بقوله تعالى وأن تصدقوا خير لكم أي من انظاره وظاهره أفضلية الضحية على العتق ولو كانت الضحية بدنيار والرقبة بعشرة مثلاً (ص) وذبحها بيده (ش) يعني انه يستحب للضحى ذكرا أو أنثى أن يذبح أو ينحر أضحيته بيده لان ذلك من التواضع لله واقصداء بسيد البشر فانه كان يذبح أضحيته بيده وبعبارة أخرى وندب ذبحها ولو امرأة أو صبياً بيده لمن أطاق فان لم يمتد لذلك الا بمرافق فلا بأس أن يرافق ولا بأس أن يمسك بطرف الآلة ويهديه الجزار بأن يمسك الجزار رأس الحسرة ويضعه على المنصر أو العكس فان لم يحسن شيئا استتاب ويستحب أن يحضر عند نائبه وتكره الاستنابة مع القدرة (ص) وللوارث انفاذها (ش) أي وندب للوارث انفاذها أي ذبح الضحية عن مورثه الذي مات عنها قبل ايجابها أو نذرها على ما يأتي وليس عليه دين يغترقها ولا اتباع فيما عليه من الدين بخلاف ما اذا مات بعد ايجابها فان على الورثة انفاذها فيقتسمون لحمها ولا تباع في ذلك الدين الذي على الميت لانها تعينت وسواء كان الدين قديماً أو حادثاً (ص) وجع أكل وصدقة واعطاء بلاحد (ش) يعني انه يستحب لصاحب الاضحية أن يأكل منها وان يتصدق على الفقراء منها وان يعطي أصحابه منها ولا تحديد في ذلك لا بربع ولا بغيره ويستحب لصاحب الاضحية أن لا يأكل يوم النحر حتى يأكل من أضحيته وان يأكل من كبدها قبل ان يتصدق منها ولو أبدل الاعطاء بالاهداء لكان أولى لان الاعطاء يجامع الصدقة (ص) واليوم الاول وفي أفضل ليلة أول الثالث على آخر الثاني تردد (ش) يعني ان اليوم الاول كله من ذبح الامام الى غروبه أفضل من اليومين بعده وأما أول الثاني من فجره الى زواله فهو أفضل من أول الثالث

(قوله قبل ايجابها) أي بالذبح (قوله على ما يأتي) لكن يأتي ان النذر ليس كالذبح على المعتمد (قوله بخلاف ما اذا مات بعد ايجابها) أي ذبحها ثم هذا على المعتمد حيث لم يقل أو نذرها (قوله سواء كان الدين قديماً الخ) هذا صريح بأنه لما ذبحها فقد فانت على أرباب الديون ولو فرض أن الدين يغترقها وكان الدين سابقاً قد جعل ذلك في حكم ما يترك للفلس (قوله وجع الخ) سواء تطوع بها أو أوجبها فان اقتصر على واحد أو اثنين خالف المستحب على المذهب ومقابلها ما لا ين الموازن أن التصديق بكلمها أفضل وهو متجه اذا فضل العبادات أحزها أي أشقها على النفوس (قوله وأن يأكل الخ) معطوف على أن لا يأكل كل (قوله من ذبح الامام الى غروبه) أي على المعتمد خلافاً لمن يقول أول الثاني أفضل من آخر الاول



(قوله وحكي ابن رشد الخ) القاعدة اذا اجتمع كلام ابن رشد والخصمي يقدم كلام ابن رشد **تقريباً** اعلم ان التردد لم يفسر بهذا التفسير بل يفسر بطريقة ابن رشد وطريقة الخصمي على وجه آخر عن الخصمي غير ما أشار له الشارح أفاده محشى تحت وذلك انه اخلف هل النصف الثاني من اليوم الاول أفضل من أول الثاني واليه ذهب ابن المواز والعكس وهو قول مالك في الواضحة قال وكذلك الثاني يذبح من ضحى الى زوال الشمس فان فاتته أمر بالصبر الى ضحى اليوم الثالث وأنكر القاسي قول ابن حبيب هذا وقال بل اليوم الاول كله أفضل من اليوم الثاني والثالث ورواية ابن المواز واختياره أحسن من هذا والذي عند ابن المواز هو المعروف ورأى القاسي والخصمي أن هذا الخلاف أيضاً جار فيما بين آخر الثاني وأول الثالث وقال ابن رشد لا يختلف في رجحان الثالث على آخر الثاني فأشار بالتردد الى طريقتين وهذا هو الصواب أه فقول شارحنا وهو رأي الخصمي الخ غير ظاهر لان رأي الخصمي كما علمت انما هو أن الخلاف المذكور جار فيما بين آخر الثاني وأول الثالث وهو رأي القاسي تدبر (قوله أى نذبح ذبح ولد الخ) مرور على المحقق والراجح المذهب وهو انه يتأكد نذبح الذبح لا يندب بدون تأكد واذ ذبح الولد الخارج قبل الذبح فحكم لحمه وجلده حكم لحمها وجلدها صرح به عجم (قوله بين ما أوجبه) أى بالنذر وقوله وما لم يوجبه (٤٠) - أى بالنذر أى فاذا كان أوجبها بأن نذرها وولدت فيجب ذبح ولدها وأما

اذا لم يندرها وولدت فلا يندب له ذبح ولدها فأفاد أن ما هنا ضعيف وأنه يندب له ذبح ولدها ولو نذرها لكن قوله أوجبه المناسب أوجبها اذا لايجاب واقع على الأم (قوله انظر التوضيح) هذا كلام الشيخ أحمد الزرقاني فقوله انتهى أى انتهى كلام الشيخ أحمد ولو قال قاله الشيخ أحمد كان أوضح **تنبه** عورض ما هنا بما في الوصايا من انه اذا أوصى بعنق أمه فولدت قبل موته فهو ورقيق ظاهره ولا ينفذ عتقه والجامع بينهما ما تعاقى القرب بالامهات وأوجب بأن الوصية منحلة بالاجماع والضحية قيل انها تتعين بالشراء (قوله وكره جز صوفها) أى واستحب له أن يبيع تلك الشاة اذا جز صوفها ويشتري غيرها كاملة الصوف لان الذي

وأما أول الثالث الى زواله هل هو أفضل من آخر الثاني وهو من زواله الى غروبه وحكي ابن رشد عليه الاتفاق أو العكس وهو أفضلية الثاني جميعه على أول الثالث وهو رأي الخصمي ورواية ابن المواز القاسي وهو المعروف تردده ولعله المتأخرين الا أنه يفهم منه القول بأفضلية آخر الثاني على أول الثالث لاحتمال فهم التساوي بينهما ما لو قال أو العكس كما قررنا لاستقام ولما كان ولد الاضحية يتبعها تارة ولا يتبعها أخرى أشار الى ذلك بقوله (ص) وذبح ولد خرج قبل الذبح وبعده جزء (ش) أى ونذبح ذبح ولد الاضحية الخارج منها قبل ذبحها وظاهره ولو نذرها وهو كذلك ولذلك لم يسلم قول ابن الحاجب وحكم ابنها وصوفها ولدها كذلك أى التفصيل بين ما أوجبه وما لم يوجبه انظر التوضيح أه وأما الخارج منها بعد ذبحها ميتا فهو بجزء منها أى حكمه حكم لحم أمه ان حل بتمام خلقه ونبات شعره وان خرج بعد ذبحها حي حياً مستمراً فانه يجب ذبحه لانه مستقل بحكم نفسه (ص) وكره جز صوفها قبل ان لم ينبت للذبح ولم ينو حين أخذها (ش) يعنى ان المضحى يكره له أن يجز صوف أضحيته قبل أن يذبحها لانها خرجت قربة ومحل الكراهة اذا لم يكن بين جز صوفها وذبحها من ينبت فيه مثل الصوف أو قريب منه ولم ينو الجز حين أخذها أما ان بعد الزمن بحيث لا تذبح حتى ينبت مثله أو قريب منه أو نوى الجز حين أخذها فلا بأس بالجز وبعبارة أخرى ولم ينو أى الجز حين أخذها أو حين شرائها هذا ما فى النقل ومثله حين قبولها باعطية كما يرشد له المعنى وكذا ما ملكها يارث كما ذكر وهو يفيد ان ينبت حين تعينها من غنمه وأخذها منه لا يفيد فى نفي الكراهة \* واعلم أن نية جزء حين شرائها له أحوال الاولى ان ينو ان يجزها قبل ذبحها والثانية ان

فعله نقص من جلالها كولو قال المؤلف وكره جز صوفها قبل الذبح ان لم ينبت له لكان أقصحه أى فى أى نوى بالظاهر وثانياً بالضمير ليعود على متقدم وعلى صنيع المؤلف ليس ثم للضمير مرجع يعوده وفيه أن المقام مقام الاضحية فى الاثنين اذ الذبح مقدم قبلها لکنه أتى فى الثاني بالطاهر موضع الضمير وأبقى الاول على أصل مقامه ولا محذور فيه كما قاله اللقاني لكن الاولى أن لو قال ان لم يعد بدل ان لم ينبت لانه أدل على المعنى المراد بل ربما يمنع دلالة ما قال المؤلف على المعنى لان الانبات بروز الصوف من الجلد وهو لا يكتفى وانما كره جز الصوف لما فيه من نقص جلالها وقوله حين طرف لقوله لم ينو ويجوز فى أخذها ان يقرأ بالفعل أو بالمصدر أه (قوله وكره جز صوفها) قال البساطي والظاهر أنها ان تضررت بجز أو غيره جاز بغير شرط (قوله أو قريب منه) هذا كلام تحت رده عجم بقوله ان لم ينبت للذبح أى كما كان كافى النقل وقول تحت كما كان أو قريباً منه لا سلف له فيه أه ورد ذلك بأن له سلفاً وهو الخصمي (قوله وبعبارة أخرى) هذه عبارة عجم (قوله هذا ما فى النقل) المشار اليه مسألة الشراء فقط والاحسن أن يقول أى حين شرائها كافى النقل لتكون مسألة الشراء المنقولة تفسيراً لمسألة الاخذ وفسر عجم قوله حين الاخذ بقوله أى حين الاخذ من شريكه أى والاخذ من الشريك بمثابة الشراء (قوله وهذا يفيد الخ) أى وما قلناه من الحصر فى الاربعة والحاصل ان تلك العبارة عبارة عجم والمنقول انما هو مسألة الشراء فقط فالمناسب حينئذ أن يقول المراد بحين الاخذ حين الشراء لانه المنقول وليتقن على الشراء غيره من



قبولها صدقة أو غير ذلك (قوله وهذا إذا كان الجزوز يتصرف فيه) أي وهو التصرف بالبيع أي لأنه يحرم بيع شعر الأضحية أو جلدها بعد ذبحها (قوله جازمطلقا) أي في كلا الصورتين (قوله وكرهه) أي وكذا عمله جبة (قوله أو نواه حين أخذها وجزه قبله الخ) لا يخفى أن هذا تفصيل في القسم الثالث المتقدم ويجعل قوله فيما تقدم ويكون حكمه حكم الأول أي إذا جزه قبله لأن جزه بعده والحاصل أنه إذا نوى الجز وأطلق فإن جزه قبله فلا شيء عليه والافلا وهذا المعنى مستفاد من كلام غيره نعم يبقى ما إذا نوى الجز قبل الذبح ولكن لم يجز قبل الذبح هل له بعد الذبح أو لا وهو الظاهر وأما إذا نوى الجز بعد الذبح وأراد أن يجزه قبل الذبح فيكرهه (قوله وقسم حكمه حكمها) أي وهو الحرمة (قوله أو نحوه) أي كالقبول بعطية كصدقة وهبة فإن لم يكن للأضحية ولد وضرالذين بقاؤه في الضرر فليجلبه ويتصدق به (قوله فإن كانت مندورة) هذا على الضعيف (قوله المشهور من المذهب) ومقابلها ما خففه مالك في الذي دون غيره كالجوسي (قوله كالظئر) أي المرصعة (قوله وهو قول ابن حبيب) في (٤١) ذلك تسامح وانما الواقع أن هنالك طريقتين

طريقة ابن رشد أنه لا خلاف في إطعامه من في عياله وانما الخلاف في البعث والمشهور والكراهية وطريقة ابن حبيب عكسه فيكره البعث اتفاقا والخلاف في إطعام من هو في عياله وأرجحه الكراهية وهو مختار ابن القاسم ولو قال المصنف وإطعام كافران لم يأكل بيت ربهما وهل باتفاق أو باختلاف تردد لسان أبيه وما ذكرناه قاله ابن عبد السلام ونافس ابن عرفة ابن عبد السلام في قوله وعكس ابن حبيب بأنه خلاف نقل ابن رشد عنه أنه لا خلاف في القسمين ونقل في التوضيح ما يدل على ما قال ابن عرفة ثم تبع ابن عبد السلام وأذا علمت ذلك علمت أن قول عب الصور أربع الأول بعثه لكافر أخني بكره الثاني إطعامه بيب المضحي وهو في عياله لا يكره الثالث إطعامه بيبته ولبس في عياله الرابع بعثه له أو انقلابه بشيء منها

ينوى أن يجزها بعده والثالثة أن ينوى أن يجزها ولم يقيس بشيء منها فالأولى تعتبر نيته فيها والثانية لا تعتبر نيته فيها لأنه منساقض لحكمها كما قال ابن عرفة فهو يمكن لم ينوه وهذا إذا كان الجزوز يتصرف فيه التصرف الممنوع والجازم مطلقا وفي كلام ح وتنت ما يفيد به والثالثة حكمها حكم الأولى (ص) وبيع (ش) أي يكره للمضحي أن يبيع صوف أضحيته المذكور وجزه وأما غير المذكور والجز فهو قسمان قسم لا يكره بيعه ويصنع به ما شاء وهو ما إذا نبت للذبح أو نواه حين أخذها وجزه قبله وقسم حكمه حكمها وهو ما إذا نواه حين أخذها وجزه بعده (ص) وشرب لبن (ش) أي ومما يكره للمضحي أن يشرب من لبن أضحيته لأنها خرجت قربة والانسان لا يعود في قربته وظاهره كان لها ولد أم لا نوى الشرب حين شرائه أو نحوه أم لا وسواء أضر بالولد أم لا بأن شربه بعد ربه ويتبني تقييد ذلك بغير المندورة فإن كانت مندورة جرى فيها نحو ما صرح في الهدى من قوله وغرم أن أضر بشربه الأم أو الولد موجب فعله (ص) وإطعام كافر وهل أن بعثه أو ولو في عياله تردد (ش) المشهور من المذهب أنه يكره للمضحي أن يطعم الكافر سواء كان ذميا أو غيره من أضحيته لأنها قربة وليس هو من أهل القرب وهل يحل الكراهية أي كراهية إطعام الكافر منها إذا بعثه منها إلى منزله أما أن كان في عيال المضحي كالظئر وعنده النصراني أو ولده النصراني فلا كراهية وهو قول ابن حبيب أو الكراهية مطلقا سواء بعثه منها إلى منزله أو كان في عيال المضحي قال ابن الحاجب وهو الأشهر وارتضاء وجعله المذهب تردد ولو أقام بأضحيته سنة عرسه أجزأته ولو علق بها عن ولده لم تجز ولعل الفرق أن الوليمة لما لم يشترط فيها ذبح ما يشترط في الأضحية من الأسنان تقوى جانب الأضحية بخلاف العقيقة فيشترط فيها ما يشترط في الأضحية من الأسنان فضعف جانب الأضحية فلم تجز (ص) والتغالي فيها (ش) يعني بذلك أن يجذب ضحية تباع بعشرة والغالب في أهل البلد عدم الزيادة على ذلك فيشتري ضحية بأربعين مثلاً وذلك قيمتها وانما كره ذلك خوفا من قصد المباحاة ولا كراهية عند اتقاء المباحاة لخبر أفضل الرقاب أغلاها غنا اه (ص)

(٦ - خرشي ثالث) وهو من في عياله فيهما فهل يكره نظر الكونه ليس في عياله في الثالث وابعثه أو انقلابه في الرابع أو لا يكره إلى آخر ما قال لا يظهر (قوله يعني بذلك أن يجذب ضحية الخ) وكذا يكره التغالي في عددها أن قصد المباحاة والجاز (قوله خوفا من قصد المباحاة) ظاهره أن الكراهية عند الاحتمال وإنه إذا وجد مباحاة يحرم وإن قوله عند اتقاء المباحاة أي تحقيقا ولكن ذكر عجم وتبعه عب خلافه وذلك أن الكراهية عنده انما هي عند قصد المباحاة وعبرة عجم والتغالي فيها أي في كثرة ثمنها أو عددها قصد المباحاة أشار لذلك البرزلي فإنه قال والمراد بالتغالي المنهي عنه التغالي لجرد المباحاة وانما لم يحرم مع قصد المباحاة كالبناء على القبر لأن الضحية مطلوبة فلا يسقطها قصد المباحاة والبناء على القبر لم يطلب بل يجوز فيسقطه قصد المباحاة إلا أن في البابجي يستحب له أن يخرج أفضل ما بقدر عليه منها وأكثر ثمنها لم يخرج عن المتعارف وفي العتبية قال أشهب كره مالك تغالي الناس في الأضحية ويشتري كسراء الناس فأما أن يجذب بعشرة ويشتري بمائة فإني أكرهه ويدخل على الناس مشقة ومع ذلك الخروج عن المتعارف لا يسلم من قصد المباحاة انتهى فأنت تراه يدل على الكراهية ولو اتفقت قصد المباحاة فالواجب اتباعه فظهر أن المقالات ثلاثة أرجحها الأخيرة وقوله في الحديث أفضل الرقاب



الحج يحمل على التعارف (قوله وفعلها عن ميت) ما لم يكن وقف وقفاً وشروطها قيسه والاوجب فعلها عنه ومحملها أيضاً ان قصد به الميت فقط فان فعلت عنه وعن الحي لم يكره كما يفيد قوله فيما مر الا في الاجرفاته ربما يشمل ذلك (قوله فلا وارث الخ) أي يندب (قوله في رجب) أي في العشر الاول من رجب (قوله يتبررون) أي يتقربون (قوله وقد كانت في أول الاسلام) لكن لا على أنها لا صنام بل لله قبل بارسل الله كما نعت عترة في الجاهلية في رجب فماتوا قال اذبحوا لله في أي شهر كان وقوله ولو كانت في أول الاسلام أي معمولاً بها كالأضحية وقوله لا فرع الخ قبل أنه منى فلا يربى فعلها وقيل نسخ لوجوبها فيبقى ندبها (قوله يريد أن يأنسخت) وفي كلام ابن العربي أنها أنسخت بالضحية فتد قال عن علي بن (٤٣) أبي طالب رضي الله عنه نسخ الأضحية كل ذبح وصوم رمضان كل صوم وغسل

والجناية كل غسل ولزكاة كل صدقة (قوله لا فرع) الفرع بالقاء والراء المهملة المفتوحين بعدهما عين مهملة (قوله ما كانوا يذبحونه) أي لطواغيثهم فيذبحونه لطواغيثهم أي أصنامهم رجاء البركة في أموالهم بزعمهم وكانوا يأكلون منها ويطعمون وفسر ابن يونس العترة بأنها الطعام الذي يصنع لاهل الميت وهو ما عليه ابن غازی والمواق وهو أولى لنص الامام على الكراهية أي لنساخته ولم يرد نص بالكراهية عن مالك بتفسيرها بالشاة التي كان يذبحها أي المسلمون لله خلافاً للجاهلية وظاهر الحديث حيث قال لا فرع الخ المنع (قوله وابدالها بدون) ولو احتمل الاذ ليس عنده تحقيق في حالة الاختلاط أن الأعلى حقه وأنه أخذ دون حقه فعنى الابدال بالنسبة للاختلاط الأخذ قال الشيخ من قوله بدون يشمل ما إذا

وفعلها عن ميت (ش) يعني أنه يكره للشخص أن يضحي عن الميت خوف الرياء والمباهاة ولعدم الوارد في ذلك وهذا إذا لم يعد لها الميت والا فلا وارث اتفادها (ص) كعتيرة (ش) تشبيه في الكراهية والمعنى أن فعل العتيرة بمنزلة فوقية فتحتية مكروه لما في فعلها من التشبيه بفعل الجاهلية قال مالك العتيرة شاة تذبح للاصنام في رجب يتبررون بها وقد كانت في أول الاسلام ولكن ليس عمل الناس عليها يريد أن يأنسخت بما روى عنه عليه السلام من قوله لا فرع ولا عتيرة والفرع ما كانوا يذبحونه في الجاهلية من أول ولد تلده الناقة أو الشاة فياً كاون ويطعمون (ص) وابدالها بدون وان لا اختلاط قبل الذبح (ش) يعني أنه يكره للمضحي أن يبدل أضحيته التي لم يوجبه أو يعينها بدونها قبل ذبحها ولا فرق بين الابدال الاختياري وغيره كاختلاطها مع غيرها فيكره تركه الا فضل لصاحبه من غير حكم وأخذ الأدنى فالطرف متعلق بقوله وابدالها بدون لا باختلاط لان الكلام هنا في حكم الابدال بدون قبل الذبح سواء كان لا اختلاط أم لا ويجوز الابدال بمثلها ولو كان الثمن دون الاول لكن الرجح أن ابدالها بمثلها مكروه كالبدون وأما ابدالها بخير منها فجاز بل ينبغي أن يكون مستحباً كما في التوضيح وظاهر كلام المؤلف أن ابدالها بدون مكروه ولو كان ذلك على حكم القرعة مع أنه لا كراهية فيه حينئذ لكنه يكره له ذبحها ضحية فعلى هذا إذا ابدالها بدون أو مثل بغير حكم القرعة وذبحها ضحية تعلقت الكراهية به من وجهين وان ابدالها بدون أو مثل بحكم القرعة وذبحها ضحية تعلقت الكراهية به من وجه واحد فقط وكلام المؤلف هنا حيث لم يوجبها فان اوجبها بالانذار فحكمها في جواز البديل وغيره حكم الهدى قاله ابن عبد السلام أي فلا يجوز ابدالها ويجوز الاكل منها ان لم يسمها للساكنين فان سماها لهم امتنع الاكل منها وظاهره انه لا فرق بين اختلاط الكل أو الجزء وهو كذلك كما في ابن الحاجب (ص) وجاز أخذ العوض ان اختلطت بعده على الاحسن (ش) يعني أن الأضحية اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح فانه يجوز له أن يأخذ عوضها كما استقر به ابن عبد السلام وعلمه بقوله لان مثل هذا لا يقصد به المعاوضة ولا انها شركة ضرورية فأشبهت شركة الورثة في لحم الأضحية مورثهم

أبدل الشاة بالقرعة هكذا ينبغي ويستحب لا أخذ البدون أن يبدله بالافضل (قوله سواء كان للاختلاط أولاً) أي انتهى فلو علق باختلاط لكان قاصراً على الابدال قبل الذبح في خصوص الاختلاط (قوله لكن الرجح الخ) ولا اعتراض على المصنف لانه يقال مفهوم دون فيه تفصيل (قوله ويجوز الاكل منها) أي من المنذورة (قوله بين اختلاط الكل) أي لا فرق بين اختلاط كلها أو بعضها فيما إذا كانت متعددة ولا يخفى أن الموضوع للاختلاط قبل الذبح (قوله وجاز أخذ العوض) أي من غير الجنس كعروض ويصنع به ما شاء أي يأخذ العوض من صاحبه ويدفع له الشاتين وتجزئه ضحية وهو مشكل اذ كيف يتملك العوض مع اجزائها ضحية ويرد بان أخذ العوض انما هو بدل عن متلف كسائر المتلفات فقول الشارح لان مثل هذا لا يقصد به المعاوضة أي وانما هو بدل عن متلف كسائر المتلفات (قوله فانه يجوز له أن يأخذ عوضها) أي بان يدفعها لصاحبه ويأخذ عوض شاته عرضاً والحاصل أنه اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح أي اذا اختلطت بضحية آخر بعد ذبحها جاز أن يأخذ كل واحد واحد بالقرعة أو غيرها وتجزئه ضحية وانما لم يأكل كلها لان كل واحد قد يأخذ شاة صاحبه فيصير قد باع لحم أضحيته بلحم أضحية صاحبه ويجوز له أن يدفعها معاً لصاحبه ويأخذ العوض من غير الجنس عرضاً أو عينا يتصرف فيه كيف شاء فاختلاط ضحية بضحية من مشمولات المصنف خلافاً لظاهر عيب كما ان من مشمولاته ما اذا اختلطت ضحية بغير ضحية (قوله ولا انها شركة ضرورية) لا يظهر ذلك التعليق وأما اذا كان العوض من الجنس ففيه قولان



بالكراهة والمنع والراجع القول بالمنع ويلزمه التصديق بذلك العوض ويجزئه ضحية على كلا القولين ووجب ولم يجزله أكله لأنه كان في أخذ عوضها من جنسها بيع اللحم باللحم منعه الشرع من أكلها (قوله أن يعبر بنياية الخ) هذا يعارض ما تقدم في الحج في قوله ومنع استنابة من أن الاستنابة لا تقتضي السقوط بخلاف النياية والسقوط هنا يحصل (قوله ولو كذا يباع على المشهور) وقال أشهب بالأجزاء اعتبارا بنياية المالك (قوله ولو لم يصل) وقيل لا يصح بناء على كفره (قوله أو نوى عن نفسه) أي تعمد ذلك وأولى أن غلط وهذا غير ما أتى لأن ما هنا النياية بخلاف ما أتى ولا فرق في ذلك بين أن تكون الشاة مندورة أم لا بخلاف الهدى فإنه إذا فواه المذكي عن نفسه غلطا أجزأ وعدم الأجزاء عن واحد منهما والفرق أن الضحية لم تخرج (٤٣) عن ملك ربه فلذلك لم تؤثر نية النائب بخلاف الهدى فإنه خرج عن ملك ربه بالتقليد والاشعار (قوله المشهور أن النائب الخ) مقابله لا يجزئ مالكها ويجزئ عن الذابح ويضمن قيمتها (قوله أو بعبادة كقريب) أي عادته القيام بأموره كافي التوضيح وهو يقر بالزيادة فيشمل الوصفين وهما كونه لعادة وكونه كقريب لا بالتشوين لأنه حينئذ يوهم أن كلامنا العادة والقريب متفق عليه وليس كذلك لأنه يخالف للنقل ويوهم خصوص الاستثناء بما إذا عدم ما معا بان كان أجنبيا فقط مع أنه لا يجزئ باتفاق وقوله أو بعبادة عطف على قوله بلفظ ليكون العامل فيه انابة مع أن الانابة قصد والعادة لا قصد للندب الآن يقال رضاه بذلك نزل منزلة القصد له (قوله والافتراء) إشارة إلى اختلاف الطرق فطريقة تحكي الاتفاق على عدم الأجزاء في الأجنبي ذي العادة وانما الخلاف في القريب وطريقة عكسها محشى تت (قوله فإنها تجزئ عن ربه على المشهور) ومقابل له لا تصح وحكاها الباجي (قوله وعدم أجزائها) الحاصل أنه عند عدم الأجزاء فيخير

أه إلى هذا أشار بالاحسن (ص) وصح انابة بلفظ ان أسلم (ش) تقدم أنه قال وذبحها بيده أي يستحب للمضحي أن يلي ذبح أضحيته بيده وتكلم هنا على أنه يجوز له أن يستنيب من يذبح عنه أضحيته وذكر أن النياية إما أن تكون باللفظ كاستنبك أو وكلتك أو ذبح عني وشبهه ويقبل الآخر وإما أن تكون بالعادة وسيأتي والمعنى أنه إذا استناب من يذبح عنه أضحيته فإنما تجزئه سواء استناب بعذر أم لا مع الكراهة واستحب له ابن حبيب أن يعيدان وجد سعة ولذا عبر بصح دون جاز ولا جمل مفهوم قوله ان أسلم لأنه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وكان عليه أن يعبر بنياية أو استنابة لأن الانابة الرجوع ويشترط في النائب أن يكون مسلما فلا تصح استنابة كافر على ذبح أضحيته ولو كذا يباع على المشهور لأن الأضحية قريبة والكافر ليس من أهل القرب ولا بأس أن يلي الكافر السليح وتطبيع اللحم والمراد بعدم صحة استنابة الكافر الكافي في الأضحية عدم صحة كونها ضحية لأنهم لا تؤكل ومثلها في ذلك الهدى والفدية والعقيقة وتجاوز استنابة المسلم (ولو لم يصل) مع الكراهة بناء على عدم كفر تارك الصلاة ويستحب إعادة الأضحية (ص) أو نوى عن نفسه (ش) المشهور أن النائب إذا نوى ذبح الأضحية عن نفسه أنها تجزئ عن ربه فأقوله أو نوى الخ عطف على قوله لم يصل أي ولو نوى النائب عن نفسه (ص) أو بعبادة كقريب والافتراء (ش) يعني أن النياية كما تكون باللفظ تكون بالعادة أيضا وتقوم مقام اللفظ لكن ان كان الذابح أو الناصر قريبا للمضحي وله عادة في القيام بأمور قريبه وذبح أو فخر عنه أضحيته فإنها تجزئ عن ربه على المشهور فإن كان لا عادته أو عادة لا قرابة ففي أجزاء ذبحه أو فخره عن ربه أو عدم أجزاءها تردد وأما إذا اتفق الوصفان فلا تجزئ عن ربه ولا تدخل هذه الصورة تحت قوله والافتراء أو بعبادة عطف على بلفظ يعني أن الاستنابة على قسمين حقيقة وهي باللفظ ومجازية وهي بالعادة ويدخل تحت الكاف الصديق الملائط والجار القائم بحقوقه وعلامة وعبدته وأجيرة فالصور أربع واحدة تجزئ بلا نزاع وواحدة لا تجزئ بلا نزاع واثنان فيهما التردد (ص) لأن غلط فلا تجزئ عن واحد منهما (ش) صورتها أراد أن يذبح أضحية نفسه فغلط فذبح أضحية غيره معتقدا أنها أضحيته فإنها لا تجزئ عن واحد منهما أما عدم أجزاءها عن ربه فلعدم النية وأما عدم أجزاءها عن ذابحها فلعدم الملكية وهذا هو المشهور ويضمن لربه قيمتها إن الغلط حقيقة محلله اللسان والمؤلف استعمله في الخطا تبع لاهل المذهب وأما ان تعمد ذبح أضحية الغير فان ذبحها عن مالكها فهي قوله أو بعبادة كقريب والافتراء وان ذبحها عن نفسه فقال ابن محرز عن ابن

رهبان ان يضمنه قيمتها أو يأخذها وما نقصها الذبح أي ويفعل بها أو بقيمتها ماشاء (قوله والجار القائم بحقوقه) أي بحقوق الذابح عنه أي الجار الذابح قائم بحقوق الذابح عنه (قوله وعبدته) عطف تفسير على قوله وعلامة (قوله فلعدم النية) أي لعدم نيته ونية موكله أفاد ابن هرون (قوله وهذا هو المشهور) ومقابل له ما لا شهب من أنها تجزئ الذابح لأن إعطاء القيمة بحقوقه الملك بناء على أن ما كان متقبا إذا وقع هل يقدر حصوله إلا أن أو من الأول (تبيينه) فرض المسئلة أنه لم يوكله على ذبحها فأذن قوله لأن غلط معطوف على معنى ما تقدم أي وصح كونها أضحية ان استنابه لأن غلط (قوله ويضمن لربه قيمتها) وليس للذابح بيع لحما وليتصدق به أو يأكل وأما لو أخذها مالكها فيصنع به ماشاء أي وقوله ويضمن الخ أي ان شاء وان شاء أخذها وما نقصها فيها المالك ان ذبحت أضحية صاحبك



وذهب أضحيتك غلطاً لم تجز واحداً منكما ويضمن كل واحد منهما القيمة (قوله الذي وداه) أي للمستحق (قوله ضمان عدا) أي ضمان بسبب العدا أي مع قصد العدا وقوله الأول أي الذي هو صورة الاستحقاق (قوله والأول ضمان ملك) أي من حيث اعتقاده ذلك (قوله والأول أمين) وهو الأجزاء (قوله على طرد العلة) أي لاجل طرد العلة أي لاجل كونها مطردة متى وجدت وجدت الصحة أي العلة المشار لها بقوله لفعلة ذلك في شيء ضمنه بالعوض الذي وداه فأنهما موجودتان في صورة الغصب وفي بعض الشراح والأول وهو الأجزاء قياساً على صحة الوضوء بالماء المغصوب والصلاة في المكان المغصوب (قوله ولا جلد لها ولا شعرها) ولا ولد ولا وعاء ولا يعطى الجزاء منها في مقابلة جزاءه أو بعضها (قوله ٤٤) وإن ذبح قبل الإمام أي في يوم النحر وأما لو ذبح قبله في الثامن أو التاسع فله أن

يصنع به ما شاء وأما لو ذبح قبل الإمام بعد يوم النحر فلا يتوهم لأنه ضحية (قوله قبل فرى أوداجها الخ) أي قبل تمامها في صدق بما إذا قطع الحلقوم فقط أو مع الودجين (قوله وبجكه) أي وبأنه لا أجزاء معه (قوله وأما إن لم يذبحها نأوا) الخ أي بان لم يذبحها أصلاً أو ذبحها غير نأوا القرية (قوله جهلاً) مصدر واقع موقع الحال أي في حال كونه جاهلاً (قوله فتبين بها عيب) أي عيب آخر وكذا الوتين أن ذلك العيب الذي اعتقده أنه لا يمنع الأجزاء أنه يمنع الأجزاء (قوله معتقداً أنه لا يمنع الأجزاء) أي فتبين أنه يمنع الأجزاء وهذه غير قوله أولاً فتبين الخ إلا أنها مثلها في الحكم (قوله يعني أنه لا يجوز الأجزاء بجلده) الأضحية أو به الخ لا يخفى أنه لا يظهر إدخال هذه الصورة وهي الأجزاء به لأن هذا بيع (قوله لأن يبعه لا يجوز) ناظر لقوله أو به وقوله واستجاره ناظر لقوله بجلده الأضحية (قوله من منع الأجزاء لها وجلدها) المناسب أن يقصر المصنف على الأجزاء بجلدها بعد الذبح لأنه الذي فيه الخلاف

حيث عن أصبح أجزأته وضمن قيمتها ولو اشتراها ثم ذبحها ثم استحققت فأجاز بها البيع أجزأت لفعلة ذلك في شيء ضمنه بالعوض الذي وداه واختلف لو غصب شاة فذبحها وأخذ بها قيمتها هل تجزئ لأنه ضمنها بالغصب أولاً لأن هذا ضمان عدا والأول ضمان ملك عبد الحق والأول أمين على طرد العلة (ص) ومنع البيع (ش) يعني أن الأضحية إذا ذبحت وأجزأت فإنه لا يجوز حينئذ بيع شيء من لحمها ولا جلدها ولا شعرها ولا غير ذلك لأنها أخرجت قرب لله والقرب لا تقبل المعاوضة وإنما أباح الله الانتفاع به من أكل وصدقة وعطية ولا تنافي بين ملك الانتفاع ومنع البيع (ص) وإن ذبح قبل الإمام (ش) يعني أنه لا يجوز بيع شيء من الأضحية ولو تبين أنه ذبح قبل الإمام وقبلنا بعدم الأجزاء لأنها أخرجت مخرج القرب وأشار بقوله (أو تبين حالة الذبح) لقول ابن القاسم ومن أضحج أضحيته للذبح فاضطررت فأنكسرت رجلها أو أصابت عينها ففقد أجزأها لم تجز ولكن لا يبيع لحمها لأنه قصده التمسك والمراد بحالة الذبح قبل فرى أوداجها وحلقومها وقوله (أو قبله) أي أو تبين قبل الذبح كما لو أصابها عصف أو عوى أو عورير يد وذبحها عالم بالعيب وبجكه نأوا بالقرب فإنه لا يبيع لحمها أما إن لم يذبحها فهي مال من أمواله يصنع بها ما شاء أي كما يأتي في قوله فلا تجزئ إن تبين قبله وصنع بها ما شاء فلا معارضة بينهما كما قاله بعض (ص) أو ذبح معيها جهلاً (ش) يعني أن من ضمنى بشاة مثلاً وهو يعتقد أو يظن أنها سليمة ثم تبين أن بها عيباً يمنع الأجزاء أو يعتقد أن العيب لا يمنع الأجزاء فتبين بها عيب يمنع الأجزاء فإنه لا يجوز بيع شيء من لحمها ولا جلدها ولا غير ذلك لأنها أخرجت مخرج القرب والقرب لا تقبل المعاوضات فقوله جهلاً يشمل الجهل بعيبه كذبحه معتقداً أنه سليم فتبين أنه معيب والجهل بجكه كذبحه عالم بالعيب معتقداً أنه لا يمنع الأجزاء (ص) والأجزاء (ش) يعني أنه لا يجوز الأجزاء بجلده الأضحية أو به لأن يبعه لا يجوز واستجاره انتهالك بعينه فيؤدي إلى بيعه وما مشى عليه المؤلف من منع الأجزاء لها وجلدها بخلاف المشهور أنظر المواق (ص) والبدل (ش) يعني أن الأضحية إذا أوجبهار بها فإنه لا يجوز له أن يبادل بها قبل الذبح لأنها تبين وأما إذا لم تبين فإنه يجوز له أن يبادلها بخير منها لا بدونها فبكره كما مر ولا يجوز له أن يبادل بجلدها أو غيره بعد ذبحها لأنه بمعنى المعاوضة (ص) إلا تصدق عليه (ش) تقدم أنه قال ومنع البيع والأجزاء والبدل وكل ذلك بالنسبة إلى صاحب الأضحية أو من يقوم مقامه وأما لو تصدق صاحبها بجلدها أو شعرها أو عظمتها أو غير ذلك على مسكين أو وهبه ذلك فإنه يجوز له أن يبيع ذلك أو يؤجره أو يبادل به وظاهر كلامه ولو علم المصدق بكسر

الدال

أذ لا منع لأجزأته قبل ذبحها كما أفاده محشى نت (قوله خلاف المشهور) أي فالمشهور أن تجوز أجزأته في

حياتها وجلدها بعد ذبحها كما تجوز أجزأته كلب الصيد (قوله إذا أوجبهار بها) أي نذرناها وهذا على الضعيف (قوله وأما إذا لم تبين) أي لم نذرناها (قوله ولا يجوز له أن يبادل الخ) هذا هو المناسب أن يحتمل عليه المصنف فيقول أي ومنع البدل بعد الذبح (قوله أو غيره) كولدك ومن الأبدال بالولد ما أشار له مالك فإنه منع أن يدهن شرالك النعل التي يصنعها بدهن الأضحية لأنها بالدهن تحسن فيكون لها صفة من الثمن وتنبه قال في لـ وجد عندى مانصة قوله والبدل عطف على البيع فيقتضى المغايرة بالبدل ليس ببيع لكنه يشبهه والهدايا كالضحايا اهـ (أقول) بل البدل من أفراد البيع



(قوله وهذا هو المشهور) ومقابلته المالك من منع البيع لانه ينزل منزله الاصل (قوله بخلاف الخ) مفاده ان الهدية غير الهبة وليس كذلك بل الهدية نفس الهبة تحقيقاً فحينئذ لا يظهر كلام س أي الشيخ سالم ولا يظهر كلام عب بل كلام عجم هو المتعين ولان الهبة نفس الهدية وذلك ان الصدقة ما قصد به الدار الآخرة والهبة ما قصد به اوجه المعطى والهدية كذلك (قوله ولو قال المؤلف الالمعطي) أي ليشمل الهدية فكلام عجم يخالف كلام س (قوله مما ذكر من البيع والاجارة) تقدم أن هذا ضعيف في الاجارة (قوله ولو من غير أزار) في عب وانظر هل من مفوتاته دبغ الجلد وطبخ اللحم مطلقاً أو بأزار وهو الظاهر أم لا (قوله وتصديق بالعوض) أي وقضى عليه به فيما يظهر قاله والد عب (قوله ان لم يتول غير بلاذن) صادق بان لا يتولى الغير أصلاً بان يتولى المالك البيع أو يتولى الغير بلاذن المالك (قوله وصرف) المناسب قراءته فعلاً (٤٥) ماضياً والجملة حالية من فاعل يتولى والمعنى ان اتقنى يتولى الغير المقيد ذلك التولى بصرف

الغير الثمن فيما لا يلزم المضحي وانتفاء المقيد مع القيد صادق بثلاث صور أن يتولى المالك أو يتولى الغير بلاذن أو بغير اذن وصرف فيما يلزمه والمفهوم صورة واحدة وهي التولى بغير اذن والصرف فيما لا يلزم ويصح أن يقرأ صرف بالجر معطوف على مدخول الباء في قوله بلاذن والتقدير وتصديق بالعوض في الفتوى ان اتقنى تولى الغير المالك بس لعدم الاذن والصرف فيما لا يلزم فهذا صادق بالصورة الثلاث والمفهوم صورة واحدة وهي ما اذا وجد تولى الغير المالك بس لعدم الاذن والصرف فيما لا يلزم فلا يتصدق ولو قال المؤلف ان تولى غير بلاذن أو صرف فيما يلزمه كان أخصراً وأظهر كما قال عجم (قوله أن لا يسقط عن الأهل) أي بل الأهل يطالبون بالتصدق بالعوض (قوله وهذا اذا أوجبها بنذر أو ذبح) الإيجاب بالنذر ضعيف فاذن لا يجب عليه التصديق بالارش في صورة النذر على المعتمد (قوله قبل أن يوجبها) أي بنذر

الدال ان المسكين أو الفقير يبيع ذلك أو يواجره أو يبادل به وهذا هو المشهور من المذهب وهو قول أصبغ في كتاب ابن حبيب وفي التوضيح عن ابن غلاب أنه المشهور ومنه المتصدق عليه الموهوب له بخلاف المهدى له فإنه كالمالك كما استظهره س في شرحه وفي شرح (٥) ولو قال المؤلف الالمعطي لكان أحسن (ص) وفسخت (ش) يعني أن العقد المشتمل على شيء مما ذكر من البيع والاجارة والبذل تفسخ مع بقاء العين من جلد أو لحم فان فات المبيع فإنه يتصدق بالعوض ويستفاد من جعلهم تغير السوق فتوان الدبغ والطبخ اللحم ولو من غير أزار فوت أو أشد (ص) وتصديق بالعوض في الفتوى ان لم يتول غير بلاذن وصرف فيما لا يلزمه (ش) أي وان لم يعثر على العقد المذكورة لا بعد فوت العوض فان المضحي يلزمه التصديق ببذل العوض من قيمة أو مثله ان تولى هو والبيع وما معه بنفسه أو تولى الغير بلاذنه أو تولى غيره بغير اذنه مع صرف العوض فيما يلزم المضحي أما ان تولى الغير بلاذن من المضحي مع صرف العوض فيما لا يلزم المضحي فلا يجب على المضحي التصديق ببذل ما صرف ابن عبد السلام وينبغي اذا سقط عن المضحي أن لا يسقط عن الأهل الذين تولوا البيع فقوله وتصديق بالعوض أي ببذل العوض وانما قدرنا بديل لاجل الشرط لانه انما هو في التصديق بالبذل لافي التصديق بالعوض لان العوض اذا كان موجوداً يتصدق به من غير تفصيل أي سواء كان المتولى هو المالك أو غيره بلاذنه أو بغير اذنه (ص) كإش عيب لا يمنع الاجزاء ككونها خرقاء (ش) يعني أن من اشترى ضحية فوجد بها عيباً بعد ايجابها ويرجع المشتري بالارش على بائعه فان كان العيب المرجوع بأرشه لا يمنع الاجزاء ككونها خرقاء أو شرفاء ونحو ذلك فإنه يتصدق بالارش وجوباً وهذا اذا أوجبها بذبح أو نذر فلو اطلع على العيب قبل أن يوجبها فيفعل بالارش المرجوع به ما شاء كما يفعل بها أو فيل يتصدق به أو يأكله ولا يصنع به ما شاء ولا أدرى ما وجهه وان كان العيب يمنع الاجزاء فينبذ له التصديق بالارش المرجوع به لان عليه بدلها فقول المؤلف كإش عيب لا يمنع الاجزاء مشبهة بنطوق المسئلة السابقة وهو وجوب التصديق على نسخة اثبات لافي قوله لا يمنع الاجزاء أو مشبهة بمفهومها وهو عدم وجوب التصديق على حذف لا كما هو نسخة الشارح (ص) وانما يجب بالنذر والذبح (ش) يعني أن الاضحية انما يجب بأحد شيئين إما بالنذر كما عند القاضي اسمعيل بان يقول نذرت لله هذه الاضحية أو لله على أن أضحي بهذه الشاة مثلاً وإما بالذبح كما عند ابن رشد قال ولا تتعين

أو ذبح على ما تقدم (قوله كما يفعل بها) أي لانه اذا عين كونها ضحية ولم ينذرها ولم يذبحها لا يحرم عليه بيعها ويتصرف بها ما شاء من بيع واجارة وغير ذلك ويظهر انه مكروه حيث لم يقصد ابدالها بأفضل (قوله وان كان العيب يمنع الاجزاء) أي والفرض انه أوجبها بنذر أو ذبح على ما تقدم له (قوله لان عليه البذل) أي على طريق السنية أي اذا كانت أيام الضحية باقية وكذا يقال فيما بعد (قوله أو مشبهة بمفهومها) زاد في لئلا يصنع به ما يشاء ولا يجب عليه التصديق به بل يبذل كما كان ان كانت أيام التحريم باقية فان فاتت فهو بمنزلة من لم يضح وأما الشاة فلا تباع عند مالك لخروجها من قرب اه أي وهو المعتمد (قوله كما عند القاضي اسمعيل) الظاهر انه عند اسمعيل ليس الوجوب فاصراً على النذر كما هو ظاهر العبارة بل مثله الذبح



(قوله لو تعيبت بعد أحد الأمرين) أي فقول المصنف ان تعيبت قبله أي قبل ما ذكر من أحد الأمرين (قوله فليس الاجزاء المشهور) في له وعلى المعتمد من المذهب انها لا تجب بالنذر فقول المؤلف وانما يلزم به ما ندب ليس على عمومته (قوله يعني وكذلك من حبس أضحيمته حتى مضت أيام النحر) ولو نذرها كافي عجم (قوله وقد أتم الخ) أي دل هذا الترك على انه ارتكب ذنباً ثم فيه حتى فوته الله بسببه هذا الثواب لان الله يحرم الانسان القربة بذنب أصابه لا أن حبسها بوجوب الاثم لانها سنة لا بأثم يتركها أو المراد بأثم انه فاته ثواب السنة قال في له وانظر لو أوجبها بالنذر فضلت حتى ذهب أيام النحر ماذا يفعل بها هل يصنع بها ما شاء أو تجب للعام القابل اه (أقول) قضية ما تقدم من أن المعتمد (٤٣٦) انها لا تجب الا بالذبح أنه يصنع بها ما شاء (قوله وقيل على قدر ما ياكلون) هذا ضعيف

عند مالك الا بالذبح ولو عطفه باول كان أحسن ولا تعين بالتسمية ولا بالاشهاد لكن كونها تجب بالنذر خلاف المشهور والمشهور أن لا تجب الا بالذبح فيما يذبح أو النحر فيما ينحرو ويتعين أن تكون الواو بمعنى أو ولا يصح بقاؤها على حالها (ص) فلا تجزئ ان تعيبت قبله وصنع بها ما شاء (ش) يعني فبسبب أن الاضحية انما تجب بالنذر أو بالذبح لو حصل فيها عيب قبل ما ذكر لا تجزئ معه فانه يفعل بها ما شاء لان عليه بدلها ومرتعد من عدم منافاة هذا القول أو تعيبت حالة الذبح أو قبله بان ذلك ذبحها وهذا المذبح ومفهوم الظرف لو تعيبت بعد أحد الأمرين لم يضر وهو واضح فيما تعيبت بعد الذبح وهو فرى الحلقوم والاداج وأما ان تعيبت بعد النذر فليس الاجزاء بالمشهور بل على ما مشى عليه المؤلف وقد علمت ما فيه (ص) تحبسها حتى فات الوقت الا ان هذا أتم (ش) يعني وكذلك من حبس أضحيمته حتى مضت أيام النحر كلها فانه يفعل بها ما شاء اذ لا يضحي أحد بعد أيام النحر وقد أتم هذا بسبب حبسها وصار بمنزلة من لم يضح فالتشبيه في عدم الاجزاء و يصنع بها ما شاء (ص) وللوارث القسم ولو ذبحت (ش) أي اذا ذبح بعض الورثة الى قسم الاضحية فانه يجاب الى ذلك ولو ذبحت وتقسم على الموارث كما هو في سماع عيسى وصوبه النخعي وقيل على قدر ما ياكلون والذكر والاثني والزوجة سواء وجواز القسم بالقرعة مبني على أنها غير حق ولذلك لا تجوز القسم بالتراضي لانها بيع (ص) لا يبيع بعده في دين (ش) يعني أن الشخص اذا مات بعد ذبح أضحيمته وعليه دين سابق على ذبحها فان الورثة يقتسمونها ولا تباع لاجل دين الغرماء لان اللحم في حيز السير كالنفقة التي تترك للمفلس فلا مقال للغرماء فيها ولا انها تعيبت بالذبح لانها نسك وكل نسك سمي لله فلا يباع لغريم ولا غيره وفهم منه جواز بيعها قبل الذبح وهو كذلك ولو أوجبها كافي الهدى بعد التقليد وقبده ابن رشد بالدين السابق على التقليد

ولما كانت العقيدة شبيهة بالضحية ذيلها بها ولم يفردها بترجمة كما فعله جمع من المؤلفين وهي فعيلة من العوق وهو القطع لقطع أوداجها وحلقها بمعنى مفعولة مثل قتيلا ونطيحة ورهينة منقولة عن معناها لغة وهو شعر رأس المولود لانها تذبح عند حلقه لان بقاءه عقوق في حقه أي اخلال بحرمته ولذا جاء في الخبر أمية طواعنه أذى وعن أحمد بن حنبل العقيدة الذبح نفسه والتحقيق خلافه وأنها الشاة المذبوحة وعليه عرفها ابن عرفة فقال هي ما تقرب بذكائه من جذع ضأن أو ثني سائر النعم سليمين من بين عيب مشروط بكونه في شهر سابع ولادة آدمي حتى

كما يعلم بالاطلاع على كلامهم (قوله مبني على انها غير حق) خلافا لما في كتاب محمد القائل يمنع قسمها بناء على أن القسمه بيع والحاصل كما يستفاد من بهرام انها اذا ذبحت فان لورثته قسمة لجها وهو قول مالك من رواية مطرف وقال في كتاب محمد بن نمون من ذلك ومنشأ الخلاف هل قسمة القرعة غير حق أو يبيع وأما قسمة التراضي فبيع وحيث كانت قسمة قرعة فتجزئ على قدر أقلهم نصيبا فاذا كان ابن وأم وأب فتقسم ستة أقسام ويضرب القرعة على ذلك أي فتقسم كما لو كان الورثة أباً وابناً وأما سنة أقسام بوضع ست أوراق (قوله لانها نسك) أي نسك مأذون فيه (قوله وقبده) أي قيد جواز البيع قبل الذبح في الهدى بعدم التقليد (قوله شبيهة بالضحية) في كونها شاة تذبح على جهة المظاوية مشروطة بكونها من جذع الضأن الخ (قوله ذيلها) أي الضحية بالعقيقة أي جعل العقيدة ذبلاً (قوله كما فعله جمع من المؤلفين) راجع للنسك (قوله من العوق) أي مأخوذة من العوق (قوله

لقطع) علة للإخذ (قوله منقولة عن معناها لغة) أي فهي حقيقة عرفية في الشاة التي تذبح في السابع اعلم ان صدر عنه هذه العبارة يقتضي ان فعيلة في الاصل وصف ينقل من الوصفية الى الاسمية أي كونها اسم الذات المذبوحة وقوله بعد منقولة عن معناها لغة يقتضي أن المنقول عنه شعر المولود فهو وجه آخر (قوله لانها تذبح) توجيه للنقل أي تقطع عند قطعه وهذا يفيد أن كونها اسماً لشعر المولود منقول من الوصفية أي فهي في الاصل وصف ثم نقلت الى اسم شعر المولود ثم نقلت الى الذات المذبوحة ومفاده أن الشعر انما سمي عقيدة لكونه يقطع أي يخلق وقوله لان الخ في الحقيقة وجه آخر في تسمية الشعر عقيدة أي انما سمي الشعر عقيدة لان بقاءه عقوق أي حقيقة على هذا منقولة من العوق لامن العوق (قوله أمية طواعنه أذى) أي الذي هو شعر المولود (قوله العقيدة) أي في الشيرع (قوله ولادة آدمي) احترزه عن ولادة غيره فانه لا يسمى عقيدة وضمير عنه لا آدمي ويتعلق الجور ببقوله تقرب ويخرج



الذبح من غير تقرب فان قلت لاى شئ لم يقل الشيخ العتيقة اسما كما قال فى الاضحية قلت لعله أحال على ما تقدم لقربه وبعبارة أخرى وعرفها اسما لا مصدرا بان يقول انها ذبح ما تقرب بذ كانه لان ذلك غير متفق عليه أى أن من قال ان العتيقة القطع وهو الذبح هو أحمد وقد خالفه الجمهور فى ذلك وانما هى الشاة المذبوحة اه (قوله لا بعض منها) أى فلا يجمع فيها بين توأمين أى بحيث تكون شاة واحدة للتوأمين فلو ذبح شاتين كما يقول الشافعى يعق عن الذكرب شاتين وعن الاتى بشاة فمأخوذاً وأصله كما قال ابن رشد لخبر الترمذى وصححه أمر عليه السلام ان يعق عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة (قوله كان المولود ذكرا أو أنثى) هى من مال الاب ولو كان للمولود مال ولا يلزم غير الاب وأما اليتيم فعتيقته من ماله فيندب للوصى العق عنه من مال اليتيم عالا يحجف وينبغى الرفع لمالكى ان كان حنفيا لا يراها عن اليتيم (قوله لا بأذن سيده) فيندب للسيد أن يأذن لعبد أن يعق عن ولده ولا يعق عنه بغير إذن سيده ولو ما ذنوا له فى التجارة وظاهر المصنف تعلق الندب بالاب ولو كان لا مال له وللولد مال ولعله حيث وجد من يسلفه ويرجو الوفاء والام يحاطب بها ولو أبسر بعد مضى زمنها كما يظهر وكذا الظاهر سنة وطها بعضى زمنها ولو كان موسرا فيه (قوله ليشمل البقر ونحوه) فيه انه لا يشمل الابل لانها لا تذبح فلذا قال بغض الشراح لو عبر بذكر كاة (٤٧) كان أشمل لانها تكون من الابل والغنم والبقر على المشهور ولو قال المصنف

كالضحية لا دخل فيه استحباب سلامتها من العيوب التى لا تمنع الاجزاء وكان أخصرو كلام المصنف قاصرا على العيوب التى تمنع الاجزاء قال فى لوجود عندى مانصه وانظر هل عق عليه الصلاة والسلام عن ولده سيدنا ابراهيم أم لا اه (قوله لانه الوارد فى الحديث) وأجيب بان ما ورد محمول على قصد التخفيف (قوله بخلاف الثانى) أى فيه الإيهام وذلك لان المعنى تجزئ فى حال كونها ضحية احترازا عن الشاة التى تجزئ لافى حال كونها ضحية ولا يخفى انه ليس لناشاة موصوفة بكونها تجزئ فى غير تلك الحالة (ثم أقول) وفى الكلام شئ أيضا وهو أن ضحية ليس مصدرا

عنه وبين المؤلف حكمها بقوله (وندب ذبح) يعنى أن حكم العتيقة الندب على المشهور ولم يحكم ابن الحاجب غيره وحكى فى المقدمة مات سنيتها وأشار بقوله (واحدة) الى أن التى تذبح فى سابع الولادة انما هى واحدة لا بعض منها كان المولود ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا ولا يعق عبدا عن ابنه ولو كان ما ذنوا الا بأذن سيده وتعدد بتمدد المولود وقوله واحدة موصوف حذفته أى واحدة من النعم ليشمل البقر ونحوه وقد يقال لا يحتاج الى هذا مع قوله (تجزئ ضحية) لانه عام فى الشاة وغيرها وقال ابن شعبان لا تكون الامن الغنم لانه الوارد فى الحديث وجعله تجزئ ضحية واقعة بعد نكحة فهو صفة لها ومعنى تجزئ تكفى فهو فعل لازم فضحية منصوب على نزع الخافض أى تكفى فى الضحية ويحتمل أن تكون ضحية حال امن فاعل تجزئ العائد على واحدة وضحية مصدر وكل من نصب على نزع الخافض ومعنى المصدر حال موقوف على السماع مع كثرة معى المصدر حالا والاول أولى اذ لا إيهام معه بخلاف الثانى كما يظهر بالتأمل (ص) فى سابع الولادة (ش) هذا متعلق بالمصدر وهو ذبح والمعنى أن وقت ذبح العتيقة فى يوم سابع الولادة لا قبله اتفاقا ولا بعده على المشهور ولا يعلم من كلامه حكم العتيقة عن المولود الميت فى السابع ولمالك لا يعق عنه ابن نابج وهو ظاهر المدونة وأشار بقوله (نهارا) الى أن شرط العتيقة أن تذبح نهارا من فجر السابع لغروبه لانها ليست منضمة لصلاة فقياسها على الهدايا أولى منه على الضحايا ثم ان المؤلف أطلق اليوم المقدر فى قوله سابع الولادة على مجموع الليل والنهار والام يحجج لقوله نهارا وكذا اليوم فى قوله (والغنى يومها) والام يحجج الى قوله (ان سبق بالفجر) أى ألغى يوم الولادة فلا يحسب من السبعة ان سبق ذلك اليوم أو المولود

لان الضحية اسم للذات المضحى بها الا ان يكون مرادهم بقوله ومعنى المصدر حالا ولو مجازا بان يراد من ضحية تضحية وبعد ذلك بقدر مضاف أى حال كونها ذات تضحية (قوله متعلق بذبح) ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى ووقتها فى سابع الولادة (قوله ولا بعده على المشهور) أى فى سابع ثان أو ثالث أو رابع كما قيل بكل كفى ت و هو يفيد أنه اذا فات السابع الرابع اتفق على عدم الطلب بها بل قال الخطاب انه لم يقف على قول فى المذهب انه يعق فيما بعد السابع الثالث وهو الظاهر اذ لم يذكر ذلك ابن عرفة ولا التوضيح ولا ابن شماس ولا الباجى ولا غيرهم من أهل المذهب قاله محشى ت (قوله وهو ظاهر المدونة) أى وهو المشهور (قوله من فجر السابع لغروبه) فى المقدمة يستحب أن يذبح ضحوة الى زوال الشمس ويكره من بعد الزوال الى الغروب ومن بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وتمنع من قبل الفجر وفى عب والظاهر أن المستحب يحصل بمجرد طلوع الشمس وان لم تحل النافلة (قوله اليوم المقدر فى سابع الولادة) لان المعنى فى يوم سابع الولادة أى فى اليوم الذى هو سابع الولادة والاحسن أن يقول أطلق اليوم على مطلق الزمن الشامل للنهار والليل وذلك لانه ان أريد باليوم مجموع الليل والنهار الذى هو الهيئة المجتمعة منهما التى هى الحقيقة للفظ لم يصح قوله نهارا لانه يكون المعنى حالة كون المجموع نهارا وكذا يقال فى قوله وكذلك اليوم فى قوله وألغى يوم الولادة بل أراد كما قررنا مطلق الزمن (قوله ان سبق بالفجر) فان ولده معه حسب ان لم يسبق بالفجر بل تقارنا (قوله ان سبق ذلك اليوم الخ) الصواب اختصاصه



بالمولود ابن غازي الضمير الغائب في سبق يعود على المولود المدلول عليه بالولادة اه وكان الواجب أن يبرز الضمير فيقول ان سبق هو اه والحاصل أن المناسب أن يرجع للمولود ويراد باليوم المعهود الذي هو من طلوع الفجر الى غروبه ان سبق المولود بالفجر وهذا لا غبار عليه (قوله المشهور أنه يستحب أن يتصدق الخ) ومقابلته انه مكروه في بمرام وامل وجهها خوف اعتقاد الوجوب كعادته في غيره هذه المسئلة اه وانظر لو أرادوا أن يتحرروا وزن شعره من غير حلق هل يندب لهم التصديق به أم لا وهو ظاهر ما لهم هنا (قوله وجاز كسر عظمها) لا يسن ولا يستحب وقيل يندب لان فيه مخالفة الجاهلية (قوله تكذيب الخ) لا يخفى أن التكذيب يحصل بالحكم بالجواز كما قال المصنف وقول الشارح في عدم ذلك يحتمل أن يكون ذلك في حكم المحرم عندهم وأن يكون ذلك في حكم المكروه والحكم بالجواز تكذيب على أي واحد من الأمرين (قوله وكره عملها) كلها أو بعضها وفي بعض الشراح والظاهر أن عمل معظمها أولية مكروه وانظر حكم عمل الاضحية ووليمة اه والظاهر الأول أي أنه يكره عملها أولية ولو البعض الذي ليس بمعظم **تمت** قال في له وجد عندى مانصه وان ذبح أضحية لها وللعقيقة فانها لا تجزئ وان (٤٨) نواها أو بالعقيقة الوليمة أجزاء والفرق ان المقصود في الأولين ارافة الدم ورافة

الدم لا تجزئ عن ارافتين ومن الوليمة الاطعام وهو غير مناف للارافة فأمكن الجمع اه (قوله ويطعم الناس) الفا كهائي والاطعام منها كهو في الاضحية أي فلا حمله بل يأكل منها ومن الضحية ماشاء ويتصدق بما شاء ويطعم ماشاء وهو أفضل من الدعوة (قوله مع الغلام عقيقة) أي عقيقة مطلوب ذبحها مع ولادة الغلام والغلام الابن الصغير ولا يخفى انه مفهوم لقب فلا مفهوما له (قوله فأهر يقوا) بفتح الهمزة وفتح الهاء أي فصبوا عنه دما بشاة بصفة الاضحية يقال أهرقت الماء فانا أهريقه اهرافة والاصل أراق يريق ارافة فأبدلت الهمزة هاء فصار هراق ثم سكنت الهاء ثم أدخلت عليها الهمزة فصار أهراق ثم حذفت الالف تخفيفا فصار أهرق وكان قوله فأهر يقوا تبين للراد من قوله مع الغلام

بالفجر بان ولد بعده وبعد سبعة أيام من اليوم الثاني (ص) والتصدق بزنة شعره (ش) المشهور أنه يستحب أن يتصدق بوزن شعر المولود ذهباً أو فضة عرق عنه أولاً ويستحب أن يكون ذلك في سابع الولادة قبل العرق عنه سواء كان المولود ذكراً أو أنثى (ص) وجاز كسر عظمها (ش) يعني أن العقيقة التي تذبح في سابع الولادة يباح كسر عظمها تكذيباً للجاهلية في عدم ذلك وتفصيلهم إياها من المفاصل (ص) وكره عملها أولية (ش) أي يكره أن يدعى الناس لها مخالفة السلف وخوف المباهاة والمفاخرة بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والفقير ولا بأس بالاطعام من جهانياً ويطعم الناس في مواضعهم والوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان والفعل منها أولم (ص) ولطخه بدمها (ش) يعني أنه يكره أن يلطخ المولود بدم العقيقة لما ثبت عنه عليه السلام أنه قال مع الغلام عقيقة فأهر يقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى فسر بعضهم امأطه الأذى بترك ما كانت الجاهلية تفعله من تلطخ رأسه بدمها وبعضهم بالخلق والصدقة بترتها وكلام المؤلف هنا مبني على أحد القولين المشهورين في التلطيخ بالنجاسة بالكرهية والحرمية كما ذكرهما سيدي أحمد زروق في شرح الارشاد وفي شرح الرسالة (ص) وختمانه يومها (ش) يعني أنه يكره أن يختم المولود يوم السابع وأخرى يوم ولادته لانه من فعل اليهود لأمس عمل الناس وحدهما الختان من حين يؤمر بالصلاة من سبع سنين الى عشر وحكمه السنية في الذكور وهو قطع الجلد الساترة والاستحباب في النساء ويسمى الخفاض وهو قطع أدنى جزء من الجلد التي في أعلى الفرج ولا ينهك تلطخ برام عطية اخفضى ولا تنهكي فانه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج أي لا تبالغي وأسرى أي أشرق اللون وأحظى أي ألد عند الجماع لان الجلد تشتمع الذ كرمع كمالها فتقوى الشهوة لذلك وإذا لم تكن كذلك فالامر بالعكس ويستحب أن يسبق الى جوف المولود الخلوة كما فعل

عقيقة (قوله وبعضهم بالخلق والصدقة) ظاهره بمجموع الأمرين والظاهر بالاول فقط (قوله وكلام المؤلف عليه هنا مبني الخ) وذلك لانه لو ذهبنا للقول بالحرمية لكان اللطخ مكروهاً (قوله لانه من فعل اليهود) راجع للسابع كما دل عليه المقدمات فإن فيها ان اليهود تختم في السابع (قوله من حين يؤمر) ويكره قبل ذلك وظاهر كلام الجوهري ان الختان لاند كرو الخفاض للأنثى والاعذار مشترك بينهما وكان ينبغي أن يقول وختمته بالمصدر لانه الفعل وأما الختان فهو موضع الفعل اذا تقرر ذلك فقول الشارح وحكمه أي الختان تسميم والقصد وحكمه أي الختان (قوله والاستحباب) أي وحكم الختان الاستحباب في النساء وقوله ويسمى أي الختان في النساء الخفاض هذا مقدم وقد علمت ان الختان قاصر على الذكر والذي للأنثى الخفاض (قوله أدنى جزء) أي أقل جزء (قوله ولا تنهكي) بفتح التاء وسكون النون وفتح الهاء (قوله مع كمالها) أي الجلد أي اذا كانت الجلد كاملة تشتم وتقوى ولا يحصل فيها رخوفان قلت اذا كانت تشتم مع الذ كرمع كمالها فالاولى ترك الختان لاجل ازدياد القوة قلت الخفاض أمر تعبدى فيمفعول ويتحصل يادنى شيء **تمت** فان أسلم بالغ وخاف على نفسه من الختان فهل يتركه أولاً قولان فان ولد مختوناً فقبل عمر موسى عليه فان بقي ما يقطع قطع وقيل قد كفي المؤنة واستظهر (قوله كما فعل الخ) أي لانه جنكه بقرعة



باب يذ كرفيه اليمين (قوله على القرب) أي على معظم القرب اذ بقي الجهاد (قوله من صلاة الخ) بيان للقرب المنقسم الى واجب ومنسوب وآراد بالندوب ما يشمل السنة ثم لا يخفى أن الصلاة تارة تكون واجبة وتارة تكون مندوبة وكذا الصوم وكذا الحج وكذا الزكاة بالمعنى الشامل للصدقة وحذفها والاولى ذكرها وأما العمرة فليست الامندوبة وكذا الاضحية والعقيقة فيجاب بأن المراد تنقسم في الجملة (قوله وما يتعلق به) أي بما ذكر من الحج والعمرة وقوله من أضحية بيان للشبهة لا يخفى أن الاضحية والعقيقة ليسا متعلقين بالحج والعمرة ويجاب بأنه جعل الضحية متعلقة بالحج والعمرة باعتبار أنهما تفعل في أيامهما وتسمح في العقيقة (قوله وكانت اليمين على رأي الخ) أي رأي غير ابن عرفة وأما رأي ابن عرفة فتنقسم الى ثلاثة قسم كوالله والتزام مندوب غير مقصود به القربة كما اذا قال ان فعلت كذا فعبدى حرمه لم يقصد به القربة وانما قصد به الامتناع بخلاف ما اذا قال الله على أن أصلي ركعتين هذا قصد القربة فقط وكذا ان شفى الله مريضى فعلى صلاة ركعتين وما يجب بانشاء معلق ذلك الانشاء بأمر مقصود عدمه كقولك ان دخلت الدار فأنت طالق فهو معلق على دخول الدار وهو مقصود عدمه هذا في جانب البر وان لم أدخل الدار فأنت طالق معلقا بالطلاق على عدم الدخول والمقصود عدم عدم الدخول وهو الدخول نخرج أنت حر ان يرى أي من مرضه فلم يقصد عدم البرء (قوله ونسب فروع) أي تفرقها (قوله واليمين مؤنثة) لانه وصفها بقوله كاذبة (٤٩) (قوله الحديث) لفظ الحديث من اقتطع مال امرئ

مسلم بيمين كاذبة أدخله الله النار فقيل له ولو شأ قليلا قال ولو قضيا من أراك (قوله مأخوذة) أي منقولة (قوله لانهم الخ) علة للنقل والعلاقة المجاورة (قوله وقيل اليمين) أي في الاصل القوة لا العضو ثم نقلت للحلف والعضو والعلة ظاهرة من كلامه وكأنه قال واليمين في اللغة الحلف منقولة (قوله لو فور قوته) أي لعظم قوته (قوله عن الوجود والعدم) أي الاخبار عما يحتمل الوجود والعدم لان اذا قلت يحتمل الوجود والعدم أو الاخبار عن الوجود كما في قولك أقوم وقوله أو العدم كما في قولك لا أقوم (قوله فعلى هذا التفسير)

عليه الصلاة والسلام بعد الله بن أبي طلحة \* ولما أنهى المؤلف الكلام على القرب التي تنقسم الى واجب ومنسوب من صلاة وصوم واعتكاف وحج وعمرة وما يتعلق به من هدى وشبهه من أضحية وعقيقة وكانت اليمين على رأي تنقسم الى قسم والتزام قربة ذيل أبواب القرب بيمين اليمين والنذر لتعلقهما بالقرب المذكورة فقال

#### باب يذ كرفيه اليمين وما يتعلق بها

وهو باب ينبغي الاعتناء به لكثره وقائعه وتشعب فروع اليمين والحلف والايلاء والقسم ألفاظ مترادفة والأيان جمع عين واليمين مؤنثة ففي الحديث من اقتطع مال مسلم بيمين كاذبة الحديث وتجمع على أيمن أيضا واليمين في اللغة مأخوذة من اليمين الذي هو العضو لانهم كانوا اذا حلفوا وضع أحدهم يمينه في يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً لذلك وقيل اليمين القوة ويسمى العضو يميناً لو فور قوته على اليسار ولما كان الحلف يقوى الحبر عن الوجود أو العدم سمي يميناً فعلى هذا التقدير يكون التزام الطلاق والعقاق وغيرهما على تقدير المخالفة يميناً بخلافه على التفسير الاول وانظر تعريفيها شرعاً لابن عرفة في الشرح الكبير وحدها المؤلف تبعاً لصاحب الحاوى الشافعي بقوله (ص) اليمين تحقيق مالم يجب (ش) أي ثبوت ولزوم مالم يكن أصله واجبا أي يثبت ذلك بذكر اسم الله أو وصفته يعني أن اليمين بذكر اسم الله

(٧ - خرشي ثالث) وهو أن أصل اليمين معناها القوة (قوله على تقدير المخالفة) أي كقولك ان دخلت الدار

فأنت طالق فقد التزمت الطلاق على تقدير المخالفة وبحصل دخول الدار (قوله بخلافه على التفسير الاول) وهو أن اليمين في الاصل العضو (قوله وانظر تعريفيها شرعاً) اما لغة فقد عرفتته وهو أن اليمين الحلف وعرفها ابن عرفة شرعاً بقوله قسم أو التزام مندوب غير مقصود به القربة أو ما يجب بانشاء لا يغتفر لقبول معلق بأمر مقصود عدمه وانظر توضيح ذلك في شرح هذا الكتاب (قوله لصاحب الحاوى الشافعي) كذا في نسخته أي فيها لفظ الشافعي وحدها المؤلف أي اليمين لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى نوع منه وهو القسم (قوله تحقيق مالم يجب) عادة أو عقلاً والذي لم يجب عادة أو عقلاً شامل لما أمكن عادة وعقلاً كوالله أقوم أو أصلي وان وجب شرعاً أو استحبال عادة وعقلاً كوالله لا تقتل زيد الميت يعني ازهاق روحه لا بمعنى جزقته والمستحيل عادة ويمكن عقلاً كقولك والله لا شرين البحر ولا يعقل القسم الثالث وهو أنه يمكن عادة مستحيل عقلاً اذ كل مستحيل عقلاً مستحيل عادة وخرج بقوله مالم يجب ما وجب عادة وعقلاً كوالله ان الضدين لا يجتمعان أو وجب عادة لا عقلاً كوالله ان جبل الجوشى حجر ولا يعقل القسم الثالث وهو كونه واجبا عقلاً لا عادة اذ كل ما وجب عقلاً لا وجب عادة واعلم ان اليمين المتعلقة بالماضي لا تكفر لانها المألغى وغموس أو صادقة والمتعلقة بالمستقبل تكفر ولو ألغى أو غموسا وأما المتعلقة بالحال تكفر ان كانت غموسا ولا تكفر ان كانت لغوا وما أحسن ما قيل كفر غموسا بالماضي تكون كذا \* لغو مستقبل لا غير فامثلاً (قوله ثبوت) الاولى تثبت



(قوله تحقق غير الواجب بالوقوع) أى تحقق غير الواجب متصفا بالوقوع أى متصفا بكونه يقع في المستقبل فالمراد بقول المصنف تحقيق ما لم يجب المستقبل خاصة (قوله ثابتاً) تفسيره واجباً وكذا لازماً (قوله فاذا قلت الخ) إشارة إلى أنه لا فرق في اليمينين أن تكون على براء أو حنث (قوله وانظر تحقيق الخ) بما ذكرناه لك ظهر التحقيق (قوله بذ كراسم الله) أى كالله والخالق والرازق ونحو ذلك (قوله بذ كراسم الله) الباء للسببية أو المصاحبة وأراد بالاسم ما دل على الذات من حيث هى كالله أو باعتبار الصفة كالعالم والقادر والخالق والرازق وأراد بالصفة ما دل عليها فاعل باعتبار توقفه عليها كالقدرة والارادة وألحق بها ما لم يدل عليها فاعله كالسمع والبصر أشار إلى ذلك في ما عدا قوله وألحق بها الخ (قوله فلا تنعقد بالنية) أراد بها الكلام النفسى وقد ذكر ابن عرفة فيه الخلاف الذى في الطلاق **وتنبية** قوله بذ كراسم الله حقيقة أو حكماً كقولك أقسم أن قوى بالله والحقيقة ظاهرة (قوله أو صفته الذاتية) كما قال شارحنا أى كالتقدير والارادة وأراد به ما يشمل المعنوية عندهم من أثبتنا وقضية الشارح لا تنعقد بالصفة النفسية ولا السلبية وفي عجم الانعقاد بالوحدانية والقدم والتنظير فيما عداها والظاهر لا فرق في ( ٥٠ ) الانعقاد بالكل وفيه الانعقاد بالصفة النفسية كالوجود بخلاف الاسم الدال عليها

كالوجود ويدخل الصفة الجامعة فتعقد به اليمين بحلال الله وعظمته وذكر بعض شيوخنا أنه لو قال والعلم الشريف ويريدون علم الشريعة فإنه ليس بيمين ومن ذلك قولهم صوم العام بخلاف أن كلفه فعلى صوم العام فإنه التزام وهو عين اه (قوله ومثله الاسم المحرر من حرف القسم) كذا في التلقين والجواهر لكن لم يعلم منه هل هو مجرور أو منصوب أو مرفوع أما الجرو والنصب بنزع الخافض فظاهر أن وأما الرفع فلحن كما قال بعض الشيوخ وأهل الحكم فيه كالحكم في الذى قبله فاذا قال الخالف الله لا فعلن رفعاً أو نصباً أو جراً انعقدت اليمين له وقال التونسي على ما نقلت أن نوى حرف القسم ونصبه لحذفه كالله لا فعلن فيمين وإن كان خبراً فلا إلا أن ينوى اليمين **وتنبية** قال الزمخشري والاصل الباء ثم الواو ثم

أوصفته بتحقيق غير الواجب بالوقوع وتصيره واجباً ثابتاً لازماً فاذا قلت والله لا كلمت زيداً في هذا اليوم لزمك عدم كلامه في ذلك اليوم خوف الحنث وإذا قلت والله لا أدخلن الدار في هذا اليوم لزمك دخولها في ذلك اليوم خوف الحنث وانظر تحقيق هذا الكلام في الشرح الكبير (ص) بذ كراسم الله أو صفته (ش) يعنى أن اليمين الشرعية لا تنعقد إلا بأحد هذين اللفظين فلا تنعقد بالنية ولا بغيرهما من اللفاظ كالنبي ونحوه مما هو معظم شرعاً بل امام كرويه أو حرام لا يقال هذا تعبير غير مانع لأن قوله أو صفته مفرد مضاف فيم جميع الصفات مع أن صفة الأفعال خارجة من ذلك كما سيصرح به المؤلف لانا نقول هنا حذف والتقدير أو صفته الذاتية والقرينة على ذلك المحذوف تصرّحه فيما يأتي بصفة الأفعال وقوله (بك الله) ومثله الاسم المجرد من حرف القسم كالله لا فعلن (ص) وهالله (ش) بحذف حرف القسم وإقامة هـ التنبيه مقامه كما نص عليه النحاة (ص) وإيم الله (ش) أى بركته وهمزة إيم يجوز فيها القطع والوصل كما قاله تـ وهذا مع الواو أو ما مع عدمها فهى همزة قطع ثم إن إيم يجوز فيه إثبات الواو وعدم إثباتها فتكون مقدرة وأما حق الله وما أشبهه فلا بد فيه من ذكر حرف القسم كما قاله بعض مشايخ ز وأراد بالبركة المعنى القديم فإن أراد المعنى الحادث لم يكن يميناً وانظر إذا لم يرد واحد منهم ما وفى كلام الأبي ما يفيد أنه يمين (ص) وحق الله (ش) يحتمل أن يكون المراد به العظمة ويحتمل أن يكون المراد به التكليف التى هى صفاته ويحتمل استحقاقه للألوهية وظاهر قوله وحق الله الاطلاق وهو مقيد بما إذا لم يرد بذلك العبادات التى أمر الله بها فإن أراد ذلك فلا تنعقد به يمين (ص) والعزير (ش) اختلف في معناه واشتقاقه ف قيل هو الذى لا يغلبه شئ وعلى هذا هو مشتق من عزير بفتح العين إذا اشتد وقال ابن عباس العزير الذى لا يوجد مثله وقال الفراء يقال عزير الشئ يعزير بكسر العين إذا قل حتى لا يكاد يوجد غيره فهو عزير اه واللام في العزير للسكال أى الكامل العزة ويصح أن يراد به العهد الحضورى لأن الله حاضر

التاء الفوقية لا بد لها من الواو والواو من الباء اه (قوله وإقامة هـ التنبيه مقامه) المراد بالحرف هو الواو كما (ص) أفاده صريح تـ ومفاد القاموس عدم مد الهاء من هـ الله (قوله وعدم إثباتها فتكون مقدرة) ومع ذلك فيتمين القطع لا أجل عدم الواو وهذا ما يقتضيه اللفظ (وأقول) حيث كانت مقدرة والمقدر كالمفوض أنه يصح الوصل في حالة عدم الذكر (قوله فلا يد من ذكر حرف القسم) انظر ما وجهه وما الفرق ولعل الفرق أن إيم الله تعرفت في القسم (قوله وأراد بالبركة المعنى القديم) هو المعنى المفتضى لعظم الموصوف كإضافته النبوتية والسلبية وقوله فإن أراد المعنى الحادث هو غور الرزق واتساعه (قوله العظمة) وقد تقدم أنها وصف جامع (قوله التى هى صفاته) أى الأمر والنهى اللذين من أقسام الكلام (قوله استحقاقه للألوهية) أى لكونه الها أى معبوداً بحق ثم لا يخفى أن الاستحقاق وصف اعتبارى أزلى الآن مرجعه الصفات الجامعة فهو بحلال الله وعظمته (قوله بما إذا لم يرد بذلك العبادات) أى بأن أراد التكليف مثلاً أو لم يرد شيئاً (قوله وقال الفراء الخ) كلام الفراء بيان المشتق منه على ما قال ابن عباس (قوله واللام في العزير للسكال) وكذا بقية أسماء الله فإن أل فيها لما ذكر من السكال أو الحضور (قوله أى الكامل العزة) أى حتى يكون يميناً لأنه حينئذ



يكون مصدوقه الله عز وجل (قوله هما يعني حيث أراد الخ) مقصوده هما يعني حيث أراد بهما استحقا صفات المدح ثم أقول الاحسن ما قلناه سابقا من ان الجلال والعظمة من الصفات الجامعة والحاصل ان الجلال والعظمة والكبرياء بمعنى وانها من الصفات الجامعة تقول جل بكذا دخل فيه جميع الصفات الثبوتية وجل عن كذا دخل فيه جميع الصفات السلبية (قوله وأما ان أراد الخ) يتبادر من عبارته ان الجلال غير العظمة مع انه نفس العظمة (قوله وهو يرجع لخبر الخ) أي لنوع من خبره الذي هو الوعد (قوله لانه مشتق) كذا في نسخة وليس فيها لفظ فقيـل (قوله لانه جمع القراءة) فيه اشارة الى أن فعلا ن يعني فاعل ثم لا يخفى ان القرآن اسم للالفاظ المخصوصة المدلولة لتلك النقوش والقراءة في قوله جمع القراءة لم يردم اقطاعا لحدث الذي هو وصف الشخص بل أراد به المقروء الذي هو نفس الالفاظ فحينئذ يكون المعنى سمى قرآنا لانه جمع بعضه الى بعض أي ان القرآن الذي هو الهيئة الاجتماعية قد جمع بعض أجزائه الى البعض الثاني من أجزائه أي جمع السور بعضها الى بعض (ثم أقول) ظاهر عبارته ان الخلاف في تسمية اللفظ الحادث قرآنا وان قوله لجمع الخ عليه للتسمية ويكون المعنى واختلاف في تسميته قرآنا لهذه العلة وعدم تسميته قرآنا وبديل على ذلك صريح عبارة عب فانه قال واختلف في تسمية الحادث قرآنا ورجح وذلك لانه مشتق من القرء وهو الجمع لجمع القراءة بعضها البعض وأنت خير بأن المعنى القديم يسمى قرآنا وكلام الله كما ان اللفظ الحادث كذلك ولكن الظاهر بل المتعين ان تسمية الحادث قرآنا أمر متفق عليه وانما النزاع في العلة وحاصل ما فيه أنه اختلف في القرآن فقيـل مهموز وقيل غير مهموز فعلى انه غير (٥١) مهموز مشتق من قرئت الشيء بالشئ اذا ضمنت أحدهما الى الآخر وسمى به لقرن السور والآيات والخسوف فيه وعلى انه مهموز فقال قوم منهم اللحياني هو مصدر لقرأ كالرجحان والغفران سمي به الكتاب المقروء من باب تسمية المفعول بالمصدر وقال آخرون منهم الزجاج هو وصف على فعلا ن مشتق من القرء بمعنى الجمع ومنه قرأت الماء في الخوض أي جمعته قال أبو عبيدة سمي بذلك لانه جمع السور بعضها الى بعض وقال الراغب انما سمي قرآنا لكونه جمع غرات الكتب السالفة المنزل وقيل لانه جمع أنواع العلوم كلها

(ص) وعظمته وجلاله (ش) هما يعني حيث أراد عظمته وكبريائه واستحقا صفات المدح وأما ان أراد بالعظمة العظمة التي جعلها الله في خلقه وبالجلال الجلال الذي فهم لم تتعقد بهما اليمين (ص) وأرادته وكفالاته (ش) الارادة من صفات المعاني وكفالاته التزامه وهو يرجع لخبره الذي هو كلامه وهو من صفات المعاني (ص) والقرآن والمصحف (ش) يعني انه اذا حلف بالقرآن أو بكلمة أو آية منه أو بالمصحف وأراد القديم فانه يلزم به اليمين وبعبارة أخرى هذا اذا فوى المعنى القديم القائم بذات الله تعالى أو لانيته له أما اذا فوى الحادث وهو اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم الدال على المعنى القديم فلا يكون يميننا واختلف في تسميته قرآنا فقيـل لانه مشتق من القرء وهو الجمع لانه جمع القراءة بعضها الى بعض ومنه قرأت الماء في الخوض وقرأت الناقة لبها في الضرع وأول من جمع القرآن أبو بكر وهو أول من سمي المصحف مصحفا (ص) وان قال أردت وثقت بالله ثم ابتدأت لا فعلن دين (ش) صورته أنه قال بالله لا فعلن كذا في هذا اليوم مثلا ثم مضى ذلك اليوم ولم يفعل المحلوف عليه فقيـل له حنث فقال انما أردت بقولي بالله وثقت به أو اعتصمت به ولم أرد تعلقه بأحلف ولا بحلفت ولا بأقسم ولا بأقسمت ثم ابتدأت أي استأنفت قولي لا فعلن ولم أجعله المحلوف عليه فانه يدين ويوكل لدينه ونصدقه في مقالته بلا

كاذ كذا ذلك السيوطي في الاتقان اذا علمت ذلك فاعل قول شارحنا جمع القراءة تسامح والاصل المنقول جمع السور كما تقدم فتدبر (قوله وأول من جمع القرآن) أي أمر يجمعه أي أمر زيد بن ثابت يجمعه فجمعه من العصب والخاف وصدر الرجال والعصب جمع عصب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض والخاف بكسر اللام ويخاء مجمة تخفيفه آخره فاء جمع تخفة بفتح اللام وسكون الخاء وهي الجارة الرقاق وفي رواية والرقاع وفي أخرى وقطع الاديم وفي أخرى والا كفاف وفي أخرى والاقتاب والرقاع جمع رقعة وقد تكون من جلد أو ورق أو كغند ولا كفاف جمع كنف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا اذا حلف كتبوا عليه والاقتاب جمع قتب وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ذكره السيوطي في الاتقان (قوله وهو أول من سمي المصحف) ضم الميم أشهر من كسرهما فأده المصباح وكلامه يقتضي ان الجامع له متعدد وقد عرفت الجامع له أول وأما الجامع له ثانيا فهو عثمان وسبب جمع عثمان كثرة الاختلاف الواقع بين الناس في القرآن حتى نسب البعض الكفر لبعض ويقول البعض لبعض قرائي أفضل من قرائك فلما شاهد حذيفة ذلك الاختلاف فقال لعثمان بأدرك القرآن واجعه على حرف واحد قبل أن يختلف الناس فيه كاختلاف اليهود والنصارى فاستشار عثمان في ذلك جميع المهاجرين والانصار فخضوه على ذلك وخرضوه فأمر أن يجمعه أربعة رجال زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث اه (قوله بالله) مثله دخول الباء على سائر الصفات ولا تعطى التاء والهاء حكم الباء وأولى في التدين لولم يندى (قوله لا فعلن) أي وأفعلن جواب قسم مقدرا كقسم لا فعلن ولا يلزمه شيء لان الفعل لم يلقظ به (قوله ويوكل لدينه) عطف تفسير لقوله يدين



(قوله لا يسبق لسانه) أي في اليمين كما أفاده الشارح وغيره قال لا يسبق لسانه في اليمين أو متعلقه (قوله مخرج من قوله دين) في كلام عجم  
انه ليس مخرجاً من قوله دين لاقتضاء ذلك عدم قبول قوله مع انه مقبول واليمين لازمة لعدم احتياجها الى نية كما لا ين عرفة قاله الشيخ  
أجد وفائدة قبول قوله اذا قيل له تعددت الحلف على كذا خلف انه يسبق لسانه فيصدق في يمينه الثانية ولا يلزمه لاجلها كفارة بل  
مخرج عما يفهم من الكلام السابق وهو لم يلزمه يمين وكانه قال دين ولم يلزمه يمين لا يسبق لسانه فتلزمه (قوله كقوله بلا) بفتح الباء كما  
يقع من بعض الناس كلما تكلم يقول لا والله بلى والله اعلم ان نسخة الشارح بلا بألف والمناسب ان ترسم بياء واعلم ان لها موضعين  
أحدهما أن تكون ردالتي يقع قبلها نحو ما كنا نعمل من سوء بلى أي علمت السوء لا يبعث الله من يموت بلى أي يبعثهم الثاني أن تقع  
جواباً للاستفهام دخل على نفي فتفيد ابطاله سواء كان الاستفهام حقيقياً نحو أليس زيد بقائم فيقول بلى أو توبيخاً نحو أم يحسبون أنا  
لا نسمع سرهم ونجواهم بلى اه قاله السيوطي في الاتقان (قوله لا انتقله من لفظ لا آخر) أي كما اذا أراد أن يتلفظ بأن لا يأت كل فسبق  
لسانه الى أنه لا يشرب (قوله وكعزة الله) ثم ان محل كون كل من أمانته وعهده يميناً أن في الاسم الظاهر فكان الاولى للصنف أن يأتي  
به (قوله وقوته) عطف تفسير على منعه بفتح النون وقد تسكن أفاده القاموس (قوله عزاز) بفتح العين والزاي (قوله كلامه القديم)  
أي الذي هو الامر والنهي (قوله وعهده (٥٣) الزامه) يرجع للامر والنهي (قوله التزامه) أي وعده وقوله فيرجع الى خبره أي نوع

يمين في الفتوى والقضاء (ص) لا يسبق لسانه (ش) مخرج من قوله دين وكانه قال وان قال أردت  
وثقت به فلا كفارة عليه لا يسبق لسانه فعليه الكفارة والمراد يسبق اللسان غلبته وجرى به كقوله  
بلا والله ولا والله لا انتقله من لفظ لا آخر فان هذا يدين (ص) وكعزة الله وأمانته وعهده وعلى  
عهد الله الآن يريد المخلوق (ش) يعني ان الحالف بما ذكر يلزمه فيه الكفارة حيث حيث اذا قصد  
به صفة الله القديمة فالعزة منعه وقوته وأصل العزة الشدة ومنه قيل للارض الصلبة عزاز وتعزز  
المرض اذا اشتد وأمانة الله تكليفه وتكليفه كلامه القديم وعهده الزامه لقوله تعالى أو فوا  
بعهدي أي تكاليفي وذمته التزامه فيرجع الى خبره وخبره كلامه وكذلك كفالته والميثاق هو  
العهد المؤكد بالحلف فيرجع الى كلامه تعالى أمان قصد بالعزة وما بعدها المعنى المخلوق لله في  
العباد المراد من قوله سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ومن قوله تعالى انا عرضنا الامانة على  
السموات الآية ومن قوله وعهدنا الى ابراهيم فلا ينعقد بيمينين والاستثناء راجع لما قبل وعلى  
عهد الله ولا يرجع له لان الايمان بلفظ على مع اضافة العهد الى الله يمنع من ارادة المخلوق به ولما  
انتهى الكلام على اقتران المتصل من حرف أو مضاف شرع في اقتران المنفصل فقال (ص)  
وكألف وأقسم وأشهدان نوى بالله (ش) يعني ان الشخص اذا قال أحلف أو أقسم أو أشهد  
لا فعلن كذا ونوى بالله أي أو صفة من صفاته فانها تكون يميناً وأخرى ان تلفظ بذلك (ص)  
وأعزم ان قال بالله (ش) يعني انه اذا قال أعزم لا فعلن كذا فلا يكون يميناً الا اذا قال بالله لان  
معنى أعزم أسأل فلا يكفي نية الجلالة بخلاف ما مر فانه لا يمكن فيه سؤال فكانت نية الجلالة وما

من خبره وقوله وخبره كلامه أي  
نوع من كلامه (قوله وكذلك  
كفالته) التزامه والتزامه وعده  
(قوله وهو العهد المؤكد) لا يخفى  
أنه قد فسر العهد بالزام الذي  
يرجع للامر والنهي ولكن التأكيد  
بالحلف يناسب تفسيره بالالتزام  
الذي يرجع للوعد وقوله فيرجع  
الى كلامه أي الى نوع من كلامه  
(قوله رب العزة) أي القوة التي في  
الخلق ويجوز أن يراد به القدرة  
الخالقة بمعنى انه المختص بالقدرة  
التامة (قوله انا عرضنا الامانة) أي  
الطاعة وقوله ومن قوله وعهدنا  
الى ابراهيم فيمنه ان عهدنا معناه  
أمرنا والامر صفة التي هي نوع  
من كلامه (قوله ولا يرجع له) الظاهر

رجوعه بل راجع لما قبل الكاف أيضاً من قوله وحق الله الخ كما وقع التفسير فيها بما اذا لم يرد الحادث (قوله يمنع) يقوم  
من ارادة المخلوق وهو ما عاهد الله عليه أي ما طلبه من العبادات (وأقول) هو بعيد ولا يمنع (قوله المتصل) أي بالقسم أي على المتصل  
المقترن وهو وصف مؤكده وقوله من حرف وهو حرف القسم (قوله أو مضاف) ظاهر العبارة ان عندنا مضافاً متصل بالقسم به فيكون  
المضاف غير مقسم به والمقسم هو المضاف هو نفس المقسم به فالاولى أن يقول ولم أفرغ من اليمين المأفوض  
بها شرع في اليمين المقدرة (قوله شرع في اقتران المنفصل) أي عن المقسم به أي المقترن معنى المنفصل لفظاً الذي هو عبارة عن لفظ  
أقسم فانه مقترن معنى بالاسم أو الصفة منفصل لفظاً (قوله ونوى بالله) وأما ان قصد غيره أو لم يقصد شيئاً فلا شيء عليه قال في ك وماضي  
هذه كضارعهما والمراد بقوله ونوى بالله أي قدر هذا اللفظ فالمراد من النية التقدير وليس من باب الزوم بالنية خلافاً لبعضهم لان  
أحلف وأقسم وأشهد صريح في القسم لا وعبارة غير ان نوى بالله أي لان قصده بنية انشاء اليمين حيث شاء فان كان قصده مجرد  
الاخبار كاذباً في صيغة الماضي بأنه حلف لا يغير كذا بمشألاً أو قصد بالتلفظ بالمضارع في تلك الصيغة بأنه ان لم يسكت مخاطبه يحلف ولو  
نطق بالله لا يفعل أولي فعلان كذا فلا يمين عليه (قوله وأعزم) أي وكذا أعزمت (قوله لان معنى أعزم أسأل الخ) أقول حيث كان أعزم  
معناه أسأل فواجه كونه يميناً ولو لفظ بالله لان غايته أنه قال أسأل بالله وهو اذا قال أسأل بالله لا يكون يميناً الا ان يكون القصده أنه اذا



ثرت بالله لا يراد منه معناه الذي هو السؤال بل المراد حلف وعورضت بمسئلة الايلا وقال أعزم ونوى بالله فهو مول وفرق بتعلق حق الغريق الايلا وهو الزوجة فالزمة الايلا وجهه على أنه حلف بخلاف ما هنا (قوله لان العهد منه) أي من المخلوق فيرجع لالتزامه (قوله أنه لما علقه بما قصد عدمه) أي أو وجوده والاول كما اذا قال أعاهد الله اني لا أفعل كذا والثاني كما لو قال أعاهد الله اني أفعل كذا (قوله دل ذلك على الحلف به) أي وانه أراد بهذا اللفظ عهد الله الذي هو صفته الزامه أو الالتزامه (ثم أقول) وهذا بعيد من اللفظ فالاولى ترجيح القول الاول (قوله دل على الحلف به) وكأنه قال وعهد الله (قوله وخرج أبابيع الله) أي قيس (قوله لا بلك على عهد) ومثله لك على عهد الله أو أعطيتك عهد الله فليس بيمين ولو ذكره المصنف لفهم منه ما ذكره بالاولى (قوله أو عزمتم) أي أو أعزم وأما أعزم بالله السابقة فلم يأت فيها بلفظ عليك بل حلف فيها على نفسه فكان يميناً وما هنا سأل فيها غير انظر عب (قوله الاما فعلت) بكسر الهمزة وفتحها كذا في عب وشب فالمعنى على الكسر عزمتم عليك بالله لا تفعل شيأ الا فعلك كذا وأما الفتح فهي للتخصيص وكأنه قال عزمتم عليك أحضرك على فعلك كذا هكذا ظهر لي ولم أره (قوله وحاشا لله) ولو أتى فيها بواو القسم وكذا يقال فيما بعده لئلا نقلا عن القرافي (قوله ومعاد الله) بالذال المهملة من العود الى الله وأما بالذال المعجمة فعناه أعوذ بالله من ذلك وقال غيره أي اعتمصم به (قوله فلا شيء عليه على المشهور) ومقابل ذلك والذي بعده ما في اللخمى أنه عين (قوله أي براءة من الله) (٥٣) أي تنزيهاً من الله أي تنزه الله عما لا يليق به تنزيهاً كذا أفاده بعض الشراح

(قوله وكذا اذا قال معاد الله) أي رجوعاً لله أي أرجع لله رجوعاً فلاضافة بمعنى اللام وأما لو أراد بمعاد الله وجود الله كان يميناً لانه حلف بوجوده والاضافة بيانية لا يخفى التصريح بالمضاف اليه انما هو يحذف الفعل ومفعوله اذا اصل أبرئ الله براءة وكذا يقال في غيرها (قوله وكذا اذا قال الله راع) أي حافظ (قوله أو كفيل) برفع اسم الجلالة وما بعده خبر فغير عين عن عدم قصده والافمين فقد قال التونسي في الله لا فعان على أنه خبر فغير عين الا أن يقصده به الميم فان قصده بجره محرف قسم مقدر فمين ولولم يقصده القسم لان غاية ما فيه أنه فصل بين الله وبين

يقوم مقامها بمنزلة التصريح بها (ص) وفي أعاهد الله قولان (ش) أحدهما أنه عين وهو قول ابن حبيب والثاني انه ليس بيمين واستحسنه اللخمى لان العهد منه وليس بصفة لله ولانه لم يحلف بالعهد فيكون قد حلف بصفة من صفاته انظر الشارح ولعل وجه القول أنه عين أنه لما علقه بما قصد عدمه دل ذلك على الحلف به وخرج أبابيع الله على أعاهد الله (ص) لا بلك على عهد أو أعطيتك عهداً (ش) هذا معطوف على قوله بذ كرام الله أي فلا يلزمه عين ومثله لك على عهد الله (ص) أو عزمتم عليك بالله (ش) أي وكذا لا ينعقد اليمين بقول شخص لا آخر عزمتم عليك بالله الاما فعلت كذا فخالف فلا شيء على القائل بذلك (ص) وحاشا لله ومعاد الله والله راع أو كفيل (ش) يعني أن هذه الاشياء لا تكون أيماناً ولا كفارة فيها فاذا قال انسان حاشا لله لا أفعلن كذا ولم يفعله فلا شيء عليه على المشهور لان معناه براءة الله أي براءة من الله وكذا اذا قال معاد الله لا أفعلن كذا ولم يفعله فلا شيء عليه على المشهور وكذا اذا قال الله راع على أو كفيل على لا أفعلن كذا ولم يفعله فلا شيء عليه (ص) والنبي والكعبة (ش) يعني أن الانسان اذا قال والنبي والمختار والرسول والكعبة والحجر والبيت والكرسي مما هو مخلوق ويعظم شرعاً ما فعلت كذا أو لا أفعلن وحنث فلا يكون عينا لان النبي نهي عن الحلف بغير الله وقيست الصفة على الاسم والظاهر تحريم الحلف بما ذكر في التوضيح وشهر الفاكهاني الكراهة ومحل الخلاف اذا كان الحلف صادقا والافمين مرم قطعاً وأما الحلف بما ليس بعظم شرعاً كالدماء والنصب ورؤس السلاطين والاشراف فلا شيء في تحريمه وان قصد بالانصاب ونحوها مما عباد من دون الله غير الانبياء تعظيماً فكفر وأما قصد تعظيم من عباد من الانبياء في الحلف به كعبسى

لا فعلن بجملة وهي راع وهذا لا يمنع كونه يميناً (قوله والحجر) بفتح الحاء ويصح أن يقرأ بالكسر (قوله وشهر الفاكهاني الكراهة) وهو المعتمد لان منقول المذهب الكراهة واستظهرها الشيخ خليل انما هو من عنده كما أفاده الشيخ سالم وما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف ببعض المخلوقات فلم يثبت وبقرض ثبوته منسوخ وأما قوله تعالى والتجم ونحوه فهذا من الله وله أن يقسم بذلك وقول الخالف علم الله أو يعلم الله ليس بيمين خلافاً لصاحب الخصال في الثاني كما أفاده كلام البيان على ما نقل بعض شيوخنا عن بعض شيوخه نعم تستحب الكفارة احتياطاً تنزيلاً لانه منزلة علم الله مصدر ما لم يرد الحلف والا وجبت الكفارة (قول والافمين قطعاً) وزاد في لئلا والاضاعل للحطاب بل ربما كان بالنبي كفر لانه استهزأ به (قوله كالدماء) أي فانه كان يحلف بها في الجاهلية (قوله والاشراف) أي أشرف دنيوى ومن ذلك نعمة السلطان وترتبة أبي وحياة أبي ورأس أبي فلا شيء في تحريمه والافقيه الخلاف بالحرمة والكراهة والمعتمد الكراهة (قوله وان قصد بالانصاب) مفردة نصب بضمين حجر نصب وعبد من دون الله أفاده المصباح (قوله تعظيماً فكفر) ظاهره متى قصد تعظيمها وان لم يلاحظ كونها معبودات ويأتي له أن محل الكفر اذا قصد تعظيمها من حيث كونها معبودات وفي نقل المواق ما يفيد قوة ما هنا وذلك لان التعظيم القائم بها انما هو كونها معبودات



(قوله وكان الخلق والامانة) الخلق تعلق القدرة بالخلق والامانة تعلق القدرة بالموت (قوله والعطاء) كذا في نسخة والاولى أن يقول والعطاء لانه الذي من صفة الفعل واعلم أنه نص في الجواهر على أنه يحرم الحلف بها (قوله فقد دخلت في قوله أو صفته) الاولى دخلت في قوله باسم الله (قوله ومثله ان فعلت الخ) أي ولا يلزمه كفر ولو فعل لان قصده التبعاد وانشاء اليمين لا اخباره بذلك عن نفسه ولذلك اذا لم يكن في يمين فانه يرتد ولو جاهد أو هازلا ولا يرتد حال جعله ذلك يميناً لا يرتد اذا قال هو يهودي حال قصده بذلك اغرار يهوديه ليتزوجها (قوله بعضهم) أي بعض الخالفين (قوله وانظر ماذا يلزمه) الظاهر يلزمه الثلاث لانه لا يكون زانياً الا بالثلاث أو في الخلع ولا خلع هنا (قوله وغموس) سميت به لانها (٥٤) تغمس صاحبها في الاثم (قوله بلا تبين صدق) ظاهر العبارة أنه اذا تبين

صدق ينتفي كونه غموساً وتنتفي عنه الحرمه وفيه كما قال التونسي نظر لان يمينه شا كما عصية فلا يسقط اثم بظهور الامر كما حلف اللخمي الصواب اثم ابن عبد السلام جل غير واحد لفظها على أنه وافق البر لا أن اثم حلفه شا كما سقط له وهو ظاهر فقها لكنه بعيد من لفظها والمراد فلا حرمه عليه مستمرة وانما عليه اثم الجراعة فقط كما في عب أي لم تكن من الكبائر فلا تنافي والحاصل أنه اذا تبين الصدق لم تكن من الكبائر والا كانت منها والغموس كبيرة ولو مرة فقط (قوله لا كفارة فيها) أي ان تعلقت بالماضي فان تعلقت بالمستقبل أو بالحال فانها تكفر (قوله ويتوب) الاولى أن يقول بأن يتوب تفسير الاستغفار (قوله كالسج) نبي ورسول اتفاقاً وأما العزير فقد اختلف في نبوته كما اختلف في نبوة لقمان وذی القرنين (قوله وان لم يقصد تعظيمها) أي أصلاً وأما اذا قصد تعظيمها ولم يلاحظ كونها معبودات فهو كفر على ما تقدم بخلاف ما هنا فأول عبارته يقتضي عدم الكفر

فليس بكفر الا أن يقصد تعظيمه على أنه اله (ص) وكان الخلق والامانة (ش) يعني أن الحلف بصفات الله الفعلية لا يجوز ولا ينعقد بها اليمين كالخلق والرزق والامانة بتشاءين والاحياء والاحسان والعطاء وأما المشتقات من هذه الصفات كالخالق والرازق والمحبي والمميت فقد دخلت في قوله أو صفته كما مر (ص) أو هو يهودي (ش) أي قال هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو مرتد أو على غير ملة الاسلام ان فعل كذا ثم فعله أو ان كنت فعلته وقد كان فعله فلا شيء عليه وليس تغفر الله ومثله ان فعلت كذا يكون واقعاً في حق رسول الله وأما قول بعضهم يكون داخلاً على أهـ له زانياً فاسقان فعل كذا قال ظاهر أنه بطلاق وانظر ماذا يلزمه (ص) وغموس بأن شك الخالف حين حلفه فيما حلف عليه هل هو كما حلف أم لا أو يظن ظناً غير قوي أنه كذا أو أولى المتجدد للكذب ولم تبين له صدق ما حلف عليه بأن تبين له أن الامر على خلاف ما حلف أو بقي على شكه أما ان تبين صدقه لما حلف عليه لم يكن غموساً وكذا الوعيد بأن قال في ظني أو ما أشبهه فلا يكون غموساً ويصح رجوع قول المؤلف (وليس تغفر الله) لحالف الغموس ويتوب الى الله ويتقرب اليه بما قدر من عتق أو صدقة أو صيام أو يصح رجوعه الى جميع ما مر من الحلف بما لا ينعقد به اليمين فالمراد بالاستغفار حيث أطلقه الفقهاء التوبة (ص) وان قصد بكالعزيز التعظيم فكفر (ش) يعني ان من حلف باللات والعزى ونحوهما مع عبادة دون الله حتى الانبياء والصالحين كالسج والعزير وقصد بالقسم بها تعظيمها من حيث كونهم معبودات فهو كافر يستتاب فان تاب والاقبل لان التعظيم خاص بالله وان لم يقصد تعظيمها فخرام اتفاقاً في الاصنام وعلى خلاف سبق في الانبياء وكل معظم شرعاً (ص) ولا لغو على ما يعتقده فظهر نفيه (ش) يعني أن لغو اليمين لا كفارة فيه لخفته ولانه غير منعقد وهو أن يحلف على شيء يعتقده فيظهر خلافه كمن اعتقد عدم محبي عز يدخلف ما جاء ثم تبين أنه جاء فقوله ولا لغو معطوف على غموس أي ولا بغموس ولغو وقوله على ما يعتقده الخ يدل من لغو وقوله يعتقده أي يجزم به وليس المراد به العلم بدليل قوله فظهر نفيه لان العلم لا يمكن أن يظهر نفيه بحال لان الاعتقاد هو الجزم لا الدليل والعلم الجزم المطابق لدليل (ص) ولم يقد في غير الله (ش) يعني أن لغو اليمين المذكور لم يقد في غير الحلف بالله كطلاق أو عتق أو مشي أو صدقة بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها لانها اليمين الشرعية ومثله النذر الذي لا يخرج له كلفه على شخص مقبل يعتقد أنه زيد مثلاً ان لم

وقوله وان لم يقصد تعظيمها يقتضي الكفر وهو ظاهر النقل وأما التوسل ببعض مخلوقاته لجائز وأما الاقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقوله بحق محمد اغفر لنا فخاص به صلى الله عليه وسلم (قوله ولا لغو) معطوف على غموس (قوله يعتقده) يراد بالاعتقاد ما يشمل غلبة الظن (قوله يعني أن لغو اليمين لا كفارة فيه) أي اذا تعلق بالماضي أو الحال لا الاستقبال فانه يكفر (قوله يدل من لغو) لكن لا يستقيم الاجتزاف والتقدير حلفه على ما يعتقده فيظهر نفيه أي انتفاؤه قال عجم كفر غموساً بالماضي تكون كذا \* لغو مستقبل لا غير فامثلاً (قوله لان الاعتقاد هو الجزم) أي مطلقاً سواء كان مطابقاً أم لا لانه أعم من العلم أي باصطلاح المتكلمين وأما باصطلاح الفقهاء فالعلم هو الاعتقاد الشامل للظن القوي



(قوله كالاستثناء بان شاء الله تعالى) قال في له وظاهره افادة الاستثناء بان شاء الله في اليمين بالله ولو غموسا وقائده رفع الائم (وتنبه) اطلاق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا باعتبار الاصل لانه شرط (قوله أي حل اليمين) أي عدم انعقاده قاله بعض شيوخنا (قوله كالأن يشاء الله) يعني لافرق بين الماضي والمضارع (قوله وما الحق به) أي وهو النذر الذي لا يخرج له (قوله لما يتوهم فيه انه من باب تعقيب الراجع) أي الذي لا ينفع كان تقر لانسان فتقول له لك على ألف ثم تقول له من ثمن خرق قولك من ثمن خمر لا ينفع أي لانه تعقيب الاقرار بما يرفعه فلا ينفعه فظهر من تقريرنا ان قوله تعقيب الراجع أي التعقيب بالراجع لان الراجع معقب به (قوله فيجئ فيهما على الاول الخ) أقول لاشئ عليه على كلا (٥٥) القولين كما افاده محشي نت (قوله ونحوهما) أي من شرط أو صفة أو غاية أو بدل بعض

نحو والله لا كلم زيدا اليوم كذا أو ان ضربتني أو ابن عمي أو ابني وقت كذا أو لا كلم الرجل ابن عمي (قوله في جميع متعلقات اليمين) أي في جميع الايمان بالله أو بعق أو طلاق (قوله مستقبلة) وهو ظاهر وقوله أو ماضية كما اذا قال والله ما أخذت من فلان الا ثلاثة دراهم وبعد كذا هذا رأيت ماضية مستقبلة نحو والله لا تطلع الشمس غدا الا أن تكون مصحبة وقوله أو غموسا نحو والله لا قتل فلانا الميت الا أن يشاء الله فلا اثم عليه اه (قوله كانت اليمين منعقدة الخ) أي أولعوا كما اذا قلت والله ما في الخزانة الا ثلاثة دراهم ثم تبين أن فيها أكثر فذلك اليمين لغو ومع ذلك نفع فيها الاستثناء فاللغو غير منعقدة كما يصرح به (قوله فن حلف) كذا في نسخته وهو تفريع على قوله أو غموسا الا أنك خير بأن جعلها غموسا انما هو بدون الاستثناء كما تبين وأما مع الاستثناء فلا يقال لها غموس (قوله ثم استثنى) أي بأن قال والله لا شرب البحر

يكن هذا المقبل زيدا فعلى نذر ثم ينكشف له انه عزم ومثلا فانه لا كفارة عليه (ص) كالاستثناء بان شاء الله (ش) التشبيه راجع لقوله ولم يفد في غير الله والمعنى أن الاستثناء بان شاء الله تعالى لا يفيد الا في الحلف بالله كغوا اليمين فلا يفيد في الحلف بغيرها من طلاق ونحوه ويلحق باليمين بالله النذر الذي لا يخرج له فاذا قال أنت طالق أو أنت حر ان شاء الله أو الا أن يشاء الله أو يريد فلا ينفعه ويلزمه وأما ان حلف بالله أو قال ان فعلت كذا فعلى نذر واستثنى ثم فعل ما حلف على تركه فلا شئ عليه وقوله (ان قصد الاستثناء) أي حل اليمين قيد في المنطوق وهو عدم الافادة في غير الله وأخرى ان لم يقصد به أن قصد التبرك فليس مكررا مع ما يأتي من قوله وقصد ويحتمل انه قيد في المفهوم أي في مفهوم غير الله أي ولم يفد في غير الله مطلقا ويفيد في الله ان قصد حل اليمين أي مع بقية الشروط الآتية لا التبرك وأتى بقوله وقصد فيما يأتي لاجل ضممه لبقية القيود (ص) كالأن يشاء الله أو يريد أو يقضى على الاظهر (ش) تشبيه في الحكمين أي الا أن يشاء الله وما بعده لا يفيد في غير اليمين بالله ويفيد في الحلف بالله وما الحق به على ما استظهره ابن رشد وهو قول عيسى في يريد أو يقضى وفي الا أن يشاء الله اتفاقا وانما نص عليه وان لم يكن محل خلاف لما يتوهم فيه انه من باب تعقيب الراجع فقوله على الاظهر لا يرجع لقوله كالأن يشاء الله كما توهمه لفظه اذ لا خلاف فيه وهل الاستثناء رافع للكفارة فقط أو حل لليمين من أصلها قول ابن القاسم وابن الماجشون مع القاضي وفقهاء الامصار وتظهر فائدة الخلاف فيمن حلف واستثنى ثم حلف ما حلف أو حلف لا يحلف فحلف واستثنى فيجئ فيهما على الاول لا الثاني ولو حلف لا يكفر فحلف واستثنى فلا شئ عليه عليها (ص) وأفاد بكالاتي الجميع (ش) يعني ان الاستثناء بالاول أو أخواتها من خلا وعدا ونحوهما يفيد وينفع في جميع متعلقات اليمين مستقبلة أو ماضية كانت اليمين منعقدة أو غموسا وكذا ابن عبد السلام فن حلف أن يشرب البحر أو يقتل من مات بعد موته ثم استثنى فلا اثم عليه وأما كون المراد بالجميع جميع الأدوات فغير بين لافادة هذا من قوله بكالاتي (ص) ان اتصل الاعداء ونوى الاستثناء وقصد ونطق به وان سراً بركة اللسان (ش) هذا شروع منه رجه الله في شروط افادة الاستثناء منها أن يتصل بالمقسم عليه فلو انفصل لم يفد كان مشيئة أو غيرها كالاول أو أخواتها الا أن يكون الفصل لعارض لا يمكن رفعه كسعال ونحوه لا تذكر ومنها أن ينوى الاستثناء أي ينوى النطق به لان جرى على لسانه سهوا فلا يفيد مشيئة أو غيرها ولا بد مع نية الاستثناء أن يكون

الامعظمه أو والله لا قتل زيدا الميت الا أن أرد فلا أمكن من الذهاب لقبيره (قوله ونوى الاستثناء) أي ولو بعد تمام اليمين الا أن فيه حينئذ تناقضا حيث لم يرد الاخراج أولا كما افاده بعض شيوخنا رجه الله ويحجب بأن التناقض انما يعتبر بين الجملتين وانظر ذلك مع ما قيل في لاله الا الله وفيه لا بد أن ينويه قبل تمامه وعليه فهل قبل آخر حرف من المقسم عليه أو قبل آخر حرف من المقسم به قولان (قوله منها أن يتصل بالمقسم عليه) أي حيث تعلق الاستثناء به وأما ان تعلق بالمقسم به أي بعده كما في الطلاق والاستثناء بالاول أو إحدى أخواتها فهل لا بد من اتصاله بالمقسم به أو يكفي اتصاله بالمقسم عليه خلاف (قوله كسعال ونحوه) أي كعطاس أو تناوب أو تنفس ظاهره ولو اجتمعت أو تكررت



( قوله قصدا بالاستثناء عن اليمين ) أى من أول النطق بالله أو فى أثناء اليمين أو بعد فراغه من غير فصل كما يقع لمن يقول للحالف قل  
 الآن يشاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من المحلف عليه من غير فصل امتثالا للأمر فينفعه ذلك ( قوله لا التبرك ) أى أو  
 التفويض إلى مشيئة الله تعالى أو امتثال أمره فى قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الخ أى لو لم يقصد شيئا وهذا انما يأتي  
 فى إن شاء الله وكذا أن لم يقصد شيئا وهذا يأتي فى غيرها أيضا ( قوله وإن سرائل الخ ) محتمل نفعه أن لم يحلف فى حق وجب عليه أو شرط  
 فى إنكاح أو عتق أو بيع والألم ينفعه على المعتمد وقال فى لـ وجد عندى على قوله ونطق به مانعه ويكفى النطق بالأول وحذف المستثنى  
 كقوله لا أكلهم زيد إلا أو بنوى غدا مثلا اه وأتى بقوله بحر كة لسان مع قوله وإن سرائل يتوهم أن المراد بالسرا أعلاه فأتى به أو تنبيها  
 على خلاف الشافعى القائل بأنه لا بد من اسماءه نفسه ( قوله على المشهور ) ومقابل ما رواه أشهب أن النية كافية إذا كان الاستثناء  
 بالأو إحدى أخواتها وقيد ابن رشد الخلاف بما إذا كانت اليمين لا يقضى فيها بالحنث أو كانت ولم تقم عليه نية وأما إن قامت عليه  
 نية وهى مما يقضى فيها بالحنث فلا يفيد القصص من غير نطق وأما الاستثناء الراجع لحالة المحلف عليه فى بعض الأحوال نحو لا أعطين  
 زيدا دينار إن قدم عمرو وإن كان كذا وكذا أو الآن يكون كذا فلا بد فيه من تحريك اللسان بلا خلاف قاله فى البيان ( قوله الآن  
 يعزل الخ ) الاستثناء منقطع ( ٥٦ ) لأن المستثنى منه فيه الإخراج بأداة الاستثناء قطعا ولو كان الاستثناء متصلا لكان

قصدا بالاستثناء عن اليمين لا التبرك ومنها أن ينطق بالاستثناء وإن سرائل لم يسمع نفسه بل  
 بحر كة اللسان فقط فلا تكفى فيه النية بالقلب على المشهور ( ص ) الآن يعزل فى يمينه أولا  
 كالزوجة فى الحلال على حرام وهى المحاشاة ( ش ) هـ هذا مخرج من قوله ونطق به يعنى أن  
 الاستثناء فيما تقدم لا بد فيه من النطق وأما مسألة المحاشاة فلا تحتاج إلى النطق والنية فيها  
 كافية بمعنى أن الحالف إذا عزل غير المحلف عليه فى قصده ونية من أول وهلة أى قبل  
 التلفظ باليمين كعزله الزوجة فى قوله الحلال أو كل حلال عليه حرام لا أكلهم زيدا مثلا فكلمه  
 فلا شئ عليه فى الزوجة وتلك النية تكفيه وتفيده فى إخراج الزوجة ولا يحتاج لاستثنائها  
 باللفظ وأعلم أن مسألة المحاشاة من قبيل العام الذى أريد به الخصوص بخلاف الاستثناء  
 فإنه إخراج لما دخل فى اليمين أولا فهو عام مخصوص ويتضح ذلك ببيانها ما قال ابن السبكي العام  
 الخصوص عموم مراد تناولا لا حكما لقرينة التخصيص فالقول من قولنا قام القوم الأزيد  
 متناول لكل فرد من أفرادهم حتى زيد والحكم بالقيام متعلق بماء عدا زيد والعام الذى يراد به  
 الخصوص هو أن يطلق اللفظ ويراد به بعض ما يتناول فلم يرد عموم تناولا ولا حكما بل هو كل  
 استعمل فى بعض أفرادهم ولهذا كان مجازا قطعاً وصورة المحاشاة من ذلك فإن الحلال من قوله  
 الحلال على حرام استعمل فيها الحلال فى بعض أفرادهم ولا تتسدرج فيه الزوجة ولما كانت  
 اليمين غير منعقدة وهى اللغو والغموس ولا كفارة فيها ومنعقدة وهى الكفارة بالحنث ذكر  
 ما يشار كها فى وجوب الكفارة وهو ثلاثة أشياء فيصير الموجب لكفارة بذلك أربعة أشياء  
 مشيرة إلى أولها بقوله ( ص ) وفى النذر المبهم ( ش ) يعنى أن النذر المبهم الذى لم يسم له مخرج جافيه

المراد بالمحاشاة إخراجها أولا بأداة  
 استثنائية نطقا وليس مجرد  
 المراد مجرد إخراجها بالنية وحينئذ  
 فالكاف فى قوله كالزوجة للتمثيل  
 وجوز بعضهم أن يكون متصلا  
 وعليه فالمعنى الآن يعزل أولا فلا  
 يتعين النطق فى الاستثناء ويكون  
 الكلام على حاله فى الاستثناء وقوله  
 كالزوجة تشبيه قاعدة عربية  
 أفادها البدر وهو أن المنصل من  
 قيل المفهوم والمنقطع ما بعد إلا  
 من قبيل المنطوق ( قوله فى الحلال  
 الخ ) مرفوع على الحكاية ويجوز  
 جزمه وهو واضح ( قوله أى قبل  
 التلفظ باليمين ) أى وفى حال  
 التلفظ باليمين فقد قال عبد الحق  
 إن لم ينو إخراجها قبل تمام الحلال  
 عليه حرام فأخرجها استثناء

كفارة

شرطه النطق أى فاحترز عما لو طرأت له نية العزل بعد النطق باليمين فلا تكفى النية ولا بد من الاستثناء

نطاقات متصلا وقصدا اليمين به ثم نية ما عداها لا توجب عليه تحريمها أحل الله له ( قوله وتلك النية تكفيه ) أى ولو مع قيام اليمين  
 واختلف هل يحلف أولا لآفى وثيقة حق فلا ينفعه العزل على الأصح قاله فى الشامل والحاصل أن مسألة المحاشاة مجازا قطعاً ومقتضى  
 ذلك أنه لا يكلف بالقرينة فشرط القرينة عرف أهل البيان ( قوله من قبيل العام الذى أريد به الخصوص ) أى وذلك لأنه أراد بالحلال  
 ما عدا الزوجة ( قوله بل هو كل ) استعمل فى بعض أفرادهم ( الظاهر أنه فى المعنى يرجع إلى أنه كل استعمل فى بعض أجزائه ) ( قوله مجازا قطعاً )  
 أى بخلاف العام الخصوص ففقه أقوال والحاصل أنه اختلف فى كونه مجازا لا كثر أو حقيقة أو حقيقة ومجازا باعتبارين وليس فيه  
 وضع واستعمال ثان بخلاف العام المراد به الخصوص كذا أفاده بعض الشيوخ رجعهم الله تعالى ( قوله ولا تتدرج فيه الزوجة ) فإن قيل  
 ما المانع من اندراجها فيه وتعلق الحكم بما عداها كفى العام الخصوص قلت عدم القرينة الدال على عدم تعلق الحكم بها والنية  
 أمر حفى فلا يكون قرينة ( قوله وهو ثلاثة أشياء ) أى التى هى النذر المبهم واليمين والكفارة وأما قوله والمنعقدة الخ فهو متعلق باليمين بالله  
 وصفاته الذى تقدم الكلام عليه ( قوله الذى لم يسم له مخرج ) أى الذى لم يعين فيه المنذور قولاً ولا نية فإذ عين مخرجه باللفظ أو بالنية  
 فإنه يلزمه ما عينه ثم إن النذر المبهم كاليمين بالله تعالى فى الاستثناء واللغو والغموس



ويخالفها في انه اذا كرر لفظ النذر تكررت عليه الكفارة الا ان ينوي الاتحاد بخلاف اليمين بالله (قوله ان فعلت كذا فعلى نذر) في شرح عب. وفي النذر المبهمة أي الذي لم يسم له مخرجا كقوله على نذرا وان فعلت كذا فله على نذروكم على نذرحيث لم يعلقه فان علقه فيمين بالله على صيغة نذر مطلقا وعلى كذا صيغته ان لم يعلق والافيمين اه الا ان نص المواقي برده فقال التالفين ان قال الله على نذر ولم يمين ما هو فهذا فيه كفارة يمين وفيها ان قال على نذرا لم أشرب الخمر أو نحو من المعاصي فلا يفعل ذلك ويكفر كفارة يمين فان احترا ففعل أثم وسقط عنه النذر اه فانظر قوله وسقط عنه فانه صريح في انه نذر (قوله ان فعلت كذا فعلى يمين) أو على كفارة يمين كما يفيد نص المدونة فنيها ومن قال على يمين ان فعلت كذا فعليه كفارة يمين ابن شاس لو قال ان فعلت (١) فعلى كفارة يمين وأما لو جمع فقال على ايمان لزمه ثلاث كفارات واذا نوى بقوله ايمان يميناً واحدة فان نيتيه لا تعتبر وأما لو نوى به يمينتين فهل تعتبر نيتيه لما سيأتي بناء على أن أقل الجمع اثنان أو لا بناء على أن أقله ثلاثة وانما كانت لا تعتبر نيتيه لان أسماء العدد نص في معناها فلا تقبل التخصيص (قوله مجردا من ال) أي فيكون نذر مطلقا على يمين وكفارة وكانه يقول وفي نذر مبهمة ونذر يمين وكفارة أي وفي نذر شي مبهمة وفي نذر يمين وكفارة وفي حبل بعض الشراح قوله وفي النذر المبهمة الخ كلام المؤلف صادق بما اذا أتى مع كل لفظ منها بالله على أو بعلى وسواء علقه بشيء كقوله على أو على نذرا أو يمين أو كفارة (قوله والمنعقدة على بر) انما قال والمنعقدة ولم يقل والتي على بر لاجل ان يخرج غيرها كالغو (٥٧) والغموس (قوله كفارة ان فعلت كذا في هذا

اليوم مثلاً فعلى كفارة) لا يخفى ان هذا داخل في قوله والكفارة (قوله اذ كل منهما ما فيه حرف نفي) فيه نظر بالنظر للشال الاول فانها شرطية بل ان نافية ان لم يذ كر لها جواب كما اذا قلت والله ان كلمت زيداً وأما لا أفعله أي لا أفعله مثلاً فسلم انها نافية والحاصل انهما صيغتان ولورد الى صيغة حنث بواسطة تقدير الترتل اذ المعنى لا تترك كلامه وأما ما ورد الى الحنث بلا تقدير الترتل بل بتقدير غيره فصيغة حنث كقوله ان عفوت عن زيداً وان أقمت في هذه البلدة

كفارة يمين كقوله ان فعلت كذا فعلى نذرا وعلى نذرا لا فعلت كذا ثم يفعل المحلوف عليه أو على نذرا فعلم كذا أو ان لم أفعل كذا فعلى نذرو لم يفعل المحلوف عليه أما لو عين شيالزمه ما عينه ان كان طاعة من صدقة ونحوها (ص) واليمين والكفارة (ش) يعني وكذلك تلزم الكفارة في هاتين الصيغتين اذا قال ان فعلت كذا فعلى يمين أو ان فعلت كذا فعلى كفارة فاذا فعل المحلوف على تركه لزمه كفارة يمين وبعبارة أخرى ومعنى كلام المؤلف أن من التزم يميناً أو كفارة بنذرا وتعلق لزمه كفارة يمين ولا يقتصر على خصوص النذر كما فعلت وما يتأق كلامه الا لو قال المؤلف وفي نذر مبهمة مجردا من ال (ص) والمنعقدة على بر بان فعلت ولا فعلت (ش) أي وكذلك تلزم الكفارة في اليمين المنعقدة على بر كقوله ان فعلت كذا في هذا اليوم مثلاً فعلى كفارة أو والله لا أفعله في هذا اليوم ثم يفعل المحلوف عليه في ذلك اليوم فانه تلزمه حينئذ كفارة يمين وهاتان الصيغتان معناه ما واحد اذ كل منهما فيه حرف نفي فان قاعدة المنعقدة على بر أن تكون على نفي الفعل أي أن يكون الفعل المحلوف عليه بعد اليمين غير مطلوب من الحالف وسميت يمين بر لان الحالف بها على بر حتى يفعل فانه يحنث أي الحالف على البراءة الاصلية اذ الاصل براءة الذمة (ص) أو حنث بلا فعلن أو ان لم أفعل (ش) يعني وكذلك تلزم الكفارة

(٨ - خروشي ثالث) أو البيت اذ معناه في الاول لا طالبه أو لا شكوته وفي الثاني لا تنتقل أو ان لم انتقل فان قلت يمكن تقدير الترتل فيهما أيضاً لا تترك العفو عنه في الاول ولا تترك البقاء في الثاني قلت لان دلالة المحلوف عليه على ان المراد لا تنتقم في الاول ولا تنتقل في الثاني مستفادة من لفظ ان عفوت وان أقمت أي من جوهر لفظهما ما هو أقوى مما استفيد من حاصل المعنى عج والحاصل أن ان فعلت ليست صيغة بر مطلقا كما هو ظاهر المصنف بل صيغة بر اذ لم ترد الى صيغة الحنث من جوهر اللفظ وأما ما رد الى صيغة الحنث من جوهر اللفظ كقوله امرأته طالق ان عفوت عنك أو ان أقمت في هذا البيت مثلاً فصيغة حنث (قوله أي الحالف على البراءة الاصلية) الاولى أن يقول أي ان الحالف بها على البراءة الاصلية أي لا يطالب في بر عينه بفعل يفعله بخلاف صيغة الحنث فانه يطالب في بر عينه بان ياتي بما حلف عليه والا فلا يمكن أن يكون الحالف موافقاً لما كان عليه من البراءة الاصلية لانه قبل اليمين لا خرج عليه في الفعل أو الترتل بخلاف حاله بعد اليمين فانه ان فعل ما حلف على تركه حنث (قوله أو حنث بلا فعلن أو ان لم أفعل) ولا يجري فيه واسطة تقدير البر بلفظ ترك ولا غيره وان نافية في صيغة البر والحنث ان لم يذ كر لها جواب ومعناها في الحنث حينئذ لا فعلن لانها نافية ولم نافية ونفي النفي اثبات فان ذ كر لها جواب فشرطية فيهما ما كذا في عب الا انه مخالف لما في التوضيح وحاصله أن ان في صيغة الحنث شرطية كقوله والله ان لم أتزوج لا أقم في هذه البلدة وأما ان في صيغة البر فهي للنفي ان لم يذ كر لها جواب والافهي شرطية بخلاف الظاهر ابن عبيد السلام من انما في البر نافية لا غير وما الى عب حيث قال أي وأما اذا كانت شرطية فهي صيغة حنث كقوله والله ان كلمت زيداً الا ضرر بنك لانه بتقدير الكلام يكون على خلاف البراءة الاصلية لانه صار مطلوباً منه الفعل

(١) فعلى كفارة يمين هكذا في النسخ وانظر جواب لو حرر كتبه



وهو الضرب لأنه إذا اجتمع شرط وقسم كما هنا كان الباب للقسم فلا بد منه لفظاً وتقدراً في حذف جواب المتأخر منهما قال ابن مالك  
واحذف إحدى اجتماع شرط وقسم \* بجواب ما أخرت فهو ملتزم وجواب القسم أدامؤ كدمذ كورا كان أو محذوفاً وإذا كان  
مؤكداً كان صيغة حنت عجم (قوله أو أن لم آكل هذا الطعام فعلى كفارة) لا يخفى أن هذا من أفراد الكفارة (قوله إذا خالف بها  
على غير البراءة الأصلية) وأما الخالف بصيغة البر فهو على البراءة الأصلية ولا يخفى أن هذا التعليل مما يؤيد ما قلناه سابقاً (قوله كوالله  
لا تكن زيدا الخ) ومن هذا القيسل لو قال عليه الطلاق لا تكن زيدا في هذا الشهر فإنه لا يمنع من وطء زوجته فإذا كلم زيدا في هذا  
الشهر بر ولا يحنث إلا بعصية بدون الكلام ومن التأجيل ما إذا قال والله لا تكن زيدا بعد شهر كذا فإذا خالف بطلاق زوجته فيجوز  
له وطء زوجته قبل الأجل ولا يبر به وإذا مضى الأجل منع من وطء زوجته ﴿تمت﴾ ذكر المؤلف الصيغة ولم يذكر الحقيقة لأن ذكر  
الصيغة يؤخذ منه الحقيقة فإنه إذا كان (٥٨) صيغة البر لا فعلن أو أن لم أفعل علم أن البر هو أن يكون الخالف باثراً حلفه

موافقاً لما كان عليه من البراءة  
الأصلية وكذلك يعلم من صيغة  
الحنث أن الحنث يكون الخالف  
يخلفه مخالفاً لما كان عليه من  
البراءة الأصلية (قوله أو لمانع  
شرعي) كوطئها لليلة فيجدها  
حائضاً وقوله أو عادي كذبح الحمام  
فسرقت لأعقل كوتها (قوله أطعام  
عشرة مساكين) اعلم أن التخيير  
بين الثلاثة بالنسبة للحر وأما العبد  
فسباني (قوله سبق قلم) وأجيب  
بأن مراده بالمبتدأة وهو ما ابتدئ  
به ومراده بالبر ما تتم به الفائدة  
وهذا الجواب في بعض النسخ وليس  
موجوداً في نسخة الشارح (قوله  
استغناء عن ذكرها اختصاراً)  
لا يخفى أنه إذا ذكرها يقول وهي  
فعل ما يخرج به من عهدة اليمين  
يتقسم إلى كذا وكذا ولا ثمرة في ذلك  
(قوله أو لا قالوا واجب عليك) وذلك  
لأن معنى أطعام كونه يقدم لهم  
ما يأكلونه وهذا ليس بمراد (قوله

في اليمين المنعقدة على حنت كقوله والله لا  
فعل ككفارة ثم لم يأكل الطعام المحلوف عليه حتى ذهب وقاعدة اليمين المنعقدة على حنت أن تكون  
على إثبات الفعل أي يكون الفعل المحلوف عليه بعد اليمين مطلوباً من الخالف وسميت عين حنت  
لأن الخالف فيها على حنت حتى يفعل المحلوف عليه فيبر إذا خالف بها على غير البراءة الأصلية  
فكان على حنت وقوله (أن لم يؤجل) شرط في كون الصيغتين صيغتي حنت والمعنى أن الخالف  
أنما يكون على حنت إذا لم يضرب ليمينه أجلاً ما أن يضرب له أجلاً فلا يكون على حنت بل يكون  
يمينه على بر إلى ذلك الأجل كوالله لا تكن زيدا في هذا الشهر أو والله أن لم أكلمه قبل شهر لا أقسم في  
هذه البلدة فهو على بر ولا يحنث إلا بعصية ولم يفعل بلامانع شرعي أو عادي لأعقل كما يأتي  
(ص) أطعام عشرة مساكين (ش) هذا مبتدأ وخبره ما مر من قوله وفي النذر المبهم وما بعده  
كفاي الشارح وقول الشارح في الصغير في النذر مبتدأ وما عطف عليه مبتدأ والخبر أطعام سبق  
قلم والمعنى أن الأطعام وما بعده من أنواع الكفارة التي ذكرها المؤلف يجب في النذر المبهم وما  
بعده وهذا شروع منه رحمه الله في بيان الكفارة بذكر أنواعها استغناء عن ذكرها اختصاراً  
وإنما عبر بالأطعام تبركاً بالقرآن والافعال واجب عليك عشرة كما عبر به في الظاهر وأما العبد فلا بد  
منه والمراد بالمساكين المحتاجين وأخرج الغني والرفيق لغناه بسيدهم وإن بشائبة لأنه وإن لم يمكنه  
بيعهم فأمر بالنفقة عليهم أو بتخيير عتقهم فيصرون من أهلها واستغنى عن شرط الإسلام  
وذكر المخرج في قوله (لكل مد) أي لكل واحد من العشرة متبعده عليه الصلاة والسلام كما في  
زكاة الفطر لتقارب البايين وهل الكفارة واجبة على الفور أو التراخي والظاهر الأول وهل  
موجب الكفارة اليمين أو الحنث والظاهر الأول لقول المؤلف وأجزأ أن كفر قبل الحنث (ص)  
وندى بغير المدينة زيادة ثلثه أو نصفه (ش) يعني أنه لا تطلب الزيادة على المد بالمدينة المنورة  
لقلة الأقوات بها وقناعة أهلها باليسير أما بغيرها فتندب الزيادة على المد بحسب الاجتهاد كما عند

بالمساكين المحتاجين) كذا في نسخته بالياء والناسب المحتاجون أي يشمل الفقراء ويشترط أن لا يلزمه نفقة واحد  
منهم فتدفع المرأة لزوجها ولولدها الفقيرين والمعتبر مساكين محل الحنث وإن لم يكن محل اليمين ولا بلد الخالف وانظر هل يجوز نقل  
أكثرها لاهدم (قوله واستغنى عن شرط الإسلام) الأولى وترت شرط الإسلام (قوله كما في زكاة الفطر) أي من بر وغيره بلا غربة  
الاعلى ويجزى الدقيق إذا أعطى منه قدر ربع القمح كذا في عب تبع الشيخ سالم حيث قال وظاهر المصنف أن غير البر مثله وهو  
المذهب قاله اللخمي اه وهو غير صحيح فقد قال أبو الحسن وأما إذا أخرج الشعير أو التمر أو الذرة أو غير ذلك فليخرج وسط الشبع منه  
وقال ابن عرفة وفي كون الواجب من غير البر قدر وسط الشبع من غيره أو قدر مبلغ شبع البر قولاً للحنثي عن المذهب والباحي عن  
النوادر عن محمد اه أفاده محشئ ت (قوله لتقارب البايين) أي في الوضع (قوله والظاهر الأول) كيف هذا مع قول المصنف الآتي  
ووجب به الآن يقال إن المعنى يقتضي الوجوب به (قوله بحسب الاجتهاد عند مالك) وقال ابن القاسم حينما أخرج مد عبد النبي صلى  
الله عليه وسلم أجزأه من زاد فله نوابه إن شاء الله تعالى اه



(قوله وحدها أشهب الخ) اعلم أن الخلاف بين أشهب وابن وهب ومالك حقيق أما مخالفة مالك لهما فظاهرة لأنه قال بالاجتهاد والاجتهاد لا يتقيد بثلاث ولا بغيره وأما مخالفتهم ما فهمي ظاهر الشارح والمواق خلافا لتت القائل والخلاف بينهم ما في قدر المزيدي خلاف في حال اه أي زيادة الثلث إذا كان يكفي وزيادة النصف إذا كان لا يكفي الثلث (قوله والعلة تقتضي المثلية) أي التي هي قوله لقلة الاقوات بها وقناعة أهلها باليسير لا يخفى أن تلك العلة علل بها الإمام فقال لقلة الاقوات بها وقناعة أهلها باليسير وأما سائر الامصار فلمهم عيش غير عيشنا فيزيدون على المذهب بحسب الاجتهاد اه الظاهر أن أهل مكة ليسوا في القوت كأهل المدينة ثم بعد كني هذا وجدت في شرح شب وقوله في النفقات وعلى المدينة لقناعتها أن أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك اه (قوله أو رطلان بالبغدادى) مائة وثمانية وعشرون درهما مكيا والرطل البغدادى مائة وثلاث عشرة عليه الصلاة والسلام (قوله ويكون من أوسط عيشهم) أي عيش المكفر على ما سأتى للشارح وقال ابن عرفة في كون المعتبر عيش أهل البلد أي وهو المعتمد (٥٩) كما ذكره شيخنا عبد الله أو المكفر غير البخيل

ناله بالارفع ان قدر الخ فان قلت قوله عيش أهل البلد يخالفه ظاهر قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم قلت يمكن على حذف مضاف أي أهل بلدكم والمراد بالوسط حينئذ الغالب وقد يبعد ذلك أو يمنع قوله تطعمون اذ لو أراد له لقال من أوسط طعام بلدكم (قوله من لحم أو لبن الخ) المراد باللبن الحليب لا المضروب (قوله أو بقل أو قطنية) بكسر القاف وقيل ليس من الادم وعليه فاعلام اللحم وأوسطه اللبن وأدناه الزيت وعلى الاول نقول اعلام اللحم ويليه اللبن ويليه الزيت (قوله ويجزئ قفار) بتقديم القاف وفتحها وتخفيف الفاء الذي لا ادم معه (قوله خلافا لابن حبيب) أي من أنه واجب (قوله كما قاله أبو عمران والبايجي) أي خلافا لاشتراط التوسى تساويهم في الاكل والمعتبر الشبع المتوسط (قوله وكذا لو غداهم)

مالك وحدها أشهب بالثلث وابن وهب بالنصف وظاهر كلام المؤلف أن غير البرمثلة وهو المذهب وقبل يخرج من غير البر قدر مبلغ شبع البر وظاهر كلام المؤلف هنا وفي النفقات أن أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك والعلة تقتضي المثلية (ص) أو رطلان خبز بادم (ش) هذا معطوف على مدى أسكل مسكين مائة أو رطلان بالبغدادى من الخبز وهما مقاسان على المدفاته الوارد ويكون من أوسط عيشهم لقوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ويندب أن يكون ذلك بادم من لحم أو لبن أو زيت أو بقل أو قطنية ويجزئ قفار على الاصول قاله ابن ناجي وهو مذهبها خلافا لابن حبيب (ص) كشبعهم (ش) يعني أن شبعهم يجزئ كما يجزئ من الخبز رطلان سواء أكل كل مسكنا أو دونه أو أكثر منه كانوا مجتمعين أو متفرقين متساوين في الاكل أو مختلفين كما قاله أبو عمران والبايجي ولا بد أن يكون الغداء والعشاء عشرة واحدة فلو غدى عشرة وعشى عشرة أخرى لم يجزه والظاهر كما في شرح (ه) أنه لا يشترط التوالى فلو غداهم مرة ثم غداهم أخرى بعد يومين مثلاً أجزاء وكذا الغداء وكذا لو غداهم في يومين فقط أو غداهم كذلك فإنه يجزيه (ص) أو كسوتهم الرجل ثوب والمرأة درع وخمار (ش) تقدم أن المكلف يخير فيما يكفر به في اليمين بالله تعالى وتقدم الكلام على الاطعام والكلام الآن على النوع الثاني من أنواع الكفارة وهو الكسوة فإذا كسا العشرة مساكين فإنه يكسو الرجل ثوباً أي تجزئ به الصلاة كما في المدونة ويكسو المرأة ثوبين درعا بالادل المهمة القميص وخماراً ومنهن القصيرة التي يجزئها القصيرها ما لا يجزئ الطويلة أطولها وفي معنى الثوب الأزار الذي يمكن الاشتمال به ثم ان قوله الرجل الخ بجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً كأن قائلها قال له فيما يكسوهم فقال الرجل ثوب (ص) ولو غير وسط أهله (ش) يعني أن الاطعام للمساكين يكون من أوسط ما يأكل المكفر لآلته وأما كسوتهم فلا يشترط فيها ذلك بل أطلقت الآية فيها فإذا كساهم من غير وسط أهله أجزاء (ص) والرضيع كالكبير فيهما (ش) أي فيعطى الرضيع كسوة الكبير ويعطى مداً أو رطلين خبزاً بادم وإنما يعطى

هذا مفهوم بطريق الاولى من الذي قبله ولو فرض أنهم يأكلون قدر العشرة أمداد في مرة فلا بد من شبعهم مرة ثانية هذا ظاهر كلامهم وانظر هل يشترط أن يكون عندهم جوع فان أطعمهم من تين على شبع لم يكتف بذلك وهو الظاهر وكذا المرص (قوله أو كسوتهم الخ) جديداً وكذا اليسار تذهب قوته فيما يظهر وفي بعض الطرق لا يشترط أن يكون مخيطاً وهو المناسب كعدم اشتراط طبخ اللحم وقد ينافيه قوله للرجل ثوب يستبرج جميع جسده (قوله تجزئ فيه الصلاة) يحمل على اجزائه على الكمال أي فيكون الثوب ساتراً لجميع الجسد فلا تجزئ عمامة ونحوها ولا أزار لا يبلغ أن يلتحف به مشتملاً (قوله القميص) خاص بالخيط والظاهر أنه لا يشترط بل الثوب الساتر كاف سواء كان قميصاً أو لا (قوله ومنهن القصيرة الخ) أي فيعطى القصيرة ثوباً قدرها فقط أي فيعطى كل واحد منهم ما يستبرجها فان تلك هي كسوتها (قوله وفي معنى الثوب الأزار الخ) قال اللقاني والعبرة بعبادة الفقير في كانت عادته الاتصاف برداء مثلاً يدفع له رداء فلامفهوم لقوله ثوب ودرع وخمار وإنما اقتصر عليها لأنها الغالب (قوله فإذا كساهم من غير وسط أهله) في عبارة بعض الشراح ولو كانت الكسوة غير وسط أهله أي أهل المكفر وأهل بلده والمرامى فيها الفقير في نفسه قاله اللقاني (قوله أي فيعطى الرضيع كسوة كبير)



والظاهر اعتبار وسط في الطول في الكسوة كالكبير (قوله وان لم يستغن به عن الرضاع على المعتمد) والمقابل يقول لا بد أن يستغني به عن الطعام والحاصل انه اذا بلغ حدا يستغني معه بالطعام جاز اعطاؤه قطعاً والذي لا يأكل الطعام لا يجوز اعطاؤه قطعاً والذي يأكل ولا يستغني بالطعام فيه قولان مذهب المدونة جواز الاعطاء وهو المعتمد ومقابلها ما حكاه ابن بشير وعلى الاعطاء في دفع اليه ما يدفع للكبير وهو المعتمد وقيل قدر كفايته خاصة (قوله انه الراجح) أي كلام أبي عمران من أنه لا يشترط المساواة في ألاكل كما يعلم بمراجعة كلام أهل المذهب (قوله وفيلج) (٦٠) أي يبس بعض الاعضاء ويبس الشق ليس شرطاً (قوله ثم صوم) أي اذا عجز

حين الانخراج لاحين الحنث ولا حين البين عن الثلاثة أنواع بأن لم يكن عنده ما يباع على المفلس (قوله فلا تجزئ ملفقة من جنسين) وأما من نوعي جنس فتجزئ كما لو دفع لبعضهم أمداداً وبعضهم أرطالاً أو دفع لكل نصف مد ورطلاً أو نصفه وغداء أو عشاء فتجزئ ومحل هذا كله اذا كانت كفارة واحدة فيخرج ماله كان عليه ثلاث كفارات مثلاً فاطم عشرة وكساعشرة وأعتق رقبة وقصد كل نوع منها عن واحدة أجزأ سواء عيّن لكل عين كفارة أو لم يعيّن وإنما المضر أن يشرك بأن يجعل العتق عن الثلاثة وكذا الاطعام والكسوة وبعبارة ولا تجزئ الملفقة أي من حيث انها ملفقة فلا ينال التكميل على هذه الأنواع فيما يأتي فيه التكميل كالاطعام والكسوة لا العتق لانها انما أجزأت من حيث اتحاد النوع لا من حيث التفريق (قوله على المشهور الخ) اعلم أن الخلاف انما هو بالنسبة للتفريق بين الاطعام والكسوة وأما بالنسبة للعتق فتتفق على عدم الاجزاء فلو كان عليه مثلاً ثلاث كفارات فأعتق رقبة وأطعم

ما ذكرنا أن كل الولد الطعام وان لم يستغن به عن الرضاع على المعتمد فضمير التثنية راجع للكسوة وبعض أنواع الطعام كما مر وأما الشبوع فلا يتصور في الرضيع شرعاً اذ هو حقيقة في الشرع فمين لم يستغن بالطعام وأما اذا أريد به الصغير الشامل لمن يستغني بالطعام فهو كالكبير في الشبوع حيث استغني بالطعام لكن اذا ساوى أكله أكل الكبير على ما يفيد كلام أبي عمران وظاهر كلام الشارح وأبي الحسن والشيخ عبد الرحمن انه الراجح (ص) أو عتق رقبة كالظهار (ش) هذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو العتق ويشترط في الرقبة التي يعتقها عن عينه بالله أن تكون مثل الرقبة التي تعتق في كفارة الظهار فيما يجب وما يستحب وفيما يمنع وسبأ في تفصيل ذلك في باب الظهار عند قوله لاحين وعتق بعد وضعه مؤمنة وفي الأجمعي تأويلان سليمة عن قطع اصبع وعي وجنون وبكم ومرض مشرف وقطع أذن وصمم وهرم وعرج شديد وجذام وبرص وفيلج بلاشوب عوض لا مشترى للعتق محررة له لا من يعتق عليه وفي ان اشترته فهو حر عن عيني تأويلان إلى أن قال ونبد أن يصلي ويصوم ثم ان التخيير بين الثلاثة بالنسبة للحر وأما العبد فقال في المدونة واذا حنث العبد في البين بالله فكساً وأطعم باذن سيده رجوت أن يجزئه وليس بالبين والصوم أحب إلى وأما العتق فلا يجزئه وان أذن له السيد اذ لا لامة وانما ولاؤه لسيدته وصومه وفعله في كل كفارة كالحر (ص) ثم صوم ثلاثة أيام (ش) أي بثم المقتضية للترتيب لما علمت ان كفارة البين بالله مخيرة مرتبة فالمد كلف مخير كما مر في الاطعام والكسوة والعتق يخرج أي اشاء فان عجز وقت التكفير عنها كلها فانه ينقل إلى الصوم لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم فلا يجزئه الصوم وهو قادر على خصلة من الخصال الثلاثة المتقدمة وتتابع الثلاثة مستحب (ص) ولا تجزئ ملفقة (ش) يعني أن الكفارة يشترط فيها أن تكون من جنس واحد فلا تجزئ ملفقة من جنسين كما لو أطعم خمسة وكسا خمسة على المشهور لان التخيير بين الأحاد لا يستلزم التخيير بين الأجزاء ويصح في قوله ملفقة النصب على الحال من الضمير المستتر الراجع للكفارة والرفع على انها صفة أي ولا تجزئ الكفارة الملفقة وقوله ومكرراً بالنصب عطفاً عليها وبالرفع عطفاً على الضمير المستتر الراجع للكفارة وصح ذلك لوجود الفاصل وهو الحال تأمل (ص) ومكرراً مسكين (ش) تقدم أنه قال اطعام عشرة مساكين لكل مد فالعدد معتبر لقوله تعالى اطعام عشرة مساكين فلو أعطى طعام العشرة خمسة مساكين بأن دفع لكل مسكين مدين أو كسا خمسة مساكين كسوة العشرة لم يجزئه شيء من ذلك حيث لم يكمل على الوجه الآتي للمؤلف (ص) وناقص كعشرين لكل نصف (ش) هذا عطف على

قوله

عشرة مساكين وكسا عشرة فان شرك بأن نوى العتق عن الثلاث وكذا الاطعام والكسوة فلا خلاف

في عدم اجزاء العتق لعدم تبعيضه اذ مال أمره أنه أعتق عن كل عين ثلث رقبة واختلاف في الاطعام والكسوة والمشهور عدم الاجزاء ومقابلها ما لابن القاسم في الموازية الاجزاء (قوله لان التخيير بين الأحاد) أي الجزئيات لا يقتضي التخيير بين أجزاء الجزئيات (قوله أي ولا تجزئ الكفارة الملفقة) الاحسن أن يقول أي ولا تجزئ كفارة ملفقة (قوله بالنصب عطفاً عليها) أي على ملفقة والتقدير ولا تجزئ الكفارة في حال كونها ملفقة ولا في حال كونها مكرراً المسكين أي أمر مكرراً المسكين (قوله وبالرفع الخ) أي ويغتفر في المتابع مالا يغتفر في المتبوع فلا يرد أن يقال مكرراً مذكراً فلا يستلزم تجزئاً بالتاء وهذا وجه قوله تأمل



(قوله وهل محل الخ) أي فهو خاص بقوله وناقض كعشرين ولا يرجع للملقة والمكررة إذ لا يشترط البقاء فيهما (قوله وهو فهم القاضى عياض) فائلا تأمل تفرقة في الغداء والعشاء فانه بين في مراعاة وصول القدر الى المسكين ولو في أوقات ولو بعد ذهاب ما بيده هذا ظاهرها وزعم أن ظاهرها شرط البقاء ليس بشئ تأويلان (٣) وقول عياض تأمل الخ أن الغداء لا يبقى معهم الى العشاء ولا العكس (قوله ولكن نزاع في مسألة النقص بالقرعة) قال عج في شرحه الآن يكمل راجع لجميع ما سبق وقوله وهل ان بقي راجع لقوله وناقض وقوله وله نزاع راجع للجميع أيضا وقوله بالقرعة هذا في الملقة والناقصة ولا يتأتى فيما عداهما (تنبية) دخول القرعة في الناقصة محل ما لم يعلم الاخذ بعد العشرة والاعتين الاخذ منه من غير قرعة قياسا على ما يحمله ابن عرفة في كفارة الظهار اذا أعطاهما المائة وعشرين من قوله الاظهر ان علم الاخذ بعد السنتين تعين رد ما بيده والقول للاخذ منه لم يبين لان الاصل عدم البيان (قوله لثانية) أي من ثانية أي جازا التكرير من أمداد ثانية كقوله سمعت له صراخا (قوله ان أخرج) شامل لما اذا أخرج قبل الوجوب أو بعده وليس عمرا يدل المراد أخرج قبل الوجوب أي الحنث كما أفاده الشارح (قوله قبل وجوب الثانية) أي الحنث فيهما وهو يقتضى أنه اذا أخرج الاولى حال وجوب الثانية أنه يكره أيضا مع أن (٦١) الظاهر عدم الكراهة كمن حلف أن

لا يدخل الدار ودخلها ثم حلف لا يدفع الكفارة لعشرة معينين ودفعها لهم فان في هذه أخرج الاولى حال وجوب الثانية (قوله لثلاث تخطط) أي تلبس نية الاولى بنية الثانية فلا يدرى هل الاول الاول أو العكس وهذا الاختلاط لا يضر أي التباس كون الاول الاول والعكس لا يضر لانه على كل حال أخرج ما عليه فلذا حكمنا بالكراهة لا بعدم الاجزاء وقوله ولو صحت أي بحيث لا يتحمل التباس رأسا فلا منافاة ثم لا يخفى أن قوله لثلاث تخطط يقتضى أنه تعليل بالظنة وان علة الكراهة احتمال الاختلاط ولو فرض عدم الاختلاط فيما في قوله بعد ولو صحت وعبرة شارحنا كعبارة بهرام (تنبية) كما يحصل الامن من التخليط بنية

قوله ولا تجزئ ملقة والمعنى انه اذا دفع العشرة أمداد التي هي الكفارة لعشرين مسكينا لكل نصف مد فانه لا يجزئه لان العدد معتبر كما هو والكاف للتمثيل أي كعشرين أو ثلاثين مثالا وقوله لكل نصف أي جزء (ص) الا أن يكمل وهل ان بقي تأويلان (ش) أي ومحل عدم الاجزاء فيما سبق الا أن يكمل العدد في الاولى والقدر في الثانية وهل محل اجزاء التكميل في الثانية ان يبقى يد كل مسكين ما أخذ يكمل له بقية القدر في وقت واحد وعليه فلا يجزئ تفرقة المد في أوقات وهو فهم ابن خلدون زعم انه ظاهر المدونة أو يجزئ التكميل ولو بعد ذهاب ما أخذ أو لا من يده وهو فهم القاضى عياض تأويلان (ص) وله نزاع ان بين بالقرعة (ش) أي وللكفر في مسألتى التكرير والنقص نزع المد والثوب المكرر في الاولى والجزء في الثانية بشرط أن يبقى بيد المسكين لم يتلفه كما يشعر بذلك لفظ النزع وكان وقت الدفع له بين أنه كفارة ولكن يتزع في مسألة النقص بالقرعة لا بالتخير اذ ليس بعضهم أولى من بعض ولما ذكر عدم اجزاء المكرر لمسكين خشى أن يتوهم عموم الكفارة الواحدة ولا كثر منها دفع ذلك التوهم بقوله (ص) وجازا لثانية ان أخرج والا كره وان كمين وظهار (ش) أي وجازا عطاء أمداد كفارة ثانية لمساكين الكفارة الاولى ان أخرج الاولى قبل وجوب الثانية اتفاقا فان أخرج الاولى بعد وجوب الثانية فيكره دفع الثانية لمساكين الاولى مع الاجزاء لثلاث تخطط النية في الكفارتين ولو صحت في كل كفارة وخلصت كل من الاخرى بأن ينوي بعشرة أمداد معينة واحدة بعينها لجاز وسواء اختلف موجب اليمينين كمين بالله وظهارا واتفق كمينين بالله فالبا للغة في قوله وجاز في قوله والا كره وجوب الظهار ينزل منزلة الحنث في الثانية (ص) وأجزأت قبل حنثه (ش) أي وأجزأت الكفارة أي اخراجها بعد الحلف في عين البر والحنث بجميع أنواعها ولو

كل واحدة يحصل أيضا بنية واحدة منهما معينة ليمين (قوله موجب اليمينين) المناسب وسواء اختلف موجب الكفارتين كمين بالله وظهارا الخ (قوله فالبا للغة الخ) الاظهر أن المبالغة راجعة لقوله والا كره لانه يتوهم عند الاختلاف لا كراهة ثم بعد ذلك وجدت أن بهرام جعله مبالغة في قوله والا كره (قوله وجوب الظهار) انظر هل المراد الوجوب الذي تسقط الكفارة بالموت معه وذلك بالعود أو الوجوب الذي لا تسقط معه بالموت وذلك بالوطء (أقول) الثاني هو الظاهر (قوله وأجزأت قبل حنثه) فيه إشارة الى أنه خلاف الاولى وانما أجزأت قبل الحنث لان سبب الحكم اذا تقدم على شرطه جاز ترتب الحكم عليه كالعقود عن القصاص قبل زهوق الروح لتقدم السبب الذي هو الجرح وتقدم الزكاة قبل الحول لتقدم ملك النصاب واليمين هنا هو السبب والحنث شرط لجواز تقديم الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا حكاه في الاكمال كتقدم العفو على الجرح وتقدم اسقاط الشفيع على البيع واجازة الورثة قبل الايصاء (قوله بجميع أنواعها) أي اخراجها بجميع أنواعها أي الكفارة وقوله ولو بالصوم رداعلى من يقول بعدم جواز تقديم الصوم دون غيره كره في الكافي والمسئلة ذات أقوال الاجزاء عدم الاجزاء الفرق بين أن يكون على حنث فيجوز تقديمها أو على بر فلا يجوز وقد علمت الرابع



(قوله وهذا في غير عین الخنث الموجل) أي هذا في البر والخنث المطلق وأما الخنث الموجل فلا يكفر بواقفه ما في المواقف فانه بعد أن ذكر النقل قال مانصه فتحصل من هذا أن مذهب المدونة أن الخالف بالله أن كان على برقه أن يكفر قبل حنثه والاولى بعده وان كان على حنث فان لم يضرب أجلا فله أن يكفر ولا يفعل وان ضرب أجلا فلا يكفر حتى يعضى الاجل ونص التهذيب من قال والله لا أفعل كذا فان ضرب أجلا فلا يكفر حتى يعضى الاجل اه (قوله فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو يمشی قبل الخنث) ظاهره سواء كانت الصيغة صيغة بر أو صيغة حنث مطلق وأما مقيد فقد عرفت (قوله أو عبد معين) أي أو غير عبد معين وأما آخر طلاقة أو عبد معين ومنها الثلاث فيكفر قبل الخنث الخ (أقول) حاصل ما يفهم من عبارة شارحنا أن اليمين إما أن تكون بالله أو بعق معين أو غير معين أو بطلاق بالغ الغاية أم لا وإما أن يكون على بر أو على حنث والخنث إما مطلق أو مقيد فأما ان كانت على بر أو حنث مطلق فتكفر قبل الخنث في اليمين بالله أو بعق معين أو بطلاق غير بالغ الغاية فلا تكفر قبل الخنث وأما اذا كانت على حنث مقيد فلا تكفر قبل الخنث مطلقا ظاهره أنه اذا كفرت قبل الخنث لا تجزئ فينا في ذلك قوله وانظر تلخيص المسئلة في الشرح الكبير وتلخيصها على ما فيه وهذا كلام عج ان اليمين بالله أو وصفته أو بالعق المعين أو بالصدقة المعينة أو بالطلاق البالغ غايته يجزئ ما عدا ذلك قبل الخنث فيها سواء كانت عین بر أو حنث فان كانت اليمين بعق غير معين أو بصدقة كذلك أو بطلاق لم يبلغ الغاية أو بصوم أو بمشی فان كانت عین بر أو حنث (٦٣) وقيدها بأجل فانه لا يجزئ فعل شيء في هذه قبل الخنث فيها وأما عین الخنث التي

لم يعينها بأجل فان ما فعله من ذلك قبل الخنث فيها يجزئه اليمين الطاهر فانه لا يجزئ فيها الكفارة قبل العود ولو حنث فيها وان كانت بصيغة الخنث كان لم أدخل الدار فانت على كظهر أمي اه المراد منه واذا علمت ذلك فالواجب اتباع النقل وهو ما في المدونة الذي ذهب اليه شارحنادون كلام عج فان قلت كيف يخرجها في صيغة الخنث قبل حنثه اذا خراجها له فيه عزم على الضد وهو يحصل به الخنث قلت يمكن اخراجها مع التردد في عزمه على الضد ثم يجزم به بعد الاخراج قاله عج وقد

بالصوم قبل حنثه سواء كانت على فعله أو فعل غيره وهذا في غير عین الخنث الموجل أما هو فلا يكفر حتى يعضى الاجل كما في المدونة وأشعر قوله أجزأت يعني الكفارة أن هذا في عین تكفر فلو كانت مما لا تكفر كطلاق أو اعتق أو مشى فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو يمشی قبل الخنث فان فعل لم يجزئه ولزمه فعله مرة أخرى اذا حنث ابن عرفة في غير آخر طلاقة أو عبد معين انتهى والصدقة كالعتق يفرق فيها بين المعين وغيره وانظر تلخيص هذه المسئلة في الكبير (ص) ووجبت به (ش) يعني أن الكفارة تجب بالخنث اتفاقا والخنث في عین البر بالفعل وفي عین الخنث بعدمه وأشار بقوله (ان لم يكره يبر) الى أن وجوب الكفارة بالخنث محله اذا حنث طائعا أو كانت عينية على حنث كمن حلف ليكلمن زيدا في هذا اليوم ولم يكلمه فيه لمناص حصل أما من كانت عينية على بر أو كره على الخنث في ذلك فانه لا يلزمه كفارة ولا يحنث كمن حلف لا أدخل الحمام مثلاً فأكروه على دخوله فانه لا يحنث ولا يلزمه كفارة فقوله ان لم يكره يبر أي مطلق بأن فانه المحلوف عليه في عین الخنث ولو مؤجلا طوعاً أو كرهاً ان لم يكن المانع عقلياً ولم يفترط كما يأتي أو فعلاً في البر المطلق طوعاً لا ان فعله مكرهاً فلا حنث على المشهور فقوله ان لم يكره يبر منطوقه ثلاث صور ومفهومه صورة واحدة ووجه التفرقة بين الخنث بالا كراه في عین غير البر ان عین الخنث الخنث فيها بالترك وعین البر الخنث فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فضيقت فيه

يتوقف في اجزائه عنهما مع التردد وصورة الطلاق البالغ الغاية أن يقول ان دخلت الدار فامرأته طالق ثلاثاً وأسباب طلقها ثلاثاً أو مئة ما عادت اليه بعد زوج شرعي قبل دخول الدار ثم دخلها وهي في عصمته فلا شيء عليه واطلاق التكفير عليها مجاز بمعنى انه لا يعود عليه اليمين في العصمة الجديدة بخلاف ما اذا طلقها دون الغاية ثم عادت له ولو بعد زوج فانها تعود عليه اليمين فلا يدخل الدار فان دخلها حنث كافي عب (قوله أو كانت عينية على حنث) أي أو حنث مكرهاً وكانت عينية على حنث (قوله أو كره على الخنث الخ) أي ولو من غير عاقل كدابة جهت برا كبحا حتى أدخلته الدار المحلوف على عدم دخولها غير قادر على ردها ولا على النزول عنها (قوله فانه لا يلزمه كفارة) سواء كان المانع عقلياً أو عادياً أي بسنة قيود أن لا يعلم انه يكره على الفعل وان لا يأمر غيره بما كراهه له وان لا يكون الا كراه شرعياً وان لا يكون عينية لا فعله طائعا ولا مكرهاً وان لا يفعله فانيا طائعا بعد زوال الا كراه وان لا يكون الخلف على شخص هو المكره (قوله أي مطلق) وأما لو كان البر مقيداً كان يقول والله لا أفعل كذا في هذا اليوم فببره لا يتوقف على الا كراه بل يحصل حتى يفوات الزمن قاله مؤلفه كاذ كره شيخنا عبد الله (قوله ولم يفترط) قيد في المفهوم الذي هو اذا كان المانع عقلياً أي ان صيغة الخنث لا يحنث فيها بالمانع العقلي اذا لم يفترط وأما اذا فترط فانه يحنث وتقدم تيسيل المانع العقلي وان شئت جعلته خلاصاً من المانع العقلي المتني أي ولم يكن المانع عقلياً المقيد بعدم التفريط فيصدق المنطوق بصورة أيضاً وهو ما اذا كان المانع عقلياً وفترط (قوله فضيقت فيه) أي لكونه حلفاً وتجراً على شيء أسباب تركه كثيرة فهو داخل على التشديد على نفسه فلذلك شدد عليه



(قوله ولما كانت اليمين الشرعية الخ) لا يخفى أن هذا يقيدان مذهب المصنف رأي ثالث وذلك لانه قد ذكر في أول الباب ان اليمين تنقسم على رأيين وثلاثة أقسام وعلى رأي قسمين وهما أفاد أن اليمين الشرعية عند المصنف قسم واحد (قوله وفي على الخ) أفهم قوله أشد أن ما كان أخف لا يلزم وان كان العرف جرى به كما اذا جرى العرف بالخلف بالمشي في عمرة بالخلف بما يلزم فيه بطلقة واحدة في ك وجد عندي مانعه ولا مفهوم لاشد بل مثله أشق وأعظم كذا ينبغي وهذا ما لم يكن نية فيعمل عليها وتصير محاشاة ويقال مثله في قوله وزيد في الأيمان تلزمني فلو حكم كما هم فيما ذكر بطلقة واحدة نقض ويعتبر ثلث ماله يوم يمينه بعد اخراج الدون وما يلزمه شرعا من نفقة وغيرها فان لم يقدر على المشي حين اليمين لاشي عليه ولا هدى كمن نذر المشي ويلزم الخالف ما ذكره المؤلف ولو جاهد بالحكم وبدل اللفظ اذ لم يفصل في ذلك اذ الخطأ والجهل في موجب الحنث كالعالم هذا هو الاصل \* واعلم أن قول المصنف وفي على الخ حكم هذا حكم من حلف ولم يدرب حلفا كان يعتق أو طلاق أو صدقة (٦٣) أو مشي فيما زعمه أن يطلق نسائه البتة

وأما باب الفعل قليلة ضعيفة فوسع فيه تأمل ولما كانت اليمين الشرعية عند المؤلف مختصة بالخلف بالله وصفاته وما عند ذلك التزامات لأيمان شرعية وأنهي الكلام على الشرعية وما يتعلق بها من استثناء ولغو ونحوه وكفارة وغير ذلك شرع في شيء من الالتزامات فقال (ص) وفي على أشد ما أخذ أحد على أحد من يملكه وعنته وصدقة بثلثه ومشى بحجج وكفارة (ش) والمعنى أن المكلف اذا قال على أشد ما أخذ أحد على أحد ان لا أكل زيدا مثلا فكلما فانه يلزمه عند عدم النية أن يطلق نسائه ثلاثا وهو المراد بالبت وان يعتق عبيده الذين يملكهم حين اليمين لا يوم الحنث وأن يتصدق بثلث ماله الذي يملكه حين يمينه الا أن ينقص ثلث ما بقي وان عيشى الى بيت الله في حج لافي عمرة وقول الشارح أو عمرة غير ظاهر وأن يكفر كفارة عين ولا يلزمه كفارة ظهار ولا صوم سنة (ص) وزيد في الأيمان تلزمني صوم سنة (ش) يعني أن المكلف اذا قال الأيمان تلزمه أو كل الأيمان أو جميع الأيمان أو أيمان المسلمين ونحوها مما يدل على العموم أن لا يفعل كذا وفعله أو لا يفعل وتزك ولا نية له فانه يلزمه ما مر في المسئلة السابقة ويزاد على ذلك أنه يلزمه أن يصوم سنة كاملة وأشار بقوله (ان اعتيد حلف به) الى أن صوم العام لا يلزم الا اذا كانت العادة جارية بالخلف به أي عادة أهل بلده الخالف أن يحلفوا بذلك ولا عبرة بعادة الخالف وحده قال المؤلف وينبغي في غير الصوم أيضا أنه لا يلزم الا بالعادة اه وهل يلزمه أيضا صوم شهرين متتابعين كشهرى الظهار أو لا يلزمه ذلك فيه تردد واليه أشار بقوله (وفي لزوم شهرى ظهار تردد) أي وفي لزوم صوم شهرين كشهرى الظهار لو كان معه زوجة وظاهر منها في كونه منوى التتابع والكفارة الى آخر ما يأتي ولم يقل ولا نية اكتفاء بقوله وخصصت نية الخالف (ص) وتحريم الحلال في غير الزوجة والامة لغو (ش) يعني أن المكلف اذا حرم على نفسه شيئا مما أباحه الله من طعام أو شراب أو لباس أو أم ولد أو عبد أو غير ذلك سواء أفرد أو جمع كقوله ان فعلت كذا فالحلال على حرام أو قال الشئ الفلاني على حرام فانه لا يحرم عليه لان المحلل والمحرم هو الله تعالى الا الزوجة فقط فانه اذا حرمها حرمت عليه لان تحريمها هو طلاقها

وأن يعتق عبيده وان يتصدق بثلث ماله وان عيشى الى بيت الله الحرام في حج وأن يكفر كفارة عين (قوله أن يطلق نسائه) أي التي يملكها فلا شئ عليه في التي يتزوجها أو يملكها بعد اليمين وقبل الحنث خلافا لقول ابن الحاجب يوم الحنث (قوله وان يتصدق بثلث ماله) وانظر لوشك في ربح تجارتها الغائبة عنه هل حصل قبل اليمين فينفق ثلثه أو بعده ومحل ذلك أن لم تمكن له نية بشئ والاعمل عليها ولو في القضاء فلو قال أردت بهذه اليمين اليمين بالله ولم أرد طلاقا ولا اعتقا ولا غيره قبل (قوله الا اذا كانت العادة جارية بالخلف به) أي بصوم العام هذا هو التحقيق الذي يدل عليه النقل وكذا يقال في حلفه بقوله على أشد ما أخذ أحد على أحد فالاعتبار في الخلف بالماضي فان لا بقوله الأيمان تلزمني أو على أشد ما أخذ أحد على

أحد خلافا لما صرح به بعض الشراح (قوله ولا عبرة بعادة الخالف) حينئذ كلامه شامل لما اذا اعتاده الخالف وأهل بلده أو هم دونهم سواء اعتاد خلافهم أو لم يعتد فهذه ثلاث صور ومفاده أنه لو كان له به عادة ولا عادة لهم بالخلف به أصلا أنه لا يلزمه وأولى اذا لم يكن له وله به عادة بالخلف به وجعل عيج أن الأولى من هذين يلزمه الخلف به والحاصل أنه ان اعتاد أهل البلد الخلف به اعتاد الخالف الخلف به أو بعينه أو لا عادة له أصلا فهذه ثلاث صور فيها اللزوم فاذا لم يعتد أهل البلد ولا الخالف الخلف به فلا لزوم فاذا اعتاد الخالف الخلف به فقط أي وأهل البلد لم يعتادوا ذلك ففيها اللزوم عند عيج وتبعه عيب دون ما يظهر من كلام شارحنا فهذه صور خمس بالاختصار وبالسبب تسعة وذلك لانه إما أن تكون عادة أهل البلد الخلف بصوم العام أو بصوم العام أو لا عادة لهم أصلا بشئ ويحرم مثل ذلك وتعلم أحكامها مما ذكر (قوله أنه لا يلزمه الا بالعادة) أي لا يلزمه عتق من يملك الا اذا جرى عرف بذلك وكذا لا يلزمه مشى بحجج الا اذا جرى العرف بالخلف بذلك وكذا يقال في غيره (قوله وفي لزوم شهرى ظهار تردد) والقول باللزوم عزاء ابن بشر الاشياخ والقول بعدم ذلك لابي محمد وجماعة.



فتطلق عليه ثلاثا داخل بها أم لا ولا ينوي فقوله والامة معطوف على غير فهي مجرورة فيكون  
 في الامة لغوا أيضا فالعامل في الامة في والتقدير في غير الزوجة لغو وفي الامة لغوا لأن ينوي  
 بتحريم الامة عتقها وانما كفر عليه الصلاة والسلام في تحريمه أم ولده ابراهيم لانه حلف بالله  
 لا يقربها وانما نص المؤلف على الامة للرد على من يقول يلزمه كفارة يمين ولا يطؤها حتى يكفر  
 وعلى من يقول تعتق والا فلا خصوصية للامة بل ما عدا الزوجة كذلك (ص) وتكررت  
 ان قصد تكرار الحنث (ش) يعني انه اذا حلف مثلاً أن لا يكلم زيدا ونوى انه كلما كلمه يلزمه  
 الحنث فانه يلزمه كفارة يمين كلما كلمه وكذا لو قال والله لا جامعك زوجتي ونيتك التكرار يريد  
 واليمين واحدة وحيث لا اشكال مع قوله بعد أو نوى كفارات فانه كرر القسم ونوى بكل لفظة  
 كفارة فقوله وتكررت أي الكفارة ان قصد تكرار الحنث بتكرره هل ما حلف عليه والحنث  
 في اليمين بكسر الحاء انقضها والنكث (ص) أو كان العرف كعدم ترك الوتر (ش) يعني أن العرف  
 اذا كان جارياً بتكرار الحنث في صيغة من صيغ الايمان فانه يتكرر الحنث على الحالف بمنزلة  
 من قصد تكرار الحنث به لان العرف كالشرط فن حلف لا يترك الوتر مادام بمكة فانه يتكرر  
 عليه الحنث بتكرره ترك الوتر يجري العرف بالتكرار فكأنه قال كلما تركت الوتر فعلى كفارة  
 فمكرر كان للتكرار المفهوم من تكررت ومثل الوتر كل عبادة لها وقت تفعل فيه لا تتقدم  
 عليه ولا تأخر عنه وهو دائم (ص) أو نوى كفارات (ش) صورته انه كرر اليمين على  
 شيء واحد وقصد تعدد الكفارات كمن حلف بالله أو بشيء من صفاته أن لا يفعل كذا لشيء واحد  
 ونوى ان فعله فعليه كفارات بعدد المقسم به فان الكفارة تتعدد بتعدد ما نوى التأكيد  
 أو الانشاء دون الكفارات لم تتعدد اتفاقاً في الاول وعلى المشهور في الثاني (ص) أو قال  
 لا ولا (ش) يعني لو قال لا باع سبعة هذه من فلان فقال له آخروا أنا فقال لا والله ولا أنت  
 فباعها منهما جميعاً فعليه كفارتان وفي الطلاق طلقتان ولو باعها من أحدهما ثم ردها عليه  
 فباعها من الثاني فعليه كفارتان ومن قال والله لا بعث من فلان ولا من فلان فكفارة واحدة  
 تحزته باعها منهما أو من أحدهما أو ردها عليه فباعها أيضاً من الآخر فهو سواء لانه لم يتعدد  
 المحلوف به بخلاف صورة المؤلف تعدد المحلوف به فان ذلك كناية يمينين (ص) أو حلف أن لا يحدث  
 (ش) يعني أن من حلف على شيء أن لا يفعله أو أن يفعله ثم حلف انه لا يحدث في يمينه هذه ثم  
 وقع عليه الحنث فان الكفارة تتعدد عليه واحدة لحنثه في يمينه والاخرى لحلفه على ان لا يحدث  
 وقد وقع منه الحنث لان الثانية لما كانت على غير لفظ الاولى لم تحمل على التأكيدها فاما في  
 المبسوط (ص) أو بالقرآن والمصحف والكتاب (ش) الاحسن أن يكون معمولاً لفعل مقدر دل  
 عليه الحلف المذكور أي أو حلف بالقرآن وهو معطوف على مدخول الشرط أعني قصد وأما  
 عطفه على قوله أن لا يحدث لكونه على تقدير حرف الجر ففيه شيء لعدم تناسب المتعاطفين فان  
 المعطوف عليه محلوف عليه والمعطوف محلوف به وكذا عطفه على مقدر بعد حلف وهو  
 المحلوف به ففيه نظر لاقتضائه كون الحلف بالقرآن وما بعده فيما اذا حلف أن لا يحدث مع انه  
 غير موصوف على ذلك ومعنى كلام المؤلف أن من حلف بالقرآن والمصحف والكتاب على شيء أنه  
 لا يفعله وفعله فعليه ثلاث كفارات ولعل هذا ما لم يقصد التأكيده وما مشى عليه المؤلف خلاف  
 الراجح والراجح أنه ليس عليه الا كفارة واحدة لان جميع أسماء الله مدلولها واحد بل لو قال  
 والمصحف والقرآن والكتاب وقصد التأسيس فليس عليه الا كفارة واحدة على المذهب (ص)  
 أو دل لفظه بجمع أو بكلمة أو بهما (ش) أي أو دل لفظ الحالف على التكرار حالة كونه متلبساً  
 بكونه جميعاً كقوله ان فعلت كذا فعلى أيان أو عهداً أو كفارات أو متلبساً بكونه بكلمة أو بهما

(قوله وحيث لا اشكال) أي  
 بالتكرار (قوله والنكث) عطف  
 مرادف على قوله والنقض (قوله  
 مادام بمكة) فرض مثال (قوله  
 صورته انه كرر اليمين على شيء  
 واحد الخ) بل وان لم يكرر اليمين  
 وقد نوى بالفعل الواحدة كفارات  
 فيلزمه بقدر ما نوى (قوله أما لو نوى  
 التأكيده أو الانشاء) وسكت عما  
 اذا لم ينو شيئاً والظاهر من المصنف  
 انه يلزمه كفارة واحدة (قوله  
 الاحسن الخ) الاحسنية ظاهرة  
 بالنسبة لعطفه على قوله ان لا يحدث  
 فان العطف صحيح الا أنه غير أحسن  
 لعدم تناسب المتعاطفين وأما بالنظر  
 لقوله وكذا عطفه الخ فلا يظهر  
 الاحسنية لانه يفيد التعيين (قوله  
 ما لم يقصد التأكيده) أي بل قصد  
 التأسيس (قوله لان جميع أسماء  
 الله الخ) المناسب لان هذه الالفاظ  
 مدلولها واحد وهو الذات القدسية  
 ظاهرة في مثل العالم والقادر ولا  
 يظهر (قوله بل لو قال الخ) لا يظهر  
 هذا الاضراب وذلك لانه حمل  
 المصنف على التأسيس لقوله ولعل  
 هذا ما لم يقصد التأكيده (قوله فليس  
 عليه الا كفارة واحدة على المذهب)  
 أي الآن ينوي كفارات كما صرح به  
 بعض الشراح (قوله أو عهداً) أي  
 جمع عهد يعني يمين



(قوله فعليه بالفعلة الواحدة كفارات) ولو نوى به عينا واحدة لان الجمع نص في معناه فلا يقبل التخصيص (قوله لامتي ما) اقترنت بما كما قال المصنف أولا الا ان بينهما ما فرقا وهو ان متى ما ان قصد به معنى كلفا تشكروا وان لم يقصد التكرار بخلاف ما اذا لم تقترن فلا تشكروا الا اذا نوى التكرار (قوله اومتى ما حضرت ٣) أو طلقته (قوله ففعلة مرار) لا حاجة لذلك لان المراد انه لا يلزمه بالفعلة الواحدة كفارات نظر التعدد اليه (قوله والانشاء) عطف تفسير وقوله على المشهور راجع لقوله وان لم يقصد التأكيدي بل قصد الخ فلذا قال بعض الشراح حاصله ان قصد التأكيدي فكفارة واحدة (٦٥) اتفاقا أو تعدد كفارات لزمه اتفاقا أو الانشاء بلا

قصد كفارات فالمشهور كفارة ولو في مجلسين (قوله ولا فرق بين مجرد الاسماء الخ) حاصله ان تقول لا فرق بين الاسماء فقط أو الصفات فقط أو المجموع منهما (قوله ان اتحد المعنى) وذلك لان المعنى لتلك الالفاظ الذات العلية وان كان باعتبار الصفة باعتبار السميع والعليم (قوله وهو تكرر باليمين) أي انشاء اليمين لا التأكيدي (قوله فهو محمول على التأكيدي) أي محمول على عدم تعدد الكفارة وقوله حتى ينوي التأسيس أي حتى ينوي تعدد الكفارة (قوله فهو محمول على التأسيس) أي طائفة ثانية (قوله فعنه متعدد لان الطلاق الاول يضيق العصمة) هذا الفرق نفس التصوير لان كون الثاني يزيد ضيقا لكونه كان تأسيسا وأما لو فرض انه تأكيدي فلا يزيد ضيقا (قوله ابن رشد وهو جار على المشهور) انظره فلم يقل وهو المشهور بل جار على المشهور ولعله جار على المشهور في المسئلة السابقة التي هي قوله أو بالقرآن والمصحف (قوله ولا كله غدا الخ) ولو حلف لا كله غدا ثم حلف لا كله بعد غد فكفارتان ان كله فيهما (قوله واذكر من ذلك

فعلت كذا فعلى كفارة أو عين في الاول تتعدد الكفارة بالحنث مرة فعليه بالفعلة الواحدة كفارات وهنا لا تتعدد الا بتعدد فعليه بكل فعلة كفارة واحدة (ص) لامتي ما (ش) يعني اذا قال الحالف متى ما كلمت زيدا أو ان أو اذا فعلى كفارة عين ونحو ذلك فلا تتعدد الكفارة عليه بل تحل اليمين بالفعل الاول الا ان ينوي تكرر الحنث وما مشى عليه المؤلف هنا من أن متى ما لا تقتضي تكرارها هو المذهب خلافا لما مشى عليه في باب الطلاق من انها تقتضي التكرار كما أشار له هناك بقوله أو كلما حضرت أو طلقته أو متى ما وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلقها واحدة (ص) ووالله ثم والله وان قصده (ش) أي ولا ان قال والله لا أفعل كذا ثم قال ولو في مجلس آخر والله لا أفعله ففعلة مرار فليس عليه الا كفارة واحدة بالفعل الاول ولا شيء عليه فيما بعده وان لم يقصد التأكيدي بل قصد التكرير باليمين أي انشاء عين ثانية ما لم ينو تكرر الحنث أو تعدد الكفارة على المشهور ولا فرق بين مجرد الاسماء والصفات ومجموعهما خلافا لابن شير حيث قال ان اتحد المعنى اتحد مثل والله والسميع والعليم وان اختلف المعنى تكررت مثل والعلم والقدرة والارادة فقوله وان قصده أي وان قصد تكرر اللفظ وهو تكرر باليمين وبعبارة أخرى أي وان قصد انشاء اليمين الثانية بعد اليمين الاولى فهو محمول على التأكيدي حتى ينوي التأسيس ومثل اليمين بالله الظاهر بخلاف الطلاق اذا قال أنت طالق أنت طالق فهو محمول على التأسيس حتى ينوي التأكيدي والفرق ان المحلوف به هنا وفي الظاهر أو لا هو المحلوف به آخر وفي الطلاق وان كان اللفظ واحدا فعنه متعدد لان الطلاق الاول يضيق العصمة والثاني يزيد ضيقا والثالث يبينها من العصمة (ص) أو بالقرآن والتوراة والانجيل (ش) يعني انه اذا حلف بالقرآن والتوراة والانجيل لا أفعل كذا ثم فعله فان عليه كفارة واحدة عند معنونه ابن رشد وهو جار على المشهور وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المؤلف فيما سبق من التعدد في قوله أو بالقرآن والمصحف والكتاب لان ذلك كله كلام الله وهو صفة من صفات ذاته فكانه حلف بصفة واحدة (ص) ولا كله غدا وبعده ثم غدا (ش) يعني ان اليمين الثانية اذا كانت جزءا الاولى فان الكفارة تتحد فيهما كما لو حلف بالله لا كله غدا وبعده ثم حلف لا كله غدا وبعده ثم حلف لا كله غدا كما لو كرر اليمين على غدا فتلزمه كفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزءا الاولى فان الكفارة تتعدد كما لو حلف لا كله غدا ثم حلف لا كله غدا ولا بعد غد فيلزمه كفارتان ثم لا شيء عليه ان كله بعد غد وان كله بعد غد فقط فتلزمه كفارة واحدة \* ولما أنهى الكلام على حد اليمين وصيغتها والموجبة للكفارة منها وأنواع الكفارة وتكرارها واتحادها أتبع ذلك بالكلام على مقتضى الحنث والبروز كر من ذلك خمسة أمور النية والبساط والعرف القولي والمقصد اللغوي والمقصد الشرعي وبدأ بالنية

(٩ - خشي ثالث) خمسة أمور) ظاهر عبارته انه بقي شيء آخر غير تلك الامور وكأنه أراد بغيرها النية المعجمة وهو معنى صحيح يمكن أن يكون مرادهم بعد ان كتبته وجدت النقل عن الحمي ان المخصص والمقيد ستة الخسة المذكورة في المصنف والعرف الفعلي \* واعلم ان كون تلك تقتضي الحنث أي في شيء خاص مثلا لا كل سمن مقتضى اللفظ انه يحنث بأكل أي سمن فاذا نوى خصوص سمن الضأن فتلك النية اقتضت الحنث في شيء خاص



(قوله وخصصت نية الخالف الخ) أي قصرت العام فالمفعول لخصصت محذوف وكذا يقال في قوله وقيدت أي المطلق ففعل قيدت محذوف خرج به أسماء العدد كله على عشرة فلا يصح أن يقول أردت تسعة وهذا غير قوله له على عشرة الاثلاثة مثلاً وأسماء الله تعالى فمتنع أن تستعمل في غير معناها فإذا حلف بالله وقال أردت زيد من باب اطلاق الفاعل على أثره لم تقبل نيته لأنه لا يتأتى فيهما تخصيص كذا في عب وتأمل فإن التخصص ليس مجازاً وظاهر عبارته أنه مجاز (قوله إن نافيت) أصله نافيت تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذف لالتقاء الساكنين (قوله حيث الخ) ظاهر العبارة أن إن نافيت راجع لمسئلتى التخصص والتمقييد وليس كذلك بل هو أي نافيت راجع لمسئلة التخصص كما يدل عليه حله وأما المقيدة للمطلق فسيأتي آخر العبارة أنها موافقة لظاهر اللفظ أي فهي ليست بخالفة لا بنقص ولا بزيادة وقوله أي مخالفة بنقص أي مضادة محالة كونها ملتبسة بنقص كقوله والله لا آكل سمناو ينوى أكل سم من البقر فهذه نية مضادة ملتبسة بنقص أي بإخراج شيء من العام وقوله حال كون قصد المخالفة على حد سواء الأول أن يقول حالة كون وجودها وعدمها على حد سواء ثم إن قضية العبارة رجوعه أي ساوت لقوله وخصصت أي ويمثل بقوله كلاً أتزوج حياتها وأما قوله كان خالفت ظاهراً لفظه وإن كان فيه تخصيص العام مع المناقاة المذكورة إلا أنه ليس مساواة بل قريب من المساواة ولذا كان في الأول يقبل مطلقاً في الإطلاق وغيره مع المرافعة وغيره بخلاف الثاني (قوله حال كون الخ) ظاهره أيضاً أن قوله وسأوت متعلق بالمسئلتين أيضاً وفي كلام بعض المحققين الموافق لما نقول أنه قيد في تقييد المطلق فخالصه أن إن نافيت قيد في تخصيص العام وقوله وسأوت قيد في تقييد المطلق ومعنى المساواة كما في توضيحه أنه يمكن أن يقصد باللفظ الصادر منه ما نواه وأن لا يقصد على حد سواء قال محشي نت وهذا يتصور في تقييد المطلق وتعيين أحد

(٦٦)

وغيره على السواء لغة وعرفاً ولو احتمل ذلك لغة وكان احتمالاً في العرف للمعنى المنوى مرجوحاً كانت النية كالمخالفة مخالفة قريبة فيقبل إلا في القضاء في الإطلاق والعقوب المعين كمن حلف لا يبطأ أمته ونوى برجله فإن استعمال اللفظ في هذا مرجوح عرفاً والراجح استعماله في الجماع وإن كان استعمال اللفظ فيهما لغة على حد

فقال (ص) وخصصت نية الخالف وقيدت إن نافيت وسأوت في الله وغيرها كطلاق (ش) يعني أن النية تقييد المطلق وتخصص اللفظ العام حيث كانت النية منافية أي مخالفة بنقص حال كون قصد المخالف وعدمه على حد سواء أي يمكن إرادته وعدم إرادته بالسواء وأخرى لو خالفت بزيادة كما لو قصد معنى عاماً وعبر عنه بلفظ خاص كالحالف لا أشرب لفلان ماءً أولاً أليس ثوباً من غزل أمر أنه يقصد قطع المن فإنه يحتمل بكل ما ينتفع به منهما وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ وهي المقيدة للمطلق والمبينة لأجل المشترك وصورها ابن راشد بما إذا حلف أن كلمته فأحد عبيدي حرأ وفعائشة طالق وله زوجتان تسمى كل منهما بذلك وقال أردت فلاناً أو بنت فلان ولا فرق في تخصيص النية للفظ العام وتقييد المطلق بين أن يكون اليمين بالله أو بغيره كطلاق وعقوب فالواو من قوله وسأوت وأوال حال من فاعل نافيت أي خصصت النية المنافية أي

سواء والحاصل أن المفهوم من أطراف الكلام أن المساواة تكون في المطلق والمقيد ومع وجودها تنفع النية عند

المفتي وعند القاضي مطلقاً ومع عدمها فاع القرب تنفع عند المفتي وعند القاضي في غير الطلاق والعقوب المعين لا فيهما عنده (قوله وأخرى لو خالفت بزيادة) أي في الاعتبار لا في التخصص والاطلاق المحدث عنهما وقوله وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ أي بأن لم تكن مخالفة لا بنقص ولا بزيادة وهي المقيدة للمطلق والمبينة لأجل المشترك وكان على المصنف أن يزيد ويقول وبينت أجمال المشترك ويمكن الجواب بأن مراده بتقييد المطلق ما يشمل تعيين أجمال المشترك وقوله وصورها الخ فيه ألف ونشر مرتب مع ما قبله (تنبيه) لا يخفى أن في كلام الشارح تنافياً وذلك لأن قوله حيث كانت الخ يفيد أن المخالفة بنقص تكون مقيدة للمطلق وقوله وأخرى لو وافقت يقتضي أن المقيدة للمطلق لم تكن مخالفة بنقص بل موافقة وهذا هو المناسب أي النية المقيدة للمطلق لا تكون أبداً مخالفة بنقص بل موافقة (قوله فالواو الخ) أقول حيث علمت أن إن نافيت راجع لتخصص العام وقد جعل الشارح قوله وسأوت للحال يعلم أن قوله وسأوت قاصر على تخصيص العام فلا يجري في المطلق (تنبيه) إذا علمت ما قررناه من معنى المناقاة (٣) هو ما يفيد الشارح في قوله إلا في قوله كسمن ضأن مع نية إخراج غيره أولاً إلى آخر ما سيأتي وهو ما ذهب إليه القرافي في فروقه وذخيره حيث قال الخالف باللفظ العام إن أراد بعض أفرادها لا يلتفت لنيته ويعتبر عموم لفظه لأن هذه النية مؤكدة وإن أراد إخراج غيره اعتبر نيته أذن شرط النية المخصصة أن تكون منافية لمقتضى اللفظ قال محشي نت وهو بعيد من كلام المؤلف هنا وفي توضيحه ثم ذكر ما حاصله أن الاعتبار كونه يقصد فرداً من العام كأن يحلف بأنه لا يأكل سمناو ينوى بذلك سمناً فإن لم يلاحظ إخراج غيره أولاً فلا خلاصته أنه لا يحتمل بغير ما نوى وليس من شرط ذلك أن يتعرض عند نسبة ما نوى من الأفراد إلى إخراج غيره فلو كان ما ذكره صحيحاً لنبهوا عليه ولأن نية بعض الأفراد تستلزم إخراج غيره فلا يتعرض لإخراجه فعليه نقول المصنف إن نافيت على هذا معنى خالفت وليس



للاحتراز بل كاشف لصورة التخصيص لان المناقاة حينئذ سبب الخصوص والعموم لا غير ويمكن أن يكون شارحنا نظر اليه حيث قال  
 أي مخالفة بقص الخ غير انه ينا في ما سياتي له في قوله كسمن ضأن في لا آكل سمناً فتدبر (قوله حال كون الخ) الاولى أن يقول حال كون  
 وجودها وعدمها على حد سواء (قوله وانظر الكلام في العام) لا يخفى أن العام اللفظ الذي يستغرق الصالح له من غير حصر والمطابق  
 اللفظ الموضوع للماهية بلا قيد والنكرة اللفظ الموضوع للفرد المنتشر واللفظ فيهما واحد كرجل وأسد والحاصل أن المصنف أراد  
 بقوله وقيدت أي المطلق ويراد به هذان والمشتك اللفظي كعين (قوله ويدعي انه (٦٧) أراد بحياتهم امدامت تحته) لا يخفى ان قوله

ذلك من قبيل العام الذي خصصته  
 النية وكأنه قال لا أتزوجها في أي  
 وقت من أوقات حياتها لخصصته  
 نيته حيث أراد بحياتها مدة كونها  
 تحته أي واخراج غيرها (قوله مع  
 قيام البينة عليه) أي عند القاضي  
 أي في الطلاق والعنق المعين (قوله  
 وتعذر عليه التسري) أي ويحلف  
 (قوله وهذه المسئلة) أي التي  
 لم يكن المحلوف لها زوجة (قوله التي  
 لم يوافقها العرف) أي فقبل نيته  
 عند المفتي مطلقاً وعند القاضي  
 الا في الطلاق والعنق المعين (قوله  
 كان خالفت ظاهر لفظه) لا يخفى  
 ان هذه أيضاً من قبيل تخصيص  
 العام (قوله كسمن ضأن الخ)  
 الكاف اسم بمعنى مثل صفة  
 للمخالفة المدلول عليها بخالفت أي  
 خالفت مخالفة مثل مخالفة سمن  
 ضأن في كونها فريسة غير موافقة  
 للعرف (قوله أو حلف لزوجه في  
 جارية الخ) لا يخفى ان هذا ليس  
 من قبيل تخصيص العام بل من  
 قبيل تقييد المطلق وذلك لان مراده  
 بالمطلق هنا ما يشمل المشترك ولفظ  
 وطئت من قبيل المشترك بين  
 الجماع ووطء القدم لغة الا انه اشتهر في  
 الجماع دون الوطء بالقدم ونوى غير

للمخالفة بقص حال كون قصده مخالفاً لعدمه على حد سواء كما مر وانظر الكلام في العام  
 والمطابق في شرحنا الكبير (ص) ككونها معه في لا يتزوج حياتها (ش) يعني أن الشخص اذا  
 قال لزوجه لا يتزوج حياتها وان فعلت فالتى أتزوجها طالق ثم يطلقها ويتزوج بعدها ويدعي  
 انه أراد بحياتها امدامت تحته فانه يقبل في الفتوى والقضاء الكاف تمثيلية للنية المخالفة  
 المساوية فهي مخالفة لظاهر اللفظ مساوية في احتمالها لعدمه قال ابن رشد ولو لم تكن المحلوف  
 لها زوجة له فقال ان تزوجت ما عاشت فلانة فكل امرأة أتزوجها طالق ثم أراد أن يتزوج بعد  
 ان طلقت وقبل أن تموت وقال أردت ما عاشت وكانت زوجة لفلان أو ما أشبه ذلك لم يتوفى  
 ذلك مع قيام البينة عليه ولم يكن له أن يتزوج ما عاشت الا أن يخاف على نفسه العنت انتهى  
 أي وتعذر عليه التسري وهذه المسئلة من مسائل المخالفة القسرية التي لم يوافقها العرف  
 (ص) كان خالفت ظاهر لفظه كسمن ضأن في لا آكل سمناً أولاً كـ (ش) يعني أن النية اذا  
 خالفت ظاهر لفظه ووافقت الاحتمال المرجوح القريب من المساوي فحكمها حكم المساوية  
 التي تقبل في الفتوى والقضاء الا في الطلاق والعنق المعين مع مراعاة أوقار من حلف لا آكل  
 سمناً وقال نويت سمن ضأن أو حلف لزوجه في جارية الخ ان كان وطئها وهو يريد بقدمه قبلة  
 نيته في الفتوى دون القضاء ومثله لا آكله وقال نويت سمناً مثلاً فقوله كسمن ضأن أي كنية  
 سمن ضأن مع نية اخراج غيره أو لا في لا آكل سمناً بان ينوي اباحة ما عدا سمن الضأن وأما لو  
 نوى عدم آكل سمن الضأن فقط في لا آكل سمناً من غير نية اخراج غيره أو لا فانه يحث بجميع  
 أنواع السمن لان ذكر فرد العام مقسرونا بحكمه يؤيده ولا يخصه وأتى المؤلف بقوله كان  
 خالفت الخ مقسرونا بكاف التشبيه ليرجع الاستثناء الا في لما بعدها والحاصل أن النية  
 المناهية لظاهر اللفظ على أربعة أوجه مخالفة بأشد من مدلوله كالمقصود معنى عاماً كما مر مثاله  
 ومخالفة يكون قصدها وعدمه على حد سواء وهذه أرادها المؤلف بقوله ككونها معه الخ وترك  
 الاولى لأنها خروجه ومخالفة موافقة للاحتمال المرجوح القريب من المساوي وهذه أرادها  
 المؤلف بقوله كان خالفت ظاهر لفظه الخ وهي التي يفرق فيها بين المرافعة وعدمها في الطلاق  
 والعنق المعين ومخالفة موافقة للاحتمال المرجوح البعيد جداً وهي المرادة بقول المؤلف  
 الا في لا ارادة ميتة فلا تقبل في القضاء ولا في الفتوى (ص) وكتوكيله في لا يبيعه ولا  
 يضربه (ش) هو من أمثلة المخالفة القسرية ومعناه ان من حلف لا باع عبده مثلاً أو لا يضربه  
 فوكل من باعه أو ضربه وقد نوى انه لا يبيعه ولا يضربه بنفسه فانه يعمل بنيته في الفتوى  
 وفي القضاء ان كانت نيته بغير الطلاق أو العنق المعين والا فلا وعليه يحمل قول المدونة وان

المشتر ولذلك لا يقبل في العنق والطلاق في القضاء (قوله مخالفة بأشد) لا يخفى ان هذه ليست من تخصيص العام ولا من تقييد المطلق  
 (قوله ومخالفة موافقة) لا يخفى ان هذه من قبيل تخصيص العام (قوله وكتوكيله الخ) هذا أيضاً يحتمل أن يكون من قبيل العام أو  
 تقييد المطلق وذلك لان قوله لا يبيعه أي لا يقع بيع من جهتي الشامل للبيع الصادر منه مباشرة والصادر من وكيله فان أراد بالاضافة  
 العموم فيكون ذلك من قبيل العام وان أراد الجنس فيكون من قبيل المطلق هكذا ظهر لي (قوله وعليه يحمل قول المدونة الخ) أي  
 فقول المدونة حثت معناه اذا كانت بطلاق أو عتق معين عند القاضي وذكر في له مانصه فان قلت هذا التأليف مختصر ويكتفى فيه  
 بالمثال الواحد فلم ذكر أربعة قلت قد يقال ذكر المثال الثاني لزيادة الايضاح وذكر المثال الثالث والرابع وهو قوله وكتوكيله في لا يبيعه ولا



يضر به إشارة إلى أنه من يرى أن كلام من فرغ في البيع والضرب حكمها واحد خلافاً لفرق بينهما والتفرقة في المدونة ونصها وإن حلف بضرب عبده فأمر غيره بضربه لا يبرأ لأن ينوي بنفسه وإن حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره ببيعها حث ولا يدين (قوله الأرافعة) حاصله كما قال عجم أنه لم ينكر الحلف لأنه أنكر الحلف وجلبت عليه البيعة لم تقبل نيته تخصيص العام وتقييد المطلق ولو كانت عينة بغير طلاق وعق معين ولو كانت موافقة بل أنكر أن يكون حث لا اعتقاده أن نيته تنفعه بأن يدعي عليه أنه حث في حلفه بالطلاق أو العتق المعين فينكر الحث فيقيم المدعي بيعة أنه حلف بالطلاق أو العتق المعين أنه لا يقول كذا أو ليفعل كذا في وقت معين وفعله هذا ضد ما حلف عليه فادعي نية تنفعه أن لو كانت عينة بغير طلاق وعق معين (أقول) لا يخفى أن قول المصنف وبيعة أو إقراراً بما يعقل كون البيعة تشهد بالحلف وكذا الإقرار بما يكون بالحلف ثم إن قوله مرافعة يقتضي أنه لو ذهب للقاضي من غير رفع وذو ذلك للقاضي أنه لا يكون الحكم كذلك والظاهر أنه من قبيل الفتوى لا من باب القضاء وقد صرح بذلك في التوضيح والمواق (قوله أو استحلف الخ) لا يصح عطفه على مرافعة لأن هذا لا يختص بالنسبة المخالفة لأنه في المخالفة والمساوية والموافقة وليس من باب ما لا نية فيه لأن النية موجودة لكنها نزلت منزلة العدم ولا يصح من جهة العربية أيضاً أن الفعل لا يصح عطفه على اسم لا يشبه الفعل فيجعل راجعاً (٦٨) لقوله وخصت وفيدت أي وخصت وفيدت الأرافعة وخصت وفيدت

الاف في استخلاف في وثيقة حق إلا أن هذا يخالفه ما في الطبخي فإنه قال قوله أو استحلف الخ ليس هذا من تقييد المطلق ولا من تخصيص العام وإنما ذكره ما لا فائدة الحكم (قوله أو عقد النكاح على أن لا يتسرى عليها) أي وحلف أنه إن تسرى عليها فهي طالق أي فالمراد بالحق ما يطالب به ديناً أو ودعة أو تعليقاً للزوجة أو غير ذلك (قوله وقال المحلف) أي ولو كان لفظ الطلاق الصادر منه يقتضي واحدة (قوله كان الطلاق معلقاً) كان يقول زوجته طالق إن لم أوفك رأس الشهر فيقول نويت واحدة ويقول المحلف إن نويت أكثر وقوله أو منجزاً كان يقول عليه الطلاق ماله عندي ودعة وبقيت

حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره ببيعها حث ولا يدين وإن حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فاشتره حث أم (ص) الأرافعة وبيعة أو إقراراً في طلاق وعق فقط (ش) هذا مستثنى من قوله كان خالف ظاهر لفظه يعني أن النية المخالفة لظاهر لفظه تقبل من ادعائها في الفتوى مطلقاً وفي القضاء إذا كانت عينة بغير الطلاق والعتق المعين وأما أن كانت عينة بهما ورفع للحاكم مع بيعة أو إقراراً فلا تقبل نيته المخالفة لظاهر اللفظ فالواو في قوله وبيعة بمعنى مع وقوله الأرافعة أي الرفع لأن الرفع من جانب غيره وأو في قوله أو إقراراً للتبويب وقوله وعق أي معين وسيأتي هذا في قوله ووجب بالنذر ولم يقض الا بعت معين والنذر واليمين سواء وأما غير المعين فتقبل نيته في تعيينه وهذا انما يأتي فيما إذا كانت له عيب (ص) أو استحلف مطلقاً في وثيقة حق (ش) يعني وكذلك لا تنفعه نيته إذا كان مستخلفاً في وثيقة حق لأن اليمين في ذلك على نية المحلوف له كخلفه على ودعة أنكرها ونوى حاضرة أو عقد النكاح على أن لا يتسرى عليها ثم تسرى حبشية وقال نويت من غير الحبش أو حلف ليقتضين غيره إلى أجل قضى الأجل ولم يقضه فقال الخالف أردت واحدة وقال المحلف انما نويت الثلاث فالعبرة بنية المحلف وسواء كان الحلف بالله أو بغيره في الفتوى أو القضاء كان الطلاق معلقاً أو منجزاً واحدة أو أكثر وكذا العتق وسواء كان العتق كاملاً أو ببعضاً أو آيلاً إليه كالتبدير إذا كان في رقبة معينة ولا يقضي عليه في غيرها وهذا مراده بالطلاق والمراد بالوثيقة التوثيق أي قطع النزاع فكانه اعتاض عن حقه هذه اليمين وليس المراد بالوثيقة حقيقة تهاوي الورقة المكتتب فيها وأفهم قوله في وثيقة حق أنها على نية الخالف في غيرها وهو كذلك في اليمين بالله اتفاقاً وفي غيرها على أحد أقوال ستة وأفهم بسين الطلب أنه لو طاع باليمين في وثيقة حق

حاضرة (قوله واحدة أو أكثر) أي كان الطلاق طلقة واحدة أو أكثر وقوله أو آيلاً إليه

لنفعه

العبارة فيها حذف والتقدير منجزاً أو آيلاً إليه أي التجيز (قوله التوثيق) أي قطع النزاع فالمعنى في وثيقة حق أي قطع نزاع متعلق بحق أو أن المعنى الافي وثيقة حق أي متوثق فيه وهو من إضافة الصفة للموصوف أي حق متوثق فيه أي باليمين (قوله فكانه اعتاض عن حقه) أي كأن هذه اليمين عوض حقه (قوله وليس المراد الخ) أي والا كان الكلام قاصراً (قوله على أحد أقوال ستة) أفاد ذلك عبارة التوضيح ونصه والثاني وهو الذي لا يكون على وثيقة حق أما أن يكون بالله تعالى أو لا فإن كان بالله تعالى فهي على نية الخالف والاقتلاثة أقوال الأول أن اليمين على نية المحلوف له ورأه ابن القاسم عن مالك وفيه قال ابن وهب وسحنون وأصبغ وعيسى والثاني أنهم على نية الخالف وهو قول ابن القاسم والثالث التفصيل لابن الماجشون وسحنون أن كان مستخلفاً فعلى نية المحلوف له وإن كان متطوعاً فعلى نية الخالف وخصص المصنف هذا الخلاف بما عدا اليمين بالله تعالى وهو خلاف طريقة صاحب المقدمات وابن زرقون فإنهم ما عدا الخلاف وزاد أقوالين آخرين أو له ما عكس الثالث أن حلف متطوعاً فانيعة نية الغير لأنه انما حلف لا بعبادة وإن استحلف فله نيته لأنه كالتكليف له ثانيهما انما يفترق أن يكون مستخلفاً أو متطوعاً فيمضي به عليه وأما غير ذلك فعلى نية



الخالف رواه أصبغ عن ابن القاسم وماتقدم عن مالك أن الخالف نيته في الحلال عليه حرام لا اختلاف العلماء فيها بخلاف غيرهما قول  
سادس (أقول) إذا علمت ذلك فقول الشارح وفي غيرها أقوال ستة لا يظهر فتدبر (قوله لنفعه وهو أحد قولين) والقول الآخر أنه  
لا ينفع والراجح أنه لا ينفع (قوله لا إرادة ميتة الخ) محل هذا ما لم تقم قرينة تدل على صدقه في دعوى الميتة ودعوى الكذب وأعلم أن  
مثل إرادة الميتة إرادة المطلقة والمعتقة والافيعمل عليها إذا كان موتهما قبل اليمين وأما لو كانت حين اليمين حية ثم ماتت بهت ذلك كانت من  
المخالفة القريبة كما أفاده في لـ (قوله ثم بساط يمينه) كما إذا قيل له أنت تزكي الناس بشي تأخذهم منهم حلف بالطلاق لا يزكي وليس له  
نية فانه لا يحنت بلزوم الزكاة وانما يحنت بالتركية له وكذا من حلف لا يأخذهم بالزكاة فانه لا يحنت إذا زالت تلك الزكاة وأعلم أن الواقع  
لا يرتفع بالبساط فن طلق زوجته بالفعل بمشاجرة حصلت منها ثم زالت تلك المشاجرة فلا يكون ذلك بساطا كما ذكره شيخ شيوخنا (قوله  
فيعمل عليه من تخصيص أو تقييد) فيه قصور لانه لا يشمل ما إذا دل البساط على التعميم فالاحسن أن يكون قوله ثم بساط يمينه معمولا  
لفعل مقدر والجمله معطوفة على جملة خصصت أي ثم اعتبر

(٦٩)

بساط يمينه والاعتبار يحتمل على المعنى  
المراد من تخصيص أو تعميم قاله  
الشيخ أحمد ومثال المعنى كما إذا  
أمتن عليه حلف لا يشرب له ماء  
فانه يحنت بما ينتفع به ولو خيطا  
تنبه ظاهر كلام المصنف  
كظاهر كلامهم اعتبار البساط ولو  
مع مرافعة في طلاق وعق معين  
ولا بد من ثبوت كون الخالف عند  
وجود البساط (قوله بجحيت إذا  
تذكرها الخالف) أي في حال حصول  
البساط (قوله ثم عرف قولي) أي  
عرف عام والشرعي عرف خاص  
فلا إشكال بأن الشرعي داخل في  
العرف القولي (قوله فإذا كان أهل  
تلك البلدة لا يأكلون الشعير ٣)  
أي والفرض أن لفظ الخبز يطلق  
على خبز الشعير إلا أنهم لا يأكلون  
الشعير وأما إذا كانوا لا يطلقون  
اسم الخبز على خبز الشعير وخلف  
أنه لا يأكل خبزا فلا يحنت بأكل

لنفعه وهو أحد قولين (ص) لا إرادة ميتة وكذب في طالق وحرمة أو حرام وان يقتوى (ش)  
هذا عطف على قوله كسمن وهو إشارة إلى النية المخالفة البعيدة والمعنى أن من قال امرأتى  
طالق أو أمتى حرمة وقال أردت امرأتى أو أمتى الميتة فان نيته لا تقبل ولو في الفتوى وكذا إذا  
قال امرأتى حرام وقال أردت أن كذبهم أحرام فقوله وكذب عطف على ميتة والعامل فيهما  
واحد وقوله في طالق وحرمة راجع إلى ميتة وقوله وحرام راجع إلى مسئلة دعوى الكذب من  
باب اللف والنشر المرتب أي ولا يصح في إرادة الميتة في قوله امرأتى طالق وجاريتي حرمة ولا في  
إرادة الكذب في قوله أنت حرام وان يقتوى (ص) ثم بساط يمينه (ش) أي وان لم يكن الخالف  
نية أو كانت ونسي ضبطها فانه ينظر في ذلك إلى بساط يمينه وهو السبب الحامل على اليمين فيعمل  
عليه من تخصيص أو تقييد كما يعمل على النية من برأ وحنت فيما يتوى فيه وغيره وليس بانتقال عن  
النية في الحقيقة انما هو مظنة لها ونحوه مما عليها بحيث إذا تذكرها الخالف وجدته مناسبا لها وعطفه  
على النية باعتبار أن تلك نية صريحة وهذه نية ضمنية فحصل التغاير (ص) ثم عرف قولي  
(ش) أي فان لم يكن الخالف نية وليس ثم بساط تحمّل يمينه عليه حلت على العرف القولي  
لانه غالب قصد الخالف واحترز بقوله قولي عن الفعل فليس يعتبر في هذا الباب مثال العرف  
القولي اختصاص الخالف لا أركب دابة بالخمار دون الخيل ونحوها واختصاص المملوك  
بالبيض دون غيره ومثال الفعل إذا حلف لا آكل خبزا فالحيز اسم لكل ما يحبز في عرفهم فإذا  
كان أهل تلك البلدة لا يأكلون الشعير فقط فأكّل الشعير عندهم عرف فعلي فلا يعتبر فإذا  
أكل الخالف خبزا قمح حنت ولا يكون عرف أهل البلد الفعلي مخصصا قوله قولي أي عرف  
منسوب للقول بأن يكون ينصرف إليه عند الإطلاق بحسب متعارفهم في إطلاق أقوالهم  
(ص) ثم مقصد لغوي (ش) أي ثم ان عدم ما ذكر اعتبر مخصصا ومقيد مقصد لغوي أي

خبز الشعير \* ثم أعلم أن ما ذكره من عدم اعتبار العرف الفعلي تبع فيه القرأني والتحقيق اعتباره فيخصص العام ويقيد المطلق كما أفاده  
الباحي انظر محشئ ات (قوله ثم ان عدم ما ذكر الخ) اعترض بأن المعتمدان المقصد الشرعي يقدم على اللغوي وعلى فرض التسليم  
فالمقصد الشرعي اما أخص من اللغوي وهو الغالب أو مساو وكما في الظلم فانه تجاوز الحد لغة وشرعا وحينئذ فيشكل تمثيل الشارح بقوله  
أولا أصلي مع قوله سابقا وكن حلف لا يصلي فيحنت بالدعاء فانه يثبت أن للصلاة معنى لغويا وقوله هنا ثم ان عدم ما ذكر يقتضي أن لا  
معنى لها في الدعاء وأجيب بجوابين عن قولنا كل معنى شرعي فهو بعض اللغوي أو مساو الأول انه يفرض في مثل الزكاة فانه لغة الزيادة  
والزيادة ما لم يكن لها ضابط كان المعنى المذکور كالعدم فإذا قال والله لا أزكي ولم يكن له نية ولا بساط فانه يحنت بالزكاة الشرعية  
لا بزيادة مال أو غيره كعلم الثاني يفرض في مثل القسطاس فانه لفظ أجمع استعماله العرب فيما وضع له في غير لغتهم على القول بوقوعه  
في القرآن فله مدلول شرعي وليس له مدلول لغوي لان المراد بالشرعي ما وضعه الشارع لا ما وضعه أهل الشرع فيه فإذا حلف لا وزن  
بالقسطاس فيحنت بوزن الميزان اذ هو معنى الميزان في غير لغة العرب ويبقى الاشكال في مثال الصلاة فيجيب بأن تشبها أولا بظاهر بناء  
على أن المقصد اللغوي يقدم على المقصد الشرعي وتمثله ثانيا باعتبار أن ما لم يعدهم المعنى اللغوي للصلاة فكان كعدمه ويكون



قوله ثم ان عدم ما ذكر إما حقيقة أو حكماً كهذا (قوله وهذا اذا كان المتكلم صاحب شرع) أي صاحب الشرع كما في الخطاب والله أراد به مقرر الشرع كالعلماء وقوله وكذا الخ أي أولم يكن صاحب شرع بأن لم يكن من المقررين للشرع إلا ان حلفه على شيء من الشرعيات (قوله أوليتوضاً) أي أو لا يتوضاً (قوله من مقتضيات البر) بكسر الصاد (قوله أو سرقة الخ) إشارة إلى المانع العادي وانظر لم يعدل عن أن يقول ولو لمانع شرعي أو عادي لا عقلي وكأنه تبع النص في ذلك (قوله حنت اتفاقاً) أي ولو كان المانع عقلياً واعلم ان التفصيل المذكور في المانع العقلي (٧٠) والشرعي والعادي الذي أفاده المصنف انما هو في المانع الطارئ بعد اليمين

وأما اذا تقدم فلا يحنت بالمانع العادي كالعقلي وحاصل ما في المقام أربع وعشرون ضرورة وذلك انك تقول يحنت بالمانع الشرعي تقدم أو تأخر أفت أم لا فرط أم لا فهذه ثمانية ولا حنت بالمانع العقلي إذا تقدم أفت أم لا فرط أم لا فهذه أربعة وأما ان تأخر فلا حنت في ثلاث وهو ما اذا أفت فرط أم لا أول يؤقت ولم يفرط فاذا لم يؤقت وفرط فيحنت وأما المانع العادي فلا حنت بالتقدم فرط أم لا أفت أم لا فهذه أربعة ويحنت بالتأخر أفت أم لا فرط أم لا ولا يحنت ما في التقسيم من التسامح ألا ترى انه اذا كان المانع متقدماً على اليمين فلا يتأني تفریط (قوله وان بادر ولم يمكنه الفعل فكال مؤقت) الا أنه تتأني المخالفة في الجملة في بعض الصور وهو أنه في الحنت المطلق اذا حلف على شيء وكان المانع شرعياً ويزول عن قرب كما اذا حلف ليطأن الزوجة وأطلق في يمينه ثم حصل حيض فانه يبر بوطئه بعد زوال ذلك الحيض أفاده مجشي تت (قوله فخلعه منه آخر) أي نزعه (قوله وبعزمه على ضده) مقتضى المذهب عدم الحنت كما قاله ابن عرفة وقد قال الشيخ أحمد ظاهره انه يحنت بمجرد العزم والذي في المدونة ومن قال لامرأته أنت طالق واحدة ان لم أتزوج عليك فأراد أن لا يتزوج (ش) عليها فليطلقها طليقة واحدة ثم يرجعها فيزول يمينه ولو ضرب أجلاً كان على بر وليس له أن يحنت نفسه قبل الاجل وانما يحنت اذا مضى الاجل ولم يفعل ما حلف عليه اه ومقتضاه أنه لا يقع الطلاق بمجرد العزم قاله بعض شيوخنا واذا كان لا يحنت بالعزم في الطلاق فأولى اليمين بالله (قوله وبالتسيان ان أطلق) أي في المحلوف عليه وأما ان قصد فقال لا أفعل كذا عمداً فلا حنت بالتسيان اتفاقاً وأما لو قال لا أفعله عمداً ولا تسياناً فلا حنت اتفاقاً فالشرط له بمفهومان موافقة ومخالفة

مدلول لغوي فيحمل اللفظ على ما يدل عليه لغة كقوله والله لا أركب دابة وليس لاهل بلده عرف في الدابة بل لفظ الدابة عندهم يطلق على معناه لغة وهو كل ما دب فانه يحنت حينئذ يركوبه ولو كتمساح وكن حلف لا يصلح فانه يحنت بالدعاء اذهوا الصلاة لغة ومقصد بفتح الصاد أي ثم ما يقصد من اللغة وكسر ها وانما قدم العرف القولي على المقصد اللغوي لان العرف القولي بمنزلة الناسخ والقاعدة ان الناسخ يقدم على المنسوخ (ص) ثم شرعي (ش) أي ثم ان عدم ما ذكر خصص وقيد بمقتضى شرعي ابن فرحون وهذا اذا كان المتكلم صاحب شرع وكذا اذا كان الحلف على شيء من الشرعيات مثل أن يحلف ليطأ أولاً أصلي أو ليتوضاً انتهى ولما فرغ من مقتضيات البر والحنت من النية وما معها شرع في فروع تنبئ على تلك الاصول وهي في أنفسها أيضاً أصول ومن قاعدته غالباً أنه يأتي بالياء للحنت وبلا لعدمه فقال (ص) وحنت ان لم تكن له نية ولا بساط بفوت ما حلف عليه ولو لمانع شرعي أو سرقة (ش) يعني اذا تعذر فعل المحلوف عليه فان كان الفعل غير مؤقت وفرط حتى تعذر حنت اتفاقاً وان بادر ولم يمكنه الفعل فكال مؤقت والمؤقت تارة يكون تعذره عقلياً كوت الحام المحلوف بذبحها اذا ذبح متعذراً في الميت فلا يحنت وتارة يكون تعذره شرعياً كمن حلف ليطأن الله لزوجته فيحدها جائزاً أو ليمسح اليوم الجارية فيجدها حاملاً فذهب المدونة أنه يحنت كما قاله الشيخ خلافاً لقول سحنون بعدم الحنت في مسألة البيع ولتفرقة ابن القاسم وابن دينار في مسألة الوطء بين أن يعصى زمن يمكنه فيه الوطء فيحنت أو لا فلا ورد المؤلف عليهم ما يلو وتارة يكون تعذره عادياً كما لو حلف ليدبح الحمامة غداً فسرق أو غصبت أو استحقت ومذهب المدونة الحنت وقوله ولو لمانع شرعي أي ولم يفعل فان وطئ فهي مسألة القولين الا تيمية في قوله وفي بره في ليطأها أي الله لاهل فوجدناها حائضاً فوطئها قولان (ص) لا يكون حام في ليدبحه (ش) أي ولا يحنت اذا كان المانع عقلياً كوت المحلوف على ذبحه ووقت أو أطلق وبادر ولم يفرط امان كان غير مؤقت وفرط فالحنت والكاف داخل على حام على قاعدته كما مر في قوله وكطين مطر من انه يدخل الكاف على المضاف مع انها في الحقيقة داخل على المضاف اليه ويحتمل بقاؤها على حالتها ليدخل من حلف ليلبس هذا الثوب في هذا اليوم وأخذ ليلبسه فخلعه منه آخر حرقه وصار مادافلاً حنت على الخالف (ص) وبعزمه على ضده (ش) هذا معطوف على المجرور الاول وهو قوله بفوت الخ أي وكذلك يحنت الخالف على حنت مطلق بالعزم على فعل ضده ما حلف عليه كوالله لا أدخل دار زيد أو ان لم أتزوج فأنت طالق ثم يتوهم أنه لا يدخلها أو لا يتزوج لقوله في الظهار وبعد زواج فعند اليأس أو العزيمة ولا يحنت بالعزم على ضده ما حلف في الحنت المؤجل وكذا في البرقي تعميم الشارح في كلام المؤلف للحنت والبرنظر (ص) وبالتسيان ان أطلق

(ش)

انه يحنت بمجرد العزم والذي في المدونة ومن قال لامرأته أنت طالق واحدة ان لم أتزوج عليك فأراد أن لا يتزوج (ش)

عليها فليطلقها طليقة واحدة ثم يرجعها فيزول يمينه ولو ضرب أجلاً كان على بر وليس له أن يحنت نفسه قبل الاجل وانما يحنت اذا مضى الاجل ولم يفعل ما حلف عليه اه ومقتضاه أنه لا يقع الطلاق بمجرد العزم قاله بعض شيوخنا واذا كان لا يحنت بالعزم في الطلاق فأولى اليمين بالله (قوله وبالتسيان ان أطلق) أي في المحلوف عليه وأما ان قصد فقال لا أفعل كذا عمداً فلا حنت بالتسيان اتفاقاً وأما لو قال لا أفعله عمداً ولا تسياناً فلا حنت اتفاقاً فالشرط له بمفهومان موافقة ومخالفة



(قوله على المشهور) راجع للنسيان أي خلافاً للسيوري وابن العربي ويحمل رفع عن أمق الخطأ والنسيان الذي احتج به على عدم الحنث بالنسيان على رفع الائم والافرفع الواقع محال (قوله عند العامة) أي عامة العلماء (قوله ولا تفاقم الخ) حاصله أن الحنث في العمد والخطا متفق عليه وقدم مثل الشارح للخطا بما ترى وأما النسيان كن يحلف أنه لا يدخل دار زيد فدخلها ناسياً بالحلف (قوله ومثال الخطا أن يحلف الخ) فهذا لا يقال له نسيان وإنما يقال له خطأ (قوله وهو كذلك) أي على طريقة الأكثر (قوله لشهرة الخ) فيه شيء وذلك لأن تلك الشهرة إذا لم يسبق النفي لفظ كل وأما إذا سبق النفي لفظ كل فليست بمعنى الكلية بل بمعنى الكل المجموع كما هو مقرر في علم المعاني (قوله الكلية لا الكل) أي وفرض المسئلة أنه لا نية له وأما لوني (٧١) الكل حقيقة فإنه لا يحنث بالبعض كذا

قرر بعض الشيوخ (قوله فيمتعلق بالأجزاء) متفرع على قوله لشهرة استعمال كل (قوله القضاء على المجموع) أي على الهيئة المجمعة من الأفراد إذا استعمال المجموع في البعض مجاز كما أفاده من حقق من شيوخنا (تنبيه) إنما حنث بفعل البعض دون البر فإنه لا يحصل إلا بفعل الكل ووجهه أن قاعدة الشرع غالباً أن الانتقال من الحل إلى التحريم يكفى فيه أدنى سبب ومن التحريم إلى الحل بالعكس فالعقد على الإيجابية مباح وتذهب هذه الإباحة بمجرد عقد الالب عليها ولا تذهب حرمة المبتوتة إلا بمجموع أمور من عقد المحلل ووطئه وغير ذلك (قوله وكذلك) يحنث بشرب السويق أي فالسويق يوضع في الماء ثم يشرب ذلك الماء كالبحين الذي يذاب في الماء ثم يشرب (قوله وإن قصد الاكل) أي وإن لم يقصد التضيق بل قصد مدلول لفظاً كل ومثله إذا لم يكن له قصد شيء أصلاً (قوله وإن كان طعاماً شرعاً) أي وإن كان ماء زمزم طعاماً شرعاً أي لأن العرف

(ش) يعني أن الحالف إذا خالف ما حلف عليه بالفعل أو الترك فإنه يحنث سواء وقعت منه المخالفة عمداً أو خطأ أو جهلاً أو نسياناً على المشهور حيث أطلق في عينه بأن لم يقيّد بعدم لقوله تعالى ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم أذمعناه عند العامة فحنثتم والحنث مخالفة ما حلف عليه بالفعل أو الترك وهي حاصلة في النسيان كحصولها في العمد فوجب مساواتها محكماً ولا تفاقمهم على الحاق الخطي بالعمد مثال الجهل أن يعتقد من حلف ليدخل الدار في وقت كذا أنه لا يلزمه الدخول في ذلك الوقت ومثال الخطا أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فيدخلها معتقداً أنها غيرها هذا في الفعل ومثاله في القول أن يحلف لا يذكر فلان فأراد ذكر غيره فحرفى على لسانه ذكر المحلوف عليه غلطاً أولاً كلمت زيدا فكلمه معتقداً أنه عمرو (ص) وبالبعض عكس البر (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا يفعل كذا ففعل بعضه كقوله لا آكل رغيفاً فآكل بعضه ولولمة وأما بالنسبة إلى البر فلا بد من الجميع ولا يبر بالبعض فإذا قال لا آكل هذا الرغيف مثلاً فلا يكفى في بره إلا آكل جميعه على المشهور وظاهر قوله وبالبعض الحنث ولو قيد بكل فقال لا آكله كله وهو كذلك لشهرة استعمال كل بمعنى الكلية لا الكل فيمتعلق بالأجزاء كما قاله ابن عرفة والكلية هي الحكم على كل فرد فرد بحيث لا يبقى فرد ككل رجل يشبعه رغيفان غالباً بالحكم صادق باعتبار الكلية والكل القضاء على المجموع من حيث هو مجموع ككل رجل يحمل الصخرة العظيمة فهذا الحكم صادق باعتبار الكل دون الكلية فقوله وبالبعض أي والصيغة صيغة بر وقوله عكس البر أي والصيغة صيغة حنث (ص) وبسويق أولين في لا آكل (ش) يعني وكذلك يحنث بشرب السويق واللين في قوله لا آكل لأنه آكل شرعاً ولغة وهذا إذا قصد التضيق على نفسه حتى لا يدخل في بطنه طعام والسويق واللين طعام وإن قصد الاكل دون الشرب فلا حنث اتفاقاً (ص) لا ماء (ش) يعني أنه إذا حلف لا آكل فشرب ماء فإنه لا يحنث ولو ماء زمزم لأنه ليس أكل عرفاً وإن كان طعاماً شرعاً لأن العرف يقدم عليه (ص) ولا يتصرف في لا أعشى (ش) أي ولا يحنث بالتسحر وهو الاكل آخر الليل في حلفه لا أعشى لأن السحور ليس بعشاء وإنما هو بدل من الغداء (ص) وذواق لم يصل بحوفه (ش) فيها ابن القاسم أن حلف أن لا يأكل طعام كذا أو لا يشرب شراب كذا فذاقه فإن لم يصل إلى حوفه لم يحنث ولا بد في كلام المصنف من تقدير مضاف إليه ليصح الكلام ومعناه ولا يحنث بكذا ولا بذواق شيء لم يصل لحوفه إذا حلف أن لا يأكله لأن القصد التغذي ولم يحصل ولا بعضه فقوله وذواق أي مذوق (ص) وبوجود

يقدم عليه وانظر على طرد العلة السابقة لو كان قصده التضيق على نفسه حتى لا يدخل حوفه شيء وفيه نظر اهـ كـ أي لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك وأجيب بأن معنى كونه طعاماً أنه يقوم مقام الطعام في الغذاء والقوة ولا يلزم من كونه يقوم مقامه أن يكون طعاماً (قوله ولا يتصرف في لا أعشى) أي ما لم يقصد ترك الاكل في تلك الليلة ويتصرف في حنث (قوله ولا بد في كلام المؤلف من تقدير مضاف إليه) أي الذي هو شيء (قوله ولا بذواق شيء لم يصل حوفه) مقتضى كلام المؤلف أنه لا يحنث بوضوئه إلى الخلق وهو ظاهر بخلاف الصوم والفرق أن الصوم هو الامتناع ومن وصل إلى حلقه شيء لم يسلك بخلاف الحلف على عدم الاكل فإن الغرض من ذلك عدم التغذي عما يشغل المعدة والواصل للحلق فقط لا يحصل منه شيء من ذلك قاله الشيخ أحمد (قوله أي مذوق) هذا ينافي قوله أولاً ولا بد من تقدير شيء



(قوله ونحوه) أي كصوم العام (قوله مما لا لغوفيه) أي وأما لو كان مما يتقع فيه اللغو ووجدته أكثر فلا حنت (قوله وسواء كانت الخ) هذا التعميم فيما إذا وجدته أقل فالخاص أنه إذا وجدته أقل لا حنت سواء كانت عينه مما يتقع فيه اللغو أو لا وأما إذا وجدته أكثر فيحنت إذا كانت عينه مما لا يتقع فيه اللغو (قوله برالدوام) أي دوام اللبس في المدة التي يظن لبس الثوب فيها أو المدة التي يظن ركوب الدابة فيها فإذا كان مسافرا مثل مسافة يومين وقال والله لا زكبن الدابة فظاهره أنه لا يبرأ إلا إذا ركبها المسافة بتمامها ولا يضره النزول ليلا ولا في أوقات الضرورات والظاهر أن ذلك يختلف بحسب الأحوال التي تعرض للانسان مما يقتضي ركوبه المسافة بتمامها أو بعضها وقوله ولا ينزع الثوب أي في وقت النوم مثلاً تأمل ذلك (قوله لافي كدخول) والفرق بين هذه وما قبلها أنه يعدد ركبا بالدوام على ذلك ولا يعدد دخلا بالجلوس في الدار ذكره (٧٣) بهرام ودخل بالكاف مثل أن حضت أو طهرت أو حلت أو غت وهي متصفة به

فعلى صدقة دينار أو كفارة يمين فلا يحنت باستمرارها على ذلك حين حلف أنظر تمام ما يتعلق بالحلف في غير ذلك الشرح (قوله فلا يحنت بدوام الدخول) أي المكث لأنه حلف وهو مستقر فيها (قوله لعنتك عليه) أي على السيد (قوله مما لا لب اعتصاره) أي بأن وهب زيد لابنه دابة وله اعتصارها وحلف أنسان لا يركب دابة زيد فركب دابة ابن زيد السبي وهبها أبوه فانه لا يحنت عند أشهب ويحنت عند غيره وأما إذا لم يكن للاب اعتصارها أو لم تكن تلك الدابة موهوبة للولد من والده زيد فانه لا حنت بركوب دابة ابن زيد المذكور والذي يقيد به الطخفي أن دابة والده لا يحنت الخالف بركوبها ولو كان للوالد اعتصارها والذي قاله الشيخ سالم أظهر (قوله لان المنة تلحقه في دابة عبده الخ) لا يخفى أن هذا التعليل موجود في دابة الوالد وان لم يكن للاب اعتصارها (قوله على هذا) أي التعليل وهو أن

أكثر في لبس معي غيره لتسلف لا أقل (ش) معطوف على قوله وحنت بكذا يعني وكذلك يحنت إذا حلف بطلاق أو عتق ونحوه مما لا لغوفيه لمن سأله فرض خمسة عشر ليس معي الا عشرة فوجدتها أحد عشر ولا يحنت إذا وجدتها تسعة لان المعنى ليس معي ما يزيد على ما حلفت عليه كما يدل على ذلك بساط يمينه وسواء كانت يمينه بالطلاق أو بالله ونحوهما (ص) وبدوام ركوبه ولبسه في لا أركب وألبس (ش) يعني أن المكلف إذا حلف لا يركب الدابة وهو مستوع على ظهرها أو لا ألبس الثوب وهو عليه وتمادي على ذلك مع الامكان حنت بناء على ان الدوام كالاتداء ولو حلف لا لبس أو لا ركب برالدوام ولا يشترط في ذلك الدوام في كل الاوقات بل بحسب العرف فلذلك لا يحنت بالنزول ليلا ولا في أوقات الضرورات ولا ينزع الثوب ليلا قاله في توضيحه وهو فائدة قول ابن الحاجب بحسب العرف (ص) لافي كدخول (ش) أي فلا يحنت بدوام الدخول حيث حلف لا أدخل هذه الدار وهو فيها بخلاف ما إذا حلف بعد الشروع في الدخول ثم تمادي على ذلك فانه يحنت وذلك لان استمراره على ذلك كالدخول ابتداء والسفينة كالدابة فيما إذا حلف لا أركبها والدار فيما إذا حلف لا يدخلها (ص) وبدابة عبده في دابته (ش) قال فيها ومن حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنت الآن تكون له نية لان ما في يد العبد لسيده ألا ترى أن العبد لو اشترى من يعتق على سيده لعنتك عليه وقال أشهب لا يحنت ابن المواز وكذا الوركب دابة ولده مما لا لب اعتصاره لا يحنت عنده اه لكن تخصيص عدم الحنت بأشهب يدل على ضعفه وان المذهب يحنت في دابة الولد كما في شرح س وقال أبو الحسن وانما حنت هنا لان المنة تلحقه في دابة عبده كما تلحقه في دابة المحلوف عليه والحنت يقع بأقل الاشياء اه وعلى هذا فالمكاتب كغيره (ص) ويجمع الاسواط في لا ضربه كذا (ش) أي ولا يبر من حلف ليضربن عبده مائة سوط فجمع الاسواط المائة وضربه ضربة واحدة ولا يحنت بالضربة الخاصة منه بالاسواط المجموعة أصلا إذا لم يحصل بها ايلام كايلام الواحدة المنفردة والاحسبت واحدة كما يرشد له التعليل والفرق بين هذا وبين من رمى الحصيات السبع في رمي الجار في رمية واحدة فانه يجعلها كحصاة واحدة أن المقصود في الحصاة الرمي وقد حصل بخلاف مسألة المؤلف فان المقصود بالضربة الايلام ولم يحصل (ص)

المنة تلحقه في دابة عبده فالمكاتب كغيره مع أن التعليل بأنه أحرز نفسه وماله

وبلحم

يقتضي عدم الحنت والذي ينبغي أنه يوقف عن وطء زوجته حتى يظهر هل يحرام لا كما ذكره بعض الشراح (قوله ويجمع الاسواط الخ) ينبغي تفسيدها بما إذا لم يكن كل واحد منفردا عن الآخر فيما عدل محل مسكه ويحصل بكل ايلام المنفردا وقرىباً منه فانه يحنت بذلك ولو ضرب به العدد المحلوف عليه كائة سوط له رأسان خمسين ضربة فانه يجتزأ بخمسين قاله التنويسي ونقله في التوضيح (قوله أي ولا يبر من حلف الخ) أي فالمراد بالحنت الذي يقتضيه المصنف عدم البرق في التعبير بالحنت بالنسبة لهذه تجوز على أنه قد تقدم ان الباء تكون للحنت غالباً ويكون هذا من غير الغالب إلا أن يعصى الاجل المحلوف على ضربه فيه فيحنت حقيقة (قوله كما يرشد له التعليل) أي الاستفادة من قوله إذا لم يحصل الخ وهو أن القصد الايلام



(قوله وأما البطارخ الخ) الآن من حلف لا يأكل لحم الحوت لا يحنت بأكل بطارخه لتقرر والعرف في زماننا بأن لحم الحوت لا يطلق على البطارخ يبقى النظر إذا قال لا آكل من هذا اللحم مشير اللحم الحوت فهل يحنت بأكل بطارخه لأنه متولد من لحمه فهو حينئذ فرعه وهو الظاهر (قوله وانتظر هل يدخل) لوجه ذلك التنظير لأن الشمول (٧٣) لغة موجود وعده عرفا معلوم والأيان مبنية

عليه (قوله ومثله غسل النخل) أي أن النخل يخرج منه غسل يطبخ عند قطع رأسها (قوله من غير تقييد بلفظ أونية) وانتظر هل هذه النية مخالفة للظاهر مخالفة قريبة في فصل في ذلك كما تقدم أو موافقة بالنظر للعادة وهو الظاهر قاله الشيخ أحمد (قوله وإطرية) بكسر الهمزة (قوله وديكة) ذكر الدجاج وقوله ودجاجة إناث الدجاج وذكري القاموس أن دال الدجاج مثلثة وفي الصحاح أن فتح الدال أفصح من كسرها (قوله وبسمن استهلك) فإنه يمكن استخلاصه بالماء الحار من السويق (قوله أي لته) وأما أن استهلك في طعام فلا يحنت بأكله كما قاله تفت فيكون كالتحلل المستهلك والظاهر أن المراد باستهلاكه بالطبخ أن يصير بحيث لا يمكن استخلاصه من الطعام (قوله ولم يبق له عين فائقة) تفسير لقوله استهلك (قوله خلافا لابن ميسر) بفتح السين أي فإنه يقول لا يحنت إلا إذا وجد طعمه كما أفاده تفت (قوله لأن الزعفران هكذا يؤكل) يؤخذ من هذا التعليل ومن تعليل السمن في سويق أن الحنت حيث وجدت إحدى العلتين المذكورتين فإن انتفيا فلا حنت (قوله لا يكحل الخ) أكثر الشيوخ على الحنت ولكن يحل عدم الحنت حيث لم يعين وأما أن عين بأن قال لا آكل هذا النخل فإنه

ولحم الحوت وبيضه وغسل الرطب في مطلقها (ش) يعني وكذلك يحنت إذا حلف لا آكل لحم الحوت والحياتان والطيولان الاسم يجمع ذلك قال تعالى لنا كما ومنه لحما طيرما يشتهون وكذلك يحنت إذا حلف لا آكل بيضا ورؤسها كل بيض الحوت ورؤسه والمراد ببيض الحوت بيض الترس والتمساح لأن لهما بيضا وأما البطارخ فقد دخل في لحم الحوت وانتظر هل يدخل بيض الحشرات أو لحم الأدمى في مطلقها احتياطاً لشمول ذلك لغة أولاً لأن العرف لا يعد له الحما والعرف القول مقدم على المقصد اللغوي وكذلك يحنت إذا حلف لا آكل غسل بأكل غسل الرطب ومثله غسل النخل بانحاء المعجمة وبعبارة أخرى ولا خصوصية لغسل الرطب أي وانخر وبوالزبيب ونحو ذلك وكذلك يحنت بأكل ما يطبخ بالغسل ومراده بقوله في مطلقها مطلق كل جنس مما ذكر أي مطلق اللحم والبيض والغسل من غير تقييد باللفظ أو النية أو البساط بالانعام والدجاج والنحل وغيرها (ص) وبكعبك وخشكان وهريسة وإطرية في خبر لا عكسه (ش) يعني أن من حلف على ترك أكل الخبز يحنت بأكله لهذه الأمور وأما من حلف على ترك شيء من هذه الأشياء الخاصة فلا يحنت بأكل الخبز والخشكان اسم يعمى ببق على عجميته وهو كعبك محشو بسكر وهو بفتح الخاء وكسر الكاف والإطرية قيل هي ما تسمى في زماننا الشعيرة وقيل ما تسمى الرشته وما ذكره المؤلف لا يجري على عرف زماننا والجارى عليه عدم الحنت بما ذكر (ص) وبيضاً ومعرز وديكة ودجاجة في غنم ودجاج لا بأحدهما في الآخر (ش) ابن المواز من حلف لا يأكل غنما حنت بأكل الضأن والمعرز والمخالف على أحدهما لا يحنت بالآخر والمخالف على الدجاج يحنت بالديك والدجاجة وعلى أحدهما لا يحنت بالآخر فقوله في غنم راجع إلى قوله ضأن ومعرز وقوله ودجاج راجع إلى قوله وديكة ودجاجة من باب اللف والنشر (ص) وبسمن استهلك في سويق (ش) يعني وكذلك يحنت إذا حلف لا آكل سمناً بأكله مستهلكاً في سويق أي لته ولم يبق له عين فائقة إلا أن ينويه خالصاً وسواء وجد طعمه أم لا على مذهبه خلافاً لابن ميسر (ص) ويزعفران في طعام (ش) يعني وكذلك يحنت إذا حلف لا آكل زعفراناً بأكله مستهلكاً في طعام قال سحنون ولا ينوي لأن الزعفران هكذا يؤكل وأما النخل إذا حلف عليه ثم أكله مستهلكاً في طعام طبخ به فلا يحنت كما قال الشيخ (لا يكحل طبخ) لأنه لا يمكنه إخراجها بخلاف مسألة السويق لأن السمن يمكن إخراج منه وأدخلت الكاف ماء الورد والخلاف ونحو ذلك (ص) وباسترخاء لها في لا قبلتك أولاً قبلتي (ش) يعني أن الشخص إذا حلف على زوجته بأن قال لا قبلتك أو ضاحعتك واسترخى لها حتى قبلته هي فإنه يحنت اللحمة هذا إذا قبلته على فمه والام يحنت وإن قال لها لا قبلتي أنت أو ضاحعتي أنت حنت بتقبيلها أو مضاجعتها سواء استرخى لها أم لا وسواء قبلته على الفم أو غيره إلا أن ينويه لأنه حلف على فعلها وقد وجد في تسوية المؤلف بينهما في التقييد بالاسترخاء تنظر ولو قال وتقبيلها مطلقاً في لا قبلتي ككلا قبلتك وقبلها كأن قبلته أن استرخى لها وقبلته في فيه لو في بالمسألة مع زيادة بلا تكلف (ص)

(١٠ - خشي ثالث) يحنت بأكله ولو استهلك في الطعام وأشعر قوله طبخ أنه لو وضع على الطعام حنت (قوله والخلاف) شجر الصفصاف (قوله وهذا أن قبلته على فمه) أي وأما أن قبلها هو في حنت قبلها في فمها أو غيره إلا نية الفم (قوله في تسوية المؤلف الخ) وأجيب عن المصنف بأن قوله باسترخائها فيه تفصيل وهو عدم الحنت في الأول والحنت في الثاني (قوله وتقبيلها مطلقاً) مصدر مضاف للفعل ومعنى الإطلاق استرخى أم لا كانت على الفم أم لا (قوله كلا قبلتك وقبلها) أي على الفم أولاً (قوله لو في بالمسألة) أي



بن حيث أنه أفاد أنه في قبلتي يحنت مطلقاً استرخى لها أم لا قبلته على الفم أم لا وقوله مع زيادة أي قوله كلاً قبلتك وقبلها وقوله  
 بلانكف أي مع وضوح المعنى الذي لا يحتاج فيه لتكلف شيء في العبارة أي بخلاف كلام المصنف ففيه عدم التوفية وفيه التكلف  
 بأنه تفصيل في المفهوم (قوله ولولم يفرط الخ) هذا بالنسبة لخلاف عرف مصر كذا ذكره في ك (قوله وكذا لولم يفرط على المشهور)  
 لا يخفى أن الخلاف المذكور إنما هو فيما إذا قال لأفارتك لا فيما إذا قال لأفارتني فحينئذ قول المصنف ولولم يفرط بالنسبة للأولى  
 للخلاف وبالنسبة للثانية لدفع التوهم (قوله لأن الشحم متولد عن اللحم) لا يقال إذا كان الشحم فرعاً عن اللحم فلا يحنت به إلا إذا أتى في  
 عينه باسم الإشارة أو بمن واسم الإشارة (٧٤) نحو حلفه لا آكل هذا اللحم أو من هذا اللحم لأنه من المستثنيات (قوله وبفرع) أي

متأخر عن اليمين في حلفه بخلاف  
 من طلع هذه النخلة أو من لبن هذه  
 الشاة فيحنت بالفرع المتقدم  
 كالتأخر (قوله من كهذا الطلع الخ)  
 من ليست متعلقة بأكل بل الحار  
 والجمر وصفه لموصوف محذوف  
 للعلم به أي شيئاً من هذا الطلع والشيء  
 شامل للطلع وما يتولد عنه وحينئذ  
 ظهر الفرق بين الاتيان بمن وعدم  
 الاتيان بها أي لأن من التبعض  
 ولا شك أن أطواره أبعاض له انتهى  
 واعلم أنه لا يحنت بالذي تولد  
 الفرع منه في حلفه على الفرع فلو  
 قال لا آكل من هذا البسرفلا  
 يحنت بالطلع (قوله أو هذا الطلع)  
 ضعيف والراجح أنه بمنزلة لا آكل  
 الطلع (قوله بالحلف على ترك الخ)  
 ظاهره أن الترجمة هنا الاستفهام  
 بدون باب أو فصل (قوله أجزاء  
 الطلع) لكن مع تغيير الصورة  
 فتأمل (قوله يعني إذا لم يأت باسم  
 الإشارة) إنما حنت في هذه بما  
 تولد من الحلف عليه وإن لم يأت  
 بمن واسم الإشارة لقرب هذه  
 المتولدات من أصلها قريباً فربما  
 بخلاف غيرها (قوله ومنها من

وبفرار غريمه في لأفارتك أو أفارتني لا يحق ولولم يفرط وإن أحاله (ش) أي وهكذا يحنت  
 اتفاقاً إذا حلف لا يفارق غريمه إلا بحقه ففر منه حنت حيث فرط وكذا لولم يفرط على المشهور  
 بأن انفلت منه كرهاً واستغفلاً ولا يحنت بالفرار من غير أحالة يحنت وإن أحاله على غريم  
 له بمجرد قبوله الحوالة ولا ينفعه نقضها ولا ينفعه قبضه من المحال عليه ولو قبل مفارقة  
 المحيل ومثل لا يحق حتى أستوفي حق أو أقبض حق وأما لو قال لأفارتك أو أفارتني ولي  
 عليك حق فإنه يبر بالحوالة دون الرهن ومثله لو حلف لأفارتني أو أفارتك وبينك وبينك  
 معاملة (ص) وبالشحم في اللحم لا العكس (ش) يعني أنه إذا حلف لا آكل لحماً فأكل شحمه فإنه  
 يحنت وإن حلف لا آكل شحمه فأكل لحماً فإنه لا يحنت لأن الشحم متولد عن اللحم لا العكس  
 (ص) وبفرع في لا آكل من كهذا الطلع أو هذا الطلع (ش) عبر بعض الأشياخ عن هذا الفصل  
 بالحلف على ترك الأصول هل يقتضي الحنت بفعل الفصول وبعضهم بالحلف على ترك  
 الأمهات هل يقتضي الحنت بالبنات وعبارة الشيخ قريبة من الأولى لقوله وبفرع الخ والمعنى  
 أن الحنت يقع على اسم الفرع في الحلف على ترك أصلها إن أتى في عينه بمن واسم الإشارة أو  
 باسم الإشارة فقط كوالله لا آكل من هذا الطلع أو هذا الطلع فيحنت ببشره ورطبه وبعجونه وغيره  
 وأما أن أسقط اسم الإشارة ومن جملة ما لا يحنت إلا بعين ما حلف عليه وسواء عرف أو نكر كما  
 أشار إليه بقوله (لا الطلع أو طلعاً) فلا يحنت بالمتولد من الفروع وأدخلت الكاف من قوله  
 كهذا الطلع القمح واللبن وغيرهما من كل أصل فيحنت بالدقيق والسويق والخبز والسكر  
 وبالزبد والسمن واللبن لأن من التبعض والتمر وماءه فيه أجزاء الطلع والزبد والسمن بعض  
 اللبن والإشارة تناولت الجميع (ص) إلا بنيذ زبيب أو مرقعة لحم أو شحمه وخبز قيق وعصير  
 عنب (ش) يعني إذا لم يأت باسم الإشارة ولا بمن فلا يحنت بالمتولد من الفروع إلا في مسائل  
 خمس منها من حلف على ترك أكل الزبيب أو التمر أو العنب معراً أو منكراً فيحنت ببشره  
 لبنيذ ما ذكر ومنها من حلف على ترك اللحم أو الشحم معراً أو منكراً فيحنت بمرقعة ما ذكر  
 ومنها من حلف على ترك أكل القمح معراً أو منكراً فيحنت بأكل خبزه ومنها من حلف على ترك  
 أكل العنب معراً أو منكراً فيحنت ببشره إلا أن هذه كالمستغنى عنها لأنه إذا حنت  
 بالبنيذ فأولى بالعصير لأنه إنما حنت في هذه الخمس لقرب الفرع من أصله والعصير أقرب إلى  
 العنب من البنيذ بل هو عينه (ص) وبما أنبت الحنطة أن نوى المن لا رداءة أو سوء مصنعة

حلف على ترك اللحم الخ) أفاد أن قول المصنف أو شحمه معطوف على لحم لأنه يستغنى بأحدهما عن الآخر طعام  
 فلذلك يعطف على مرقعة لحم أي لا آكل اللحم أو لحماً فيحنت بشحمه وهي وإن تكررت لكن أعادها لجمع النظائر وعلى حل الشارح  
 لا تكون من النظائر الخمس (قوله على ترك أكل القمح) ومثل الحنطة الشعير وغيره (قوله لأنه إذا حنت بالبنيذ) أفاد أنه لا يحنت بالخل  
 فيما إذا قال لا آكل عنباً ابن عرفة نقل ابن الحاجب الحنت في العنب ببنيذه كنبذ التمر والزبيب لا عرفه اه واستشكل التونسي  
 الحنت بالبنيذ في الثلاثة قال لأنه قال من حلف لا يأكل لبنافاً كل زبد أو لا يأكل زبدافاً كل سمن أو لا يأكل رطبا فافاً كل تمر أو لا يأكل  
 بسر فافاً كل رطبا لا شيء عليه وكذا لا يأكل قصباً لا بأس بأكل عسل القصب في الفرق بين هذا وبين من حلف لا يأكل تمرأ فيحنت  
 ببشره (قوله أقرب إلى العنب من البنيذ) أي من قرب البنيذ من الزبيب (قوله بل هو عينه) فيه نظر بل هو بعضه (قوله إن نوى المن)



قضيته انه اذا لم يكن له نية بشئ لا حنث عليه ومقتضى قوله لا رداءة الخ انه يحنث والمعول عليه مفهوم الاول شب (قوله لم يحنث الخ) عدم الحنث عما أنبتت فيما اذا نوى الرداءة مبني على ان الارض مغيرة لا مبنية والا كان يحنث لان النابت عين ما حلف عليه أفاده في ل (قوله حيث جوده) كما لو صنع له طعام ولم ينته طيبه فحلف على عدم الاكل ثم جوده فيجوز له أكله بعد أو وجد رائجته كريمة فطيبته رائجته فيجوز له أكله فهذا من بساط اليقين (قوله فالجواب) (٧٥) حاصل الجواب انه انما اقتصر على

ذلك لان المخرج مناسب للمخرج منه والمخرج رداءة الطعام فالمناسب له ان يكون المخرج منه الطعام وجواب آخر وهو ان ما أنبتت الحنطة كانه زرع آخر غير المحلوف عليه فنص عليه دفعا لهذا التوهم وأما ما أخذت منها فلا يتوهم فيه هذا لان درجة المعاوضة ربما كانت في لحظة لا يبطء فيها فان قلت عند الرداءة لم لا يحنث حيث أتى من واسم الإشارة كما تقدم في مسألة الفرع فالجواب ان الفرع هناك بعض المحلوف عليه بخلاف ما هنا فالأصل بالكلية اذ الأصل يذهب في الارض ومن هذا يعلم ان الحنث في المسئلة السابقة لا فرق فيه بين أن يكون المحلوف لرداءة أم لا وهو ظاهر ل (قوله وبالحمام) ومثله القهوة والمعصرة والطاحون (قوله أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا) المناسب أن يقصر المتن على بيته لأجل تخصيص الحنث ببيت جار المحلوف عليه (قوله معنى يستدل به عليه) أي بذلك المعنى عليه أي على مقصوده وان لم يتقدم له ذكر لفهمه من المعنى (قوله وان طاع الخالف الخ) ظاهره انه اذا لم يطع فلا حنث ولو نوى الجماعة والظاهر انه متى نوى الجماعة حنث بدخول

طعام (ش) يعني وهكذا يحنث اذا حلف لا أكل من هذه الحنطة فأكل مما أنبتته أو مما اشتري من ثمنها وهذا اذا نوى قطع المن كقول القائل له لولا أنا أطعمك ما عشت ولولا وجدت مانا أكله لضعفت وان كان لشيء في الحنطة من رداءة أو سوء صنعة في الطعام لم يحنث باكل ما ذكر حيث جوده وقوله لا رداءة معطوف على معنى ما مر أي وبما أنبتت الحنطة ان حلف بقطع المن لا رداءة فان قلت لم اقتصر المؤلف على ما اذا أنبتت الحنطة مع أن من نوى قطع المن لا يتقيد حنثه بما أنبتته بل لو بيعت واشتري من ثمنها فانه يحنث بذلك أيضا كما في المدونة فالجواب انه اقتصر على ذلك مراعاة للمخرج وهو قوله لا رداءة أي فلا يحنث بما أنبتته وأخرى ما اشتري بثمنها (ص) وبالحمام في البيت (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه الحمام فانه يحنث وأما لو حلف لا أدخل على فلان بيته فدخل الحمام التي لا يملكها فلا حنث وليست كبيت جاره واعلم أن الامور التي مبنياها العرف كهذه وما بعدها لا يصح الحكم فيها بالحنث بمصر الا اذا يطلق البيت على الحمام في عرف أهل مصر (ص) أو دار جاره (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا أو بيته فدخل عليه في دار جاره أي جار المحلوف عليه فان الخالف يحنث لانه لما كان للجار على جاره من الحقوق ما ليس لغيره أشبه بيته أو لان الجار لا يستغنى عن جاره غالباً فكانه محالوف عليه عرفاً ويصح عود الضمير على الخالف وتكون دار جاره المحلوف عليه أخرى لكن على عود الضمير على الخالف تختص المسئلة بما اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا بالتسوين لا يبيته بالاضافة فلا يحنث (ص) أو بيت شعر (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيته أو بيتا فدخل عليه بيت شعر أو حلف لا أدخل بيتا أو لا أسكن بيتا فدخل بيت شعر أو سكن بيت شعر فانه يحنث لان الله تعالى قال بيوتاتستخفونم الآية الا أن يكون ليمينه معنى يستدل به عليه مثل أن يسمع بقوم انهدم عليهم المسكن فحلف عند ذلك فلا يحنث بسكنى بيت الشعر (ص) بحبس أكره عليه بحق (ش) أي أن من حلف لا يدخل على فلان بيتا فيحنث بدخوله على المحلوف عليه الجبس وسواء كان دخوله عليه طوعاً أو كرهاً بحق لان صيغة البر لا يتفح فيها الا كراه الشرعي لانه كالطوع فنبه بقوله أكره عليه على انه اذا دخل طوعاً يحنث من باب أولى وأما ان سجن الخالف فلا يحنث بدخول المحلوف عليه وان طاع الخالف بدخول السجن حنث بدخول المحلوف عليه على كل حال اذا نوى الجماعة (ص) لا بمسجد (ش) يعني أن الشخص اذا حلف أن لا يجتمع مع آخر تحت سقف فصلي معه في المسجد تحت سقفه فلا حنث عليه كالحلف على الدخول لانه لما كان مطلوباً بدخوله شرعاً صار كانه غير مراد للخالف (ص) وبدخوله عليه ميتاً في بيت يملكه (ش) أي وكذلك يحنث اذا حلف لا أدخل على فلان بيتاً يملكه فدخل عليه ميتاً قبل أن يدفن لانه حقاً من تجهيز يجرى مجرى الملك وكذلك لو قال لا أدخل عليه ما عاش أو حياته أو حتى يموت على ما في الرواية ابن رشد وهو الصواب لان الناس لا يقصدون بذلك التقييد انما يقصدون التأييد كقول الرجل لا أدخل هذه الدار أو لا أكل

المحلوف عليه حبس طوعاً أو كرهاً (قوله على كل حال) أي سواء دخل المحلوف عليه طائعاً أو مكرهاً (قوله لا بمسجد) فان قال لا دخلت دار فلان أو دار فلان هذه ثم جعلت مسجداً لم يحنث (قوله كالحلف على الدخول) الاولى أن يجعل هذه مسئلة المصنف وقوله اذا حلف أن لا يجتمع مع الخ يجعله نظيرة لمسئلة المصنف (قوله يملكه) لا فرق بين ملك الذات والمنافع باجارة أو بعمري مدة حياته أو نحوهما ل (قوله لانه حة الخ) أي الالنية الحياة الحقيقية فان دفن به لم يحنث بدخوله بعد دفنه ومثل المصنف حلفه لا أدخل



عليه بيت فلان ما عاش قد دخل عليه فيه قبل دفنه (قوله الا ان ينوي أن لا يجامعه) أي والا حنث بدخوله عليه وان لم يحصل جلوس (قوله وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم) يستفاد من عبارة تت ونحوه أن كذلك زائدة وأن المعنى ينبغي على قول ابن القاسم (قوله لان دوام الإقامة لا يعد دخولا) وهو الراجع (قوله حيث كان النساء مقصودا بنفعه) أما إذا قصدوا الثناء عليه ابقاعه في ذلك النكاح لعلمه بما كثر فيه فانه لا يحنث (قوله فظاهر كلامهم انه ليست كذلك) كذا قال عجم وقال اللقاني وينبغي أن ادخاله قبره وحل جنازته كذلك بل ذكر

قوله عجم بان الدفن والصلاة عليه متعلقان باحوال الآخرة بخلاف التكفين والتغسيل فانهما من أمور الدنيا فلا يظهر أي فرق بين الغسل والصلاة (قوله بما اذا كانت معلوم الخ) كأعطوا فلانا مائة دينار مثلا (قوله يحتاج فيه لبيع مال الميت) أي يبيع شيء من مال الميت وقوله لان ذلك المال أي لان ذلك الشيء الذي يباع أي ياراد ببيع لوضاع أي فهو باق على ملك الميت اذ لو كان حقا للموصي له لم يرجع بخلاف ما اذا كان معينا فهو لم يبق على ملك الميت فاذا ضاع فلا يرجع الموصي له بشيء فلا حنث بالاكل من التركة وبعض شيو خنا

هذا الطعام أولا كالم زيدا حيائي أو ما عشت يريد لا أفعل ذلك أبدا (ص) لا بدخول محلول عليه ان لم ينو المجامعة (ش) يعني أن الشخص اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا فدخل فلان بيتا فيه الحالف فلا حنث على الحالف الا ان ينوي أن لا يجامعه في بيت هكذا في المدونة عن ابن القاسم ابن يونس قال بعض أصحابنا وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم أن لا يجلس بعد دخول المحلول عليه فان جلس وتراخى حنث ويصير كابتداء دخوله هو عليه اه وفيه نظر لان دوام الإقامة لا يعد دخولا لما صر في قوله لا في كدخول فيحتمل أن المؤلف هنا لم ير ض ما قاله ابن يونس عن بعض أصحابنا ذلك (ص) وتكفيه في لا نفعه حياته (ش) أي وحنث بتكفيه في حلفه لا نفعه حياته أولا أدى اليه حقا ما عاش وتخليصه ممن يشتمه وثنائه عليه في نكاح حيث كان النساء مقصودا بنفعه ويحنث من حلف لا يتفع أخاه بنفع أولاده الذين نفقه ثم عليه والمراد بتكفيه ادراجه في الكفن وأولى شراء الكفن له ومثله تغسيله وأما بقية مؤن تجهيزه والصلاة عليه فظاهر كلامهم أنه ليست كذلك لانها وان كانت من نفعه لكنها ليست من توابع الحياة فان لم يقل حياته فانه يحنث بكل ما يفعله من مؤن التجهيز والدفن كاهو والظاهر (ص) وبا كل من تركه قبل قسمها في لأ كلت طعامه ان أوصى أو كان مدينا (ش) يعني أن الحالف اذا حلف لأ كلت من طعام زيد مثلا فانه يحنث اذا كل من تركه زيد قبل قسمها بين مستحقين ان كان زيد الميت مدينا بدين محبط أو غير محبط أو أوصى بوصية قيدها ابن الكاتب بما اذا كانت معلوم يحتاج فيه لبيع مال الميت لان ذلك المال لوضاع قبل قبض الموصي له لزجع في الثلث اما ان كانت بعين لا يحتاج فيه لبيع مال الميت كايصائه بعبد عينه لفلان أو شائع كربع أو ثلث فلا حنث وانما كان يحنث بالاكل من التركة على الوجه المذكور لو جوب وقفها للدين أو الوصية فالضمير في تركه راجع للمحلوف على كل طعامه (ص) ويكتب ان وصل أو رسول في لا يكله (ش) يعني أن من حلف لأ كام فلانا فكتب الحالف مكتوبا للمحلوف عليه أو أملا أو أمر به ووصل الى المحلوف عليه فان الحالف يحنث لان القصد به هذه اليمين المجانية وهي غير حاصلة مع وصول الكتاب ولولم يقرأه المحلوف عليه على المذهب وكذلك يحنث الحالف اذا أرسل الى المحلوف عليه كلام مع رسول وبلغه فان لم يبلغه الرسول فلا حنث الا ان يسمعه المحلوف عليه وكذلك لا حنث عليه ان لم يصل الكتاب ولو كتبه الحالف عازما بخلاف الطلاق فيقع بمجرد الكتابة عازما ولولم يصل لان الطلاق يستقل الزوج به بخلاف المسكاة لا تكون الا بين اثنين (ص) ولم يتوفي الكتاب في العتق والطلاق (ش) يعني أن الحالف اذا ادعى انه أراد بعدم الكلام المشافهة قبلت نيته في الرسول سواء كانت يمينه بالله أو بغيره لانه

يزيد

نحبت في المال حنث ان كان مغصوبا معينا اذ لا يحله الارث فان أحله كمال نشأ من معاملات فاسدة فيزول

عن المال الخبث بارثه فيجزي فيه ما قاله المصنف (قوله ويكتب) كتبه بعربية أو بغيرها حيث يفهمه المكتوب له أي شأنه ذلك (قوله أو أملا أو أمر به) لكن لا بد من قراءته عليه لان الكاتب قد يزبد ويقتص أفاده في ك (قوله ووصل الى المحلوف عليه) أي بإذن الحالف ولو حكما كعلمه بخروج حامل الكتاب وسكوته (قوله ولولم يقرأه) بل ولولم يفهمه المحلوف عليه (قوله على المذهب) مقابله لا بد من قراءته وعليه فهل يشترط كونها باللفظ أو لا قولان ولا فرق على ما في المصنف بين علم المحلوف عليه أنه من الحالف أولا (قوله الا ان يسمعه المحلوف عليه) أي يسمع الحالف يقول للرسول بلغ فلانا كذا الذي هو المحلوف عليه



(قوله لأنه يزيد وينقص) أي والكاتب كلفه إذا قلنا أحد اللسانين على هذا التعليل ينبغي إذا بلغ الرسول كلامه بعينه وشهدت البيئة على ذلك أن يكون كالكاتب لا ينوي فيه لأنه تحقق عدم الزيادة والنقص والخاص أن النية إنما تقبل في الكتاب لكونها مخالفة لظاهر اللفظ بخلاف الرسول (قوله لكن يحلف الخ) فان نكل حبس فان طال دين (قوله مذكور في الام) اعترضه محشي فت بانه لم يكن مذكور في الام وانما هو مفهوم منها (قوله وبالإشارة له) أي إشارة شأنها الفهم كذا ينبغي (قوله حيث كان يبصر) أي سواء كان سمعاً أو أصم وشمل المصنف الإشارة له مع غيره إلا أن يحاشيه (٧٧) (قوله وبكلامه ولو لم يسمع) ظاهر المصنف

يشمل ما لو حلف وهو سليم لا كله فكلمه أصم أنه يحث وقال ابن عرفة قلت ينبغي أن حلف عليه سمعاً فكلمه وهو أصم أنه لا يحث وقال في لز وجوده عندى مانصه ومثل البعيد ما لو كلم الحالف المحلوف عليه وهو ميت (قوله أو رماه الحالف) أي راجعاً عنه إذ مفاد النقل كافي لـ أنه حيث لم يأمر أحداً بتقطيعه ولا رده ولم يكن أعرض عنه فإنه يحث وعلى هذا فإن وصل إليه من غير علم من الحالف فإنه يحث على ما يفيد النقل لا على ما يفيد ظاهر كلام المؤلف اهـ (قوله وبالإذن) أي والضمير في قوله بالإذن أي الضمير المقدر أي لأن التقدير بالإذن منه أو أن التقدير بالإذنه ويكون التنوين عوضاً عن الضمير (قوله ولا بسلامه عليه الخ) ظاهره يشمل السلام عليه في أثنائها معتقداً تمامها (قوله يعني الخ) لا يخفى أن هذا على فرض أن يكون الإمام هو الحالف وقوله يريد ولو كانت انما يكون هذا إذا كان المسأوم الحالف حينئذ يكون كلام المصنف شاملاً إذا كان الحالف الإمام

يزيد وينقص لكن يحلف في العتق والطلاق لحق العبد والزوجة وينوي في الكتاب أن كانت عينه بغير العتق المعين والطلاق وأما ما فلا ينوي فيهما في القضاء مع المرافعة وتقييد تنويته بغير العتق والطلاق مذكور في الام فلا اعتراض على المؤلف بانه في التهذيب غير مقيد ولو حلف ليكلمن لم يبر بالكتاب ولا بالرسول مطلقاً لأن الحث يقع بادنى سبب بخلاف السير كما مر (ص) وبالإشارة له (ش) يعني لو حلف لأكله فلا نفاً أشار الحالف إليه فإنه يحث لأن الإشارة كلام وسواء السميع والأصم ولا يحث في لأكله زيداً بالنفخ في وجهه وهو في الصلاة كلام وقوله وبالإشارة ينبغي حيث كان يبصر والافلا وينبغي أن يكون حكم النية في الإشارة بحكمها في الكتاب فتقبل في غير العتق والطلاق (ص) وبكلامه ولو لم يسمعه (ش) يعني وكذلك يحث الحالف إذا كلم المحلوف عليه ولو لم يسمعه لهم أو نوم مستثقل أو اشتغال بكلام غيره لكن يشترط أن يكون الحالف في مكان يسمع فيه كلام المحلوف عليه عادة ولا المانع لأن كان في مكان بعيد لا يسمع المحلوف عليه كلامه عادة فإنه لا يحث (ص) لا قراءته بقلبه (ش) مراده أن من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ جهرًا أو لا يقرأ هذا الكتاب أو في هذا الكتاب فقرأ عليه بقلبه فلا حث عليه ففاعل القراءة الحالف لا المحلوف عليه لأنه مر أن المشهور رخصت الحالف بمجرد وصول الكتاب إلى المحلوف عليه فكيف بقراءته هذا هو المتعين في تقرير كلام المؤلف (ص) أو قراءة أحد عليه بلا إذن (ش) أي وكذلك لا يحث الحالف إذا كتب كتاباً للمحلوف عليه فردم أو قال لرسوله أردد أو أقطعه فعصاه ودفعه للمحلوف عليه فقرأه أو رماه الحالف فأخذه المحلوف عليه فقرأه لم يحث فضهر عليه للمحلوف عليه وبالإذن للحالف وقوله بالإذن متعلق بمقدرة صفة المحذوف أي كتاباً وصل بالإذن أي وصل للمحلوف عليه بالإذن من الحالف والمراد بالإذن ولو حكماً كما إذا علم الحالف بذهابه وسكت (ص) ولا بسلامه عليه بصلاة (ش) يعني أن من حلف لأكله زيداً فوصل الحالف يقوم فيهم المحلوف عليه فسلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فإن الحالف لا يحث بذلك يريد ولو كانت التسليم الثانية التي على يساره (ص) ولا كتابة للمحلوف عليه ولو قرأ على الأصوب والختار (ش) يعني أنه إذا حلف لأكله فلا نفاً كتب المحلوف عليه كتاباً وأرسله إلى الحالف ووصل إليه وقرأه بلسانه فإن الحالف لا يحث بذلك على ما صوبه ابن المواز وعلى ما اختاره اللخمي بل لو حضر المحلوف عليه وكلم الحالف ولم يجبه فإنه لا حث عليه بذلك لأن حلفه لا كلمته ولم يحلف لا كلمتي (ص) وبسلامه عليه معتقداً أنه غيره (ش) يعني لو حلف لأكله فسلم عليه في غير صلاة معتقداً أنه غيره أو ظاناً أنه غيره فإذا هو المحلوف عليه فإنه يحث فالمراد بالاعتقاد الجزم فإن قلت هذا من اللغو فلا يحث فيما يجرى فيه اللغو قلت اللغو الحلف على ما يعتقده فيظهر نفيه والاعتقاد هنا ليس في الحلف بل في فعل

أو المأموم ومحل ذلك حيث طلب الحالف بالسلام عليه لكونه على يساره والاحتث أي بأن كان يدرك مع الإمام ركعة ويدخل حينئذ تحت قوله الآتي وبسلامه عليه (قوله على الأصوب) أي من قول ابن القاسم والمصوب ابن المواز وقوله والختار أي من القولين عند اللخمي وأنكر قول ابن القاسم بالاحتث غير واحد من أصحابه (قوله أو ظاناً) أي أو شاكاً أو متوهمًا بل هما أولو بان (قوله فالمراد الخ) هذا التفريع لا يناسب المفرع عليه (قوله ليس في الحلف) أي ليس في متعلق الحلف مثلاً إذا قلت والله إن في جيبى ديناراً الكونك تعتقد ذلك فتبين أن فيه أقل أو أكثر فالاعتقاد هنا في متعلق الحلف وهو أن في جيبى ديناراً



(قوله بل في فعل غير المحلوف عليه) الأولى اسقاط فعل ويقول بل في غير المحلوف عليه وذلك لان الاعتقاد تعلق بزيد فتبين انه لم يكن زيدا بل عمرا فزيد ليس محلوفاً عليه بل الحنث وعدمه منوط بماتبين

لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك لو قال امرأته طالق ماله مال وقد ورث قبل يمينه ماله لم يعلم به فيحنث الآن ينوي في عينه أعلمه فلا حنث اهـ ويؤخذ منه أن من قال عبد فلان حر وانكشف الامر أنه ورثه قبل قوله هذا فإنه يعتق عليه ولم يرمضوصاً (قوله أي لا يشترط أن يخرج به أولاً بالنية قبل أن يسلم الخ) رد ذلك عجم بما حاصله ان المراد بالمحاشاة هنا المحاشاة باللسان وكذا بالقلب ان تقدمت محاشاته على السلام أو قارنت السلام فان حاشاه أثناءه أو بعده فلا بد من التلطف بالمحاشاة ولا تكني النسبة (قوله كما اذا كان في الفاتحة) أي في الصلاة (قوله وبلا علم اذنه) لها في الخروج ولو أذن لها ثم رجع فخرجت فذهب ابن القاسم انه يحنث ومذهب أشهب لا حنث وخارج على شرطه لامرأته ان لا يخرجها من بلدتها الا برضاها فرضيت وأخرجها ثم طلبت الرجوع فإنه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم انه يلزمه (قوله أي لا يسبر حتى يعلمه) أي فلا نقول يسبر سبب كون زيد علم بالشئ الفلاني من زيد (قوله لانه يزيد وينقص) فيتموهم ان اعلامه كالعدم بخلاف كتابه فإنه كنطقه (قوله وان كان انتفاؤه) أي هذا اذا كان الانتفاء منه بل ولو كان الانتفاء حاصل من رسول الخالف

غير المحلوف عليه فتبين خلافه وأما عكس كلام المؤلف وهو لو كلم رجلاً بظنه المحلوف عليه فإذا هو غيره لم يحنث ولو قصده كما في الشارح الكبير وشامله ولا يقال هذا فيه العزم على الضد وهو يوجب الحنث لانا نقول العزم على الضد انما يوجب الحنث في صبغة الحنث فقط (ص) أو في جماعة إلا أن يحاشيه (ش) هذا معطوف على مقدراً وبسلامه عليه حالة كونه وحده أو في جماعة إلا أن يحاشيه بالنية أو باللفظ فلا حنث ويصح عطفه على معتقدا والمراد بالمحاشاة هنا الغوية وهي أن ينوي السلام على من عداها لا المحاشاة الاصطلاحية فاتها لا تشترط فيكني أن يقصد بالسلام غيره ولا يشترط أن يعزله أولاً أي لا يشترط أن يخرج به بالنية قبل أن يسلم وظاهر كلام المؤلف سواء رأى المحلوف عليه مع الجماعة أم لا وسواء عرف الجماعة أم لا وهو ظاهر المدونة وقال ابن الموارز لمسلم على جماعة ولم يرفههم المحلوف عليه لم يحنث لانه انما سلم على من عرف (ص) وفتح عليه (ش) يعني لو حلف لا كلمه فسمعه يقرأ أو وقف في قراءته واستدت عليه طرق القراءة ففتح عليه بأن أرشده ولقنه ما غلط فيه فإنه يحنث ظاهره ولو وجب عليه الفتح كما اذا كان في الفاتحة لانه في معنى قوله قل أو اقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة (ص) وبلا علم اذنه في لا يخرج بالاذن (ش) يعني أن من حلف على زواجه بالطلاق أو بغيره انما لا يخرج بالاذنه فأذن لها فخرجت بعد اذنه وقبل علمها بالاذن فإنه يحنث لان قصده لا يخرج بالاسباب اذني وقد صدق عليها أنما خرجت بغير سبب اذنه (ص) وبعدم علمه في لا علمه وان رسول (ش) يعني لو حلف انه ان علم بالشئ الفلاني ليعلمن به زيد افعل به ولم يعلم زيد به حتى علمه من غير الخالف فإنه يحنث أي لا يبر حتى يعلمه وان رسول أو كتاب فقوله وان رسول مبالغة في المفهوم وهو الا اعلام المتضمن ان الخالف أي فاذا أعلمه بذلك الامر فان الخالف يبر ولو كان الاعلام حاصل برسول يرسله للمحلوف عليه يعلمه بذلك الامر وأحرى بكتاب وانما بالغ على الرسول لانه يزيد وينقص ويصح كون المبالغة في المنطوق أي وحنث بانتفاء الاعلام وان كان انتفاؤه من رسول لكن كونها في المفهوم أتم فائدة وعلمه اسم مصدر مراد به المصدر أي اعلامه ثم اختلف هل لا يسبر الخالف الا بسلامه بما وقع الحلف عليه ولو علم الخالف ان المحلوف له وصل له العلم به من غيره وهو رأى أبي عمران وغيره أخذوا بظاهر اللفظ أو لا بد من اعلامه إلا أن يعلم الخالف أن المحلوف له علم بالخبر فلا يطلب منه اعلام حينئذ ولا حنث عليه وهو تقييد عن النسخي والى هذا أشار بقوله (وهل الا ان يعلم انه علم تأويلان) ومبناهما هل ينزل علمه باعلام غيره بمنزلة اعلامه أم لا (ص) أو علم وال ثان في حلفه لأول في نظر (ش) هذا معطوف على علمه يعني أن من حلف طوطا لوال أي لمتول شيئاً من أمور المسلمين انه ان رأى الشئ الفلاني الذي فيه نظر للمسلمين ومصلحة لهم ليخبر به بفات المحلوف له أو عزل وتولى غيره ثم ان الخالف رأى ذلك الامر فعليه أن يخبر به والى الثاني فان لم يخبر به فإنه يحنث أي لا يبر وأما اعلام الاول والحال ما ذكر فلا يعتبر ومفهوم في نظر انه لو كان ذلك مما يخص المعزول في نفسه فان رآه بعد عزله فليعلم به ولا حنث وان لم يذ كر ذلك حتى مات فلا شئ عليه وليس عليه رفع ذلك لورثته ولا الى وصيه ولا الى أمير بعده وقوله أو علم وال أي اعلام فأجرى مصدر المجرد مجري المزيدي ثم انه يجري هنا وهل الا أن يعلم انه علم تأويلان (ص)

دفعاً لما يتوهم أنه لا يضر الا اذا كان الانتفاء حاصل من الخالف لكونه هو الذي حلف (قوله أتم فائدة) أي أظهر وعبرهون هذا هو المراد والاقطار العبارة أنه أزيد معنى (قوله فعليه أن يخرج الخ) اعلم أن اعلامه بالرسول أو الكتاب كاف (قوله وان لم يذ كر الخ) أي وان لم يعلم بذلك (قوله فأجرى مصدر المجرد) لا ينافي هذا ما تقدم وذلك لان علم اسم مصدر بالنسبة لا علم ومصدر بالنسبة لعلم



(قوله وبرهون) وكذا بمال غائب لم يعلم به في حلفه لا مال له الا ان ينوي في يمينه أعلمه فلا يحنث به وكذا ان كانت له عمري ترجع  
 يوما فلو تصدق عليه بصدقة وهو لا يعلم فلم يقبلها قال لا شيء عليه وان قبلها فقولان بالحنث وعدمه لانها بالقبول صارت ماله الا ان  
 (قوله فانه لا يحنث ايضا على المعتمد) أي لجواز أن ينقص القيم (قوله ثمالة) هي العطية لا يخفى انها لا تخرج عن واحد مما ذكرناه فافهم  
 (قوله فانه لا يحنث ولا يحنث) ظاهر العبارة ولو في الطلاق والعق المعين ولكن المعتمد انه اذا ادعى خصوص العارية فانه لا يصدق في  
 القضاء اذا كانت المين بطلاق أو عتق معين (قوله فانه يصدق في ذلك ولا حنث عليه الخ) ولو كانت يمينه بطلاق أو عتق معين (قوله  
 ولا ينوي في ارادة الخ) لا عند المفتي ولا عند القاضي فيما اذا كانت الهبة (٧٩) أو الصدقة لأجنبي كما أفاد الشارح ذلك بقوله  
 وهكذا الخ (قوله فانه ينوي اذا

وبرهون في لا ثوب لي (ش) يعني وكذلك يحنث اذا طلب منه انسان ثوبا عارية بخلف بالطلاق  
 انه لا علمك ثوبه بوله ثوب مرهون حيث لانية سواء كانت قيمة الثوب تزيد على الدين أم لا وأما ان  
 نوي ما عدا الثوب المرهون فلا حنث اذا كانت قيمة الثوب قدر الدين أو أقل وأما ان كان فيها فضل  
 فانه لا يحنث ايضا على المعتمد وينبغي أن يكون مثل المرهون المعار والمستأجر كما في شرح (هـ)  
 (ص) وبالهبة والصدقة في لا أعاره وبالعكس ونوي (ش) يعني انه اذا حلف لا أعاره فوجهه لغير  
 ثوب أو تصدق عليه فانه يحنث لان قصده عدم نفعه وكذلك كل ما ينفعه به من ثمالة أو عمري  
 أو اسكان أو تحبيس وكذلك يحنث اذا حلف لا وهبه أو لا تصدق عليه فاعاره للعادة السابقة  
 وان ادعى نية فانه يصدق فيما ادعاه ويعمل عليه فاذا قال أردت قصر المين على العارية دون  
 الهبة والصدقة فانه يصدق ولا يحنث بالهبة والصدقة وكذلك اذا قال أردت قصر المين على  
 الهبة والصدقة دون العارية فانه يصدق في ذلك ولا حنث عليه بالعارية ولا ينوي في ارادة  
 خصوص الهبة أو الصدقة اذا حلف على أحدهما التنازل لهما وهذا معنى قوله (لا في صدقة عن  
 هبة وعكسه) وهذا اذا لم يكن الا وهب أن يعصر الهبة من الموهوب وأما ان كان له الاعتصار  
 فانه ينوي اذا حلف على الصدقة انه أراد خصوصها لعدم عصرها فلا يحنث بالهبة (ص)  
 وبقاء ولوليل في لا سكنت (ش) يعني أن من حلف لا سكن في هذه الدار وهو فيها فانه يجب  
 عليه أن ينتقل منها فور الان بقاءه فيها سكنى عرفا فان بقي ولوليل بعد يمينه مدة تزيد على امكان  
 الانتقال حنث قال فيها يخرج ولو في خوف الليل الا ان ينوي في الصباح وان تغالوا عليه في  
 الكراء أو وجد من لا يوافق فلينتقل اليه حتى يجد سواه فان لم يفعل حنث ثم ان قوله وبقاء  
 الخ مقيد بما اذا لم يحش على نفسه لانه حينئذ مكره في البقاء (ص) لا في لا تنقلن (ش) يعني انه  
 اذا حلف لا تنقلن من هذه الدار من لا فانه لا يحنث ببقائه فيها الى الصباح اذا كانت يمينه  
 غير مؤجلة ويؤمر بالانتقال بسرعة ويمنع من وطء زوجته حتى ينتقل فان لم ينتقل  
 ورافعه ضرب له أجل الا يلا من يوم الرفع وأما ان كانت يمينه مؤجلة فهو على بر الى ذلك  
 الاجل ولا يحنث الا بعض الاجل انتهى فان عاد اليها بعد انتقاله منها لم يحنث بخلاف المسئلة  
 السابقة وهي مسئلة السكنى فانه اذا عاد اليها بعد انتقاله منها فانه يحنث لان قصده أن لا يوجد  
 منه سكنى في تلك الدار فتى وجدت حنث (ص) ولا يخزن (ش) هو متعلق بخذوف معطوف  
 على جملة ببقاء فهو من عطف الجمل والتقدير وحنث ببقاء ولوليل ولا يحنث بخزن والمعنى أن  
 من حلف لا أسكن هذه الدار وخرج منها ثم خزن فيها فانه لا يحنث لان ليس بسكنى وأما لو كان  
 له في الدار شيء مخزون وقد حلف لا سكنى بها فانتقل وأبقاه فانه يحنث ببقائه كما يفهمه كلام

وهكذا الخ (قوله فانه ينوي اذا  
 حلف) وكذا عكسه كما في بعض  
 الشراح الا أن في العكس ينوي في  
 الفتوى وفي القضاء في غير الطلاق  
 والعق المعين وأما في التي قبل  
 فينوي ولو في الطلاق والعق المعين  
 عند القاضي (قوله أو وجد من لا) هل  
 ولو في غير بلده أو يقيديان يكون  
 ذلك في بلده و الظاهر الاول وذكر  
 في ل أن من المنزل الذي لا يوافق  
 ما اذا وجد بيت شهر (قوله مقيد  
 بأن لا يخشى على نفسه) وكذا كل  
 ما يكون به مكرها كالخوف على  
 المال يكون حكمه كذلك (وتنبه)  
 مامشي عليه المصنف مبني على  
 مراعاة اللفظ ومن يراعي العرف  
 أمهاله للصبح فينتقل الى ما ينتقل  
 اليه مثله قاله اللخمي وأما لو حلف  
 لا سكنى فاعلى قول أشهب يبر يوم  
 وليلة وعلى قول أصبغ با كثر وعلى  
 رأي القصد لا يبر الا بطول مقام  
 يرى انه قصده ولذا في عب لو حلف  
 لا سكنى فاعلى قول أشهب يبر بطول مقام يرى  
 أنه قصده رعاي القصد حيث  
 لانية بقدر معين (قوله من يوم  
 ترفع) أي لان يمينه ليست صريحة  
 في ترك الوطء (قوله فان عاد اليها  
 بعد انتقاله منها لم يحنث) أي اذا  
 رجع بعد انقضاء المدة التي يبر

باقامتها بعد خروجه وانتقاله وهي نصف شهر المشار اليها فيما يأتي بقوله كانتان فانه تشبيه في المكث نصف شهر ونذب كما حيث قال  
 لا تنقلن من هذه الدار (قوله وحنث ببقاء) أي زائد على امكان الانتقال ولو يومين أو أكثر كثره متاه وظاهر النقل ولو استمر في  
 مدة النقلة ساكنا (قوله ولوليل) رد على أشهب لا يحنث حتى يكمل يوم وليلة وعلى قول أصبغ لا يحنث الا بأكثر من ذلك انتهى وتأمل  
 ذلك (قوله فانه يحنث ببقائه) هذا ما لم يكن في الدار مطامير فقد قال التونسي ينبغي اذا كانت المطامير لا تدخل في الكراء الا بالشرط  
 وتكرى وحدها لخزن الطعام أن لا تدخل في المين وان لم تتركها اذا كان قد كثر المطامير منفردة قبل سكناها أو بعدها الا أن لا يلبق  
 بالمطامير أن تبقى الا يمكن سكاها ينبغي نقلها مع قشبه



(قوله وانتقل في لاسا كنه) هذا في حلفه لاسا كنه بدار بديل قوله أو ضرب بأجساد أرى أو لاسا كنه في دار أو لاسا كنه من غير ذكر دار أصلا لان الصور ثلاث وفي كل من الثلاث إما أن تكون الدار مجرد مساحة لا بيوت بها وكل واحد في جنب منها أو ذات بيت واحد أو بيوت متعددة فهذه تسع صور في الدار أو لاسا كنه في حارة فإن كانا معا في حارة واحدة فينتقل كل منهما أو أحدهما لحارة أخرى كانت القرية كبيرة أو صغيرة فإذا كان كل منهما في حارة والقرية صغيرة وحلف لاسا كنه فينتقل لبلد أخرى على فرسخ أو أكثر فإن كبرت في الفرض المذكور كالمدينة المنورة لم يتوقف البر على الانتقال وفائدة عينه أنه لا يقرب به ولا يسكن معه وإذا حلف لاسا كنه بهذه البلدة أو ببلدة فينتقل لأخرى على فرسخ وان حلف لاسا كنه وكل بقرية صغيرة تعين انتقاله حيث لانية ولا بساط وان حلف أن لا يجتمع معه في مسقي أو محطبان كبرت البلدتان فلا يقرب منه عرفا تأمل هذا ما في عب وفي خط بعض الشيوخ إذا كان كل واحد في حارة حين الحلف بعد عن حارته بحارتين أو ثلاث إذا كان البلد مصر أو لا يكلف الخروج لبلدة أخرى وان كانت قرية خرج منها القرية أخرى (٨٠) (تتمة) ذكر الخطاب عن ابن عبد السلام أنهم ما إذا كانا معا بمحل واحد

وفوقه محل خال فإن انتقل أحدهما إلى العلو وبقي الآخر في السفلى أجزاء نص عليه ابن القاسم ورأى بعض الشيوخ أن هذا انما يكفي إذا كان سبب اليمين ما يقع بينهم من أجل الماعون وأما العداوة فلا يكفي ولا بد أن يكون كل مسكن مستغنيا بمرافقه (قوله أي أو سكن الخ) كذا في نسخته فيصح أن تكون أو بمعنى الواو (قوله أو ضرب بأجساد أرى أي شرعا في ضربه باثر اليمين ولو لم يخرج أحدهما حتى يضرب فقد يكون ضربه أسرع من الانتقال (قوله عند الأكثر) مقابلة ابن المباحشون القائل بأن الجريد لغو (قوله ان جعل لكل نصيب مدخل على حدته الخ) ليس بشرط بل لا بد أن يكون لكل نصيب مرفق سواء كان لكل واحد مدخل أولا كما يفيد بهرام وأما ان كان لكل منهما مدخل مع

المواق (ص) وانتقل في لاسا كنه عما كان عليه (ش) يعني لو حلف لاسا كنه في هذه الدار أو لاسا كنه في دار فانه لا بد من انتقال أحدهما أو انتقالهما معا انتقالا يزول معه اسم المساكنة عرفا فيحترز عما إذا انتقل أحدهما إلى موضع الأخرى وسكن كل منهما في مكان الآخر على ما يظهر فان هذه الحالة لا يزول معها اسم المساكنة عرفا فيحتمل به أي لا يبروأشار بقوله (أو ضرب بأجساد أرى) إلى أنه يخرج من اليمين أيضا بضرب الجدار بينهما ولا يشترط كون الجدار وثيقا بالطوب والجير بل يكفي (ولو جريدا) عند الأكثر ان جعل لكل نصيب مدخل على حدته ولو قسم منافع لأقسام رقبة وقوله (بهذه الدار) متعلق بـ لاسا كنه أي في حلفه لاسا كنه بهذه الدار وأخرى ان لم يعين الدار (ص) وبالزيارة ان قصد التنحي لا لدخول عيال (ش) يعني إذا حلف لاسا كنه فزاره فان كان حلفه لا لأجل ما يدخل بين العيال من الشنان بل قصد البعد والتنحي فانه يحتمل بالزيارة لان التباعد غير موجود مع الزيارة لانها مواصلة وقرب وان كان حلفه لأجل ما يدخل بين العيال من الشنان فانه لا يحتمل بالزيارة لانها ليست بسكنى عرفا وسكت المؤلف عما إذا لم يكن له قصد والظاهر أن المعول عليه مفهوم الشرط ويشيد بما إذا لم يكثرها نهارا وبيت بلامرض (ص) ان لم يكثرها نهارا وبيت بلامرض (ش) تقدم انه اذا كان حلفه لأجل ما يدخل بين العيال فانه لا يحتمل بالزيارة ومحتمل عدم الحنث اذا لم يكثرها نهارا وبيت بلامرض أما لو أكثرها نهارا وبيت بلامرض بأن بات اختيارا فانه يحتمل أي فلا يحتمل إلا بالشيثين مع الان القاعدة المركبة من الشيثين تتنفي بانتفاء أحدهما فان أكثر الزيارة نهارا من غير مبيت أو بات بمرض أو بات بلامرض ولم يكثر الزيارة فانه لا حنث عليه هذا ظاهر كلامه وكلام الشامل لكن الذي في نقل أبي الحسن عن ابن رشد التعبير بأو وحينئذ قالوا وهاهنا يعني أو كما هو موجود في بعض النسخ وما في الشامل

اشتراكهما في المرفق فانه لا يفيد كإيدل عليه فرع الشارح (قوله متعلق بـ لاسا كنه) الأولى انه داخل في حيز المبالغة غير لارد على ابن رشد القائل بأن الدار إذا كانت معينة باسم الإشارة لا يكفي فيها ضرب الجدار فلذا بالغ المؤلف عليها وتقدير المصنف حينئذ ولو جريدا ولو في قوله في هذه الدار والحاصل أن المبالغة على شيئين كفاية الجدار ولو قال بهذه الدار خلافا لابن رشد وعلى كفايته ولو جريدا خلافا لابن المباحشون (قوله لا لدخول عيال) متعلق بمحذوف معطوف على ما قبله أي لا ان حلف لدخول عيال أو معطوف على المعنى أي حلف لقصد التنحي لا لدخول عيال (قوله الشنان) بفتح النون وسكونها البغض (قوله مفهوم الشرط) أي الذي هو قصد التنحي أي فلا يحتمل ويشيد بما إذا لم يكثرها نهارا على ما يأتي (قوله وبيت بلامرض الخ) إشارة إلى أن الواو في قوله وبيت للعطف على يكثر فهو مجزوم والياء فيه محذوفة لالتقاء الساكنين أي والنفي منصب على المجموع (قوله بلامرض) أي مرض المخاوف عليه كافي بعض الشراح (قوله لان القاعدة) أي وهو الحنث وقوله المركبة أي المركبة متعلقها من شيئين الذين هما الكثرة نهارا والبيات بلامرض وحاصله أن الحنث انما هو في تلك الصورة وهي الكثرة نهارا والبيات بلامرض (قوله التعبير بأو) أي والقاعدة أن أو اذا دخلت في حيز النفي يكون النفي منصبا على كل منهما كقوله تعالى ولا تطع منهم أثما أو كفورا حينئذ قال الحنث بواحد من الأمرين ولا



يتوقف على مجموع الأمرين بل مجموع الأمرين أولى في الحنث والمعنى ان اتفق كل من الكثرة ثم اراوا البيات بلا مرض قتي وجد أحدهما حنث أي والمعتمد هو ما في نقل أبي الحسن (قوله والكثرة ما بعد العرف كثرة ولو في أيام) أي انه يغيب يومين وياقي يوما وهكذا هذه كثرة باعتبار أيام أي زيارات وما قبل المبالغة ما اذا كانت الكثرة باعتبار زيارة واحدة كأن يمكث عنده أربعة أيام (قوله بأهله) وزوجته وأولاده مدة الزيارة لا حاجة له وكأنه يقول طول الإقامة بأهله في المرة الواحدة من الزيارات وأما لوزاره زيارة واحدة ولم تطل إقامته بأهله بل طالت إقامته في الزيارة الواحدة بدون أهله فلا يحنث ولو قال طول الزيارة الواحدة أي بحيث يمكث عنده ما يحصل به الملل ولو قل فيما يظهر لكان أوضح وفي شرح شب الكثرة هي ان يزيد على ثلاثة أيام وهي واضحة (قوله وسافر القصر في حلفه لأسافرن) وان لم يقصر الصلاة فيه لعدم قصد هادفة أو لعصيان به أو نحو ذلك لان الأربعة (٨١) برد مسافة شرعية ولو تخلف قصر الصلاة فيه لعارض ولو جرى عرف بانتقال الخالف من بلد إلى بلد أخرى قريبة دون مسافة القصر لا يعتبر ذلك العرف لانه عرف فعلي على ما تقدم له من عدم اعتباره (قوله دون اللغوى) أي الذي هو أقل من الشرعي وهو قطع المسافة (قوله من تقديم اللغوى) أي على الشرعي ولكن المعتمد تقديم الشرعي على اللغوى (قوله وأحد أقوال أربعة) ذكرها ابن عرفة (قوله وليس المراد الخ) وما حل به أول العبارة فأنظر فيه لظاهر المصنف (قوله لينتقلن من بلد) أي أو نوى ذلك أو دلت عليه قرينة (قوله لينتقلن من دار) أي أو نوى ذلك أو قامت عليه قرينة (قوله هذرا جع لقوله) والشيخ سالم رجع له لقوله لا سكنت ولقوله لا تنقلن لكن المعنى مختلف فالله في النسبة الأول انه يحنث بابقاء رحله وبالنسبة الثاني انه لا يبر بانتقاله حيث أبقى رحله ولكن الظاهر ما قاله الشارح وقال محشي نت وظاهر كلامهم انه لا يحنث

غير ظاهر والكثرة ما بعد العرف كثرة ولو في أيام وقيل معنى الكثرة ثم اراوا طول الإقامة بأهله مدة الزيارة في المرة الواحدة من الزيارات وليس المراد بالزيارة المعروف منها تأمل (ص) وسافر القصر في لأسافرن ومكث نصف شهر ونذب كماله (ش) يعني ان من حلف لأسافرن فلا يخرج من الحنث الا أن يسافر مسافة أربعة برد ويكث في منتهى سفره نصف شهر ونذب كمال الشهر فقوله وسافر الخ جملة على المقصد الشرعي وهو المنصوص دون اللغوى والا لإجزاء ما يسمى سفر أو دون العرفي والا اعتبر العرف وهو خلاف ما مر من تقديم اللغوى عند عدم النية والبساط ومثل ذلك من حلف ليخرجن من المدينة على ما في ترمذ ابن القاسم مع رواية محمد وأحد أقوال أربعة وليس المراد بالمكث حقيقة بل المراد انه لا يرجع بعد سفر مسافة القصر قبل نصف شهر فلا يستمر سائر اربعة مسافة القصر نصف شهر لكان الحكم كذلك (ص) كأنه قلن (ش) يحتمل أن التشبيه تام والمعنى ان من حلف لينتقلن من بلد فانه لا يخرج من الحنث الا أن يسافر مسافة قصر ويلزمه أن يقيم هناك أي في انتهاء سفره نصف شهر وينذب كماله في انتهاء سفره ويحتمل أن التشبيه في قدر المكث فقط والمعنى ان من حلف لينتقلن من دار فانه لا يخرج من الحنث الا أن يقسم في المكان المنتقل اليه نصف شهر ونذب كماله فان لم يقيد بواحد منهما فلا يبر الا بفعل من قيد ببلد (ص) ولو بابقاء رحله لا يكتم سمار وهل ان نوى عدم عودته لردد (ش) هذرا جع لقوله لا سكنت ولا وجه لفصله عنه والمعنى ان من حلف لا سكن هذه الدار فارتحل بجميع أهله وولده ومتاعه وأبقى ماله بال فانه يحنث لان تركه فهو سمار وخشبة مما لا يحتمل الخالف على العود اليه فانه لا يحنث بترك ذلك مطلقا سواء تركه ليعود اليه أم لا وقيل ان نوى العود اليه حنث لان نوى عدم العود أولانية فالتردد انما هو في نوى العود وعبارة المؤلف تعطى أن من لا ينية له من محل التردد وليس كذلك بل لا يحنث في هذه اتفاقا فلو قال وهل الا أن ينوى العود له تردد لتنزل على ما ترى (ص) واستحقاق بعضه أو عيبه بعد الاجل (ش) يعني ان من حلف ليقضين فلانا حقه الى أجل ففضاه اياه فاستحق كله أو بعضه من يده أو اطاع فيه على عيب فانه يحنث حيث كان ما ذكر بعد الاجل أو قبله ولم يقم عليه الا بعد الاجل وظاهر الحنث

(١١ - خشي ثالث) ببقاء متاعه في لا تنقلن وتسوية الاجهوري بينهما عهدته عليه انتهى ومحل الحنث بابقاء الرحل اذا كان في محل السكن أو ما هو في حكمه مما يدخل في عقد الاجارة بغير شرط وأما ما لا يدخل الا بشرط كالطامير فانه لا يحنث بابقاء ما خزنه فيها مع انه من جملة الرحل وان لا يكون في نقله فساد فلا يحنث بابقاء ما في نقله فساد كثر شجر بالدار في قطعه فساد وان يكون حلفه لقطع المنية ونحوه كالخروج من كراعب الدار وأما ما لا يدخل بينه وبين الجيران فلا حنث ومن جملة رحله متاع زوجته الذي يتنفع به والا كان كالذي تجر به فلا حنث ببقائه (قوله وأبقى ماله بال) إشارة الى أن المراد بالرحل ما هو بال وهو ما يحمل الخالف على رجوعه له أو طلبه ان تركه (قوله فلو قال وهل الخ) أي وهل عدم الحنث مطلقا نوى العود أو نوى عدم الحنث الا أن ينوى العود (قوله واستحقاق بعضه) ولو أجاز المستحق ذلك (قوله أو اطاع فيه على عيب) إشارة الى أن قول المصنف أو عيبه ليس المراد حدوث العيب بل المراد أنه اطاع على العيب الآن فلا ينافي ان العيب قديم حتى يثبت له به الرد



( قوله ولو كان البعض الباقي قيمته تفي بالدين ) هذا انما يصور بان يكون له عليه عشرة دنانير فيعطيه بدل ذلك سلعتين يستحق احدهما والباقية تفي بالعشرة ولا يأتي ذلك فيما اذا كان له عليه ثوبان دفعهما له ثم استحق احدهما مع ان هذا ظاهر المصنف ( قوله ومثله يجري في الاستحقاق ) أي انه اذا لم يقيم بذلك الاستحقاق بأن رضى رب الشيء المستحق أن لا يأخذ ما استحقه من رب الدين ( قوله ما تقدم الخ ) لم يتقدم هذا واسم الإشارة عائدا على قوله فلا حنت بعد قوله والا ووجه توهيم المناقاة انه اذا كان يحنت ولو أجاز المستحق فكذا يحنت ولو رضى بعدم القيام بالاستحقاق اذا فارق فكيف يصح أن يقال لا حنت حيث رضى بعدم القيام ( قوله وأما فيه ) أي نقص العدد ومثله نقص الوزن فيما يتعامل به وزنا ( قوله قيمته أقل الخ ) إشارة الى أنه أراد بالبيع الفاسد المتفق على فساده والاحسن أن يراد به الفساد مطلقا ( ٨٢ ) ويكون الضمير في قوله ان لم يف أي العوض الشامل للقيمة في المتفق على فساده

والثمن في المختلف في فساده لكن هذا ظاهر على نسخة الباء وأما على نسخة التاء فلا يظهر ( قوله وقاصصه بالثمن ) هذا يقتضي انه باع السلعة بثمن مساو للدين ثم وقعت المقاصة بين الدين وذلك الثمن وحينئذ فقوله قباعه به عرضا أي بنظيره لأن البيع وقع بنقص الدين مع ان المصنف صادق بأن يكون باع الدين بعرض قيمته أقل من الدين ( قوله فاعلى ) أي أعلى من حوالة السوق أي كغيره ( قوله فان مضى الاجل حنت ) أي فقول المصنف وبيع فاسد أي ومضى الاجل ( قوله أو يكون ) معطوف على قوله يوفيه الخ والاستثناء بالنسبة لاول متصل والثاني منقطع ( قوله ان لم تف بالثمن الخ ) الاحسن نسخة الباء وذلك ان نسخة التاء تفيد ان الحنت حيث لم تف القيمة وان وفاه المدين بقيمة دينه قبل الاجل بخلاف نسخة الباء فان المعنى ان لم يف الخالف أعظم من كونه بالقيمة

ولو كان البعض الباقي قيمته تفي بالدين وانما يحنت في ظهور العيب بعد الاجل اذا قام رب الدين بالعيب ومثله يجري في الاستحقاق والا فلا حنت ولا ينافي هذا ما تقدم من الحنت ولو أجاز المستحق لانه في الاجازة بعد القيام وأما هنا فلم يحصل قيام أصلا وهذا في غير نقص العدد وأما فيه فيحنت ولو حصلت الاجازة قبل القيام ( ص ) وبيع فاسد فاقبله ان لم تف ( ش ) صورتها حلف ليقضيه حقه الى أجل كذا في قباعه به عرضا قيمته أقل من الدين ببيع فاسد بمثل الدين وقاصصه بالثمن وفات المبيع في يد صاحب الحق قبل الاجل بما يفوت به البيع الفاسد من حوالة السوق فأعلى فان مضى الاجل حنت لان المعاوضة الشرعية لم تحصل اللهم الا أن يوفيه المدين الخالف ما بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل أو يكون في القيمة وفاء به فانه يبرقوله ان لم تف بالثمن فوق على أن فاعله القيمة أو القيمة أي الا أن يوفيه الخالف ما بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل ( ص ) كان لم يف على المختار ( ش ) أي انه يحنت اذا لم يف المبيع حتى انقضى الاجل أي وفات بعده حيث لم تف القيمة بالدين والا فلا حنت كما في فوته قبل الاجل على المختار عند اللغوي خلافا لسخنوني في قوله بالحنت من غير تفصيل فالتمثيل تام أي في منطوق ان لم تف وفي مفهومه وأما ان لم يف بعد الاجل أيضا فانه يحنت اتفاقا اذا المبيع حينئذ باق على مالك ربه ولم يدخل في ضمان المشتري ولا في ملكه فلم يحصل وفاء ( ص ) وبهية له ( ش ) يعني ان من حلف ليقضيه حقه الى أجل كذا فو به ربه للمدين أو تصدق به عليه أو أبرأه منه وما أشبه ذلك وقبل المدين ذلك فانه يحنت مكانه لان الحق سقط بمجرد قبوله ( ص ) أو دفع قريب عنه وان من ماله ( ش ) يعني لو حلف ليقضيه حقه الى أجل كذا فغاب الخالف أو لم يغب الا أن بعض أقارب الخالف قضاء عنه من ماله أو من مال الخالف فانه لا يبرأ لو كانت اليدين مؤجلة ومضى الاجل فهو حانت مالم يعلم الخالف قبل الاجل ويرضى به فانه يبرأ بذلك وأما ان كان الدافع عنه وكيله فان كان وكيله في القضاء أو مفوضا به وان كان وكيله في البيع والشراء والتقاضى فكذلك ان أمره به الخالف والا فلا يبرأ فالا لضمير في قوله عنه للخالف وكذا ضمير ماله وكان ينبغي أن يقول وان من مالك ( ص ) أو شهادة بينة بالقضاء ( ش ) يعني لو حلف ليقضيه حقه فشهدت له بينة انه قضاء له لم

أو غيرها ( قوله على المختار ) اعترض بأن الصواب التعبير بالفعل لان سخنونا قال بالحنت وأشبه وأصبح بعده ينتفع واللغوي قال بالثاني ان كانت القيمة مساوية نظرا الى أنه حصل بيده عوض حقه فهو اختيار له في نفسه والجواب عنه ان التفصيل لما يخرج من القولين كان مختارا من الخلاف ( قوله ولم يدخل في ضمان المشتري ولا في ملكه ) النقي منصب على مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا ينافي ان الضمان يحصل من المشتري بمجرد القبض ولو لم يحصل شيء كذا فهم بعض الشيوخ ويمكن أن يقال مراد الشارح الضمان بالفعل وأما اذا لم يحصل شيء فنعلق الضمان لم يحصل بالفعل ( قوله فانه يحنت مكانه ) ولو دفعه له بعد القبول وقبل الاجل ولكن في التوضيح أنه اذا قضا بعد قبولة وقبل الاجل لم يحنت وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم ( قوله فان كان وكيله في القضاء ) أي قضاء الدين الذي عليه وقوله والتقاضى أي يقبض الدين التي له ( قوله وان من مالك ) أي باحالف خلافا لظاهر المصنف من ان الضمير في قوله وان من ماله يعود على القريب



(قوله كما في مسألة الهبة) هذا لا يأتي على ما تقدم له بل انما يأتي على ظاهر قول مالك وابن القاسم في التوضيح في مسألة الهبة ولو قضاه بعد قبوله وقبل الاجل لم يحنت وهو ظاهر قول مالك وأشهب والحاصل ان في المسئلة قولين فأولاهم لذهب لقول وهو الراجح وهنا ذهب لخلافه (قوله أوحكا كما في مسألة القريب) لا يخفى بعد هذا ان ليس هنا أخذ والمصنف قد قال لا يدفعه ثم أخذه أجيب بأن قوله ثم أخذه فيما يمكن فيه الاخذ (قوله وبهذا يصح الخ) ورجعه عج لمسئلة (٨٣) الشهادة تبعا للشيخ عبد الرحمن وشبهته انه في مسألة القريب لا يشترط دفعه

بل تكفي اجازته وقد علمت رده بقوله حقيقة أوحكا وعلى كلامه بقوته مسألة الهبة (تبيينه) كلام المصنف هذا مبني على مراعاة الالفاظ وترك مراعاة البساط وهو خلاف ما تقدم ولكن الراجح كلام المصنف فيما هنا بخصوصه ولا غرابة في بناء مشهور على ضعيف قال في له وجود عندى مانصه فلأبى المحلوف له في هذه المسئلة وقال أنا لاحق لي أخذه في دفع الحالف الحق للحاكم لاجل البر ثم يأخذ ولا يجبر الغريم انتهى (قوله فدفع الحاكم الدين) أى من مال المجنون (قوله قولان الخ) لا يخفى أن ظاهر عبارة القولين ولو فرض ان الحاكم لم يدفع عنه شيئا ولذلك قال شب وان لم يدفع حتى مضى الاجل انتهى فهو صادق بعدم الدفع رأسا (قوله مقيد بما اذا لم يكن للمجنون ولي) أى وأما اذا كان للمجنون ولي فلا يبريدفع الحاكم لعل ذلك يفرض في سقيه أذن له وليه بأن يتدين دينائهم يحلف لرب الدين انه يقضيه حقه في أجل كذا ثم جن (قوله وانظر هل المفقود الخ) الظاهر انه ليس كذلك لانه مختار في فقد ما لا أن يكون غيبا يختار فيه (قوله

ينتفع بذلك ولا يبر الا بدفعه له أو لو كيله ومثل الشهادة ما اذا كان الحق المحلوف على وفائه عوض عيبا فاستحق أو ظهر به عيب ورده فانه لا يبر حتى يوفيه عوض العيب ثم يرده ومثله ما اذا اعترف المحلوف له أنه وصل اليه حقه قبل حلف المدين فان الحالف لا يبر الا بدفعه له ثم ان شاء أخذه منه أو لم يأخذه منه فقوله (لا يدفعه ثم أخذه) راجع للمسائل الثلاث أى ولا يبر الحالف في ذلك كله الا بدفعه الحق قبل مضى الاجل حقيقة كما في مسألة الهبة ومسئلة الشهادة أوحكا كما في مسألة القريب اذا بلغه ذلك وهو غائب وأجاز دفعه وبهذا يصح ما قرره تت من أنه راجع للثلاث مسائل (ص) لان جن ودفع الحاكم وان لم يدفع فقولان (ش) صورتهما حلف لمقضيه حقه الى أجل كذا ثم حصل للعالف جنون في الاجل فان دفع الحاكم عنه الدين في الأجل بر في عيئه وبرئ من الدين وان مضى الاجل فدفع الحاكم الدين بعده في المسئلة قولان بالحنت نظر الى حين عيئه وعدمه نظر الى حين النفوذ وفي شرح (ه) بعد ان استظهر ان دفع جماعة المسلمين يقوم مقام دفع الحاكم وان المغمى عليه والسكران بحلال كالمجنون قال ثم ان البراعة بدفع الحاكم مقيدة بما اذا لم يكن للمجنون ولي ويجرى مثله في المغمى عليه والسكران كذا ينبغي وينبغي أن يكون الاسير كالمجنون وانظر هل المفقود كذلك أم لا وظاهر كلامه انه يبر يدفع الحاكم ولو كان المدفوع من مال الحاكم والولى مثله والظاهر ان المحبوس متى أمكن الوصول له فلا يبر بغيره والابر (ص) وعدم قضاء في غدي لا قضيتك غدا يوم الجمعة وليس هو (ش) يعنى لو حلف لمقضيه حقه غدا يوم الجمعة أو يوم الجمعة غدا وهو يظنه كذلك والحال ان غدا يوم الخميس مثلا فان قضاء فيه فانه يبر في عيئه اذ هو مسمى غدا عرفا ولا يضره غلظه في اسمه وان لم يقضه فيه حنت لان المعلوم من قصد الحالف انما هو تعجيل القضاء لا تسمية اليوم فلا يلتفت الى قوله يوم كذا الا أن يريد اليوم الذي سمي فيمنوي ان كان مستفتيا كما نقله المشد الى (ص) لان قضى قبله بخلاف لا كنه (ش) يعنى انه اذا حلف لمقضيه حقه في غدي فحمله اليوم فانه لا يحنت لان قرينة الحال اقتضت ان الحلف انما هو على عدم تأخير عن اليوم ولذلك اذا قصد بخلافه ان يدفع له غدا المطلق فانه يحنت بفضائه قبله بخلاف لو حلف ليا كلن هذا الطعام غدا فأكله اليوم فانه يحنت لان الطعام قد راد به اليوم والغريم انما القصد منه القضاء كما في المدونة قال أبو ابراهيم حمله في الطعام على مقتضى اللفظ وفي الدين على المقصد ولذلك لو قصد بالدين اللد بال تأخير وبالطعام الرغبة في أكله لكونه مريضا لانعكس الحكم ونحوه لأشهب (ص) ولان باعه به عرضا (ش) هذا معطوف على قوله لان قضى قبله أى فلا حنت وصورتهما حلف لمقضيه حقه الى أجل كذا فباعه به عرضا قبل مضى الاجل تساوى قيمته الدين الذي عليه فانه يبر في عيئه فان كانت قيمته أقل من حقه لم يبر ولو باعه بقدر الدين لانه يحتاج بجانب البر والحنت يقع بأدنى سبب وان كان الغبن جائزا في مثل هذا (ص) وبران غاب بقضاء وكيل تقاض أو مفوض (ش) أى وبر الحالف ان غاب المحلوف له أو تغيب واجتهد في

أو يوم الجمعة غدا الخ) وانما اقتصر المصنف على ما ذكره لانه هو م ان الثاني ناسخ للاول (قوله فيمنوي ان كان مستفتيا) أى في اليمين بالله وغيرها ولا ينوي عند القاضي في الطلاق والعتق المعين (قوله حله) أى حله ابن القاسم عيئه في الطعام لان النص لابن القاسم (قوله لمقضيه حقه الى أجل كذا) وهو دنائير أو دراهم ولم يقصد عيئها مفهومه لو قصد عيئها لم يبر الا بدفعه العين وكذا اذا كان لانيته ولا يبر الا اذا حلف على نية القضاء المطلق فباعه به عرضا (قوله تساوى قيمته الدين) رده اللقاني قائلا ولا يشترط في هذا



المبيع أن تساوى قيمته الدين لأن الفرض أنه بيع صحيح وتقييدت له بذلك غير ظاهر (قوله أو مفوض) بالجرم مصدر ميمي اسم  
مفعول بمعنى تفويض كما قيل في قوله تعالى يا أيكم المفتون أو معطوف على وكيل وحذف الموصوف (قوله كعار به غاب عاها) أي وهى  
مما يغاب عليه والقاعدة أن العارية إذا كانت مما لا يغاب عاها وادعى المستعير ضياعها ولم تقم بينة فانه يلزمه قيمتها (قوله بدفعه) أي  
بدفع الحق الذي هو قيمة الشيء المعار (قوله وانه) الأولى أن يقول وعالومات فانه يبر بقضاء وارثه ويكون معطوفا على قوله عالو كان  
الحج ويحاجب بأنه استثناف لبيان الحكم (قوله وهل ثم وكيل ضيعة) لا يخفى أن كلام المصنف يقتضى تقديم وكيل الضيعة على الحاكم  
على هذا التأويل وليس كذلك بل هما عند مساواة البر بالدفع لأحدهما فهو في رتبة الحاكم عياض وهو ظاهرها **تنبية** قال ابن  
يونس قال بعض فقهاءنا وانما يبر بدفعه الى (٨٤) السلطان وان كان السلطان لا يقتضى دينا لغائب إلا أن يكون مفقودا لان ذلك

طلبه فلم يجده بقضاء وكيل تقاضا لدينه أو مفوض واحترز بقوله غاب عما لو كان رب الحق  
حاضرا فان السلطان يحضره ويحضره على قبض حقه إلا أن يكون الحق مما لا يجبر على قبضه  
كعار به غاب عليها فتلقت عنده وما أشبه ذلك فيبر من عينه بدفعه الى السلطان وان لومات بر  
بقضاء وارثه كما مر (ص) وهل ثم وكيل ضيعة أو أن عدم الحاكم وعليه الاكثر تأويلان (ش)  
أي وهل يلى ما مر وكيل الضيعة الذي لم يوكله على تقاضى دينه بل وكله على قبض خراج رزقه  
أو ضيعته فهو في رتبة الحاكم فأيهما قضاء بر أو انما يلى ما تقدم وكيل الضيعة ان عدم الحاكم  
العدل أو الوصول اليه أما ان وجد وأمكن الوصول اليه فلا يبر الا به تأويلان وألحق أبو عمران  
الصديق الملائف بوكيل الضيعة وعلى هذا فالخلاف انما هو حيث دفع لو وكيل الضيعة مع  
وجود الحاكم هل يبر أم لا فالبر بالدفع للسلطان مع وجود وكيل الضيعة متفق عليه والخلاف في  
البر بالدفع لو وكيل الضيعة مع وجود السلطان ولما كان البر من اليمن حاصلا بقضاء الاشخاص  
الاربعة والبراق من الدين حاصلا بالا واين دون الثالث وفيها في الرابع تفصيل أشار اليه بقوله  
(ص) وبرئ في الحاكم ان لم يحقق جوره والابر (ش) يعنى لو حلف ليقضيه حقه الى أجل كذا  
فغاب رب الدين وخشى الخالف الخنث بخروج الاجل وغيب رب الحق فدفع الحق للحاكم  
حيث لا وكيل أو كان وغاب فان كان الحاكم عدلا أو مجهول الحال فان الخالف يبر في عينه بدفع  
الدين له ويبرأ من الدين أيضا وان حقق جوره بر في عينه ولم يبرأ من الدين (ص) بكفاءة المسلمين  
بشهادتهم (ش) التشبيه في البر من اليمن لافي الابر والمعنى أن الخالف اذا لم يجد الحاكم العدل  
ولا وجد وكيل الرب الدين فانه يأتى الى جماعة المسلمين يعلمهم بحاله وباجتهاده في طلب صاحب  
الحق وانه لم يجده لسفره أو تغيبه وبشهادتهم على عدد الحق ووزنه ويبقيه تحت يده الى حضور  
صاحب الحق ليشهدوا له عند الحاجة الى الشهادة فانه يبر حينئذ في عينه ولو مضى الاجل ومطل  
ربه والواحد منهم يكتفى (ص) وله يوم وليلة في رأس الشهر أو عند رأسه أو اذا استهل (ش) يعنى  
اذا حلف ليقضيه حقه في رأس الشهر أو عند رأسه أو اذا استهل فله ليلة ويوم من الشهر الثاني  
فاذا مضى ذلك ولم يوفه حقه كان حائثا وانما قدم المؤلف اليوم على الليلة تبعالا لرواية والا فالأولى  
أن يقول وله ليلة ويوم لان ليلة كل يوم قبله الا ما استثنى كيوم عرفة لكن هذا التوهم انما  
يتأتى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الواو تقتضى ترتيبا لا على مذهب البصريين (ص)

حق للخالف لبراءة ذمته وبره في  
عينه والراجح ان الحاكم يقدم على  
وكيل الضيعة (قوله أو ضيعته)  
أي بلده وهذا أي قوله بل وكله  
الحج تفسير من الشارح لو وكيل  
الضيعة (قوله وبرئ في الحاكم الخ)  
أطلق في الحاكم فيشمل السلطان  
والقاضي والوالي وانظرو هل للسعاة  
هنا وفي ولاية النكاح مدخل  
وسكت عن البراءة في غيره  
وحكمها انها تحصل بالدفع لو وكيل  
القاضي المفوض دون وكيل  
الضيعة (قوله فان كان الحاكم  
عدلا الخ) ظاهره وان كان جائرا  
في نفس الامر أو عند الناس  
وهذا بناء على أن تحقق مضارع  
مبنى للفاعل وانظر هل يقبل قوله  
انه لا يحقق جوره أو يتظر لشهرته  
عند الناس والظاهر انه ان كان  
مثله يخفى عليه ذلك قبل والا فلا  
(قوله اذا لم يجد الحاكم العدل)  
بأن لم يكن حاكم أصلا أو جار أو  
تعذر الوصول اليه (قوله ولا وجد  
وكيلا) أي غير وكيل الضيعة إذ  
ينبغي تقديمهم على وكيل الضيعة  
حتى على القول بأنه يبر بالدفع له

لقيامهم مقام الحاكم في عدة مسائل (قوله يأتى الى جماعة الخ) أفادانه لا يبر بجعله عند عدل من غير اشهاد عدلين وإلى  
(قوله ووزنه) أي فيما اذا كان التعامل وزنا (قوله ويبقيه تحت يده) أي أو يد عدل من المسلمين (قوله والواحد منهم يكتفى) عبارة  
عبأ أراد المصنف بجماعة اثنين عدلين فان لم توجد عدالة فالجمع على حقيقة واعتمده بعض الشيوخ **تنبية** ظاهر عبارة المصنف  
انه يبر بذلك ولو لم يضق الوقت عن القضاء لكن كلام ابن بشير يعيندانه يعبر في البر أن يضيق الوقت بحيث يخاف الخنث (قوله عن  
الشهر الثاني) أي بالنسبة للشهر الذي وقع الحلف فيه فلا ينافى ان الشهر الثاني هو عين الشهر المشار له بقوله في رأس الشهر مثلا (قوله  
كيوم عرفة) أي الذي هو اليوم التاسع فانه سابق على ليلته التي هي ليلة الوقوف والكاف امتصاصية ويقال ليلة عرفة ليلة التاسع  
والحاصل ان اليوم التاسع له ليلتان ليلة قبله وليلة بعده ويوم الخميس له ليلة أي بحسب الشرع فلا ينافى أن ليلته ليلة العاشر



(قوله فله يوم وليلة) فإذا قال لرؤية هلال رمضان فله يوم وليلة من رمضان فإذا قال لا تسلاخ رمضان أو لا تقضاء رمضان فله يوم وليلة من شوال وإذا قال لا يستهلال رمضان فله يوم وليلة من رمضان والحاصل أن مخالفة اللام وأن مثل اللام عند أو إذا (قوله مدود الخ) وقول تت بالقصر غير صحيح كما أفاده شب ومخشي تت (٨٥) (قوله وهو الضم والجمع) أي لأن الإنسان عند لبسه

يضمه ويجمعه عليه وعطف الجمع على ما قبله تفسيره والقبو بفتح القاف وسكون الباء (قوله ولا إدارة) عين ما قبله (قوله والاول أحسن) أي لأنه يمنع وجودان في المعطوف عليه كما لا يخفى إلا أن تفخ همزة ان فتسبك مع ما بعدها ويتوهم دخول الباء حينئذ لا أنك خير بأن تلك العلة تقتضي المنع لعدم الاحسنية وقيل في وجه الاحسنية أن الخبر بالتوهم ضعيف وفيه تسكف تأمل (قوله لا أدخله) أي وقصد تجنبها أو دلت قرينة أو بساط عليه (قوله فهو من باب الحذف والإيصال) فإن قيل ما المانع من إبقائه على ظاهره قلت المانع أنه ليس قصد دخوله بل الدخول منه للدار (قوله يعني أنه إذا حلف الخ) أي فالصنف أهمل قيد الابد منه وهو ذكر البيت مع اضافته أو تنكيره وهذا إذا لم يقيد بملكه وأما لو قال لا أدخل لفلان بيتا لملكه فلا يحنث بدخوله بيت الكراء (قوله إذا البيوت إنما تنسب لسكانها) ولهذا لو حلف لا أدخل منزل فلان فدخل على رجل سكنه بالكراء من فلان فلا يحنث (قوله وبأكل) أي طعاما (قوله دفع) أي دفعه له فحذف مفعول أو كل للعلم به منه لأنه يعلم من أكل أنه أكل طعاما وحذف مفعول دفع لأنه لما حذفه حذف عائد

والى رمضان أو لاستهلاله شعبان (ش) يعني أنه إذا حلف ليقضي فلانا حقه إلى رمضان أو لاستهلاله فظرف القضاء شعبان لا غيره فبمجرد انسلاخ شعبان واستهلال رمضان ولم يوفقه حقه كان حاشا لكونه مسلم في إلى لافي اللام لنص ابن عرفة أن من قرن اللام برؤية الهلال أو انسلاخه أو استهلاله أو دخوله أو انقضاء رمضان فله يوم وليلة (ص) ويجعل ثوب قباء أو عمامة في الألبسة لأن كرهه اضيقه (ش) يعني أن من حلف لا يلبس الثوب الفلاني فقطعه وجعله قباء بالمد وهو ثوب مفرج أو سراويل أو عمامة ولبسه على هذه الحالة فإنه يحنث ومثله أن يتر به أو لف به رأسه أو جعله على منكبيه إلا أن يكون حلفه لأجل ضيقه أو لأجل سوء عمله فقطعه وجعله قباء أو عمامة ولبسه فإنه لا يحنث بذلك يريد إذا كان المحلوف عليه مما يلبس بأن كان قيصا أو قباء وما أشبه ذلك وأما أن كان لا يلبس بوجه من مثل أن يكون شقة فإنه إذا قطعها ولبسها يحنث ولا ينوي أنه أراد ضيقها قاله أبو عمر إن أي لأنها لا تلبس على حالها كن حلف لا يأكل حنطة فأكل خبزها ولا ينوي فقوله ويجعل الخ معطوف على قوله وبفوت ما حلف عليه الخ والقباء بمدود وجمعه أقيية وهو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من القبو وهو الضم والجمع (ص) ولا وضعه على فرجه (ش) يعني أن من حلف أن لا يلبس الثوب الفلاني فوضعه على فرجه من غير لف ولا إدارة فإنه لا يحنث ويحنث من حلف لا يضطجع على فراش ففتقه والتحف به إلا أن يكون لسوء حسوه لا ذائبة فيفتقه ويتركه بل حسوه ويجعله إذا راثم أن قرئ قوله ولا وضعه بالفعل كان معطوفا على كرهه أي ولا أن وضعه على فرجه وإن قرئ بالمصدر وجرته كان معطوفا على التوهم أي توهم أن الباء داخل على كرهه وأنه مصدر والاول أحسن (ص) وبدخوله من باب غير في لا أدخله إن لم يكره ضيقه (ش) يعني أنه إذا حلف أن لا يدخل هذه الدار أو من هذا الباب دخول الباب عن حاله الاول أو سد وفتح غيره ودخل منه الخالف فإنه يحنث إلا أن يكون حلفه لأجل مرور على ما لا يجب الاطلاع عليه أو لضيقه ونحوه فإنه لا يحنث الخالف بدخوله مما غير وأصل قوله لا أدخله لا أدخل منه فحذف الجار ووصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والإيصال (ص) وبقيام على ظهره وبكثري في لا أدخل لفلان بيتا (ش) يعني أنه إذا حلف لا أدخل دار فلان أو بيت فلان فدخل عليه في بيت يسكنه فلان فإنه يحنث وسواء ملك فلان الرقبة أو المنفعة فقط بكرهه أو عارة إذا البيوت تنسب لسكانها فإن أقام على ظهر ذلك البيت الذي سكنه فلان المحلوف عليه وسواء ملك الرقبة أو المنفعة فقط فإنه يحنث والمراد بالقيام الاستعلاء ولو مارا (ص) وبأكل من ولد دفع له مخلوق عليه وإن لم يعلم أن كانت نفقته عليه (ش) صورتها حلف شخص لا آكل طعاما لزيد مثلا فدخل ولدا الخالف أو عبده ولادين للعبدة على زيد المحلوف عليه فأطعمه خبزا فخرج الولد أو العبد فأكل منه الخالف ولم يعلم أنه من عند زيد المحلوف عليه فإنه يحنث لكن بشرط أن تكون نفقة الولد على أبيه أي لازمة له بأن يكون الابن عديما والاب موسرا ولا بد من كون المدفوع للولد يسيرا فإن كان كثيرا لم يحنث ووجه التفرقة أن اليسير لما كان للوالد الرده

ولم يحذف له لثلاثا نحو الصفة من عائد (قوله فدخل واد الخالف) وولد المحلوف لو أكل منه الخالف ينبغي أن يفصل فيه كولد الخالف وانظر لو التقط الخالف لقطا أو كل منه طعاما من المحلوف عليه هل هو كولد الخالف فإن كان ينفق عليه لعدم ما ينفق منه حنث والافلا (قوله فأطعمه خبزا) أي أو أطعمه شخص آخر غير المحلوف عليه من خبز المحلوف عليه ويمكن شمول المصنف لذلك الصورة بقراءة دفع مبنيا للمفعول وقوله محلوف عليه بصفة طعام أي دفع له طعام محلوف عليه (قوله فإن كان كثيرا لم يحنث الخ) فبذلك يعلم



ان كسوة الولد ليست كالطعام فيما اذا حلف لا لبست ما يكسوه في فلان أو لا اكتسى منه ثم لبس ما كساه لولده لانه من الكثير الذي ليس له رده كذا قاله ع (قوله ليكون الطعام لا ينتفع بأكله الخ) الصواب ما في ع (قوله ليكون الطعام لا ينتفع بالابا كسوه في الوقت (قوله وعبد كوله) وهل العبد شامل لمكاتبه وهل زوجته كوله والظاهر انها كوالده والظاهر ان المكاتب يتظر لعاقبة حاله هل يوفي أم لا (قوله وأما والده) وكذا اولد لولده لعدم وجوب نفقته عليه فان قلت العلة الجارية في اعطاء اليسر للولد الفقير قلت الفرق ان الولد (٨٦) محجور للوالد بخلاف العكس انتهى (قوله لا أكله الايام) ومنه لا أكله حيث لا نية

ولا بساط (قوله وثلاثة في كايام) ولا يحسب يوم الحلف ان سبق بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فان كلف فيه حنث وكذا يقال فيما بعد من كلام المصنف فان حلف بما ذكر مع الفجر أو قبله حسب وقيل بعدم الالغاء في الاولى فيحسب من وقت الحلف للغروب ويكمل بقية اليوم المحلوف فيه من اليوم الذي يلي اليومين الصحيحين وظاهر ما في كتاب التذوق ترجحه وحل بعض الشراح يرجع الاول (قوله على المنصوص الخ) ومقابلته يحنث بكلامه أبدا (قوله وهل كذلك في لا هجرته الخ) ولا يلزمه ان بهجره عقيب عينه بل له ان يكلمه ولا تظهر فائدة الحنث الا عند خوف الموت وان كانت على حنث بخلاف لا كلف سنة فن حين عينه يلزمه والفرق ان الهجر حلف على مستقبل لان نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال فقي وجد بر بخلاف لا كلف حلف أن لا يوجد منه فعل فقي وجد منه حنث (قوله فان كان بينهما مصادفة فالشهر طول) أي فضلا عن السنة (قوله فالشهر طول) أي في غير بهجرته قطعاً بل وعشرون يوماً مثلاً (قوله وقيل

فكانه باق على ملك المحلوف عليه فيحنث بالاكل منه ولا كذلك الكثير الذي ليس له رده وقد أشار عبد الحق الى بيان قدر اليسر فقال قد بعض القرويين قول مالك بكون الاب قادراً على عدم قبوله لانيه ليكون الطعام لا ينتفع بأكله في الوقت كالكسوة ونحوها لانه يقول نفقة ابني على فليس لاحد ان يحمل عني شيئاً منها فهذا ان كل مما أعطى الصبي حنث وبعده ذلك قبوله بالخبر المحلوف عليه اه وعبد كوله الا أنه يحنث بأكل ما دفع له المحلوف عليه وان كان كثيراً لان له رده وأما والده الذي تجب نفقته عليه فلا يحنث بأكله مما دفعه له المحلوف عليه سواء كان كثيراً أو يسيراً لانه ليس له رده (ص) وبالكلام أبدا في لا أكله الايام أو الشهور (ش) يعني ان من حلف لا أكله فلانا الايام أو الشهور أو السنين فانه يحنث بكلامه له أبداً أي في جميع ما يستقبل من الزمان لان أبداً ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان جلا لالف واللام على الاستغراق في الثلاثة وهذا مع عدم النية ولا مفهوم للكلام بهذا الحكم بل منه لا ألبسه أو لا أركبه الايام الخ (ص) وثلاثة في كايام (ش) يعني انه اذا حلف لا أكله أياماً أو شهراً أو سنة فانه يلزمه أقل الجمع من كل صنف على المنصوص عند ابن الحاجب والمشهور عند ابن عبد السلام (ص) وهل كذلك في لا هجرته أو شهر قولان (ش) يعني انه اذا حلف له هجرته ولم يذ كر مدة فقال بعض الاشياخ يلزمه ثلاثة أيام وهذا هو قول ابن القاسم في العتبية وقول ابن الماجشون وأصبغ في الواضحة وقول سحنون في كتاب ابنه وقال بعضهم يلزمه شهر واحد وهو الذي في الموازية لابن القاسم أما اذا حلف له هجرته أياماً أو شهراً أو سنة فانه يلزمه أقل الجمع من كل نوع وفي لا طيلان هجرته سنة عند محمد وقيل شهر الخمي قول محمد احتياطاً لانه لا يجرته دونه فان كان بينهما مصادفة ومصادفة فالشهر طول والافهوقيل (ص) وسنة في حين وزمان وعصر ودهر (ش) يعني انه اذا حلف لا أكله حيناً أو زماناً أو دهر فانه يلزمه سنة من يوم حلف فان كلفه قبل مضيا حنث فلو عرفها قبل كذلك وقيل لا بد فيما عدا الحين وأما هو فسنة ولو عرف (ص) وبما يفسخ أو يغير نسائه في لا تزوجن (ش) يعني ان الحالف لا يبر اذا حلف ليتزوجن فتزوج امرأة نكاحها يفسخ قبل الدخول ولم يدخل بها فان دخل بها بر في عيने ولا حنث لانه يعصى بالدخول أو كان نكاحها مما يفسخ أبداً فانه لا يبر ولو دخل بها فقوله بما يفسخ أي يستحق الفسخ فيشمل ما يفسخ قبل الدخول ولم يدخل أو بعد الدخول وقبل الطول ولم يطل أو أبداً لايمنه على النكاح الشرعي فلو فات بدخول أو طول في الحلف المطلق أو المقيّد والاجل باق يبر ولا يبر اذا تزوج امرأة تزوجاً صحيحاً الا أنها لا تشبه أن تكون من نسائه بأن كانت كتابية أو دينية

الايد) هو الراجع كما يفيد مقتضاه شب وعب عليه وعبارة عب ولزمه سنة في حين وكذا ان عرفه وزمان الخ الاصل فان عرف واحداً من هذه الثلاثة لزمه الا بدراً للعرف وان كان الحين بمعنى الزمان لغة وهما تابعان لعل حيث قال قوله وسنة الخ أي أقول لا فرق في الاول بين كونه منكراً أو معرفاً أو ما بعده فيلزم في معرفته الا بدانتهى وقال في التيسير العصر الدهر (قوله وأما هو فسنة ولو عرف) وكأنه نظر في ذلك للعرف (قوله لا تزوجن) أي ولم يقيد عيने بأجل كما هو ظاهر المصنف فمعنى حنثه انه لا يبر أو يحمل حنثه على ما اذا عزم على الضد وان كان معناه ليتزوجن في أجل كذا فتزوج بما يفسخ أو يغير نسائه فمعنى حنث على بابه اذا مضى الاجل (قوله ولا حنث) المراد به عدم البر



(قوله ولا يبرئه الخ) أي خلافاً لظاهر المصنف (قوله والوطء المباح) والحاصل أنه لا بد من الوطء في البر كافي شرح شب فلا يكفي العتد في البر وانظر لم توقف البر على الوطء المباح هنا بخلاف حلفه لا طأها اليلة فوطئها حائضاً ويمكن الفرق بالسندوحة هنا (قوله وان تكون ممن تشبهه نسائه) أي في القدر والرفعة هذا كما هو مفهوم إذا كان الخالف رجلاً فلو كان امرأة فانه يعتبر في برها ما يعتبر في الرجل إلا كون النكاح رغبة فانه لا يعتبر في برها اتفاقاً كذا ينبغي وأما الرجل فهل لابد فيه (٨٧) من كونه نكحها نكاح رغبة ونسب لابن

القاسم أو ببر ولو قصد بالنكاح ابرار عينه الخمى وهو القياس (قوله وتشبه زوجته) أي في حلفه ليتزوجن عليها (قوله والظاهر الخ) أي فلا بد أن تكون تشبهه (قوله أن لم يشترط عدم الغرم) أي بأن اشترط الغرم أو لم يشترط شيئاً (قوله أولاً ضمن الوجه) هذا الحصر في قوة شرط عدم الغرم كما يأتي في باب الضمان فكلام الشارح فيه نظر (قوله كما يدل عليه) أي يدل على أن حلفه أن لا يتكفل بمال لان الغرم شأنه في المال (قوله يحنت بكل ضمان) ولو اطلب (قوله وهل ان علم) وعلى اعتبار العلم فيقبل قوله انه لم يعلم ان ادعى عدمه وكانت عينه مما لا يقضى عليه بها أي أو مما يقضى عليه بها كطلاق وعنف معين لكن كان غير مشهور بأنه وكيل المحلوف عليه والام يقبل في هذين مع المرافعة (قوله وبقوله ما ظننته قاله لغري) وأما لو قال ما أظنه يقول مثل هذا رخصه مما لا يدل عرفاً على أنه أسره فلا حنت (قوله متعلق بقوله) وهو المفعول الثاني المقيد والاول وهو ما ظننته الذي هو الصريح والقاعدة تقديمه والمصنف قدمه فلا تعقيد وسكت عن قوله في ليسرته متعلق بحنت أي وحنت

الاصل ولودخل بها ولا يبرئه إلا العدة الصحيح والوطء المباح وأن تكون ممن تشبهه نسائه واشترط المغيرة أن تشبهه وتشبه زوجته لانه أغبط لها والظاهر ان الحلف على التسري كالحلف على الزوج (ص) وبضمنان الوجه في لا أتكفل ان لم يشترط عدم الغرم (ش) صورتها حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بالوجه فانه يحنت لان ضمان الوجه يؤل الى المال والحنت يقع بأدنى شيء هذا ان لم يشترط عدم الغرم والافلا حنت وقوله وبضمنان الوجه بأن قال أضمن وجهه أولاً ضمن الوجه في قوله لا أتكفل لفلان بمال كما يدل عليه قوله ان لم يشترط عدم الغرم فهنا قرينة تعين المراد كما هو نص المدونة فقول نت في قول المؤلف في لا أتكفل وأطلق وأخرى لو تكفل بمال غير ظاهر لانه اذا أطلق في يمينه يحنت بكل ضمان ولا ينفعه شرط عدم الغرم وان قيد بالوجه حنت بالمال لانه أشد مما سمي (ص) وبه لو قيل في لا أضمن له ان كان من ناحيته وهل ان علم به تأويلان (ش) الضمير في به للضمان أي ان من حلف لا أضمن لفلان فانه يحنت بضمانه لو كمل في مال المحلوف عليه بشرط أن يكون الوكيل المضمون من ناحية الموكل بأن يكون صديقه ملاطفاً أو قريباً وهل الحنت يقيد بما اذا علم الخالف أنه من ناحية المحلوف عليه وأما ان لم يعلم بذلك فلا حنت عليه أو الحنت مطلقة حيث كان من ناحيته في نفس الامر سواء علم الخالف أنه من ناحيته أم لا فان قيل اذا كان فرض المسئلة ان المال للمحلوف على عدم الضمان له فلا شيء اشترط كونه من ناحية المحلوف على عدم الضمان له فالجواب ان الوكيل لم يقصد هذه الخالف ولم يشمله لفظه فلذلك لم يحنت اذا لم يكن من ناحيته أشار الى ذلك اللخمى في مسئلة البيع الآتية وأما اذا كان من ناحيته فكان الضمان انما وقع من الضامن للموكل فلذلك اشترط علمه بكونه من ناحيته على أحد التأويلين ﴿تنبيه﴾ محل التأويلين حيث لم يعلم الخالف ان المضمون وكيل المحلوف عليه فان علم حنت باتفاق سواء علم انه من ناحيته أم لا (ص) وبقوله ما ظننته قاله لغري تخبرني ليسرته (ش) صورتها أعلم زيد خالداً بأسره واستخافه على كتمانته ثم ان زيدا أسره لغري خالداً فأسره ذلك الغير خالداً فآخيره به فقال خالد للغري ما ظننت ان زيدا قال ذلك الامر لغري فانه يحنت بذلك فنزل قوله ما ظننته قاله لغري منزلة الاخبار ولو لم يقصد هذه فقوله وبقوله عطف على قوله وبقوت الخ أي وحنت الخالف بقوله أي المخبر بالفتح ما ظننته أي المحلوف له قاله أي الخبر المفهوم من السياق وقوله لغري متعلق بقوله وتخبرني متعلق بقوله (ص) وبأذهي إلا أن اثر لا كلمتك حتى تفعل (ش) صورتها قال لزوجه ان كلمتك قبل أن تفعل الشيء الفلاني فانت طالق ثم قال لها بعد ذلك أذهي فانه يحنت الآن بذلك لان قوله أذهي كلام قبل أن تفعل المحلوف على فعله على المشهور فتقوله الآن متعلق بحنت المقدر الذي يتعلق به بأذهي أي وحنت الآن بمجرد قوله أذهي أي وحنت وقت قوله لها أذهي ولا ينتظر وقوع الفعل (ص) وليس قوله لا أبالي بدأ لقول آخر

بقوله في حلفه ليسرته (قوله وبأذهي) ولا مفهوم لقوله وبأذهي بل النهي كلاتذهي والاشارة كذلك ومن باب أولى في الحنت لو لم يكن قوله ذلك بالاثرك (قوله على المشهور) ومقابلته ما لابن كنانة من انه لا يحنت (قوله فقوله الآن الخ) هذا الفائدة فيه لانه لا يتوهم عدم الحنت حتى يأتي هذا الكلام بل الظاهر انه من مقول الخالف كأن فيه اشارة الى أمرها بالبعد عنه الآن والتكلم وعدمه منظور فيه للمستقبل وبعد ذلك وجدت ابن فجلة جعله طرفاً المحذوف والتقدير أذهي وافعل الآن والغرض منه التحريض على الفعل حتى يكلم فيبرلانه لا يحنت الا بذلك أي فهو يحنت بمجرد قوله أذهي (قوله وليس قوله لا أبالي)



ولو كرهه ولو قال والله لأبالي (قوله لانه في جانب البر) أي وأيضا المقصود حتى نسد أي بكلام يظهر أنك الخاضع لي دون أن أكون الخاضع لك (قوله وان كانت أقل منه حنث) (٨٨) مالم يدفع له المشتري ما نقصته القيمة فلا حنث مالم يكن الدفع على وجه الهبة

فبحنث واشترط الوفاء مبني على أن الأقالة بيع (قوله على المختار) ومقابل له لملك في الجموعة فقال رب نظرة خير من وضعية (قوله والاف في المسئلة تفصيل) حاصله أنه تارة يتبين أنها أخذته وتارة يتبين أنه في محله وتارة يتبين أن الذي أخذته غيرها وتارة لا يتبين شي فان تبين أنه بموضعه أو أنها أخذته فان كان حين الحلف معتقدا أنها أخذته أو ظانا أو شا كافلا حنث كانت اليمين بطلاق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة وأما أن كان حين اليمين جازما بعدم الأخذ فيقع الطلاق في صورتين إذا تبين أنها أخذته أو تبين في موضعه وغورس في غير الطلاق في هاتين الصورتين فهذه أربعة تضم لما تقدم يكون الجميع ست عشرة وان تبين أن غيرها أخذها ولم يتبين شيء فان كان حين الحلف جازما بعدم الأخذ أو شا كفا أو ظانا فانه يقع الطلاق عليه ولا كفارة في اليمين بالله لكونه غموسا فهذه اثنتا عشرة صورة وأما أن كان حين اليمين جازما بالأخذ فان لم يتبين أن أحدا أخذها فلا حنث كانت اليمين بالله أو غيره كطلاق وان تبين أن غيرها أخذها وقع الطلاق في اليمين ولا كفارة في غيره وهو اليمين بالله لكونه لغوا (قوله و بتر كهاتين) فلو أغاظته فقال لها اخرجي إلى الشرق أو الغرب لم يكن اذنا وانما هو سخرية (قوله فخرجت ابتداء إلى

لأ كلك حتى تبدأني (ش) صورته احلف بالطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيدا مشلا حتى يبدأ بالكلام فقال له زيد عند ذلك اذن والله لأبالي منك فانه لا يكون هذا ابتداء يعتد بها في حل اليمين فان كلمه قبل صدور كلام غيره هذا منه حنث وانما لم يجعل قوله لأبالي كلاما لانه في جانب البر وهو لا يحصل الا بكلام يعتد به وجعل قوله اذهب في جانب الحنث وهو يحصل بأقل الاشياء (ص) وبالأقالة في لا ترك من حقه شيأ ان لم تف (ش) أي ان من باع سلعة لشخص يمين ولم يقبضه من المشتري ثم حلف لا ترك من حقه الذي هو عن السلعة المبيعة شيأ ثم تقايلا في السلعة المبيعة فان كانت قيمتها حين الأقالة قدر الثمن الذي بيعت به أو أكثر فلا حنث وان كانت أقل منه حنث فقوله ان لم يف بالياء المثناة من تحت أي المبيع أي عوض ما وقعت الأقالة فيه وباتناء المثناة من فوق أي السلعة أي قيمتها ان لو بيعت الآن ولا بد أن يكون وفاء محقة فاعبر مشكوك فيه فلو كان مشكوكا فيه فلا ينفعه ويحنث الحالف البائع (ص) لان آخر الثمن على المختار (ش) معطوف بحسب المعنى على قوله بالأقالة أي لا يتأخر الثمن والمعنى ان من حلف لا ترك من ثمن سلعة التي باعها شيأ فأخر الثمن على المشتري إلى أجل فانه لا يحنث على ما اختاره اللغوي من الخلاف لانه حسن معاملة لا اسقاط من الحق ولا يقال الاجل له حصه من الثمن لانه اذا وقع التأجيل ابتداء (ص) ولان دفن ما لا فلم يجده ثم وجد مكانه في أخذته (ش) يعني ان من دفن ما لا ثم طلبه فلم يجده ناسيا لما كانه الذي دفنه فيه حلف بالطلاق أو بغيره ان زوجته أخذته ثم أمعن في النظر نائفا فوجده في المكان الذي دفنه فيه وأولى غيره فانه لا حنث عليه في ذلك لان معنى يمينه ان كان المال ذهب فمأخذه لا أنت ولم يذهب وهذا واضح حيث كان حين اليمين معتقدا أنها أخذته والاف في المسئلة تفصيل انظره في الكبير (ص) و بتر كهاتين في لا خرجت الا بآذني لان أذن لا مر فزادت بلا علم (ش) يعني أنه اذا حلف على زوجته انها لا تخرج الا بآذنه فخرجت بغير إذنه حنث علم بها ولم يعلم لكن ان لم يعلم بها فلا اشكال في الحنث وكذلك ان علم بها ولم يسمعها من الخروج ولا يكون علمه بها عند خروجها وتر كها كالآذن لها في الخروج ولا مفهوم لقوله لا خرجت أي في حلفه لا فعلت أولا تفعل كذا ولا بد من اذن صريح ولا يكفي العلم لان الآذن هنا في جانب البر فلا بد منه وليس قوله لان أذن لا مر فزادت بلا علم من تنمة ما قبله وانما هو مسألة مستقلة ومعناها ان من حلف لا بآذن لرؤيته في عيادة المريض مثلا فآذن لها في ذلك فذهبت اليه ثم زادت من غير علمه فانه لا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم فانه يحنث لان علمه كآذنه وعلى ذلك حل الشارح كلام المؤلف ونحوه في المواق وهو نص المدونة وقوله بلا علم أي حال الزيادة فعلمه بعد فعلها الزيادة لا يوجب حنثه ثم ان مثل ذلك ما اذا خرجت في القرض المذكور لغير ما أذن لها فيه فيفصل فيه بين أن يكون علم فيحنث أولا فلا حنث عليه وكذا لو ذهبت لغير ما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما أذن لها فيه وأما ان حلف لا تخرجي الا بآذني فخرجت ابتداء إلى غير ما أذن لها فيه فانه يحنث سواء علم أم لا وأما ان خرجت لما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لغيره ففقيه قولان (ص) و يعود لها بعد ذلك آخري في لا سكنت هذه الدار أو دار فلان هذه ان لم ينو ما دامت

له

غير ما أذن لها فيه أي ثم ذهبت لما أذن لها فيه أو انصرفت على ما لم بآذن لها فيه (قوله فقولان) ظاهره علم

أم لا الحنث لا يصح مع سماع أبي زيد وابن القاسم وعدمه لنقل الواضحة عن ابن القاسم كذا أفاده ابن عرفة والراجح الاول كما صرح به غيره (قوله و يعود) أي وحنث بعوده لها أي للدار المفهومة من لا سكنت بعد أي بعد خروجها عن ملكه (قوله بآخري) بالإضافة



أى ملك شخص آخر وقولت  
بالتنوين ينافي قوله مادامت له  
وبعبارة أخرى لأنه يصدق  
برجوعها للاول بعد خروجهما عن  
ملكه (قوله الذى هو الخالف)  
راجع لقوله لا سكن هذه الدار  
وقوله أو الخالف عليه راجع  
لقوله أو دار فلان (قوله مادامت  
له) أى ملكها الذى هو الخالف  
فى الاولى وفلان فى الثانية (قوله  
والشرط راجع للثانية) ينافي قوله  
الآن ينوى فى المسئلتين ووجه  
كونه راجعاً للثانية أنه لو رجع  
للاولى لكان يقول مادامت فى  
ملكى وقد تقدم توجيه صحة  
ما قاله (قوله وهو ظاهر الخ) أقول  
الآن الواجب اتباع المدونة  
(قوله إن كان من ناحيته) وهل  
لا بد من العلم أولاً بشرط والقرض  
أنه لم يعلم بأنه وكيله والاحتث كان  
من ناحيته أم لا وأما إن لم يكن من  
ناحيته ولم يعلم بأنه وكيل فلا احتث  
(قوله فثبت أنه اشترى لفلان)  
والفرق بينها وبين أن يقول بائع إن  
لم تأت بالثمن لكذا فلا بيع فإن  
الشرط باطل والبيع لازم كما  
سيأتى إن هذه لم ينعت قد البيع  
ابتداءً والالتية انعقد البيع  
(قوله الآن تؤخرنى الخ) ظاهره  
أنه لو لم يؤخره الوارث أنه يحتث  
وهو كذلك

له لا دار فلان (ش) يعنى أنه إذا حلف لا سكن هذه الدار أو دار فلان هذه قباعها صاحبها الذى  
هو الخالف أو الخالف عليه ثم سكنها الخالف بعد بيعها فإنه يحتث لما فى اسم الإشارة من  
التعيين فلا يزىل به انتقال الملك لأنه انما كره تلك البقعة الآن ينوى فى المسئلتين مادامت له  
ولو قال دار فلان ولم يقل هذه قباعها فلان فسكنها الخالف لم يحتث أن لم ينو عينا وظاهر قوله  
و يعود لها سوا عا دلها طوعاً أو كرها وقد علمت أنه لا تحت مع الكراه قيل وفى ذكر العود  
نظر لأن الاحتث لا يتقيد بما إذا كان ساكناً عاد وأجيب بأن العود يطلق بمعنى الدخول كما  
فى قوله تعالى أولت عودن فى ملتنا أى لتدخلن وهو المراد أى ويدخله على وجه السكنى الخ  
والشرط راجع للثانية ويصح رجوعه للمسئلتين على معنى ما إذا كانت الدار الغير فى المسئلتين  
(ص) ولا إن خربت وصارت طريقاً (ش) يعنى أنه إذا حلف لا دخلت هذه الدار فخربت  
الدار وصارت طريقاً فإنه لا يحتث بالدخول فيها وقوله (إن لم يأمر به) شرط فى مقدمه عقب قوله  
ولا إن خربت وصارت طريقاً بقايدل عليه كلام المدونة والتقدير أى وبنيته ودخلها مكرهاً إن  
لم يأمر به أى بالأكراه المفهوم من قولنا مكرهاً وهذا المقدر معلوم مما مر من قوله إن لم يكره  
ببر وذكركه هنا لاجل الشرط المذكور وبعبارة أخرى إذا حلف لا دخل هذه الدار فخربت  
فإن كانت عينية لاجل كراهته فى صاحب الدار فإنه لا يحتث بالدخول فيها وهى خراب وهذا  
هو مراد المؤلف وإن كانت عينية لاجل كراهته لعين الدار فلا يمر بها أبداً قال فيها فإن بنيت  
ثانياً فخر بها تحت الآن تبنى مسجداً فلا تحت بدخوله أما لو حلف أن لا يسكنها فهذا لا يحتث  
ولو جالس فيها أو نام من غير خراب إذا نقل أمتعته منها إن كان له فيها أمتعة والظاهر أن الضمير  
راجع للتخريب كما فهم المؤلف قاله ح وهو ظاهر لأن هذا هو المتوهم لا لا كراه لأن  
الأكراه المأمور به ليس أكراها وإنما تحت بالدخول بعد أن خربت حيث أمرهم بالتخريب  
معاملة له بنقيض مقصوده والافاسم الدار زال عنها لأن الدار اسم للساحة مع البنيان (ص)  
وفى لا باع منه أوله بالوكيل إن كان من ناحيته (ش) يعنى أنه إذا حلف لا باع من فلان أى  
لفلان شيئاً ثم باع من اشترى لفلان فإن كان هذا المشتري من ناحية الخالف عليه كقريبه  
أو صديقه الملائف وما أشبه ذلك فإن الخالف يحتث وكذلك يحتث من حلف أن لا يبيع  
لفلان شيئاً أى لا يكون سمساراً لشيء فدفع فلان ثوباً لرجل فأعطاه الرجل للخالف فباعه ولم  
يعلم أنه ثوب فلان إن كان الرجل من ناحية الخالف عليه كما مر والافلا واعلم أن التأويلين  
الذين تقدم عند قوله وبه لو كيل فى لا ضمن له إن كان من ناحيته وهل إن علم به تأويلان  
بأبناهما كما أجراهما أبو الحسن (ص) وإن قال حين البيع أنا حلفت فقال هو لى ثم صح  
أنه ابتاعه ولزم البيع (ش) هذا ما بالغه فى الاحتث والمعنى أن الخالف لو قال للوكيل عند البيع  
أنا حلفت أنى لا أبيع لفلان وأخشى أن تشتري له بالوكالة فقال له الوكيل انما ابتاعه لى  
لألوكل فباعه ثم تبين بعد البيع بالبينة العادلة أنه انما ابتاع للخالف عليه فإن البيع يلزم  
الخالف ويحتث وقولنا بالبينة العادلة احترازاً عما لو قال اشترى لنفسى ثم بعد الشراء قال  
اشترى للخالف عليه فإن الخالف لا يحتث بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعى ولو  
قال إن كنت تشتري لفلان فلا يبيع بينى وبينك فثبت أنه اشترى لفلان لا ينبغي أن لا يحتث ولا  
ينعقد البيع وجزم اللغوى بذلك (ص) وأجزأتنا خير الوارث فى الآن تؤخرنى (ش) صورتها  
أنه حلف بطلاق أو غيره ليقضيه حقه إلى أجل كذا الآن يؤخره فبات صاحب الدين قبل  
أن يؤخره فأخرته الورثة بذلك الدين فإنه يجوز له لأنه حقيق بورث بشرط أن يكون الوارث رشيداً  
ولادين على الميت (ص) لا فى دخول دار (ش) المعطوف محذوف أى لا أنه فى دخول داره



(قوله ونحوه) أي الأذن وهو مقدم من تأخير والأصل الأذن ونحوه من كل ما ليس من الحقوق التي تورث وبعبارة المدونة قاصرة على الأذن وليس فيها ونحوه من كل ما ليس الخ نعم مثل لا أدخل الدار إلا بأذن فلان لا أقضي له حقه إلا بأذن فلان (قوله مثل أن يكون) تمثيل للبساط (قوله أوله فيها أهل) هذا المعطوف (٩٠) داخل في المعطوف عليه (قوله فكره دخولها الخ) راجع لقوله أوله فيها

أهل (قوله أو يكون) معطوف على كره وفي العبارة حذف والتقدير مثل أن يكون الحق شركة ولو قال مثل أن يكون شركة الخ لكان أوضح تمثيل لقوله أن عمره الحق في الدار (قوله وتأخير وصي بالنظر) أي لكون التأخير يسيراً وخوف الجود أو الخصاص فإن جهل الحال جل على النظر (قوله فمات رب الدين) ومثله الخى المفلس كما قاله ابن عرفة (تبيينه) فبدأ أبو عمران المسئلة بكون الحق من جنس مال الغرماء حتى يكون حواله يقضى بها والاجاء فسخ الدين في الدين أبو الحسن وانظر أذا لم يتجانس الدينان هل يكون مثل تأخير الوصي أو مثل القضاء القاسد قاله الخطاب (أقول) مقتضى كونه فسخ الدين أنه كالقضاء الفاسد (قوله أو غيره من المسقطات للدين) أي لاخذ الدين أي كتلف ماله (قوله لأنه ليس له حق) أي لأنه حينئذ أي حين لم يبر (قوله وظاهره جريان الخ) والقياس الاتفاق على الحث وأما أن كانت عينة أن وطئت حث بذلك قاله ابن حارث قال المصنف ولا ينبغي أن يختلف فيه (قوله وفي لنا كأنها) أصله لنا كليتها فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الباء لالتقاء الساكنين فصار لنا كأنها والراجح القول بالحث (قوله ومحلها ما حيث توات) والمشهور من القولين الحث كما في شرح عب وشب فإن قلت قد

فلا يكفي والمعنى أن من حلف لا يدخل دار زيد ونحوه من كل ما ليس من الحقوق التي تورث الأذن عمر وفات عمر وفات له ورثته فان ذلك لا يجرئه إذا الأذن لا تورث قال العوفي والظاهر أن هذا حيث لم تكن نية ولا بساط والاصل عليه مثل أن يكون سبب عينة أن عمره الحق في الدار أوله فيها أهل فكره دخولها لأجل أهل الأذن فاذن له من له في أهل عمره حق أو يكون الحق شركة بين زيد وعمره وفيجوز أنه أذن ورثته لأن أصل عينة أنما هو على أن لا يوفي أحد الشر يكتن الأذن الآخر والحق قد انتقل فيجوزته ويدل لذلك رواية ابن القاسم عن مالك في الجموعة إذا حلفت امرأة لا تزوجت أمتها عبد فلان الأذن فمات فلان فلا تزوجها إياه الأذن من ورثته انتهى (ص) وتأخير وصي بالنظر ولادين (ش) يعني لو حلف ليعضيه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخره فمات رب الحق قبل أن يؤخره ورثته صغاراً فآخره الوصي عليه م فإنه يجزئ الحالف ولا حث عليه بشرط أن لا يكون على الميت دين محيط سواء كان تأخير له نظراً لا وغيابته أنه ان كان لغيره نظر كان آثماً فقط وينبغي أن يؤخذ الدين حالاً كما ذكره بعضهم فتعيين المؤلف تأخير الوصي بالنظر لأجل جواز الإقدام على التأخير لا لأجزائه فلذا قيل لو حذفه لوافق النقل (ص) وتأخير غريم إن أحاط وأراه (ش) صورته حلف ليعضيه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخره فمات رب الدين قبل أن يؤخره وعليه دين محيط بماله فأخره بذلك الغرماء فان ذلك يجزئ إن أبرؤا ذمة الميت من القدر الذي أخروا به الحالف حتى يكونوا كالقايضين له من المدين وبعبارة أخرى وإنما اشترطت البراءة لاحتمال تعذر أخذ الغريم من الحالف بعد التأخير بتفليس أو غيره من المسقطات للدين فتبقى ذمة الميت معبرة للغريم فاذا أبرأه لم من ذلك فان لم يبر ذمة الميت لا يجزئ تأخير له لأنه ليس له حق في التأخير يؤخر به (ص) وفي بزه في لأطائفها فوطئها حائضاً (ش) يعني أنه اختلف فيمن حلف ليطأها الليلة أو مطلقاً فوطئها في الحيض أو في نهار رمضان مثلاً هل يبر بذلك أولاً ويحنت أن كان أجله مضى (قولان) منشؤه ما جل اللفظ على مفهومه لغة وقد حصل أو شرعاً ولم يحصل بناء على أن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً وظاهره جريان القولين ولو فرط حتى حصل الحيض ووطئها وكانت عينة غير مؤقتة وهو ظاهر كلامهم هنا (ص) وفي لنا كأنها خطفتها هرة فشق جوفها وأكلت (ش) صورته حلف على زوجته لنا كن هذه القطعة اللحم فخطفتها هرة فأكلتها ثم إن المرأة أخذت الهرة فذبحتها وشقت جوفها وأخرجت البضعة اللحم منه قبل أن ينحل في جوفها من شيء فأكلها هل يبر الحالف بذلك أولاً قولان ومحلها ما حيث توات وأما حيث لم تتوات فلا حث اتفاقاً ولو لم تشق جوف الهرة وتخرجهما والمراد بالتواني أن يكون بين عينة وأخذ الهرة الشيء المخوف عليه ما يزيد على قدر ما تتناولها المرأة وتخرزها وعدم التواني أن يكون بين الممين وأخذ الهرة قدر ما تتناولها وتخرزها فقط كما يفهم كلام المواق وأشار بقوله (أو بعد فسادها) أما إلى مسئلة البضعة لو أخرجت المرأة أكلها ثم أكلها بعد أن فسدت أو إلى ما حكى اللخمي فيمن حلف على طعام ليا كنهه فتركه حتى فسد ثم أكله فقد حنت عند مالك إذ خرج عن حشد الطعام وقال يحنون في العتبية لا يحنت إلا أن يكون أراد أن يأكله قبل أن

سبق أن الحالف إذا لم يؤجل وحصل منه وفرط فيحنت بالمانع ولو علقه لاوان لم يفرط حنت بالمانع العادي وهو مخالف لما هنا قلنا ما تقدم لم يفعل المخالف عليه وهنا قد فعله (قوله ما يزيد على قدر) المناسب أن يكون قدر ما تتناولها المرأة لأنه الموافق للنقل ونص المواق وإن توات قدر ما لو أردت أن تأخذها وتخرزها ففعلت فهو حائض انتهى (قوله مسئلة البضعة) أي يفسد



التي هي قطعة العلم (قوله راجع لمسئلة الفساد الخ) اعلم أن محل القول الثاني الذي يقول بعدم الخنث إذا أخذتم باجحد ثماناً كلها قبل أن تتغير والافتقار على الخنث فالمناسب كما هو الموافق لذلك ترجيح قوله إلا أن تتواني لمسئلة الهرة و يفسر التواني بما إذا لم تأخذها بحد ثماناً كلها لأنه يتفق حينئذ على الخنث فلذا قال محشي نت فالصواب حمل قوله إلا أن تتواني في شق خوف الهرة (قوله فان قلت الفساد يستلزم الخ) أقول يردده هذا الجواب ما تقدم في قوله ما حكى اللخمي فيمن حلف على طعام ليلاً كنهه فتركه حتى فسد فهذا الكلام يدل على التواني قطعاً فلا يظهر كلام الشارح فلذلك قال محشي نت انه راجع لمسئلة الهرة والمراد إلا أن تتواني أي بعد الخطف (قوله لا كسوتهما) المراد الجمع في الكسوة لا الزمان بان تلبسهما معاً (٩١) في زمن واحد بل المراد لا كسوتهما مجتمعين

ولا متفرقين (قوله واعتذر عنه الخ) اعلم أنه لما لم يظهر للصنف صحة هذا الجواب لم يذكره وذلك لأن هذه نية موافقة لظاهر اللفظ والنية الموافقة لظاهر اللفظ تقبل ولو في القضاء في الطلاق والعق المعين والجواب ان قوله ان كسوتهما هذين الثوبين كما يحتمل ان المراد لا كسوتهما جميعاً يحتمل ان المراد به لا كسوتهما كل واحد بانفراده وبهذا الاعتبار صارت النية مخالفة لظاهر اللفظ

### باب النذر

(قوله قرينة لها) قرينة بالنون كذا في نسخته بنون بعد الساء والاولى أن يقول وكانت النذور عند بعضهم قرينة لها في التراجم كقول صاحب الرسالة كتاب الايمان والنذور وفي بعض النسخ قرينة من القرب بمعنى ان باب النذر بعد باب اليمين بقرب عندهم (قوله على المحرم) أي التزام المحرم (قوله ويعني أخص) الاوضح أن يقول كما يطلق بمعنى أخص (قوله هذا يمين) أي اذا كانت الامتناع من أمر وقوله ما مر أي في باب اليمين وقوله لا امتناع من أمر محترز قوله بنية قرينة كأن يقول ان فعلت كذا فعلى صدقة

يفسد وعليه فأنث الضمير باعتبار الذات المحلوف عليها وقوله أو بعد فسادها طرف لمقدر معطوف على خطفتها أي وأن لم تخطفها أو كانت بعد فسادها أي تركت بعد الحلف حتى فسدت الخ وقوله (قولان) محذوف من الاولين لدلالة الثالث وقوله (الأن تتواني) راجع لمسئلة الفساد فان قلت الفساد يستلزم التواني فلا يصح الاستثناء قلت لان سلم ذلك اذ قد يفسد بسقوط شيء فيه مجرد سقوطه من غير تواني ولا يصح رجوعه لمسئلة الهرة كما مر (ص) وفيها الخنث بأحدهما في لا كسوتهما ونيته الجمع واستشكل (ش) يعني ان من حلف بطلاق زوجته انه لا يكسوها هذين الثوبين ونيته عدم الجمع بينهما فكساها أحدهما فقط ولبسته فانه يحنث بذلك كما في المدونة واستشكل الخنث حيث كانت نيته عدم الجمع واعتذر عنه بحمله على من رفعته البينة أي واليمين بالطلاق أو بالعق المعين ولو جاء مستفتياً قبلت نيته اتفاقاً وقوله بأحدهما أي الثوبين ورجع الضمير يفهم من قوله لا كسوتهما وفي نسخة لا كسوتهما أي اياهما وقوله ونيته الجمع أي عدم الجمع لهما بينهما والجملة حالية وأولى في الخنث لو لم تكن له نية أصلاً \* ولما أنهى الكلام على الايمان وكانت النذور قرينة لها في التراجم وتشاركها في كثير من الاحكام جعل للنذر فصلاً تالياً لباب اليمين فقال

فصل في ذكر أركان (النذر) وأحكامه قال في التنبيه في فصل النذر بالذال المجبة النذور جمع نذر و ر بما جمع على نذر بضم النون والذال يقال نذرت أنذر بفتح الذال المجبة في الماضي وكسرهما وضمهما في المستقبل ومعناه الالتزام انتهى قال ابن عرفة النذر الاعم من الجائز ايجاب امرئ على نفسه لله أمراً الحديث من نذر أن يعصى الله فلا يعصه واطلاق الفقهاء على الحرم نذراً بمعنى ان النذر يطلق بمعنى أعم وبمعنى أخص والاعم يطلق على المندوب والمكروه والحرام لما ورد في الاطلاقات الشرعية والاحاديث النبوية ثم قال ابن عرفة وأخصه المأمور بأدائه التزام طاعة بنية قرينة لا امتناع من أمر هذا يمين حسب ما مر قوله طاعة أخرج به المكره والمباح والحرم الداخل في الاعم وقوله بنية قرينة أخرج به التزام الطاعة لا بنية قرينة وهو أحد أقسام اليمين وقوله لا امتناع من أمر آخر ج به اليمين لانه لا امتناع من أمر وهو عدم فعل المحلوف عليه وأركانه ثلاثة الصيغة وستأتي عند قوله كلفه على أو على ضحية والشئ الملتزم وسيأتي عند قوله وانما يلزم به مآذيب والشخص الملتزم وهو ما أشار له هنا بقوله (ص) التزام بمسئلم كلف (ش) يعني انه يشترط في الملتزم للنذر أن يكون مسلماً مكلفاً فلا يلزم الكافر الوفاء بنذره ولو أسلم نذبه الوفاء به ولا يلزم الصبي ويستحب له وفاؤه ولا المجنون ويلزم الزوجة والنحو والبالغ والرقيق

دينار مثلاً وقوله لا امتناع من أمر يشمل ما اذا قال ان كلفت زيداً لله على أو على صدقة كذا مع انه في الاول نذر ثم ان التعليق الذي لا يقصده الامتناع كان شق الله مريضاً فعلى كذا أو لله على كذا نذر فصيغته كصيغة النذر من غير تعليق (فان قلت) مقتضى كلامه أن ان شق الله مريضاً فدارى صدقة نذر وليس كذلك اذ لا بد للنذر من صيغة وهي لله أو على (قلت) كلامه في بحث الصيغة يفيد ان هذا ليس بنذر (قوله أخرج به اليمين) هو المشار به بنية قرينة خلافاً لما يبادر من الشارح (قوله ويستحب له وفاؤه) أي بعد بلوغه قاله عجم تبه الشيخ سالم وقد بحث فيه بأن الصبي غير مخاطب بخلاف الكافر كذا في عب (قوله ولا المجنون) وانظر هل يندب له الوفاء بعد الاتفاق والظاهر لا (قوله ويلزم الزوجة) أي غير المال وكذا المال ان كان الثلث فأقل (قوله والمجور البالغ) أي السفيفه يلزمه أي ولو بالمال



لكن بعد العتق (قوله ولربيه منعه) أي اذا كان يضربه في عمله أو كان يعمل (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة موضحة للأولى (قوله ادعى عليه رذذره) أي بالمال وقوله مطلقاً أي كان الثلث أو دونته ووردوا به رد ابطال كان السفيه ذكراً أو أنثى ولا يلزمه بعد رذذره والحاصل أن الزوجة في زائد الثلث يلزمها ما لم يرد الزوج وورد ابطال والعبد يلزمه نذر مالا أو غيره فان رده السيد فعليه ان عتق مالا أو غيره والسفيه لا يلزمه فله رده وله بعد الرشد رده هذا هو الموافق للنقل (قوله ان فيه وفي اللجاج) فيه أمران الأول ظاهره ان ابن القاسم يقول بأن فيه كفارة عين مع انه لا يقول بذلك انما أفقئ ابنه بذلك لانه لو كلف ابنه المشي فلا يفعل فيلزمه على ذلك الاستهانة بمسئلة من الدين فيكون طر يقا الى الاستهانة بغيرها وهذا حسن من الفتوى عظيم الثاني ظاهره ان اللجاج غير الغضبان وكذا ظاهر عبارة غيره مع أن تفسير اللجاج بالتفسير الآتي يفيد ان نذر الغضبان هو نذر اللجاج لانه غيره ثم وجدت في كلام بهرام ما يفيد انه هو فالحمد لله ثم بقي شيء وهو ان كلامنا في النذر (٩٣) وما وقع لابن القاسم حلف (أقول) ان النذر الواقع من الغضبان هو عين عند ابن

عرفة فحمله حلفاً أي باعتبار ما عند ابن عرفة فلا ينافي انه نذر عند المصنف (قوله أقوال الشافعي) يحتمل أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد ويكون القول الثاني للزوم (قوله والرضا) عطف تفسير (قوله كلفه الله) على نذر أن شفى الله مريضاً (بفتح الهمزة أي ليكون المولى تبارك وتعالى شفى مريضاً) (قوله وان قال الآن يبدو لي) هذا في غير المعلق وفي المعلق أيضاً حيث لم يجعل الاستثناء راجعاً للمعلق عليه فقط كما أشار المصنف بقوله في الطلاق الآن يبدو لي في المعلق عليه فقط كالنذر والعتق (قوله كانت طالق ان شئت) بكسر التاء وهو المناسب للمقام ويصح الضم وحاصل ما في المقام انه اذا قال أنت طالق ان شئت بالضم أو بالكسر أو بالفتح مخاطب ذكراً فالطلاق موقوف على المعلق على مشيئته كان الشخص المتكلم أو غيره وأما اذا قال على كذا ان شاء فلان فيستوقف على

ابن عرفة ونذر ذي الرق ما يلزم الحر يلزمه ولربيه منعه من فعله انتهى وبعبارة أخرى وشمل كلام المؤلف الزوجة والمريض حيث كان نذرهما بغير المال أو به ولم يرد على الثلث فان زاد فللزوج رد الجميع والنذر من التبرع وللوارث رد ما زاد على الثلث فقط من تبرع المريض وشمل كلامه أيضاً السفيه وفيه نظراً على عليه رذذره مطلقاً وشمل كلامه العبد سواء كان الملتزم مالا أو غيره لكن ان كان غير مال فالسيد منعه منه ان أضرب به في عمله كمال نذر صلاة ونحوها وان كان مالا فعليه ان عتق ثم بالغ على لزوم النذر بقوله (ولو غضبان) أي ولو كان الناذر غضبان على المعروف لرد ما حكي عن ابن القاسم ان فيه وفي اللجاج كفارة عين وانه أفقئ ابنه عبد الصمد بذلك وكان حلف بالمشي الى مكة فحنت وقال له اني أفقئت بك بقول الليث فان عدت لم أفقتك الا بقول مالك ابن بشر وهذا أحد أقوال الشافعي وكان بعض الاشياخ يعيل اليه وبعده نذراني معصية لا يلزم الوفاء به واللجاج أن يقصد منع نفسه من شيء ومعاقبتها بالزامها النذر كقوله الله على نذران كلمت فلانا ونحو ذلك مما يقصد به غيظ نفسه والتشديد عليها والتبرر والرضا أن يكون على سبيل الشكر لله على نذر أن شفى الله مريضاً مثلاً وقد ذكر ح ما يفيد كراهة نذر اللجاج (ص) وان قال الآن يبدو لي أو أرى خيراً منه بخلاف ان شاء فلان فمشيئته (ش) يعني ان النذر لازم لنذره وان قال الآن يبدو لي في عدم جعله نذراً أي فأحلّه عن نفسه فانه لا ينحل وهو لازم لان السبب تقدم فيترتب عليه اللزوم والسبب هو التزام النذر وكذلك يلزم النذر ولو قال الناذر الآن أرى خيراً منه أي من هذا المنذور فانه لازم ولا يفيد استثناءً فلو قال هذا نذر ان شاء فلان فانه لا يكون نذراً الا بمشيئته كائنت طالق ان شئت أو الحسن فلو مات قبل أن يجيز أو يرد فلا شيء على الخالف وأما ان علق النذر على مشيئة الله كان كلمت فلانا فاعلى المشي الى مسجد مكة أو على الحج ان شاء الله ثم كلفه لزمه ذلك على المشهور (ص) وانما يلزم به ما ندب (ش) يعني ان النذر لا يلزم منه الا ما كان مندوباً فاعله أو تركه فلا يلزم في المباح كنذر على أن أمشي في السوق اذ لا قرينة فيه والمكروه أخرى كنذر على أن أصلي نفل بعد العصر والمحرّم أخرى كنذر على شرب الخمر والواجب لازم بنفسه كصلاة الظهر مثلاً ونذر المحرم محرم

مشيئته وأما اذا قال على نذر ان شئت بالضم فان النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئته بخلاف ما اذا قال أنت طالق ان شئت بالضم فان الطلاق لا يلزم والفرق أنه عهد التعليق في الطلاق دون النذر وأما الآن يبدو لي فيمنفع في رجوعه للمعلق عليه فقط في البابين ولا ينفع اذا رجع للمعلق عليه أو هو المعلق عليه كما اذا قال على كذا ان دخلت الدار الآن يبدو لي ورجعه له دخول الدار لان رجعه لصيغة النذر فقط أوله وللمعلق عليه فهذا تحقيق المقام (قوله ان شاء الله) الحاصل ان الاستثناء بان شاء الله ونحوه لا يفيد في النذر غير ايجابهم مطلقاً أي معلقاً أو غير معلق سواء ردها للمعلق عليه فقط أم لا (قوله وانما يلزم به ما ندب) أي بأن رجعه لصيغة النذر فقط أولها وللمعلق عليه وأما المعلق عليه فلا يشترط فيه أن يكون مندوباً بل يكون واجباً أو محرماً أو مندوباً ومكروها كقوله ان لم أصلي الظهر مثلاً أو ان لم أشرب بالخمر أو ان لم أصل ركعتين قبل العصر أو ان لم أمش الى كذا أو ان لم أصل ركعتين بعد العصر فله في صدقة دينار فانه يلزمه ان لم يوجد المعلق عليه وأما ان وجد فلا يلزمه شيء وورد على المصنف نذر صوم رابع الخمر والاحرام



بالج قبل زمانه أو مكانه في أنه يلزم مع أنه مكروه أجيب بأن الصوم والاحرام مطلوبان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطلوبين عند ملاحظته فالتنذر متعلق بما ينظر الحال الاول وانظر نذر صلاة بعد فجر وفرض عصر وبقية المكروهات هل يلزم أيضا تنظر المطلق النفل أولا تنظر الوقت لا شديته فكأنه ذاتي كذا ذكرنا وتأمل مع صوم رابع النحر (قوله وفي كون المكروه الخ) أي وهل القدوم على نذر الواجب مكروه أو خلاف الاولى انظره (قوله الا كثر مع ظاهر الموطن) راجع للاول وهو ان نذر المكروه والمباح حرام وقوله والمقدمات راجع للثاني من أنه مثلهما (قوله المطى) بفتح الميم وكسر الطاء يستعمل واحد او جمع (٩٣) أي جمع مطية يذكروا يؤث وقال الاصمعي

المطى التي تغط في سيرها أي تعد في سيرها كذا أفاده المختار (قوله غير الصلاة) لاشك أنه شامل للصوم وسائر أن الصوم لا يلزم في غير الثغور (قوله الاخوان) جمع أخ (قوله والمشيخة) جمع شيخ كما أفاده الصحاح أو اسم جمع له كما أفاده المصباح (قوله بالنية) أراد بالنية الكلام النفسى (قوله لأنه هناك في شاة بعينها) وأما هنا فليس في شاة بعينها وفي بعض النسخ تضعيف هذا وان المعتمد ما تقدم (أقول) وهو الظاهر وبدل عليه ما تقدم لنا فكلام الشارح لا يظهر والحاصل أنه يستثنى من قوله وأنه يلزم به مآذيب الضحية (قوله أي الاقدام عليه الخ) ظاهره أنه تفسير مراد لا حقيقة مع أنه حقيقة (قوله والتزامه مباح) فيه أنه وسيلة للتدب ففضيته أنه يكون مندوبا وقرير بعض الشيوخ كما أفاده شيخنا عبد الله أن المعنى والتزامه مباح أي تخصيصه من بين افراد المنسوب هو المباح وفي ذاته مندوب (قوله وفي كره المعلق الخ) ينبغي أن محله في حق من لم يعتد نفع النذر والاحرام قطعا قاله بعض واعلم أن محيل الخلاف فيما إذا كان المعلق عليه محبوبا ليس

وفي كون المكروه والمباح كذلك أو مثلهما فولا الا كثر مع ظاهر الموطن والمقدمات انتهى وعلة حرمة نذر المباح لأنه عظم ما لم يعظمه الشرع وشمل قوله ما ندب من نذر زيارة قبر رجل صالح أو حي فإنه يلزمه وان أعمل فيه المطى فقد قال ابن عبد البر كل عبادة أو زيارة أو رباط أو غير ذلك من الطاعات غير الصلاة فيلزم الاتيان اليه وحديث لا تعمل المطى مخصوص بالصلاة وأما زيارة الأحياء من الاخوان والمشيخة ونذر ذلك والرباط ونحوه فلا اختلاف فيه وتوقف بعض الناس في زيارة القبور وأما الصالحين ولا توقف في ذلك لأنه من العبادات انتهى من مختصر البرزلى المحلول (ص) كلفه على أو على ضحية (ش) أشار إلى الصيغة كلفه على ضحية أو ركعتان قبل الظهر ولولم يلفظ بالنذر على الصحيح أو على ضحية ولولم يلفظ بالحلالة وينظر في النذر كاليمين إلى النية ثم العرف ثم اللفظ وتقدم الخلاف في انعقاد اليمين بالنية دون اللفظ فان قيل غيبه للمندوب بقوله ضحية وهي سنة يقال المراد بالمنسوب المطلوب طلبا غير جازم فيشمل السنة وما دونها ولا ينافي جعله هنا الضحية يجب بالنذر مع قوله سم ان المشهور لا يجب الا بالذبح لأنه هناك في شاة بعينها (ص) ونذب المطلق (ش) أي ونذب التزام النذر المطلق غير المكرر والمعلق وهو ما يوجب المراء على نفسه شكر الله على ما كان ومضى كمن شق مريضه فنذر أن يصوم أو يتصدق وما ليس شكرا على شيء حصل فباح أي الاقدام عليه والتزامه مباح (ص) وكره المكرر وفي كره المعلق تردد (ش) يعني ان نذر المكرر مكروه كنذر صوم كل خميس أو اثنين لأنه رعا أتى به على كسل أو مخافة التفريط في الوفاء به وأما النذر المعلق بمحبوب آت كان شق الله مريضه فعلى صدقة كذا أو ان رزقني الله كذا فعلى المشي إلى مكة أو غيره من القرب فهل هو مكروه أم لا كونه أتى به على سبيل المعاوضة لا القرية أو خوف توهم الجاهل منعه من حصول المقدور أو مباح تردد ومن المكروه نذر التبرم كنذر عتق عبد ثقلت مؤنته عليه لقلة نفعه تخلصا منه وابعاد الله ونذر التحرج كنذر شق كثير يشق عليه أم لا لا يطيقه فحرام ومع كون المكرر مكروها فهو لازم ولا يشكل مع قوله وانما يلزم به مآذيب لان المراد به مآذيب في الجملة مع قطع النظر عن العوارض وهذا مندوب في الجملة والكره عارضة وإذا لزم المكرر فأحرى المعلق لان المكرر متفق على كراهته والمعلق مختلف في كراهته فقول من قال ان المعلق لا يلزم فيه تطر ولا يقضى بالنذر ولو كان لمعين ولو كان عتقا لانه لا وفاء الامع النية ومتى قضى عليه بغير اختيار لم يصح منه نية فلم يكن فيه وفاء (ص) ولزم البدنة بنذر هان فان عجز بقرة ثم سبع شياء لا غير (ش) يعني ان من نذر هدي بدنة نذرا معلقا أو غير معلق وهي الواحدة من الابل ذكرنا أو أتى فإنه يلزمه اخراجها فان عجز الناذر عن البدنة فالمشهور أنه يلزمه أن يخرج بقرة لقول الخليل البقر من البدن

من فعله كان شق الله مريضه أم لا كان من فعله فينتق على كراهته ما لم يكن نذرا مباحا فلا كراهة فيه كذا المنقول (قوله نذر التبرم) أي التضجر (قوله لقلة نفعه) تعليل لقوله ثقلت مؤنته عليه لقوله نذر (قوله ونذر التحرج) أي الضيق والمشقة (قوله لانه لا وفاء) أي لا يصح الوفاء به وقوله الامع النية أي نية الوفاء وقوله فلم يكن فيه وفاء أي وفاء صحيح وتأمل في المقام يظهر لك المرام (قوله لا غير) أي لا غير السبع مع القسرة على أكثر منها خلافا لما في كتاب محمد يلزمه عشرة (قوله ذكرنا أو أتى) أي فالتناء في البدنة للوحدة لا للتأنيث لانه قال ولزم ولم يقل ولزمته (قوله فالمشهور أنه يلزمه) ومقابل ما قاله ابن نافع لا تجزئه البقرة ولا يلزمه الا ما نذر (قوله البقر من البدن) أي لان أصل البدنة عظيمة البدن فيشمل الابل والبقر انتهى والظاهر أن قوله من البدن تجوز لا حقيقة ولا



لكانت البقرة في مرتبتها ( قوله فان عجز عن البقرة ) وانظر من نذر بقرة وعجز عنها هل يلزمه سبع شياء كما هنا وهو الظاهر أو يجزئه  
 درن ذلك لان البقرة التي يقوم مقامها الشياه السبع هي التي وقعت عوضا عن البدنة بخلاف ما اذا وقع النذر عن البقرة ( قوله لم يلزمه )  
 أي اذا لم يقصد الحراسة والحاصل كما قال ( ٩٤ ) محشى تب انما اذا نذر الرباط أو الصوم بشغل لزمه وكذا اذا نذر صلاة يمكن معها

الحراسة وان نذر صلاة فقط ثم  
 يعود ليس للرباط فلا يلزمه اتيانه  
 وايصال بموضعه وبدل لما قلناه قول  
 صاحب الجواهر ولو ذكر موضعها  
 غير المساجد الثلاثة فان تعلقت  
 به عبادة فتخفف به لزمه اتيانه  
 ولو كان بمكة أو المدينة أو البيت  
 المقدس كرباط أو جهاد ( قوله  
 بمحل خيف ) تحقيق الرباط لانه أمر  
 زائد عليه ابن رشد لا يعطى منه  
 مقعد ولا أعشى ولا امرأة ولا صبي  
 ولو قاتل ولا مريض ما يوس منه  
 ولا ملجأ ولا شبيهه ولا أقطع  
 احدى الرجلين أو اليد اليسرى انتهى  
 والظاهر أولوية اليمين ( قوله هذا  
 عطف على قوله ولزم البدنة بنذرهما )  
 أي عطف على البدنة من قوله ولزم  
 البدنة ( قوله ونحو ما مر الخ ) كذا  
 في نسخة والمناسب أن يقول وهو  
 ما مر من الثغر ( قوله من عين ودين )  
 أي وأجرة مسدور ومعتق لأجل  
 لا خدمتهم عند ابن القاسم خلافا  
 لأشهب ولا ذاتهما اتفاقا وهو  
 يعتبر عدد دينه أو قيمته أو يفصل  
 فيه كافي الزكاة المشار إليها بقوله  
 والازكى عينه ودينه ( قوله ثم ان  
 عجز ) كالأول كان قيمة الكتابة ثلاثين  
 ثم عجز فوجد قيمة رقبته أربعين  
 ( قوله وهو قول ابن القاسم ) أي ان  
 كون المعتبر الثلث حين اليمين هو  
 قول ابن القاسم ومقابل ما استحسنون  
 من انما يلزمه من ذلك ما لا يضربه

فان عجز عن البقرة فانه يلزمه أن يخرج سبع شياء من سن الاضحية وصفتها فان عجز عن الغنم  
 فانه لا يلزمه شيء الا صيام ولا غيره بل يصبر لوجود الاصل أو بدله أو بدل بدله فلو قدر على دون  
 السبعة من الغنم فانه لا يلزمه اخراج شيء من ذلك وهو ظاهر كلام المؤلف والمواق وقال بعض  
 يلزمه ثم يكمل ما بقي متى أسير وهو ظاهر لانه ليس عليه أن يأتي بها كلها في وقت واحد وكلام  
 المؤلف فيمن نذر بدنة كما هو ظاهر أو ما لو نذر هديا مطلقا فان قوى فوعا لزم والا فلا فضل البدنة  
 كما يأتي في قوله والاحب حينئذ كنذر الهدى بدنة الخ ( ص ) وصيام بغير ( ش ) يعني ان من نذر  
 أن يصوم بغير من الثغور كعسقلان واسكندرية فانه يلزمه الاتيان اليه لأجل ذلك وان كان  
 من مكة أو من المدينة ويأتي راكباً فلو نذر صلاة في ثغر من الثغور لم يلزمه الاتيان الى ذلك  
 ومفهوم الثغرة أنه لو نذر الصوم بموضع غير الثغور فانه لا يلزمه الاتيان الى ذلك الموضع ويصوم  
 في مكانه اذا لا قربة في ذلك الموضع ( ص ) وثلاثة حين يمينه الا أن ينقص فابقي بمالي في كسبيل الله  
 وهو الجهاد والرباط بمحل خيف ( ش ) هذا عطف على قوله ولزم البدنة والمعنى انه اذا قال مالي في  
 سبيل الله وهو موضع الجهاد والرباط بموضع يخاف العدو فيه ونحو ما مر من الثغور والسواحل  
 ومثله الفقراء أو هبته لهم أو هدى من كل ما فيه قربة غير معين فانه يلزمه أن يخرج ثلث ماله من  
 عين ودين وعرض وقيمة كتابة ثم ان عجز وكان في قيمة رقبته فضل عن قيمة كتابته أخرج  
 ثلثه ولا شيء عليه في أم ولده ولا قيمة مدبره فان زاد المال بهيمة أو نساء أو ولادة بين الحلف والحنت  
 فانه لا يلزمه أن يخرج سوى ثلثه يوم الحلف فقط وهو قول ابن القاسم فلا يحلف وماله ألف  
 وحنت وهو ألفان لزمه ثلث الألف وبالعكس ثلث الألف ولا يلزمه أن يخرج ثلث ماله حين  
 يمينه رقبته سواء كانت يمينه على بر أو حنت وسواء كان النقص قبل حنته أو بعده ولو بانفاق  
 أو تلف بتفريط ويحسب دينه ومهر امرأته ويخرج ثلث ما عداه ( ص ) وأنفق عليه من غيره  
 ( ش ) يعني ان الانسان اذا قال مالي في سبيل الله وقلتم يلزمه ثلث ماله فاحتاج الى ارساله للجهاد  
 الذي هو محل الخوف فانه يلزمه أن يتفق عليه الى ذلك المحل من غير الثلث بخلاف لو قال ثلث  
 مالي في سبيل الله فانه يتفق عليه منه اتفاقا والفرق انه اذا قال مالي فالأصل أنه يلزمه اخراج  
 الجميع فلما رخص له في الثلث وجب أن يخرج الثلث من غير نقص منه بخلاف قوله ثلث مالي  
 فانه لا يلزمه غيره ( ص ) الا المتصدق به على معين فالجميع ( ش ) الضمير في به راجع اقوله مالي أي  
 ان من قال مالي صدقة لزيد مثلاً فانه يلزمه اخراج جميع ماله لزيد لا ثلثه فقط ويعتبر الجميع حين  
 يمينه الا أن ينقص فابقي وكذلك يقال في قوله وما سمى الخ وانما يلزمه اخراج الجميع في المسئلتين  
 بعد قضاء دينه وكفارة والتسديد السابق عبد الحق عن بعض الشيوخ وبتركه له شيء كما ترك  
 للفلس ما يعيش به انتهى والمراد بالعين من كان مضبوطا بنفسه كزيد أو بجهة من جهاته كبنى  
 زيد والافه هو قوله بمالي في كسبيل الله ( ص ) وكرران أخرج والاف قولان ( ش ) يعني ان نذر  
 الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الحالف بذلك يلزمه أن يكرر اخراج الثلث لكل يمين فيخرج  
 ثلث ماله لزمه أولاً ثم ثلث الباقي للثاني لكن اتفاقا أن يخرج ثلث الاول بعد لزومه له وقبل

اخراج ( قوله سواء كانت يمينه على بر أو حنت ) ومثل اليمين النذر فقوله المصنف الا أن ينقص  
 فابقي كان باتفاق أو غير قبل الحنت أو بعده فطر أو لم يفرط كانت يمينه على بر أو حنت ولا فرق بين اليمين والنذر فقوله المصنف حين يمينه  
 فرض مسألة فتمثيل الشارح أو لا صبغة نذراً ومثله اليمين الذي أشار له آخر العبارة هذا هو التحقيق خلافا لعج وتبعه عب أفاده محشى  
 تب ( قوله ويحسب دينه ) أي وما ينقذه في حجة الفرض بلا سرف والكفارة والزكاة التي عليه والنذر السابق



(قوله فالمشهور انه يلزمه ما سماه) له ومقابله ما روى عن مالك أنه لا يلزمه غير الثلث وما حكاه اللخمي عن سحنون لا يلزمه الا ما لا يحجب به والفرق بين من سمي شيئا يخرج به كله ولو أتى على جميع ماله ان الذي سمي أتى لنفسه ولو ثياب ظهره وما جهه والذى قال مالى أدخل جميع ذلك فكان من الخرج المرفوع فوجب قصره على الثلث (٩٥) (قوله لانه يمكن فيما سمي الخ) ويكون قوله أتى على

الجميع أى اما لفظاً أو واقعاً (وتنبه) يترك له في هذه أيضاً كقوله قبل فالجميع قدر ما عليه من دين وما يصرف في حج فرض بلا صرف وكفارة ونذر سابق وما يترك للفلس (قوله ولا من يبلغه لمحله) الاولى أن يقول بأن لم يعلم من يبلغه لمحله على وجه الامانة فيصدق بما اذا لم يعلم من يبلغه رأساً أو يبلغه لاعلى وجه الامانة (قوله يستبدل به مثله) أى ولا يشتري بثمن فرس سلاحاً ولا عكسه لاخلاف منفعتهما كما قاله الشيخ أحد بابا خلافاً لتظير عج (قوله أقرب شئ اليه) حاصله انه يقول فان أمكن شراء مثله سيفاً فالامر ظاهر فان لم يمكن أن يشتري به سيف فان يشتري به رمح (قوله كما في مسألة الوقف) تشبيه في المنقى لانه في المنقى يجعل في شقص فاذا وقف عبداً على خدمة المسجد ثم عجز ذلك العبد عن الخدمة للمسجد لكن يمكن أن يجعل بواباً فانه يباع ويشتري بثمنه نصف عبداً مثلاً حيث لا يمكن شراء عبداً كامل (قوله ويلزم عند أشهب) ومقابله ما لابن الموارم انه يبيعه ويشترى بثمنه سالماً ومحل الخلاف بينهما في المعين وأما لو لم يكن معينا بأن قال لله على هدى معيب ولم يعينه فانه يلزمه هسدى سالم انظر الشراح (قوله هو راجع لقوله كهدى) أى منطوقاً وأشار به الى ما تقدم من أنه الخ أى من

انشاء الثاني وقوله بعد لزومه يشمل ما اذا كان الاول نذراً أو عينا ومعلوم أن النذر يلزم بلفظه واليمين بالحنث فيها وان لم يخرج الاول حتى أنشأ الثاني فهل يجوز ثلث ماله مرة واحدة أو لا يجوز ثلث ماله أو لا ثم يخرج ثلث الباقي ثم كذلك قولان ومبناه ما انه لما لم يخرج حتى عقد الثانية صار كأنهم ماعين واحدة أو ان كلا من ماعين مستقلة وإذا كانت اليمين الثانية غير الاولى كما اذا كانت الاولى للجهاد والثانية صدقة للفقراء قلنا يلزم ثلث فقط لهما فهل يقسم على قدر الجهات أو يختص بالاولى وهو الاظهر تقرير (ص) وما سمي وان معينا أتى على الجميع (ش) تقدم انه اذا قال مالى للفقراء صدقة ونحو ذلك فانه يجوز ثلثه وأما اذا سمي شيئا أو عينه فالمشهور انه يلزمه ما سماه بنحو نصف أو ثلثين أو عينه كعبدى فلان أودارى الفلانية أو حائطى الفلانية صدقة للفقراء مثلاً فانه يلزمه أن يخرج ذلك كله وان استغرق ذلك الماعين جميع ماله فقوله أتى على الجميع صفة لمعين لا لما قبل المبالغة أيضاً اذ لا يتأتى فيه ذلك لان المراد به أن يقول نصف مالى أو جميع مالى الا كذا وفيه بحث لانه يمكن فيما سمي وهو غير معين أن يأتي على الجميع كأن يقول ألف من مالى ولا يكون ماله غير ألف وقوله وما سمي عطف على البدنة (ص) وبعث فرس وسلاح لمحله (ش) عطف على فاعل لزوم والضمير في محله يرجع للجهاد والمعنى أنه اذا قال فرسى أو سيفى أو غير ذلك من آلة الحرب في سبيل الله أو نذر لله تعالى أو حلف بذلك وحنث فانه يلزمه أن يرسله الى محل الجهاد هذا ان أمكن إرساله بدليل قوله (وان لم يصل يبيع وعوض) أى وان لم يمكن وصول ما أهدها في سبيل الله من دابة أو سلاح أو نحو ذلك الى محل الجهاد بأن لم يجد من يعلم أمانته ولا من يبلغه لمحله فانه يبيعه هنا ويرسل ثمنه الى محل الجهاد يستبدل به مثله من خيل أو سلاح هذا اذا بلغ ثمنه أن يشتري به مثله فان لم يبلغ ذلك اشترى به أقرب شئ اليه فان لم يبلغ ذلك دفع ثمنه للغازين ولا يجعل في شقص مثله كما في مسألة الوقف (ص) كهدى ولوم معيبا على الاصح (ش) التشبيه في لزوم الارسال والبذل والمعنى أن البقر والابل والغنم الهدى يلزمه ارسالها الى محل الهدى وهو مكة أو منى ان أمكن فان لم يمكن فانها تباع ويعوض بثمنه غيره ويخرج الى الحل ان اشترى بمكة اللخمي يشتري من حيث يرى انه يبلغه ولو وجد مثل الاول ببعض الطريق لا يؤخر رجاء أفضل منه بمكة ويلزم عند أشهب بعث الهدى المعين بعينه ولوم معيبا كعلى نذر هذه البدنة العرجاء ونحوها ما لا يهدى على الاصح لان السلامة انما تطالب في الواجب المطلق فان لم يصل يبيع وعوض بثمنه سليماً ونفقة بعينه على بيت المال وقوله ولوم معيبا في بعض النسخ بالبائس يعنى وهو معيب وفي بعضها بالنون يعنى وهو معين (ص) وله فيه اذا بيع الابدال بالافضل (ش) هو راجع لقوله كهدى وأشار به الى ما تقدم بيانه من أنه اذا قال فرسى في سبيل الله أو قال هذه البدنة هدى وتعدر ارسال ذلك الى محله فانه يباع هنا ويعوض بثمنه في محله لكن ثمن الفرس أو السلاح لا يعوض به الا من جنسه في محل الجهاد وأما الهدى فانه يجوز أن يعوض بثمنه من نوعه ومن غير نوعه وهذا معنى قوله وله فيه أى في الهدى سليماً أو معيباً اذا بيع الابدال بالافضل كالأول باع الغنم واشترى بثمنها ابلاً أو بقراً وهذا هو الاصح عند ابن الحاجب لان المطلوب من الهدى

حيث المنطوق ومن حيث المفهوم لان منطوقه متعلق بالهدى ومفهوم قوله فيه أى الهدى ان غيره من الفرس ليس فيه هذا الحكم وهو شراء الافضل (قوله وهذا هو الاصح عند ابن الحاجب) أى لانه قال فان لم يصل باعه وعوض من جنسه ان بلغ أو أفضل على الاصح واعلم أن مقابل الاصح ما حكاه ابن بشير ان عليه أن يشتري من نوع الاول ولا يخالف الى الافضل



(قوله وان كان كسوب بيع) أي وجوبه واشترى به هدي أي على المذهب والتأويلات الالمانية ضعيفة كما في شرح شب (قوله يعني فان كان الذي نذر الانسان الخ) وأما اذا جعل في سبيل الله ما ليس بفارس ولا من آله الحرب كقوله عبيدي في سبيل الله فانه يدفع عنه ان يغزوه كذا في شرح شب (قوله وأهدى به) بالبناء للفعول ليشمل فعل رب الثوب وغيره (قوله أولاً أولاً) بفتح الهمزة وسكون الواو الا أن الاولى مقابل يقومه ومقابل أولاً الثانية مختلف ولا اعتراض في اتیان معادل لهـل لان ابن مالك في التسهيل وابن هشام في مغنيه صرحا بأنه يؤتى لهـل بمعادل قليلا ومنه الحديث هل تزوجت بكر أو ثيبا (قوله ندبا) حل الشارح الا في يقتضي أن ندبا مرتبط بفعل محذوف والتقدير يترك التقويم ندبا أي يترك التقويم حال كون التركة المفهوم من قوله يترك ندبا أي ان البيع الواقع في المدونة انما هو على سبيل النذب فاذا كان (٩٦) كذلك فالتوفيق المشار له بقوله أو التقويم لم يأت على سنن الاول والا لغال

أو هو أي البيع الذي هو عبارة عن ترك التقويم اذا كان في غير عين أي اذا كان الالتزام في غير عين وهو النذر (قوله وان ما في العتبية مفسر) أي مفيد أن قوله في المدونة بيع أي ندبا (قوله لان ترك المكروه مندوب) أي لان ترك المكروه الذي هو والتقويم مندوب واذا كان الترك مكروها يلزم أن يكون البيع مندوبا غير أن في التعليل شيئا وذلك لانه يقتضي تقديم الاخبار بكرامة التقويم وليس كذلك فلوقال ان قلنا بالتوفيق فيجعل الامر بالبيع الواقع فيها على النذب لا على الوجوب فلا ينافي الحكم بجواز البيع الذي هو وترك التقويم لان المندوب يخبر الشخص في فعله أو تركه والحاصل أن الترك لم يكن واقعا في لفظ المدونة بل البيع (قوله أو يقال الخ) معطوف على قوله فترك التقويم بحسب المعنى لان المعنى فيجعل البيع الواقع في المدونة على النذب أو يقال الخ (قوله أو يقال التقويم) أي جواز

شيء واحد وهو اللحم توسعة للفقراء ولحم الابل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فانهما متنافيان (ص) وان كان كسوب بيع (ش) يعني فان كان الذي نذر الانسان والتزمه هديا مما يخالف الهدى في العادة كالثوب والعبد والفرس فانه يبيعه هنا ويرسل عنه يشترى به هدي سليم مما يهدى في العادة ولا يرسله بعينه لموضع الهدى (ص) وكره بعنه وأهدى به (ش) يعني انه يكره له ان يرسل ما هو كالثوب لايام تغيير سنة الهدى لان جنسها محصور في بهيمة الانعام فبعث ذلك بعينه يبطل هذا الحصر فان ارتكب المذكور وأرسله فانه يباع هناك ويشترى به هدي سليم بخبر يحمل الهدى فقوله وأهدى به راجع لهما أي وبيع وأهدى به وكره بعنه وعلى تقدير بعنه أهدى به أي بشئ (ص) وهل يختلف هل يقومه أولاً أولاً ندبا أو التقويم ان كان بيمين تأويلات (ش) في المدونة في النذر انه اذا أهدى ثوبا ونحوه أنه يبيعه ويبعث عنه ولا يبيعه بعينه وهو معنى قوله وان كان كسوب بيع وكره بعنه ووقع في العتبية وفي المدونة في موضع آخر من النذر جواز تقويمه على نفسه واخراج قيمته قال في التوضيح وهو ظاهر المدونة في كتاب الحج فحمل كثير من الاشياخ ذلك على الخلاف واكتفى بظاهر اللفظ وحله بعضهم على الوفاق وأما ما وقع في العتبية مفسرا ما في المدونة والى ذلك أشار بقوله وهل يختلف أي قول مالك في المدونة والعتبية مع موضع آخر من المدونة فلفظ يختلف بالبناء للفاعل أي وهل ذلك حل على الخلاف أولاً وكأن فائلا قال له وفي أي شيء يختلف فقال هل يقومه على نفسه كما في العتبية وموضع آخر من المدونة أو لا يقومه على نفسه بل يبيعه كما في المدونة هنا لانه رجوع في الصدقة فقبل له اذا قلنا بالتوفيق فترك التقويم الواقع فيها على أي وجه فقال يترك ندبا لوجوبه بافلا مخالفة بين قولها يبيعه وقول العتبية ان شاء باعه لان الامر فيها بالبيع أمر ندب لان ترك المكروه مندوب والمندوب موكول فعلة وتركه الى المشيئة أو يقال التقويم الواقع في العتبية ان كان الالتزام حصل بيمين حنث فيها لان الخلاف لا يقصد قرينة فلم يدخل في خبر العائد في هبته كالكاتب يعود في قيسه والبيع الواقع في المدونة على من التزم بغير عين فهو متطوع قاصدا القرينة فيدخل في الخبر فهذه تأويلات ثلاث هذا زبدة كلام ابن غازي (ص) فان عجز عوض الادنى ثم خزنه الكعبة يصرف فيها ان احتاجت والالتصديق به

التقويم الواقع فيها ويكون الامر بالبيع هنا على هذا التوفيق على طريق الجواز (أقول) في ذلك شيء لان الرجوع (ش) في الهبة بعوضها مكروه فقط (تبيينه) يجوز أن يقرأ أولاً الاولى بتشديد الواو ظرف أي ابتداء من غير بيع فيكون تفسير الاختلاف أي هل قوله بتقويمه خلاف قوله يبيعه وقوله أولاً المعطوف محذوف أي أولم يختلف بل يبيعه ندبا والتقويم جوازا ابن عبد السلام والاحوط عندي لمن أراد التقويم أن لا يكتفي في ذلك باحضار السلعة لاهل المعرفة وسؤالهم عن قيمتها بل يدخلها السوق وينادي عليها فاذا بلغت ثمانا لم يزد عليه فيخبر حينئذ (قوله فان عجز عوض الادنى) حل الشارح مفاده ان هذا راجع لقول المصنف وان كان كسوب بيع والمعنى حينئذ فان بيع فيشترى به هدي كغيره فانه عجز عوض الادنى مع أن المتبادر من المصنف انه كان مطاوعا بالا على أولاً فان عجز عوض الادنى مع انه في مسألة الثوب لم يكن الهدى متعينا في أعلى ولا في أدنى فالحسن أن يكون راجعا لقوله وله فيه اذا بيع الابدال بالافضل كما قال الاقاني ولعل الاحسن رجوعه للسائلين أما رجوعه لقوله وله فيه اذا بيع الابدال الخ فظاهر



وأما رجوعه للثانية التي هي قوله وان كان كتب ببيع فن حيث انه اشارة الى أنه اذا بيع الثوب فالاولى أن يشتري بدنة لا بقره ولا شاة فاذا عجز عوض الادنى فتدبر (قوله ان احتاجت الى ذلك) عبر بان اشارة الى أن احتياجهما مشكوك فيه لانها لا تنقض فتبني ولا يكسوها المملوك ويأتيها من الطيب ما فيه الكفاية ومكانهما خوص عنها لا بال له وبعد الكس يزبدتها على ما كان فلم يبق الا أن تأكله الخزنة وليس من قصد النذر في شيء وخزنتها بنوشية (قوله فانه يتصدق به) أي الناذر أو غيره على خزنتها أو غيرهم كما أفاده عجم (قوله فان خزنتها الخ) ليس هذا هو تعليل المصنف المناسب لتعليل المصنف أن يقول يعني أن مالكا استعظم ومنع الخ لانه ولا يتهم لخدمة الكعبة ولا لاية منه عليه السلام واذا امتنع الشرك فأولى الاتزاع قال المحب الطبري ولا يبعد أن يقال هذا اذا حاقطوا على حرمة ولا زمو الادب في خدمته والاجعل عليهم مشرف وليست هذه المسئلة من النذر وانما أتى بها استطرادا وكأنه جواب عن سؤال مقدر وتقدره هل يجوز دفعه لغير الخزنة فان قلت حيث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال هي لكم يا بني عبد الدار خالدة نالدة لا ينتزعها منكم الا ظالم فكان قضية ذلك أن يسند الاعظام للنبي صلى الله عليه وسلم لا لالامام قلت النبي صلى الله

عليه وسلم انما عبر بالانتزاع الظاهر منه الاخذ منهم واخراجهم فأفاد مالك أن منه أو مثله الاشرار (قوله ولولولة) أي هذا اذا كان نذر المشي الحج أو عمرة بل ولولولة فليس الصيام والاعتكاف داخلين فيما قبل المبالغة بل هما مساويان للصلاة (قوله ولولولة) أي خلافا لمن قيد الصلاة بالفرض لمضاعفة الاجر فيها بخلاف النفل أولان النافلة في البيوت أفضل والحاصل أن الصواب الشمول للفرض والنفل وأن المضاعفة بمكة حاصلة بالفرض والنفل كما نص عليه عبد الملك خلافا للطحاوي من الخنفة حيث خصه بالفرض فقد علم أن القول بأنه خاص بالفرض مذهب الغير محشى تتبنيته اذا نذر المشي للصلاة لا يدخل مكة الا محرما بأحد النسكين وانما سكنت عنه المؤلف لما تقدم في الاحرام

(ش) تقدم انه اذا أهدي ثوبا أو عبدا أو نحو ذلك مما لا يهدى عادة أنه يبيعه هنا ولا يرسله ويرسل عنه يشتري به هدى سليم في محل الهدى وأشار هنا الى أن الثمن المذكور اذا عجز عن شراء بدنة أو بقره فانه يشتري به أقل الهدى وهو شاة وهو مراد بالادنى فان عجز عن ثمن شاة فانه يرسله الى خزنة الكعبة يصرفونه في مصالحها ان احتاجت الى ذلك فان لم تجز اليه فانه يتصدق به في أي مكان (ص) وأعظم مالك أن يشرك معهم غيرهم لانها ولاية منه عليه السلام (ش) يعني أن مالكا استعظم ومنع أن يشرك مع خدمة الكعبة غيرهم في القيام بمصالحها وخدمتها والتصرف فيها والحكم عليهم فان خزنتها هم أصحاب عقدها وحملها فلا يشركهم غيرهم في ذلك (ص) والمشي لمسجد مكة ولولولة (ش) تقدم انه قال ولزم البدنة بنذرهما وعطف هذا عليه والمعنى ان من نذر المشي الى مسجد مكة في حج أو عمرة أو نذر المشي لمسجد مكة لأجل صلاة به ولولولة فانه يلزمه ذلك في الاولى بلا خلاف وفي الثانية على المشهور وبأني ذلك ماشيا لارا بكا خلافا للقاضي اسمعيل في قوله من نذر المشي للصلاة لا للحج لا يحشى بل يركب ان شاء وأما مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فانه اذا نذر المشي الى أحدهما لا يلزمه ذلك على المشهور وبأنيهما را بكا كما يأتي عند قوله ومشي المدينة أو بلباء ان لم ينوص الصلاة بمسجديهما أو بسميهما فيركب واعلم أنه لا فرق بين الصلاة والصوم والاعتكاف في لزوم ذلك اذا نذر شيئا من ذلك لأحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة ولباء (ص) وخرج من بها أو أتى بعمره (ش) يعني أن من نذر المشي الى مكة وهو قاطن بها سواء كان بالمسجد أو خارجا عنه فانه يلزمه أن يخرج الى الحل ويأتي بعمره ماشيا في آيابه وان أحرم من الحرم خرج للحل را بكا ومشي منه لمكة (ص) كمكة أو البيت أو جزئه (ش) التشبيه تام أي وكذا اذا نذر المشي لمكة أو الى البيت أو جزئه المتصل كالجزء والمتمم والركن والباب والشارع وان فانه يلزمه الاتيان اليه ماشيا وانما لزم من قال الى مكة أو الى المسجد الحرام لان ذلك يحتوى على البيت والبيت لا يؤتى

(١٣ - خري ثاثة) ولا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة الا أن المرأة يقيد الوجوب بما اذا لم يلحقها ضرر يظن به انكشافها ولم يخش منها الفتنة والالم يلزمها المشي بل ربما امتنع عليها (قوله في الاولى) أي التي هي قوله ومشي لمسجد مكة في حج أو عمرة وقوله وفي الثانية التي هي قوله ولولولة (قوله في آيابه) أي رجوعه وقوله ويمشي منه أي من الحل الى مكة (قوله التشبيه تام) أي فيجري فيه ما تقدم في قوله ولولولة (قوله كالجزء) بكسر الجاء وسكون الجيم ظاهره ولولولة الخارج عن ستة أذرع من الحجر كذا قال عجم وقال محشى تت مراده الحجر الاسود وأما الحجر بسكون الجيم فنص ابن حبيب على عدم الزوم فيه ونازعه أبو محمد بجملا انصا ولذا جملنا كلامه على الحجر الاسود المتفق عليه وهكذا ضبط في كلام ابن الحاجب (قوله لان ذلك يحتوى الخ) قضية حل الشارح أو لا حيث جعل ما قبل المبالغة الحج أو العمرة وما بعدها الصلاة ومنه لها الصوم والاعتكاف أنه اذا نذر المشي للمسجد الحرام ولم يلاحظ شيئا أصلا أنه لا يلزمه المشي وقضية ذلك التعليل للزوم ويؤخذ الجواب من شرح شب فانه قال وفهم من قوله ولولولة أن من نذر المشي لمسجد مكة ناويا مجرد الوصول فقط انه لا شيء عليه ولوطن أنه قربة وان علم انه غير قربة فهو نذر معصية اه فصار الحاصل أنه اذا نذر المشي لمسجد مكة ان فوى مجرد الوصول



فقط لم يلزمه الذهاب وأما إذا لم يلاحظ ذلك بل أطلق فإنه يلزمه والمقام قابل للتكلم وحرر (قوله والاحلف) أي من البلد الذي حلف به لا الموضع الذي حلف فيه من البلد ما لم يكن له نية (قوله والاحلف) أي والافن حيث حلف لا من حيث حنث وقوله أو مثله معطوف على المضاف المحذوف أعني حيث الخ أو من مثله ان حنث به ولو قال أو حنث ان كان مثله كان أنظر في المراد وقال في له وجد عندى مانصه ويصدق فيما نواه (٩٨) لان النذر لا يقضى به (قوله ان حنث به) أي ان حنث بذلك المعادل لان القصد التقرب

بمثل تلك الخطا ولا ضربة للاراضى بقى أن المناسب أن يقول المصنف من حيث قوى والاعتيد والاحلف أو نذر أو مثله وقول المصنف وتعين الخ لا يفيد بيان المرتبة (قوله ويترك المعتاد للعالفين) وأما لو لم يكن للعالفين معتاد أصلا وليس هناك الاعتدال لغيرهم فإنه يعيش منه نية عليه عجم (قوله وركب) أي جوازا (قوله لحوائجه) متعلق بركب أي ركب لحوائجه والامور التي تتعلق به فيما كان من معسفي التقديم ولا بد من شبهه بأن يرجع له وينزل عن دابته ويعشى منه (قوله وظاهر كلام الشارح كعبارة المواق اعتبار الاعتماد ولولغير الحالفين) ولو كان الحالفون اعتمادا وغيرها فقله والذي الخ مقابله لكن الظاهر أن المواق لا يقول بذلك (وان لم تعد واحدة منهما) زاد في له وانظر اذا مشى في القري التي لم تعد هل يأتي بالمشي مرة أخرى أو ينظر لما بينها وبين البعدى من التفاوت فيكون بمنزلة ما ركب في فصل فيه تفصيله والاول هو الاظهر انتهى (قوله ولا يمكنه الوصول الخ) ظاهر العبارة أنه اذا أمكن الوصول بالمشقة بالتحليق فإنه لا يجوز له الركوب وتعين عليه التحليق أي فلا يركبه الا اذا تعذر التحليق

اليه الا في حج أو عمرة (ص) لا غير ان لم ينون سكا (ش) يعني أنه اذا نذر المشي الى موضع غير المواضع التي تقدمت انه يلزمه الاتيان اليها فإنه لا يلزمه شي بسبب ذلك كما لو نذر المشي الى زمزم أو الى المقام أو الى قبة الشراب أو الى المروة وما أشبه ذلك من الاجزاء المنفصلة عن البيت ما هو داخل المسجد أو خارجه ومحل عدم الزوم في المنفصل عن البيت وجزئه ان لم ينو أحد التمكن الحج أو العمرة فان نواه فإنه يلزمه حينئذ الاتيان ماشيا الى ذلك المحل ويدخل مكة محرما بما نوى وصار كالتصل عنداً كثر الشيوخ وعزائم عياض للدونة (ص) من حيث نوى والاحلف أو مثله ان حنث به (ش) يعني أن من نذر المشي الى مكة أو حلف بذلك وحنث به فإنه يلزمه المشي من موضع نواه في النذر والحلف فان لم تكن له نية فإنه يلزمه المشي من موضع نذره وفي الحلف من موضع حلفه فان حنث بموضع غير موضع الحلف فإنه يلزمه المشي منه ان كان مثل موضع الحلف في البعد فان كان دون موضع الحلف ولو يسيرا رجع لموضع الحلف ومشى منه وقيل في السير يعيش من موضعه ويهتدى والمراد بالمشية في المسافة لا في الصعوبة والسهولة ومقتضى قوله ان حنث به أنه اذا مشى من مثل موضع الحلف ولم يكن حنث به أنه لا يجوز له وكلام اللغوي في ذلك يفيد أنه يجوز له ونقل الشارح وابن عرفة وغيرهما يدل على أن الحنث به ليس بشرط (ص) وتعين محل اعتيد (ش) يعني أن من نذر المشي لمسجد مكة مثلاً ولا نية له أنه يلزمه أن يعيش من الموضع المعتاد للعالفين وغيرهم أو للعالفين فقط وأما المعتاد لغيرهم فقط فلا يعيش منه ويترك المعتاد للعالفين فان لم يكن للابتداء عرف بموضع ولا هناك نية فن حيث حلف أو نذر (ص) وركب في المنهل (ش) أي في مكان النزول لحوائجه وما يتعلق به أعم من أن يكون فيه ماء أم لا (ص) ولحاجة (ش) أي وركب في طريقه لحاجة نسيها وعاد لها وبهذا فارق ما قبله (ص) كطريق قري اعتيدت (ش) يعني أن من نذر المشي الى مكة فله أن يعيش في الطريق القريب ان كان معتاد المشي فيه فان لم تكن معتادة فليس له أن يعيش منها وظاهر كلام الشارح كعبارة المواق اعتبار الاعتماد ولو لغير الحالفين والذي يقرر أنه كثر شيوخنا انه انما يعتبر الاعتماد للعالفين فقط أولهم ولغيرهم أما لو اعتيدت البعدى للعالفين والقري لغيرهم مشى من البعدى ثم انه اذا كان كل من القري والبعدى معتادا فله المشي في أيهما شاء وان لم تعد واحدة منهما فإنه يعيش البعدى كما أشاره (هـ) في شرحه (ص) وبجرا اضطره (ش) يعني أن من لزمه المشي الى مكة وهو في جزيرة في البحر مثلاً ولا يمكنه الوصول الى البر الا في السفن فإنه يجوز له أن يركب في السفينة الى البر ثم يعيش ما بقى من طريق مكة وقوله ويجرا الخ معطوف على محل في المنهل وقوله ويجرا يدخل في عموم القديم والحادث (ص) لا اعتيد على الارجح (ش) يعني ان البحر المعتاد لغير الحالفين كالبحار والجياح لا يركبه بل يعيش من محل اعتاد الحالفون المشي منه وأما لو اعتاد الحالفون ركوبه ركب (ص) لتمام الاقضية (ش) يعني أنه اذا جعل مشيه

ثم ان كانت مسافته قليلة جدا فلا شيء عليه وان كانت قليلة ولا يزال فعلية الهدى وان كانت كثيرة وزال رجوع ومشاهها الى كمن ركب فيها وان لم يزل فعلية الهدى كن لم يقدر على الوجوع يعيش ما ركب فيه كثيرا فيجري في ركوبه ما جرى في ركوب المسافة لمن نذر المشي والظاهر انه اذا كانت تحصل له مشقة فادحة بالتحليق يجوز له الركوب (قوله بل يعيش من محل اعتاد الحالفون المشي منه) فلما اعتاد الركوب غير الحالفين ولم يعتد الحالفون شيأ فينه عجم بقوله بعد قول المصنف اعتيد ثم ان قوله لا اعتيد أي لغير الحالفين



فانه لا يركبه ولا يبدن اعتبار قيد آخر وهو أن يكون معتادا للحالين فان لم يكن الاما اعتيدا لغير الحالين فانه يركب وذكر الشيخ احمد ومحيى نت ما يقوى كلام عجل خلافا لظاهر عبارة المواق فانه لم يتم كلام ابن بونس (قوله وعلى هذا يقوته الكلام على سعي العمرة) وعلى الاول يقوته الكلام على السعي اذا أخره بعد طواف الافاضة (قوله ورجع الخ) هذا اذا كان ركوبه في غير المناسك فلو ركب فيها فلا يجب عليه رجوع بل لو أقام بمكة الى قابل فحج ومشاهها أجزاء ولا يلزمه (٩٩) الرجوع على الفور (قوله ان ركب كثيرا) أي ولو اضطرارا (قوله بحسب المسافة)

متعلق بشيئا أي ان الكثرة والقلّة باعتبار المسافة حيث استوت المسافة جميعها في الصعوبة أو في السهولة والامن والخوف أو بحسب صعوبة المسافة وسهولتها وأمنها وخوفها مع المسافة حيث اختلفت المساحة في ذلك ويعول في الكثرة المذكورة على قول أهل المعرفة بذلك (قوله فعليه وجوباً أن يرجع ثانياً) أي من بلدان كان قد ذهب لبلده أو يرجع لموضع الركوب ان كان قد مكث بمكة للعام القابل (قوله على المشهور) ومقابلته ما لابن الماجشون من أنه يرجع فيمشي جميع الطريق وقيل اذا كان قد ركب الجبل أو لا وقيل لا يرجع ولو ركب كثيرا (قوله ويؤخره لعام رجوعه) فان قدمه أجزاء مع الكراهة ذكره الشيخ أجدف التأخير حينئذ من مذنب (قوله الجابر التسي) الذي هو الحج وقوله والجابر المال الذي هو الهدى (قوله بحسب المسافة) أي اذا استوت المسافة صعوبة وسهولة كما تقدم (قوله يعني وكذلك يلزمه الرجوع في العام القابل) أي من بلدان كان ذهب لبلده وأما ان كان قد مكث في مكة للعام القابل فعني قوله يلزمه الرجوع أي يلزمه

الى مكة في حج فانه يلزمه أن يمضي لتمام طواف الافاضة فيركب في رجوعه من مكة الى منى ويركب في رمي الجمار وأما ان أخر طواف الافاضة فانه يمضي في رمي الجمار قوله لتمام الافاضة وله بعده الركوب ولو لم يحلق راجع لقوله والمشي لمسجد مكة وللغير ان نوى نسكا كما مر وضمير (وسعيها) يصح رجوعه للعمرة المفهومة من الكلام وللأفاضة المتقدم ذكرها والمعنى على الاول انه اذا جعل مشيه الى مكة في عمرة فانه يلزمه المشي الى تمام سعيها فقط وأما الحلق فانه من واجباتها لامن أركانها والمعنى على الثاني انه اذا جعل مشيه الى مكة في حج فانه ينتهي مشيه لتمام الافاضة وسعيها ان كان لم يسع أولا وعلى هذا يقوته الكلام على سعي العمرة (ص) ورجع وأهدى ان ركب كثيرا بحسب المسافة (ش) يعني أن من لزمه المشي الى مكة أو الى المسجد الحرام بأن نذر ذلك أو حلف وحنث فلما مشى ركب كثيرا فعليه وجوباً أن يرجع ثانياً في العام القابل يمضي ما ركب فقط على المشهور وعليه هدى لتبعض المشي ويؤخره لعام رجوعه ليجمع الجمار التسي والجابر المال ولو قدمه في عام مشيه الاول أجزاء والقلّة والكثرة في ذلك بحسب المسافة فقد يكون الركوب كثيرا وهو قليل بحسب المسافة كن لزمه المشي من افرريقية وقد يكون الركوب يسيرا وهو كثير بحسب المسافة كالمصري والمدني وما أشبه ذلك ولا يجزئ أن يمضي عدة أيام ركوبه اذ قد يركب ركوبه أولا ولزوم الرجوع في غير اليسير جدا أو البعيد جدا كما يأتي بيان ذلك (ص) أو المناسك والافاضة (ش) يعني وكذلك يلزمه الرجوع في العام القابل اذا ركب المناسك والافاضة معاً لان ذلك لما كان مقصودا بالذات وان كان يسيرا في نفسه أشبه الكثير والمناسك هي أفعال الحج من حين خروجه من مكة الى رجوعه منه لمنى والافاضة هي رجوعه من منى الى مكة لطواف الافاضة ومثلها لو ركب المناسك فقط لا الافاضة فقط واذا رجع في العام القابل فانه يمضي أما كن ركوبه وعليه الهدى استحباً كما يأتي في كلام المؤلف لان بعض العلماء لا يرى المشي الا الى مكة فقط وقوله أو المناسك معطوف على كثيرا أي أو ركب في فعل المناسك وقوله والافاضة الواو بمعنى مع لا بمعنى أو لئلا يتأخيه قوله كالافاضة فقط (ص) نحو المصري (ش) هو فاعل رجوع والمعنى أن المصري حكمة حكم القريب في لزوم الرجوع يمضي ما ركب وقوله نحو الخ يتنازع رجوع وأهدى وركب وأخرى نحو المدني وسنأتي حكم البعيد جدا في قوله وكافريق فانه يلزمه الهدى فقط من غير رجوع فاشتمل كلامه على الاقسام الثلاثة (ص) فابلا فيمشي ما ركب في مثل المعين (ش) يعني أنه اذا لزمه المشي بأن ركب كثيرا وقلم يلزمه الرجوع في العام القابل لمشي أما كن ركوبه فاذا رجع في العام القابل فانه يرجع في حج ان كان حين نذره نذرا حجا أو نوا أو في عمرة ان نذرها أو نواها فان خالف لم يجزه وقوله قابلا صفة لمقدراً أي زمانا قابلا وهو أولى من تقدير عام قابلا لشموله ان يدرك الحج في عامه أولي يمكنه فيه الرجوع في عمرة (ص) والافله المخالفة (ش) أي

التوجه لقلعتها (قوله الى رجوعه منه) أي من عرفة لمنى أي لرمي جرة العقبة (قوله الى مكة) فقط لا الى عرفة ولا من عرفة لرجوعه لمنى (قوله لان بعض العلماء الخ) أي ان بعض العلماء يقول ان الانسان اذا نذر المشي الى مكة لا يلزمه الا المشي لمكة وأما الذهاب لعرفة أو غيرها فلا يلزمه المشي في ذلك وهو تعليل لقوله وعليه الهدى استحباً (قوله نحو المصري) وكذا ما توسط بين مصر وافرريقية وأولى القريب من مصر وأما القريب من افرريقية فيعطى حكم افرريقية كذا ينبغي أفاده عجل (قوله فيمشي ما ركب) أي لعذر أم لا اذا كانت أما كن ركوبه مضبوطة والامشي الجميع لانه لم يأت بتقديره (قوله لشموله لمن يدرك الحج في عامه) لا ينبغي أن الرجوع في حقه ليس



المراد أنه يرجع من بلده لأنه لا يعقل إلا في ثاني عام إذا كان ذهب لبلده وأما إذا كان في العام نفسه أي والفرض أن زمن الوقوف لم يأت فالرجوع ليس من بلده بل من مكة مثلاً أي يرجع من مكة مثلاً إذا وصل إليها أي أما كن ركوبه فيمسيها فلأن ذلك آخره لثاني عام فإنه يجوز نقله أبو الحسن عن عبد الحق (قوله بني وعرفة) أي الكائنة بين وعرفة (قوله لأن عملها أقصر) أي فليس فيه تلك المناسك التي في منى وعرفة (قوله وتناولها غيرهما على جواز المخالفة ولو ركب أولاً المناسك) لكن يقال أنه إذا كان في الأول ركب المناسك ورجع في العام الثاني وأتى بعمره لا يتأتى منه مشى فلا فائدة في رجوعه لأنه لم يكن له فائدة الأولى كان يترتب على الرجوع مشى مع أنه متى أتى بعمره لا يترتب على الرجوع مشى إلا أن يقال إن المراد أنه وإن كان محرماً بعمره في العام الثاني يذهب ويحشى أما كن الركوب في حال إحرامه بالعمره وهذا يستبعد في نفسه ومنه (١٠٠) يظهر اعتماد التقييد (قوله حيث ظن حين خروجه) وأولى لو جزم بذلك فهاتان

صورتان يضربان في خمسة حال اليمين وهي ما إذا اعتقد القدرة حين اليمين أو ظنها أو شكها أو توهمها أو جزم بعدمها (قوله ولو في عامين) لا ثلاثة فأكثر فلا رجوع ويتعين الهدى وأما إذا رجع يحشى أما كن ركوبه فلا بد من ظن القدرة على مشيه أما كن ركوبه في عام واحد (قوله أما إن لم يظن القدرة حين خروجه) فسمه الشارح بقوله بأن توهم أو شك أو علم العجز فهذه ثلاث صور تضرب في حالتين وهما إذا علم القدرة حين اليمين أو ظن القدرة حين اليمين وكان الأولى للشارح أن ينبه عليه فهذه ستة من ضرب ثلاثة في اثنين (قوله ولو نصف ميل) جعل المبالغ على نصف الميل يقتضي أنه لو كان أقل لا يلزمه مشى أصلاً أي فيخرج ويحجج راكباً ويهدى (قوله وقيدنا كلام المؤلف بن ظن القدرة) لم يقيد بذلك لأنه إنما قال مع علمه القدرة (قوله ظن العجز حين اليمين) وأولى لو اعتقد بل ومحترزه الشك حين اليمين كما أفاده عجم فهذه ثلاثة

وان لم يكن عين جبالاً وعمره بلفظ ولا نية له حين نذره أو حلفه بل أبهم ومشى في أحدهما فركب فيه كثيراً فإنه يلزمه الرجوع ثانياً في الزمن القابل فيمشى أما كن ركوبه ويجوز له أن يحرم بغير ما أحرم به أولاً لم يكن ركوبه في العام الأول في المناسك بين وعرفة فيتعين جعل الثاني في حج لا عمره لأن عملها أقصر كما قاله أبو محمد وعبد الحق وتناولها غيرهما على جواز المخالفة ولو ركب أولاً المناسك وهو ظاهر كلام المؤلف (ص) أن ظن أولاً القدرة والامشى مقدوره وركب وأهدى فقط (ش) أي انما يجب الرجوع على من ركب كثيراً أو ما في حكمه حيث ظن حين خروجه القدرة على مشى الجميع ولو في عامين بخالف ظنه أما إن لم يظن القدرة حين خروجه مع علمه أي أو ظنه القدرة حين يمينه على مشى الجميع في عام واحد بأن توهم أو شك أو علم العجز لضعف أو كبر فانه يخرج أول عام يحشى مقدوره ولو نصف ميل وركب معجوزه وأهدى من غير رجوع وقيدنا كلام المؤلف بن ظن القدرة حين يمينه احترازاً عن ظن العجز حين اليمين أو قوى أن لا يحشى إلا ما بطيقه ولو شاباً فانه يخرج أول عام ويحشى مقدوره ويركب معجوزه ولا رجوع عليه ولا هدى فانه في توضيحه (ص) كأن قل ولو قادراً (ش) يعني أنه إذا الزمه المشى إلى مكة فركب فيه ركوباً قليلاً بحسب مسافته ولو أعجز عذرقانه لا يلزمه الرجوع ثانياً ولكن يلزمه الهدى فقط من غير رجوع (ص) كالأفاضة فقط (ش) التشبيه في عدم الرجوع والمعنى أنه إذا ركب الأفاضة فقط فأنما عليه الهدى فقط على سبيل الندب ولا يلزمه الرجوع كما إذا ركب في رجوعه من منى إلى مكة أطواف الأفاضة فقوله فقط أي من غير ضميمة المناسك ولا المناسك فقط والاربع كما مر فقوله كان قل مشبه في لزوم الهدى من غير رجوع وقوله كالأفاضة فقط تشبيه في عدم الرجوع مع الهدى (ص) وكعام عين وليقضه (ش) التشبيه في لزوم الهدى فقط وعدم الرجوع والمعنى أنه إذا نذر المشى إلى مكة في عام معين كالله على الحج ماشياً في عام كذا فخرج وركب كل الطريق أو بعضه فانه يهدى ولا يلزمه الرجوع فلو لم يحج في هذا العام المعين بل ترك الحج فيه عدا من غير ضرورة أو مشى وتراخى حتى فاته فانه يأثم ويلزمه قضاءؤه (ص) أو لم يقدر (ش) هذا معطوف على ما قبله الهدى فقط فهو مقابل لقوله أن ظن أولاً القدرة أي في أول الخروج في العام الأول والمعنى أنه إذا ركب كثيراً أو قلتم يلزمه الرجوع ثانياً كما مر فلم يستطع الرجوع فانه يلزمه الهدى فقط وبعبارة أخرى هو معطوف

وهي ظن العجز أو اعتقاده أو الشك حال اليمين تضرب في خمسة وهي اعتقاد القدرة حين الخروج أو ظنها أو اعتقاد عدمها أو ظنها أو شكها فالجمل خمسة عشر تضم العشرة المتقدمة فالجمل خمسة وعشرون (قوله كما إذا ركب الخ) تمثيل (قوله مع الهدى) أي استحباباً هذا هو الفارق (قوله فخرج وركب كل الطريق) أي وأدرك الحج أو فاته لعذر كرض أو مشى فيه وفاته لعذر أو لم يخرج فيه لعذر فعليه الهدى فقط من غير رجوع وليقضه (قوله فلو لم يحج الخ) به تعلم أن الصورة ست (قوله ويلزمه قضاءؤه) ولورا كبالان العام المعين للمشي قد فات قال بعض وينبغي إلا في المناسك فيمشى وفي شب قضاء ما شيا وانظر الأصح (قوله على ما قبله الهدى) هذا صادق بعطفه على كالأفاضة فقط وعلى قوله كان قل وبعطفه على كعام معين (قوله فهو مقابل) لا تظهر المقابلة لأنه ذكر المقابل له الذي هو قوله والامشى مقدوره فالمناسب العبارة الثمانية (قوله فلم يستطع الرجوع) هذا ظاهر أن لم يقدر على مشى شيء



ما ركب فان قدر على مشى بعضه فان كان يسيرا بحيث لو ركب لا يلزمه فيه شيء أو يلزمه فيه الهدى فقط فلا يرجع وان كان فوق ذلك فيخرج وينظر في الباقي فان كان بحيث لو ركب وجب فيه الهدى ركب وأهدى وان كان دون ذلك ركب ولا هدى هذا هو الظاهر من شرح شب (قوله وكافريق) معطوف على كأن قل فيقرأ المعطوف عليه بفتح الهمزة وبأن المصدرية وتسبب مع ما بعدها بمصدر أى كليل وكافر يقي لاجل ان يعطف اسم على اسم ولا يصح قراءة أن بالكسر وما بعدها فعل لأنه لا يصح عطف اسم على فعل صريح (قوله نسبة الى افريقية) سميت بافريق بن أبرهة ملك اليمن لأنه أول من افتتحها قاله البكري (قوله وكأن فرقة الخ) قال الخطاب ولم أر من صرح بوجوب الهدى بل ظاهر كلام اللخمي انه لا شيء عليه (قوله على غير العادة الخ) وأما المعتاد كالمغربى بغير عصر الشهر ونحوه لى أنى إبان الحج فلا هدى ولا ثم كان اعذراً لا (قوله وسواء فرق مشيه لعذراً لا) (١٠١) لكن مع عدم العذرياً ثم ومع العذر لا ثم (قوله على ظاهر المدونة) ومقابله ما فى

الواضحة من انه لا يجزئ ويرجع وهما روايتان ذكر ذلك البساطى (قوله خلافاً لما قاله ابن رشد) أى فانه يقول هذا اذا حج من عامه ولو أقام حتى حج من عام آخر لم يجزه (قوله تأويلان) قال تت فى صغيرة قاعدة المؤلف فى التأويلين اختلاف شيوخ المدونة فى فهمها ولم أقف على من تأويلها على الاول نعم يمكن أن يكون معنى التأويل هل ما فى الموازية مخالف لما فى المدونة أو لا انتهى ومنه يظهر ضعف التأويل الاول قال بعض الشراح وفرضها المصنف فى التناسف وأما لو ركب كثيراً رجع وأهدى أو قليلاً أهدى فقط انتهى (قوله وهى رأس ستة أميال) هذا التفسير بحسب الاصل والافعالراد ستة أميال والمراد مسافة معينة (قوله واعتبر المشى قبل الفساد) الاول من موضع الاحرام (قوله متبعضاً) أى فى عامين فلا تفتق انه أحرم من الميقات ومشى خمسة أميال ثم أفسده

على قوله كأن قل أى فلا يلزمه الا الهدى وهذا فى خروجه للمرة الثانية أما الاولى فقد مر ان ظن أولاً القدرة (ص) وكافريق (ش) تقدم أنه انما يرجع ثانياً نحو المصرى لان بعدت داره من مكة بعدا كثيراً فانه لا يلزمه الرجوع ثانياً اذا ركب كثيراً فى الاولى وانما يلزمه الهدى فقط كالأفريقى لبعده داره ومشقة رجوعه وأفريقى نسبة الى افريقية بكسر الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها (ص) وكان فرقه ولو بلا عذر (ش) يعنى ان من لزمه المشى الى مكة ففرق المشى على غير العادة بأن مشى مدة وأقام مدة أخرى ثم كذلك الى أن وصل الى مكة فان ذلك يجزئه ويهدى فقط وسواء فرق مشيه لعذراً أو غيره على ظاهر المدونة وظاهر كلام المؤلف الاجزاء ولو أقام وحج فى عام آخر وهو قول التونسي خلافاً لابن رشد (ص) وفى لزوم الجميع بمشى عقبة وركوب أخرى تأويلان (ش) صورتها نذر المشى الى مكة أو حلف بذلك وحنث بمشى عقبة وهى رأس ستة أميال وركب أخرى وفعل كذلك طول طريقه فهل يلزمه فى العام القابل أن يمشى الطريق كلها لانه بمنزلة من لم يممش لما حصل بذلك من الراحة المعادلة لركوبه جميع الطريق أو ما يقرب من ذلك أو يلزمه أن يمشى أما كن ركوبه فقط تأويلان ومحلها اذا كانت أما كن ركوبه وأما كن مشيه مضبوطة والامشى الجميع باتفاق وفرض المؤلف فى التناسف وأما لو ركب كثيراً رجع وأهدى أو قليلاً أهدى فقط كما مر (ص) والهدى واجب الا فى من شهد المناسك فتدب (ش) يعنى ان الهدى فى جميع ما مر واجب أى سواء وجب معه الرجوع الى مكة أولاً الا فى من شهد المناسك راكباً أو بعضها أو الا فاضة أو هما فانه يندب فى حقه الهدى (ص) ولو مشى الجميع (ش) يعنى أن وجوب الهدى ونديه حاصلان ولو مشى فى رجوعه بجميع الطريق فى العام القابل لان الهدى ترتب فى ذمته فلا يسقط عنه بمشى غير واجب (ص) ولو أفسد أتمه ومشى فى قضائه من الميقات (ش) يعنى لو نذر المشى الى مكة أو حلف بذلك وحنث به فجعل مشيه فى حجة ثم أفسدها بجماع أو غيره فان عليه أن يتمها ما شيا أو راكباً وعليه هدى الفساد وهدى لتبعيض المشى فى العامين لان المشى بعد الاحرام فى فساد ما أتى واعتبر المشى قبل الفساد فصار متبعضاً به واذا أتمه فانه عشى فى قضائه من موضع أفسده وقد علمت أن الفساد انما يتسلط على ما بعد الاحرام وسواء أحرم أولاً من الميقات أم لا

فيمشى ثانياً عام فى تلك الخمسة الاميال فلا تفتق انه أحرم قبل الميقات بخمسة أميال وأفسده بعده كذلك فيمشى من خمسة أميال قبل الميقات وهذه التى أشار لها الشارح بقوله فلاو أحرم أولاً قبل الميقات الخ فلاو أحرم بعد الميقات بخمسة أميال ثم أفسده فانه عشى من موضع الاحرام واعلم ان المنصوص للحنى انه يحرم من الميقات الشرعى ولا عبرة بما قدمه من العام الاول فقول الشارح فانه عشى فى قضائه من موضع الفساد أى وان كان يحرم من الميقات خلافاً لما قاله تت فى كبيره ولقول عجم لو أحرم قبل الميقات لا ينبغي أن يحرم منه ثانياً ويمشى من محل احرامه ليصح له المشى الفاسد فى الاول اه (تبيينه) قوله لان المشى الخ واضح فيما اذا أتمه ما شيا وأما اذا أتمه راكباً فالهدى لتفريق المشى اذا أتى ببعضه فى زمان وبعضه فى زمان آخر (قوله من موضع أفسده) الاول من موضع احرامه وقوله من موضع الفساد الاول أيضاً من موضع الاحرام وحاصل ما فى المقام انه عشى ثانياً عام من موضع الاحرام من العام الاول كان الاحرام أولاً من الميقات أو قبل أو بعد وأما الاحرام ثانياً عام فهو من الميقات ويجب أن المراد من موضع الفساد أى من موضع تسلط عليه



الافساد وهو من الانحراف (قوله فانه يجعله في عمرة) أي يتحلل منه بفعل عمرة (قوله وله أن يمشي) أي عليه أن يمشي (قوله وأما من نذر الحج ماشيا) محترز قوله يعني أن من الخ أي وتحلل منه بفعل عمرة ويدل عليه عبارة عب فانه قال وأما من نذر الحج ماشيا وفاته وتحلل منه بفعل عمرة فانه إذا قضاه يركب فيها إلا في بقية المناسك وهي ما زاد على السعي (قوله إلا في بقية المناسك) المناسب إلا في المناسك لأن الذي بعد السعي الواقع بعد طواف القدوم انما هي المناسك (قوله ان لم ينذر) بفتح اليا لئلا يكتن الذا ل مضمومة أو مكسورة لأن فعله ثلاثي من باب نصر أو ضرب (قوله وجعله في حج) (١٠٣) ظاهر في قوله أو مشيا مطلقا وحلف به كذلك وأما بالنسبة لقوله

بان نذر عمرة فلا معنى لكونه جعله في حج والقرض انه نذر عمرة لأن الحج لا يجزئ عن العمرة والجواب أنه وان قال نذر على المشي لمكة في عمرة الا انه حين خروجه نوى الحج الفرض الذي هو عليه والعمرة التي نذر المشي لها فهو في المعنى فان قوله وجعله في حج بالنسبة لهذه انه جعله في حجة الفرض مع العمرة ولعل الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم في الصوم من انه اذا نواه ونذر لم يجز عن واحد منهما ما أن الصوم لا يقبل النيابة فاشبهه الصلاة وهي اذا اشرك في نيتها تبطل ولا تجزئ عن شيء مما نواه والحج يقبل النيابة في الجملة فيه - يشبهه بالصلاة (قوله فلا يجب فعل هذا) أي بل يستحب جعله في فعل عمرة كما يفيد كلام أبي الحسن والجلاب (قوله وفي البساطي خلافه) لأنه قال وظاهر كلامهم ولو على التراخي بناء على ان ما في الذمة اصاله لا يجوز الاتيان بخبره انتهى ولو أحرم حين أني الميقات بحجة الاسلام أجزاء ثم يأتي عن نذر بعمره أو حجة و يمشي من حيث أحرم أولا ولو أحرم ولم ينو فرضا ولا نذرا انصرف الفرض قاله بعض

فقول المؤلف و مشي في قضائه من الميقات أي ان كان أحرم أولا من الميقات فلو أحرم أولا قبل الميقات وأفسد حجه قبل الميقات فانه يمشي في قضائه من موضع الافساد لا من الميقات (ص) وان فانه جعله في عمرة وركب في قضائه (ش) يعني ان من لزمه المشي الى مكة فجعل مشيه في حجة ولم يكن عين في نذره أو حلفه بجاء ولا عمرة ففاته الحج الذي أحرم به فانه يجعله في عمرة لزجوعه الى عمل عمرة يتحلل بها من حجه ويقضى بها نذره وله أن يمشي فيها التمام السعي ثم يقضى حجه الذي فاته على حكم القواف ويركب في قضائه جميع الطريق لأن النذر قد انقضى وهذا انما هو القواف وعليه هدى لقواف الحج وقبل يلزمه المشي في المناسك والاول مذهب المدونة وأما من نذر الحج ماشيا وفاته فانه يركب في قضائه إلا في بقية المناسك والمراد ببقية المناسك ما زاد على السعي بين الصفا والمروة فانه يمشي فيه (ص) وان حج نواه ونذره وفرضه مفردا أو قارنا أجزأ عن النذر وهل ان لم ينذر حجنا أو يلان (ش) صورته ان شخصا عليه حجة الصلوة ونذر المشي لمكة وحج نواه ونذره وفرضه معامفردا أو قارنا بان أحرم بالعمرة وقدمها في نيته وجعلها عن النذر والحج عن الفرض أو أحرم بالحج والعمرة معا ونوى بهما فرضه ونذره بطريق الاشتراك فانه يجزئ عن النذر في الصورتين ولا يجزئ عن الفرض وعليه فضاوة قابلا وهل أجزأه عن نذره فقط وعدم أجزأه عن الفرض مقيد بما اذا لم ينذر أو يعين في يمينه حجابا نذر عمرة أو مشيا مطلقا أو حلف به كذلك وجعله في حج وأما ان نذر الحج ماشيا أو عينه في يمينه ونوى بحجه نذره وفرضه فلا يجزئ عن واحد منهما وهو قول ابن المواز أو أجزأه عن نذره فقط غير مقيد بل هو مطلق في ذلك تأويلان (ص) وعلى الصلوة جعله في عمرة ثم يحج من مكة على الفور (ش) يعني ان من لزمه المشي الى مكة بان نذره نذرا مبهما أو حلف به وحنث وهو ضرورة أي لم يحج حجة الاسلام فعليه وجوب أن يجعل مشيه في عمرة فيدخل مكة يطوف بالبيت ثم يسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته وانقضى نذره ثم حج حجة الاسلام من مكة وهذا على القول بأن الحج على الفور ويكون متمعا بشرطه وأما على القول بالتراخي فلا يجب فعل هذا ونحوه في ح وفي البساطي خلافه وأفاد المؤلف بفهمه أن غير الصلوة ليس كذلك فيخبر بين ان يجعل مشيه في حج أو عمرة وظاهره كالمدينة سواء كان مغربيا أم لا وهو كذلك فقوله جعله أي جعل مشيه الذي قصده أداء نذره في عمرة ثم يحل منها ثم يحج من عامه لأنه أرفق به وقوله على الفور معلق بحج أي على القول بوجوب الحج على الفور (ص) ويجعل الاحرام في أنا محرم أو أحرم ان قيد بيوم كذا (ش) يعني انه اذا قال أنا محرم بصيغة اسم الفاعل يوم كذا بحج أو عمرة فانه يجب عليه انشاء الاحرام من ذلك اليوم وكذلك اذا قال ان كملت فلانا أو ان فعلت

(قوله وظاهره كالمدينة) هذا معلق بفهم قوله وعلى الصلوة وقوله مغربيا كذا في نسخة مصلحة بل ويخطه كذا

في ك وهو الموجود في الشيخ أحمد الزرقاني لأن أصل العبارة وكان نكته التعميم انه اذا كان مغربيا يتوهم انه يصرفه في حج لكون محله مغربيا (قوله يعني انه اذا قال أنا محرم بصيغة اسم الفاعل يوم كذا) أي أنا محرم يوم أفعل كذا فانه يوم يفعله يلزمه الاحرام كذا أفاده بهرام أي نذر على أنا محرم يوم أفعل كذا وظاهر ان ما قاله بهرام ليس بلازم بل مشبه لله على أنا محرم يوم كذا ومثله اذا قال ان فعلت كذا أنا محرم يوم كذا كالمثال الذي بعده (قوله وكذا اذا نواه) ٣ أول ما يصرح بذلك لكن نوي يوم حنثه

٣ (قول المحشي قوله وكذا اذا نواه) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا ذلك اه معص



(قوله لان القيد) أي الذي هو الشرط عند المعانين (ثم أقول) وفيه نظر لان التعليق بالشرط من قبيل المطلق وسيأتي انه يحرم في المطلق لأشهره نعم اذا نوى الاحرام من يوم الحنث لزم الاحرام من يوم الحنث ولو لا قوله لان القيد لكان الحنث على ذلك (قوله ولا يؤخره عند مالك لأشهر الحج) ذكرته لتماثل ما نصه لان القيد قرينة على ارادة الفورية وهذا قول مالك وقال عبد الوهاب لان النذور المطلقة محملها على الفور أو عند السبب الذي علقت عليه انتهى فظاهر مان كلام عبد الوهاب مقابل وتأمل (قوله حيث قيد) أي بيوم كذا الفظا أو نية لان المراد بالقيد الذي يقيد به المصنف يوم كذا والحاصل أن اتيانه بالجملة الاسمية كأنما يحرم أو الفعلية كأنما يحرم يوم كذا فلا يلزمه إلا بنذر كأن يقول لله على أو على أنا محرم الحج أو يقصد بقوله أنا محرم التزام ذلك وأما مجرد الاتيان بالجملة الاسمية أو الفعلية فلا يلزم فيه شيء وهذا ظاهر في النذر أي دون التعليق قال المازري لو قال أنا محرم بركتين بعد غد فإنه لا يكون محرما بهما في وقت بعد غد إلا بنذر انتهى وأما التعليق على أمر قصد عدمه كان كملت فلانا أنا محرم أو أحرم بيوم كذا فيلزمه ان وجد المعلق عليه فالتعليق على أمر قصد عدمه دليل على الالتزام وعبارة محشي نت كالعمرة مطلقا أي غير مقيدة بيوم كذا مع كونها مقيدة بالاحرام بأن قال مثلا ان كملت فلانا أنا محرم بعمرة كما في فرضها المدونة أما لو لم يقيد بها بالاحرام بأن قال ان كملت فلانا فعلى عمرة أو قال ابتداء على عمرة فلا يلزمه تعجيل الاحرام بل يستحب وكذا قوله لا الحج (١٠٣) المطلق أي غير المقيد بيوم كذا مع كونه مقيدا بالاحرام بأن قال مثلا ان كملت فلانا أنا محرم بحج وأما غير المقيد بالاحرام بأن قال مثلا ان كملت فلانا فعلى حج فلا يلزمه تعجيل الاحرام ولو في أشهره بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة في المقيد بالاحرام كالعمرة وكذا في الجواهر ولم يحك ابن عرفة غير لفظ المدونة وعلى ذلك يحوم كلام ابن الحاجب والحاصل ان النذر على ثلاثة أقسام وكلها تؤخذ من المدونة مقيد بالزمان والاحرام كيوم كذا يلزم تعجيل الاحرام في ذلك اليوم ومقيد بالاحرام فقط يلزم تعجيل الاحرام في العمرة ان لم بعدم صحابة وفي الحج لأشهره ان وصل والا فن حيث يصل وغير

كذا فانا أحرم بصيغة المضارع بحج أو عمرة ثم كلف فلانا أو فعل الشيء المحلوف عليه فإنه يتعين عليه انشاء الاحرام من وقت حنثه لان القيد قرينة على ارادة الفورية وهذا شامل للحج والعمرة ولا يؤخره عند مالك لأشهر الحج ولا لوجود رفقة لانه ضيق على نفسه حيث قيد فيحرم ويبقى على احرامه فقوله عجل أي انشاء الاحرام بنية جديدة غير النية الاولى وقوله ان قيد بيوم كذا الفظا أو نية (ص) كالعمرة مطلقا ان لم يعد صحبة (ش) أي كما يعجل الاحرام بالعمرة ناذرها حالة كونه مطلقا بكسر اللام أي غير مقيد بزمان ان وجد صحبة كما اذا قال ان كملت فلانا فانا محرم أو أحرم بعمرة وكلمه فان لم يجد من صحبه فلا يلزمه تعجيل الاحرام حتى يجد وأما المقيدة فيعجل الاحرام بها ولو عدم صحبة كما في قوله كالعمرة تشبيه في وجوب تعجيل الاحرام ولا يصح فتح اللام من مطلقا لا قضاء ذلك أن التعجيل في العمرة لا يفيده من الشرط المذكور سواء قيد أم لا وليس كذلك (ص) لا الحج والمشى فلا أشهره (ش) معطوف على العمرة أي لا ناذر الحج والمشى حال كونه مطلقا فلا يؤمر بالتعجيل فحذف مطلقا من الثاني لدلالة الاول عليه كما لو قال ان كملت فلانا أنا محرم أو أحرم بحج أو قال ان كلمته فعلى المشى الى بيت الله الحرام واذا لم يؤمر بالتعجيل فيلزمه كل منهما عند أشهر الحج فقوله فلا أشهره جواب شرط مقدر كما ترى واللام بمعنى عند وهذا اذا كان يصل الى مكة في أشهر الحج وان كان اذا خرج من بلده في أشهر الحج لا يدركه فإنه يجب عليه أن يحرم وان عشى من الزمن الذي اذا خرج فيه يصل الى مكة في أشهر الحج وإلى هذا أشار بقوله (ان وصل والا فن حيث يصل على الاظهر) أي فيعجل

مقيد بالاحرام ولا الزمان فلا يلزمه التعجيل بل يستحب حجاً أو عمرة وجد صحابة أم لا في أشهر الحج أو غيرها هذا المختص من كلام أهل المذهب فتلقه باليمين وشد عليه باليمين ونقض الطرف عما في كلام الشروح (قوله أي انشاء الاحرام) عند اتيان ذلك اليوم لأن المراد بظاهره من تعجيل الاحرام الآن ان قيد بمجرد قوله ذلك من غير حصول المعلق عليه ومن غير اتيان اليوم (قوله غير النية الاولى) أي نية الاحرام حين قوله أنا محرم يوم كذا ان فعلت كذا أو أنا محرم يوم فعل كذا (قوله أي كما يعجل الاحرام بالعمرة ناذرها) التعجيل هنا من يوم النذر أو الحنث والحاصل أن المقيدة بالشرط من قبيل المطلقة (قوله فيعجل الاحرام بها) أي ما لم يخف على نفسه ضررا من الاحرام (قوله وليس كذلك) أي لانه اذا قيد بحرم ولا يشترط ذلك الشرط (قوله فحذف مطلقا من الثاني) أي الذي هو قوله لا الحج والمشى (قوله لدلالة الاول عليه) أي الذي هو قوله كالعمرة مطلقا (قوله فيلزمه كل منهما عند أشهر الحج) فيه نظر بل قوله فلا أشهره راجع للحج بخصوصه وأما ناذر المشى فلا يجب عليه الفور ويمشي في أي عام أراد (قوله وان كان اذا خرج الحج) أي كالمغربي (قوله على الاظهر) اعلم أن الذي قال من حيث يصل ابن أبي زيد وقال القاسمي يخرج من بلده غير محرم وإنما أدركته أشهر الحج أحرم وقال ابن عبد السلام الظاهر مذهب أبي محمد فالظاهر أن المؤلف أراد فكان ينبغي أن يعبر بصح أو استحسن والحاصل أن التقيد بيوم كذا لا يجب تعجيل الاحرام عند ذلك الزمن سواء كان المنذور أو المحلوف به حجاً أو عمرة سواء وجد رفقة أم لا وأما عند عدم التقيد



فإنهما يفتقران فالعمرة يجمل احرامها بشرط وجود صحبة فقط ولو قبل أشهر الحج وأما الحج فلا يجب التعجيل وإنما يلزمه عند أشهره أو من حيث يصل انتهى (قوله من الوقت الذي يصل فيه) أي إذا خرج فيه يصل لمكة في أشهر الحج (قوله يخرج من قوله ويجمل الاحرام ومن قوله الحج) تسمي لانه لا يخرج من ذلك بل معطوف على العمرة كما تقدم له وأيضاً لا يخرج فرع الادخال ولم يكن داخلاً في العمرة (قوله ولا كفارة عين على المشهور) خلافاً لما روى عن مالك أن عليه كفارة عينين (قوله ما بين الباب الى المقام الى زمزم الحج) والذي في الخطاب وت وجرام والخطيم ما بين الباب الى المقام وقال ابن حبيب الخطيم ما بين الركن الاسود الى الباب الى المقام أبو محمد فعلى تفسير ابن حبيب ذلك كما حطيم الجدار من الكعبة والفضاء الذي بين البيت والمقام الآن انتهى فخاصه ان الخطيم الفراغ الا أنه قد تقدم انه يلزمه فيقتضي انه بعض حائط البيت (قوله يحطم الذنوب) أي يهلك الذنوب أي بالدعاء فيه (قوله حمله على أنه أراد بناءها) وكذا إذا لم يرد شيئاً (قوله ولو أراد انه يتفق عليها) (١٠٤) كذا في نسخته بتأنيث الضمير (قوله لزمه) أي ثلثه (قوله يعني انه اذا قال كل

ما أكتسبه في الكعبة) ذكره في الشامل (قوله أو هو صدقة) ذكره ابن رشد (قوله فانه لا يلزمه شيء) ظاهره سواء كان في عين أو غير عين وليس كذلك بل يقيده بما إذا كان في عين بأن علقه على ما يقصد امتناعه كان كملت زيدا فكل ما أكتسبه أو أفيد صدقة ولم يقيده ذلك بعمدة أو مكان وأما لو أتى به على وجه النذر بأن نذر التصديق بجميع ما يكتسبه أو يفيد كقوله لله على صدقة كل ما أكتسبه أو أفيد فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه أو يفيد لا ثلث ما عنده من المال وأما إذا قيده بزمان أو مكان فيلزمه ما أكتسبه فيه كما إذا أتى به على وجه العين وقيده بزمان أو مكان وهذا كله إذا لم يجعله لمعين والالزمه في الصور كلها (قوله كن عسى في الطلاق والعتيق) كما إذا قال كل امرأة أتزوجها طالق فلا يلزمه شيء أو قال كل رقيق أملكه فهو

الاحرام من الوقت الذي يصل فيه والمؤلف استعمل حيث هنا في الزمان وهو قليل في العربية ولو قال متى بدل حيث كان أولى فقوله الحج يخرج من قوله ويجمل الاحرام ومن قوله كالعمره مطلقاً أي انه يجمل الاحرام في العمره المطلقة لا في الحج المطلق والمشى أي الذي لم يقيده بحج أو عمره (ص) ولا يلزم في مالي في الكعبة أو بابها (ش) يعني انه اذا نذر ماله في الكعبة أو بابها فانه لا يلزمه النذر في ذلك ولا شيء عليه ولا كفارة عينين على المشهور ومثله مالي في الخطيم ونحوه لانه نذر لا قربة فيه والخطيم هو ما بين الباب الى المقام الى زمزم وسمي بذلك لانه يحطم الذنوب كما تحطم النار الخطيب قال في المدونة لانها لا تنقض فتبني أبو الحسن حمله على انه أراد بناءها فلذلك قال لا شيء عليه ولو أراد انه يتفق عليها لزمه ولو قال مالي في كسوتها أو طيبتها دفع ثلثه الى الخبة بصرفونه فيها ان احتاجت قاله في المدونة (ص) أو كل ما أكتسبه (ش) يعني انه اذا قال كل ما أكتسبه في الكعبة أو في بابها أو في حطيمها أو هو صدقة للفقراء أو هو في سبيل الله وما أشبه ذلك فانه لا يلزمه شيء في ذلك للحرج والمشقة وهو كن عسى في الطلاق والعتيق أما ان عين زماناً أو مكاناً فقال كل ما أكتسبه في الزمان الفلاني فهو في الكعبة أو في رتاجها مثلاً أو قال كل ما أكتسبه في المكان الفلاني فانه يكون في الكعبة أو في السبيل فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه في ذلك الزمان أو ذلك المكان يدفعه لخزنة الكعبة بصرفونه فيها ان احتاجت اليه (ص) أو هدى لغير مكة (ش) حاصل هذه المسئلة أن من نذر ما يصح هديه بلفظ هدى أو لفظ بدنة فان سمي مكة أو نواها أو أطلق لزمه سوقه لها حيث كان الحمل قريباً بحيث يصل منه فان كان بعيداً فانه يشتري بثمنه مثله أو أفضل منه من مكان يغلب على ظنه أنه يصل منه وان سمي بقعة غير مكة فان قصد تعظيمها حتى كأنها مكة لم يلزمه شيء وان قصد الفرق بفقراءها فكذلك لانه نذر معصية لان سوقه لغير مكة ضلال وان من نذر ما يصح أن يهدي بلفظ جزور أو بعير أو نحو ذلك فان قيده بمكة بلفظ أو نية نحر بمكة الا أن يقلده أو يشعره فيكون هدياً فيجوز فيه تفصيله وان جعله لغير مكة بلفظ أو نية أو أطلق لزمه ذبحه أو نحره ووضع نذره وليتصدق به وله أن لا ينحره ويطعم

المساكين

حرف لا يلزمه شيء من ذلك (قوله أما ان عين زماناً أو مكاناً فقال كل ما أكتسبه في المكان الفلاني

فانه يكون في الكعبة الحج) أي وقصد الانفاق عليها لا البناء (قوله أو في رتاجها) بنقطة بخطه فيكون بالحج لا بالاحرام وهو كذلك في المصباح بالحج فقراءه بالاحرام خطأ (قوله فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه) الرابع ما قدمنا من أنه يلزمه الكل (قوله بلفظ جزور) ان قلت أي فرق بين جزور وبدنة قلت ذكر بعض شيوخنا ان البدنة ما يعدل للذبح في مكان مخصوص والجزور ما يعدل للذبح في مكان غير مخصوص (قوله فيجوز عليه تفصيله) فان ساقه في حج ووقف به في عرفة فيذبحه في منى والاقفي مكة (قوله أو أطلق) معطوف على قوله وان جعله لغير مكة الحج أي أو أطلق أي فلم يجعله لمكة ولا غيرها الا بلفظ ولا نية (قوله لزمه ذبحه الحج) أي ويحرم بعثه ولو لقبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به الفقراء الملازمين له فقوله هم من نذر نذر الصالح وأراد به الاعطاء للفقراء الذين عوضه فانه يلزمه أن يبعث به اليهم فيما لا يصح ان يهدي لا فيما يصح أن يهدي لان سوقه لغير مكة ضلال كذا أفاده عج وأما ما لا يهدي به كتب أو دراهم أو دجاجة أو طعام فان قصد بذلك الملازمين للقبر الشريف أو لقبر الولي ولو أغنياء أرسله اليهم وان قصد بنفس النبي صلى الله عليه وسلم أو الولي



أي الثواب له تصدق به بموضعه وان لم يكن لهم قصد أو مات قبل علم قصده فينظر لعادتهم وانظر اذا لم يكن لهم عادة بان كانوا تارة كذا وتارة كذا ولم يغلب أحد الأمرين ولا يلزمه بعث ستر ولا شمع ولا زيت يوفد على القبر الشريف أو غيره ولو نذره فان بعث مع شخص وقبلة من صاحبه فاستظهر تعين فعله بمنزلة شرط الواقف المكروه ولا يجوز له أخذه لان اخراج مال الانسان على غير وجه القرينة لا يخرج به عن كونه ماله فلا يسوغ لغيره تناوله كذا في عب (أقول) انظر قوله بمنزلة شرط الواقف المكروه فانه هنا يحرم ولا يكره (قوله فان أراد ذلك الخ) أي فان أراد ذلك لزمه التصديق بجميعه اذ ملكه أتي بلفظ جميع مال الغير أم لا وليس كنذره بجميع مال نفسه لان الذي نذر مال الغير قد أبقى مال نفسه لنفسه (قوله ونذر هدي فلان) أي نذر على ان أهدي فلان أي أذبحه هديا (قوله لما كان يصح أن يباع ويهدى عنه) أي بان يبيع الثوب ببيعير (قوله فيخص لزوم (١٠٥) الهدى الخ) حاصله انه اذا قال على هدي فلان

فان كان فلان حر لزمه وان كان عبدا لغيره فلا يلزمه شيء وأما عبده فيلزمه فقول الشارح فيخص لزوم الهدى من قوله الخ الشاهد ليس في قوله أو على نحو فلان الذي لا يلزمه شيء بل فيما اذا لزمه كما اذا تلفظ بالهدى (قوله ولو قريبا) قال في له وأشار بالمبالغة لرد قول ابن الحاجب التابع لابن بشير ان كان أجنبيا فلا شيء عليه وان كان قريبا فعلى التفصيل الآتي ومثله في شب انتهى (أقول) الظاهر ولو أجنبيا بدل قوله ولو قريبا فلا شيء عليه مطلقا (قوله ان لم يلفظ بالهدى) أما ان لفظ به كعلي هدي فلان أو ونحرم هديا فعليه هدي وان قصد حقيقة النحر فلا شيء عليه لانه معصية وأما ان لم يقصد واحدا منهما فهو كالاول ثم لا يخفى أن قوله ان لم يلفظ بالهدى الخ صادق بصورتين حقيقة النحر وعدم نية شيء والمشهور في الثاني أن عليه الهدى ولو لم يذكر مقام ابراهيم والظاهر أن نية ذلك كذلك (قوله أود كرم مقام ابراهيم) والمراد بعمام

المساكين قدر لجه (ص) أو مال غير (ش) معطوف على في مالي من قوله ولا يلزم في مالي في الكعبة أي ولا يلزم النذر في مال غير (ان لم يرد ان ملكه) فان أراد ذلك عند نذره انه ان ملكه فهدى أو صدقة فانه يلزمه اذ ملكه لانه تعليق والفرق بين نذر مال فلان ونذر هدي فلان هو أن مال الغير لما كان يصح أن يباع ويهدى عنه فكانه أراد هدي عنه وهو لا يملكه فلا شيء عليه كالفائل عبد فلان حر أو مال فلان صدقة ولم يصرح ببيع الحرف فكانه قصد به الهدى عنه قلت فيخص لزوم الهدى في قوله أو على نحو فلان الخ بفلان الخ ليمت هذا الفرق وسيأتي الكلام عليه (ص) أو على نحو فلان ولو قريبا (ش) المشهور أنه اذا قال لله على نحو فلان الاجنبي أو قال لله على نحو قريبي فلان أو قال لله على نحو نفسي من كل ما لا يملك كالحرا أو ان فعلت كذا فعلى نحو أو أنا أنحرم أو هو بدنة فانه لا يلزمه في ذلك شيء لانه معصية وقوله فلان أي الحر وأما العبد فان كان عبده نفسه فعليه هدي وان كان عبده غيره فلا شيء عليه (ص) ان لم يلفظ بالهدى أو ينوه أو يذكر مقام ابراهيم (ش) تقدم أن هذا عام في القريب والاجنبي ومفهومه انه ان لفظ بالهدى كعلي هدي فلان أو ونحرم هديا أو نوى الهدى أو ذكر مقام ابراهيم أو غيره من أمكنة النحر كمكة أو منى أو موضع من مواضعها فانه يلزمه الهدى في القريب والاجنبي معالان ذلك قرينة في ارادة القرينة ولا فرق بين النذر والحلف (ص) والاحب حينئذ كنذر الهدى بدنة ثم بقرة (ش) يعني حيث أمرناه بالهدى في المسائل المتقدمة فانه ينبغي له أن يكون من الابل فان لم يجد في البقر فان لم يجد في الغنم فقوله حينئذ أي حين لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام ابراهيم أو نواه كما يستحب في نذر الهدى المطلق بدنة ثم بقرة ثم شاة ولم يذكرها لانها آخر المراتب والاجبية منصبه على المراتب والا فالهدى في الجملة واجب وقوله (كنذرا لحفاء) بالمد وهو المشي بلا نعل ولا خف يحتمل التشبيه في الاستحباب الا ان الاستحباب فيما قبله في صفة الهدى مع لزومه له وفي نذر الحفاء ومثله الزحف والحبو في استحباب الهدى ويلزمه الخج منتعلا أو حافيا ويحتمل التشبيه بقوله (ولا يلزم في مالي في الكعبة) كما لا يلزم الحفاء ومعه في نذره فالكاف داخله على الحفاء أي ونذر كالحفاء (ص) أو حل فلان ان نوى التعب (ش) يعني أن من نذر أن يحمل فلانا الى بيت الله على عنقه وأراد بذلك اتعاب نفسه فانه لا يلزمه حمله ويحج ماشيا وجوبا ويستحب له الهدى وليس عليه اجحاج فلان (ص) والادرك وجوبه بالهدى (ش)

(١٤ - خشي ثالث) ابراهيم قصته مع ولده لا مقام مصلاه فانه لا يلزمه شيء كما اذا نوى قتله ولو مع ذكركم مقام ابراهيم أو محل ذكركم فالاقسام ثلاثة ان قصد الهدى والقرينة لزمه ذلك اتفاقا وكذا حيث لا نية واذ قصد المعصية لم يلزمه شيء اتفاقا (قوله أو غيره من أمكنة النحر) ليست المزلفة من أمكنة النحر خلافا لابي الحسن على الرسالة (قوله ثم شاة) والفرق بين ذلك وما قدمه المصنف من سبع شياء ان ما نذر البدنة بلفظها وانما يقاربها البقرة أو السبع شياء وما نذر الهدى المطلق أو ما يقيد به كنعير فلان بقيده ومن أفراد الهدى المطلق الشاة الواحدة (قوله الزحف والحبو) الزحف مع لوم وكذا الحبو فالحظف مغاير لا يخفى أنه يمشي في نذر الحفاء منتعلا ان شاء وأما في نذر الحبو فيمشي على العادة (قوله كما لا يلزم الحفاء) أي ويلزمه المشي



(قوله فلاشي على الخائف الا ايجاج الرجل) أي فليس عليه أن يجح هو (تبيينه) ان قال ان فعلت كذا فانا أحججه بضم الهمزة فحنت أحججه من ماله الا أن يأتي فلاشي عليه وان قال أنا أحججه به حجرا كبا وحج به فان أبي حج وحده فان قال في غير عين فان شاء فعل وان شاء ترك وقال ابن المنير النذر مثل اليمين (قوله ان العرف الخ) هذا لا يتفع شيأ مع قوله أولا اذ لا قربة فيه وقوله قد جاءت فيه السنة أي فهو تعبدى وقديقال المراد بالعرف عرف السلف الصالح فيكون من قبيل قوله السنة (قوله ومطلق المشى) وأولى ذهابه أو أنه فذكر المصنف عدم لزوم فيما يتوهم انه قربة فأولى غيره وهذا جواب غير قول الشارح ولعله انما عبر بالمشى (قوله وبيت المقدس) بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال أي (١٠٦) تحمل القدم أي الطهارة من الاصنام والمقدس بضم ففتح وتشديد أي المطهر

وتطهيره خلوه من الاصنام وابعاده عنها (قوله ولولا اعتكاف أو صلاة) فيه أن ما قبل المبالغة هو الصلاة فالمناسب له أن يأتي به على وجه يفيدانه ما قبل المبالغة (قوله لاجل قوله الخ) أي لان أحد القولين يلزمه المشى (قوله والمعنى أن من نذر أن يصلي أو يعتكف) وسكت عن الصوم ونظر فيه بعض الشراح فقال وانتظر لو نذر صوما لم يجسد قريب جدا فهل يلزمه فعله بموضعه وهو الظاهر أولا يلزمه أصلا انتهى (قوله كالأميال البسيرة) يفسر بما فسره عب القريب وهو ما على ثلاثة أميال وقال الخطاب هو أي القريب جدا ما لا يحتاج فيه لأعمال المطى وشدة الزحل (قوله أو ايلياء) هو بيت المقدس بهمزة مكسورة ثم منقاة من تحت ساكنة ثم لام مكسورة ثم باء أخرى ثم ألف مدوذة هذا هو الأشهر وحكى فيه القصر والغنة ثالثة بحذف الياء الاولى وكسر الهمزة وسكون اللام والمد ومعناه بيت الله وحكى الايلياء بالالف واللام وهو غريب كذا في بعض الشراح الا أن قوله

أي وان لم يرد اتعاب نفسه بحمله على عنقه وانما أراد ايجاجه معه أولا لئلا يسهل فانه يحج بهرا كبا ولا هدى عليه فان أبي فلان أن يحج مع الخائف حج الخالف وحده را كبا ولا هدى عليه وان نوى ايجاجه من ماله فلاشي على الخالف الا ايجاج الرجل فان أبي الرجل فلا يحج على الخالف (ص) ولغا على المسير والذهاب والركوب لمكة (ش) يعني أن من نذر المسير الى مكة أو نذر الذهاب اليها أو نذر الركوب اليها أو حلف بذلك فحنت فانه لا يلزمه شيء في ذلك اذ لا قربة فيه الا أن ينوي أحد النسكين الحج أو العمرة فانه يلزمه ذلك را كبا الا أن ينوي ماشيا فان قلت قد مر أن من نذر المشى لمكة يلزمه وأنت خير بأن الذهاب والمسير مساويان لذلك قلت قال الشيخ دواد مانصه والفرق بين المشى وغيره ان العرف انما يجري بلفظ المشى ولانه قد جاءت فيه السنة بخلاف غيره من الالفاظ المذكورة انتهى (ص) ومطلق المشى (ش) المشهور أن من قال على المشى من غير تقييد بمكة ولا بيت الله بلفظ ولا يسه فانه لا يلزمه شيء اذ المشى على انفراد لا طاعة فيه والزمه أشهب المشى الى مكة (ص) ومشى لمسجد وان لا اعتكاف (ش) يعني أن من نذر المشى الى مسجد غير المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس ولو لا اعتكاف أو صلاة فيه فانه لا يلزمه ذلك ولو قال ولغا لتيان لمسجد لكان أحسن لايهام كلامه لزوم الركوب ولعله انما عبر بالمشى لاجل قوله (الا القريب جدا فقولان تحتعلمهما) والمعنى ان من نذر أن يصلي أو يعتكف في مسجد قريب جدا كالأميال البسيرة غير المساجد الثلاثة هل يلزمه الاثبات اليه ماشيا أولا يلزمه في ذلك قولان تحتعلمهما المدونة وعلى القول بعدم لزوم يلزمه فعل ما نذره بموضعه كن نذرهما بمسجد بعيد (ص) ومشى للمدينة أو ايلياء ان لم ينو صلاة بمسجد يه ما أو يسهما فإيركب (ش) هذا عطف على المسير والمعنى أن من نذر المشى الى المدينة أو الى بيت المقدس فانه لا يلزمه ذلك لا ماشيا ولا را كبا فان نوى صلاة أو صوما أو اعتكافا بمسجد يه ما أو سمي مسجد المدينة أو ايلياء أي وان لم ينو الصلاة فيه ما فانه حينئذ يلزمه الاثبات اليه را كبا أو ماشيا ولا يلزمه المشى لانه لما سماها مكانه قال على أن أصلي فيهما وظاهره ولو كانت الصلاة نافلة فان قبل ما للفرق بين قوله على المشى الى هذين المسجدين وبين المشى الى مكة فانه هنا يركب وهناك يمشى فالجواب عن ذلك من وجهين أحدهما ان المشى الى المدينة مثلا لا قربة فيه وانما هو وسيلة الى ما فيه قربة والمشى الى مكة فيه قربة لانه يحرم من الميقات ثانيا ما أن المشى فيه أنسب لعبادة الحج لانه يمشى في المناسك وقربة الصلاة

بيت الله مشكل لان بيت الله هو المسجد لا البلد الا أن يقال هذا معناه بحسب الاصل (قوله وظاهره ولو كانت الصلاة منافاة نافلة) بالغ على النافلة لانه حكى في الشفاء في النافلة قولين أبو الحسن الا أن ينسبوا أن يقيم هناك أياما فيتنقل فيتضمن ذلك الصلاة الفرض ولعل جريان القولين في النقل لان المضاعفة مختصة بالفرض واختلقت الاحاديث في قدر المضاعفة في مسجد ايلياء ففي رواية بخمس مائة صلاة وفي أخرى بألف وفي أخرى بخمسين ألفا وفي أخرى بمائتين وخمسين وفي أخرى بعشرين ألفا (قوله والمشى الى مكة فيه قربة) الاولى أن يقول والمشى الى مكة قربة لقابله قوله وسيلة (قوله لانه يحرم من الميقات) حاصل ذلك انه لما كان يحرم من الميقات وقد وجدت عبادة في الطريق فيصير المشى فيها عبادة فرجع الحال الى أن المشى في الذهاب لمكة قربة بهذا الاعتبار وهذا الكلام الذي ذكره الشارح أصله للشيخ أحمد الزرقاني (قوله لانه يمشى في المناسك) أي لانه يمشى في السعي وفي الطواف



(قوله وهسل وان كان ببعضهم الخ) لو قال وهل مطلقا كان أخصر (قوله وقال اللخمي لا يلزمه) هذا القول هو المشهور وشهره ابن الحاجب (قوله بمسجد ايلياء) أي بمسجد بيت المقدس المسمى بإيلياء (قوله والمدينة أفضل) أي ثواب العمل فيها أكثر من ثواب العمل في مكة والحاصل أن الثلاثة التي هي المدينة ومكة وبيت المقدس أفضل من باقي البقاع ولولا المساجد المنسوبة له صلى الله عليه وسلم كمسجد قباة والفتح والعيد وذي الحليفة وغيرها اهـ (قوله التي ضمت أعضاء المصطفى صلى الله عليه وسلم) أي ضمت جسده الشريف صلى الله عليه وسلم أي مست أعضاءه لا كل القبر فمما من أعضاءه أفضل من جميع بقاع الأرض حتى الكعبة والسموات والعرش والكرسي واللوح والقلم والبيت المعمور ويليها الروضة ويليها الكعبة فالكعبة أفضل من بقية المدينة اتفاقا وأما المسجدان بقطع النظر عن الكعبة والقبر الشريف فمسجد المدينة أفضل ولما زيد من مسجده الشريف حكم مسجده عند الجمهور خلافا للنووي (فائدة) عدم المجاورة بمكة أفضل قال مالك القفل أي الرجوع أفضل من (١٠٧) الجوار (قوله كما يأتي) أي بعضه وهو اثنان المشار له بقوله وتعين الخ

### باب الجهاد

اعلم ان الجهاد قبل الهجرة كان حراما ثم أذن فيه لمن قاتل المسلمين ثم أذن فيه مطلقا في غير الأشهر الحرم ثم أذن فيه مطلقا من شرح البخاري (قوله أحكام الجهاد) أي الأحكام المتعلقة بالجهاد اعلم أن ما يتعلق بالجهاد أحكام متعلقة به فالعطف مرادف (قوله والمشقة) عطف تفسير (قوله قتال مسلم) فان قلت القتال المذكور أصله المفاعلة في اللغة فهل المقصود هنا ذلك أو ليس بمقصود قلت ليس بمقصود لان القتال قد يراد به الفعل والا كان حده غير منعكس عما اذا قتله كافر وهو تائم أو يقال المراد من شأنه ذلك والتشويح لا للشك فلا تضر في التعريف (قوله كافرين) وأما قتال المحارب المسلم فلا يقال له جهاد (قوله المحارب) أي الذي يقطع طريق المسلمين

منافية للشي (ص) وهل وان كان ببعضها أو لا لكونه بأفضل خلاف (ش) هذا مفرع على مفهوم قوله ان لم يتوصلوا بمسجديهما والمعنى أن من كان بأحد المساجد الثلاثة ونذر أن يصلي في أحدهما فهل يلزمه الاتيان اليه مطلقا أي سواء كان المسجد الذي هو فيه فاضلا كأن نذر من بمكة الصلاة بمسجد ايلياء وعكسه ابن بشير وهو الظاهر من المذهب وقال اللخمي لا يلزمه الاتيان الا اذا كان المسجد الذي هو فيه مفضولا كما اذا كان بمسجد ايلياء ونذر الاتيان الى مسجد المدينة أو الى المسجد الحرام وعليه فلا يأتي من هو بالمدينة أو بمكة اذا نذر الصلاة بمسجد ايلياء والى هذا أشار بالخلاف (ص) والمدينة أفضل ثم مكة (ش) لما قال المؤلف أو لا لكونه بأفضل أخذ بين الأفضل من غيره فقال والمدينة الخ قد علمت أن بيت المقدس مفضل بالنسبة الى مكة والمدينة وأماهما فقد وقع الخلاف فيهما بين الأئمة في الفاضل منهما فذهب مالك الى أن المدينة أفضل من مكة وبه قال أكثر أهل المدينة وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه أن مكة أفضل من المدينة ومحل الخلاف المذكور في غير البقعة التي ضمت أعضاء المصطفى عليه الصلاة والسلام فانها أفضل بقاء الأرض والسماء \* ولما انتهى الكلام على النذور كان هو أحد الأسباب الثلاثة المعينة للجهاد كما يأتي في قوله بفتح العدو أعقبه بالكلام عليه فقال

### باب ذكر فيه أحكام الجهاد وما يتعلق به

وهو لغة النعب والمشقة وحده ابن عرفة بقوله قتال مسلم كافر أو غير ذي عهد لا علاء كلمة الله تعالى أو حضوره أو دخوله أرضه فخرج قتال الذي المحارب على المشهور من أنه غير نقض وقوله لا علاء كلمة الله يقتضي أن من قاتل للغنية أو لأظهار الشجاعة وغيرهما لا يكون مجاهدا فلا يستحق الغنية حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناولها حيث علم من نفسه ذلك وقوله أو حضوره أو دخوله بالرفع عطف على قتال وأشار به الى أن الجهاد أعم من القتال أو الحضور للقتال والضمير في الحضور يعود على القتال وضميره يعود على اعلاء أو على القتال وضمير أرضه

(قوله على المشهور) وأما على أنه نقض فيكون جهادا قال في له بعد قوله على المشهور هذا اذا لم يتجاهر هذا الذي يقتل كما يأتي في باب الجزية عند قوله لمحاربته وينتقض بقتال فافهم ويرد على التعريف الضال ببلدنا وقد يقال هذا ملحق بالجهاد والتعريف انما هو للجهاد الحقيقي انتهى (قوله وغيرهما) أي قاتل لأن يعطى من بيت المال عثمانة مثلا (قوله حيث أظهر ذلك) أي فلا يعطى من الغنية ان أظهر ذلك هذا بعيد والظاهر بل المتعين أنه يسهم له لانه منوط بالمقاتلة ثم بعد كتي هذا وجدت شيخنا كتب على قوله حيث علم من نفسه ذلك مانصه وأما بحسب الظاهر فيسهم له لا تسهم له بعد وامن شروط السهم له كونه قاتل لا علاء كلمة الله أو ان هذا بالنسبة للجهاد الكامل والحاصل أن ابن عرفة انما قال لا علاء كلمة الله كما هو الظاهر بل المتعين إشارة الى أنه ينبغي ان لا يكون الجهاد الا لله لا لشيء آخر فلا ينافي أنه يسهم له فتدبر (قوله ولا يجوز له تناولها) مطلقا أظهر ذلك أم لا (قوله حيث علم) أي أو ظن فيما يظهر (قوله أعم من المقاتلة أو الحضور) الاولى ان يزيد فيقول أو الدخول (قوله يعود على القتال) الاظهر أن الضمير عائذ على المسلم وله عائذ على القتال (قوله وضميره يعود على اعلاء أو على القتال) الاخر بعوده على القتال



(قوله وإضافة الكلمة) إطلاق الكلمة على الشهادتين مجاز من سئل من إطلاق اسم الجزء على الكل (قوله وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) والعبادة مأمور بها ومن جملة العبادة النطق بالشهادتين وأراد بها الطاعة والدليل اذا كان يشمل المدعى وغيره لا يضر نعم يضر اذا كان مترددا بين المدعى وغيره على البدلية (قوله ثم ان الجهاد الخ) اشارة الى أن الجهاد له معان أخر غير ما تقدم (قوله عن الشهوات المحرمة) بل والمباحة لان الانهمال فيها لا ينبغي (قوله أهل المناكر) جمع منكر (قوله ومنه) أى ومن الجهاد باليد (قوله ولا ينصرف حيث أطلق) الظاهر أنه حقيقة في الكل شرعا لأنه أظهر في جهاد الكفار بدليل قوله على أربعة أقسام لان المتبادر من ذلك الحقيقة (قوله يعنى الخ) لا يخفى أن هذا الوجوب على الامام عني والجهاد المتعلق بالامة فرض كفاية فكيف يقول يعنى أنه يجب الخ فالاحسن ان (١٠٨) يبقى المصنف على ظاهره ثم يقول والمطلوب بتحصيل ذلك أى فرض الكفاية بالامام

عينا فيجب عليه أن يعين طائفة (قوله ويكون في أهم جهة) اشارة الى أن قول المصنف في أهم متعلق بمقدور لا بالجهاد وان كان هو ظاهر المصنف لانه يقتضى أنه انما يكون فرض كفاية حيث تعددت الجهة وفيها أهم وغيره ووقع في الأهم منها مع أنه فرض كفاية حيث كان الخوف في جهة واحدة أو جهات ولم يكن فيها أهم أو فيها أهم وجاهد في غيره (قوله وان خاف محاربا) أى من المسلمين والمحارب هو الذى يقطع طريق المسلمين (قوله وان حصل الخوف من المحاربين) يحمل ذلك على ما اذا لم يكن ضرر المحاربين أعظم والاقدم (قوله أى الوقوف بعرفة) تفسير للموسم ولو كانت اقامته بمن عليه الحج فرض عين ولا يكتفى اقامته بالعمرة ومن حج الفرض بطلب منه في غيرها أن ينوى فرض الكفاية فيكون أكثر ثوابا وهذا حيث لم يسقط فرض الكفاية بقيام البعض والأفلاو هل يحصل القيام بفرض الكفاية

يحمل عوده على الكافر وله على القتال ويحمل أن الضمير الاول عائد على القتال والثاني للقتال أو لأعلاء الكلمة ولم يقل لأعلاء كلمة الاسلام محافظة على ذكر الجلالة في الرسم للبركة وإضافة الكلمة الى الله على معنى الكلمة التى أمر الله بها وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ثم ان الجهاد على أربعة أقسام جهاد بالقلب وهو مجاهدة الشيطان والنفس عن الشهوات المحرمة وجهاد باللسان وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد باليد وهو زجر الأعداء أهل المناكر بالضرب والادب باجتهادهم ومنه إقامة الحدود وجهاد بالسيف ولا ينصرف حيث أطلق الا اليه وهو المراد بقول المؤلف (ص) الجهاد في أهم جهة كل سنة (ش) يعنى أنه يجب على الامام أن يعين طائفة من المسلمين بجهاد الكفار في كل سنة ويكون في أهم جهة للعدو مع قلة خوف غيرها تكون كلمة الله هي العليا وان تساوى الطريقان خوفا فالنظر للامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والاوجب سد الجميع (ص) وان خاف محاربا (ش) يعنى أن الجهاد فرض كفاية وان حصل الخوف من المحاربين وسواء كان المحارب في طريق المجاهدين أو على حدة أى في جهة فهو مبالغة في الحكم المذكور بعده وهو قوله فرض كفاية مقدم عليه (ص) كزيارة الكعبة (ش) المراد بزيارة الكعبة إقامة الموسم أى الوقوف بعرفة في كل سنة لان زيارة الكعبة ليست فرضا فيجب على الامام أن يرسل جماعة في كل سنة لإقامة الموسم أن كان امام والافعل على جماعة المسلمين ولا يكتفى اقامته بالعمرة (ص) فرض كفاية (ش) يعنى ان الجهاد كل سنة مرة واحدة ولو مع خوف محارب فرض كفاية على المشهور ويسقط بفعل البعض لقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى فلما وعد الله القاعد والمجاهدين الحسنى علم أن الخطاب به للجميع على سبيل البدلية وأنه يسقط بفعل البعض ولو كان على الاعيان لكان القاعد بلا ضرر عاصيا (ص) ولو مع وال جائر (ش) يعنى ان الجهاد فرض كفاية ولو مع والى الجائر في حكمه وهو الذى لا يضع الخس في موضعه ولا يني بعهد ارتكابا لا خوف الضررين لان الغزو معهم اعانة لهم على جورهم وترك الغزو معهم خذلان للاسلام ونصرة الدين واجبة والمراد بالوالى أمير الجيش (ص) على كل حرد كر

بجرد الاحرام أو بالوقوف بعرفة وهو الاظهر واليه يشير الشارح بقوله أى الوقوف بعرفة تفسير للموسم ثم رأيت مكلف في عب ما يؤيده أو بالتخل (أقول) ويبقى النظر في أن من كان عليه الحج الفرض وقلتم أنه يحصل به فرض الكفاية هل ثواب فرض الكفاية يتوقف على نية ذلك وهو الظاهر أم لا (قوله فيجب على الامام) فيه ما تقدم (قوله والافعل على جماعة المسلمين) ظاهره انه تعين عليهم أن يرسلوا طائفة منهم فيكون حاصله أن الجهاد متعلق بالمسلمين كفاية وعينا ولا يخفى بعد هذا بل يقال هو واجب كفاية عليهم كلهم فقط فان ذهبت طائفة فقد حصل المطلوب والأتموا كلهم تأمل (قوله ولا يكتفى اقامته بالعمرة) أى الموسم لا بالمعنى المتقدم بل يعنى النسك الذى يفعل في تلك الاماكن فتدبر (قوله فرض كفاية) اذا قام به البعض سقط عن تلك البلدة وما قاربها لأنه يسقط عن جميع البلدان ولو تعددت كذا في ك (قوله على المشهور) مقابله ما لابن شعبان حيث قال وقطعة الطريق مخيف والسبيل أحق بالجهاد من الروم لاتصال ضررهم دون الكفار غالبا (قوله الحسنى) أى دخول الجنة (قوله ولا يني بعهد) الراجع أن الذى لا يني بالعهد لا يقاتل معه



(قوله بقوله بخطاب الكفار الخ) ولا ينافي وجوبه على الكافر حرمة استعانة بمشرك لأنه في حرمة علينا وما هتافى وجوبه عليهم ولا يلزم على ذلك أن يجاهد نفسه لأن الكلام هنا بين تحت ذمتنا ولا يتوقف ذلك على إسلامه كاداء الدين كذا في عب ويقال بل يجب على كل كافر ولو حربيا الجهاد أى جهاد غيره من الحربيين بمعنى أن أى كافر يجب عليه أن يجاهد من غيرهم من الكفار فالجهدى مثلا يجاهد من غيرهم لا نفسه (قوله كالقيام بعلوم الشرع) تدخل النساء (قوله واقراؤها) أى للغير (قوله وقراءتها) أى فى نفسه (قوله وتدريبها) فى نسخة مصححة بعد الرأى وبعد الباء أى تعاطى المربة بعد المربة وفى بعض النسخ وتدريبها (قوله وتحققها) ذكر الأدلة (قوله وتدريبها) تبين ما هو صحيح مما ليس بصحيح من الكتب المحتوية على علوم الشرع (قوله وتعميمها الخ) أى ان كانت القاعدة عامة وقام دليل على تعميمها ببقائها على تعميمها وان قام دليل على تخصيصها بخصصها كما هو معروف فمن يتعاطى العلوم الشرعية (قوله كما ينما فى الاصل) عبارته فى ذلك فان العلوم الشرعية ما وضعها الشارع وعلوم الشرع (٩٠) العلوم المنسوبة للشرع أى العلوم التى ينتفع بها فيه فيشمى الفقهاء والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والمنطق والطب والاصول والعروض ونحوها انتهى أى لا نحو وهىئة وكيمياء (أقول) لا يخفى أن الشرعية منسوبة للشرع وتصدق تلك النسبة بالعلوم الآلية فالحق انه لا فرق بينهما فالاحسن أن يبقى علوم الشرع على ما هو المتبادر منها ويزادوا لهما لان ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب (قوله لاعلى وجه الالزام) خرج القضاء أى القضاء بمعنى الحكم فهو الاخبار بالشئ على وجه الالزام غير أن ابن عرفة عرفه اصطلاحاً بأنه صفة حكمية توجب لموصوفها تفوق حكمه الشرعى فيكون قد خرج بقوله الاخبار (قوله دفع) اشارة الى أن كلام المؤلف على حذف مضاف وفى بعض النسخ والدرء

مكلف قادر (ش) هذا متعلق بفرض والمعنى أن الجهاد يجب على الحر الذى كراهى العاقل البالغ القادر لا على ضدهم كما يأتى ولعل المؤلف أسقط الاسلام لقوله بخطاب الكفار بفروع الشريعة كما هو معروف المذهب (ص) كالقيام بعلوم الشرع (ش) تشبيهه فى قوله فرض كفاية لا بقيد وهو كل سنة والمراد بقيامها حفظها واقرأؤها وقراءتها وتدريبها وتحققها وتمذيبها وتعميمها ان قام دليل على تعميمها وتخصيصها ان قام دليل على تخصيصها وتعبيره بعلوم الشرع أحسن من تعبيره بعلوم الشرعية لان العلوم الشرعية ثلاثة الفقه والحديث والتفسير كما ينما بالاصل (ص) والفتوى (ش) يعنى ان الافتاء والارشاد الى الحق واجب على المكلف كما يجب التعليم والفتوى هى الاخبار بالحكم الشرعى لاعلى وجه الالزام سواء كانت بكتب أو اخبار لكن ان توقف الحكم على الكتب وجب (ص) و (دفع) الضرر عن المسلمين (ش) يعنى أن دفع الضرر وكف الأذى عن المسلمين أو ما فى حكمهم كاهل الذمة من فروض الكفاية من اطعام جائع وستر عورة حيث لم تف الصدقات ولا بيت المال بذلك قال مالك وكان عمر رضى الله عنه يخرج الى الحوائط يخفف عن أثقل فى عمله من الاررار والريقى ويزيد فى رزق من أقل فى رزقه (ص) والقضاء (ش) أى ومن فروض الكفاية القضاء وهو من أعظم المراتب لما فيه من فصل الخصومات ودفع التهاجر وإقامة الحدود ونصر المظلوم وكف الظالم (ص) والشهادة (ش) يعنى أن تحمل الشهادة من فروض الكفاية وأما أدائها فهو فرض عين على من طلبت منه فكل من طلب منه الاداء تعين عليه وأما قبل الطلب فلا يجب (ص) والامامة (ش) أى الامامة العظمى فرض كفاية على من توفرت فيه شروطها مع وجود من يشاركه ولا تعين عليه وأما امامة الصلاة ففرض كفاية أيضا حيث كانت اقامتها فى البلد على ما مر فى فصل صلاة الجماعة (ص) والامر بالمعروف (ش) لم يقل والنهى عن المنكر لما علمت أن الامر بالشئ نهى عن ضده وفيه نظر كما ينما فى الشرح الكبير والمعنى أن الامر بالمعروف والنهى عن المنكر من فروض الكفاية بشروط أن يكون

موضع الضرر مصدر درأ بمعنى دفع وهى أولى لانه لا يحتاج الى تقدير (قوله كاهل الذمة) دخل بالكاف المستأمن والمؤمن (قوله من اطعام جائع) قصور (قوله ويزيد فى رزق) أى فى أجرة الخ ففعل ع من دفع الضرر عن المسلمين (قوله ورفع التهاجر) المنازعة والخاصمة فان لم يصلح للقضاء الا واحد تعين عليه (قوله وإقامة الحدود) أى والتعازير (قوله يعنى أن تحمل الشهادة فرض كفاية) أى اذا وجد أكثر من نصاب والاعتين (قوله وأما أدائها فهو فرض عين) ظاهره ولوأكثر من نصاب فيتعين على من طلب منه ولو كان غيره موجودا وهو ظاهر قول مالك وقال اللقاني ما حاصله انه فرض عين على من تعين عليه بان لم يوجد غيره والا فرض كفاية وبوافقه ما يفهم من كلام عجم فانفق التحمل والاداء فى أن كلاً تارة يكون فرض عين وتارة كفاية (قوله أى الامامة العظمى) ويشترط أن يكون الامام الاعظم واحداً الا أن تتناهى الاقطار بحيث لا يمكن ارسال نائب عنه (قوله وفيه نظر) وذلك لان كلامنا فى الامر اللفظى والنهى اللفظى وقد تقرر فى أصول الفقه أن الامر اللفظى ليس هو النهى اللفظى قطعاً ولا يتضمنه على الاصح انظر المحلى وقولهم الامر بالشئ نهى عن ضده فى الامر النفسى



(قوله وأن يأمن الخ) لا يلزم من وجود هذا الشرط وجود ما بعده (قوله ويبقى الجواز أو النذب) أو الشك **تنبية** اعلم أن المندوبات والمكروهات يدخل فيها الأمر والنهي على سبيل الارشاد من غير تعسف قال ابن عرفة خوف العزلة من الخطية ليس من الضرر قاله البدر (قوله ولا استراق سمع الخ) عطف خاص على عام وقوله ولا استراق سمع أي بحيث يتطهر هل يسبون أو يقذفون أو يغتابون ولا استنشاق ريح كان يتطهر هل يشربون الخ وأولوا الظاهر أن حرمة الاقدام على ذلك لا تمنع وجوب النهي بعد ذلك (قوله اليد) هذا شأن الامراء وقوله ثم اللسان (١١٠) هذا شأن العلماء وقوله ثم القلب وهو شأن عامة الناس إلا أنك خير بانه بالقلب

فرض عين لا فرض كفاية فقوله وأقوى مراتب الامر بالمعروف أي الامر من حيث هو فرض عين أو كفاية إلا أنه يشك بأن يقال كيف يكون فرض العين أقوى من فرض الكفاية (قوله يتقض قضاء القاضي عثله) كبراث ذي رحم وشفعة جار (قوله متواز) أي متداو (قوله والحياكة) القزاة (قوله فيسقط برء واحد) أي حيث قصد وبالسلام احترازاً عن قصد كبير منهم فقط بالسلام فلا يجزئ رد غيره ويشترط أن يكون الرد بالغاً فلا يكتفي برد صبي عن البالغين فيما يظهر لعدم خطابه هو بالرد ويجب رد سلامه وفي بعض شراح الرسالة أنه يكتفي برده (قوله حيث كان المسلم حاضراً) فلا واستمر المسلم حاضراً فيجب على الملبى والمؤذن الاسماع ومثلها المقيم (قوله وأما قاضي الحاجة) ومثله الواطئ ومسمع الخطبة (قوله أو يسن السلام) وهو المعتمد **فائدة** اعلم أن السلام كما يطلب من قادم يطلب من مفارق الجماعة كما يدل عليه الحديث الشريف وأنه يكره السلام على الكفار تنزيهاً فان سلموا علينا باخلاص وجب علينا الرد

الامر بالمعروف والمنكر لئلا ينهي عن معروف يعتقد أنه منكر أو يأمر بمنكر يعتقد أنه معروف وأن يأمن أن يؤدي انكاره إلى منكر أكبر منه مثل أن ينهي عن شرب خمر فيؤدي إلى قتل نفس ونحوه وأن يعلم أو يظن أن انكاره يزيل المنكر وأن أمره بالمعروف مؤثر فيه ونافع وبفقد الشرطين الأولين يحرم الامر والنهي وبفقد الثالث يسقط الوجوب ويبقى الجواز أو الثذب والمشهور عدم اشتراط العدالة واذن الامام ابن ناجي ويشترط ظهور المنكر من غير تجسس ولا استراق سمع ولا استنشاق ريح ولا بحث عما أخفى بسداً أو ثوباً أو حاقوت فانه حرام وأقوى مراتب الامر بالمعروف اليد ثم اللسان برفق ولين ثم القلب ثم لا يضره من ضل وبقي من شروط تغيير المنكر أن يكون مجمعا على تحريمه أو يكون مدرك عدم التحريم فيه ضعيفاً وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد الفرع الثالث من غسل فعلا مختلفا في تحريمه وهو يعتقد التحريم **انكر** عليه وان اعتقد التحليل لم ينكر عليه إلا أن يكون مدرك القول بالتحليل ضعيفاً فيقضى قضاء القاضي عثله وان لم يعتقد التحريم ولا التحليل والمدرك فيهما متواز أرشد للترك برفق من غير انكار ولا توبيخ لانه من باب الورع انتهى (ص) والحرف المهمة (ش) يعني أن الحرف المهمة من فروض الكفاية كالخياطة والحياكة والحجامة والبناء والبيع والشراء ونحوها لا يقوم صلاح العالم الا بها واحترز بالمهمة عن غيرها كالقصير للثياب والنقش للسقف (ص) ورد بالسلام (ش) أي ومن فروض الكفاية رد السلام فيسقط برء واحد ويتعين على الواحد في حق غير المؤذن والملي وقاضي الحاجة فانه لا يجب عليه الرد لكن لا يجب الرد على الملبى والمؤذن في حال التلبية والاذان فاذا فرغ كل وجب عليه الرد ولو سراً لانه انما يعتبر الاسماع في الحديث كان المسلم حاضراً وأما قاضي الحاجة فلا يطلب منه الرد ولو بعد الفراغ كما هو ظاهر كلامهم وأما قارئ القرآن فهل هو كذلك وهو ما عليه صاحب المدخل أو يسن السلام عليه ويجب الرد عليه وهو المعتمد كما يفيد كلام الوائش ريسى (ص) وتجهيز الميت (ش) يعني أن تجهيز الميت من غسل وكفن وصلاة وغيرها من فروض الكفاية اذا قام بها البعض سقط عن الباقي لكن في الغسل والصلاة على أحد القولين المتقدمين في بابيه وبين هنا أن التجهيز لميت فرض كفاية وهذا لا يستفاد مما قدمه في الجنائز (ص) وفك الأسير (ش) يعني أن فك الأسير المسلم من أيدي العدو فرض كفاية ولو بجميع أموال المسلمين (ص) وتعين بفتح الغدو وأن على امرأة وعلى من يقرهم ان يحجزوا (ش) تقدم أن الجهاد من فروض الكفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي وذكروا أنه قد يتعين على كل أحد وان لم يكن من أهل الجهاد كالمرأة والعبد ونحوهما

عليها الرد **عج** (قوله وهذا الاستفاد) لان غاية ما أفاده فيما تقدم أن الغسل والصلاة واجبان على أحد القولين **كما** وكون ذلك فرض كفاية شيء آخر وكذا الدفن واجب وأما كونه فرض كفاية فشيء آخر يستفاد من هنا (قوله ولو بجميع مال المسلمين) لا يخفى أنه اذا كان بجميع مال المسلمين صار فرضاً عليهم لا كفاية فلا تظهر المنفعة وأن التحجيج في فدية القتل كان ذلك فرض كفاية عليهم وسيأتي بقول وقدى بمال المسلمين ثم بماله **تنبية** محل كونه فرض كفاية اذا كان بمال المسلمين وأما ان كان بماله أو من النفي فلا (قوله وان على امرأة) المنفعة في تعيين أي وان كان التعيين على امرأة لا في فسخه الا كبر فائدة فيه لانه لا خصوصية للمرأة لان العدو اذا خافوا على درهم تعين (قوله وعلى قريهم) مستأنف أو معطوف على قوله على امرأة **قرب** بمعنى مقارب أو ذوى قريهم وهكذا في نسخته وعلى قريهم وفي غيره كذلك (قوله وغيرهما) كالصبي المطلق للقتال شيخنا عبد الله



(قوله يعني أن الامام اذا عين طائفة) أي ولو غير عدل كما أفاده عجم (قوله كانت ممن تخاطب بفرض الجهاد أم لا) والحاصل أن بتعيين الامام يتعين ولو على صبي مطبق للقتال أو امرأة أو ولداً أو مديناً ويخرجون ولو منعهم الولي والزوج والسيد والابوان ورب الدين (قوله وسقط) هذا ظاهر بالنسبة لما هو فرض كفاية قاله الفقيه (قوله فائدة) اعلم أن الآية النافية للحرج على الاعشى والاعرج والمريض محمولة على الجهاد أو ما غيره فهم كغيرهم (قوله في ذهابه وإيابه) ويعتبر ما يرد به وان لم يخش ضياعاً فسد العذر في محل العدو أقوى من الحج (قوله أو مجازة الخ) كذا في نسخة أو بمعنى الواو وهذه العبارة أصلها من حاشية الفقيه أنها بالواو وهي ظاهرة ولعله انما عبر بأوتطر الما يتفق في الخارج فلا ينافي أنه بالنسبة للراد (١١١) في اللفظ يتعين أن تكون أو بمعنى الواو (قوله وكل

كما اذا فجا العدو مدينة قوم فان عجزوا عن الدفع عنهم فانه يتعين على من يقربهم أن يقتلوا معهم العدو ما لم يخف من يقربهم معرفة العدو فان خاف ذلك بامارة ظاهرة فليأمر ما كانهم (ص) ويتعين الامام (ش) يعني ان الامام اذا عين طائفة تخرج للقتال العدو فانه يتعين عليهم ذلك ولا يسعها أن تخالف سواء كانت هذه الطائفة التي عينها الامام من تلى العدو أم لا كانت ممن تخاطب بفرض الجهاد أم لا كالعبد ونحوه كان هناك مانع من منع أحد الابوين أو رب الدين أم لا (ص) وسقط مرض وصبا وجنون وعشى وعرج وأثوثة وعجز عن محتاج له (ش) هذا شروع منه رحمه الله في الكلام على ما يسقط فرض الجهاد والمانع من وجوبه على المكلف اما حسي أو شرعي وبدأ بالكلام على الاول بما هما والمعنى أن المرض الشديد يمنع من وجوب الجهاد ما لم يفجا العدو كما مر قال في الجواهر ويمنع من وجوبه بالعجز الحسي وبالموانع الشرعية فلا يخاطب مريض ولا صبي ولا مجنون ولا أعشى ولا أعرج ولا أنثى ولا عاجز عما يحتاج اليه من شراء سلاح وما يركبه وما ينفعه في ذهابه وإيابه والضمير في قول المؤلف له يرجع للجهاد والسقوط هنا مستعمل في حقيقة انه ان كان طارئاً أو مجازة ان كان أصلياً كالصبا والأثوثة لانه لم يترتب عليهم أو لا حتى يسقط فالسقوط فيهما عدم الخطاب وأشار المؤلف الى الموانع الشرعية بقوله (ورق ودين حل) فليس للعبد ولو مكاتباً أن يسافر بغير إذن سيده لان حق السيد عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين مقدم على فرض الكفاية وكذلك من عليه دين حال وهو قادر على أدائه الآن وان كان يحل في غيبته وكل من يقضيه وان لم يقدر على وفائه خرج بغير إذن ربه (ص) كوالدين في فرض كفاية بغير أو خطر (ش) هذا مشبه في السقوط وهو على حذف مضاف أي يمنع والدين ذنبه أي وسقط الجهاد بسبب مرض ونحوه كما سقط فرض الكفاية عن الولد لمنع الوالدين منه أو أحدهما وانما صرح بقوله فرض كفاية ليفيد النصريح المذكور الحكم بالنسبة لفرض الكفاية مطلقاً جهاداً أو غيره كطلب علم زائد على الحاجة الآن كلام المؤلف بوجه أن قوله بغير الخ متعلق بمسئلة الجهاد وان محل منع الوالدين منه اذا كان بركوب بحر أو سير بخطر وليس كذلك بل لهما المنع من فروض الكفاية لا بقيد ذلك فلماذا قال بعض صوابه كتجر ببحر أو خطر بالكاف الداخلة على تجر البناء المشتقة من فوق والجيم من باب التجارة ثم البناء الداخلة على بحر ضد البرأي ليصير تشبيهاً في المنع ليس له تعلق بالجهاد (ص) لاجد (ش)

من يقضيه) فلو لم يوكل لعدم ما يقضيه الآن وحصوله ببيعته وشراؤه لكان له منعه وسقط عنه حينئذ والحاصل أن القدرة على الاداء تكون اما بوجود مثل الدين كأن يكون عنده دراهم أو دنائير وعليه كذلك وتكون بما اذا كان عنده عروض وعليه دنائير وان عدم ما يقضيه الآن بأن لم يوجده شيء من ذلك الا أنه اذا كان يتمكن من تحصيل الدين ببيع وشراء وأخذ وعطاء فرب الدين منعه منه ويسقط حينئذ واستشكل سقوط خطابه مع القدرة على وفاء الحال بأنه اذا ترك وفاءه مطلقاً ترتب عليه ترك فرض الكفاية وترك أداء الدين وان وفاه فلا وجه لسقوط فرض الكفاية عنه وأجيب بحمله على ما اذا كان رب الدين غائباً وتمذر فضاؤه لعدم من يقوم مقامه كما كمل عدل أو جماعة المسلمين (قوله كوالدين في فرض كفاية) منعه منه أو أحدهما وسكت الا خوف يسقط وأما لو منع أحدهما وأجاز الآخر فانظر أيهما

يقدم أو يفرع والظاهر تقديم المانع وقوله في فرض كفاية ولو علم كفاياً فلا يخرج له الا بانهم ما حيث كان في بلد من يفيد إياه والا خرج بغير اذنهم ماله بشرط أن يكون يرجى أن يكون أهلاً (قوله كطلب علم زائد على الحاجة) أي فالمراد بالحاجة فرض العين (قوله متعلق بمسئلة الجهاد) الاولى أن يقول متعلق بمسئلة فرض الكفاية لان المصنف قال كوالدين في فرض كفاية (قوله ليصير تشبيهاً في المنع الخ) فان قلت ما الفرق بين فرض الكفاية لهما منعه من التجارة لمعاشه لهما منعه من البحر أو بغير خطر أجاب عجم بأن فرض الكفاية لما كان يقوم به الغير كان لهما منعه مطلقاً بخلاف التجارة لكن قد علمت أن المراد بفرض الكفاية الذي لهما منعه حتى في البر الامن خصوص الجهاد وأما غيره من فروض الكفاية كطلب علم زائد على الحاجة فليس لهما منعه منه في البر الامن والحاصل **كما** أفاده بعض شيوخنا ان الوالدين اذا منعوا من العلم الكفاي فلهم المنع اذا



كان ذلك في بلدهما ولم يكن في بلدهما ولكن يلزم عليه السفر في البحر أو البر والخطر والافلامنع لهما وتحصل أن فرض الكفاية غير الجهاد هو كالسفر للتجسس سواء يسوا وهل السفر في نيل مصر يعتد من السفر في البحر أو يخص البحر بالمخ وهو الظاهر (قوله وان كان برهما واجبا) قال سحنون وأحب إلى أن يسترضيهما بالأذنة فان أبيافله ان يخرج وقيل كالوالدين (قوله لان منعه منه منظمة التوهين) ظاهر هذا ولوعلم منهما الشفقة وفي المواق ما يفيد تقييد كلام المصنف بعلمه أن منعهما كراهة اعانة المسلمين وكذا قال اللقاني ان ظهر منه ميل لاهل دينه فليس له المنع (١١٣) والافله المنع لانه ان علم أن مقصوده الشفقة فلا فرق فيه بين الجهاد وغيره انتهى

عطف على والدين أي بسقط الجهاد المنع والدين لا يمنع جد وجدة وان كان برهما واجبا (ص) والكافر كغيره في غيره (ش) يعني أن الشخص الكافر سواء كان أباً أو أما كالمسلم فتجب طاعته على ولده الا في الجهاد فلا يكون كالمسلم فليس له أن يمنع ولده المسلم من السفر الى الجهاد في فرض الكفاية لان منعه منه منظمة التوهين للاسلام (ص) ودعوا للاسلام ثم جزية (ش) يعني أن المسلم لا يقاتل المشرك حتى يدعو الى دين الله بجملة من غير تفصيل الشرائع الا أن يسأل عنها فتبين له والدعوة واجبة سواء بعدت دار الكافر عن دار الاسلام أم لا بلغته الدعوة أم لا وأقل الدعوة ثلاثة أيام متوالية كالمترد ثم ان أبوا من قبول الاسلام دعوا الى أداء الجزية اجبالا الا أن يسألوا عن تفصيلها ومحل الدعوة ما لم يعاجلونا بالقتل والاقوتلوا من غير دعوة لانها حينئذ حرام (ص) بمحل يؤمن (ش) متعلق بدعوا وبالاسلام والجزية أي لا يدعوا الا في محل آمن ولا يكف عنهم اذا أجابوا للاسلام أو الجزية الا أن يكون بمحل يؤمن غولهم (ص) والاقوتلوا وقتلوا (ش) أي وان لم يجيبوا للجزية أو أجابوا لها ولكنهم بمحل لا تقالهم أحكامنا فيه فقتلوا أي أخذ في قتلهم واذا قدر عليهم قتلوا أي جاز قتلهم الاسبعة لا يجوز قتلهم الخ (ص) الا المرأة الا في مقاتلتها (ش) الاستثناء الاول من الواو في قوتلوا والثاني من مقدر دل عليه الاستثناء الاول أي فلا تقتل الا في مقاتلتها وفي سببية واعلم أنها ان قتلت أحد فانها تقتل فيه ولو بعد أسرها وان لم تقتل أحد فان قاتلت بالسلاح ونحوه كالرجال فانهم يقتلوا أيضا ولو بعد الاسر وان قاتلت برمي الحجارة ونحوها فانهم لا تقتل بعد الاسر اتفاقا ولا في حال المقاتلة على الأرجح ويجري في الصبي ما جرى فيها من التفصيل (ص) والصبي والمعتوه (ش) يعني أن الصبي المطلق للقتال لا يقتل الا أن يقاتل فكالمراة وكذلك المعتوه وهو الضعيف العقل لا يقتل والمجنون المطبق أخرى وان كان يفتق أحيانا تقتل (ص) كشيخ فان وزمن وأعمى وراهب منعزل بدير أو صومعة بالراي (ش) يعني أن الشيخ الفاني أي الذي لا بقية فيه والزمن باقعد أو شلل أو فليج أو جذام والاعمى والراهب المنعزل بدير أو دار أو غار أو صومعة لا يقتلون حيث لم يكن لهم رأي ولا تدبير أما ان كان لا حن من هؤلاء رأي قتل وانما أتى بقوله كشيخ وما بعده مقرونا بالكاف ليرجع قوله بالراي لما بعده (ص) وترك لهم الكفاية فقط (ش) يعني أن من نهى عن قتله اذا رأى الامام عدم أسره لما يأتي أن كل من نهى عن قتله يجوز أسره الا الرهبان فانه يترك لهم ما يعيشون فيه من أموالهم ولا تؤخذ كلها فيموتون فان لم يكن لهم مال فن أموال الكفار فان لم يكن للكفار مال وجبت على المسلمين مواساتهم (ص) واستغفر قاتلهم (ش) يعني أن من قتل أحدا ممن نهى عن قتله قبل أن يحازر ويصير مغنما فانه لا شيء عليه من دية ولا كفارة الا الاستغفار

وانظر عند جهل الحال (قوله سواء بعدت الخ) أي خلا فلان يقول يدعى من بعدت داره دون من قربت وخلا فلان يقول ان بلغته الدعوة لا يدعى والادعى (قوله كالمترد) أي وكل مرة فرض وكل مرة في يوم فاذا دعوا في اليوم الثالث أوله قوتلوا أول الرابع بغير دعوة لافي بقية الثالث والمراد بالاسلام وهو الانقاد من الكفر وهو الشهادتان فيمن لم يقر بضمونهما وعموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم مثلاً فيمن ينكر العموم والحاصل انه تدعى كل فرقة الى الخروج عما كفرت به (قوله قوتلوا من غير دعوة) زاد في ك لا أن يمكن فعل بعضها فيجب فعل ما أمكن معه فعله (قوله متعلق بدعوا وبالاسلام) أما تعلقه بدعوا فهو اصطلاح وأما تعلقه بالاسلام فمعناه أنه مرتبط به بمعنى فلا ينافي انه متعلق اصطلاحاً بمحذوف كما يظهر من تقريره فتدبر (قوله أو أجابوا لها) المناسب زيادة أو أجابوا للاسلام الخ الظاهر أن المراد قالوا نسلم ولم يسلموا بالفعل وأما لو نطقوا بالشهادتين مثلاً فاننا تكف عنهم القتال (قوله واعلم الخ) أي فالاقسام ثمانية ظاهرة من كلامه

والظاهر كما يستفاد من كلام جمع تعين هذا التفصيل من غير نظر للاصلح الا في الاسرى (قوله قتل) أي جاز قتلها لاسيما أي من التخيير (قوله وزمن) عطف خاص على عام (قوله الذي لا بقية فيه) أي لا قوة فيه أي لا يطبق القتال (قوله أو فليج) هو عدم الحركة (قوله بدير أو صومعة) وانما لم يقتل لافضل ترهبه لانه أشد كفرا بل تركه لاهل دينه فكان كالنساء ومشل الراهب الراهبة وانما قال بدير أو صومعة لان الراهب في الكنائس يقتل (قوله ولا تدبير) عطف تفسير والتدبير هو النظر في عواقب الامور (قوله أموالهم) هذا هو الصواب فقول من قال من أموال الكفار خلاف الصواب



(قوله أي التوبة) أي فالاستغفار حيث أطلقه الفقهاء فالمراد به التوبة بشرطها ذكره في ك (قوله فعلى قائلهم ما ديتهم إلا أنهم ما حزان) مفاد النقل لادنية على قائل الراهب والراهبة كما أفاده محشى نت (قوله كن لم تبلغه دعوة) ينبغى ان يقيد بغير من وجد بشاهق جبيل أعنى أصم فان الأصل ولادته على الاسلام انظر عجم (قوله وان حيزوا) أي جمعوا والان الحوز الجمع (قوله واذا كان كذلك) أي لا يقتل فيه أن يقال ان الشيخ الفاني ونحوه لا يقتلان ومع ذلك ليسا حزينين ويجاب بأن المعنى واذا كان لا يقتل فنخيرك بالحكم الواقع المترتب على ذلك من حيث الواقع (قوله وآلة) ولو كان فيهم نساء وصبيان ولو خيف على الذرية أي لان الموضوع أنهم لم يكونوا في الحصن لما سأتى في قوله وبالحصن (قوله ليموتوا بالغرق على المشهور الخ) ومقابله ما حكى ابن حبيب عن مالك انه لا يجوز قطع الماء عنهم (قوله بالمخنيق) بفتح الميم وكسر هاء وفتح الجيم الذي ترمى به الحجارة كما قاله الجوهرى (١١٣) كالمقلاع (قوله بشرطين) فيه ان الشرط

ثلاثة وكانه لا حظ بمجموع قوله ان لم يكن الخ شرطاً واحداً فقط (قوله عند ابن القاسم وسحنون) ومقابله ما قاله مالك من أنهم يقتلون بها (قوله وكذا ان كان فيهم مسلم الخ) وفرض المسئلة انه خيف منهم هذا ما تقتضيه عبارته الآن في عب خلافه حيث قال فان كان فيهم مسلم لم يقتلوا بها اتفاقاً أو بجراً أمكن غيرها أم لا الخوف عبر عجم عن ذلك بقوله واعلم أنه اذا كان فيهم مسلم وكان عدم رميهم بالنار يؤدي الى قتل جمع من المسلمين جاز قتالهم بها ارتكاباً لا تخف الضررين (قوله وفي زمانه) هو الذي ينبغى ان يقرر به المصنف كما أفاده نت وهو ينافي حل الشارح الاول حيث قيد بقوله ان يخاف منهم وهذا القيد أي الذي ذكره الشارح أولاً بقوله ان يخاف منهم ذكره بهرام ونص المواق ابن بشير ان انفرد أهل الحرب قوتلوا بسائر أنواع القتل وهل يحرقون بالنار أي اذا لم يكن غيرها وكذا اذا تركناهم خفنا

أي التوبة إلا الراهب والراهبة فان على قائلهم ما ديتهم إلا أنهم ما حزان كما يأتي (ص) كن لم تبلغه دعوة (ش) يريد أن من قتل أحداً ممن لم تبلغه دعوة تبييناً عليه الصلاة والسلام قبل أن يدعو إلى الاسلام أو الجزية فانه لا شيء عليه غير التوبة ولو في غير جهاد (ص) وان حيزوا فقيمهم (ش) أي وان قتل من يجوز أسره وهم من عدو الراهب والراهبة بعد ان حيزوا وصاروا مغنماً فقيمهم واجبة عليه يجعلها الامام في الغنمة (ص) والراهب والراهبة حزان (ش) تقدم ان الراهب المنعزل بدير لا يقتل على المشهور واذا كان كذلك فانه حر لا يسرق ولا يؤسر والراهبة كذلك فقوله حزان من باب تغليب المذكر على المؤنث والظاهر ان هذه الحرية هي الثابتة لهم قبل القدرة عليهم ما وعلى قائلهم ما ديتهم ما ديتهم والمراد به ما المنعزلان بدير بلا رأى لهم ما بدليل الاتيان بهم ما معرفين (ص) بقطع ماء وآلة (ش) يعني أنه يجوز قتال العدو اذا لم يجيبوا الى ما دعوا اليه بجميع أنواع الحرب فيجوز قطع الماء عنهم ليموتوا بالعطش أو يرسل عليهم ليموتوا بالغرق على المشهور أو يقتلوا بالآلة كضرب بالسيف وطعن بالرمح ورمى بالمخنيق وما أشبه ذلك من آلات الحرب فقوله بقطع ماء متعلق بقوتلوا (ص) وبنار ان لم يمكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم (ش) يعني أنهم يقتلون أيضاً بالنار بشرطين أن يخاف منهم ولم يمكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم فان أمكن قتالهم بغيرها لم يقتلوا بالنار عند ابن القاسم وسحنون وكذا ان كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها لكن اتفاقاً وانما كرر الباء في قوله وبنار ليرجع الشرطان له وفي زمانه وظاهر قوله وبنار الخ سواء خيف منهم أم لا ومفهومه انه ان أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها وظاهره أيضاً سواء خيف منهم أم لا انظر الشارح (ص) وان بسفن (ش) مبالغة في المفهوم أي فان أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها وان كنا نحن وإياهم في السفن على المشهور فأولى لو كانوا هم ونحن في حصن وقصد بالمبالغة الرد على حكاية ابن زرقون الاتفاق على جواز رميهم بها اذا كنا نحن وهم في السفن لاننا ان لم نرمهم بها رمونا بها (ص) وبالحصن بغير تحريق وتغريق مع ذرية (ش) تقدم ان المشركين اذا كانوا في الحصن ومعهم ذرارهم يجوز رميهم بالمخنيق ولا يجوز تحريقهم ولا تغريقهم ومثل الذراري النساء ومن باب أولى اذا كان في الحصن مسلم ان لم يخف على المسلمين والحاصل ان المسلم يراعى سواء كان

(١٥ - خرتي ثالث) على المسلمين فلا شك اننا نخرجهم وان لم تخف فهل يجوز احراقهم اذا انفردوا بالمقاتلة ولم يمكن قتلهم الا بالاحراق في المذهب قولان الجواز والمنع انتهى فانت ترى قوة الجواز حيث قدمه فيكون الاولى حل ز الموافق لتت كما قلنا (قوله وظاهره أيضاً سواء خيف منهم أم لا) لا يعتبر ذلك الظاهر بل اذا خيف منهم على تقدير عدم رميهم بالنار فأنهم يقتلون بها ولو أمكن غيرها وكذا ان كان فيهم مسلم وخيف على جماعة المسلمين (قوله أي فان أمكن غيرها الخ) غير ظاهر بالنسبة لمفهوم الشرط الاول لان الرابع قتالهم بها حيث لم يكن فيهم مسلم وكناواياهم بسفن سواء أمكن غيرها أم لا أو امان كناواياهم ببرا أو أحد الفريقين فيقتلون بها ان لم يمكن غيرها والا فذلك الغير فهذه أربعة أقسام حيث لم يكن فيهم مسلم فاذا علمت ذلك فكلام ابن زرقون هو الرابع (قوله أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها) الا أن يخاف على جميع المسلمين كما أفاده عجم وقد تقدم (قوله ان لم يخف على المسلمين) راجع لكل الاطراف فباعتبار الطرف الاخير وهم المسلمون يراد بالمسلمين جماعة وأما بالنسبة للذراري والنساء فيراد جنس المسلمين ولو واحداً



(قوله لكن على المشهور في الاول) اهل جري الخلاف انه يمكن المسلم ان يهرب في البحر فلا يلحقه ذلك بخلاف الحصن (قوله العموم فيه دونها) أي لان شأن الذرية أن تكون فيه بخلاف السفن فيقل ذلك فأراد بقوله العموم في الحصن استئصال فيقتل جميع الذرية بخلاف الحصن (قوله الانخوف) وان قل الخوف (قوله وبمسلم لم يقصد الترس ان لم يخف) أي بأن لم يخف على المسلمين أو خيف على أقلهم أو على بعضهم واعتار كوا اذا ترسوا بذرية وقتلوا ان ترسوا بمسلم ولم يقصد الترس عند الرمي مع ان المسلم أشرف من ذرية يترس لان نفوس أهل الاسلام جبلت على بغض أهل الكفر فلا يبيع قتالهم بترسهم بذرية يترس مع عدم قصد الترس لربما أدى ذلك لقتل ذرية يترس لعدم تحفظ المسلمين منه لبغضهم ولا كذلك اذا ترسوا بمسلمين قاله البرموني وهو يقتضي انه يجوز قتالهم حال ترسهم بالمسلمين وان لم يكن خوف أصلا وهو ظاهر المصنف والجواهر اذ قوله بمسلم الخ صادق بعدم الخوف من أصله وبخوف يسير بدليل الشرط بعدمه والاستثناء قبله خلاف قول الشيخ أجدفاته جل قوله وبمسلم على ما اذا خيف منهم ولو أبدل أكثر بجمل لكان أخصر والخاصل انه اذا خيف على أكثر المسلمين فيقاتلون ترسوا بمسلم أو بذرية ولا يعتبر فيها عدم قصد الترس فانها ان يحصل الخوف منهم لكنه دون الاول وفي هذه الحالة يقاتلون ولا يقصد (١١٤) الترس المسلم وان ترسوا بذرية لم يعتبر ذلك وفي هذه الحالة يكون المسلم أشد حرمة

من ذرية يترس ثالثها أن لا يخاف منهم أصلا فان ترسوا بمسلم فلا يقصد الترس وان ترسوا بذرية تركوا (قوله قاعدة الاسلام) أي قاعدة هي الاسلام أو أراد بالقاعدة أهل الاسلام وقوله وجهورهم عطف تفسير وتنبية أشعر قول المصنف بمسلم أنهم لو ترسوا بمسلم لم يترسوا بالظاهر أنه يضمن من رماهم بالنار قيمة حيث لا يجوز رميهم بها ولو ترسوا بنبي يسأل ذلك النبي من شرح عب (قوله وجهورهم) لا يخفى ان استئصال جهورهم الذي هو أكثر المسلمين يتضمن عظيم الشر وانهم زام المسلمين وخوف استئصال قاعدة الاسلام وأهل القوة منهم فراجع كلام المصنف لكلام الجواهر وانظر ما المراد

في السفن أو في الحصن لكن على المشهور في الاول و بالاتفاق في الثاني وأما الذرية فانها لا تراعى في السفن وتراعى في الحصن والفرق العموم فيه دونها وقوله وبالحصن معطوف على مقدار أي قوتها في غير الحصن وبالحصن وأتى به معرفا تنبيها على خروجهم من حيز المبالغة (ص) وان ترسوا بذرية تركوا الانخوف وبمسلم لم يقصد الترس ان لم يخف على أكثر المسلمين (ش) يعني ان العدو اذا ترسوا بذرية يترسوا بمسلمين بأن جعلوهم ترسا يتقون بهم فانهم يترسوا كالحق الغائبين الا أن يخاف منهم فيقاتلوا حينئذ وان ترسوا بمسلمين فانهم يقاتلون ولا يقصد الترس بالرعي وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح بالخوف على النفس الا أن يخاف منهم على أكثر المسلمين فيسقط حينئذ حرمة الترس الا أنه ذكر في الجواهر قيودا زائدة حيث قال اذا ترسوا بهم في الصف ولو تركناهم لانهم هم المسلمون وعظيم الشر وخيف استئصال قاعدة الاسلام وجهورهم وأهل القوة منهم وجب الدفع وسقط مراعاة الترس انتهى ولو أبدل أكثر بجمل لكان أخصر (ص) وحرم نبيل سم (ش) هذا شروع منه رحمه الله في غنوعات الجهاد بعد ذكر جائزاته يعني ان المسلمين يحرم عليهم أن يرموا العدو بنبيل أو برمح مسموم خوفا من أن يعاد عليهم ولانه ليس من فعل من مضى والذي في النوادر عن مالك الكراهة وجعلها المؤلف على التحريم وكرهه مكنون جعل السم في قلال الخيل يشربها العدو (ص) واستعانة بمشرك الخدمة (ش) يعني انه يحرم علينا أن نستعين بكافر في الجهاد الا أن يكون عادما للناس في هدم أو حفر أو رمي منجنيق وما أشبه ذلك والسبب للطلب فالمنوع طلب اعانتهم وحينئذ فنخرج من تلقاء نفسه لا يحرم علينا معاونته وهو ظاهر سماع يحيى خلافا لاصبح

بالمسلمين الذين اعتبر الخوف على أكثرهم هل هم المقاتلون للكفار دون المترسين بهم أو هم المقاتلون والمترسون وليس والمراد المراد بهم الموجودين في ذلك العصر أو الاقليم وكلام المواقيد على الاول وجزم به بعض الشيوخ كما أفاده في لئ فاذا علمت ذلك فقوله وان خفنا على أنفسنا المراد الجنس أي جنس أنفسنا المتحقق في بعض الجيش (قوله بعد ذكر جائزاته) المتعلقة بالمقاتلة (قوله وليس من فعل من مضى) هذه العلة لا تنتج الحرمة بل تنتج مطلق النهي الذي تتضمنه الحرمة فهو تعليل لبعض المدعى الا أنك خير بأن ظاهر المصنف حرمة ذلك ولو رموه نابه قبل وقوله خوفا من أن يعاد عليهم موجودة مع ذلك أيضا (قوله وكرهه مكنون) والكراهة على بابها ولو كان القتل بذلك فيه مثلة لجوارها قبل القدرة عليهم وحرمة المثلة الانية خاصة بما بعد القدرة والفرق بين القلال والنبيل ان قلال الخيل اذا رجعت اليها تعرف بخلاف النبيل (قوله أن نستعين بكافر في الجهاد) فاذا اختلطوا مع المسلمين في طوائفهم وسراياهم وأذن لهم الامام فأصابوا قسم بينهم وبين المسلمين فما لهم لا يخمس وان خرجوا وحدهم فما أصابوا فهو لهم ولا يخمس فان حكموا مسلما ليقتل بينهم فليقسم على حكم الاسلام والا فأمرهم لاساقفتهم (قوله أورى منجنيق) قد يقال هذا استعانة في القتال لا في الخدمة (قوله خلافا لاصبح) فهو ضعيف أي كلام أصبح فانه قال يمنع أشد المنع فقد قال صلى الله عليه وسلم ليهودي تبعه ارجع لن أستعين بمشرك



(قوله والمراد بالمشرك الكافر) أي مطلق الكافر لا من أشرك مع الله غيره خاصة (قوله خشية الاهانة) أي بوضعه في الارض والمشى عليه بنعالهم (قوله فيه الايات الخ) يتعارض معنى الجزم من القرآن الآن في شرح عب أن المراد بالمصحف ما قبل الكتاب الذي فيه كالاتية وينبغي تحريم السفر بكتب الحديث كالتخاري لاستعماله على آيات كثيرة وحرمة ما ذكره ولو طلبه الملك لتسديره خشية الاهانة (قوله والمصحف قد يسقط ولا يشعر به) فباخذونه فتحصل منهم اهانتهم (١١٥) (قوله وفرار) وان لم يكن القتال متعيناً بأن

كان كفائياً أو مندوباً كالذي يأتي بعد قيام فرض الكفاية بغيره (قوله ان بلغ المسلمون النصف) ولو شكاً أو توهموا والمعتبر هنا وفي الشرط الا في العدة لا القوة والجلد هذا عند ابن القاسم خلافاً لابن الماجشون في اعتباره القوة والجلد (قوله وقيل ليست بناسخة بل مخصصة) أخره اضعفه لان شرط المخصص أن يكون منافياً للعام وهنا لا منافاة الا ترى الى قولهم إذ كفر من العام بحكم الخاص لا يخصص العام (تنبيه) تخصص الحرمة بمن فرأوا من النصف ان فر البعض ثم الباقيون (قوله وتوبته كغيره) أي وهي العزم على أن لا يعود والندم على ما فعل والاقتلاع في الحال اذا كان متلبساً بالمعصية (قوله وان زاد عدد الكفار على الضعف) كذا في نسخته أي بان يكون المسلمون اثني عشر والكفار خمسة وعشرين ألفاً (قوله حيث لم يختلف كلمتهم) أي وأن يكون في ثباتهم نكابة للعدو والاجاز الفرار حيث ظن المسلمون أن العدو يقتلهم (قوله وكذا ان كان العدو الخ) وكذا ان كان لاسلاح معهم (قوله الا تحرفا) استثناء متصل باعتبار الصورة لانه صورة فرار ومنقطع باعتبار

والمراد بالمشرك الكافر واللام في الخدمة اما بمعنى في واما بمعنى على (ص) وارسال مصحف لهم وسفر به لارضهم كرامة الا في جيش آمن (ش) يعني انه يحرم علينا أن نرسل المصحف الى ارض الحرب خشية الاهانة وأيضا لم يتحرزوا عن التجاسسة فيسوء بها وهو منزوع عن ذلك ولا بأس أن نرسل الكتاب الى دار الحرب فيه الايات من القرآن والاحاديث ندعوهم بذلك الى الاسلام وكذلك يحرم علينا أن نساfer بالمصحف الى ارض الكفر ولو كان الجيش آمنا خيفة أن يسقط منا ولا نشعر به فتناله الاهانة وتصغير ما عظم الله وكذلك يحرم علينا السفر بالمرأة في ارض الحرب اذا كانت مع غير جيش آمن وأمامه فانه يجوز السفر بها الى ارض الحرب لانها تنبه عن نفسها والمصحف قد يسقط ولا يشعر به ووضح أنه عليه الصلاة والسلام كان يفرع بين نسائه اذا غزا لوجود الامن معه فالاستثناء في كلام المؤلف راجع لما بعد الكاف وأمن اما اسم فاعل أو فعل ماض وسواء كانت المرأة حرة أو أمة والاقال تحرة الخ (ص) وفرار ان بلغ المسلمون النصف (ش) يعني أن المسلمين حيث بلغ عددهم نصف عدد الكفار فانه يحرم عليهم الفرار حينئذ ولو فر الامام وقد كان سبحانه وتعالى منع الفرار مطلقا بقوله ومن يولهم يومئذ ذبيرة الآية ثم نسخه بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وقيل ليست بناسخة بل مخصصة لتلك ثم نسخه بقوله الا أن خفف الله عنكم الآية والفرار من الكفار ولا تجوز شهادته الا أن تظهر توبته وتوبته كغيره وكلام ابن عرفة القائل بأنه لا تعرف الا بتكر رجهاده وعدم فراره اه غير منقول والواو في قوله (ولم يبلغوا اثني عشر ألفا) واو الحال وهو راجع لمفهوم قوله ان بلغ المسلمون النصف أي لان نقصوا عن النصف فيجوز الفرار والحال أنهم لم يبلغوا اثني عشر ألفا فهو قيد في المفهوم فان بلغ عدد المسلمين اثني عشر ألفا حرم الفرار وان زاد عدد الكفار على الضعف حيث لم يختلف كلمتهم وأن يكون معهم السلاح فان اختلفت كلمتهم جاز وكذا ان كان العدو يجعل مدد ولا مدد لاه المسلمين واذا اعتبر هذا فيما اذا بلغوا اثني عشر ألفا اعتبر فيما اذا بلغ المسلمون النصف وكذا وادون اثني عشر ألفا (ص) الا تحرفا وتحيزا ان خيف (ش) يعني أن الفرار حرام بالقيء المذكور الا في حق المتحرف للقتال والتحيز الى فئة فانه لا يحرم في حق الفرار والمتحرف هو الذي يظهر من نفسه الهزيمة وليس هو قصده فان تبعه العدو رجع عليه فقتله وهو من مكاييد الحرب والتحيز هو الذي ينحاز الى أمير الجيش فيتقوى به أو الى فئة بشرط أن يكون المتحيز يخاف على نفسه خوفا يبينا وقرب المنحاز اليه ولم يكن المنحاز أمير الجيش (ص) والمثلة (ش) يعني أن المثلة وهي النكال عند القدرة على الكافر حرام علينا تنبيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وأما قبل الظفر عليه فيجوز لنا أن نقتله بأي وجه من وجوه القتل (ص) وجل رأس لبلد أو وال (ش) يعني أن جل رأس الكافر من بلد الى آخر حرام وكذلك جملها الى الولاية والمراد بالوالي أمير الجيش

الحقيقة لانه ليس فرارا في الحقيقة (قوله ولم يكن المنحاز أمير الجيش) فأمر الجيش لا يجوز له الفرار ولو أدى الى هلاك نفسه (قوله والمثلة) بضم الميم وسكون المثناة وفتح الميم وضم المثناة أي الا أن يكونوا مثلوا بالمسلمين (قوله وهي النكال) أي تشبههم بالقتل عند القدرة عليهم (قوله وكذلك جملها الى الولاية) ولو في البلد قال في شب في قول المصنف وجل رأس الخ والظاهر أن محل ذلك ما لم تكن مصلحة فيه شرعية كاطمئنان القلوب هنا بالجزم بموته فقد جل رأس كعب بن الاشرف للمدينة ورأس أبي جهل للعريش وأما جملها في البلد لا للوالي بخلاف البغاة فلا يجوز



(قوله أو تمن طائعا) حاصله انه اذا أو تمن طائعا كان على وجه المعاهدة أم لا كان يمين أم لا فلا يجوز الخيانة فهذه أربع صور وانما جرى الخلاف فيما اذا كان يمين لانه لا يقال انه اذا كان يمين فهو بمنزلة المكره وان لم يؤمر لا يمين ولا بغية فهذه الخيانة اتفاقا وأما ان أمن مكرها على وجه المعاهدة أم لا يمين أم لا (١١٦) فله الخيانة فيما شاء من نفسه أو غيرها وقال اللخمي لا يهرب في العهد وان كان مكرها

عليه لان ذلك يؤدي الى الضرر بالمسلمين ويرون أي الكفار ان المسلمين لا يوفون بالعهد فالصور ثمانية غير صورة عدم الائتمان رأسا فاذا تنازع الاسير ومن أمنه هل وقع الائتمان على الطوع أو الاكراه فالقول للاسير كما يفيد قول المصنف الآتي والقول للاسير في الفداء أو بعضه (تنبيه) ان أمن مكرها وحلف مكرها لم يحث وأما ان حلف طائعا حث بهروبه وخيائته لهم في شيء من أموالهم مع جواز ذلك له (قوله والغلول) ليس منه من يجاهد مع وال جائر ولا يقسم الغنمة القسمة الشرعية ويأخذ بقدر ما يستحقه منها فقط فان ذلك سائغ من شرح شب (قوله سقط عنه التعزير) أي الذي هو الادب (قوله وجاز أخذ محتاج) فيده ابن رشد بما اذا لم يأخذه بنية الغلول والاحرم (قوله وحزما) أي معتادا وأما لو كان مثل أحزمة الملوكة فلا (قوله أخذ كل ما يحتاج منهم) ما يحتاجه الاولي أن يقول يعني أنه يجوز أخذ كل محتاج من الجيش ما يحتاجه من الغنمة فكل ما يحتاج هو في المعنى بدل بعض من كل والمعنى يجوز للجيش كل محتاج منهم الخ بلغت بهم الحاجة الى الضرورة أولا

(ص) وخيانة أسيرا أو تمن طائعا (ش) يعني ان خيانة الاسير حرام اذا أو تمن سواء أو تمن على نفس أو على مال فلا يجوز له أن يأخذ شيئا من أموالهم مما قدر على حمله ويهرب به وسواء أو تمن طائعا على وجه المعاهدة أي بأن أعطاهم عهدا على أن لا يخونهم أو على وجه المعاهدة فتحو ائتمانك على كذا من غير عين أخذه ومنه فان كان يمين فالعقد أن حكمه في الحرمة كالائتمان بلا عين وأشار بقوله (ص) ولو على نفسه (ش) لقول اللخمي اذا أمنوه على أن لا يهرب لم يكن له أن يهرب وكذا ان أعطاهم عهدا على أن لا يهرب وتر كونه يتصرف لم يكن له أن يهرب وقال الخزومي وابن الماجشون له الهرب والاخذ من أموالهم وان ائتمنوه وان أحلفوه فلا حث عليه لان أصل عينه اكره ابن رشد وقول ثالث وهو الاصح في النظر ان ائتمنوه على أن لا يهرب ولا يقتل ولا يأخذ أموالهم جاز له الهرب لحرمة المقام بدار الحرب دون القتل وأخذ المال اذ ليس بواجب عليه والى هذين القولين أشار المؤلف بلو واحتراز بقوله أو تمن طائعا عمالو لم يؤمن أو أو تمن مكرها فيجوز له أخذ أموالهم والهرب بها (ص) والغلول وأدب ان ظهر عليه (ش) الغلول من الغال وهو الماء الجاري بين الشجر والغال يدخل ما يأخذه بين متاعه فقبل له غال ويقال غل يغل ويغل بالكسر والضم وعرفة ابن عرفة بقوله أخذ ما لم يبح الانتفاع به من الغنمة قبل حوزها قال ابن القاسم يؤدب الغال فان جاء تائب سقط عنه التعزير لانه يسقط بالتوبة واعلم أن الغلول لا يمنع سهمه من الغنمة ولزوم الادب له اذا ظهر عليه قبل أن يجيئنا تائبا وهذا كله اذا كان قبل حوز المغنم وأما بعده فانه يحسد كما يأتي عند قوله وحدان وسارق ان خبز المغنم (ص) وجاز أخذ محتاج نعل وحزاما وبرة وطعاما وان نعموا وعلفا (ش) يعني أنه يجوز للجيش أخذ كل ما يحتاج منهم ما يحتاجه من الغنمة قبل القسم ولونهم الامام ظاهرا أو خفية نعل وحزاما وبرة وطعاما ومصلحة من يخوف لقل وان كان المحتاج اليه نعماء بذبحها على المعروف ذكره في المدونة والموطأ وغيرهما ويرد جلدتها في المغنم ان لم يحتج اليه وعلفها لا يمس ولعل المؤلف لم يأت بلو ويقول ولونهما وعلفها رد القول بالمنع في قول ابن الحاجب وفي أخذ الانعام الحية للذبح قولان لقوله في توضيحه القول الآخر أي بالمنع لم أره معزوا (ص) كسوب وسلاح ودابة (ش) المشهور أنه يجوز للجاهد أن يأخذ من الغنمة عند الاحتياج ثوبا للباسه وغرارة لطعامه أو خيل متاعه وسلاحا ودابة للقتال أو ابركها الى بلده بشرط ان ينوي عند أخذ ذلك أن يرده الى الغنمة اذا فرغ من الانتفاع به واليه أشار بقوله (ليرد) أي بنية رد ما استغنى عنه من ذلك لانية عليك وهو ذا هو السر في ادخال الكاف ليرجع القيد لما بعدهما بخلاف ما قبلهما فاني أخذ بنية عليك لان الانتفاع به مع ذهاب عينه بخلاف هذه فانه ينتفع بها مع بقاء عينها وبلا بنية أصلا كسمة الرد على ظاهر المدونة (ص) ورد الفضل ان كثرة فان تعذر تصدقه (ش) يعني ان ما أبيع له أخذه من الغنمة لا بشرط الرد وهو ما عدا الثوب والسلاح والدابة اذا فضل منه شيء كثير كنصف دينار فانه يلزمه أن يرده الى الغنمة ان أمكنه رده اليها فان لم يمكنه انفرد الجيش تصدقه كله لانه كمال جهلت أربابه بعد اخراج الجيش على المشهور

(قوله ولونهم الامام) في له فان نهم الامام عن الاخذ فلا يجوز لهم الاخذ (قوله ظاهر الخ) أي أخذهم ظاهرا أو خفية كما يدل عليه بمرام (قوله المشهور الخ) ومقابله مارواه على وابن وهب أن مال الكافر لا ينتفع بدابة ولا بسلاح ولا ثوب (قوله ودابة للقتال) أي ويكون سهماء أي الفرس للغازی عليه (قوله لان الانتفاع به مع ذهاب عينه) أو انه نافه القيمة كالابرة (قوله وبلا بنية أصلا) أي وأخذه بلا بنية أصلا (قوله على المشهور) ومقابله لا يخرج له خسا ومن



(قوله راجع لما قبل الكاف أيضا) أي كما هو راجع لما بعد الكاف أي من حل كلام المصنف بهذا تعلم أن قول المصنف ورد راجع لما بعده فالتوهم هو أنه لا يرجع لما قبل الكاف بل يرجع لما بعد الكاف بالخصوص فمن ذلك الخلل تعلم أنه راجع لهما وفي كلام غيره أن ما بعد الكاف برده مطلقا (قوله قيمته الدرهم ونحوه) أي مما كان أقل من نصف دينار ووافقته ما في شرح شب فانه قال والمراد باليسير ما لا غنى له أو غنى الدرهم وشبهه وهو أحسن من عبارة عب فانه قال المراد بالكثير ما غنىه زائد عن الدرهم لأن كان يسيرا وهو ما لا غنى له أو غنى الدرهم وشبهه عند ابن القاسم (قوله المستغنى عنه) أي ويحتاج للبدل والارده ان كثر (قوله المستغنى عنه الخ) في شرح عجم اعتماد التفصيل وهو أن الجواز فيما فضل عن الحاجة وأما إذا لم يكن عند واحد إلا ما يحتاج إليه فلا يجوز فيه الربا اه وهو تقييد ظاهر وجزم في الشامل بهذا التقييد لكن في ربا النساء اتفاقا وفي ربا الفضل على أحد القولين وأما مع التساوي فلا يتوهم والتظاهر أنه يجوز إذا كان بعضهم محتاجا بما وقعت المبادلة فيه والآخر غير محتاج وأفهم قوله بينهم عدم الجواز مع غيرهم حيث اشتملت على ربا فضل أو نساء وهو كذلك وظاهر ابن عبد السلام عدم (١١٧) اعتماد هذا التفصيل فيكون شارحنا تبع ابن

عبد السلام (قوله ولو بتفاضل أو تأخير) أي أو هما معا ويجوز ابتداء خلاف التعبير بالمضي فانه يفيد الكراهة إلا أنه قول ضعيف فقول الشارح ومضت بكراهة ضعيف (قوله ومحل ذلك إذا وقعت قبل القسم) وأما بعده فلا يجوز (قوله للاختصاص) أي لا يجوز إلا في بلدهم فلا يجوز تأخيرها عن بلدهم (قوله خوف الفوات) أي فلا يراعى خوف ارتداده إذا كان أسلم من إقامة الحد عليه والظاهر أنه إذا خيف وقوع مفسدة من إقامة الحد عليه يؤخر (قوله ولو لم تكن) هذا إذا كان فيه نكابة بل ولو لم تكن فيه نكابة هذا مقتضى تقسيمه الآتي (قوله أنكي أم لا) لا يخفى أن صورة النكاح داخل في قوله أولا أن أنكي فالمناسب حل قوله

ومن باب أولى رد ما فضل عما يأخذه بنية الرد كالثوب ونحوه فقوله ورد الخ راجع لما قبل الكاف أيضا ومفهوم الشرط أن الشيء اليسير الذي لا يال له مما قيمته الدرهم ونحوه فانه يباح له أكله ولا يردده إلى الغنيمة لانه في حكم الحاجة أي في حكم ما هو محتاج إليه (ص) ومضت المبادلة بينهم (ش) أي ومضت بكراهة المبادلة بينهم في الطعام المستغنى عنه أو المحتاج إليه بمثله أو غيره ولو بتفاضل أو تأخير وبعبارة أخرى ومضت أي وجازت ثم انه يجوز ولو كانت بتفاضل في الطعام الر بوى المتحد الجنس ومحل ذلك إذا وقعت قبل القسم (ص) ويبلدهم إقامة الحد (ش) قدم الجار والمجرور للاختصاص والمعنى أنه يؤذن للإمام أن يقيم الحد وفي بلاد العدو وسواء كان الحد لله أولا دى لان إقامته طاعة فإذا وجب إقامه ولا يجوز له أن يؤخره من غير عذر خوف الفوات فالمراد بالجواز هنا الإذن فان إقامة الحد يبلدهم واجبة (ص) وتخريب وقطع نخل وحرق أنكي أول ترج (ش) يعني انه يجوز لجماعة المجاهدين أن يخربوا منازل المشركين ويقطعوا أشجارهم ويحرقوا ما لهم ولو غير مشرك ويحرقوا ذلك ان كان فيه نكابة لهم ولو ربحي للمسلمين فان لم يرج بقاء ذلك للمسلمين فانه يحرق ولو لم تكن فيه نكابة لهم فان عدم النكابة ورجيت بقيت فقوله ان أنكي أي الفعل السابق وهو التخريب والقطع والتخريب وقوله ان أنكي رجيت أم لا وقوله أول ترج أنكي أم لا ومفهوم القمدين وهو ان لم ينكح ورجيت المنع فالصور خمس ولما أفهم كلامه جواز الأمرين دون أفضلية لأحدهما إذا وجد الانكاء أو عدم الرجاء ولم يفهم منه الحكم لوانتفايل رجما يوههم المنع وقد توقف مالك في الأفضل من ذلك أشار بقوله (والظاهر أنه) أي الاثلاف بالقطع والحرق ونحوهما (مندوب) اليه في حال عدم الرجاء المذكور بقوله أول ترج (ك) ندب (عكسه) وهو الإبقاء مع الرجاء ولا ينافي الجواز ان أنكي اذا المنسوب يجوز تركه وبعبارة أخرى والظاهر عند ابن رشد ولا ينافي كلام ابن رشد كلام المؤلف اذا الجواز يجمع الندب ويفارقه وقرر (ه) في شرحه كلام المؤلف

أول ينك أي ولم ينك لأجل دفع التكرار فقوله فالصور خمس المناسب أربع وقوله المنع يفيد أن قوله أولا بقيت أي وجوبا (قوله بل رجما يتوهم المنع) أي وهو الذي يجرم به أولا (قوله وقد توقف مالك في الأفضل) مرتبط بقوله أفهم جوازا لأمرين (قوله ان أنكي) أي الإبقاء مع الرجاء ان أنكي وأما الإبقاء مع الرجاء ولا ينك فتقدم أنه يتعين البقاء فتبين أن استظهار ابن رشد متعلق بالفرعين (قوله اذا المنسوب يجوز تركه) المراد بالجواز خلاف الأولى (قوله اذا الجواز) أي الذي حكم به المصنف يجمع الندب الذي قال به ابن رشد وحل عب بخلافه وحاصله أن قول المصنف ان أنكي أي بغيرهم أي ورجيت فان لم ترج مع ذلك تعين التحريق وقول المصنف أول ترج أي ولم تنك وان لم تنك ورجيت تعين الإبقاء وقوله أنه مندوب أي جواز التخريب ومما معه مندوب فيما إذا لم ترج ولم تنك وهي الصورة الثانية من صور الجواز وقوله كعكسه فيما إذا رجيت وأنكحت وهي الصورة الأولى من صور الجواز كذا في عب وهو مخالف لعجم فان عجم حمل قوله والظاهر أنه مندوب فيما إذا لم ترج وكان في ذلك نكابة كما يفيد نص ابن رشد وقد تقدم أن هذه الصورة وجوب القطع ومما معه عند غير ابن رشد وقوله كعكسه أي حيث رجيت وأنكي كما يفيد كلام ابن رشد الحاصل أن عجم قد حل قول المصنف ان أنكي أول ترج بما حل به عب ومثله في شب وحل قوله والظاهر الخ بما ذكرناه لك مخالفا لعب وقد ذكرناه لك ونصه والحاصل أن الصور أربع



صورة يجب فيها القطع ومما معه وهو ما اذا كان في ذلك نكايه ولم ترج وصورة لا يجوز فيها واحد منها وهي ما اذا لم يكن في ذلك نكايه ورجيت وصورتان يجوز فيهما ما ذكر وعدمه وهو ما اذا كان في ذلك نكايه ورجيت أو لم ترج ولم يكن في ذلك نكايه وقوله والظاهر انه مندوب أي حيث لم ترج وكان في ذلك نكايه كما يفيد نص ابن رشد وقد تقدم أن حكم هذه الصورة وجوب القطع ومما معه عند غير ابن رشد وقوله كعكسه أي حيث رجيت وانكى كما يفيد كلام ابن رشد أيضا اه وفي شرح شب أن المعتقد الاول وكلام ابن رشد ضعيف وقول شارحنا مندوب اليه في حال عدم الرجاء المذكور ظاهره ولو كان فيه نكايه للعدو ولكن المعتقد أن القطع ومما معه واجب وقوله وهو الابقاء مع الرجاء ظاهره ولو لم يكن فيه نكايه ولكن الرجاء انه اذا لم ينك ورجيت يتعين الابقاء (قوله اذا تجاوزت جميع النذب) أي في الصورة الثانية أي لأن المحكوم بجوازه هو المحكوم بنديه وقوله ويفارقه أي في الاولى لأن المحكوم بجوازه هو التخريب وهو غير المحكوم بنديه (قوله وجاز وطء أسير) المراد بالجواز عدم الحرمة والافه ومكره لقول مالك أكره ذلك لما أخاف من بقاعذريته بأرض الحرب (قوله بشرط أن يتيقن) أي (١١٨) يحرم وطؤهما إن ظن أو شك في وطئهما من الكافر ويتيقنه يحصل بعدم غيبة الكافر

علي وجه يخالف هذا انظر نصه في الشرح الكبير (ص) ووطء أسير زوجته وأمة سلمنا (ش) هذا معطوف على الجائز والمعنى أنه يجوز للاسير المسلم أن يطأ زوجته وأمة المسيئين معه بشرط أن يتيقن أن السباي لهم لم يطأهما لأن السبي لا يدم نكاحنا ولا يزيل ملكنا بخلاف العكس وهو أن سبيناهم يدم نكاحهم ويزيل ملكهم كما يأتي وهو ما يدل على أن دار الحرب لا تملك مال مسلم وفي بعض النسخ سيئنا بدل سلمنا والاولى جمعهم لأن الموضوع أنهم سبيننا ولا بد من سلامتهم من وطء الكفار أي سيئنا وسلمنا (ص) وذبح حيوان وعرقته وأجهز عليه (ش) يعني أنه يجوز للمجاهدين إذا ظفروا بعدوهم أن يذبحوا ما قدروا عليه من أنعامهم وغيرها إذا عجزوا عن الانتفاع بذلك ولا يشترط في الذبح أن يكون على الوجه الشرعي لأن المراد منه ازهاق الروح وأن يعرفوه ويجهزوا عليه لئلا يموت بالجوع أو العطش (ص) وفي النحل ان كثرت ولم يقصد غسلها روايتان (ش) أي وفي جواز اتلاف النحل بالفساد المهملة بحرق ونحوه ان كثرت ولم يكن القصد باتلافها أخذ غسلها وقرأته روايتان والكثرة ما في اتلافه نكايه للعدو فان كان اتلافها لأخذ غسلها للمسلمين فيجوز اتلافها واولى بالجواز في هذه الحالة اذا كانت قليلة ومفهوم ان كثرت أنها لو قلت كره اتلافها (ص) وحرقان أكلوا الميتة (ش) أي حرق وجوباً سواء كانوا يرجعون اليه قبل أن يفسد أم لا خلافاً لفرقة النخعي وقوله وحرق الخ راجع لقوله وذبح حيوان الخ وارتضى (ه) في شرحه أن حكم التحريق النذب ومفهومه عدم الطلب أن يأكلوها مع أن ذلك جائز ولا يقال في ذلك تعذيب لأننا نقول التعذيب في الحي لا في الميت وقول الشارح وأمان كانوا ممن لا يأكلها فلا يحرق معناه لا يطلب حرقه (ص) كتابع عجز عن حمله (ش) التشبيه في جواز الاتلاف والمعنى أن المسلمين إذا عجزوا عن

عليهما بخلاف ما إذا ظاب عليهما ولا تصدق المرأة في عدم وطئه فيما يظهر وانظر اذا توهم عدم السلامة وظاهر الشارح عدم الجواز والظاهر الجواز (قوله وأجهز عليه) أي بعد العرقبة أي وجوبا صادق بقطعه نصفين ويرى عنقه وغير ذلك وظاهر المصنف ولولم ينك ولو رجي فيخالف الشرح ولعل ذلك لأنه يمكن انتفاع المسلم به بعد ما فعل به في الجلة اذا ذبحه ولا كذلك القطع والتخريب (قوله وأن يعرفوه) معطوف على قوله أن يذبحوا والعرقبة قطع العرقوب قال الأصمعي ولكل ذي أربع عرقوبان في رجله وركبتان في يديه فعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركب في يديها فاذا علمت ذلك فتقول النقل كما في محشي تب أن المعنى ويجوز الاجهاز عليه والمعنى وذبح حيوان وعرقته

والاجهاز عليه قال الباجي اختلف أصحابنا في حيلة العرق فقال المصريون من أصحاب مالك تعرق أو تذبح أو يجهز عليهم وهذا مذهب المدونة وقال المدنيون من أصحابه يجهز عليها وكرهوا أن تذبح أو تعرق ابن حبيب وبه أقول لأن الذبح مثله والعرقبة تعذيب اه ومثله لا يالحسن والحاصل أن الشارح حل قول المصنف وأجهز عليه أي عقب العرقبة ورده المحشي المذكور بأن النقل أن المعنى يخير بين الذبح والعرقبة والاجهاز عليه وهو طريقة المصري وهو مذهب المدونة وطريقة المدنيين الاجهاز (أقول) فعلى هذا المراد من الذبح حقيقة لا الازهاق فتدبر (قوله ان أكلوا) أي استحلوا في دينهم الخ أي ولوطننا والام تحرق قاله تب والظاهر تحريقه مطلقا لا احتمال أكلهم له حال الضرورة (قوله خلافاً لفرقة النخعي) فإنه يقول تحرق وجوباً ان كانوا يرجعون اليه قبل الفساد ولا فلا يجب حرقه (قوله وارتضى الخ) مقابل لما حل به أولاً والافقد قال عجم وما ذكرناه من نذب التحريق هو الموافق لما ذكره ابن رشد في القطع والتخريب حيث حصل به نكايه ولم ترج لأعلى ما ذهب اليه غيره من وجوب ذلك اه والمناسب لما تقدم الوجوب فهو المعول عليه (قوله مع أن ذلك جائز) الاول أن يقول ومفهومه عدم الطلب وهو كذلك لأنه جائز والحاصل أنهم ان أكلوا الميتة يحرق المذبح والمعرف وان لم يأكلوا الميتة يحرق المذبح لا التعرق (قوله التشبيه في جواز الاتلاف) المراد به الاذن



فيوافق قول الشيخ سالم التشبيبه في وجوب الحرق وعلى كلام عجم فيكون ذلك مندوباً لا واجباً (قوله الديوان) بكسر الدال ويجوز فتحها (قوله لما يكتب فيه أسماء الجماعة) أي المحدثين لقتال العدو أي بان يهتدى أناساً مخصوصين لقتال العدو ويعين لهم شيئاً من بيت المال (قوله على أن لكل شخص شيئاً) أي عشرة عثمانية أو أكثر فقوله وأهل مصر أهل ديوان واحد أي أهل دفترو واحد وهذا مدلوله بحسب تفسيره الديوان (قوله وأهل مصر الخ) تظهر غيرة ذلك في قوله بعد وجعل من قاعدته وأصله أنه يجوز أن يخص جماعة بعثمانية مثلاً ليكونوا متهيئين للقتال متى عرض وفي ذلك المراد بالديوان الواحد أن يكون أهل عطاء واحد كديوان مصر وإن اختلفت أنواعهم كمتفرقة وجاوشية مثلاً (قوله وتناط بهم أحكام) أي أمور محكوم بها تكون كل واحد له أربعة عثمانية مثلاً واعلم أنه على جعل أهل مصر ديواناً واحداً يكون قوله لطائفة أي كأهل مصر مثلاً وقوله بفتح الجيم وأما بقوله أفعناه أنه يجوز للشخص أن يكتب لنفسه شيئاً في الديوان أي إذا كان العطاء حلالاً وان يكون محتاجاً وان يأخذ قدر حاجته المعتادة لامثاله لا أن يدمنها فيحرم انظر غمامه في عب (قوله بعن لوعين الخ) أي أن الامام إذا عين طائفة (١١٩) للجهاد وجعل لهم عثمانية لكل شهر مثلاً

فأراد واحد منهم أن لا يخرج ويعطى واحد ادراهم أو المعطى له من العثمانية مثلاً لا يذهب بدله فإنه يجوز أن كانا ديوان واحد فإن قلت قد تقدم أن الجهاد يتعين على من عينه الامام عند قوله وتعين الامام فلا يجوز لأحد أن يخرج عنه قلنا الأمر كما ذكرت إلا أن المجهول له لا يخرج للجهاد إلا بأذن الامام كما نص على ذلك غير واحد من الأشياخ فكأنه عينه عنه قال اللخمي وغيره ولا يخرج أحد مكان أحد إلا بعد علم الامام وأذنه بل قالوا يستحب للامام إذا أناه الرجل بمن يقوم مقامه أن يقبله ويرسله عنه فلا اعتراض حيثن هذا الجواب إنما هو على رأي اللخمي وأما على ظاهر المدونة فلا يتأتى إلا أن يقال تعيين الامام بوجوب عليه الخروج أعم من أن يكون بنفسه

جمل شيء من متاع الكفار أو متاع المسلمين جاز لهم اتلافه بالحرق وغيره ليحصل للعدو النكابة وعدم الانتفاع به فالمراد بالجل النفع أعم من البيع وغيره (ص) وجعل الديوان (ش) أي وجاز جعل الديوان وهو اسم لما يكتب فيه أسماء الجماعة على أن لكل شخص شيئاً وأهل مصر أهل ديوان واحد وكذا الشام وجعل بفتح الجيم بأن يجعل الامام ديواناً لطائفة يجمعها وتناط بهم أحكام (ص) وجعل من قاعدته يخرج عنه أن كانا ديوان (ش) يعني لوعين أمير المؤمنين طائفة للجهاد في سبيل الله فأراد أحدهم أن يجعل لمن يخرج عنه جعلاً فإن ذلك جائز إن كان الجماعة والخراج ديوان واحد ومفهومه المنع أن يكونا ديوان واحد وان وقع ونزل ينبغي أن يكون السهم للخارج ويرد الجمل (ص) ورفع صوت مرابطاً بالتكبير وكبره التطريب (ش) يعني أنه يجوز برحان المرابط أن يرفعوا أصواتهم بالتكبير في حرسهم لأن التكبير شعارهم ويكره التطريب وهو التغني بالتكبير وهو صوت يشبه صوت المغاني وفي عبارة التطريب خفة تصيب الإنسان لحزن أو سرور وكذلك يجوز رفع الصوت بالتلبية ورفع الصوت بالتكبير في الخروج للعديد وأما غير هذه المواضع الثلاثة فالسر أفضل (ص) وقتل عين وان آمن والمسلم كالزنديق (ش) يعني أنه يجوز قتل الجاسوس وهو مراده بالعين هنا وهو الذي يطلع على عورات المسلمين وينقل أخبارهم للعدو فالجاسوس رسول الشر ضد الناموس فإنه رسول الخير وسواء كان هذا الجاسوس عندنا تحت الذمة ثم تبين أنه عين للعدو بكتابتهم بأموال المسلمين فلا عهد له أو دخل عندنا بأمان واليه الإشارة بقوله وان آمن لان الأمان لا يتضمن كونه عيناً ولا يستلزمه سجنون لأن يرى الامام استرقاقه ومحل جوار قتله إن لم يسلم والمشهور أن المسلم إذا تبين أنه عين للعدو فإنه يكون حكمه حيثن حكم الزنديق أي فيقتل إن ظهر عليه ولا تقبل توبته وهو قول ابن القاسم وسجنون (ص) وقبول الامام هديتهم وهي له ان كانت من بعض لكفرا به (ش) أي وجاز قبول الامام وأمير الجيش هدية

أو نائبه (قوله وإذا وقع ونزل) تنبيه على السهم للجماع لا للمجاهد قاله ابن عرفة والظاهر بينهما أي بين القاعد والمجاهدين (قوله ورفع صوت مرابطاً بالتكبير) قال صاحب المدخل هـ إذا كانوا جماعة وكان التكبير في الصلاة فإن كان واحداً كرمه رفع صوته بالتكبير قال الاقاني فينبغي أن يقيّد كلام المؤلف بما إذا كانوا جماعة وكان التكبير في الصلاة أي عقب الصلاة ومثله التهليل والتسبيح الواقعيان عقب الصلوات الخمس اهـ (أقول) فيه نظر بل التكبير وهم في حرسهم بدون النقييد بدير الصلاة قال في المدونة وجاز التكبير في الرباط والحرس على البحر ورفع الصوت به بالليل والنهار وأكره التطريب (قوله صوت المغاني) جمع مغني وكأنه أراد به الغناء وقوله خفة كأنه أراد خفة (قوله وان آمن) أي دخل بلادنا بأمان هذا إذا آمنه معتقداً أنه غير عين فإن آمنه معتقداً أنه عين فكذلك إلا أنه لا يجوز عقده عليه (قوله لان الأمان الخ) أي لو كان تأمينه يتضمن كونه عيناً كان لا يقتل وقوله ولا يستلزمه عطف تفسير (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله ما قاله ابن وهب من أنه يقتل إلا أن يتوب (قوله وجاز قبول هديتهم) أي وجاز ردها عليهم (قوله وأمير الجيش) أي أو أمير الجيش أي أو غير أمير الجيش فقول المؤلف وقبول



الامام لا مفهوم له وحمل الجواز ان كان في الكفار منعة وقوة لا ان ضعفوا أو أشرف الامام على أخذهم فقصده التوهين بها (قوله وحيث قبلها الامام أو غيره) من آحاد الجيش (أقول) الحاصل أن المهدي اذا كان غير الامام فالله يدى له اما الامام أو غيره وفي كل اما أن يكون لكفرية أم لا فهذه أربع وفي كل اما أن يكون دخل يلد أم لا غير انه يستبعد كونهم من غير الامام لغير الامام لغير كقرابة (قوله هي له) أي الامام (قوله وفي ان كانت من الطاغية ان لم يدخل بلده) أي اقليمه بجيشه لا خصوص بلدا الملك ولا فرق في هاتين أعني المنطوق والمفهومين أن يكون قريبا أم لا فهذه أربع واما ان كانت من الطاغية لبعض الجيش فهي له ان كانت لكفرية دخل الامام بلدا العدو أم لا لوجهه عند الامام في فصل (١٣٠) فيها كمال الامام وبيد أن يكون من الامام لغير الامام لا لكفرية (تنبية)

اختصاصه صلى الله عليه وسلم بهدية المقوقس مارية وسيرين وبغلة شهباء مات عنها واتخذ مارية ام ولد واعطى حسانا سيرين من خصائصه بعبادته وجلالته (قوله فكل منهما يقتل بكل حال الخ) هذا الكلام اصله لتت وكنت اعترضته بأن الكفار كلهم على وجه واحد يدعون للاسلام ثم للجزية ثم يقتلون لافرق بين ترك وغيرهم فلا معنى لقوله يقتل الروم والترك بكل حال والقبط والحشة يقتلون في بعض الوجوه اذا أبوا الاسلام وكان بعض شيوخنا من علماء المغرب توقف فيها ثم وجدت محشيت اعترضه فقال لم أر من فصل في قتالهم ولم أدر ما الوجوه التي يقتلون فيها دون غيرها وان أراد اذا أبوا الاسلام أو الجزية فلا خصوصية لهم بل كل الكفار ذلك حكمهم وان أراد في حال قوتهم فلم أر من قاله ولا يمكن أن يقول أحد ان من ضعف من هؤلاء يترك ولا يتعرض لهم لا بجزية ولا بغيرها فاذا علمت ذلك فلا وجه لذكر الروم والاجماع

أهل الحرب وحيث قبلها الامام أو غيره من آحاد الجيش هي له أو ان أتت له خاصة ان كانت من بعض لقرب أو صداقة بينهما أو مكافأة وسواء دخل بلدهم أم لا ولما قابل البعض بالطاغية علم أن المراد بالبعض غير الطاغية أي الملك وحيث ذفقت كلامه انها اذا كانت للامام من بعض الكفار لقربية فهي له سواء دخل بلدهم أم لا وهو كذلك ومفهوم لكفرية انها اذا كانت من بعض لا لكفرية لا يكون الحكم كذلك والحكم في ذلك أنه لا يخالوا ما أن يكون قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخوله فان كانت قبل فهي في جميع المسلمين وان كانت بعده فهي للجيش (ص) وفي ان كانت من الطاغية ان لم يدخل بلده (ش) أي والهدية في جميع المسلمين ان كانت من الطاغية ما لم يدخل بلدا العدو فان دخل فهي للجيش ولا فرق هنا بين أن يكون الملك قريبا للامام أو غير قريب والظاهر ان وجه عدم مراعاة القربية في هدية الملك لكون الغالب فيها الخوف من الامام وجيشه ولذلك لم تكن له والطاغية ملك الكفرة مطلقا كان ملك الروم أو غيرهم وان كان اسم الطاغية مخصوصا بملك الروم (ص) وقتال روم وترك (ش) المراد بالجواز الاذن اذا القتال فرض كفاية وبعبارة وجاز برحان قتال روم وهم من ولد الروم بن عيص بن اسحق بن ابراهيم وهم الذين تسميهم أهل هذه البلاد الافرنج وترك جميل من الناس لا كتاب لهم فكل منهم ما يقتل بكل حال لقوة الفريقين أما ضعف الكفار من القبط والحشة فيقتلون في بعض الوجوه اذا أبوا الاسلام لانهم لسفاهتهم يميلون للرضا بالذل والصغار والامن غالب على المسلمين منهم وبهذا يندفع قول الشارح مفهومة ان قتال غيرهم من القبط والحشة لا يجوز والمشهور جوازه (ص) واحتجاج عليهم بقرآن وبعث كتاب فيه كالأية (ش) يعني انه يجوز اذا جادلونا ان نتج عليهم بالقرآن اذا أمننا من سبهم له أولي أنزل عليه لقوله تعالى قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ويجوز أيضا بعث الكتاب الى أرض الحرب فيه الآيات من القرآن والا حاديث لندعوهم الى الاسلام فقوله عليهم أي على الكفار مطلقا لا بخصوص كونهم روما وتركا (ص) واقدام الرجل على كثير ان لم يكن ليظهر شجاعة على الاظهر (ش) يعني أنه يجوز للرجل ان يقدم على ما زاد على اثنين من المشركين ليقاتلهم وهو مراده بالكثير أي جمع كثير وان علم ذهاب نفسه بشرط أن يحض نيته لله وأن يعلم من نفسه الكفاية وأن يكون في ذلك تكا به لهم وأما ان فعل ذلك لاجل أن يظهر شجاعة من نفسه فانه لا يجوز له فعل

ذلك

على جواز قتالهم وفي بعض النسخ وقتال قوب وترك وهو الصواب والمراد السودان وان كان

النوبة بالضم اسم الجبل منهم والمراد بعض السودان وهم الحبشة لانهم جنس منهم فيكون أشار بذلك لرد ما روى عن مالك انه لا يجوز ابتداء الحبشة والترك بالحرب لقوله صلى الله عليه وسلم اتركوا الحبشة ماتر كوكم واتركوا الترك ماتر كوكم وحمل الحديث على الارشاد وان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى أو لم تصح عنده تلك الاشارة فاذا علمت ذلك فوجه التخصيص ما ذكره الشارح (قوله والصغار) عطف مرادف (قوله اذا أمننا من سبهم) أي وأمننا من اهانتهم له وأراد بالاحتجاج التلاوة عليهم لعلمهم يرجعون لا الحاجة التي يقول الخصم بالحجة فيها (قوله فيه الآيات) ولوأكثر من ثلاث على الاظهر (قوله ان لم يكن ليظهر شجاعة) العبارة صادقة بأمرين لكن المراد قصد وجه الله تعالى (قوله وان علم ذهاب نفسه) أي ازهاق روحه (قوله وأن يكون في ذلك الخ) تفسير لما قبله



(قوله المشهور أنه الخ) ومقابله ما في كتاب محمد من أنه لا ينتقل أي وفرض المسئلة استواءهما (قوله ووجب ان رجاء الخ) قال عز الدين ولا يجوز لاحد ان رجاء حياة ساعة استجبال موته بشرب سم أو نحوه (قوله ان رجاء حياة) أي ولو شكا (قوله ولو طال) ولو أنفذت مقاتله (قوله ويحسب من رأس الغنيمة) أي بحيث يضيع على الجيش (قوله على القول بملكها بالاختذ) وأولى على القول بملكها بالقسم فالأولى حذف هذا نعم قوله بعد ذلك ويحسب من الخمس بعقل فيه التقييد بقوله بملكها بالاختذ (قوله ويحسب من الخمس) أي قوله بعد الذهاب العود الى بلده الآن يكون الامام من عليه على البقاء (قوله ويحسب من الخمس) والا كان غنما على الجيش (قوله ويحسب من الخمس) ظاهره ويحسب الفداء وليس كذلك بل المراد ويحسب قيمة هؤلاء من المفدين (١٢١) من الخمس أيضا وهذا المال الذي يأخذه

منهم كثيرا أو قليلا بوضع في الخمس (قوله أو بمال فعل ذلك) أي بأن يبدل فيه أكثر من القيمة (قوله ويحسب المضروب عليه) أي الأشخاص الذين ضربت عليهم الجزية أي قيمتهم والجزية التي تؤخذ منهم كل عام موضعها بيت المال اعلم أن ظاهرا بن رشد أن من يمن عليه لا يحسب من الغنيمة ولا تؤخذ قيمته من الخمس وكذا من يضرب عليه الجزية وأما من أخذ منه الفداء فإنه يجعل فداءه من جلة الغنيمة (قوله وفي كلام السارح للتخير) وعبارته يعني وما هو أيضا واجب نظر الامام في الاسرى بين القتل والبقاء فان قتل فلا كلام وان أبقى خيرا بين المني والمفاداة وضرب الجزية والاسترقاق وكل ذلك مع مراعاة المصلحة للمسلمين (قوله والجواب ان التخير) فان تعارضت المصلحتان قدمت المصلحة الاقوى وان تعارض درء المفسدة وجلب المصلحة قدم درء المفسدة على جلب المصلحة ولا يجوز استرقاقه بعد ضرب الجزية عليه ويجوز مفاداته

ذلك لانه لم يقاتل حينئذ لتكون كلمة الله هي العليا (ص) وانتقال من موت لا آخر (ش) المشهور أنه يجوز ان غلبه العدو أن ينتقل من سبب موت الى سبب موت آخر كما اذا أحرق العدو من كبا للمسلمين فانهم اذا مكثوا فيها هلكوا وان طرحوا أنفسهم في البحر هلكوا (ص) ووجب ان رجاء حياة أو طولها (ش) يعني أن من غلبه العدو ورجاء الحياة المستمرة به ربه أو رجاء طول الحياة ولو أسروه فإنه يجب عليه أن يفر الى تلك الجهة التي تطول حياته بسببها لان حفظ النفوس واجب ما أمكن ولو طال الحياة مع موت أشد وأصعب من الموت المجهل (ص) كالنظر في الاسرى بقتل أو من أوفد أو جزية أو استرقاق (ش) التشبيه في وجوب النظر من الامام في أحوال الاسرى قبل القسم فما رأى فيه المصلحة للمسلمين تعين عليه فعله فان أدام اجتهاده الى قتلهم قتلهم ويحسب من رأس الغنيمة على القول بملكها بالاختذ وان أدام اجتهاده الى ابقائهم تعين عليه ذلك وان أدامه الى أن يمن عليهم ويحسب من الخمس ذلك ويحسب من الخمس وان أدامه الى أن يأخذ منهم الفداء بالاسرى الذين عندهم أو بمال فعل ذلك ويحسب من الخمس أيضا وان أدامه الى ضرب الجزية عليهم فعل ذلك ويحسب المضروب عليه من الخمس وان أدامه الى استرقاقهم فعل ذلك وهو راجع للغنيمة وهذه الوجوه بالنسبة للرجال المقاتلة وأما الذراري والنساء فليس الا الاسترقاق أو المفاداة فأوفي كلام المؤلف للتنبؤ في كلام السارح للتخير وهو مشكل لانه اذا كان المعتبر بالنظر فيما هو مصلحة فأين التخير والجواب أن التخير حيث رأى ان كلام من الامور مصلحة ويحتمل أن يكون المراد بالتخير لازمه وهو عدم تعين واحد منها بتسده (ص) ولا ينعى حمل مسلم (ش) أي ولا يمنع استرقاق الامة جملها بمسلم كأن تزوجهام مسلم ببلد الحرب ثم تنسب حاملا أو يسلم زوجها قبل سبيته ثم تنسب هي حاملا وقد أجلبها وهو كافر أو بعد اسلامه لانه يتبع أباه في الدين والنسب فالجمل في جميع هذه الصور مسلم وترق هي في جميعها وأما ريق الجمل ففيه تفصيل أشار به بقوله (ورق ان حملت به بكفر) أي في حال كفر أبيه كافي الصورة الوسطى لان حملت به في حال اسلام أبيه كافي الطرفين من الصور وبهذا يقيس كلامه فيما سأتى وبما له وولده في مطلقا فليس معنى الاطلاق حملت به بكفر أو اسلام بل معناه كان الولد صغيرا أو كبيرا (ص) والوفاء بما فتح لنا به بعضهم (ش) يعني أنه اذا اشترط علينا شخص من العدو مثلاً أنه اذا فتح لنا الحصن أو البلد أو القلعة أن نؤمنه على نفسه أو على ماله وأولاده أو على

(١٢٦ - خشي ثالث) برضاه ويجوز بعد استرقاقه ما عدا القتل (قوله لانه يتبع أباه) تعليل لكونها حملت بشخص مسلم وهو ما في بطنها أي انما حكم بأن ما في بطنها مسلم لانه الخ ويجوز أن تكون الباء في قوله بمسلم معني من وعليه حل بعض الشراح وبديل عليه نقل المواق وعلى كل حال فهم امتلا زمان فان شك هل حملت به في حال اسلام أبيه أو كفر لم يرق ان وضعته لسنة من اسلامه ولا قل رق وانظر اذا جهل ذلك ثم محل رقه فيما ذكر ما لم يمن على أمه بعد رفقها أو يضرب على رجالها الجزية أو تفدي أو تسلم قبل سبيها والا كان حرا تبعا لها (قوله وبهذا يقيس الخ) أي بقولنا ان حملت به بكفر أي فيقال محل كون ولده قيا اذا حملت به في حال كفر أبيه لان حملت به في حال اسلام أبيه (تنبه) قال في لـ وجد عندى مانصه وتصدق أنما حملت به في حال اسلام أبيه فلا يرق وان كانت أمه رقيقة لان رفقها طارى فلا يقال ان الولد تابع لأمه في الرق والحرية (قوله الحصن) هو المكان لا يقدر عليه لارتفاعه وجهه حصون



(قوله رأس الحصن) أي كبيره (قوله وبأمان) عرف ابن عرفة الأمان بقوله رفع استباحة دم الحر بي ورقه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الاسلام مدة ما فقولاه رفع مصدر مناسب للأمان لأنه اسم مصدر وقوله استباحة الخ احترز به من رفع استباحة دم غيره كالعفو عن القاتل وقوله ورقه أخرجه المعاهد وقوله حين قتاله احترز به عن الصلح والمهادنة والاستثمان (قوله مطلقا) حال من الوفاء أو مفعول مطلق وهو الصواب وذلك لأنه لو جعل حالاً من الوفاء لقدم معنى فاسداً وذلك لأن المعنى ووجب الوفاء في حال كونه مطلقاً وأما في حالة التقييد فلا يجب الوفاء هذا معناه وليس كذلك ويكتفي اخباره بأنه آمن غيره دون غير الامام كأمر الجيش فلا بد من بينة تشهد على أنه آمن غيره ومثل الامام الامير المجهول له ذلك (قوله على المشهور) ومقابله ما لابن الموازين أنه لا بأس باعاقبه لكن قال البساطي لوسقط المسلم وأراد الاظهار عليه منعه (١٢٢) المسلمون في ذلك على الصحيح أي بغير القتل ما أمكن والا فبه (قوله

الضمائر الثلاثة) أي ضمير أعين وبأنه وقتل (قوله نظراً إلى أن الجماعة خرجت للجماعة) وأما لو خرجت جماعة في مقابلة جماعة على أن كل واحد ابتداء في مقابلة واحد فلا فالمسائل ثلاثة (قوله نزلوا على حكمه) أي نزلوا من حصنهم أو قدموا بلداً على حكمه الخ أي إذا نزلهم الامام من حصنهم أو مدينهم أو قدموا بتجارة مثلاً على حكم غيره أجبوا وأعلى ما يحكم به بعد الوقوع والنزول والا فلا يجوز له ابتداء انزالهم على حكم غيره وانزال النبي صلى الله عليه وسلم بني قريظة على حكم سعد بن معاذ إذا كان تطيب القلوب الانصار الاوس لان بني قريظة موالى الاوس مولى حلف لامولى عتاقة والاصل في مسألة المصنف أنه لما نزل بنو قريظة القبيلة المشهورة من اليهود من قلعهم وكان عليه الصلاة والسلام فيما ذكره ابن اسحق قد حاصرهم تسعاً وعشرين ليلة وقذف الله تعالى في قلوبهم

غير ذلك فإنه يجب علينا أن نؤيد به بذلك ولو قال أفتج لكم على أن تؤمنوني على فلان رأس الحصن فرضوا وفتح فالرأس مع الرجل أمنان وكذا على فلان لأنه لا يطلب الأمان لغيره الا مع طلبه لنفسه (ص) وبأمان الامام مطلقاً (ش) يعني أن من أمنه أمير المؤمنين فإنه يجب له الوفاء بذلك التامين سواء كان في بلد ذلك السلطان الذي أمنه أو في بلد غيره من سائر بلاد المسلمين فأى إقليم حل فيه قتاله ودمه معصوم ولا يحل لاحد أن يستبيح من ذلك شيئاً وإذا أراد هذا المؤمن أن يرجع إلى بلده فلا يجوز لاحد أن يتعرض له بل يحل سبيله لأنه وجب له الوفاء في كل بلد من بلاد المسلمين وسواء أمنته قبل الفتح أو بعده ومثله أمير المؤمنين أمير الجيش (ص) كالمبارز مع قرنه (ش) يعني أنه يجب على المبارز مع قرنه الوفاء بما شرطه عليه من القتال راجلين أو راكبين على بعيرين أو فرسين أو ربح أو خيبر أو نحو ذلك والقرن بالكسر المكافئ في الشجاعة أي كالمبارز مع مكافئه في الشجاعة فالتشبيه في وجوب الوفاء وسواء خيف عليه الضعف والغلبة أم لا على المشهور لان مبارزته كالعهد على أن لا يقتله الا واحد (ص) وان أعين بآذنه قتل معه (ش) أي وان أعين الكافر المبارز من واحد أو جماعة بآذنه قتل المعان مع معينه وان كان بغير آذنه قتل المعين دون المعان ثم ان الضمائر الثلاثة راجعة للقرن وضمير معه عائد على المعين المفهوم من أعين (ص) ولم يخرج في جماعة لمثلها اذا فرغ من قرنه الا عاتية (ش) يعني لو خرج جماعة من المسلمين لجماعة من الكفار فإنه يجوز لمن فرغ من المسلمين من قرنه أن يعين أخاه المسلم على قرنه نظراً إلى أن الجماعة خرجت لجماعة أي فكان كل جماعة بمنزلة قرن واحد وقوله ولم يخرج خبره مقدم والاعانة مبتدأ وإذا ظرفية تجردت عن الشرط فلا جواب لها (ص) وأجبوا على حكم من نزلوا على حكمه ان كان عدلاً وعرف المصلحة والانتظار الامام (ش) يعني أن المشركين اذا نزلوا على حكم رجل مسلم عدل قد عرف المصلحة للمسلمين فان العدو يجب على حكمه فان لم يكن هذا المؤمن عدلاً ولو عرف المصلحة أو لم يعرف المصلحة ولو كان عدلاً أو اتفقا جميعاً فان أمير المؤمنين يتصرف بما آمن فيه فما كان صواباً أبقاء وما كان غير صواب رده وبعبارة أخرى قوله عدلاً أي فيما حكم به من الامان وغيره وان لم يكن عدلاً شهادة (ص) كتابين غيره اقليما (ش) تشبيه في نظر الامام

الرعب على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم له وكان قريبا منه فجاء على حمار فلما دنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا السيد كم فجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان هؤلاء نزلوا على حكمك قال فاني أحكم أن تقتل المقاتلة وأن تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك (قوله على حكم) أي اتباع حكم من نزلوا أي قتل أو أسراً ونحو ذلك (قوله وما كان غير صواب رده) وتولى هو الحكم بنفسه فيما يراه مصلحة من قتل أو أسراً وغيره ولا يرد لهم لما منهم (قوله وان لم يكن عدلاً شهادة) فيشمل الحر والعبد والكبير والصغير اعلم ان هذا غير موافق للنقل والمنقول أن المراد بالعدل عدل الشهادة فلا يحكموا فاسقاً صح ثم نظر الامام وهو معنى قول المؤلف والانتظار الامام فالعدل لا يتعقب حكمه فالعدالة شرط في الجواز وعدم التعقب لافي الصحة فان كان عبداً أو صبياً لم يصح حكمه وكذا ان كان امرأه صرح بذلك كله ابن شاس وابن عرفة وغيرهما فالعدالة التي قلنا ان شرط في الجواز لافي الصحة بمعنى عدم الفسق مع كونه حراً بالغاذ كرافاده محشئ نت



(قوله العدد الذي لا ينحصر) أي الأبعد من إيس المراد الأقليم المعروف وهو أرض ذات بلدان كالأقليم مصر واحد الأقليم السبعة الهند والجزاز ومصر وبابل والروم والصين والسابع الترك وبأجوج ومأجوج ومقدار كل إقليم سبعة مائة فرسخ في سبعة مائة فرسخ من غير أن يدخل في ذلك جبل ولا واد والبحر الأعظم محيط بذلك كله ويحيط به جبل قاف كما قاله ابن الجوزي كذا في شرح شب وفي عبارة عب خلافه ونصه وخامسها الروم والترك وسادسها يأجوج ومأجوج وسابعها الصين وأما المغرب والشام فن مصر بدليل اتحاد الميقات والدية اه (قوله فهل يجوز) أي ابتداء (قوله أو يعضى) أي أن أمضاء الامام أو يقرأ يعضى بالبناء للفعول فلا يحتاج للقيس لانه من أمضى أي يجوز للامام أمضاه وورده وقوله من مؤمن ضائع لان (١٣٣) من المعلوم أن الامان انما يكون من مؤمن

فالمسار على قوله ميز وكان ينبغي أن يقول من ميز واشترط الاسلام يفهم من قوله لازما ثم ان محل التأويلين فيما ذكر حيث كان عدلا وعرف المصلحة والانتظار الامام وقوله ميز أما من غيره كجفون أو صبي لا يعقل فباطل اتفاقا (قوله ولو صغيرا) يقتضى أن ما قبل المبالغة وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك فالواو للعالم ولو كان الحر البالغ العاقل خسيسا وهو من لا يسأل عنه ان غاب ولا يشاور ان حضر الآن الشارح تنبه حيث قال تأمين المميز من صغير (قوله والاستثناء الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء وانما هو أداة شرط والاصل وان لم يؤمن الغير اقليميا بل آمن واحدا أو جماعة محصورين (قوله والمعنى لكن اختلاف) لا يخفى ما في عبارته من التسامح وذلك لان الخلاف بالوافق للمدونة والخلاف لا بالجواز وعدمه (قوله وعليه) فقول ابن الماجشون خلاف الآن في فهم الخلاف والوافق عسرا فكان

والمعنى أن غير الامام اذا آمن اقليميا فان الامام يتطرق في امضائه ورده بالمصلحة لما علمت ان تأمين الاقليم من خصائص الامام والمراد بالاقليم العدد الذي لا ينحصر (ص) والاقهيل يجوز وعليه الاكثر أو يعضى من مؤمن ميز ولو صغيرا أو رقا أو امرأة أو خارجا على الامام (ش) لما ذكر ان الامام يتطرق في تأمين غير العدل ومن لا يعرف المصلحة تعرض هنا لم تأمين المميز من صغير وعبد و امرأة والاستثناء الذي ذكره منقطع بخلاف ما قبله والمعنى لكن اختلاف في تأمين ما ذكر هل يجوز ابتداء وليس للامام فيه خيار وعليه عبد الوهاب وغيره وهو ظاهر قول المدونة ويجوز امان المرأة والعبد والصبي ان عقل الامان فقول ابن الماجشون خلاف أولا يجوز ابتداء ولكن ان وقع يعضى ان أمضاء الامام وان ساعده وهو قول ابن الماجشون ونحوه لابن حبيب وقوله ما وفاق لها ويحتمل قولها يجوز أي يعضى وأما امان الخارج على الامام المسلم الكبير الحر فيمضى ويجوز باتفاق وظاهر كلام المؤلف ان فيه التأويلين وليس كذلك وأشار بقوله (لاذميا أو خائفا منهم) الى أنه لا يجوز تأمينهما لان مخالفة الاول في الدين يحمله على سوء النظر للمسلمين واذا اتهم المسلم على ذلك في بعض الاحوال فالكافر أولى بذلك فقوله من مؤمن متعلق بمحذوف حالا أي حالة كونه واقعا من مؤمن ومعنى ميز أي عقل الامام وعرف ثمرته وقوله لاذميا عطف على من مؤمن لانه واقع في موضع الحال وقوله (تأويلان) راجع لما قبل لا ولو قدمه هناك لكان أحسن وقد علمت ان الخارج على الامام ليس داخلا في التأويلين كما في نقل المواق وغيره (ص) وسقط القتل ولو بعد الفتح (ش) راجع للجميع أي لما قبل لاذميا وخائفا منهم أي والوفاء بما فتح لنا به بعضهم وسقط القتل وبأمان الامام مطلقا وسقط القتل وكنا من غير اقليميا وأمضاء الامام وسقط القتل أي وغيره من الاسر والاسترقاق ان وقع قبل الفتح وان وقع بعد الفتح فلا يسقط غير القتل مما مروى في الامام رآه في غيره وانما اقتصر المؤلف على القتل مع انه لا خصوصية له حيث وقع الامان قبل الفتح لأجل المبالغة على ما بعد الفتح اذا لا يسقط حينئذ الاهودون وغيره (ص) بلفظ أو إشارة مفهومة (ش) متعلق بتأمين لان التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة يتضمن أن سقوط القتل بذلك أي يلزم منه ذلك فيفيد فأتدتين كون التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة وكون سقوط القتل بذلك بخلاف تعلقه بسقوط فانه لا يفيد الا واحدة وهو كون السقوط به فقط لانه لا يتضمن كون التأمين بذلك أي لا يلزم منه ذلك فكلام تت أولى من كلام ابن غازي ثم شرط جواز الامان وامضائه

ينبغي أن يقول بعد أو يعضى وهل هو خلاف أو وفاق تأويلان لان الجواز لا تأويل فيه لانه نص المدونة (قوله لا يجوز تأمينهما) أي ولا يعضى (قوله حالة كونه واقعا) فيه تسامح فالاولى حالة كون ذلك الغير كائنا من غير الخ (قوله بلفظ أو إشارة مفهومة) أي يفهم الكافر الامان تحقيقا أو ظنا وان لم يقصد به المشير الامان بل ضده كما يفيد ما ذكره الشارح والمواق وعليه فيجب حذف وان ظنه حربي فجاء أمضى أو رد لعله لما قصده لما هنا وكذا اذا قصد به المشير الامان فانه يحصل بها الامان وان فهم منها الكافر ضد ذلك (قوله فانه لا يفيد الا واحدة) بل يفيد كون التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة (قوله فكلام تت أولى من كلام ابن غازي) عبارة تت وصيغة التأمين تحصل أو حاصلة أو معتبرة بلفظ الخ اه فأنت تفهم من ذلك أن تت جعله منبسطا محذوف والشارح فهم أن هذا يتضمن كونه متعلقا بتأمين وابن غازي جعله متعلقا بسقوط



(قوله ان لم يضر) كذا في نسخة خبر قوله شرط وفي العبارة حذف والتقدير ثم شرط جواز الامان مضمون قوله ان لم يضر (قوله أو استوى حالنا الخ) أي بان ترددهل هناك مصلحة أو ليس هناك مصلحة بل انتفاء الضرر فالخاصل أن المصلحة إما تحقيقاً وإحتمالاً أقول بل ولوثيق عدم المصلحة بل المدار على انتفاء الضرر بدليل قول ابن شاس (قوله لا في الصحة) لان تخييريه يقتضي الصحة (قوله كاشرافهم على فتح حصن) هذا انما يأتي على مذهب سحنون أن الامان بعد الفتح لا يصح ولا يأتي على مذهب ابن القاسم القائل بصحة الامان ولو بعد الفتح فالذي يمثل به للضرر على مذهبه بأن يكون أمن جاسوساً مثلاً ويبقى النظر في التأمين بعد الاشراف وقبل الفتح هل هو تأمين مطلقاً أو كبعد الفتح يكون أماناً لسقوط القتل فقط والظاهر من كلامهم الاول هذا حاصل محشى تت (قوله فان الامام مخير في رده) انظر ما معنى تخييريه في رده مع فرض أنه يضر وأجيب بأن المراد الضرر في الحال وتوقع المصلحة فيما بعد (قوله وان ظنه حربي) أي من غير اشارة منا ولم يقصده المؤمن (١٣٤) كقوله ليس مركب العدو أرخ قلعتك فظن ذلك أماناً (قوله أو جهل

اسلامه) أي عدم اسلامه وقيل ان المعنى أي تصوره على خلاف ما هو عليه وكذا يقال في قوله لا امضاء وحيث فسر جهل الاسلام بما تقدم فيشمل اعتقاد الاسلام أو ظنه وهل الشك في اسلامه أو توهمه بمنزلة الظن والاعتقاد أي ظن الاسلام أو اعتقاده فيمضيه أو يردده لمحل أو بمنزلة اعتقاده ذى ونص المواق في شرح قوله والافهل يجوز الخ يفيد الثاني (قوله لمحل) أحسن من قول ابن الحاجب للأمنه لصدقه على ما اذا كان قبل التأمين يجعل خوف فانه لا يرد بحيث يأمن بل لمحل قبل التأمين (فان قلت) ما وجه الرد في هذه المسائل ما عدا مسئلة أو جهل اسلامه لمحل ويأتي في المسئلة التي بعدها أنه يرد للأمنه قلنا لعل وجه ذلك قوة دعواه في الثانية وضعفها في هذه عج وبعد هذا كاه فالموافق للنقل ما قاله ابن الحاجب من أنه يرد للأمنه (قوله الى المحل

السابق في قوله فهل يجوز الخ قوله (ان لم يضر) الامان بالمسلمين بأن حصلت به المصلحة أو استوى حالنا المصلحة وعدم الضرر وهو نحو قول ابن شاس لا تشترط المصلحة بل عدم الضرر اه وبعبارة قوله ان لم يضر راجع لجميع صور الامان وهو شرط في لزوم لا في الصحة أي فان أضر كاشرافهم على فتح حصن وتيقن أخذهم فأمهم مسلم فان الامام مخير في رده قاله سحنون (ص) وان ظنه حربي فجاء أو نهى الناس عنه فعضوا أو نسوا أو جهلوا أو جهل اسلامه لا امضاء أمضى أو رد لمحل (ش) الضمير المنصوب بظن والمجرور راجع الى الامان والمستر في مخي راجع للامام والمعنى أن الحربي اذا ظن الامان فقاء معتمد على ظنه كمالو حلف المسلم على أنه يقتله فجاء الحربي وقال ظننت بذلك الامان أو نهى أمير المؤمنين عن التأمين فخالقوا وأمنوا اماناً سائلاً لمقاتلته لهم وأما عصياناً لا امره واما جهلاً بأن جهلاً حرمته المخالفة أو جهلاً بالنهي بأن لم يعلموا به فأمروا فجاء الحربي اليها فان الامام مخير بين امضاءه أو رده الى المحل الذي كان فيه قبل القدوم ولا يجوز قتله ولا استرقاقه وكذلك يخير الامام في الامضاء والرد لمحل اذا نزل الحربي على تأمين من ظنه مسلماً فاذا هو ذى أما لو علم عدم اسلامه وجعل أن أمانه ماض كمان الصبي والمرأة فلا يعذر بذلك وهو في أي بيت المال (ص) وان أخذ مقبلاً بأرضهم وقال جئت أطلب الامان أو بأرضنا وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر أو بينهم ماردلاً آمنه (ش) يعني أن الحربي اذا أخذناه في أرض العدو وهو مقبل اليها فلما ظفرنا به قال لنا جئت أطلب الامان منكم فانه يصدق في مقاتلته ويرد الى مأمنه وكذا اذا أخذ في أرضنا ومعه تجارة ودخل عندنا بالامان وقال لنا انما جئت لا تخبر وظننت أنكم لا تعرضون للتجار فانه يقبل منه ويرد الى مأمنه ومثله اذا أخذناه بين أرض العدو وأرضنا وقال جئت أطلب الامان فقوله ردلاً آمنه في المسائل الثلاثة كما هو جواب مالك في الاولى والثالثة وحكي في توضيحه عليه الاتفاق في الثانية وقوله وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر أي والحال انه تاجر وكذا اذا أخذ بأرضهم وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر والحال انه تاجر وأما لو أخذ بأرضنا وقال جئت أطلب الامان فحكي الخطاب خلافاً فيما اذا وجد بأرضنا وقال جئت للاسلام أو للفداء هل يرد للأمنه أم لا والظاهر أنه يجري مثل ذلك فيما اذا قال جئت أطلب الامان

الذي كان فيه قبل التأمين) أي الصادق بكونه محل خوف (قوله مقبلاً) حال من نائب فاعل فيقول أخذ وجلة وقال جئت حالة على تقدير قدوم مثله جلة وقال ظننت (قوله هل يرد للأمنه أو لا الخ) اعلم أنه اذا وجد بأرضنا عين قوله وان أخذ يلدنا فأرضنا وبلدنا الحكم فيه ما واحد وهو ان المسئلة ذات خلاف فالاول هو ما أشار به بقوله فان أخذ يفور دخوله الخ وهذا هو المعتمد والثاني ما قاله سحنون من أنه في سواء أخذ بقرب دخوله أو بعد طول فيرى الامام فيه رأيه الا في الجاسوس فيقتل والحاصل انه تارة يوجد بأرضهم وتارة بأرضنا وتارة بينهما وفي كل اماناً يقول جئت أطلب الامان أو أنكم لا تعرضون لتاجر فالحكم واحد في الثلاثة أراض فيما اذا قال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر وأما اذا قال جئت أطلب الامان وأخذناه بأرضهم أو بين الارضين فحكمهما واحد في أنه يرد للأمنه وأما اذا أخذناه بأرضنا وقال جئت أطلب الامان فيجوز على ما اذا قال جئت أطلب الاسلام وقد علمت ما فيه من القولين ومثل ما اذا قال جئت للاسلام ما اذا قال جئت للفداء كما هو موضح به



(قوله قبل منه وردلأمنه) انظره فان القياس أنه يطلب منه ما ادعى أنه جاءه فان حصل منه والا كان ذلك قرينة على كذبه (قوله وان قامت قرينة فعلها) أي فالعمل عليها سواء صدقت قوله أو كذبت وقال الخمي ما حاصله ان قام دليل على صدقه أو لم يقدم دليل بالصدق ولا بالكذب كان أمنا ولم يسترق أو على كذبه كان رقيقا بنفسه الاخذ (قوله وقيل هم حل) أي في خلاف المال في عب (قوله وقيل ان ردوا غلبة الخ) هذا هو الظاهر (قوله تأمين حربي ينزل الامر ينصرف بانقضائه) أي اعطائه الامان الآن هذا أمان خاص لانه ينزل الامر بمعنى انه يؤمن لتزوله لارض الاسلام لشراء ومحومه فاذا فرغ سببه (١٢٥) انصرف الامان وهذا القيد أخرجه

المهادنة وغيرها كما ذكره في لا ولا يخفى أنه لا يشمل صور الاستثمان كلها فانه لا يشمل ما اذا دخل على الإقامة واذا علمت ذلك فليست السنين والتاء للطلب بل زائدتان فان قلت اذا كانتا زائدتين فيرجع للامان قلت هي هذه حقائق اصطلاحية لهذه الالفاظ فلا يرد شيء (قوله في غير معركة) لا حاجة لهذا القيد لانه اذا قتل في معركة وكان ماله معه فهو غنمة للمسلمين (قوله ولم يورث قبل موته) وأما و أسرقه - لم موته فماله الذي أسره (قوله أو دخل على التجهيز الخ) اشارة الى أن في مفهوم قوله ولم يدخل على التجهيز تفصيلا ولا اعتراض في ذلك (قوله ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو أراد) أي لانه يتسم أن يكون جاسوسا (قوله ولقاتله الخ) قال ابن غازي والصواب كما في بعض النسخ تأخير قوله ولقاتله ان أسره عن قوله قولان لانها جارية في قوله وان مات عندنا الخ وفي قوله والا أرسل مع دية لوارثه وفي قوله كوديعة فهو كالمستثنى من المحلات الثلاث أو انهم المحذوفة من الاخيرين لدلالة الاول عليه (قوله مع دية) أي اذا كان قتل ظماني بلدنا (قوله

فيقول جئت الى الاسلام فان أخذ به فورد دخوله وحدث ان قدومه قبل منه وردلأمنه وان لم يظهر عليه حتى طالت اقامته عندنا لم يصدق في قوله ولا يكون لمن أخذه ويرى الامام فيه رأيه ولا يقتل الا أن يعلم أنه جاسوس للعدو (ص) وان قامت قرينة فعلها (ش) يعني ان المشرك اذا أخذناه في بلدنا وهو مقبل النيا وأخذناه في بلدنا وقد دخل بلا أمان أو أخذناه بين البلدين وقامت قرينة تدل على التجارة أو الحراة عمل عليها (ص) وان رد برح فعلى أمانه حتى يصل (ش) أي وان رد المؤمن برح قبل وصوله الى مأمنه فهو على أمانه السابق حتى يصل الى مأمنه فاذا قام فليس للامام الزامه المذهب لانه على الامان ولا مفهوم للريح فمن رد قبل الوصول الى مأمنه ولو اختار ارفه على أمانه كما هو ظاهر كلام ابن يونس وان ردوا بعد بلوغهم مأمنهم برح غالبية أو اختيارا فليل الامام مخير ان شاء أنزلهم وان شاء ردهم وقبل هم حل وقيل ان ردوا غلبة فالامام مخير وان ردوا اختيارا فهم حل \* ولما أنهى الكلام على متعلق الامان شرع في شيء من متعلقات الاستثمان وهو كما قال ابن عرفة تأمين حربي ينزل الامر ينصرف بانقضائه فما يتعلق بذلك ما أشار اليه المؤلف بقوله (ص) وان مات عندنا فماله في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز (ش) يعني ان الحربي المستأمن اذا مات عندنا في غير معركة ولم يورث قبل موته فان ماله وديته ان قتل يكونان فمال البيت المال ان لم يوجد له في بلدنا وارث ودخل البناء على الإقامة أو كانت عادتهم ذلك أو جهل ما دخل عليه ولا عادة أو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم ذلك وطالت اقامته فيهما بالعرف تنزلا لطول الإقامة منزلة الدخول عليها ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو أراد فماله وارث في بلدنا سواء جاء معه أم لا فماله لوارثه سواء دخل على التجهيز أم لا والمراد بوارثه وارثه في دينهم كما في التوضيح ومفهوم ولم يدخل الخ أنه لو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فيهما فليس لوارثه كما يأتي وأما مال الصلح فسيأتي في باب الجزية وأما العنوى فسيأتي في باب الفرائض (ص) ولقاتله ان أسرم ثم قتل (ش) صورته حربي نزل عندنا بأمان ثم نقض العهد وحاربنا فأسرناه ثم قتلناه فان ماله ووديعة يكونان لمن أسره ثم قتلناه لانه ملك رقيقته بأسره قبل قتله والقولان الا تيان في الوديعة مختصان بما اذا قتل من غير أسرم ان كان من أسره من الجيش أو مستندا للجيش فانه يخمس كسائر الغنمة والا اختص به ولا مفهوم لقوله ثم قتل بل حيث أسرقه لا بأسره سواء قتل بعد أو لم يقتل قوله ثم قتل قتله الا سرا وغيره وعليه القيمة للاسر لانه بأسره صار رقيقا له (ص) والا أرسل مع دية لوارثه (ش) يعني ان الحربي اذا دخل عندنا بأمان ومات وله وارث عندنا أو لم يكن له وارث ودخل على التجهيز أو كانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فيهما أو قتل عندنا في معركة قبل الاسر فان ماله وديته لوارثه في الصورة الاولى ويرسل

وله وارث عندنا الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف والا أرسل الخ تراجع لقوله ان لم يكن معه وارث وما بعدها الا أن الارسل بالنسبة لما اذا كان معه وارث يراد به الدفع (قوله أو قتل عندنا في معركة قبل الاسر) أصلها الشيخ سالم قال عجب ويجب حله على ما اذا دخل على التجهيز أو كانت العادة التجهيز ولم تطل اقامته وأما اذا طالت اقامته أو دخل على الإقامة فلا يرسل لوارثه بل يكون فيا بطريق الاولى من ماله فاصل كلام عجب انه اذا لم يكن معه وارث ودخل على الإقامة أو ما في حكمها ومات فماله في وكذا القتل في معركة قبل الاسر فماله في بالطريق الاولى وقول الشيخ سالم أو قتل عندنا في معركة التابع له الشارح يحمل على ما اذا دخل على التجهيز



أو العادة التجهيز ولم تطل اقامته فیرسل ماله وديته لوارثه (أقول) اعلم أن الموضوع انه دخل على الإقامة أو كانت العادة الإقامة فمحل  
عج بعيد وعلى تسليمه فلا وجه لكونه اذا قتل في معركة بيننا وبينه يرسل ماله وديته لوارثه مع فرض انه حاربنا وقتل في تلك المعركة  
فالواجب القطع لكونه غنيمة (قوله فان لم يكن له وارث فليت المال) هذا الذي يري الآن نصوصهم كما قال الخطاب انه لاحق للمسلمين  
في ماله ابن عبد السلام يلبي ببعث ماله وديته الى بلده (قوله كوديعة) تشبيهه في قوله والا أرسل مع ديته لوارثه وليس تشبيها في جميع  
ما تقدم ولم يظهر لي محتمه (قوله تشبيهه في جميع ما مر) هذه العبارة للشيخ سالم كالأولى التي هي حل قوله والا أرسل مع ديته لوارثه قال  
عج فالعني ان وديعته حيث مات عندنا ولم يكن معه وارث في ان دخل على الإقامة ولو حكما وان دخل على التجهيز أو خرج من بلدنا  
ومات ببلده فانما ترسل لمن يرسل له ماله وكل هذا حيث لم يقاتل المسلمين فان قاتلهم فان أسر كان غنيمة حيث كان من أسره من الجيش  
أو مستنداله والا اختص بها وسواء قتل به الأسر أو مات أو بيع في المغام وظاهر كلامي ان هذا متفق عليه وان قتل دون أسر فهل  
يكون فيا أو يرسل لمن يرسل له ماله والى هذا أشار بقوله وهل وان قتل الخ الشيخ كريم الدين (قوله لتخصيصها بقوله وهل وان قتل في  
معركة) محل القولين على ما ذكره الشيخ سالم حيث دخل على التجهيز وأما لو دخل على الإقامة ولو حكما فانها تكون فيا لأنها اذا كانت  
فيا في هذه الحالة مع عدم المقاتلة فع المقاتلة أولى اه فاذا علمت ذلك فخالصه انه اذا دخل على الإقامة حقيقة أو حكما ولم يكن معه وارث  
فيا له ووديعة في ما دام يقتل في معركة بيننا وبينه وأولى لو قتل في معركة بيننا وبينه اذا كان ذلك بدون أسر وأما ما مع الأسر فخالصه  
ووديعة لا أسر وأما اذا دخل على (١٢٦) التجهيز ولم تطل اقامته فخالصه الذي معه يرسل لوارثه ولو قتل في معركة وكذا ديتته وأما

وديعة التي عندنا ففيها قولان  
هل ترسل لوارثه أو تكون فيا هذا  
حاصل كلام الشيخ سالم على تفهيد  
عج السابق (أقول) هذا لا يظهر له  
وجه وهو انه اذا كان قتل في  
معركة بيننا وبينه فالمال الذي بيده  
غنيمة ولا يظهر كونه يرسل لوارثه  
وأما الوديعة فيقال انما جرى فيها  
قول بانها ترسل لانها لم تكن معه بل  
هي أمانة عندنا وكيف يعقل على  
كلامه ان المال الذي بيده يرسل  
والوديعة التي ليست بيده فيها  
القولان بل الذي يظهر ما قلنا من

ما ذكر لوارثه فان لم يكن له وارث فليت المال كما نقله الدميري (ص) كوديعة (ش) تشبيه  
في جميع ما مر وأفراد الوديعة بالذكر ولم يستغن بدخولها في عموم ماله وقرنها بكاف التشبيه  
لتخصيصها بقوله (وهل وان قتل في معركة أو في قولان) أي وهل ترسل وديعة المستأمن  
التي تركها عندنا وسافر لوارثه وان قتل في محاربة المسلمين في معركة بينهم وبينه من غير أسر  
أو الوديعة في هذه الحالة في ولا ترسل قولان لابن القاسم حكاهما ابن يونس وحكم ديونه علينا  
حكم وديعته (ص) وكره لغير المالك اشتراعه (ش) يعني ان الحرب اذا غنم من أموال  
المسلمين أو الذميين في دار الحرب أو في غيرهما سلم عاثم قدم اليها بأمان ومعه تلك السلع التي  
غنمها فانه يكره لغير مالك تلك السلع أن يشتريها من هذا المستأمن وأبقى أبو الحسن الكراهة  
على بابها ما لا ان فيه تسليط لهم على أموال المسلمين واستيلائهم أو أن فيه تقوية على  
المسلمين أو لأن بشرائها يفوتها على المالك وأما مالها فانه لا يكره له ذلك لانه يفديها  
بذلك اذا لم يمكن أن يأخذها منه الا بذلك لان الحربى ملك السلع بالأمان يعني أن الامان  
يحقق له الملك على تلك السلع ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم كافي ح (ص) وفاتت به

أن ما بيده غنيمة وأما وديعته فيجوز فيها قول بالارسال لكونه أبقاها عندنا أمانة وبعد كتي هذا وجدت عج وبهمتهم  
موافقا فذكر ما نصه والحاصل ان مال المؤمن الذي منه وديعته ان قاتل ثم أسرفه ولمن أسره سواء قتل أم لا وسواء كان معه وارث أم لا وهذا  
ماله يمكن الذي أسره من الجيش أو مستنداله والا كان غنيمة وليس لأرباب الدين الذي عليه تعلق في ماله الذي بيده ويقدمون على من  
أسره في وديعته فقد اقررت الوديعة في هذا المال الذي بيده وأما ان قتل في المعركة من غير أسر فهل تكون وديعته فيا أو ترسل لوارثه  
قولان وأما ماله الذي معه فانه حيث قتل في المعركة من غير أسر يكون فيا أي غنيمة مطلقا وقال بعض السراخ اذا دخل على التجهيز أو  
كانت العادة التجهيز ولم تطل اقامته فانه يرسل لوارثه كما اذا لم يقاتل أصلا وان لم يتوسر ولم يقتل في معركة فخالصه في حيث لم يكن معه وارث  
ودخل على الإقامة حقيقة أو حكما فان لم يدخل على الإقامة حقيقة أو حكما ولم يكن معه وارث فانه يرسل لوارثه ثم ذكر نص المواق المفيد  
لبعض ما قاله (قوله التي تركها عندنا) أي ليس المراد الوديعة العرفية بل المراد المال الذي تركه عندنا كما أفاده محشى نت (قوله أو الوديعة  
في هذه الحالة في) أي غنيمة ولو عبر به لكان أحسن (قوله اما لا ان فيه تسليط الخ) علة للكراهة بل ربما ينتج الحرمة بل هذه موجودة  
ولو كان الاخذ المالك الا أن يقال اذا أخذها المالك وحده تكون برخص فينتفى ذلك نعم رد وجه آخر بأنه يجوز ايجابا شراء أمتعتهم  
وفيه تقوية لهم (قوله واستيلائهم) معطوف على تسليط عطف مسيب على سبب (قوله أو أن فيه تقوية) أي يكونون بها أهل قوة ولا  
يلزم من ذلك التسليط الا أن الشأن ذلك ولا يلزم من التسليط القوة الا أن الشأن ذلك (أقول) لا تظهر تلك العلة لانها موجودة في غيره  
فالأولى أن يقول لكونه رجا (قوله ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم) عبارة الخطاب فرع ويجوز شراء أولاد أهل الشرك



منهم قاله في النوادر وظاهره ولو أولادهم لأنه يصدق عليهم أنهم أولاد أهل الشرك (قوله وبهيتهم) ظاهره أنه لا كراهة في قبول الهبة وليست كالشراء والا كان يقول وكره لغير المالك اشتراؤه مسلعة وأتاهم أي قبول الهبة وبعضهم يسوي بينهما ومثل الهبة الصدقة أي أن تحقق القصد منهم لله تعالى والالم يتصور صدقة منهم كـ (قوله على (١٣٧) الاظهر) ومقابله أنه لا ينزع منه (قوله على

مذهب المدونة) ومقابله ما لا شوب من أنه لا يقطع المعاهدان سرق (قوله المشهور الخ) انظر لو ادعوا القدوم بأمان (قوله عند ابن القاسم) راجع لقوله فانهم لا ينزعون الخ وليس راجعاً لقوله ولهم وطء اناهم فقط (قوله والقول الآخر) هذا مقابل المشهور (قوله انهم ينزعون منهم) أي بالقيمة وعبرة بعض والقول الآخر انهم ينزعون منهم ويجبرون على البيع اه ومراده فيما يظهر بالبيع أخذ القيمة فلا يخالف ما قاله شارحنا (قوله وملك باسلامه) لما كان يتوهم أنه لما أسلم يجزى عليه أحكام المسلمين فلا يملك غير الحر المسلم أفاد أنه يملكه وأفاد أنه لا يكره لغير المالك الشراعية (قوله ومثله اللقطة) أي والمسروق كذا في عب ووجهه ظاهر لان شبهة الملك لهم انما هي ظاهرة فيما اذا أخذوه على طريق الفهر والغلبة (قوله وكذا ما تحقق انه حسن) وأما ما احتمل ذلك فهل يملكه أم لا قولان أي كفرس في نفعه للسبيل أو في سبيل الله نه يكتب الرجل ذلك ليمتنعه من الناس ومقتضى عب وعج ترجيح الثاني فيما وجد بغنيمة ويقاس عليه ما أسلم عليه هنا وكذا لا يملك باسلامه ما تسلفه من مسلم أو ترتب في ذمته من شيء اشتراه من مسلم أو استأجره منه فمؤخذ منه ولو وقع الشراء أو الاجارة

وبهيتهم لها (ش) الضمير في فانت يرجع للساع وفي به يرجع للبيع والمعنى ان الحربى اذا باع السلع لغير مال الكها بعد قدومه اليها بأمان أو وهبها لاحد بعد عهده وقدومه اليها فانها تفتت على مال الكها بذلك وليس لمالكها ان يأخذها من اشتراها بالثمن الذي بيعت به ولا يمن وهبت له جبراً لان الامان يحقق ملكهم ولانه بالعهد صارت له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما وقع في المقاسم أو باعوه أو وهبوه بدارهم كما يأتي عند قوله وله بعده أخذ به ثمنه وبالأول ان تعدد وعند قوله آخر الباب ولمسلم أو ذمى أخذ ما وهبوه بدارهم مجانداً بعوض به ان لم يبيع فيمضى ولما لكان الثمن أو الزائد (ص) وانتزع ما سرق ثم عيده به على الاظهر (ش) يعنى ان الحربى اذا دخل عندنا بأمان ثم سرق في زمن عهده شيئاً من أموال المسلمين أو الذميين ونخرج به الى بلده ثم عاد اليها بأمان ومعه ما سرقه أو عاد مع غيره فانه يتنزع جميع ما سرقه ولذا بنى المؤلف عيـد للجهول لكن اذا عاد هو به قطع على مذهب المدونة كما يقتل ان قتل ثم هرب ولا يزيل ذلك عنه أمانه وقوله على الاظهر متعلق بانتزع (ص) لا احرار مسلمون قدموا بهم (ش) المشهور ان الحربيين اذا قدموا اليها بأمان ومعههم مسلمون غنموهم منافاتهم لا ينزعون منهم ولهم ان يرجعوا بهم الى بلدهم وسواء كانوا ذكراً أو أنثى من الاحرار أو من العبيد ولهم وطء اناهم عند ابن القاسم في أحد قوليه والقول الآخر انهم ينزعون منهم وهو الذي عليه أصحاب مالك وبه العمل وبعبارة وجه قول ابن القاسم ان الامان يحقق لهم الملك على القول بأن دارهم ملك والمشهور انهم لا يملكوا غنمهم ولا ابن القاسم قول آخر انهم ينزعون منهم بالقيمة وهو الذي عليه أصحاب مالك وبه العمل ومحل الخلاف فيما غنموه منها لا فمما سرق ثم عيده فانه ينزع منهم كما مر وما قاله المؤلف يجب كتمه (ص) وملك باسلامه غير الحر المسلم (ش) يعنى ان الحربى اذا أسلم فانه يملك كل ما بيده من الاموال وغيرها قدم بها أو أقام ببلده الا اضر المسلم ومثله اللقطة فانه لا يملكه ويؤخذ منه مجانداً وكذا ما تحقق انه حسن ولما كان معنى ملكه لمن فيه شائبة حرية ملك ما لا يملكه من خدمة أو مال بخلاف أم الولد أخذ في بيان ذلك فقال (ص) وفديت أم الولد (ش) يعنى انه يجب على سيد أم الولد ان يفديها عن أسلم عليها بقيمتها يوم اسلامه لتبها بالحرية اذ ليس له فيها غير الاستمتاع فان كان ملياً والا انبعث ذمته والقيمة على انها قن وقوله وفديت الخ الا أن غوت هي أو سيدها وبعبارة كلامه هنا على من ذكر من أم الولد وما بعد حاجت أسلم عليهم الكافر الحربى وقدم اليها بأمان أم لا وببيده أم وللمسلم أو مدبراً ومعتق لا جمل ثم أسلم فان أم الولد تفدى من مال سيدها والمدبر يعتق من ثلث سيده كما ياتي بيانه وبينان حكم المعتق لا جمل و يأتي الكلام على ما اذا غنموا وقسموا وتقدم ما يفيد حكمهم اذا قدم بأمان وهم بيده وهو انهم يبقون بيده وسكت عن المكاتب اذا أسلم عليه الحربى وحكمه انه يبق على كتابته ويستوفى بها من أسلم وهو يبيده فان وفي الكتابة خرج حراً ولاؤه لسيده والارق لمن هو بيده (ص) وعتق المدبر من ثلث سيده ومعتق لا جمل بعده (ش) يعنى فان كان من جلة ما يبيد الحربى الذي أسلم مدبر ومعتق لا جمل ومكاتب فأما المدبر فانه يخدم هذا الذي أسلم عليه وله ان يؤاجر مدة حياة سيده الذي

بأرض الحرب (قوله وفديت أم الولد) في قوة الاستثناء من قوله وملك باسلامه لان معناه ملكه واستمر ملكه الا هذه الاشياء فلا يستر عليها ملكه (قوله فان كان ملياً) الجواب محذوف والتقدير فتؤخذ منه كما هو ظاهر (قوله الا أن غوت الخ) فان ماتت انقضت الامر ولا يرجع على مال الكها بشيء واذا مات سيدها خرجت حرة بمجرده مونه (قوله وقدم اليها بأمان أم لا) أي قبل اسلامه



(قوله فاذا مات سيده) وانظر اذا علم كونه مديرا ولم يعلم سيده أو علم ولم يعلم موته وينبغي أن يبقى بيده من أسلم الى مضي مدة تعمير سيده مع تقدير كون سنة وسطا ثم يخرج حرا ذكرا في ك (قوله والا فلا معنى الخ) بل له معنى وهو الرد على المقابل وهو ابن شعبان واحمد بن خالد فانهم ما قاتلان بأن الحرام المسلم يسترق وعلى الاول يأخذ منه بغير عوض ابواب ابراهيم الاندلسي بعوض (قوله للمستأمن) الاول الذي أسلم (قوله فان يقطع على المذهب) وقيل ان سرق فوق حقه نصابا (قوله اذ انزى بأمر آخر بية) أي لم يغتنيها وقوله او ذات مغنم حربية غنيهاها (قوله على المشهور) يتبادر انه راجع للتعميم وان هنالك مفصلا بين كثرة الجيش وقلة فيجوز اذا كثر الجيش ولا يجوز اذا قل (قوله غنيمة وفيه ومختص) قال الشيخ ابن عرفة الغنيمة ما كان بقتال أو بحيث يقاتل عليها اه قوله ما كان بقتال أي ماملك بقتال احترازا ماملك بشراء أو هبة أو غير ذلك (١٣٨) وقوله أو بحيث يقاتل عليها ليدخل به ما انجلي عنه أهله فاما ان يكون بعد نزول

الجيش أو قبله فان كان بعد نزول الجيش فهو غنيمة وما انجلي عنه أهله قبل خروج الجيش فهو في وصرح الباجي بأنه ما انجلي بعد خروج الجيش وقيل نزول بلد العدو والمختص بأخذه معناه والمال المأخوذ من كافر المسمى بالمختص بأخذه ولا يسمى غنيمة ولا في ما أخذ من مال حربي غير مؤمن دون علمه أو كرهادون صلح ولا قتال مسلم ولا قصده بخروج اليه مطلقا على رأى أو بزيادة من أحرار الذكور البالغين على رأى قوله ما أخذ من مال حربي يشمل الغنيمة وغيرها وقوله غير مؤمن ليخرج به ما أخذ من المستأمن وقوله دون علمه احترازه به عما وهبه الحربي وقوله أو كرهابيع الصلح وغيره فأخرج من المصالحين بقوله دون صلح وقوله ولا قتال أخرج به الغنيمة لانها لاجل القتال وقوله ولا قصده أخرج به اذا كان المال بحيث يقاتل عليه فاذا قصد القتال أو انجلي أهل المال فلا يختص بأخذه

دبره فاذا مات سيده الذي دبره عتق من ثلثه ان جله الثلث ولا يتبعه الذي أسلم عليه بشئ لانه انما كان ملكا منه المنفعة فقط فان لم يحمل الثلث الا بعضه فانه يرق باقيه لهذا الذي أسلم عليه وأما المعتقد الى أجل فانه يخدم هذا الذي أسلم عليه الى الاجل الذي علق عتقه عليه فاذا جاء الاجل عتق ولا يتبعه هذا الذي أسلم بشئ لانه انما ملك منه الخدمة فقط كالمدبر والى هذا أشار بقوله (ولا يتبعون بشئ) فالضمير يرجع للمعتقد لاجل والمدبر وللحر المسلم الذي ينزع عن أسلم عليه مجانا نص على ذلك اللخمي ومحمون وعبارة ومعنى قوله ولا يتبعون بشئ حيث كان الحربي الذي أسلم عاوض على من ذكر بشراء أو نحوه والا فلا معنى لقوله ولا يتبعون بشئ وأما المكاتب فانه اذا أدى الكتابة عتق وولاؤه لسيده الذي عقد كتابته وان لم يؤدها رزق لهذا الذي أسلم عليه ولو ضوح أمر المكاتب لم يذكروا المؤلف (ص) ولا خيار للوارث (ش) يعني ان سيد المدبر اذا مات وعليه دين يستغرق المدبر أو بعضه فانه يرق مقابل الدين للمستأمن وكذا ان لم يترك سيده غيره عتق ثلثه فقط ورق باقيه للمستأمن لتقديم حقه على أرباب الديون فيما يستغرفه ديونهم فهو وأولى به ولا خيار للوارث السيد فيمارق منه بين اسلامه للمستأمن أو أخذه ودفع قيمته (ص) وحدان وسارق ان حيز المغنم (ش) يعني ان الغنيمة اذا حيزت وصارت بين أيدي المجاهدين ثم ان أحدهم سرق منها نصابا كان دون حقه أو مساويا أو فوقه فانه يقطع على المذهب لضعف الشبهة هنا فلم تدرك الحد وكذلك اذ انزى بأمر آخر بية أو ذات مغنم فانه يجادل الجيش او كثر على المشهور ومفهوم قوله ان حيز المغنم انه لو سرق قبل حوز الغنيمة فانه لا يقطع فقوله ان حيز المغنم راجع للسرقة فقط لان السرقة اعتبر فيها الحوز وحوز كل شئ بحسبه ولما كانت أموال الكفار المأخوذة منهم ثلاثة أقسام كما قال ابن عرفة ماملك من مال الكافر غنيمة ومختص وفي عوسيا في الكلام على الاخيرين والكلام الآن في الغنيمة فأشار اليها بقوله (ووقفت الارض كضرب والشام والعراق) والمعنى ان الارض المفتوح ببلدها عنوة تصير وقفا للمسلمين بمجرد الاستيلاء عليها من غير احتياج الى حكم على المعتمد ولا تقسم بين الجيش كغيرها من أموال الكفار لفعل عمر في أرض مصر والشام والعراق مالك بلغني ان بلالا وأصحابه سألوا عمر في قسم الارض المأخوذة

لانه من الغنيمة فأخرج بذلك كما تقدم ومثال المختص بأخذه الداخل في حده ما هرب به أسيرا وتاجر عنوة أو من أسلم يدار الحرب وخرج بماله أو ما غنمه الذميون قوله مطلقا على رأى أشار الى الخلاف فان ما أخذ من أموال الكفار المحاربين الأحرار الذكور البالغين غنيمة بلا خلاف وما غنمه أهل الذمة مختص بهم وما غنمه العبيد والصبيان والنساء لا يكون غنيمة ويختص بهم وقيل بخمس (قوله على المعتمد) ومقابلته انما لا تصير وقفا بمجرد الاستيلاء أي فيحتاج لحكم أي لا تصير وقفا حتى توقف فقوله أي من غير احتياج الى حكم أي حكم بالوقفية أي لا يحتاج الى انشاء وقفية فلفظ الحكم غير مراد فاذا علمت ذلك فتذكر كمالك ما قاله محشي ات وحاصله ان المراد بوقفها تر كها غير مقسومة لا الوقف المصطلح عليه وهو التحبيس ثم اختلف هل كان بمجرد الاستيلاء أو كان بعد تطبيق نفوس المجاهدين (قوله لفعل عمر) قال في ك ومعنى أوقفها عمر أظهر وقفها ونازع فيه وأقام الدليل عليه وهو مراعاة مصالح المسلمين لانه لو قسمها ثم نزل بالامام أمر تجهيز الجيش والعساكر مثلا لقتال لا يجد ما يجهزهم



(قوله فزعم) أي فقال وليس المراد زعم أتى هي مطية الكذب (قوله الاخير) لعل ذلك لمصلحة اقتضت ذلك لم نعلم بها (قوله ولكن لا يؤخذ للدور كراء) اعلم أن القول بأن الدور وقف انما يتناول الدور التي صادفها الفتح فاذا انهدمت تلك الابنية وبني أهل الاسلام دورا غيرها فهذه الابنية لا تكون وقفوا والارض باقية على وقفيتها (قوله ومذهب مالك الخ) وهو مذهب أبي حنيفة أيضا ومذهب الشافعي انما افتحت صلحا (قوله ان أوجب عليه) أي قوتل عليه حقيقة أو حكما كما اذا انجلى العدو وبعد دخول الجيش بلاده (قوله أو سوقوا على سوادها) أي جعلوا مساقاة على الأشجار فالمراد بالسواد الأشجار وهو معطوف بحسب المعنى على قوله لعمارتها وكأنه قال لعمارتها أو للمساقاة على سوادها أو معطوف على ان أقرت فان قلت (١٣٩) اذا أقرت بأيدي أهلها للمساقاة على سوادها فإن

الخارج قلت يراد بالخراج ما يشمل الثمار التي على الأشجار (قوله فيبدأ من ذلك بآل النبي الخ) ويؤفسر نصيبهم لانهم لا يعطون من الزكاة (قوله على جهة الاستحباب) أي ان كان في المال سعة والابدئ بالخارج فالأحوج أي فالترتيب في قول المصنف ثم للمصالح على جهة الاستحباب كما هو مصرح به (قوله وعقل الجراح) أي اذا لم يكن عاقلة (قوله ونحوهم) كعانة محتاج وظاهر كلامه ان الامام لا يبدأ من ذلك بنفسه وعماله وبه قال ابن عبد الحكم فان ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم وقال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعماله بغيرة تقدير ولو احتاج لجمعه اه (قوله وبدئ عن الخ) أي وجوباً أي بعد آله عليه الصلاة والسلام (قوله بن جبي فيهم) المال أي في بلدهم الخارج أو الخمس أو الجزية لـ أي باعتبار كل بلدة جبي به المال والظاهر ان المراد كل بلدة المدينة كرشيد واسكندرية من اقليم مصر (قوله حتى يغنوا غنى سنة) قال في لـ وتقدم في آله انهم يعطون باجتهاد الامام أي فيمنع ذلك يكون قوله وبدئ الخ أي بعد الاشراف (قوله لمواثب

عنة فأبى ذلك عليهم وكان بلال من أشد الناس عليه كلاما فزعم من حضر ذلك ان عمر دعا عليهم فقال اللهم كفنيهم فلم يأت الحول وواحد منهم حتى عبد الوهاب ولم ينكر أحد من الصحابة عليه ذلك وتلاه عثمان وعلى على مثل ذلك وقد غنم عليه الصلاة والسلام غنائم وأراضى فلم ينقل انه قسم منها الاخير وهو هذا اجاع من السلف وبعبارة ووقفت الارض أي التي ليست بعوات ماعدا أرض الدور على القول بأن دورهم تقسم على حكم الغنيمة وأما على القول بانها لا تقسم وهو المتمد فأرضها وبنيانها وقف ولكن لا يؤخذ للدور كراء فليست كأرض الزراعة ولو قسمت الارض التي ذكرناها وقف فيمضي حيث قسمها من يرى قسمها ومذهب مالك ان مكة فتحت عنوة (ص) وخمس غيرها ان أوجب عليه (ش) قد علمت حكم الارض العنوة وأما غير الارض من المال والكراع أي الخيل وغير ذلك فانه يخمس أي يقسمه الامام خمسة أخماس الخمس لله ولرسوله لقوله تعالى فان لله خمسة وللرسول والاربعة أخماس يقسمها الامام بين المجاهدين كما يأتي عند قوله وقسم الاربعة لحرم مسلم الخ لكن شرط التخميس المذكور الايجاف عليه بالخيل والركاب أي الابل أي يكون القتال سببا في أخذه (ص) فخارجها والخمس والجزية لآله عليه الصلاة والسلام ثم للمصالح (ش) تقدم ان أرض العنوة توقف للمصالح المسلمين ولا تقسم وأما خارجها ان أقرت بأيدي المسلمين أو أهلها لعمارتها أو سوقوا على سوادها والخمس الذي لله ولرسوله أي الخمس الخارج بالقرعة من غنيمة أو ركاز كما مر عند قوله وفي تدرته الخمس كالركاز والبقى هو الجزية العنوية والصليحية وعشور أهل الذمة وخراج أرض الصلح محله بيت مال المسلمين بصرفه الامام في مصارفه باجتهاده فيبدأ من ذلك بآل النبي عليه الصلاة والسلام على جهة الاستحباب ثم يصرف للمصالح أي العائد نفقها على المسلمين كبناء المساجد والقناطر والغزو وعمارة الثغور وأرزاق القضاة وقضاء الديون وعقل الجراح وتزويج الاعزب ونحوهم وأشعر كلام المؤلف ان التي لا يلزم تخميسه (ص) وبدئ بن فيهم المال ونقل للاحوج الاكثر (ش) يعني ان الامام عند القسم للفقراء وما في حكمه يبدأ بن جبي فيهم حتى يغنوا غنى سنة ثم ينقل ما فضل لغيرهم أو وقف للمواثب المسلمين هذا اذا استوت الحاجة في كل البلدان فان كان غير فقراء البلاد أكثر حاجة فان الامام يصرف القليل لاهل البلد الذي جبي فيهم المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم وقوله ونقل للاحوج وجوباً الاكثر وقوله وبدئ الخ البداءة هنا بالنسبة لمصالح المسلمين فلا ينافي البداءة لآله عليه الصلاة والسلام قبل ذلك فالبداءة بآله عليه الصلاة والسلام حقيقية (ص) ونقل منه السلب

(١٧ - خرشي ثالث) المسلمين أي لمصالح المسلمين وقوله هذا أي محل اعطائهم ما يغنيهم غنى سنة اذا استوت (قوله فان الامام يصرف القليل) ظاهره وان لم يغنوا به وتقدم انهم يعطون حتى يغنوا فيحمل على ما اذا لم يكن غيرهم أحوج ذكره بعض الشراح (قوله ونقل منه السلب) السلب مفعول نقل خلافا لعب فان عبارته توهم انه مزيد عليه وليس كذلك وحاصل توضيح ما في المقام الذي تلقيناه من بعض شيوخ أهل المغرب ودل عليه النقل ان السلب قسمان كلي وجزئي فالكل هو المشار له بقوله من قتل قتيلا فلا فله سلبه والسلب اذا أطلق لا ينصرف الا اليه والجزئي هو الذي يأخذه الامام من الغنيمة كسيف ونحوه يعطيه للقاتل وكل يحسب من الخمس الذي يخرج من الغنيمة والمصنف لما قال السلب فهم منه باعتبار ما قلناه لا ينقل الا الكلي ولا ينقل الجزئي فلذا قال الشارح ولو حذف



السلب لكان أشمل أى لانه يتناول الكل والجزئ وكل من القسمين محسوب من الخمس قال ابن عرفة النفل ما يعطى الامام من خمس الغنيمة مستحقا لمصلحة وهو جزئ وكلى فالاولى ما ثبت لا عطائه بالفعل والثانى ما ثبت بقوله من قتل قتيلا فلا فله سلبه قال القاضى فى القنبيات والنفل بفتح الفاء وسكونها مع الزيادة على السهم ومنه نافلة الصلاة (قوله ولا بأس بالنفضيل ان اختلف فعلهم) ظاهره ولو فى السلب الكل (قوله أى الذى سلبناه منهم) أى من ذواتهم مما كان عليهم من ثوب وغيره المشار به بقول المصنف والمسلم فقط سلب اعتيد وقوله وغير السلب أى كأن يعطى الامام ذلك المقاتل سوارا أو غير ذلك من الغنيمة للمقاتل وكل محسوب من الخمس (قوله فلو قال ونفل منه) أى من الخمس وقوله ولم يذ كر السلب أى الذى هو الكل (قوله لكان أشمل) لتناوله السلب الجزئ والكل والسلب فى المصنف قاصر على الكل هذا معناه فلا (١٣٠) تكن من القاصرين واسأل الله حق اليقين وصحبة النبيين فاذا علمت ذلك

فما كتبه شيخنا عبد الله من ان المراد ان غير الأخوذ من أموال الكفار مما هو موضوع فى بيت المال كالجزية والعشر والخراج ونحو ذلك ينقل منه بالاولى من السلب اه غير ظاهر (قوله ولم يجوز ان لم ينقض القتال) اعلم ان المصنف اذا عبر بلا يجوز فمراده الحرمة هذه قاعدة كغيره من أهل المذهب فالمصنف مفيد للحرمة وبعضهم يحمله على الكراهة وظاهر صنيع عب انه المعتمد (قوله ان لم ينقض القتال) أما لو انقضى القتال فهو جائز ويكون معنى قوله من قتل قتيلا الخ من كان قتل قتيلا (قوله يعنى ان قول الامام) ومثله والى الجيش ومثل من قتل قتيلا من جافى بشئ من عين أو متاع أو خيل فله ربهه مثله أما الجعل قبل انقضاء القتال من غير السلب من السلطان فلا بأس به (قوله لانه حكم بما اختلف فيه) اذ سم من أجازة كأجد (قوله ولا يعتبر ابطاله بعد المغنم) أى بعد حوزة (قوله بل يستحق من فعل شيأ الخ)

لمصلحة (ش) يعنى ان النفل فى الشرع هو الزيادة من خمس الغنيمة فان لامير المؤمنين ان أن يزيد من الخمس وهو مرجع ضمير منه لمن شاء من المجاهد دين أى يزيد ما يرى زيادته ان كان لمصلحة كقوة بطش الاخذ وشجاعة أو يرى ضعفه من الجيش فيرغبهم بذلك فى القتال لا لغير مصلحة فان استنوا ونفل جميعهم أو ترك ولا ينقل بعضهم ولا بأس بالنفضيل ان اختلف فعلهم والسلب بالتحريك أى الذى سلبناه منهم وغير السلب ينقله الامام من باب أولى فلو قال ونفل منه ولم يذ كر السلب لكان أشمل وأخصر (ص) ولم يجوز ان لم ينقض القتال من قتل قتيلا فله السلب (ش) يعنى ان قول الامام للمجاهدين قبل القدرة على العدو وهو مراده بقوله ان لم ينقض القتال من قتل قتيلا فلا فله سلبه غير جائز لان ذلك يؤدى الى ابطال نياتهم والى فسادها لان بعضهم ربما ألقى نفسه فى المهالك لاجل الغرض الدنيوى فيصير قتاله لا ثواب فيه لكونه قاتل لاجل الغنيمة أما بعد القدرة على العدو فان ذلك جائز اذا لم يحذور فيه ومن فاعل يجوز أى لم يحجز هذا اللفظ قبل انقضاء القتال والمراد لم يحجز هذا اللفظ وما رادفه وما كان معناه (ص) ومضى ان لم يبطله قبل المغنم (ش) يعنى اذا قلنا بعدم جواز قول الامام قبل انقضاء القتال من قبل قتيلا فلا فله سلبه فان وقع مضى لانه حكم بما اختلف فيه الا أن ينص على ابطاله قبل جواز المغنم فانه يبطل حينئذ ولا شئ لمن قتل بعد ذلك من سلب المقتول وله سلب من قتله قبل الابطال ولا يعتبر ابطاله بعد المغنم بل يستحق من فعل شيأ من الاسباب ما رتبته الامام عليه (ص) والمسلم فقط سلب اعتيد (ش) يعنى ان الامام اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم قتيلا فلا فله سلبه المعتاد وجوده مع المقتول حال الحرب كفرسه ودرعه وسيفه ورجله ومنطقته بما فيها من حلية وفرسه المراكوب له أو الممسوك بيده أو بيد غلامه لاقتال وما يأتى من قوله ودابة لا يخالفه اذ هو محمول على دابة ليست كذلك ومفهوم المسلم ان الذى الذى مع الجيش لا سلب له اذا قتل قتيلا الا اذا أجاز له أمير المؤمنين فانه يأخذ سلبه وبعض ذلك ولا يتعقب وكذلك لو قتلته امرأة فلا شئ لها الا أن يحكم بذلك لها فيمضى كما قاله سحنون وانما لم يقتصر المؤلف على قوله مسلم بل زاد قوله فقط لان الاول مفهوم غير شرط وهو لم يعتبره بخلاف الثانى لا اعتبار له (ص) لاسوار وصيلب وعين (ش) هذا مفهوم قوله اعتيد ومثل العين وهو الذهب والفضة طوقه وقرطه الذى فى أذنيه وتاجه الذى على رأسه لانه

للأول

سواء كان بعد حوز المغنم أو قبله كما تبين من الشارح والمغنم كافى القنبيه الموضع الذى يجتمع فيه أموال المغنم ظاهر الشارح انه الغنيمة (قوله محمول على دابة ليست كذلك) بأن تكون بيد غلامه غير مهيأة للقتال أى بأن تكون جنيا (قوله وكذلك لو قتلته امرأة الخ) أى فالمرأة المسلمة القاتلة لا تدخل فى قول الامام من قتل قتيلا فلا فله سلبه وكذا باقى من لا يسهم له الا أن يتعين عليه الجهاد بفتح الجاء والعدو على هذا المرأة التى يسهم لها تدخل فى قول الامام المذكور وكذا الصبي الذى يسهم له لتعين القتال بفتح الجاء أيضا وانظر من تعين عليه بتعيين الامام من امرأة أو نحوها هل هو كمن تعين عليه لفتح العدو (قوله الا أن يحكم بذلك لها) أى الا أن يجوز لها الامام (قوله لان الاول) وهو قوله مسلم (قوله بخلاف الثانى) أى الذى هو قوله فقط أى لا اعتبار له وما عند جميع الناس وأما ما تقدم فهو انفرده ويحتمل أن المعنى بخلاف الثانى أى الذى هو مفهوم الشرط أى ولم يكن هنا



(قوله تقدم بيانه) المقيد عطفه على قوله لا سوار الخ أى على النقي لاعلى المنق (قوله اذا سمعه بعض الجيش) في قوة التعليل وهو في نسخته هكذا أى بألف واحدة بعد الذال وقال في ك ويدخل العسكر الثاني مع الاول ان كان أميرهما واحدا في قوله من قتل قتيلا ك (قوله وأما ان قال الامام الخ) لعل وجهه انه اذا عين فهو غير داخل على اتساع العطاء فيقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو واحدا بخلاف ما اذا قيل من قتل قتيلا (قوله فالاول) تحصل من الشارح ان القيود ثلاثة أن لا يأتي الامام بما يدل على العموم وأن يعلم الاول من مقتوليه وأن يقتلها امرتين (قوله وقيل له أكثرهما) انما كان القول الثاني في هذه المسئلة أكثرهما نصيبا بخلاف التي قبلها فانه أقلهما لانه في هذه كل منهما فيه أولية بخلاف التي قبلها فان الاول واحد فقط والاقول محقق والكثير مشكوك فيه فأخذ المحقق وترك المشكوك فيه وهما جرى قول بأن له أقلهما فيما اذا كانا معالان (١٣١) القلة موازية لكثرة فأى مرجح لكثرة فلو فرض انه قتل خمسة في آن واحد وجهل

الامر فاذا قلنا بالقول الذي يقول بأخذ النصف فانه يأخذ من كل خمسة وأما اذا قلنا بالاكثر فأيأخذ من عليه أمتعة أكثر (قوله ولم يكن للمرأة) أى ولم يكن من امرأة (قوله أو يخص نفسه) فهو موه لو خص قوما هو منهم كأن قال لعشرة هو واحد منهم من قتل قتيلا فله سلبه أو زاد من قتل سلب من قتل ولو تعدد كغيره ابن عرفة الآن يضم اليه من يتم في شهادته له أو اقراره بدين في مرض انتهى (قوله ونبه الخ) أى يعلم من كلام المصنف ان التنفيل بالبغل والبغلة صحيح واذا كان صحيحا فهو داخل في السلب المعتاد واذا دخل في السلب المعتاد البغل والبغلة في قوله من قتل قتيلا فله سلبه ليكون المقصود منه تقوية قلوب المجاهدين دخل في السلب المعتاد الفرس لانه يقوى قلوب المجاهدين بالاولى فاذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فيدخل الفرس في السلب والحاصل ان المعنى ونبه

للملوك وقوله (وداية) تقدم بيانه (ص) وان لم يسمع (ش) هو مبالغة في استحقاق السلب والمعنى أن أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فان من سمع ومن لم يسمع قوله لم يعد أو غيبة سواء اذا سمعه بعض الجيش (ص) أو تعدد (ش) يعني ان أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل رجل من المسلمين قتلى من الكفار فانه يأخذ سلبهم وأما ان قال الامام بافلان ان قتل قتيلا فلك سلبه فان لذلك المعنى سلب قتيله ان انفرد وقوله (ان لم يقتل قتيلا) صوابه ان لم يعين قاتلا لان موضوع المسئلة أنه قال من قتل قتيلا فله سلبه وقوله (والا فالاول) أى والابان عين قاتلا لا والابان قال قتيلا فالاول فقط ما لم يأت بما يدل على العموم ككل من قتله فلو جهل المقتول أو لا حيث لم يكن ما يدل على العموم أو قتل اثنين معا فان في الفرع الاول قولين أحدهما أنه له نصفهما والثاني أنه له أقلهما وفي الفرع الثاني قيل له نصفهما وقيل له أكثرهما (ص) ولم يكن لكامرأة ان لم تقاتل (ش) هو معطوف على قوله وللمسلم فقط سلب اعتمد والمعنى ان أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم امرأة كافرة أو صبيبا أو شيخا فانما ونحوهم مما أمر أنه لا يجوز له قتله فانه لا سلب له منه الا أن يقاتل هؤلاء فله سلب من قاتل منهم بلجواز قتله حينئذ قوله ان لم تقاتل أى المرأة ومن ذكر معها أى قاتلت قتالا يقتضى قتلها بان قتل أو قاتلت بالسلاح لان قاتلت بالحجارة ونحوها ولم تقتل أحدا فانه بمنزلة عدم مقاتلتها (ص) كالامام ان لم يقتل منكم أو يخص نفسه (ش) تشبيه في المقيد وهو استحقاق المسلم السلب بقيديه وهما كون السلب معتادا ولم يكن لكمرأة والمعنى ان الامام كغيره من أحاد الجيش هذا ان لم يقتل منكم فان قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه أو قال ان قتلنا قتيلا فلى سلبه ثم انه قتل قتيلا فلا سلب له في الحالتين لانه أخرج نفسه في الصورة الاولى بقوله منكم وخص نفسه في الصورة الثانية أى حابى نفسه فلا سلب له (ص) وله البغلة ان قال على بغل (ش) يعنى أن الدابة التي يقاتل عليها داخل في السلب المعتاد ونبه المؤلف بالادنى على الاعلى لانه اذا دخل البغل الغير المعتاد فأحرى الفرس فاذا قال أمير المؤمنين من قتل قتيلا على بغل فهو له قتل قتيلا على بغل فهى له لصدق البغل الذكركر على البغلة الاثني فلو قال من قتل قتيلا على بغل فهى له فاذا المقتول على بغل ذكر لم يكن له لعدم صدق البغلة على البغل الذكرومثل البغل والبغلة الحمار والاتان والجل والناقة

بدخول الادنى في السلب المعتاد على دخول الاعلى في السلب المعتاد وقوله لانه اذا دخل البغل أى الشامل للذكر والانثى الذي هو أدنى من الفرس دخل الاعلى والظاهر ان حكم الحمار كذلك وان كان لفظ المصنف لا يدل عليه (قوله لصدق البغل الذكركر) لا يخفى ان البغل الذكركر لا يصدق على البغلة الاثني (قوله ومثل البغل الخ) حاصل كلامه أن الحمار الذكركر يصدق على الانثى التي هي الاتان دون العكس وقوله والجل والناقة أى ان الجل الذكركر يصدق على الناقة الاثني دون العكس ولا يخفى أن الشمول لا يعقل فالمناسب أن يحذف الذكركر ويكون حاصله أن البغل يصدق على الذكر والانثى بخلاف البغلة والجل يصدق بالذكركر والانثى بخلاف الناقة فهو قاصر على الانثى والحمار صادق على الذكر والانثى بخلاف الاتان فهو قاصر على الانثى وبعد كتي هذا وجدت في بعض الشراح ما يفيد من قوله الحمد فاذا علمت ذلك فيقال هذا الذي قرره باعتبار عرفهم من اطلاق الجل على مايعم والحمار على مايعم والافلا على مايعم لا يصدق على الانثى وكذا الجل فيمنئذ اذا قال على بغل لا يدخل الانثى وهكذا



(قوله لان كانت بيد غلامه) أى التى ليست مهيأة للقتال (قوله ان عطفناه) أى عطفنا دابة فيما تقدم على الميثب وهو سلب اعتياد (قوله وان عطفناه) أى دابة على المنفى أى الذى هو قوله سوار وصليب (قوله وان قدرذ كرافله نصف نصيبه) المناسب فله نصيب كامل حينئذ يعطى نصف نصيب (قوله أى فى المناشبة) الظاهر أنه تفسير حقيقى أى النخام القتال (قوله لكان أخصر) لانه يحذف بالغ عاقل (قوله كتاجر) كانت تجارتها تتعلق بالجيش من مطعم وملبس أم لا وقوله وأجير كانت منافعه عامة كرفع الصوارى والاحبل وتسوية الطرق أو خاصة كأجير خدمة ويسهم (١٣٣) للاجير ويحط من أجرته بقدر ما عطل من خدمته وليس لمستأجرة أخذ

سهمه عوضا فيما عطل من خدمته بخلاف مؤجر نفسه فى خدمة أخرى لان ذلك قريب بعضه من بعض بخلاف السهم بما كثر عما استأجره ولان القتال لا يشبه الخدمة ولا يقابل أجره أجرها لان فيه ذهاب نفسه وانما يجير مستأجره فيما تقارب لا فيما بعد (قوله لكثرة سواد) أى جماعة المسلمين (قوله تابعة) أى ليست مقصودة بالذات وقوله أو متبوعة أى مقصودة بالذات (قوله ولو أطاق القتال) أى والفرض انه قاتل (قوله وضد الحاضر) أى الصحيح والاولى زيادة هذا لاجل قوله والمريض (تنبيه) ماذ كره المصنف من أن الضد لا يسهم له ولو قاتل ما لم يتعين عليهم بفتح العدو فيسهم لهم وهل يتعين الامام كذلك أم لا وهو ظاهر اطلاقهم (قوله ان أجيز قاتل) أى وأطاق القتال وانما ترك المصنف ضد الإطاعة للاستغناء عنه بقوله وقاتل بناء على أن المراد به القتال المعتبر ولا بد من كونه ذكرا وان كان لفظ الصبي شاملا لذكر والانثى واعلم ان عدم الاسهام مذهب المدونة والرسالة والاسهام قاله فى كتاب محمد فالاول هو الراجح (قوله لا المصطلح الخ) أى لان الضد

فلو قال على كبغل لكان أشمل (ص) لان كانت بيد غلامه (ش) هـ ذاراجع لقوله ودابة ان عطفناه على الميثب أى ودابة ان كانت بيد أم ومنطقته أو عضده لان كانت بيد غلامه وان عطفناه على المنفى كان تكرارا لاننا ان عطفناه على المنفى كان معناه ولم تكن متصلة به والتي لم تكن متصلة به هي ما كانت بيد غلامه فعطفه على الميثب أولى راجع الشرح الكبير عند قوله ودابة فان فيه زيادة توضيح (ص) وقسم الاربعة لحرم مسلم عاقل بالغ حاضر (ش) تقدم الكلام على مصرف الخمس الخارج بالقرعة والكلام الآن على مصرف الاربعة لاجناس الباقية فذكر المؤلف أن يقسمها الامام على من اجتمعت فيه سبعة أوصاف الاول أن يكون صحيحا على تفصيل فى هذا باني فى قوله ومريض شهد الخ الثانى أن يكون ذكرا فلا يسهم للانثى ولو قاتلت على المشهور وأما الخنثى المشكل فله نصف سهم لانه ان قدر أنثى فلا شيء له وان قدر ذكرا فله نصف نصيبه كالميراث وأخل المؤلف بقيد الذكورية ولا يقال تذ كبر الاوصاف يشعر به لاننا نقول هذه الاوصاف أسماء أجناس تشمل الانثى كقول المؤلف العدل حرم مسلم الخ فيشمل الانثى الثالث أن يكون حرا فلا يسهم لعبد ولو قاتل على المشهور الرابع أن يكون مسلما فلا يسهم لكافر ولو قاتل على المشهور الخامس أن يكون عاقلا فلا يسهم لغير عاقل السادس أن يكون بالغاً فلا يسهم لصبي السابع أن يكون حاضرا للقتال أى فى المناشبة وسواء قاتل أم لا ولو قال مكلف لكان أخصر (ص) كتاجر وأجير ان قاتلا أو خرجا بنية غزو (ش) التشبيه فى وجوب القسم من الغنيمة والمعنى ان التاجر والاجير اذا كانا مع القوم فى القتال وقاتلا أو خرجا بنية الغزو وحضر القتال ولو لم يقاتلا فانه يسهم لهما لانهما كثر اسواد المسلمين وسواء كانت نية الغزو تابعة أو متبوعة أو هما على حد سواء (ص) لا ضدهم ولو قاتلا (ش) يعنى أن ضد من تقدم لا يسهم له ولو قاتل فضا الذ كرا لا تى وضد الحر العبد ولو يشأ بنية وضد المسلم الكافر ولو ذميا فمر مع المسلمين أم لا وضد العاقل المجنون المطبق لامن معه من العقل ما يميز به القتال وضد البالغ الصبي ولو أطاق القتال على المشهور وضد الحاضر للقتال الغائب والمريض على ما سيأتى وضد التاجر والاجير الذين قاتلا أو خرجا بنية الغزو اذا خرج أحدهما لانية الغزو ولم يقاتل لكن الصبي أخرجه المؤلف بقوله (الا الصبي فقيه ان أجيز وقاتل خلاف) لقوة الخلاف فيه والمراد بالضد المقابل لا المصطلح عليه (ص) ولا يرضخ لهم (ش) يعنى ان الضد المتقدم ذكره الذى لا يسهم له المشهور انه لا يرضخ له أيضا والرضخ لغة العطاء ليس بالكثير وشرعا مال تقديره الى رأى الامام محله الخمس كالنفل (ص) يكتب قبل اللقاء (ش) التشبيه فى عدم الاسهام والمعنى ان من مات من آدمى أو فرس قبل اللقاء الصفين ولو بعد دخول بلاد العدو

المصطلح عليه لا يكون الامعنى وهذه ذوات أو انما الضد باعتبار الوصف (قوله قبل اللقاء الخ) فيه اشارة الى أن المراد فانه باللقاء الالتقاء فاذ مات قبل الالتقاء فلا يسهم له واذ مات بعد الالتقاء فيسهم له أى ولو لم يقاتل وهذا قول وقوله بعد والمراد باللقاء القتال اشارة لقول آخر وانه اذ مات بعد الالتقاء قبل القتال لا يسهم له ومفاد عجب ترجيحه ومفاد الشيخ سالم ترجيح الاول ورأيت ما يفيد ترجيح كلام عجب والفرق بين الميت قبل اللقاء والضال من أنه يسهم للثانى دون الاول أن الضال نيته الغزو واستمرت الى الآن بخلاف الميت فان نيته انقطعت بالموت (قوله ولو بعد دخول بلاد العدو الخ) أى والخلاف فيما اذا دخل كما هو مفاد بهرام



(قوله وأخرج) أي الآن يقاتل راكباً وأرجلهم له وينبغي تحريمه في الأعمى أيضاً وفي قوله وأشل (قوله إن لم يتعلق بالجيش) أي ولو تعلقت بالمسلمين مثال تعلقاتها بالجيش كحشر أي جمع القوم أو إقامة سوق ومثل تعلقاتها بالجيش تعلقاتها بأمير الجيش كقسمه صلى الله عليه وسلم لعثمان وقد خلفه على بنته لتجهيزها ودفنها (قوله ولو كانت بهم منفعة الخ) تحمل المنفعة على نحو يرى السهم وأمالو كان لهم تدبير فيسهم لهم (قوله وضال ببلدنا الخ) المعتمد أنه يسهم للضال ببلدنا وكذا من رد لها برمح فان رداختياراً لم يسهم له (قوله وإن ضل عن الطريق برمح) أي بسبب رمح أبقى الضلال على حقيقته ويجوز أن يكون في عبارة المصنف استخدام بأن يقال قوله وإن ضل برمح أي وإن ضل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى برمح رمح (قوله لأنه يكثر السواد) أي في بلاد العدو (قوله وإن برمح) لا ينبغي أن مبالغة الرمح هنا لا تظهر (قوله مضاف محذوف في قوله ببلدنا) المراد بانظر في العلاقة وذلك لأن المحذوف إنما هو ضال وهو مضاف إليه أضيف إليه خلاف فليس المضاف مظهر وفا في قوله ببلدنا هم بل مرتبط بكافورنا (قوله وبخلاف مريض شهد الخ) أي والمرض منعه من القتال فلم يقاتل كما هو مفاد المواق (قوله الآن يكون ذارأي) (١٣٣) أي وما تقدم من قوله ولو كان منهم منفعة

يحمل على منفعة خاصة من يرى سهم فلا تنافي فتدبر (قوله كالوقرة) لعل الظاهر أن يقول وهو الوقرة (قوله أو مرض بعد أن أشرف) قال السهري في شرحه وقوله أو مرض أي أو انقطع بعد أن أشرف على الغنيمة معطوف على شهد الذي هو صفة مريض فهو في موضع الصفة له أيضاً معطوف بأو التي لاحد الشيتين (قوله وانقطع قبل الاشراف) أي ولم يحضر القتال في الصور الأربع ثم اعلم أن هذا الحل الذي حل به شارحنا قول المصنف ومريض شهد كفرس رهيص قال به عبد الوهاب وهو الذي يدل عليه النقل أيضاً وحل عجب بخلافه فقال المراد به من حصل له المرض عقب ابتداء القتال صحيحاً كما يفيد ح في الحالة الأولى ونصه الأولى أن يخرج في الجيش وهو صحيح لم يزل كذلك حتى ابتداء القتال فرض

فانه لا يسهم له على المشهور ولو مات بعد اللقاء أسهم له والمراد باللقاء القتال (ص) وأعمى وأخرج وأشل ومتخلف الحاجة أن لم يتعلق بالجيش (ش) أي وكذلك لا يسهم لاعمى ولا لأشل ولا لأقطع يد أو رجل ولو كانت بهم منفعة على المشهور وكذلك لا يسهم لمن تخلف الحاجة في بلاد الاسلام الآن تكون من حوائج الجيش فانه يسهم له (ص) وضال ببلدنا وإن برمح بخلاف بلدنا (ش) يعني أن الغازي إذا ضل من الجيش في بلاد المسلمين فانه لا يسهم له لانه لم يحصل منه منفعة للجيش وإن ضل عن الطريق برمح أنت على مركبه ولو كانت مركب الامير بخلاف من ضل من الجيش في بلاد العدو فانه يسهم له لانه يكثر السواد في بلاد العدو وإن برمح وهذا التفصيل الذي ذكره المؤلف تبين فيه ابن شاس وابن الحاجب وهو منتقد انظر الشرح الكبير (ص) ومريض شهد كفرس رهيص (ش) هو معطوف على مضاف محذوف في قوله ببلدنا أي بخلاف ضال ببلدنا وبخلاف مريض شهد القتال من أوله ولم يزل كذلك حتى انهمز العدو فانه يسهم له لانه حضر سبب الغنيمة وهو القتال فان لم يشهد المريض فلا يسهم له الآن يكون ذارأي والمقعد الذي له رأى كذلك بل أولى منه وكذا سائر من قلنا لا يسهم له من يتصور منه الرأى كالأعرج والأشل انتهى وكذلك يسهم للفرس الرهيص أي الذي به مرض في باطن حافره من وطئه على حجر أو شبهه كالوقرة وإنما أسهم له لانه بصفة الاصحاء (ص) أو مرض بعد أن أشرف على الغنيمة (ش) أي فيسهم له بلا خلاف وأما إن لم يشرف فأشاره بقوله (والا فقولان) أي والابان مرض وانقطع قبل الاشراف فيشمل من خرج من بلاد الاسلام مريضاً ولم يزل أو صحيحاً ثم مرض قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخوله وقبل القتال أو بعده وقبل الاشراف فقولان بالإسهام وعدمه في كل من الصور الأربع حكاهما ابن بشير ولا يدخل في قوله والاصور زوال المانع بأن يخرج مريضاً ثم يصح قبل دخول بلاد العدو أو بعد الدخول وقبل القتال أو بعدهما وقبل الاشراف فانه يسهم له في هذه الصور بلا خلاف لأن كلامه في حصول المانع لا في زواله ويجرى في مرض الفرس ما يجري في مرض

وتعادي به المرض إلى أن هزم العدو فان مرضه لا يمنعه سهمه على المشهور وهو مراد المؤلف بقوله ومريض شهد فانه معطوف على مدخول بخلاف بلدنا انتهى المراد منه (قوله وانقطع قبل الاشراف) أي وانقطع عن القتال رأساً فلم يحضر القتال هذا للقلشاني وحل عجب بخلافه فقال والافق قولان يشمل من خرج من بلدنا مريضاً واستمر حتى انقضى القتال ومن خرج صحيحاً ومرض قبل دخول أرض العدو أي وبعد دخول أرض العدو وقبل ابتداء القتال ولو يسيرا واستمر كذلك أيضاً في مرض الفرس ما جرى في مرض الآدمي من التفصيل فان قلت ما الفرق بين من طرأ له المرض بعد ما شهد ابتداء القتال صحيحاً وبين ما ذكر فيه الخلاف في الصور الثلاث قلت هو أن من شهد ابتداء القتال صحيحاً ثم طرأ له المرض فقد شهد القتال صحيحاً في الجملة وفي الصور الثلاث إنما شهد جميع القتال مريضاً وهذا على ما يفيد ح وأما ما يفيد كلام القلشاني من أن المرض منعه من حضور القتال في الصور الثلاث فالفرق ظاهر هذا ويبحث فيما ذكر القلشاني بأنه لا وجه للقول بالإسهام في الصور الثلاث لأن شرط الإسهام حضور القتال ولم يوجد



اللهم الآن يقال حضور القتال انما هو شرط في الاسهام في حق الصحيح لا في حق المريض وفيه ما لا يخفى وأما كلام ح فيقتضى انه شهد القتال في الصور الثلاث كما قدمنا وحينئذ فيقال ما وجه القول بعدم الاسهام له ويجاب بأن حضوره على هذا الوجه كالحضور عند صاحب هذا القول انتهى (وأقول) وهو في الصور الثلاث لم يقاتل خلافا للعاب واعلم ان الصورة الرابعة لا ينبغي ادخالها وان كان كلام المصنف بظاهره يشملها وهي اذا حضر القتال مع مجاثم مرض قبل الاشراف على الغنيمة لان الاسهام في هذه يفهم من قوله ومريض شهيد بالاولى انتهى (قوله وبه يعلم ان قوله الخ) وذلك لان الرخص نوع من المرض (قوله والفرس مثلا فارسه) ظاهره ولو كان للامام الاعظم وجعل السهمين للفرس يفيد انه يستحقهما ولو كان الفارس عبدا فيكونان لسيده وهو أحد الترددين والاخرهما للفارس فلا سهم له (قوله اما اعظم مؤنة الفرس) كأن المراد بالمؤنة ما يتعلق بهامن أكل وخدمة لا خصوص الاكل (قوله ولهذا) أي ولهذا المذكور من التعليل (قوله والقتال الخ) معطوف على الارهاب (قوله عند الحاجة اليها) مفاده انه يقيد الاسهام بما اذا احتمل قتالهم ببر ولو ببعض مكان من البر فلا يسهم (١٣٤) للفرس اذا كانوا في سفينة ذاهبين الى مالطاء (قوله أو برذونا الخ) لا يشترط في هذه

الامور اذن الامام والضمير في قوله بهما يرجع للبرذون وما بعده (قوله بقدر بهما على الكسر) أي وقت القتال عليهم او لم يكن كذلك وقت دخول بلد العدو (قوله هو الدابة الثقيلة) أي الغليظة الاعضاء كما هو الموجود عندنا مصر يحمل عليه الامتعة (قوله وعكسه مقرف الخ) والظاهر ان المقصر في الحكم كالهجين وان لم يصرح به المصنف وحرره (قوله أي رديء) أي لكونه برذونا (قوله ومن الادعي) أي والهجين من الادعي فهو عطف على من الخيل (قوله يتعدى الخ) أي ان كثرة تعدى بنفسه وتارة لا يتعدى أي بنفسه فلا ينافي انه يتعدى بحرف الجر (قوله اذا كان يتوقع برؤه كالصحيح) هذا ابهام ونصه يعني ان الفرس المريض اذا كان يتوقع برؤه فهو كالصحيح يسهم له حكاية في

الادعي من التفصيل وبه يعلم ان قوله كفرس رهيص يجري فيه جميع التفصيل المذكور (ص) والفرس مثلا فارسه (ش) يعني ان الفرس له اسهمان وللفارس سهمان واحدا اما اعظم مؤنة الفرس واما القوة المنفعة به واليهذا يسهم لبغل ونحوه وقوله (وان بسفينة) مبالغة في الاسهام للفرس والمعنى ان الفرس له اسهمان ولو كانت في السفينة ولصاحبها سهمان المقصود من حمل الخيل في الجهاد الارهاب للعدو لقوله تعالى ترهبون به عدو الله وعدوكم والقتال عليها عند الحاجة اليها لا ترى ان الغزاة لو تركوا خيلهم لاجل المضيق وقتا ولو اعلوا أرجلهم انه يسهم للفرس سهمان ولصاحبها سهمان فلا فرق بين البحر والبر (ص) أو برذونا وهجينا وصغيرا بقدر بهما على الكسر والفر (ش) يعني ان الفرس يسهم له اسهمان وان كان برذونا أو هجينا كما يسهم للفرس في السفينة والبرذون هو الدابة الثقيلة أي الغليظة الاعضاء الخفيفة الخلق والعرب أضمر وأرق أعضاء والهجين من الخيل من أبوه عربي وأمه نبطية أي رديئة وعكسه مقرف اسم فاعل من أقرف وهو من أمه عربية وأبوه نبطي أي رديء ومنهم من عكس ومن الادعي من كانت أمه غير عربية كالمتنقة وأبوه عربي وكذلك يسهم للفرس الصغير فالضمير في قوله بهما يرجع للفرس البرذون والفرس الهجين والفرس الصغير والكرفي الحرب الرجوع اليه بعد التولي يقال كرهه وكره بنفسه فيتعدي ولا يتعدى والفرار فرار بمعنى الهروب (ص) ومريض رجى (ش) أي وفرس مريض يعني ان الفرس المريض اذا كان يتوقع برؤه كالصحيح يسهم له وبعبارة أي رجى الانتفاع به وقول عليه فليس تكرر اذع قوله كفرس رهيص لان ذلك مرضه في حافره فهو بصفة الاصحاء فلذلك لم يقيد بالرجاء وليس مراد به الانسان حتى يأتي فيه الاجال الذي ذكره تت لانه فهم قوله رجى أي رجى برؤه وليس كذلك فالمرض في فرس رجى الانتفاع به عند الحاجة اليه (ص) ومحبس (ش) أي وكذلك يسهم لفرس محبس مسجون وسهامه للغازي عليه لافي علفه وصلاحه وهل سهمها الفرس المعار

النواذر عن محزون وكذا نص عليه في الجواهر وقال أشهب وابن نافع لا يسهم له لانه لا يمكن القتال عليه الآن فأشبهه الكبير انتهى فاذا علمت ذلك تعرف انه لم يقاتل عليه ويجري فيه الصور المتقدمة في الادعي فهو غير المريض المتقدم التي حكم بحسب ان الصور فيها (قوله أي رجى الانتفاع وقوتل عليه) ظاهره انه لا بد من قتال عليه وان موضوع المصنف انه قوتل عليه بالفعل ولا يظهر ذلك أما أولا فنقل به زام يفيد خلافه والثاني انه اذا قوتل عليه بالفعل لا داعي الى اعتبار رجاء الانتفاع (قوله لانه فهم الخ) أي وشأن رجاء البرء ان يكون في الانسان لافي الفرس بل يقال انتفاع وليس كذلك بل رجاء البرء يقال في الفرس أيضا ثم ظاهره انه تعليل لحي الاجال على تقدير رجوعه للانسان وليس كذلك ونصت ويسهم لفرس مريض رجى برؤه قاله محزون خلافا لأشهب وفي كلامه اجال لانه ان أراد به الرهيص كما قال الاقفهسي فقد قدمه وان أراد غيره ففيه اجال ما اذا لم يعلم منه وقت مرضه لكنه في كلام غيره كذلك وأيضا لا يعلم منه هل يعتبر رجاء البرء في الرهيص أم لا الخ فاذا علمت ذلك تعلم ان كلام الشارح غير ظاهر وهو تابع في ذلك للفيشي في حاشيته ثم ان كلامه لا يظهر لان المصنف قدم الفرس الرهيص فاذن يكون كلامه في غير الرهيص



(قوله وقاتل عليه) راجع لقوله لكن ان كان مغصوباً من الغنيمة الخ قال في له مائة وانما قيل في المغصوب من الغنيمة وقاتل عليه في غنيمة أخرى لانه تقدم أنه لا يأخذ من الغنيمة الا ما احتاج اليه بقصد الرد والا كان متعدداً فلا يسهم له انتهى فاصله انه اذا أخذ من الغنيمة لابنية الرد وهو معنى الغصب وقاتل به في تلك الغنيمة لا يسهم له (١٣٥) (قوله وكذا لو أخذ قسراً للعدو الخ) أي لمعونة

الجيش (قوله لا أعجف) مجرور بفتحته نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن الفعل (قوله وما بعده) الذي هو قوله وبغير وثان أي فرس ثان (قوله فان قاتل عليه كل واحد) أي ولو غير متساويين (قوله مقدار الخ) الاضافة للبيان (قوله عليه) المناسب له وقوله من ذلك أي من أجل ذلك وهو المتأثر عليه ونسخة الشارح حضر والمناسب حصل وهذا ظاهر ان لم يتساويا وأما لو تساويا فبنيهما كما يفيد الشامل (قوله بنسبة ماله من الفرس) الاوضح بنسبة ما لغيره من الفرس فلو فرض ان كلا منهما ماله نصف الفرس وقاتل كل منهما يومين فكل واحد يأخذ سهماً ولو قاتل أحدهما أربعة أيام والاخر يومين فالاول أخذ ثلثي السهمين والاخر الثلث ويدفع أجرة المثل بنسبة ما لغيره من الفرس فاذا كان أجرة الفرس اثني عشر درهماً دفع الذي جاهد أربعة أيام لمن جاهد يومين درهمين وقوله وعليه أجرة المثل ظاهراً وعلى كل واحد أجرة المثل ولا يظهر بل الذي عليه أجرة المثل أحدهما فقط وهو الذي جاهد أربعة أيام (قوله وظاهر الخ) لانه جعل المستند للجيش كهو بحيث يكون كعضه وبعض الجيش اذا كان ذمياً لا شيء له (قوله الا ان يكونوا مكافئين) أي مساويين

لغير أو المستعير قولان وانظر اذا قاتل العبد على فرس سيده هل له سهم ما للفرس أولاً (ص) ومغصوب من الغنيمة أو من غير الجيش ومنه لربه (ش) أي وكذلك يسهم للفرس المغصوب لكن ان كان مغصوباً من الغنيمة أو من غير الجيش وقاتل عليه في غنيمة أخرى فليس له سهم ما للقاتل عليه وعليه الأجرة للجيش وكذا لو أخذ قسراً للعدو قبل القتال فله سهم ما وعليه للجيش الأجرة وان كان مغصوباً أو هارباً من الجيش فليس له سهم ما لربه ان لم يكن معه غيره لا للقاتل عليه ولا أجرة على ركبته وأما ان كان مع ربه سواء فليس له سهم ما للقاتل وعليه الأجرة وأما الفرس المكتراة فليس له سهم ما لربه (ص) لا أعجف أو كبير لا ينتفع به وبغل وبغير وثان (ش) يعني أنه لا يسهم له هؤلاء وانما يسهم للبغل وما بعده لان منافعهما غير مقاربة لمنفعة الخيل قال في التنبيه العجفاء الهزيلة والأعجف المهزول يقال عجف بفتح العين وكسر الجيم عجف عجماً كفرح بفرح فرحاً والجمع عجماء فقوله لا أعجف عطف على كفرس رهيص وليس عطفاً على قوله فرس من قوله وللفرس لانه لا يفيد عدم الاسهام بالكلية مع انه المراد (ص) والمشارك للقاتل ودفع أجر شريكه (ش) يعني ان الفرس المشترك بين اثنين أو جماعة اذا قاتل عليه أحد الشر كاه فليس له سهم من قاتل عليه ويدفع لبقية الشر كاه أجرة المثل بأن يقال كم أجرة هذا فاذا قيل كذا كان لهم بنسبة ما لهم من الفرس فان قاتل عليه كل واحد من الشر كاه مناوبة فلكل واحد مقدار ما حصل عليه من ذلك وعليه أجرة المثل بنسبة ماله من الفرس (ص) والمستند للجيش كهو (ش) يعني انه اذا خرج من الجيش واحد أو جماعة باذن الامام أو بغيره فغنموا غنيمة فانهم لا يختصون بها بل يشاركهم الجيش في ذلك لانهم انما غنموا ذلك طرمة الجيش وقوته وكذلك اذا غنم الجيش غنيمة في غيبة هؤلاء المستنديين له فان الجيش لا يختص بها أيضاً وظاهر كلام المؤلف انه اذا كان المستند للجيش من لا يسهم له ان ما غنمه يكون جميعه للجيش وكلام ابن رشد يدل على خلافه ونص المواقف عن ابن رشد فان غزوا أي الكفار مع المسلمين باذن الامام أو بغيره انهم منفردون بتركها لهم غنيمة ثم لم تخمس وان غزوا مع المسلمين في عسكرهم لم يكن لهم في الغنيمة نصيب الا ان يكونوا مكافئين أو يكونوا هم الغالبين فتقسم الغنيمة بينهم وبين المسلمين قبل ان تخمس ثم تخمس سهم المسلمين خاصة انتهى (ص) والافله كتخلص وخمس مسلم ولو عبد اعلى الاصح لازمي (ش) أي وان لم يكن الخارج مستنداً للجيش ولا تقوى به بل خرج غازياً وحده من بلاد المسلمين فان ما غنمه يختص به دون الجيش وهذا معنى قوله كتخلص أي انهم اذا لم يستندوا للجيش بل خرجوا من البلد متخلصين فان حكمهم حكم الجيش المنفرد فيما غنموا فهو لهم فقوله كتخلص مثال لقوله والافله لكن هذا المتخلص ان كان مسلماً فانه يخمس ما غنمه ولو عبد اعلى المشهور وهو قول ابن القاسم واليه أشار بقوله على الاصح وسواء كان هذا المسلم ذكراً أو أنثى بالغاً أو غيره وأما الذي فانه لا يخمس ما غنمه قولاً واحداً لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة فالحطاب للؤمنين وقوله لازمي عطف على مسلم (ص) ومن عمل سراجاً أو سهماً (ش) مذهب المدونة وهو المشهور ان من عمل سراجاً أو برى

للمسلمين في القوة (قوله بل خرج غازياً وحده) هذا مما دخل تحت الكاف في قوله كتخلص وليس هو المتخلص لان المراد به فيما يظهر الذي يخرج يخطف منهم شيئاً وليس قصده القتال وقوله كتخلص أي مثلاً يدخل من خرج غازياً وحده ومثله يقال في قوله لكن هذا المتخلص الخ ولا يخفى ان المتخلص يصدق عليه انه ليس مستند للجيش وما قاله الشارح من كونه تمثيلاً يتبع فيه اللقائي وجعله عجم تشبيهاً وهو أظهر (قوله فانه لا يخمس الخ) أي سواء كان مستنداً للجيش أم لا كذا في عب (قوله ومن عمل سراجاً) معطوف



على قوله ذي (قوله وقيل شيء من عيدان) أي من عيدان ثلاث تعقد رؤسها ويفرج بين قوائها كالقبان أي كالألّة التي يوضع عليها القبان كالمعروف بالسيبياء عندنا بمصر تعلق عليها الثياب والشقاق فإذا علمت ذلك فالقولان يرجعان لقول واحد (قوله أو العمل الخ) أولها كناية للخلاف كما يفيدته تت وفي له وهما متقاربان انتهى بل متباينان وذلك لأن الأول فعل النبي والثاني فعل السلف الصالح وتبيين من ذلك أن المراد بالسنة الطريقة التي تكون مع العدو وإذا كان الشأن القسم ببلدهم فهل يكون تركه مكروهاً وخلاف الأولى في شرح شب (١٣٦) الأول (قوله كثرة العدو) الأوضح كثرة العدو (قوله فلا يقتسمون حتى يعودوا)

أو يقر بواقي محل آمن وأما السرية الخارجة من البلد فتقسم حيث تأمن كما أفاده في شرح شب (قوله) هل يجب عليه أن يبيع الأربعة الخ) ليس منقولاً النقل في الباجي وابن عرفة وأبي الحسن وغيرهم التعسير بينبغي الخ أي هل ينبغي للإمام أن يبيع الخ (قوله لأنهم المشترون الخ) فيه أن المشتري هم أهل الدنيا منهم (قوله فلا يبيعه باتفاق) فيه نظير بل القولان جاريان في الخمس أيضاً (قوله حسا باتساع الغنمة) بأن يخص كل واحد مثلاً فرس أو جمل أو نحو ذلك (قوله على ما رجحه ابن يونس) اعترض بأنه ليس لابن يونس في هذا ترجيح وإنما هو مختار للخمي من الخلاف وعبارة المصنف في التوضيح اختلف في السلع فقيل تجمع في القسم ابتداء وقيل ان جمل كل صنف القسم بانفراده لم يجمع والجميع اللخمى وهذا أحسن وأقل غرراً (قوله وأخذ معين) أي شخص معين أو بجنسه كجيش مصر فيدخل قول ابن عرفة لو هرب عبد من مغنم فغنمه جيش آخر رد للأول مجاباً ولا يخمس مرتين (قوله وشهدت له البيعة) ظاهره أنه لا يأخذ بشهادة واحد ومبين مع أنه يكفي (قوله وجمل

سهماً أو صنع مشجياً أو قصعة أو غير ذلك في بلد العدو فإنه يختص به ولا يخمس وسواء كان يسيراً أو كثيراً كما هو ظاهر وهو المشهور وفيكون تقييدهم بخمسون للدونة باليسير خلافاً كما عند ابن رشد والمشجب بكسر الميم وبالشين المجهمة وبالجم اسم آلة كالقبان وقيل شيء من العيدان يركب عليه كالثياب وأفهم قوله من عمل إن ما أصلحه عما كان معمولاً لا يأخذه ابن حبيب وما وجدته مصنوعة في بيوتهم فلا يستأثر به وإن دق (ص) والشأن القسم ببلدهم (ش) يعني أن السنة الماضية التي فعلها النبي عليه الصلاة والسلام أو العمل الذي مضى عليه السلف إن الإمام يقسم الغنمة في أرض العدو لأنه أنكى لهم وأطيب لقلوب المجاهدين وأحفظ للغنمة وأرفق بهم في التصرف لبلادهم وهذا إذا آمنوا كثرة العدو وكان الغنائم جديداً وأماناً كانوا سرية من الجيش فلا يقتسمون حتى يعودوا للجيش وسكت المؤلف عن احتياج القسم إلى حاكم ونص ابن فرحون على أنه لا بد منه إذ لو فرض ذلك لجميع الناس لدخلهم الطمع وأحب كل لنفسه من كراتم الأموال ما يطلب غيره وهو مؤد للفتن (ص) وهل يبيع ليقسم قولان (ش) يعني أن الإمام أو الأمير هل يجب عليه أن يبيع الأربعة الأقسام ليقسم أعيانها لأنه أقرب للأساواة لما يدخل التقويم من الخطأ إلا أن لا يجزى من يشتري فبقسم الأعيان أو لا يجب البيع بل يخير فإن شاء باع وقسم الثمن وإن شاء قسم الأعيان بحسب ما يراه من المصلحة واعترض بعضهم الأول بأن يبيعها ببلد الحرب ضياعاً لخصمها هناك وأجيب بأن رخصها يرجع لهم لأنهم هم المشترون وهم أحق برخصها وأما الخمس فلا يباع باتفاق وهذا يفهم من قول المؤلف ليقسم (ص) وأفرد كل صنف إن أمكن على الأرجح (ش) هذا مبني على أن الإمام يقسم سلع الغنمة لأعيانهم فيقسم كل صنف من سلع الغنمة خمسة أقسام إن أمكن ذلك حساباً باتساع الغنمة وشرعاً بأن لا يؤدي إلى تفريق أم وولدها على ما رجحه ابن يونس فإن لم يمكن الأفراد ضم إلى غيره (ص) وأخذ معين وإن ذمياً ما عرف له قبله مجاباً وحلف أنه ملكه (ش) يعني أن المسلم والذي إذا وجد أحدهما من متاعه في الغنمة شيئاً قبل قسمها وشهدت له البيعة بذلك فإنه يأخذه بغير عوض لكن بعد أن يحلف اليمين الشرعية أنه ما باع ولا وهب ولا أخرج عن ملكه بناقل شرعي وأنه باق على ملكه إلى الآن فيستحق قبضه وأخذه بالطريق الشرعي كالاستحقاق لا بد من ثبوت ملكه مع يمينه وتسمى هذه اليمين بين الاستظهار وهي مكلة للحكم ولا فرق في ذلك بين المسلم والذي للعصمة وهذا كله إذا كان صاحبه حاضراً في الغنمة بدليل قوله (ص) وجمل له إن كان خيراً ولا يبيع له (ش) أي وإن عرف شيء لشخص غائب جمل له إن كان الجمل خيراً ولا يبيع له وأنفسه الإمام يبيعه وليس له بغير غنمه وكلام المؤلف صادق بما إذا كان يبيعه خيراً من جمل أو استوت مصلحة بيعه وجمله والنقل يفيد

له إن كان خيراً) ويحلف أيضاً وانما جمل مع احتمال أنه لا يحلف لأن الأصل فيمن له حق أن يحلف مع أن ذلك

اليمين استظهار وهي مكلة للحكم وقد قيل إنها غير واجبة وذكر عجم عن ابن عرفة أنه يدفع له من غير يمين قال تت وعليه كراهه فان زاد على قيمته دخل في قوله ولا يبيع له وانظر إذا لم يكن له هناك ثمن هل يترك أو يحمل ولو زادت أجرة جمل له على قيمته ببلد ربه إلا أنه ذكر في له فقال وجد عندى ما نصه وعلى أنه يحلف إذا وصل إليه متاعه أو نكل عن اليمين فإنه يوضع في بيت المال حيث تفرق الجيش فظهر أن المقالات ثلاثة (قوله بما إذا كان يبيعه خيراً من جمل) الظاهر أن البيع حينئذ واجب وقوله أو استوت الخ الظاهر أنه جائز



(قوله والاولى جعلها بمعنى على) أي فعلی تشعر بتكتم ذلك ولا يظهر هذا الا اذا تعينت المصلحة فقط ولا يظهر فيما اذا استوت (قوله على) ما قاله ابن عبد السلام الخ) ومقابله أنه يعصى بقيمة مطلقا ولا يأخذ به الا بالثمن وهو قول سحنون قال لانه حكم واقفي اختلافا بين الناس وقيل لا يعصى مطلقا ويأخذ به بلا ثمن وهو قول ابن القاسم وابن حبيب (قوله ولا ناحيته) أما لو علمت ناحيته ربه ولو لم يعرف عينه فإنه لا يقسم وهو لربه كـ (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله ما لابن الموارز والقاضي عبد الوهاب من أنه يوقف (قوله غير مخلص) وذلك لانه ان رجع الى صدر المسئلة يكون المعنى وأخذ الماعين وان ذميا ما عرف له لان لم يتعين وحيث لم يتكتم أن يقسم أو يوقف وان كان راجعا الى قوله ولم يعص قسمه فيكون المعنى أنه يعصى قسمه والكلام في الجواز ابتداء أقام بهرام وقال الشيخ أحمد انه معطوف على معنى ما تقدم من قوله وجل له ان كان خيرا اذ معناه وان كان جمل ما عرف خيرا جل له ان تعين ربه لان لم يتعين أي ربه فلا يحمل بل يقسم ويحتمل أن يقال انه مخرج مما يفهم من الاخذ وهو عدم قسمه أي وما عرف انه مسلم أو ذمي فلا يقسم ان تعين المذكور من المسلم أو الذمي لان لم يتعين فيقسم (قوله بخلاف اللقطة) الفرق بينها وبين (١٣٧) ما لا يعرف ربه على المشهور مبنى على ان ما يأخذه

الحربي من مال المسلم على وجه الفهر يصير له فيه شبهة ملاك عندنا وعند أبي حنيفة خلافا للشافعي واذا أسلم تقرر ملكه عليه ولذا لو أتلفه قبل اسلامه ثم أسلم لم يطالب به اجماعا والقاسم ينزل منزلته بخلاف اللقطة لاحق للملتقط فيها وجد عندى مانصه بخلاف اللقطة والمسئلة بمجالها من كون ربه لم يتعين والافه وقوله وأخذ ماعين الخ ويأخذ الامام اللقطة يعرفها سنة ان شاء تصدق بها على المسلمين وليس له أن يملكها لانه ليس له أن يتسلف من بيت المال كـ (قوله لقطة مكتوب عليها) أي ومجرد الكتابة تكفي في اللقطة بخلاف الحميس فلا تكفي الكتابة عليه بل لابد من البيئة ولعل وجه ذلك ان الالتقاط من فعلهم فالكتابة منهم بخلاف الحميس والفرق بين ذلك

ذلك واللام في قوله له للتعليل أي وبيع لاجله أي لاجل اصال الثمن اليه لاصلة بيع لان الشيء لا يباع لملكه والاولى جعلها بمعنى على أي يبيع عليه (ص) ولم يعص قسمه الا لتأول على الاحسن (ش) أي واذا قسم الامام ماعين مالكة على المجاهد دين لم يعص قسمه جهلا أو عمدا ولربه أخذه بلا ثمن الا أن يكون قسم ذلك المتاع متأولا بأن يأخذ بقول بعض العلماء ان الكافر يملك مال المسلم فيعصى على صاحبه وليس له أخذه الا بالثمن لانه حكم بما اختلف فيه الناس فلا ينتقض على ما قاله ابن عبد السلام انه اختيار الشيوخ بخلاف الجاهل لانه لا يعتد بواقعة الجهل للذاهب (ص) لان لم يتعين (ش) يعني فان وجد في الغنيمة مال مسلم أو ذمي ولكن لم يعرف عين صاحبه ولا ناحيته فإنه لا يوقف ويقسم بين المجاهد دين لتعلق حقهم وهذا هو المشهور والنقل من خارج أنه يجوز قسمه ابتداء فاخر اجماعه من أخذ ماعين أو من لم يعص قسمه غير مخلص (ص) بخلاف اللقطة (ش) يعني انه اذا وجدت عندهم لقطة مكتوب عليها ذلك أو وجدها أحد من جماعة الجيش في دار الحرب فأنه لا تقسم وتوقف بلا خلاف قاله ابن راشد ومثله اللقطة الحميس الثابت بحبيسه والافقولا ان وتقدم ان المشهور قسم مالم يتعين مالكة ولا يوقف فلو كان ذلك مما لا تملك رقبته كعتق لأجل أو مديبر أو مكاتب وأم ولد جهلت عين مالكة ففككم على ذلك هنا بقوله (ص) وبيعت خدمة معتق لأجل ومديبر (ش) يعني انا اذا وجدت في الغنيمة قبل قسمها معتقا لأجل أو مديبرا أو مكاتبا وعلمنا ان ذلك لمسلم غير معين فان خدمة المعتق الى أجل تباع الى ذلك الأجل اذ لم يبق لسيده الذي أعتقه الى ذلك الأجل فيه الا الخدمة فيخدم من اشتراه الى ذلك الأجل ثم يعتق حينئذ فان جاء به خير في اسلامه فيصير حق مشتريه في خدمته بحاسب بهام من ثمنه ويخرج حرا ولو حل أجله قبل استيفائه ففي اتباعه مبتاعه ببقية ثمنه قولان وان استوفاه قبل أجله فهل يرجع لربه قولان

(١٨ - خرتي ثالث) والذي يأخذونه مناهرا ان ما يأخذونه مناهرا لهم فيه شبهة الملك بالاخذ المذكور ثم بعد هذا كله فهذا غير صواب بل الصواب ان اللقطة التي التقطوها من مال المسلم كالذي أخذوه على وجه الفهر وانما المراد بقوله بخلاف اللقطة أي بخلاف اللقطة التي تأتي في بابها أي انا اذا وجدت اللقطة في بلادنا ولم نعرف مالكة الا انفسها بل نعرف بخلاف مالم يتعين لمسلم مما غنمه الكفار فاننا نقسمه كما أفاده محشى تـ (قوله فان جاء به) في العبارة حذف سقط منه وأصلها لت فان جاء به خير في فدائها واسلامها المشتريه اللخمى ان استخدمه مشتريه للاجل خرج حرا ولا تثنى لربه وان جاء بعد نصف خدمته خير في الباقي وفهم من قوله بيعت خدمته ان رقبته لا تباع وهو كذلك فلو بيعت ثم علم بم افل ربه فدأوه وان تركه صار حق مشتريه في خدمته بحاسب الخ (قوله اتباعه) أي المعتق لأجل وقوله مبتاعه فاعل اتباع والمصدر مضاف الى المفعول فالاتباع على ان تسليم الخدمة تقاض وعدم الاتباع بناء على ان التسليم عليك والراجح اذا حل أجل قبل الاستيفاء لا يتبع ببقية ثمنه والراجح اذا استوفى ثمنه قبل أجل لا يرجع لربه بل تبقى خدمته لمن هو بيده كذا في شرح عب (قوله فهل يرجع لربه) أي على ان التسليم تقاض ولا يرجع على أنه عليك



(قوله وان استخدمه المشتري بعضها) ما تقدم كان قد جاز به عقب تسليم الخدمة (قوله خير في الباقي) أي تسليم العبد أو فدائه وهذا فيما سعت خدمته كما كتبه شيخنا عبد الله والظاهر انه يجري أيضا اذا سعت رقبته ثم قدم السيد أيضا (قوله وكذا تباع خدمة المدبر) استشكل بأنها محدودة بحياة السيد وهي غير معلومة الغاية وأجيب بأنه يباع من خدمة المدبر بقدر قيمة رقبته ثم ما زاد من الخدمة عن ذلك يكون كاللقطة لتفرق الجليش وعدم معرفة أعيان من يستحقها وظاهر هذا انه لا يراعى المسئلة التي يؤاجر بها العبد إلا نية في قوله وعبد خمسة عشر عاما وحينئذ فيكون ما هنا مخصصا لما يأتي وقال ابن عبد السلام وانما ينبغي ان يؤاجر هذا المدبر زمانا محددا ودواما يظن حياة سيده اليه ولا يراذبه على الغاية التي تذكر في كتاب الاجارة ثم ان عاش هذا العبد وسيده حتى جازاتك الغاية فالزيادة على الغاية من خدمته تكون كاللقطة لا تفراق (١٣٨) الجليش وعدم العلم بأعيان من يستحقها (قوله ومحل كون الولاء إلخ) سخنون

والشهادة بأنه مكاتب كما مر في المدبر وشهادة السماع فيه لغو انتهى أي لأنها لا تنفع إلا الحائز والحائز هنا غير المالك بل الجليش اهـ (قوله أي لا خدمة أم ولد) حاصله انه مرفوع عطفًا على الكتابة وفيه مضاف محذوف أي لا خدمة أم ولد للمسلم لم يعرف عينه وليس مجرورا بخدمته محذوف لأن فيه عمل المصدر محذوف وهو ضعيف وان نقل عن سيبويه ولا مجرورا عطفًا على معتق لئلا يلزم عليه العطف على الموصول قبل كل صلته أي لانه يلزم عليه عطف كتابة على خدمة قبل أن يتم عمله وذلك لان أم ولد يكون معطوفا على معتق ومعتق معمول وفيه ان هذا عمل من حيث الاضافة لامن حيث المصدرية قال في ك وجد عندى مانصه وهل يخرج حرة من غير حكم أولاد من الحكم به لانها لا تعتق إلا بعد موت سيدها من رأس ماله وهو لم يعرف فلا بد من حكم وهو الظاهر ك (قوله وصفة الشهادة) أي المأخوذة ضمنا لان ثبوت تدبيره

وان استخدمه المشتري بعضها خير في الباقي وان جاء بعد حلول الأجل خرج حرا ولا شيء لربه وكذلك تباع خدمة المدبر اذ لم يبق لسيد الذي دبره فيه إلا الخدمة قاله سخنون (ص) وكتابة (ش) أي وكذلك تباع كتابة المكاتب اذ لم يبق لسيد الذي كاتبه فيه إلا الكتابة وليس فيه خدمة لانه أحرز نفسه وماله فلا تباع رقبته ولا تؤاجر ولذا لم يقل ومكاتب فان أدى هذا المكاتب كتابته لمن اشتراه من المغنم فانه يعتق وولاءه للمسلمين وان عجز عن أدائها رقبته لمن اشتراه وان جاء سيده بعد ان بيعت كتابته فانه أعاد اليه مكاتبه وان أسلمها وعجز رقبته لمشتريها انتهى ومحل كون الولاء للمسلمين اذ لم يعلم السيد كما هو فرض المسئلة فان علم سيده بعد ذلك كان ولأوله (ص) لا أم ولد (ش) يعني انه اذا وجد في الغنيمة قبل قسمها أم ولد لمسلم ولم يعرف عينه فان خدمته لا تباع اذ ليس لسيد ما فيها إلا الاستماع وبسيرة الخدمة والاستماع لا يقبل المعاوضة وبسيرة الخدمة لغو فيجزع عنها فتوله لا أم ولد أي لا خدمة أم ولد وصفة الشهادة ما قاله ابن عرفة ونصه وانما تتم الشهادة في المدبر بقوله هم أشهدنا قوم ويسمونهم ان سيده دبره ولم نسألهم عن اسم ربه أو سموه ونسبناه قلت وكذا في أم الولد والمعتق لا جـ ل انتهى وسيأتي قسم رقابهم جهلا (ص) وله بعده أخذه بثمنه وبالأول ان تعدد (ش) هذا مفهوم قوله سابقا قبله مجانا فالضهير في له يرجع للمعين من مسلم أو ذمي والضهير للمجور وبالطرف يرجع للقسم والضهير في أخذه بثمنه يرجع للبائع والمعنى أن المعين من مسلم أو ذمي اذا عرف ماله بعد أن قسم في المغنم وأثبت به بالطريق الشرعي فانه يأخذه بثمنه الذي يبيع به أو قوم به على ما هو به من سلامة أو عيب خفيف أو فاحش وان أتى من هو بيده واختلف قول سخنون لو يبيع مرارا واختلفت أثمانه فالشهور انه لا يخير ولا يأخذه إلا بالثمن الاول خاصة الذي يبيع أو قوم به في المقاسم ان تعدد البيع فيه والفرق بينه وبين الشفيع بأخذه بما شاء من الأثمان انه هنا اذا امتنع من أخذه بالثمن الاول فقد سلم صحة ملك أخذه من الغنيمة فيسقط حقه والشفيع اذا سلم الاول صار شريكين وكل شريك تباع حظه فلشريكه عليه الشفعة فلذا يأخذ بما شاء (ص) وأجبر في أم الولد على الثمن وأتبع به ان أعدم إلا أن عوت هي أو سيدها (ش) صورة المسئلة ان أم الولد بيعت في الغنيمة جهلا بحالها ثم علم حالها وتعين سيدها فانه يجبر على فدائها بالثمن الذي بيعت به

ومكاتبته يكون بالشهادة (قوله بعد ان قسم) قصور والاحسن ماله عـج بأن يقول وله بعده سواء كان ذلك المعين أو لغير معين حين البيع أو القسم أو لمعين حينهما ولكن كان البيع خيرا له من حله أو لمعين وتأول الامام يبعه أو قسمه وابعه أو قسمه (قوله فانه يأخذه بثمنه الذي يبيع به) أي على القول بالبيع ليقسم وقوله أو قوم به على القول بقسمة الأعيان أو قيمته ان أخذه أحد من الغنمين دون تقويم أو جهل ما قوم به عليه أو جهل عنه فاهنا مفهوم قوله سابقا قبله مجانا وتعتبر القيمة في هاتين الصورتين يوم يأخذه ربه كذا ينبغي ومثل ما قسم ما يبيع من خدمة مدبر ومعتق لا جـ ل وكتابة فان له أخذه بثمنه وأما ما قسم بلا تأول فبأخذه ربه مجانا (قوله فالشهور لا يخير) فالأراد الأخذ بغير الاول سقط حقه ومقابلته انه يأخذ بما يشاء (قوله بيعت في الغنيمة) جهلا أو قسمت بعد تقويمها جهلا بأنها أم ولد أو تباع بعد القسم (تنبيه) لو أعتقها مشترها أخذت مجانا سخنون هذا اذا أعتقها عالما بأنها أم ولد والافكا لو لم يعتقها ولو ألدها أخذها ربه بالثمن وقاصصه بقيمة ولدها على انه ولد أم ولد ولو تكرر نسبه أو شرأوها فعليه فداؤها



(قوله لخالهما) متعلق بمحذوف أي حالة كونهما راجعين لخالهما أي على خالهما الذي كانا عليه من العتق لأجل والتدبير (قوله وتركهما) أي وترك السيد لهما (قوله مسلمانا لخدمتهما) حال من الفاعل المحذوف وهو (١٣٩) جائز ولاولى جعله حالا من المضاف إليه والشرط

موجود وهو عمل المضاف في الحال وقوله مسلمانا لخدمتهما أي مسلمانا لخدمة كل واحد منهما فالحال في معنى التثنية فطابق الحال صاحبها وقوله مسلمانا أي تناضيا لامتليكا يدل عليه قوله واتبع بما بقي (قوله وقيل يرجع لسيدهم) أي على القول بأنه يسلمها تقاضيا وظاهره أنه ضعيف (قوله في اتباع العبد بما بقي) أي وع عدم اتباعه فالاتباع على أنه يسلمها على جهة التقاضي وعدم الاتباع على أنها تسلم عليكا (قوله وسيأتي للؤايف الخ) هذا يفيد أن المعتمد أنها تسلم تقاضيا فينافي مقتضى كلامه أولا (قوله لم يتبع بشيء) بناء على أنها تسلم له عليكا وهو أحد القولين المتقدمين (قوله يرجع لسيدهم) بناء على أنها تسلم تقاضيا لا يخفى ما في تلك العبارة من القلق (قوله ويؤخذ من قوله مسلمانا أنه يسلم الخ) لك أن تقول معناه مسلمانا أي على وجه التقاضي فيكون ماشيا أولا وآخر على القول بالتقاضي (قوله وقسمناه) أي أما ذاته أو عن خدمته فينطبق عليه ما بعد (قوله مما قوم به عليه) هذا قاصر على ما إذا لم يعلم كونه مسدرا والحاصل أنه يستفاد من كلام عب ترجيح القول بالتمليك في المعتق لأجل والتقاضى في المسدبر (قوله عند ابن القاسم) وقال غيره أن جملة الثلث عتق ولا يتبع بشيء والمناسب أن يقول الشارح عند مضمون (قوله ولم يعذرا) والظاهر

أو قومت به في المقاسم وإن كان أضعاف قيمتها ولا خيار للسيد لكن إن كان سيدها موسرا أخذنا الثلث منه حالا وإن كان معسرا فإنه يتبع به في ذمته أما لو قسمت في الغنيمة مع العلم بها إن أم ولد رجل مسلم فإن سيدها يأخذها من اشتراها من المغنم بلائع ومحل وجوب الفداء إن لم يمت أحدهما قبل الفداء أما إن ماتت قبله فلا شيء على سيدها لأن الرقبة تعذر تخليصها بالموت إذا المقصود بانقضاء تخلص الرقبة وإن مات سيدها قبل أن يقدمها خرجت حرة بمجرده موته ولم يكن للشترى عليها ولا على تركه سيدها شيء إذ ليس بدين ثابت أنما هو لتخلص الرقبة وقد فات بموت أحدهما (ص) وله فداء معتق لأجل ومدبر لخالهما وتركهما مسلمانا لخدمتهما (ش) صورة المسئلة أن المعتق إلى أجل والمدبر قسميا في المغنم جهلا بالعتق والتدبير أي لم يعلم بالعتق والتدبير إلا بعد القسم فإن عرف مال كهما فإنه يخير بين أن يقدمهما بما وقعاه في المغنم ويرجعان له على ما كانا عليه قبل القسم فيخدم المعتق إلى أجله ويخدم المدبر إلى موت سيده فيعتق من الثلث وهذا معنى قوله لخالهما وبين أن يسلم خدمتهما إن وقعا في سهمه عليكا له فيستوفيهما من صار في سهمه وإن كثرت وقيل يرجع لسيدهم إن وفي قبل عتقه فإن تم لأجل أو مات السيد قبل الاستيفاء ففي اتباع العبد بما بقي قولان وسيأتي للؤايف في المدبر أنه يتبع فالمعتق لأجل كذلك إذا لفرق بينهما قال في توضيحه وينبغي أن يقيّد قول من قال بعدم الاتباع هنا وفي المعتق إلى أجل بما إذا لم يكتما وأما إن كتما فيرجع عليهما الغرور وهما انتهى فإن تم لأجل ولم يوف لم يتبع بشيء فإن وفي والسيد حي والأجل باق يرجع لسيدهم وما تقدم من أنه يسلم خدمتهما عليكا هو ما في النواذر عن ابن القاسم والقول بالتقاضى نقله ابن يونس عن مكنون وبعبارة يؤخذ من قوله واتبع بما بقي أنه يسلم الخدمة تقاضيا ويؤخذ من قوله مسلمانا لخدمتهما أنه يسلم الخدمة عليكا فيؤخذ من كلامه أولا وآخر القولان (ص) وإن مات سيده المدبر قبل الاستيفاء فخران جملة الثلث واتبع بما بقي (ش) يعني أن العبد المدبر إذا وجد في الغنيمة وقسمناه جهلا أو عالين بتدبيره فإن خدمته يساع في حالة العلم بتدبيره واتباع رقبته في حالة الجهل بتدبيره ثم إذا علمنا بسيد الذي دبره وأسلم لمن هو في يده ثم مات سيده الذي دبره قبل أن يستوفي ما وقع به في المغنم مما قوم به عليه وجملة الثلث فإنه يعتق ويتبعه الذي وقع في سهمه بما بقي عليه من غن خدمته أو رقبته عند ابن القاسم وسيأتي حكم ما إذا جمل الثلث بعضه (ص) يكسب أو ذى قسم أو لم يعذر في سكوتهم بأمر (ش) التشبيه في الاتباع والمعنى أن المسلم أو الذي إذا قسم ما في المغنم جهلا لخالهما أو الحال أنهما لا يعذرا لهما في سكوتهم بأمر من الأمور بأن نودي وهما ساكتان متعمدان ولم يخبرا بخالهما مع علمهما أن الاسترقاق لا يلزمهما فإنهما يكونان حرين ويتبعان بما وقعاه في المغنم وأما إن كان لهما عذر بأن كان كل منهما صغيرا أو قليل الفطنة أو كثير الغفلة أو أعجميا بطن أن ذلك رفق فإنه لا يتبع حينئذ بشيء (ص) وإن جمل بعضه رفق بآفته (ش) أي وإن مات السيد واستغرقت الديون جميع المدبر رفق بجميعه لمن هو سيده وإن جمل الثلث بعضه أي بعض المدبر كأن لم يترك السيد غيره عتق ثلثه ورق ثلثاه للغازي وأن استغرقت الديون بعضه رفق ما استغرقت الديون للغازي وعتق من الباقي ثلثه ورق ثلثا الباقي للغازي فالحاصل أن الغازي يقدم على الديون ليستحق ما تستغرقه ويعتق ثلث الباقي

العمل بقولهما إن تنازعا مع من أخذهما في العذر وغيره ولم تقم قرينة أي مع العيين (قوله أو كثير الغفلة) أي فيكون الفطنة عنده لا أنه لا يستعملها فيكثر منه الغفلة (قوله وإن جمل الثلث بعضه) هذا وقوله وإن استغرقت الديون بعضه تفسير قول المصنف وإن جمل بعضه الخ (قوله كان لم يترك السيد غيره) أي ولادين



(قوله فقد أسلم له ما اشترى) فيه انما أسلم الخدمة في ذلك كالجناية ولكن انما نظر لكونه دخل أولا على تلك الرقبة هنا بخلاف الجناية (قوله وعليه ديون الخ) لا حاجة في تقرير المصنف لذلك بل المصنف يقرر بدون ذلك بأن يكون ما عند السيد المديون دين أو يقرر بالجميع واعلم أن في مسألة الديون العبد (١٤٠) اذ ارق لا يكون الالجبني عليه (قوله لان السيد انما أسلم الخ) الحاصل أنه في مسألة

الجناية المسلم الخدمة ومسألة الغنائم المسلم في الاصل الرقبة فاذن لا حاجة لقول الشارح لان الامر آل الخ) أي لان السيد أسلم الخدمة ولما استغرقت الديون آل الامر الى الرقبة (قوله هذا اذا قسمت رقبة جهلا) وأما لو بيعت كتابته وأداها فيخرج حرا وأما لو بيع مع العلم بأنه مكاتب فلا يتبع بشئ قاله في لـ وقوله وان أدى المكاتب والافقن الخ يدل على التحجير للمكاتب ولو في الفداء من بلاد الحرب أولا وسأني ما يفيد أن التحجير للسيد أولا في قوله وان أسلم لمعاوض الآن يقال ما يأتي في غير المكاتب لـ (قوله الذي اشتراه به) فيه اشارة الى أن فرض المصنف اذا بيعت رقبة لا اعتقاده وأما لو بيعت خدمته لا اعتقاد أنه مديون فان للوارث الخيار لان المشتري لم يدخل على أنه يملك رقبة (قوله أسلم أو فدى) واذا فداه سيده فانه يفسده بجميع الثمن ولا يحاسب بما أخذه منه لانه كالاستحقاق يفوز بالغلة (قوله فان قلت لا يـ شئ الخ) أي بل قيل ان أدى المكاتب ثمنه رجع بحاله والافقن ويخبر سيده بعد ذلك (قوله وان تصرف مضى) بالبناء للفعل كما ضبط المصنف ابن الحاجب أي تصرف الا اخذ من تكبال للمحرر أو المشتري منه أو موهوبه (قوله فلا يـ

عنها ثم يقدم الغارز على الورثة في باقيه وهو معنى قوله ورقان هو في يده (ص) ولا خيار للوارث بخلاف الجناية (ش) أي ولا خيار للوارث فيما راق من كله أو بعضه بين اسلامه للغارز أو فداؤه بما بقي له من ثمنه الذي اشتراه به من المقاسم أو يقوم به لان مشتريه انما اشترى رقبة فاذا أسلمه سيده فقد أسلم له ما اشترى مما يرق منه بعد موته بخلاف الجناية اذا صدرت من المديون وخبر سيده في اسلامه وفداؤه فاختر اسلامه للجبني عليه ثم مات السيد وعليه ديون تستغرق المديون أو بعضه فان وارث السيد يخير فيما راق منه بين اسلامه أو فداؤه بما بقي من أرض الجناية لان السيد انما أسلم للجبني عليه خدمته فاذا مات ولم يخمله الثلث وعمق منه محمله صار كعتق بعضه حتى فيخير الوارث فيما راق منه لان الامر آل الخ) أي لان السيد (ص) وان أدى المكاتب ثمنه فعلى حاله (ش) هذا اذا قسمت رقبة جهلا أو اشترى من بلاد الحرب وأما اذا بيعت كتابته فيخير سيده بين اسلامه أو فداؤه أي وان أدى المكاتب لمبتاعه الذي اشترى رقبة من المقاسم جهلا أو اشتراه من دار الحرب بـ ثمنه الذي اشتراه به عاجلا فقد رجع لسيدته على حاله التي كان عليها يؤدى اليه كتابته ويخرج حرا وان عجز رقه (ص) والافقن أسلم أو فدى (ش) أي وان لم يؤد وعجز عنه خير سيده حيث شذ في اسلامه أو فداؤه وعلى كل حال من الخالين فهو قن وبطلت كتابته كمكاتب عليه دين عجز عنه أو جـ بني جنابه وعجز عن أرضها وهو معنى قوله وسواء أسلم لمن هو في يده أو فدى منه أي فداه سيده بـ ثمنه الذي اشترى به من المقاسم أو دار الحرب فان قلت لا يـ شئ لم يثبت لسيدته التحجير ابتداء في اسلامه أو فداؤه كما في المديون والمعتق لاجل قيل لانه لما أحرز نفسه وماله لم يكن لسيدته تسليط على اسلامه لانه لا يملك خدمته حتى يسلمها بخلاف المديون والمعتق لاجل ولما كان الحربى لا يملك مال المسلم بل ولا الذي ملكا تاما بل انما يتقرر له عليه شبهة فقط أشار الى ذلك بقوله (ص) وعلى الاخذان علمك معين ترك تصرف لـ خبره (ش) والمعنى أن من وقع في سهمه سلعة من سلع الغنيمة عرضا أو حيوانا صامتا أو ناطقا ذكرا أو أنثى ثم علم ربه وسواء كان ربه مسلما أو ذميا فانه يجب عليه أن لا يتصرف فيه الا بعد أن يخبره فيه فان شاء أخذه بما وقع به في الغنيمة وان شاعتر به لانه لما ولد له وزوال ملكه موهوم وقوله وعلى الاخذ خبر مقدم وقوله ترك تصرف مبتدأ مؤخر (ص) وان تصرف مضى (ش) أي باستيلاذ أو بعق ناجز والمعنى ان من وقع في سهمه من الغنيمة عبدا أو أمة أو اشترى ذلك من حربى غار عليه أو أبى اليه وتصرف في ذلك بالاستيلاذ أو بالعق الناجز فانه يعضى على ربه على المشهور أي يعضى العتق وتكون الامة أم ولده في مسألة الغنيمة وفي مسألة ما اذا اشترى من حربى وان كان ابتداء لا يجوز فقوله كالمشتري من حربى في بلاد الحرب مشبه بما قبله في مطلق المضى اذ لا يتقدم مضيه بالاستيلاذ وما معه بل البيع كذلك بخلاف المأخوذ من الغنيمة فلا يعضى تصرفه فيه بالبيع والفرق قوة ملك المالك في باب الغنيمة لانه لو حده قبل قسمها أخذه مجانا ولا كذلك المشتري من حربى في أرض الحرب فانه لا يأخذه الا بالثمن الذي يبيع به كما يأتي في كلام المؤلف عند قوله ان لم يبيع فيمضى ولما لـ كـ الثمن أو الزائد وقوله (باستيلاذ) تنازعه تصرف ومضى وأحرى العتق المنجز بخلاف البيع فليس فوتا أي فيما وقع في المقاسم بل يأخذه ربه كما هو

تصرفه (ضعيف بل يعضى على المعتقد كما أفاده ابن تونس هذا محصل ما في الخطاب ورد عليه محشى تب بأن الصواب أنه لا يفوت بالبيع وأنه لم يفهم كلام ابن تونس على وجهه (قوله باستيلاذ) قال في لـ وأما غير العبيد فتفويتها هـ لـ ذاتها ولو بالكل وما دام باقيا فيخير به ولو نقص ولا شئ عليه لما تنقص



(قوله ابن عرفة مقتضى اللغوى الخ) فان عبد السلام قال وانظر لودبر أو كاتب في هذه المسئلة انتهى أى فاصله التوقف وأما اللغوى  
فقد تردد لان التردد الذى فى المصنف اللغوى أى فقتضى كون التدبير والكتابة كالعتق أى الناجز أن العتق لا جمل مفوت (قوله  
ومحل فوت الخ) فيه اشارة الى أن قوله ان لم يأخذه راجع لما قبل الكاف على خلاف قاعدته الاغلبية والفرق بين أخذه من المغنم  
وأخذه من حربى قوة تسلط المالك فى الاول (قوله وبعبوض به) ان كان عينا فسله حيث لقيه أو حاكمه أو مثليا غيرها فمحل فى موضع  
دفعه من بلدهم ان أمكن كتسلف يرد مثله بموضع التسلف الا أن يتراضيا على ما يجوز فان لم يمكن الوصول بقيمة هناك كما يقوم ابن  
عرفة ويصدق المشتري منهم فى ثمنه قال ابن القاسم ان لم يستكر بحيث يستدل (١٤١) على كذبه فيما أخذه بقيمة ابن رشد تفسيره

ان لم يدع ربه معرفة ثمنه صدق  
المشتري فيما يشبه دون عين وفيما  
لا يشبهه بها وما لا يشك فى كذبه  
بقيمته يوم اشتراؤه حيث اشتراه  
وان جهلت فبأقرب محمل وان  
ادعى اصدق المبتاع بقيمة ان أشبه  
والا فربه ان أشبه والا فقيمته ومن  
نكحل صدق الاخر وان لم يشبه وكل  
هذا بناء على ما فى اختلاف الشفيع  
والمبتاع فى ثمن الشقص (قوله  
مجانا) المناسب كونه ممول لاخذ  
لامتنازع فيه اذ بعد ذلك عطف  
قوله وبعبوض لانه معطوف على  
المتنازع فيه فيكون كذلك وهو  
غير بين كما لا يخفى قاله الزرقانى لانه  
يؤدى لضىاع قوله به أى الذى هو  
بعد قوله ببعبوض فالاحسن أن يكون  
قوله وبعبوض معطوفا على محذوف  
والتقدير ولمسلم أو ذى أخذ  
ما وهبوه بغير عوض مجانا وأما اذا  
وهبوه ببعبوض فبأخذه بالعوض  
(قوله ان لم يبيع فبمضى) والفرق  
بين هذا وهو انه اذا باعه الذى  
عروض عليه ليس لربه الا الثمن  
وبين الذى وقع فى المقاسم فان ربه  
اذا عرفه بعد القسم بأخذه بالثمن

فى قوله وبالاول ان تعدد بخلاف المشتري من حربى ببلاد الحرب فيفوت ولو بالبيع كما مر مع  
الفرق والراجع من التردد المشار اليه بقوله (وفى المؤجل تردد) أى وفى العتق المؤجل تردد هل  
يمضى أم لا لانه كالعتق لان التدبير اذا كان فوتا فأولى العتق لا جمل ابن عرفة مقتضى اللغوى  
وابن بشير وابن عبد السلام عدم وقوفهم على قول ابن القاسم ان الكتابة والتدبير كالعتق انتهى  
ومحل فوت ما أخذه من الغنيمة باستيلا دوام معه ان أخذه بنية تملكه أما ان أخذه بنية رده  
لربه فقولان بالامضاء وعدم الامضاء كما ذكر واليه أشار بقوله (ان لم يأخذه على رده لربه والا  
فقولان) والراجع عدم الامضاء (ص) ولمسلم أو ذى أخذ ما وهبوه بدارهم مجانا (ش) يعنى ان  
من دخل دار الحرب فوهبه حربى سبعة أو عبدا هرب بدار الحرب أو غار عليه الحربى فإذا قدم  
بذلك الموهوب له فان ربه المسلم أو الذى يأخذه منه بغير عوض واذا كان المعطى له أخذه من  
الحربى ببعبوض بأن اشتراه منه أو وهبه له هبة ثواب فان ربه لا يأخذه من الذى هو معه الا بعد  
أن يدفع له نظير ما عوض عليه واليه أشار بقوله (وبعبوض به) فقوله بدارهم متعلق بوهبوه  
وقوله مجانا يتنازع العامة لان قبله وانما لم يقل المؤلف وبثمن ليشمل البيع والهبة ومفهوم  
دارهم انهم لو وهبوه أو باعوه بدارنا بعد دخولهم الينا بأمان فان ذلك يفوت على ربه وأما  
ما وهبوه بدارنا قبل تأمينهم فنسأل ما وهبوه بدارهم (ص) ان لم يبيع فبمضى ولما لكه الثمن أو  
الزائد (ش) يعنى ان محل أخذ المالك لشئته ان لم يفته المعاوض أو الموهوب له فان أفاته بعتق أو  
ايلا فلا سبيل له اليه كما مروى ببيع فانه يمضى لكن يكون لمالكه الثمن فيما اذا وهب مجانا والزائد  
فيما اذا عوض عليه كالمعاوض عليه بعشرة وباعه بخمسة عشر فله الخمسة الزائدة وعليه  
فقوله ولما لكه الثمن أو الزائد لف ونشر مرتب وليس له رجوعه بغلة ان اغتله (ص) والاحسن  
فى المفدى من اصر أخذه بالفداء (ش) يعنى ان من فدى شيئا من أيدي الاصوص ونحوهم  
من كل ظالم هل يأخذه ربه من الفادى بغير ثمن ابن رشد وهو الاقبح لان الاصل ليس له  
شبهة ملك بخلاف الحربى أولا يأخذه الا بعد أن يدفع القدر الذى فداه به من أيدي الاصوص  
قياسا على ما فدى من دار الحرب قوله أخذه بالفداء أى الذى لا يمكن الخلاص الا به فان  
أمكن الخلاص بلاشئ أو بدون ما دفع فانه يأخذه فى الاول بلاشئ وفى الثانى بما يتوقف  
خلاصه عليه (ص) وان أسلم لمعاوض مدبر ونحوه استوفيت خدمته ثم هل يتبع ان عتق بالثمن  
أو بما بقى قولان (ش) يعنى ان المدبر والمعتق الى أجل اذا أسلما سيدهما لم يعاوض

الذى وقع به فى المقاسم حسبما تقدم ذلك عند قوله وبعبوض فله أخذه بالثمن وبالاول ان تعدد ما قاله عبد الحق ان الذى يقع فى المقاسم  
قد أخذ من العدو على وجه القهر والغلبة فكان أقوى فى رده الى ربه والذى اشتراه من دار الحرب انما يسل بالطوع ولو شاء الذى كان  
بيده لم يطع بدفعه فكان أقوى فى امضاء ما فعل فيه من البيع انتهى (قوله والاحسن) أى والقول الاحسن أى الارجح وقوله أخذه  
بالفداء أى ان لم يفذه ليملكه والا لم يرجع بشئ والظاهر انه لو تنازع المالك مع المشتري فى ان الفداء للثمن أو الرجوع انه يعمل بقول  
الفادى بيمينه لان هذا امر لا يعلم الا من قبله ومفدى بكسر الدال لانه من فداء يفديه لامن أفداه يفديه لانه لغة ضعيفة وأصل مفدى  
مفدوى اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت كسرة التسلم الياء فلو اختلف فى قدر  
الفداء ينبغي أن يجري على ما تقدم قريبا



(قوله فانه يملك خدمتهما) أي ولو زادت على عوضه والفرق بين هذه المسئلة والسابقة ان تلك المدبر ونحوه وقع في سهمه بخلاف هذه فان فيها المعاوضة فهي أشد ولذلك جرى قول فيه بأنه يتبع بجميع الثمن وأما ان أسلم للمعاوض مكاتب استوفيت كتابته فان عجز رقه وان أدى فالولا للمعاقد هاورأيت مانصه انه يجبر على فداء أم الولد فلا تدخل في قوله ونحوه (ثم أقول) ان هذه المسئلة كانت مملوكة من القوانين التملك والتقاضى (قوله ان قر) (١٤٣) اعلم ان بفراره اليها يكون حرا ولو كان فراره اليها بعد نزول جيشنا بهم زاد الشيخ

عن ابن حبيب ولا ولا له به عليه ولا يرجع اليه ان أسلم انتهى (قوله والاعم) أي فيجوز ان يكون المصنف أراد هذه الصورة فقط فلذلك نص على الاخرى (أقول) ويرد ذلك بأن الاخرى تفهم بطريق الاولى بل هذا العموم شمولي لا بدلي كما يقتضيه كلامه فالمناسب أنه انما صرح به وان كان بعض مفهوم شرط ردا على أشهب القائل بأنه مجرد اسلامه يكون حرا فتأمل (قوله وهذم) بالذال المججمة والمهملة سيما معا أومتريتين أوسيت هي قبل اسلامه وقدومه اليها بأمان أو قبل اسلامه وبعد قدومه اليها بأمان أوسيت هي فقط في هذه الاقام ينهدم النكاح بينهما الا ما استثنى (قوله وتسلم بعده الخ) ومثل اسلامها في عدم الفسخ عتقها قبل حيضة (قوله الا في صورة واحدة) ظاهر ذلك والمصنف أنه اذا تعلق السبي بالزوج وحده ان النكاح ينهدم مطلقا وليس كذلك لانه اذا أسلم بعد سبه فانه يقر عليها الا انها تخبر لانها حرة تحت عتد وسواء تقدم عليه على قدومه بأمان أو تأخر وسواء تقدم اسلامه على قدومه أو تأخر لكن لا بد في هذا من كون اسلامه في عتدتها (قوله ثم أسلمت بعد ذلك

عليهما من أيدي اللصوص أو في دار الحرب أو غير ذلك فانه يملك خدمتهما فيخدم المدبر الى موت سيده الذي دبره والمعنى لاجل يخدم الى ذلك الاجل فاذا مات سيده الذي دبره والثالث يحمله أو جاء الاجل في المعنى لاجل وقد وفيما ما فديا به فلا كلام انهما يعتقان ولا يتبعان بشئ وان لم يوفيا ذلك فهل يتبعهما الذي عاوض عليهما بجميع ما عاوض عليهما ولا يحسب عليه شئ مما اعتله منهما لانه كالفائدة أو لا يتبعهما الا بما بقي عليهما فقط قولان والمعتد دانه يتبع بما بقي كما يقيد كلام المواق (ص) وعبد الحرب يسل حرا أو بقي حتى غنم (ش) يعني ان عبد الحرب اذا فر الى بلاد المسلمين قبل اسلام سيده فانه يكون حرا لانه غنم نفسه وسواء أسلم أم لا فلا مفهوم لقوله يسل وان قدم بحال فانه يكون له ولا يخمس وكذلك يكون حرا اذا أسلم وبقي عند سيده في بلاد الحرب حتى غنمه المسلمون وسيده مشرك وهذا اذا خرج اليها كافرا أو مسلما قبل اسلام سيده بدليل قوله (لا ان خرج بعد اسلام سيده) أي لا ان خرج اليها كافرا أو مسلما بعد اسلام سيده ففرقه وسواء سبق اسلام أحدهما اسلام الآخر وتساويا في الاسلام (ص) أو مجرد اسلامه (ش) معطوف على خرج لا على بعد كانه قال لا يخرج وجه أو مجرد اسلامه أي العبد وليس تكرار ارفع مفهوم الشرط لان قوله أو بقي حتى غنم معطوف على فر ومفهوم فر أو بقي حتى غنم أعم من مجرد اسلامه والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين لانه يصدق بما اذا أسلم وخرج لبعض ديارهم أو حوزهم أو نحو ذلك ولم يصل اليها وهو اذا لم يصل اليها لا يكون حرا على المذهب (ص) وهدم السبي النكاح الا أن تسبي وتسلم بعده (ش) يعني ان الزوجين الكافرين اذا سبيا مجتمعين أو أحدهما قبل الآخر فان النكاح ينفسخ بينهما ويحل وطؤها بعد الاستبراء بحيضة ولا عدة لانها صارت أمة الا في صورة واحدة فانه لا ينقطع بينهما وهي ما اذا أسلم الحربى سواء كان عندنا بأمان أو جاء اليها ثم سبى ثم أسلمت بعد ذلك في العدة فانها ما يقران على نكاحهما ترغيبا في الاسلام لانها صارت أمة مسلمة تحت حرمة مسلم فان لم تسلم فرق بينهما لانها أمة كتابية تحت مسلم وهو لا يجوز له أن يتزوج الأمة الكافرة وانما له أن يطأها بالملك (ص) وولده وماله في مطلقا (ش) الضمير في وولده راجع لمن أسلم المفهوم من قوله بعده والمعنى ان الحربى اذا أسلم وفر اليها أو بقي في بلاده حتى غنمها بالاداء فان ولده الذي حلت به أمه قبل اسلامه رقه بدليل قوله ورق ان حلت به بكفر وماله غنيمة للجيش الذي دخل بلاده وهو مراده بالنبي ولو عبر به لكان أحسن وأما زوجته فهي غنيمة اتفاقا وكذا مهرها واذا كانت غنيمة فقيل يفسخ نكاحه للملك جأ منها وعلى قول ابن القاسم لو سرق من الغنيمة يقطع لم يفسخ ولا فرق في ولده بين الصغير والكبير بقي الحربى ببلده أو خرج اليها وترك ماله وولده أسلم عندنا في أمانه أو في بلاده وهو معنى الاطلاق وأما ولده الذي حلت به بعد اسلام الاب فانه لا يرق اتفاقا (ص) لا ولد صغير لكتابية سبى أو مسلمة (ش) هذا عطف على قوله في والمعنى ان الحربى

في العدة) لا يخفى ان عتدتها التي تحل بها السابى أو غيره حيضة فعنى أسلم في عتدتها أي أسلم قبل أن ترى الدم اذا (قوله وفر اليها أو بقي في بلاده) هذا هو المشهور وفهمها التونسى على انه خرج وأما ان لم يخرج فينبغي أن يتبعه ماله وولده لان غيره لم يحزه وقد بقيت يده على ماله (قوله ولو عبر به الخ) أي لان التي موضع بيت المال والغنيمة تقسم بين الجيش (قوله وكذا مهرها) أي المؤخر وقوله وعلى قول ابن القاسم الخ وهو الظاهر أي انه على قول ابن القاسم اذا سرق من الغنيمة تقطع يده لضعف شتهه على هذا القول لا يفسخ نكاحه لضعف شبهة الملك (قوله لم يفسخ) هذا هو الظاهر



(قوله تأويلان) أي على المدونة أي على قولها أن بلغ ولدها وقتلوا فنيء ثم قال في الذمية وكبير ولدها في وفهمها ابن أبي زيد على أن المراد القتال بالفعل وفهمها ابن شبلون على أن المراد الصلحية للقتال وإن لم يحصل منهم قتال بالفعل وكلا الشيخين خالف عادة لان عادة ابن شبلون لا يتناول ويحمل على ظاهر اللفظ وعادة أبي محمد يحمل على التأويل لا على الظاهر هذا الظاهر ما قاله ابن أبي زيد رضي الله عنه (قوله تخصيص المسئلة بذلك) أي بتخصيصها بأولاد المسلمة بل في المدونة تخصيصها بذلك (باب الجزية) (قوله على قتال الكفار) أي طالب قتال الكفار حصل قتال بالفعل أم لا (١٤٣) فظهر قوله أتبعه (قوله من المجازاة) مقابلة

تقتضي الجزاء من الجانبين وذلك أن الجزاء من تأميمهم ومنهم الجزية وقوله والجزاء أي ما يجازى به كالجزية (قوله وقيل إنها) أي الجزية (قوله إذا قضى) أي إذا أدى فهو مغاير لما قبله (قوله أي لا تقضى) أي تؤدي (قوله الجزية العنوية) أي وأما الصلحية فهي ما التزم كافر منع نفسه أداءه على إبقائه ببلده تحت حكم الإسلام حيث يجري عليه وقوله منع نفسه جلة من فعل وفاعل ومفعول وقوله أداءه مفعول التزم وقوله تحت حكم الإسلام مقتضاه أن التراضي منهم على ترك المقاومة بحال مع عدم كونهم تحت حكم الإسلام لا يكون جزية صلحية وسيأتي في تعريف المهادنة ما يفيد أنه انتهى من شرح شب وقوله لا منه الخ خرجت الصلحية كما قال في لكن قد علمت من تعريف الصلحية اشتراكهما في بقاء الكافر تحت حكم الإسلام فانظر ذلك وقوله وصونه أي حفظه تفسير وقوله باستقراره أي على الدوام يخرج الحربى إذا دخل بأمان لقضاء مصلحة (قوله وإلى المعقود عليه)

إذا سبي حرة مسلمة أو حرة كتابية فوطئها وأنت بأولاد عندك ثم غنم المسلمون ذلك الحربى والحرمة والأولاد فإن الأولاد الصغار الذين حدثوا من المسلمة أو من الكتابية عند الحربى لا يكونون فيأعلى المشهور بل أحرار تبعاً لأمهم بخلاف الكبار ففي (ص) وهل كبار المسلمة فيء أو أن قاتلوا تأويلان (ش) الموضوع بحاله يعني أن الحرمة المسلمة إذا سبيت وأنت بأولاد عند الحربى فإن كانوا صغاراً فهم بمنزلة ما لا يكونون فيأوأما الكبار فهم فيء أي غنمة فلو عبر به لكان أظهر وهل هم فيء وإن لم يقتلوا لأنهم على حال يمكنهم القتال واليه ذهب ابن شبلون أو هم فيء إن قاتلوا بالفعل واليه ذهب ابن أبي زيد وعبد الوهاب تأويلان وأما كبار الكتابية ففي اتفاق كما قال ابن عرفة وبه صرح ابن بشير وابن حارث في كتابيه الشارح الخلاف فيهم فيه نظر وقول بعضهم ليس في المدونة تخصيص المسئلة بذلك ليس كما ينبغي ولقد أجاد المؤلف في تخصيص كلامه بكبار المسلمة رجه الله ونفعنا به (ص) وولد الأمة لما لكها (ش) يعني أن المسيبة إذا كانت أمة وأنت بأولاد عند الحربى ثم غنمها المسلمون فالمشهور أنهم لما لكها مسلماً أو ذمياً سواء كانوا صغاراً أو كباراً من زوج أو غيره تتبعية الولد لأمه في الرق والحرية (تنبيه) الولد يتبع أمه في الرق والحرية ولا يه في الدين والنسب وأداء الجزية وقد صرح أبو الحسن في شرح الرسالة بأن ولد الزنا يتبع أمه في الرق والحرية والإسلام وفي ابن ناجي في شرح المدونة ما يفيد أنه به يعلم ما في شرح س \* ولما انتهى الكلام على قتال الكفار أتبعه بما ينشأ عنه من جزية ومهادنة وفك أسير وغير ذلك من متعلقاته وبدأ بالكلام على الجزية لأنها الأمر الثاني المانع من القتال كما مر في قوله ودعوا للإسلام ثم جزية قال في التفتيش الجزية بكسر الجيم مأخوذة من المجازاة والجزاء لأنهم ساء جزاء الكفلاء عنهم وتمكنهم من سكنى دارنا وقيل إنهم من جزى يجوزى إذا قضى قال تعالى واتقوا يوماً لا تجزى أي لا تقضى وجهها الجزى بكسر الجيم مثل صلحية ولى انتهى وشرعت في السنة الثامنة وقيل التاسعة من الهجرة ابن عرفة الجزية العنوية ما لزم الكافر من ماله لا منه باستقراره تحت حكم الإسلام وصونه انتهى ولما تعلق الكلام في هذا الباب بأربعة أبحاث العقد والعاقبة والمعقود عليه والمكان الذي يسكنه فأشار إلى الرابع بقوله سكنى الخ وإلى المعقود عليه بقوله لكافر وإلى الأولين بقوله

(فصل) (ص) عقد الجزية أذن الإمام (ش) والمعنى أن الجزية هي أذن الإمام (الكافر) ذكر ولو قرشياً على المشهور في سكنى موضع مخصوص على إعطاء مال مخصوص بشرط كون الكافر على وصف مخصوص والعاقبة الإمام لا غيره فلو عقدها مسلم ابتداء بغير إذن الإمام لم تصح لكن يمنع الاغتسال أي من القتل والأسر ويجب عليه إذا بذلوه ورآه مصلحة الآن

فيه أن الكافر عاقد كالأمام وأما المعقود عليه فهو السكنى والمال نظير ما قيل في البيع واعلم أن الجزية ينتهى حكمها إلى نزول سيدنا عيسى عليه السلام ثم لا يقبل إلا الأيمان بفيض المال وعدم النفع به حينئذ وانما يقبل الأيمان (قوله عقد الجزية) لا يخفى أن الجزية قد عرفت أنها المال المعروف فإذا كان في الكلام ركة فالمناسب أن يعبر بالذمة بدل الجزية كما أفاده بعض المحققين (قوله أذن الإمام) أي بأذن الإمام أي أو نائبه (قوله سكنى موضع مخصوص) أي غير مكة والمدينة واليمن وقوله على إعطاء مال مخصوص وهو الأربعة دنانير أو الأربعة درهما وقوله على وصف مخصوص هو كونه يصح سبأؤه (قوله ويجب عليه) أي ويجب العقد على الإمام إذا بذلوه أي طلبوه أو بذلوا المال المفهوم من المقام الحاصل أن حكمها الجواز وقد يترجم لمصلحة وقد تعين والذي يظهر أن يقال إن تعينت المصلحة في



الجزية وجبت وان ترجحت المصلحة فيها ترجحت وان استوى الامر ان أى المصلحة وعدمها جازت جواز استوى الطرفين وان تعينت المصلحة في عدمها حرمت وان ترجحت المصلحة في عدمها ترجحت عدمها هذا ما ظهر فلعلة يقبل (قوله شموليا) أى وأما عمومها البدلى فهو الغالب (قوله فانه طريقه لهما) أى طريقة ضعيفة (قوله المعاهد قبل انقضاء مدة عهده) فلا يصح سباؤه ولو طال مقامه عندنا الا أن يضربها الامام عليه حين يريد الاقامة فيصير من أهلها وليس له حينئذ الرجوع على أحد القولين ابن الحاجب ومحلها بعد الوقوع وأما ابتداء فلا يجوز ضربها عليه لدخوله بأمان (قوله ولا من غير قادر على شئ) أى لا تؤخذ في وقت أخذها من ليس بقادر ولعل الاحسن أن يقول فلا تضرب على عاجز والظاهر ان المراد بقادر على الدفع قدرته على الكسب فتضرب على القادر على الكسب ثم حين الأخذ يؤخذ منه على قدر وسعه (قوله ولا من أعتقه مسلم ببلد الاسلام) وظاهر أى الحسن ان العبرة بمحل العتق وان كان المعتق يعمل آخر ويبقى النظر فيما إذا أعتقه يؤخذ منه نظرا لعتق الكافر والظاهر انه اذا كان عتق المسلم الغالب أو النصف لا يؤخذ لان الاسلام يعاود ولا يعلى عليه وأما اذا كان أقل فهل كذلك للعلة المذكورة وهو الظاهر ويجوز (قوله واذا بلغ الصبي الخ) لعله مراعاة لقول أبي حنيفة يؤخذ من أول السنة أو لمن يقول بعدم اشتراط التكليف ثم اعلم أن محل أخذها منه عند بلوغه اذا تقدم لضربها على كباره الا حرا حول فأكثره قدم له حول عند ناصبها والافه وكغيره في عدم الأخذ (قوله وانظر الخ) الظاهر أنهما كالصبي واذا أخذت من الصبي والعبد والمجنون عند البلوغ والحرية والافاقه فالظاهر أنها تؤخذ ثانيا بعد ورر حول من يوم أخذها وأما الفقير اذا استغنى فلا يطالب بما مضى قبل غناه بل يتبدأ له حول من يوم غناه كما في شرح عب (أقول) والظاهر أنه مثل الصبي بل أولى كما علم مما

يؤخذ منه نظرا لعتق الكافر والظاهر انه اذا كان عتق المسلم الغالب أو النصف لا يؤخذ لان الاسلام يعاود ولا يعلى عليه وأما اذا كان أقل فهل كذلك للعلة المذكورة وهو الظاهر ويجوز (قوله واذا بلغ الصبي الخ) لعله مراعاة لقول أبي حنيفة يؤخذ من أول السنة أو لمن يقول بعدم اشتراط التكليف ثم اعلم أن محل أخذها منه عند بلوغه اذا تقدم لضربها على كباره الا حرا حول فأكثره قدم له حول عند ناصبها والافه وكغيره في عدم الأخذ (قوله وانظر الخ) الظاهر أنهما كالصبي واذا أخذت من الصبي والعبد والمجنون عند البلوغ والحرية والافاقه فالظاهر أنها تؤخذ ثانيا بعد ورر حول من يوم أخذها وأما الفقير اذا استغنى فلا يطالب بما مضى قبل غناه بل يتبدأ له حول من يوم غناه كما في شرح عب (أقول) والظاهر أنه مثل الصبي بل أولى كما علم مما

يخاف فائلتهم قاله في الجواهر وقوله لكافر أى لسكل كافر لان الذكر في سياق الاثبات قد تعم أى عموما شموليا وان كان قليلا وهو المناسب لغرضه هنا ولا يعترض على ذلك بكلام ابن رشد وابن الجهم من أنهم لا تؤخذ من كفار قريش اجماعا فانه طريقة لهما وانما أتى المؤلف بقوله لكافر توطئة لما بعده والا المسلم لا يتوهم أن عليه جزية حتى يحتجز به منه وخرج بقوله (صح سباؤه) بالمدى أسره المعاهد قبل انقضاء مدة عهده والمراد فانه لا يقر على رده اذ كل منهما لا يصح سباؤه (ص) مكلف حرا قادرا مخالط الاهل دينه فلا تؤخذ من مجنون ولا من صبي ولا من عبيد ولا من فيه شائبة حرية ولا من غير قادر على شئ منها ولا من رهبان الاديرة لكن هذا يغنى عنه قوله صح سباؤه ولا من أعتقه مسلم ببلد الاسلام بخلاف ما لو أعتقه غير مسلم أو أعتقه مسلم ببلد الحرب واذا بلغ الصبي فانه يؤخذ منه على الفور ولا ينتظر به تمام الحول كما في الكافي وانظر هل يجري ذلك في العبد اذا أعتقه والمجنون اذا أفاق أم لا وقوله مخالط ولو راهب كنيسة لا صومعة ودير وغار ولو طرأ ربه سقطت عنه عند ابن القاسم خلافا للاخوين ولعله استغنى بتذكير الاوصاف عن اشتراط الذكورية أى المحقة (ص) سكنى غير مكة والمدينة واليمن والهم الاجتياز (ش) سكنى منصوب بنزع الخافض أى اذن الامام في سكنى كذا وسكنى ممنوع من الصرف يجوز فيما بعده الجرع على الاضافة والنصب وقوله غير مكة الخ تفسير لجزيرة العرب المشار اليها بقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع بين دينان بجزيرة العرب وسمل قوله غير الخ بيت المقدس والثغور ونحو ذلك وأما جزيرة العرب وهى مكة والمدينة واليمن فلا يجوز لهن سكنها لكن يجوز لهن أن يمرن بجزيرة العرب اذا كانوا مسافرين ولا يمنعون من ذلك لدخولهم أيام عمر بجلهم الطعام من الشام الى المدينة وضرب لهم عمر ثلاثة أيام يستوفون ويتطرون في حوائجهم ومقتضى كلامهم أنهم لا يمكنون من الاقامة المذكورة لغیر مصلحة وظاهره أن لهم المرور ولولغیر مصلحة وفي عبارة وليس المراد بالاجتياز المرور فقط بل المراد به ما قابل السكنى فيشمّل دخولهم هذه الاماكن لتجرهم وقضاء حوائجهم ومصالحهم (ص) ببال (ش) يصح تعلقه بسكنى أى في سكنى بسبب

مال

قدمناه فتدبر (قوله ولعله استغنى الخ) ينافى ما تقدم له (قوله سكنى) مصدر سكن الدار اذا أقام

فيها (قوله غير مكة الخ) أى وما فى حكمها من أرض الحجاز أى ولو صديا وانما خص المؤلف المكاف وما معه بالذكر لاجل ضرب الجزية عليه (قوله منصوب بنزع الخافض) مقصور على السماع (قوله جزيرة العرب) من الجزر وهو القطع وسميت بذلك لانقطاع الماء من وسطها لاجنابها ببحر القلزم من ناحية المغرب وبحر فارس من ناحية المشرق وبحر الهند من الجنوب قال الأصمعى هى ما بين أقصى عدن الى ريف العراق طولا ومن جدة وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام عرضا (قوله وهى مكة الخ) أى وما الخلق بذلك من أرض الحجاز (قوله وضرب لهم عمر ثلاثة أيام) الظاهر أن تخصيص الثلاثة بالذكر لكون الثلاثة كانت اذذاك مظنة لقضاء الحاجة والا فلا كانت الحاجة تقتضى أكثر لكان ذلك كذلك (قوله يستوفون) أى يحصلون حوائجهم (قوله يصح الخ) الحاصل أن الباء اما للشيئية او بمعنى على أو بمعنى مع



(قوله والمذهب أن المال شرط لاركن) أي المال شرط في عقد الزمة لاركن فيه ولا يصح أن تقول في عقد الجزية ثم اعلم أنه لو أفرهم بغير جزية أخطأ ويخبرون بين الجزية والرد لما منهم فيظهر أنه إماركن أو شرط في صحة عقد الزمة ولا يفترق شرط الصحة مع الركن إلا في الدخول خارج المساهية وعدمه (قوله للعنوي) خبر مقدم واللام بمعنى على وأربعة دنانير أو أربعون درهما مائة دأ مؤخر والجملة مستأنفة استئنافية إجاب عن سؤال مقدر كأن قائلًا قال له أنت ذكرت المال فإما قد داره فقال على العنوي كذا والصلى ماطر والعنوي منسوب للعنوة بفتح العين وهي القهر والغلبة (قوله أربعة دنانير) شرعية وهي أكبر من دنانير مصر وقوله أو أربعون درهما شرعية وهي أقل من دراهم مصر (قوله في سنة) أي في كل سنة أي قرية أي لا يضيع على المسلمين سنة في نحو ثلاثين سنة وذلك يعم العنوي والصلى (قوله ثم ينظر عند أخذها) فيه إشارة إلى (١٤٥) أنه يضرب عليه متى كان قادرًا على الاكتساب

ثم ينظر عند الأخذ (قوله والظاهر آخرها) ومن اجتمعت عليه جزية سنتين أخذت من مالها إن كان لفرار لا لعسر لأن الفقير لا جزية عليه ولا يطالب به بعد غناه ولا تثبت لمذموم الأبينية أو دلائل وتعبيره بالاسم لا يوافق مصطلحه والموافق التعمير بالفعل (قوله ومثله للباجي) أي فهذا الاستظهار من المصنف موافق للباجي (قوله أو مفعول) ظاهره أنه مفعول به وليس كذلك بل هو منصوب بنزع الخافض أي يؤخذ في آخرها وينبغي تقييده بما إذا كان يحصل له اليسار في الآخر فإن كان انما يحصل له اليسار في الأول أخذت فيه لأن تأخيرها لا آخرها يؤدي لسقوطها (قوله ونقص الفقير) أي عند الأخذ لا عند الضرب لأن الضرب عليه كاملة كافي له وقوله بوسعها معمول لمخدوف أي وأخذ منه بوسعها أو ضمن معنى اعتبر أي اعتبر الفقير بوسعها أي طاقته (قوله وللصلى ماطر) بالبناء

مال وبعده أي العقد على مال وبإذن الامام أي اذن الامام مع مال أي محسوبًا بمال والمذهب أن المال شرط لاركن (ص) للعنوي أربعة دنانير أو أربعون درهما في سنة (ش) يعني أن المقدار الذي يضرب على كل من أهل العنوة هي أربعة دنانير أو أربعون درهما في كل سنة ثم ينظر عند أخذها فمن كان غنيًا بذلك أخذ منه ومن كان قادرًا على بعضه أخذ منه ما قدر عليه ومن كان غير قادر على شيء سقط عنه ولا يطلب به بعد غناه قال ابن عبد السلام ولم يعلم من كلام المؤلف أي ابن الحاجب حكم أهل غير الذهب والورق وقد قال سحنون على نقل بعض الشيوخ وإن كانوا أهل إبل فإرضاهم عليه الامام اه أي ما راضاهم عليه ابتداءً وعند الأخذ وأهل المعز والضأن والعروض كذلك كما قاله الشيخ كريم الدين (ص) والظاهر آخرها (ش) يعني أن الجزية تؤخذ ممن ضربت عليه آخر الحول كمذهب الشافعي وهو القياس كالزكاة ومثله للباجي ابن رشد وكذلك الصلحية إذا وقعت بمهمة وآخرها منصوب بنزع الخافض أو مفعول لفعل محذوف أي انما تؤخذ آخرها (ص) ونقص الفقير بوسعها ولا يزداد (ش) يعني أن الجزية تؤخذ من الفقير بقدر حاله ولو درهما واحد ولا يزداد الغنى على القدر المتقدم ذكره (ص) وللصلى ماطر وإن أطلق فيك الأول (ش) تقدم الكلام على الجزية العنوية والكلام الآن في الجزية الصلحية وهي على ماطر أن رضى الامام أو ممن يقوم مقامه وله أن لا يرضى بماطر ويقال له ولو بذل اضعاف الأول على المذهب وما يأتي ضعيف وإن أطلق في صلحه ولم يشترط قدر فعليته ما يلزم العنوي وهو أربعة دنانير أو أربعون درهما (ص) والظاهر أن بذل الأول حرم قتاله (ش) يعني أن ابن رشد استظهر أن الصلحية إذا بذل القدر الذي على العنوي أنه يلزم الامام أن يقبله منه ويحرم على الامام أن يقبله وحقه أن يعبر بالفعل لأنه من عند ابن رشد لا من الخلاف (ص) مع الاهانة عند أخذها (ش) أي وتؤخذ كل من الجزية يتبع مع الاهانة وجوباً أي الاذلال والشدة لهم عند أخذها لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ويؤخذ من كلامهم عدم قبول النائب في ذلك لأن المقصود حصول الاهانة والاذلال لكل أحد بعينه عسى أن يكون ذلك مقتضياً لرغبتهم في الاسلام (ص) وسقطت بالاسلام (ش) أي الجزية والاهانة والمراد بالجزية المطلقة الشاملة للعنوية

(١٩ - خرشي ثالث) للفاعل وقوله إن رضى إشارة إلى أن في عبارة المصنف حذفاً وهذا يدل على قراءته بالبناء لافعال كما قلنا ويصح أن يقرأ بالبناء للمفعول أي ويكون الشرط امان الامام أو من الحربي ولا بد من الرضا على كل وقوله ما يأتي ضعيف أي الذي هو قوله والظاهر الخ (قوله أي الاذلال والشدة الخ) وحده ما قبل في اهانتهم أن يجمعوا يوم أخذها بمكان مشهور كسوق ويحضر واقية قائمين على أقدامهم وأعوان الشريعة فوق رؤسهم يخوفونهم على أنفسهم حتى يظهر لهم ولغيرهم أن مقصدنا منهم إظهار ذلهم لا أخذ أموالهم ويرون أن لنا الفضل في قبولها منهم وتركهم ثم يجذب كافر بعد كافر لقبضها ويضعف على عنقه ويدفع دفعاً كأنما خرج من تحت السيف عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا وينبغي استحضار ما جبالوا عليه من بغضهم لنا وتكذيب نبينا وأنهم لو قدر واعلينا لاستأصلونا شيئاً فشيئاً واستولوا على دماننا



(قوله واضافة المجتزأ ثلاثا) من عطف الخاص على العام لان هذا من أرزاق المسلمين كـ (قوله ثلاثا) أى ثلاث ليال أو أيام وحذف التاء مع حذف المعدود وجازوا ولو كان المعدود مذكرا (قوله للظلم) أى بأكثر مما فرض عليهم (قوله مدان) الذى فى تت صاع والذى فى المواق مدان ثمانية مدى مكال يسع سبعة عشر صاعا (قوله وثلاثة أقساط زيت) كل قسط ثلاثة أرطال بالشامى لا بالمصرى وبعبارة أخرى وزن كل قسط تسعة أرطال (قوله والحيرة) نسخة كـ والحيرة قال والذى فى عبارة بعضهم والحيرة بالكسر بلد قريب من الكوفة بدل الجزيرة لان الجزيرة يمنعون من سكنها فيها (قوله ولا أدري كم الخ) استظهر بعضهم أنه يرجع فى ذلك لاجتهاد الامام (قوله والعنوى حر) أى والصلى كذلك (قوله وكان ميراثهم) عطف مسبب على سبب أى لانهم اذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم فميراثهم للمسلمين (قوله وعلميه) أى على أنه حر الذى هو المعتمد ومقابله يقول (١٤٦) انه عبد للمسلمين ويترتب على الحرية أنه لا يجوز النظر الى شعور نساء أهل

والصلحية وهذا أولى لانه يعلم منه حكم الاهانة بطريق المنطوق وعلى عود الضمير على الجزيتين لا يعلم منه حكم الاهانة الا بطريق الاتزام وظاهر قوله وسقطت بالاسلام ولو ظهر منه التحيل على اسقاط الجزية فى المسلمين المنكسرة وهو كذلك (ص) كأرزاق المسلمين وضافة المجتزأ ثلاثا للظلم (ش) يعنى أنه يسقط عنهم لاجل الظلم ما قرره عمر بن الخطاب رضى الله عنه مع الدنانير والدرهم فى كل شهر على كل نفس وهو من الخنطة مدان وثلاثة أقساط زيت على من كان بالشام والحيرة وقرر على كل من كان بمصر اردبان من الخنطة فى كل شهر على كل نفس ولا أدري كم من الدولت والعسل والكسوة وقرر عليهم أيضا أن يضيفوا من مريضهم من المسلمين ثلاثة أيام وقرر على أهل العراق خمسة عشر صاعا من التمر فى كل شهر على كل نفس مع كسوة معروفة كان عمر رضى الله عنه يكسوها الناس لا أدري قدرها قاله مالك وقوله للظلم علة للمسلمين (ص) والعنوى حر (ش) يعنى أن العنوى بعد ضرب الجزية عليه حر فعلى من قتله خمسة مائة دينار لان اقراره فى الارض لعبادتهم من ناحية المن الذى قال الله تعالى فاما منا واما من العتاقة فلا يمنعون من هبة أموالهم والصدقة بها وأن يحكم بذلك عليهم المسلمون وأن لا يمنعوا من الوصية بجميع أموالهم الا اذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم وكان ميراثهم للمسلمين وعليه يأتى قول ابن حبيب اذا أسلموا كانت لهم أموالهم ولم تنزع منهم والى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وان مات أو أسلم فالارض فقط للمسلمين (ش) أى الارض المعهودة فى قوله ووقفت الارض وهى التى أقرت بيده يوم الفتح اذ لم تقر بيده الا ليعمل فيها العانة على الجزية ابن زرقون وأما الارض التى اشتراها بعد العنوة حيث يجوز له الشراء فهى من جملة أمواله حكمها حكم ماله عنده ولم أر نصا فيها وكان الاولى أن يفرع قوله وان مات الخ بالفاء لانه مفرع على الحرية ومفهوم قوله فقط ان ماله ليس للمسلمين لكن على تفصيل وهو أن ما كتسبه من المال قبل الفتح فهو للمسلمين أيضا وما كتسبه بعده فهو له فان قيل ما هذا يخالف لما سياتى فى باب القراض من قوله ومال السكابي الحر المؤدى للجزية لاهل دينه من كورثته فالجواب ان ذلك فى غير العنوى جمع بين الموضوعين (ص) وفى الصلحى ان أجملت فلم أر أرضهم والوصية بمالههم وورثوها (ش) الجار والمجرور متعلق بقدر أى والحكم فى الصلحى وقوله فلم أر أرضهم بجواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ المقدّر فاذا أجملت جزيتهم على البلد بما حوت من أرض ورقاب من غير تفصيل ما يخص شخصا ولا ما يخص الرقاب من الارض فلم أر أرضهم ان أسلموا ابن القاسم ويبيعونها البايخ ولا يراذ فى الجزية بزيادتهم ولا

الذمة ولا صدورهن وعلى أنهن اماء فيجوز ذلك (قوله الا ليعمل الخ) فيه أن ولده عليه الجزية فقتضيه أنها تورث مع أن المصنف قال فالارض للمسلمين سواء كان له وارث أم لا (قوله حيث يجوز له الشراء) أى بأن كانت أرض موات كما أفاده بعض شيوخنا احتراز بذلك عن أرض الزرعة فانها وقف لا يجرى وزرعتها (قوله أن ما اكتسبه من المال قبل الفتح الخ) فان قلت انه قبل الفتح غنيمه قلت انه اذا أقر فى البلاد لا بد أن يترك له شئ يتعيش به (قوله فهو للمسلمين) أى فى بيت المال هذا وأفاد بعض شيوخنا قائلا والذى فى عجب أن المعتمد خلاف هذا التفصيل وهو أنه ان مات فان ماله للمسلمين ان لم يكن له وارث سواء اكتسبه بعد الفتح أو قبله اه (أقول) واذا علمت ذلك فخير لك بنص الشيخ عبد الرحمن الذى هو أصل عبارة الشارح وهو وأما غير الارض من جميع أموالهم فله أو لوارثه وشهره ابن الحاجب لكن فى المدونة وان كان الذى أسلم من أهل العنوة لم يكن له ماله ولا أرضه ولا داره قال ابن

يونس عن أبى محمد يريد ماله الذى اكتسبه قبل الفتح وأما ما اكتسبه بعد الفتح فهو له اه ففهوم الارض فقط فيه تفصيل على ينقص ما عند ابن يونس فلا يعترض به على المصنف اه والاصل أنه اذا مات فماله لوارثه ان كان له وارث فان لم يكن له وارث فماله للمسلمين أى ماله الذى بيده حين الموت اكتسبه قبل الفتح أو بعده وبقي بيده (وأقول) ظهر لك أن الخلاف فيما اذا أسلم وقد علمت أن ماله قبل الفتح غنيمه وقد أحببنا بما تقدم فان قلت يستبعد كونه اذ لم يسلم يبقى ذلك المال بيده واذا أسلم يتزعم منه قلت لا بعد لانه اذا أسلم يصير له استحقاق فى بيت المال (أقول) ويمكن جواب آخر بأن يكون المراد أن هذا المال الذى اكتسبه قبل الفتح لم يظهر حين فتح البلاد حتى يقسم بين الغانمين وما ظهر الا بعد تفرق الجيش فصار لا موضع له الا بيت المال هذا ما ظهر وعليك بالتأمل فى المقام والله أعلم (قوله فلم أر أرضهم ان أسلموا) وأولى



وانما قد بذلك اشارة للفرق بينه وبين العنوى (قوله فلا اهل موادتهم) كذا في نسخة شيخنا عبد الله كاتبنا علم اي الدين يؤدون عنهم الجزية كذا ضبطه تحت بخطه اه وفي شرح شب خلافة لانه قال المراد موادتهم من بينهم وبينه مودة وقد ذكرنا انه لا بد ان يكون من اهل دينهم فان كان من اهل دينهم ولم يكن بينهم وبينه مودة فلا نوارث بينهم انتهى قال في المصباح ووادته مودة ووداد اود كر قبل ان الاسم المودة ﴿ تنبيه ﴾ في شرح شب كما ان الارض لهم اموالهم لهم فلو قال المصنف فلهم ارضهم ومالهم والوصية بهم ما وورثا عنهم فان لم يكن لهم وارث فلو ادعتهم من اهل دينهم لا فاد المراد انتهى (قوله وخراجها على البائع في المستثنين) وهذا قول ابن القاسم والقاسم ومقابله ما لا شبه القائل بان خراجها على المشتري فلو ابتاعها المسلم على ان خراجها عليه كان البيع حراما قاله ابن القاسم (قوله الا ان يموت او يسلم) تقدم مفهوم يموت وان فيه نظرا وكذا يقال في مفهوم (١٤٧) يسلم والظاهر انه اذا أسلم تسقط عنه

رأسا فلا يطالب بها بائع ولا مشتري وذلك لانه اذا أسلم تسقط عنه الخراج والارض له واذا كان الامر كذلك فمثلها اذا باعها ثم أسلم فلا يطالب بها المشتري ولا البائع (أقول) والظاهر انه اذا مات البائع يتبع ورثة البائع لانه لما حكم الشارع بأن المتبوع البائع يظهر أن التعلق يكون من جهة فيلحق به وارثه لا المشتري والذي يظهر أنهم اذا أسلموا تسقط عنهم وعن المشتري لان الارض تكون لهم اذا أسلموا وتسقط الجزية عنهم بالاسلام وقد علمنا انهم المشتري وقوله وحكمه حكم الذي قبله هذا هو الذي أفاده بقوله فالحكم فيهما سواء وهو أن ارضهم لهم ان أسلموا الخ (قوله في الاقسام الثلاثة) الاول هو ما أشار به بقوله وفي الصلح ان أجلت الخ والثاني ما أشار به بقوله وان فرقت على الرقاب الخ والثالث هو ما أشار به بقوله وان فرقت على كريم الدين الخ (قوله وذكر الشيخ كريم الدين الخ) فصار الحاصل ان رب الارض اذا باعها فخراجها

ينقص بنقصانهم ولا يبرأ أحد منهم الا بأداء الجميع لانهم جلاء الوصية بمالهم بعضه أو كله وورثوها فان لم يكن لهم وارث فلا اهل موادتهم اذ لا ينقص من الجزية شيء يموت بعضهم وذهب ابن حبيب الى أن الارض موقوفة للجزية لا تباع ولا تورث وليست لهم ان أسلموا (ص) وان فرقت على الرقاب فهي لهم الا ان يموت بلا وارث فللمسلمين ووصيتهم في الثالث (ش) يعني ان الجزية الصلحية اذا وقعت مفرقة على الرقاب كعلى كل رقبة كذا وأجلت على الارض أو سكنت عنها فلهم ارضهم واليه يعود الضمير من قوله فهي لهم أي فالارض لهم يرثونها ويبيعونها وتكون لهم ان أسلموا وتورث عنهم مع مالهم ان ماتوا فان مات واحد منهم ولا وارث له فماله وأرضه للمسلمين لا لاهل مودته ووصيتهم في هذه الحالة في الثلث فقط ان لم يكن لهم وارث والا فلهم الوصية بجميع مالهم وفي هذه الحالة تريد الجزية بزيادتهم وتنقص بنقصانهم وحكم ما اذا فرقت على الارض أو عليهم ما حكم ما اذا فرقت على الرقاب (ص) وان فرقت عليها أو عليهم ما افلهم يبيعها وخراجها على البائع (ش) يعني ان الجزية الصلحية اذا وقعت مفرقة على الارض فقط أي وأجلت على الرقاب أو سكنت عنها كعلى كل شجرة كذا أو وقعت مفرقة على الارض وعلى الجاهم معا كعلى كل شجرة كذا وعلى كل رأس كذا فأرضهم لهم يبيعونها لمن شاؤا وخراجها على البائع في المستثنين وهذا قول ابن القاسم في المدونة وانظر اذا مات البائع هل يتبع المشتري بخراج الارض دائما أو ورثة البائع وبعبارة وان فرقت عليهم أي الارض أو عليهم ما أي الارض والرقاب فالحكم فيهما سواء وهو أن ارضهم وأموالهم لهم ان أسلموا ولورثتهم ان ماتوا الا ان يموتوا بلا وارث فللمسلمين كما في القسم الذي قبله ويراد هنا قوله ولهم يبيعها وخراجها المضروب عليها على البائع الا ان يموت أو يسلم وسكت عن المال في هذا القسم وحكمه حكم القسم الذي قبله وعلى كل حال الارض لهم في الاقسام الثلاثة الا أنهم اذا باعوها في القسمين الاولين لا يكون خراجها على البائع وفي هذا القسم خراجها على البائع والمراد بخراجها مضرب عليها وسكت المؤلف عما اذا فصلت على الرقاب وأجلت على الارض أو سكنت عنها هل يكون على من باع الارض خراجها أو لا وذكر الشيخ كريم الدين أنه لا يكون خراجها على من باعها بل يكون عليهم أي على اهل الصلح جميعهم كما ان الحكم كذلك

على اهل الصلح جميعهم في القسمين الاولين وفي الثالث على البائع فاقترب الحكم في الخراج عند البيع وان ساوى الثالث الثاني في شيء آخر الذي قد تقدم بيانه ﴿ تنبيه ﴾ في ابن تومس وجه خامس وهو ما اذا أجلت على الرقاب دون البلد قال فلهم يبيع الارض وتورث عنهم كما لو كانت مفصلة على الجماعة انتهى (أقول) قد علمت ما قاله الشيخ كريم الدين في القسم الثاني وهو ظاهر بالنسبة لما اذا فرقت على الرقاب وأجلت على الارض أي بالنسبة للارض لا بالنسبة للرقاب لان الارض لا تدخل لها في ذلك ويبقى ما اذا قسمت على الرقاب وسكت عن الارض وباع أحد ارضه والظاهر أنه لا يتعلق بالارض خراج على المشتري وانما الذي هو مضروب على بائعها يكون عليه مطلقا وفي شرح عب وعلم مما قررنا ان كلاً من مسألة كون ارض الصلح وماله ومسألة وصيته فيهما ومسألة خراج الارض تجري فيه أربعة أقسام وهي كون الجزية مفرقة على الارض فقط أو على الرقاب فقط أو عليهم ما أو مجتمعة وسكت عنها اذا أسلم فيكون له ارضه وماله سواء أجلت الجزية عليه أو فصلت على الرقاب أو الارض أو عليهم ما انتهى وتأمل في المقام تجد الصور تريد



(قوله ان شرط) أي ان طاع الامام له بذلك أي ان سأل وأجاب بذلك والافال عنوى مقهور لا يتأتى منه شرط (قوله يسكنوه معهم) كذا بخطه بحذف نون الرفع أي لا يلبس بقى المسلمون باختطاطها كما سيأتي بيانه هذا والمعتد الذي عليه المحققون وتجب به الفتوى انه لا يمكن العنوى من الاحداث مطلقا (١٤٨) سواء شرط أم لا (تتبعه) لو كل البحر كنيسة لهم فالظاهر كافي لأن

اهم الاحداث بالشرط أي على ما قاله المصنف (قوله كأنهم المنشؤون لها) لا يخفى ما في بعده هذا اذ في الاحداث انظار شوكة الكفر بخلاف الترميم فتدبر (قوله لا يبلد الاسلام) أي لا يجوز لكل من العنوى والصليحي الاحداث ببلد الاسلام التي يعلو عليها (قوله اختطها المسلمون) أي نزلها المسلمون قال في النهاية الخطية بالكسر الارض يختطها الانسان لنفسه بأن يعلم عليها علامة ويخط عليها خطا يعلم أنه قد احتازها وبه سميت خطط الكوفة والبصرة انتهى (قوله فان كان يحصل من المنع) أي منع الاحداث مثل الناصر عن استراء اليهود دارا لاجل جعلها معبد لهم فأجاب بالمنع وبعبارة أخرى ولا يجوز دفع دار لهم يجعلونها كنيسة ولو لم يكن معهم في البلد مسلم ويجب التصديق بجميع الثمن في الكراء وبالرائد في البيع (قوله الخيل النفيسة) المعتمدين من ركوب الخيل نفيسة أم لا (قوله الا كف) بضمين جمع كاف فاذا علمت ذلك فقول الشارح البرذعة الصغيرة تفسير للمفرد وهو كاف للجمع كما يتبادر من عبارته فتدبر (قوله البرذعة الصغيرة) أي كالعراقة التي تجعل تحت البرذعة (قوله وظهور السكر) أي في مجلس غير

اذا وقع الصليح على الرقاب والارض مجالا لكن ذكره على سبيل البحث (ص) وللعنوى احداث كنيسة ان شرط والافلا (ش) يعني ان العنوى يجوز له أن يحدث كنيسة في بلدة العنوة المقرب أهلها وفيما يختطه المسلمون يسكنوه معهم اذا اشترط ذلك عند ضرب الجزية ويوفى له بشرطه فان لم يشترط ذلك عند الضرب فانه يمنع من احداث الكنيسة ولا يتعرض لهم في كنائسهم القديمة وان بلا شرط (ص) كرم المنهدم (ش) يحتمل التشبيه التام فيجوز مع الشرط لامع عدمه ويحتمل الناقص وهو عدم الجواز ولو مع الشرط وهو الراجح وحينئذ يقال ما الفرق بين الاحداث والترميم فيقال ان الترميم فيه بقاء الشيء على ما هو عليه فتجوز به بوصول لهم الى أغراضهم من بقاء الكنيسة على ما هي عليه بخلاف الاحداث فان المسلمين فيه كأنهم المنشؤون لها ويقوى الاحتمال الثاني تصريحه بفهوم الشرط لانه لا يصح به الالنسكة وهي ذكره يشبهه (ص) وللصليحي الاحداث (ش) يعني أن الصليحي يجوز له أن يحدث كنيسة في غير بلد المسلمين ويجوز له أيضا أن يرمم ما انهدم من الكنائس القديمة وسواء شرط ذلك على المسلمين عند ضرب الجزية عليه أم لا على المذهب (ص) ويبغ عرصتها أو حائط (ش) يعني أنه يجوز للصليحي أن يبيع عرصة الكنيسة أو حائطها بخلاف أرض العنوة فلا يجوز لهم بيع شيء منها لان جميعها في الله تعالى على المسلمين وحائط بالجر أو بالنصب اما عطف على لفظ عرصتها أو على محلها لانه في محل نصب على أنه مفعول المصدر (ص) لا يبلد الاسلام (ش) أي التي بأرض الاسلام أي التي انفرد باختطاطها المسلمون أي التي كان بها المسلمون قبل فتح أرضه لا البلد التي اختطها المسلمون بعده أو معه فانه لا يمنع من ذلك هذا ما يعول عليه ومحل المنع المذكور ان لم يحصل مفسدة فان كان يحصل من المنع مفسدة أعظم ارتكب أخف المفسدتين هذا معنى قوله (الامفسدة أعظم) (ص) ومنع ركوب الخيل والبغال والسروج وجادة الطريق (ش) يعني أن الذي عنوي أو صليحي يمنع من ركوب الخيل النفيسة ومن ركوب البغال النفيسة ويمنع من الركوب في السروج ولو على الجير بل يركبون على الا كف عرضا بأن يجعل رجله معافى جانب الدابة اليمنى أو اليسرى والا كف البرذعة الصغيرة التي تجعل تحت البرذعة الكبيرة وأما الجبال فهي في عرف قوم كالحيل وفي عرف آخرين كالجير بل دونها فتجري على هذا ويمنع من جادة الطريق أي وسطها اذا لم يكن خاليا قال الجوهري جادة الطريق معظمها والجمع جواد (ص) وألزم بلبس يميزه وعزله ترك الزنار وظهور السكر ومعتقده وبسط لسانه وأريقت الخمر وكسر الناقوس (ش) يعني أن الذي يلزمه أن يلبس شيئا يميزه عن ربي المسلمين لئلا يتشبه بهم ولهذا اذا ترك لبس الزنار فانه يلزمه التعزير والزنار بضم الزاي هو ما يشبهه الوسط علامة على الذل وكذلك يعزرا اذا أظهر السكر والخمر والجهر بالقراءة بين المسلمين وكذلك يعزرا اذا أظهر معتقده في المسيح عيسى بن مريم عليه السلام أو غير ذلك مما لا ضرر فيه على المسلمين وكذلك يعزرا اذا بسط لسانه على مسلم أو بحضرته والمراد بسط لسانه أن يتكلم ولا يحترم الحاضرين وان لم يكن سببا ولا شتما وكذلك يعزرا اذا

خاص بهم فيشمل الاسواق وحواريهم التي يدخلها المسلمون ولو ليسع أو في بعض الاحيان فيما يظهر وأما لو أظهره في بيوتهم وعلمنا ذلك برفع صوتهم أو برؤيتهم من دارنا المقابلة لهم فلا (قوله ومعتقده) ما لم يكن فيه ضرر للمسلمين كتفسيرهم عن اعتقادهم فينقض عهده (قوله وأريقت الخمر) ظاهره ان كل مسلم له ذلك ولا يختص بالخاصة كما قاله تفت (قوله هو ما يشبهه الوسط) هو خيوط كثيرة ملونة بألوان شتى تشبه في الوسط وقوله ولهذا الخبيث انه اذا لبس البرنيطة والطرطور لا يعزير والماصل انه متى لبس ما فيه علامة على



ذله لا يعزُر (قوله ولم يقل وكسرت الخ) المعتمد أن تكسر كما يفيد محشى تن وغيره (قوله لها حس) أى فى وقت الضرب (قوله وكذلك تشييع جنازتهم) أى اكرام وتعظيم فاذن لا حاجة لقول الشارح (١٤٩) لأنها اكرام (قوله وتطلع) الاولى الاطلاع كما يفيد.

حل الشارح وأجيب بأن التطلع المتبع وشأنه الاطلاع (قوله والتأمين) عطف مرادف (قوله والذب) أى الدفع (قوله واستمالة) السنين والتعاضد ثدنان أى امالة أى استناد لذى جراحة ولا شك أن ذلك من جملة الجاه (قوله يخشاه الحاكم) أى القانى وخشية القضاة من أصحاب الجاه حاصل فى عصورنا هذه (قوله ومنها اذا غصب حرة مسلمة) ولا بد من أربعة شهود برونه كالمرودى المكحلة ولها الصداق من ماله وولدها منه على دينها أى مسلم لا أب له وكذا اذا زنى بها طائفة فولدها على دينها وقوله هم الولد تابع لايه فى الدين والنسب محمول على المنسوب لايه (قوله الذى لا حارس) نفسه لا لا يكشف أى انكشفه كونه لا حارس له أى ويخاف عليه (قوله وعورة العدو) أى وعورة المسلم بالنسبة للعدو ما انكشف من حال المسلم الذى يتوصل منه أى من أجله اليه (قوله أو تفوله) أى اختلقه من قبل نفسه وهما فى المعنى واحد وان اختلف اللفظ لكنه مما كفروا به وقوله أو عيسى خلق محمدا قال البساطى لا ينبغي أن يدخل فى التبرى اذا لا شك فى قصد التنقيص (قوله مسكين محمدا) قال ابن القاسم سألنا مالكاً عن نصرانى بعصر شهد عليه انه قال مسكين محمداً يخبركم أنه فى الجنة ماله لم ينفع نفسه حين

أظهر الخروير يقها ولا يضمن لهم شيئاً فيها وأما ان لم يظهر الخروير أرفها مسلم فانه يضمن لتعديه ولم يقل وكسرت أو انهم الان أو انهم من جملة مال الذى ولا يجوز لاحداث لافه وكذلك يعزُر اذا حل الخمر من بلد الى بلد واذا أظهر ضرب الناقوس وهو خشبة لها حس يضربون بها لاجل اجتماعهم لصلاتهم فانه يكسر ويعزُر ولا شئ على من كسره ومثله الصليب اذا أظهره فى أعيادهم واستسقامهم ويمنعون من الزنا ولا يمنعون من الزواج بالبسات والامهات ان استحلوه ولا يمنعون من ركوب الخير ولو نفيسة ولا يكتنون ولا تشييع جنازتهم لان الكنى تعظيم واكرام وكذلك تشييع جنازتهم لانه اكرام ولو قريبا (ص) وينتقض بقتال ومنع جزية وتعد على الاحكام وغصب حرة مسلمة وغرورها وتطلع على عورات المسلمين (ش) لما ذكر الامور الممنوع منها أهل الذمة وليست نقض العهد أخذ بتسليم على الامور التى ينتقض عهده بأحد ما ذكر أنها سبعة وقد علمت أنه اذا انتقض عهد الذى يصير كالحربى الاصل فى النظر فيه اذا طفر به بأحد الامور الخمسة الخيرة فى الاسر التى أحدها اباحة استرقاقه منها قتال الذى للمسلمين لا عن ظلم ركبته لما فاته الايمان والتأمين فيسقط ما كان له عليهم من الحماية والذب عنه فان كان عن ظلم ركبته فلا يكون نقض العهد ومنها أن يمنع الذى من أداء الجزية التى قررت عليه عوضاً من حق دمه فيسقط ما كان له من الايمان لان ذلك كالصلى بعهده مع أهل الحرب على شروط فان لم يوفوا بها انتقض الصلح ومنها أن يترد الذى على أحكام المسلمين بأن يظهر عدم المبالاة بها ويستعين على ذلك بجاه أو استمالة ذى جراحة من المسلمين يخشاه الحاسم على نفسه أو ماله أو عرضه فيسقط ما كان له من الايمان عندهم ومنها اذا غصب حرة مسلمة على الزنا أى ووطئها بالفعل واحترز بغصب الحرة مما اذا طاعته على ذلك فانه لا يكون نقض العهد واحترز بالحرة المسلمة من الامة المسلمة فانه اذا زنى بها طوعاً أو كرهاً لا يكون ذلك نقض العهد مالم يماهد على أنه اذا أتى شيئاً من ذلك انتقض عهده فينتقض وكذلك اذا زنى بالحرة الكافرة طوعاً أو كرهاً فانه لا يكون نقض العهد ومنها اذا غر الحرة المسلمة وقال لها انه مسلم فتزوجت به ووطئها فاذا هو كافر واحترز بذلك مما اذا علمت بأنه كافر فان تزويجه به لا يكون نقض العهد ويفرق بينهما ومنها أن يطلع على عورات المسلمين فيكون نقض العهد والمراد بعورات المسلمين أن يطلع الحرس بين على عورات المسلمين يكتب بكتيهم الهيم والعورة الموضع المنكشف الذى لا حارس عليه وعورة العدو ما انكشف له من حاله الذى يتوصل منه اليه قال الله تعالى ان بيوتنا عورة وذلك مأخوذ من عورة الانسان المنكشفة (ص) وسب نبي عيسى بكفر به قالوا كليس نبي أولم يرسل أولم ينزل عليه قرآن أو تفوله أو عيسى خلق محمداً أو مسكين محمداً يخبركم أنه فى الجنة ماله لم ينفع نفسه حين أكلته الكلاب (ش) أى ومما يكون نقض العهد الذى سببه لمن ثبتت نبوته عندنا باللفظ لم يكفر الساب به كقوله مثلاً محمداً لم ينزل عليه قرآن أولم يرسل أوليس نبي أو اختلق القرآن من قبل نفسه أو عيسى خلق محمداً عليه الصلاة والسلام وما أشبه ذلك وأما ما كفر الساب به كقوله لم يرسل الينا انما أرسل الى العرب وكالشريك والولد ونحوهما فليس نقض لان الله أقرهم على مثله ولكن يعزُر التعزير البليغ والمراد بعيسى بكفر به مالم يقر عليه وبما كفر به ما أقر به عليه وقوله كليس الخ مثال

أكلته الكلاب لو قتله استراح الناس منه قال مالك أرى أن يضرب عنقه وقوله فى الجنة أى أمره آيل الى الجنة وقوله أكلته الكلاب أى أكلت ساقه أى قصبة ساقه (قوله سببه لمن ثبتت نبوته عندنا) سواء ثبتت عندهم أو لا فاذا سب يهودى داود وسليمان نقض ولا ينفعه قوله ليس نبي عندى احترز عما اختلف فى نبوته كالخضر



(قوله وذكره على وجه التبري) هذا خلاف ما قاله الزرقاني لانه قال لم ينسبه لغيره لقصد التبري منه بل لكونه كلاما قبيحا لا ينبغي أن ينسبه الى نفسه وعلى هذا فالضمير للكفار ونحوه قاله اللقاني ولو قال كقولهم لكان أولى (فائدة) نص عياض على أن من تهافت في سبه صلى الله عليه وسلم يجوز حرقه حيا وأولى بعد الموت كما كتب ابن القاسم بأذن مالك جواب سؤال ورد من مصر انتهى (قوله وقتل ان لم يسلم) أي غير قاتله من القتل (١٥٠) ولاية له أسلم (قوله وأما غيره الخ) في عب خلافة وذلك انه قال وقتل وجوبا

في السب وغصب الحرة المسلمة وغرورها ان لم يسلم وأما في التطاع على عورات المسلمين فيخبر الامام فيه بين القتل والاسترقاق وأما في قتاله فينظر فيه كلاسرى بالامور الخمسة المتقدمة كذا في النقل وينبغي قياس منع الجزية والتمرد على مسئلة القتال والفرق بينه وبين المسلم نقتله ولا تقبل توبته أن المسلم كما نعلم أن باطنه موافق لظاهره فلما وجدناه خالف ذلك استحق القتل بخلاف الكافر نعرف أن باطنه التنقيص لكننا منعناه من اظهاره فاذا خالف استحق القتل ما لم يسلم (قوله فان حكمه حكم المسلم المحارب) أي من قتل أو صلب أو قطع أو نفي (قوله وحاربوا) أي كحاربة الكفار للمسلمين وأما اذا حاربوا كحاربة المسلمين فان الامام يخبر فيهم للحاربة ثم يتطرف فيهم كما يتطرف في المرتدين (قوله فكالمتردين) في المال والدم (قوله ولا تؤخذ أموالهم الخ) أي بل توقف فان قتلوا فيصير مالهم فيا (قوله على المشهور الخ) ومقابله ما لا صبيغ من أنهم كالكفار الحربيين يسترقون وأولادهم وعيالهم (قوله وصالحا) عطف تفسير (قوله فيخرج الامان والاستئمان) فان الحربى فيهما تحت حكم الاسلام

المسلم يكفر وابه وذكره على وجه التبري لان بعض هذه الامور مما كفر وابه كقولهم انه تقول القرآن والضمير في قالوا لاهل المذهب وقوله (وقتلت ان لم يسلم) لك أن ترجعه للسب خاصة وأما غيره من بقية مسائل النقض فالامام يخبر فيه في واحد من الامور الخمسة السابقة في قوله كالتطرف في الاسرى من قتل أو من أوفد أو أسر أو ضرب جزية ولك أن ترجعه لجميع مسائل النقض لكن في السب يتعين القتل وفي غيره ان رأى الامام قتله (ص) وان خرج لدار الحرب وأخذ استرق ان لم يظلم والافلا كحاربه (ش) المشهور ان الذي اذا خرج من دار الاسلام لدار الحرب لغير مظلمة لحقه نافضا للعهد وأخذناه فانه يسترق وانما نص على الاسترقاق وان كان الامام يخبر فيه في بقية الوجوه المتقدمة في الاسير لرد قول أشهب انه لا يسترق لان الخرج لا يعود الى الرق أبدا ووجه المشهور ان الحرية لم تثبت له بعثاقه من رق متقدم فلا تنقض وانما ترك على حاله من الجزية التي كانت عليه آمناعا على نفسه وماله بين ظهري المسلمين لما بذله من الجزية فان امتنع من أداء الجزية لم يحصل له الغرض وكان للمسلمين الرجوع فيه وكان كالصالح ينعقد بين المسلمين وأهل الحرب على شروط فان لم يوفوا بها انتقض الصلح وأما ان خرج لاجل الظلم الذي لحقه ولو بشك ثم أخذناه فانه لا يسترق كما اذا حاربنا دار الاسلام غير مظهر للخروج عن الذمة فان حكمه حكم المسلم المحارب وليس في هذا معارضة لحدابن عسرة للجهاد ولما تقدم من أنه اذا قاتل المسلمين انتقض عهده لان هناك أظهر القتال وهو هنا متلصص وصرح بفهم الشرط ليشبه به قوله كحاربه (ص) وان ارتد جماعة وحاربوا فكم المرتدين (ش) صورتهما جماعة من الكفار أسلموا ثم ارتدوا الى الكفر ثم حاربوا المسلمين ثم قدرنا عليهم فانه يحكم فيهم بحكم المرتدين من المسلمين لاجل الكفار الناقضين للعهد فيستتاب كبارهم ثلاثة أيام فان تابوا واقتلوا ويحبر صغارهم على الاسلام من غير قتل ولا تؤخذ أموالهم ولا تنسب نساؤهم على المشهور \* ولما كان المانع من قتال الحربى أمانا واستئمانا ومهادنة وصالحا وقدم المؤلف الكلام على ما عدا المهادنة ختم أبواب الجهاد بما يستغنيا بذكر شروطه الاربع عن حدها وهو كما قال ابن عسرة المهادنة وهى الصلح عقد المسلم مع الحربى على المسألة أى المشاركة مدة ليس هو فيها تحت حكم الاسلام فيخرج الامان والاستئمان فقال (ص) والامام المهادنة لمصلحة ان خلا عن كشرط بقاء مسلم وان عمال الانحوف (ش) أشار به الى شروطها وذكرا ثم اربعة الاول أن يكون العاقد لها الامام وينبغي أن يثبته لا غيره بخلاف التأمين فيصح ولو من آحاد الناس الثانى أن يكون لمصلحة كالجزع عن القتال مطلقا أو في الوقت مجانا أو بعوض على وفق رأى السيد للمسلمين لقوله تعالى وان جنحو اليك فاجنح لها فان لم تظهر المصلحة بأن ظهر المسلمون عليهم لم يجوز الثالث أن يخلو عقد ما عن شرط فاسد والالم يجوز كشرط بقاء مسلم أسيرا بأيديهم أو بقاء قرية

للمسلمين

(قوله والامام المهادنة لمصلحة) مستوية فيها وفي عدمها فان كانت المصلحة فيها فقط

تعيينت وفي عدمها امتنعت ويمكن شمول كلامه للقسمين الاولين يجعل الامم مستعزة في حقيقتهما وهو التخيير في الاول ومجازها في الثانى وهى بمعنى على أو تجعل للاختصاص فيشمل الثلاثة ويراد شأن المهادنة الشامل لتركها والحاصل أن المهادنة تعتبرها الاحكام الخمسة (قوله ان خلا) ولم يعطف هذا الشرط الثالث بالواو وفيه لجعل الشرطين السابقين أعنى الامام والمصلحة كالموضوع للمهادنة وقوله ان خلا أى المهادنة بمعنى الصلح أو عقدها (قوله لقوله تعالى) دليل للعموم لان ظاهر الآية الاطلاق بعوض وبغيره



(قوله خالية منهم الخ) أي من الكفار أي إذا كانت قسرية خالية من الكفار فلا يجوز إبقاؤها تحت يد الكفار أي بحيث يسكنون فيها وأما إذا لم تكن كذلك فلا يكون ذلك فاسدا (قوله لا تخوف منهم الخ) إشارة إلى أن قوله لا تخوف مستثنى من مفهوم قوله أن خلا الخ ويصح أن يكون مستثنى من قوله وللإمام المهادنة أي المتوقع خوف فلا يجوز عقدها مع حصول الأمن الآن (قوله ولا حد) أي واجب فلا ينافي قوله ونذب أن لا تزيد (قوله وفي عدة هذا شرط انظر) (١٥١) ويجب أن المعنى ولا بد من تعيين

مدة ولا حد فيما عيّن فتظهر الشرطية (قوله ولو كان الفساد الخ) أي فيكون اشتراطهم علينا دفع المال شرطا فاسدا (أقول) وعلى هذا المعنى فيصح أن تقول أنه راجع للخطوف والمعنى أن خلا عن كسر بقاء مسلم أو دفع مال من أهلكهم ويصح أن تقول أنه راجع للمفهوم بوجه آخر والمعنى فإن لم تخل عن كسر فسدت ولو مع مال يدفعه العدو لنا (قوله وهو أمس بقوله إلا لخوف) بخلاف رجوعه لمفهوم قوله بصلحة فإنه ليس أمس لأنه يكون المعنى وإن لم تكن مصلحة فلا يجوز ولو دفع مال يدفعه العدو والينا لا تخوف مع أن الخوف مصلحة (قوله وإن استشرع الخ) عبارة الشارح تفيد أن المراد ظن ولو غير قوي وعبارة عب تعب ليج أي ظن ظنا قويا قائلا فإن تحقق خيانتهم نبذه من غير إنذار فكل من النبذ والإنذار واجب والخاص أن كلام شارحنا يفيد أن المراد بالاستشعار مطلق الظن وكلام عجم يفيد أن المراد به الظن القوي وأما إذا لم يكن قويا فمترجح ذلك ولا يجب وهو ظاهر (قوله ولو أسلموا) هذا هو المقصود

للمسلمين خالية منهم أو أن يحكموا بين مسلم وكافر أو أن يأخذوا من أموالهم لا لا تخوف منهم فيجوز كل ما منع وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (ولا حد) لمدة المهادنة بطول أو قصر بل على حسب اجتهد الإمام وقدر الحاجة ولا يطيل لما قد يحدث من قوة الإسلام وفي عدة هذا شرط انظر وعبارة أخرى وجلة قوله ولا حد مستأنفة أي ببيان الحكم وليست شرطا في المهادنة خلافا لما لفت لان الشروط ثلاثة فقط وأشار بقوله (ونذب أن لا تزيد على أربعة أشهر) إلى أنه يندب عند أبي عمران أن لا تزيد على تلك المدة لاحتمال حصول زيادة قوة المسلمين أو نحوها أي حيث كانت المصلحة في ذلك وفي غيره على السواء والاتعين ما فيه المصلحة وعبارة يحتمل أن قوله وإن مال راجع لفهم قوله أن خلا عن كسر بقاء مسلم أي فإن تضمن عقد المهادنة شرطا فاسدا لم يجوز ولو كان الفساد بسبب التزام مال يدفعه لهم كما قررناه وهو أمس بقوله إلا لخوف ويحتمل رجوعه لمفهوم قوله لمصلحة أي فإن لم تكن مصلحة لم تجز المهادنة وإن على مال يدفعه العدو لنا لقوله تعالى فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون (ص) وإن استشرع خيانتهم نبذه وأنذرهم (ش) يعني أنه يلزمنا أن نوفي لهم بما اشترطوا علينا في تلك المدة إلا أن يستشرع الإمام منهم الخونة فإنه يجب عليه أن يندب عهدهم أي يطرحه وينقضه وينذرهم ويعلمهم بأن لا عهد لهم وأنه مقاتلهم إن قيل كيف ينقض العهد المتيقن بالخوف وهو ظني قيل إذا ظهرت آثار الخيانة ودلائلها وجب نبذه خوف الوقوع في المهلكة بالتمادي وسقط اليقين هنا بالظن للضرورة (ص) ووجب الوفاء وإن بردها ثم ولو أسلموا (ش) تقدم أن الإمام يلزمه أن يوفي لهم بشرطهم الصحيحة التي اشترطوها عليه حتى لو اشترطوا أن يرد إليهم من جاء منهم مسلم من الرجال فإنه يوفي لهم بذلك وفاء بالعهد وأما النساء فإنه لا يجوز ردهن إليهم لقوله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار فقوله ووجب أي ووجب الوفاء بما أجزأهم وشارطناهم عليه وإن كان بردها ثم ولو أسلموا حيث وقع اشتراط ردهم وإن لم يشترطوا في الرد أن أسلموا وقوله ولو أسلموا مقيما إذا كانا عندهم رهائن وتمسكوا بهم حتى يرد إليهم رهائهم وأما إن لم يكن لنا عندهم رهائن أو لنا عندهم ولم يحبسوهم لرد رهائهم فلا ترداهم رهائهم حيث أسلموا ثم إن قوله ولو أسلموا لا يعارض قوله فيما مر أن خلا عن كسر بقاء مسلم لأن الإسلام فيما سبق سابق على الشرط وهنا بعده أي ولو أسلموا في المستقبل لان لولم يستقبل أو ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء لخواز فراره بعد ذلك أو فدائه وقوله (كن أسلم) أي كسر ردهم أسلم وليس رهنا فإنه يوفي به كان إسلامه سابقا على الشرط أو بعده ولا يعارض قوله أن خلا الخ لان ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء فقوله من قال أنه تكرار مع قوله ووجب الوفاء وإن بردها ثم ولو أسلموا أو أعاده ليرتب عليه قوله (وإن رسولا) نشأ عن غير تأمل وإنما بالغ على الرسول لتلايته وهم أنه ليس داخلا تحت الشرط وأيضاً فإنه

بالبالغة ولذلك قال شب وما كانت هذه المبالغة أي التي هي قوله وإن بردها ثم غير مفيدة للخلاف أي بلو الدالة عليه بقوله ولو أسلموا اه وعبارة أخرى أن الخلاف غير المذهبي رداعلي أبي حنيفة ولو للخلاف المذهبي رداعلي ابن حبيب ورهائن جمع رهين أو رهينة اه (قوله إن بردها ثم من جاءنا) الأولى حذف ذلك لان كلامنا في حبس الرهائن لا فيمن أسلم من غير رهن (قوله مقيما الخ) فيه نظر بل لا تقييد وكذا يقال في قوله كن أسلم الخ والحاصل أنه يوفي بذلك وإن لم يكن لنا عندهم رهائن على المعتمد (قوله لتلايته وهم الخ) حاصله أنهم إن اشترطوا علينا أن نرد لهم من جاء منهم مسلما فنوفي بذلك الشرط ونرد كل من جاء منهم مسلما ولو كان رسولا منهم



أرسلوه لنا وقوله أيضا الخ لعل المناسب أن يقول لثلاثة وهم عدم دخوله تحت الشرط لأنه جاءنا باختيارهم فيسند كره في مقام التعليل  
 وعلم أن محل قوله وإن رسولاً حيث قالوا في شرطهم من جاءكم فأن قالوا (١) من جاءنا منكم هارباً فإنه لا يجب رد الرسول (و) تنبيهه يمكن  
 الرسول بقدر قضاء حاجته فإن أبطأ أمر الإمام باخراجه ولا يبيع شيئاً لأجل ولو ظهر على الرسول دين أو حق لمسلم أو زناً أو شرباً أو غير  
 ذلك فإنه يحكم عليه بحكم الإسلام (قوله وأما المرأة فلا ترد الخ) لقوله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات الخ وينبغي لمعوم الآية ولو كان لنا  
 عندهم مسلمة سافرت في جيش آمن وأسرورها وتوقف تحصيلاً على رد التي أسلمت (قوله على طريقة ابن بشير) وطريقة ابن حارث  
 عن ابن عبدوس عن سحنون يبدأ (١٥٣) من ماله فإن لم يكن في بيت المال (قوله فدى بمال المسلمين) أي من يمكن

الاخذ منهم من أهل قطره لا ما بعد  
 جدا وأعادهم مع تقدمه في الجهاد  
 لبيان تأخيرهم عن الفداء ومعنى  
 ذلك أن الإمام يتولى ذلك بنفسه  
 أو بنائيه بأن يجبي من الناس  
 ويخلص الأسارى ولا رجوع لمن  
 دفع شيئاً على الأسير ولو قصد  
 الرجوع ويدل على ذلك أنهم جعلوه  
 كواحد منهم (قوله مع أن يسره  
 الخ) وذلك لأنه إذا كان يجبي من  
 المسلمين يسهل الأمر لأن كل واحد  
 يدفع شيئاً لمشقة عليه فيه بخلاف  
 فدائه بماله (قوله ولا يجبي) معطوف على قوله لا يفديه (قوله  
 رجع بمثل المثل) يدفعه للقادي  
 في محل الفداء فإن تعذر فقيمته  
 بعمل الفداء وهذا ظاهر إذا كان غير  
 عين واختلقت قيمته بمكان دفعه  
 ومكان قضائه (قوله وقيمة غيره)  
 بحث فيها بأن الفداء قرض وفيه  
 المثل مطلقاً قاله البدر (قوله على  
 المثل والمعدم) ولو فداء طالما  
 بعده (قوله وإذا جهل) هذه  
 غير صورة الشك المتقدمة لأنه في  
 صورة الشك يعلم أنه يلزمه لكن

جاء باختياره وأشار إلى شرط الرد بقوله (ان كان ذكراً) أي ان كان من أسلم ذكراً وهذا شامل  
 للرهائن وغيرهم وأما المرأة فلا ترد ولو وقع شرط ردها صريحاً بالفساد أعظم ولما ذكر  
 وجوب رد المسلم إليهم بالوجوه السابقة كان منطوق سؤال تقديره فما يفعل فيه أترك في  
 أيديهم فذكر جواب ذلك بقوله (وفدى بالنق) ثم بمال المسلمين ثم بماله) والمعنى أن الأسير  
 المسلم من تقدم وغيره ولو هرب إليهم طوعاً من حراً وعبد يجب فداؤه ويبدأ في فدائه بالنق  
 وهو بيت المال على طريق ابن بشير وابن رشد ثم إن عجز بيت المال أو لم يوصل إليه أو كان  
 وقصر عن الفداء فدى بمال المسلمين أو بما قصر عنه بيت المال على قدر أموالهم ولو استغرقها  
 ما لم يخش استيلاء العدو بذلك قاله ابن عرفة والأسير كأحد هم أن كان له مال ثم إن منع  
 المسلمون ذلك فدى بماله أن كان له مال وإنما قدم مال المسلمين على ماله لأن المصلحة في تعلق  
 الفداء بمال المسلمين أشد من فائه في تعلقه بماله لأن ذلك يحرمهم على قتالهم للكفار مع أن يسره  
 من مال المسلمين أشد من يسره من ماله وقولنا المسلم احترازاً من الأسير الكافر فليس حكمه  
 كذلك (و) إذا فداه واحد من المسلمين أو جماعة مع علم القادي أو ظنه أن الإمام لا يفديه من  
 بيت المال ولا يجبي ما يفديه به من مال المسلمين وفداء بقصد الرجوع (رجع بمثل المثل وقيمة  
 غيره) وهو المقوم (على المثل والمعدم بأن يتبع) ذمته وأما أن علم أو شك أو ظن أن الإمام يفديه  
 من بيت المال أو يجبي من المسلمين ما يفديه به وفداء بقصد الرجوع فإنه لا رجوع له لجملة على  
 التبرع وتفریطه وإذا جهل أن الإمام يلزمه أن يفديه من بيت المال أو يجبي من المسلمين  
 ما يفديه به أو يفديه من ماله وفداء بقصد الرجوع فإنه يرجع أيضاً والظاهر أنه لا بد من حلفه  
 كما رشد له قوله في باب الرهن وحلف الخطي الراهن أنه ظن لزوم الدية ورجع وبهذا الحمل  
 يندفع التناقض بين جعله الفداء واجبا على المسلمين وبين الرجوع به على المفدى (ص) ان لم  
 يقصد صدقة ولم يمكن الخلاص بدونه (ش) يعني أن محل الرجوع بالفداء ان لم يكن القادي  
 بيت المال ولم يقصد القادي صدقة على الأسير بالفداء ولم يمكن الخلاص بدون ذلك القدر وأما  
 ان كان الفداء من بيت المال أو قصد القادي بالفداء الصدقة على المفدى فلا يرجع بشيء كما  
 لا يرجع بالرائد على ما يمكن أن يفدى به عادة كما إذا أمكن فداؤه بمجاناً فإن القادي لا يرجع بشيء  
 على الأسير مما دفعه عنه للعدو (ص) الا محرم أو زوجا نعرفه أو عتق عليه إلا أن  
 يأمر به ويلتزمه (ش) هذا يخرج من قوله ورجع بمثل المثل وقيمة غيره يعني أن المفدى

يشك في كونه هل الإمام يقع منه ذلك أم لا (قوله والظاهر أنه لا بد من حلفه) أي في صور الرجوع  
 (قوله ورجع الخ) أي ولو علم أنه فقير بخلاف المنفق على صغير يعلم أنه فقير فإنه محمول على التبرع والفرق أن الكبير قادر على الكسب  
 قاله البدر (قلت) يلزم على هذا أن الأسير إذا كان صغيراً فقيراً لا يرجع عليه القادي وتقدم قوله وله الثمن ان وجد قاله البدر (قوله  
 وبهذا الحمل) أي المشار له بقوله وإذا فداه واحد الخ (قوله ان لم يقصد صدقة) أي بأن قصد الرجوع أو لا قصد له والقول قوله في قصد  
 الصدقة وعدمه إذ لا يعلم إلا من جهته كذا قال عجم (قوله ولم يمكن الخلاص بدونه) هذا وجيه ولكن النقل أنه لا يعتد بذلك القيد  
 فيرجع ولو أمكن الخلاص بدونه (قوله أو زوجا) ولا تحرم عليه بالفداء المذكور لأنه إنما اقتسك رقبته (قوله ان عرفه) وانظر هل  
 القول قوله في عدم المعرفة (قوله إلا أن يأمر به الخ) حل الشارح هو المعتمد وأما جعل الواو في المصنف بمعنى أو وإن الأمر كاف

(١) من جاءنا منكم هارباً هكذا في النسخ ولعل الصواب من جاءكم منا كما هو ظاهر كتبه



فضعيف ثم ما ذكره من أن الفادي يرجع على الأسير إذا أمره بالفداء فيقيد بغيره بالاب المعدم وأما الاب المعدم فلا يرجع عليه ولده الفادي له ولو فداء بأمره وكذلك لو شهد ومثل الاب الممل يقول وكل من يجب (١٥٣) عليه نفقته من ولده كذلك أفاده عجم (قوله

يقدم على أرباب الديون) وظاهره ولو على دين المرتين لكن يعارضه قوله وقدم على غير دين المرتين وقوله يخرج من التركة حتى تعلق بعين كالمروءون وعبد جني وشمل كلام المؤلف ما إذا اقتضى والدين محيط بماله (قوله على العدد) أي قسم على العدد أو بدل من قوله على غيره فلا يلزم تعلق حرفي بحرمتي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ان جهلوا قدرهم) ثم ان علموا قدرهم أو جهلوا ولو بقريضة عمل بذلك والاحتمال على الجهل بقدرهم (قوله وغيرهما) من شرف في المواق ما يفيد اعتبار القدر بالشرف وهذا انما يظهر اذا كان الشرف منظورا له بحيث يشكون بسببه والافلا يعتبر (قوله بيمينه) القاعدة انه اذا قيل القول قوله فالمراد باليمين وان قالوا صدق فبغير يمين (قوله ابن رشد وليس هذا على أصولهم) أي قواعدهم وحل عب يقتضي ضعفه لانه جعل المصنف على ظاهره ولم يذكر كلام ابن رشد (قوله يصدق الأسير ان أشبه) ظاهره بغير يمين وكذا يقال في قوله وكذا الفادي ان أشبه (قوله ولو كان في يد الفادي) أي رداعلى سحنون القائل القول للفادي ان كان الأسير بيده كالرهن والحاصل أن ابن القاسم بقول القول للأسير ولو كان في يد الفادي وسحنون جعل القول للفادي ان كان الأسير بيده (قوله بالأسري

بفتح الميم وكسر الدال اذا كان محرما على الفادي يحرم نكاح كل منهما على الآخر أو كان زوجا فان الفادي لا يرجع عليه بما دفعه عنه للعدو في فدائه ان كان الفادي عالما حين الفداء بأنه زوج له أو بأنه محرم له أو كان القريب ممن يعتق عليه كالأصول والفصول والحاشية القريبة ولو لم يعلم به الا أن يأمره بالفداء حال كون المقدي بفتح الميم وكسر الدال ملتزما للفداء فان الفادي حينئذ يرجع عليه بما دفعه عنه في فدائه ولو لم يعلم أنه قريب به الذي يعتق عليه أو لم يعلم أنه زوج له وبعبارة أخرى الا محرما أي من الاقارب هذا وظاهر كلامهم وحينئذ يخرج المحرم من الصهر والرضاع (ص) وقدم على غيره (ش) يعني أن من فدى أسيرا من العدو وعلى الأسيرين لغير الفادي فان الفادي يقدم على أرباب الديون لان الفداء آكد من الدين بدليل أن الأسير يفدى بغير رضاه وباضعاف قيمته ولا فرق بين مال الأسير الذي قدم به وماله الذي يبدل الاسلام في أن الفادي يقدم على أرباب الديون في الجميع واليه أشار بقوله (ولو في غير ما بيده) وأشار بلوغ الفدية ابن الموازي أنه يختص بما في يده ببلغ دينه وهو في غير ما بيده أسوة الغرماء (ص) على العددين جهلوا قدرهم (ش) يعني أن من فدى جماعة بقدر معين كخمسين أسيرا بألف وفيهم الغنى والفقير والشريف والوضيع والحر والعبد قسم فدائهم على العدد من غير تفاضل بينهم ان جهل العدو قدر الأسرى من غنى وفقير وغيرهما فعلى كل واحد في المثال عشرة ون يخير سيده العبد بين فدائه واسلامه وان علموا قدرهم وشعروا بسببه قسم على تفاوته (ص) والقول للأسير في الفداء أو بعضه (ش) يعني أنه اذا اختلف الأسير والفادي في أصل الفداء فمثال الأسير قد فديتني بغير شيء أو لم تفدني أصلا أو في قدره فقال الفادي فديتك بكثير وقال الأسير بدونه ولو يسيرا كان القول للأسير عند ابن القاسم في العتبية بيمينه في الفداء كله أو بعضه ولو اتى بما لا يشبهه ان لم يكن للفادي بينة ابن رشد وليس هذا على أصولهم والاشبه اذا اختلفا في مبلغ الفداء أن يصدق الأسير ان أشبهه والافادى ان أشبهه والاحلفا ولزمه ما يفدى به مثله من ذلك المكان وكذا ان نكلا ويقضى للحالف على النا كل وحق المبالغة في قوله (ولو لم يكن في يده) أن يقال ولو كان بيده أي أن القول قول الأسير في أصل الفداء ولو كان بيده الفادي ولا يتوهم انه لما كان بيده الفادي أشبهه الرهن فيكون الفادي أحق به والفرق بينهم ما أن الرهن يباع والأسير حر لا يباع ولك أن تقول القول قول الأسير ولو كان مال الأسير بيد الفادي وعلى هذا الضمير في يكن يرجع لمال الأسير لا للأسير نفسه وهنا كلام طويل انظره في الشرح الكبير (ص) وجاز بالأسرى المقاتلة (ش) المشهور انه يجوز فداء أسارى المسلمين من أيدي العدو بالأسرى التي من شأنها القتال الذين عندنا من العدو اذا لم يرضوا الا بذلك لان قتالهم متروك وخلاص الأسارى تحقق (ص) وبالنجر والخنزير على الاحسن (ش) هذا معطوف على قوله بالأسرى أي ويجوز أيضا الفداء بالنجر والخنزير والميعة على ما استظهره ابن عبد السلام وصفة ما يفعل في ذلك أن يأمر الامام أهل الذمة أن يدفعوا ذلك الى العدو ثم يحاسب الامام أهل الذمة بقيمة ذلك مما عليهم من الجزية فان أبوا لم يجبروا على ذلك ولم يكن بأس بابتياح ذلك لهم وهذه ضرورة وظاهر كلام المؤلف أنه يجوز الفداء بما ذكر ولو أمكن الخلاص بغيره وهو ظاهر النقل (ص) ولا يرجع به على مسلم

(٣٠ - خشي ثالث) التي من شأنها القتال) قيده اللخمي بما اذا لم يخش اظهروا على المسلمين الا أن يحلفوا على عدم القتال ويرى أنهم يوفون بذلك ولا بأس بالفداء بصغار أطفالهم اذا لم يسلموا وبالذي اذا رضى وكانوا لا يسترقون من ل (قوله وهو ظاهر النقل) أقول والظاهر أنه لا بد من مصلحة في الجملة والا لما كان للشراء معنى الا ان كلام المصنف في الجواز أي ويفهم منه الفداء



بالطعام بالاولى وقوله ولا بأس بابتياح ذلك اثم أي اذا امتنع أهل الذمة من ذلك (قوله يعني أن الفادي اذا كان) حاصله أن الصور  
 ثمانية وذلك أن الفادي امام مسلم أو كافر والمفدى كذلك وفي كل اثم أن يشتري ما ذكر أو يكون عنده فاذا كان الفادي مسلماً فلا يرجع  
 اذا كان ما ذكر عنده كان المفدى مسلماً أو كافراً وما اذا اشتراه ف يرجع بثمنه مطلقاً كان المفدى مسلماً أو كافراً ثم ان الشارح تبع  
 الطنجي تبعاً لبرام فيما اذا كان الفادي مسلماً واشتراه في أنه يرجع بثمنه ولكن في شرح عب على ما جزم به بعضهم أنه لا يرجع  
 مطلقاً ولو اشتراه والظاهر التفصيل وهو أن المسلم اذا توقف الفداء على الشراء ف يرجع بالثمن وأما اذا لم يتوقف فلا يرجع (قوله بقيمة  
 الخمر وماءه) أي سواء اشتراه أو لا فهذه صور أربع في الفادي الذي وسبقته أربعة في الفادي المسلم (قوله اذا كانوا يملكونها) أي  
 يصح عندهم تملكها وما اذا كان لا يصح عندهم تملكها فيكون كالمسلم فيجوز عليه حكمه وفي عب خلافة فانه قال ومفهوم قولنا  
 فادي مسلم انه لو كان الفادي كافراً يرجع (١٥٤) به على مسلم مفدى بقيمة عندهم لا بثمنه سواء اشتراه أو كان عنده فان فدى

كافراً يرجع به سواء اشتراه أو كان  
 عنده ان ترافعا البنا انتهى وقوله  
 يرجع به أي بثمنه (أقول) وكلام  
 شارحنا أحسن نعم لا يظهر كلامه  
 الا اذا كان الخمر من المثليات  
 وأما قتل الخنزير فلا يظهر الا  
 الرجوع بقيمة فتدبر

#### باب المسابقة

(قوله المسابقة) مقابلة من  
 الجانبين باعتبار ارادة كل منهما  
 السبق لا باعتبار هاتفيها (قوله  
 القمار) مصدر قامر مقامرة  
 وقار اذا غلبه وفي شرح شب  
 والقمار بكسر القاف وهو اللعب  
 يقال تقامروا اذا لعبوا (قوله لغير  
 ما كلة) أي لغيراً كئلاً لانه انما  
 يجوز لنا تعذيبه بأ كئله أو بما  
 فيه مصلحة له كالسبي (قوله وحصول  
 الخ) انظره فان المعوض انما هو  
 السبق لا الثواب الا أن يقال لما  
 كان الناشئ عن السبق الثواب  
 كان الثواب معوضاً بهذا الاعتبار  
 (قوله وعقد المسابقة الخ) أي

(ش) يعني أن الفادي اذا كان مسلماً فانه لا يرجع بالخمر والخنزير والميتة وما أشبه ذلك على  
 الاسير المسلم أو الكافر وهذا اذا فداه به من عنده أما لو اشتراه يرجع بثمنه على الاسير كائناً  
 ما كان وأما اذا كان الفادي ذمياً فانه يرجع على الاسير مسلماً أو كافراً بقيمة الخمر وماءه  
 ان كانوا يملكونها لوقال المؤلف ولا يرجع به مسلم وأسقط حرف الجر لكان أحسن (ص) وفي  
 الخيل وآلة الحرب قولان (ش) يعني أنه اختلف هل يجوز فداء المسلمين من أيدي العدو بالخيل  
 وآلة الحرب أو لا يجوز الفداء بذلك قولان لابن القاسم وأشهب فأبن القاسم يقول يمنع ذلك  
 لأن بيع الخيل منهم والسلاح معصية وأشهب يقول يجوز الفداء بذلك ومحلهما حيث لم  
 يخش بسبب ذلك الظهور على المسلمين \* ولما انتهى الكلام على أحكام الجهاد وما يتعلق به  
 شرع في الكلام على ما يتعلق به عليه وهو المسابقة فقال

#### باب

(المسابقة) مشتقة من السبق يسكون الياء مصدر سبق اذا تقدم وبفتحها المال الذي يوضع  
 بين أهل السباق قال القرافي المسابقة مستثناة من ثلاث قواعد القمار بكسر القاف وتعذيب  
 الحيوان لغير ما كلة وحصول العوض والمعووض لشخص واحد انتهى قوله وحصول العوض  
 الخ أي في بعض الصور وهي ما اذا كان العمل من غير المتسابقين على ان يأخذ السباق كما  
 يأتي والمعووض هو الثواب لان السبق له ثواب لتدري به على الحروب وانما استثنيتم من هذه  
 القواعد الممنوعة لمصلحة الجهاد وعقد المسابقة لازم بمجر دو قوعه كما يأتي آخر الباب (ص)  
 يجعل في الخيل والابل وبينهما والسهم (ش) أي المسابقة حال كونها بالجعل جائزة فيما ذكر  
 فقط فلا يجوز في غيره الا مجازاً كما يأتي فقوله في الخيل خبر المسابقة فهو متعلق بمحذوف لكنه  
 خاص أي جائزة فيما ذكر بدليل قوله فيما يأتي وجاز فيما عداه مجازاً وقوله في الخيل من الجانبين  
 كفرسين أو أفراس وقوله وفي الابل كذلك وقوله وبينهما أي الخيل من جانب والابل من  
 آخر ولا يدخل الفيل في ذى الخف ولا الحمار ولا البغل في ذى الحافر لانهم لا يقاتل عليها ولا تظهر  
 عند الشافعية الجواز لدخوله في الخبر المذكور (ص) ان يصح بيعه (ش) أي أن شرط المسابقة

ان

فهي اجارة تشبه الجمالة (قوله يجعل) انما قيد به لكونه محلاً للخلاف وأما غير جعل فحائز

باتفاق انتهى لـ واعلم أنه أطلق عليه جعل لكونه يشبه الجمالة من جهة أنه لا يستحق الا بتمام العمل الذي هو السبق انتهى لـ  
 (قوله والسهم) فيه صورتان الاصابة والتباعد به يعلم ما في التسميح في التعبير بالمسابقة (قوله أي جائزة) المراد بالجواز الاذن اذ قد  
 يجب ان توقف معرفة الجهاد عليها وقد تندب (قوله لكنه خاص) الحاصل أن العامل انما قد رخصاً لان القرينة على ذلك قائمة وهو  
 الجواز ومحل تقدير العامل عام اذا لم تقم قرينة على الخصوص (قوله في الخيل من الجانبين) في لـ وانظر هل يشترط اتفاق النوع فيما  
 بين الابل أو الخيل أو ولو اختلف والاول هو الذي اقتصر عليه س في شرحه انتهى من لـ وانظر لو ظهر الجعل فاسدا بعد السبق  
 هل يرجع بجعل مثله أو لا شيء له انتهى (قوله لدخوله في الخبر المذكور) أي المدكور عندهم أي الذي هو قوله لا سبق الا في خوف  
 أو حافر أو نصل انتهى وسبق بفتح الموحدة وهو المال المأخوذ في المسابقة ويروى بالسكون مصدر او المعنى على رواية الفتح لا سبق



مستحق وعلى رواية السكون يكون المعنى لاسبق مستحق في مقابلته العوض (قوله فلا يكون غررا) أي ذا غرر أي من أبقى أو بغير شارد (قوله ويجوز على عتق عبده عنه) يمكن دخوله في كلام المصنف لأنه يقدر دخوله في ملك المعتقد عنه بدليل أن الولاء له وقوله وعلى جرح عدا الأيعارض قوله ان صح بيعه لعله على ما إذا جاعله على ما يملكه أحدهما من المعاوضة المالية وأما لو جاعله على أن يعفوه عن جرحه له عدا إذا غلبه بالسبق فلا يعتبر هذا الشرط والحاصل ان قوله وعلى العفو معناه يعفو عن الدية (قوله وعين المبدأ والغاية) يشمل ما إذا كان بتصریح أو عادة (قوله والمناضلة بالسهم) أي (١٥٥) الغالبة بالسهم (قوله من خيل أو ابل) أي سواء كان من خيل أو ابل أي فالمراد

التعيين بالشخص لا بالوصف ولا بالنوع وقوله فاحرى أن لا يكتفى في ذكر الجنس أراد به النوع كخيل أو ابل وصرح بذلك ابن شاس ويوسف بن عمر وقال اللقاني قوله والمركب أي بالشخص ووقع التصريح به في كلام ابن عرفة في عدة مواضع لا بالنوع فإنه لا يكتفى خلافاً لما انتهى ويعتبر في السابق عرف بلد المتسابقين فإن كان عرفهم أن السابق انما يكون بمجاوزة فرس أحدهما لبعض الآخر أو كلها أو بذلك مع بعدها عنها قدرا معيناً عمل به هذا والظاهر وما ذكره الخطابي من الخلاف فيه لعدم حيث لا عرف ونصه فرع اختلاف بما إذا يكون السابق سابقاً فقبل ان سبق بأذنيه وقيل بصدرة وقيل حتى يكون رأس الثاني عند مؤخر الاول (قوله وان جهل رمية) الواو للحال وإذا قال عجم ولا بد من جهل الرمي (قوله عدده وصفته) أي عدد متعلقه وصفته متعلقه (قوله فلامعنى له الاما تقدم) المناسب أن يقول فلامعنى له أي صحيح (قوله أو خاصراً) من خاصرة الانسان وهي جانبه (قوله أو

ان يصح بيع الجعل فلا يكون غرراً ولا مجهولاً ولا خيراً وخيراً أو ميتة ودماً وأم ولد ومسدراً ومكاتباً وحراً ويجوز على عتق عبده عنه أو عن غيره أو يعمل له عملاً معروفاً وعلى العفو عن جرح عدا وخطأ ويجوز على عرض موصوف أو سكنى مدة معلومة ومن وجب له جاز أن يحال به أو يؤخر برهن أو حيل وحاص به الغرماء (ص) وعين المبدأ والغاية (ش) تقدم انه قال ان صح بيعه يعني أن الجعل يشترط في جوازه أن يكون مما يصح بيعه وعطف هذا لاشياء عليه أي فيشترط في المسابقة والمناضلة بالسهم تعيين المبدأ الذي يبتدأ منه والغاية التي ينتهي اليها ولا يشترط تساويهما في المبدأ ولا في الغاية (ص) والمركب (ش) أي وعين المركب من خيل أو ابل وظاهره عدم الاكتفاء بالوصف فاحرى أن لا يكتفى في ذكر الجنس ويشترط في الخيل مقارنة الحال كما في الاكل فلو كان فرس أحدهما ضعيفاً قطع بتخلقه أو فارهاً يقطع بتقدمه لم يجز (ص) والرامي (ش) يعني أنه يشترط أيضاً معرفة الرامي وان جهل رمية وفي بعض النسخ والرامي فان كان المراد بتعيين الرمي عدده وصفته فهي المسئلة الآتية وان كان من حيث راميّه وتشخصه فتسجئة الرامي أحسن وان كان من حيث حقيقته فلامعنى له الاما تقدم فانظر في ذلك (ص) وعدد الاصابة ونوعها من خرق أو غيره (ش) يعني أنه يشترط أيضاً معرفة عدد الاصابة كاربعة من عشرة مثلاً ويشترط معرفة نوع الاصابة من كونه خسقا وهو الذي ينقب ويثبت أو خرقاً بانحاء والزاي المجتئين وهو الذي ينقب ولا يثبت أو خرقاً بالراء المهملة وهو الذي يصيب طرف الغرض فيخذه أو خاصراً بانحاء المهجمة والصاد والراء المهملتين وهو اصابة أحد جانبي الغرض ولا يخذل منه شيئاً (ص) وأخرجه متبرع أو أحدهما فان سبق غيره أخذه وان سبق هو فلان حضر (ش) التميز في آخر جبهه عائد على الجعل وهو السابق بفتح الباء وهو معطوف على فعل الشرط من قوله ان صح بيعه والمعنى أن السابق يخرج به شخص متبرع غير المتسابقين من وال أو غيره لياخذه من سبق أو يخرج به أحدهما على أنه ان سبق غير مخرج الجعل أخذه وان سبق مخرج الجعل كان الجعل لمن حضر وكان الاول أن يقول على ان سبق لان كلامه يوهم جواز الدخول على الاطلاق ويحكم فيه بما قاله المؤلف وليس كذلك وانظر هل المراد بمن حضر من حضر العقد أو المسابقة وانظر لولم يكن سبق لمن يكون الجعل وانظر لولم يحضر أحد لمن يكون الجعل (ص) لان آخر جالياً أخذه السابق ولو يحمل يمكن سيقه (ش) هذه صورة ثالثة من صور الجعل والمعنى أنه اذا أخرج صكل منهما جعلاً من عنده متساويين أو متفاوتين على أن من سبق منهما يأخذ جميع السبقين فان ذلك لا يجوز بلا خلاف اذا لم يكن معهما غيرهما للقاعدة التي ذكرها القرافي وهي منع الشرع في باب المعاوضة من اجتماع

المسابقة) وهو الظاهر وانظر لولم يكن سبق لمن يكون الجعل والظاهر لمن حضر وانظر لولم يحضر أحد والظاهر أن المخرج السابق يتصدق به وفي له وقد يقال اذا لم يكن هناك حاضر فانه يكون من عادته حضور ذلك (قوله لان آخر جالياً أخذه السابق) فان وقع فقال بعض شيوخ عجم لا يكون له أي للسابق لانهم اذا خلا ابتداء على القمار فهو له مطلقاً فان سكتا عن يأخذه منهما فظاهر المصنف انه لا يمتنع وانظر هل يكون لربه أو لمن حضر فان كان لياخذه المسبوق جاز كما هو ظاهر كلامهم وأشعر فرض المصنف في اثنين أنه لو كان السابق بين جماعة لا يكون الحكم كذلك وحكمه أنه ان سبق غيره أخذه وان سبق هو كان للذي يليه وسواء شرط أو على هذا الوجه أو لم يشترطوا شيئاً كذا في الجواهر (قوله للقاعدة الخ) فان قلت أجز التسبب والعوض قد يجتمعان لا أحد المتسابقين مع جواز ذلك وذلك



فما إذا كان الجعل من أحدهما أو من متبرع وسبق غير مخرج حجه قلت ما ذكره القرافي جزءه على العلة والعلة التامة في ذلك هي اجتماع العوضين مع حصول ما يظهر منه قصد (١٥٦) الغالبة وذلك فيما إذا أخرج حجه كل منهما على أن من سبق يأخذهما جميعا وإذا أخرج حجه

أحدهما فلم يحصل ما يظهر منه قصد الغالبة لأنه أخرج شيئا لا يعود له انتهى له (قوله وأما لو تحقق سبقه جاز) قال عجم وفيه نظر إذ شرط المسابقة جهل كل جري فرس صاحبه إلا أن يقال هذا الشرط في فرس المتسابقين خاصة لا في فرس المحلل أيضا فعرفة سبقها لا يضر انتهى وفي عب ولا يقال الشرط في فرس المتسابقين لا في فرس المحلل أيضا فعرفة سبقها لا يضر لا نأقول في الشاذلي خبر أبي هريرة من أدخل فرسا بين فرسين وهو يعلم أنه يسبقه فهو قار ثم إذا تحقق سبقه ولكن خاب وسبقه غيره فينبغي أن يكون لمن حضر (قوله ولا يشترط تعيين السهم الخ) فيجوز تناضلهما بعريتين أو بفارسيتين أو بعريته وفارسية ولا يجوز ما إذا لهما غير صنفهما في التمثالين دون المختلفين ولعل الفرق كافي عب أنه في المختلفين قد دخل على عدم قصد عين صنف ما دخل عليه بخلاف دخولهما على التمثالين ابتداء وهذا كله إذا دخل على إصابة الغرض وأما إذا كان على بعد الرمية فلا يجوز لأن رمي التركيبة خلفتها أبعد من رمي العربية فهو كالسابقة بفرسين يقطع بسبق أحدهما (قوله من كوب الآخر) أي جري من كوب الآخر (قوله ونسخة ابن غازي) أي التي هي التثنية (قوله أي الخيمة) الذي في المصباح ما يدار حول

العوضين لشخص واحد وذلك منعنا الإجارة على الصلاة ونحوها لحصولها مع عوضها الفاعلها إذ حكمه المعاوضة انتفاع كل واحد من المتعاضدين بما بذل له والسابق له أجر التسبب إلى الجهاد فلا يأخذ الجعل وأما لو كان معهما غيرهما ولم يخرج شيئا على أنه ان سبق أخذ جميع الجعل ولا يغرم ان سبقه غيره فأجاز ابن المسيب وقال به مالك مرة وقال عياض مشهور قول مالك منعه لعود الجعل لمخرجه على تقدير سبقه ووجه مقابله أنهم مأمون المحلل صاروا كاتنين أخرج أحدهما دون الآخر ومحل الخلاف إذا كان الثالث يمكن سبقه في الجري والرمي لقوة فرسه ووفور قوة ساعده أما ان أمن سبقه منع اتفاقا وسمى محلا لأنهما كأنهما تحللا به وجه الحرمة على زعمهم ووجه يمكن سبقه صفة للمحلل لأنه نكرة وأما لو تحقق سبقه جاز (ص) ولا يشترط تعيين السهم والوتر وله ما شاء ولا معرفة الجري والراكب ولم يحمل صبي (ش) يعني أنه لا يشترط في المناضلة تعيين السهم الذي يرى به برؤيه أو وصف ولا تعيين الوتر برفقة أو طول أو مقابلهما وله أن يأخذ أي سهم وأي وتر شاء وكذلك لا يشترط معرفة كل واحد جري فرس صاحبه أو بعيره بل يشترط جهل كل واحد منهما من كوب الآخر ولا يشترط معرفة من يركب عليهما من صغير أو كبير ويكره أن يحمل عليها الا محتمل ضابط له ونكره المسابقة بين الصبيان وبين الصبي وغيره والكراهة في حق وليه وفي حق البالغ المسابق له (ص) ولا استواء الجعل (ش) هو معطوف على تعيين السهم ولأننا كيد التقي أي ولا يشترط استواء الجعل المتبرع به بل يجوز أن يقول المتبرع أن سبق فلان فله كذا وان سبق فلان فله كذا (ص) أو موضع الإصابة (ش) عطف على الجعل أي ولا يشترط استواء موضع الإصابة فلا يضر أن يشترط أحدهما إصابة موضع والآخر أعلى منه أو أدنى ويرضى كل منهما بما اشترطه صاحبه (ص) أو تساويهما (ش) عطف على استواء أي لا يشترط تساوي المتسابقين أو المتناضلين في المسافة فيهما ولا في عدد الإصابة في الثاني هذا في بعض النسخ كما يفيد كلام بعضهم وفي نسخة الشارح والمواق والزرقاني ومن وافقهم تساويهما بضمير المفردة المؤنثة أي الصفة المذكورة أعظم من صفة السابق أو الإصابة وفيه تكلف ونسخة ابن غازي أولى (ص) وان عرض السهم عارض أو انكسر أو للفرس ضرب وجهه أو نزع سوط لم يكن مسبوقا (ش) يعني أن السهم الذي يرى به إذا عرض له عارض في طريقه فعوقه عن سيره كبهيمة أو انكسر السهم أو القوس أو حصل للفرس عارض في طريقه بان ضرب انسان وجهه فعوقه عن جريه أو نزع انسان سوطه الذي يسوق به للفرس فخفف جريه لم يكن مسبوقا بشيء من ذلك لعذره وقوله أو نزع سوط فيه حذف مضاف يدل عليه المقام أي أو عرض لصاحبه نزع سوط (ص) بخلاف تصنيع السوط أو حزن الفرس (ش) يعني أن السوط إذا ضاع من صاحبه أو حزن الفرس تحته أو انقطع لحام الفرس أو سقط الفارس عن فرسه أو نفوره عن دخوله السرايق أي الخيمة فإنه يعد بذلك مسبوقا (ص) وجاز فيما عدا مجانا (ش) يعني أن المسابقة تجوز مجانا أي من غير عوض في غير ما مر كالسفن والطير لا يصل الخبر بسرعة وعلى الاقدام ورمي الحجارة والصراع إذا قصد بذلك الإغارة على الحرب لا المبالغة كفعل أهل الفسوق (ص) والافتخار عند الرمي والريز والتسمية والصباح (ش) يعني أنه يجوز الافتخار أي ذكر المفاخر

الخيمة من شقق بلا سقف انتهى ويطلق أيضا على ما يدفوق صحن البيت وقال أبو عبيدة هو القسطاط وقد قال ابن عرفة عند ولا بأس أن يجعل السرايق داخله أولا أو جازمه أولا هو السابق (قوله وجاز فيما عدا مجانا) حكى الزناني قولين بالجواز والكراهة فيمن تطوع بأخراج شيء للتصارعين أو المتسابقين على أرجلهم أو جاريهم ما أو غير ذلك مما لم ترد فيه سنة (قوله والافتخار عند الرمي) بان يذكر مناقبه كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا ابن العواتك من سليم أي ذوات الروائح الطيبة من سليم (قوله والريز) أي انشاد الشعر



لا خصوص البحر المخصوص لكن الاكثر في الحرب الرجز لانه يوافق الحركة والاضطراب (قوله انهم مشية) بكسر الميم (قوله بالنبل) أي السهام (قوله اليوم يوم الرضع) سمع لم يلتزم فيه الوزن قال السهيلي يجوز الرفع فيه ما أي اليوم واليوم ورفع الثاني ونصب الاول على جعل الاول ظرفا قال وهو جائز اذا كان الطرف واسعا ولم يصف على الثاني والرضع جمع راضع وهو اللثيم فعناه اليوم يوم اللثام أي يوم هلاك اللثام من قولهم لثيم راضع وهو الذي رضع اللثوم من ثدي أمه وكل من نسب الى لثوم فانه يوصف بالمص والرضاع والاصل أن شخصا كان شديد الخجل وكان اذا أراد حلب ناقته ارتضع من ثديها لئلا يحلمها فيسمع جيرانه أو من يمر بصوت حلب فيطلبون منه اللبن الخ فقالوا في المثل ألا ثم من راضع انتهى وقيل ان رجلا من العمالة طرقة ضيف ليلافص صرع شانه لئلا يسمع الضيف صوت الحلب فكثرت حتى صار كل لثيم راضعا سواء فعل ذلك أو لم يفعل وقيل المعنى اليوم يعرف (١٥٧) من رضع كريمة فأنجبت أولئمة فهجنت أو

اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدرّب بهام من غيره وقال النبي صلى الله عليه وسلم لم حين نزل يوم حنين عن بغلته أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب (قوله لاحديث الراعي) أي تحذنه (قوله لاجل الاحاديث الخ) كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا ابن العواتك الخ (قوله كالاجارة) فيه تشبيه الشيء بنفسه لان الجعل في المسابقة اجارة والجواب من وجهين الاول تشبيه اجارة خففة باجارة شهيرة الثاني أن المراد اجارة غيرها (قوله في معناه لغة) لا يخفى أن النكاح لغة العقد فلا مشاركة في المعنى اللغوي ويحجب بأنه أراد بالمعنى ما يشمل المدلول الاتراخي وذلك لان الجهد والمشقة لازمان للنكاح وقوله فهو الجهد أي لانه الجهد والمشقة أي لان النكاح الجهد والمشقة أي أن من لوازمه ذلك وقوله لخبر دليل لكون النكاح جهدا ومشقة لان السعي على العيال مشقة أي ومن جملة العيال الزوجة (قوله أو كما قال) لفظة تقال عند

عند الراعي بالانتساب الى أب أو قبيلة لانه اغراء لغيره وبالتحيز في المشي في الحرب كقول أبي دجانة فقال له عليه السلام انهم مشية يبغضها الله الا في مثل هذا الموضع وكذلك يجوز الرجز عند الراعي لخبر مسلم عن شامة بن الاكوع خرجت في آثار القوم أرميم بالنبل وأرجز وأقول أنا ابن الاكوع اليوم يوم الرضع وكذلك يجوز التسمية عند الراعي كأننا فلان أنا ابن فلان ويجوز الصياح عند الراعي لما فيه من التشجيع واشغال النفس عن التعب (ص) والاحب ذكر الله لاحديث الراعي (ش) أي والاولى من ذلك كانه ذكر الله عند الراعي بالتكبير وغيره لاحديث الراعي بان يتمدح ويذكر مناقبه وفي بعض النسخ الراعي موضع الراعي والمراد بجديته الافتخار والرجز والتسمية والصياح وفي بعض النسخ لاحديث بلام الجر والتعليل جمع حديث وهو المروي عنه عليه السلام وهي متعلقة بجاز أي جازا الافتخار ومما معه لاجل الاحاديث الواردة والا فلا يصل فيها المنع لما فيها من الاعجاب والخيلاء (تنبية) ويجري في قتال العدو وفي القتال الجائر بين المسلمين قوله والافتخار الخ (ص) ولزم العقد (ش) يعني أن عقد المسابقة بين المتسابقين أو بين الراميين اذا وقع يجعل لازم بمجرد صدوره كزوم عقد الاجارة فلا يخل الا برضاهما معا أو فادبقوله (كالاجارة) الى أن لزوم العقد يتوقف على رشد العاقد \* ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل الجهاد أتبعه بالكلام على شيء من مسائل النكاح لانه يشركه في معناه لغة فهو الجهد والمشقة لخبر ان من الذنوب ذنوب الا يكفرها صلاة ولا صوم ولا جهاد الا السعي على العيال أو كما قال عليه الصلاة والسلام واقتضيه ذكر شيء من خصائص المصطفى صلى الله عليه وسلم تبعنا لان شاس كما قاله بعض لكثرته في النكاح قال وليس كل ما ذكرهنا مشهور رابل فيه أشياء ما قال بها الامن شذ من العلماء كوجوب الضحى واستبداده بجميع الخس قال وليس ما قيل باختصاصه به صلى الله عليه وسلم محصورا فيما ذكر الى آخر ما قال وفائدة ذكر هذه الخصائص وان كان أكثرها قد مضى حكمها بونه للتنبؤ به بعظم قدره ولئلا يتأسى به فيها أحد فذكرها امامندوب أو واجب قال بعض وهذا هو الظاهر فقال

(ص) خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الضحى والاضحى والتهجد والوتر بمحض (ش) يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم خص عن أمته بوجوب الضحى والواجب عليه أقله ركعتان والاضحى أي الضحية والاضحى لغة في الضحية وهذا حيث لم يكن حاجا والا فهو كغيره

الشك في لفظ الرواية (قوله واستبداده بجميع الخس) فيه تطويل خمس الخس (قوله وليس الخ) أي لان الشارح ذكر أشياء زائدة على ما قال المصنف ومما اختص به زيادة على ذلك انه يجب عليه اذا رأى ما يعجبه أن يقول ليك ان العيش عيش الآخرة في وجه حكام في الروضة وأن يؤدي فرض الصلاة كاملة لا خلل فيها واتمام كل تطوع شرع فيه وأن يدفع بالتي هي أحسن (قوله للتنبؤ به) أي للاعلام بعظم قدره (قوله ولئلا يتأسى) أي يقتدى (قوله وهذا هو الظاهر) الاحسن التفصيل ان ظن الاقتداء به فهو واجب وان احتمل على السواء فذكرها مندوب (باب خص النبي صلى الله عليه وسلم) (قوله بوجوب الضحى) الباء داخلة على المقصور (قوله عن أمته) ويحتمل عن غيره من الانبياء وحينئذ فالمعنى أنه خص بجميع ما ذكر بخلاف غيره من الانبياء فانه لم يشاركه في جميعها بل في بعضها قاله الشيخ أحمد الزرقاني (قوله أقله) لا أو وسطه ولا أكثره فقد تقدم أن أقله ركعتان وأكثره ثمان وأوسطه ست والظاهر أن الواجب المأهية باعتبار تحققها في الأقل أو الوسط أو الأكثر (قوله والاضحى أي الضحية) أراد المعنى وقوله والاضحى أراد اللفظ أي والاضحى لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ ففيه شبه استخدام وقوله لغة في الضحية أي لغة ثانية في معنى ضحية أي لان اللغة الاولى بهذا المعنى لفظ ضحية أي فالذات يدل عليها لفظان لفظ ضحية ولفظ اضحى (قوله وهذا) أي وجوب الضحية في حقه



(قوله في مخاطبة بالهدى) أي ان حصل موجب (قوله على المختار الخ) ومقابله قولان أولهما أنه الصلاة بعد العشاء سواء كان قبل النوم أو بعده وقيل التهجيد هو النوم والصلاة بعده فهو مجموع الأمرين بقي شيء آخر وهو أنه يلزم على هذا المختار أن من لم يتم وصلي آخر الليل لا يقال له متعبد ولا يحصل له ثواب التهجيد وهو بعيد غاية البعد الآن براد بعد النوم أي بعد وقت النوم نام أم لا أو عبر بقوله بعد النوم نظر الاغلب وكذا يقال فيما يظهر ما قيل في الضحى فيقال الواجب المأهية المتحققة في ركعتين أو أكثر (قوله يحتمل رجوعه للوتر) أي فقد أي وأما التهجيد والضحى فخر يانه فيه يفهم بطريق الأولى لأنه إذا كان الوتر مع سهولته يتقيد بالحضر فأولى ما هو أشق منه كالتهجيد الخ أي فإل الاحتمالين واحد (قوله ويحتمل رجوعه للتهجد) أي وأما الضحى فلا يتأتى فيها التقيد حيث لم يكن حاجا (قوله والسؤال) بمعنى الاستيلاء لا بمعنى الآلة (قوله ولم يبين المؤلف وغيره من المالكية) أي وأما الشافعية فقد علمت الواجب عليه منه عندهم نعم قوله لكل صلاة هل المراد فريضة أو نافلة وكذا يقال الواجب ماهية الاستيلاء المتحققة في مرة واحدة (قوله والاصح الخ) ومقابله أنها لا تبيح مجرد الاختيار كما أفاده الخطاب وكانت فاطمة بنت الضحالك في عصمته صلى الله عليه وسلم فاختارت الدنيا فقارقتها عليه الصلاة والسلام فكانت بعد ذلك تلتقط البعر (١٥٨) وتقول هي الشقية اختارت الدنيا قال في المواهب

الدنية هكذا رواه ابن اسحق قال أبو عمر هذا عندنا غير صحيح لأن ابن شهاب يروي عن عروة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم حين خير في نسائه بدأ بها فاختارت الله ورسوله وتابع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى (قوله إذا أحدث) راجع لقوله ولا يرد سلاما الخ (قوله لكن نسخ هذا) أي الذي هو قوله أن يتوضأ لكل صلاة الخ وقوله ولا يتكلم من عطف العام على الخاص (قوله وطلاق مرغوبته) أي على الفرض والتقدير لكونه لم يقع ذلك منه صلى الله عليه وسلم ولا يرد عليه قوله تعالى وتخي في نفسك ما الله مبديه لأن المراد به أمر الله بتزويجها إذا فارقتها زيد فهو صلى الله عليه وسلم انما رغبت في بقائها تحت زيد وما عدا ذلك لا يقول عليه كما أفاده السنوسي

في مخاطبة بالهدى والتهجد وهو صلاة الليل بعد نوم على المختار والوتر وقوله يحتمل رجوعه للوتر كما قال القرافي أنه لم يكن واجبا عليه بالسفر بدليل ابتار فيه على راحلته ويحتمل رجوعه للتهجد والوتر وصلاة الضحى (ص) والسواك (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه السواك حضر أو سفر لكل صلاة قاله الشافعية قال بعض ولم يبين المؤلف ولا غيره من المالكية فيما علمت ما هو الذي كان فرضا عليه منه (ص) وتخير نسائه فيه (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه أن يخير نسائه أي في المقام معه طلبا لا آخر أو مفارقتها طلبا لا دنيا والاصح أن من اختارت الدنيا تبيح مجرد اختيارها وليس المراد به التخيير الذي يوقع فيه الثلاث كما ظنه قوم وهو ظن سوء به عليه السلام أن يخير في ابقاء الثلاث لأنه منهي عنه ومن الخصائص أن يتوضأ لكل صلاة ولا يرد سلاما ولا يتكلم إذا أحدث حتى يتوضأ لكن نسخ هذا (ص) وطلاق مرغوبته (ش) هذا شروع منه رجه الله في ذكر شيء مما وجب علينا لاجله بعد أن أنهى الكلام على ما أراد مما خص بوجوبه عليه والمعنى أن النبي عليه السلام إذا وقع بصره على زوجة شخص ورغب فيها وجب على ذلك الشخص أن يطلقها ليتزوجها صلى الله عليه وسلم وإذا طلقها ذلك الشخص فإنه يحرم على غيره أن يخطبها ومن باب أولى إذا رغب صلى الله عليه وسلم في خليفة أن لا يخطبها غيره وتجب عليها الإجابة له عليه السلام وعمم بعضهم هذا فيه وفي غيره من الأنبياء عليهم السلام (ص) وإجابة المصلي (ش) يعني أن من خصائصه عليه السلام أنه إذا خاطب شخص في حال صلته فإنه يجب على ذلك الشخص أن يجيبه عليه السلام وعموم ما مر في قول المؤلف أو وجب لا نقاد أعني يشعر ببطان صلاة الجيب (ص) والمشاورة (ش) هذا من القسم الذي يجب عليه عليه السلام يعني

في صغرى الصغرى وما عدا ذلك هو ما يعتقده بعض الجهالة أن الذي أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه هو العشق ومن يجب زينة وحب فراق زيد لها ليتزوجها بعده ومع ذلك أمره بامساكها حياة منه وخشية من مقالة الناس انتهى والاصل على المعتمد أن نكاح زينب كان بأمر الله نسخ ما كان في الجاهلية من تحريم أزواج الأعداء وانما أخفى في نفسه ذلك خوفا من طعن المنافقين وتوضيحه أن الله تعالى لما أراد نسخ ذلك التحريم أوحى إليه أن زيد إذا طلق زوجته فزوج بها فلما حضر زيد ليطلقها خاف أنه انطلقها لزمه التزوج بها وبصر سبب الطعن فيه فقال لزيد أمسك عليك زوجك وأخفى في نفسه ما أوحى إليه وعزمه على نكاحها فلذلك عوتب انتهى ومرغوبته فيه الخذف والايصال والاصل مرغوب فيها قال البدر وانظر لوامتنع زوجها من طلاق المرغوبة هل تطلق عليه وهل عليه شيء (قوله وعموم ما مر) أي أن من وجب عليه الكلام في صلته وتكلم بطل صلته قال ابن العربي وبيننا في غير موضع أن هذه الآية دليل على وجوب إجابته عليه السلام وتقديعها على الصلاة وهل تبقى الصلاة معها أو تبطل مسألة أخرى وهذه الخصوصية شاركة فيها غيرة من الأنبياء غير أن المعتمد أن الصلاة لا تبطل بإجابته صلى الله عليه وسلم ومثلها في عدم بطلان الصلاة إذا ابتداء المصلي بالخطب فقال السلام عليك أو سلام عليك قاله النووي قال عجم والظاهر حيث قصره على ما فيه ذكر كما عبر به النووي لا ما كان كلاما أجنبيا وظاهر قولهم بسلام لا تبطل صلته بإجابته أنه لا فرق بين إجابته بخوفهم يا رسول الله أو نحو



ما فعلت الشيء الفلاني جواباً لقوله عليه الصلاة والسلام هل فعلته وانظره ثم معنى وجوب اجابته عليه الصلاة والسلام اعتقاد أن الله أوجب على أمته اجابته اذا نادى أحد منهم في صلاته في حياته عليه الصلاة والسلام كما وقع ذلك لابي وانظر بعدها اذا وقع ذلك والظاهر الصحة خلافه في عب (قوله الاحلام) جمع حلم الاناة والعقل أي ذوى العقول الكاملة (قوله الآراء) جمع رأى ما يراه الشخص (قوله والحروب) والمعنى في رأى في الحروب وغيرها (قوله لافي الشرائع) لا يرد على ذلك مشاورته في الاذان وفعله قبل الوحي به لانه قبل أمر الله له بالمشاورة اذ قصته في السنة الثانية من الهجرة أو الاولى قولان رجع الحافظ ابن حجر الثاني وأما الامر بالمشاورة بقوله تعالى وشاورهم في الامر ففي السنة الثالثة اتفاقاً كما في المواهب (قوله بل على الولاية الخ) وحينئذ فلا يصح عده في الخصائص (قوله وفيما أشكل عليهم) عطف خاص على عام (قوله ووجوه الكتاب) أي محامل القرآن (قوله والعمال) معطوف على الولاية جمع عامل وهو الحاكم الذي يرسله السلطان في البلد يقبض خراجها مثلاً (قوله وعمارته) (١٥٩) الخ أي عمارة العباد أي عمارة بلاد العباد أو

أن المراد عمارة مصالح العباد أي استمرارها ودوامها (قوله خويننداد) بضم الخاء وكسر الزاي وفتح الميم وسكون النون (قوله فالخصوصية له عليه الصلاة والسلام الخ) أي فقوله أولاً ولا خصوصية الخ أي بقطع النظر عن كونه كامل العلم وأما لو نظر لذلك فالخصوصية باقية والاحسن أن يذكره على أنه جواب عن الاعتراض المنقذ (قوله فيشاركه في ذلك جميع الولاة) أي اذا عجز عن الوفاء قبل موته وتداينه في غير معصية أو فيها وتاب منها (قوله أو ضياعاً) أي عيالا وهو بفتح الضاد (قوله فعلى والى) الظاهر أنه للتفنن وأما كفاية العيال فواجبة عليه (قوله من قضاء الدين على السلطان) وسيد السلاطين هو صلى الله عليه وسلم والظاهر أن

ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه أن يشاور ذوى الاحلام من الصحابة رضي الله عنهم في الآراء والحروب والمهمات لافي الشرائع تطييباً لخواطرهم وتأليفاً لهم لأنه عليه السلام يستفيد منهم علماً ولا خصوصية له عليه السلام بوجوب المشاورة بل على الولاية مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ووجوه الكتاب والعمال والوزراء فيما يتعلق بمصالح العباد وعمارته كما قاله القرطبي عن ابن خويننداد فالخصوصية له عليه السلام كونه كامل العلم والمعرفة ويجب عليه المشاورة (ص) وقضاء دين الميت المعسر (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه اذا مات أحد من المسلمين وعليه دين فله يجب عليه أن يوفيه عنه من ماله الخاص به وأما من بيت المال فيشاركه في ذلك جميع الولاة ولا مفهوم لقوله الميت بل الخي كذلك ولا بد من كونه مسلماً والاصل في ذلك حديث من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى والى أي فعلى قضاؤه والى كفاية عياله ابن بطال هذا ما يخفى ترك الصلاة على من مات وعليه دين ﴿ تنبيه ﴾ قال القرافي الأحاديث الواردة في الجبس عن الجنة بالدين منسوخة بما جعله الله من قضاء الدين على السلطان وكان ذلك قبل أن تفتح الفتوحات (ص) وثبات عمله (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام أنه اذا عمل عملاً من أعمال البر والقربات أنه يجب عليه أن يثبته ويداوم عليه أي لا يقطعه حتى يعتد تاركه بالمرء لا المداومة عليه أبداً لانه ورد أنه كان يصلي الضحى حتى نقول لا يتركه ويتركه حتى نقول لا يفعله وورداً أيضاً كان يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم (ص) ومصابرة العدو الكثير (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه أن يصابر العدو الكثير الزائد على الضعف ولو أهل الأرض

هذا على القول بأن الذي كان يقضيه انما هو من المصالح وأنه واجب عليه وعلى من بعده من السلاطين والحاصل أن صدور العبارة يفيد أنه من ماله الخاص به وأن ذلك مدة حياته وأنه لم يكن يصلي أولاً على من مات وعليه دين لكونه لم يجب عليه القضاء وكان الميت يجبس عن الجنة لذلك فلما وجب عليه القضاء من ماله الخاص به صار الميت لا يجبس فيصلى عليه صلى الله عليه وسلم ومفاد قول القرافي أنه انما صلى على من مات وعليه دين أن يكون القضاء واجباً على السلطان ولا سلطان الا هو صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم أن السلطان يقضى من بيت المال فالشارح رحمه الله تعالى أشار للقولين وحاصل المسئلة أنه اختلف العلماء هل كان القضاء واجباً عليه صلى الله عليه وسلم أو تطوعاً وهل كان يقضيه من خالص مال نفسه أو من مصالح المسلمين والى الأخير وهو كونه من المصالح ذهب القرافي حيث قال واليه ذهب ابن بطال من أنه يقضى صلى الله عليه وسلم من المصالح وأنه واجب عليه وعلى من بعده من الائمة قال ابن حجر وقوله على قضاؤه أي بما ينبي الله عليه من الغنائم والصدقات قال وهذا يلزم المتولى لأمر المسلمين أن يفعله عن مات وعليه دين فان لم يفعل فالانتم عليه ان كان حق الميت في بيت المال يتي بقدر ما عليه من الدين والافسقط انتهى كلام ابن حجر قال الخطاب واذا علم هذا فعلى القول بأنه كان صلى الله عليه وسلم يقضى هذا الدين من مال نفسه فوجه الخصوصية ظاهر وعلى القول بأنه صلى الله عليه وسلم انما كان يقضيه من مال المصالح فالظاهر أنه لا خصوصية حينئذ فنأمله والله أعلم انتهى كلام الخطاب (قوله أن تفتح الفتوحات) جمع فتح أي فتح بلاد الكفار والاتيان بأموالهم (قوله أي لا يقطعه) جواب عن سؤال ظاهر تقديره وأجيب أيضاً بأن المراد عمله الخاص به كما نفهده الإضافة



(قوله موعود من ربه بالعصمة) أي من القتل فلا ينافي أنه شج في وجهه وكسرت ربا عيته أو أن قوله والله بعصمك الخ كان بعد الشج ونحوه  
ولأن تقول في التعليل أنه أعظم الناس وأجمع الناس وفي المصابرة أظهر ذلك وفي عدمها انخفاض لشأنه ونحفده له وذلك لا يليق  
بمنصبه صلى الله عليه وسلم فتدبر (قوله أن يغير المنكر) ولو صغيرة (قوله لأن أقراره يدل على الجواز) لأنه السلطان الأكبر والخليفة  
الأعظم والكل دونه وقد يقال إن قرينة كون الانكار يزید اغراء لا استفاد منه أن الأقرار يدل على الجواز وقوله صريحا أي ظاهرا  
(قوله على آله) ويجوز إعطاء الزكاة إلى آله كإعطائه على الرأب وما ذكر من أن الصدقة حرام عليه في الخاصة به فيحرم أن يوقف عليه  
معين لأن الوقف صدقة تطوع فإن لم يكن عليه بخصوصه فلا يحرم وقد جاء عن أبي هريرة ذلك فإنه قال إن صدقات الأعمان  
كانت حراما عليه دون العامة كالمساجد ومياه الآبار (قوله من الصني) أي من صني المغنم وهو ما يريد أخذه من الغنمة قبل قسمها  
ومنه كانت صنية (قوله في غير الغزو) (١٦٠) وأما في الغزو فهي للجيش على ما تقدم من التفصيل (قوله إذا بلغوا الخ) قال

عب وهو ظاهر لأنه لا ينتقل من حرمة إلى حل إلا عند الضرورة  
الأن شيخنا السلموني نقل لنا عن  
الشيخ نفعنا الله به أنه أباح له أخذ  
الزكاة وهو لم يصل إلى إباحة كل  
الميتة (أقول) وهو الظاهر من  
القواعد ارتكاب أخف الضررين  
فأخذهم من الزكاة أولى من  
إهانتهم في الخدمة خصوصاً أهل  
الذمة كما شوهده في السؤال في  
الأسواق كما هو مشاهد قلت وبعد  
كتبي هذا وجدت النص أنه قد جرى  
به العمل في بلاد المغرب (قوله  
كثوم) بضم التاء (قوله لأنه يباحي  
الملائكة) أي يكلم الملائكة وهم  
يكرهون الروائح الكريهة (قوله  
وأما المطبوخ الخ) كما وقع له أكل طعام  
طبخ ببصل كما في الشيخ سالم والظاهر  
أن المنقوع في الخل لم يقع (قوله  
التعدد) أي التمكن وقوله كالتربع  
تمثيل وقوله متكئا ما تلا على شق كما  
للفاكهاني وقيل مستندا كما في الشيخ  
أحمد من غير ميل لشق (قوله جالس

لأنه موعود من ربه بالعصمة بخلاف أمته إذا زاد عدد الكفار على الضعف فإنه يجوز لها القرار (ص)  
وتغير المنكر (ش) يعني أن من خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه عينا أن يغير المنكر بغير شرط  
من الأمن على النفس وظن التأثير ويجب عليه إظهار الانكار ولا يسقط لكون المرتكب يزيد  
الانكار اغراء بخلاف الأمة لأن أقراره يدل على الجواز ولو كان المرتكب كافرا صريحا أو منافقا  
ويشاركه غيره من الأنبياء \* ولما انتهى الكلام على قسمي الواجب عليه والواجب علينا لاجله  
شرع في قسمي الحرام عليه وأعمالنا لاجله فن الأول قوله (ص) وحرمة الصدقتين عليه وعلى آله  
(ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه يحرم عليه وعلى آله وهن بنوها شتم كل شيء من  
الصدقتين أي الواجبة كالزكاة والكفارة والنذور والتطوع صيانة لمنصبه الشريف لأنبائها عن  
ذل الآخذ وعز المعطى لأنها أوساخ الناس قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم  
بها وأموال النبي عليه السلام من ثلاثة أوجه من الصني والهبة في غير الغزو وخس الخس  
وتقدم في مصرف الزكاة عن ابن مرزوق أن الأكل لم يعطوا ما يستحقونه من بيت المال وأضربهم  
الفقر أنهم يعطون من الزكاة وإن أعطاءهم أفضل من إعطاء غيرهم قاله ح قلت وتقدم عن شارح  
الموطأ أنهم إنما يعطون منها إذا بلغوا إلى حاجة يباح لهم فيها كل الميتة (ص) وأكله كثوم (ش)  
أي يحرم عليه عليه السلام أن يأكل شيئا رائحته كريهة من ثوم وبصل وكرات وقيل لأنه يباحي  
الملائكة وأما المطبوخ من ذلك فيجوز والطاهر أن ما في حكم المطبوخ كالبصل المنقوع في الخل  
حتى تذهب رائحته كذلك (ص) أو متكئا (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه يحرم عليه  
أن يأكل متكئا وهو التقعد في الجلوس كالتربع فإن الجلوس على هذه الهيئة يستدعي  
الاستكثار من الأكل وإنما كان جلوسه عليه السلام لا كل جلوس المستوفز وقوله أو متكئا  
منصوب عطف على قوله كثوم (ص) وأما كراهته (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام  
أنه يحرم عليه إذا كرهت امرأة من نسائه نكاحه أجنبية أو غيرها أن يسكها بعد ذلك لخبر  
العائذة القائلة له عليه الصلاة والسلام أعوذ بالله منك وقوله صلى الله عليه وسلم لها لقد  
استعذت بعباد الحق بأهلك رواه البخاري زاد في الأغودج وتحرم عليه مؤبدا انتهى وقولنا لغيره  
احترازا عما إذا كانت الكراهة لذاته عليه الصلاة والسلام فإنه كفر وتبين منه بمجرد ذلك والاصح أن

المستوفز) قال في المصباح استوفز في قعدته قعدته متصبا غير مطمئن وهو أحسن الجلسات  
ثم الجثي على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب رجليه اليمنى واليسرى والخاصل أن الاعتماد أن الاتكاء التربع كما في شرح  
شب (قوله لغيره) بفتح الغين وقوله أو غيرها كتعليم كالمثال الذي مثل به فإن قلت أنه ليس فيه كراهية لنكاحه لأنها معذورة حيث قلنا  
لها أنه يعجزه ذلك قلت يراد كراهية ولو صورة والكرهية صورة ظاهرة من قولها ذلك ولو بالتعليم (قوله أعوذ بالله منك) أي أتخصن بالله  
منك (قوله لقد استعذت بعباد) ضبطه بعضهم بفتح الميم على أنه مصدر وأسم مكان من عاذ الثلاث أي استعذت بعباد عظيم أو بحمل  
العباد هذا باعتبار اللفظ والأفاته منزعه عن المحل وضبطه القسطلاني في شرح البخاري بضم الميم قائلا أي بالذي يعاذ به وهذا إنما يأتي  
على أنه من أعاذ الغير بك قوله تعالى وإني أعوذ بك وأقصر في النهاية على الفتح فإنه قال المعاذ المصدر والزمان والمكان أي لقد  
لجأت إلى ملجأ لذت عيلا (قوله الحق بأهلك) بهمزة وصل وفتح الحاء فعل أمر من لحق الثلاثي وأجاز القسطلاني فتح الهمزة وكسر الحاء  
أمر من الحق الر باعي لغة في الحق يقال لحقته وأحقته بمعنى تبعته وأتبعته أفاده محشئ نت قال المناوي روى أن نساء لقنها أن تقول



ذلك وقلن لها انه كلام يحجب أي جوارى نسائه أي صفار نسائه (قوله أمية) بمعنى في نسخته (قوله شرحبيل) بضم الشين كما ضبطه أهل الحديث (قوله وقيل مليكة) عند ضبط بفتح على الميم ولا أدري صحته (قوله لقوله تعالى الخ) الأولى الواو ليفيد أنه تعليل ثان (قوله لا يحل لك النساء) أي لا يحل لك أن تطلق امرأة وتسلخ غيرها كما قاله ابن عباس (قوله اللاتي آتيت أجورهن) لا يخفى أنه يجوز أن يتزوج بلامهر ولعل التقييد بذلك لأن شأنه ذلك وإن كان يجوز أن يتزوج بغير مهر (قوله لأنه أشرف) أي أشد شرفاً كأنه ضمنه تباعد أي أنه أشد تباعداً من وضعه نطفته أو أن المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف أي أشد شرفاً في حال وضعه نطفته في رحم مسلمة من نفسه في حال وضعه نطفته في رحم كافرة فمن معنى في وإنما قلنا ذلك لأن ظاهر العبارة أنه يفضل على وضعه نطفته في رحم كافرة فلا معنى له ثم لا يخفى أن هذا التعليل والذي بعده موجودان في الأمة وكذا الحديث يخص المسلمة فقط ذلك كما حرمة التسري مع أنه مباح كما أشار به بقوله بخلاف التسري ولذا اختار ابن العربي حرمة كالنكاح ولكن المعتمد الأول والحاصل أن التعليل المتقدم ظاهر في منع التسري بوطء الأمة الكافرة ولذا قال به ابن العربي ولكن المعتمد الجواز والأولى أن يقول لأنه أشرف من أن يباشر كافرة أعم من أن تكون المباشرة بوطء أو غيره (قوله وهو غني عن الأول) الأولى ولا يعقل الأول (١٦١) (قوله ابتداء وانتهاء) أي في مبدأ أمره

ومنتهاه فإذا علمت ذلك فلا يظهر عد ذلك من الخصوصيات وإنما ذلك لعدم شرطه (قوله وأما وطؤها بملك المين خلال) زاد في الانموذج ولو قدر نكاح أمة كان ولده منها حراً ولا يلزمه قيمة ولا يشترط في حقه حينئذ خوف العنت ولا فقد الطول وله الزيادة على الواحدة وقال الشيخ سالم في تقريره ولو غرته سرية لم يكن لها عليه صداق واختلف في موطوءته بملك المين هل تكون من أمهات المؤمنين (قوله لا طلقها) ظاهره حتى التي مسها وينبغي حمله على التي دخل بها ولم يسها وهو الذي تظمن له النفس قاله عجم عن شيخه البدر لأنه يقال أي فرق بين المطلقة التي مسها وبين الأمة التي فارقتها بموت أو بيع أو عتق (قوله بيع) أي في أم الولد (قوله وسواء كانت حرة أو أمة) صح هذا التعميم لقوله ولعل المراد بالنكاح الوطء وذلك لأنه لو

اسم المرأة المذكورة أمية بنت النعمان بن شرحبيل وقيل مليكة البثينة (ص) وتبدل أزواجه (ش) يعني ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه أن يبدل أزواجه اللاتي خيرهن فاخترهن بغيرهن مكافأة لهن لما خيرهن فاخترهن لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن وإن نسخ ذلك بقوله تعالى أنا أحل لنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن لتكونن له المنة عليهن بترك التزويج عليهن فهو من خصائصه أولاً قبل النسخ (ص) ونكاح الكتابية والأمة (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه أن يتزوج بكتابية لأنه أشرف من أن يضع نطفته في رحم كافرة أولاً ثم اتكره صحبته ونجس رسالت ربي أن لا أزواج إلا من كان معي في الجنة فأعطاني بخلاف التسري بها فباح ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه أن يتزوج بأمة مسلمة لأن نكاحها عدم الطول وخوف العنت وهو غني عن الأول ابتداء وانتهاء لأن له أن يتزوج بغير مهر وعن الثاني للعصمة وأما وطؤها بملك المين خلال (ص) ومدخولته لغيره (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم على غيره أن يأخذ من دخل بها النبي عليه الصلاة والسلام ومات عنها لا طلقها وكذا تحرم السرية وأم الولد التي فارقتها بموت أو عتق أو بيع وبعبارة أخرى أي ونكاح مدخولته لغيره وسواء كانت حرة أو أمة ولعل المراد بالنكاح هنا الوطء حتى يشمل الوطء بملك فيحرم وطء موطوءته بالملك ومفهوم مدخولته أن من عقد عليها فقط ليست كذلك فتحصل ولو قال وموطوءته ببدل ومدخولته لكان أولى (ص) ونزع لأمته حتى يقاتل (ش) يعني أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام إذا لبس لأمته أي آلة الحرب مثل الخوذة ونحوها يحرم عليه أن ينزعها حتى يقاتل أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه وفي قوله حتى يقاتل مسامحة والأولى أن يقول حتى يلاقى العدو أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه ولذا قال بعض الصواب ما في بعض النسخ ولا يصح غيره حتى يقاتل أو يحكم الله بينه وبين محاربه وكذا سائر الأنبياء تشاركه عليه الصلاة والسلام في ذلك (ص) والمن ليستكثر

(٣١ - ختم ثلث) أريد بالنكاح العقد ما صح ذلك والمعتمد أن من مات وهي في عصمته تحرم على غيره وإن لم يدخل بها كما يفيد ابن شاس والحاصل أن من مات عنها تحرم على غيره دخل بها أم لا وأما التي وطئها وطلقها فتحرّم على غيره مطلقاً في حياته وبعد مماته وأما التي عقد عليها ولم يدخل بها وطلقها فتحل لغيره بعد موته وهل كذا قبل موته وهو ظاهر القرطبي أم لا لأن فيه ابتداءه كما هو المشاهد فينا وكذا لا تحرم مطلقته بعد البناء وقبل المس كما عليه الشوري الشافعي كالتى وجد في كشحها بياضاً فائدة زوجانه صلى الله عليه وسلم سبع عشرة عقد على خمس وبنى بنتي عشرة ومات عن تسع أي وهن سودنة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة هذا ترتيبهن في تزويجه صلى الله عليه وسلم (قوله لأمته) بالهمز جمع لأم كتمرة وغر وقد تخفف (قوله مثل الخوذة) التي تجعل على الرأس وقوله أو غيرها كالدرع (قوله أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربيه) أي يصلح ولا يحصل قتال أي ويسقط قوله والحكم بينه وبين محاربيه كذا قالوا لأنه سيأتي له معنى آخر فتدبر (قوله والأولى أن يقول حتى يلاقى الخ) أي يقول أما هذه أو هذه أي وملاقاة العدو وأما معهما قتال أو لا والحكم بينه وبين محاربيه كذلك فعناهما واحد (قوله ولذلك قال بعض) أي ولاجل أن الأولى أن يأتي بواحد منهما الشاملة للأميرين القتال أو الصلح ويرجع بدون قتال (قوله الصواب الخ) أي والحكم وجد بالهامش صوابه في غير أم الولد هكذا في نسخ الشارح والمحشي التي بأيدينا بالذال المهملة والذي في القاموس بالذال المعجمة هو صحيحه



بينه وبين محاربه أعم من أن يكون بقتال العدو وأمنهم من غير قتال فيكون من عطف العام على الخاص بأوفيراد الثاني ما عدا الأول بل الأولى أن يقتصر على قوله حتى يلاقى العدو وأعلى قوله حتى يحكم الله الخ لشموله كما قررنا وأجاب بعض عن المصنف بأن قوله حتى يقاتل حقيقة أوحكاما (قوله أنه يحرم عليه المن الخ) أي لأن فيه بعض رذالة لا تليق بمنصبه الشريف صلى الله عليه وسلم (قوله فيأخذ كثيرا) صادق بالطلب وعدمه (قوله على أحد الأقوال) أي في الآية فقد قيل فيها غير ذلك فمن ذلك لا تمنع بعملك على ريبك ومن ذلك لا تمنع على الناس بالنسبة تأخذ منهم أجزاعهم أو من ذلك لا تضعف عن الخير أن تستكثر منه (قوله على أحد الأقوال) أي جنسها المتحقق ولو في اثنين كما هنا (قوله وخاتمة الاعين) من إضافة الصفة للموصوف ثم أقول لا يخفى أن هذا الاظهار مدركه السمع لا العين فما وجه نسبته للاعين نعم لو أريد بالعين الذات لصح فتدبر (قوله هي أن يظهر خلاف ما يظن) بأن يظهر المن والفداء ويريد القتل وسمى خاتمة الاعين لشبهه بالخيانة لا خفائه (قوله وهذا في غير الحروب) قد يبحث فيه بأن الذي يقع منه في الحروب إنما هو اظهار ما قد يوههم خلاف ما يظن لأنه كان إذا أراد أن يذهب إلى محل يسأل عن سهولة الطريق إلى محل آخر وكيف مأواه ونحو ذلك مما يوههم الذهاب إليه لأنه يقول (١٦٣) أنا ذاهب إلى محل كذا وقصده الذهاب إلى غيره والأول ليس من خاتمة الاعين على

تفسير الجواهر بأنه الذي يظهر خلاف ما يظن وأما الثاني فهو وإن كان منها لكن مقتضى ما تقدم أنه جائز في الحروب كذا قال عجم قال عاب وقد يقال ما كان يفعله تورية قطعا (أقول) لأن سلم ذلك تأمل وحديث أن النبط في وجوه قوم وإن قلوبنا لتلعنهم هو كالخرب من حيث المعنى وبش من باب علم (قوله ولا يحرم على غيره) أي كما لو أراد أن يذهب لموضع كرامة ويخاف أن يذهب من باب معين يتبعه الغير فيذهب من باب آخر توقع في وهمهم أنه ليس ذاهبا لموضع كرامة فلا يحرم (قوله السلي) بكسر السين وفتحها الصلي يذكرو يؤث (قوله في إهمال حقه الخ) بدل اشتغال من قوله التقدم السلي أو بسبب إهمال حقه أي لما فيه من إهمال حقه ويكون المراد بالمحارب له لا خصوص قاطع الطريق

(ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه المن ليستكثر بأن يعطى قليلا فيأخذ كثيرا أو بأن يعطى عطية فينتظر ثوابها على أحد الأقوال في الآية وكلام المؤلف قريب من لفظها (ص) وخاتمة الاعين (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه خاتمة الاعين وهي أن يظهر خلاف ما يظن وهذا في غير الحروب فقد أبيع له إذا أراد سفرا أن يوري بغيرة ويسمى ما ذكر خاتمة الاعين لشبهه بالخيانة لا خفائه ولا يحرم على غيره إلا في محذور (ص) والحكم بينه وبين محاربه (ش) أي يحرم على غيره أن يحكم بينه وبين محاربه لقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم أي اتقوه في التقدم السلي في إهمال حقه وتضييع حرمة ويكون المراد بالمحارب من بينه وبين النبي خصومة (ص) ورفع الصوت عليه (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه أن يرفع أصواته عليه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الآية والنهي يدل على فساد المنهي عنه وأما خبر ابن عباس وجابر أن نسوة كن يكلمنه عالية أصواتهن فالظاهر أنه قبل النهي ورفع الصوت على كلامه كرفعه عليه لأن حرمة ميتة حرمة حي فإذا قرئ كلامه وجب على كل حاضر أن لا يرفع صوته عليه ولا يعرض عنه لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن الآية وكلامه من الوجي وله من الحرمة مثل ما للقرآن إلا في معان مستثناة ويكره رفع الصوت في مجالس العلماء لأنهم ورثة الأنبياء وعند قبره الشريف ويكره قيام قارئ كلامه لاحد قبل وتكتب عليه خطبة أشاره بعض (ص) وندائه من وراء الحجرات (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم علينا أن نناديه من وراء الحجرات لقوله تعالى إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثر لا يعقلون ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم والجرة جمعها حجرات وهي الموضع المحجور عليه من الأرض بمحاطة أو نحوه (ص) وباسمه (ش) أي ومن خصائصه

(ثم أقول) في الكلام بحث من وجهين الأول أن السلي معناه الصلي أي المنسوب للصلي فهو غير الصلي إذا المنسوب غير عليه المنسوب إليه مع أن هذا التقدم هو الصلي لأن المعنى لا يكن منكم صلي بين النبي ومحاربه لما في ذلك من إهمال حقه وتضييع حرمة ويجاب بأن نسبة الشيء إلى نفسه قد تجوز عند قصد المبالغة الثاني أنه على هذا المعنى الذي أشاره الشارح يكون مما يحرم علينا مع أن سياق المصنف فيما يحرم عليه فالأولى أن يكون من تمة قوله حتى يلاقى العدو كما أشاره سابقا (قوله والنهي يدل على فساد المنهي عنه) لا يخفى أن الفساد إنما يظهر في العبادات والمعاملات وأما هنا فلا يظهر الفساد لأن رفع الصوت ليس من ذلك (قول لقوله تعالى الخ) هذا دليل قاطع على أن كل من حضر قراءة القرآن يجب عليه أن يستمع لقراءته وإن الكلام في تلك الحالة حرام إلا للضرورة لأن فيه اعراضا كما هو ظاهر وراجع (قوله إلا في معان مستثناة الخ) أي كالباحة مسه لغير متوضي وجواز قراءته لجنب (قوله قبل وتكتب عليه خطبة) هذا يؤذن بأن الكراهة كراهة تحريم وفي كلام بعض الشارحين ما يفيد أن المسئلة ذات قولين وعلى كل فكلامه دال على ضعف الحرمة وإن المعتمد الكراهة (قوله وهي الموضع المحجور بمحاطة الخ) لأنه إنما كان احتجب عنهم في أشغاله المهمة فازعاجه عن تلك الحالة سوء أدب انتهى وهو يفيد أن نداءه من وراء الجرة إذا لم يكن على الوجه المذكور لا يحرم كان يناديه من لا يحصل له بنداؤه ازعاج كخادمه أو كأمر الصعب ولذا قال أكثرهم وقوله لكان خيرا لهم أي خيرية تنفي عنهم الاتم فصيح الدليل للدعوى



(قوله يا محمد أو يا أحمد) **فائدة** سمي بأحمد قبل محمد كما عياض وقال ابن القيم بالعكس (قوله ولو بعد موته) عند قبره أم لا حيث لم يقتن بالصلاة عليه والاجاز وانظر هل مثل ذلك الشناعة يا محمد أم لا ومثل ندائه باسمه نداؤه بكنيته (قوله من غيراً كل وشرب) خبر الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام نهاهم عن الوصال فقبل انك تواصل فقال اني لست كأحدكم اني آيت عند ربى يطعمنى ويسقنى وفى معناه أقوال للعلماء منها ما قاله السيوطى انه على ظاهره وانه يطعمه من طعام الجنة كرامة له صلى الله عليه وسلم وطعام الجنة لا يفطر وقيل يعطينى قوة الطاعم والشارب له (قوله بلا عذر) كحصر عدو (قوله من غير ضرورة) تقتضى قتاله كان يفجأ العدو بالقتال وقوله بخلاف غيره أى من غير ضرورة أى على أحد القولين فى قتال الحاصر كما تقدم فى الحصر فقد قال المصنف فيما تقدم وفى جواز القتال مطلقاً كان الحاصر مسلماً أو كافراً ومنعه ومحل الخلاف (١٦٣) اذا كان بالحرم ولم يفجأ الحاصر بالقتال

والاجاز بلا خلاف فخلاصته ان الخصوصية باعتبار أحد القولين بالنسبة لمسئلة الحصر وان الحصر ليس ضرورة وان الضرورة انما هى خفاة وحاصل ما فى شرحه الكبير انه اذا كان لضرورة كحصر فيجوز على أحد قولين ففاداه انه لغير الضرورة لا يجوز اتفاقاً وقد يقال ان موجب القتال عذر والعذر ضرورة ففاداه ان النبي صلى الله عليه وسلم يقاتل من غير موجب أصلاً ولا محجة له (قوله ومنه كانت صفة) تزوج بها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقها صداقها (قوله صوابه) أى ليكون ماشياً على المعتمد (قوله ويزوج من نفسه ومن شاء) بغير اذن المرأة ووليها وبعبارة عب ويزوج من شاء من الرجال بغير اذن وكذا النساء كما قال النووي بغير اذن ولا اذن وليها (قوله وبلقظ الهبة) ظاهره ولولغيره معطوف على محذوف والتقدير بغير لفظ الهبة وبلقظ الهبة وظاهره ان الهبة منه مع ان الشارح فسرهما بالهبة منها وبعبارة شب وبلقظ الهبة أى من جهة

عليه الصلاة والسلام أنه يحرم على الغير أن يناديه باسمه يا محمد أو يا أحمد وانما كانت الصحابة رضى الله عنهم ينادونه بيارسول الله يا نبي الله وظاهر قوله وباسمه ولو بعد موته كما استظهره السيوطى وفى بعض الجواشي قوله وباسمه إلا أن يقتن بما يشعر بالتعظيم كأن يقول صلى الله عليك يا محمد (ص) وابعادة الوصال (ش) هذا شروع منه رحمه الله فى ذكر المباح أى ومن خصائصه انه يباح له عليه الصلاة والسلام الوصال بأن يتابع الصوم من غيراً كل ولا شرب وحكم الوصال فى حق غيره الكراهة (ص) ودخول مكة بلا احرام وبقتال (ش) أى ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له دخول مكة بلا احرام من غير عذر ولا افلا خصوصية له ويباح له أيضاً ان يدخل مكة بقتال من غير ضرورة ولا يجوز لغيره ذلك (ص) وصفى المغنم (ش) أى ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له أن يأخذ من صفى المغنم قبل قسمه ما أراد منه وينفق منه ما أراد على نفسه وعلى أهل بيته وعياله ومنه كانت صفة (ص) والخمس (ش) صوابه وخمس الخمس ابن العربي من خصائصه عليه الصلاة والسلام صفى المغنم والاستبداد بخمس الخمس (ص) ويزوج من نفسه ومن شاء وبلقظ الهبة وزائد على أربع وبلاد مهر وولى وشهود و باحرام وبلا قسم (ش) أى ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له أن يتزوج من نساء أمته من أراده كاحها لنفسه واغيره ويباح له ذلك بغير اذن المرأة وبغير اذن وليها ويتولى الطرفين لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومن خصائصه انه عليه الصلاة والسلام يباح له اذا وهبته امرأة نفسها ان يتزوجها ويصح نكاحه عليها بمجرد الهبة من غير ذكر مهر ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يتزوج بأكثر من أربع نسوة وغيره من الانبياء مثله ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام ان يعقد نكاحه أو نكاح غيره بلامهر يدفعه لها ابتداء وانتهاء وبلاولى من جهة المرأة وبلاشهود ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام ان يعقد نكاحه فى حال احرامه بالحج أو بالعمرة أو فى حال احرام المرأة التى يريد نكاحها ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه لا يجب عليه ان يقسم بين زوجانه بل يباح له ان يفضل من شاء منهن على غيرها فى المبيت والكسوة والنفقة واختص عليه الصلاة والسلام باباحة المكث فى المسجد جنباً ولا ينقض وضوءه بالنوم ولا باللس فى أحد الوجهين وهو الاصح (ص) ويحكم لنفسه ولولده ويحمى له (ش)

المرأة فالتناسب على هذا أن يكون قوله وبلقظ الهبة متعلقاً بمحذوف أى ويتزوج بلفظ الهبة (قوله وبلاد مهر الخ) أى ببلاد هذه الثلاثة مجتمعة ظاهره سواء كان نكاحه أو نكاح غيره وكلام الخطاب مشعر بأن ذلك خاص بما اذا عقد لنفسه لا غيره (قوله بمجرد الهبة) متعلق بقوله ان يتزوجها وقوله بغير مهر تفسير لقوله بمجرد الهبة أى فلا يتا فى انها اذا وهبته امرأة نفسها يتوقف حصول النكاح على قوله قبلت مثلاً (قوله يدفعه لها ابتداء وانتهاء) بخلافنا فيصح بلامهر يدفعه ابتداء ولا بد من دفعه انتهاء (قوله وبلاولى من جهة المرأة) تكرار مع قوله ويزوج من نفسه (قوله أو فى حال احرام المرأة) أى أو فى حال احرامها معاً ولو صاحب ذلك احرام الولى (قوله فى المبيت والكسوة الخ) فيه ان الواجب انما هو القسم فى المبيت فقط ثم قوله ولا ينقض وضوءه بالنوم أى لانه يقظ قلبه لانه تنام عينه ولا ينام قلبه وقوله ولا باللس ظاهره مجرد اللبس وهو مناسب لمذهب الشافعى فى أن مجرد اللبس من غير حائل ناقض وان لم توجد له مذهبنا لا بد من قصداته



أو وجدان (قوله على غيره) أي ولو عذره (قوله ان يحمى له ما أراد) أي يحمى له ما أراد من الموات الذي يكون فيه الكلا ترعاء البهائم وثبت انه صلى الله عليه وسلم حتى النقيع ٢ وحى ثلاثة أميال بالريذة للفاحه صلى الله عليه وسلم وأما غيره صلى الله عليه وسلم فلا يحمى إلا بشرط ستاتي وهو أن يكون قليلا وعافيا ومحتاجا اليه وكونه للغزو (قوله على قول مرجوح) أي والراجح أنهم يرثون (قوله خشية أن يتوهم الخ) أي يقع في وهمه أي في ذهنه ذلك (قوله انه ورث أم أين) أي ورث من أبيه أم أين بركة الحبشية وبعض غنم وغيره أي وبعد أن ورثها من أبيه أعتقها (قوله لانه كان) ونوزع في كون ذلك أدل لانه كان قبل ورود الشرع ولا حكم قبل الشرع وأجيب بأن الله لم يصمه مطلقا كان ما حصل قبل الشرع موافقا لما بعده

**باب النكاح** (قوله وغير ذلك من متعلقاته) أي كالرجعة والطهارة فلم يكن مراده مسائل النكاح فقط (قوله محتاج اليه) أي يحتاج لمسائله لكثرة وقوعها (قوله وفيه) أي في النكاح بمعنى العقد أي باعتبار ما يترتب عليه من الوطاء والنكاح لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الوطاء (قوله دفع غوائل الشهوة) جمع غائلة بمعنى الشروكا أنه قال دفع الاشرار التي تنشأ عن الشهوة من الزنا وغيره (قوله على اللذة الدائمة) أي على تحصيل أسباب اللذة الدائمة (١٦٤) بدليل التعليل (قوله لما هو) أي لاجل تحصيل ما هو من جنس تلك

اللذة وهي لذات الحور العين (قوله وأتم) مرادف لما هو أعظم (قوله بقاء) البقاء زائدة (قوله الى يوم القيامة) أراد بها النسخة الاولى (قوله وارادة رسوله) أي ورغبة رسوله (قوله مكاتركم الامم) أي رسل الامم والمفاعلة ليست على بابها لانها لو كانت على معناها لكان المعنى ان كل واحد منهم والانباء يغلب صاحبها في الكثرة فأنا أغلبهم في الكثرة بمعنى ان أمتي أكثر من أمتهم وهم كذلك أي وكل واحد منهم أمتي أكثر من أمتي وليس هذا مراد اهل المراد ان أمتي تكون أكثر من أمتهم كثرة بالغة (قوله وبقاء الذكر) أي ويترتب على بقاء الذكر أي الذكور الحسن الدعاء من يسمع

أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له أن يحكم لنفسه وولده على غيره لانه معصوم من الجور ويباح له أيضا ان يحمى له ما أراد بخلاف غيره وانظر هل يحمى لولده أولا (ص) ولا يرث (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام دون أمته انه اذا مات لا يرث بل ملكه باق بعد موته وله أن يوصي بجميعه في حال مرضه ويهبه ويتصدق به فذلك بخلاف غيره فاذا لم يوص بماله ولا وهبه قبل موته فانه لا يرث عنه أي لم يختص به وارث بل هو صدقة لجميع المسلمين ولا يرثون على قول مرجوح والحكمة في انهم لا يرثون خشية ان يتقوا وارثهم موتهم فيكفروا في أنهم لا يرثون خشية ان يتوهم الموروث انهم يحبون موته فيبغضهم ولا يرثانه ورث أم أين معتقته لانه كان قبل نبوته

### باب

وفي بعض النسخ فصل ذكر فيه مطاوعة النكاح وأركانه وشروطه وموانعه وغير ذلك من متعلقاته وهو باب مهم محتاج اليه لكثرة وقوع مسائله وفيه فوائد أربع دفع غوائل الشهوة والتنبية باللذة القانية على اللذة الدائمة لانه اذا ذاق هذه اللذة وعلم أن له اذا عمل الخير ما هو أعظم سارع في الخيرات لما هو من جنس تلك اللذة ولما هو أعظم وأتم وأبقى وهو اللذة بالنظر الى وجهه الكريم والمسارعة الى تنفيذ ارادة الله تعالى ببقاء الخلق الى يوم القيامة ولا يحصل ذلك إلا بالنكاح وارادة رسوله لقوله تناسلوا فانى مكاتركم الامم يوم القيامة وبقاء الذكر ورفع الدرجات بسبب دعاء الولد الصالح وحكى ابن عبد السلام خلافا بين أهل الشرع واللغة هل هو حقيقة في كل واحد من العقد والوطاء أو في أحدهما وما هو محل الحقيقة قال

اسمه (قوله الولد الصالح) أراد به ما يشمل الذكر والانثى والمراد بكونه صالحا أن يكون مسلما (قوله خلافا بين والاقراب أهل الشرع واللغة) ظاهر العبارة ان أهل اللغة قالوا قولوا لا خالفوا فيه قول أهل الشرع وأهل اللغة في أنفسهم لم يختلفوا وكذلك أهل الشرع خالفوا أهل اللغة ولم يقع بينهم اختلاف في أنفسهم فتكون المسئلة ذات قولين لكن قوله هل هو الخ يفيد ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة ففي العبارة تخالف (وأقول) حاصل ما هناك ان كلام التوضيح يفيد ان أهل اللغة اختلفوا على أقوال ثلاثة فقبل حقيقة في العقد والوطاء وقبل مجاز في العقد وعليه فقبل مجاز مساو وقبل راجح وهو الصحيح فعلى هذا اتفق أهل اللغة على انه في الوطاء حقيقة اتفاقا وقال بهرام ويستعمل في الشرع في الوجهين لكن على سبيل الحقيقة فيهما جميعا أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز ابن عبد السلام والاقراب الخ هذا غاية ما قال غير انه محتمل الى أن ذلك خلاف خارجي بمعنى قيل انه في الشرع حقيقة فيهما وقيل حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر وأنه مجرد تردد وشك والظاهر الاول وقد تدل عليه عبارة شب ونصه وهل هو حقيقة في الوطاء مجاز في العقد أو بالعكس أو حقيقة مشتركة فيهما أقوال انتهى فعلى الاول يكون معنى قول الشارح خلافا الخ أي انه خلاف بين أهل اللغة بعضهم مع بعض وأهل الشرع كذلك لأن المراد أن الخلاف بين أهل الشرع واللغة فيكون أهل اللغة اتفقوا على قول خالفوا فيه أهل الشرع وأهل الشرع اتفقوا على قول خالفوا فيه أهل اللغة ٢ قول المهشي النقيع أي بالنون كما في الزرقاني اه



(قوله مجاز في العقد) أي مجاز راجح أي مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على السبب وأما قوله وفي الشرع على العكس أي فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على السبب (قوله وفائدة الخلاف) أي بين أهل الشرع الخ لا يخفى أنه حيث كان الأمر كذلك فعبارته محتملة لأن يكون أهل الشرع اختلفوا على أقوال ثلاثة (قوله على أنه حقيقة في الوطء) هذه محتملة لقولين الأول حقيقة في الوطء أي كما هو حقيقة في العقد فيكون مشر كايين أهل الشرع الثاني حقيقة في الوطء أي ومجاز في العقد (قوله مندوب اليه) الجار والمجرور نائب الفاعل (قوله في الجملة) أي في بعض الأحوال سيأتي بقول الشارح أن النذب هو الأصل انظر ما المرجح ليكون النذب هو الأصل وما عداه خلاف الأصل وكأنه إنما كان هو الأصل ليكون الأغلب من صفات الناس هي الحالة المقتضية للنذب (قوله لمن احتج اليه) أي رغب فيه أي ولو قطعه عن عبادة غير واجبة هذا هو المراد بالاحتياج نقول وكذا يندب لمن لم يرغب فيه ولكنه رجا النسل ولم يخش العنت ولم يقطع عن عبادة غير واجبة (قوله من مهر ونفقة) لم يبين مقدارها هل هو شهر أو أقل أو أكثر أفاده في شرح شب (قوله في حق القادر ويخشى على نفسه الزنا) المدار على خشية الزنا في خشى الزنا وجب عليه التزويج ولو عجز عن النفقة كما سيأتي (قوله خير فيها) أي في الثلاثة والزواج أولى أي لقوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء فقدم النكاح على الصوم والسراري يطبع بطباعه عن الولد انتهى وأيضا الزوجة أحفظ من السرية في نفسها وماله والباءة بالموحدة (١٦٥) والمد والهمزة وآخرة هاء تأنيث هو النكاح والمراد به مؤن النكاح فهو على حذف مضاف (قوله من لم يحتج له) أي لم يرغب فيه وقوله ويقطعه عن العبادة أي التي ليست بواجبة رجا النسل أم لا كذا أفاده عجي وقد يقال رجا النسل فيه بقاء الذكرو وتنفيذ إرادة الله تعالى ورسوله فهل يرجع ذلك على العبادة التي ليست بواجبة (قوله ويباح في حق من لا يحتاج اليه) أي ليس له رغبة فيه ولا يرجو نسلا أي ولم يقطع عن عبادة غير واجبة ولم يحصل موجب التحريم والحاصل أن الشخص إما راغب فيه أم لا

والأقرب أنه حقيقة لغية في الوطء مجاز في العقد وفي الشرع على العكس الخ وفائدة الخلاف من زنى بامرأة هل تحرم على ابنه وأبيه على أنه حقيقة في الوطء أم لا تحرم على أنه مجاز في الوطء حقيقة في العقد ولم يعرفه المؤلف بل ذكر حكما من أحكامه فقال (ص) نذب لمحتاج ذي أهبة نكاح بكر (ش) يعني أن النكاح مندوب اليه في الجملة فيندب لمن احتج له ولم يخش العنت وكان ذا أهبة أي له قدرة على كفاية الزوجة من مهر ونفقة وكسوة وقد يجب في حق القادر ويخشى على نفسه الزنا فإن قدر على التسري معه خير فيهما فإن ذهب عنه بالصوم معه ما خسر فيها والزواج أولى وقد يكره في حق من لم يحتج اليه ويقطعه عن العبادة ويحرم في حق من لم يخش العنت ويضر بالمرأة لعدم قدرته على النفقة أو على الوطء أو يتكسب من موضع لا يحل قال بعض مفهومي لو خشي العنت تزوج ولو عدم النفقة وشحها والظاهر وجوب اعلامها بذلك ويباح في حق من لا يحتاج اليه ولا نسل له والمرأة مساوية للرجل في هذه الاقسام الا في التسري فقول المؤلف نذب هو الأصل ويندب أيضا أن يتزوج بكر الاثبا وكان الاولى أن يقول وبكر ليفيد أن كونها بكر مستحب آخر (ص) ونظر وجهها وكفيها فقط يعلم (ش) يعني أنه يندب لمن أراد نكاح امرأة إذا رجا أنها وليها يجيبانه إلى ما سأل والا حرم

والراغب إما أن يخشى العنت أم لا فالراغب أن يخشى العنت واجب عليه ولو لمع اتفاق عليها من حرام أو مع وجود مقتضى التحريم غير ذلك فإن لم يخش نذب له رجا النسل أم لا ولو قطعه عن عبادة غير واجبة وغير الراغب أن خاف به قطعه عن عبادة غير واجبة كره رجا النسل أم لا وان لم يخش ورجا النسل نذب فإن لم يرج النسل أبيع واعلم أن كلامنا من قسم المندوب والجائز والمكروه مقيد بما إذا لم يكن موجب التحريم فقول المصنف نذب لمحتاج خرج قسم المباح والمكروه وأحد قسمي المندوب وهو ما إذا كان غير راغب ورجا النسل ونحوه مشكل ويجاب بأن في المفهوم تفصيلا وشمل قسم الواجب وبعض ما يندرج في المحرم فيقيد بما يخرجها فيقال ولم يخش الزنا ولم يحصل موجب حرمة (قوله الاقسام) من الحرمة والوجوب ونحو ذلك وقوله الا في التسري أي لأنه لا يصح أن المرأة تمكن عبدا من وطئها بخلاف الذكر له وطء ملكه من الاناث (قوله ليفيد أن كونها بكر الخ) أي لأن البكر لم تجرب الرجال فلا تنفيس أحواله بأحوال غيره وأيضاً هي ذرة لم تنقب ومهرة لم تتركب (قوله تنظر وجهها وكفيها الخ) هذا ضعيف والمعتمد جواز النظر كما يفيد النقل أفاده مخشى نت (قوله يجيبانه إلى ما سأل الخ) مفاد هذه العبارة مع عبارة المصنف أنه إذا علم اجابة سؤاله يجوز له أن ينظر بعلمها وإن لم يسأل وإن لم يرج لا يجوز له ولو مع علمها مع أنه إذا كان النظر لها يعلمها دون استغفاله فاعني ذلك وأصل ذلك لأن القطان فقد قال وإن علم الخاطب أنها لا تجيبه هي أو وليها لم يجزله النظر وإن كان قد خطب انتهى وقوله والاحرم لا وجه للحرمة لأن الفرض أنه لا لذة فالظاهر الكراهة لأنه مظنة قصد اللذة وأيضا يعارض قوله بعد ويكر ما استغفاله ثم بعد كتي هذا وجدت في شرح عب مانصه فإن علم بعدم الاجابة لم يجزله النظر كما قال ابن القطان أي يحرم أن يخشى فتنة والا كره وإن كان نظروا فيه الاجنبية وكفيها جائز لأن



فهل هذا مظنة قصد الذمة انتهى (قوله فقط) أي نظرفقط لأمس وجهها وكفيها فقط لا أزيد (قوله ووكيله مثله) لكن إن كان رجلا فالامر ظاهر وإن كان امرأة فنظرها للوجه والكفين مندوب وما عداها جائز قال تـ والتظاهر المراد ظاهر الكفين وباطنهما والاسباع للعصم واستظهر جواز فعل المصريين من فتحها ونظر أسنانها لكن ظاهر قولهم ينظر الوجه للعمال واليدين لخصب البدن رد ذلك (قوله ويستحب لها) أي على الظاهر وقا قال الشافعية فإن المسئلة ليست منصوبة للمالكية (قوله المبيع للوطء) احترازا عما إذا كان مبيعا ولم يبيح الوطء كنكاح العبد دون إذن سيده فإنه صحيح ولسيده الخيار إلا أنه لا يبيح الوطء لعدم إذن السيد ومثل الصحيح الفاسد إذا فات (قوله المستقل بملكها) وأما المشتركة فلا يجوز وطؤها ولا النظر إلى عورتها (قوله محرمية) احترازا من أمته إذا كانت عمة أو خالة مثلا وقوله ونحوها هو ما أشار إليه بقوله بخلاف الأمة المعتقة الخ فلا يجوز وطؤها لأنه يشبهه نكاح المتعة (قوله ولعله إنما أطلق) أي لم يقيد المصنف بقوله المستقل بملكها الخ (قوله لأن الجواز يجمع الخ) أي بمعنى الأذن والافتقار إليه استواء الطرفين (قوله ويصح في حتى) ليس هذا من المواضع (١٦٦) التي يحذف فيها الفاعل فالمناسب أن يكون فاعل حل ضمير عائدا على الاستمتاع

وحق عاطفة ما بعدهما عليه والفصل موجود (قوله أي حل النظر الخ) أي وحل لهما النظر أي فالفاعل ضمير يفهم من المقام (قوله أو تنظر جميع البدن الخ) عطف مغاير وكأنه يقول حل لهما جنس النظر أو تنظر جميع البدن وكذا يقال فيما بعده ولا يخفى أن الانتهاء هنا ليس بحسب المسافة بل بحسب ما يتوهم من عدم جواز النظر إليه (قوله إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عنه) أي فقد ورد إذا جامع أحدكم زوجته فلا ينظر لفرجها فإنه يورث العي نعم إن نظره في غير جماع يورثه ورد بأنه منكر أي دون نظرها لا كره فيها ينظره وبالغ أصبح في تحقيق جوازه بقوله للسائل عن ذلك نسع ويلجسه بلسانه انتهى ولم يرد أصبح حقيقة لأن لجسه ليس من مكارم الأخلاق (قوله خلا الوطء في الدبر) أي فيجوز

نظر وجهها وكفيها فقط بعلمها بالذمة بنفسه ووكيله مثله إذا أمن المفسدة ويكره استغفالها لئلا يتطرق أهل الفساد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب ويستحب لها أيضا أن تنظر منه الوجه والكفين وإنما اقتصر في الرؤية على الوجه والكفين لأنه يستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خصب البدن فلا حاجة لما وراء ذلك ثم إن كلام المؤلف فيه شيء لا يقتضاه عدم استحباب النظر لغير ما ذكر ونفي الاستحباب لا ينفي الجواز مع أنه منهي عنه (ص) وحل لهما حتى نظر الفرج كالمالك (س) ضمير لهما عائدا على الزوجين والمعنى أنه يجوز لكل واحد من الزوجين أن ينظر في النكاح الصحيح المبيع للوطء إلى جميع جسده صاحبه حتى إلى عورته من قبل أو من دبر وقا فالبرزلي وخلافه لا قفهي والبساطي في تخصيصه بالقبل وكذلك الرجل مع أمته المستقل بملكها وليس به مانع من محرمية ونحوها بخلاف الأمة المعتقة إلى أجل أو المبيعة ولعله أطلق للعلم به وإنما عدل عن جاز إلى حل لأن الجواز يجمع الكراهة بخلاف الحل ويصح في حتى أن تكون عاطفة على مقدر أي حل لهما النظر أو تنظر جميع البدن حتى نظر الفرج وأن تكون جارة أي وينتهي النظر أو تنظر جميع البدن حتى نظر الفرج أي إلى نظر الفرج وإنما نص على الفرج للإشارة إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عنه (ص) وتمنع بغير دبر (ش) يعني أنه يجوز للزوج والسيد أن يتمتع كل منهما بصاحبه بجميع وجوه الاستمتاع خلا الوطء في الدبر لأنه لا يجوز لقوله تعالى نساؤكم حرث لكم فأنوا حرثكم أني شئتم أي موضع حرث فهو من مجاز الحذف أي أثبتوا ذلك المحل كيف شئتم من خلف أو قدام بركة أو مستلقية أو مضطجعة وذكر الحرث دليل على أن الاتيان في غير المأذي المأذون فيه محرم بشبهه بعمل الحرث لأنه من ذرع الذرية وعليه قول ثعلب

إنما الارحام أرضو \* ن لنا محرثات فعلىنا الزرع فيها \* وعلى الله النبات

ففرج المرأة كالأرض والنطفة كالبذر والولد كالنبات والحرث بمعنى المحرث ووحدته لأنه

أن يتمع بظاهره ولو بوضع الذكرك عليه خلا القول تمت يمنع التمتع بالدبر بالنظر ودليل حرمة وطء الدبر خبر النسائي وصححه من أنى امرأة في دبرها فعليه لعنة الله (قوله نساؤكم حرث لكم) الحرث آثار الأرض للزراعة وقوله أي موضع حرث أي حيث تكون الآفة من قبيل التشبيه الذي حذف منه الأداة كدال عليه قوله بعد شبهه الخ والنقيد رأي نساؤكم كم كوضع حرثكم أي من حيث الفسرج وكأنه قيل فرج نساؤكم كالأرض التي هي موضع الحرث (قوله أي أثبتوا ذلك المحل) الذي هو الفرج الذي هو شبهه بعمل الحرث (قوله لأنه من ذرع) أي موضع ذرع الذرية وهو بضم الميم أي لأن المأذون فيه من ذرع (قوله محرثات) بفتح الميم جمع محرث وزان جعفر أي إنما الارحام كالأرضين لنا محرثات أي محل حرثنا (قوله ففرج المرأة) المناسب لقول ثعلب فرحم المرأة ولكن لما كان الوضع في الرحم إنما يكون بواسطة الفرج عبر به (قوله والحرث بمعنى المحرث) كذا يترامى في نسخة أي بعد الجماع تاء وبعد التاء أوله لكن المناسب أن يقول والحرث بمعنى المحرث وزان جعفر كما قلنا بقي أنه إن أريد بالحرث المحرث لا يحتاج لحذف مضاف فيكون ذلك من شاربنا إشارة إلى وجه ثان في الآية والمآل واحد



(قوله التماس التزويج) أي طلب التزويج وعطف المحاولة مرادف (قوله زمرتكم) أي جماعتكم (قوله بمثل ذلك) أي قدر الخطبة المذكورة (قوله لعله بالضاد) أي كما يفيد كلام الصحاح (قوله ويحتمل انطوى) أي وهو معنى نسخة الضاد (قوله فأنكحوه) أمر والامر للمستقبل فلم يكن عقدا بخلاف زواجك وأنكحتك فيقول قبلت فكلام الشارح لا يتم (قوله بمثل ذلك) أي الخطبة بالضم المذكور وحينئذ يفهم هذا أن الفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة المذكورة غير مضر والظاهر أن الفصل بينهما بالانكاح قد رها كذلك بقي أن ظاهر عبارته يعطى أن المخطوب إليه يقول أما بعد الخ وهو لا يصح فاذن يكون قوله بمثل ذلك أي من قوله الحمد لله إلى تمام آية وقولوا قولا سديدا والظاهر أنه يزيد أما بعد فيقول أما بعد فقد أجبت الخ (قوله وينبغي الخ) أي لأن الزوج طالب فينبغي أن يقدم الوسيلة وقوله والولي عند العقد أي لأنه صار معطيا الآن فيقدم الخطبة وتبين أن الخطب أربع فقول المصنف وخطبة أراد الجنس (فائدة) يستحب كتمان الأمر للعقد ونحوه في المقدمات ولعل وجهه (١٦٧) سعى أهل الفساد في إبطال الخطبة لحديث

استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان (قوله تقليل الخطبة) بضم الخاء قال عجمي قال بعض الأكرام أفلها أن يقول الزوج الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت نكاحها لنفسى (قوله وأشهره) عطف تفسير وأما الخطبة بالكسر فيستدب إخفاؤها كالختان وإنما ندب الإخفاء خوفا من الحسنة فيسعون بالافساد بينه وبين أهل الخطوبة (قوله واطعام الطعام) أي الذي هو الوليمة (قوله وتمنئته) بالهمز أي على غير وجه الدعاء والاتكدر مع ما بعده أي التهنئة وعبارة عجمي أي ويستحب تمنئة كل من الزوجين والدعاء لكل بعد العقد وقبل الدخول اه وعبارة بهرام أي ويستحب أيضا تمنئة العروس والدعاء عقب العقد أو الدخول وهكذا قال ابن حبيب في النوادر (قوله واشهاد عدلين)

مصدر نحو رجل صوم وقوم صوم (ص) وخطبة بخطبة (ش) الخطبة مستحبة وهي بضم الخاء اسم لالفاظ يقال عند الخطبة بالكسر وهي التماس التزويج والمحاولة عليه صريح كما مثل أن يقول فلان يخطب فلانة أو غير صريح كيريد الاتصال بكم والدخول في زمرتكم من الخطب والجيب له بأن يقول الأول الحمد لله والصلوة والسلام على رسوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا \* ويا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية ثم يقول أما بعد فان فلانا رغب فيكم وانطوى اليكم وفرض لكم من الصداق كذا وكذا فأنكحوه ويجيبه المخطوب إليه بمثل ذلك ثم يقول أجبتك وانطوى لعله بالضاد ومعناه الإواء والانضمام ويحتمل انطوى بالطاء المهملة كما قال بعض فقوله وخطبة بالضم وهو كلام مسجع مخالف للنظم والنثر بخطبة بالكسر وهي التماس التزويج (ص) وعقد (ش) أي وتستحب الخطبة بالضم عند عقد العقد من المتزوج بأن يأتي بما سبق من الحمد وما معسه إلى قوله فأنكحوه ويجيبه المتزوج بمثل ذلك ثم يقول زواجك فلانة ابنتي أو أختي أو بنت فلان أو أنكحتك أو ينبغي أن يبدأ الزوج بالخطبة عند الخطبة والولي عند العقد (ص) وتقليلها وإعلانها (ش) أي ومما يستحب تقليل الخطبة وإظهار النكاح وأشهره واطعام الطعام عليه (ص) وتمنئته والدعاء له (ش) يعني أنه يستحب إدخال السرور على كل من الزوجين كفرحنا لكم وسرنا ما فعلتم ونحو ذلك ويستحب الدعاء لكل من الزوجين بعد العقد وقبل الدخول بأن يقال له بارك الله لكل منكما في صاحبه وجمع بينكما في خير وجعل منكما ذرية صالحة فالضمير في تمنئته يرجع لأحد الزوجين لا بعينه أو للعروس ذكر أو أنثى (ص) واشهاد عدلين (ش) أي يندب إيقاع الأشهاد عند العقد فان لم يفعل فعند الدخول والافسح كما يأتي وأشار بقوله (غير الولي بعقده) إلى أن شهادة الولي على عقد وليته لا تجوز ولو مع غيره لانه يتهم في الستر عليها وإن شهدته وكيلها غير عدول وعلم منها الرضا والدخول بعلمها مضى النكاح

أي أقل ما يكفي عدلان انما لم يقل وشهادة عدلين مع أن شهادتهما من غير علم بذلك كافية لأن الكلام في الاستحباب ولا يحصل ذلك إلا بشهادتهما وكذا في جانب الوجوب فلم يحصل اشهاد لكان الواجب متروكا حين الدخول فيأثم الأولياء بذلك لترك الواجب كذا قاله الشيخ أجذوان صح النكاح لأن الصحة منوطة بالشهادة والحاصل أن أصل الأشهاد أي على النكاح واجب وأما حضارهما عند العقد فستحب فان حصل الأشهاد عند العقد فقد وجد الأمران الاستحباب والوجوب وان فقد وقت العقد وجد عند الدخول فقد حصل الواجب وفات الاستحباب وان لم يوجد اشهاد عند العقد والدخول ولكن وجدت الشهود عند واحد منهما فالصحة قطعا وان لم يحصل الوجوب والاستحباب وان لم توجد شهود عند واحد منهما فالفساد قطعا (قوله وعلم منها الرضا) أي الرضا بفعل الوكيل وحصل الدخول بعلمها وأشار بذلك إلى أنه فرق بين الشهادة على العقد والشهادة على التوكيل والحاصل كما هو المنقول أن شهادة غير العدل على النكاح من مستور وفاسق وعدم ولو كانت الزوجة ذمية قال البرزلي في مسائل النكاح عن السيوري لا يشهد في النكاح إلا العدول في الوكالة يعني في توكيل المرأة التيب من يعقد نكاحها في العقد غير أنه إن ترك ما ذكر يعني من شهادة غير



المدول عليها في الو كالة على العقد وعلم منها الرضا والدخول بعد علمها مضى النكاح اه (قوله والمراد بالولي الخ) أي ليس المراد بالولي من يباشر العقد بل من له ولاية النكاح ولو تولى العقد غيره بآذنه وكذا لا تصح شهادة هذا المتولي لأنه شاهد على فعل النفس (قوله بلاه) يحتمل كون ضمير بلاه متصلا أتى به بعد لا أو منقضا أصله هو حذفت واوه وأتى به كذلك اختصارا وكلاهما خاص بالضرورة قاله ابن هلال (قوله ولا حدان فشا) قال عجم ظاهر كلام المصنف أنه إذا اتقى الفشو وجب الحد ولو جهلا حكم الشهادة وشو كذلك (تنبية) تقدم أنه يكفي عدلان عند العقد وكذلك ان وجد عدلين بعد العقد وأشهداهما على وقوع العقد كفي انظر عجم (قوله ضمير بلاه عائد على الاشهاد) لا يخفى أنه صادق بصورتين أن تنعدم الشهادة أصلا أو توجد بدون اشهاد وهو مسلم في الاول دون الثاني فإن النكاح صحيح (قوله بطلقة بائنة) وإنما كان الطلاق بائنا لأنه يشترط في الرجعي تهـ دم و طء صحيح ولم يحصل هنا ولذا كان الطلاق بائنا حكم ما كرم أم لا (قوله بابتنائهما) أي دخولهما وقوله باسم النكاح أي باسم هو النكاح أي أو شهد شاهد على دخولهما دخولاً لا متبعا باسم النكاح بأن يشهد بأن فلانا دخل على فلانة لأنه تزوجها وشرطه أن يكون غير ولي المرأة وأما ولي الرجل فيقتضي التعليل أنه كذلك حيث ولي العقد وفي الخطاب (١٦٨) شهادة الولي لا تدرأ الحدود وغير عاقد (قوله ولو علما) أي الزوجان لا يخفى أنه

والمراد بالولي من له ولاية العقد ولو لولا غير بآذنه (ص) وفسخ ان دخلا بلاه ولا حدان فشا ولو علم (ش) ضمير بلاه عائد على الاشهاد والمعنى ان الزوجين إذا دخلا بلا اشهاد فان النكاح يفسخ بينهما بطلقة بائنة ولا حد على الزوجين ان كان النكاح والدخول ظاهرا فاشيا بين الناس أو شهد بابتنائهما باسم النكاح شاهد واحد ولو علما أنه لا يجوز لهما الدخول بلا اشهاد فان لم يكن ذلك ظاهرا فاشيا بين الناس فانهم ما يحدان ان أقربا لوطء أو ثبت بينة وإنما فسختها بطلاق لأنه عقد صحيح و يفسخ جبراً عليهم ما سد الذريعة الفساد إذا لا يشاء ثنان يجتمعان على فساد في خلوة الا بقلانه ويدعيان سبق العقد بغير اشهاد فيؤدي الى ارتفاع حد الزنا والتعزير ويحصل الفشو بالولية وضرب الدف والدخان (ص) وحرم خطبة را كنة لغير فاسق ولو لم يقدر صداق (ش) يعني ان المرأة إذا ركنت لمن خطبها وافقته على ذلك وهو غير فاسق وسواء قدر لها صداقا أم لا فإنه يحرم حينئذ على غيرها ان يخطبها وبعبارة ومحل الحرمة إذا ركنت لغير فاسق في دينه ولو ذمما ركنت اليه ذممة فيحرم خطبتهما على مسلم وقوله في الحديث أخيه خرج مخرج الغالب أما ان ركنت لفاسق جازا الخطبة على خطبته لمن هو أحسن حالا منه ولو مجهول الحال لأنه خير من الفاسق وركون المجبر كاف في الحرمة ولو ظهر ردّها وكذلك ركون غيره ما لم يظهر ردّها وكل من يقوم مقام المرأة مثل أمها كركونها ما لم يظهر ردّها ويكره للرجل ترك من ركنت اليه بعد خطبته لأنه من اخلاف الوعد قال بعض ولا يحرم على المرأة أو وليها بعد الركون ان يرجعا عن ذلك الى غير الخطيب وقد صرح به ابن عسكرفي شرح العمدة (ص) وفسخ ان لم بين (ش) أي وان ارتكب الحرمة وخطب من ركنت لغير فاسق وعقد فان نكاحه يفسخ قبل الدخول وجوباً بطلاق من غير مهر ولو لم يقم الخطيب الاول وما يأتي في قوله وعرض را كنة لغير عليه

يحتمل ان يكون علم مبنيًا للفعول ونائب الفاعل وجوب الاشهاد ويحتمل أن يكون مبنيًا للفاعل والمنعول محذوف أي ولو علم العاقد وجوبه وحرمة الدخول بلاه (قوله سدد الذريعة الفساد) أي لوسيلة الفساد وهو العقد بلا اشهاد (قوله إذا لا يشاء الخ) أي لا يريدان اجتماعا على فساد في حالة من الاحوال الا فعلا لا افساد وادعيا سبق العقد بغير اشهاد (قوله فيؤدي الى ارتفاع حد الزنا) أي ان وقع منه ما وطء أو قرأ أو ثبت بالبينة أربعة شهود ورون المرود في المسئلة وقوله والتعزير أي ان لم يثبت ذلك (قوله وضرب الدف) الواو بمعنى أو وكذا في قوله والدخان (قوله لغير فاسق) لا يخفى ان صور هذه المسئلة تسع لان الخطيب الاول اما صالح أو مجهول حال أو فاسق والثاني كذلك فحرم في سبع وتجاوز في ثنتين والمصنف يفيد التسع ستة بمنطوقه من وثلاثة بفهومه وذلك لان قوله لغير فاسق شامل للصالح ومجهوله كان الثاني صالحا أو فاسقا أو مجهول حال فهذه ستة وأما إذا ركنت لفاسق فيجوز للصالح ومجهول حال لا فاسق (قوله ولو لم يقدر صداق) أي خلا فالابن نافع وظاهر الموطأ من أنه لا يكفي بركونها بل حتى يقدر الصداق (قوله ركنت) ركن من باب فعد ومن باب تعب (قوله وركون المجبر) أي ولو بسكوته (قوله وكل من يقوم) أي وركون كل من يقوم ولا يعتبر رد أمها أو غير مجبرها مع ركونها (قوله ركنت اليه) أي بنفسها أو بوليها يكون شاملا للصورتين (قوله ان يرجعا عن ذلك الى غير الخطيب) الاول أن يقول ان يرجعا عن ذلك الخطيب الى غيره ما لم يكن سبب الرجوع خطبة ذلك الغير (قوله وفسخ ان لم بين) حيث استمر الركون أو كان الرجوع لاجل خطبة ذلك الثاني فان كان لغيرها لم يفسخ وظاهر المصنف الفسخ ولو لم يعلم الثاني بخطبة الاول وانظره ومحل الفسخ حيث لم يحكم بصحته كما يراه والالم يفسخ والمراد بالبناء رضاء الستروان أنكر المسيس (قوله ولو لم يقم الخطيب الاول) أي بأن رضى بتركها الثاني فان تزوجت الثاني وادعت هي أو مجبرها أنها كانت رجعت عن الركون الاول قبل خطبة الثاني وادعى الاول ان الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لاجدهما فالظاهر أنه يعمل بقولها وقول مجبرها لان هذا لا يعلم

من وثلاثة بفهومه وذلك لان قوله لغير فاسق شامل للصالح ومجهوله كان الثاني صالحا أو فاسقا أو مجهول حال فهذه ستة وأما إذا ركنت لفاسق فيجوز للصالح ومجهول حال لا فاسق (قوله ولو لم يقدر صداق) أي خلا فالابن نافع وظاهر الموطأ من أنه لا يكفي بركونها بل حتى يقدر الصداق (قوله ركنت) ركن من باب فعد ومن باب تعب (قوله وركون المجبر) أي ولو بسكوته (قوله وكل من يقوم) أي وركون كل من يقوم ولا يعتبر رد أمها أو غير مجبرها مع ركونها (قوله ركنت اليه) أي بنفسها أو بوليها يكون شاملا للصورتين (قوله ان يرجعا عن ذلك الى غير الخطيب) الاول أن يقول ان يرجعا عن ذلك الخطيب الى غيره ما لم يكن سبب الرجوع خطبة ذلك الغير (قوله وفسخ ان لم بين) حيث استمر الركون أو كان الرجوع لاجل خطبة ذلك الثاني فان كان لغيرها لم يفسخ وظاهر المصنف الفسخ ولو لم يعلم الثاني بخطبة الاول وانظره ومحل الفسخ حيث لم يحكم بصحته كما يراه والالم يفسخ والمراد بالبناء رضاء الستروان أنكر المسيس (قوله ولو لم يقم الخطيب الاول) أي بأن رضى بتركها الثاني فان تزوجت الثاني وادعت هي أو مجبرها أنها كانت رجعت عن الركون الاول قبل خطبة الثاني وادعى الاول ان الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لاجدهما فالظاهر أنه يعمل بقولها وقول مجبرها لان هذا لا يعلم



الامن جهتهما وهو موجب للصحة بخلاف دعوى الاول وذكر الشيخ الثاني أنه لا بد من الاشارة على الرجوع لخطبة الثاني (قوله من وفاة أو طلاق الخ) أي أو من شبهة نكاح لانها تعد بثلاثة قروء (قوله من غير المطلق) الاولى أن يقول معتدة من غير الخطاب (قوله فانه لا يحرم) أي حيث لم يكن بالثلاث (قوله أن لا يأخذ غيره) هذا الحصر غير مراد فالاولى أن يقول بان يتوثق كل منهما بصاحبه أن يأخذه وبعد كتي هذا رأيت الخطاب قال مانصه والمواعدة أن يعد كل منهما صاحبه بالتزويج فهي مفاعلة لان تكون الامن اثنين (قوله فيم الجبر وغيره) أفاد الخطاب أن هذا قول ابن حبيب ولكن حكى ابن رشد الاجماع على أن مواعدة غير الجبر بغير علمها كالعدة من أحدهما فيسكرة فالمناسب للمصنف أن يقتصر عليه (قوله وهو المناسب لاطلاقها) أي المدونة (قوله كاستبراء من زنا) الاولى أن يقول وان من زنا فيشمل المستبراء من ملك أو شبهة ملك (قوله أو من غصب) (١٦٩) معطوف على قوله من غيره ولا تفهم أنه

حل المصنف على صورة الزنا منه كما قد يتوهم بل أراد المصنف الزنا منه أو من غيره ويقاس عليه الغصب (قوله يعني أن المعتدة من طلاق غير رجعي أو موت) ومثل ذلك المعتدة من شبهة نكاح والاولى زيادتها لان قول المصنف معتدة شامل للمعتدة من شبهة نكاح (قوله أو شبهة) هو المشاركة بقوله وان بشبهة والحاصل أن المعنى وتأيد تحريمها بوطء هذا اذا كان وطء مستند النكاح بل وان كان مستند الشبهة نكاح فاصله حينئذ أنك تقول طرأت عدة من نكاح أو شبهة نكاح على عدة من نكاح أو شبهة أو استبراء من زنا أو غصب فالصور ثمانية لان الطارئ اما عدة نكاح أو شبهة والمطروء عليه عدة من نكاح أو شبهة أو استبراء من غصب أو زنا (قوله فلا يتأيد تحريمها لانها زوجة) وهل يحذف الواطئ لانه زان حينئذ لكونها زوجة الغير أو لا ولا شيوخ في باب الزنا ما يدل على أنه يحذف بعض وانظر وطء الصبي هل يؤيد

من ان العرض مستحب هو قول ابن وهب وهو مبني على القول بعدم الفسخ وهو ضعيف والمشهور ما هنا من الفسخ قبل البناء لا بعده (ص) وصريح خطبة معتدة (ش) يعني أن المعتدة من وفاة أو طلاق رجعي أو بائن مسلمة كانت أو كابية حرة أو أمة يحرم التصريح لها في العدة بالخطبة والتعريض لها جائز وهذا اذا كانت معتدة من غير المطلق وأما ان كانت معتدة من مطلقها فانه لا يحرم عليه أن يصرح لها بالخطبة في العدة منه (ص) ومواعدها (ش) أي وما يحرم أيضا مواعدة المعتدة بالنكاح بان يتوثق لكل من صاحبه أن لا يأخذ غيره لانها مفاعلة من الجائزين فان كان ذلك من أحدهما دون الآخر فكروه (ص) كوليها (ش) تشبيهه لافادة الحكم وهو حرمة صريح الخطبة عليه ومواعيده وأطلقه فيم الجبر وغيره وهو المناسب لاطلاقها (ص) كاستبراء من زنا (ش) يعني أن المستبراء من زنا منه وأولى من غيره أو من غصب حكمها حكم المعتدة من طلاق أو غيره في تحريم التصريح بالخطبة لها في زمن الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها أو لوليها بالنكاح ويفسد النكاح ويفسخ ويتزوجها بعد تمام ما هي فيه من عدة أو استبراء اذا لم يحصل منه وطء ولا تلذذ فان حصل شيء منهما فهو قوله (ص) وتأيد تحريمها بوطء (ش) يعني أن المعتدة من طلاق غير رجعي أو موت والمستبراء من غيره من زنا أو اغتصاب اذا وطئت بنكاح أو شبهة نكاح في عدتها أو في استبراءها أو سواء كانت هذه المستبراء حاملا أو غير حامل فانه يتأيد تحريمها على واطئها ولها الصداق ولا ميراث بينهما لانه عقد مجمع على فساد وأما الرجعية فلا يتأيد تحريمها لانها زوجة كما نص عليه ابن القاسم في المدونة وكذا المستبراء من زناه (ص) وان تشبه (ش) بأو مسبية عطف على مقدر أي وتأيد تحريمها بوطء بنكاح بل وان بشبهة من نكاح كوطء الغلط وأشار بقوله (ولو بعدها) الى أن العقد اذا وقع في العدة فلا فرق في الوطء الذي يتأيد به التحريم بين أن يكون في العدة أو في الاستبراء أو بعد العدة أو بعد الاستبراء وبعبارة المبالغة راجعة لقوله بوطء لان المراد به وطء نكاح ولا يصح رجوعها لقوله وان بشبهة لان من وطئ امرأة ليست في عدة معتقدا أنها زوجته فانه لا يتأيد عليه ولو انضم الى ذلك خطبته اياها في العدة كما أشار اليه الشيخ كبريم الدين (ص) وبمقدمته فيها (ش) يعني أن مقدمات الجماع من قبلة ومباشرة كالجماع اذا عقد عليها في العدة أو في الاستبراء وقعت المقدمات في العدة أو في الاستبراء فانها تتأيد على فاعلها

(٢٢ - خري ثالث) تحريمها كالبالغ (قوله وكذا المستبراء من زناه) فلا يتأيد فيها التحريم ويستبرأ من هذا الماء الفاسد وينهدم الاول ان كان بقي منه شيء لانه استبراء طرأ على مثله ثم يعقد عليها ان شاء (قوله وان بشبهة) كان الاولى أن يقول وان اشتباه لان الاشتباه الالتباس في المحل والشبهة السبب المستوع للاقدام وهذا ليس معه ذلك لان نكاح العدة لا شبهة فيه أي وان كان وطء في العدة يشبهه أي غلط (قوله كوطء الغلط) أدخلت الكاف الاكراه كما أفاده في له الا أنك خير بان الاكراه غصب فيكون من قبيل الزنا والمراد بالوطء الخلوة ولو تقرر راعى عدم الوطء اه (قوله أو في الاستبراء) أي من زنا أو غصب (قوله لان المراد به وطء نكاح) لا يقال فيه ان ما قبل المبالغة صادق على ما بعدها وهذا يناهيه لانا نقول ما قلته ظاهر غير أنه عند التصريح بالمبالغ عليه فيجمل المعنى هذا اذا كان وطء مستند النكاح بل وان كان مستند الشبهة نكاح فقد تقرر الشارح لذلك (قوله أو في الاستبراء) أي من زنا



أو غصب هذا الذي يدل عليه سياق الكلام ومثل ذلك المستبرأة من ملك أو شبهة ملك (قوله أي بمقدمة النكاح في العدة) ومثل ذلك مقدمة النكاح في الاستبراء من زنا أو غصب (قوله وكذا يقال في مقدمات الملك في عدة النكاح أو شبهته) أي يحرم فاصله ان أمة معتدة من نكاح أو شبهة نكاح اشتراها شخص وقبلها في حال عدتها ولم يطأها فإنه يتأبدتحرر بها وأما لو قبلها شخص في تلك الحالة أعني حال عدتها من نكاح أو شبهة نكاح معتقدا أنها أمة وليس ذلك في الحقيقة فلا يتأبد بالاولى من مقدمات شبهة النكاح كما تقدم (قوله كانت من أي شيء) أي سواء كانت مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك فاصله حينئذ طرأ وطء مستند لملك أو شبهة ملك على عدة من نكاح أو شبهة فهذه أربعة يتأبد فيها التحريم ويبقى ما اذا طرأ وطء بملك أو شبهة على استبراء من زنا أو غصب ومثل ذلك استبراء من ملك أو شبهة ملك فهذه ثمانية لا يتأبد فيها التحريم التي هي مرادة من قول المصنف أو ملك عن ملك على ما سيأتي بيانه فقول الشارح من طلاق زوجها قبل ومثله ما اذا كانت معتدة من شبهة نكاح (قوله ان أمة مستبرأة الخ) الاولى أن يقصرها على أمة مستبرأة من ملك كما هو المفاد (١٧٠) من المصنف ومثلها مستبرأة من شبهة الملك طرأ عليها عدة من نكاح أو شبهة نكاح

لان وقعت بعدها وبعبارة أي بمقدمة النكاح في العدة من نكاح أو شبهة وأما مقدمات الشبهة في العدة فلا يتأبد بها التحريم فن قبل معتدة من غيره معتقدا أنها زوجته فلا يتأبد تحررها بذلك وكذا يقال في مقدمات الملك في عدة النكاح أو شبهته (ص) أو بملك (ش) يعني وكذلك يتأبدتحرر بم الأمة اذا وطئها سيدها أو مشتريها بملك في عدتها من طلاق زوجها أو موته فقوله أو بملك معطوف على بنكاح المقدر وهو خاص بالمعتدة من نكاح أو شبهة وأما المستبرأة فلا يتأبدتحرر عنها بطء الملك كانت من أي شيء وصورة قوله (كعكسه) أن أمة مستبرأة من سيدها أو غيره من زنا أو غصب أو انتقال ملك يبيع أو موت تزوجها شخص في استبرائها ووطئها فيه بنكاح أو شبهته فإنه يتأبدتحرر عنها عليه (ص) لا بعقد أو زنا (ش) هذا يخرج عما قبله والمعنى أن العقد اذا وقع في العدة أو في زمن الاستبراء ثم فارقه قبل الوطء ومقدماته فإنه لا يتأبدتحرر عنها عليه وكذلك لا يتأبدتحرر عنها عليه اذا زنى بأمرأة في عدتها أو في استبرائها فإنه تزوجها بعد تمام ما هي فيه (ص) أو بملك عن ملك (ش) يعني أن الأمة اذا كانت تستبرأ من سيدها أو من غيره فاشتراها شخص ووطئها بالملك في ذلك الاستبراء فإنها لا تتأبد عليه بذلك لان المقصود من الملك الخدمة دون الوطء فضعف الوطء فيه ومثل الوطء في الملك شبهة الملك (ص) أو ميتة قبل زوج (ش) يعني أن الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها في عدتها ووطئها فيها فإنه لا يتأبدتحرر عنها عليه بذلك لان منعه منها ما كان لاجل العدة بل حتى تسكن زوجها غيره ولان الماء مؤه ولذا لو وطئها في عدتها من زوج بعده تأبدتحرر عنها كما أفاده الطرف في كلامه وأشار بقوله (كالحرم) الى أن الوطء المحرم لا يؤبد التحريم على فاعله كفي حج أو عمرة أو بلاوى أو خامسة أو جمع بين محرمتي الجمع بنكاح أو ملك فقول محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة ليتناول ما هو أعم مما يتناوله من ضبطه بضم الميم وسكون الحاء وكسر الراء

فيتأبد التحريم فقول الشارح أو غيره من زنا أو غصب الاولى حذفه لتقدمه في قوله وتأبدتحرر عنها بطء وان شبهة الى آخر ما تقدم (قوله أو انتقال ملك) معطوف على قوله من زنا أو غصب والمعنى أو غيره من أجل انتقال ملك يبيع أو موت وان لم يقربها السيد فصار حاصله أن الأمة المستبرأة من سيدها الواطئ لها بالفعل أو المستبرأة لكون سيدها باعها أو مات ووطئها مستند النكاح أو شبهة نكاح فإنه يتأبد التحريم وقد تقدم ما اذا كانت مستبرأة من زنا أو غصب ووطئها مستند النكاح أو شبهته وقولنا فيما تقدم مستبرأة من ملك شامل لما اذا كانت مستبرأة لكون سيدها ووطئها أول كونها بيعت أو مات السيد (قوله أو شبهته فإنه يتأبد الخ) فيه شيء لانه لا يصح انسلاكه في

حيز قوله تزوجها شخص الخ (قوله ان العقد اذا وقع في العدة) أي من نكاح أو شبهته وقوله أو في زمن الاستبراء أي كان بخصوص الاستبراء من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك فهذه ست صور في طر وأل العقد فقط (قوله اذا زنى بأمرأة في عدتها) لافرق في تلك العدة بين أن تكون عدة نكاح أو شبهته وقوله أو في استبرائها لافرق في ذلك بين أن تكون من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك (قوله أو بملك) أي لاوطء بملك ومثله شبهة الملك كما قال الشارح آخر أو قوله عن ملك أي طرأ على استبراء ناشئ عن ملك ومثله زنا أو غصب أو شبهة ملك وقوله من سيدها أي ولو في الجملة كالامة المبيعة أو التي مات سيدها عنها (قوله أو من غيره) وهو شبهة الملك والزنا والغصب بجملة ذلك ثمان صور وبيانهما أنها مستبرأة من ملك أو شبهة ملك أو زنا أو غصب والطارئ أو ماوطء مستند لملك أو شبهة ملك والحاصل أن صور لا بعقد أو زنا اثنا عشرة وصور ما عداها غير مسائل المقدمات ست وثلاثون صورة بيانها أن المرأة اما معتدة من نكاح أو شبهة نكاح أو مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك والطارئ كذلك وستة في ستة وستة وثلاثين فيتأبد التحريم في طر ووطء بنكاح أو شبهته في واحد من الستة فهذه اثنا عشر وكذا في طر ووطء بملك أو شبهته طرأ على عدة نكاح أو شبهة نكاح فهذه أربعة تضم لاثني عشر تكون الجملة ستة عشر وما عداها لا يتأبد وكلها تؤخذ من المصنف يصير بحا وقياسا كما تبين مما قررنا (قوله ليتناول ما هو أعم)



أى وليتناول من أفسد امرأه على زوجها فطلقها زوجها ثم تزوجها المفسد المذكور بعد انقضاء عدتها فلا يتأيد نحرعها عليه وذلك لا ينافي أن نكاحه يفسخ قبل البناء بعده (قوله في عدتها بالنكاح) أى أو شبهته أو المستبرأة مطلقا ويستثنى من العدة عدة المرأة المطلقة طلاقا رجعا فيجزم التعريض اجماعا ثم جوازها في غيرها في حق من يميز بين التعريض والتعريض وأما غيره فلا يباح له (قوله وأشار بقوله كفيك) أى حيث أتى بالكاف (قوله فهو حقيقة أبدا) فقوله كفيك راغب استعمال في حقيقة وهو ثبوت الرغبة له إلا أن غرضه التلويح لكونه يتزوجها (قوله يلزمه) أى باسم يلزمه هذا على طريقة السكاكي وأما على طريقة القزويني فهي استعمال اسم الملزوم في اللازم أو اسم الملزوم المستعمل في اللازم مع القرينة التي ليست بممانعة (قوله كقولنا في شجاعة الخ) فطول القامة يلزمه طول جائل السيف والكرم يلزمه كثرة الزماد فقد عبرت بهذا الاعتبار عن الملزوم باسم اللازم وإذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول كقولنا في وصف الشخص بالطول (قوله جائل السيف) أى الخيوط التي يحمل بها السيف (قوله بخلاف إجراء النفقة عليها) أى فلا يجوز (قوله لم يرجع عليها بشئ) ولو كان المانع منها الا لشرط أو عرف وذكر الشمس اللقاني عن البيان أن ذلك إذا كان المانع منه فإن كان من قبلها رجوع بما أعطاها لان الذي أعطى لا يجله لم يتم اه ولعل ذلك كله الا لشرط أو عرف وكل ذلك قبل العقد فان أهدي أو أنفق بعد العقد ثم طلق قبل البناء فهل كذلك للتعليل المذكور أم لا اه من شرح عب فاذا علمت ذلك فالمرجع ما قرره شارحنا وكلام البيان ضعيف كما قرره شيخنا السملوني رحمه الله (قوله ١٧١) وتقويض الولي وأولى الزوج (قوله لفاضل) وأما غيره فخلافاً لاولي (قوله المساوي) بفتح الميم أى العيوب (قوله بمعنى أنه يجوز لمن استشاره الخ) هذا موافق لما قاله الجزولي من الجواز إذا كان هناك من يعرف حال المسؤل عنه والاف ذلك واجب عليه لانه من باب النصيحة لاختيه المسلم إلا أن ما في القرطبي يخالفه وحاصل ما فيه أنه إذا استشاره يجب عليه والافيندب فقط وفي عج مانصه ثم ما ذكره المصنف من جواز ذكر المساوي محله ما لم يسأله عن ذلك فان سأله وجب لانه من باب النصيحة حيث

لخصوص هذا من حرمت بسبب احرامها بحج أو عمرة (ص) وجاز تعريض (ش) يعنى انه يجوز للرجل أن يعرض للمعتدة في عدتها بالنكاح وأشار بقوله (كفيك راغب) الى أن كل ما في معنى ذلك ولو من كل منهما لا يخرج معا والتعريض لفظ استعمال في معناه ليسأل بحج أو عمرة فهو حقيقة أبدا والكناية هي التعبير عن الشئ يلزمه كقولنا في شجاعة الشخص طويلا الجاد وكرمه كثير الرماد والجاد بكسر التون جائل السيف (ص) والاهداء (ش) أى يجوز للرجل أن يهدي الى المعتدة هدية في عدتها لان في الهدية مودة ولا يكون كالتصريح بالخطبة في العدة بخلاف إجراء النفقة عليها فان أنفق أو أهدي ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها بشئ ومثله لو أهدي أو أنفق لخطوبة غير معتدة ثم تزوجت غيره (ص) وتقويض الولي العقد لفاضل (ش) يعنى أنه يجوز لولي المرأة أن يقوض الامر في وليته الى رجل صالح رجاء لحصول خير له وبركته وظاهر لفظ الواضحة عن ابن عبد الحكم استحبابه (ص) وذكر المساوي (ش) يعنى أنه يجوز لمن استشاره أحد الزوجين ذكر الاشياء التي تسوء بما يعلمه في الاخر لا لخير منه بما يفهم من تلويح ولا يجوز التصريح اذا استغنى عنه ولا يقتصر على ذكر مساوي الزوج فقط وهذا أحد خمسة عشر موضعا تجوز فيها الغيبة ذكرها صاحب المدخل انظر شرحنا الكبير (ص) وكره

اه لا يخفى أن الطرق ثلاثة حينئذ ان كان ما قاله عج منقولا وبعد ما للجزولي حيث حكم بالجواز مع الاستشارة (قوله التي تسوء) وسميت عيوب الانسان مساوي لان ذكرها يسوءه فالياء بدل من الهمزة والمساوي جميع مساواة نقبض المسرة وأصلها مسوعة على وزن مفعلة بفتح الميم والعين ولهذا ترد الواو في الجمع فتقول المساوي لكنه استعمال الجمع مخففا (قوله ولا يقتصر على ذكر مساوي الرجل) أى خلافا للشارح في الصغيرة فانه خصه بمساوي الزوج دون الزوجة (قوله انظر شرحنا الكبير الخ) هذه الخمسة يجمعها قول القائل تقلم واستغث واستغث حذر \* وعرف بدعة فسق المجاهر فقوله تقلم تشمل غيبة الظالم من خصمه عند الخاكهم وذكرها لمن يرجوز والها والمكاس وحذر يشمل خطبة الناكح والمشاورة في الشركة والمرافقة في السفر ومجاورة دار أو بستان ونحوه يريد شراؤه وقوله وعرف يشمل التعريف باسم غير جنس كالأعرج ونحوه والتجريح عند الخاكهم والرواة ومن سأل الخاكهم عن حاله وبدعة تشمل الظاهرة التي يدعوا اليها والخفية التي يلقبها لمن يظفر به اه اذا علمت ذلك يظهر لك أن الشارح سكت عن ثلاث استغث واستغث وفسق المجاهر وعليها فيكون عد قوله والتجريح عند الخاكهم والرواة واحدا والبدعة بثمة ما قسمها واحدا ومجاورة دار أو بستان أو نحوه واحدا ولا يخفى أن قوله وذكرها لمن يرجوز كرهالمن يرجوز تفسير واستغث فلا حاجة لدخولها تحت تقلم وذلك لان دخولها تحت تقلم يوجب الاستغناء عن قوله واستغث على أن ذكرها لمن يرجوز والها يدخل تحتها الخاكهم وأيضا المكاس داخل في قوله غيبة الظالم والحاصل أن الشارح أدخل تحت قوله تقلم أمور أربعة قد علمت ما فيها من التداخل ولو جعلها سبعة كما في التقلم وان كان يدخل تحت البعض متعدد البكان أحسن فتدبر



(قوله مخافة أن لا يحصل ما وعده الخ) الظاهر التعليل بخلافه وذلك لأن الشارع لما منع النكاح في العدة والخطبة فيها والمواعدة من الجانبين علم أن القصد التباعد من ذلك النكاح من فعله وفعل أسبابه ولما كانت العدة من أحدهما سببا في الجملة وليس فيها تباعد من كل وجه حكم بالكراهة فقط دون الحرمة (قوله فانه يستحب له أن يفارقها) فان ابتلى بحبها فليحبسها ابن القاسم المرأة الزانية المبيحة فزوجها الغير لا صدق لها على زوجها وينبغي أن يقيد بما اذا تزوجها وهو غير عالم (قوله ثبت بالبينه) أي بأربعة شهود يرون المروء في المكحلة حدث أولا وظاهر العبارة حدث أولا وفي كلام عب ما يفيد أنها اذا حدثت أولا لا يكره تزويجها أي لان الحد جابر وذكر أيضا ما قد يقال انها اذا لم تنجب ولم تحسد بحرم تزويجها لان فيه اقرارا على المعصية وقال ثم لا يلزم من جواز تزويجها بالزانية أن يكون ذلك من غير استبراء فلا ينافي ما يأتي له من وجوب استبراء الزانية عند ارادة تزويجها كراة زوجه انكاحها بثلاث حيض ان كانت حرة وبحيضة ان كانت أمة فتدبر (قوله بعدها) متعلق بتزويج (قوله فانه يستحب له فراقها) ظاهر العبارة أنه يتعلق به الاستحباب مرتين الاول ينذب العرض الثاني اذا (١٧٣) عرض وأبي يستحب له فراقها أي يطلقها ومفاد النقل انما هو الاستحباب

الثاني والحاصل انه ليس مفاد النقل ندب العرض بل طلب التحلل ويمكن جعل المصنف على أن الفسخ استحباب ويحصل على ما بعد البناء فيأتي كلامه هذا على المشهور الذي قدمه (قوله وركنه) مفرد مضاف بمعنى وكل أركانه ثم يراد الكل المجموعي أي مجموع أركانه ولي الخ فلا يلزم عليه الاخبار عن المفرد بالتعدد (قوله أركان خمسة) أي بعد التحلل ركنين (أقول) لا يخفى أن النكاح بمعنى العقد وقضية كون هذه الخمسة أركانا أن يكون كل واحد جزءا من ماهية العقد ولا يظهر كونه جزءا من ماهية العقد فغاية ما يقال جعلها أركانا باعتبار انعدام الماهية بانعدامها ففيه تسامح غير أنه هـ لا جعل شهادة الشهود ركنها هذا الاعتبار وأما

عده من أحدهما (ش) تقدم اذا وعد كل واحد من الزوجين صاحبه بالنكاح انه حرام لانها مفاعله من الجانبين وأما اذا وعد أحدهما صاحبه دون أن يعده الاخر فهذا مكره ومخافة أن لا يحصل ما وعده فيكون من باب اخلاف الوعد (ص) وتزويج زانية (ش) يعني أنه يكره للرجل أن يتزوج المرأة المتجاهرة بالزنا فان تزوجها فانه يستحب له أن يفارقها والمراد بالزانية من شأنها ذلك بأن يعرف ذلك منها ثبت بالبينه أم لا وأما من تكلم فيها وليس شأنها ذلك فلا كراهة (ص) أو مصرح لها بعدها (ش) أي ومما هو مكرهه أن يتزوج الرجل المرأة التي صرح لها بالخطبة أي أو وعدا في العدة ثم تزوجها بعد عدتها ونذب فراق ما ذكر من الزانية والمصرح لها بالخطبة في العدة اذا تزوجها بعدها واليه الاشارة بقوله (ونذب فراقها) أي فراق ما ذكر من الزانية والمصرح لها في العدة (ص) وعرض ركنه لغيره عليه (ش) يعني انه يستحب لمن عقد على امرأة ركنه لغيره أن يعرضها عليه فان حله وسامحه منها فلا كلام ولا يحلله فانه يستحب له فراقها بالضمير في قوله عليه راجع للغير الذي كانت ركنه اليه وهذا مبني على القول بعدم الفسخ وهو ضعيف والمذهب ما مر من أنه يفسخ ان لم يبين (ص) وركنه ولي وصدق وتحلل وصيغة (ش) يشير به الى أن النكاح له أركان خمسة منها الولي فلا يصح نكاح بدونه ومنها الصدق فلا يصح نكاح بغير صدق لكن لا يشترط ذكره عند عقد النكاح بل جواز نكاح التفويض فانه عقد بلا ذكره فان تراضيا على اسقاطه أو اشتراطا اسقاطه أصلا فان النكاح لا يصح كما يأتي عند قوله أو باسقاطه ومنها المحل أي ما تقوم به الحقيقة وهي لا تقوم الا من الزوج والزوجة الخاليتين من الموانع الشرعية كالاحرام والمرض وغير ذلك لان المحل من الامور النسبية التي لا تقوم الا بتعدد ومنها الصيغة الصادرة من الولي ومن الزوج أو من وكيلهما الدالة على انعقاد النكاح ابن الحاجب هي لفظ يدل على

قول الخطاب الظاهر أن الزوج والزوجة ركنان لان حقيقة النكاح انما يوجد بهما والولي والصيغة شرطان التاميد أي لغير وجهما عن ذات النكاح وأما الصدق والشهود فلا ينبغي عدهما من الاركان ولا من الشروط لوجود النكاح بدونهما لان المضرا سقاط الصدق والدخول بلا شهود اه فیرد عليه أن حقيقة النكاح العقد المخصوص ولا يتحصل الا بالصيغة كما أنه لا يتحصل الا بالزوج والزوجة من حيث انهما محلان لامن حيث انهما مقومان لحقيقته (قوله فلا يصح نكاح الخ) بمعنى أنه لا يصح النكاح مع اسقاطه (قوله فلا يصح) التفريع يجامع الشرطية أيضا وكذا يقال فيما بعده (قوله فان تراضيا على اسقاطه) أي بدونه اشتراط وقوله أو اشتراط اسقاطه الظاهر أن الشرطية لا تعقل الا من أحدهما على الآخر (قوله أي ما تقوم به الحقيقة) من قيام الصفة بالموصوف لامن قيام الكل بالجزء (قوله لا تقوم) أي لا يتحصل من قيام الكل بأجزائه لكن ينافيه قوله لان المحل الخ وذلك لان صوابه العقد وكأنه قال ولان العقد من الامور النسبية ومن المعلوم أن التعدد فيها لا يدخل في حقيقتها (قوله لان المحل من الامور الخ) لا يخفى انه تعليل لقوله وهي لا تقوم الا من الخ ثم نقول كذا في نسخة أي لفظ المحل وصوابه لان العقد من الامور النسبية (قوله الدالة على انعقاد النكاح) هذا يفيد أن الصيغة ليست من أركان النكاح فالكلام مشكل ولو أرادوا بالاركان ما توقف عليه الحقيقة لكان أحسن



(قوله كأنك كتبت الخ) فان قلت أنك كتبت خبر عن شيء وقع في الماضي وكلامنا في لفظ ينعقد به النكاح في المستقبل فالجواب أن المراد بهذه الصيغة الانشاء وان دلت على الاخبار عن الماضي والانشاء سبب لوقوع مدلوله كقول الحاكم حكمت انتهى (قوله وملكت وبعث) لا يخفى أنهم ممن محل التردد عند المصنف (قوله وكذلك وهبت بتسمية صداق) هذا يفيد أن ملكيت وبعث لا يتوقف على تسمية الصداق ولعل الفرق بين الهبة والبيع أن المتبادر من الهبة هبة غير الثواب بخلاف البيع فان شأنه المعاوضة وان لم يصرح به بخلاف الهبة فلما كانت ليست في مقابلة عوض باعتبار ما قلنا اشترطنا ذكر الصداق فتدبر هذا وقد ذكر عجم أن من موضع التردد ملكيت وبعث ذكر مهر أم لا وأما وهبت مع ذكر المهر فليست من موضع التردد وكذا تصدقت ونحوه فهو مشكل مع هذا الكلام (قوله الصيغة تحصل وتوجد الخ) فيه أن هذا يفيد أن الباء السببية وان شئت قلت أو الالة فالمناسب لقوله الباء تفسير به أن يقول الصيغة تفسر بأنك كتبت (قوله أو بقاء التصوير) اعترض على النجاة في بقاء التصوير وكاف الاستقصاء بأنهم لا يعرفون غير أنه لا يخفى أن التفسيرية والتصويرية مرجعهما الشيء واحد وظاهر عباراتهم ينافية فتدبر (قوله لان في هبة المرأة نفسها الخ) فيه نظر بل الولي هو الواهب أيضا لان قول المصنف وفسخ ان وهبت نفسها ضبط (١٧٣) بالبناء للنائب أفاده محشى نت (قوله ان وهبتا مع عدم ذكر الصداق لا يكفي) ظاهره انفا قامع أن فيه خلافا (قوله ولغوها الخ) لا يخفى أنه لا يظهر فرق بين وهبت وتصدقت عند تسمية الصداق فأوجه القول بالغاء تصدقت دون وهبت (قوله قول ابن القصار) اعلم أن ابن القصار لا يشترط ذكر الصداق لافي الهبة ولا في الصدقة (قوله ويظهر من كلام المؤلف ترجيح قول ابن رشد) أي وهل مثل أنك كتبت وزوجت كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبعث وتصدقت وملكت وأعطيت وأبعت وأحلت وأطلقت وسواء ذكر مهر أم لا ولا ينعقد بما عدا أنك كتبت وزوجت كما عند ابن رشد والاول قول الاكثر والى طريقة الاكثر وابن رشد أشار بالتردد وأخرج ما لا يقتضي التأيد كما وصيت لاثمالة ورهنت لاقتضائه التوثيق وأجرت وأعبرت لاقتضاءهما التوقيت ولا مدخل للفظ الوقف والحبس والاعمار في ذلك قاله ابن فرحون فلا بد من اخراجها من كلام المؤلف ولعل قول المؤلف كبعث إشارة الى اخراج ما من (ص) وكقيلت (ش) أشار بهذا الى الصيغة الصادرة من الزوج بعد قول ولي المرأة أنك كتبتك أو زوجتتك وما أشبه ذلك فيقول الزوج قبلت أو رضيت أو اخترت وما أشبه ذلك وهذا مدخل الكاف وفي اقتصاره على قبلت دلالة على أنه لا يحتاج لزيادة

التأيد مدة الحياة كأنك كتبت وملكت وبعث وكذلك وهبت بتسمية صداق اه وقدم المؤلف الكلام على الصيغة لقوله الكلام عليهم فقال (بأنك كتبت وزوجت) الباء تفسيرية كأن قائلها قال له ما الصيغة فقال الصيغة تحصل وتوجد بأنك كتبت الخ أو بقاء التصوير أي والصيغة مصورة بأنك كتبت الخ (ص) وبصداق وهبت (ش) أي وينعقد النكاح اذا وقع بلفظ الهبة من ولي المرأة مع تسمية الصداق وانما قلنا من الولي لان في هبة المرأة نفسها خلافا سيأتي في فصل الصداق عند قوله وفسخ ان وهبت نفسها قبله أي قبل الدخول ومفهوم قوله بصداق أن وهبتا مع عدم ذكر الصداق لا يكفي ولا ينعقد ابن عرفة وفي كون لفظ الصدقة كالهبته ولغوها قول ابن القصار وابن رشد قال بعض ويظهر من كلام المؤلف ترجيح قول ابن رشد لاقتضائه على لفظ الهبة وادخل ما عدا في التردد بقوله (ص) وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبعث وتصدقت وملكت وأعطيت وأبعت وأحلت وأطلقت وسواء ذكر مهر أم لا ولا ينعقد بما عدا أنك كتبت وزوجت كما عند ابن رشد والاول قول الاكثر والى طريقة الاكثر وابن رشد أشار بالتردد وأخرج ما لا يقتضي التأيد كما وصيت لاثمالة ورهنت لاقتضائه التوثيق وأجرت وأعبرت لاقتضاءهما التوقيت ولا مدخل للفظ الوقف والحبس والاعمار في ذلك قاله ابن فرحون فلا بد من اخراجها من كلام المؤلف ولعل قول المؤلف كبعث إشارة الى اخراج ما من (ص) وكقيلت (ش) أشار بهذا الى الصيغة الصادرة من الزوج بعد قول ولي المرأة أنك كتبتك أو زوجتتك وما أشبه ذلك فيقول الزوج قبلت أو رضيت أو اخترت وما أشبه ذلك وهذا مدخل الكاف وفي اقتصاره على قبلت دلالة على أنه لا يحتاج لزيادة

ما تقدم له ما هذا المحض التقليد (قوله بما عدا أنك كتبت وزوجت) أي وما عدا وهبت بتسمية صداق وقد علمت من تقرير الشارح أن لفظ أحلت وملكت وبعث مساوية للفظ تصدقت ولعج تقرير آخر تبعه فيه عب فقال وحاصل ما ذكرنا أن وقوعه بغير لفظ الانكاح والتزويج وما تصرف منهما على ثلاثة أقسام قسم لا ينعقد به ولو نوى به النكاح واقترب بلفظ الصداق وهو لفظ الوقف والحبس والعمرى والاجارة والرهن والعارية والوصية وقسم ينعقد به اذا اقترب بلفظ الصداق وهو لفظ الهبة والصدقة والعطية ونحوها كالمنحة وتسمية الصداق تتضمن ارادة النكاح بما قارنها وقسم فيه التردد وهو لفظ الهبة والصدقة وما معها حيث لم يسم مع ذلك الصداق وقصد بهما النكاح وكذا لفظ الاباحة والاحلال والاطلاق والبيع والتملك ونحوها اذا قصد بهما النكاح أو سمي معها الصداق انتهى وهذه تفرقة لم يظهر لي وجهها في الكل وان أقره بعض شيوخنا (قوله والى طريقة الخ) والراجح عدم الانعقاد (قوله لا لتحلاله) أي لان الوصية غير لازمة لان الوصي أن يرجع في وصيته (قوله ولا مدخل للفظ الوقف) لا يخفى أن هذا الحل يفيد أن لفظ الوقف والحبس والإعمار لا يتوهم انعقاد النكاح بها بخلاف وهبت وما بعده فانه وان لم ينعقد به لكن يتوهم الانعقاد به فأخرجه ولا يظهر فرق أصلا فلو قال وكذا لفظ الوقف والحبس ونحو ذلك لكان أحسن



(قوله وقرن الكاف) وذلك لانها لو كانت التشبيه لم تكن مقترنة بالواو والفرق بين كاف التمثيل وكاف التشبيه أن كاف التمثيل تدخل  
 الافراد وكاف التشبيه لا تدخل شيئا وحيث ان الكاف للتمثيل في العبارة حذف والتقدير وصيغة الزوج مثل قبلت (قوله على أنها  
 للتمثيل) أي المحذوف والتقدير والصيغة الدالة مثل قبلت ثم يرد على ذلك قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا والحواسب أن الواو في  
 المعنى داخل على الجملة أي وجعلناكم أمة خيارا كما جعلت قبلتكم خير القبل أو عدولا كما جعلت قبلتكم متوسطة بين المشرق والمغرب  
 وما هنالك تكن داخل على الجملة بخلاف ما هنالك بل قد يقال أيضا أنها في الحقيقة داخل على محذوف كما ظهر مما قررنا لان المعنى  
 والصيغة الدالة مثل قبلت (قوله ويزوجني فيفعل) لما لم يكن تقديم الايجاب على القبول شرط بل مندوب بافقط ذكر انعقاده بتقديم  
 القبول على الايجاب وقوله فيفعل بأن يقول زوجتك أو فعلت فاذا جرى لفظ الانكاح أو التزويج من الولي أو الزوج فيكفي أن يجيبه  
 الآخر بما يدل على القبول دون اشتراط صيغة معينة وخلو لفظهما معا عن لفظ الانكاح والتزويج غير مغتفر وأشعر اتيانه بالفاء  
 باشتراط الفور بين الايجاب والقبول وصرح به في القوانين ولا يضر التفريق اليسير وتقدم أنه بالخطبة لا يضر (قوله بخلاف البيع  
 الخ) لا يخفى انه لا يظهر فرق وذلك لان التصور مختلف اذ لو قال في البيع بعني هذه السلعة بعشرة فقال البائع بعثكها فان البيع يلزم  
 وهذا نظير قوله ويزوجني فيفعل ولو قال (١٧٤) الرجل لا تحريم هي أي بأي شيء أصدقت ابتك فقال له الولي بمائة فقال

الزوج أخذتها فالظاهر أنه لا يلزم  
 الاب لانه لم يوجد أنسكت ولا  
 زوجت ولا وهبت فتدبر وهو نظير  
 قول المشتري لمن أوقف سلعته في  
 السوق وقال له بكم هي نعم قال في  
 التوضيح مانعه لكن ذكر بعض  
 المتأخرين انه اختلف اذا قال  
 تزوجني وليتك أو تبعني سلعتك  
 فقال قد بعتهما من فلان أو زوجتها  
 على أربعة أقوال يلزم ولا يلزم  
 والفرق بين أن يدعى ذلك بأمر  
 متمد أو لا يدعى به الا بذلك  
 اللفظ والفرق فيلزم في النكاح  
 لا البيع انتهى (قوله هله جلد)  
 بكسر الجيم وهذا هو المعتمد ولو  
 قامت قرينة على ارادة الهزل  
 من الجانبين وكذا الطلاق والعق

نكاحها وهو كذلك وقرن الكاف بالواو يدل على أنها للتمثيل لا للتشبيه خلافا للشارح (ص)  
 ويزوجني فيفعل (ش) يشير بهذا الى أنه لا يشترط الترتيب في صيغة النكاح بمعنى أنه لا يشترط  
 أن يكون كلام الزوج بعد كلام ولي المرأة بل لو بدأ الزوج فقال لولي المرأة تزوجني وليتك بكذا  
 فيقول الولي تزوجتكها به فان النكاح ينقضي بذلك كالباع فلا قال الزوج بعد ذلك أو ولي المرأة  
 لا أرضى لم يقده ولزمه النكاح واليه أشار بقوله (ولزم إن لم يرض) أي وإن لم يرض أحدهما  
 على المشهور بأن قال عقب فعلت أو زوجت لا أرضى بخلاف البيع اذا وقف الرجل بسلعته  
 في السوق للبيع فقال له المشتري بكم هي فقال البائع هي بمائة فقال المشتري أخذتها فقال  
 البائع لا أرضى انه يحلف ما أراد البيع ويأخذ سلعته والفرق أن النكاح هله جلد بخلاف  
 البيع ولان العادة جارية بمساومة السلع وإيقافها للبيع في الاسواق فناسب أن لا يلزم ذلك  
 في البيع اذا حلف لاحتمال أن يكون قصده معرفة الاثمان ولا كذلك النكاح كما في ح (ص)  
 وجبر المالك أمة وعبد بلا ضرار (ش) لما قدم أركان النكاح وقدم الكلام على الصيغة  
 أخذ الا أن يتكلم على الولي وهو ضرر بان غير مجبر وسيأتي وجبر وهو المالك المسلم في أمته  
 وعبد وسواء كان هذا المالك ذكرا أو أنثى لكن لا تثنى قول من يعقد كما يأتي عند قوله  
 ووكت مالكة ثم بعد المالك الاب في ابنته البكر أو التي ثبت قبل بلوغها وقدم المالك على  
 الاب لانه أقوى منه في التصرف لان المالك يجبر الصغيرة والكبيرة البكر والثيب الجنونة  
 وغيرها والذكرا والاثني لانهم مال من أمواله فله أن يصلح ماله بأي وجه شاء ثم الوصي

والرجعة واختلف في تمكينه منها مع اقراره على نفسه بعدم قصد النكاح حين الهزل فقبل يمكن منها ولا يضره بشرطه  
 انكاره وهو ما ذكره أبو عمران وهو الموافق لما يأتي من قول المؤلف وليس انكار الزوج طلاقا وقيل لا يمكن ويلزمه نصف الصداق  
 (قوله ولان العادة جارية بمساومة السلع) أي بتعريضها للبيع كما أفاده المصباح فقوله الشارح وإيقافها عطف تفسير (أقول) فاذا  
 علمت ذلك فنقول هذا التعليل انما ينتج الزوم لاعدمه فكيف يقول الشارح فناسب أن لا يلزم ذلك في البيع بل المناسب للزوم  
 (قوله لاحتمال الخ) أي لكون قصده ما يعطى في السوق أي وليس قصده البيع ولا يخفى أن هذا يشكد كما أشرفنا على قوله وإيقافها  
 للبيع فلا حسن ما في بهرام من قوله وفرق بينهما لان الناس مقاصد في اختبار السلع في الاسواق من غير ارادة بيع بخلاف النكاح  
 فتدبر (قوله لاحتمال أن يكون قصده معرفة الاثمان) أي قصده معرفة ما يعطى فيها من الاثمان لانه قصده نفس البيع (قوله وهو  
 المالك) أي الحر المالك لا مملوك نفسه والاقوليه ومثل الحر المالك العبد المأذون له في التجارة مجبر رقيقه (قوله ذكرا وأنثى) فيه  
 اشارة الى أن أُل في المالك للاستغراق وهذا اذا كان الرقيق لا شائبة فيه ولا تبعيض وسيأتي المبعوض والتفصيل في ذى الشائبة  
 وهذا كله اذا كان رقيقه ورقيق محجور من سفيه وصغير ومذبر وأم ولد ومعتق لاجل ما لم يرض السيد أو يقرب الاجل ويخرج  
 المكاتب فليس له جبر رقيقه



(قوله اذا لم يقصد بذلك) الاولى حذف القصد ويقول اذا لم يحصل اضرارهما قصد أم لا (قوله وهو عدم جبر) تفسير للعكس ولا يخفى ان المعنى لا يظهر لان التقدير لا عدم جبر السيد مع الاضرار (قوله أى لا عكس هذا الفرض) هذا التفسير يتألف مقتضى العطف على المالك (قوله وهو ان العبد والأمة) يتبادر منه أنه تفسير للعكس ولا يظهر بل هو تفسير لعدم العكس فالمخلص أنه من عطف الجمل والمعنى لا عكس هذا الفرض وعكسه هو جبر العبد أو الأمة السيد والمعنى لا عكس هذا الفرض يصح (قوله أو التكليف) معطوف على منع والتقدير اذا كان فيه التكليف به أى يمنع حق واجب والمناسب أن يحذف فيه (قوله والشارح) أى فى قوله وينبغي أن يقيدهما اذا قصد السيد بذلك المصلحة ولم يقصد الضرر وأما اذا قصد الضرر أمر بالبيع أو التزويج (قوله أى ولا يجبر مالك الخ) فيه إشارة الى أن قول المصنف ولا مالك بعض معطوف على ما تقدم من عطف الجمل (١٧٥) فعلى ما قلنا سابقا يكون معطوفاً على قوله

لا عكسه والتقدير لا عكس ما تقدم يكون ولا يجبر مالك البعض ولا فرق بين أن يكون البعض يسيراً أو كثيراً كان مالك البعض ذكراً أو أنثى كان البعض الآخر حراً أو غيره اذ لا تسلط له على الجزء الآخر الا أن يتفق ملاك الجميع فالجبر كالواحد (قوله وأما اذا كان المزوج أنثى فيحتتم رد النكاح) أى ولو رضيت هي أو وليها بما فعله سيد بعضها سواء كانت المالكين أو بعضها المالك وبعضها الآخر حراً هذا حاصله ورد ذلك محشى بت عما حاصله ان الذى يحتتم ردها انما هو اذا كانت الأمة مشتركة بين شريكين مثلاً يزوجهما أحد الشريكين بغير إذن الآخر وأما المبيعة فلا لأن ظاهر كلامهم أن السيد يخير في اجازة نكاحها بغير إذنه ورده لأن الردم محتم وقد نص في المدونة على ذلك في المكانية فأحرى هذه انتهى (قوله والمختار) مبتدأ محذوف الخبر والتقدير والمختار ما يذكر بعده من الحكم

بشرطه الا فى السيد له أن يجبر أمته وعبده على التزويج اذا لم يقصد بذلك اضرارهما اما ان قصد بذلك الاضرار فانه لا يجوز له جبرهما على النكاح كما اذا زوج أحدهما بذى عاهة كجذام و برص وما أشبه ذلك (ص) لا عكسه (ش) وهو عدم جبر السيد مع الاضرار اذ عكس الجبر عدم الجبر وعكس عدم الاضرار الاضرار وبعبارة عطف على المالك أى لا عكس هذا الفرض وهو أن العبد والأمة لا يجبران المالك ولو قصد السيد منع النكاح اضرارهما وهذا هو حقيقة العكس ولا يؤمر بالبيع أو التزويج لان الضرر انما يجب رفعه اذا كان فيه منع حق واجب أو التكليف به ولا حق لهما فى النكاح والشارح تبسح التوضيح وفيه نظر (ص) ولا مالك بعض (ش) أى ولا يجبر مالك بعض لكن لو تزوج الذكور من غير إذنه فان له الرد وله الاجازة سواء كان مثلاً كائناً اثنين أو بعضه حراً وبعضه ملكاً وأما ان كان المزوج أنثى فيحتتم رد النكاح والى التخيير أشار بقوله (وله الولاية والرد) أى حيث كان المزوج ذكراً ولا يخفى أن الرد ليس قسماً للولاية بل قسم منها وقسمها الآخر الاجازة ولما أفهم كلام المؤلف عدم جبر المبعوض ذكراً أو أنثى وهو بعض من فيه شائبة حرية استطرده الكلام على بقية ذوى الشائبة بقوله (ص) والمختار ولا أنثى بشائبة ومكاتب بخلاف مدبر ومعتق لاجل ان لم يمرض السيد ويقرب الاجل (ش) يعنى أن اللخمى اختار من عند نفسه أن السيد لا يجبر من الاناث الا انثى التى فيها شائبة حرية كمدينة ومكاتبة ومعتقة لاجل وأمومة ولد لان حق السيد انما هو فيما قبل الحرية ولا حق له فيما بعدها وعقد نكاحهن بيع لما يكون من الاستمتاع الآن وبعد العتق وما بعد العتق لا حق له فيه وليس لهن حل ذلك العقد اذا صرن للحرية ولا يجبر من الذكور من لا يتزعم ماله من مكاتب ومبعض كما مر بخلاف المدبر ان لم يمرض السيد مرضاً مخوفاً ومعتق لاجل ان لم يقرب الاجل فان مرض السيد فى المدبر أو قرب الاجل فى المعتق لاجل فلا يجبرهما لعدم ملكه انتزاع ماله ما حينئذ وبقي على المؤلف شرط لجبر المدبر والمعتق لاجل صرح به اللخمى من جملة اختياره وهو أن لا يجعل عليهما من الصداق ما يضر بهما فى المطالبة اذا عتقا وله استغنى عنه المؤلف بقوله سابقاً بلا اضرار لحصول الاضرارهما وأما الخدمية فلا تزوج الا برضاها ورضا من له الخدمة ان كان مرجعها

(قوله ولا أنثى) بالرفع معطوف على مالك أى مالك البعض فلا يجبر ولا أنثى بشائبة ومكاتب فلا يجبر فيهما ويصح فى أنثى وما عطف عليه الجراى بالعطف على المضاف اليه أى ولا مالك أنثى (قوله ومكاتب) أى ذكر وأما المكانية فهى داخله فى قوله ولا أنثى بشائبة هذا الذى يجب به الفتوى انه ليس له جبر أم الولد والمكاتبة وله جبر المدبرة والمعتقة لاجل ما لم يمرض السيد ويقرب الاجل ويضم رد نكاح أم الولد بتزويجها لغيره بغير إذنه على المذهب كذا فى عب وهو ضعيف والمعتمد أن له جبر أم الولد مع الكراهة (قوله ويقرب الاجل) فى حد قرب الاجل بالشهر أو الشهر قولان لمالك وأصبح قاله ابن عرفة وهو يقتضى ترجيح الاول لغزوه لمالك ولما تقدمه (قوله يعنى أن اللخمى الخ) فيه إشارة لاعتراض على المصنف وانه كان الاولى أن يقول واختار (قوله لان حق السيد الخ) ينبغى تحت رد نكاح كل أنثى بشائبة زوجت أو تزوجت ولو أجاز سيدها وله الخيار فى الذكركا تقدم فى شائبة البعض اذ لا فرق بين شائبة وشائبة انتهى قد علمت ما تقدم من الكلام فى شائبة البعض



(قوله أي أن مرتبة) أي في الجبر وليس مراده أنه بعد المالك في الولاية الأب لأنه ليس المذهب بل الابن بل المالك ثم ابنه ثم الاب  
غير الجبر فثم هذا الترتيب الرتبى (قوله ما لم يكن له ولي فالجبر الخ) ومن المعلوم أنه لا يكون له ولي إلا السفيه (قوله فيجبري الخ) في العبارة  
تقديم وتأخير والاصل فيجبري في جبره ابنته على النكاح على الخلاف عند مالك (قوله وتنتظر افاقة من تفيق) حيث كانت ثيبا بالغاً  
(قوله لأنها لم تغتسل) من باب ضرب (قوله وهل سنه ثلاثون) بيان للبدا ومنتهاه لاحدله وقد وجدته خلافاً لعج فانه جعله بيانا  
للانتهاء (قوله أو منها الستين) أي فقبل من الواحد والخسين وقيل من الثاني والخسين وهكذا (تتيسره) قال في الشامل وله تزويجها  
لمن هو دونها قدر اموالها وبدون مهر المثل وبضرب وقبيح منظر وفي التوضيح وللأب تزويجها بربع دينار وان كان صداق مثلها ألفاً  
ولا كلام لها ولا غيرها قال في المدونة (١٧٦) ولا يجوز للسلطان ولا لأحد من الاولياء أن يزوجه بأقل من صداق مثلها وينبغي

للولى أن يختار لوليتته زوجاً سالماً  
وكره عمر أن زوج وليته الرجل  
القبيح (قوله إلا لخصي) مقطوع  
الذكر قائم الأثني عشر أو مقطوع  
الأثني عشر قائم الذكر إذا كان لا ينفق  
فلا يجبرها على الأصح وأما ان كان  
يعنى فله جبهه عليه أي لأنها تلذ  
ينزل المني فيها (قوله إلا لخصي)  
دخل بالكف مجنون يخاف عليها  
منه أو أَرْض أو مجذوم يئس لوليتها  
(قوله وفي العنين الخ) حذف من  
عبارة البابي شيئاً والاصل وهو  
الأظهر عندي في الخصي وفي  
العينين والمحبوب إلا أنك خير بان  
نص المواق يفيد أن سخنونا يقول  
بعدم الزوم في الخصي والعنين  
والمحبوب لا خصوص الخصي فقط  
(قوله لأنها قد تبرأ) أي ولا يمكنها  
الفراق وأما لو برئ هو فممكنه  
الفراق وهذا هو الفرق بينهما  
(قوله يريد أن يثبت نكاح صحيح)  
بدليل قوله لا يفسد أي أو ثبت  
الصغيرة يعارض أو يحرم  
وصكلامه هذا يفيد أن قوله

أو يعارض الخ في خصوص الصغيرة وليس كذلك بل المراد أو بلغت وثبت يعارض غير جامع فعلى هذا  
يكون قوله ان صغرت شامل للتي ثبت نكاح أو غيره (قوله كما لو زنت) أي تعمدت فعل الزنا بها (قوله أو زني بها) أي بان فعل بها  
وهي نائمة أي ولو ولدت الاولاد (قوله فالشهور وهو الخ) هذا يفيد ضعف كلام الجلاب الذاهب لعدم الجبر مطلقاً فتدبر (قوله خلافاً  
للجلاب) أي فانه يقول لا يجبرها مطلقاً بعد الوهاب فيكون المسئلة ذات أقوال ثلاثة ولبعد الوهاب قول يوافق فيه الجلاب  
(قوله تلخح جلباب الحياء عن وجهها) الجلباب الازرق قاله في المصباح أي تلخح الحياء الشبيهة بالجلباب والتلخح ترشيح (قوله انه تفسير)  
أي للمدونة أي تفيد فقول المدونة يجبر الزانية معناه ان لم يتكرر الزنا وقوله وابن عبد السلام انه خلاف أي فقول المدونة يجبر  
الزانية أي مطلقاً (قوله وهل ان لم الخ) أي أو مطلقاً المحذوف إشارة لتأويل الخلاف خارجاً قول عبد الوهاب والمذكور تأويل الوفاق



﴿ تنبيه ﴾ كلام الخطاب يقتضي أن الخلاف فيمن اشتهرت بالزنا وحدث فيه وكلام الفاكهاني يقتضي اعتبار كثرته فيها جديدا وإنما قال المصنف تكرار الزنا ولم يقل تكرره أي الحرام لأن الحرام يشمل الغصب فلو قال تكرره لا وهم جريان الخلاف فيه وليس كذلك بل يجبرها اتفاقا (قوله هذا مخرج الخ) فيه تسامح بل عطف على ما قبله (قوله ان درأ الحد) بأن دخل فيه الزوج وأزال بكارتهما وجهه لا حرمة ذلك راجع للجمع عليه وكأنه قال هذا اذا كان غير مجمع عليه أو كان مجمعا عليه إلا أنه درأ الحد وفاسد صفة النكاح وأما ما لا يدرك الحد كالحرام فله جبرها فيه (قوله وعدم جبرها) أي التي ثبتت بفاسد (قوله لثلاثتهم مساواتهما) أي المال والنكاح (قوله المشهور الخ) ومقابله لابن عبد البر ان له جبرها (قوله ولو قبل البلوغ) أي ولو كان الترشيده قبل البلوغ أي فلا جبر له بعد البلوغ ويجبرها قبل كذا نقل عن بعض شيوخ شيوخنا (قوله عطف على محل بفاسد) فيه شيء لأنه يكون التقدير لا ان ثبتت بفاسد ولا ان ثبتت بكرا رشدت فالمناسب عطفه على المقدري قوله لا بفاسد أي ولا يجبر بثبوت بفاسد ولا يجبر بكرا وجعله تمت مع مولا المقدري أي ولا يجبر بكرا ويجاب عن الشيء المتقدم بأنه يعتفر في التابع ما لا يعتفر في المتبوع (١٧٧) (قوله وانكرت الخ) ولو وافقها على

عدمه أو جهلت خلوته بها وانكرت المس أيضا (قوله المشهور أن البكر الخ) ومقابله ما لعبد الوهاب من أن الطول انما يحد في ذلك بالعرف (قوله اذا أقامت بيبتها) أي الساكنة فيه مع زوجها فلو علم عدم الخلوة بها أو عدم الوصول اليها فلا يرتفع اجبار الاب عليها ولو أقامت على عقد النكاح أكثر من سنة (قوله سنة من بلوغها) وأما مكنتها عنده قبل بلوغها فلا يعتد من السنة (قوله الاولى الخ) خلاصته ان الفائدة الاولى كون مسئلة الاقرار مفهومة بالاولوية وفيه أن التصريح أقوى في الفهم الا أن يقال قوله فاقتصاره الخ أي مع ملاحظة الاختصار (قوله اذا كانت حسين الاجبار منكرا) أي وكان الاقرار بالبكرة قبل العقد

وأولان على المدونة (ص) لا بفاسد (ش) هذا مخرج مما قبله والمعنى أن البكر البالغ اذا أزيلت بكارتهما نكاح فاسد ولو جمعا عليه ان درأ الحد فلا جبر لهما عليها اذا طلقتا زوجها أو مات عنها أو فسح نكاحها تنزلا له منزلة الصحيح للحق الولد ودرء الحد وعدتهما بيته الذي كانت تسكنه كما يأتي عند قوله وسكنت على ما كانت تسكن وعدم جبرها ان لم تكن سفينة بل (وان) كانت (سفينة) على المعروف اذا يلزم من ولاية المال والنظر فيه ولاية النكاح وبإلحاقها عليهم لثلاثتهم مساواتهما (ص) وبكر رشدت (ش) المشهور أن البكر اذا رشدها أبوها لا يجبر له عليها بعد ذلك ولا غيره وصرح حكمها حكم الثيب البالغة وانقطع حجره عنها فاذا تزوجها فلا يد من نطقها وأما معاملاتها فانه يجبر عليها فيها وقوله رشدت أي وثبت ترشيدها باقرار الاب أو بيينة اذا أنكر وقوله رشدت بأن يقول لها أبوها رشدتك أو أنت مرشدة أو أطلقت يدك أو نحو ذلك ولو قبل البلوغ وقوله وبكر بالانصب عطف على محل بفاسد اذ هو في محل نصب لعطفه على بعارض وهو في محل نصب اذ التقدير أو ثبت بعارض (ص) أو أقامت بيبتها سنة وانكرت (ش) المشهور أن البكر اذا أقامت بيبتها عند زوجهما سنة من بلوغها ثم فارقتها قبل المسيس أنه لا جبر لهما عليها لان اقامة السنة توجب تكيل الصداق على الزوج بمنزلة الوطء ومفهوم وانكرت المسيس وسواء صدقها الزوج أو كذبها أخرى لو أقرت بالمسيس فاقتصاره على انكارها المسيس تحته فائدتان الاولى اذا لم يجبرها بعد السنة وهي مقرة ببقاء حكم الاجبار فأخرى اذا ادعت المسيس المقتضى عدم الاجبار الثانية أنه انما يجبرها فيما نقص عن السنة كسنة أشهر اذا كانت حين الاجبار منكرا للمسيس لتضمن ذلك إقرارها ببقاء الاجبار حتى لا يكون ذريعة الى إيجاب رثيب ولما كانت أسباب الولاية خاصة وهي خمسة الابوة وأنهي المؤلف الكلام عليها وخلافة الابوة وهي الوصاية شرع الآن فيها وهي على خمسة أقسام وهي وصى أمره الاب بالاجبار فلا خلاف ان له ذلك وينزل منزلة الاب في حياته ومماته واليه الاشارة بقوله (ص) وجبر وصى أمره أب به أو عين له الزوج (ش) يعني أن الوصى له

( ٣٣ — خشي ثاني ) أو بعده بالقرب كذا لابن رشد (قوله حتى لا يكون) تفريع على قوله انه انما يجبرها اذا كانت حين الاجبار حينئذ لا يكون الاجبار ذريعة الى اجبار رثيب ووجه ذلك ان شأن المرأة اذا دخل بها الزوج ان يزيل البكرة فالقول ببقاء الاجبار حينئذ يكون ذريعة الى اجبار رثيب فلما جعلنا الموضوع أنهم منكرا للمسيس فلا يكون الاجبار ذريعة الى اجبار رثيب والاولى أن يقول فلا تكون الثيب محبسة كما يظهر بالتأمل (قوله خاصة) ومقابله العامة التي هي ولاية الاسلام (قوله الابوة) هي أحد الخمسة وبقيتها تعصيب وايساء وكفالة وسلطنة وبيان الخمسة التي شملها الايساء ولها وصى أمره أب به أو عين له الزوج وثانيها وصى أمره الاب بالنكاح ولا يدخل تحت الخلاف الثلاثة الباقية وهي وصى على مالي أو على ضيعتي وتفرقة ثلثي ولا مقدم القاضي لاختلاف الانقال فيها وعدم مناسبتها لقول المصنف فقد كملت الصور الداخلة تحت قوله وصايا اه (قوله وجبر وصى) أي ذكر وأما الاثنى فهل لها الجبر حيث نص لها على الجبر كما ذهب اليه شيخ ابن ناجي وقوله وصى ولورقيقا له (قوله أو عين له الزوج) وهذا ما لم يكن المعين فاسقا اذ ليس للاب ولاية عليها بالنسبة للفاسق وكذا لو كان حال الايساء غير فاسق وتغير حاله فلو وصى أن لا يزوجه ولا يضر المعين أن



يكون له زوجات أو سراري ولو طرأ ذلك وكان حال الأيضا عزا وبيلزمها ويلزم الولي النكاح ان فرض فلان مهر المثل فليس كالأب الا في الجبر لا في أن له التزويج بدون مهر المثل (قوله بل أو صاه بالانكاح) ظاهر في كونه قصر موضع الخلاف على صورة فقط وهي ما اذا اقتصر على انكاح بناتي غير أن هذه فيها قولان من غير تشهير وقوله فقال اللخمي الخ كلام اللخمي وعبد الوهاب فيما اذا أمر الوصي بالجبر فلا يناسب ذكره هنا فلو اقتصر المؤلف على قوله أمره أب به أو عين له الزوج ويحذف قوله والانكاح أو يقول والا فقولان لكان أحسن هذا ما أفاده محشي نت وفي شرح عب أن موضع الخلاف خمس صور زوجها من أحببت أو زوجها أو أنت وصي على بناتي أو على بضع بناتي أو على بعض بناتي لان البعض مبهم فهو بمثابة المؤلف وصي على بناتي والراجح في الصور الخمس الجبر اه وفيه نظرا لانه غير منقول غاية ما فيه انه اذا أوصاه بالانكاح ففيه قولان بدون تشهير وابن عرفة قائل بالأول فهو الراجح وقائل أيضا بالجبر فيما اذا أوصاه على بضع بناته ولم يذكر فيها قول مشهور بعدم الجبر ومثل الوصية بالانكاح الوصية بالتزويج سواء قال من أحببت أولا ووصي على بناتي أو بعض بناتي بدون لفظ نكاح وبضع ليس له جبرهن كما أفاده عج فلو قال المصنف وجبر وصي أمره أب به أو بالانكاح أو علق الوصية ببضع البنات أو عين الزوج (١٧٨) لطابق الراجح على كلام ابن عرفة وغيره (قوله وهو كاحدهم في الثيب) فلو كان

لها الخوة فهو كاحدهم أو أعمام فهو كاحدهم وهكذا (قوله في الثيب البالغ غير الرشيدة) فيقوم الوصي مقام الأب ويقدم على الابن وأما اذا كانت رشيدة ولها ابن فهو مقدم حتى على الأب (قوله لا يزوجه الخ) بيان لوجه الشبه فلا ينافي أن الوصي مقدم على الابن وغيره من الألياء ومفاده انه لا ولاية له في الرشيدة أصلا والظاهر انه في الرشيدة يقدم على الاخ وابنه ومن بعده فلا ينافي ان ابنها مقدم عليه (قوله وخرج عن ذلك مسألة بالاجماع) أي فالسيد اذا قال ما ذكره في أمته بمرض لا يكون كذلك فان قلت قوله نص عليها أصبح يقتضي أنها ليست في المدونة

جبر من يجبره الأب وهي الثيب ان صغرت والبكر ولو عانس اذا أمره الأب بالاجبار صريحا أو ضمنيا أن يقول له زوجها قبل البلوغ وبعده أو عين الأب له الزوج كزوجها من فلان وسواء أطلق أو قيد كزوجها منه اذا بلغت أو بعد كذا من السنين (ص) والخلاف (ش) أي وإن لم يعين الزوج للوصي ولا أمره بالاجبار بل أوصاه بالانكاح فقال اللخمي له جبرها وقال عبد الوهاب ليس له جبرها بل هو أحق من الألياء في البكر البالغة باذنها وهو كاحدهم في الثيب وصرح الا فقهسي بتشهيرهما وانظر الثلاثة بقية الاقسام الخمسة الداخلة تحت أقسام الوصايا المشار اليها فيما مر في شرح س (ص) وهو في الثيب ولي (ش) لما كانت هذه الاقسام في وصي البكر أشار بهذا الى حكمه في الثيب والمعنى أن الوصي على النكاح ولي في الثيب البالغ غير الرشيدة كاحد الألياء لا يزوجه الا برضاها قاله عبد الوهاب ولما كان الفوريين الايجاب والقبول شرطا إلا أنه لا يضر التفريق اليسير وخرج عن ذلك مسألة بالاجماع نص عليها أصبح أشار لها بقوله (وصي إن مت فقد تزوجت ابنتي بمرض) فلانة من فلان طال مرضه أو قصر وقيد سحنون الصحة بما اذا قبل الزوج النكاح بقرب موت الأب لان العقود يجب أن يكون القبول بقربها لا سيما عقد النكاح فان الفروج يحتاط فيها ما لا يحتاط في غيرها وقال يحيى بن عمر يصح ذلك طال الامر أو لم يطل يعني قبل الزوج النكاح بقرب الموت أو بعد طول ولهذا قال ابن بشير مذهب المدونة الصحة مطلقا ابن رشد وهو ظاهر العتبية وقول سحنون خلافه والى هذا أشار بقوله (ص) وهل ان قبل بقرب موته تأويلان ثم لا يجبر فالبالغ (ش) تقدم الكلام على الولي المجبر وهو السيد في أمته والأب في ابنته والوصي بشرطه وما عدا هذه الثلاثة لا يجبر

مع أن مقتضى التأويلين على المدونة أنها في المدونة فالجواب أن الخصوص بأصبح كونها بالاجماع أهم أي وصفا بكونها مجمعا عليها فلا ينافي أن المدونة ذكرت هذه المسألة (قوله ان مت) معمول لمقدر تقديره وصح النكاح في قول الأب ان مت وقوله بمرض متعلق بمحذوف تقديره وكان قوله المذكور بمرض مخوف أم لا وقوله بمرض مفهومه لوقال ذلك في صحته لم يصح وهو كذلك وذلك لان مسألة المرض خرجت عن الأصل فلا يقاس عليها غيرها فان صح من مرضه بطلت وصيته (قوله وقيد سحنون الصحة) أي قيد المدونة أي فهو أحد المؤولين للفظ المدونة وقوله لان العقود أي لان ابتداءها (قوله وقال يحيى الخ) أي فيكون من الذين أبقوا المدونة على ظاهرها فيكون من المؤولين وقوله ولهذا أي وليكون يحيى بن عمر قال يصح مطلقا قال ابن بشير ولا صحة لهذا التعليل والجواب ان في العبارة محذوف والتقدير وهو ظاهر أي كلام يحيى بن عمر ظاهر وظهوره قال ابن بشير الخ أي فهو من المؤولين القائمين بالاطلاق (ثم أقول) هذا الكلام مع قوله بعد ابن رشد يقتضي أن ذلك صريح المدونة وما قاله سحنون مقابل للمدونة وليس تأويل لها ولا تقيدامع أنه تقدم أن سحنون قيد المدونة فتدبر (قوله وهل ان قبل بقرب موته) والقرب بالعرف ورؤي بخط بعض أنه سنة وأفاد ان القبول قبل الموت عدم (قوله فالبالغ) مفعول فعل محذوف أي يزوجه الولي البالغ أو بالرفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير فالبالغ تزوج لا غيرها أو يقبل قولها في دعوى البلوغ كما ذكره البرزلي



(قوله خيف فسادها) المتبادر منه خوف الزنا وان كان الشارح أراد بخوف الفساد ما يشمل الخوف من جهة فقرها ﴿تبيينه﴾ مقتضى كلام المصنف ان غير البالغ اذا لم تكن يتيمة لاتزوج مطلقا وقال ابن حارث لا خلاف ان غير البالغ اذا قطع الاب عنها النفقة وغاب وخشى عليها الضيعة انما تزوج والمشهور انه لا يزوجه الا السلطان او من يقوم مقامه في ذلك لانه حكم على غائب انتهى أى اذا كانت غيبته بعيدة كما يذكره عند قوله وزوج الحالك في كافر بقية وظاهره وان لم تبلغ عشرة ولا أذنت بالقول قال عجم ويجاب عن المصنف بانه تفصيل في مفهوم يتيمة انتهى من عبود كرايضامانصه وانظر اذا زوجت بالشروط المذكورة ثم طاعت قبل البلوغ هل يحتاج في تزويجها قبله اليها ايضا وهو الظاهر أم لا (قوله أن يخاف عليها الفساد) الظاهر أن المراد به غلبة الظن وقوله في حالها أى بان يخشى عليها الزنا أو الضيعة بالفقر وقوله أو مالها لا يخفى أن الفساد في المال أى بان يضاع يرال بالوصى وبالمقام من قبل القاضي ويجاب بان يفرض ذلك حيث لا وصى ولا أمكن مقدم من جهة القاضي (قوله وكان لها ميل للرجال) لا يخفى ان هذا انما يأتي فيما اذا كان الفساد من جهة حالها بالزنا (قوله وأن تكون محتاجة) أى أو أن تكون محتاجة هذا انما يأتي فيما اذا كان الفساد في حالها بالفقر (قوله لدخوله فيما قبله) أى لان خوف الفساد يستلزم الميل للرجال ويستلزم الاحتياج للزواج (قوله وأن تكون قد أتمت عشرة أعوام) أى فيكون قوله عشرة أى أتمتها (قوله بان يثبت الخ) تصوير للمشاورة أى ان المراد بالمشاورة ثبوت ما ذكر ثم انك خبير بانه اذا كانت المشاورة عبارة عن ثبوت ما ذكر فلا حاجة لقول المصنف خيف فسادها فكان يقول الا يتيمة ثبت عند القاضي موجب به أى المفسر بقوله بان يثبت الخ وقوله خوف فسادها تقدم انه قال في مالها وحالها قد ذكر عجم أن هذا فيما اذا خيف

(١٧٩)

فسادها بالزنا أو مالها وأما خوف الضيعة بعدم النفقة عليها فهو مـسـوـجـب لتزويجها وان لم تبلغ عشرة وان لم تأذن بالقول اهـ (أقول) لا يخفى ان خوف فسادها بالزنا فطبيع لمافيه من اختلاط الانساب فكان أولى بعدم اعتبار ما ذكر من خوف الضيعة بالفقر وقد بحثت في ذلك مع بعض شيوخنا فلم يسلمه (قوله وبلوغها العشر) أى تمامها لوافق ما قبله (قوله وبلوغها العشر) أى وان لم تتمها وقال الزرقاني أتمتها (قوله وأن

لهم وليس لهم ولاية الاعلى البالغ فقط بكر أو ثيبا ولا يزوجهن الا باذنها ورضاها لكن هذه البالغ اما أن تكون ثيبا أو بكر افا ما التيب فانه يشترط نطقها كما يأتي وأما البكر ففيها تنصيص فان كانت من الابكار السبع الائمة في كلامه فانه يشترط نطقها ايضا وان كانت من غيرها فانه لا يشترط نطقها كما سيأتي عند قوله ورضا البكر صحت (ص) الا يتيمة لخيف فسادها وبلغت عشرة وشور القاضي (ش) هذا مستثنى من مفهوم البالغ باعتبار عموم الاحوال أى ان الولي غير المجبر لا يزوج غير البالغ بحال الا يتيمة وهي من لأب لها فتزوج بشروط أن يخاف عليها الفساد في حالها أو مالها بعدم تزويجها ولا يحتاج الى زيادة وكان لها ميل للرجال وأن تكون محتاجة لدخوله فيما قبله وأن تكون قد أتمت عشرة أعوام فاكثروا أن يشاور القاضي الذي يرى ذلك بأن يثبت عنده خوف فسادها وبلوغها العشر فيأمر حينئذ الولي بتزويجها وان تأذن بالقول لعاصمها أو لوصيها غير المجبر أن يزوجهما وللحاصم ان لم يكونا وبعبارة وشور القاضي مالكيًا أو غيره بان يثبت عنده يتيما وفقرها وخالوها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفؤها في الدين والحرية والنسب والحال والمال والصداد وأنه مهر مثلها في غير المالكة

تأذن بالقول معطوف على قوله بان يثبت واعلم أن قول المصنف الا يتيمة مخرج من قوله فلا جبر عند البساطي وجاعة وعند بعضهم مخرج من مقدار رأى فالبالغ لا غيرها الا الخ قاله البدر (قوله أو لوصيها غير المجبر) وأما لو كان وصيها مجبر الجبرها واستغنى عما ذكر (قوله وفقرها) وانه ما وصى أبوها لاحد ولا أن أحدا من القضاة قدم عليها مقديما (قوله وفقرها) هذا اذا كانت تزوج لخوف الضيعة بعدم النفقة (قوله وخالوها من زوج وعدة) لا يخفى ان هذه شروط في تزويج الحالك للمرأة التي لا ولي لها فذكرها هنا انما هو لاعتبار ما يمكن اعتبارها منها كما تبين (قوله ورضاها بالزوج) وقد تقدم انها لا بد أن تأذن بالقول في خوف الفساد بالزنا أو المال لافي الضيعة بعدم النفقة (قوله وانه كفؤها في الدين) أى انه ليس بفاسق وقوله والحرية أى بان يكون مثلها في الحرية أى بناء على ان الرقيق غير كفء (قوله والحال) ما يعدم من المفاتيح ككرم وعلم لا يخفى ان غير الشريف والمولى والاقبل جاها كف الشريف والعربي والعظيم جاها والمعتمدان المال ليس من الكفاة حينئذ اما أن يقال هذا ماش على ضعيف أو ان المطلوب اعتبارها فان لم تعتبر فلا فسخ ومضى الشكاح وفي خط الشيخ أحمد النفر اوى وتكون هذه مخصصة لقولهم الكفاة الدين والحال فقط والظاهر خلافه (قوله والصداد) أى بان يقدر على الصداق (قوله وانه مهر مثلها في غير المالكة) أى كوضع ما هنالان اليتيمة لم تكن مالكة لأمر نفسها وأما لو كانت مالكة لأمر نفسها أى بان كانت رشيدة فلها الرضا بدون مهر المثل ولا يخفى ان كون المهر المثل انما هو عند الامكان وأما عند عدمه فلا يعتبر وقوله بكارتها وثيوبتها ويختلف المهر بالثيوبه والبقارة وأيضا فيفيد انه لا بد من نطقها بخلاف البكر التي ليست من السبعة وتقدم ان هذه شروط في التي يزوجهما القاضي فذكرها هنا باعتبار ما يناسب المقام منها



(قوله ويثبت أيضا الخ) أي لما فيه من جلالها وحفظ مالها وهذا يظهر في التي زوجت لحوق الفساد في مالها أو بالزنا أو لحوق الضيعة لان الجهاز في كل يتيمة بحسب فقرها وغنى (قوله لئلا يلبس الخ) انما كان يلبس لان مقتضى المقام أن يراد المشاورة ومقتضى التشديد أن يراد التفعيل أي التجهيز وبذلك اندفع ما يقال انه اذا قرئ بالادغام تعين انه من باب التفعيل فكيف يقول يلبس (قوله مع فقد الشروط أو بعضها) الذي يفيد نقل المواق وحلول واختصاص قوله والاصح ان دخل وطال بفهوم القيد الاول وهو خفيف فسادها ولم نمن ذكره في باقي مضاهيم القيود اه (أقول) حينئذ معناه ان المطلوب ابتداء أن تكون بلغت عشرة افعلى فرض اذا لم تبلغ عشرة وزوجت صح النكاح (قوله بان ولدت الاولاد) قال بعض وينبغي أن يكون المراد بولادة ولدين فأكثر وانه ليس المراد حقيقة الاولاد بل ما وازى ذلك من السنين بمنزلة ذلك ويقال مثل ذلك في مسألة فولاية عامة مسلم كشريفة دخل وطال وولادة توأمين ليست كافية فيما يظهر (قوله فان لم يدخل أو لم يطل فسخ على المشهور) ومقابله ما رواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه انه يفسخ وان ولدت الاولاد وما روى عن ابن القاسم من انه لا يفسخ (قوله (۱۸۰) وقدم ابن الخ) ولو من زنا ان ثبت بحلال ثم زنت فانت به منه فان ثبت

أمر نفسها وبكرتهم أو ثوبتها قاله الجزولي اه ويثبت عنده أيضا ان الجهاز الذي جهزت به مناسب لها وهذا معنى قوله وشوور القاضي وشوور بالفك لا بالادغام لئلا يلبس باب المفاعلة بباب التفعيل (ص) والاصح ان دخل وطال (ش) أي وان زوجت اليتيمة مع فقد الشروط أو بعضها فان النكاح يصح ان دخل به الزوج وطال مكنها معه أصبح بان ولدت الاولاد ولم ير الولد الواحد والسنتين طولاً فان لم يدخل أو لم يطل فسخ على المشهور (ص) وقدم ابن فابنه (ش) الكلام الآن على أولياء النبي البالغ فهو تفصيل لقوله ثم لا جبر فالبالغ والمشهور ان الذي يتولى نكاحها هو الابن ثم ابنه وان سفل فيقدم كل منهم ما على الاب لانهم ما أقوى عصبية من أبيها في الميراث وغيره وبعبارة الكلام هنا في الاولياء غير المجبرين فيخرج الابن اذا كان من زنا فانه لا يتنقح به الاب كما يفهم مما مر اذ لم يفرق في الحرام بين أن ينشأ عنه ولد أم لا وتقدم الابن على الاب مقيد بما اذا لم تكن محجورا عليها والا فالقدم الاب (ص) فاب (ش) أي فان لم يكن لها ابن ولا ابن ابن فأبوها هو الذي يتولى نكاحها والمراد بالاب الاب الشرعي لا مطلق من خلقت من مائه لان الاب الزاني لا عبرة به فان لم يكن لها أب فأخوها ثم ابنه وان سفل ثم الجد أبو الاب دنية وأما جد الجد فمهما يقدم عليه والمشهور ان الاخ وابنه يقدمان على الجد في ولاية النكاح وكذلك يقدمان في الولاية وفي الصلاة على الجنائز فان لم يوجد الجد فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم وان سفل ثم عم الاب فابنه ثم عم الجد كذلك صعودا وهبوطا واكتفى بذلك كراعم لشموله من ذكر والى هذا أشار بقوله (فأخ فابنه فجدهم فابنه وقدم الشقيق على الاصح والمختار) يعني ان الاصح عند ابن بشير وغيره والمختار عند اللحنى وهو قول مالك وابن القاسم وسحنون ان الاخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه يقدم كل منهم على غير الشقيق قياسا على الارث والولاية والصلاة وأما الاخ للام فلا كلام له كالجد للام الامن باب ولاية الاسلام وعليه في فصل في تزويج كل منهما كما يأتي وروى علي بن زياد عن مالك اذا

بزنا ابتداء فانت به أو كانت مجنونة أو سفية قدم الاب ووصيه عليه وقوله وقدم ابن الخ أي على جهة الاولوية (قوله والمشهور أن الذي يتولى عقد نكاحها هو الابن) ومقابله ان الاب مقدم على الابن وهذا كله في الحرية وأما الأمة فالكلام لسيدها (قوله مقيد بما اذا لم تكن محجورا عليها) أي ما لم تكن في حجر أب أو وصي فيقدم كل على من ذكر وأما المقدم من قبل القاضي فيجوز فيه ذلك على القول بأنه في منزلة الاب (قوله وأما جد الجد) لعل الاولى أن يقول وأما أبو الجد لان ظاهره ان أبا الجد يقدم على العم وليس كذلك بل العم يقدم على أبي الجد وأولى على جد الجد (قوله والمشهور ان الأخ وابنه الخ) ومقابله ان الجد وأباه وان عملا مقدمان على الاخ وابنه قال عجم


بغسل وإيصاء ولا عجارة \* نكاح أخا وابنا على الجد قدم وعقل ووسطه بباب حضنة \* زوج  
وسوء مع الآباء في الارث والدم (قوله ثم عم الأب) لا يخفى انه كان المناسب أن يقدم أبا الجد على عم الأب الذي هو ابن لأبي الجد والحاصل ان ظاهره ان أبا الجد لا يقدم على عم الأب مع انه يقدم عليه وانما كان ظاهره ذلك لانه جعل أولا الجد ويلييه العم وبعد ذلك ابناؤه ويلييه عم الأب مع ان أبا الجد مقدم والحاصل ان كل جد يقدم على ابنه وقوله صعودا وهبوطا المراد بالصعود عم جد الجد وعم جد الجد الجد وهكذا والمراد بالهبوط ابن عم جد الجد وابن ابنه وهكذا بل قال تتجدد وان علوا وهو ظاهر المصنف وقال به صاحب التلقين وابن راشد (قوله واكتفى بذلك كراعم لشموله من ذكر) فيه نظر لانه يلزم عليه استواء المراتب الا أن يقال ان كل على ما هو معلوم من ان الأبعد لا يستحق مع وجود الاقرب (قوله على الأضح والمختار) ومقابله أنه ما سواه (قوله ان الأخ الشقيق الخ) الحاصل ان قول المصنف وقدم الشقيق أي في الأخوة وبنهم والأعمام وبنهم ولا يتأخر ذلك في الابن وابنه والأب والجد مع استواء المراتب والا فالأخ للاب مقدم على ابن الأخ الشقيق (قوله وروى علي بن زياد) هو مقابل لما يأتي



(قوله فولي أعلى للمعتق) أي المعتق للمرأة أي وهو معتق بكسر التاء المعتق بكسر التاء (قوله ثم معتق المعتق) أي ثم عصيته وانما قيل ثم عصيته ولم يقل ثم ورثته لان بنته وأخته وزوجته ونحوهن وأخاه لأمه يرثونه ولا ولاية لهم لانهم لا يرثون الولاء فلا ولاية لورثته بالنسب الا لمن يرث الولاء واستغنى المصنف عن ذلك كله بقوله فولي اذن من ذكر مولى بطريق الجرو ويستفاد هذا الترتيب بينهم من حيث انهم لا يتصفون حقيقة بكونهم موالى الامع هذا الترتيب اذ معتق المعتق مثل ليس مولى حقيقة مع وجود عصية المعتق واذا اختلف مذهب المولى والزوجة عمل بمذهب المولى (قوله ثم هل الاسفل) هو عتيق المرأة التي تريد التزويج وانظر هل الاسفل على الاول وان نزل أوفى معتقها خاصة لافي معتقه ولا في أولاده والظاهر الاول كذا استظهره عجم ونبعه عجب وفي لنا نقلا عن ابن بونس النص في أن المراد بالاسفل خصوص الذي أعتقته المرأة لأم من أعتقه المعتق بالفتح في التاء فلا حاجة (١٨١) للتنظير (قوله أولا وصح) لا يخفى ان

العبارة توهم أن المنقى رتبته مع ان المنقى ولا يتسه رأسا وهو الظاهر (قوله وهو القياس) بل هو المشهور كما قاله ابن رشد (قوله انما تستحق بالتعصيب) أي أو ما يقوم مقامه من الولاية في الحساكم أو الكفالة في الكافل (قوله أو ما يشفق) وهو الظاهر (قوله أو غاب) أو بمعنى الواو أي مات أبوها وغاب أهلها أي عصيته أي لم يوجد كل من أبيها وأهلها ولا يظهر بقاؤها لانه ينحل المعنى من مات أبوها ولم يمت وغاب أهلها وهو لا يصح (قوله وذلك أقل الكفالة) أي ما ذكر من العشرة أو الأربعة (قوله قد علمت) أي من خارج هذا يؤذن بأن الزاج اعتبارا ظاهرا وهو ما في شرح عجب ورجح اللقاني الاول وهو وأن الكافل

زوج الاخ للام مضى (ص) فولي (ش) أي فان فقد مولى النسب فولي أعلى للمعتق ثم عصيته ثم معتق المعتق كالارث (ص) ثم هل الاسفل وبه فسرنا أولا وصح (ش) أي فان لم يوجد المولى الأعلى ولا عصيته فهل تنقل الولاية للمولى الاسفل وهو العتيق أي يكون له ولاية على من أعتقه وبه فسرنا المدونة أولا ولاية على من أعتقه كما في الجلاب ابن الحاجب وهو الاصح قال في التوضيح وهو القياس لان الولاية هنا انما تستحق بالتعصيب ولم يعتق قول ابن عبد السلام لا خلاف في ثبوت ولاية لرد ابن عرفة بنقل أبي عمران في الكافي وابن الجلاب وابن شاس لا ولاية له (ص) فكافل وهل ان كفلا عشرأ أو أربعأ أو ما يشفق تردد (ش) يعني أن الكافل اذا كفل صبية ورثها الى أن بلغت عنده فله تزويجها برضاها والمراد بالكفولة هنا من مات أبوها أو غاب أهلها واختلف الاشياخ في حد زمن الكفالة التي يكون للكافل الولاية بها على الصبية فقال بعض الموثقين عشرة أعوام وقال أبو محمد صالح أربعة أعوام وذلك أقل الكفالة وقال أبو الحسن لاحد لها وانما المقصود منها اظهار الشفقة والحنان على الصبية وان ذلك يورث له عقد نكاحها ولو مات زوج المكفولة أو طلق فهل تعود ولاية الكافل فالتها ان كان فاضلا ورابعها ان عادت لكفالتة والمراد بالكافل القائم بأمرها ولو أجنبي لا من يستحق الحضانة شرعا واثبات الموائف بالوصف مذ كرام شعير باخراج الكفالة فلا ولاية لها وهو المذهب (ص) وظاهرها شرط الدناءة (ش) قد علمت ان ظاهر المدونة ككالتص في ان ولاية الكافل في نكاح مكفولته مقصورة على الذينة دون الشريفة التي لها قدر (ص) فحاكم (ش) يعني أن ولاية الحساكم وهو القاضي متأخرة عن مرتبة من ذكر من الولاية الخاصة أي فان لم يكن أحد ممن تقدم من الاولياء زوجها القاضي بعد أن يثبت عنده ما يجب اثباته وانما تأخرت مرتبة الحساكم عن مرتبة المولى لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لجة كجمة النسب وبعبارة قال الجزولي وغيره يزوجهما الحساكم بعد ان يثبت عنده صحته وانما غير محرم ولا محرمة وأنما بالغه حرة لا ولي لها أو عضله أو غيبته وخلوها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفؤها في الدين والحرية والنسب والحال والمال والصداق وانه مهر مثلها في غير المالكة أمر نفسها وبكرتها أو ثيويتها وان كانت غير بالغة فيثبت عنده فقرها ولو غها عشرة أعوام فأكثر (ص) فولاية عامة مسلم (ش) هذا

يزوج الشريفة أيضا وهو ظاهر المصنف لنقدية الاطلاق وهو يؤذن بأرجحية والحاصل ان البدر جعل الاطلاق معتمد المصنف والتقييد استشكالا منه وهما قولان كما في التوضيح (قوله لجة) أي علقه وارتباط (قوله صحته) أي انها غير مريضة (قوله غير محرمة) من الاحرام ولا محرمة من التحريم ويصح العكس والعطف مغاير وقوله أو عضله أي أو ثبت عضله أو غيبته (قوله في الدين) أي ليس بفاسق وقوله والحال أي السلامة من العيوب ولو في غير ما يوجب الخيار أو ما عليه من صفات الكمال تقريران والظاهر أن المراد به ما يشمل ذلك كله وقد تقدم في اليتيمة معنى ذلك (قوله في غير المالكة) أي وأما المالكة أمر نفسها أي التي هي الرشيدة فلها ان ترضى بأقل من مهر المثل (قوله فقرها) أي أو خوف الزنا أو الخوف على مالها  فتبنيها فان زوجها الحساكم قبل اثبات هذه الشروط فالظاهر الامضاء ولم أرفى ذلك نصافان وجمدا يناقض ذلك عمل به والا فلا أفاد الخطاب واعلم ان هذه المطالب الأربعة عشر نص عليها ابن سلون وابن ناجي والنوادر والتلقين والمتنيطي وابن فرحون والبرزلي الخ لكن العمل بعصر والشام والنجاز لم يجزها وهي مجمع الاسلام قاله البدر (قوله فولاية عامة مسلم) أي كل مسلم معناه إنها حق على كل مسلم فاذا قام بها واحد سقط عن الباقي على طريق فرض الكفاية ويدخل



فيها الزوج فيتولى حينئذ الطرفين كما في ابن العم قال القسطلاني في شرح البخاري الولاية بالفتح في القرابة والعقود وبالكسر في الامارة اه (قوله كعتقة ومسلمانية) أي وسوداء حاصل ما يستفاد من عجم ان المعتقة والمسلمانية والسوداء ذنبثة مطلقا وان غيرها شريفة باعتبار اتصافها بحسب أو مال أو جمال أو حال وهذا ظاهر فيما اذا لم يوجد وصف يخل بالشرف كسؤال الجميلة ونحو ذلك والمراد بالحسب مفاخر الا باء وهو يتضمن طيب النسب والمراد بالسوداء كما قال مالك قوم من القبط يقدمون من مصر الى المدينة وهم سود اه أي لا كل سوداء (قوله أو ولاية) وهي للحاكم (قوله ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء) وفي شرح شب المشهور يجوز ابتداء وذكر الخطاب انه يكره ابتداء (قوله وهذه الرواية) أي الحكم بالصحة (قوله عليهم التسوية) ومقابله ما رواه اشهب من أنهم اليست بولاية (قوله لكن ان حصل دخول الخ) ظاهره انه اذا لم يحصل دخول لا تعزير مع انهما ارتكبا محرما وهو موحب للتعزير فانظر في ذلك والخاصل ان التعزير مقتضى للحرمة (قوله كشريفة ان) (١٨٩) دخل وطال) لكن بشرط أن يكون صوابا والا فله فسخه ولو طال

بعد الدخول لانه نص ابن القاسم وقول مالك قال البدر قوله كشريفة أي ويعاقب الزوج والزوجة والشهود ولم يجز ابتداء انتهى (قوله والمال والجاه الخ) تفسير للقدروا الواف في قوله والجاه الخ بمعنى أو (قوله كالسنتين الكثير) المراد بها الثلاثة السنين فأكثر ثم لا يخفى أن التعبير بقوله سنتين ثم قوله فأكثر ينافي ذلك فان قيل ان الابطال معنى الجمعية فنقول الكثرة متحققة بواحدة على واحدة مع ان السنتين لا يكفيان الا أن يقال لم ينظر لكون الابطال معنى الجمعية وأطلق الجمع على اثنتين حينئذ تحقق الكثرة بثلاث وقوله أو ولدت الاولاد أراد بذلك ولدين فأكثر (قوله فالولد الواحد) والثوأمان بمنزلة واحد فيما يظهر (قوله غاب غيبة بعيدة) أي كالثلاثة الايام (قوله فانه يكتب اليه) فان كتب اليه فامضى النكاح أو رد فالامر ظاهر وان

شروع منه على الولاية العامة وما يتعلق بها والمعنى ان ولاية الاسلام عامة لا تختص بشخص دون آخر بل لكل أحد فيها مدخل لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض كانت المرأة شريفة أو ذنبثة فلو عقد النكاح بالولاية العامة في امرأة ذنبثة كعتقة ومسلمانية مع وجود الولي الخاص وهو غير مجبر فالمشهور وهو قول ابن القاسم أن النكاح صحيح واليه أشار بقوله (وصح بها) أي بالولاية العامة أي بسببها (في ذنبثة) أي في عقد نكاح امرأة ذنبثة (مع خاص) أي مع وجود ولي خاص ذي نسب أو ولاء أو ولاية (لم يجبر) ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء وهذه الرواية عليهم الفتوى والعمل وسواء دخل بها أم لا لكن ان حصل دخول عزرا الزوجان فلو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص وهو مجبر كالأب في ابنته والسيد في أمتة والوصي في البكر على ما مر فان النكاح لا يصح ولا بد من فسخه أبدأ ولو أجازته المجبر (ص) كشريفة ان دخل وطال (ش) يعني ان المرأة الشريفة أي صاحبة القدر والمال والجاه والنسب اذا عقد نكاحها بالولاية العامة مع وجود الخاص وهو غير مجبر فان لم يعثر على ذلك الا بعد أن دخل بها زوجها وطال مكثها معه كالسنتين الكثير أو ولدت الاولاد فان نكاحها لا يفسخ حينئذ فالولد الواحد والولدان والسنة والسنتين لا يكونان طولا وللولي الاقرب حينئذ رد النكاح واجازته وكذلك الحاكم ان لم يكن لها ولي أو كان لها ولي ولكن غاب غيبة بعيدة رده واجازته وأما ان كان وليها غائبا غيبة قريبة فانه يكتب اليه قاله اللخمي ويوقف الزوج عنها واليه أشار بقوله (وان قرب فلا اقرب أو الحاكم ان غاب الرد) أي وان قرب زمن الاطلاع على نكاح الشريفة بالولاية العامة مع وجود الخاص من وقت عقده دخل أم لا فلا اقرب من الاولياء أو الحاكم ان غاب الاقرب أي وبعدت غيبته كالثلاثة الايام الرد كما يأتي في قوله كغيبه الاقرب الثلاث فالرد مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله (ص) وفي تحتمه ان طال قبله تأويلان (ش) يعني لو عقد على الشريفة بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المجبر وطال الزمان بعد العقد وقبل الدخول فهل يتحتم الفسخ أولا يتحتم ويخير الولي بين الاجازة والرد ولا فرق على هذا التأويل بين عدم الطول قبل البناء

أو

قال لا علاقة لي أولاً أنكم في هذه بدولاً مضاعفاً ستظهر أنه ينتقل الخيار للحاكم دون الابد (قلت)

ولكن الظاهر انه اذا قال لا علاقة لي فقد صار كعدم فينتقل الحق للإب بعد فان سكنت عنه مع حضوره فهو اقرار وليس للحاكم كلام فلو لم يكن لها ولي وعقد شخص من المسلمين مع وجود الحاكم فللحاكم أيضا الرد لانه ولي خاص (قوله أي وان قرب زمن الاطلاع) أي من زمن العقد (قوله وفي تحتمه ان طال قبله) أي اطال ما بين العقد والاطلاع والطول بالعرف والظاهر جريان التأويل ولو حصل طول بعد الدخول ولا صدق لها ويرجع به ان كان دفعه والا فلا شيء عليه ما لم يلتزم منها بشي فتعاض بقدره وانظر هل الفسخ بطلاق أم لا (قوله ولا فرق على هذا التأويل) ظاهر العبارة أن المراد التأويل بالتخير ولا يظهر فالاولي أن يقول ولا فرق على التأويل الاول وقوله لقول ابن القاسم الخ ظاهره انه دليل للتخير قبل البناء وبعده عند عدم الطول مع انه لفظ المدونة الواقع فيه التأويل فنقول بتحتم الفسخ يعتبر مفهوم قوله ان أجازة الولي بالاقرب ومن يقول بالتخير لا يعتبر مفهومه



(قوله ان كان صوابا) وأما ان لم يكن صوابا فله رده **تنبيه** يعلم من ذلك ان عقد الولاية العامة مع الشريعة صحيح قطع التخيير في الرذ والاجازة في حالة القرب ولو كان فاسدا لتحتم الفسخ ولاجل ذلك لم يقل المصنف ان دخل وطال لانه يعتبر مفهوم الشرط فيقتضي عدم الصحة مع عدم الدخول أو عدم الطول مع أنه غير باطل فكان يحتاج للجواب بأنه ذكر مفهومه لما فيه من التفصيل (قوله وقال غير ابن التبان) أي فابن التبان قائل بالاول لانه قال ان كان قبل البناء بالقرب فللولي اجازته وفسخه وان طال قبل البناء فليس الا الفسخ وان كان بالقرب البناء فله أيضا فسخه واجازته وان طال فليس له فسخه (قوله وبأبعد الخ) والباء في قوله وبأبعد بمعنى من نحو شرب بماء البحر ويصح جعلها التعدية على تقدير مضاف أي بانكاح أبعد فان قلت قوله ولم يجز يقتضي ان القاضي يفسق بذلك ان فعله فكيف يتصور امضاؤه بوصف كونه أبعد فلما لكونه مختلفا فيه لان بعض أهل المذهب قائل بالجواز والمراد بالابعد المؤخر عن الآخر في الرتبة وبالقرب المتقدم عليه في الرتبة فيشمل تزويج الاخ للاب مع الشقيق (١٨٣) (قوله والافسخ) أي لو قلنا من باب الاوجب لتحتم الفسخ وقوله ولما الخ خاصة لانه ان

الصحة مبنية على انه من باب الاولي والحكم بعدم الجواز بناء على القول الثاني فهو كالمجمع بين القولين فقوله ولما أفاد الصحة أي المبنية على انه من باب الاولي خشى أن يتوهم منها الجواز أي يقع في الوهم برجحان الجواز أفاد أن المراد عدم الجواز مراعاة للثاني اذا علمت ذلك فلا حاجة لقوله وانظر كيف جمع الخ (قوله للخلاف والاطلاع على العورات) الاولي حذفه وذلك لان الصحة مطلقة دخل أم لا وهذا الكلام يقتضي أن الصحة مع الدخول فالاحسن أن يقال انه واجب غير شرط ويلحق لذلك قوله ولما أفاد الصحة خشى أن يتوهم منها الجواز (قوله ولو قيل) الواو للحال وبقي ان قوله ولم يجز هل على الكراهة أو التحريم وجل شيوخ المدونة على الكراهة ومبناها هل تقديم الاقرب من باب الاوجب أو من باب الاولي

أو بعده يعني ان الولي مخير في الرد وعدمه لقول ابن القاسم في المدونة ان أجازته الولي بالقرب جاز سواء دخل أم لا وان أراد فسخه بحدثنان الدخول فذلك له وأما ان طالت اقامتهما معه وولدت الاولاد أمضيته ان كان صوابا قاله مالك وقال غير ابن التبان وهو ابن سعدون الولي مخير في الاجازة والرد وان طال الزمان قبل الدخول انتهى (ص) وبأبعد مع اقرب ان لم يجز (ش) أي وصح النكاح بالولاية العامة وبالأبعد مع وجود الاقرب غير المجبر **كم** مع أخ أو أخ لأب مع شقيق والصحة مبنية على ان تقدم الاقرب من باب الاولي لان باب الاوجب والافسخ ولما أفاد الصحة خشى أن يتوهم منها الجواز فقال (ولم يجز) أي ابتداء بناء على ان تقديم الاقرب على الابعد من باب الاوجب وانظر كيف جمع بين القول بالصحة المبنى على ان تقديم الاقرب على الابعد من باب الاولي والقول بعدم الجواز المبنى على ان تقديم الاقرب من باب الاوجب الا أن يقال ان امضاءه بعد الوقوع للخلاف والاطلاع على العورات ولو قيل انه من باب الاوجب والاولى رجوع قوله ولم يجز للجميع أي لقوله وصح بها وما بعده (ص) كأحد المعتقين (ش) يعني ان حكم الوليين اذا استويا في الدرجة كالمعتقين والعمين والاخوين حكم الابعد مع الاقرب فيصح نكاح أحدهما مع وجود الآخر ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء فالكاف للتشبيه والتمثيل معا كذا ذكره الرضى وحينئذ فيشمل كلامه غير المعتقين كما ذكرنا ثم ان المرتضى أن التشبيه في الصحة فقط لا في عدم الجواز أيضا اذ هو جائز ابتداء ولما كان غير المجبر يحتاج الى اذن وليته ذكر ما يكون اذا نام منها مقسما لها الى بكر وثيب فقال (ص) ورضا البكر صحت (ش) يعني ان البكر يكفي في اذنها بالزوج والصدوق ضمنها ولا يشترط نطقها بالاجل عليه أكثرهن من الامتناع من النطق ولما يلحقها به من الحياء ولثلاث تنسب في ذلك الى الميل للرجال وهذا في البكر البالغ غير المجبرة وهذا يصدق بما اذا مات أبوها أو فقدا أو أسرا أو غاب غيبة بعيدة أو نحو ذلك وكما يكتفي بصحتها في رضاها بالزوج والصدوق يكتفي به في تقوى يضالوليها في تولى عقد نكاحها أي اذا كانت حاضرة وإليه أشار بقوله (كتفويضها) اذ لا يعقد الولي غير المجبر الا بتفويض مناله عنه عند ابن القاسم بكرا كانت أو ثيبا فقوله كتفويضها أي المرأة أو المعقود عليها وقوله فيما

(قوله فالكاف للتشبيه والتمثيل معا) بأن يجعل مثلا للمحذوف كالتساويين كأحد العمين وحينئذ فيشمل الخ ويشمل أبوي من أحقها القافة بأبوين اذا لم يكونا مجبرين والا فلا بد من فسخ النكاح وان أجازها الآخر كأحد الوصيين المجبرين وأحد الشريكين ولا يخفى ما فيه من التكلف فالمناسب جعلها للتشبيه ويلحق بالمعتقين غيرهما بما ذكر (قوله ان المرتضى الخ) أي وحله الاول ناظر فيه للظاهر المتبادر (قوله ورضا البكر صحت) فيها قلب والاصل وصحت البكر رضا حيث يقتصر العقد لانها وجوب في التي لا تجبر وتبافي التي تجبر وان كان الشارح قصره على الاول (قوله أو نحو ذلك) أي كأن عضلها أبوها (قوله أي اذا كانت حاضرة) هذا لا يكون الا في الثيب وأما البكر فيكتفي صحتها في التفويض حاضرة أو غائبة (قوله عند ابن القاسم) ومقابلها ما لابن حبيب من انكار ذلك وقال هو حق له قد استخلفه الله عليه والولي أحق به منها (قوله بكرا كانت الخ) أي فالضمير عائدة على البكر لا على المتقدم بل بمعنى مطلق الخطوبة بكرا أو ثيبا فهو استخدام وهو ان تذكر الشيء بمعنى وتعيد عليه الضمير بمعنى آخر ولو مجازا وشبهه الاستخدام وهو ان تذكر الشيء بمعنى وتعيد باسمه



الظاهر بمعنى آخر كأن تقول ورضا البكر صمت كتفويض البكر أي لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى مطلق المخطوبة أي بأن يقال لها انشهد عليك أنك فوضت العقد ولو كليك أو هل تفوضين له في العقد فسكتت في هاتين الصورتين فيمكنني به فيهما غابت أو حضرت وأما ان لم تسئل وأرادت أن تفوض لوليها في العقد فلا يتصور السكوت بل لا بد من نطق أو ما يقوم مقامه (قوله فان رضيت فاصمتي) من باب قتل أي فاسكتي عبد الملك ويطيلون الجلوس عندها قليلا لئلا تنهاب وتنجل في وقت دخولها فتمتنع من المسارعة إلى الإنكار (قوله وظاهره الا كتماء عمرة الخ) أي ظاهر المصنف ان (١٨٤) الاعلام يمكن منه مرة واحدة (قوله دعوى جهله) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله

بالله) بفتح الباء واللام (قوله وقلة المعرفة) عطف تفسير (قوله خلافا لعبد الحميد) فانه يقول يقبل دعوى الجهل اذا عرفت بالله وقلة المعرفة (قوله وان منعت أو نقرت) في ك عن تقرير فلوزوجت مع النفر لا بد من الفسخ أي اوهي أولى من المفتات عليها لانه اشترط في المفتات عليها أن لا يظهر منها منع وهذه قد أظهرته (قوله هو رضا لا احتمال أن تكون بكت على فقد أي لا احتمال راجح على مقابله الذي هو كراهية التزوج والام يظهر كونه رضا فان أنت قبل العقد عتقنا فين فالظاهر اعتبار الأخير منهما (قوله وأما اذنها في العقد فيمكن في الصمت) أي اذا كانت حاضرة في المجلس لان غابت عنه فلا بد من نطقها ويطارها في ذلك البكر على ما قاله عجم (قوله تبركيا بالحديث) جواب عما يقال حيث كان المراد بالاعراب الافصاح والظهور فالمناسب التعبير بذلك المعنى الظاهر (قوله كبكر رشدت) رشدها أو هو أو وصيها وهل للاب رد ترشيدها إلى ولايته قولان ومحلها فيما يظهر ما لم يثبت موجب الرد أو عدمه والاتفاق على ما ثبت (قوله وما يرادها) عطف

بأنى والتيب تعرب أي في تعيين الزوج والصدوق وأما تفويضها في العقد فيمكن في الصمت وبعبارة كتفويضها أي اذنها لوليها في العقد فيمكن في الصمت ولا يشترط فيه النطق ولو ثيبا وهذا اذا كانت المخطوبة حاضرة في المجلس والافلا بد من نطقها ان كانت ثيبا ورضا البكر صمت حضرت أو غابت (ص) وندب إعلامها به (ش) يعني أنه يستحب اعلام البكر أن صمتها اذن منها فيقال لها ان فلانا خطبك على صداق قدره كذا المجل منه كذا والمؤجل منه كذا فان رضيت فاصمتي وان كرهت فانطقي وظاهره الا كتماء عمرة ولا بن شعبان ثلاثا (ص) ولا يقبل دعوى جهله في تأويل الاكثر (ش) يعني أن البكر اذا سكنت حتى عقدت نكاحها ثم قالت لم أعلم أن الصمت اذن فانه لا يقبل دعواها ذلك على تأويل الاكثر من الاشياخ لشهرته عند كل أحد ولعل مقابله وهو تأويل الأقل مبني على وجوب اعلامها وظاهر كلام المؤلف ولو عرفت بالله وقلة المعرفة خلافا لعبد الحميد (ص) وأن منعت أو نقرت لم تزوج (ش) لا اشكال انما اذا منعت عند استئذانها بما يدل على المنع لا تزوج والا لذهب فائدة استئذانها ومثل ذلك اذا نقرت عند استئذانها بأن قامت أو غطت وجهها حتى ظهر كراهيتها (ص) لان صمتها أو بكت (ش) يعني فانها تزوج لان الضحك دليل على رضاها وأما اليكاه فقال في كتاب محمد ورضا لا احتمال أن تكون بكت على فقد أيها وتقول في نفسها لو كان أبي حيا لما احتجت إلى ذلك (ص) والتيب تعرب (ش) المراد بالاعراب هنا الافصاح والظهور ومعنى ذلك أن التيب لا تاذن الا بالقول لفقد ما عمل به صمت البكر المتقدم وقوله تعرب أي في تعيين الزوج والصدوق وأما اذنها في العقد فيمكن في الصمت كما مر وكذا ما بعدهما من الابكار وانما قال تعرب ولم يقل تنطق تبركيا بلفظ الحديث (ص) كبكر رشدت أو غطت أو زوجت بعرض أو ورق أو عيب أو يتيمة أو اقيمت عليها (ش) لما ذكر أن رضا البكر صمتها وأن التيب تعرب عن نفسها خشى أن يتوهم أن الصمت كاف في كل بكر وأن النطق خاص بالتيب فدفع ذلك عما ذكره في هذه المسائل ومعنى ذلك أن هذه الابكار السبع لا يكون رضاها من الا بالنطق كالتيب \* الاولى البكر البالغة المرشدة ولو ذات أب لانه لما رشدها علم من ذلك انها عارفة بمصالح نفسها وما يرادها من نفارقت غيرها وحكمها حينئذ حكم التيب فاذا زوجها لا بعد مع وجود الاب مضي ذلك \* الثانية التي عضلها أي منعها وليها عن النكاح من أب أو غيره فرفعت أمرها إلى الحاكم فزوجها فلا بد من نطقها وأما الوصي الحاكم أبابها تزويجها بعد تحقق العضل منه فانه يجبرها ولا يحتاج لانها كما يفيد كلامه المواق والشارح \* الثالثة التي زوجت بعرض أي ولا أب لها ولا وصي يتظر في مالها فلا بد من نطقها لانها بائعة مشترية والبيع والشراء لا يلزم بالصمت وانظر ما يرد على التعليل في الكبير \* الرابعة التي زوجت عن نفسه رق

مرادف لما قبله (قوله التي تزوجت بعرض) أي كل الصداق أو بعضه وهي من قوم لا يزوجون به (قوله فلا بد من نطقها) الامن قوم تزوج به فلا يحتاج لنطقها على المعتمد اذ ذات أب أو وصيه فلا كلام لها (قوله وانظر ما يرد الخ) أي فيرد عليه أن البيع يمكن في الصمت بدل عليه واعلم أن الوصي لا يزوج بدون صداق المثل وله أن يزوج بالعرض بخلاف الاب فيزوج بدون صداق المثل وبالعرض الا أن يقال ذلك في العوضين الحقيقيين والبضع مع الصداق ليس كذلك وفي عبارة أخرى أنه يقتضي أي قوله والبيع والشراء الخ أن الاشارة منها مثل النطق لان البيع يلزم بها وهو خلاف ما يفيد جعلها من النظائر التي تعرب فيها ولا يراد بالاعراب ما قبل الصمت ليشمل الاشارة لانه خلاف ظاهر كلامهم



(قوله ولو كان لا يبيها الخ) بالغ على ما ذكره المايقال الاب مجبر فله ذلك (قوله وقيل ان كان لا يبيها الخ) مفاد عجز اعتماد هذا القول (قوله وعند ابن غازي الخ) كلامه ليس بظاهر في التي تزوجت بندي عيب (قوله ولما كانت هذه الخ) الاحسن أن يقال ان اليتيمة حقيقة في التي لم تبلغ وأما وصف البالغ به فمجرد فصيح كلام المصنف (قوله التي يتعدى الولي عليها) وكذا اذا كان الافتيات على الزوج أو الولي وأما اذا كان الافتيات على الزوج والزوجة معاً فلا بد من فسخ النكاح مطافاً دخل بها أم لا ولو وجدت الشروط (قوله بالبلد) ولو بعد طرفاها لانها كانت البلد واحدة نزل بعد الطرفين منزلة (١٨٥) القرب بخلاف البلدين ولو تقاربنا

فان شأنهما بعد المسافة وهو حال من الضمير في عليها المقدر بعد صرح أي وصح العقد عليها حال كونها بالبلد كذا في بعض الشراح (قوله يكون العقد بالسوق أو المسجد ويسار إليها بالخبر من وقته واليوم من حين البعد) هذا الحد لعيسى (قوله ويسار إليها) بالسبب المهمة فان نسخته ليس فيها نكاح وكذا في غيره (قوله واليوم من حين البعد) لا يخفى تعارض مفهوم هذا مع مفهوم قوله ويسار إليها بالخبر من وقته ويظهر ان العبرة بمفهوم هذا مراعاة لقولهم يحتمون اليومان من القرب وعنه ما بين مصر والقلازم قريب وما بين مصر واسكندرية أو اسوان بعيد (قوله هل الخيار الحكمي كالشرطي) أي فلا يصح وقوله أم لا فيصح وذلك لان النكاح لا يصح مع شرط الخيار والمرأة ثبت لها الخيار حين اقيت عليها وقد يقال هذا متأت ولو قرب رضاها الا أن يقال نزل القرب منزلة الواقع في صلب العقد (قوله وان لا ترد قبل رضاها) أي وان لا يفتات عـلى الزوج أيضا والحاصل أن مثل الافتيات عليها الافتيات عليه فقط وأما اذا اقيت

ولو كان لا يبيها وزوجها أبوها به بناء على أنه غير كف فلا تجبر عليه ولا بد من النطق وقيل ان كان لا يبيها فلا بد من نطقها ولو على القول بأن العبد كف للعرق لما في تزويجها منه من زيادة المعرة التي لا يحصل مثلها في تزويجها من عبد غير أبيها الخامسة التي تزوجت بندي عيب يوجب لها الخيار كمنون وجذام وبرص ولو مجبرة وعند ابن غازي ان هذه في اليتيمة كافي اللتين قبلها وانما لم يكفها هنا الا النطق لأن ذلك عيب تدخل عليه ويلزمها السادسة اليتيمة الصغيرة المحتاجة وهي المتقدمة في قوله اليتيمة خيف فسادها وانما أعادها جعلا للنظار ولما كانت هذه مقيدة بالحاجة ذكرها بوصف اليتيم وان لم يختص اليتيم بها السابعة التي يتعدى الولي عليها وهو المراد بالافتيات في تزويجها غير انهم تستأذن بعد العقد عليها فتفتقر اجازة الى النطق لان الولي لما تعدى عليها افتقر التصريح لنفي العداة بقوله أو اقيت أي البكر المفتات عليها وهي لا تكون الا غير مجبرة اذا المجبرة لا يتصور فيها افتيات (ص) وصح ان قرب رضاها بالبلد ولم يقرب به حال العقد (ش) يعني ان نكاح المفتات عليها بكر أو ثيبا يصح بشروط ان رضيت بالنطق كما مر وقرب زمن رضاها من العقد بأن يكون العقد بالسوق أو المسجد ويسار إليها بالخبر من وقته واليوم من حين البعد فان بعد فلا يصح وقيل يصح وسبب الخلاف هل الخيار الحكمي كالشرطي أم لا وكون المرأة بالبلد الذي وقع فيه الافتيات فلو كانا ببلدين ولو تقارب بالبلد ولم يقر الولي الواقع منه الافتيات بالافتيات حال العقد بأن ادعى انهما أو سكنت فان أقر بالافتيات فسخ أبدا اتفاقا وان قرب رضاها وان لا ترد قبل رضاها فان ردت لم يعتبر رضاها وان قرب ولما أفهم قوله وبأبعد مع أقرب ان لم يجبر أن نكاح غير المجبر معه غير صحيح استثنى من ذلك أشخاصا ثلاثة أشار إليهم بقوله (ص) وان أجاز يجبر في ابن وأخ وجد فوض له أموره بينة جاز (ش) أي وان أجاز النكاح ولي مجبر كسيد أو أب في عقد صدر بغير اذنه من ابن للمجبر وهو أخو المجبرة وأخ له وهو عمها وجد للمجبرة وهو أبو المجبرة جاز بشرط أن يكون المجبر فوض لمن ذكر من الأشخاص الثلاثة أموره وثبت تفويضه له بينة لا بقول المجبر فقوله مجبر بالابوة أو بالملك أو بالوصية وقوله فوض بالنص أو بالعادة وقوله بينة متعلق بفوض والينة تشهد على التفويض بالصيغة أو بالعادة بأن تقول رأينا قريبه المذكور يتصرف في أموره وهو حاضر ساكت والمراد بالتفويض بالصيغة التي حملنا كلامه على ما يعمه وهو ما يحتاج لاجازة هو أن يقول فوضت اليه جميع أموري أو أقتنه مقامى في جميع أموري أو نحو ذلك ولم يصح بالتزويج أو الانكاح أما لو صرح بأحدهما فهذا لا يحتاج الى اجازة وهو المراد بقول الشيخ عبد الرحمن لا بالصيغة أما ان كان بهما لم يحتج في ذلك الى اجازة فالتفويض بالصيغة له صورتان كما

(٢٤ - خرشي ثالث) عليهما معافيتعين الفسخ والحاصل أن جلة الشروط ستة الرضا وقربه وكونه بالبلد وأن لا يقر بالافتيات حال العقد وان لا ترد قبل رضاها وان لا يفتات على الزوج (قوله بينة) متعلق بمحذوف والتقدير وثبت ذلك بينة خلافا للشارح في جعله متعلقا بفوض (قوله وهو أخو المجبرة الخ) هذا لا يتأتى الا فيما اذا زوجت بنته لأمتها والحكم واحد وهو ان المزوج أخو المجبرة أو ابنه أو جده (قوله وجد للمجبرة) ويحتمل جد أبيها المجبر (قوله يتصرف في أموره) أي يتصرف في أموره تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض اليه حتى يكون بمنزلة المصريح به فان شهدت بالتصرف في بعض حوائجها فلا (قوله هو أن يقول) خبر المراد وقوله هو ما يحتاج هذا ما يعم الصيغة والعادة مع أنه لم يحمل العبارة على معنى عام انما حملها على المعنيين قبله (قوله له صورتان) أي فواحدة تحتاج لاذن واحدة لا تحتاج لاذن



(قوله بل والاجنبى عندهم) وهو الابهرى وابن حجر لانه اذا كانت العلة تفويض الاب فلا فرق وذلك لان تعلق الحكم بمسئق يؤذن بالعلية قال شب وحينئذ نقوله في ابن واخ وجد لا مفهوم له وفي شرح عب تضعيفه بل شارحنا حيث يقول فلو قال في ولى الخ فانه قال ومفهوم قول المصنف في ابن انه لو زوج الاجنبى المفوض له نصاً أو عادة بنت الموكل لم يجز ولم يعض وان أجاز له وهو كذلك وما ذكرناه من أن من له ولاية العقد عليها لا بد في صحته ولو تفويضاً له بالنص من إجازة المجبر هو المعتمد كما لا ين أبي زيد من ان المفوض له بالنص لا يزوج بغير اذن المجبر ابنته ولا يبيع دار سكناه ولا عبده ولا يطلق زوجته لانه معزول عرفاً عن هذه الاربعة حيث لم ينص له على واحد منها (قوله ان قرب ما بين الاجازة والعقد) والتظاهر أن القرب هنا كقرب المشار اليه في السابقة (قوله وفسخ تزويج) هذا اذا كانت النفقة جارية عليها ولم يخش عليها الفساد وكانت الطريق مأمونة والا فترفع للقاضي فيزوجها (قوله كعشرة أيام ونحوها) أى ذهبا ولم بين النحو وهو محتمل الخمسة وعشرة الا أنك نجبر بأنه يتعارض مفهوم هذا مع مفهوم قوله وزوج الحاكم كما اذا زوجها على مسافة شهروا الظاهر أن ما قارب كلاب يعطى (١٨٦) حكم كل ويبقى الامر في المتوسط والظاهر أن يلحق بالعشرة وفي عبارة عب

(تنبيه) يتعارض قوله كعشرة وكافر يقية في غيبته بمسافة فوق عشرة ودون ثلاثة أشهر أو أربعة والحكم انه لا يجوز له أن يزوجهما لكنه يصح بعد الوقوع على ما عليه غير واحد من مشايخي قائلين أن كلام التوضيح بقوله (قوله اما أن يزوجهما) نسخة الشارح فتقدم الى الامام اما أن يزوجهما الخ وفي العبارة حذف والتقدير فتقدم الى الامام فيرسل له اما أن يزوجهما والازوجهما (قوله والا زوجها عليه) أى الحاكم فلو تن ضرر الاب بها فيزوجها الحاكم بدون كتب فهل يعضى أو يصح (قوله أى القيروان) وذلك لانه حيث أطلق افر يقية في المدونة فالمراد القيروان لانها اذ ذاك كانت عامرة (قوله لان المسئلة لمالك) يقال وابن القاسم حين قررهما لم يقيدها فافاد أن افر يقية بعيدة

علت ولا خصوصية لهؤلاء الاشخاص بل غيرهم من بقية الاولياء مثلهم بل والاجنبى عند بعضهم اذا قام هذا المقام كذلك فلو قال في ولى لها كان أشمل وأخصر (ص) وهل ان قرب تأويلان (ش) أى وهل محل ذلك الجواز بإجازة المجبر ان قرب ما بين الاجازة والعقد واليه ذهب جديس أو مطلقا كما ذهب اليه أبو عمران تأويلان تحتشملهما المدونة ولما أفهم قوله وان أجاز مجبر الخ ان غير الاشخاص الثلاثة لا يجوز انكاحه للمجبرة بدون اذن المجبر ولو أجاز له حضر المجبر أو غاب قربت غيبته أو بعدت ذكر أن لغيبة المجبرة ثلاثة أقسام قريبة وهى المشار اليها بقوله (ص) وفسخ تزويج حاكم أو غيره ابنته في كعشر (ش) يعنى أن الحاكم أو غيره من الاولياء كأخ وجد اذا زوج المرأة المجبرة بكرا كانت أو ثيبا صغيرة أو كبيرة مجنونة في غيبة أبيها غيبة قريبة كعشرة أيام ونحوها فان التزويج يفسخ وان ولدت الاولاد أو أجاز له الاب ما لم يقين ضرر الاب بها والازوجت ويصير كالعاضل الحاضر فتقدم الى الامام اما أن يزوجهما والازوجهما عليه قاله الرباجى ومثل الاب السيد فى أمته وانما لم يقل مجبرته ليشمل الامه لاجل الاقسام بعده فانها خاصة بالحره (ص) وزوج الحاكم في كافر يقية (ش) هذا هو القسم الثانى وهو بعيد الغيبة يعنى أن الحاكم أن يزوج ابنة المجبر اذا غاب عنها غيبة بعيدة وغايتها كما قاله مالك مسافة افر يقية أى القيروان واختلف في ابتدائها فعند ابن رشد مصر لان ابن القاسم ياتبعه المؤلف بقوله (وظهر من مصر) واستبعده ابن عبد السلام واستظهر قول الاكثر من المدينة لان المسئلة لمالك وانما قاله بالمدينة واعلم أن بين المدينة ومصر نحو شهر وبين مصر وافر يقية نحو ثلاثة أشهر وكأثقلت المدونة على عدم اشتراط الاستيطان للمجبرة تؤولت أيضا على اشتراط الاستيطان بالفعل له ولا يكتفى مظنته واليه أشار بقوله (وتؤولت أيضا بالاستيطان)\* (ص) كغيبه الاقرب الثلاث (ش) تشبهه في أن الحاكم تزويجها والمعنى ان الولى الاقرب غير المجبر اذا غاب غيبة مسافتها من بلد المرأة ثلاث

من البلدين هذا هو الذى ينبغى وعبارة عب وزوج الحاكم في كافر يقية بحيث لا يربح قدومه بسرعة غالباً بغيبته المسافة المذكورة ولو دامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة ولا بد من انتمها بالقول ولو خيف فسادها خلا فالقول الخمى يجبرها في هذه الحالة بدون انتمها اه ولكن اعتمد بعض شيوخنا كلام اللخمي (تنبيه) قيد بعض الشارحين قول المصنف وزوج بالبالغ دون غيرها ما لم يخف ضيعة ذكره البدر (قوله وتؤولت أيضا الخ) هذا ضعيف والمعتمد الاول ومحل الخلاف اذا غاب غيبة انقطاع بحيث لا يربح قدومه بسرعة غالباً ولم تعد النفقة ولم يخش عليها الفساد وأما من لا تطول اقامته على الوجه المذكور فلا تزوج حيث لم تعد النفقة ولم يخش عليها الفساد فان عدت النفقة أو خشى عليها الفساد فانها تزوج فيزوجها السلطان هذا ما قاله عجل لأنه مخالف للنقل وذلك لانه ذكر ابن رشد انتمها تزوج اذا قطع عنها الاب النفقة وخشى عليها الضيعة اتفاقاً هكذا بالواو واعتبر الاخرين وهكذا نقله ابن عرفة وجعله مقابلاً لمن اعتبر قطع النفقة فقط أفاده محشى تت (قوله كغيبه الاقرب الثلاث) ظاهره وان لم يحصل من الغائب عضل وذلك لان غيبته بمنزلة عضله

ليل



(قوله غيبة أبي البكر الخ) لا يخفى ان غير أبي البكر من أخ أو عم أو ولد في ذلك (١٨٧) الحكم أي في ان الحق ينتقل للأبعد (قوله

فالمشهور ان الولي بزوجه الخ) قال في لئلا ينبغي أن يثبت الولي عند الحاكم طول غيبة الأب وانقطاع خبره والجهل بمكانه وحينئذ فلا انكاحها وصوب أن ذلك للحاكم اذا فرق بين أسير وبعيد غيبة بتبينه (قوله) أفهم ان المجنون والمجنون ليس حكمه كذلك وهو كذلك فسلاتر زوج بنت واحد منهما لان برقه وخروجه من جوارح فانه نت وفي التوضيح ما يفيد ان هذا في الذي يفتق أحياها وأما المطبق فلا ولاية له والتعليل المذكور يفيد (قوله جنون أو ضعف عقل) أي اذا كان من أصل الخلقة وأما الطارئ فينبغي انتقاله للسلطان (قوله فبعد) لا بعد أصلا خصوصا وبعض الأئمة يقول لا بد من عدالة الولي فيكون ذلك مراعاة له (قوله ولما ذكر الخ) الانسب أن لو قال ولما ذكر أن المرأة لا يصح مباشرتها العقد على الاتي وكان يتوهم أنه لا حق لها أصلا ذكر أن لها ولاية في الجملة بقوله ووكلت مالكة الخ (قوله ووكلت مالكة) ولو قصدت التوكيل في المباشرة وكان الولاية تبعا أي لا كافلة اذا حق لها في ولايته (قوله مالكة) أي في تزويج الاتي احترازا عن الذكور فان كل واحد مما ذكرنا يلي تزويجه (قوله وان أجنيا) ولومع حضور أوليائها (قوله على تقديم الوصي) أي وهو الصحيح (قوله اذ لو ثبتت ولايته عليها) أي على ابنته (قوله الا في المكاتب) مستثنى من محذوف وكأنه قال

ليال أو نحوها ودعت لكف وأثبتت ما تدعيه من الغيبة والمسافة والكفاية فان الحاكم بزوجه لا لا بعد لان غيبة الاقرب لا تسقط حقه والحاكم وكيل الغائب وحذف التاء من قوله الثلاث لحذف الموصوف ولوزوجهما الا بعد في هذه الحالة صح كما مر في قوله وبأبعد مع اقرب وما زاد على الثلاث حكمه حكم الثلاث وما نقص عن الثلاث فانه ينتقل الحق للأبعد لكن بعد الارسال اليه فان حضر والازوجهما الا بعد (ص) وان أسرا أو فقد (ش) هذا هو القسم الثالث من أقسام غيبة أبي البكر وهو ما اذا حصل له أسرا أو فقد ولم يعلم له خبر فينزل بمنزلة الموت فالمشهور أن الولي بزوجهما لا قال (فالا بعد) أي فالا بعد من أوليائها بزوجهما لا الحاكم وان جرت على البكر النفقة ولم يخف عليها المتعطى وبه القضاء (ص) كذا رقب وصغر (ش) هذا شروع منه في شروط الولي بذكر اضدادها والمعنى ان الولي الاقرب اذا كان متصفا بوصف من هذه الاوصاف لاحقه والحق انما هو الا بعد فعلم منه انه يشترط فيه الحرية فريقي كل أو بعض مساوئ الولاية ولو مكاتب بابل يقدم على امائه اذا طلب فضلا كما يأتي فانكاح الرقيق باطل ينسخ أبدا بطلقة وان ولدت الاولاد وان دنس وان باذن الولي الشرط الثاني أن يكون بالغاً احترازاً من الصغير فانه لا يلي أمر نفسه فكيف بأمر غيره وكذلك المعتوه الضعيف العقل والمجنون لان الولي شرطه العقل فلا يصح عقد واحد منهما وهذا هو الشرط الثالث واليه أشار بقوله (وعنه) أي وجنون أو ضعف عقل ويقال في قوله (وأفوتة) ما قيل في صغراى فالأثني مساوية ولا يتهان مثلها لذكر الا بعد عنها وبقي من الشروط كونه حلالا وكونه مسلماً على تفصيل فيه يأتي وكونه عدلاً على قول والمشهور خلافه واليه أشار بقوله (لا) ذي (فسق) فلا يسلبها على المشهور لكن يسلب الكمال واليه أشار بقوله (وسلب الكمال) أي وسلب الفسق الكمال عن الولاية لكن ان أريد به تقديم الا بعد العدل على الاقرب الفاسق فبعد وان أراد بوجان العدل المساوي في القرابة على مساوية فقرير ولما ذكر أن الولاية مساوية عن المرأة ذكر أن لها ولاية في الجملة وهو أن لها التوكيل دون المباشرة في مسائل ثلاث أشار لها بقوله (ص) ووكلت مالكة ووصية ومعتقة (ش) والمعنى ان المرأة المالكة توكل حواذ كرا مباشر عقد مملوكها وكذلك المرأة الوصية توكل رجلاً بعقد على من هي في ايصالها فقد كانت عائشة موصاة على أيتام تختار الازواج وتقرر الاصدقة ثم تقول اعقدوا فان النساء لا يعقدن وكذلك المعتقة بكسر التاء توكل في تزويج مولاتها وقوله (وان أجنيا) أي من الموكلة في الثلاث ومن الموكل عليها في الاولى وكذلك في الثانية على تقديم الوصي على ولي النسب لافي الثالثة لما علمت من تقديم ولي النسب في الولاية على المعتق فاذا كان للمعتق بالفتح عاصب نسب فليس للمعتقة بالكسر أن توكل أجنياً من المعتقة بالفتح اذ ليس لها ولاية حينئذ على المعتقة بالفتح ولما ذكر سلب الولاية عن ذي الرق ذكر ان بعض الأرقاء يجوز له التوكيل وانما يمنع المباشرة كبعض الاناث المذكورات مشبهات بها بقوله (كعبد أوصى) على انات فيوكل من مباشر عقدهن نيابة عن أوصاء عليهن فوكيله نائب نائب ولا يضره وصفه الا لزم السالب لولايته عن ابنته مثلاً اذ لو ثبتت ولايته عليها كانت أصلية ولو وكل فيها كان وكيله نائب ولي أصلي والأصلية مساوية عنه الا في المكاتب اذا طلب فضلاً كما أشار إليها بقوله (ومكاتب) يوكل (في) تزويج (أمنه اذا طلب فضلاً) أو غبطة لمهرها (وان كره) ذلك (سيده) لا حرازه نفسه وماله وهذا كله اذا وكل ولم يتول العقد بنفسه والا فلا بد من فسحه

وحيث كانت الأصلية مساوية عنه فلا يصح منه أن يوكل (قوله وغبطة) تفسير لقوله فضلاً كان ذلك من غير ابتغاء الفضل فلا يزوجه الا سيده فان أجاز السيد جازوا ان رده رد فان جهل هل زوجها لا ابتغاء الفضل أم لا جمل على عدمه لان النكاح نقص فهو على ذلك



حتى يتبين انه على النظر وقوله أمته أى لافى ابنته ذكره فى ك (قوله ان يكون صداقها الخ) نسخة الشارح أن يكون صداقها يزيد عما يجبر عيب التزويج وزائد على صداق مثلها (قوله يجبر عيب التزويج الخ) كان يكون عنها خمسين وبعيب التزويج أربعين وصداق مثلها بقطع النظر عن كون تزويجها عيبا عشرة مثلاً في تزويجها بأحد وعشرين فهي أزيد من صداق مثلها ومن عيب التزويج معا ولا حسن أن يقول بأن يزيد صداقها على ما يجبر به عيب التزويج وعلى صداق مثلها فتأمل (قوله ومنع احرام الخ) العبرة بوقت العقد حلاً أو محرماً فى الثلاثة أو أحدهم فان وكل حلاً فلم يعقد الا واحدهم محرم فسد وان وكل محرماً فلم يعقد الا والجميع حل لم يفسد ويستثنى من ذلك اذا كانت الولاية ( ١٨٨ ) للسلطان وهو محرم ونائبه ولو فاضيا حلال فيصح العقد لعدم مصالح الناس وكذا اذا

كانت الولاية ابتداء للقاضى وهو محرم ونائبه حلال فكذلك صحيح اذا علمت ذلك تفهم معنى قول الشارح ولا يوكلون الخ (قوله بالرى) أى فلو لم يرم جرة العقبة وطاف وركع للطواف ثم عقد فان عقده يفسخ بتبنيه ~~ي~~ يندب أن يؤخر حتى يحلق أو يقصر والحاصل أنه يستمر المنع فى الحج حتى يطوف طواف الأفاضة ويصلى الركعتين ان كان فعل السعى قبله والافتتمام السعى فان أفاض وقد كان قدم السعى وعقد قبل صلاة ركعتين فسخ حيث قرب فان تباعد لم يفسخ ولا فرق بين كون الحج صحيحاً أو فاسداً والظاهر ان البعد الرجوع لبلده ولعل الفرق بين منعه وفسخه قبل تمام الركعتين وبين جواز وطئه قبلهما طول فراق أهله فأبىح له قبل الركعتين بخلاف من أنشأ عقد قبلها ففيه احداث ما ليس فيه نكاح حاضر (قوله لمسلمة) متعلق بمحذوف أى كما يمنع وصف كفر ولاية كافر لمسلمة (قوله مانع أيضا من صحة عقد نكاح وليته المسلمة) فلوزوجها فسخ أبداً (قوله مالكم من ولايتهم من شئ الخ) أى والهجرة كانت فى بدء الاسلام

ولو أجاز سنده أو أولياء ابنته الحرية وبعبارة والمراد بطلبه الفضل أن يكون صداقها يزيد عما يجبر عيب التزويج وزائد على صداق مثلها ثم ذكر أن شرط الولي أن يكون حلالاً بقوله (ص) ومنع احرام من أحد الثلاثة (ش) يعنى ان الاحرام الكاش من أحد الثلاثة وهم الزوج والزوجة والولي يمنع من صحة عقد النكاح فلا يقبل زوج ولا تاذن زوجة ولا يوجب ولي محرمون ولا يوكلون ولا يجيزون الى اتمام الاحلال بالرى والطواف والسعى فى الحج والعمرة بخلاف شراء الامه وهو محرم فجاز ولا يطأ حتى يحل لانه لا ينسكح الا من يحل له وطؤه بخلاف الشراء فيكون لها وأعم (ص) ككفر لمسلمة (ش) لما ذكر أن الاحرام يمنع من صحة عقد النكاح ذكر أن كفر الولي مانع أيضا من صحة عقد نكاح وليته المسلمة اذ لا ولاية له عليها بقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وسواء فى ذلك الذى والمرتد والحربى (ص) وعكسه (ش) أى ان الحكم كذلك فى عكس هذا الفرع المذكور وهو أن يكون الولي مسلماً والمرأة كافرة على المشهور لقوله تعالى مالكم من ولايتهم من شئ فلوزوجها ففيه تفصيل يعلم من قوله وان عقد مسلم لكافر ترك أى وان عقد مسلم لا يترك بل يفسخ فقصود المؤلف أنه لا ولاية للمسلم على الكافر وأما الفسخ وعدمه فمضى آخر (ص) الامة ومعتقة من غير نساء الجزية (ش) هذا مستثنى من قوله وعكسه والمعنى أن المسلم اذا كانت له امة كافرة أو معتقة كذلك فانه يجوز له أن يزوجهما بشرط أن تكون المعتقة من غير نساء الرجال الذين يؤدون الجزية بأن أعتقها وهو مسلم ببلاد الاسلام وأما لو أعتقها كافر ثم أسلم فلا يزوجهما الا أهل الكفر الا أن تسلم (ص) وزوج الكافر لمسلم (ش) هذا فرىع على المشهور من أن المسلم مسلوب الولاية على الكافرة فكأنه قال واذا فرغنا على السلب فان الكافر يزوج وليته الكافرة لمسلم وأولى لكافر فان لم يكن للكافرة ولي كافر فأساقفتهم فان امتنعوا ورفضت أمرها للسلطان جبرهم على تزويجها لانه من رفع النظام الذى له نظره ولا يجبرهم على تزويجها من مسلم ثم استطرده رعا له تعلق بما هو فيه وهو أنه لو تجرأ المسلم وعقد على وليته الكافرة بعد أن قلنا بسلب ولايته عنها فقال (وان عقد مسلم لكافر ترك) ولا يتعرض له الا اذا لم يتعرض لهم فى الزنا اذا لم يعلنوه فأحرى النكاح ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لما أعانه على ذلك وان عقد عليها لمسلم فانه يفسخ أبداً خلافاً لما صبح وهذا ما لم تكن الكافرة معتقة العاقد فلا يفسخ ان كانت كاتبة بخلاف ما اذا كانت أمته فانه لا يصح لما أبى من قوله ان الامة الكافرة انما توطأ بالملك ثم أشار الى أن شرط الرشد فى الولي مختلف فيه وقول ابن القاسم عدم اشتراطه بقوله

شرط صحة أو ان الكافر بطريق الاولى قال الشيخ أبو الحسن وتأمل الاستدلال بالآية مع انها نسخت بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله وأجاب بعض شيوخنا بأن نسخ المنطوق لا يلزم منه نسخ فقواه (قوله فانه يجوز له أن يزوجهما) لعبد كافر أو غيره لا لمسلم وأما الكافر الحرف فالظاهر كما قال الشيخ سالم انه لا يصح لان علة عدم تزويج الحرة الامة استرقاق الولد وهى موجودة وظاهر قول المصنف كحر لا يولد له كان مسلماً أو كافراً وقال اللقاني اطلاقه يشمل عقده للكافر حراً كان أو رقيقاً ولا يحرر (قوله وأما لو أعتقها كافر) أو أعتقها مسلم ببلاد الحرب (قوله وزوج الكافر لمسلم) مع مراعاة أن كان النكاح وشروطه فى الاسلام غير ولها (قوله ولا يجبرهم على تزويجها الخ) لعله بغير رضاها (قوله لما أعانه على ذلك) أى لما أعان الكافر على ذلك العقد لا من الأمور بعنه

(ص)



على ذلك العقد (قوله وعقد السفية) أي سواء كان مجبر أم لا (قوله له ولغيره) لفظة لم يذكروها عجم ولا الشيخ سالم لأنه لا نفي في قول المصنف ولولي سفية فسخ عقده وقصر كلام المصنف على تزويجه لغيره لأن الكلام هنا في الأولياء وقد يقال قصد به بيان الحكم (قوله والظاهر أنه يتظر وليه) فإن لم يتظر مضي (قوله والظاهر الخ) فيه أن المراد بالدين التدين وهو كونه ليس بفاسق وهو لا يقتضي الفسخ وقوله العقل أن أراد كماله بأن لا يكون عنده طيش فتقول هذا لا يقتضي الفسخ وإن أراد أن لا يكون مجنوناً ولا معتوهاً فظاهر غير أنه لا يصح على أن سفية ينافي كون عقله كاملاً (قوله وهذا لا ينافيان السفية) لأنه صرف المال في اللذات والشبهات ولو مباحة (قوله وصح تو كيل زوج الخ) وانظر هل لو كيل أن يוכל هنا أولاً (قوله لا ولي) (١٨٩) بالجر عطف على قوله زوج (قوله مع أنه

قليل) كذا نسخة الشارح أي مذهب ابن مالك كونه قليلاً لا ضرورة ومذهب غيره أنه ضرورة (قوله وكفوها أولى) لعقل المراد به أنه واجب ثم إن هذا في غير المجبرة كما يدل عليه ما ذكره المؤلف من أن الأب يجبر المجبرة إلا لخصي وهذا بقيد أنه لا يجب عليه إجابة كفوها كما هو بين وبعبارة أخرى في غير مجبر كمجبرتين منه عضل قال في ذلك وهذا ما لم تكن نعيمة وتداول لم فلا تجاب له حيث امتنع أهلها لأن الإسلام ليس بكفء عندهم انتهى (قوله كما عند الباجي الخ) الظاهر أنه راجع لقوله وحينئذ يزوجها الحاكم (قوله ويحتمل أن تزويج الحاكم الخ) إذا دقت النظر تجد هذا الاحتمال هو الصواب لأنه حينئذ يتبادر على الامتناع بصير كالمعدم فينتقل الحق للأب وهو ما لا يحاكم فلا يظهر كونه وكيله إلا إذا لم يظهر منه امتناع كأن يكون غائباً مثلاً (قوله ولا يعضل الخ) اعلم أن الذي يفهم من كلام المدونة أن الأب يكون عاضلاً

(ص) وعقد السفية ذو الرأي باذن وليه (ش) أي وعقد السفية له ولغيره على وليته إذا كان له رأي باذن وليه فإن لم يكن له ولي وهو ذو رأي جازاً نكاحه اتفاقاً وانظر لو عقد ذو الرأي بغير اذن وليه والظاهر أنه يتظر وليه وأما ضعف الرأي فيفسخ والمراد بالرأي العقل والدين وهذا لا ينافيان السفية (ص) وصح تو كيل زوج الجميع (ش) يعني أن جميع من تقدم من لا يجوز لهم عقد النكاح من جهة المرأة لنقص فيهم يجوز أن يكونوا وكلاء من جهة الزوج فيقبلوا له ففي سماع عيسى لا بأس أن يוכל الرجل نصرانياً أو عبداً أو امرأة على عقد نكاحه ابن عرفة وزيادة ابن شاس أوصيلاً لأعرفه واعترضه المشد إلى بأنه في النوادر عن ابن جبيب ويستثنى من كلامه المحرم فلا يוכל ولا يتوكل والمعتوه وأما ولي المرأة فلا يוכל إلا من يصح أن يكون ولياً لها وله هذا أشار بقوله (ص) لا ولي إلا كهو (ش) أي لا ولي المرأة فلا يוכל على نكاحها إلا من يكون مثله في استكمال شروط الولاية لأن الحق لله فلا يוכל كافر ولا عبداً ولا صبياً ولا امرأة وأدخل المؤلف الكاف على الضمير على مذهب ابن مالك مع أنه قليل لا ضرورة (ص) وعليه الإجابة لكف وكفوها أولى فيأمره الحاكم ثم زوج (ش) يعني أنه يجب على الولي غير الأب في البكر إجابة المرأة إلى كف معين دعت إليه يريد وهي بالغه لأنها لم تجب لذلك مع كونها مضطرة إلى عقده كان ذلك ضرراً فإن دعا الولي إلى كف غير كفوها أجبت وكان كفوها أولى من كفئه لأنه أدوم للعشرة فيأمره الحاكم أن يزوج من دعت إليه في المسئلتين فإن فعل فواضح وإن تمادى على الامتناع فبأسأله عن وجهه فإن رآه صواباً ردها إليه والاعتداع ضلاً برأول كف وحينئذ يزوجها الحاكم بعد ثبوت ثبوته عنده وملكها أمر نفسها وإن المهر مهر مثلها وكفاة الخاطب كما عند الباجي مع بعض الموثقين وإن شاعرد العقد لغير العاضل من الأولياء ويحتمل أن تزويج الحاكم إنما هو عند عدم الولي غير العاضل وجوز هذا الاحتمال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب فإن امتنع الولي زوج الحاكم (ص) ولا يعضل أب بكر براد متكرر حتى يتحقق (ش) يعني أن الأب في ابنته المجبرة لا يكون عاضلاً براد خاطبين وهو مراده بالتكرار أي براد من الخطاب لما جبل عليه من الحنان والشفقة ولجملها بعصاخ نفسها فرعاً على الأب من حالها أو حال الخاطب ما لا يوافق حتى يتحقق اضراءه فإن تحقق قال له الإمام ما أن تزوج والازوجنا عليك ولو أقي المؤلف بل عوض لا كان أولى لأن لم تنسق الماضي ولا تنسق المستقبل ولو عبر بمتعدد بدل متكرر لكان أولى لأن

بتحقق الضرر وإن لم يحصل منه رد من خاطب كمن علم من حاله منعه إياها من النكاح تكرر مخاطبها أم لا (قوله ولا يعضل أب الخ) مفهوم بكرة أن من لا يجبر بعد عاضلاً من أول وهلة وكذا الوصي المجبر بعد عاضلاً براد أول كف فهو ليس كالأب وفي بعض الشراح ولا يعضل أب ومثله الوصي المجبر (قوله بكرة) ومثلهما الثيب المجبرة متجبر (قوله فإن تحقق) أي ولو مرة قال له الإمام الخ وانظر إذا زوج الحاكم قبل العرض على الأب وامتناعه فلزوجها الحاكم قبل تحقق العضل فسخ (قوله والازوجناها) أي فإن لم تزوج زوجها الحاكم ولا يسأله عن وجهه امتناعه إذا لمعنى السؤال مع تحقق العضل (قوله ولو أقي الخ) فيه نظر بل الاتيان بلا أفضل لأن المصنف يتكلم على الأحكام المستقبلية (قوله ولو عبر بمتعدد الخ) عبارة هذه تقتضي أن تحقق العضل إنما يكون إذا تعدد لان التجدد ولو بمتكرر وعبارة شب أحسن لأنه قال وقوله ويرد بالتزويج أولى لأنه يشمل كلامه ما إذا كان التكرار من خاطب واحد أو متعدد وكلام



منه ما اذا زوجته من نفسها فانه  
يثبت له حيفه الخيار بين الاجازة  
والرد لان التوكيل على شئ  
لا يفعله مع نفسه فليس للوكيل على  
بيع أو شراء أو نحوه ما أن يبيع  
أو يشتري لنفسه (قوله لان الرجل  
اذا كره الخ) لا يقال كون خلاصه  
بيده مع غرم نصف الصداق قبل  
البناء فيه ضياع مال عليه وأما  
بعد فقد تلغذ لنا نقول كأنه داخل  
على الغرم بتوكيله وظاهر كلامه  
في هذه المسئلة سواء كانت صغته  
زوجتي عن أحيت أنت أو أنا  
أو زوجتي وأطلق كذا في عب

(قوله ولا ينعم) خبر مقدم وتزويج على تزويجها عطف مرادف أو مضاف وبه شرط للجواز وقوله تنز وحتك الخ الرضا قال بعض الشيوخ والحاصل لصيغة التزويج فقط وإن لم يقع منه واحد منهما قبلها بأن يقع منه تعيين معين ما تنز وجاهدون تعيين نفسه مستثنى (قوله والمعنى الأعلى الخ) بـ (قوله على ما فيه) أي من الخلاف المائل يستحب كما صرح به في شرح العبد أنه إذا تبين أنها قبل الصيغة المذكورة بذلك والرضا بمنزلة التفويض وانما قبلت لأن قوله تنز وحتك فيه قبول

(قوله ولا ينعم) خبر مقدم وتزويجها مبتدأ مؤخر وقوله وتولي الطرفين بكسر اللام مصدر وتولي عطف  
 على تزويجها عطف مرادف أو مفسر والاولى أن يذكر عقب تزويجها لانه مرادف له أو مفسر وقوله ان عين أي من يزوجهامنه  
 وبشرط الجواز وقوله بتزويجك الخ الباء للتصوير وقوله ونرضى أي ويقع منها الرضا حين يقول تزويجك بكذا أو قبل أو والحال أنه يقع منها  
 الرضا قال بعض الشيوخ والحاصل أنه ان وقع منه تعيين نفسه وتعيين ما تزويج به قبل أن يأتي بهذه الصيغة كان قوله بتزويجك تصويرا  
 لصيغة التزويج فقط وان لم يقع منه واحد منهما قبلها كان تصويرا للصيغة التزويج وتعيين نفسه وتعيين ما يتزوجهامه وان وقع منه  
 واحد منهما قبلها بأن يقع منه تعيين نفسه دون تعيين ما يتزوجهامه كان تصويرا للصيغة التزويج وتعيين ما يتزوجهامه وان وقع منه  
 تعيين ما يتزوجهامه دون تعيين نفسه كان تصويرا للصيغة التزويج ولتعيين نفسه (قوله أنه يجوز) أي وأما الوصي فيكرمه ذلك فهو  
 مستثنى (قوله والمعنى الأعلى الخ) بيان لقول المصنف ونحوه أي فأراد المصنف بقوله ونحوه من بعد صالحا لايجاب والقبول من الطرفين  
 (قوله على ما فيه) أي من الخلاف المتقدم (قوله ان عين لها) أي في صيغة التزويج أو قبل (قوله ويشهد على رضاها) الاشهاد ليس بشرط  
 بل يستحب كما صرح به في شرح العمدة قاله الخطاب أي رضاها الحاصل حين تلفظه بذلك أو رضاها السابق على الصيغة المستمر والحاصل  
 أنه اذا تبين انها قبل الصيغة المذكورة أنه يريد تزويجها من نفسه وعين لها الصداق وحصل منها الرضا ولو حال نطقه بالصيغة فانه يكتفي  
 بذلك والرضا بمنزلة التفويض وانما المشروط رضاها ولو بالسكوت كما هو ظاهر كلامهم وقال في ذلك وجد عندى مانصه ولا يحتاج لقوله  
 قبلت لان قوله تزويجك فيه قبول وقال الشيخ سالم قوله تزويجك بكذا ايجاب وقبول من جانبه وكأنه قال تزويجك وقبلت اهـ



(قوله للرد) أي صريحاً وقوله مما قبله أي قوله تزويجها (قوله ان ادعاء الزوج) أي في الزوج للعهد أي المهرود أي الذي عينه الوكيل (قوله في أيهما يصدق) انظر هذا مع ما يأتي في باب الوكيل لا يصح الا بالشهرة والانتظار وأما لو عزله سرا فلا يعزل قولاً واحداً (قوله وبعبارة وان ادعت الخ) إشارة لترجيح أحد القولين المشار إليهما بقوله في أيهما يصدق قولين (قوله فان السلطان ينظر) فيقدم الا كفاء في الثانية فان تنازعوا في العقد فقدم أفضلهم فان تساوا فافيه فاستووا فافيه زوج الجميع وهذا هو الذي يجب المصير اليه وان كان خلاف ظاهر المصنف (وأقول) (١٩١) يمكن حل المصنف عليه وقوله وترضى أي اذا

كانت عن يعتر رضاها والا فالمعتبر رضا وليها (قوله وان أذنت لولين) كلام المؤلف شامل لما اذا أذنت لهما معاً ومرتين ويحمل هذا التفصيل على انه لما عين لهما هذا الثاني كانت ناسية للاول أو اتحد اسم الزوجين أو اعتقدت ان الثاني هو الاول فاندفع ما يقال ما ذكره المصنف لا يتصور لان أشهر القولين انه لا يبدأ بعين لها الزوج والإفهام ان خياراً فان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور فيها هذا التفصيل وتكون الاول مطلقاً عليها بالثاني وان لم يعين كل منهما الزوج فلها البقاء على من اختارت البقاء عليه سواء كان الاول أو الثاني من غير نظر التلذذ من الاول أو الثاني وقوله أو تلذذ به ولا حد عليه لدخوله عالم الاول كافي المعيار أي الخلاف لان ابن سهل لم يقصد استحقاق الثاني لها بالدخول بعدم العلم غير أن قضيته أن يكون مع العلم الفسخ بطلاق مع انه بطلاق الآن يقال هذا خلاف ضعيف جداً وفسخ نكاح الثاني بخلاف كافي التوضيح (قوله لولين) وكذا الاولياء (قوله يعني ان المرأة الخ) وكذا المهر إذا أذن لولين حكمه حكم

فان لم يشهد على ذلك والمرأة مقررة فهو جائز ولو لفظ ذلك أن يقول لها قد تزوجتك على صداق كذا وكذا وترضى به وأتى بقوله وتولى الطرفين وان كان مستفاداً مما قبله للرد على من يقول ليس له تولى الطرفين أي ايجاباً وقبولاً (ص) ولن أنكرت للعقد صدق الوكيل ان ادعاء الزوج (ش) يعني اذا قالت المرأة للوكيل لم تزوجني فان الوكيل مصدق بلا عين اذا ادعى الزوج النكاح لانها مقررة بالاذن والوكيل قائم مقامها وان لم يدعه الزوج صدقت هي وظاهر قوله ان ادعاء الزوج ولو كان هو الوكيل ولو صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبل العقد وقال الوكيل بل بعده حكى ابن بشير في أيهما يصدق قولين وبعبارة وان ادعت عزله قبل العقد وادعى انه عقد قبل العزل فالقول قوله الآن بطول ما بين التوكيل وعقد النكاح نحو ستة أشهر والافيق قبل قولها ويحمل على العزل (ص) وان تنازع الاولياء المتساوون في العقد أو الزوج نظراً لحاكم (ش) أي اذا كان للمرأة أولياء وهم في المنزلة سواء أخوة أو بنو أخوة أو أعمام أو بنو أعمام فاختلّفوا أيهم يتولى العقد مع اتفاقهم على الزوج أو اختلّفوا في تعيين الزوج بأن يريد كل منهم تزويجها الغير من يريده الآخر ولم تعين المرأة أحد الزوجين والأجبت الى ما عينته ان كان كفاً كما مر فان السلطان ينظر فيمن يلى العقد منهم في الاولى وفيمن يزوجه هو منه في الثانية فقوله المتساوون في العقد أي في الدرجة من نسب أو ولاء (ص) وان أذنت لولين فعقد الاول (ش) يعني ان المرأة اذا أذنت لولين في أن يزوجهما كل من رجل فعقد لهما كل على زوج فتكون للزوج الاول دون الثاني لانه تزوج ذات زوج ومفهوم ولين انه لو كان الولي واحداً فلا بد من فسخ الثاني ولو دخل بها وفي قوله أذنت دلالة على أنها غير مجبرة وهو واضح (ص) ان لم يتلذذ الثاني بلا علم (ش) يعني أنه يحكم بها الاول ان انتفى تلذذ الثاني منها بمات وطء فافوقها على المشهور بلا علم منه أو من العاقله بالاول فهي الاول في صورتين بأن لم يتلذذ الثاني منها أصلاً أو تلذذ بها بعلم وللثاني في صورة أن تلذذ بها بلا علم منه انه فان وحل كونها الاول اذا تلذذ بها الثاني عالم حيث ثبت علمه بالبيئة أي بأن تشهد البيئة على اقراره قبل التلذذ بأنه عالم انه ثان وأما لو أقر بذلك فقط بعد التلذذ فلا تكون الاول لاحتمال كذبه وتكون للثاني زوجة ولكنه يفسخ نكاحه عملاً باقراره ويكفون فسخه بطلاق لانه مختلف فيه كافي ز (ص) ولو تأخر تفويضه (ش) مبالغة في مفهوم الشرط أي انه اذا تلذذ بها الثاني بلا علم فانها تكون له ولو كان التفويض أي الاذن للولي الذي عقد للثاني متأخراً عن الاذن للعاقل الاول وقوله تفويضه من اضافة المصدر الى مفعوله والاصل تفويضه له وقال البايجي ان فوضت لاحده ما بعد الآخر فان النكاح الاول ويفسخ نكاح الثاني ولو دخل وقوله (ان لم تكن في عدة وفاة) شرط في المفهوم أيضاً أي ان الثاني اذا تلذذ

المرأة اذا أذنت لولين (قوله ان لم يتلذذ) والمراد بالتلذذ ارضاء الستور وانظر هل تلذذ الصغير بقوت كالكبير أم لا الآن هذا خلاف قول الشارح بمقدمات وطء وما قلناه صرح به بعضهم وارضاء الخطاب لانه قال وانظر لو خلاهما ثم تصادق هو والزوجة على انه لم يقع منه تلذذ ولا وطء مما الحكم هل تكون هذه الخلو فواتاً على الاول أو لا تكون فواتاً وظاهر نصوصهم ان الدخول فوت (قوله وللثاني في صورة الخ) ومحل كونها الثاني أيضاً هو أن لا يكون الاول تلذذ بها قبل تلذذ الثاني والا كانت مطلقاً (قوله تفويضه له) أي العاقل الثاني المفهوم من المقام أو المراد التفويض بالنسب للزوج الثاني والاضافة تأتي لادنى ملائمة



( قوله ان لم تكن حالة التلذذ الخ ) أى بأن عقد ودخل في حياته أو عقد في حياته ودخل بها بعد عدة وفاته نعم يصدق المصنف بصورة غير مرادة وهو ما اذا كان عقد الثاني في عدة وفاة الاول ودخل بها الثاني بعد العقد وذلك لأنه في تلك الحالة يتأبدتحريرها على الثاني ( قوله أما ان تلذذ بها الثاني ) أى وكان العقد بعد وفاة الاول أو قبل وفاته وهى المشار لها بقوله ولتقدم العقد الخ ثم لا يخفى ان كلام المصنف يفيد انه اذا تلذذ بها في عدة الوفاة لا تكون له وهل يتأبدتحريرها عليه اذا وطئ في العدة وقد عقد قبل وفاة الاول أم لا لان العقد وقع على ذات زوج والذي يظهر الاول نظر الوقوع الوطء في العدة وهو الذى جزموا به في مسألة المفقود كذا قررنا وأظنه لعم ( قوله اختاره من نفسه لامن الخلاف ) أى اختاره من نفسه مقابلا بقول ابن المواز ( قوله وجواب ز فيه نظر ) قال الشيخ أحمد فان قيل ما يسان الخلاف الذى اختاره من نفسه فاجاب ان تشبيه ابن المواز ذلك لمن عقد ودخل قبل الموت أو الطلاق يفيد القول الثاني اذ مذهب ابن عبد الحكم أنها لا تقوت ( ١٩٣ ) على الاول بحال فقد ثبت من هذا قول انها الاول مطلقا وقول انها الثاني مطلقا

وحيث يثبت وجبه أن يقال ليس ما اختاره ابن رشد أحد القولين بل هو قول ثالث بالتفصيل فكان المناسب لاصطلاح المصنف التعبير بالفعل دون الاسم وقد تقدم ما يشبه هذا في باب الأيمان بالنسبة للخمى ولعل المصنف لما رأى ان ما اختاره ابن رشد بعض ما تقدم لا غير جعله مختارا من الخلاف وكذا يقال فيما تقدم ثم ان قول محمد ان ذلك بمنزلة الخيدل على انه دخل غير عالم وقد صرح بذلك عنه ابن عرفة في نقله انتهى قال الاقناني وكان المناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل فيقول على ما ظهر وهو اعتراض لا شك في صحته وجواب ز فاسد لان هذا علم بالنقل والرواية لا بالاحتمال ( قوله وما وقع في الشارح ) أى من ان محل فسخهما ما لم يدخل بها أحدهما فان دخل كانت ان دخل بها ( قوله لاجل بينة ) على الفسخ عقد الثاني ( قوله لاجل بينة بعلمه ) أى فالبينة شهدت

بها غير عالم فانها تكون له ان لم تكن حال التلذذ بها في عدة وفاة أما ان تلذذ بها الثاني في عدة وفاة من الاول كأن مات عنها قبل الدخول الثاني ثم دخل بها الثاني بعد موته وقبل انقضاء عدته فيفسخ نكاحه وترد لا كمال عدة الاول وترثه وقوله وفاة لبيان الواقع لا للاحتراز اذا لا تكون العدة هنا لعدة وفاة لان طلاق الاول انما يكون قبل الدخول والمطلقة قبله لعدة عليها اذا لا يتأني أن يكون الاول دخل بها وتكون للثاني وقوله ( ولتقدم العقد على الاظهر ) مبالغة في مفهوم الشرط الثاني أى ولو كان التلذذ في عدة وفاة الاول تقدم العقد له على موت الاول على الاظهر فيفسخ نكاحه وترث الاول ويتأبدتحريرها عليه وقال ابن المواز يقر نكاحه معها ولا ميراث لها من الاول بمنزلة ما اذا عقد ودخل قبل موته انتهى ورده المؤلف بلو وكان المناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل لان ابن رشد اختاره من نفسه لامن الخلاف وجواب ز فيه نظرا لتطرق الشرح الكبير ( ص ) وفسخ بلا طلاق ان عقدا بزمن أوليينه بعلمه انه ثان ( ش ) أى وفسخ عقد كل منهما ان عقدا بزمن واحد تحقيقا أو شكيا بلا طلاق سواء حصل دخول منهما أو من أحدهما أم لا وما وقع في الشارح مما يخالف ذلك لا يعول عليه وبوهم وقوع العقدين في زمن واحد كالشك في ذلك كما هو ظاهر كلام أبي الحسن وعقد الثاني لاجل بينة بعلمه انه ثان بلا طلاق أيضا وترد الاول بعد الاستبراء وقوله أوليينه المعطوف على فاعل فسخ محذوف وأوليتنقسم بمعنى الواو كما ترى والضمير في بعلمه للزوج بدليل قوله ( لان أقر ) انه ثان أى لان أقر والثاني انه عقد وهو عالم بالاول ثم بنى أو أقر بعد بنائه أنه بنى وهو عالم بالاول فيفسخ نكاحه بطلاق لاحتمال كذبه في دعواه العلم بالاول ويلزمه المهر كاملا وحكم ما اذا قامت بينة على علم الولي انه الثاني تحكم ما اذا قامت على علم الزوج أنه ثان فيفسخ بلا طلاق ( ص ) أو جهل الزمن ( ش ) أى وكذا يفسخ النكاحان بطلاق ما لم يدخل بها أحدهما اذا جهل الزمن للعقدين بحيث لم يعلم السابق منهما فان دخلا معا كانت لاولهما دخولا ان علم والافسح بصورة أو جهل الزمن انه جهل تقدم زمن أحدهما على زمن الآخر مع تحقق وقوعهما في زمنين وأما مع احتمال اتحاد زمنهما فهو داخل في قوله ان عقدا بزمن كإمسا ( ص ) وان مات وجهل الاحق

بأقراره قبل التلذذ انه دخل وهو عالم انه ثان خلاصته شهادة البينة بعد الدخول انه كان أقر قبل الدخول انه عالم بأنه ثان في سواء عقد مع علمه أو حدث له العلم بأنه ثان بعد العقد ( قوله لان أقر الخ ) حاصله ان الاقرار بعد الدخول ونحوه صورتان الاولى أن يقر فيقول عقدت وأنا عالم بالاول ثم دخلت الثانية أن يقول دخلت وأنا عالم بالاول ( قوله ويلزمه المهر كاملا ) ولا تكون للاول ( قوله وحكم ما اذا قامت بينة ) أى قامت بينة أى على إقراره حالة العقد أن هذا الزوج ثان قال عجم قتلخص من هذا انه اذا ادعى كل من الزوج أو الزوجة انه علم قبل التلذذ ان الزوج ثان وثبت ذلك بينة فانها تكون للاول ومثل ذلك ما اذا ادعى الولي انه عقد للزوج وهو عالم بأنه ثان وثبت ذلك بينة وأما اذا ادعى الزوج بعد التلذذ انه كان عالما بأنه ثان فانه يفسخ نكاحه بطلاق وأما دعوى الزوجة أو الوكيل في هذه الحالة فلا يعمل بها وتبقى زوجة الثاني وفائدة الفسخ بطلاق انه لو تزوجها بعد ذلك كانت عنه على طلقين ( قوله ما لم يدخل بها أحدهما ) وان دخل بها أحدهما كان أولى بها ( قوله وجهل الاحق ) جملة حاله مقدر فيها قد



وقوله في الارث قولان مبتدأ وخبر جواب الشرط وقوله الاحق أفعل التفضيل على غير بابه أي المستحق (قوله في الارث) أي لتحقيق الزوجية وعدم تعيين مستحقها لا يضر وعدم ارث واحد منهما بالكلية بناء على أن الشك في تعيين المستحق كشك في سبب الارث ورأي بعضهم أن القياس دفعه للزوجين لأن النزاع في تعيين مستحقه لا في أصل وجوبه (١٩٣) ولكن رجع عدم الارث في تنبيهه

محل القولين إذا ادعى كل  
أحد الأول أو ادعى أحدهما أنه  
الأول وقال الآخر لا أدري أو علم  
الأول والثاني وقال الأول والثاني  
أنت لم تملأ وقال الثاني بل تملأ  
غير عالم (قوله أي وعلى القول الخ)  
هذا التقرير صدر به في ك وقد  
نقله بهرام عن الباب ناقلاً عنه  
بعض المذاكرين له (قوله قدر  
ميراثه) أي من مالها كما إذا كان  
يخصه من مالها غير الصداق عشرة  
دينارين وصداقها عشرة وقوله فأقل  
ظاهر وقوله ومن كان ميراثه أقل  
كما إذا كان يخصه من ميراثها  
عشرة دينارين وصداقها عشرون  
ديناراً فإنه يغرم عشرة (قوله وبهذا  
التقرير يظهر الفرق بين القولين)  
وذلك لأن القول الأول يقول  
بالارث من مالها كان مالها كثيراً  
أو قليلاً ويدفع الصداق ويرث  
منه كان قلبه لا أو كثيراً أو لم يكن  
لها مال أصلاً إلا الصداق  
بخلاف الثاني فإنه على تقدير إذا  
لم يكن لها مال فإنه يغرمه ولا يرث  
وإذا كان ما يخصه أكثر من  
صداقها بأضعاف مضاعفة  
لا يأخذ منه شيئاً (قوله وكلام  
المؤلف) أي الذي هو قوله وإن  
ماتت وجهل الآخر ففي الارث  
قولان إلى قوله وعلى الارث  
بإدخال الغاية (قوله وكل يدعيها)  
الاول لتعليل (قوله وذلك حيث

ففي الارث قولان (ش) أي فإن ماتت المرأة فيما إذا جهل الزمان وجهل الآخر من الزوجين  
أي الذي يقضى بالزوجية له ولو علم به وهو الأول قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله  
فاختلف في ثبوت الارث للزوجين منه أو عدمه على قولين للتأخيرين وأكثرهم على  
سقوطه وبعبارة ومحل الخلاف إذا كان بين العقد ترتيب وأما أن وقع في زمن ولو شكا  
أو وهما فلا يرث اتفاقاً لأنه يفسخ بطلاق كما هو متفق على فساد (ص) وعلى الارث  
فالصداق والا فرائده (ش) أي وعلى القول بالارث فاللازم لكل من الزوجين الصداق كله  
لأنه مقر بوجوب ذلك عليه للورثة فلا يستحق شيئاً إلا بعد دفع ما أقرب به ولو لم يكن لها مال إلا  
الصداق ويقع الارث فيه وعلى القول بعدم الارث فاللازم له الرائد على ارثه على تقدير  
الارث فمن كان صداقه قدر ميراثه فأقل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه أقل من صداقه غرم  
ما زاد على ميراثه لا قراره بثبوته عليه فلو كان ما يرثه أزيد من صداقها لا يكون له شيء ولا عليه  
كما إذا كان مساوياً وان لم يكن لها مال غرم الصداق وبهذا التقرير يظهر الفرق بين القولين  
وكلام المؤلف حيث ادعى كل منهما أنه الأول وان شكك في الارث كافي لتت وعليه فإن شك  
أحدهما فلا غرم عليه ويغرم الآخر الزائد من الصداق على الارث (ص) وإن مات الرجلان فلا  
ارث ولا صداق (ش) أي وإن مات الرجلان أو أحدهما والمسألة بحالها من جهل الآخر فلا ارث  
لها من مالها ولا صداق لها عليها اتفاقاً لأن سبب الارث والصداق الزوجية ولم تثبت لأنها ناشئة في  
زوجية كل منهما وبعبارة والفرق بين موتها وموتها أن الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها  
وهنا لا يمكن دعوى تحقيقها على كل منهما وفي شرح (ه) مانعه تنبيه سكك المؤلف عن بيان  
كونها تعتد في هذه أم لا أم لا لأن من تعرض له والذي ينبغي الجزم به أن يقال إنها تعتد عدة  
وفاته حيث كان يفسخ النكاح بطلاق وذلك حيث حصل الاقرار بالنكاح أو حصل نكاحها في  
زمانين فإن كان يفسخ بطلاق كما إذا وقع العقدان في زمن تحقيقاً أو شكاً فإنها تعتد عدة طلاق  
ولا تجب عليها العدة في هذه الحالة إلا أن يحصل دخول ولو من أحدهما لأن نكاحها في الأول  
من المختلف في فساد وفي الثاني من المجمع على فساد نأمل (ص) وأعدلية متناقضتين ملغاة  
(ش) أي وأعدلية إحدى بينيتين متناقضتين ملغاة كالأوامر أحدهما بينة أن نكاحه سابق  
ونكاح غيره لاحق فأقام غيره بينة على عكسه وكانت أحدهما أعدل من الأخرى فإن زيادة  
العدالة كغيرها من المبرجات لا تبيح في باب الشهادة غير معتبرة هنا لقيام الزيادة بمقام  
شاهد وهو ساقط في النكاح دون البيع فتسقط البيئتان لتناقضهما وعدم مرجح وحينئذ في قيد  
قوله فيما يأتي في باب القضاء وعز يدعونه بغير النكاح وأشار بقوله (ولو صدقتها المرأة) إلى أنه  
لا يقضى بالاعدل من البيئتين ولو صدقتها المرأة لأن ما لم ينساقط صار الزوجان بلا بينة فلا  
يلتفت إلى قول المرأة حينئذ فلا بد من حذف في كلام المؤلف أي وأعدلية إحدى بينتين  
متناقضتين ملغاة فحذف المضاف والمضاف إليه الذي هو الموصوف وأبقى صفة الدلالة عليه  
ولما كان النكاح الفاسد بالنسبة إلى الفسخ وعدمه أقساماً ثلاثة وهي ما يفسخ قبل الدخول  
وبعد ان لم يطل وما يفسخ قبل الدخول لا بعده وما يفسخ أبداً شرع في ذكرها على هذا الترتيب

(٣٥ - خشي ثالث) حصل الاقرار بالنكاح هي المشار لها بقوله لان أقرو وقوله أو حصل نكاحها في زمانين  
وهي المشار لها بقوله أو جهل الزمان أي وان لم يحصل دخول (قوله وأبقى صفة الدلالة عليه) أي للدلالة على الموصوف بصفته أي وأما  
الدلالة على المضاف فأخوذة من المعنى لأن موجب المفاضلة بين الأمرين إنما يكون قائماً بأحدهما



(قوله أو من امرأة) كذا في نسخته أو من امرأة إلا أن الموجود في غيره من امرأة والأحسن أن يقول المصنف وفسخ نكاح أو وصى الزوج فيه بكنتم شهودا من امرأة لأنه لا بد أن يكون الموصى بالنكاح الزوج والموصى بالسكتمان الشهود (قوله أو بمنزل) أي عن منزل (قوله إلى حكم نكاح السر) لا يخفى أن المصنف لم يتكلم على حكم نكاح السر (وأقول) أفاد به رام أن الحكم البطلان وأفاد الخطاب أن الحكم المراد للشارح هو المنع فقد قال وقول المصنف فسخ يدل بطريق الالتزام على أنه ممنوع قال ابن عبد السلام لا خلاف أعلمه في المنع منه انتهى فإذا علمت ذلك فقول الشارح ثم أشار بما بالصراحة أو بالالتزام فهو بالنسبة للحكم بالالتزام والعلماء قد يستعملون الإشارة فيما يشمل الصريح (قوله والمشهور الخ) مقابلة قول يحيى بن يحيى (قوله أنه المتواصي بكنتمه) الحاصل أن نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنتمه إذا لم يكن الكنتم خوفا من ظالم أو قاض أو فلا يضر وأن إصاء الولي فقط أو الزوجة فقط أو هما الشهود دون الزوج فلا يضر أيضا وكذا لو اتفق الزوجان والولي على الكنتم دون إصاء الشهود فلا يضر أيضا وكذا نسخة حـ لولو وفسخ موصي بكنتم شهودا من امرأة الخ ونحوه في المواقي فإنه قال لعله وفسخ موصي بكنتم شهودا من امرأة فإذا علمت ذلك فقول الشارح أنه المتواصي بكنتمه أي المتواصي فيه الشهود فإذا كان كذلك فقول المصنف وإن بكنتم شهودا أو فيسه واول الحال وانما فسخ لان الكنتم من أوصاف الزنا قال عـ فهم من قوله (١٩٤) بكنتم شهودا أنه لا يكون نكاح سر بإصاء شاهد واحد بكنتمه بل يفهم مما تقدم

أنه لو كثرت الشهود أو وصى بكنتمه ما عدا شاهدين يفهم أنه لا يكون نكاح سر وسيأتي للشارح أنه يجعل الواو للبالغنة وسيأتي ما فيه فإذا علمت الذي قررناه يكون قول البابي إن اتفق الزوجان والولي على كنتمه ولم يعلموا البينة بذلك فهو نكاح سر انتهى ضعيفا (قوله امرأة الخ) ففضيته لو كانت امرأة غيره لم يكن نكاح سر ويقال إن ابن عرفة إنما قال امرأة نظرا للشأن لأن الشأن أن ذلك بكنتم عن امرأة له (قوله أو بكنتموا ذلك عن أهل منزله) عبارة به رام في حله أو بكنتموا ذلك في المنزل الذي نكح فيه ويظهر وجهه في غيره أو عكسه فإذا علمت ذلك فبستغنى عن ذلك بقوله عن امرأة لأنه إذا كان عن

فقال (ص) وفسخ موصي وإن بكنتم شهودا أو من امرأة أو بمنزل أو أيام إن لم يدخل ويطل (ش) يشير بهذا إلى حكم نكاح السر وإلى معناه وإلى ما يترتب عليه والمشهور أنه المتواصي بكنتمه ولو شهد فيه جماعة مستكثرة وقال يحيى بن يحيى هو أن لا يشهد فيه شاهدان قبل الدخول وإذا فرغنا على المشهور فلا فرق بين أن يسأل الشهود أن بكنتموا ذلك من امرأة دون أخرى وظاهره امرأة أنه أو غيرها وهو ظاهر ما حكاه المؤلف عن الواضحة وفي كلام ابن عرفة امرأة له أو بكنتموا ذلك عن أهل منزله دون غيرهم أو بكنتموه ثلاثة أيام ونحوها رواه ابن حبيب اللخمي ولو يومين فقط فإن ذلك كله نكاح سر وهذا كله إذا كان المتواصي بالسكتمان قبل العقد أو حينه وأما لو أمر الشهود بالسكتمان بعده فإنه ليس نكاح سر ويؤمرون بأشهاده ولا بد أن يكون للزوج في نكاح السر مدخل فلا يستلزم الولى والزوجة دون الزوج لا يضر وأما ما يترتب على هذا النكاح فأمران أحدهما الفسخ بطلقة لأنه مختلف فيه ومحل فسخه مالم يدخل ويطل فإن دخل وطال فلا فسخ لحصول مظنة الظهور المطالب على المشهور وتعقب قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وإن طال على المشهور بأنه غير موجود فضلا عن كونه المشهور فقوله وفسخ أي بطلاق وإلها المسمى بالدخول إن كان والا فصدّق المثل وقوله موصي أي بكنتمه بدليل المبالغة وبالغ بقوله وإن بكنتم شهودا فقط دون الزوج ووجه والولى على المشهور للرد على يحيى بن يحيى القائل بأن نكاح السر هو أن لا يشهد فيه شاهدان قبل الدخول كما هو والطول هنا بما يحصل فيه الفشو والثاني أنه يعاقب الزوجان والشهود مع العمد لا مع الجهل واليه الإشارة بقوله (وعوقبا والشهود) وظاهره وإن لم يحصل دخول وهو ظاهر لا تركابهم

امرأة فأولى المنزل (قوله ونحوها) إن كان المراد فاز يد فلا يتوهم وإن كان المراد اليومان فما بعده موافق له العصيان فلذلك قال بهض والمراد بالأيام الجنس أي جنس الأيام أي المتحقق في اثنين فيصدق باليومين (قوله لأنه مختلف فيه) وذلك لأنه رأى لأصحاب مالك أن هذا النكاح جائز وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي (قوله على المشهور) أي خلافا لما أفاده ابن الحاجب (قوله أي بكنتمه) لا يخفى أن بكنتمه نائب الفاعل فهو عمة تحذف الجار ثم المضاف فانه فصل الضمير واستتر في عامله (قوله وبالغ الخ) لا يخفى أن ما قبل المبالغة أن يكون الموصى بكنتمه هو الشهود والزوج والولى أي والذي يوصى هو الزوج فقط وإذا علمت ما ذكر فالمدار على إصاء الشهود بالكنتم فينبذ يصح أن تكون الواو للبالغنة باعتبار المذكر وإن تكون الواو للحال كما قررنا ولا تتبع بعض الشراح (قوله للرد على يحيى بن يحيى) لا يخفى أن الرد على يحيى بن يحيى لا يكون بالواو للبالغنة بل تكون الواو للحال أيضا على أنه إذا كانت للبالغنة يكون الرد بما قبل المبالغة وما بعده ما يخلاف ما إذا جعلت الواو للحال فالرد ليس بالواو بل بالرد بتبيين كون نكاح السر هو الموصى بكنتم الشهود (قوله والطول هنا) أي خلاف الطول في نكاح البتية (قوله وعوقبا) أي الزوجان مالم يكونا مجبرين والافعال عقاب على الأولياء والأرجح نصب الشهود مفعول معه لضعف رفعه عطف على ضمير الرفع لعدم الفصل والنصب مختار لضعف النسق \*



وظاهر المصنف ولو شهدوا عند من يرى جواز ذلك لان الانسان لا يجوز له أن يشهد إلا بما يجوز في مذهبه (قوله الانهارا) أي أوليلا  
 أي أو بعض ذلك (قوله هذا عطف الخ) فيه مسامحة اذا المعطوف جلة وهو فسخ قبل الدخول وجوبا والمعطوف عليه هو قوله وفسخ  
 النكاح المتواصي بكتمة (قوله عند ابن القاسم) ومقابله يفسخ ولو دخل (قوله لانه يزيد وينقص) لانه اذا كان الشرط منه يكون  
 الصداق أزيد واذا كان منها يكون الصداق قليلا (قوله لاحدهما) والاولى أن يزيد أو لا - ما لان اقتصاره على ما ذكره وهم أنه يفسخ  
 عند الخيار لهم مطلقا لانه أشد وليس كذلك قاله الشيخ أحمد (قوله أو على ان لم يأت بالصداق كذا فلا نكاح وجاء به) وأما ان وهبت  
 له وقبله فالتظاهر انه حكم ما اذا أتى به من التفصيل (قوله ويثبت بعده بالمسعى) (١٩٥) وهذا اذا سمى شيئا وكان حلالا ولا فسادا

المثل والنكاح في هذه والتي قبلها  
 فاسد لعقده (قوله عند الاجل)  
 أي عند تمام الاجل أي في اليوم  
 المتم للاجل وأما قوله حتى انقضى  
 الاجل أي بعد تمام الاجل (قوله  
 فلا نكاح بينهما قول واحد) لا قبل  
 الدخول ولا بعده لانه لم يحصل  
 عقد بالكتابة لانه معاق ولم يحصل  
 المعلق عليه إلا أن تعبيره بالفسخ  
 يدل على انه منعقد (قوله وظاهره)  
 أي ظاهر قول التوضيح فلا نكاح  
 بينهما قول واحد الخ هذا معناه  
 قال الشيخ أحمد قول المصنف  
 وجاء به مفيد لا من أحدهما ان  
 المعنى لا يصير بسببه ههنا الثاني  
 انه ان لم يجزى به يفسخ قبل الدخول  
 وبعدده وهذا كالصريح في كلام  
 ابن رشد (قوله الاخيار المجلس)  
 بحث فيه بعض الشيوخ بأن  
 اشترطه في البيع يفسد فأولى  
 النكاح بل البيع أولى بالصحة لان  
 الخيار عهد فيه في الجملة وأجاب بأن  
 النكاح مبني على المكارمة ففسوخ  
 فيه ما لم يتسامح في غيره (قوله أو  
 لتفريق الصفقة) كعبد يساوي  
 ألفين على أن يعطيه ألفا مثلا أي

العصيان لكن قال ابن ناجي ان المعاقبة انما تكون بعد الدخول أي وان لم يحصل فسخ (ص)  
 وقبل الدخول وجوبا على أن لا تأتية الانهارا (ش) هذا عطف على قوله ان لم يدخل ويطل  
 أي وفسخ النكاح المتواصي بكتمة ان لم يدخل ويطل وفسخ قبل الدخول وجوبا اذا نكح بشرط  
 أن لا تأتية أو يأتيتها الانهارا أوليلا ويعض بالدخول عند ابن القاسم ويسقط الشرط ولهما مهر  
 المثل وان كان فاسدا لعقده ما في الشرط من التأخير في الصداق لانه يزيد وينقص لذلك وانما  
 كان يثبت بعد الدخول بخلاف نكاح المتعة لدخوله هنا على دوام النكاح يسده الى الممات  
 وتنصيف الزمن لا تأثيره في العقد بعد الدخول وانما قال المؤلف وجوبا لثلايته وهم ان هذا  
 النكاح لما كان يعرض بعد الدخول يكون الفسخ فيه استجابة با دفع ذلك التوهم (ص) أو  
 بخيار لاحدهما أو غير أو على ان لم يأت بالصداق كذا فلا نكاح وجاء به (ش) أي ومما يفسخ  
 قبل الدخول وجوبا ويثبت بعده بالمسعى ما اذا تزوجها على خيار يوما أو أكثر لا زوج أولها أو  
 لغيرهما أو لغيره وكذلك الجواب فيمن تزوج امرأة على أنه ان لم يأت بالصداق الذي وقع  
 به العقد أو بعضه الى أجل كذا فلا نكاح بينهما أو أتى به عند الاجل أو قبله وان لم يأت به حتى  
 انقضى الاجل فلا نكاح بينهما قول واحد اقاله في التوضيح وظاهره انه يفسخ أبدا ومثله ان لم  
 يأت به أصلا والباء في بخيار بمعنى على الاخيار المجلس فلا يضر على المعتمد (ص) وما فسد  
 لصداقه (ش) هو معطوف على موصي بكتمة وهو دقيق وخسذه ان ما مر فاسد لعقده أي ومما  
 يفسخ قبل الدخول لا بعده ما فسد من النكاح لصداقه اما لعدم جواز بيعه كابق أو لتفريق  
 الصفقة كنكاح مع بيع أو لتضمن اثباته رفعه كدفع العبد في صداقه وسياق ذلك كله (ص)  
 أو على شرط يناقض كأن لا يقسم لها (ش) معطوف على قوله على أن لا تأتية الانهارا لانه ما  
 فسد لعقده أي أو وقع النكاح على شرط يناقض المقصود منه كشرط أن لا يقسم لها في البيت  
 مع غيرها وأعاد العامل للبعدد وكعقده على أن لا ميراث بينهما ما أو على ان لها نفقة مسماة في  
 كل شهر وكذا الوشرط نفقة زوجة الصغیر أو السفیه أو العبد على الاب أو السيد وفسخ قبل  
 ويثبت بعده المثل ويسقط الشرط ويكون على الزوج في الجميع ولو شرط نفقة الكبير  
 المالك أمر نفسه في نفس العقد على غيره كان الجواب كذلك ابن حبيب إلا أن ترضى الزوجة  
 لتكون النفقة على غير الزوج فيثبت العقد ومثل ذلك لو أعطى الزوج جمل بالنفقة لانه ليست  
 بدین ثابت في الذمة كالمهر ففسخ قبل ويثبت بعده لان شرط الجمل بالنفقة كشرطها على

انه جعل بعض السبعة يباعوا بعضها صداقا فيلزم اجتماع البيع والنكاح ويثبت بعده بصداق المثل ولعل تسميته تفريق صفقة مع انه  
 جمع بين بيع ونكاح في صفقة ان قصد بصفقة النكاح وحدثها وكذا بصفقة البيع ففد فرق الصفقة عن وحدتها (قوله أو على ان  
 لها نفقة مسماة في كل شهر) لعل وجه ذلك لانه يحتمل أن يطرأ ما يقتضي أن لا تكفي تلك النفقة المرأة المذكورة والظاهر أنه يدخل  
 في ذلك ما لو جعل لها دراهم معينة في كسوة لها كل سنة لاحتمال ارتفاع السعر (قوله ولو شرط نفقة الكبير الخ) كذا في نسخة  
 الشارح وفي العبارة حذف والتقدير نفقة زوجة الكبير (قوله إلا أن ترضى الزوجة الخ) مفاد النقل ان هذا الاستثناء مرتبط بقوله  
 ولو شرط نفقة الكبير الخ ولكن الظاهر أنه لا فرق بين ذلك وبين ما قبلها في جواز ذلك وقوله لكون النفقة كذا في نسخة الشارح باللام  
 وهي بمعنى الباء (قوله لانه ليست بدین ثابت في الذمة) فيه نظر على قاعدة المذهب



ان الجملة تكون بدين لازم أو آيل الى اللزوم الا ان يقال شرط الجمل بالنفقة كشرط النفقة على غير الزوج ذكره في ك (قوله وهذا الخ) أي محل كون الفسخ في التزام النفقة على الاب أو السيد (قوله ما لم يبين الخ) ومثل ذلك يجري في العبد فلو اشترط في أصل النكاح نفقة زوجة العبد مدعى سيده لكان فاسدا يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل ويبطل الشرط ويكون على العبد وجهه انه قد عوت السيد قبل انقضاء العصمة ولو شرط انه ان مات قبل انقضاء العصمة لرجعت على العبد جاز كما أفاده الخطاب (قوله فسد اتفاقا) والحكم ما تقدم من الفسخ قبل الدخول والحاصل انه اذا شرط نفقة الزوجة على أبي الصغير والسفيه وسيد العبد فاختلف فيه بالجواز وعدمه والمعتمد المنع ومحل هذا الخلاف الى آخر ما قال وأما اشتراط نفقة زوجة الكبير فاتفق على المنع ولا يدخله الخلاف في المسئلة الاولى ان ظهور الغرر والفساد في هذه كما أفاده الخطاب (قوله ولو اختلفا في الطوع والشرط الخ) هذا جار في السيد والصبي والسفيه كما أفاده الخطاب (قوله فالتقول قول مدعى الشرط للعرف) قال في ك قلت وانظر هل يعارض ما ذكره هنا في العبد قول المؤلف ونفقة العبد في غير خراج وكسب الاعرف لان الاصل استواء العرف والشرط أو يفرق هنا بين ما انتهى ك (قوله اذا شرط أن يؤثر عليها غيرها) هذا يكون منه وقوله أو يؤثرها على غيرها هذا يكون منها أو من ولها (قوله أو لا يعطيها الولد) لعل المراد أن لا يعطيها الولد انه لو حصل فراق لا تسحق (١٩٦) حضنة الولد ولا تأخذه (قوله فان النكاح معه صحيح) أي ولا يفسخ قبل ولا بعد

ولا يلزم الوفا به وانما يستحب فقط وهذا الكلام فيما لا تعليق فيه فان علق طلاقها أو طلاق من يتزوجها عليها على التزويج أو طلاقها أو علق من ينسرى بها عليها على وقوع ذلك منه وقع معلقه عند وقوع المعلق عليه (قوله ومطلقا كالنكاح) الكاف بمعنى مثل معطوف على نائب فاعل فسخ ومطلقا حال من النكاح أي فسخ مثل النكاح لاجل وما أشبهه حالة كون النكاح لاجل مدخولا فيه أو غير مدخول فيه فان قلت ما يشبه النكاح لاجل فالجواب ان المراد يشبهه ما لم يصرح فيه بالتأجيل كأن أعلم الزوج الزوجة بأنه فارق بعد سفره مثلا كافي تزويج أهل الموسم من مكة بعد سفره وظاهر المصنف كالدونة وغيرها قرب

غير الزوج وهذا ما لم يبين انه ان مات الملتزم قبل البلوغ أو الرشد رجعت على الزوج والا جاز اتفاقا ولو شرط سقوطها بموت الملتزم ولا تعود على الزوج الا ببلوغه أو رشده فسد اتفاقا ولو تطوع به امتطوع بعد العقد جاز وسقطت بالموت لانها بهيمة لم تقبض ولو اختلفا في الطوع والشرط في صلب العقد فالتقول قول مدعى الشرط للعرف (ص) أو يؤثر عليها (ش) أي وما يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بهر المثل اذا شرط أن يؤثر عليها غيرها أو يؤثرها على غيرها أو لا يعطيها الولد أو على أن أمرها بسدها واذا عثر على الشرط المناقض بعد الدخول ثبت النكاح وألغى أي أبطل الشرط المناقض ووجب لها من القسم وما معه ما يجب لغيرها وأليه أشار بقوله (وألغى) واحترز بقوله يناقض عن الشرط المذكور وهو ما لا يقتضيه العقد ولا ينافيه كشرط أن لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من مكان كذا فان النكاح معه صحيح ولا يلزم الشرط وكره وعن الجائز وهو ما يقتضيه العقد ولو لم يذكر كشرط أن لا يضربها في عشرة وكسوة ونحوه ما فان ذكره وحذفه سواء كما سيأتي (ص) ومطلقا كالنكاح لاجل (ش) يعني ان النكاح المؤجل وهو نكاح المتعة يفسخ بعد البناء كما يفسخ قبله ويعاقب فيه الزوجان ولا يبلغ بهما مبلغ الحد والولد لاحق وفسخه بغير طلاق وقيل به وهل فيه المسمى بالدخول أو المثل قولان ابن عرفة ولو قيل بالمثل على انه مؤجل لاجله ان له وجهه اللغوي الاحسن المسمى لان فساد لعقده وأدخلت الكاف كل فاسد لعقده غير ما تقدم من نكاح الخيار وتعليق النكاح على اتيائه بالصداق (ص) أو ان مضى شهر فأناتزوجك (ش) المعطوف محذوف وهو معطوف على معنى ما مر أي وفسخ ان قال أنا أتزوجك مدة كذا أو قال ان مضى شهر فأناتزوجك أي ورضيت بذلك هي ووليها وقصد به انبرام العقد بحيث

الاجل أو بعد بحيث لا يدركه عمر أحدهما والفرق بينه وبين عدم وقوع الطلاق على أجل لا يبلغه عمرهما ان المانع لا يحتاج اذا وقع في العقد أشد تأثيرا من المانع الواقع بعده قاله ابن عرفة وظاهر كلام أبي الحسن ان الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمرهما لا يضر بخلاف ما يبلغه عمر أحدهما فيضروا على اعتبار على كلامه في قدر سنه ثمانون أو سبعون أو خمس وسبعون الآية في الفقد وهذا كله اذا علم الزوج المرأة أو وليها بما قصده من الاجل وأما ان لم يقع ذلك في العقد ولا شرطه الا أن الرجل قصده وفهمت المرأة ذلك منه فانه يجوز وقيل بالفساد فان لم تفهم المرأة ذلك فليس بمتعة اتفاقا (قوله وفسخه بغير طلاق) وهو الراجح وهذا يفيد انه مجمع على فساد ما يشترط في نكاح امرأة نكاح متعة ولم يثبت ذهابه الى أن يتزوج بأمرها (قوله لاجله) أي المعين بينهما لان الصداق يقل ويكثر باعتبار ذلك (قوله لان فساد لعقده) لا يخفى أنه فاسد لعقده الا أنه وجد ما يؤثر خلا في الصداق وهو يوجب صداق المثل (قوله وتعليق النكاح) معطوف على قوله نكاح الخيار (قوله أو ان مضى شهر) هذا نكاح متعة تقدم فيه الاجل (قوله وقصد به انبرام العقد) أي ولو كان هذا وعدا فيهما لم يضر نقل عن غير واحد من القرويين



(قوله المختلف في صحته وفساده) أي لا المختلف في جواز عدم جوازه إذا قائل (١٩٧) بجواز الشغار وإن كان العبد (قوله ولو كان

المختلف خارج المذهب) أي  
المختلف القائل بالصحة أي فذهبنا  
قائل بالفساد وغيرنا كالشافعية  
مثلا قائل بالصحة وقولنا الشغار  
أي صريح الشغار وفي عب ولا  
بدفيه من حكم حاكم فهو بائن  
لأرجعي ومعنى قولهم فسخ بطلاق  
احتياجه لحكم فان عقد شخص  
عليها قبل الحكم بالفسخ لم يصح قاه  
الخطاب (قوله أحد الثلاثة)  
الزوج والزوجة والولي وقوله  
بنفسه أي نكح بنفسه أو بوكيله  
بل ويشترط أن يكون الوكيل  
حلالا (قوله والتحرير بعقده) أي  
فيما يعتبر فيه العقد وقوله ووطئه  
أي فيما يعتبر فيه الوطء (قوله فانه  
يحرم عليه نكاح أمها) أي دون  
أبيه وابنه فلا يحرم عليهما نكاح  
أمها وأما نكاحها فيحرم عليهما  
(قوله لا اتفاق الخ) اعلم أن المختلف  
في فساده لا بد من الحكم بفسخه  
فان عقد على من نكحت فاسدا  
مختلفا فيه قبل الحكم بفسخه لم  
يصح العقد وأما المتفق على فساده  
فلا يحتاج الفسخ فيه لحكم بل  
لا يحتاج لفسخ أصلا هكذا في شرح  
شب وهو غير ظاهر بل مفاد  
النقل ان المختلف في فساده  
لا يحتاج لحكم إذا تراضى الزوجان  
على الفسخ أو الزوج والولي عليه  
فتدبر (قوله وسقط بالفسخ قبله)  
ظاهره حتى في المختلف فيه فليس  
كالطلاق قبل البناء في الصحيح (قوله  
سواء كان متفقا على فساده) أي  
كخمر وقوله أو مختلفا فيه أي كآبق  
(قوله وما اتفق على فساده لعقده  
الخ) أي كنكاح المعتدة والمرأة

لا يحتاج إلى استئناف عقد آخر ثم إن المؤلف أجاب عن أربعة أسئلة وهي هل الفسخ بطلاق  
أم لا وهل التحريم بعقده ووطئه أم لا وهل فيه الارث أم لا وإذا فسخ هل للمرأة فيه شيء أم لا  
فأجاب عن الرابع بقوله فيما يأتي وما فسخ بعقده فالسبي الخ وعما قبله بقوله وفيه الارث وعما  
قبله بقوله والتحريم بعقده الخ وعن الاول بقوله هنا (ص) وهو طلاق ان اختلف فيه كحرم  
وشغار (ش) يعني أن الفسخ في النكاح المختلف في صحته وفساده ولو كان الخلاف خارج  
المذهب حيث كان قويا يكون طلاقا يعني أن الفسخ نفسه طلاق أي يحكم عليه بأنه طلاق أي  
يكون طلاقا بآئنة لأنه يحتاج إلى إيقاع طلاق فقوله لم يفسخ بطلاق أي ان الفسخ متى وقع كان  
طلاقا لفظ الزوج أو الحاكم بالطلاق ولم يلفظ من المال المختلف فيه كنكاح المحرم من أحد  
الثلاثة بنفسه أو بوكيله بجمع أو عمة وشغار بضع يبضع (ص) والتحريم بعقده ووطئه (ش)  
يعني أن النكاح المختلف فيه يقع به التحريم نارة بعقده كما إذا تزوج امرأة وهو محرم مثلا ففسخ  
نكاحه قبل الدخول بمساقاته يحرم عليه نكاح أمها وتارة بوطئه دون عقده كما إذا تزوج امرأة  
وهو محرم مثلا ففسخ نكاحه بعد الدخول بمساقاته يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبل الدخول  
لم يحرم عليه (ص) وفيه الارث (ش) أي وفي النكاح المختلف فيه الارث إذا مات أحد  
الزوجين قبل الفسخ سواء دخل الزوج أو لم يدخل وهذا في غير نكاح الخيار أما وفاة الارث فيه  
كما مر عن المدونة لأنه منحل فهو كالعدم بمثابة تلف السلعة في زمن الخيار ثم استثنى من الارث  
فقط ماله كان سبب الفسخ التوارث فقال (النكاح المريض منهما) فلا ارث فيه للحي سواء  
مات الصحيح أو المريض قبل الفسخ لأن سبب فساده وفسخه ادخال وارث (ص) وانكاح  
العبد والمرأة (ش) عطف على قوله كحرم أي ان من المختلف في فساده النكاح الذي وقع فيه  
ولي المرأة عيدا أو امرأة لنفسها أو لغيرها فاعل ناسخ المبيضة أخره عن محله على أنه في توصيحه  
قال ولا أعلم من قال بجواز كون العبد ولبا والخلاف في نكاح المحرم وانكاح المرأة نفسها لا يبي  
خفيفة ثم عطف على قوله اختلف فيه قوله (ص) لا اتفاق على فساده فلا طلاق (ش) أي فليس  
الفسخ طلاقا ولو قال الحاكم أو الزوج أو الولي فسخته بطلاق كما ان فسخ المختلف فيه بطلاق  
ولو قال من ذكر فسخته بطلاق (ص) ولا ارث كخامسة (ش) أي ولا ارث في النكاح المتفق  
على فساده إذا مات أحدهما قبل الفسخ كالخامسة ولا عبرة بخلاف الظاهرية (ص) وحرم  
وطؤه فقط (ش) يعني أن العقد في النكاح المتفق على فساده لا ينشر الحرمة بل انما ينشرها  
الوطء ان درأ الحد كأن يجهل في الخامسة الحكم وفي الرنا خلاف سيأتي ومقدمات الوطء  
كالوطء فإذا عقد على خامسة فيحل له أن يتزوج بأمرها ولا أثر للعقد فان وطئها أو تلذذ بها نشر  
الحرمة واحتراز بقوله فقط عن العقد فانه لا يحرم لامدادون الوطء حتى يخرج مقدماته لأنها  
محرمة كالوطء ولو قال ولم يحرم عقده اكان أحسن ثم شرع يتكلم على الواجب للمرأة في  
النكاح الفاسد إذا فسخ أو طلق فيه فقال (ص) وما فسخ بعقده فالسبي والافسداق المثل (ش)  
يعني أن النكاح إذا فسخ بعد البناء ولا يكون فساده إلا لعقده أو له وأصداقه فان الواجب فيه  
السبي ان كان وصح وان لم يكن فيه مسمى كصريح الشغار أو كان وفسدا فالواجب لها افسداق  
المثل (ص) وسقط بالفسخ قبله (ش) أي وسقط السبي وفسداق المثل بالفسخ قبل الدخول  
وسكت المؤلف هل تستحق المرأة في الفساد بالموت شيئا أم لا والحكم ان ما فسد له صدقه سواء  
كان متفقا على فساده أو مختلفا فيه وما اتفق على فساده لعقده وما اختلف في فساده لعقده  
وأثر خلا في الصدق كنكاح المحلل فانه لا يجب للمرأة في شيء من ذلك شي بالموت وأما

على عمتها وأختها (قوله وأثر خلا) والمراد به أن أثر الخل في الصدق أن يوجب نقصا فيه أو زيادة ولعل وجه كون نكاح المحلل يؤثر خلا







حكم السفيه وكذا اذا ماتت الزوجة وانظر ابن عرفة اه (قوله قلت أجب القرافي الخ) قال المشدائي الاولى في الفرق أن يقال الطلاق  
 حدم من الحدود ولا حد على الصبي ولذلك يشترط طلاق العبد والنكاح جري مجرى المعاوضة فلذلك خير وليه ثم أفاد ان الدليل على  
 ان الطلاق حد من حدود الله لقوله تعالى تلك حدود الله ونصت المدونة أيضا على أنه من الحدود (قوله أو أجزت) المعطوف محذوف  
 والجملة صفة لموصوف محذوف أيضا والتقدير أو زوج نفسه بشروط أجزت وقوله فله التطبيق ليس بحواب الشرط بل الجواب محذوف  
 واللام بعسنى على والتقدير وان زوج بشروط الخ خسر في التزامها ويثبت النكاح وعدم التزامها وحيث لم يلتزم فعليه التطبيق أى  
 الفسخ بطلاق (قوله وبلغ) أى فيما يعتبر فيه البلوغ وأما ما يعتبر فيه الرشد فلا يكفي فيه البلوغ ولا يلتفت لكلامه فيه قبل رشه  
 (قوله ذكر أو أنثى) تعمم في قوله أو غيره (قوله كطلاق من يتزوجها عليها) أى كأن تزوج عليها فهي أو التي يتزوجها طالق لا مالا يلزم  
 المكلف اذا وقعت منه كقوله في العقد لا يتزوج ولا يتسرى عليها فان العقد صحيح ويكره ما ذكره ولا يلزمه ما التزمه وليه ولا يفسخ  
 لا قبل ولا بعد بل يستحب الوفا به (قوله وعليه يتفرع) أى وعلى القول بأن الفسخ (١٩٩) بطلاق يتفرع ظاهر عبارة بمرام انه على

القول بأن الفسخ بطلاق يتفرع  
 نصف الصداق وعدمه مع أن  
 الظاهر أن الذي يتفرع على الطلاق  
 نصف الصداق وعلى عدمه عدم  
 النصف المذكور ويؤخذ  
 هذا الذي قلناه من مجموع نقل  
 الشراح وأما شارحنا فيمكن أن  
 تقول قوله وعليه يتفرع أى القول  
 الاول من القولين لا القولان معا  
 ثم بعد هذا كله فكل كلام المصنف  
 من أصله مخالف للنقل وحاصله  
 ان القائل بالفسخ لا يقول بنصف  
 الصداق فقد فرغ ابن رشد وغيره  
 على القول بالفسخ عدم لزوم  
 الصداق وقد جعل ابن رشد وابن  
 عرفة قول ابن القاسم يلزم نصف  
 الصداق على الوفاق لمن قال يلزم  
 الشروط لانه مفرع على الفسخ  
 كما فعل المؤلف ومن تبعه أفاده  
 محضى فت (قوله وفي وجوب نصف

ان طلاق الصبي لا يقع بالكلية والنكاح يصح عقده فيه ويخبر فيه الولي فما الفرق قلت أجب  
 القرافي بأن عقد النكاح سبب للإباحة والصبي من أهلها والطلاق سبب للتحريم ولم يخاطب به  
 انما يخاطب به وليه كزكاة ماله (ص) وان زوج بشروط أو أجزت وبلغ وكره فله التطبيق  
 (ش) يعنى ان الصغير اذا عقده وليه أب أو غيره ذكر أو أنثى على امرأه بشرط عليه للمرأة  
 شروطا كطلاق من يتزوجها عليها أو عتق من يتسرى بها عليها أو عقه دهره على نفسه على هذه  
 الشروط وأجازها وليه ثم بلغ الصغير ان رضى بتلك الشروط فالامر واضح وان كرهها فله  
 البقاء فتلزمه فله التطبيق فتسقط عنه ولا تعود عليه الشروط ان تزوجها ولو بقي من العصمة  
 المعلق فيها شئ بخلاف من تزوج على شروط وهو بالغ ثم طلقها ثم تزوجها فان الشروط تعود  
 عليه ان بقي من العصمة المعلق فيها شئ لان عادت بعصمة جديدة وهذا فائدة تخيير الصغير اذا  
 بلغ فلا يقال لا فائدة في النص على التخيير اذ من المعلوم ان لكل زوج التخيير بين الابقاء  
 والطلاق وأفاد قوله فله التطبيق أن فراقه بطلاق وهو المشهور وعليه يتفرع قوله (وفي وجوب  
 نصف الصداق) أى وفي وجوبه لها عليه أو على من تحمل عنه اذا طلق وعدم وجوبه فلا يلزمه  
 شئ ولا على من تحمله عنه (قولان عمل بهما) أى عمل ببعض القضاة بكل منهما ومحل كون  
 الفسخ بطلاق أو بغيره اذا عسكت المرأة بالشروط واما ان أسقطتها فله ذلك ولو محجورة دون  
 أبيها فيلزمه بالطلاق النصف اتفاقا وكلام المؤلف محله ان لم يحصل دخول أما ان دخل بعد  
 بلوغه وعلمه لزومه الشروط وان ادعى عدم العلم به اصدق بيمينه وان دخل قبل بلوغه سقطت  
 عنه وان علم بها لانها مكنت من لا يلزمه الشروط وان دخل قبل العلم فحكي ابن بشير في لزومها  
 ثلاثة أقوال نالها تخيير الا بناء على لزومها قبل الدخول وسقوطها وتخييره فيها (ص)  
 والقول لها ان العقد وهو كبير (ش) يعنى ان الزوج اذا قال عقدت أو عقدتلى ولى على هذه

الصداق وهو الراجح وهو يدل على أنه قبل الدخول وأما بعد فالصداق كامل (قوله ومحل كون الفسخ بطلاق) المناسب أن يقول  
 ومحل لزوم النصف وعدم لزومه (قوله وأما ان أسقطتها) هذا انما يتأتى فيما اذا قال ان تزوجت عليها فأمرها بدها لا فيما اذا تزوجت عليها  
 فهي طالق للزوم الطلاق بمجرد وقوع المعلق عليه كما أفاده عب (قوله لزومه الشروط) أى في غير ما يتعلق بالمال والا فالكلام لولي  
 (قوله وان ادعى عدم العلم بها اصدق) وحينئذ تجرى الاقوال الثلاثة الآتية (قوله لانها مكنت من لا يلزمه الشروط) اذا كانت بالغة  
 وان لم تكن رشيدة أى حيث لم تكن الشروط متعلقة بالمال فان تعلقت به كأن أسقطت له بعد العقد من الصداق مائة على أن لا يتزوج  
 عليها فانها لا تسقط بتمكينها ولو بالغة حيث لم تكن رشيدة وهو ظاهر ويبعد أن يقال بالسقوط لان هذا من تعلقات العصمة فليس للولى  
 كلام فيه عج (قوله وان دخل قبل العلم) أى وبعد البلوغ كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا (قوله فحكي ابن بشير في لزومها) أى وعدم  
 لزومها (قوله بناء على لزومها) راجع للاول المذكور وقوله وسقوطها راجع للثاني المحذوف الذى هو عدم اللزوم وتخييره فيها راجع  
 للثالث الذى هو قوله نالها الخ حاصله ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول يلزمه ذلك ولا يخيد عنه الثانى لا يلزمه أصلا الثالث يخير  
 فاما أن يمكث مع المرأة فتلزمه أولا فلا تلزمه وبأى الاشكال المتقدم وجوابه وصدق في نفي العلم مع يمينه على الاصح (قوله ان العقد)



يجوز فتح ان على تقدير حرف الجر أى فى ان العدة وحذفه فى مثل هذا مطر دو كسره على ان الجملة محكية بالقول ان كان ذلك اللفظ عين اللفظ الواقع من المرأة وان كان معناه فيجوز الفتح أفاده الدماميني (قوله وعلى الزوج البينة) أى وعلى الصبي أو وليه اثبات ان العقد وهو صغير لا تفاقهما على انعقاده وهى تدعى الزوم وهو أو وليه يدعى عدمه ويريد خلافه (قوله والاحلف الولي) أى ولي المرأة هذا اذا كانت الدعوى من وليها أباً أو وصياً أو مالوك كانت منها فتختلف هى ولو سفيهة ويؤخر عين الصغيرة لبلوغها وأما الواتفاق على وقوع العقد فى حال الصغر واختلف فى التزام الشرط بعد البلوغ فالقول له بيمين وله ردها على صهره (قوله بائنة) ليست مجرورة لان الطلقة اذا قيدت ببائنة كانت بتاتا (قوله يعنى ان السيد) اللام للتخيير أى فله الرد ولو كانت المصلحة فى الامضاء لان السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده مطلقاً قرب نكاح العبد أو بعد والتقيد (٣٠٠) بالقرب فيه تظر (قوله وله الامضاء على المشهور) مقابله ما قاله أبو الفرج انه يفسخ

لانه نكاح فيه خيار ومعه الباجي (قوله ووارث السيد كهو) اذ هو سيده أيضاً وان لم يحصل ابتداء الخلل فى سيادته (قوله فالقول قول ذى الفسخ) فان قسموا على أنه ان وقع لذى ايازته جاز لم تجز القسمة على هذا (قوله ان لم يبعه) وليس للمشتري فسخ نكاحه فليس كالوارث والموهوب له كالمشتري وينبغي ان الصدقة كالهبه والكتابة والتدبير بعد التزويج كالبيع (قوله الا ان يريه) فان أعتقه المشتري ثم اطلع على عيب التزويج يرجع بأرضه على البائع العالم فقط (قوله يرجع عليه بأرضه) وظاهره ولو كان البائع غالياً أيضاً (قوله بصيغة فرع) فانه قال فرع لو رضى المشتري بالعبد على ما هو عليه فان نكاحه يمتضى على ما تقدم فان اطلع بعينه رضاه على عيب قد سبق فقال ابن بشير له الرديما اطلع عليه وهل يعد العيب الذى رضى به نقصاً لان رضاه يقتضى انه كالحادث عنده للتأخيرين قولان فى ذلك أحدهما انه يرد ما نقص وليس

الشروط وأن صغير وقالت المرأة أو وليها بل عقدته وأنت كبير فالقول قولها وعلى الزوج البينة والاحلف الولي (ص) والسيد رد نكاح عبده بطلقة فقط بائنة (ش) يعنى ان السيد رد نكاح عبده كان قناً أو ذات شائبة من مكاتب فمن دونه اذا تزوج بغير اذنه وله الامضاء على المشهور واذا فسخ يكون بطلقة واحدة بائنة لا أكثر ولا الثانية ان أوقع اثنين واحترز بالعبد من الامة فان نكاحها بغير اذن سيدها يتحتم رده ووارث السيد كهو ولو اختلف وارثوه فى رده وامضائه فالقول قول ذى الفسخ (ص) ان لم يبعه (ش) يعنى ان ما صر من أن السيد له رد نكاح عبده المتزوج بغير اذنه انما هو اذا لم يبعه والا فلا مقال له حينئذ لزوال تصرفه ويقال للمشتري ان كنت علمت بالزواج فهو عيب دخلت عليه والا فلاك الرد فان تمسك به فلا رده لنكاحه واذا سقط رد البائع النكاح يبيعه لعله زوال ملكه لو عاد لملكه عادة الرد واليه أشار بقوله (الا ان يريه) أى بعيب التزويج وقد كان حين بيعه غير عالم فيعود له الخيار فيه كما كان قبل بيعه وقوله (أو بعته) معطوف على بيعه أى ان رد السيد لنكاح عبده فقيده بأن لا يبيعه أو يعتقه فكل من يبعه وعتقه أى ناجزاً مفوت لرد زوال ملكه بكل منهما ومفهوم يريه انه لو رد بغيره لم يكن الحكم كذلك والحكم أن المشتري اذا اطلع على عيب التزويج ورضيه وردد بعيب آخر فان فيه قولين أحدهما أن البائع يرجع عليه بأرضه لانه لما رضى به كأنه حدث عنده وليس للبائع حينئذ رد نكاحه لانه أخذ أرضه من المشتري والثاني ليس للبائع الرجوع على المبتاع بأرضه وللبائع حينئذ رد نكاحه والاول مبنى على أن الرد بالعيب ابتداءً يبيع وهو مراد من قال ان الرد بالعيب نقض للبيع من حين الاطلاع عليه والثاني مبنى على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله أشار الى ذلك الشارح بصيغة فرع وأما ان لم يطلع عليه المبتاع وردد بغيره فللبائع رد نكاحه حيث لم يكن اطلع عليه قبل البيع وهذا يفهم مما ذكرناه عن الشارح بالاولى (ص) ولها ربع دينار ان دخل (ش) يعنى ان السيد اذا رد نكاح عبده والحال انه قد دخل بالزوجة فانها تستحق عليه ربع دينار وفى حكم العبد المكاتب والمذبر والمعتق لاجل أو بعضه وترد الزائدة ان قبضته فان أعدمت انبعت وصريح المدونة وابن عرفة ان ربع الدينار من مال العبد لا من مال السيد (ص) واتباع عبده ومكاتب بما بقى وان لم يغرا ان لم يطله سيدها وساطان (ش) يعنى ان العبد والمكاتب اذا اعتقافاً ما يتبعان بما بقى للمرأة عليها بعد ربع دينار غرا المرأة

للسيد الاول فسخ والثاني انه لا يرد ما نقص والسيد الفسخ وأجرى هذا بعضهم على الخلاف فى الرد بالعيب هل هو بالحرية نقض للبيع من أصله أو نقض له الآن فان جعلناه نقضاً له من أصله لم يرد ما نقص وكان للسيد الاول الخيار وان جعلناه نقضاً له الآن رد ما نقص ولم يكن للاول خيار (قوله بالاولى) وذلك لانه اذا اطلع عليه المبتاع على القول الثانى وقد ثبت للبائع الرد فأولى اذا لم يطلع عليه المبتاع وذلك انه اذا اطلع عليه المبتاع فقد جرى فيه قول بأنه ليس للبائع رد نكاحه ومع ذلك قد قلنا له رد نكاحه على القول الثانى فأولى ما لم يجر فيه قول بعدم الرد (قوله ولها ربع دينار الخ) أى ان كان بالغاً (قوله وان لم يغرا) ونسخة ان غرا فهو مهان لم يغراها بل أخيرها العبد انه عيب والمكاتب انه مكاتب أو سكتان فلا يتبعان بشئ وعليه اقتصر المنيطى وعليه اختصر المدونة أبو محمد وابن أبى زمنين وأبو سعيد قال اللقاني وهى أحسن واعتمده عجب أيضاً



(قوله ومحل اتباعهما الخ) المعتمد أن السيد والسلطان الاسقاط عن العبد وان غر وأما المكاتب فلهما الاسقاط عنه ان لم يغر وكذا ان غر ورجع رقيقا فان خرج حرا فلا يعتبر اسقاطهما عنه (قوله فامتنع أن يجيز) اما ابتداء أو بعد سؤال بان قال لأرضي أو لأجيز والظاهر أنه لا يشمل رددت (قوله بان كان بالمجلس) عياض القرب في المجلس (٣٠١) فان طال أياما لم يجزه قاله ابن وهب والمعتبر

مفهوم أيا ما فاذا كان كذلك  
فقوله بان كان بالمجلس لا مفهوم  
له بل مثله اليوم واليومان لا الثلاثة  
(قوله بل هو فرع مقتض) أي فهو  
قسم لقوله والسيد في الجملة وليس  
قسما حقيقة (قوله اذا أوقعه  
السيد) أي اذا أوقع البتات السيد  
(قوله ويصدق السيد الخ) فان شك  
هل أراد فراقا أم لا ففراق ولا اجازة  
له بعد (قوله ولو مات) ويرثها حيث  
حصل الموت قبل الفسخ فان فسخ  
بعده رد المال فيما يظهر (قوله  
على المشهور من قول ابن القاسم)  
ومقابلته ما نقل عن ابن القاسم من  
أن النظر بقوت بالموت ويتوارثان  
فان لم يكن للسفينة ولي فبأنى قوله  
وتصرفه قبل الحجر محمول الخ (قوله  
وقيل ينتقل ما كان لوليه) ضعيف  
كما قال اللقاني (قوله وتعين لموته)  
ومفاده أنه بموته يحصل الفسخ  
ولا يتوقف ذلك على فسخ الحاكم  
وهو الموافق للنقل الا أنه خلاف  
ما يفيد كلام الشيخ كريم الدين  
ويفسخه الحاكم لا الولي لان بموته  
انقطعت ولايته وانما تعين الفسخ  
بموته لان في امضائه ترتب الصداق  
والميراث بدون فائدة وأما اذا مات  
كان لها الصداق بأخذ ورثتها  
والزوج الميراث فاشبه المعاضة  
(قوله يريد من مالهما) أي لامن  
مال السيد قال عجم المراد بمال  
المأذون الذي حصل له من هبة

بالحرية أو أخيرا هارقهما لان الحجر انما كان لحق السيد وقد زال بالعقد بخلاف السفينة فلا  
يتبع كما يأتي لان الحجر عليه لحق نفسه ومحل اتباعهما باق ان لم يبطله السيد عن العبد  
قبل عتقه أو سلطان بان يرفع السيد الامر اليه أو يكون غائبا لان السلطان يذب عن مال  
الغائب والمكاتب كالعبد (ص) وله الاجازة ان قرب (ش) أي حيث علم وامتنع من الامضاء  
فهو امضاء ذلك بالشروط وهو اشارة لما في المدونة من قوله فيها واذا كالم السيد في اجازته فامتنع  
أن يجيز ثم أجاز فان أراد باول كلامه فسخا تم الفسخ وان أراد أنه لم يرض ثم أجاز فذلك جائز ان  
كان ذلك قريبا اه ومعنى قوله ان قرب وقت اجازته من امتناعه بان كان بالمجلس ولم يتم ولم  
يطل فليس قسم قوله والسيد رد الخ بل هو فرع مقتض وانما قسم قوله والسيد رد الخ هو  
الاجازة ابتداء من غير تقدم امتناع وهو لا يتقيد بالقرب (ص) ولم يرد الفسخ أو يشك في قصده  
(ش) يعني أن محل كون السيد له الاجازة بالقرب حيث لم يرد بامتناعه الفسخ أو يشك في  
قصده بامتناعه هل قصده الفسخ أو الغضب أما اذا أراد به الفسخ أو شك فيه كان فراقا واقعا  
ابن محرز و يكون بتاتا احتياطا كتطهر شك في الحدث قلت هذا مناسب لاحد القولين في لزوم  
البتات اذا أوقعه السيد والاحسن خلافه ابن القاسم ويصدق السيد في عدم ارادة الطلاق في  
المجلس ما لم يتم (ص) ولولى سفينة فسخ عقده ولو ماتت (ش) يعني أن السفينة البالغ اذا تزوج  
بغير اذن وليه فله فسخه بطلقة بائنة ولا شيء لها قبل البناء ولها بعده ربع دينار وله امضاؤه  
لمصلحة ويثبت الخيار للولى ولو ماتت المرأة على المشهور من قول ابن القاسم اذ قد يكون  
ما يلزمه من الصداق أكثر مما له من الميراث وفي قولهم له الفسخ والامضاء تساهل لتعين  
الامضاء لمصلحة وتعين الفسخ لعدمها الا أن يقال الا لام الاختصاص للتخير والتخير ويحمل  
على ما اذا استوى الامضاء والفسخ في المصلحة ولولم يطلع الولي حتى خرج من ولايته ثبت  
النكاح على الاصح وقيل ينتقل له ما كان لوليه وقوله (وتعين لموته) أي وتعين الفسخ من قبل  
الشرع لموت السفينة لا من قبل الولي لقوات نظره بموت السفينة ثم ان المرأة لا ترثه (ص)  
ولمكاتب ومأذون تسري (ش) يعني انه يجوز للمكاتب والعبد المأذون له في التجارة التسري بريد  
من مالهما والمباغة في قوله (وان بلاذن) من السيد لهما في ذلك راجعة للسائلين لثلاثتهم  
في المكاتب أنه لا بد من الاذن خوف عجزه كالتزويج وفي المأذون لانه في ماله كالوكيل (ص)  
ونفقة العبد في غير خراج وكسب الاعرف كالمهر (ش) هنا حذف مضاف أي ونفقة زوجة  
العبد المأذون له في تزويجها بوثت أم لا محسوبة عليه في غير خراجه وكسبه فتكون فيما يوجب له  
أو يوصي له به أو نحو ذلك ما لم تكن عادة بالاتفاق من الخراج والكسب والا نفق من ذلك واذا لم  
يجد من أين ينفق ولم يكن عرف بما ذكر فرق بينهما الا أن ترضى بالمقام معه بلانفقة أو يتطوع  
بها متطوع وحكم المهر كالنفقة لا يكون من كسبه وخراجه الا اذا جرت العادة بأن المهز من  
ذلك ولا يباع العبد في نفقة زوجته اللخمى والمدير والمعنى لا جعل كالعبد والمكاتب كالحر

(٣٦ - خرشي ثالث) ونحوها والمراد بمال المكاتب الذي بيده ولا يتأتى فيه تفصيل بان منه ما هو والسيد ومنه ما هو له  
(قوله وان بلاذن) ظاهره أنه ليس للسيد منعهما من التسري بخلاف النكاح فله المنع (قوله هنا حذف مضاف) أو نقول ان نفقة  
مصدر بمعنى اتفاق مصدر مضاف للفاعل وأما نفقة ولد العبد فان كان حرا فعلى بيت المال والافعل السيد (قوله سواء بوثت أم لا) أي  
استقلت بيت أم لا (قوله والمكاتب كالحر) وأما المأذون له في التجارة فيكون فيما يسده من المال المأذون له فيه وفي ربحه وفيما أتى به  
من نحو صدقة لافي غلته فهو موافق لغير المأذون له في أن نفقة زوجته لا تكون من غلته ويخالفه في أنه يكون في ربح المال الذي يسده



(قوله والمراد الخ) هذا كلام الزرقاني قال بعض الشراح وحينئذ فعطف الكسب على الخراج من عطف العام على الخاص تأمل (قوله كاجارة) أدخلت الكاف الجمالة أي أجز نفسه في صنعة أو خدمة (قوله إلا أن يشترطه) أي أو يجري به عرف (قوله بل ولو جبره) أي أو بأمر العقد (قوله ووصي) ولو أنثى لانه من قبل الزوج (قوله وحاكم) عبر بالحاكم دون القاضي لانه أعم (قوله مجنوناً) أصلياً مطبقاً وان كان مجنوناً بعد رشده جبره الحاكم فقط لأب أو وصي لانهم الأولوية لهما عليه والمراد المجنون الذي لا أنثى فلا يجبرها إلا الأب والوصي على تفصيل سبق في قوله ثم وصي (قوله للزوج طلاقه) فيه انه لا يزوج المصلحة والجواب أن يقال لما احتمل وقوع ذلك فالمصلحة كالعدم لاحتمال وقوع ذلك (قوله واعلم أن محل جبر الوصي الخ) ومقدم القاضي مثله (قوله محجوره الذكر) أي الذي هو الصغير ثم بعده هذا فإنا قلنا الشارح رده محشى تب بأن هذا القيد غير معتبر بل المراد مطلق وصي هذا الذي يفيد طلاق أهل المذهب كالصنف وبدل عليه جعلهم مقدم القاضي مثله (قوله وكذا السفينة على القول به) أي لا يكون المصلحة ولا يتأتى أن يقال في السفينة حيث يجبر لانه بالغ ولا يرد أن الوصي (٢٠٣) يجبر البالغة أن عين الأب الزوج لان جبرهالة معلل بالبكارة فله فيه الجبر ثم

لا يخفى أنه تقدم أن المصلحة في الصغير تزويجه من شريفة أي لاكتساب الولد الشرف والموسرة أمرها ظاهر وفي ابنة العم لان شأنها الشفقة بابن عمها هذا ما ظهر لي وهل بنت عم العم كذلك وهو الظاهر وأما بنت الخالة وبنت الخال فهل هما كذلك والعله تفيد وحرر فاذا علمت ذلك فظاهر الشارح أن المصلحة في السفينة كذلك إلا أن في شرح شب أن الخلاف في السفينة حيث خيف فسادها وأمن طلاقه والمناسب عدم الجبر لان السفينة لا تجبر اذا كانت ثيباً اهـ (قوله وان كان كل من الأب الخ) أي إلا أن الوصي لا بد فيه من ظهور المصلحة (قوله ان أعدموا) أي ولو أعدموا أي ولو كانوا أعدموا وحينئذ فلا اشكال أي أعدموا كلاً أو بعضاً أي فما أعدموا به فعلى الأب كلاً أو بعضاً

والمبعض في يومه كالحرف في يوم سيده كالعبد والمراد بالخراج ما ينشأ عن كاجارة وبالكسب ما كان ناشئاً عن مال (ص) ولا يضمنه سيد باذن الزوج (ش) يعني أن السيد اذا زوج عبده فإن المهر على العبد إلا أن يشترطه على السيد ومثل المهر النفقة أي ولا يضمن ما ذكر من نفقة ومهر سيد باذن الزوج بل ولو جبره كما هو ظاهر ما حله المواقوح فليس السيد كالأب ان الصداق عليه حيث جبر عبده ولما كان الجبر على النكاح مخصوصاً بالانثى وجبر الذكر على سبيل التفضل عليها بخصوصاً بشخص ثلاثة في ذكر وثلاثة على خلاف في بعضها بن ذلك بقوله (ص) وجبر أب ووصي وحاكم مجنوناً احتاج وصغيراً وفي السفينة خلاف (ش) يعني أن كلاً من الأب ووصيه وان سفل والحاكم يجبر المجنون اذا احتاج للنكاح لا للخدمة بأن خيف منه الفساد لان الحد وان سقط عنه فلا يعان على الزنا وهذا اذا كان مطبقاً فان كان يفتق أحياناً انتظرت افاقته كما مر في المجنونة وكذا يجبر الصغير لمصلحة كتزويجه من شريفة أو موسرة أو ابنة عمه وكذا يجبر السفينة وقيل لا يجبر للزوج طلاقه والصداق أو نصفه من غير فائدة واعلم أن محل جبر الوصي في محجوره الذي كره حيث يكون له جبر الانثى وانه انما يجبر الصغير حيث كان فيه مصلحة وكذا السفينة على القول به وان كان كل من الأب والوصي شحوا في ذلك على المصلحة (ص) وصداقهم ان أعدموا على الأب وان مات أو أيسر وابتعد ولو شرط ضده (ش) يعني أن الأب اذا زوج ولده الصغير أو المجنون أو السفينة ولو تفويضا أو كانوا وقت الجبر معدمين فان الصداق يكون على الأب على المشهور ولانه لا فائدة للولد في تعبير نتمه بالصداق مع فقره وعدم حاجته في الحال ولا فرق على المشهور بين حياة الأب أو موته ويتبع به كدين لزم نتمه فلا ينتقل عنه بموته وسواء بقي الولد على فقره أو أيسر بعد جبره ولو قبل الفرض في التفويض ولو شرط الأب الصداق على الولد لم يسقط عنه وأما صداقهم ان زوجهم الوصي أو الحاكم ففي مالهم أو على من تحمل عنهم (ص) والافعلهم الا لشرط

فلو أعدم الأب أيضاً تتبع أولهما يساراً كما قاله الشيخ سالم وفي عبارة أخرى فاذا أعدم ما يتبع الأب والحاصل انه (ش) يتبع الأب في عدمهما وفي عدم الابن ويتبع الابن في ملائمة ما وفي ملائمة الابن فقط ومفاد هذه العبارة أنه لا يتبع أولهما يساراً بل تقرر على الأب فقط والظاهر العمل بتلك العبارة (قوله على الأب) أي اذا كان المتولى له الأب ولو لم يشترط عليه وأما الوصي فلا يزوج إلا الموسر لاجل الصداق ومثله الحاكم وسواء كان الأب موسراً أو معدماً ويؤخذ له من تركه بعد الموت ولا يقال انها صدقة لم تقبض لانها عوض وفي عبارة أخرى واقتصر على الأب من المجبرين لانه المختص به هذا الحكم أي وأما الوصي والحاكم فلا شيء عليهم ما هو عليهم من غير تفصيل (قوله بعد) أي بعد تمام العقد وأشار بلوقول ابن القاسم أيضاً انه على الولدان شرط عليه وفهم جماعة المسدونة عليه وبه جرى العمل عند الشيوخ (قوله فان الصداق يكون على الأب على المشهور) ومقابلته ما لابن القاسم أيضاً وبه قال أصبغ وابن حبيب ان الأب ان يبين أن الصداق على الولد فهو لازم له ولا يكون على الأب شيء منه فقوله وعدم حاجته في الحال لا يظهر في المجنون لما تقدم فيه فاذن يراد بعدم حاجته في الحال بالنسبة للبعض (قوله والافعلهم) وان أعدموا بعد وقوله الا لشرط ويجري في الحاكم والوصي أيضاً



ما ذكر فانه يكون الصداق في مال المجبورين أو في مال من تحمل الآن يشترط الصداق على الحاكم أو الوصي فيعمل به وظاهره ولو كانا حال الشرط معدمين واعلم أن المصنف تكلم على الجبر وأما لو أذن الأب لولده في النكاح ولا مال له فتزوج وكذب الصداق عليه ثم مات فطلبت الزوجة صداقها من الأب وقالت اذنك كعقدك عليه قال ابن رشد تزلت بقصة وأفتى الشيخ عبد الجبدين أبي الدنيا انه لا شيء على الأب وهو الظاهر كقولهم في السيد بأذن لعبد اه قاله الشيخ سالم وقد يفرق بأن السيد لا يضمن صداق العبد اذا جبره على النكاح بخلاف الأب (قوله وكل ما تقدم هو منصوص الخ) والظاهر أنه اذا أراد به قول المصنف وصداقهم وربما يفهم من بهرام (قوله وهل ان حلف الخ) أي أو الفسخ مطلقا وهو المذهب وأفهم كلامه أن غير الرشيد ليس كذلك وفيه تفصيل فان كان مليفا فالصداق عليه لأنه اذا كان عليهم في حالة جبر الأب لهم فالولي في حالة عدم الجبر وان كان (٣٠٣) معدما ففي حالة الجبر الصداق على الأب وأما

في حالة عدم الجبر فهل هو كذلك أم لا (قوله فقال الرشيد انما أردت الخ) هذا حل الشارح (قوله أو شرطته الخ) هذا حل البساطي وليكن المسئلة مفروضة في كلام اللخمي وابن بشير وابن عرفة والتوضيح وغيرهم وعليه قرو من يعتد به من شراحه أن الأب قال انما أردت أن يكون علي الابن وقال الابن انما ظننت أن ذلك علي أبي وعلى هذا يتفرع قوله والالزم النا كل أي بمجرد نكوله من غير انقلاب على قاعدة أيمان التهم ابن بشير ويجري على أيمان التهم لان الزوجة ووليها لا يحققان على أحدهما وعلى فرض البساطي فليس يمين تهمته لا مكان تحقيق الدعوى فلا يأتى عليه قوله والا لزم النا كل فافهم أفاده محشى نت الآن الشارح في ك أجاب عن ذلك فقال فان قيل لا شيء مما طوب الأب بالصداق لانه اذا زوج الرشيد بانه فهو وكيل عنه وسيأتي في باب الوكالة أن الوكيل بطالب بالثمن يقال انما يطالب به حيث قبض

(ش) أي فان لم يكونوا وقت جبر الأب لهم معدمين بل كانوا أغنياء ولو بيعه فأن ما يسروا به من كل أو بعض عليهم دون الأب وسواء شرط عليهم أو سكت عنه الآن يشترط على الأب فيكون عليه على المعروف قال الشارح وكل ما تقدم هو منصوص في تزويج الأب الصغير ونص اللخمي على أن السفية مثله ولم أر من نص على المجنون كذلك اه (ص) وان تطارحه رشيد وأب فسخ ولا مهر وهل ان حلفا والالزم النا كل تردد (ش) الضمير المنصوب في تطارحه راجع الى الصداق السابق ذكره ومعنى التطارح أن كل واحد من الأب والرشيد يريد أن يلزم ذمة الآخر به كما اذا زوج الأب ولده الرشيد وباشرا العقد بانه بصدق ولم يبين الصداق على أيهما فقال الرشيد انما أردت أن الصداق على الأب أو شرطته على الأب وقال الأب انما أردت أن يكون على الابن أو شرطته على الابن فان النكاح يفسخ ولا شيء على واحد منهم ما ان لم يبين بالزوجة وهل الفسخ وعدم المهر مقيس بقول ابن المواز ان حلفا ويلزمهما ما الصداق سوية ان نكلا معا ويقضى للعالم على النا كل وحده أو الفسخ غير مقيس بذلك وعلى الاول يبدأ الأب بالحلف لانه المباشر للعقد وقيل يقرع فيمن يبدأ ويفهم من قوله ولا مهر أن الزوج لم يدخل وأما لو دخل فيحلف الأب ويبرأ ثم ان كان المسمى أقل من صداق مثلها أي أو مثله غرم الزوج صداق المثل بلأعين وان كان أكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل قاله اللخمي وانما غرم صداق المثل حيث كان المسمى أقل منه لان المسمى في هذه الحالة ألغى وصار المعتمد بقيمة ما استوفاه الزوج وهو صداق المثل فلا يقال لا شيء يدفع للزوجة ما لم تدعه (ص) وحلف رشيد وأجنبي وامرأة أنكروا الرضا والامر حضورا ان لم ينكروا بمجرد علمهم وان طال كثير الزم (ش) يعني أن الأب اذا زوج ابنه البالغ المالك لامر نفسه أو الاجنبي بزوجه من زعمه أو كسبه أو رضاه أو المرأة بزوجه غير مجبر يزعمه أو كسبه أو رضاه أو ينكر كل من الابن الرشيد والاجنبي والمرأة الرضا بالعقد والامر به والحال أنهم حاضرون للعقد فلا يخالفون ثلاثة أوجه اما أن ينكروا الرضا بالعقد والامر به من غير مبادرة بالانكار فيحلف الابن الرشيد والاجنبي والمرأة على الامرين ويسقط عنهم النكاح والصداق عن العاقد والمعقود له واما أن ينكروا حين علمهم بذلك العقد فلا عين على واحد منهم سواء كانوا حين العقد حضورا أو غيبا

السلعة وهنا القابض انما هو الزوج فاتفق البيع والنكاح وكلام المؤلف حيث لم تحقق الزوجة ولا وليها الدعوى على أحدهما (قوله وقيل يقرع فيمن يبدأ) المنصوص الاول (قوله أقل من صداق مثلها) كذا في نسخة فتراد أي أو مثله فليست هذه نسخة الشارح (قوله حضورا) حال من الواو في أنكروا ولا يستغنى بالرضا عن الامر بل لابد منهم ما أي أنكروا الرضا أي اذا ادعى عليهم الرضا دون الامر وقوله والامر اذا ادعى عليهم الامر أي الاذن فالواو بمعنى أو ولو عطفه بأو كان أحسن وأذا دخلت في حيز النفي فهو نصب عليهم ما ولا حاجة لقوله حضورا فانه لا كبير فائدة فيه فكان يقول أنكروا الرضا والامر ان لم ينكروا بمجرد علمهم والعذر له تبع المدونة (قوله فيحلف الابن الخ) فيحلفون ولو ادعوا أنهم لم يعلموا الا بعد تمام العقد ان حضورهم المجلس يقتضى حملهم على العلم وتعلق حق الغير فان نكل لزم النكاح (قوله واما أن ينكروا حين علمهم) لانه لم يأت من الابن ونحوه ما يدل على الرضا



(وقوله بعد ما حصلت الخ) قال عجم ظاهره وان لم يتقدم له علم بذلك لانه مظنة العلم فان لم يحصل له ذلك المذكور من التهنئة والدعاء وطال الامر بعد العقد ثم لم يعلم فانكر بمجرد العلم مع احتمال العلم فانطاعر أنه يخالف أيضا (قوله فلو قامت له بينة) أي علمه بينة (قوله والفرق بين الناكل) أي المشاركة بقوله وأما في الحالة الخ (قوله وغيره) هو من أنكر بعد الطول (قوله هو أن الناكل) أي عن اليمين فجعل الموجب النكول عن اليمين لا الإنكار (قوله وهو متماد) أي لانه متماد وهو تعليل لقوله انما أي انما الزمه النكاح انما لا لا تحقيقا وقوله لا يظهر منه انكار (٣٠٤) أي في أول الامر فلا ينافي أنه يرجع بعد ذلك ولما كان في ذلك دقة أمر

بالتأمل ويجوز أن يكون انما أمر بالتأمل لان التماذي انما هو في السكوت وقد عقبه بالانكار دفعة فليس فيه تماد فان قلت سيأتي ان انكار الزوج ليس طلاقا فكان المناسب تكمينه منها ولا عبرة بانكاره فالجواب أن الأمر والرضا لما كانا غير ثابتين ههنا بل محتملان وكان النكاح هناك ثابتا بالبيننة كان الانكار هنا قويا وهناك ضعيفا (قوله فلها المسمى) أي أو ربيع دينار منه ان كان الزوج سقيا أو عبد أو زوج بغير إذن سيده والباء في الطلاق وبالفسادسية (قوله ففاعل رجوع هو النصف) أي وما عطف عليه الذي هو قوله والجميع وقوله وبالطلاق الخ أي وما عطف عليه وهو بالفساد فلا اعتراض (قوله ولا يرجع أحدهم الخ) الخ الحاصل أنه ان صرح بالحل بان قال والمهر على حمل لا يرجع مطلقا وان صرح بالجمالة بأن قال والمهر على جمالة يرجع مطلقا ففرقوا هنا بين الحمل والجمالة وهذا اصطلاح لهم ولا مشاحة في الاصطلاح لان الحمل أصله أن لا يطالب غير الحامل بشئ والجمالة أصلها الضمان فنظر وافي هذا الباب للدلالة لانه باب معروف لا باب مشاحة من كغيره هنا فروا بين الجمالة والضمان مع ان الجمالة تعني الضمان (قوله أو يكون أي الدفع أو الضمان الخ) سيأتي

واما ان ينكروا بعد طول بعد عقد النكاح فيسألون كلاً النكاح فقوله وحلف الخ أي بعد طول يسير بدليل قوله وان طال كثير الزم والطول بالعرف والقول بأنه يوم أو بعضه قول ابن وهب وهو ضعيف وبعبارة بأن يحصل الانكار بعد تمام العقد وبعد ما حصلت التهنئة والدعاء على حسب العادة (تتبيه) اذا أنكروا بعد الطول وقلنا يلزم النكاح فانه لا يمكن منها ولو رجع عن انكاره إلا بعقد جديد ويلزمه نصف الصداق فلو قامت له بينة واستمر على انكاره لم يمكن منها فان رجع لها فالظاهر تكمينه منها وأما في الحالة التي يلزمه النكاح فيها ان نكل ولا يلزمه ان حلف فانه يمكن منها بعد نكوله حيث رجع عن انكاره والفرق بين الناكل وغيره هو أن النكول اقرار منه بتكذيب نفسه وبحقيقة النكاح وغير الناكل وهو من طال سكوته انما يلزمه النكاح انما هو وهو متماد على انكاره لم يظهر منه تكذيب تأمل (ص) ورجع لآب وذى قدر زوج غيره وضمان لابنته النصف بالطلاق (ش) يعني أن الآب اذا زوج ولده الصغير أو الرشيد وضمن صداقه أو ذا القدر اذا زوج غيره على أن الصداق عليه أو الآب زوج ابنته لا حنبي وضمن الصداق لها عنه فطلق الولد بعد بلوغه أو من معه قبل الدخول فأخذت الزوجة نصف الصداق فان النصف الآخر يرجع للآب المزوج ولده أو ولدى التقدير المزوج غيره والضمان لابنته وليس للزوج فيه حق لان المعطى انما قصده بالالتزام أن يكون على حكم الصداق ولو اطاع على فساد النكاح رجع لمن ذكر جميع الصداق يريد اذا وقع التفريق قبل البناء والافلها المسمى بالدخول كما هو واليه الإشارة بقوله (والجميع بالفساد) ففاعل رجع في كلام المؤلف هو النصف وبالطلاق متعلق بـرجع وكذلك للآب والنقد ويرجع للآب نصف الصداق بالطلاق وذى القدر وضمان لابنته معطوفان على الجور وهو لآب (ص) ولا يرجع أحدهم الا أن يصرح بالجمالة أو يكون بعد العقد (ش) أي ولا يرجع أحدهم من الآب وذى القدر والضمان لابنته على الزوج بما أخذت منه الزوجة من نصف أو كل على ما هو ان كان التزام من ذكر عن الزوج بلفظ الحمل كان في العقد أو بعده اذا حل لا يقصده الا القربة لانه عطية لا رجوع فيها المعطية وان كان التزام من ذكر عن الزوج بلفظ الجمالة يرجع كان في العقد أو بعده كجمالة الديون وان كان التزام من ذكر عن الزوج بغير اللفظين بـل كان بلفظ الضمان أو على أو عندي أو نحو ذلك فان كان حين العقد حل على الحمل وان كان بعده حل على الجمالة فقوله أو يكون أي الدفع أو الضمان ونحوه بعد العقد ثم ان كلام المؤلف حيث لا عرف ولا قرينة تخالف ما ذكره من التفصيل وأما ان وجد عرف يخالفه كما اذا جرى العرف بان من دفع عن شخص صداقه أو تحمّل به عنه بأي لفظ يرجع به فانه يعمل بذلك وكذا ان قامت قرينة تدل على ذلك (ص) وانما الامتناع ان تعذر أخذه حتى يقرر وتأخذ الحال وله التبرك (ش)

غير أنه هنا فرقوا بين الجمالة والضمان مع ان الجمالة تعني الضمان (قوله أو يكون أي الدفع أو الضمان الخ) سيأتي الصواب أن الضمان عائد على الضمان المفهوم من قوله وضمان هذا الموجود في كلام الأئمة أفاده محشى تت فاطره واعلم أن هذا كله حيث وقع ذلك مبهم أي لم يشترط فيه رجوع ولا عدمه والافال عبرة بالشرط اتفاقا (قوله حتى يقرر) براء مكررة أو بدال فراه أي يغني لها الصداق ويقرأ بالبناء للفاعل والمفعول ونسخة الدال أحسن (قوله وله التبرك) وله دفعه لها عند الامتناع ويتبع به الحامل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لانه لم يدخل على غريم شي فان فارق ثم مات الحامل اتبعت تركته متى طرأ له مال ولو كان الحامل



عديا فكنيت من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج والمراد بالتعذر التعسر لان التعذر لا يشترط ومفهوم ان تعذرانه لم يتعذرا لاخذ  
 اكونه ملبا فليس لها الامتناع لا يخفى أن تعذرا لاخذ يكون في المعين وغير المعين كما في التفويض بخلاف الاخذ فلا يكون الا في معين  
 (قوله حتى يعين لها صداق في نكاح التفويض الخ) ظاهر العبارة وان لم يقبضه واليه ذهب بعض الشراح وقال عجم عن الشيخ كريم  
 الدين حتى يعينه ويقبضه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر لانه اذا كان الاخذ متعذرا فلا فائدة في تقرير الصداق وحده  
 وعلى هذا فيختلف نكاح التفويض الذي الصداق فيه على غير الزوج ونكاح التفويض الذي الصداق فيه على الزوج فانه يكفي في  
 الثاني التعيين وان لم يقبضه كما يفيد قول المؤلف ولها طلب التقدير (قوله أي وبطل (٢٠٥) الضمان على وجه الحال ان ضمنها ٣)

لا يخفى ما في ذلك من الركة الا ان  
 يضمن ضمن معنى وقع وقوله وقد  
 دخل الخ أي أو أراد الدخول فان لم  
 يحصل شيء من ذلك فلا شيء عليه  
 وقوله ولما كان من صورته أي  
 المفهوم أي فقوله لازوج محترز قوله  
 عن وارث أي ولو أني بالفهموم  
 بتمامه لقال لا كزوج ابنته (قوله  
 فتصح في المرض للوارث من الثالث)  
 انما تقيده بالثالث لانه تبرع في  
 الجسلة (قوله لازوج ابنته) أجنبيا  
 كان أو قريبا غير وارث فلا يبطل  
 الا فيما زاد على الثلث فيبطل اتفاقا  
 الا أن تجبزه الورثة فان لم يجزوه  
 خير الزوج بين دفعه من ماله أو ترك  
 النكاح ولا شيء عليه (قوله لما  
 قيل انها حق لله الخ) أي والمذهب  
 انها ليست حق الله ولا شرط في صحة  
 العقد لقوله ولها والولي (قوله لغة  
 المماثلة والمقاربة) أي مطلق المماثلة  
 والمقاربة الا أن صيغة المفاعلة  
 تقتضي مقاربة من الجانبين أي  
 كل منهما قارب الآخر ولا تقتضي  
 المماثلة فحينئذ يشكك الحال الا  
 أن تكون الواو بمعنى أو والنظا هو  
 انه أراد بالمقاربة عين المماثلة

سيأتي ان للمرأة ان تمنع نفسها من الدخول والوطء بعد ما إلى آخر ما يأتي في باب الصداق حيث  
 كان الصداق على الزوج وذكرها أن لها أيضا ذلك اذا كان على غيره وتعذر أخذها من  
 المتحمل به حتى يعين لها صداق في نكاح التفويض وتأخذ الحال بالأصالة أو ما كان مؤجلا  
 وحل في التسمية وسواء كان الصداق على غير الزوج ويرجع به المتحمل على الزوج أم لا  
 لان الزوجة لم تدخل على تسليم سلعتها مجانا ولا زوج التركة ولا شيء عليه في حالة عدم رجوع  
 من قام به عن الزوج عليه وأما في حالة رجوعه عليه وهو ما اذا صرح بالجملة أو كان بلفظ  
 الضمان ووقع بعد العقد فانه ليس له التركة أي الطلاق مجانا بل ان طلق غرم لها النصف وان  
 لم يطلق وغرم لها الصداق لم يتبع به الحامل لان الحامل في الفرض المذكور اذا دفع شيئا  
 رجع به عليه ولما كان التزام المهر جملا وحالة وغيرهما كما هو وكان الحمل صلة لا رجوع فيه  
 جرى مجرى الوصية اذا وقع في المرض فيبطل للوارث وينفذ من الثلث لغيره أشار الى ذلك  
 بقوله (ص) وبطل ان ضمن في مرضه عن وارث (ش) أي وبطل الضمان على وجه الحال ان  
 ضمن أحد مهر في مرضه المخوف عن وارث ابن أو غيره لانها وصية لوارث والنكاح صحيح فلو  
 كانت المرأة قبضته من الضامن ثم مات رده وان كان الزوج كبيرا وقد دخل أو صغيرا ودخل  
 بعد بلوغها تبعته الزوجة به ففاعل بطل الضمان على وجه الحال وأما على وجه الجملة فتصح في  
 المرض للوارث من الثلث وفهم من قول المؤلف عن وارث صحته عن غير وارث أجنبي أو غيره  
 ويكون وصية من الثلث ولما كان من صورته ضمان الاب صداق ابنته عن زوج غير وارث  
 خصها بالذكر للخلاف فيها بقوله (لا زوج ابنته) فيجوز له لانه لغير وارث ولما كانت الكفاة  
 مطلوبة في النكاح طلبا لدوام المودة بين الزوجين أعقب المؤلف ما ذكره من أن كان النكاح  
 بالكلام عليها ما قيل انها حق لله وشرط في صحة العقد بقوله (ص) والكفاة الدين والحال  
 (ش) الكفاة لغة المماثلة والمقاربة والمراد بالدين التسدين أي كونه غير فاسق لقوله ولها  
 والولي تركها أي ترك الكفاة بمعنى التدين أي زيادة الديانة لا بمعنى الدين أي الاسلام لانه ليس  
 لها ولا للولي تركه وتأخذ كافرا والمراد بالحال السلامة من العيوب التي يثبت للزوجة به الخيار  
 لامن العيوب الفاحشة خلافا لما قاله في التوضيح فان قلت تفسير الكفاة بالمماثلة والمقاربة  
 لا يوافق ما فسر المؤلف به قلت المراد بالمماثلة والمقاربة في الدين والحال (ص)  
 ولها والولي تركها (ش) أي وللرأة بكرا أو تبياع وليها ترك الكفاة والرضا بالفاسق بالجراحة

(قوله لامن العيوب الفاحشة) مطلقا سواء ثبت به الخيار أم لا بل المراد ما يثبت به الخيار كالجذام والبرص والجنون ويمكن أن  
 يكون أراد بالفاحشة ما ترتبها بخلاف الداء المعروف عند الناس بالمباركة فانه ليس من العيوب التي يثبت للزوجة بها الخيار وان  
 كان من العيوب الفاحشة فقد نقل لنا شيخنا السلوفي عن الشارح ما قلناه من ان المباركة لا يثبت به الخيار (قوله فان قلت تفسير  
 الكفاة) فيه ان الذي تقدم معنى لغوي فلا يراد الاعتراض وكأنه فهم أن هذا المعنى اللغوي مراد في الفقه (قوله قلت المراد الخ) حاصله  
 انه ليس المراد مطلقا بمماثلة ومقاربة بل المراد المماثلة والمقاربة في الدين والحال وحينئذ فكلام المصنف فيه حذف والتقدير  
 الكفاة المماثلة في الدين والحال الا انه يريد أن المعنى اللغوي مطلق فتدبر (قوله والرضا بالفاسق بالجراحة) ولو سكبوا يؤمن عليها  
 منه لتمحض الحق لهما ويكون النكاح صحيحا على المعتمد فان لم يؤمن عليها رده الامام وان رضيت لان الحق لله تعالى حينئذ لو جوب



حفظ النفوس (قوله الفاسق بالجراحة) والفاسق بالاعتقاد فهو كالفاسق بجراحة أو أشد لأنه يجبرها إلى اعتقاده ومذهبه بناء على أنه غير كافر والحاصل أن الإجماع منعقد على حرمة نكاح الكافر المسلمة كما في التوضيح وبفتح ولو أسلم بعدهم يؤدب إلا أن يعدر بجهل قال أبو الحسن الصغير وأن زوج ابنته من سكر فاسق لا يؤمن عليها رده إلا ما من وأن رضى وكذلك إذا أوصى أن تزوج ابنته من سكر فاسق لم يجز ذلك عليها كما لو فعله الأب (قوله فان تركها المرأة فحق الولي باق) قال الشيخ سالم فإن رضى بغير كف ففلا ولياء الفسخ ما لم يدخل ابن خوزن من دافان دخل فلا شك في عدم الفسخ ثم إن ظاهره أن الرجل لو كان مترضا أو نحو ذلك من عيوب الفرج ورضيت المرأة ولم يرض هو يكون القول قوله (قوله فطلق) قال الزرقاني هي الفاء الفصيحة وفيه نظر لأن الراجح أن الفاء الفصيحة هي الواقعة في جواب شرط مقدر وهنالك كذلك كما في شرح (٣٠٦) عب بل الفاء للترتيب فقط بدون تعقيب لكن ما ذكره الشارح هنا في الفاء

الفصيحة أحد أقوال (قوله وانقضت العدة) وأما لو لم تنقض العدة فهي زوجة ولا كلام لها ولا لوليها (قوله وللأم) أي المطلقة وأسقطه المصنف لأنه وصف طردى خرج على سؤال سائل (قوله التكلم) أي بان ترفع الحاكم فيمنظر فيما أراده الأب هل هو ضوابط فيردها إليه أم لا وقوله في تزويج أي في إرادة تزويج (قوله من فقير) ابن أخ له أو غيره فأسقط المصنف ابن الأخ لأنه وصف طردى خرج على سؤال سائل وفي لعن تقرير قوله في تزويج ابنته وغير الأب أولى بذلك وأما الأم فخاص بها مطلقة أم لا ومثل الفقر من يغتر بها عن أمها مسافة خمسة أيام ويشكل هذا الفرع بما تقدم من قوله إلا لخصي أي فليس للأب أن يجبر ابنته على الخصي ونحوه من العيوب الفاحشة أي وأما الفقر فلم يذكروا فلا يجبرها ولا كلام لاحد حتى للأم مع جعلهم هنالك الأم التكلم إلا أن يقال مبني ما هنا على أن المال يعتبر في الكفاة

والمعيب القاسم العيب فان تركها المرأة فحق الولي باق وبالعكس وعلى هذا فالمؤلف أعاد الجار للمعطف على الضمير المخفوض لا لتكون كل منهما كافيا في الترتيب دون الآخر (ص) وليس لولي رضى فطلق امتناع بلا حدث (ش) يعني أن الولي إذا رضى بغير كف وزوج منه ثم طلق طلاقا بائنا أو رجعيًا وانقضت العدة وأراد عودها فرضيت الزوجة وامتنع الولي منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث فيه ما يوجب الامتناع وبه تعااضلا (ص) وللأم التكلم في تزويج الأب الموسرة المرغوب فيها من فقير ورويت بالنفي ابن القاسم الأضررين وهل وفاق أو يلان (ش) ونص المدونة وقد أدت امرأة مطلقة إلى مالك فقالت إن ابنة في حجرى موسرة مرغوب فيها فأراد أبوها أن يزوجهما من ابن أخ له فقير وفي الأمهات معدا لا مال له فترى في ذلك متكما ما قال نعم أنى لأرى لك متكما عياض و كذا روينا بالاجاب لأعلى النقي ولا يصح الكلام إلا به لأنها سألت أن لها تكام ما قال نعم ثم أعاد عليها أنه رأى لها متكما ومن روى فلا يرى أي على النقي لم يستقم مع قوله قبل نعم واختل المعنى وناقض بعض كلامه بعضها ثم قال ابن القاسم بعد الكلام السابق وأنا أراه ماضيا الأضررين واختلاف في قول ابن القاسم هل هو خلاف لقول مالك أو وفاق فمنهم من جعله على الخلاف وهو مذهب سحنون وقال بقول ابن القاسم أقول قال ويعني بالضرر ضرر البدن وأما الفقر فلا ومنهم من قال هو وفاق ولعل ابن القاسم لم يتكلم على الفقر القادح المضر بها وانما تكلم على أن ابن الأخ بالإضافة إلى مالها فقير اسعة حالها وكثرة يسرها أو أن ابن القاسم تكلم على ما بعد الوقوع ومالك إنما تكلم قبله وقال لها متكلم ولم يقل إن النكاح مفسوخ وبعبارة وهل قول ابن القاسم وفاق أو خلاف وهذا يتأني على كلا الروايتين أما على رواية الإثبات فوجه الخلاف أن الإمام جعل لها التكلم وابن القاسم جعل فعل الأب ماضيا فيقتضي أنه لا تكلم لها إذ لو كان لها التكلم لم يكن لها الرد ووجه الوفاق أن محل قول الإمام لها التكلم حيث كان يلحقها الضرر البين كما قال ابن القاسم وأما على رواية النقي فوجه الخلاف أن الإمام لم يجعل لها التكلم طائفا وابن القاسم جعله حيث الضرر البين ووجه الوفاق أن كلام الإمام ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا لم يكن ضرر وللشيوخ في الوفاق غير هذا الوجه أيضا (ص)

ولا مانع من بناء مشهور على ضعف (قوله فترى) بفتح الهمزة ولم تكن موجودا في نسخته إلا أنه على حذف الهمزة (قوله والمولى متكما) أي تكاما (قوله ثم أعاد عليها) أي مؤ كذا قوله نعم (قوله لم يستقم مع قوله نعم) أجيب بأنه مستقيم وإن قوله نعم معناه أجبت سؤالك قال جماعة من الشيوخ رواية الإثبات أصح قاله البدر قال بعض شيوخنا وتقدم المصنف قول مالك وتقدمه الإثبات على قول ابن القاسم وعلى رواية النقي يشعر بترجيحها (أقول) وقضية ما تقدم أن الراجح كلام ابن القاسم من أم ليس لها التكلم أي الأضررين أي من حيث الفقر (قوله ويعني بالضرر ضرر البدن) أي كالجنون والجدام والبرص (قوله لم يتكلم على الفقر المضربها) أي وأما الإمام فقد تكلم على الفقر المضربها أي فقول ابن القاسم الأضررين أي الألفقرين مضرب بحالها (قوله حيث كان يلحقها الضرر البين) أي بفقر ابن الأخ وهو المراد بقول ابن القاسم الأضررين (قوله لم يجعل لها التكلم) فقط سواء كان يحصل بفقر ابن الأخ الضرر البين أم لا (قوله بما إذا لم يكن ضرر) يحصل لها بفقره (قوله وللشيوخ في الإفاق) أي بان ابن القاسم تكلم على صدق



المثل والامام على مادونه أو انه عند مالك يخشى منه كل مالها وعند ابن القاسم لا يخشى منه لكن ردها بانه احوال للسئلة اذ لا معنى لذكر الفقر حينئذ المانع الخوف منه أو عدم امانته (قوله والمولى الخ) هذا يفيد أنه لا يشترط في الكفاة حسب ولا نسب والنسب يرجع لآباء والامهات والحسب المماقب والصفات الحميدة كالكرم والعلم والشجاعة والتقوى ولا يخالف قوله الا في ولعربية رد المولى المنتسب لانه بانتسابه كانه أوقع العقد على اشتراط أن يكون كذلك وما هنا لم يحصل انتساب ولا اشتراط شيء (قوله والاقل جاها) أراد بالاقل ما يشمل العدم (قوله وفي العبد تأويلان) المذهب أنه ليس بكف كذا في شب (أقول) وصححه عبد الوهاب وفي شرح عب أن الراجح أنه كف وهو الاحسن لانه قول ابن القاسم (أقول) والظاهر التفصيل فما كان من جنس الابيض فهو كف لان الرغبة فيه أكثر من الاحرار وبه الشرف في عرف مصرنا وما كان من جنس (٣٠٧) السود فليس بكف لان النفس تنفر منه ويقع به الذم والخسة (قوله

ذكر أو أنثى) لا يخفى أنه يلزم على ذلك الحل الاستغناء عن قوله وفصوله فالاولى أن يقال وحرم على الذكر أصوله الاناث فاذن يحتاج لقوله وفصوله الا أن يقال أراد التخصيص على تعلق التحريم من الجانبين غير مكتف بدلالة الالتزام في مقام الضبط والبيان (قوله لان الجميع خلقن من مائه) أي حينئذ قوله ولو خلقت من مائه أي التجرد عن العقد (قوله على المشهور) أي فهي بنت أو كالبنت على المشهور خلافا لمن يقول انها ربيبة فقوله لا ربيبة معطوف على فصوله بنت أو كالبنت فقابل المشهور أنها كاربينة فيلزمه حملها على الواطئ وابنه وأجاز ابن الما جشون جميع ذلك وجعلها أجنبية وبه قال الشافعي (قوله فيحرم على صاحب الماء تزوج بنته) ومثل من خلقت من مائه من شربت من لبن امرأة زني بها حال وطئه فانها تحرم عليه لانها بنته رضاعا وكذلك الخلوقة من ما هنأ أبيه

والمولى وغير الشريفة والاقل جاها كف (ش) يعني أن كل واحد من هذه الثلاثة كف لمن هو دونها في المرتبة فالمولى أي العتيق كف للعربية وغير الشريف كف للشريفة والاقل جاها كف لمن هو أقوى منه جاها (ص) وفي العبد تأويلان (ش) أي وفي كفاة العبد للحرمة وعدم كفاة لهاتأويلان وظاهر قوله وفي العبد ولو عبد أبيها (ص) وحرم أصوله وفصوله (ش) أي وحرم على الشخص ذكر أو أنثى أصوله وهو من له عليه ولادة مباشرة أو بواسطة فيحرم على الذكر أمه وأمهات وان علت وأم أبي أمه وأم أبي أبيه وعلى الأنثى أبوها وأبوه وان علوا وأبوا وأبوا أمها وان بعد وأبوا أمها كذلك وفصوله وهو من له عليه ولادة مباشرة أو بواسطة وان بعدت فيحرم على الذكر بنته وان سفلت وعلى الأنثى ابنها كذلك وقوله أصوله وفصوله أي من النسب وأما من الرضاع فسيأتي (ص) ولو خلقت من مائه (ش) يعني أن الرجل اذا زني بامرأة فخلت منه بابتنة فانها تحرم عليه كما يحرم عليه من بناته من ثبت نسبها منه لان الجميع خلقن من مائه فهي بنت أو كالبنت على المشهور فتحرم عليه وعلى أصوله وفروعها لاربيبة ومثل البنت الابن المخلوق من مائه فيحرم على صاحب الماء تزوج بنته (ص) وزوجتهما (ش) ضمير التنبيه راجع الى أصل الشخص وفصله يعني أنه يحرم على الشخص أن يتزوج امرأة تزوجها أحد من آبائه وان علوا أو بنيه وان سفلوا ويجوز أن يتزوج أم زوجته أبيه وابنة زوجته أبيه التي لم ترضع بل بان أبيه والمناسب لاول الكلام حذف التاء لان المراد بقوله وحرم على الشخص التام كذا ذكرنا كان أو أنثى لكنه اتكل على ظهور المعنى المراد وانما لم يقل وزوجها بالتثنية لانه جعل الاضافة للجنس فيصدق بالمفرد والمتعدد ثم أشار الى بقية الضابط فقال (ص) وفصول أول أصوله (ش) أي وحرم على الشخص فصول أبيه وأمه وهم اخوته وأخواته أشقاء وألأب أولام وأولادهم وان سفلوا (ص) وأول فصل من كل أصل (ش) يريد أنه يحرم الفصل الاول خاصة من كل أصل ما عدا الأصل الاول لان الأصل الذي يلي الأصل الاول هو الجسد الاقرب والجدة القربى وابن الاول عم أو خال وابنته عممة أو خالة وابن الجدة المذكورة وابنتها كذلك وهم أول الفصول والتحريم مقصور عليهم وأما أولادهم فهم حلال وأما فصول الأصل الاول فهم حرام وان سفلوا كما مر (ص) وأصول زوجته (ش) أي وعمما يحرم على الشخص أصول

أوابنه وصرح صاحب القيس بان من زني بجامل لا يجوز له أخذ بنتها التي تلدها بعد الزنا لان زرع غيره سقى بمائه وأما الخلوقة من ماء أخيه فلا تحرم كما ذكره الجعفي في شرح الارشاد لانها بمنزلة الربيبة لا بمنزلة بنته وهو أحد قولين ومقتضى كلام بعضهم ترجيحهم ويدخل في قول المصنف وان خلقت من مائه ما اذا التقطت منه في نحو جام ووضعته في فرجها ثم حملت منه فيصدق على ذلك انها خلقت من مائه حيث علم ذلك وانظر حلية الابن من الزنا هل تحرم على أبيه من الزنا ومقتضى كون المخلوق من الزنا كولد الصاب الحرمه وانظر ذلك (قوله لكنه اتكل على ظهور المعنى المراد) بان يقال ترجيع الضمير للأصل والفصل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر وهو الذكرف في العبارة استخدام ويجرى هذا فيما تقدم من كون المراد بالأصل الذكر والأنثى (قوله فيصدق بالمفرد والمتعدد) أي والمتعدد مراد هنا (قوله وأصول زوجته) ولو كان الزوج صغيرا أو مجنوناً



(قوله وبتلذذه) أي قصد لذته ووجدانها كوجدانها فقط وفي القصد وحده قولان وكل ذلك في باطن الجسد وهو ما عدا الوجه والكفين وأما ما فلا يحرم مطلقا كباطن الجسد مع انتفائهما (قوله وبتلذذه) ظاهر المصنف كغيره حرمة الفصول بالتلذذ ولو كانت الأم وقت التلذذ بها صغيرة جدا فليس كتنقض الوضوء (قوله ولو ينظر) أي لباطن الجسد ولو من فوق حائل خفيف يشف والحاصل أنه لا بد من قصد التلذذ مع وجود التلذذ أو أحدهما في جميع المقدمات من قبله ومباشرة وملاعبة ونظر لا في خصوص النظر وهو إذا كاه فيماعددا الوجه والكفين مطلقا أي سواء التلذذ بالنظر أم لا لأنه سواء كان بالنظر أو باللمس أو القبلة بل مهم ما كان بلمس أو قبلة لا يختص بوجهه وغيره من بقية الجسد (قوله والمعطوف محذوف) لا حذف بل المعطوف قوله فصولها (قوله كالمالك) يشمل من تلذذ بأمة مجوسية على كاهها فإنه يحرم عليه (٢٠٨) بناتها وأمهاتها وشبهه المالك مثله (قوله واعلم أن الخلاف الخ) أي اختلف في وطئه ومقدماته هل يحرم كالبالغ أم لا والراجح عدم التحريم (قوله سواء اعتبرنا فيه كونه يقوى) أي كما عبر به بعضهم وقوله أو كونه مراهما أي كما عبر به آخر لا يخفى أن الذي يقوى على الجماع أعسم من كونه مراهما (قوله سواء اعتبرنا الخ) فإن لم يكن كذلك فوطؤه كالعديم باتفاق القولين وكذا مقدماته وهذا ككاهه في الواطئ واللامس وأما الموطوءة والمموسة فظاهر المصنف حرمة فصولها بالتلذذ ولو كان التلذذ به وقته صغيرا (قوله هل ينشر الخ) يدل من الخلاف في قوله أن الخلاف الخ (قوله شرع في تفصيل ذلك) أي تفصيل بعض ذلك أي تبين بعض ذلك أي وهو أن التحريم بالعقد الصحيح والفساد المختلف فيه وأما المجمع عليه فلا يحرم الاوطؤه (قوله وإن كان فيه نوع تكرار) أي نوع من التكرار باعتبار البعض فقط وهو أن المتفق على فساده لا يحرم فيه الاوطؤه الصحيح والمختلف في فساده العقد فيه وحده كاف في التحريم أي في غير العقد على الأم فلا يحرم البنت وظاهره أن قول المصنف وهو طلاق أن اختلف فيه فيه تكرار وليس كذلك واعلم أن بالفساد المتفق عليه ما اتفق عليه أهل المذهب والمجمع عليه ما أجمعت عليه الأمة إلا أن المراد هنا بالمتفق عليه المجمع عليه (قوله وحرم العقد) أي عقد النكاح على صغير أو كبير لا رقيقا بغير إذن سيده ورد عقده فلا يحرم ذلك لأنه لا راد ارتفع من أصله وانظر فيما هو مثله في عدم البت من عقد الصبي والسفيه والظاهر كذلك فليس كالعقد الفاسد المختلف فيه لأن الفساد المختلف فيه لازم عند بعض الأئمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح نحو الصبي والعبد بغير إذن سيده فهو متفق على حله وقيل يحرم ولا يشترط كونه لازما وانظر في ذلك ومثل عقد النكاح عقد البيع يفصل فيه بين كون البيع مختلفا في فساده فيحرم الوطء المستند اليه وبين كونه متفقا على فساده فيحرم وطؤه إن درأ الحد والافلا ويجرى في المقدمات ما جرى في الوطء (قوله وفي الزنا خلاف) أي في قبل المرأة أو غيرها

زوجته وهن أمهاتها وإن علمن من له عايمها ولا ذمة مباشرة أو بواسطة من قبل أبيها وأمهاتها من نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمّهات نسائكم ولا فرق بين أن يدخل بالزوجة أم لا لأن العقد على البنات يحرم الأمهات بخلاف العكس (ص) وبتلذذه وإن بعد موتها ولو ينظر فصولها (ش) الواو والواو والعطف والمعطوف محذوف دل عليه ما مر وهو حرم وبتلذذه متعلق به والضمير المؤنث في الموضعين راجع إلى الزوجة المتقدمة ذكرها وفصولها يصح أن يكون فاعلا ويصح أن يكون خبرا والمحذوف مبتدأ أي وحرم بالتلذذ بالزوجة وإن بعد موتها ولو ينظر فصولها وهن بناتها وإن سفلن أو والمحرم بتلذذه فصولها وإن لم تكن في حجره لأن قوله تعالى إلا في مجوركم وصف خرج مخرج الغالب فلا يفهم له فلا يحرم فصول الزوجة بمجرد العقد على الزوجة بخلاف أصولها والحكمة في ذلك أن الأم أشد برابا بنتها من الابنة بها فلم يكن العقد كافيافي بغضها لابنتها إذا عقد عليها الضعف ميبها الزوج بمجرد العقد وعدم مخالطته فاشترط في التحريم إضافة الدخول وكان ذلك كافيافي الابنة الضعف ودها لامها وميبها الزوج (ص) كالمالك (ش) إن جعله تشبيها في قوله وبتلذذه وإن بعد موتها ولو ينظر فصولها لا يستثنى شيء وإن جعل تشبيها في جميع ما مر أي في قوله وحرم أصوله وفصوله إلى هنا يستثنى العقد فإن عقد الأب في النكاح يحرم على الابن وعقد الابن يحرم على الأب وعقد الشراء لا يحرم شيئا والفرق أن المالك ليس المبتغي منه الوطء وإنما المبتغي منه الخدمة والاستعمال بخلاف النكاح واعلم أن الخلاف في وطئه أو تلذذ الصغير سواء اعتبرنا فيه كونه يقوى على الجماع أو كونه مراهما هل ينشر الحرمة أم لا نعمها وفيما يتوقف فيه التحريم على التلذذ وأما ما لا يتوقف فيه التحريم على التلذذ بل يحصل فيه التحريم بالعقد كتحريم الأم بالعقد على البنت فإنه يحصل بعقد الصغير ولو لم يقو على الوطء ولما قدم أجمالا أن تحريم المصاهرة تارة يحصل بمجرد العقد وأخرى بالتلذذ بالوطء وكان العقد صحيحا تارة وفسادا أخرى والتلذذ بالوطء محال وحرام فيه الحد تارة ولا حد فيه أخرى شرع في تفصيل ذلك وإن كان فيه نوع تكرار مع قوله سابقا وهو طلاق أن اختلف فيه والتحريم بعقده ووطئه لا اتفق على فساده وحرم وطؤه فقط فقال (ص) وحرم العقد وإن فسدان لم يجمع عليه والافوطؤه إن درأ الحد وفي الزنا خلاف (ش) يعني أن النكاح الفاسد على ضربين تارة يكون مختلفا في فساده يرد والمذهب قائل

العقد على الأم فلا يحرم البنت وظاهره أن قول المصنف وهو طلاق أن اختلف فيه فيه تكرار وليس كذلك واعلم أن بالفساد المتفق عليه ما اتفق عليه أهل المذهب والمجمع عليه ما أجمعت عليه الأمة إلا أن المراد هنا بالمتفق عليه المجمع عليه (قوله وحرم العقد) أي عقد النكاح على صغير أو كبير لا رقيقا بغير إذن سيده ورد عقده فلا يحرم ذلك لأنه لا راد ارتفع من أصله وانظر فيما هو مثله في عدم البت من عقد الصبي والسفيه والظاهر كذلك فليس كالعقد الفاسد المختلف فيه لأن الفساد المختلف فيه لازم عند بعض الأئمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح نحو الصبي والعبد بغير إذن سيده فهو متفق على حله وقيل يحرم ولا يشترط كونه لازما وانظر في ذلك ومثل عقد النكاح عقد البيع يفصل فيه بين كون البيع مختلفا في فساده فيحرم الوطء المستند اليه وبين كونه متفقا على فساده فيحرم وطؤه إن درأ الحد والافلا ويجرى في المقدمات ما جرى في الوطء (قوله وفي الزنا خلاف) أي في قبل المرأة أو غيرها



(قوله وأقنى بالتحريم الى أن مات فقيل له لو صحت ما في الموطأ فقال سارت به الزبكان) وبقي هنا بحث كيف يكون المعتمد والمشهور هو المرجوع عنه أي مع الكراهة وقد تقر في الأصول أن المرجوع عنه لا ينسب الى قائله فضلا عن كونه معتمدا مشهورا وقد يجاب عن هذا بأن أنباع الامام أخذوا من قواعده ما رجع عنه وان كان لا ينسب (٣٠٩) الى نفس الامام وانما ينسب لمذهبه على انه يمكن

أن يقال لم يعتبروا نقل ابن حبيب رجوعه لانفراد به مع انه لم يدرك مالكا (قوله فالتدبا بنت الخ) ومثل بنتها سائر فروعه وأصولها (قوله فتردد) على حد سواء في تلذذه بابنتها بغير وطء وأما به فالراجح فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي التحريم راجحا أيضا في التلذذ (قوله فالتدبا بطء الخ) قال محشي نت بل الصواب والمتعين فالتدبا بنتها بغير وطء اذ هو محل التردد كما في الجواهر وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم أما الوطء فالمشهور والتحريم وعبارة المؤلف تدل على ذلك اذ لا يقال في الوطء التذقه محشى نت وذكر النصوص المفيدة لذلك فراجع ان شئت (قوله نذب التزوه الخ) واعلم أن استعمال التزوه في الخروج الى البساتين والخضرة خطأ قاله ابندر قال الشيخ كريم الدين وينبغي اذا صدقت الحرمة الاب أن تؤخذ باقرارها فلا يجوز أن تزوج الولد وطأها هذا أنه لا يطر لما نقوله الامة لاتهمها في محبة الولد أو ضدها (قوله فقال ابن حبيب لا تحل) وهو معمول به (قوله وكذا ان باعها) أي الاب لابنه أو بالعكس ثم غاب البائع أو باعها أحدهما لاجني ثم باعها الآخر فلا تحل فغيته مثل موته فان أخبر البائع منهما الآخر بعدم الاصابة صدق فلو أخبر الاب البائع مثلاً لاجني المشتري منه بأنه لم

بالفساد وتارة يكون مجمعا على فسادها فان كان مختلفا فيه كحرم وشغار وانكاح العبد والمرأة فان عقده ينشر حرمة المصاهرة كما ينشرها الصحيح وان كان مجمعا على فسادها فلا يعتبر عقده في انتشار الحرمة وانما ينشرها الوطء بشرط أن يدرك الحد عن الواطئ كنكح معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير عالم أمان علم حد في ذات المحرم والرضاع وفي حد العالم في نكاح المعتدة قولان سيايمان وقد أفهم قوله ان درأ الحد أنه ان لم يدركه كما لم يلتفت الى وطئه في انتشار الحرمة لانه شبهه بالزنا وفي نشر الحرمة بوطء الزنا وهو مذهب المدونة ففيها وان زنى بأمر زوجته أو ابنتها فليغفرها لا كثر على الوجوب وذهب جمع الى ترجيحه على ما في الموطأ من عدم نشره وذكر ابن حبيب أن مالكا رجع عما في الموطأ وأقنى بالتحريم الى أن مات وأنه قيل له ألا تمحو الاول قال سارت به الزبكان وعدم النشر به وهو مذهب الموطأ والرسالة وعليه الاكثر بل قيل جميع الاصحاب وشهره ابن عبد السلام خلاف فاذا زنى بأمرأة يجوز للزاني أن يتزوج بابنتها وأما ولا به وابنه أن يتزوجها على الثاني لا على الاول (ص) وان حاول تلذذا بزوجه فالتدبا بنتا فتردد (ش) يعني أن من أراد أن يتلذذ بزوجه في ظلام مثلا فوقع يده على ابنتها فالتدبا بوطء أو مقدمته سواء كانت منه أو من غيره ولم يشعر بها فقد تردد الاشياخ في تحريم أمها على زوجها وفراقها وجوباً وعدم تحريرها وعدم وجوب الفراق ولو قصد ولم يتلذذ لم ينشر على الصحيح والواطئ بان امرأته لا ينشر عند الائمة الثلاثة خلافا لابن حنبل والثوري وان وقع الالتذاذ منه على الابنة عمدا جرى فيه الخلاف السابق في قوله وفي الزنا خلاف ولا يقال اذا التذبا بنته زوجته بوطء تحرم زوجته عليه قولاً واحداً لانه وطء شبهة وهو محرم اتفاقاً فلم جرى التردد هنا لاننا نقول وطء الشبهة انما هو الوطء غلطاً فمن تحل مستقبلها ولذا كان وطء أخت الزوجة غلطاً محرماً بابنتها على زوج أختها الواطئ لها لانها تحل مستقبلها فوطؤها وطء شبهة وأما وطء بنت الزوجة غلطاً فليس بوطء شبهة لانها لا تحل مستقبلها فهو من محل التردد (ص) وان قال الاب نكحها أو وطئت الامة عند قصد الابن ذلك وأنكر نذب التزوه وفي وجوبه ان فساتنا وبلان (ش) أي وان قال الاب عقدت على المرأة وهو المراد بالنكاح عند قصد الابن العقد عليها أو وطئت الامة أو تلذذت بها بشراء عند قصد الابن ذلك وأنكر الابن ذلك ولم يعلم سبقية ملك الاب لها لم يقبل قوله لكن نذب الابن أن يتزوه عن نكاح المرأة ووطء الامة ان لم يكن ذلك فاشيا من قول الاب قبل شراء أو نكاح الابن فان فشا قول الاب قبل ارادة الابن ذلك فهل يجب الفسخ أو انما ينأ كذا التزوه بالفسخ ولا يجب تأويلان على المدونة ﴿تنبيه﴾ من ملك جارية ابنه أو أخته بعد موته ولم يعلم هل وطئها أم لا فقال ابن حبيب لا تحل واستحسنه اللخمي في العلية وقال يندب في الوخش أن لا يصيب ولا تحرم وكذا ان باعها ثم غاب قبل أن يستل (ص) وجمع خمس (ش) هذا معطوف على قوله أصوله أو هو فاعل لفعل محذوف دل عليه حرم الاول والمعنى وحرم على الحر والعبد جمع خمس من النساء في عقد ولو سمي لكل واحدة صداقها ويفسخ نكاح الجميع أو عقود ويفسخ نكاح الخامسة ان علم والا فالجميع ويجوز ما دونهن بالوجهين شرط تزوج الواحدة بالآخرى أم لا اذا سمي لكل وسياق ذلك كله

(٣٧ - خشي ثالث) يصب ثم أخبر الاجني الولدان اياه أخبره بأنه لم يصب أو كان البائع الولد لاجني وباع الاجني للوالد وحصل مثل ذلك فهل يعمل بذلك أولاً والظاهر انه اذا كان مثل هذا الاجني يصدق في قوله أن يصدق (قوله وهو فاعل الخ) ينافي قوله هذا معطوف على قوله أصوله فالاولى أن يحذف قوله وهو فاعل الخ فتدبر (قوله اذا سمي) أو نكحها نكاح تفويض



(قوله الى المشهور) مقابله ما قاله ابن وهب من انه لا يجوز له الزيادة على اثنين (قوله آية) موصولة وصلتها محذوفة وآية مفعول أول نائب فاعل قدرت وقوله ذكر مفعوله الثاني والتقدير لو قدرت التي هي معها ذكر احرمت الاخرى وهي مهمة لا تتحقق الا بتقديرهما معا (قوله شامل للمرأة وأمتها) لانك لو قدرت الجارية ذكر الم يحل أن يعقد على سيدته أو قدرت السيدة ذكر الم يحل أن يعقد على أمتها (قوله لم يمنع وطء أم زوجها) (قوله والا حلف لله) أي والا تصدق أنها الثانية

بأن ادعت انها الاولى أو قالت لاعلم عندي مفهوم حلف انه ان لم يحلف غرم النصف بمجرد نكوله ان قالت لاعلم عندي لانها تشبه دعوى الاتهام وبعد حلفها ان كذبت فان نكحت فلا تشي لها وخلاصته أن الزوج يدعي أن فاطمة مثلاً هي الاولى وخديجة الثانية وهي تكذب فاقول قوله في ان فاطمة هي الاولى واستشكل قبول قوله في تعيين الاولى بانه مخالف لما تقدم في ذات الولين من عدم قبول قوله هناك ولعل الفرق عدم قبول الزوجة لزوجين في آن واحد والزوج يقبلهما في آن واحد فان ادعى جهلهما وادعت كلتاهما الجهل مثله فلكل منهما ربع صداقها لان لهما نصف صداق غير معين فلكل واحدة من صداقها بنسبة قسم النصف عليهما لان كل واحدة زوجة قطعاً وطلقت قبل البناء فان ادعت كل واحدة أنهما الاولى مع دعواهما الجهل فلكل واحدة نصف صداقها ان حلفت ولا شيء لمن نكحت منهما فان ادعت احدهما انها الاولى وقالت الاخرى لأدري حلفت المدعية وأخذت نصف صداقها ولا شيء للآخرى فان نكحت فلكل واحدة ربع صداقها هذا كله ان كان الزوج حياً فان لم يقيم عليه الا بعد موته

في كلامه عند قوله وجع امرأتين الخ وأشار بقوله (والعبد الرابعة) الى المشهور وهو أن العبد يباح له تزوج ثالثة ورابعة كالحر لان النكاح من العبادات والعبد والحرفيهما سواء بخلاف الطلاق فهو من معنى الحد ودفع كان طلاقه نصف طلاق الحر كما في الحدود (ص) أو اثنتين لو قدرت آية ذكر احرمت (ش) فاعل حرم يرجع للنكاح أي ويحرم الجمع بين كل امرأتين اذا قدرت احدهما انها لو كانت ذكر احرمت عليه نكاح الاخرى وكلامه شامل للمرأة وأمتها فيفيد منع الجمع بينهما وليس كذلك فيجاب بتخصيص هذا الضابط بما يمنع جمعهما لقراءة أو صهر أو رضاع وان جعل فاعل حرم راجعاً للوطء خرجت المرأة وأمتها لان المالكة اذا قدرت رجلاً جازله وطء أمتها بالملك كما تخرج المرأة وبنت زوجها أو أم زوجها سواء جعل الضمير في حرم للوطء أو للنكاح لانه اذا قدرت المرأة ذكر الم يمنع وطء أم زوجته ولا بنته بنكاح ولا غيره لانها أم رجل أجنبي وبنت رجل أجنبي وحينئذ فكلام المؤلف على هذا غير محتاج للتقييد السابق (ص) كوطئهما بالملك (ش) اعلم أن الجمع بين المرأتين اما أن يكون بنكاح كما مر واما بنكاح ومملك وسيأتي واما بملك وهو مراده بهذا الكلام والمعنى انه لا يجوز الجمع بين المرأة وخالتها أو عمتها في الوطء بالملك ولو طرأ ملكها على الاخرى بعد وطئها حتى يحرم فرج الموطوءة نعم يجوز جمعهما للخدمة أو احدهما للخدمة والاخرى للوطء فالضمير في وطئهما للثنتين اللتين لو قدرت آية ذكر احرمت ولما كان صور جمع المحرمات في الجمع اما بنكاح أو بملك أو بنكاح ومملك شرع في حكم هذه الاقسام لو وقعت فقال (ص) وفسخ نكاح ثانية صدقت والاحلف لله بلا طلاق (ش) يعني أنه اذا جمع بين كالأختين في عقد نكاح واحد فسخاً أبداً وان أفرد كل واحدة منهما في عقد وهو مراده بهذه المسئلة ثبت نكاح الاولى وفسخ نكاح الثانية مع البينة وكذا ان صدقته انها الثانية وسواء دخل بها أم لا والفسخ بلا طلاق لانه يجمع على فساد وان لم تصدقه في كونها الثانية يريد ولم تقم على ذلك بينة ولم يدخل بها فان الزوج يحلف على تكذيبها لانه مدع لسقوط نصف الصداق عنه الواجب لها بالطلاق قبل المسيس لو ثبت انها الاولى والفسخ بطلاق فقوله بلا طلاق متعلق بفسخ وهو راجع لما قبل الا وانما أخره لاجل أن يشبه به ما بعده (ص) كام وابنتها بعقد (ش) التشبيه في الفسخ بغير طلاق سواء كان قبل الدخول أو بعده والباء في بعقد للطرفية وحذف ما تعلق به أي بكأم وابنتها جمعتهما في عقد ولما كان لتأيد التحريم وعدمه ثلاثة أوجه أشار إليها بقوله (ص) وتأيدت بجمعتهما ان دخل ولا رث (ش) يعني انه اذا عقد على أم وابنتها ووطئهما فانه ما يحرم ان عليه أبداً يريد اذا كان جاهلاً بالتحريم وأما العلم فانه ينتظر الى نكاحه ذلك هل يدرأ الحد عن الواطئ أم لا يجري على ما مر وأما منع الارث ان مات قبل الفسخ لواحدة منهما فواضح للاتفاق على فسادهما ويكون لكل واحدة منهما ما صدق للمسيس وعليهما الاستبراء بثلاث حيض وبالغ على الفسخ بلا طلاق وتأيد

فهو بمثابة ما اذا ادعى عليه حيا وادعى جهل الاولى فان ادعت كل واحدة أنها الاولى فانها تحلف وتأخذ جميع التحريم صداقها والميراث بينهما ومن نكحت لاشي لهما (قوله لانه مدع لسقوط الخ) فاذا دخل بها لا يمين عليه لوجوب المهر بالبناء وفارقها وبقي على نكاح الاولى المدعية أنها الاولى وموافقته لهما في دعواهما وظاهره حلف للآخرى أم لا (قوله ثلاثة أوجه) الاول اذا دخل بها الثاني لم يدخل بواحدة الثالث دخل باحدهما والمراد به التلذذ (قوله هل يدرأ الحد عن الواطئ) بان كان جاهلاً بأنها ابنتها (قوله وبالغ الخ) لاتصح المبالغة لان شرطها أن يكون ما بعده اذ خلا فيما قبلها ولا يصلح هذا لان ما قبلها بجمعهما عقد واحد



(قوله ويحتمل أن تكون ان شرطية) هذا هو المناسب (قوله ويأتى ما اذا لم يدخل بواحدة) هذا هو الوجه الثاني (قوله وان دخل بواحدة) هذا هو الوجه الثالث (قوله ان كانت البنت) أى المدخول بها (قوله وان كانت الام) أى المدخول به الام وقوله فكذلك على المشهور رأى ثبت نكاح الام على المشهور ومقابلته أنهم ما يحرم ان نكاح البنت الفاسد ينشر الحرمة أفاده محشى نت رجسه الله رجته واسعة (قوله حرمتا أبدا الخ) أما الام فلا تنعقد على البنات يحرم الامهات وأما البنت فلا تنعقد على البنات يحرم الامهات يحرم البنات وعلى هذا ولو كان العقد فاسدا كما هنا (قوله فيحرم ان أبا ان كانت الام) أى ان كان المدخول به الام أى فالام مدخول به اقطعنا لكن لم يعلم هل هي الاولى أو الثانية وانما حرمت الام لاحتمال أن تكون الام (٣١١) هي الثانية والعقد على البنات يحرم

الامهات وحرمت البنت لان المدخول بالامهات يحرم البنات وقوله ولا ميراث أى حيث حكمنا بتحريرهما معا (قوله ويفسخ نكاحهما) معامستأنف (قوله ان كانت البنت) لانها ان كانت الاولى فالامر ظاهر وان كانت الثانية فاعقد على الامهات لا يحرم البنات (قوله فان مات الزوج) أى في هذه الصورة وهي ما اذا علمت المدخول به او جهل كونها الاولى أو الثانية (قوله أقصى الاجلين) أى الاربعة أشهر أى على تقدير أن تكون الاولى وثلاثة قروء على تقدير أن تكون الثانية وقوله وصوب أن لا ميراث لها أى للمدخول بها أى لانه لا ميراث مع الشك لانه على احتمال أن تكون الاولى ترث وعلى احتمال أن تكون الثانية لا ترث وسكت الشارع عما اذا دخل بواحدة وكان عقدهما معا والحكم انه يفسخ نكاحهما وتحرم عليه النى لم يدخل بها وتحل له النى دخل بها بعد الاستبراء باتفاق ان كانت البنت وعلى المشهور ان كانت الام وبقي ما اذا لم يعلم المدخول به فى الفرض المذكور

التحريم ان دخل به ما لزوم الصداق وعدم الميراث بقوله (وان ترتبنا فى العقد) ويحتمل أن تكون ان شرطية والجواب محذوف أى وان ترتبنا كذلك فى الاحكام الاربعة ويأتى ما اذا لم يدخل وان دخل بواحدة من المترتين وهى الاولى ثبت علميا بخلاف ان كانت البنت وفسخ نكاح الثانية وتأبى وان كانت الام فكذلك على المشهور وان دخل بالثانية وكانت البنت فرق بينهما وبينه وكان لها صداقها وله تزويجها بعد الاستبراء وان كانت الام حرمتا أبدا ولا ميراث ومثل ذلك ما اذا لم يعلم المدخول به أى الاولى أو الثانية فيحرم ان أبا ان كانت الام ولا ميراث ويفسخ نكاحهما ويتزويجها بعد الاستبراء ان كانت البنت فان مات الزوج كان على المدخول به أقصى الاجلين وصوب أن لا ميراث لها ولا صداق ولا ميراث لغير المدخول بها ولا عدة عليها (ص) وان لم يدخل بواحدة حلت الام (ش) يعنى أن الشخص اذا جمع فى عقد واحد بين الام وابنتها فانه يفسخ ويحل له أن يتزوج الام لان العقد على البنت يحرم الام اذا كان صحيحا وأما الفاسد المتفق على فساد فلا وهذا هو المشهور بخلاف العبد الملك اجراء له مجرى الصحيح وأما حلية البنت فلا خلاف فيها لان العقد الصحيح على الام لا يحرم البنت فأحرى الفاسد ولذلك اقتصر المؤلف على حلية الام وقولنا فى عقد واحد احتراز عما اذا عقد عليهم معا عقدين مترتين فانه يفسخ عقد الثانية فقط بخلاف وعسك الاولى كانت الام والبنت ثم ان كانت التى فسخ نكاحها الام فهى حرام أبدا وان كانت البنت كان له أن يطلق الاولى وهى الام ويتزويجها وهذا مع علم الاولى والثانية وأما مع جهل ذلك فقد مر عند قوله وفسخ نكاح ثانية الخ (ص) وان لم تعلم السابقة فالارث ولكل نصف صداقها (ش) يعنى أن الشخص اذا عقد على الام وبنتها امرتين ومات ولم يدخل بواحدة ولم تعلم السابقة فى العقد فان الارث بينهما ما ثبتت سببه وجهل مستحقه ويجب عليه لكل واحدة نصف صداقها لان بالموت تكمل عليه صداق وكل منهما تدعيه من غير مصدق فيؤخذ منه نصف الصداقين فيعطى لكل واحدة نصف صداقها سواء اختلف الصداقان أو استويا فى القدر كما فى المدونة (ص) كان لم تعلم الخامسة (ش) تشبيهه فى وجوب الميراث والصداق لامن كل وجه والمعنى ان الشخص اذا تزوج خمس نسوة واحدة بعد واحدة أوجع أربع بقدر وأفرد واحدة بعد أوجع اثنتين أو ثلاثا بقدر وأفرد ما بقى كل واحدة بعد ومات الزوج ولم تعلم الخامسة فى تلك الصور فان الارث يقتسمه أخماسا لان نكاح أربع صحيح ولهن مساهمتهن صداقها فان دخل بهن فلهن خمسة أصدقة وبأربع فلهن أربعة أصدقة ولم يدخل بها نصف

(قوله حلت الام) وأولى البنت وكل من يتزويجها منهن ما فهى على العصمة كاملة وسكت أيضا عما اذا علمت الاولى والثانية ودخل بأحدهما وجهلت وكانتا بعد قدین والظاهر تصديق الزوج لانه غارم فان جهل فلا لكل واحدة أقل المهرين كان مات من غير تعيين أو مع الجهل والميراث بينهما ما فى الصورتين قاله عج (قوله وأما مع جهل ذلك فقد مر) لم يصر (قوله ولكل نصف صداقها الخ) وانظر هذا مع ما تقدم فى قوله وان مات وجهل الا حق فى الارث قولان فان سبب الميراث فى كل محقق والجهل فى تعيين مستحقه ولعل الفرق النظر الى عدم اجتماع رجلين على امرأة دون اجتماع امرأتين لرجل فى الجملة وان لم يكن مما نحن فيه (قوله وبأربع الخ) وسكت الشارع عما اذا لم يدخل بواحدة أصلا وما اذا دخل بواحدة فقط وما اذا دخل باثنتين وما اذا دخل



بثلاث فان لم يدخل بواحدة فاربعة اصدقة يقتسمه على قدر اصدقتين فلكل واحدة اربعة اجناس صداقها كما افاده المحققون وان دخل بثلاث فللمدخل بهن اصدقتين والباقيتين صداق ونصف لان واحدة منهن رابعة قطعها والاخرى تدعى اربعة وان الخامسة من المدخول بهن والوارث منازعها فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وبينه فيكون لهما صداق ونصف والمراد انه يكون لكل واحدة من صداقها بنسبة قسمة صداق ونصف عليهم فلكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها كثر اقول وان دخل باثنتين فغير المدخول بهن صداقان ونصف لان اثنتين منهن صداقين قطعوا والصداق الثالث يتنازع فيه الوارث لانه يقول ما على الاثنان فقط وان واحدة من التي لم يدخل بها خامسة قطعها فلا شيء فيها وهن يقلن ان الخامسة ليست واحدة منابيل هي واحدة من اللتين دخل بهما فلنا ثلاثة اصدقة كوامل فيقسم ذلك الواحد (٣١٣) بينهم نصفين واذ اقسام اثنان ونصف على ثلاثة خصل كل واحدة ثلاثة ارباع

صداقها وثلثا من صداقها وان دخل بواحدة فلكل واحدة صداقها الاثني هذا هو المناسب خلافا لما في عب (قوله) ولما قدم ضابط محررات الجمع لا يخفى أن البنت والام لا يجوز تزويجهما لامعية ولا ترديد فلا يدخلان في محررات الجمع (قوله) او عمتها الخ) اشارة الى أن الاولى للمصنف أن يقول وحلت كاخت ولا حاجة لذلك لان العلة التي في الاختية تقتضي جريانها في الجميع (قوله) فان صدقنا الخ) الجواب محذوف أي تربصت الى أقصى أمد الحمل وان لم يصدقنا الخ) وهل منعه من النكاح يسمى عدة قولان وعلى الاول فهي احدى المسائل التي يعتمد فيها الزوج ومنها من تحته أربع زوجات فطلق واحدة وأراد أن يتزوج غيرها ومنها اذا مات ولد المرأة من غير زوجها وادعى حملها منه فليس له وطؤها حتى يستبرئها لاجل أرث حملها ان كان بأخوة لام أي ان كان الارث بسبب اخوة لام (قوله) أو زوال ملك

صداق لانها تدعى انها ليست بخامسة وان الخامسة احدى المدخول بهن ويدعى الوارث انها هي الخامسة فلا شيء لها فيقسم الصداق بينهما نصفين \* ولما قدم ضابط محررات الجمع وكان بعض اقراده تحريره مؤبدا كالنبت مع الام على ما حرم وبعضها مقيسد كالاختين وما معهما تكلم على ما يزيل ذلك القيد وأشار الى أن السابقة امامه كوحدة أو مملوكة والى ما يزيل ذلك القيد في الاولى بقوله (ص) وحلت الاخت بينونة السابقة (ش) يعني أن الشخص اذا عقد على امرأة بنكاح فلا يحل له وطء أختها أو عمتها مثلاً بملك أو بنكاح مادامت الاولى في عصمته اللهم الا أن يبينها ما بان نكاحها أو يطلقها ثلاثاً أو واحدة وهي غير مدخول بها أو بخروجها من العدة حيث كان الطلاق رجعيًا والقول قولها في عدم انقضاء عدتها لانها مؤتمنة على فرجها فاذا ادعت احتباس الدم صدقت بينها لاجل النفقة الى انقضاء السنة فاذا ادعت بعدتها تحريمها بالنساء فان صدقنا لم تحل أختها مثلاً والام يلزم الزوج التربص الى أقصى الحمل قاله عبيد الحق (ص) أو زوال ملك بعق وان لاجل أو كتابة (ش) ما ذكره في المسئلة التي فرغ منها خاص بالنكاح كما مر والكلام الآن فيما اذا وطئ الامة بملك اليمين وأراد أن يتزوج من يمنع الجمع معها من عمة ونحوها أو يطأها بملك اليمين فلا تحل له حتى يحرم فرج السابقة بعق ناجز وان لبعضها أو مؤجل أو كتابة لانها أحرزت نفسها وماله وليس للسيد وطؤها والاصل عدم عجزها خلافاً للحمي ويؤخذ من كلام المؤلف منع وطء المعتقة لاجل ولم يصرح به في هذا الكتاب وصرح به في الرسالة وانما امتنع وطؤها لان فيه نوعاً من نكاح المتعة فاذا وطئها وحلت صارت أم ولد وسقطت عنها خدمتها بذلك فيعجل عتقها حينئذ وقيل لا يعجل لبقاء أرش الجناية له ان جرحته وقيمتها ان قتلت ولا يجوز له وطؤها بعد ذلك سواء عجل عتقها أو بقيت الى أجلها وان لم تحمل بقيت معتقة لاجل فلها حكمها ومثل العتق لاجل عتق البعض كما قاله الحمي (ص) أو انكاح بحل المبتوتة (ش) يعني أن الشخص اذا عقد على أمة لشخص عقد صحيحاً لازماً فانه يحل له أختها أو عمتها أو نحوهما ممن يحرم له أن يجتمع معها هذا هو المراد بقوله يحل المبتوتة وان لم يدخل الزوج بها وظاهر كلام المؤلف المشعر بأنه لا بد في الحلبة من دخول الزوج لانه الذي يحل المبتوتة مستور له ولكن عدوله عن لفظ نكاح الذي

الخ) المراد بالملك التسلط الشرعي على الوطء لملك الرقبة بدليل قوله أو كتابة أو انكاح فان كلا لا يزيل ملك الرقبة هو وانما يزيل ملك الوطء أي لم يبق له تسلط شرعي على الوطء حل الوطء (قوله) خلافاً للحمي الخ) راجع لقوله أو كتابة فان الحمي يخالف فيها كما يستفاد من صريح بهرام (قوله) لان فيه نوعاً من نكاح المتعة أي لان فيه شبهة بنكاح المتعة أي بالعدة على امرأة لاجل (قوله) خدمتها أي الخدمة التي تلزم المعتقة لاجل (قوله) لبقاء أرش الجناية الخ) الحاصل أن الذي يقول بتجيميل عتقها يقول لما سقطت خدمتها صار لا فائدة في بقائها أم ولد فيخرج عتقها والمقابل يقول هناك فائدة في بقائها أم ولد وهو بقاء أرش الجناية له ان جرحته وقيمتها ان قتلت فلا ينجز عتقها وليس المراد انه بعد تجيز عتقها في قتلها القيمة بل في قتلها الدية كما هو في كل حركات حرية أصالة أو طارئة بالعتق فتدبر حق التدبر (قوله) عتق البعض) فتحل أختها بنكاح أو ملك حرمة وطء المبعضة وان لم يكمل عليه عتقها لدين أو ان حصول التحريم بعق البعض لا يتأني أن عتق البعض يوجب التكميل أفاده عجب (قوله) عقداً صحيحاً لازماً أي أو فاسداً



بعضى بمجرد الدخول أو غير لازم كنكاح عبد أو صبي بغير إذن ثم أحيز وكنكاح ذى عيب أو غرر ثم رضى الآخر فتحل بوطء ثان وفي الأول تردد (قوله لان انكاح افعال الخ) ويكون قوله يحل المبتوتة أى يحل ووطء المبتوتة بان يكون لازما وان لم يوطأ فيه أو شأنه يحل المبتوتة لو وطئ (قوله لاحتمال ريبتها) أى بتأخر الحيض (قوله وحيضتها في كل سنة في آخرها) وأما اذا لم تحض في آخرها وكانت تحل بمضى السنة فلما حاضت تبين انها من ذوات الاقراء فتنتظر اما حيضة أو سنة بيضاء فان جاءت بسنة بيضاء حلت وان جاءت الحيضة تنتظر اما الحيضة أو سنة بيضاء وحينئذ تحل (قوله وهكذا) أى بان كانت (٣١٣) عادت بان يأتيها الحيض في كل عشر سنين مرة (قوله اكتفت بثلاث سنين)

من طلاقها ولو كانت عادت بان تحيض قبل السنة خلافا لعب لان التبرص سنة اغما هو لاحتمال الاحتباس لمن تكون عادت في الحيض قبل السنة فتدبر (قوله حيث خرجت من الموضع) والمتواضعة هي الجارية التي أقر السيد بوطئها وكانت عليه الا أن الموضوع هنا انه معترف بوطئها وأراد أن يوطأ اختها وكذا أن كانت فيها عهدة أو خيار فلا تحل الا بعضى ذلك وقوله دلس فيه مفهومه أخرى (قوله وعهدة شبهة) أى استبراء من وطء شبهة فاطلاق العدة عليها تجوز (قوله ورده) أى في أمه مملوكة وأما ردة الزوجة حرة أو أمة فهو داخل في قوله بينونة السابقة لان ردة أحد الزوجين طلاق بائن الآن تكون قصدت بردها فسخ النكاح فلا يكفي ذلك في حلية الاخت لانه لم يقع طلاق بسببه أو أن هذا مشهور مبنى على ضعف وهو أن الردة غير طلاق (قوله واستبراء) أى بان زنى بها انسان أو غصبها أو أنه وطئ الاخت مع اختها ثم يريد العود للاولى بعد أخذها في استبراء الثانية فلا تحل الاولى

هو مصدر الثلاثي الصالح لان يراد به الدخول الى الانكاح الرباعى الذى لا يصلح أن يراد به الا العقد دليل لذلك لان انكاح افعال أى ايجاد العقد (ص) أو أسرا وابقا باس (ش) يعنى ان الامة اذا أسرها العدو وأبقت اباقا أى سبيدها من عودها منه فانه يحل له أن يوطأ بالملك أو بالنكاح من يحرم جمعه معها من أخت ونحوها وانما لم يقيدها بالاسر بالاياس لانه منطقتة بخلاف الا باق فلذلك حسن التقييد فيه بالاسر وكلام المؤلف فيمن توطأ بالملك وأما من توطأ بالنكاح فلا يحل من يحرم الجمع معها بأسرها أو ابقاها فان طلقها في حال أسرها طلاقا بائنا حلت من يحرم الجمع معها من أخت ونحوها وان طلقها طلاقا رجعيما لم تحل كاختها الا بعضى خمس سنين من أسرها لاحتمال حملها وتأخره الى أقصى أمد الحمل وثلاث سنين من يوم طلاقها لاحتمال ريبتها وحيضتها في كل سنة في آخرها وان كانت عادت في الحيض في كل خمس سنين مرة لم تحل الا بعضى خمس عشرة سنة وهكذا وان أسرت بغور نفاسها اكتفت بثلاث سنين للامن من حملها كما قاله ح وقوله بعضى خمس سنين من أسرها أى ان كان مسترسلا عليها لوقت الاسر والافتة تعتبر الخمسة من يوم أمسك عنها ومنسل أسرها بغور نفاسها ما اذا تحقق نفى حملها بغير ما ذكر وقوله اكتفت بثلاث سنين أى من يوم طلاقها ما لم تكن عادت بها أكثر فيعمل بما علم من عادت بها (ص) أو ببيع دلس فيه (ش) يعنى أن يبيع السيد لأمته المعيبة ببيعها صحبا كاف في حلية من يحرم اجتماعه معها حيث خرجت من الموضع ولو كان السيد عالما بالعيب وكتبه عن المشتري وأخرى ان لم يعلم به لان المشتري التمسك فيهما (ص) لافاسد لم يفت وحيض وعدة شبهة ورده وأحرام ونظهار واستبراء وخيار وعهدة ثلاث واخذام سنة وهبة لمن يعتصرها منه وان يبيع (ش) يعنى أنه لا أثر لهذه الاشياء في حلية كالاخت من المحرمات الجمع فاذا باع الموطوءة بفساد أو زوجها تزويجا فاسدا لم يفت بحواله سوق فأعلى أو دخول لم تحل له الاخرى وكذا اذا حاضت لان زمنه يسير ولا يحرم معه الاستمتاع وأما المعتدة من شبهة أى التي غلط بها فهي وان كانت تحرم في الحال الآن زمنه قصير وأقصر منه زمن الاستتابة بالنسبة الى المرتدة وهو ثلاثة أيام والغالب رجوعها الى الاسلام لحسوف القتل وزمن الاحرام بحج أو عمره قصير وأما الظهار فلا يحل الاخرى لان المظاهر قادر على رفع تحريم المظاهر منها بالكفارة ولا تحل كالاخت بيمين على ترك وطء اختها ولو بيمينها وأما الاستبراء من مائه الفاسد فهو كعدة شبهة وأما بيع الخيار لاحد المتبايعين أو لاجنبى فلا يكفي في تحريم المبيعة وحلية الاخرى لعدم انعقاده كما اذا أبقى الاولى وحرم الثانية فلا يحتاج الاولى الى استبراء الا أن يكون عادلو وطئها زمن الايقاف فلا بد من استبراءها الفاسد مائه لعدم انعقاده وعهدة الثلاث مثله لانها على ملك البائع حتى ينقضى الخيار واحترز بعهدة الثلاث من

بهذا الاستبراء ذكره في ذلك الآن هذا خلاف المشهور والمشهور انه اذا أبقى الاولى لا يجب عليه استبراء فيها الا أن يكون وطئها زمن الايقاف كما يعلم مما يأتى (قوله وزمن الاحرام بحج أو عمره قصير) أى وأما احرامه قبل زمانه فهو أمر نادر ومكروه وأما قوله وعدة شبهة فعناء أن انسانا وطئها غلطا فانها تستبرأ الا انه يقال له عدة شبهة (قوله وأما الاستبراء من مائه الفاسد) ظاهرا لباردة انه حل قول المصنف واستبراء على خصوص هذه الصورة أعنى من مائه الفاسد وهو ما اذا وطئ الاخت مع اختها ثم يريد العود للاولى كما بينا وقد تقدم تصويرها بغيرها وقال محيى تت بل المتعين وهو مراد المؤلف انه اذا باع الاولى بيعا فيه استبراء أى مواضعة



فلا تحلل الثانية فهو كقول ابن شاس وابن الحاجب ولا يبيع فيه استيراء ولا على العهدة أو الخمار و يدل على ذلك قرنه بالعهدة أو الخمار اه (قوله أدواثها) جمع داء وهي الجنون والجذام والبرص (قوله أو نحو ذلك) أي كأن يتخدمها سنتين أو ثلاثا (قوله فالمراد بالسنة ماعدا السنين الكثيرة) سيأتي أن المراد بالسنتين الكثيرة أربعة فما فوق (قوله قبل حصول مفوت الاعتصار) متعلق بمحذوف والأصل وأراد أن يظاأختها قبل حصول مفوت الاعتصار (قوله بعد حصول الخ) راجع لقوله أو ولد غير أنه متعلق بمحذوف أي وأراد أن يظاأختها بعد حصول مفوت الاعتصار أي بغیر شیء فلا ينافي أنه يعتصرها بالعوض فان قلت شراء الولي مال محجور به لا يجوز فكيف يكون له انتزاعها بالبيع فالجواب أن الممتنع شراؤه مال محجور الذي لم يهب له وأما ما وهبه له فيكره شراؤه ولا يمنع كما يفيد كلام أبي الحسن واعلم أن الهبة لمن يعتصر لا تحل بها الاخت ظاهر او تحل بها فيما بينه وبين الله قاله الخطاب (قوله بشرائها) أفاد أن المصنف أطلق البيع على الشراء وكأنه قال وان بشراء (قوله أو ولد بعد وفاتها) حاصله أنه إذا كان وهبها لابنه وفات فانه لا تحل له أختها لانه قادر على اعتصارها بالشراء ووافق ما في شرح عب (٣١٤) أولا وليس كذلك بل متى حصل مفوت جاز له وطء كأختها وحينئذ نقول لك ما فيه

الصواب والحاصل أن الصور ثمانية وذلك لانه اما ان يهبها لمن يعتصرها منه واما لغيره وفي كل اما لثواب أم لا وفي كل اما أن تفوت عند الموهوب له أم لا فاذا فأتت عند الموهوب له بزيادة أو نقص حلت الاخت لثواب أم لا كانت لمن يعتصرها منه أم لا فان لم تفوت لم تحل ان كانت لمن يعتصرها منه كانت لثواب ولو قبضه أم لا واغیره تحل ان كانت لغير ثواب كأن يكون لثواب وقبضه فتدبر (قوله وحازها غير المتصدق) هذا بالنسبة لحلية أختها واما بالنسبة لصحة الصدقة فيكفي حوزة المحجور والحوز اما حقيقة وهو ظاهر أو حكما كما اذا أعنتها المتصدق عليه أو وهبها قبل الحوز فيمضي فعله وبعد هذا كله فنقول اعترض المصنف ابن فرحون بان الصدقة لا تكفي لقدرة الاب على انتزاعها بالبيع

عهدة السنة فانها كافية في تحريم البيعة وحلية الاخرى لطول زمنها وندور أدواثها وقد نص ابن حبيب على ان اخدام الامة شهرا أو سنة أو نحو ذلك لا يحل أختها السيد فالمراد بالسنة ماعدا السنين الكثيرة كما يأتي وأما هبة الامة فلا يكتفي في حلية أختها مثلا اذا كان الواهب قادرا على الرجوع فيها اما باعتصار كما اذا وهبها الولد الصغير قبل حصول مفوت الاعتصار الا في بيانه في باب الهبة واما بشراء من الموهوب كما اذا وهبها المحجور من يتييم أو ولد بعد حصول مفوت الاعتصار فقوله وان يبيع مبالغة في الاعتصار بمعنى مدلوله اللغوي وهو الرجوع أي وان كان يقدر على الرجوع في هبته بشرائها من الموهوب له من يتييم أو ولد بعد وفاتها (ص) بخلاف صدقة عليه ان حيزت (ش) الضمير في قوله عليه يرجع لمن يصح الاعتصار منه والمعنى انه اذا تصدق بالموطوءة على من هو في حجره وحازها غير المتصدق بكسر الدال فان ذلك يكون كافيا في حلية وطء كأختها وهبها لغير ثواب لا يجزي لا يعتصرها منه أصلا يحل كالاخت وان كانت لثواب فلا تحل كالاخت حتى يعوض عليها أو تفوت عنده وتجب فيها القيمة قاله الجزولي (ص) واخدام سنين (ش) يعني أن الشخص اذا أخدم موطوءة سنين كثيرة بحسب العرف كالخمس فما فوق فان ذلك يحل له وطء كأختها ومثل السنين الكثيرة حياة الخدم ولما ذكر أن النامية لا تحل الا بمسوغ من الوجوه السابقة تكلم على ما اذا حصل وطء الثانية بغير مسوغ فقال (ص) ووقف ان وطئها المحرم فان أبقى الثانية استبرأها (ش) يعني ان الشخص اذا وطئ كالأختين من غير مسوغ لوطء الثانية فانه يوقف عنهما المحرم من شاء منهما بمحرم مما ذكر اتفاقا فان أبقى الاولى وحرم الثانية استمر على الاولى من غير استبرائها الا أن يكون عاد لوطئها في زمن الايقاف فلا بد من استبرائها لفساد مائه وان أبقى الثانية استبرأها لفساد مائه الحاصل قبل التحريم وان كان الولد لاحقابه فقد يظهر أثره في القذف فاذا نسب شخص هذا الولد الى شبهة في نفسه لم يحدث نشأ من هذا الماء الواقع قبل الفسخ (ص) وان عقد

كافي حتى اليتيم فلا يتم ما قاله المؤلف محشى تن (قوله كالخمس فما فوق) بل الاربعة كذلك كما نصوا عليه ولا فاشترى يحل للمخدم بالتكسر أن يظاأمة الخدمة في تلك المدة ولو قل زمن الخدمة اما لانه يبطل حوزا الهبة أو لانها قد تحل من أول وطئه فيؤدي الى استخدام أم الولد فان قلت حيث حرم وطء الخدمة فلم تحل به الاخت ولو كانت مدته قليلة كسنة قلت لعله مراعاة لمن يقول انها لا تحرم حيث قلت مدته وهو ضعيف فان قلت ما الفرق بين منع وطئها وبين جواز وطء السيد للمؤجرة كما في معين الحكم وظاهره كما قال الزرقاني أي الشيخ أحمد طالبت المدة أم لا وحينئذ فلا يكتفي بجوارها في حلية أختها قلت لعله أن المؤجرة اذا حلت انفسخت الاجارة وسقطت عن المستأجر الاجرة فلا ضرر عليه بخلاف الخدمة فانه يبطل حقه من خدمتها اذا حلت من سيدها وان وجب عليه أن يخدمه مثلها ان أسير كما في المدونة فان وطئ المخدم بفتح الدال فقال بعض الشراح يحسد وقال اصبح لا يحسد واما المؤجرة فيجوز لسيدها أن يظاها من الاجارة وقال بحرمة وطء الخدمة أبو الحسن (قوله ووقف ان وطئها) أي أو تلذذها (قوله الا أن يكون عاد لوطئها في زمن الايقاف) هذا في الموطوءتين بالملك وفيما اذا وطئ احدا منهما بنكاح وأخرى بملك سواء تقدم النكاح



على الملك أو تأخر ولا يشمل ما إذا كانت من نكاح فانه ان أبقى الاولى فانه لا يستبرئها ولو وطئها في زمن الإيقاف قاله عجم (قوله فان وطئ) في بعض النسخ بقاء التفرع كافي المدونة وابن الحاجب وفي جملها بالواو ويرد على الاول أن المفرع عليه تقدم العقد مع أن بعض المفرع وهو قوله أو عقد بعد تلذذه الخ عكسه فكيف ينزح ما هو عكس الشيء عليه ويرد على الثاني فوات الربط اه البدر قال بعض شيوخنا رحمه الله يجاب عن الاول بجوابين اما أن يكون التفرع باعتبار المنطوق والمفهوم في المفرع عليه فان مفهوم قوله وان عقد فاشترى عكس ذلك أو يكون التفرع على نوع من التغليب وهو باب واسع والجواب عن الثاني ان الربط مفهوم من المقام (قوله ويوكل ذلك لاماته) أي ولا يحتاج لشيء من المسوعات السابقة واذا اختار تحريم الزوجة كان ذلك قبل البناء هل يكون عليه نصف الصداق أو لا نظريه أبو الحسن وهذه تشبه مسألة من أسلم على أكثر من أربع قال بعض وانما ظاهره انه اذا اختار بعد البناء قلها المسمى كاملا وهذا أيضا جار في المسئلة التي قبلها وتحريم

(٣١٥)

الشرح (قوله والمبتوتة) ولو أدخل ذكره ملفوفا بخرقه كثيفة فلا تحل ولا تحصن بذلك وان كانت خفيفة حلت وتحصنت بذلك والظاهر انه لا يحملها ادخال الذكر في هوا الفرج لانه لا يوجب غسلا كما يفهم من كلام ابن عرفة المتقدم والظاهر أن وطء العنين والخنى لا يحلها اه ك (قوله بالغ) أي الواطئ بالغ ولو كان حين العقد غير بالغ (قوله قدر الحشفة) أي فمين الحشفة له خلقة أو يقطع أو الحشفة فمين هي له أي في مطيعة وفي غيرها عدم ويؤخذ ذلك من قوله بلامنع (قوله هذا معطوف على فاعل حرم) يرد أن حرم مسلط عليه فيلزم أن يقول حرم والجواب انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أو المراد الجنس أي وحرم هذا الجنس (قوله وان لم ينزل الخ) والمراد بالعسيلة في الحديث الايلاج نصغير عسل لانها حالة تشبه

فاشترى فالاولى (ش) يعني انه اذا عقد على امرأة نكاحا ثم اشترى من يحرم جمعها معها فانه يتمادى على نكاح الاول ويبقى الثانية عنده للخدمة فقط اذا لم يذور في ذلك (ص) فان وطئ أو عقد بعد تلذذه باختيار ملك فكالاول (ش) يعني فان تجرأ وطئ المشتراة بعد عقد النكاح على نكاحها أو عقد على كالاخت بعد تلذذه بخدمته جاع فساوقها بنكاحها ملكا له عليها فانه يجب عليه في الوجهين أن يوقف عنهما حتى يحرم أيتم ماشاء اما المنكوحة بالبينونة أو المملوكة بزوال ملك بنزلة وطء كالاختين فقوله فكالاول أي فكالفرع الاول وهو قوله ووقف عنهما يحرم فهو وجواب عن الفرعين ومفهوم قوله بعد تلذذه أنه لو كان قبل تلذذه باختيار ملك فانه لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه ان أبقى الاول للوطء لا للخدمة أبان الثانية وان أبقى الثانية ووقف عن الاول أي كف عنها ويوكل ذلك لاماته (ص) والمبتوتة حتى يوجب بالغ قدر الحشفة (ش) هذا معطوف على فاعل حرم يعني أن المبتوتة وهي المستوفاة طلاقا فلا للحرج واثنين للبعد أو ما في معنى الثلاث كالبيعة مسلمة كانت أو كناية لا يحل وطؤها من طلقها ولو بالملك حتى تنكح زوجا غيره مسلما بالغاع عند الوطء ويدخل به او يصيبها بذكر المنتشر في قبلها ولو حصل الانتشار بعد الايلاج وان لم ينزل ثم يطلق أو يموت ولا يشترط في الزوج الحرية بل الاسلام ويؤخذ من قوله لازم أنه لا يكون الا صحيحا لان أنكحة الكفار فاسدة فلا يحتاج لما وقع في بعض النسخ من زيادة مسلم لانه عليها يلزم التكرار (ص) بلامنع (ش) يعني أن الايلاج المسد كور لا تحل به المبتوتة الا اذا كان ايلاجا مباحا فان كان ممنوعا فانها لا تحل به كما اذا وطئها في حال احرامها ونحوه ويدخل في الوطء الممنوع الوطء في الدبر وقول الشارح لو قال في قبل لكان أحسن غير ظاهر لانه حينئذ يشمل الدبر ويدخل في الممنوع الوطء في المسجد والوطء في الفضاء مستقبل القبلة ومستدبرها كما يفيد قول ابن عرفة وكل وطء نهى الله عنه أي فلا يحلها وفي التبصرة ما يخالفه (ص) ولا نكرة فيه (ش) أي في الايلاج بان يتصادق على الايلاج أو لا يعلم منهما اقرار ولا انكار فقوله فيه يتنازع فيه قوله ولا نكرة مع ما قبله أي بلامنع فيه ولا

حلاوة العسل بخلاف الانزال يقال له ذبلة الحاصل ان الرجل لا يزال في لذة في الملاعبة حتى اذا أوج فقد حصل له لذة العسل ثم لا يزال يتعب نفسه ويجهدها الى أن ينزل فيحصل له فتور فهو يبدأ بلذة ويختم بالملء وهذا ذهب ابن عرفة والابن تيمون الى ان حالة الجماع الذ وأمتع من حالة الانزال وقال الغزالي بالعكس قال ولو دامت لقمتم (قوله ويؤخذ من قوله) أي يؤخذ الاسلام من قول المصنف لازم (قوله لانه) كذا في نسخة أي لان اللازم لا يكون الا صحيحا أي وأنكحة الكفار فاسدة فقوله لان بمعنى مع أي مع أن أنكحة الكفار فاسدة (قوله ولو قال في قبل الخ) أي بعد قوله بلامنع (قوله لانه حينئذ) أي لان المنع في قول المصنف بلامنع حينئذ أي حين قلنا ويدخل في الممنوع الوطء في الدبر يشمل الدبر أي فيخرج الوطء في الدبر بقوله بلامنع فلا حاجة الى زيادة في قبل (قوله أولا يعلم منهما اقرار) أي لغيبة الزوج أو موته بعد الخلوة بها وأشار الخطاب لذلك بقوله فرع اذا علمت الخلوة وغاب المحلل أو مات قبل أن يعلم منه اقرار أو انكار صدقت قاله اللخمي ونقله ابن عرفة فقوله الشارح أو لم يعلم منهما أي معافلا ينافي أنها تدعى الاصابة والظاهر أن مراده ما لم يحصل تصديق ابتداء أو ما لو أنكر ابتداء ثم اعترف بعد ذلك وادعى انه كان كاذبا في الانكار فلا يصدق



(قوله فلو جامعها الخ) انظر هذا مع قوله في الحديث حتى تذوق عسلته و تذوق عسلتك فانه يقتضي عدم الاحلال بوط المعنى عليه وكان الامام فهم من دليل آخر ان العبرة بهامى فقط (قوله لانه غير لازم) أى فاستغنى المصنف عن هذا التقييد بقوله سابقا لازم (قوله على المشهور) ومقابله أنه لا يحلها (قوله وان كان مختلفا في فسادها الخ) قضيت أنه كل نكاح فاسد مختلف في فسادها لا يفسخ أبدا مع أن نكاح المحرم والمرأة (٣١٦) مختلف فيه والعبد يفسخ أبدا (قوله أولا يحلها) وهذا هو المناسب وقوله صرح

بفهوم الشرط أى من حيث ذكره متعلق الجواب أى جواب الشرط وذلك المتعلق هو قوله بوط (قوله راجع لفهوم الخ) و يصح رجوعه للنطوق أيضا على أن قوله بوط ثان حال من ضمير ثبت أى ان لم يثبت بعده حال كون حلته ابوطه ثان احترازا عما لو ثبت بعد حلته بوطه ثان فانها تحل فيكون المقصود من هذا مفهومه وانما قلنا حال احترازا من تعلقه بثبت فانه لا يصح لانه يقتضي أن الثبات هنا لا يكون الا بالوط الثاني وليس كذلك اذ هو حاصل بالاول بخلاف الحلبة حينئذ (قوله تردد) الحاصل أن في حلها بالوط الاول وعدمه ترددا للباحي لقوله لم أر فيه نصا وعندى انه يحتمل الوجهين الاحلال وعدمه قال المؤلف ولعله أشار للخلاف في النزاع هل هو بوط أى هل يتبعض أم لا اه (قوله كحل) وينبغي أن يفسخ بطلاق لانه مختلف فيه (فائدة) يعاقب المحلل ومن علم ذلك من الزوجة والشهود والولى ومحل الفساد ما لم يحكم بحكمته من يراه والامضى وانظر لوفى الزوج المحلل امسا كهامى التأييد وشرط عليه أن يحلها الزوجها ووافق على ذلك ظاهرا فهل يكون نكاحه فيما بينه وبين الله صحيحا وهو الظاهر كما

نكرة فيه فلو حصلت نكرة في الابلاج فلا تحل وظاهره كان ذلك قبيل الطلاق أو بعده طال الامر بعد الطلاق أم لا وهو كذلك ما لم يحصل تصديق عليه (ص) بانتشار (ش) هذا أيضا من شروط الاحلال يعنى أنه لا يحل المبتوتة الا الوط مع انتشار الذكرو لو بعد الابلاج اذ لا تحصل العسيلة الامع الانتشار ولا يشترط أن يكون تاما و باع بانتشار باء الملائسة أى ملتبس الابلاج بانتشار مقارن أو متعقب له (ص) في نكاح لازم (ش) يعنى أنه يشترط في الوط الذى يحصل المبتوتة لمطلقها أن يكون في نكاح قوطه سيدها لو كانت أمة لا يحلها الزوجها الذى طلقها واحترز بقوله لازم من الوط لها في نكاح غير لازم كنكاح المحجور بغير إذن وليه فاذا أجازها الولي فلا تحل لمن طلقها الا بوط بعد الاجازة (ص) وعلم خلوة وزوجة فقط (ش) يعنى أن من جملة الشروط التى تحل المبتوتة لمطلقها ان تعلم الخلوة بينهما وبين محلها ولو بامرأتين والافلا تحل ولو صدقها الثانى على الوط لانها تنتم على الوط لتلك الرجعة لمن طلقها ويشترط أيضا علم الزوجة بالوط حتى تحلل لمن طلقها فلو جامعها المحلل حال جنونه أو نومها فانها لا تحل بذلك ولو كان الزوج عاقلا فلو جامعها حال جنونه أو غمائه حلت ان كانت عاقلة لان الحلبة وعدمها من صفاتها هي فاعتبرت فقط (ص) ولو خصيا (ش) يعنى أنه يشترط في المحلل أن يكون قائم الذكرو لو كان مقطوع الخصيتين وسواء كان مقطوع الحشفة أم لا وهذا مع علم الزوجة بان الزوج خصى والا فهو نكاح معيب فلا يحلها لانه غير لازم (ص) كنزويج غير مشبهة ليمين (ش) التشبيه في أنه يحلها لمطلقها وان كان لا يبرى في يمينه والمعنى ان الانسان اذا حلف ليمتزو جن على امرأته فتزوج المبتوتة ودخل بها وغيب فيها الحشفة أو قدرها فانه يحلها ولو لم تشبهه أن تكون من نسائه لدناءته اعلى المشهور ومن باب أولى أنه يحلها اذا كانت من مناهك نظرا فيها الى انه لو أراد أن يثبت على نكاحها ثبت بخلاف نكاحها بنية أن يحلها (ص) لا يفسد ان لم يثبت بعده بوطه ثان وفي الاول تردد (ش) يعنى أن المبتوتة اذا تزوجت تزويجا فاسدا فان كان مجعها على فسادها فانها لا تحل بوطه ويفسخ قبل البناء وبعد وان كان مختلفا في فسادها فانه يفسخ قبل ويثبت بعد البناء وتحل لمن طلقها ان فارقه المتزوج لها نكاحا فاسدا حيث وطئها وطئا تابعا غير الوط الاول الذى قوت النكاح الفاسد فان فارقهها قبل وطئها لها تابعا فهل تحل لمن طلقها بناء على أن النزاع وطء أولا يحلها بناء على انه ليس وطءا فقوله بوطه ثان متعلق بمقدر راجع لفهوم الشرط أى فان ثبت بعده حلت بوطه ثان أى حاصل بعد الوط الذى حصل به الثبوت وفي حلها بالوط الاول وهو الذى حصل به الثبوت تردد وصرح بفهوم الشرط للتفصيل في الوط والضمير في بعده للدخول المفهوم من قوله بوطه ثان (ص) كحل وان مع نية امسا كهامى الاعجاب (ش) هذا مثال للفساد الذى لا يثبت بالدخول ولا يحل وهو من تزوج بامرأة أبتا زوجها بنية احلالها له أو بنية الاحلال مع نية امسا كهان أعجبته لانتفاء نية

الامساك

ذكر وامثله في بيوع الأجال أم لا فاذا علمت ذلك تعرف أن من المختلف

في فساد ما يفسخ قبل الدخول وبعد فحينئذ لا يظهر قول الشارح سابقا فان كان مختلفا في فسادها فيفسخ قبل ويثبت بعده وقوله المطلق صفة الامساك وقوله خالطه أى الامساك أى نيته وقوله ان أعجبته شرط في الامساك وقوله من نية التحليل بيان لما وقوله ان لم تعجبه شرط في نية التحليل وقوله وقيل مهر المثل هذا القول هو الموافق للقواعد وذلك لان ذلك النكاح فاسد ويؤثر خلافا في الصداق والقاعدة أنه متى أثر خلافا في الصداق وجب صداق المثل



(قوله من بلد بعيد) فان قرب المكان الذي طرأت منه فلا تصدق (قوله واندراس العلم) أي العلم بتزويجها (قوله الا أن يقال نفقة الخ) وأيضا خدمة الزوجة ليست كخدمة الرق (قوله أو لولده) أي أو ملك لولده ويصح أن يكون معطوفا على الضمير في ملكه والفصل باللام بين المتضايين لا يضر فقد جعل الرخصى من ذلك قوله تعالى وما هم (٢١٧) بضارين به من أحد في قراءة حذف النون

اذ لا فرق بين اللام وغيرها من حروف الجر (قوله ولا للرجل أن يتزوج) هو أعم مما قبله ويزيد بقوله وان نزل لان الولد يشمل الاثني (قوله الذكر) صفة لولده وقضيته انه يتزوج بملك بنت بنته لما قاله الشاعر

بنونا بنوا بنانا وبناتنا

بنوهن أبناء الرجال الإبعاد كذا كتب بعض شيوخنا وكذا في عب مثل شارحنا وفي شب العموم وهو الحق كما أفاده بعض شيوخنا المحققين (قوله وسواء كان الأب الخ) أي المشاركة بقوله التي للأب في مال ولده (قوله لان الرق الخ) فيه شبه مصادرة (قوله يعني أن الرجل الخ) هذا التصوير فيما اذا سبق الملك النكاح فقول الشارح ولا فرق بين أن يسبق الملك النكاح هو عين التصوير المذكور وقوله أو يسبق النكاح الملك هو عين المبالغة في المصنف فعنى المبالغة وفسخ النكاح هذا اذا سبق الملك بل وان طرأ ملكه أو ملك ولده لها أو بعضها بعد التزويج وهل له وطؤها بالملك قبل الاستبراء قولان لابن القاسم وأشهب (قوله أو وليها) فيه نظر لان وليها اذا ملك زوجها لا يفسخ ولعل الاولى أو ولدها ويجب بانه أراد وليا مخصوصا الذي هو ولدها (قوله لا تدرأجهما الخ) لا يخفى أن تلك

الامسالك المطلقة المستترضة شرعا في الاحلال لما خالطه ان أعجبه من نية التحليل ان لم تعجبه و يفرق بينهما قبل البناء بعده بتطبيقه بانه واهل المسمى بالبناء على الاصح وقبل مهر المثل (ص) ونية المطلق ونية الغو (ش) يعني أن المعتبر في تحليل المبتوتة نية المحلل لان الطلاق بيده وأمانية المطلق ونية المطلقة فلغو (ص) وقبل دعوى طارئة التزويج كحاضرة أمنت ان بعد وفي غيرها قولان (ش) يعني أن المبتوتة اذا أدعت انها تزوجت ثم طلقت وأرادت الرجوع لمن طلقها فلا يخلو اما أن تكون طارئة على ذلك البلدة من بلد بعيد يشق عليها اثبات ما تدعيه أو حاضرة فيها فان كانت طارئة فانه تصدق في أنها تزوجت لمشقة الاثبات عليها وكفت ذلك واما الحاضرة البلدية فتصدق أيضا بشرط أن بطول الزمان من يوم طلاقها ودعواها التزويج بما يمكن فيه موت شهودها واندراس العلم ان كانت مأمونة فان لم تكن مأمونة مع الطول فهل تصدق كالمأمونة أو لا تصدق في ذلك قولان ثم ان قوله وقبل الخ كالمستثنى من قولهم لا بد في الاحلال من شاهدين على العقد واهرأتين على الخلوة واتفاق الزوجين على الوطء وقوله أمنت خاص بما بعد الكاف ومثل دعوى التزويج ودعوى الطلاق أو الموت للزوج الثاني (ص) وملكه (ش) هذا معطوف على فاعل حرم أصوله وفصوله والمعنى انه يمتنع على الرجل ان يتزوج بأمنه وعلى المرأة ان تتزوج بعبدها لان الملك يناهز في الزوجية لطالب أحدهما بحق الرق ومنه النفقة والاخر بحق الزوجية ومنه النفقة وهو ظاهر في تزويج المرأة وأما في تزويج أمته فلا يناهز لانها مطالبة بالنفقة على كل حال وهو يطالبها بحقوق الزوج من استمتاع وخدمة وذلك لا يناهز الملك الا أن يقال نفقة الرق ليست كنفقة الزوجية فتناها فيها أيضا وشمل الملك الكامل والمبعض وذا الشائبة وأمومة الولد والمكانبة وأشار بقوله (أولولده) والمراد به الجنس ليشمل الذكروا الاثني فلا يجوز للجد أن يتزوج بأمة ابن ابنه ولا للرجل أن يتزوج بأمة ولولده الذكروا وان نزل ولا للمرأة أن تتزوج بعبد ابنها أو ابنتها القوة الشبهة التي للأب في مال ولده وسواء كان الأب حرا أو عبدا وانما حرم عليه ذلك لان الرق من موانع التزويج بالنسبة الى المالك (ص) وفسخ وان طرأ بلا طلاق (ش) يعني أن الرجل اذا تزوج بأمة نفسه أو بأمة ولده فانه يفسخ قبل الدخول وبعده بلا طلاق لانه عقد مجمع على فساد ولا فرق بين أن يسبق الملك النكاح أو يسبق النكاح الملك كما لو ملك زوجته أو زوج أمه بشرأ أو هبة (ص) كراهة في زوجها (ش) التشبيه في فسخ النكاح بلا طلاق والمعنى ان المرأة الحرة أو الأمة اذا ملكت هي أو وليها زوجها بوجه من وجوه الملك فان النكاح يفسخ بلا طلاق وهذه الصورة تشبه أن تكون مستغنى عنها لاندرأجهما في قوله وفسخ وان طرأ وانما ذكرها ليرتب عليها قوله (ولو بدفع مال ليعتقه عنها) أي ان المرأة اذا دفعت لسيد زوجها مالا أو سأله من غير دفع مال ليعتقه عنها ففعل فان نكاحها يفسخ لدخوله في ملكها تقديرا وهو قول ابن القاسم ولهذا كان ولاؤه لها واذا أعتقه سيده عنها بغير سؤال منها فلا يفسخ ولها الولاء ان كانت حرة ولسيدها ان كانت أمة (ص) لان رد سيدها عنها من لم يأذن لها (ش) يعني أن الأمة التي لم يأذن

(٢٨ - خشي ثالث) العلة تنج الاستغناء حقيقة لاشبه الاستغناء (قوله أو سأله) أي أو رغبته في عتقها عنه وأما لو دفعت مالا ليعتق عن غيرها أو دفعت له مالا ليعتقه من غير تعيين المعتق عنه أو سأله أو رغبته كذلك فانه لا يفسخ النكاح (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابلها ما لا شهب من أنه لا يفسخ لانه لم يستقر في ملكها حقيقة وليس لها فيه الا الولاء كالأمة السيد عنها من غير سؤالها (قوله واذا أعتقه سيده عنها) لا يخفى انه يرد عليه أن الدخول في الملك تقديرا وجد هنا أيضا



(قوله بخلاف المأذون لها الخ) أي المأذون لها في شرائه هذا إذا كان المأذون حاصلًا بالنسبة من بل ولو كان حاصلًا بسبب إذن في تجارة ذي عموم أي عام سواء كان حاصلًا بالنسبة من أو حاصلًا بطريق التضمن أي طريق الاستلزام بسبب كتابة أي أن الحصول بطريق الاستلزام بسبب الكتابة أو مصور تلك الطريق بالكتابة ويصح أن تقول إن قوله أو تضمن معطوف على محذوف أي هذا إذا كان حاصلًا بطريق النسبة من بل ولو حصل بسبب إذن عام في تجارة بتصریح أو استلزام بسبب كتابة فإن الكتابة تتضمن الإذن في التجارة فالإلزام للكتابة على الأول الإذن في التزويج وعلى الثاني الإذن في التجارة ويلزم من الإذن في التجارة الإذن في شرائ زوجها (قوله فيفسخ) وان كان من زلزال أو زلزالته في الأولى في مضيه ورده وفي الثانية في بقائه على ملك المشتري وفي انتقاله لسيده فالبيع فيها ثابت قطعًا بخلاف الأولى (قوله تجرى على بحث ابن عرفة) أي فهم ابن عرفة ونص في أول نكاحها أن اشتريت زوجها بعد البناء ففسخ نكاحها وتبعه بعهرها وقبله لا تتبعه إلا أن يرى أنها وسيده اغتربا أي قصد افسخ نكاحها فلا يجوز ذلك وبقيت زوجة قلت ظاهره أن اغتراءه وحده لغو وفيه نظر اه فبحث ابن عرفة هو قوله وفيه نظر وقوله وقصدها وحدها لا يفسخ على بحث ابن عبد السلام وبوافقه ابن عرفة انما النزاع فيما إذا قصد وحده فإن عبد السلام (٣١٨) يقول بالفسخ فتدبر (قوله لقصد السيد الاضرار الخ) لا يصح هذا التعليل

مع قوله والحال أن العبد لم يقبل بل لا يحسن هذا التعليل إلا مع قبول العبد للهبة ولذلك عبارة المدونة خالية من هذا القيد والحاصل أن عجم فرعه على منطوق قول المصنف كهيته الخ وان المعنى فقبل وأولى في عدم الفسخ إذا لم يقبل وانما كان الجبر مأخوذًا منها لأنه لو كان غير مجبور لمكان من حجة السيد أن يقول قبولها باختباره دليل على رضاه بما قصد به اذ هو قادر على ابطال ذلك بعدم قبوله (قوله وسواء كان العبد مثله مثله) أي كان ذامال مثله علات مثله (قوله وسواء قصد ازاله عيب عبده) أي الحاصل بالتزويج أم لا وأني هذين التعميمين دفعًا لما يقال إذا كان مثله علات مثله أو قصد ازاله العيب لفسخ النكاح

له السيدها في التجارة إذا اشترت زوجها بغرض أن سيدها فلما بلغه ذلك رد شرائها فان نكاحها لم يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف المأذون لها ولو بعموم في تجارة أو تضمن بكتابة فيفسخ (ص) أو قصد البيع الفسخ (ش) أي قصد سيده الزوج مع الزوجة الحرة أو الأمة بالبيع أي بيع العبد لها الفسخ فلا يفسخ ويرد البيع معاملة لها ما بقيت قصدها ومثله قصد السيد فقط بالبيع الفسخ فتسحق التثنية تجرى على نص المدونة ونسخة الافراد والبناء للفاعل تجرى على بحث ابن عرفة وقصدها وحدها لا يفسخ على بحث ابن عبد السلام (ص) كهيته العبد لينزعها (ش) تشبيهه في عدم الفسخ به أن من زوج أمته من عبده ثم إن السيد وهب الزوجة لزوجها ليتوصل بذلك إلى أن يتزعمها منه والحال أن العبد لم يقبل الهبة بل ردها فان الهبة لا تتم وترد كرد البيع فيما مضى ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الاضرار وسواء كان العبد علات مثله أم لا وسواء قصد ازاله عيب عبده أو احلاله لنفسه أم لا وقبل العبد الهبة لفسخ نكاحه ولو أراد سيده الفسخ وانما تفرق ارادة السيد وعدم ارادته إذا لم يقبل الهبة وبه يتم قول المؤلف (ص) فأخذ منه جبر العبد على الهبة (ش) أي فأخذ من التفرقة المذكورة جبر السيد عبده على قبول الهبة والام يمكن للتفرقة معنى ولما كان من ثمرات شبهة الاب في مال ولده حرمة ملكه عليه وعدم قطعه لسرقته ماله وعدم حده ان وطئ جارية فرعه أشار إلى هذه الثمرة وإلى ما يترتب عليها بقوله (ص) وملاك أب جارية ابنه بتلذذه بالقيمة (ش) يعني أن الاب وان علات جارية ابنه وان سفل صغيرا أو كبيرا ذكرًا أو أنثى نحرًا أو عبداً بمجرد تلذذه منها بشيء من الجماع أو مقدماته بنكاح أو غير ملقوة الشبهة لكن لا يجانبل بالقيمة يوم الوطء ولو لم تحمل ويتبع بها ان كان معدما وتباع عليه ان لم تحمل وعليه وله النقص

(قوله أي فأخذ من التفرقة المذكورة) وفي الحقيقة انما الأخذ من مفهوم لينزعها أي فان لم يقصد السيد انزعها والزيادة منه دخلت في ملكه ولو لم يقبل الهبة فيفسخ نكاحه فيؤخذ من ذلك أنه يجبره على قبول الهبة وقوله على الهبة أي من غير السيد وأما من السيد فلا يستل عنه كذا في ك وشب والراجح القول بعدم جبر العبد على قبول الهبة كما يفيد كلام ابن عرفة والظاهر أن المراد هبة غير السيد أو هبة السيد في غير هذه الصورة (قوله حرمة ملكه عليه) أي حرمة تزويج ملك الولد على الاب (قوله أشار إلى هذه الثمرة) أي جنس الثمرة أي لانتها ثمرات ثلاثة وظاهر العبارة ان هناك ثمرات أخرى ولم يظهر ذلك ويحجب بأن يعتبر التبعيض باعتبار كل واحد أي ان كل واحد بعض الثلاثة وقوله وما يترتب عليها أي على الثمرة وهو الملك بالقيمة وأراد بالترتب الحكم به عند وجودها لا أنك خبير بأن المصنف لم يشر لتلك الثمرة بل أشار لما يترتب عليها (قوله بتلذذه) الباء سببية أي ولو بالوطء لأنه وان كان معدما فهو من وطء الشبهة وقوله بالقيمة الباء للعوض أي ملكها بتعويض القيمة أي بسبب تلذذه فلا يلزمه تعلق حرفي بمرمضى اللفظ والمعنى بمامل واحد (قوله ذكر الخ) منه يعلم أن الأولى للمصنف أن يعبر بالولد (قوله بنكاح أو غيره) لا يظهر قوله بنكاح (قوله يوم الوطء) أي أو يوم التلذذ (قوله وتباع عليه) أي ولو لابن



(قوله لكن تكون القيمة في رقبة العبد) ويحتمل تعلقاتها بدمته فيتبع بها ان عتق (قوله ما لم يعلم بوطء الابن فانه يحد) هذا خلاف الراجح والراجح انه يؤدب ما لم يعذر بجهل ولا حد عليه للشبهة ولو وطئ ما بعد علمه بوطء الولد على الراجح والحاصل ان الاب لا حد عليه بوطء جارية ابنه مطلقا علم بوطء ابنه لها أم لا على الراجح ويحد الابن مطلقا بجارية أبيه علم بوطء أبيه لها أم لا وكذا يحد اذا وطئ جارية نفسه بعد علمه ان أباه تلذذ بها ان لم يعذر بجهل (قوله وحرمت عليهما) هذا ان كان الابن بالغوا لا لم تحرم على الاب كافي كفاية الطالب وهذا عند عدم الحمل كما يدل عليه ما بعده (قوله وطئها الابن قبل أو بعد) ينافي قوله أولا بعد ان وطئها الابن فهو يشير الى أن الترتيب المتقدم ليس بشرط الا أن قضية كون الولد يحد اذا وطئ جاريته بعد علمه بتلذذ أبيه به لا تحرم على أبيه بوطئه اباه (قوله وأولدها أحدهما) الحاصل انه تارة تلد من أحدهما فقط ويعلم أولا وتارة تلد من كل واحد ويعلم السابق أولا وفي كل اما أن يقع الوطء في طهر واحد أو لافان ولدت من أحدهما فقط وعلم كانت أم ولده وتعتق (٣١٩) عليه نأجزا سواء كان هو الاب أو الابن كان

وطئهما في طهر أو طهرين وأما لو لم يعلم من أيهما الولد في فصلان وطئها في طهر واحد فالقافة كالامة المشتركة بطئها الشريكان في طهر فغن الحقة القافة فهو ابن له وتعتق عليه سواء الاب أو الابن وان لم تلحقه بواحد عتقت عليهما كالولم تكن قافة أو كانت واختلفوا ولم يكن أعرف وان وطئها في طهرين بأن استبرأها أحدهما بحضه ووطئها بعد وطء الآخر لها في طهر آخر وحدث ولدي بعد الوطء في طهرين فان ولدت لستة أشهر فأكثر من وطء الثاني لحق به وعتقت عليه ولا أقل لحق بالاول لانه كان في بطنها عند حيضها لان الحامل تحيض عند مآل وأمالو ولدت من كل منهما ولدا فاتها تعتق على السابق منهما ان علم والاعتقت عليهما وكل من عتقت عليه وحده كان الولد له وفي العتق عليهما الولد لهما ويغرم الاب قيمتها في كل الصور ولو عتقت على ابنه وحده

والزيادة وللا ابن التمسك بها في عدم الاب وقيل يتمسك بها مطلقا ان كان ما مونا فان حملت لم تبع وبقيت أم ولده ووطئها بعد استبرأ ثم من مائه الفاسدان لم يكن استبرأها قبل وطئه والافله ووطئها من غير استبراء وبعبارة ومالك أب ولو عتقها وان عتقها جارية ابنه وان سفل لكن تكون القيمة في رقبة الاب حيث كان عبدا ويخير سيده في اسلامه أو فدائه ولا حد على الاب للشبهة ما لم يعلم بوطء الابن فانه يحد وينبغي أن يحد الابن اذا وطئ جاريته بعد علمه بتلذذ أبيه بها (ص) وحرمت عليهما ان وطئها (ش) يعني ان الاب اذا وطئ جارية ابنه بعد ان وطئها الابن فانها تحرم عليهم مامعا لان وطء كل منهما يحرمها على الآخر وسواء وطئها الابن قبل أو بعد ومثل الوطء التلذذ (ص) وعتقت على مولدها (ش) يعني أن الامة اذا حرمت عليهما معا بأن وطئها الابن ثم الاب وأولدها أحدهما فاتها تعتق على من أولدها من مائة نأجزا لانه ليس له فيها سوى الاستمتاع وقليل الخدمة والقاعدة ان كل أم ولدها حرم ووطئها على مولدها فاتها يتجز عتقها عليه ولذا يعتق محرم الشخص عليه ان أولدها غير عالم (ص) ولعبد تزوج ابنة سيده (ش) يعني انه يجوز للعبد ولومكانه أن يتزوج بابنة سيده البكر أو البالغ الثيب لكن برضا سيده ورضاهما كافي النكاح الاول من المدونة وأخذ منه عدم كفاءة العبد للحر وكذا يتزوج ابن السيد مكانته فان مات السيد فسخ النكاح والكتابة قائمة كانت الابنة متزوجة بالمكاتب أو الابن بالمكاتب وأشار بقوله (بنقل) لقولها كان مالك يستقل وجهه الاشياخ على الكراهة وهي متعلقة بالزوجة وأولياها دون الزوج فلا منافاة بين قول المؤلف وجاز وقوله بنقل لاختلاف متعلقهما وعللت الكراهة بأن النكاح معرض للفسخ لموت الاب فترثه ورثه بجواز نكاح الابن أمة أبيه وأجيب ببقاء حلية الوطء بالملك بخلاف الابنة وربانته قد يكون معه وارث ويجوز نكاح الزوج أمة زوجته وهو لا يستقل بارثها فالاحسن التعليل بأنه ليس من مكارم الاخلاق ومؤداه التنافر والتقاطع لان النفوس تأنف من ذلك (ص) ومالك غيره (ش) يصح جره عطف على لفظ ابنة ونصبه عطف على محله لان تزوج مصدر مضاف الى مفعوله والمعنى انه يجوز للعبد أن يتزوج بملك غيره بشرط اسلامه فقط سواء خشي العتق أم لا

وتكون قيمة فن باتفاق ان كان الولد لحق به وان لحق بالاب فكذلك على كلام أبي الحسن وابن يونس ويؤدب الاب في الصور كلها ان لم يعذر بجهل ولا حد عليه اه ملخصا من شرح عجب فاذا علمت ذلك يكون قول المصنف وعتقت على مولدها أي جنس مولدها الصادق بواحد منهما وبهما معا (قوله ابنة سيده) ذكر الأواني (قوله يجوز للعبد ولومكانه) المبالغة على المكاتب باعتبار قوله فيما بعد بثقل دفعها اليها منهم من أن المكاتب أخرز نفسه وماله فيجوز بلا ثقل (قوله فأخذ منه) أي من اشتراط رضا البنت البكر (قوله وكذا يتزوج ابن السيد) أي بثقل (قوله بنقل) يصح قراءة بثقل بضم المثناة وسكون القاف وبكسرهما وفتح القاف ولا يصح قراءته بكسرها وسكون القاف لانه المتاع (قوله لاختلاف متعلقهما) فيه انه اذا كان الجواز من جانب لزم أن يكون الجانب الآخر كذلك وكذا يقال اذا كانت الكراهة من جانب تكون الكراهة من الجانب الآخر فالمناسب انه أراد بالجواز الاذن الصادق بالكراهة (قوله ويجوز الخ) معطوف على قوله يجوز نكاح الابن (قوله وهو لا يستقل) أي فلا يثنى الجواب بالحلية (قوله والتقاطع) أي التباعد وهو معنى ما قبله



(قوله لان الولد رقيق على كل حال) سواء خشي العنت أم لا كان واجدا الخ لا يخفى ان الحر لو تزوج الامة وقتلها بجوارحه فولده رقيق على كل حال فالاولى التعليل بأن الامة من ساء العبد (قوله أى ويباح الخ) هذا يؤذن بخلاف المدعى لانه يفيد ان قوله ملك غيره نائب فاعل فعل محذوف (قوله فقوله غيره الخ) التفريع لا يناسب المفعول عليه (قوله كالشيخ الفاني) أى وعقيم وعقيمة فيما يظهر لخرم العرف بالامن من جملها منهما (قوله وكأمة الحد) أى وان وجد الطول ولم يخش زنا (قوله للعلة المتقدمة) أى للملاحظة العلة المتقدمة في حال انتفاها فقوله وهو منتفج حالية (قوله وعلم مما قررنا الخ) والضابط كل من يعتق ولده على سيدها فلا يحتاج الى تقيدتها بما اذا كان المالك لها حرا لانه اذا كان (٣٣٠) المالك رقيقا لا يعتق الولد عليه (قوله والا فان خاف زنا) فان لم يخف الاباربع

تزوجهن فان خشي الزنا في واحدة تزوجها بلا شرط وهل هذان الشرطان في الابتداء والانتفاء أو في الابتداء فقط قولان الراجح الثاني وابن القاسم لا يراهما شرطين لافي الابتداء ولا في الانتفاء وظاهر المصنف ولو قدر على شراء أمة وهو قول ابن القاسم خلافا لاشبه وظاهره ان مطلق الخوف كاف ولو وهما والظاهر ان المرأة لو رضيت أن تزوجه بمهر في ذمته لا يجوز له أن يتزوج الامة لانه واجد للطول ولا يلزمه السلف ولو وجد من يعطيه ولا يجوز له أن يتزوج الاخرى حيث تكفه الاولى له الا قوله والراجح الثاني (قوله وعدم) فعل ماض معطوف على خاف (قوله والطول هو المال) وهذا كلام أصبغ وهو خلاف رواية محمد بن أن القدرة على النفقة لا تعتبر والراجح كلام أصبغ وهو أن المراد بالطول القدرة على الصداق والنفقة كما أفاده بعض شيوخنا فقول المصنف وعدم ما تفسر ما أبهية ليشمل الصداق والنفقة والباه في قوله بمعنى مع ولا تفسر ما بصداق

كان واجدا اطول الحرمة أم لا لان الولد رقيق على كل حال ويصح رفع قوله وملك على أنه مبتدأ وللعبد خبر ويقدّر خاصا أى ويباح للعبد ملك غير سيده فقوله غيره أى غير سيده أو غير نفسه بأن تكون الامة ملكا لسيده أو لاجني (ص) كحر لا يولد له (ش) يعني أنه يجوز للحر الذي لا يولد له كشيخ الفاني أو المجهوب أن يتزوج الامة كالعبد لان علة خوف ارتفاق الولد منتفية هنا (ص) وكأمة الحد (ش) يعني أنه يجوز أيضا للحر أن يتزوج بأمة يكون الولد منها حرا كزوج به بأمة أبيه أو أمه أو جده وان علا أو جده وان علت للعلة المتقدمة وهو خوف ارتفاق الولد وهو منتفج هنا وكل هذا اذا كان المالك للامة المذكورة حرا أمالو كان المالك عبدا والزواج حرا فانه لا يجوز لان الولد يكون رققا لسيده الاعلى وكل هذا اذا كانت الامة مسلمة وانما لم يقيد المؤلف المسئلة بهذا العلم القيد الاول من كون العلة في المنع خوف الاسترقاق للولد ولا ينتفى الا اذا كان المالك للامة حرا واعلم القيد الثاني مما يأتي من قوله وأتمهم بالملك وعلم مما قررنا أن الكاف في كلام المؤلف داخلة على الحد لماء علم من عادته ادخال الكاف على الاول ومقصوده الثاني كقوله وكطين مطركا (ص) والا فان خاف زنا وعدم ما يتزوج به حرة (ش) يعني وان لم يكن الزوج بالصفة المتقدمة بل كان حرا يتوقع منه الحمل والامة ملك لمن لا يعتق ولدها عليه من أجنبي أو أحد أصوله رقيق فانه لا يجوز له أن يتزوج الامة الا بشروط منها أن تكون الامة مسلمة كما مر ومنها أن يخشى العنت ومنها أن يكون عادم الطول أى لا يجد ما يتزوج به حرة غير مغالبة والطول هو المال الذي يقدر به على نكاح الحرات والنفقة عليهن منه من نقد أو عرض أو دين على ملي أو ما يملك يبعه أو اجارته الادار سكناه كما قاله ابن فرحون وقال غيره والكاتب طول وكذا خدمة المعتق لاجل بخلاف خدمة المذبر لانه لا يملك بيع منافعه المدة الطويلة وأما عبد الخدمة وداية ركو به وكتب الفقه المحتاج اليها فن جلة الطول (ص) غير مغالبة (ش) يعني فان وجد ما يتزوج به حرة الا انه لم يجد الا حرة طلبت منه أكثر من مهر مثلها بما لا يغتفر مثله فانه يجوز له حينئذ أن يتزوج الامة لعدده قياسا على الماء في التيمم وعلى التعلين في الحج وعدل عن غالية الى مغالبة للاشارة الى أن هذا لا يدفعه من مدافعة وهو اوضة لان مغالبة مفاعلة وهي من الجانبين (ص) ولو كآية أو تحته حرة (ش) المغالبة بالنسبة لكتابية راجعة لقوله حرة أولفهوم قوله وعدم ما يتزوج به حرة والمعنى على الاول ان شرط تزوج الامة أن يخاف الزنا وان بعدم ما يتزوج به حرة مسلمة أو كآية والمعنى على

وتجعل الباه للعوض لانه كلام محمد وهو ضعيف (قوله الادار سكناه) ظاهره ولو كان فيها فضل عن حاجته قاله عجم الثاني والفرق بين داية الر كوب وعبد الخدمة وكتب الفقه وبين دار السكنى ان الحاجة اليها أشد من الحاجة لهذه الامور (قوله لانه لا يملك بيع منافعه المدة الطويلة) وظاهره أنه يملك بيع منافعه المدة القصيرة والظاهر أن الطول والقصر يجري على ما تقدم في باب الجهاد بقي شيء آخر وهو أن قوله بخلاف خدمة المذبر الخ يقتضى انها ليست طولاً مطلقاً ولو كان لاجز في المدة القصيرة يكون طولاً لبعض الحرات وهو ظاهر عجم (قوله بما لا يغتفر) الباء للتصوير أى تصوير الاكثر (قوله بما لا يغتفر مثله) بأن زادت على الثلث على ما تقدم في باب التيمم (قوله لا يدفعه من مدافعة ومراوضة) أى ومداومة على الدفع أى فلا يتوجه له تزويج الامة بمجرد اعتقاد انها مغالبة بل لا بد أن يذهب ويسأل الحرة ويدفعها ويندفعه فيجدها تطلب الرائد حينئذ يتزوج الامة والمراد بالمغالبة أن تطلب أزيد من



مهر مثلها الى ما يعتد سرفا (قوله جازله نكاح الامة ولو تحت حرة) بهذا يعلم أن المبالغة الاولى في أن الحرة تمنع نكاح الامة ولو كتابية  
 خلافا لمن يقول الكتابية لا تمنع نكاح الامة والثانية مبالغة في أن الحرة لا تمنع نكاح الامة خلافا لمن يقول تمنع نكاح الامة  
 ففيه تخالف موضوع الاغنياء وتعاكس المشهور لان المشهور في الاول المنع وفي الثاني الجواز في عبارة المصنف حذف والتقدير ولو  
 تحت حرة فلو تزوج مع الطول أو مع وجود من يعفه فإنه يفسخ بطلاق وانظر ولو دخل أو ما لم يدخل انظره (قوله نظر شعر السيدة) أي  
 على المشهور ومقابلها قاله ابن عبد الحكم من أنه يمتنع نظرهما السيدتهما ولو كانا كاملين لهما وغدين فلا يحتلما معها في بيت (قوله  
 وبقيّة أطرافها) هكذا قاله الشيخ سالم وتبعه شارحنا ومفاد عجم عدم ارتضائه وأفاد شيخنا عبد الله أن المعتمد ما قاله المصنف وهو نظر  
 الشعر فقط ولا يجوز له نظر بقيّة أطرافها ولا الخلوة بها وما وقع للشيخ سالم من النقل عن (٢٢١) ابن ناجي سهو والصواب ما نقله عجم

انتهى والحاصل أن الخلوة لا تجوز  
 على المعتمد وأما بقيّة الأطراف  
 فرأيت ما يقوى ما قاله الشيخ سالم  
 (قوله على ما شهره ابن ناجي) راجع  
 للخلوة فقط كما يدل عليه عبارة غيره  
 ومنع ذلك ابن عبد السلام (قوله  
 ويمنع فيما لها فيه شرك) ولو للزوج  
 كانا وغدين أم لا وانظر في البعض  
 من شرح شب (قوله وحكي  
 اللخمى فيه الخلاف) أي فيما لا شيء  
 لها فيه من رفق الخ نص اللخمى  
 واختلف في عبد زوجها وعبد  
 الاجنبي هل يدخل عليها ويرى  
 شعرها (قوله كخصي وغد لزوج)  
 المراد بالخصي مقطوع الذكراً قائم  
 الاتقيين وأخرى المحبوب وأما  
 الخصي ذاهب الاتيين قائم الذكراً  
 فهو بمنزلة السالم (قوله وروى جوازه  
 الخ) قال اللخمى والصواب المنع  
 اليوم فيمن لا زوج لها وإن كان لها  
 زوج فلا بأس في حال حضوره  
 ويمنع عبد الاجنبي جلة (قوله فلا  
 يلزم من عدم وقوف تت) نسخة  
 تت وإن لم يكن لها وفيه بعض تكرار

الثاني فإن وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية لا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة الغير المغالية  
 كتابية لان عدم ارفاق الولد يحصل بنكاح الكافرة وبالنسبة لقوله أو تحت حرة لجواز نكاح  
 الامة أي إن خاف زنا وعدم ما يتزوج به جازله نكاح الامة ولو تحت حرة لا تعفه اذ ليس وجودها  
 تحتها طولا على المشهور ولو تزوج الامة بشرطه ثم زال المبيع لم يفسخ نكاحه والظاهر لا يفسخ  
 أيضا لو تزوج الامة بشرطه ثم تبين أنه على خلافه (ص) ولعبد بلا شرك ومكانب وغدين  
 نظر شعر السيدة (ش) يعني أن العبد الوغد أي القبيح المنظر يجوز له أن ينظر الى شعر سيدة  
 وبقيّة أطرافها التي ينظرها محرما والخلوة بها على ما شهره ابن ناجي بشرط أن يكون كاملا لها  
 وانما نص على الشعر لانه المتوهم والمكانب الوغد مثله ويمنع فيما لها فيه شرك ولو للزوج  
 وأخرى ما لا شيء لها فيه من رفق أو حر وحكي اللخمى فيه الخلاف أيضا (ص) كخصي وغد  
 لزوج (ش) يعني أن عبد الزوج إذا كان خصيا فإنه يجوز له أن ينظر الى شعر زوجته سيدة  
 إن كان وغدا إن كان له منظر فلا يجوز له أن ينظر الى شعر زوجته سيدة كالحر ولو وغدا  
 (ص) وروى جوازه وإن لم يكن لهما (ش) أي وروى عن مالك جواز رؤية الخصي الى شعر  
 المرأة وإن كان لاجنبي فقوله لهما بضمير التثنية كما في بعض النسخ وهو الصواب كما قال ابن غازي  
 لانه عدل لا يهتم في النقل فلا يلزم من عدم وقوف تت على هذه النسخة عدم وجودها  
 وانظر الاعتراض عليه أيضا في الشرح الكبير (ص) وخيرت الحرة مع الحر في نفسها بطلقة  
 بائنة (ش) يعني أن الحر إذا تزوج الامة بشرطه كما مر ثم وجد الطول للحرة فلا يفسخ نكاح  
 الامة فإذا تزوج عليها حرة ولم تعلم الحرة بالامة لا بعد زواجها فإنه يثبت لها الخيار في نفسها  
 لافي نكاح الامة فإن شأنت أقامت مع الامة وإن شأنت طلقت نفسها بطلقة واحدة بائنة لان  
 بها نزول ضررها فإن أوقعت أكثر فلا يلزم الزائد الزوج على المشهور واحتراز بالحر من العبد فإنه  
 إذا تزوج الامة على الحرة أو تزوجها على الامة لا خيار للحرة لان الامة من نساء العبد ولما  
 كان الخيار للحرة في نفسها لا في الامة سواء سبقت الامة عليها كما مر أو سبقت هي على الامة  
 على المشهور وهو مذهب المدونة شبه احدي المسئلتين بالآخرى فقال (كزوج أمة  
 عليها) يعني أن الرجل إذا كان تحت حرة ثم تزوج عليها أمة بشروطها بأن لم تكن الحرة تعفه

لان قوله وإن لم يكن لها يصدق بعبد الزوج وقد تقدم وقوله بل لاجنبي ليس مؤدى العبارة وقوله ويحتمل قوله وإن لم يكن لها بل كان جوا  
 غير ظاهر لان موضوع المسئلة في العبد نعم يلزم التكرار بالنسبة لما قبل المبالغة على نسخة التثنية (قوله بائنة) صفة كاشفة وخبر  
 لمبتدأ محذوف لان الطلاق الذي توقعه المرأة كطلاق الحاكم يكون بائنا أي بخلاف المعتقة تحت العبد فلها أن تختار جميع ما للعبد من  
 الطلاق وهو طلقتان على ما سياتي والفرق ان شرفها على زوجها بالعق صير لها أن توقع جميع ما له من الطلاق بخلافها هنا التساويها  
 معه وإذا اختارت الفراق قبل البناء فلا شيء لها لان الفراق جامع من قبلها ولم يجعلها لها فلورضيت الحرة بالامة ثم رجعت فليس لها بخلاف  
 ما إذا أرادت الفراق فلها أن ترجع (قوله فلا يلزم الزائد الزوج الخ) أي خلافا لقول محمد أن أوقعت الثلاث لزمت (قوله على المشهور  
 وهو مذهب المدونة) مقابله ما أشار اليه الشارح بقوله وقيل الخ وقوله وقيل غير ذلك أي من الذي هو خلاف المشهور فقد قيل ان  
 كانت هي السابقة على الامة فتخير في نفسها وإن كانت الامة هي السابقة فلا خيار لها لانها تاركت النظر لنفسها وقيل ان نكاح



الامة بنفسه وقيل ان كانت الحرمة سابقة انفسخ نكاح الامة والافلالا نه وقع بأمر جائز (قوله فألفت أكثر) متعدد لواحد ويحتمل تعذيبه  
لاثنين والتقدير فألفته أكثر له (قوله وتبوا أم الولد والمكاتبة بلا شرط ولا عرف) والظاهر الا أن يجري عرف أو شرط بعدم التبوي  
وعبارة الشارح محتملة له (قوله وللسيد السفر) ولو طال السفر (قوله فانه يجوز للسيد أن يسافر بها السفر الطويل) كذا في نسخته  
وقوله كما كان قبل البيع المناسب أن يقول كما كان قبل السفر وما يوجد في بعض النسخ من قوله أنه أن يبيعها لمن يسافر بها ليس في  
نسخته (قوله ما لم يكن العرف عدم السفر) أي أو يشترط عدم السفر (قوله ما لم يكن العرف السفر) أي أو يحصل شرط (قوله فاذا  
بوت ليس للزوج) وأخرى عند عدم التبوي الا (٣٣٣) لشرط أو عرف كما في شرح شب ولو تعارض الشرط والعرف في جميع ذلك

فيقدم الشرط على العرف ولو  
جاهلين به لان الشرط بمنزلة العرف  
الخاص ثم هذا خلاف ما في شرح  
عب من أن للزوج الحر السفر بمن  
بوت كالعبد في السير الذي لا يخاف  
ضرر عليها فيه دون الكثير لكن  
ما ذكره من كونها تخدم سيدها  
يؤيد ما قاله شارحنا (تبيينه)  
ظاهر كلامهم أنه اذا شرط التبوي  
فلسيدها فيها من الاستخدام مالا  
يشغلها عن زوجها ونفقة ما على  
زوجها سرا كان أو عبدا ما لم يشترط  
على السيد بوث أم لا أو ما المبيعة  
فلا تبوأ في يوم سيدها الا لشرط  
أو عرف (قوله الاربع دينار) أي  
لها وقوله لخلق الله أي لانه اذا أخذه  
كله صار بضعها بغير عوض بخلاف  
ما اذا أخذت ربع دينار ولكن  
هذا ضعيف والمعتمد أن يأخذه  
كله أي وقوله لخلق الله نقول هو أي  
السيد قائم مقامها وماله ما له  
خلق الله حاصل بأخصه جميعه  
لنفسه (قوله تداينته باذن سيدها)  
لانه في تلك الحالة ليس له اسقاطه  
بخلاف ما اذا لم يكن باذنه فله  
اسقاطه (قوله وضع جميع  
الصدقات) وفرق بأنه قبل الدخول

ولم يجد للعرائز طولا فان الحرمة تخير ان شئت أقامت مع الامة وان شئت طلقت نفسها طلاقة  
بائنة على المشهور وقيل ان سبقت عليها الامة فتخير في نفسها وان سبقت هي فتخير في الامة  
لان الضرر منها وقيل غير ذلك وفي بعض النسخ بالتأبدل المكاف وفي بعضها باللام أي فالتخير  
لاجل تزوج الامة عليها ونسخة الكاف التي شرحنا عليها أحسن لاشتغال الكلام معها على  
صورتين تفهم كيفية أولاهما من كيفية الثانية (ص) أو ثمانية أو عليها واحدة فألفت أكثر  
(ش) أي وكذلك يثبت الخيار للحرمة اذا رضيت أن تزوج عليها أمة واحدة فتزوج بأمة ثانية  
أو علمت الحرمة بأنه متزوج بأمة أو أكثر فتزوجته راضية بما علمت به فلما دخلت عليه وجدت  
عنده أكثر من ذلك فان الخيار يثبت لها على ما مر (ص) ولا تبوأ أمة بلا شرط أو عرف (ش)  
يعني أن السيد اذا زوج أمته غير أم الولد والمكاتبة لشخص فانه يقضى له بأن تقيم عند سيدها  
لان حقه في خدمتها باق وبأنها تزوجها في بيت سيدها ولا تنتقل مع زوجها في بيت وهو معنى  
التبوي نعم ان شرط الزوج أو جرى عرف بالتبوي فله أن ينقلها عن سيدها الى مسكن غير  
مسكن سيدها وتبوا أم الولد والمكاتبة بلا شرط ولا عرف لان السيد لا خدمة له فيها كما في  
غيرهما الا أن تجز المكاتبة فكالامة وأما المبيعة فانه لا تبوأ في يوم سيدها الا لشرط أو عرف  
(ص) وللسيد السفر عن لم تبوأ (ش) يعني أن السيد اذا زوج أمته ولم تبوأ مع زوجها بيتا فانه  
يجوز للسيد أن يسافر بها السفر الطويل ويقضى لزوجها بعدم مفارقتها كما كان قبل البيع  
وقبل السفر ما لم يكن العرف عدم السفر بها وليس للسيد السفر عن بوث ما لم يكن العرف  
السفر بها فاذا بوث ليس للزوج أن يسافر بها لانه يمنع السيد مما له فيها من الخدمة وما قالوه في  
النفقة من أن للزوج أن يسافر بزوجته ان أمن والطريق مأمونة الخ يحمل على الحرمة انظر  
البرموني (ص) وأن يضع من صداقها ان لم عنعه دينها الاربع دينار (ش) يعني أن السيد  
يجوز له أن يضع من صداق أمته عن زوجها بغير اذنها لانه حق له ولو قلنا ان العبد يملك الآن  
يكون عليها دين محيط تداينته باذن سيدها فانه لا يجوز له حينئذ أن يضع من صداقها شيئا لاجل  
الدين وشرط الوضعية أن لا يتقص ما بقي عن ربع دينار لخلق الله لكن هذا الشرط خاص بمن  
لم يدخل بها اذن من دخل بها له وضع جميع صداقها ودين السيد الذي عليه ككديتها وانظر  
ما الحكمة في اتيان المؤلف عن في قوله من صداقها الدالة على التبعض مع أن قوله الاربع  
دينار يقتضي عدم الاتيان بها لان الاستثناء من معيار العموم الا أن يقال من زائدة على مذهب  
الاخفش المجوز زيادتها في الاثبات (ص) ومنعها حتى يقبضه (ش) يعني أن سيد الامة  
اذا زوجها له أن يمنع زوجها من الدخول عليها حتى يقبض صداقها كما أن ذلك للحرمة (ص)

واخذه

يشبه تحليل الامة أو عارية الفروج بخلافه بعده فانه ترتب في ذمته وبقى من الشروط أن

تكون ممن يتزوج مالهها كالمعتقة لاجل ان لم يقرب الاجل والمدة اذا لم يعرض السيد (قوله من معيار العموم) الاولى حذف من  
أي ان الاستثناء دليل العموم أو أن في العبارة حذفوا التقدير لان الاستثناء من ذي ميزان هو العموم وكأنه قال لان الاستثناء من  
العام (أقول) واذا أسقطت من فلاحوم أيضا فلا يكون الاستثناء الامتصاص وان اعتبر الاضافة على معنى كل جزء من أجزاء  
متعاطفها الاربع الخ تجده لاجلها فالخاص أن يكون مستثنى من محذوف والتقدير ولا يبقى شيئا الاربع دينار (قوله الا أن يقال  
الخ) أو يقال انما أي من يفيد أن المنع مع وجود الدين لا يصح لا كلا ولا بهضا بخلاف لو أسقط من لا وهم أنهم مع وجوده ليس له وضع



الكل وله وضع البعض وليس كذلك (قوله ولا يترك منه ربع دينار) أي لها وهذا راجع لما قبل المبالغة فليس متعلقا بالقتل (قوله  
إلّا ربع دينار) أي على أحد القولين وتقدم أنه ضعيف (قوله الا لظالم) أي (٢٢٣) قبل الدخول وأما بعد الدخول

فالبائع الصمد — داق لانه تقرر  
بالمسيس (قوله تأويلان الخ) أو  
الاول باعها فقدم حقه والثاني  
لم يبعها فقدم حق الزوج قاله ابن  
المواز وذكروه تت بعكس ذلك  
أو الاول زوجها من عبده والثاني  
من أجنبي أو عبده غيره قاله ابن  
عبد الحكم وأسقطهما المصنف  
لضعفهما لان البيع طار على  
التزوج فبالصدق للسيد لا فرق  
بين البيع وعدمه وعبده لا يمنع  
التمتع بشورتها كالأجنبي وعبده  
الغير لا فرق بين عبده الغير وعبده  
(قوله وان قتلها الخ) هذا اذا كان  
يتزعم مالها (قوله وسقط بيعها  
قبل البناء) واذا سقط منع  
البائع والمشتري فليس لها منع  
نفسها من الزوج ويتبعه البائع  
بالصدق في ذمته ولو أعتقها  
سيداها ولم يستثن مالها فتمنع  
نفسها حتى يقبض صداقها  
كالحرّة وأما اذا استثنى مالها فلا  
كلام لها لان المال ماله ولكن  
ليس له منعها من الزوج خلافا  
لمن توهمه (قوله وسقوط المنع)  
مبتدأ وقوله من البائع والمشتري  
خبر أي كائن من البائع والمشتري  
الخ وقوله ذكر العلة أي التي هي  
قوله لسقوط الخ والحكم الذي هو  
مضمن قوله وسقط الخ وهو  
السقوط وقوله والصورة أي وهو  
البيع قبل البناء (قوله يعني ان  
الانسان اذا أعتق أمته) وكذا  
اذا اشتربت سيدة العبد على

وأخذه وان قتلها (ش) يعني أن السيد اذا تزوج أمته ثم قتلها فإنه يقضى له بأخذ صداقها من  
زوجها بنى بها أم لا ويتكفل عليه الصداق بالقتل اذا لا يتم السيد في قتل أمته ليأخذ صداقها  
وظاهر قوله وأخذ الخ ان له أخذ جميعه ولا يترك منه ربع دينار والا كان يؤخر قوله الاربع  
دينار عن هذا وهو قول ابن القاسم ومثله للشيخ كريم الدين وقال ابن الحاجب الاربع  
دينار على المنصوص لحق الله تعالى اه وعزاه بعضهم للمدونة (ص) أو باعها بمكان بعيد  
(ش) يعني أن السيد اذا تزوج أمته ثم باعها لم يسافر بها الى مكان بعيد يشق على الزوج  
الوصول اليها فإنه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها أو بنصفه ان طلقها قبل البناء فقوله بمكان  
بعيد متعلق بصدراى أو باعها وتبقى بمكان بعيد هذا اذا كان الزوج ينتصف من اشتراها والا فلا  
يلزم الزوج شيء ويقضى على السيد برده اليه ان كان قبضه ومتى قدر على الوصول اليها دفعه واليه  
أشار بقوله (إلا لظالم) ومثله هو وبها المكان لا يعلم فلو طلق الزوج بعد بيعها لظالم أو هو وبها المكان  
لا يعلم فالظاهر أنه لا شيء على الزوج من الصداق (ص) وفيما يلزمه تجهيزها به وهل هو خلاف  
وعليه الاكثر والاول لم تبوأ أو جهزها من عنده تأويلان (ش) تقدم أنه يجوز للسيد أن يأخذ  
صداق أمته التي زوجها وان قتلها أو باعها الزوجها أو لغيره الاربع دينار كما في نكاح المدونة إلا  
أن يشترطه المبتاع فيكون له وظاهره ان للسيد حبس صداقها وتركها بلا جهاز ووقع في كتاب  
الرهن منها أن السيد يلزمه أن يجهرز أمته بجهزها واختلاف الشيوخ في ذلك فقال أكثرهم مافي  
الموضعين خلاف وقال به ابن عبد السلام وقال أقلهم ليس ذلك بخلاف بل هو وفاق واختلفوا  
في التوفيق بين ذلك فقالت طائفة منهم معنى مافي كتاب النكاح أن الامّة لم تبوأ مع زوجها  
يتأبل أقامت عند سيدها فجازله أخذ صداقها وان معنى مافي الرهن أنها باؤت مع زوجها يتأبنا  
فيلزم سيدها أن يجهرزها ومراد المؤلف بالاول ما مر من أنه يجوز لسيدها أن يأخذ صداقها  
وقالت طائفة منهم معنى مافي كتاب النكاح ان السيد يجهرزها من عنده فجازله أن يأخذ صداقها  
وأما مافي كتاب الرهن أنه لم يجهرزها من عنده فيلزمه أن يجهرزها بصداقها فقوله تأويلان  
بالتثنية وهما تأويل بالخلاف وتأويل بالوافق وتأويل بالوافق بوجهين (ص) وسقط بيعها  
قبل البناء منع تسليمها لسقوط تصرف البائع (ش) تقدم أن السيد له أن يمنع أمته التي زوجها  
من الدخول على زوجها حتى يقبض صداقها منه فان باعها سيدا قبل البناء من غير زوجها  
فانه ليس له أن يمنع زوجها من الدخول عليها لسقوط تصرف السيد لأنهم اخرجت عن ملكه  
بالبيع وليس للمشتري أيضا أن يمنع تسليمها من الزوج لان الصداق ليس له وانما هو لبائعها  
لانه من جهة مالها الا أن يشترطه المشتري فيكون له المدع وأما ما يأتي من قوله وصداقها ولو  
بييع الخ فصورتها أنه باعها الزوجها فقوله وسقط الخ ذكر العلة والحكم والصورة قوله لسقوط علة  
لسقوط وسقوط المنع من البائع والمشتري إلا أنه علة في جهة البائع وتركه في جهة  
المشتري لوضوحه لانه ليس له حق في صداقها لانه كما هو مالها البائعها الا أن يشترطه المبتاع  
(ص) والوفاء بالتزويج اذا أعتق عليه (ش) هذا معطوف على المصدر من قوله منع تسليمها  
والمعنى ان الانسان اذا أعتق أمته على شرط أن تزوجه أو بغيره فلما تم عتقها امتنعت من  
ذلك فانه لا يقضى عليها ولا يلزمها الوفاء به لانهم املكوا نفسها بمجرد العتق والوعد لا يقضى به

ملوكها اذا أعتقته أن يتزوج بها (قوله ولا يلزمها الوفاء) هذا معنى قول المصنف فلا ينافي جوارزه أو استحبابه ولم يلزم من عدم القضاء  
عدم لزوم الوفاء قال ولا يلزمها الوفاء (قوله والوعد لا يقضى به) مفاده أن تصويرها أن يقول لها ان أعتقك على أن تزوجيني ففعلين  
ذلك فتقول أفعل ذلك فبعتة فليس هناك تعليق لفظي بل معنوي فلا جامع بين المسئلتين حتى يحتاج للفرق وعبارة عج أي اذا جعل



عنتها في نظير أن يتزوج فلا يلزم ذلك وقال عجم في كبره وانظر لو قال ان تزوجتني فقد اعتقتك هل هو كما اذا اعتقها على أن تزوجه  
 لحصول التعليق فيهما أو يفرق بأن التعليق بأدائه أقوى من التعليق المعنوي فاذا لم تزوجه لا تعتق وبدل ما يأتي للصنف في العتق  
 من انه اذا قال أنت حر وعليك ألف لزم العتق والمال بخلاف حران أعطيتني ألفا اه ويجوز الوفاء بالتزويج حيث كان الشرط  
 جائزا بخلاف غير الجائز كما لو اعتق أمة على ان صدقها عتقها فانه لا يجوز الوفاء به لان العتق غير متمول كما في القصاص (قوله فالجواب  
 ان وعد الرقيق كلا وعد) والوعد الذي يلزم بسببه التوريط هو الوعد المعتبر وهو وعد الاحرار الا أنه يرد ان هذا من الغرر والقولي  
 وهو لا يلزم وانظره (قوله وصداقها الخ) اعلم أن التأويل لكلام العتبية ونصها سمع أبو زيد ابن القاسم من قبض مهر أمته فباعها  
 السلطان في فلسه من زوجها قبل بنائه لا يرجع زوجها بعهرها على ربه لان السلطان هو الذي باع منه اه فاذا علمت ذلك فخاصه  
 ان المدونة على أن الصداق يسقط عن الزوج بالبيع له وقد علمت لفظ العتبية فهل ما في الكنايين خلاف وعليه أبو عمران قال وفرض  
 العتبية في بيع السلطان وصف طردى (٣٣٤) وعند غيره وفاق بحمل العتبية على انه لا يرجع به من الثمن بل يبقى

في ذمة السيد وبيع السلطان  
 وصف طردى أيضا أي انه يلزم  
 الموافق أن يكون لامفهوم  
 للسلطان وحينئذ فقوله أولا  
 ولكن الخ إشارة للسوفاق وقوله  
 ولكن الخ من تممة قوله أولا فهو  
 من تممة الوفاق وأما التأويل  
 بالخلاف فقد أشير به بقوله ولو  
 يبيع سلطان ولما كان قوله أولا  
 معناه لا يسقط فيقتضي دفعه  
 وعدم الرجوع به مطلقا بين المراد  
 بعدم سقوطه أنه يتبع به ذمة  
 البائع ولا يرجع به من الثمن وقال  
 الشيخ عبد الرحمن ومحشي  
 ان قوله ولكن راجع لما قبل  
 النبي إشارة لتأويل الوفاق وقوله  
 أولا إشارة الى التأويل بالخلاف  
 وعليه فصدر المسئلة وعجزها من  
 تممة التأويل بالوفاق ووسط بينهما  
 التأويل بالخلاف والاول اقع

فان قيل هذا وعد أدى الى التوريط فيلزم فالجواب أن وعد الرقيق كلا وعد لانه مقهور بسبب  
 الملكية وأيضا الشارع منشوق للحرية وهذه المسئلة تخالف من قال لأتمته النصرانية أنت  
 حرة على أن تسلمى وتأتي الاسلام أنها لا تعتق والفرق بينهما ان الامة النصرانية كأنه قال لها  
 أنت حرة ان شئت الاسلام لانها على كفرها الاسلام رضا بان لا تعتق وفي الامة التي أعتقها على  
 أن تنكح انما صار لها الخيار بعد العتق وحاصله أن الاسلام يبردها قبل العتق بخلاف تصرفها  
 في تزويج نفسها منه فانما يكون لها بعد العتق اذ قبله لا تصرف لها في ذلك لانها في ملك السيد  
 فالعتق في الاولى معلق على أمر يبردها قبل العتق بخلافه في الثانية (ص) وصداقها وهل ولو  
 يبيع سلطان انفسه أولا ولكن لا يرجع به من الثمن تأويلان (ش) يعني ان السيد اذا باع الامة  
 المتزوجة لزوجها قبل بنائه فان الزوج يسقط عنه نصف صداقها وان قبضه السيد رده لان  
 الفسخ جاء من قبله فلرباعها السلطان لزوجها قبل البناء فللس السيد فهل كذلك يسقط عن  
 الزوج النصف وهو ظاهر المدونة أولا يسقط عنه النصف وهو ما في الاسمعة عن ابن القاسم وهل  
 ما في الاسمعة خلاف ما في المدونة أو وفاق فذهب أبو عمران الى الخلاف وذهب كثير من الاشياخ  
 الى الوفاق بحمل قول من قال انه لا يسقط على معنى أنه لا يرجع الزوج به من الثمن الذي يدفعه  
 ولكن يتبع به البائع في ذمته وقول من قال انه يسقط على معنى انه يسقط أخذه من الثمن ولكن  
 يتبع به ذمة البائع فقوله وهل ولو يبيع سلطان أي لاجل فلس إشارة للخلاف وقوله أولا ولكن  
 لا يرجع به من الثمن إشارة للوفاق أي أنه يسقط ببيع السلطان للفلس ولكن لا يرجع به من الثمن  
 بل يتبع البائع به دينيا في ذمته لانه بمنزلة دين طرأ بعد الفس (ص) وبعده كمالها (ش) الضمير في  
 بعده يرجع الى البناء والضمير في قوله كمالها يرجع الى الامة يعني أن السيد اذا باعها لزوجها بعد  
 البناء فان صداقها حينئذ كمالها يكون لسيدها ان تراعه فيمن يتزع مالها ويتبعها ان عتقت

لعدم تشبثه والتأويل بالخلاف ظاهر العتبية (قوله يسقط

لان

عنه نصف صداقها) إشارة الى أن قول المصنف وصداقها على حذف مضاف أي نصف صداقها وقوله وهو ما في الاسمعة أي اسمعة أبي  
 زيد ابن القاسم الذي ذكره في العتبية (قوله بحمل قول من قال انه لا يسقط) أي الذي هو معنى قول العتبية لا يرجع زوجها بعهرها أي  
 فهو قولها معنى لانه تقدم ان التأويل لكلام العتبية وقول من قال انه لا يسقط على معنى أنه يسقط أخذه الخ الاولى أن يقتصر على قوله  
 يتبع ذمة البائع أي بأن يقول على معنى أنه يتبع به ذمة البائع (قوله أي لاجل فلس إشارة للخلاف) فله الرجوع به ان شاء ولو من عندها  
 وهو ظاهر اطلاق المدونة كما أفاده بعض الشراح وقوله أولا ولكن لا يرجع الخ فيه إشارة الى أن قوله ولكن من تممة تأويل الوفاق كما  
 قررنا ولكن لا يرجع به من الثمن ولما كان قوله يسقط محتملا للرجوع به من الثمن استدرك وقال ولكن لا يرجع به من الثمن (قوله لانه  
 بمنزلة دين طرأ بعد الفس) هذا ظاهر حيث دفعه الزوج للسيد بعد الفس لا قبله قلت بل هو ظاهر في دفعه قبله أيضا لانه انما يتقرر  
 تعلقه بذمة السيد بعد بيعها لزوجها الترتب فسخ النكاح عليه المقضي لسقوط الصداق وأما قبل البيع فلم يتقرر كونه دينيا لانه أخذه  
 على أن صدق أمته اه عجم



(قوله لان بيعت) أي فهو السيد وأما إذا اعتقت بكون لها هذا معني يتبعها وهذا ما لم يشترط المشتري وهو زوجها والا كان له غنج (قوله وفي الهبة قولان) أي إذا وهبها لرجل هل للواهب أو للموهوب له (قوله من سيد أو سلطان) أي كان البائع صادرا من سيد أو سلطان (قوله وغير ذلك) معطوف على قوله يكون للسيد والمعني ويثبت غير ذلك من أحكام مالها (قوله فقط) أي بطل في الأمة فقط (قوله والا بطل العقد فيهما معا على المشهور) كأن مقابله يقول يبطل في الأمة فقط (قوله على المشهور) سيأتي مقابله قول سحنون وقوله ولا يقال الخ أي الذي احتج به سحنون (قوله فلا يتعين الخ) قد يقال يتعين بالنسبة بان يقال للأمة كذا ولا سيدة كذا إلا أن يقال تلك التسمية أغلوان الصداقين يؤلان لها يجوزهما معا لعدم التعيين بالنظر لذلك والاحسن التعليل بأنه مؤد للتشاحن والتباغض (قوله والا جازا العقد فيهما) أي الحرية والأمة حتى في الأمة وسيدتها فالخاصل أنه ان جاز (٣٣٥) أخذ الأمة فإنه يجوز فيهما ولو في الأمة

وسيدتها وأما عند عدم الجواز فإنه يبطل فيهما في الأمة وسيدتها وفي غيرهما يصح في الحرية ويبطل في الأمة كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بخلاف الخ) أي حيث لم تكن إحدى الخس أمة لا يصح نكاحها لفقد شرط والافسخ نكاحها فقط وهذا يدخل تحت قوله قبله مع حرية أدهى جنس يشمل الواحدة والمتعددة (قوله والمرأة ومحرمها) ينبغي أن يقيد بما إذا لم تكن أحدهما أمة لا تباح له فيفسخ فيه فقط قياسا على التي قبلها (قوله وسيدها) مفعول معه ولا نزاع في جواز عزل السيد عن أمته وأم ولده وإن لم تأذن إذا لاحق لها ومثل العزل أن يجعل في الرحم خرقه ونحوها مما يمنع وصول الماء للرحم (قوله فان امتنع حملها الصغير) أي أو كانت أمة كالحمل فلهؤلاء الأربعة ينفردون بالأذن دون السيد (قوله ولو كانت صغيرة) تجبر والحاصل ان الحرية تستقل بالأذن في المنزل مجانا أو بعوض فان أخذت ما لا على العزل مئة فلها أن ترجع وترد جميع ما أخذت ابن

لان بيعت وفي الهبة قولان ولا يسقط عن الزوج بيع له أو لغيره من سيد أو سلطان وغير ذلك من أحكام مالها (ص) ويبطل في الأمة ان جمعها مع حرية فقط (ش) تقدم أنه لا يجوز للانسان أن تزوج الأمة الا بشروط ثلاثة أن تكون الأمة مسلمة وأن يكون عادما لطول الحرية وأن يخشى على نفسه الزنا فإذا عدمت هذه الشروط أو بعضها وعقد على الأمة مع الحرية في عقد واحد وسواء سمي لكل واحدة صداقها أم لا فان النكاح يكون بالنسبة إلى الأمة باطلا وبالنسبة إلى الحرية صحيحا على المشهور وهو قول ابن القاسم ولا يقال القاعدة أن العقد إذا جمعت حلالا وحراما غلب جانب الحرمة وبطلت كلها لانا نقول هي فيما لا يمكن المعاوضة على الحرام بحال كالموعدة بين خل وخبر في عقدة البيع أو بين ثوب وخنزير وما أشبه ذلك بخلاف الأمة مع الحرية في عقد فان الأمة نكاحها صحيح عند عدم الطول وخوف الزنا فلا يرد احتجاج سحنون في بطلان العقد فيهما ومحل فسخ نكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرية سيدتها والا بطل العقد فيهما معا على المشهور ولا اتحاد المال لان السيدة تلك الصداقين فلا يتعين الحلال من الحرام وهذا حيث امتنع تزويج الأمة كما هو الموضوع والاجاز العقد فيهما وما يتصور حلية تزويج الأمة مع الحرية فيما إذا خشي العنت في أمة معينة فان له تزويجها بالشرط كما في الواضحة (ص) بخلاف الخس والمرأة ومحرمها (ش) يعني ان من عقد على خمس نسوة في عقد واحد فان النكاح يفسخ في الجميع أبدأ أي قبل الدخول وبعده طال الزمان أو قصر وسواء سمي لكل واحدة صداقها أو لم يسم ولا يرث لواحدة منهن ومن بنى بهما من فلها المسمى ان كان والا فصدق المثل وتعند بالاقراء ان كانت من تحيض وكذلك اذا جمع بين المرأة ومحرمها كمنها مثبلا في عقد واحد فان النكاح يفسخ فيهما أبدأ ولو ولدت الاولاد ولا يرث كما في جمع الخس وانما فسخ في الجميع هنا لعدم تعيين الحرام بخلافه في الأمة مع الحرية (ص) ولزوجهما العزل ان أذنت وسيدها كالحرية اذا أذنت (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يعزل عن زوجته لكن ان كانت أمة فلا بد من اذنها واذا نسيدها الزوج حيث كانت ممن تحمل لحقه في الولد فلا تستقل دون السيد فان امتنع حملها صغيرا أو كبيرا وحمل استقلت قاله اللخمي وان كانت حرة فيمكن اذنها وان لم يأذن وليها وظاهر كلامهم ولو كانت صغيرة ﴿تنبه﴾ لا يجوز للمرأة أن تفعل ما يسقط ما في بطنها من الجنين وكذا لا يجوز للزوج فعل ذلك ولو قبل الأربعين وقبل بكره قبل الأربعين للمرأة شرب ما يسقطه ان رضى الزوج بذلك انتهى والذي ذكره الشيخ عن أبي الحسن

(٣٩ - خروشي ثالث) عبد السلام القياس أن تزويجها منعت من الاجل انظر عب (قوله لا يجوز للمرأة الخ) عبارة غيره توضيح ذلك القول وهي ورعاً أشعر جواز العزل بأن المني اذا صار داخل الرحم لا يجوز اخراجه وهو كذلك وأشد منه اذا تخلق وأشد منه اذا انفخت فيه الروح اجماعا قاله ابن جزي ومفاد النقل ترجيحه بل رجحه بعض الاشياخ وبعضهم عبر بالمشهور فقال وفهم من قوله العزل ان المني اذا صار داخل الرحم لا يجوز اخراجه وهو كذلك على المشهور ولا يجوز للمرأة أن تفعل ما يسقط ما في بطنها من الجنين انتهى (قوله ان رضى الزوج) وقال يوسف بن عمر بكره اخراج المني من أم ولده انتهى ويوسف بن عمر يحتمل أن يقول في الحرية بالقول الاول (قوله والذي ذكره الشيخ) أبو الحسن الخ) ووافقه الاخمي وظاهر ذلك ان الاول والثالث جاريان في الزوجة مطلقا وفي الأمة ولو بشائبة حيث لم يعزل عنها سيدها وظاهرها أيضا ولو من ما عزا وينبغي تقييده بغيره خصوصا ان خافت القتل بظهوره كذا في عب إلا أن قول



عب و ينبغي الخ لم يرتضه بغض شيوخ شيوخنا وينبغي لما مضى له وهو مطاوع بغيته فانه في لكن لا ينطق به أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله أن يتسبب في قطع مائه) أي بحيث لا يلد أصلاً بخلاف قوله أن يقلل نسله (قوله لأن قطع مائه الخ) هذا التعليل لا إحدى الصورتين المشار إليهما بقوله أن يتسبب في قطع مائه وسكت عن تعليل الثانية التي هي قوله ولا أن الخ (قوله وأراد بالكافرة) أي من جهة الفقه وأما من جهة انقواء النحوية فيعم لان الاستثناء معيار العموم (قوله من معيار) من زائدة أي ان الاستثناء دليل العموم (قوله وفي ترك التاء ما مر الخ) لم يمر وحاصله انه معطوف على قوله فيكون المعنى وحرم الكافرة مع ان الصواب وحرمت الكافرة فاجاب الشارح بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أي الذي هو المعطوف فلا يصح أنك تقول ابتداء وحرم الكافرة (قوله وعلى قول ابن القاسم) المناسب أن يقول وقال ابن القاسم (قوله لانها تتغذى بالخمر) أي والخنزير وظاهره انه ليس له المنع ولو تضرر برائحة ذلك لدخوله على ذلك بخلاف ما يأتي في النفقات من (٢٣٦) منعها من أكل الثوم وماله رائحة كريهة (قوله وهو يقبلها) أي

والحال انه يقبلها ويضاجعها وقوله وليس له منعها أي والحال انه ليس له منعها وقوله من ذلك أي من كونها تتغذى بالخمر والخنزير وقوله ولا من الذهاب للكنيسة أي ولا منعها من الذهاب للكنيسة **فائدة زائدة** وكذا لا يمنعها من فريضة ولا من صيامها ولا يطؤها صائفة لان الصيام من دينها وهو يفسد عليها ذلك (قوله ولانه لا يأمن الخ) لا يقال هذا بوجوب حرمة منار الحرب لانا نقول هذا غير محقق فلذا **كره** (قوله ولو يهودية تنصرت) أي أو مجوسية أو دهرية تنصرت أو تهودت لا العكس (قوله الى دين اليهودية) أي لا الى دين المجوسية أو الدهرية وكذا يقال في قوله الى دين النصرانية (قوله بناء على ان الكفر كله مله واحدة) مقتضى تلك العلة انهم ما لو انتقلوا لمجوسية أو دهرية لم يحل وليس كذلك فالاحسن حذف تلك العبارة أي ولو قلنا ان الكفر مل

أنه يجوز قبل الاربعين ولا يجوز للرجل أن يتسبب في قطع مائه ولا أن يستعمل ما يقلل نسله قاله **ح** وانظر هل المرأة كذلك فيهما لان قطع مائه بوجوب قطع نسله أم لا (ص) والكافرة (ش) هذا معطوف على أصوله أي وحرم نكاح الكافرة أو وطء الكافرة وهو أولى ليكون الاستثناء في قوله وأمتهم بالملك متصلاً وحراده بالكافرة غير الحرة الكتابية بقرينة ما بعده وانما أطلقه ليصح الاستثناء لان الاستثناء من معيار العموم أي دليل العموم وفي ترك التاء ما مر في قوله والمبتوتة من أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وأما اذا كانت حرة كتابية فانه يجوز نكاحها مع الكراهة على قول مالك واليه أشار بقوله (الاحرة الكتابية بكره) وعلى قول ابن القاسم يجوز بلا كراهة لقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي الحرائر وانما كره مالك ذلك في بلد الاسلام لانها تتغذى بالخمر وتغذى ولده به وهو يهدمها ويضاجعها وليس له منعها من ذلك ولا من الذهاب الى الكنيسة وقد عوت وهي حامل فتسدن في مقابر الكفار وهي حفرة من حفر النار (ص) وتأكد بدار الحرب (ش) يعني ان كره تزويج الحرة الكتابية في دار الحرب أشد من كره تزويجها في بلد الاسلام لترك ولدهم اولانه لا يأمن من تربسته على دينها وأن تدس في قلبه ما يتمكن منه ولا تبالي باطلاع أبيه على ذلك (ص) ولو يهودية تنصرت وبالعكس (ش) يعني ان الحكم المتقدم وهو جواز نكاح الحرة الكتابية مع الكراهة لحر أو لعبد مسلم لا فرق فيه بين أن تكون النصرانية باقية على دينها أو انتقلت الى دين اليهودية وكذلك اليهودية لا فرق بين أن تكون باقية على دينها أو انتقلت الى دين النصرانية بناء على ان الكفر كله مله واحدة فلو انتقلت اليهودية أو النصرانية الى المجوسية أو الى الدهرية وما أشبه ذلك فانه لا يجوز نكاحها (ص) وأمتهم بالملك (ش) تقدم انه قال الاحرة الكتابية بكره وعطف هذا عليه والمعنى انه يجوز للمسلم وطء الامه الكتابية بالملك حر أو عبد الا بالنكاح ولا امة المجوسية به ما لان القاعدة ان كل من جاز وطء حرارهم بالنكاح جاز وطء ما ثمهم بالملك وكل من منع وطء حرارهم بالنكاح منع وطء ما ثمهم بالملك (ص) وقرر عليها ان أسلم (ش) الضمير في قوله عليها يرجع للزوجة الحرة الكتابية والمعنى

فالحكم كذلك وقول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه أي الدين المعتبر ولو تزوجت مسلمة بمجوسي أو

كافر لم تحدد ولو تعدت ولو تعد المسلم نكاح المجوسية رجم وفرق بان استناد النكاح للرجل حقيقة وللرأة مجاز **فائدة** أهل الكتاب هم اليهود والنصارى ومن عداهم مجوس تنسكوا بصحف شيت أو ادريس أو ابراهيم أو زبور داود وذلك لان تلك مواضع لأحكام وكذلك من جمع بين دينين اه ملخصاً من شرح الموطأ كما أفاده بعض شيوخنا ونقل الجزولي عن بعض المؤرخين انه كان للمجوس كتاب ورفع وسبب رفعه ان عظيمهم تزوج بانيته فاراد وارجه فتحصن بحصنه وقال لهم نعم الدين دين آدم الذي زوج الاخ اخته فرفع الكتاب عقوبة لهم انتهى (قوله والدهرية) بضم الدال نسبة الدهر بفتحها على غير قياس (قوله وأمتهم) بالنصب أي الامه التي هي من أهل الكتاب ولو كانت ملكاً لمسلم فالامه بمعنى الام لانها تقتضي ان التي هي ملك للمسلم تجوز بغير الملك ويصح الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أي وأمتهم كذلك (قوله وقرر عليها ان أسلم) مع الكراهة على المذهب لان الدوام كالابتداء كان صغيراً أو كبيراً أو أماً



أسلم ونحوه مجوسية فان كان بالغافرق بينهما والوقوف حتى يبلغ فيفرق ان لم تسلم (قوله بل الاسلام) أي بل يقال ان الاسلام هو المصحح له أي لا الترغيب فيه أي لا الترغيب للغير في الاسلام (قوله وأنكحتمهم فاسدة) أي ولو كانت مستوفية للشروط من صداق يتعامل به في الاسلام وولي مسلم وشاهدين مسلمين ولا عدة ولا مانع لانتفاء كون الزوج مسلماً شب (قوله فقول من قال الخ) لا يخفى ان هذا القائل هو القرافي فعنده أن اسلام الزوج ليس شرط صحة وهو ظاهر لانه لا يظهر كونه شرط صحة الا اذا كانت المرأة مسلمة وأما كونها كافرة فما وجه كونه شرط صحة فقول غلط يتأمل وجهه نعم ان كان النقل عن الاقدمين هكذا فليتبّع وقول المصنف فيما يأتي وفي لزومها الخ يؤيد كلام القرافي (قوله وأسلمت) أي أو تم هودت أو تنصرت (قوله أو مجوسية) لا يظهر ذلك لانه يقتضي انه يقرر على الحرية المجوسية وليس كذلك بل يتعين أن يراد الامة الكتابية (قوله ان عتقت) أي الامة الكتابية فقوله وسواء الخ هذا لا يناسب ما قبله (قوله خاص بالامة) أي الكتابية (قوله وقوله وأسلمت عام الخ) يتأني أول حله (قوله راجع للامة) أي الكتابية ولا فرق بين أن تكون الامة والمجوسية مدخولاً بهما أم لا (قوله ولم يبعد كالشهر) قال عج ثم ان قوله ولم يبعد (٣٣٧) كالشهر لا يجري في مسألة العتق فاذا أسلم ونحوه أمة فان عتقت عقب

اسلامه أفرع عليها والا فلا وهذا يفيد كلام ابن عرفة بل يفيد ان اسلامها كعتقها في انه لا بد أن يكون عقب اسلام الزوج فليس كاسلام الحرية المجوسية وينتظر ما للفرق (قوله ونحوه) لم يبين النحو في المدونة قلت كم الطول قال لأدري والشهروا كثر منه قليل وفي بعض رواياتهم أرى الشهرين أي قليلا انتهى فلعنه أراد بنحوه شهرا آخر بدليل رواية أرى الخ وخلاصته أن الشارح أشار بنحوه لما دخل تحت الكاف في قوله كالشهر وأما الكاف في قول الشارح كالشهر ونحوه فاستقصائية (قوله وهل ان غفل) أي عنه مخدّف الجار واتصل الضمير بعامله (قوله وقعت الفرقة بينهما) ولو أسلمت بعد ذلك وأما ان توقفت فلا كما اذا

أن الكافر اذا أسلم ونحوه كتابية فانه يقرر على نكاحها ترغيبا لاسلام بل الاسلام هو المصحح له فهو مسلم فنحوه كتابية ما لم تكن من محارمه ولما كان من تقريره عليها يتوهم صحة نكاحهم رفع ذلك بقوله (ص) وأنكحتمهم فاسدة (ش) يعني ان أنكحة الكفار فاسدة على المشهور ولا يتأني استيفاء الشروط لان من شرط صحة النكاح اسلام الزوج فقول من قال انه اذا استوفى الشروط فصحيح والا فلا غلط (ص) وعلى الامة والمجوسية ان عتقت وأسلمت (ش) يعني كما يقرر الكافر اذا أسلم على الحرية الكتابية يقرر على نكاح الامة والمجوسية الحرية ان عتقت الامة بعد اسلامه وأسلمت الحرية المجوسية وسواء كانت الامة كتابية أو مجوسية فقوله ان عتقت خاص بالامة وقوله وأسلمت عام للحررة والامة من أي دين لانها تصير أمة مسلمة تحت مسلم فيشترط خشية العنت وعدم الطول كابتداء نكاح الامة المسلمة ومثل الاسلام اليهود أو التنصير للحررة على ما مر وبعبارة قوله ان عتقت راجع للامة وقوله وأسلمت راجع لهما وتصير أمة مسلمة تحت مسلم ولا يشترط على الرابع وجود شروط تزويج الامة لان الدوام ليس كالابتداء اذا علمت ذلك فلا يتعين ما قاله شراحه من كونه لفا ونشرا مرتبا (ص) ولم يبعد كالشهر (ش) هو مثال للذي لم يبعد أي مثال للثني الذي هو حرف لم لا للثني وهو لفظ يبعد أي ولم يبعد الزمان أي ما بين اسلامهما بل كان قريبا كالشهر ونحوه (ص) وهل ان غفل أو مطلقا تأويلان (ش) أي وهل يتقرر النكاح في الشهر ان غفل عنها ولم توقف حين أسلم وأما ان لم يغفل فيعرض عليها الاسلام حين اسلامه فان أبته وقعت الفرقة بينهما فيكون قول ابن القاسم وفاقا لقول مالك أو يقرر النكاح في الشهر مطلقا غفل عن ايقافها أم لا فيكون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك تأويلان (ص) ولا نفقة (ش) أي لا نفقة للكافرة التي أسلم زوجها قبلها لان المانع من قبلها وهو تأخير اسلامها فلم يستمتع بها زوجها في تلك المدة التي بين اسلامها والنفقة في مقابلة الاستمتاع قاله اللغمي وكلام المؤلف مقيد بغير الحامل مطلقا

غفل عنها (قوله وفاقا لقول مالك) أي لان قول مالك مطلق ونصه وان أسلمت بقيت زوجة ما لم يبعد ما بين الاسلامين (قوله غفل عن ايقافها أم لا) لا يخفى ان قوله أم لا صادق بما اذا لم توقف أو أبت كما هو مفاد شارحنا وعليه قرره عج فحل القولين اذا اطلعنا عليها قبل مضي الشهر وعرضنا عليها الاسلام وأبت وللشيخ أحد كلام آخر فانتظره ان شئت ثم أقول اذا كان كذلك فقد اتفق التأويلان على انه اذا لم يطلع عليها أو أسلمت في المدة المذكورة فانه يقرر عليها وكذا لو اطلعنا عليها ولم يعرض عليها الاسلام وأسلمت في المدة المذكورة أو اطلعنا عليها وعرضنا عليها وأجابته وأنها لو أسلمت بعد المدة المذكورة لا يقرر عليها وتبين أنه اذا عرض عليها الاسلام ولم يحصل منها إجابة بل توقفت فانها لا تبين باتفاق التأويلين قال عج وما ذكرناه في التأويل الاول من أنه اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه يعرض عليها الاسلام الخ يشمل ما اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه أو اطلعنا عليها بعده في أثناء المدة المذكورة وهو ظاهر كلام الرجائي ولكن كلام أبي الحسن يقتضي انه انما يعرض عليها الاسلام اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه لا بعده وحينئذ فيطلب الفرق تأمل انتهى (قوله ولا نفقة) ولو أمة خلافا لبعض الشراح لقدرتها كالحرة عليه دون العتق (قوله بغير الحامل مطلقا) أي أن الحامل مطلقا الخ أي حصل منها امتناع أم لا لها



النفقة (قوله وبين حصل منها المتناع) أما إذا لم يحصل منها المتناع فلها النفقة ثم لا يحنى أن عذم الامتناع صادق بما إذا أجابت للإسلام  
وبما إذا توقفت أما إذا أجابت للإسلام (٢٣٨) فلا يتوهم لأنها تصير زوجة لها النفقة فالكلام حينئذ في التي توقفت ولم تمتنع فلها النفقة

وبين حصل منها المتناع بعد وقفها (ص) أو أسلمت ثم أسلم في عدتها (ش) المسئلة السابقة تقدم  
فيها السلام الزوج على اسلام زوجته وهما تقدم اسلامها على اسلامه والحكم أنه يقر عليها إذا  
أسلم في عدتها فإن انقضت عدتها قبل اسلامه فقد بادت منه ولم يقر عليها والمراد بالعدة  
الاستبراء فقوله في عدتها دليل على أن اسلامها بعد البناء وبأنى مفهومه (ص) ولو طلقها ولا  
نفقة (ش) المبالغة في أنه يقر عليها ولو طلقها في عدتها قبل اسلامه وبعد اسلامها بعد البناء إذا  
لا عبرة بطلاق الكفر فإن لزوم الطلاق فرع صحة النكاح والكفار أنكحتم فاسدة ولو أسلم بعد  
انقضاء عدتها فتزوجها كانت عنده على ابتداء عصمة كما في المدونة ولا نفقة لها في المدة التي بين  
اسلامها واسلامه لأن المانع من قبلها باسلامها قبله والنفقة في مقابلة الاستمتاع ولأن الزوج  
يقول أنا على دين لا أنتقل عنه وهي فعلت ما حال بيني وبينها وهذا هو المشهور واختاره  
الخمسي وصححه ابن نونس وقال ابن رشد هو الاقوى والى ذلك أشار بقوله (على المختار  
والاحسن) وهذا ما لم تكن حاملا ولا لفلها النفقة والسكنى بخلاف (ص) وقبل البناء  
بانت مكانها (ش) تقدم أنه إذا أسلم في عدتها يقر عليها وتكلم هنا على أن الكافرة إذا أسلمت  
قبل البناء فإنه لا يقر عليها وقد بادت بمجرد اسلامها ولا مهر لها وإن قبضته ردت له ولو أسلم عقب  
اسلامها نسقا وكلام المؤلف فيما إذا كان الزوج حاضرا والا نظر السلطان خوف أن يكون قد  
أسلم قبلها قاله في كتاب التجارة إلى أرض الحرب من المدونة وانظر تفصيل المسئلة فيه (ص)  
أو أسلمها (ش) يعني وكذلك يقر على نكاحها في هذه وهي ما إذا أسلمها معافى وقت واحد بحضورنا  
أو جأ إليها مسلمين ولو كان أحدهما بعد الآخر فأنهما يقران على نكاحهما فقوله أو أسلمها  
معطوف على أسلم لا على قبل البناء (ص) الا المحرم (ش) يعني إن جميع ما مر من المواضع التي  
يقر فيها مع زوجته محله ما لم يكن بينهما من النسب أو الرضاع ما يوجب التفريق بينهما في  
الاسلام كما إذا أسلم على عتقه وما أشبه ذلك فإنه لا يقر في شيء من ذلك على زوجته ويفرق  
بينهما لأن الاسلام لا يقر على شيء من ذلك فقوله الا المحرم راجع لجميع الباب من قوله وقرر  
عليها أن أسلم إلى هنا (ص) وقبل انقضاء العدة والاجل وتعادىها (ش) يعني أن الكافرا إذا  
عقد على كفرة في عدتها أو عقد عليها إلى أجل معلوم ثم أسلمها معافى أو أسلم الزوج وحده قبل  
انقضاء العدة والاجل وقال نحن نتبادى للأجل المدخول عليه فأنهما لا يقران على نكاحهما  
ويفسخ بينهما ما لان في الاقرار على ذلك سقي زرع غيره بمائه في الاولى وإجازة نكاح المتعة في  
الاسلام في الثانية فقوله وتعادىها في الثانية وأما أن قال بعد الاسلام نحن نتبادى أبدا  
فأنهما يقران لأن الاسلام صححه كما أنهم ما يقران على نكاحهما إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد  
انقضاء العدة (ص) ولو طلقها ثلاثا (ش) هذا راجع لقوله وقرر عليها أن أسلم ولقوله أو أسلمت  
ثم أسلم في عدتها ولقوله أو أسلمها يعني أن ما تقدم من أنه يقر عليها ولو كان طلقها قبل الاسلام  
ولم تقع بينهما ما ينونه بأنفسهما لما علمت أن الطلاق قبل اسلامه باطل لأن لزومه فرع صحة  
النكاح مع أن أنكحتم فاسدة والاسلام صحح ذلك ترغيبا للاسلام وكره هذا مع قوله سابقا  
ولو طلقها الاجل قوله ثلاثا ويرتب عليه قوله وعقدان أبانها ونبيه بلو على خلاف المغيرة من  
اعتبار طلاقه فلا تحلل له إذا أسلم الا بعد زوج (ص) وعقدان أبانها بلا محلل (ش) أي وعقد

أي فيمابين الاسلامين الذي هو  
بعد الاتفاق (قوله ثم أسلم في  
عدتها) ما لم يحضر عقد ها على غيره  
والافان ومالم يكن غائبا ويدخل  
بها غيره ما لم يثبت أنه أسلم قبل  
اسلامها وأما إذا كان حاضرا في  
البلد أو ما في حكمها ولم يعلم بتزوجها  
بالثاني فلا تفوت على الاول بدخوله  
(قوله والمراد بالعدة الاستبراء)  
أي لأن أنكحتم فاسدة وقوله وهذا  
هو المشهور ومقابله ما لابن القاسم  
من أن لها النفقة (قوله بادت  
مكانها) ليس المراد الطلاق البائن  
حتى يتوهم أن لها نصف الصداق  
بل ذلك قسح (قوله نظر السلطان)  
أي أن كان قريب الغيبة فلا تبين  
بمجرد اسلامها بل يتظر في ذلك  
السلطان (قوله وانظر تفصيل  
المسئلة فيه) لم أر من ذكره (قوله  
أو أسلمها) قبل البناء أو بعده (قوله  
ولو كان أحدهما بعد الآخر) لانا  
لما اطلعنا عليه ما مسلمين لم يثبت  
اسلامهما الا الآن فلا عبرة  
بالترتيب في هذه الحالة وانما يراعى  
حيث علمنا باسلام كل منهما  
بأنفراده (قوله وقال) أي أو قال  
أحدهما خلا فالظاهر المصنف  
(قوله وأما أن قال) أي معا (قوله  
إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء  
العدة) ولو حصل وطء في العدة  
حالة الكفر كما يفيد بعض عباراتهم  
وأما أن حصل الوطء في العدة بعد  
اسلامهما أو اسلام أحدهما فيتأيد

التحريم (قوله إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء العدة) ما لم يحصل وطء في العدة بعد اسلام أحدهما  
والا تحرم عليه تأييدا (قوله وعقدان أبانها بلا محلل) يفيدان البيونة بالثلاث لأن المحلل إنما يكون في الطلاق الثلاث مع أنه غير لازم  
فلذلك قال الشارح أي أي أخرجهما الخ



(قوله أى أخرجهما من حوزة) وأما لو لم يخرجهما من حوزة وأسلم فإنه يقر ولا حاجة للعقد ولو كان لفظ بالطلاق الثلاث حال للكفر (قوله أى حيث وجب التفريق) إشارة لاصلاح المصنف وذلك لان ظاهره انه متى أسلم أحدهما يفسخ ويكون بلا طلاق (قوله لاردته فبائنة) أى ان نفس الارتداد طلاق بائن لانه ينشأ بعده طلاق وتقيده المراجعة بان لا تقصد فسخ النكاح والالم يفسخ ثم ان الذى يفيد كلام ابن عرفة اعتماده ان اذا ارتد أى قبل الدخول غرم لها نصف الصداق وان ارتدت فليس لها شئ (قوله نظرا الى أن الخ) لا يخفى ان كلام أصبغ جار ولو كانت الزوجة مجوسية وانظره ثم بعد كتي هذا رأيت تت قال ولولدين زوجته اليهودية أو النصرانية قال الشارح ويحتمل ما هو أعم فانه يحال على المشهور أصبغ لا يحال الخ (قوله طلقها) (٢٢٩) أى زوجته الكافرة ويحتمل طلقها أى

الثلاث (قوله أو ان كان صحيفافي الاسلام) فان لم يكن صحيفافيه فلا يلزمه شئ وقوله وقال بعضهم لا يلزمه شئ هو معنى قول المصنف أولا ثم ان محل الخلاف اذا فلا احكم بيننا بحكم الاسلام هذا مراده وبه قال ابن شبلون ثم ان هذا صادق بحكم الاسلام في أهل الاسلام أو بحكم الاسلام في أهل الكفر وأما ان قالوا احكم بيننا بحكم أهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم أو اقتضى العرف ان مراده ذلك أو قامت قرينة عليه ألغاه أى ألغى الطلاق أى حكم بعدم لزومه على أحد القوانين وأما لو قالوا احكم بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين أى أو دل العرف على ذلك أو قامت قرينة عليه حكم بالطلاق فان كان ثلاثا منع من مراجعتها الا بعد زوج لان رجوعها قبل ذلك رجوع عما التزم وليس هذا من محل الخلاف وأما لو قالوا احكم بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة لم تحكم بينهم لاننا لا ندرى هل هو مما غير أم لا وعليه هل منسوخ

عليها عقدا جديدا بل محال ان أبانها أى أخرجها من حوزة بما يعتد فراقا عندهم وان لم يحصل منه طلاق (ص) وفسخ الاسلام أحدهما بالطلاق (ش) أى حيث وجب التفريق وفسخ الاسلام أحدهما أو الاسلام أحدهما لاجل مانع من الموانع ككونها غير كتابية أو أمة أو محرما فهو فسخ بلا طلاق على المشهور خلافا لسمع عيسى (ص) لاردته فبائنة (ش) يعنى ان أحد الزوجين اذا ارتد فان الفرقة تقع بينهما بطلقة بائنة على مذهب المدونة لارجعية خلافا للمخزومي وثمرة الخلاف عدم رجعتهم ان تاب في العدة على الاول لا الثانى وقيل يفسخ بلا طلاق وفائده اذا تاب المرتد منهما تكون عنده على ثلاث وعلى المشهور تكون عنده على تطبيقتين وأشار بقوله (ولولدين زوجته) الى أن المشهور أن ردة أحد الزوجين فسخ بطلاق ولو ارتد الزوج الى دين زوجته كما اذا تزوج المسلم نصرانية أو يهودية ثم ارتد الى دينها وقال أصبغ لا يحال بينه وبين زوجته نظرا الى أن سبب الحيلولة بين المسلمة وبين المرتد استيلاء الكافر على المسلمة وليس كذلك هنا وعلى هذا فلا تحرم عليه الكتابية اذا عاود الاسلام (ص) وفي لزوم الثلاث لذي طلقها وترافعا لينا أو ان كان صحيفافي الاسلام أو بالفراق جملا أو لتأويلات (ش) للاشياخ على المدونة في هذه المسئلة أربعة أقوال وموضوعها كما قال المؤلف أن الذى اذا طلق زوجته الكافرة ثلاثا والى الثلاث يعود الضمير من قوله طلقها أى الثلاث ولم يفارقها ثم ترافعا لينا وتراضيا بأحكامنا فقال بعضهم يلزمه الثلاث وقال بعضهم لا يلزمه شئ ومعناه لا نحكم بينهم وقال بعضهم ان كان النكاح صحيفافي الاسلام بأن توفرت فيه شروط نكاح المسلمين فاننا نحكم بينهم بحكم المسلمين والا فلا نعرض لهم وقال بعضهم يفرق بينهم مجلا من غير نظر الى عدد فتحل له اذا رضيت قبل محال اذا أسلم وقيل لا بد من محال كالقول الاول وكذا على الثانى حيث كان صحيفافي الاسلام ولا يشترط رضا أسأفتهم وهو ظاهر المدونة وابن القاسم في العتبية لا بد من رضاهم ومفهوم ترافعا أن لا نعرض لهم عند عدم الترافع ولما كان قوله فيما مر وأنكحتم فاسدة وقوله وقرر عليها أن أسلم لا يعلم منه هل يقرر عليها بغير صداق أصلا أو بما وقع عليه من الصداق ولو فاسدا أو بصداق المثل أشار لبيان ذلك هنا بقوله (ص) ومضى صداقهم الفاسدا والاسقاط ان قبض ودخل والا فكالنفويض (ش) اشتملت هذه الجملة على مسألتين الاولى اذا تزوج الكافر الكافرة بصداق فاسد عندنا كما لو تزوجها على خمر ونحوه وهى تنقسم الى أربعة أحكام تارة تقبض الزوجة هذا الصداق

بالقرآن أم لا (قوله للاشياخ) خبر مقدم وقوله أربعة أقوال مبتدأ مؤخر أى تأويلات وفي الواقع هى تأويلات وأقوال في الخارج ويحتمل أن يكون قوله للاشياخ متعلقا بقول المصنف تأويلات وان كان لفظ ش المشار بها الشارح يبعده ويكون قوله أربعة أقوال خبرا لمبتدأ محذوف أى وهى أربعة أقوال (قوله يفرق بينهم مجلا من غير نظر الى عدد) فتلزم طلقة واحدة كما يستفاد من بعض النصوص (قوله ومضى) لم يقل وجاز لانه حكم وقع في غير الاسلام فلا نحكم عليه بجواز وقوله قبض بالبناء للجهول ليشمل قبضها وقبض غيرها ممن له قبضه وهو شرط في الفاسد (قوله ومضى صداقهم الفاسد) هذا التفصيل موضوعه أسلمها معا لان أسلمت فقط ولم يسلم فانما تبين بمجرد الاسلام ان كان قبل البناء (قوله والا فكالنفويض) يدخل تحته ثلاث صور في الفاسد وصورة في الاسقاط (قوله أربعة أحكام) المناسب أقسام لان الأحكام ليست أربعة كما هو المفهوم من كلام الابي



(قوله وان لم يدفع لها ذلك الخ) حاصله انه اذا دفع أقل من صداق المثل لا يلزمها الا أن ترضى ولا يلزمه هو أن يفرض والحاصل أنه يلزمه صداق المثل في صورة واحدة وهي ما اذا حصل دخول دون قبض ويخبر في باقي الصور بين أن يفرض المثل فيلزم الزوجة وبين أن لا يفرض ذلك فيثبت للزوجة الخيار في الفراق والبقاء وكلام ابن عرفة يدل على أن قول المصنف والافسكالنفويض فيما اذا لم يكن الصداق خرا وباعته المرأة والافلاشي لها بالدخول غير غنمها ان بلغ ربع دينار وشربم الياء كعدم قبضها ولو تخلت بيدها وقيمتها الا أن ربع دينار لم يكن لها بالدخول غيره (قوله أو (٣٣٠) الاسقاط) معطوف على الخبر أي يستحلون النكاح بالاسقاط (قوله فان النكاح

لا يثبت) أي الا أن يكونا متماذيا على ذلك النكاح قبل الاسلام على وجه صحته في زعمهم فبعضي أيضا ففي مفهوم الشرط تفصيل (قوله أو المضي المذكور مطلقا) أي سواء استحلوه أم لا (قوله طردى) أي لا مفهوم له فله قوله لا على سبيل الشرط تبين لقوله وصف طردى (قوله إما لانه لا يوجد كافر لا يستحل ذلك) لا يخفى أن ذلك يدل على انه لبيان الواقع فحينئذ لا يظهر قوله وصف طردى (قوله فبين انه لا فرق) أي انه فاسد مطلقا هذا لا يتم الا على ان قول المدونة وهم يستحلونه قيد للحكم بالفساد لا قيد للامضاء وقضية قوله وصف طردى انه قيد في العبارة شيء (تبيينه) بحث ابن عبد السلام في هذا الشرط بقوله وهو ظاهر ان وجود من الكفار من لا يستحل الخمر وشبهه وبجئته انما يتوجه على من مثل الصداق بالخمر والخنزير ولا يتوجه على مثال المصنف لان الفاسد يشمل ما لا يستحلونه في دينهم قطعاً كالميتة عند بعضهم (قوله أربعا) أي ان شاء وان شاء اختياراً أقل وان شاء لا يختار شيئاً (قوله لكونه كرجعة) أي لكون الاختيار كرجعة أي

الفساد ويدخل به ازوجها ثم أسلم بعد ذلك فانهم ما يقران على نكاحهما لان الزوجة مكنت من نفسها وقبضت الصداق في وقت يجوز لها قبضه وتارة لا تقبض الزوجة الصداق المذكور ولا يدخل به ازوجها حتى أسلمها فالحكم فيه ان دفع الزوج لها صداق المثل لزمها النكاح وان لم يدفع لها ذلك وقع الفراق بينهم ما بطلقة ولا شيء عليه وتارة تقبض الزوجة الصداق الفاسد ولا يدخل به ازوجها حتى أسلمها فالزوج مخير بين أن يدفع للزوجة صداق المثل فان دفعه لها لزمها النكاح وان أبي من دفع ذلك وقعت الفرقة بينهم ما بطلقة واحدة ولا شيء عليه وتارة يدخل الزوج به ولا تقبض الصداق حتى أسلمها فيقضى لها بصداق المثل المسئلة الثانية وهي ما اذا تزوج الكافر الكافرة على شرط اسقاط الصداق فهي على قسمين القسم الاول أن يدخل بها قبل اسلامها فالحكم فيها انهم ما يقران على نكاحهما ولا شيء لها القسم الثاني اذا أسلمها قبل الدخول به اقبض فان فرض صداق المثل لزمها النكاح وان فرض أقل لم يلزمها ولا يلزمه هو أن يفرض صداق المثل كمتزوج امرأة نكاح نفويض كما يأتي في محله (ص) وهل ان استحلوه تأويلان (ش) أي وهل محل المضي المذكور في صورتين ان كانوا يستحلون ذلك في دينهم أي يستحلون النكاح بالخمر ونحوه أو الاسقاط وعليه ان لم يستحلوا ذلك فان النكاح لا يثبت بعد الاسلام لانهم ما انما دخلوا على الزنا لا على النكاح أو المضي المذكور مطلقاً وقول المدونة وهم يستحلونه في دينهم وصف طردى لا على سبيل الشرط إما لانه لا يوجد كافر لا يستحل ذلك وإما تنبيهها بالاختف على الأشد لانه يتوهم العصة اذا كانوا يستحلونه فبين أنه لا فرق تأويلان في فهم المدونة (ص) واختار المسلم أربعا (ش) يعني أن الكافر الكتابي أو المجوسي اذا أسلم وتحتة عشر مجوسيات ثم أسلمن أو كتابيات وسواء كان تزوجهن في عقد واحد أو في عقود فانه يختار منهن أربعا وان كن أواخر في العقد ويفارق البواقي والفرقة فسخ لا طلاق على المشهور وسواء كان في حال اختياره مريضاً أم لا محرماً أم لا كانت المختارة أمة وهو واجب لطول الحرمة أم لا لكونه كرجعة وقيل بامتناعه كالابتداء ابن عرفة والاول أظهر لانه ألغى فيه ركن النكاح أو شرطه وهو رضا الزوجة والولي فأحرى المانع وقوله المسلم أي العاقل البالغ وغير مختار له وليه وقوله أربعا أي وان متن وفائدة الارث ونبه بقوله (وان أواخر) أي في العقد للدرد على أبي حنيفة القائل بتعيين الاوائل دون الاواخر (ص) واحد أي أختين مطلقاً (ش) يعني ان من أسلم على كائنتين كتابيتين أو مجوسيتين من نسب أو رضاع أو أسلم على امرأة وعمتها أو ما أشبه ذلك ممن لا يصح الجمع بينهم في الاسلام وأسلمت اعقبه فانه يختار واحدة ويفارق الاخرى وسواء دخل به ما

والذي يتزوج أمة بشرطه ثم يطلقها اطلاقاً رجعياً قل أنه يرجعها وان كان واجداً لطول الحران (قوله أو شرطه) معا كذا في نسخة بأو وفي شب أيضاً أو والظاهر أنها التردد لانه تقدم ان كلام الزوج والولي ركن ومن المعلوم أنهم ما الواقع منهم ما الرضا ولم يقع الرضا فيما سبق ركنه ولا شرطاً (قوله يختار له وليه) فان لم يكن له ولي فاسلمت ان يختار له ذكره بعض وفي عبارة القاضي بدل السلطان وكل صحيح (قوله وان أواخر) وفي بعض النسخ وان أوائل أي يختار وان أوائل خلافاً للحنفية في تعيين الاوائل من غير اختيار فتلك النسخة صحيحة خلافاً لقول بهرام لامع في هذه النسخة أفاده تت ورد بان معنى اختار أي أبقى في عصمته ان شاء والقاعدة أن ما قبل لأولي بالحكم مما بعدهما ولا يظهر هنا وأما التبعين فلامعني له بعد قولنا أي أبقى في عصمته ان شاء فتدبر (قوله وأسلمت) الاولى



أن يذ كره عقب قوله أو محجوسين بأن يقول أو محجوسين وأصلنا (قوله وأما وابنتها) بالنصب على حذف مضاف أو الواو بمعنى أو وفي بعضها بالجر معطوف على أختين وظاهره يشمل ما إذا كانتا بعدين وعلمت الأولى وما تقدم من أنهما إذا كانتا بعدين وعلمت الأولى تتعين فهو في الصحيح بخلاف ما هنا (قوله والاحرممت الام مطلقا) أي مس البنت أم لا (قوله أي إذا أراد أن يعق) إشارة إلى أن البقاء غير متعين عليه (قوله البنت اتفاقا) أي إذا كانت البنت المدخول بها فيبقى عليها اتفاقا وتحرم الأخرى اتفاقا التي هي الام وقوله والام على مذهب المدونة أي إذا كان المدخول به الام فانه يبقى عليها على مذهب المدونة ويفارق البنت ومقابل مذهب المدونة يقول لا يتعين ومس الام كلامس وله أن يتزوج البنت (قوله ولا يتزوج) بالجزم ٣٣١ بلا الناهية وهي تجزم فعمل

معاً أو باحداهما أم لا تزوجهما في عقدة واحدة أم لا كانتا من نسب أو رضاع (ص) وأما وابنتها لم يسما وان مسهما حرمتا واحداهما تعينت (ش) يعني ان الكافر إذا أسلم على أم وابنتها فكهما في عقد أو عقدين وأسلفا كان لم يسما فانه يختار من شاء منهما لان العقد الفاسد لا أثر له على المشهور ولا لحرمت الام مطلقا وان دخل بهما معا حال الكفر أو تلذبهما حرمتا لان وطء الشبهة ينشر الحرمة وان دخل بواحدة فقط تعينت للبقاء لا للفراق أي إذا أراد ان يبقى فلا يبقى الا هذه وحرمت الأخرى البنت اتفاقا والام على مذهب المدونة وسواء عقد عليها معاً أم لا (ص) ولا يتزوج ابنه أو ابوه من فارقها (ش) يحتمل أن يكون كلام المؤلف في الام وابنتها خاصة وهو المتبادر من كلامه وعليه شرح الشارح والموافق وحينئذ فلا وجه لحرمة من فارقها منهما على أبيه أو ابنه سواء مس التي أمسكها أم لا لانه ان لم يكن مس واحدة منهما ما لم يكن الا العقد وعقد الكفر لا ينشرفان مس واحدة منهما تعين مفارقة من لم يسما ومس من مسها لا يوجب تحريم من عقد عليها ولم يسما على أبيه أو ابنه لان وطء البنت في عقد النكاح الصحيح لا يحرم أمها على أصله وفروعه وأما أن مسهما معاً فيتحريمهما معاً على أصله وفروعه ولا يدخل هذا في كلام المؤلف ويحتمل ان يحمل النهي على التحريم ويكون كلامه في محرمتي الجمع غير الام وابنتها وكانت التي فارقها مسها لان مسها بمنزلة العقد الصحيح كن تزوج أختين وحصل منه المس فيهما أو في احدهما وفارق من مسها فانه يحرم على أصله وفروعه (ص) واختار بطلاق أو طهاراً أو ابلاء (ش) تقدم ما إذا أسلم على أكثر من أربع زوجات أو أسلم على أختين أو على أم وابنتها أو على من لا يجوز جمعها انه يختار البعض ويفارق البعض الآخر وأشار هنا إلى صفة الاختيار ونسبه على أنه لا يشترط أن يكون بصريح اللفظ كقوله اخترت فلانة بل يكفي بغير صريح اللفظ مما يدل على فعل أو قول فأشار إلى ما يدل على القول بما قال والمعنى أنه بعد بالطلاق مختاراً من طلاقها يعني انه ليس له أن يختار أربعاً غيرها وكذلك بعد بالظهار مختاراً من ظاهر منها ان لا يكون الام من زوجة فالظهار ملزوم لبقائها زوجة وكذلك بعد بالابلاء مختاراً وهل الابلاء اختيار مطلقاً وهو ظاهر كلام المؤلف ووجه ابن عرفة وابن عبد السلام كما بقية توجبهما وان اختلفا في التوجيه أو انما هو اختيار ان أقت كوالله لأطولاً الا بعد خمسة أشهر أو قيد بعمل كالأطول الا في بلد كذا والا فلا يكون اختياراً لانه يكون في الاجنبية وانظر بحث ابن عرفة وابن عبد السلام فيما كتبه على تت واطاهر أن اللعان من الرجل يكون اختياراً وانظر لعان الزوجة فقط وأما لعانهم معاً فيكون فسحاً للنكاح فلا يكون اختياراً وأشار إلى الاختيار الفعلي بقوله (أو وطء) فإذا وطئ واحدة بعد اسلامه من أسلم معه علمنا أنه قد اختارها فالوطء دلالة فعلية ومقدامته كذلك والوطء

الغائب كسيرة والنهي للتحريم (قوله ولا يدخل هذا في كلام المؤلف) لان قوله من فارقها يفهم منه أن هناك من لم يفارقها مع انه لا يصح وعب صحيح كلام بهرام وحمله على ما إذا مس كلاماً من مقام يلتفت لهذا المفهوم المتقدم وبعض الأشياخ يحمله على التي لم يدخل بها وان النهي على سبيل الكراهة وهو الذي فهمه ابن عبد السلام وهو الموافق للنقل فيتعين المصير اليه (قوله وفارق من مسها) أي في صورة أو احداهما وأما في الصورة الأولى وهي ما إذا مسهما فالمناسب له وفارق احداهما (قوله واختار بطلاق) كلامه في الاختيار وأما كونه يمكن منها أو لا فشيء آخر فان كان الطلاق قبل الدخول كان بائناً وان كان بعده

عمل بعقته من رجعي وغيره من بالغ النهاية وغيره (قوله مما يدل على فعل أو قول) الأولى ان يقول مما كان قولاً أو فعلاً (قوله وان اختلفا في التوجيه) فوجه ابن عبد السلام ذلك بأن الابلاء في العرف لا يكون الا في زوجة قال بشرط تقرير العرف بذلك قال ابن عرفة قلت لا يحتاج إلى تقرير العرف به لان العرف العام في استعمال أداة السلب انما هو فيما يقبل المسلوب وهو المعبر عنه عندهم بالعدم المقابل للملكة كقولك زيد لا يبصر لا يقبله وهو المعبر عنه عندهم بالسلب المقابل للإيجاب كقولك الخائض لا يبصر فقوله وان لا وطئ دليل جعله إياها قابلاً لوطئه ولا سيما كون النبي مقسماً عليه ولا تقبله الا لكونها زوجة له (قوله وانظر بحث الخ) كأنه ما تقدم من بحث ابن عرفة مع ابن عبد السلام فاذن كان المناسب انظر بحث ابن عرفة مع ابن عبد السلام والزمن قصير (قوله والظاهر أن اللعان الخ) ظاهره بنوعيه (قوله أو وطء الخ) مستفاد مما قبله بالاولى لانه اذا كان فعل ما يقطع العصية أو يوجب فيها خللاً



يحصل به الاختيار فأولى الوطء المترتب اعتباره على وجودها (قوله وفي تطهير الخ) خبر مقدم وقوله نظرمبتدأ مؤخر وجه النظر ما تقدم من التعميم في قوله سواء تولى به الاختيار أم لا (قوله والغیر الخ) أي ويختار غير من فسخ نكاحها كما في شرح عب (قوله لكان أظهر) لأن ضمير نكاحها يتوهم من المصنف أنه عائد على الغير مع أنه عائد على المرأة الواقعة مضافا إليها لوقال واختار بطلاق لا فسخ لكان أخصر (قوله بخلاف الطلاق) والفرق بين الفسخ والطلاق مع أن كلامه لا يحل إلا بعد أن لا طلاقه نصف الصداق بخلاف المفسوخة أي قبل (٢٣٣) البناء وأيضا الطلاق اختيار فليس له أن يختار أربعاً غير ما بخلاف

الفسخ (قوله مبنى للفاعل) أي وقوله نكاحها مفعول (قوله ولو قال الخ) وأجيب بأمرين الأول أن المراد أخوات من أسلم الثاني أن حل أحدهما هو وقوله واحد من اثنين مطلقا (قوله ما لم يتزوجن) حاصله أنه إذا اختار أربعاً فمجرد أن اختار الأربع حل الباقي للزوج فقدر أنه حصل العقد على الباقي من رجل آخر فتبين أن المختارات أخوات فله أن يختار من حصل العقد عليها وتراجع له ولا يفوتها الدخول الثاني أي الوطء أو التلذذ ما لم يعلم بأن مختارات من أسلم أخوات فلا يفوت بذلك هذا هو الذي ينبغي كما هو المفهوم من عب (قوله أي فلا يختار جميعهن) المناسب أن يقول فيختار واحدة منهن ويتم باقي الأربع من سواهن لأن الفرض أنه اختار أربعاً وظهر أنهن أخوات (قوله وأما ان لم يختار شيئاً) أي بأن فارق الكل (قوله وإذا قسم الخ) فإذا اختار اثنتين فللباقيات صداق يقتسمه وثلاثاً فللباقيات نصف صداق (قوله التشبيه تام) الأحسن أنه

اختيار سواء تولى به الاختيار أم لا لأنه ان تولى به الاختيار فظاهر وكذلك ان لم يتوهم لا نال ولم نصرفه إلى جانب الاختيار لتعين صرفه إلى جانب الزنا والنبي عليه الصلاة والسلام يقول ادرؤا الحدود بالشبهات وفي تطهير ابن عرفة المشار إليه بقوله وفي كونه اختياراً بذاته أو بشرط أن ينوي ذلك نظر اه نظر (ص) والغيران فسخ نكاحها (ش) أل عوض عن المضاف إليه أي وغير امرأة ان فسخ نكاحها أي تلك المرأة ولو قال وغير من فسخ نكاحها لكان أظهر والمعنى أن من أسلم على أكثر من أربع وقال لواحدة فسخ نكاحك فان قوله ذلك لا يعد اختياراً لها ولكنها تين منه فلا تحل له إلا بعد جدي لان قوله ذلك اعلام بأنه لا يختارها لأنه يكون في النكاح المجمع على فساد بخلاف الطلاق وفسخ في كلامه فعل ماض مبنى للفاعل (ص) أو ظهر أنهن أخوات ما لم يتزوجن (ش) معطوف على معنى ما مر أي واختار غير من ظهر أنهن أخوات ولو قال وواحدة من ظهر أنهن كاخوات لكان أحسن إذ كلامه يقتضي أنه لا يختار واحدة من ظهر أنهن أخوات وليس كذلك لما علمته وقوله ما لم يتزوجن راجع لمقدر بعد قوله أخوات أي فلا يختار جميعهن بل واحدة ويتم باقي الأربع من سواهن ما لم يتزوجن ويدخل بهن أزواجهن أو بتلذذهن ولو قال وواحدة من ظهر أنهن أخوات وباقي الأربع من سواهن ما لم يتزوجن من تلذذهن غير عالم لا فاد المراد بلا كافة (ص) ولا شيء غيرهن ان لم يدخل به (ش) الضمير في غيرهن يرجع لمن اختارهن والضمير في قوله ان لم يدخل به يرجع لغير من اختارهن والمعنى أنه إذا اختار البعض وفارق البعض قبل أن يدخل به فإنه لا شيء من الصداق له لان نكاحه فسخ قبل البناء وما كان كذلك لا شيء فيه وقد علمت أن الفرق هنا فسخ بالطلاق ومقتضى قوله ولا شيء غيرهن أنه اختار بعضهن وأما ان لم يختار شيئاً فليس حكمه كذلك وهو كذلك فيكون لأربع منهن غير معينات صداقان صحيحان لكل واحدة منهن نصف صداقها وإذا قسم اثنان على عشرة ناب كل واحدة منهن خمس (ص) كاختياره واحدة من أربع رضيعات تزوجهن وأرضعن امرأة (ش) التشبيه تام والمعنى أنه إذا تزوج أربع رضيعات في عقد واحد أو عقدتين نكاحاً صحيحاً ثم أرضعن امرأة فإنه يختار منهن واحدة ويفارق الباقي ولا شيء لمن فارقها لأنه فسخ قبل الدخول والزوج مغلوب عليه وما هذا شأنه لا شيء فيه والفسخ هنا بغير طلاق وهو قول ابن القاسم فلو مات كان لهن صداق واحد يقتسمه أربعاً فلو طلقهن قبل الدخول لزمه نصف صداق يقتسمه أربعاً وكلام المؤلف فيما إذا كانت المراجعة عن لا يحرم رضاعها على الزوج والام يختار منهن واحدة كما إذا أرضعن أمه أو أخته ولا شيء لواحدة منهن من الصداق إذا تصلى واحدة منهن لان تكون زوجة له (ص) وعليه أربع صدقات ان مات ولم يختار (ش) يعني ان من أسلم على عشرة نسوة أو أسلم على أربع ومات ولم يختار منهن واحدة فإنه يكون لهن أربعة أصدقة لأنه ليس في عصمته

تشبيهه في قوله ولا شيء غيرهن أي ان الثلاث اللاتي يفارقهن لا شيء لهن وليس تشبيهاً في الاختيار والألزم عليه تشبيه اختياراً باختيار فيلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه وقوله وأرضعن امرأة المناسب هنا الفاء لا الواو وقول الشارح فإنه يختار منهن واحدة الخ المناسب لما قلنا فإنه إذا اختار واحدة فله ثلاث في الباقي لانه فسخ قبل الدخول الخ (قوله والفسخ هنا بغير طلاق) وقيل بطلاق وهما في نت (قوله وعليه أربع صدقات) راجع لقوله واختار المسلم أربعاً (قوله أو أسلم على أربع ومات) يفهم من ذلك أنه إذا أسلم على أربع فقط له الاختيار مع أنه يجوز البقاء عليهن



شرعا الا اربع غير معينات يقتسمن ذلك فيكون لكل واحدة منهن خمس اصدافها اقل أو أكثر فان  
نسبة الاربعة الى العشرة خسان وهذا الحكم ثابت لمن لم يدخل بها ولو دخل بغيرها فاذا دخل  
بواحدة كان لها اصدافها كاملا ولكل واحدة غيرها خمس اصدافها وكذلك لو دخل بثلاثة ورابعة  
والحاصل أن لمن لم يدخل بها خسي اصدافها ولم يدخل بها اصدافها كاملا ولو دخل بأربع هذا اذا  
كان دخوله بمن دخل بها قبل الاسلام وأما ان كان بعد اسلامه فلن يدخل بها اصدافها كاملا  
وبغيرها من اصدافها بنسبة قسمة باقى الا صدقة الاربعة على عدد من لم يدخل بها فمن دخل بها اصدافها كاملا  
بواحدة بعد اسلامه وهن عشرة ومات ولم يختر شيئا بعد الدخول بها فللمدخل بها اصدافها ولكل  
واحدة ممن لم يدخل بها ثلث اصدافها اذا اخرج بقسمة ثلاثة على تسعة ثلث فاذا دخل باثنتين  
كان لكل واحدة منهما اصدافها والباقي ربع اصدافها اذا اخرج بقسمة اثنين على ثمان وهكذا  
العمل اذا دخل بثلاثة وأما ان دخل بأربعة فلا شيء لمن لم يدخل بها لان دخوله بعد الاسلام اختيار  
وقد اختار أربع اصدافه بمن (ص) ولا ارث ان تخلف أربع كتابيات عن الاسلام (ش) صورتها  
أسلم على عشر كتابيات فأسلم منهن ست وتخلف عن الاسلام أربع ثم مات قبل أن يختار منهن فانه  
لا ارث لجميعهن أى لا ارث بينه وبينهن أما الكتابيات فلا ارث للكافر لا يرث المسلم وأما المسلمات  
فلا احتمال أن يختار الكتابيات وهن غاية ما يختار فوقع الشك في سبب الارث ولا ارث مع الشك  
ومفهوم قوله أربع كتابيات أنه لو تخلف دون الاربع لحصل الارث للمسلمات لان الغالب فيمن  
اعتمد الاربع فأكثر أن لا يقتصر على أقل منهن حيث قدر عليهن وبهم ذاب ما يشوههم من أنه قد  
يختار ما دون الاربع (ص) أو التبتت المطلقة من مسلمة وكتابية (ش) معطوف على تخلف  
ومعنى ذلك أنه اذا كان عنده زوجتان مسلمة وكتابية فقال لاحدهما أنت طالق ومات قبل البناء  
ولم تعلم المطلقة من غيرها أو بعد البناء والطلاق بائن أو رجعي وانقضت العدة قبل موته فلا ارث  
للمسلمة اثبت الشك في زوجيتها ولو لم تنقض العدة لا التباس والارث جميعه للمسلمة لانه على  
احتمال أن تكون المطلقة هي الكتابية فالميراث كله للمسلمة وعلى احتمال كون المطلقة هي  
المسلمة والعدة لم تنقض فلها الميراث أيضا (ص) لان طلاق احدي زوجتيه وجهلت وجهلت ودخل  
باحداهما ولم تنقض العدة فللمدخل بها اصداف وثلاثة أرباع الميراث وبغيرها ربعه وثلاثة  
أرباع اصداف (ش) هذا معطوف على قوله ان تخلف فهذه المسئلة مخروجة من عدم الارث  
وهذه الارث فيها ثابت لعدم الشك في سببه وانما الشك في تعيين مستحقه وموضوع المسئلة  
طلاق احدي زوجتيه المساتين طلاقا فاصرا عن الغاية وجهلت المطلقة بان قال احدا كما طالق  
وادعى انه قصد واحدة بعينها ولم يعين ذلك للبينة ودخل باحداهما وعلمت ثم مات المطلق قبل  
أن تنقض عدة الطلاق وقد علمت أن هذا الطلاق رجعي بالنسبة الى المدخول بها وبائن  
بالنسبة الى غيرها وبيان ما قاله المؤلف أن المدخول بها لا منازع لها في اصدافها فهو لها بكماله  
للمس وأما الميراث فان كانت هي المطلقة فالعدة لم تنقض فلها نصف الميراث ونصفه للآخرى  
وان كانت المطلقة الاخرى كان للمدخل بها الميراث كله ولا شيء منه لغير المدخول بها  
فالنصف منه لا منازع لها فيه والنصف الاخر تنازعها فيه الاخرى فيقسم بينهما نصفين  
فيكون لها ثلاثة أرباع الميراث والاخرى ربعه وأما بيان ان لغير المدخول بها ثلاثة أرباع  
الاصداق فانك ان قدرت أنها هي المطلقة لم يكن لها الا نصف اصداف والنصف الاخر للورثة  
وان قدرت ان المطلقة هي الاخرى كان لها اصداف كاملا فنصف اصداف لا منازع لها فيه

(قوله فيكون لكل واحدة منهن خمس اصدافها اقل أو أكثر فان  
خمس اصدافها الخ) وبذلك سقط  
ما يقال كلام المصنف ظاهر اذا  
كانت الصدقات متحدة واذا كانت  
مختلفة فما المرامي منها هل الكثير  
أو القليل أو القرعة وحاصل الجواب  
أنه لا يراعى شيء من ذلك وانما عليه  
اذا كانت النساء عشرة اسكن  
واحدة خمس اصدافها وجميع ذلك  
أربعة اصداف وهذا ما لم يكن دخل  
باحداهن الى آخر ما قال الشارح  
والحاصل ان لكل واحدة من  
العشرة خسي اصدافها ولو مدخولا  
بها غيرانه يتكامل لها بالدخول  
كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أربع  
كتابيات) ومثله اذا تخلف أربع  
اماء مسلمات لا كفسرات لانهن  
لا يحل نكاحهن بالعقد (قوله أو  
التبتت المطلقة من مسلمة وكتابية)  
ومثل الكتابية الامة (قوله  
وجهلت ودخل باحداهما الخ) أى  
وعلمت وأما العكس أو جهل كل  
منهما فالشارح تكفل ببيانه وقوله  
ودخل باحداهما مفهوما  
صورته ان دخل بهما ولم يدخل  
بواحدة أصلا تكفل الشارح ببيانه  
وقوله ولم تنقض العدة مفهوما لو  
انقضت العدة تكفل الشارح  
ببيانه (قوله وجهلت المطلقة)  
مفهوم جهلت واضح فان ادعت  
بينة أنه لم يعين طلقا فان ادعت  
أنه عينها ونسوها بطالت شهادتهم  
وحينئذ فان أنكرت المرأة شهادتها  
فلا طلاق وان أقسرت أنه قال  
احدا كما طالق ونوى معينة ولم يبينها  
أو بين ونسى ما بين فن الالتباس



(قوله غير ثمن) وذلك أن الورثة يسلمون لهما مصادقا ونصفا وينازعونهما في النصف الباقي فتدعى كل إن المطلقة هي المدخول بها فيكون لهما مصادقان وتدعى الورثة انهما غير مدخول بهما فلهما مصادق ونصف فيقسم النصف الآخر بينهما وبين الورثة فيحصل لكل واحدة صدق غير ثمن (قوله وهل يمنع الخ) وهو الرابع (قوله مرض أحدهما) ولو مرضا معا لا تنفق على المنع كما هو مفهومه إذا لمريضه لا تنفع المريض لحاجته غالباً وسواء كان المريض المخوف متظاولاً كالسمل والجذام أولاً **﴿تنبية﴾** يستثنى من المصنف صحيح طلق حامل دون الثلاث بلفظ الخلع أو في مقابلة عوض (٣٣٤) ثم مرض فيجوز له نكاحها بعقد جديد قبل تمام ستة أشهر من جلها

لأن أنتمها فلا يصح لهما صارت مريضه شرعاً فصارت مريضين (قوله وما الحق به) هو ما أشار به بقوله ويلحق بالمريض (قوله وانما لم يمنع من وطء زوجته) جواب عما يقال إن في وطء الزوجة ادخال وارث ونهي عن ادخال وارث فاجاب بما قال (قوله وحامل ستة) صورتهما طلق زوجته طلاقاً ثانياً ولو كان صحيحاً أو أراد أن يعقد عليها بعد ان مضى للحمل ستة فإنه يحجر عليها لانها مريضه وأما غير زوجها فلا يتصور نكاحه لها فيفسخ النكاح إلا ان وضعت قبل العثور على فسخه فيصح النكاح (قوله وللمريضه بالدخول المسمى) ولو كان المسمى بعد العدة تنقو يضاوم مثل الدخول مونه أو موته قبل الفسخ فيقضي به من رأس المال فالحاصل ان لها المسمى باى واحد حصل دخول أو موته أو موته قال عجب وسكت المصنف عن حكم ما إذا لم يحصل دخول ومقتضى كلامه انه لا شيء فيه مطلقاً وليس كذلك اذ فيه اذامات أو ماتت الصداق لان هذا مما فسد عقده واختلف فيه ولم يؤثر خلا في الصداق وما كان كذلك ففيه الصداق بالموت اهـ

والنصف الآخر تنازعهما فيه الورثة فيقسم بينهما نصفين فيكون لهما ثلاثة أرباع الصداق وللورثة ربيع وهذا هو المشهور الجاري على قوله فيما يأتي وقسم على الدعوى ان لم يكن بيد أحدهما فان انقضت العدة قبل موته فالصداق على ما ذكره المؤلف والميراث بينهما نصفين وكذلك اذا كان الطلاق بائناً وان لم يدخل بواحدة فلكل ثلاثة أرباع الصداق والميراث بينهما سواء وان دخل بكل فلكل صداقها كاملاً والميراث بينهما سواء إلا أنه اذا كان الطلاق رجعيًا لم تكن هذه الصورة من صور الالتباس أى والحكم ما قبله وان علمت المطلقة وجهل المدخول بها أى ولم تنقض العدة فالق لم تطلق الصداق كاملاً وثلاثة أرباع الميراث وللأخرى ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث فان انقضت العدة أو كان الطلاق بائناً فالق لم تطلق جميع الصداق وجميع الميراث ولتلى طلقت ثلاثة أرباع الصداق ولا شيء لهما من الميراث وان جهل كل من المطلقة والمدخول بهما فلكل واحدة صداقها غير ثمن والميراث بينهما سواء (ص) وهل يمنع مرض أحدهما المخوف وان أذن الوارث أو ان لم يحجج بخلاف (ش) موانع النكاح أربعة الرق والكفر وتقدم ما كون الشخص خفي مشكلاً ولم يذكروا وزه والمرض وما الحق به وهو ما أشار إليه هنا والمعنى ان المريض مرضاً مخوفاً لا يجوز له أن يتزوج وان أذن له الوارث الرشيد في ذلك لاحتمال موت الآذن أو صيرورته غير وارث وسواء احتاج المريض الى النكاح أم لا وهو المشهور عند النحوي للنهي عن ادخال وارث وانما لم يمنع من وطء زوجته لان في النكاح ادخال وارث محقق وليس عن كل وطء حمل والقول الآخر يقول منع النكاح المذكور وان أذن الوارث مفيد بعدم الاحتياج الى النكاح أو الى من يقوم به ويخدمه في مرضه وعليه ان احتاج الى ذلك جاز له النكاح وان منعه الوارث منه قال في الجواهر وهو المشهور والى ذلك أشار بالخلاف ويلحق بالمريض في ذلك كل محجور من حاضر صف القتال ومقرب اقطع ومحجوس لقتل وحامل ستة (ص) وللمريضه بالدخول المسمى (ش) يعني أن المرأة اذا تزوجت في حال مرضها ودخل بها الزوج فإنه يقضى لهما من رأس ماله بالمسمى قل أو أكثر لقول المؤلف ونقرر بالوطء وان حرم (ص) وعلى المريض من ثلثه الاقل منه ومن صداق المثل (ش) التعبير بالثلث يدل على أن الكلام بعد الموت وحينئذ فعسى كلام المؤلف أن المريض مرضاً مخوفاً اذا تزوج في مرضه ودخل ولم يفسخ النكاح فتارة يموت فيكون عليه من ثلثه الاقل من المسمى وصداق المثل وتارة يصح فلا يفسخ النكاح وأما اذا فسخ بعد الدخول ثم مات أو صح فقال العنوني ما نصه وان دخل بها ففسخ أيضاً وكان لها المسمى تأخذه من ثلثه مبدأً ان مات وان صح من مرضه ذلك أخذته من رأس ماله اهـ فالضمير في منه عائده على المسمى

(قوله وعلى المريض الخ) الفرق ان الزوج في الاول صحيح فتبرعه معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثالث وهل تقدم بينة الصحة على بينة المرض أو تقدم بينة الاعدال أقوال ثلاثة ذكرها في المعيار (قوله فتارة يموت) اعلم انه اذا مات فلها الاقل من المسمى ومن صداق المثل دخل أم لا فلا مفهوم لقوله ودخل والفرض انه لم يفسخ ولو صح قبل الفسخ لا يفسخ (قوله الاقل من المسمى) ولو بعد العدة تنقو يضا (قوله وان دخل بها ففسخ أيضاً) فان لم يدخل وفسخ قبل موته فلا شيء عليه (قوله تأخذه من ثلثه مبدأً) أى على ما بعده على ما يأتي في قول المصنف وقدم اضيق الثلث فكأسير ثم مدبرحة ثم صداق مريض (قوله فالضمير عائده) أى فضمير منه في كلام المصنف عائده على المسمى **﴿تنبية﴾** سكت المصنف عن الارث وحاصله لا ارث لاحدهما يموت صاحبه كان الميت الصحيح



أو المريض قطعاً في موت المريض وكذا في موت الزوج الصحيح وعلى ما استظهره ابن عبد السلام في موت المرأة الصحيحة (قوله وهي إحدى المصحوات الأربع) أي فكان مالكاً أولاً بحكم الفسخ ولو صح ثم رجع مالك وقال انحوا الفسخ وبني بعضهم ذلك على الخلاف في فساد هذا النكاح هل هو لحق الورثة أو لعقده. والثانية من المصحوات كان الإمام أولاً يقول ينذب ذبح الولد الذي خرج من الاضحية قبل ذبحها من غيرنا كدثم أمر بمحوه وإثباته يتأكد بذبذبه وهو الراجح دون المصحو الثالثة من حلف لا يكسوز وجهه فافتك ثيابها المراهونة فقال أولاً يحنث ثم أمر بمحوه وقال لا يحنث كما في تن ورد عليه الشيخ أحمد وقال النص عن ابن القاسم أنه لما أمر بمحوه أي الإمام أن يجيب أي بلا يحنث ثم محل الحنث الذي هو الراجح إذا لم يكن له نية وأولى أن نوى عدم نفعها فإن نوى خصوص المكسوة لم يحنث بفك المراهونة الرابعة من سرق ولا عين له أوله عين شلاء كان (٢٣٥) يقول بقطع رجله اليسرى ثم رجع لقطع يده اليسرى (قوله

ومنعه نكاحه النصرانية الخ) هذا هو الراجح ولهما عليه الأقل من ثلثه ومن المسمى ومن صدق المثل أن كان هنالك مسمى والأقل من صدق المثل والثلث وهذا كله إذا مات بعد البناء وقبل الفسخ ولا يرث لهما إن مات من مرضه المتزوج فيه بعد أسلامها وعنتها وأما إذا فسح قبل الموت والبناء فلا شيء لهما مسمى لهما أو نكحهما تقويضا وعلى الثاني يكون صداقهما من رأس المال (قوله لأن المنع فيه لحق الورثة) فالجامع أن في كل حق آدمي وقوله على قول ومقابلته أن المنع لعقده فقد قال به رام هل فساد هذا النكاح لحق الورثة أو لعقده أي لذاته أي فساد لذاته فعليه ولو أذن الوارث يمنع وأما إذا

فكلامه يفيد أن على المريض الأقل من ثلثه ومن المسمى ومن صدق المثل وهذا حيث مات بعد دخوله وقبل فسحه بدليل كلام العصفوني (ص) وعجل بالفسخ الآن يصح المريض منهما (ش) أي وعجل بفسخ نكاح المريض وقت العشر وعليه ولو كانت المرأة حائضاً كما يأتي في باب طلاق السنة الآن يصح المريض منهما فلا يفسخ ويصح لأن المنع إنما كان خوف موته وقد بان عدمه وهو الذي رجع إليه مالك وأمر بمحو الفسخ وهي إحدى المصحوات الأربع (ص) ومنعه نكاحه النصرانية والامة على الأصح والمختار خلافه (ش) يعني أنه اختلف في نكاح المريض للامة المسلمة أو الحرمة النصرانية هل يجوز ذلك أم لا فقال بعض الاشياخ لا يجوز له ذلك لأن الامة قد تعتق والنصرانية قد تسلم قبل موت الزوج فيصيران من أهل الميراث وهذا القول قال به ابن حجر وصححه بعض البغداديين والقول الآخر يقول يجوز له لأن العتق والاسلام نادران والاصل عدم مراعاة الطوارئ اللغوية وهو أحسن \* ولما كان الحق في العيب والغرور لا أدى أعقبه لما منع المرض لأن المنع فيه لحق الورثة على قول فقال

﴿فصل في ذكر فيه أسباب الخيار لأحد الزوجين أو لهما ما ابتدأ بالعيب فقال (ص) الخياران لم يسبق العلم أو لم يرض أو يتلذذ (ش) يعني أن العيب الذي يوجب الخيار لأحد الزوجين على صاحبه شرطه أن يكون موجوداً عند العقد أو قبله فالطارئ بعده لا يوجب خياراً إلا ما استثنى كما يأتي وشرطه أيضاً أن لا يكون أحد الزوجين عنده علم بعيب المعيب قبل العقد والأفلا خياراً أو يكون عنده علم به ولكن لم يرض به أو يكون عنده علم به ولكن لم يتلذذ من زوجته بشيء من مقدمات الجماع فإن علم السليم بعيب المعيب ورضي به بالفعل أو بالقول أو تلذذ بعد علمه فلا خياراً للسليم ولا يحتاج إلى قوله أو يتلذذ لأنه فعل داخل فيما قبله وفي المدونة تمكينها عالمه بعيبه رضا (ص) وحلف على نفسه (ش) يعني إذا أراد أحد الزوجين أن يرد صاحبه بالعيب الذي به فقال المعيب للسلام أنت علمت به قبل العقد ودخلت عليه أو علمت به بعد العقد ورضيت أو تلذذت ولا بينة للدمعي تشهد له بما ادعاه وأنكر السليم ذلك وأراد المعيب أن يحلفه على نفي ما ادعاه فانه يلزمه أن يحلف فإن حلف على نفي ما ادعى عليه من العلم أو الرضا أو التلذذ ثبت له الخيار وإن نكل حلف المعيب وسقط الخيار وانظر لو نكحاً قال بعضهم لم أرفيه

كان لحق الورثة فيجوز عند أذن الوارث تأمل ﴿باب الخيار﴾ عزفه بعض الاشياخ بأنه تمكين أحد الزوجين من رد صاحبه لكعيب يظهر تغلب السلامة منه عادة وقلت لكعيب ليشمل الغرور بالحرية أو الاسلام اه (قوله أو لم يرض) أي صريحاً والتزاماً (قوله أو يكون عنده علم به) أي بعد العقد لا قبله وإن كان هو ظاهر العبارة (قوله أو يكون عنده علم به) أي علم حدث بعد العقد واعلم أن المراد نفي الجميع لأن النجاة صرحوا بأن العطف بأوبعد النفي يفيد العموم أي يكون نفياً للنفقات كلها لا أحدها كقوله تعالى ولا تطع منهم أعماً أو كفوراً ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلامه إذا علم بالعيب وادعى حصول نسيان قبل العقد أو قبل التلذذ لم يقبل منه ولا يقبل منه الحلف على نفي العلم وهذا لا يخالف قوله وحلف على نفسه لاخلاف موضوعهما ويستثنى من كلامه زوجة المعتز إذا اطلعت على عيبه حال العقد وبعد حيث رجعت البرء فلها القيام حيث لم يحصل ما رجته (قوله أو يكون عنده علم به) أي بعد العقد الخ الآن المناسب لما قدمه أن يقول أو يكون رضى ولم يتلذذ لأنه لا حظ أن التلذذ فرد من أفراد الرضا (قوله تمكينها الخ) ظاهره وإن لم يبطأ والمدار على التمكين وسيأتي في قول المصنف وإن نكل عتقها فراق العبد ما يفيد (قوله وانظر لو نكحاً) المناسب أن يقول وانظر لو نكل أي المعيب بعد نكول السليم وقوله قال بعضهم لم أرفيه نصاً والظاهر أنه ثبت للسليم الخيار كما هو القاعدة



(قوله برص) كان البرص يسيرا وكثيرا في المرأة اتفاقا وفي الرجل على أحد قولين في اليسير وهذا في برص قبل العقد وأما ما حدث بعده فلا رد باليسير اتفاقا وفي الكثير خلاف ولذا أطلق هنا وقيد البرص الحادث بعده بالمضر وأما الجذام المحقق فيموجب القيام مطلقا قلة أو كثيرا قبل العقد وبعده (قوله هذا متعلق بالخيار الخ) هذا على التحقيق وأما على المشهور عند النخاعة فهو الخبر وهذه مسألة معروفة (قوله لانه) أي الاسود من مقدمات الجذام ومع ذلك هو أكثر سلامة وأقل عدوى وأبعد في الانتشار من الابيض كذا في شرح شب (قوله ويشبهه في لونه البهق) أي يشبه البرص البهق بياض يعتري الجلد بخلاف لونه ليس من البرص قاله في المختار فاذا علمت ذلك فقوله في لونه أي لون الابيض الذي هو أحد فردي البرص (قوله التفليس) أي يكون قشره مدورا يشبه الفلوس بخلاف الآخر فاذا علمت ذلك فالمناسب أن يقدم التفشير على التفليس (٣٣٦) (قوله والطيبار منه بزيادة الخ) الضمير في منه الظاهر أنه عائد على البرص مطلقا

بل ما تقرر عن شرح شب بقرب رجوعه للابيض (قوله وعذبة) كذا في نسخة وهو مخالف لما ضبطه (قوله وفتح الباء الخ) كذا ذكره بعضهم وذكر الجوهري أنه بالياء باقتسار من تحت لا بالياء (قوله ولا رد بالريح) أي الريح عند الجماع وقوله وفي البول في الفسرس قولان مفاد الخطاب ترجيح الثاني وتبين بعد ذلك فساد هذا وأن كلام الخطاب فيما إذا كانت تكرار القيام للبول لا أنها نبول في الفسرس (قوله رواية بالمعنى) أي خفيئذ يكون أراد بالحدث الغائط فقط وكذا استظهر بعضهم أن المراد به الغائط خاصة وبعضهم جعله شاملا للبول وهذا هو الذي ينبغي اعتباره وبعد كتب هذا وجدته

نصا ثم ان الضمير في حلف يرجع للدعي عليه الشامل للرجل والمرأة وهذا أولى من رجوعه للسليم اذ قد يكون العيب بكل منهما وأفراد الضمير في قوله على نفيه مع رجوعه لمتعدد لكون العطف بأو وترد اليقين ان كانت دعوى تحقيق والا فلا ترد وحاصل العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر أربعة يشترك فيها الرجل والمرأة وهي الجنون والجذام والبرص والعذوبة وأربعة خاصة بالرجل وهي الخشاء والحب والعنة والاعتراض وخمسة خاصة بالمرأة وهي القرن والرتق والبخر والعقل والافضاء وأضاف ما هو مختص بالرجل لضميره وما هو مختص بالمرأة لضميرها وما هو مشترك لم يصفه وبدأ به لعمومه فقال (ص) برص (ش) هذا متعلق بالخبر ولا فرق بين أبيضه وأسوده الا رد من الابيض لانه مقدمات الجذام ويشبهه في لونه البهق ولا خيار فيه والنابت على الابيض شعرا أبيض وعلى البهق أشقرا وإذا تخس البرص بآخرة خرج منه ماء ومن البهق دم وعلامة البرص الاسود التفليس والتفشير بخلاف الآخر والطيبار منه بزيادة ويرى ما انتقل لغيره (ص) وعذبة (ش) أي ولا أحد الزوجين أن يرد الآخر اذا وجد به ذلك يقال للرجل عذوبة بكسر العين واسكان الذال المعجمة وفتح الباء الموحدة واسكان الواو ويقال للمرأة عذوبة وهو الذي يتغوط عند الجماع هذه عباراتهم ولا رد بالريح قول واحد وفي البول في الفسرس قولان وقول الشارح وتبعه نت هو الذي يحدث عند الجماع رواية بالمعنى (ص) وجذام (ش) أي لا أحد الزوجين أن يرد الآخر اذا وجد به جذاما ولا بد أن يقيد بالبين كما في الحادث بعد العقد والمراد بكونه بينا تحقيق كونه جذاما (ص) لا يجذام الاب (ش) يعني أن جذام الاب والام لا يثبت به الخيار فلا يرد أحد الزوجين صاحبه بذلك بخلاف لو اشترى رفيقا فوجد في أحد أصوله من أب أو جيدا وأم جذاما فيرده بذلك لانه عيب لان الشراء مبني على المشاحة (ص) وبخصائه وجهه وعنته واعتراضه (ش) هذه العيوب المختصة بالرجل يعني أن الزوجة اذا وجدت بزوجها أحد هذه العيوب الاربعه فلها أن ترده منها الخاص وهو الذي قطع منه الذكر أو الانثيان وقيدته في الجواهر بما اذا لم ينزل لان الخيار انما هو لعدم تمام اللذة لا للوطء ولذلك لا ترد العقيم والخصى المقطوع الانثيين اذا أنزل مثله وسئل الانثيين كقطعهما وقطع الحشفة كقطع الذكر على الراجح كما يفيد كلام ح ثم ان حكم خصاء ما يؤكل لحمه جائز لما فيه من صلاح لحومها من غير كراهة ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن خصاء

مرض بعض الاشياخ وانظر لولم يعرف أن البول منه أو منها حيث لا قرينة تميز المراد وفي الزعر قولان والخبر قوله شعرة العانة (قوله تحقق كونه جذاما) أي ولو قل فان شك في كونه جذاما لم يفرق بينهما ولو كان البرص والجذام بكل منهما فإنه يثبت لكل واحد الخيار في صاحبه لانه يزيد ما بكل واحد بسبب الاجتماع بخلاف ما اذا كان بكل واحد العذبة فيما يظهر والظاهر أن جنون كل يجذام كل كما في ابن عرفة (قوله لانه عيب) أي في باب البيع دون ما هنا لان الشراء مبني على المشاحة (قوله منها الخاص) ظاهره انه مقصور مع انه في المصنف مدود وقوله وهو أي الخصاء الشخص الذي الخ وهذا ليس بظاهر فقه مضاف وهو أي الخصاء صفة الذي قطع منه الذكر وكذا يقال في الحب (قوله وقيدته) أي قيد مقطوع الانثيين (قوله لان الخيار الخ) في العبارة حذف لا يستقيم الابه والتقدير لان الخيار انما هو لعدم تمام اللذة فقط لا لعدم الوطء أو عدم الولادة ولذلك لا يرد بالعقم ويرد بالخصاء قائم الذكرمقطوع الانثيين الذي لم ينزل ولو قلنا لعدم الوطء لما كان رد ذلك (قوله وقطع الحشفة) وانظر قطع بعضها والظاهر أن

الخيل



يقال الاكثر كالكل (قوله فقيل نعمي تحريم) الظاهر أن المراد فقال بعضهم وليس مراده التضعيف (قوله وذهب) أي ويحصل  
 ذهاب النسل منها وقوله مع ان المقصود منها الر كوب أي الر كوب الخاص وهو الر كوب في الجهاد (قوله يكذب) أي يعتريه شيء كالجنون  
 بحيث لا ينفع الا في الطاحون (قوله والمراد هنا) أي في باب النكاح بخلاف باب البيع فالمراد به ما كان طارئا وقوله والعيوب الواو  
 للتعليل والمناسب أن يقول والنكاح يخالف البيع ثم لا يخفى ان هذا المراد يقتضي أشد من النكاح على البيع الا أن هذا التعليل يقتضي  
 العكس لان المعنى أن البيع يرد وجود العادة السلامة منه أي بخلاف النكاح فإنه لا يرد بكل ما العادة السلامة منه بل بشئ خاص لان  
 النكاح مبني على المكارمة يتسامح فيه بخلاف باب البيع لانه مبني على المشاحة على (٣٣٧) أنه يعكز على ذلك ما ذكره في

باب البيع أن العنة  
 والاعتراض لارديهما (قوله  
 وربما كان عدم انتشاره  
 في امرأة دون أخرى) هل  
 ذلك خلقي أو بأمر طرأ  
 كسحر (فائدة) لو كان  
 خنثى محكوما له بحكم  
 الرجولية فلا خيار لها قاله  
 البدر وانظر في عكسه وهو  
 ما إذا كانت الانثى خنثى  
 محكوما له بحكم الاناث  
 (قوله وألحق به الخ) هو  
 خلاف المذهب (قوله  
 وتوزع) وجهه المتارعة انه  
 خلاف تفسير القرافي  
 وبهرام بالاول والجواب  
 انه قول في اللغة في المصباح  
 وأفضاها جعل مسلكها  
 بالافتضاء واحدا وقيل  
 جعل سيدل الخيض والغائط  
 واحدا (فان قلت) هذه  
 الامور انما تدرك بالوطء  
 وهو يدل على الرضا فينتفي  
 الخيار (قلت) الوطء الدال  
 على الرضا هو الحاصل بعد  
 علم موجب الخيار لا الحاصل

الخيـل فقيل نعمي تحريم لان ذلك ينقص القوة وذهب النسل منها مع ان المقصود منها الر كوب وأما  
 البغال والجير فقال ابن يونس يجوز خصاؤها اذ ليس فيه اعانة على الجهاد وقال أيضا الفرس يكذب يجوز  
 خصاؤها وحكموا الاجماع على تحريم خصاء الأدمى ومنها الحب وهو الذي قطع ذكراه وأنباه معا والمراد  
 هنا عدم ما ذكره ولو خلقه والعيوب تخالف البيع لانه يرد فيه بوجود العادة السلامة منه لان النكاح  
 مبني على المكارمة ومنها العنة بضم العين والعين يطلق على من ذكره كالزور وعلى المعارض لكن ذكره  
 للمعارض دليل على ارادة الاول فهو من عطف المغاير والعين لغة هو الذي لا يشتهي النساء يقال امرأة  
 عنيذة أي لا تشتهي الرجال ومنها الاعتراض وهو الذي له آلة كآلة الرجال ولكن لا ينتشر وربما كان  
 عدم انتشاره في امرأة دون أخرى (ص) وبقرنها ورتقها وبخرها وعقلها وافتضاءها (ش) الكلام  
 الآن في عيوب الزوجة وهي خمسة ولذا أضافها لضميرها منها القرن شيء يبرز في فرج المرأة يشبه  
 قرن الشاة تارة يكون عظما فيعسر علاجه وتارة يكون لحما وهو الغالب فلا يعسر علاجه  
 ومنها الزرق بفتح أوله وثانيه وهو انسداد مسلك الذكرك بحيث لا يمكن معه الجماع الا أنه اذا انسدت  
 بعظم لا يمكن معالجته وبلغم أمكنت ومنها البخر وهو تن الفرج لانه منفرد خلافا للآفة الثلاثة  
 وألحق به اللخمى بخراج القم والانتف لكن المؤلف مشى فيما يأتي على أنه غير عيب بخلاف باب البيع  
 فهو عيب سواء كان بالفرج أو بالقم ومنها العقل بفتح العين والقام لم يبرز في فرج المرأة يشبه اذنة  
 الرجل ولا تسلم غالباً من رشح وقيل رغبة في الفرج تحدث عند الجماع ومنها الافتضاء وهو عبارة عن  
 اختلاط مسلكي الذكر والبول حتى يصيرامسلكا واحدا وقال البساطي هو زوال الحاجرئين مسلك  
 البول ومخرج الغائط اه وتوزع بأن هذا ليس معنى الافتضاء وهو ظاهر في كونه يرد به انتهى (ص)  
 قبل العقد (ش) في محمل نصب حال من قوله يبرص الخ أي الخيار يبرص وما عطف عليه كائنات  
 قبل تمام العقد فلا يحتاج الى قول الشارح قبل العقد أوحينه وأما ما حدث بعده ففقه تفصيل أشار  
 اليه بقوله (ص) ولها فقط الرد بالجذام البين والبرص المضر الحادئين بعده (ش) أي وللزوجة  
 فقط دون الزوج الرد بالجذام البين ضد الخفي وان قل والبرص المضر أي الفاحش الحادئين بعده  
 أي بعد العقد وقبل الدخول وكذلك بعد الدخول فقوله بعده صادق بعد الدخول أيضا كما نقله  
 أبو القاسم الجزيري في وثائقه لا يسيرهما (ص) لا بكاء اعتراض (ش) معطوف على الجذام ويريد  
 به بعد ان وطئها ولو مرة فلا خيار لها وأما قبل الوطء فسيأتي أن لها الخيار بعد أن يؤجل الحرسنة والعبد  
 نصفها (ص) ويجنونهم ما وان مرة في الشهر قبل الدخول وبعده (ش) لا اشكال في ثبوت الخيار يجنون

قبله ولا رد بكونها عجوزا قانية أو صغيرة بنت أربع سنين ولا باستحاضة وحرق فرجها حيث لا شرط (قوله ولها الخ) ثبوت الرد لها لا ينافي  
 كونه بعد سنة كما يأتي في قوله وفي برص وجذام ربي برؤهما سنة ومثلهما الجنون (قوله وان قل) أي فالمراد بالبين المحقق وان كان قليلا  
 (قوله لا يسيرهما) هذا ينافي صدر العبارة الا أنه يأتي على قول أشهب القائل لا ترد بالجذام الا اذا تفاحش ولا يمكن النظر اليه والعمد  
 الاول (قوله لا بكاء اعتراض) أدخلت الكاف لخصاؤها والحب وكبر الذكرا المناع من الوطء وكبر الادوة بحيث لا يبقى من الذكرا ما يحصل  
 به الوطء (قوله فلا خيار لها) هذا حيث لم يتسبب فيه والا فلها الخيار بعد الوطء كما حدث قبله ولو بعد العقد (قوله وان مرة في الشهر)  
 قضته لو كان يأتي بعد شهرين لارد والظاهر انه كناية عن الكثرة كقوله في مجود البه وولو بعد شهر (قوله قبل الدخول وبعده)  
 ظاهر الشارح أن الضمير في بعده راجع للعقد فلا يشمل ما بعد الدخول والاحسن أن يرجع الضمير لما بعد الدخول



(قوله وأما الجنون الحادث لاحدهما) ظاهره جريان ذلك في الرجل والمرأة وليس كذلك بل يخص بالحادث بالرجل فيثبت لها الخيار لا ما حدث بالمرأة بعد العقد فلا خيار والحاصل أن ما حدث قبل العقد يثبت لكل الخيار في صاحبه وأما الحادث بعد العقد وقبل الدخول أو الحادث بعد الدخول فإن كان قائما بالرجل ثبت للمرأة الخيار وإن كان قائما بالمرأة فلا خيار ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك فيكون معنى قوله ويجنونهم ما أي رد بسبب الجنون أي القديم قبل العقد أي لها الخيار يجنونه وله الخيار يجنونها وجنونها جميعا أولى وأما قوله قبل الدخول الخ فهو معمول لتحذوف (٣٣٨) أي وإن حدث بالزوج قبل الدخول بعد العقد أو بعد الدخول فلها الخيار ردونه قديقال

لا حاجة لذلك الحذف  
فيجعل قوله قبل الدخول  
الخ من جملة الغاية على  
التفصيل المتقدم في قوله  
ولها الخ (قوله لأن المصروع  
تخافه النفوس) هذا يقيد  
الرد بالذي عندنا بمصر  
يصرع في وقت دون وقت  
كما هو معروف عندنا (قوله  
سنة) أي قرية إن كان حرا  
وإن كان عبدا فيؤجل  
نه فيها والتأجيل إنما يكون  
في صحتة يوم الحكم (قوله  
فكلام المؤلف الخ) أي لأنه  
ذكره في الذي طرأ بعد  
العقد (قوله إن شرط  
السلامة) ظاهره أن العرف  
ليس كالشرط وهو ظاهر  
كلام غيره أيضا ولعل الفرق  
بينه وبين جعله في كثير  
من الأبواب أنه كالشرط  
إن النكاح مبني على  
المسكامة (قوله من سواد  
وكبر) أي وغيرهما مما بعد  
عيابا عرفا ولا بد من هذا  
(قوله ولا يحمل الثاني) أي  
الذي هو قوله من العيوب  
أو من كل عيب (قوله مما

أحدهما الكائن قبل العقد على ما مر وأما الجنون الحادث بأحدهما بعد العقد وقبل الدخول وهو المراد هنا فإذا ثبت بالخيار ولا يشترط فيه أن يستغرق كل الأوقات بل يكفي في ذلك ولو حصل مرة واحدة في كل شهر ويقتضي فيما سواه لأن المصروع تخافه النفوس وتنفر منه (ص) وأحلافه وفي برص والجذام ربحي برؤهما سنة (ش) في بعض النسخ بإثبات الواو أي وأجلا في الجنون وفي الجذام والبرص حيث ربحي برؤهما سنة ولا فرق بين ما كان من هذه قبل العقد وما حدث بعده وكلام المؤلف لوهم أن هذا فيما حدث بعده لاسيما نسخة أجلا بإسقاط الواو فإن قلت على هذه النسخة ما موقع أجلا قلت هو جواب شرط مقدر أي وإذا قلنا بالخيار أحلافه وفي بعض النسخ برؤها بضمير المفردة المؤنثة فيشمل الثلاثة وهو الذي يجب اعتماده كما يفسده كلام ابن عرفة وابن عات وإن كان ظاهر المدونة التأجيل في الجنون ولو عدم رجاء البره لان برأه ربحي من برص الجذام ويوافق ما في بعض النسخ من تشية ضمير برؤهما ولكنه غير معمول به ويمكن تصحيح هذه النسخة بجعل ضمير التشية عائدا على الزوجين فلا ينافي شموله للثلاثة ويوافق عبارة ابن عرفة وابن عات وعليه فاسناد بره إلى الزوجين اسناد حقيقي وإلى الجذام والبرص مجازي والأصل في الاستعمال الحقيقة تأمل (ص) وبغيرها إن شرط السلامة (ش) أي ويثبت الخيار بغير العيوب المتقدمة من سواد وقرع واستحاضة وصغرو وكبر مما بعد عيابا عرفا إن شرط السلامة سواء عين ما شرط السلامة منه أو قال من العيوب أو من كل عيب ولا يحمل الثاني على عيوب ترتبها من غير شرط لشموله لغيرها أيضا والقول قولها في عدم شرط السلامة إذا ادعاه الزوج قاله ابن الهندي والفرق بين العيوب المتقدمة وبين غيرها من نحو السواد والقرع من أنه لا يرد بها إلا بالشرط وما تقدم ردها من غير شرط أن تلك العيوب مما تعافها النفوس وتنقص الاستمتاع أو لأنها تسري إلى الولد أو لأن الجذام أو الجنون شديد لا يستطيع الصبر عليه والبرص وعيب الفرج مما يخفى وأما غير ذلك من العيوب فالغالب عليها أنها مما لا يخفى فغير المشترط مفترط في استعمال ذلك وإذا شرط الزوج السلامة من عيب لا يرد به إلا بشرط ولم يوجد ما شرطه فإن أطلع على ذلك قبل البناء فامان يرضى وعليه جميع الصداق أو يفارق ولا شيء عليه وإن أطلع على ذلك بعد البناء ردت لصداق مثلها وسقط عنه ما زاده لأجل ما اشترطه أي ما لم يكن صداق مثلها أكثر من المسمى ورجع عليها بما زاده المسمى عليه حيث زاد عليه ولا يرجع بجميع الصداق فليس كالعيب الذي يثبت به الخيار فيها من غير شرط (ص) ولو وصف الولي عند الخطبة (ش) الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح وهذا ما بالغت في أن الزوج له رد الزوجة على المشهور إذا وجدها على خلاف ما وصفها له ولها أو غيره بمحضته وسواء صدر سؤال من الزوج أو لا فإن الخلاف جار في صورتين على ما عند اللغوي (ص) وفي الرد إن شرط الصحة تردد (ش) يعني إن الموثق إذا كتب

تعافه النفوس) كالجذام والبرص وغير ذلك (قوله أو لأنها تسري إلى الولد) أي وهو الجذام فقط فيما يظهر وقوله أنها أولان الجذام والجنون ظاهره أن البرص ليس مثلها مع أنه مثلها فيما يظهر (قوله مفترط في استعمال) أي في طلب علم ذلك أو أن في السببية فيقدر مضاف أي بسبب عدم استعمال ذلك (قوله وإن أطلع على ذلك بعد البناء) أي فلا رد وكذا الوجه على أن لها من الجهاز كذا ومن المال كذا (قوله عند الخطبة) أي من الزوج أو وليه (قوله على ما عند اللغوي) وصدر بها في توضيحه وطريقة ابن رشد أن الخلاف إنما هو إذا صدر الوصف ابتداء من الوصف وإن صدر سؤال من الزوج فيتفق على أنه شرط بوجوب الرد وحينئذ فلا يصلح شمول كلام المصنف لهذه الصورة لأن لو يشير بها إلى الخلاف مع أنه لا خلاف إلا أن يقال أن لو بالنسبة لهذه تدفع التوهم (قوله إذا كتب الخ) أي فالمراد بالشرط الكتابة والقول بعدم الرد على أن العادة جارية بتلقي الموثق



(قوله كما اذا كتب الموثق انها سليمة) قال بعضهم انما فرق بين صحيحة وسليمة لان الاول عادة جارية في تليفق الموثقين ولم يجز العادة بالثاني ذكره بهرام في كبره (قوله لا بخلاف الظن) أي المظنون أي تخلفه (قوله وتتن الفم) والفرق بين تنن الفم وتنن الفرج هو أن المقصود الأهم من الزوجة وقاعها في الفرج فنتنه هو المانع لانتن الفم وظاهر المصنف كان تنن الفم من تغير المعدة أو من التغير بوسخ الأسنان لزواله بالتنظيف (قوله معطوف على بيرص) انظره فان لا تعطف الا المفردات ثم هذا يأتي فيه البحث الآتي من انه لا يوافق المعنى المقصود من مقابلة الشرط بخلاف الظن وقوله جرى مجرى الصحيح هو الذي يدرأ الحد ولو مجمعا على فساده فقول السارح لا يقران عليه لا يظهر لان ظاهره ولو درأ الحد مع انه اذا درأ الحد يجري مجرى الصحيح (قوله بغيره) أي مفهوم ان شرط السلامة (قوله الا ان يقول عذراء) استثناء منقطع فان المستثنى منه بالنسبة لخلاف الظن لانه من امثله وهذا بالنسبة (٣٣٩) للاشتراط فهو من غير الجنس (قوله ولا علم

انها صحيحة العقل والبدن وتنازع الزوج والولي فقال الزوج أنا شرطت ذلك وأنكر الولي ولا بينة فقال ابن أبي زيد لا رده وهو الذي كان يفتي به أشياخنا وقال غيره له الرد وأما لو شرط الصحة باللفظ فلا خلاف في ان الزوج اذا كتب الموثق انها سليمة البدن كما في التوضيح (ص) لا بخلاف الظن كالقبرع والسواد من بيض وتنن الفم (ش) معطوف على بيرص الخ ويصح عطفه على معنى ان شرط السلامة وتقديره وبغيرها بشرط السلامة لا بخلاف الظن ثم هذا تصريح بغيره ليرتب عليه ما بعده ولو أراد عطفه على قوله بكاعتراض لقول لا بخلاف الظن فيكون العاطف الواو لالتأكيده النفي ولا يوافق المعنى المقصود من مقابلة الشرط بخلاف الظن والمعنى أن الظن اذا تخلف فانه لا يوجب لصاحبه كلاما في رد الزوجة فاذا تزوج انسان امرأة من قوم بيض وظنها انها كذلك فاذا هي سوداء وظنها انها سائمة الرأس فوجدناها قراء أو تزوج امرأة فوجدناها منتنة الفم وهي البخراء أو الانف وهي الخشعا فانه لا رده بذلك (ص) والنيابة الا أن يقول عذراء وفي بكر تردد (ش) هو معطوف على القبرع فهو من امثلة ما خالف الظن أي اذا تزوج امرأة ظاننا انها بكر ثم تبين انها ثيب ولا علم عند الاب فلا رده بذلك الا أن يقول أتزوجها بشرط انها عذراء وهي التي لم تزل بكارتها بمنزلة فاذا وجدناها ثيبا فله ردها وسواء علم الولي أم لا كانت الثيبوبة بنكاح أم لا وأما اذا شرط انها بكر فوجدناها ثيبا بغير طء نكاح ولم يعلم الاب بذلك ففيه تردد قليل يخبر وقيل لا وهو أصوب لوقوع اسم البكارة عليها وان زنت ولان البكارة قد تزول بوثبة أو نكاح رجس لان البكر عند الفقهاء هي التي لم توطأ بعد صحيح أو فاسد جاري الصحيح فعلى هذا لو أزيلت بكارتها بزنا أو بوثبة أو بنكاح لا يقران عليه فهي بكر أعظم من العذراء أما ان علم الاب فهو ما يأتي من قوله وان علم الاب بثيبوتها بلا طء وكنتم فالزوج الرد على الاصح وأحرى بوطء ولو شرط البكارة وثبت بنكاح رد مطلقا علم الاب أولا (ص) والاتزوج الحرة الامة والحرة العبد (ش) هو معطوف على الاستثناء الذي قبله وهو قوله الا أن يقول عذراء لكنه منقطع في المعطوف اذ ليس مستثنى مما استثنى منه الاول كما قاله الجيزي وعندي أنه ليس بمنقطع بل هو مستثنى مما قبله وهو بخلاف الظن وكذلك والحرة العبد اذا حرة معطوفة على الحرة والعبد معطوف على الامة اذ ليس هنا شرط الحرية

عند الاب) بل ولو كان عنده علم به (قوله وأما ان شرط أنها بكر فوجدناها ثيبا) أي أو كتبها الموثق ولم يعلم انه من تليفقه (قوله بغير طء نكاحه الخ) بقي اثنتان أن لا يجري العرف باستواء البكر والعذراء فان جرى باستواءهما كما يصرفه عند الشرط الرد وأن يتفق مع الزوج على انها غير بكر فان ادعت انها بكر وادعى عدمها فالقول لها في وجودها على ما سيأتي في قول المصنف وبكارتها الى آخر ما سيأتي (قوله ولان البكارة الخ) كذا في نسخة بالواو وفي العبارة حذف والتقدير لوقوع اسم البكارة هذا اذا زالت بغير زنا بل وان بزنا وانما يصح قولنا هذا اذا كانت بغير زنا لان البكارة قد تزول فاذا وادخله على محذوف كما ترى

ولكن الاولى قلب المبالغة أي هذا اذا ثبت بزنا بل وان بغير زنا وصح ذلك لان البكارة الخ (قوله وثبة) أي فقرة وقوله لان البكارة تعليل لوقوع اسم البكارة عليها وقوله أو فاسد جرى مجرى الصحيح أي في درء الحد ولو مجمعا على فساده وقول السارح لا يقران عليه لا مفهوم له (قوله والحرة العبد) ولو بثابتة (قوله معطوف على الاستثناء الخ) لا يخفى أن المعطوف عليه مقرون بأن المصدرية فهو اسم تأويل لا نقل ابن هشام في المعنى عن بعضهم أن الاسم المؤول من أن والفعل اسم صريح فاندفع ما يقال عطف المصدر على الفعل وهو غير جائز وقول الافية واعطف الخ فهو في اسم يشبه الفعل كاسم الفاعل وغير ذلك لا المصدر (قوله لكنه منقطع في المعطوف) أي الذي هو قوله والاتزوج يظهر ذلك أنه متصل في المعطوف عليه مع انه منقطع أيضا كما بينا (قوله بل هو مستثنى مما قبله) لانه معطوف على المستثنى والمعطوف على المستثنى مستثنى (قوله وهو بخلاف الظن) أي افراده ولو قال مستثنى مما استثنى منه الاول لكان احسن وقوله وكذلك والحرة الخ فيه أن تزويج الذي هو المعطوف مسلط على والحرة العبد فينشأ لا يظهر قوله وكذلك الخ (قوله اذا حرة) فهو من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز (قوله اذ ليس هنا شرط الحرية) تعليل لقوله بل هو مستثنى مما قبله وهو بخلاف الظن



(قوله نعم اذا كان الانقطاع باعتبار ان هذا من باب الغرور) أي لامن باب خلف الظن (قوله في حله) أي حل المصنف وقوله ابن عرفة  
 مة قول القول (قوله دون بيان) أي تزوجت الامة الحر ولم تخبره بأنها أمة وتزوجت الحرة العبد ولم يخبرها بأنه عبد (قوله غرور) خبر  
 تزويج وقوله واضح خبر قول وانما كان واضحاً لان الغالب أن الحر والحرة انما يتزوجان مثلهما (قوله والمسلم مع النصرانية) ولا يكون  
 المسلم مرتداً لغروره للذمية بقوله انه ذمى لان قرينة الحال صارفة عن ذلك اذ لو كان مرتداً بذلك لما أقر عليها (قوله يعني أن العبد اذا  
 تزوج الخ) ومثله لو تزوجت الامة عبداً تظنه حراً (قوله الا أن يغرا) داخل في قوله وبغيرها ان شرط السلامة ذكره توضيحاً (قوله ووجه  
 كونها بأربعة الخ) اذا علمت ذلك تعلم (٣٤٠) قصور ما حل به سابقاً وقد أثرنا اليه الا أنك خبير بأن المتبادر أن العبد غر الامة والمسلم

في الصورتين نعم ان كان الانقطاع باعتبار ان هذا من باب الغرور فيتمتع فلذا قال المواق في حله ابن  
 عرفة وقول ابن الحاجب تزويج الحرة أمة والعبد دون بيان غرور واضح انتهى أشار الى ذلك  
 البرموني (ص) بخلاف العبد مع الامة والمسلم مع النصرانية (ش) يعني أن العبد اذا تزوج امرأة يظنها  
 حرة فاذا هي أمة أو تزوجت النصرانية رجلاً تظنه نصرانياً فاذا هو مسلم أو تزوج المسلم امرأة يظنها  
 مسلمة فاذا هي نصرانية فانه لا رد لاحدهما على صاحبه لحصول المساواة في الرق بين الامة والعبد  
 والحرية بين المسلم والنصرانية (ص) الا أن يغرا (ش) يعني أن العبد اذا قال للامة انه حر أو المسلم  
 اذا قال للنصرانية انه على دينها ثم ظهر خلافه فلا لامة أن ترد العبد وللنصرانية أن ترد المسلم لانه غرها  
 وقوله يغرا بالبناء للجهول أو بالبناء للفاعل ونائب الفاعل المغروران والفاعل على نسخة البناء للفاعل  
 هو الغاران وعلى كل يشمل الغرور من الجانبين فهو راجع للفروع الاربعة المشتمل عليها قوله بخلاف  
 العبد مع الامة والمسلم مع النصرانية ووجه كونها بأربعة أن قوله بخلاف العبد شامل لغروره لها  
 وغروره له وكذا قوله والمسلم مع النصرانية (ص) وأجل المعتبر سنة (ش) تقدم التنبيه  
 على أن المعتبر هو الذي له آلة الرجال الا أنه لا يتشرف اذا كان المعتبر حراً وهو مقر باعتراضه  
 ولم يتقدم منه ووطء لزوجته أصلاً فانه يؤجل سنة لعلاجه سواء كان قديماً أو حادثاً والسنة من يوم  
 الحكم لامن يوم الرفع فاذا مرت سنة فانه يطلق عليه حينئذ وانما كان أجله سنة لتعرضه الفصول  
 الاربعة فان الدوائر اثنى في فصل دون فصل واذا قامت زوجة المعتبر وهو مريض فلا يضرب  
 له الاجل الا أن بل حتى يصح فاذا صح صحة بينة ضرب الاجل فلو مرض ثانياً فلا يراد له على أجله والى  
 هذا أشار بقوله (بعد الصحة من يوم الحكم وإن مريض) أي بعد ان ضرب له الاجل وهو صحيح وسواء  
 استغرق مرضه جميع السنة أو بعضها (ص) والعبد نصفها (ش) يعني أن العبد المعتبر الذي لم  
 يتقدم منه ووطء لزوجته أصلاً وهو مقر باعتراضه يؤجل نصف سنة ولو كان فيه شائبة حرية كالمدبر  
 ونحوه بعد الصحة من يوم الحكم كالحر (ص) والظاهر لا نفقة لها فيها (ش) أي والظاهر عند المؤلف  
 لا نفقة لامرأة المعتبر في السنة قياساً على ما قاله ابن رشد في امرأة المجنون اذا عزل عنها النفقة  
 لها لانها منعت نفسها عما لا قدرة له على رفعه ومذهب المدونة لها النفقة كأمرة المعسر بالصدقة اذا  
 منعت نفسها حتى يؤدي صداقها اذا عمل له مالاً فكنمة فأمرة المعتبر أخرى في وجوبها لها

غر النصرانية (قوله وأجل  
 المعتبر) بفتح الراء قاله أبو  
 الحسن مقيداً بقراره وبرجاء  
 برته وعدم تقدم ووطء منه  
 وقوله سنة أي قربة (قوله  
 قديماً) بأن كان حاصل  
 قبل العقد وقوله أو حادثاً  
 بأن كان حاصل بعد الدخول  
 (قوله من يوم الحكم) هذا  
 اذا ترافع اللحاكم وأما ان لم  
 يترافعا وتراضيا على ذلك  
 فن يوم التراضي بهرام (قوله  
 الفصول الاربعة) فصل  
 الشتاء وفصل الربيع  
 وفصل الصيف وفصل  
 الخريف ثم لا يخفى أن هذه  
 العلة تأتي في العبد مع أن  
 المصنف قد قال والعبد  
 نصفها (قوله وان مرض  
 سواء كان يقدر في مرضه  
 ذلك على علاج أولاً (قوله  
 والعبد نصفها) بعد الصحة  
 من يوم الحكم أي لان

لارساله

تحديد مدة النكاح عذاب والعبد على النصف من الحر والعلل الشرعية أمارات يخلف بعضها

بعضاً بخلاف العلل العقلية فلا منافاة بين هذا التعليل وبين تعليله التأجيل في الحر بالسنة بمرور الفصول الاربعة (قوله أي والظاهر  
 عند المؤلف الخ) وأما ابن رشد فاعلم اختار عدمها في امرأة المجنون حيث لم يدخل والافلها النفقة مدة تأجيله سنة أو نصفها فلا يصح  
 قياس المصنف المعتبر على المجنون (قوله اذا عزل عنها) أي اذا أجل سنة وعزل عنها أي لم يدخل بها والافلها النفقة مدة تأجيله  
 سنة أو نصفها كما هو الواقع في كلام ابن رشد (قوله بما) أي بسبب جنون لا قدرة لها على رفعه (قوله ومذهب المدونة لها النفقة الخ)  
 أي لامرأة المجنون قال في المدونة في كتاب الخيارات ويتسلم للمجنون ويتفق على امرأته في زمن التسليم فان برئ والافرق بينهما  
 ذكره ابن غازي والحاصل ان كلام من زوجة المجنون والاجذم والابرص والمعتبر مستو في وجوب النفقة بالدخول أو التمكن مع  
 الدخالة فان منعت واحدة منهن نفسها سقطت نفقتها الزوجة المجنون على غيرها المستظهر من ابن رشد لشدة خوف ضررها (قوله اذا  
 عمل له مالاً) تعليل لقوله كأمرة المعسر أي ان امرأه المعسر لها النفقة لا احتمال أن يكون له مال (قوله فأمرة المعتبر أخرى) أي



من امرأة المعسر وقوله ولهذا أي قولنا لارساله (قوله وهم) أي غلط وحاصله ان هذا القياس غير صحيح الا أنك خير بأن كون المستظهر المصنف خلافا لا مصلاحه أول الكتاب من أنه يشير لغير المشايخ الاربعة وهو داخل فيه يصح أو استحسن (قوله هذا اذا ادعى بعد السنة انه وطئ فيها) فاذا ادعى بعدها الوطء لم يصدق قطعا وما أفاده من أنه اذا ادعى بعدها الوطء فيها يصدق لابن هرون وقال غيره فان ادعى بعدها الوطء فيها لم يصدق وهو ظاهر المصنف لتقديمه فيها على الوطء وعمل بانه يريد أن يسقط حقها من الفراق بدعواه الآن (قوله وأما لو ادعى فيها الوطء الخ) لم يعتمد عي ذلك بل اعتمد انه اذا ادعى فيها الوطء حلف (٣٤١) فان نكل حلفت وفرق بينهما ما قبل تمام السنة كما في المدونة

تمام السنة كما في المدونة وقوله والابقيت الخ أي وان لم تحلف بقيت زوجة (قوله وان لم يدعه) صادق بما اذا صدق على عدم الوطء أو سكت (قوله أو بأمرها به) بان تقول أنت طالق أو طلقك أو طلقك نفسي منك أو أنا طالق منك (قوله قولان) رجح كل منهما (قوله صيرورته بائنا) فيه نظر بل هو بائن لكونه قبل البناء بل الحكم لرفع خلاف من لا يرى أمر القاضي لها في هذه الصورة (قوله كطلاق الخسيرة والمملوكة الخ) أي من حيث كونه بائنا (قوله بلا أجل) أي بلا أجل ثان لان الاجل قد تقدم ضربه وضرب أولا وأما لو رضيت ابتداء بلا تقدم ضرب أجل ثم قامت فلا بد من ضرب الاجل (قوله وهذا يفيد قوله أول الفصل أول برض) فانه يفيد انه رضا

لارساله عليها وجهان يفرق بين امرأة المجنون والمعترض ولهذا وهم بعض المؤلف في قياسه (ص) وصدق ان ادعى فيها الوطء بعينه (ش) أي وصدق المعترض ان ادعى في السنة الوطء بعينه بعد اقراره بالاعتراض وضرب الاجل على ظاهر المدونة (ص) فان نكل حلفت والابقيت (ش) هذا اذا ادعى بعد السنة انه وطئ فيها وأما لو ادعى فيها الوطء فانه يحلف ويبطل خيارها فان نكل بقيت زوجة الى الاجل وليس لها أن تحلف لان بقية الاجل من حقه فان حلف أو وطئ عنده بطل خيارها وان تمادى على انكاره حلفت والابقيت زوجة فالمؤلف خلط ما بعد السنة بما قبلها ويمكن أن يكون كلامه فيما بعدها أي وصدق ان ادعى بعدها الوطء فيها قاله س في تقريره (ص) وان لم يدعه طلقها أو اطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به قولان (ش) يعني وان لم يدع المعترض الوطء بعد انقضاء السنة بل وافقها على عدمه فانه يؤمر بالطلاق ان اختارته الزوجة فان طلق الزوج فواضح وله أن يوقع من الطلاق ما شاء وان أبي أن يطلق فهل يطلق الحاكم عليه واحدة بائنة فان زاد لم يلزم الزائد بخلاف الزوج أو يأمر الحاكم الزوجة بإيقاع الطلاق فتوقعه ثم يحكم بذلك قولان وفائدة حكم الحاكم عما أوقعته المرأة صيرورته بائنا والا كان رجعا كطلاق الخسيرة والمملوكة (ص) ولها فراقه بعد الرضا بلا أجل (ش) يعني ان من رضيت بعدم مضى السنة التي ضربت لها بالمقام معه مدة ثم رجعت عن ذلك الرضا فلها ذلك ولا تحتاج لضرب أجل بعد ولو قالت أنا رضيت به أو بالمقام معه أبدا فليس لها فراقه حينئذ كما في النص انظر المواق وهذا يفيد قوله أول الفصل أول برض وقوة النص تعطى ان زوجة المجذوم لها القيام فيه وان لم تقيد رضاها بالمقام معه بأجل آخر وكان الفرق شدة الضرر في فرع الجذام ولا كذلك المعترض (ص) والصدوق بعدها (ش) يعني ان المعترض اذا أجل سنة ولم يحصل منه وطء لزوجه واختارت فراقه بعدها فلها الصداق كاملا على المشهور لانها مكنت من نفسها واطال مقامه معها وتلذذ بها وأخلق شورتها أبو عمران جعل مالك الحجة في التكميل للتلذذ واخلاق الشورة قطاها منه متى انخرم أحدهما لا تكميل ولو طلق المعترض قبل السنة فلها النصف كما أفهمه الطرف واحتج ابن الجاحب لاستحقاق امرأة المعترض الصداق بعد السنة بالقياس على المحبوب كما أشار اليه المؤلف بقوله (كدخول العنين والمحبوب) ثم يطلقان والجامع حصول انتفاع كل منهما بحسب الامكان وقد يفرق بان المحبوب انما يدخل على التلذذ وقد حصل بخلاف المعترض فانه انما يدخل على الوطء التام ولم يحصل وبأن مسألة المحبوب ومن معه خرجت بالاجماع وقولنا ثم يطلقان أي باختیارهما احترازا عما اذا طلق عليهما العيين ما في أي عند قول المؤلف ومع الرد قبل البناء فلا صداق وبعد دفع عيبه المسمى ومعهما رجوع بجميعة على ولي الخ (ص) وفي تعميل الطلاق ان قطع ذكره فيها قولان (ش) يعني ان المعترض اذا قطع ذكره في أثناء السنة

(٣١ - خشي ثالث) مطلق من حيث انه لم يفيد (قوله باجل آخر) أي غير الاجل الاول المشار به بقوله وأجلا فيه وفي برص وجذام الخ (قوله فلها الصداق كاملا على المشهور) ومقابله ما روى عن مالك من أن لها نصفه (قوله قطاها) لا يخفى ان معنى كلام الامام ان المكث سنة مظنة ذلك فينبذ لا يتأني قوله قطاها الخ (قوله فلها النصف) أي وتعاوض المتلذذ بها زياده على ذلك بالاجتهاد ويتصور وقوع الطلاق قبل تمام السنة فيما اذا رضى بالفراق قبل تمامها وفيما اذا قطع ذكره (قوله بالقياس الخ) قضيته ان الكاف داخل على المشبه به وهو بعيد فالتظاهر ان الكاف داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء وبعد ذلك رأيت ما يوافق فقلله الحد (قوله والمحبوب) وأولى منه الخصى (قوله وبأن مسألة المحبوب) أي فهي مسألة سمعية فاعداها باق على اصله فلا يخرج عليها شيء (قوله قطع ذكره) بالبناء للجهول وأما لو قطعه هو فيجوز الطلاق قطعاً ولها النصف حينئذ وانظر لو قطعته



هي عدم الظاهر يسقط خيارها بالاولى من مسئلة المصنف على القول بأنه لا يطلق عليه جلة وهو مصيبة نزلت به (قوله فهل يجعل عليه الطلاق) وعليه نصف الصداق (قوله من غير تحديد على المشهور) ومقابله يقول شهرين (قوله ولا تجبر عليه اذا كان خلقه) مرادهم بالخلق ما كان اصليا في ابتداء الامر حين الولادة وبغيرها ما كان عارضا بسبب كما اذا خففت والتقت فخذاهما فالتحم اللحم والافالك بخلق الله تعالى (قوله ٣) وتفصيل اللغمي ضعيف) حاصل كلامه انه يقول ان لم يكن عليها في القطع ضرر ولا عيب في الاصابة بعده كان القول قول من دعى اليه منهم فان طلقها بعد رضاها به وقبل القطع لزمه نصف الصداق وان كرهت فطلق فلا شيء عليه وان كان في القطع ضرر ولا عيب بعده خیرت دونه وعكسه خیر دونها وان كان فيه ضرر وبعده عيب في الاصابة خير كل منهما والحاصل ان الذي يفهم من كلام اللغمي انه تارة يجبر كل واحد منهما (٣٤٣) صاحبه على التداوى وتارة لا يجبر واحد منهما الاخر وتارة يجبره فقط وهو ما اذا كان

عليه افيه ضرر ولا عيب معه وتارة يجبرها فقط وهو ما اذا كانت لا ضرر عليها ويحصل معه العيب (قوله وللغمي تفصيل) اعتمده عجب وأقول تفصيل اللغمي ظاهر مع قول وان كان ظاهر كلام الشيخوخ تضعيفه كما قال اللغاني قال عجب واذا كان الخيار لكل واحد منهما فلا يقع القطع الا باتفاقهما عليه وكذا عدمه (قوله وصدق الخ) وأجرة الجس عليه لقيام المانع به على دعواها **تنبيه** قال الشيخ سالم وان استوى النظر للعورة واللمس في المنع والنظر يحصل العلم القوي دون اللمس الا ان اللمس أخف ويحصل به العلم الذي تقع به الشهادة وقوله مظنة اللذة أي كمالها والا فالظاهر

فهل يجعل عليه الطلاق حيث طلبت الزوجة ذلك اذا فائدة في التأخير حينئذ وهو قول ابن القاسم أولا يجعل عليه الطلاق الآن حتى يرضى الاجل لعلها ترضى بالاقامة معه بلا وطء حكاها في البيان عن مالك قولان وقيل لا يطلق عليه جلة وتكون مصيبة به وانفقوا على أن قطع ذكر المولى في الاجل يبطله وتثبت الزوجية وكذا من قطع ذكره بعد البناء ولم يكن مولى لا يفرق بينهما كما يؤخذ من قوله فيما مر لا يكا عراض (ص) وأثبت الرقعة للدواء لا احتمال ولا تجبر عليه ان كان خلقه (ش) يعني ان الزوجة اذا أرادت أن تتداوى للرتق فانها تؤجل لذلك باجتهاد أهل الخبرة من غير تحديد على المشهور وليس للزوج أن يمنعها من ذلك بل يلزمه أن يصبر لعلاجها ولا خصوصية للرتق بذلك والظاهر أن أجرة القطع على الزوجة لان عليها ان تمكن زوجها وهو من جلته وبعبارة وأجلت الرقعة للدواء ولا خيار للزوج حيث أرادت التداوى فيما اذا كان خلقه أو غير خلقه وأما ان امتنعت منه وطلبه الزوج فلا تجبر عليه ان كان خلقه وتجبر عليه فيما اذا كان غير خلقه كما يفيد كلام الشارح وابن غازي ولا خصوصية للرتق بل غيره من داء الفرج كذلك فتؤجل فيه للدواء ولا تجبر عليه ان كان خلقه وللغمي تفصيل انظره ان شئت (ص) وجس على ثوب منكر الحب ونحوه (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه محبوب أو خصي أو غيب أي ذود كرص غير أو كذبها فانه يتوصل الى معرفة ذلك بالجس على الثوب بظاهر اليد لا باطنها لان باطن اليد مظنة اللذة بذلك فلا يرتكب مع التمكن من العلم من ذلك بظاهر اليد (ص) وصدق في الاعتراض كالمرأة في دائها (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه معترض أو كذبها فلا يمكن أن يعلم بالجس بل يصدق الزوج في نفيه بيمين كافي المدونة وقول تت من غير عين فيه نظرو كذلك المرأة تصدق مع عينها في نفي داء فرجها من عقل وقرن ورتق وما أشبه ذلك اذا ادعى زوجها أن بفرجها ذلك ولها أن ترد اليمين على زوجها ولا ينتظر اليها النساء كما قاله المؤلف فالمراد بالداء الذي لا يثبت برجال ولا بنساء أما ما يثبت بالرجال كالبرص والجذام في الوجه والكفين فلا يثبت بالرجال أو كان داخل الثياب وهو في غير الفرج فلا يثبت بالبنساء ففي كلامه اجال وهو أخف من الفساد اللازم على جواب البساطي انظر نصه في ت (ص) أو وجوده حال العقد (ش) يعني ان الزوجين اذا تنازعا في عيب فرج المرأة بعد صدور العقد عدة فقال الزوج كان موجودا حال العقد فالخيار لي في الرد وعدمه وقالت الزوجة بل حدث بعد العقد فلا خيار لك فالقول قول المرأة في نفي وجوده حال

العقد

تحصل اللذة (قوله بل يصدق الزوج في نفيه الخ) يستغنى عن هذه بما تقدم

لانه اذا صدق في زواله بعد وجوده فأولى يصدق في نفيه وأجيب بأنه ذكره لاجل قوله كالمرأة في دائها فتدبر (قوله مع عينها الخ) في شرح شب وظاهره انما يتخلف ولو كانت سفينة وانظر الحكم في الصغيرة (قوله وهو أخف من الفساد اللازم على جواب البساطي) وبعبارة تت واعتراض الشارح بأن داءها يؤهم قبول قولها في البرص ونحوه وليس كذلك اجاب عنه البساطي بأن داء الفرج قسم بقية العيوب عند أهل المذهب انتهى أي قسم من العيوب ووجه الفساد انه يقتضي ان لا تصدق في البرص الذي في الفرج لانه ليس داءها المعهود وليس كذلك

(٣) قول المحشي قوله وتفصيل اللغمي ضعيف ليس هذا في نسخ الشرح التي بأيدينا



(قوله وسواء كان ذلك الاختلاف الخ) ربح خلافة وهو ان هذا اذا كان النزاع بعد الدخول وأما ان كان قبله و بعد العقد بأن يعتمد الزوج على إخبار امرأتين له بذلك والظاهر الاطلاق كما قاله شارحنا فالقول قول الزوج في وجوده حال العقد بين نص عليه ابن رشد في شرح العتبية اه قال النساطي ولهم في الاستصحاب المعكوس اضطراب ولم يعتبروه هنا وسيأتي اعتباره في مواضع والاستصحاب المعكوس هو ان صحاب وجود الشيء على ما قبله فيما مضى حتى ينتهي ويتبين انه لم يكن منه وأما غير المعكوس وهو المستقيم فهو ان صحابه على ما بعده في المستقبل حتى يتبين ما يقطعه (قوله أو بكارتها الخ) على أحد القولين المتقدمين أو أراد بها العذراء وهو مشهور مبنى على ضعف وهو ان الثبوت يرد بها وهو ظاهر مانق له المواق وت (قوله معطوف على في دائماً) في الحقيقة هو معطوف على نفى فهو حينئذ عين قوله بعد أو معطوف على نفى المقدر ويؤيد هذا قوله والمعنى الخ (قوله يمكن كونه منه) يدل على انه لو تحقق كونه منه لا تخلف وهو الموافق لما يأتي من أن المرأة اذا قامت بما يحقق على أن الزنا هو واقع غصبا صدقت بغير بين قاله الشيخ سالم زاذني لكن هذا على قول سحنون من نظر النساء لم يشع عليه المؤلف (قوله راجع للسائل الثلاث) كذا قال اللقاني وقال عجب لا يصح ذلك لما تقدم في الاول من الثلاث من انها تخلف ولو كانت سفينة وانظر الصغيرة وفي الثانية من قول الجواهر واذا كان موجودا حالة العقد فالبينة على الزوج فان لم يكن للزوج بينة فروى ابن حبيب (٣٤٣) عن مالك أنه ان كان الولي أباً وأخاً

فعليه اليمين وان كان غيرهما فاليمين عليها قال فجعل محل اليمين محل الغرم وكلام اللقاني هو الظاهر اذا لفرق (قوله وحلف عبد وسفينة مع شاهده) أي اذا ادعى العبد أو السفينة على انسان عيال وأقام على ذلك شاهداً واحداً فانه يحلف معه ويستحق المال (قوله قلت لانه هناك ان لم يحلف يغرم وهنا لا غرم عليها فان قيل كيف يحلف الاب يستحق الغير يقال أمر الاب بالحلف لانه مقصر بعدم الاشهاد على ان وليته سالمة وأيضاً لو توجهت اليمين عليها لربما تنكسر فيسقط المال وينبغي ان الولي القريب كالاب فحل اليمين محل الغرم (ص) ولا ينتظرها النساء (ش) راجع لكل عيب بالفرج ولا يقصر على المسائل الثلاثة أي ولا ينتظرها النساء جبراً عليها أو ابتداءً بدليل قوله (وان أتى بأمرأتين تشهدان له قبلتا) أي تشهدان للزوج على ما هي مصدقة فيه كالرتق ونحوه قبلتا ولا يكون تعدهما النظر بجرحة إما لعذرهما بالجهل أو على قول سحنون بجواز النظر الى الفرج أو لعل المانع من نظرهما حق للمرأة في عدم الاطلاع

العقد وسواء كان ذلك الاختلاف قبل الدخول أو بعده (ص) أو بكارتها (ش) معطوف على في دائماً والمعنى انها تصدق في نفى دائماً وفي وجود بكارتها أو معطوف على نفى المقدر أي انها تصدق في أنها بكر وأما لو ادعت انها كانت بكر أو أزال الزوج البكارة فانه تعرض على النساء فان شهدن أنها أثراً يمكن كونه منه دينت وحلفت وان كان بعيداً ردت به دون يمين على الزوج وقال ابن سحنون عنه لا بد من عين انه ليس منه اه (ص) وحلفت هي أو أبوها ان كانت سفينة (ش) راجع للسائل الثلاث ومثل السفينة الصغيرة وانما أبرز الضمير الذي للتأكيده لا يلزم العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل اذ قوله أو أبوها عطف على الضمير المستتر في حلفت أي المرأة الرشيدة بدليل قوله أو أبوها ان كانت سفينة بكر أو نيبا ان قيل سيأتي أن السفينة والعبد يحلفان عند قوله وحلف عبد وسفينة مع شاهده فلا شيء حلف أبوها هنا قلت لما كان الغرم متعلقاً به حلف رد الغرم عن نفسه لانه هناك ان لم يحلف يغرم وهنا لا غرم عليها فان قيل كيف يحلف الاب يستحق الغير يقال أمر الاب بالحلف لانه مقصر بعدم الاشهاد على ان وليته سالمة وأيضاً لو توجهت اليمين عليها لربما تنكسر فيسقط المال وينبغي ان الولي القريب كالاب فحل اليمين محل الغرم (ص) ولا ينتظرها النساء (ش) راجع لكل عيب بالفرج ولا يقصر على المسائل الثلاثة أي ولا ينتظرها النساء جبراً عليها أو ابتداءً بدليل قوله (وان أتى بأمرأتين تشهدان له قبلتا) أي تشهدان للزوج على ما هي مصدقة فيه كالرتق ونحوه قبلتا ولا يكون تعدهما النظر بجرحة إما لعذرهما بالجهل أو على قول سحنون بجواز النظر الى الفرج أو لعل المانع من نظرهما حق للمرأة في عدم الاطلاع

هناك ان لم يحلف أي الولي لا يغرم فلذا أمر السفينة بالحلف وهنا يغرم فلذا يحلف وأصل هذا الكلام لان قوله فانه قال ان قيل سيأتي ان السفينة يحلف فلا شيء حلف أبوها قيل لما كان الغرم متعلقاً به حلف رد الغرم عن نفسه (قوله فان قيل كيف يحلف الاب ليستحق الغير) لا يخفى انك قد علمت أن حلفه هنا انما هو ليدفع الغرم عن نفسه فلا ورود له (قوله يقال أمر الاب بالحلف) كانه جواب بالمنع وكانه قال لان سلم أنه حلف ليستحق الغير بل لانه مقصر الخ (قوله أيضاً الخ) هذا الجواب مما يقوى الاشكال وهو أن حلفه انما هو ليستحق الغير الذي هو الزوجة (قوله فجعل اليمين محل الغرم) أي فالموضع الذي فيه اليمين هو الموضع الذي فيه الغرم على تقدير عدم الحلف (قوله جبراً عليها أو ابتداءً) تنويع في التعبير والمآل واحد (قوله وان أتى بأمرأتين الخ) ومثل المرأتين المرأة الواحدة قال في ل عن تقرير هذا كالمستثنى من قوله كالمراة في دائماً فانه قال الا اذا أتى الزوج بأمرأتين تشهدان له بخلاف ذلك فيعمل بشهادتهما ولا تصدق حينئذ وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت وقوله إما لعذرهما أو ان جناية النظر من الصغار وارتكاب الصغار لا يكون بجرحة الا اذا كانت من صغار الخمسة (قوله قبلتا) انما قبلتا لان شهادتهما وان لم تكن مالا فهي تؤل اليه لان من غرته اسقوط الصداق عن الزوج قاله بهرام (قوله أو على قول سحنون الخ) بل يقول سحنون تجبر على أن ينتظرها النساء (قوله أو لعل المانع الخ) أي في هذه المسئلة لا مطلقاً (قوله أو لعل المانع الخ) يرد عليه انه قد تقررت في بحث ستر العورة انه لا يجوز النظر لفرج المرأة ولو رضيت (قلت) أجيب بحمل ما في ستر العورة على ما اذا لم يكن ذلك لنفع شرعي كما ذكره في هذه المسئلة ومثله الطيب اه



(قوله والغالب الخ) جواب عما يقال قد عرفنا ان النظر الى عورتها حق لها الا ان قول المصنف وان أتى باصر أنين ظاهر في شموله لرؤيتها ولو كانت غير عالمة أو قهر عليها وحاصل الجواب أن الغالب انما يكون نظرها ما اليها بممكنها (قوله هذا) أي محل التردد ان لم يعلم الاب بذلك والحاصل انه اذا وجدها ثيبا فان لم يكن شرط فلا رد مطلقا وان شرط العذارة فله الرد مطلقا وان شرط البكارة وأزيلت بنكاح فله الرد سواء علم الاب أم لا وبغير نكاح من زنا أو كوثبة وعلم الاب وكنتم فالرد على الاصح وان لم يعلم الاب ففيه تردد (قوله فلا زوج الرد) أي ورجع بالصداق على الاب وعلى غيره المتولى العقد كما سيقول المصنف وعلى غار غير ولى تولى العقد (قوله ومع الرد قبل البناء الخ) قال عجم سواء حصل الرد بلفظ الطلاق

(٣٤٤)

على عورتها والغالب انما يكون نظرها ما اليها بممكنها (ص) وان علم الاب بشيئها بلاوط وكنتم فلا زوج الرد (ش) تقدم ان وجود النية ليس بعيب الا أن يشترط انها عذراء او انها بكر وثبت بنكاح ولو نجح ما على فسادها ان درأ الحد وان ثبت بوثبة أو زنا أو بنحو ذلك فهل له الرد أو ليس له الرد لان اسم البكارة صادق على ذلك تردد هذا ان لم يعلم الاب بذلك فان علم وكنتم عن الزوج المشترط للبكارة فلا زوج الرد قال بعض الموثقين وهو الصواب وأليه أشار بقوله (على الاصح) وقال أشهب لا رد ومفهوم بلاوط أنهم لو ثبت من نكاح أحروى في ان الزوج الراد اتفاقا ولو لم يعلم الاب ذلك ولما أنهى الكلام على ما يوجب الرد وما لا يوجب شرع في الكلام على ما يترتب على الرد من أمر الصداق قبل الدخول وبعده فقال (ص) ومع الرد قبل البناء فلا صداق (ش) يعني ان العيب اذا ظهر بأحد الزوجين ورد السالم اذا العيب قبل البناء فإنه لا شيء للزوجة من الصداق لان العيب ان كان بالزوجة فهي غارة ومداسة فلا شيء لها وان كان بالزوج فبها الفراق من قبلها مع بقاء سلمتها فالمؤلف أتى بعبارة تشمل الزوجين جميعا وكلام المؤلف شامل لما اذا كان الرد بعيب يوجب الرد بغير شرط أو بعيب لا يوجب له الا بشرط وحصل ذلك والمراد بالبناء الدخول أو الخلوة التي لم يقع فيها منكرة (ص) كغزو بحرية (ش) التشبيه تام والمعنى ان أحد الزوجين اذا غر صاحبته بالحرية سواء وقع الغرور من رفيق لحر أو من رفيق لمثله على ما مر من قوله الا أن يغراو علم المغرور بذلك قبل البناء أنه أن رد صاحبته ولا شيء للزوجة من الصداق لان الغار ان كان هو الزوجة فقط اظهر وان كان الغار هو الزوج فكذلك لان الفراق جاء من قبلها ومثل المغرور بالحرية المغرور بالدين كما تقدم في قوله والمسلم مع النصرانية الا أن يغرا كما ذكره بعض بلفظ ينبغي (ص) وتعد فغ عيبه المسمى (ش) أي وان حصل الرد بعد البناء أي بعد بناء من يتصور ووطؤه كالجنون والأبرص فع عيب الزوج يجب لها المسمى لتدليس ولو قال فلعيبه المسمى ولعيبها رجع بجميعه امكن أولى لان العيب علة للرد وقولنا من يتصور ووطؤه الخ احتراز من المحبوب والعين الذي ذكره كالزروا لخصي المقطوع الذكرفاته لا مهر على من ذكر كما قال ابن عرفة (ص) ومعه رجع بجميعه على ولى لم يغيب كان وأخ ولا شيء عليها (ش) يعني فان كان العيب بالزوجة وقد دخل بها فانها تستحق الصداق جميعه بالدخول ولو بكر او يرجع الزوج بجميعه على وليها الذي لا يخفى عليه أمرها كابنها وما أشبه ذلك فالمراد بالغيبه خفاء العيب وليس المراد بها السفر واذا رجع الزوج على وليها الذي لا يخفى عليه أمرها فان الولي لا يرجع بشيئ منه على الزوجة لانهم لم تكن حاضرة العقد والولى هو الذى غره ودلس عليه (ص) لاقية الولد (ش) معطوف على بجميعه

طلاق فكذلك وان رد بطلاق فعليه نصف الصداق (قوله الدخول) أي الدخول المعهود عند الناس وقوله أو الخلوة أي خلوة زيارة مثلا (قوله منكرة) أي منكرة الوطء أي بان حصل فيها اعتراف بالوطء اذا كان كذلك فالاحسن أن يراد بالبناء الوطء لانه الذى يتقرر به التكميل ومثله إقامة سنة (قوله كغزو بحرية) ولو وقع الغرور من كل بحرية يجزى على حكمه (قوله على ما مر) يرجع لقوله أو من رفيق لمثله (قوله فع عيبه) أي فع الرد بسبب عيبه وليس المراد مع وجود عيبه فقط حتى يرد أن العيب قد يكون اسكل منهما وتردهى ولو أراد كل منهما الرد فعليه صداق مثلها فيما يظهر الا ان كان المسمى دونه فليس لها سواء كافي شرح عيب (قوله لان العيب علة للرد) لا يخفى ان ذلك انما هو علة لقوله فالمسمى أي فالمسمى انما ثبت للعيب أي للرد به (قوله رجع بجميعه) أي أي الصداق الذى غرمه للزوجة كان النكاح صحيحا أو فاسدا وترديه بغير شرط وأما ما ترد فيه بشرط

السلامة فإنه يرجع بما زاده المسمى على صداق مثلها كن زوج بنته على ان لها من الجهاز كذا وكذا فلم يوجد (قوله على ولى لم يغيب) هذا في عيب يظهر قبل البناء كالجنون والبرص وأما ما لا يظهر الا بعد البناء كعيب الفرج فهذا يستوى فيه القريب والاجنبى (قوله كان وأخ) ويرجع على من ذكره أيضا بان يؤجل ان خشى فلسهما والام يغرماءه الا بعد غرمه للمرأة فان زوج من ذكر مع وجود الجبر باذنه فالغرم على المجبر قاله في النوادر (قوله ولا شيء عليها) اذا لم تكن حاضرة العقد (قوله ولو بكر) بالغ على البكر دفعا لما يتوهم من انها لا تستحق لان بكارتها معها (قوله وليس المراد بها السفر) أي فقط (قوله فان الولي لا يرجع بشيئ منه على الزوجة) وكذا لو أعدم الولي القريب أو مات ولم يخلف شيئا فلا يرجع الزوج عليها



(قوله وتولى الغار العقد) أي وقد أخبر بأنه ولي أي ولم يخبر بشئ وأما لو أخبر بأنه غير ولي فلا يرجع الزوج عليه بشئ من الصداق ولا من قيمة الولد كما أن الزوج لا يرجع على الأجنبية الذي غر بالحرية ولم يتول العقد بشئ من ذلك (قوله والزوج بوطئه الخ) أي فالوطء هو سبب اتلاف الولد أي أتلفه على سيد الجارية لأن سيد الجارية لم يتلكه حينئذ (قوله والغار سبب السبب) وذلك لأن الغار سبب في الوطء والوطء سبب في اتلاف الولد وقوله والمباشر مقدم هو روح العلة (قوله وكمن من وطء) جواب عما يقال قد علمنا أن المباشر مقدم لكن يقال لا يثبث قدم المباشر وكل منهما سبب في اتلاف الولد فالمناسب غرهما معا (٣٤٥) وحاصل الجواب أن اتلاف الغار للولد غير محقق إذ كم من وطء لا ينشأ عنه ولد فظهر أن الأولى للشارح أن يثبث قوله وكمن من وطء الخ بعد قوله والمباشر مقدم وبعد فالاولى أن يجعل هذا وجهاً ثانياً

تنبية) اعترض على المصنف بأن قوله لقيمة الولد في غير محله وإنما محله بعد قوله وعلى غار غير ولي وتولى العقد فكان يقول عقبه ولا يرجع عليه إن غره بحرية بقيمة الولد (قوله وأما لو غره السيد) حاصل هذا أنه لو غره السيد ولم يتول العقد فقيمة قولان أحدهما اللازم له القيمة أي قيمة الأمة لأنها أمة محالة والآخر اللازم ربع دينار نظراً لصورة العقد وأما وتولى العقد فالقيمة لا غير (قوله وقياس الخ) فالشيخ سالم يقول بأن الفقه ما تقدم ولكن القياس أنه لا يلزم المغرور بقيمة الولد ولكن سيأتي للشارح الجزم بأنه لا يلزمه قيمة الولد حيث يقول ولو غره السيد لم يكن

يعنى إذا غر الزوج غير السيد والأمة بحرية الأمة وتولى الغار العقد فعلى الزوج المسمى بقيمة الولد أنه حروير يرجع على الغار بالمسمى لابقية الولد لأن الغار سبب اتلاف الصداق على الزوج والزوج بوطئه سبب اتلاف الولد فهو المباشر لا تلافه والغار سبب السبب وكمن من وطء لا ينشأ عنه ولد والمباشر مقدم على المتسبب أما لو غره الأمة فعليه الأقل من المسمى وصداق المثل وهو قوله فيما يأتي وعليه الأقل وأما لو غره من لم يتول العقد فلا شئ عليه وهو قوله فيما يأتي لأن لم يتوله وأما لو غره السيد فلا صداق لها وهي أمة محالة عليه قيمتها وعليه في الجميع قيمة الولد وسيأتي تمة ذلك وقياس المحالة أن لقيمة على المغرور كما قاله من في شرحه وكلام عج يخالف لهذا في الصورة الأخيرة واعتمد فيها الرجوع بالأقل من المسمى وصداق المثل (ص) وعليه وعليها أن زوجها بحضورها كاتنين ثم الولي عليها أن أخذه منه لا العكس (ش) يعنى أن الولي القريب إذا زوج وليته وهما معا كاتمان العيب من الزوج بأن كانت المرأة حاضرة مع الزوج في مجلس العقد ثم علم الزوج بالعيب بعد الدخول بالزوجة فإن الزوج حينئذ بالخيار بين أن يرجع بجميع الصداق على الولي أو يرجع به على الزوجة لأن كلامهما غار مدلس لكن أن يرجع الزوج به على الولي يرجع على الزوجة وإن يرجع الزوج به على الزوجة فإنها لا ترجع بشئ منه على الولي لأنها غارة وهي المباشرة لا اتلاف (ص) وعليها في كإن العم إلا ربع دينار (ش) الكلام الآن في حكم الولي البعيد الذي يخفى عليه حال الزوجة فإن الزوج إذا علم بعد الدخول بأن زوجته معيبة فإنه يرجع عليها بالصداق ويترك لها ربع دينار لحق الله لئلا يعرى البضع عن الصداق وأدخلت الكاف القريب الذي يخفى عليه أمرها والمراد بربع الدينار ما يحصل به البضع شرعاً فيشمل الثلاثة دراهم وما يقوم بأحدهما (ص) فإن علم فكما قريب (ش) يعنى أن الولي البعيد إذا علم بالعيب وكتمه عن الزوج حكمه حكم الولي القريب في الرجوع عليه فقط إن كانت غائبة وعليه وعليها أن زوجها بحضورها كاتنين (ص) وحلفه إن ادعى علمه (ش) يعنى أن الزوج إذا ادعى على الولي البعيد كإن العم أنه علم بالعيب وغره وأكذبه الآخر وأنكر علمه بذلك فلا زوج حينئذ أن يحلف ذلك الولي فإن حلف برئ وإن نكل حلف الزوج أن الولي علم بالعيب وغره ويرجع على الولي بجميع الصداق لأن الزوج لما حلف بنين صدقه فيما ادعاه على الولي فقد استحق الزوج الصداق بنكول الولي وحلفه وإليه أشار بقوله (فإن نكل حلف أنه غره ويرجع عليه) أي فإن نكل الولي حلف الزوج أنه غره ويرجع عليه ولا يخفى أن حلف الزوج بعد نكول الولي إنما هو مفرع على دعوى التحقيق وأما إذا تهم الزوج الولي بأنه عالم بالعيب وأنه غره فهل يتوجه على الولي اليمين أيضاً أم لا فقال ابن المواز لا يمين عليه وقال غيره عليه اليمين وهو الجارى على المشهور في توجيه عين التهمة والغرم بمجرد النكول ولا يحتاج إلى عين من الزوج وإليه أشار بقوله (كأتهما على المختار) أي كتوجه اليمين على الولي باتهام الزوج له بالعالم

للسيد قيمة ولد على الزوج على ما يظهر (قوله أن لقيمة على المغرور) أي قيمة الولد ولكن الرابع أنه لو غره السيد عليه الأقل من المسمى ومن صداق المثل وقيمة الولد والحاصل أن الأمة الغارة بغرم الزوج قيمة ولدها في جميع الصور في غرور الأجنبية أو السيد أو غرورها (قوله وعليه وعليها) الواو بمعنى أو وينبغي أن يترك منه ربع دينار سواء كان من أخذه منه الزوجة أو الولي لئلا يعرى وطؤه عن صداق لكن الذي في نت وغره أنه حيث يرجع على الولي لا يترك له شئ أي لأنه لا يعرى البضع عن عوض (قوله كاتنين) حال من الضمير المستتر في زوجها ولا يكون الأمر فوعا ومن المتصل بالبارز المنصوب وهو صحيح كقمت عبد الله راكبين (قوله الأربع دينار) تمة يترك لها أيضاً ربع دينار في الغرور بالعقدان كان منها أو أمان الولي فيرجع عليه بكل الصداق (قوله في توجيهه) في معنى من



(قوله فان نكل الزوج) أى فى دعوى التحقيق (قوله وكذا لو حلف الولي لاتباعه الزوج الخ) ومقابلته ما قاله ابن حبيب من أنه اذا حلف الولي رجوع على المرأة (قوله فان نكل) أى الزوج صوابه فان حلف أى الولي البعيد رجوع الزوج بعد عينته أن الولي غره على الزوجة على المختار هذا هو الذي فيه اختيار اللخمى والمذهب خلافه أى ان الولي البعيد اذا حلف انه لم يغره لم يرجع الزوج على الزوجة لاقرار ان الولي هو الذي غره كما لا يرجع عليه فى حلقه فالخاص ان متى حلف الولي أو نكل الزوج وانما يكون ذلك فى دعوى التحقيق لا غرم على أحد لا على الولي ولا على المرأة وانما الرجوع فى صورتين على الولي احدهما أن ينكل والدعوى اتيها يغرم فيها بمجرد النكول والثانية أن يحلف الزوج بعد نكول الولي فى دعوى التحقيق فيغرم الولي أيضا (قوله والمعول عليه تصويب ابن غازي الخ) وبعبارة ابن غازي قوله فان نكل رجوع على الزوجة على المختار هذا المبدأ كره اللخمى هكذا هم اختيار اللخمى ان يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد الولي القريب عديا أو حلف (٢٤٦) له الولي البعيد انه لم يعلم وهو قول ابن حبيب فى الفرعين وعبر عن اختياره بقوله وهو

أصوب فى السؤالين فتمامه  
فى تبصرته تجده كما ذكر  
لأنه قال المصنف فلو  
أعسر القريب أو حلف  
البعيد رجوع عليه على  
المختار لكان جيدا انتهى  
وكلام اللخمى ضعيف فى  
الفرعين والمذهب انه  
لا يرجع عليه افيهما معا  
(قوله بناء على ما فهمه من  
التبصرة) ونص التبصرة  
أى تبصرة اللخمى لا يدل لما  
قرره كذا فى شرح شب  
ولفظت فان نكل الزوج  
أيضا رجوع على الزوجة  
انتهى المقصود منه (قوله  
وعلى غار) ويرجع عليه  
بجميع الصداق ولا يترك  
له ربع دينار قاله عجم (قوله  
فان كان مجبرا الخ) ومثله  
السيد فى امتيه (قوله

الآن الصواب كما قاله بعض اسقاط قوله على المختار اذ ليس اللخمى فيه اختيار فان نكل الزوج عن اليمين بعد توجهها عليه فلا شئ له على الولي ولا على المرأة وقد سقطت تبعاته عن المرأة لاقرار ما يعلم الولي وانه غره وكذبه وكذا لو حلف الولي لاتباعه للزوج على أحد على المشهور وكذا الرجوع للزوج على الزوجة فى عسر الولي القريب فقول المؤلف (فان نكل رجوع) الزوج (على الزوجة على المختار) معترض مخالف للمشهور المتقدم يعرف بالوقوف على الانتقال والمعول عليه تصويب ابن غازي وتقريرت حمل للتم على ظاهره بناء على ما فهمه من التبصرة (ص) وعلى غار غير ولي تولى العقد (ش) يعنى أنه اذا غر الزوج شخص بأن قال له هى سالمة من العيوب أو قال له هى حرة ثم تبين خلاف ما قاله بعد ان دخل بها زوجها فهذا الغار لا يخلو إما أن يتولى عقدة النكاح أولا فان لم يتولى عقدة النكاح فانه لا غرم عليه لانه غرور بالقول والزوج مفترط حيث لم ينسب لنفسه وسواء كان الغار وليا أو أجنبيا لكن ان كان أجنبيا فظاهر وان كان وليا فان كان مجبرا رجوع عليه وان كان غير مجبر فالرجوع على من تولى العقد حيث علم بغرور الولي وسكت وان تولى عقدة النكاح فاما ان يخبرانه ولي أو يسكت فانه يرجع عليه واليه أشار بقوله وعلى غار الخ وإما ان يخبرانه غير ولي أى خاص وانما تولى عقدة النكاح بولاية الاسلام العامة أو بالوكالة فانه لا غرامة عليه ويؤدب واليه أشار بقوله (الآن يخبرانه غير ولي) أى خاص ومثل الاخبار بأنه غير ولي علم الزوج بذلك (ص) لان لم يتوله (ش) فلا غرامة عليه لانه غرور بالقول والزوج مفترط ولما كانت قاعدة الشرع أن الولد تابع لأمه فى الرق والحرية وخرج ولدا لامة الغارة عن ذلك لاجتماع الصباية على حرية تبعا لايه أشار الى ذلك بقوله (وولد المغرور بالحرق طهر) يعنى أن الامة اذا غرت الحرق قالت له انى حرة فتر وجهها على ذلك ثم اطلع على انها أمة بعد ان دخل وجمعت منه فان ولده يكون حرا لا خصا به لاجتماع الصباية على ذلك ويستثنى من قولهم الولد تابع لأمه فى الرق والحرية مسئلتان هذه وأم الولد التى ولدها من سيدها واحتز بالحرق المغرور من العبد المغرور فان أولاده من الامة يكونون أرقاء ليس سيدهم لان العبد لا يغرم قيمة أولاده لعدم ملكه بخلاف

فالرجوع على من تولى العقد) أى ويكون من افراد قول المصنف وعلى غار غير ولي تولى العقد وسكت عما اذا كان غير  
عالم بأن كان الولي واحدا من العصابة غير المجبر وتولى العقد أجنبى بوكالته ولم يعلم بالغرور والظاهر أن حكمه حكم ما اذا تولى العقد فى أى فيه  
التفصيل المتقدم بين كونه يخفى عليه امرها ام لا (قوله حيث علم بغرور الولي وسكت) أى بأن يكون ذلك الولي وكل ذلك الاجنبى فى  
العقد وما اذا لم يعلم بغرور الولي فهل ينزل منزلة العاقد ويجرى فيه التفصيل المتقدم بين أن يكون يخفى عليه امرها أولا لانه لما وكل صار  
بمنزلة العاقد وهو الظاهر (قوله الا أن يخبر) فلا يرجع عليه مع توليه العقد ولو علم وغرولا عليها ما لم يقل أنا ضمن لك انها غير سوداء أو  
فحو ذلك فيرجع عليه اضماته (قوله الا أن يخبرانه غير ولي) الا أنه اذا لم يطلع على ذلك الا بعد الدخول فانه يرجع عليه بالزائد فان اطلع  
على خلاف الوصف قبله فهو بالخيار ان شاء بقى وعليه جميع الصداق وان شاء فارق ولا شئ عليه (قوله لان لم يتوله) ويتأ كدأ به الا ان  
يقول أنا ضمن لك كذا فيرجع عليه ايضا بما زاد على صداق مثلها اذا لم يجدها على ما ضمن وليا كان أو غيره (قوله وولد المغرور) من  
امة ولو بشائبة أو من سيدها (قوله وولد المغرور) واذا اراد أمسا كها فليست بينهما بفرق بين الماهى لان الماهى قبل الإجازة الولد فيه



حرفه فانه يغرم قيمته (قوله فانه يغرم قيمته) أي لسيد الامة ان أذن لشخص في الاستخلاف ولم يأذن له في الغرور فان أذن له في الغرور فلا قيمة للولد (قوله فقال المتولى) أي أو الامة (قوله والحال ان السيد لم يأذن له في أن يقول الخ) زاد في كفه الغارة وبهذا تعلم ان التقرير واحد لانها المارضية بقول الولي وسكنت فقد غرت والحاصل ان أول الحل يقتضي ان الغارة الامة وهذا يقتضي أن الغارة المتولى فيبينها تناف والجواب ما علمت الا أنه يقتضي انهما اذا اتفق المتولى معها في الغرور وأخبر بأنه ولي خاص أو سكت يغرم فيكون غرورها لا تأثيره فيكون قول المصنف وعلى غار غير ولي تولى العقد شاملا للصورتين (٣٤٧) غرور حده أو معها أو ان الواو

الحرف فانه يغرم قيمته وصورة كلام المؤلف أنه عقد الامة شخص وكله سيدها على أن يزوجهما فقال المتولى انما حرة وأخبر أنه غير ولي حتى لا يتوجه عليه غرم والحال ان السيد لم يأذن له في أن يقول انما حرة ولو غره السيد لم يكن للسيد قيمة ولدها على الزوج على ما يظهر وعلى الزوج قيمة الامة (ص) وعليه الاقل من المسمى وصادق المثل (ش) يعني ان الحر المغرور يلزمه لتلك الامة الغارة اذا فارقها الاقل من المسمى أو من صادق المثل اذ من حجة الزوج أن يقول ان كان المسمى أقل قدر ضيقت به على انما حرة فرضاها به على انما أمة أولى وان كان المسمى أكثر من صادق المثل فلا يلزمه الا صادق المثل لانه يقول لم أدفع المسمى الا على انما حرة وقيل عليه الا أكثر من المسمى ومن صادق المثل وقولت أيضا وأنكر وقيل لها ربع دينار كالحرة الغارة كما مر والفرق على المشهور ان الامة الغارة قد حدثت فيها عيب يعود ضرره على السيد فلزم الاقل بخلاف الحرة فلا شيء لها الا ربع دينار وفهم من قولنا ان الامة اذا غرت الحرة الخ ان الغارة هي أمارو غره غير ما فعله المسمى وهو كذلك وقولنا اذا فارقها احتراز عما اذا أمسكها فعليه المسمى وانما يجوز له امساكها بشرط خوف العنت وعدم الطول ولذن سيدها لها في استخلاف من يزوجهما سواء عينه أو لا فان أذن لها في النكاح ولم يأذن لها في الاستخلاف فسخ أبدا (ص) وقيمة الولد دون ماله يوم الحكم (ش) تقدم انه قال وعليه الاقل من المسمى وصادق المثل وعطف هذا عليه وتقدم ان الحر المغرور يغرم لسيد أمهم قيمة أولاده على انهم أرقاء أمسك أو فارق ولا يغرم الاب لسيد أمهم شيئا من أموالهم انما يغرم له القيمة فقط وتعتبر يوم الحكم ان كان حيا لا يوم الولادة لان الضمان سببه منع السيد من الولد وهو انما يتحقق يوم الحكم فلو مات الولد قبل يوم الحكم سقطت قيمته على الاول لا الثاني فلو استحققت حاملا فالقيمة يوم الولادة اتفاقا (ص) الا لكجده (ش) يعني ان محل غرم القيمة على الحر المغرور ما لم يكن الولد يعتق على سيد أمه فان كان يعتق على سيد أمه فانه لا غرامة على الاب المغرور حينئذ لقيمة ولده كما لو غرت الولد أمة أبيه أو أمة جده من أب أو أم أو أمة أمه بالحرية فترزوها طائرا حريتها وأولدها ثم علم بعد ذلك برزوها فان الولد يعتق على جده أو على جدته ولا قيمة فيه (ص) ولا ولده (ش) أي ولا ولا للجد ونحوه على الولد المذكور لانه عتق على سيد الامة بالاصالة أي تخلق على الحرية لانه عتق بالملك حتى يكون فيه الولاء وفائدة نفي الولاء عن الجد مع انه يرثه بالنسب تظهر لو قيل به في الجد لا اذ لا يرث بالنسب (ص) وعلى الغرور في أم الولد (ش) عطف على المقدر أي وعليه أي المغرور قيمة ولده يوم الحكم على أنه رقيق في غير ولد أم الولد والمدة وعلى الغرور في أم الولد أي في ولد أم الولد الغارة لو جاز بيعه لاحتمال أن يموت سيد أمه قبله فيكون حرا أو احتمال أن يموت قبل سيد أمه فيكون رقيقا (ص) والمدة (ش) أي وتجب القيمة على الزوج المغرور في ولد المدة وعلى الغرور على المشهور لاحتمال موته قبل السيد فيكون رقيقا أو بعده ويحمله الثلث خزا أو يحمله بعضه أو لا يحمل منه شيئا فيرق

في قوله وصورة الخ بمعنى أو (قوله أو من صادق المثل) الاولى أن يقول ومن صادق المثل (قوله وتوولت أيضا) أي ان المدونة توولت على الاول وهو ان عليه الاقل فقد تأول ابن رشد والاكثر المدونة على هذا القول وهو نص ابن القاسم في العتبية وتوولت أيضا على ان عليه الاكثر وقوله وأنكر معنى العبارة وأنكر هذا القول أشهب وقال ليس لها الا المسمى وليس المراد انكار التأويل بل انكار القول ثم مفاد غيره ان التأويل الثاني ليس هذا بل انما مفاده ان الثاني ان عليه صادق المثل وان زاد على المسمى ولم توول المدونة على هذا القول (قوله احتراز عما اذا أمسكها فعليه المسمى) هذا اذا كان المغرور حرا وأما اذا كان المغرور رقيقا فانه يرجع عليها بالفضل على مهر مثلها وان أمسكها فان عليه صادق المثل فهو

يفارق الحر (قوله وتعتبر يوم الحكم) أي يوم الحكم بقيمة الولد (قوله الا لكجده) وعليه في في أمة الجد الاقل من المسمى وصادق المثل (قوله كما لو غرت الولد أمة أبيه) فلو غرت أمة الابن والده فترزوها ووطئها وجاءت منه بولد لمسكها ابتداء بالقيمة ولا قيمة عليه للولد ولا صادق لها وينسخ النكاح (قوله لو قيل به) أي الولاء (قوله وعلى الغرور) وأما ولد المبيعة فبميزانها يعتق بعضه فيغرم الاب قيمة البعض القن يوم الحكم ويغرم قيمة ولد المعلقة لاجل على الغرور لذلك لاجل على رجاء العتق بالبقاء الى الاجل وخوف موتهم قبل انقضائه (قوله أو احتمال) كذا في نسخة بأو وهي بمعنى الواو (قوله على المشهور الخ) ومقابله يقول ان ولد المدة يقوم قيمة عبده وهو نص ابن المواز



(قوله فاحتمالات الرق أكثر) مثلاً لو كانت قيمته قناتين وثلاثين ويحتمل أن يكون رقاً خالصاً في حالتين وحراً في حالة واحدة وبعضه حر وبعضه رق فالرق له حالتان ونصف والحرية له حالة ونصف فاقسم اثنين وثلاثين على ثمانية أنصاف فيخص كل واحد أربعة فيكون لاحتمال الرق عشرون وللحرية اثنا عشر فيغرم عشرين للسيد الام وهذا تقريب (قوله وهو ليس بفهوم شرط) الواو بمعنى أو أى أن علامة التصريح اما لقوة الخلاف أى لقوة القول المخالف الذى يقول لا يسقط وهو أشبه القائل تعتبر القيمة يوم الولادة لانه يوم مشدأ تلف على سيده فلو مات الولد قبل يوم الحكم لم تسقط قيمته أو لانه ليس بفهوم شرط (قوله فانه لا يلزمه شئ) أى لا يلزم الأب شئ (قوله لان ذلك) أى الاقتصاص أو الهروب قبل يوم الحكم بموته وذلك ان القتل كان قبل الحكم بالقيمة فليتبعه من اقتصاص أو هروب يكون قبل الحكم بموته وذلك لانه لا يقتل (٣٤٨) تعذر الحكم بقيمته (قوله لانه انما دفعها بحكم) أى فلم يكن متعدياً

حتى يكون للسيد على الجاني شئ (قوله بالاقل من تمة القيمة أو الدية) المناسب الواو مثلاً الدية ألف دينار وصالح بخمسة مائة والقيمة ستمائة مثلاً فان الخمسمائة يأخذها السيد ويرجع السيد على الجاني بمائة التى هي تمة القيمة فتمة الدية خمسمائة وتمة القيمة مائة والمائة أقل من الخمسمائة فلو كانت القيمة اثني عشر مائة يرجع السيد على الجاني بخمسمائة التى هي تمة الدية فتمة القيمة سبعمائة وتمة الدية خمسمائة والخمسمائة التى هي تمة الدية أقل من السبعمائة التى هي تمة القيمة فيرجع بتمة الدية (قوله اذا عفا الأب قولان) حاصله انه اذا عفا الأب فلا يتبع شئ والخلاف انما هو في اتباع

مالا يحمله الثالث من بعضه أو كله فاحتمالات الرق في ولد المدبرة أكثر منه في ولد أم الولد (ص) وسقطت بموته (ش) الضمير في قوله سقطت عائداً على قيمة ولد الغارة وفي موته يحتمل أن يعود على موت الولد والمعنى ان قيمته انما تعتبر يوم الحكم فاذا مات الولد قبل الحكم به اسقطت قيمته عن الأب المغرور في كل ما هو مفهوم قوله فيما مر يوم الحكم وصرح به لقوة الخلاف فيه وهو ليس بفهوم شرط ويحتمل أن يعود على موت سيد أم الولد أو المدبرة والمعنى ان سيد أم الولد أو المدبرة اذا مات فان التقويم يسقط عن الأب لخروج الولد للحرية (ص) والاقل من قيمته أو ديتته ان قتل (ش) يعنى ان ولد الجرح المغرور اذا قتل قبل الحكم على أبيه بقيمته فانه يلزم أباه الاقل من الدية أو القيمة يوم القتل والدية تشمل الخطأ وصالح العمد فان كانت الدية أقل من قيمته فلا يلزم الأب غيرها لانه هو الذى أخذه والدية بمنزلة عين العبد وان كانت القيمة أقل من الدية فلا يلزمه غيرها بمنزلة مالو كان الولد حياً فلو اقتص الأب أو هرب القائل فانه لا يلزمه شئ لان ذلك قبل يوم الحكم بالقيمة واذا كانت القيمة أقل أداها الأب من أول نجوم الدية فان لم يف الاول من الثاني وهكذا ولو تلف الأب الدية وهو عديم لم يكن للسيد على الجاني شئ لانه انما دفعها بحكم ولو صالح بأقل من الدية رجع السيد على القائل بالاقل من تمة القيمة أو الدية وهل يرجع السيد على الجاني اذا عفا الأب قولان ويختص الأب من دية الخطأ بقدر القيمة والباقي بينه وبين الورثة على الفرائض (ص) أو من غرته أو ما نقصها ان ألقته (ش) يعنى أن الامة الغارة اذا ضرب شخص بطنها فألقت جنيناً ميتاً وهي حية أى خرج الجنين كله منها وهي حية فأخذ الأب فيه من الجاني عشرة دية حرة نقداً أو عبداً أو وليدة تساويه فان الأب يلزمه أن يغرم للسيد الاقل مما أخذه من الغرة أو من عشرة قيمة أمه يوم الضرب فزاده بقوله أو ما نقصها عشرة قيمة أمه وعبر عنه بما ذكر للاختصار اذا لا يعرف هنام من قال الواجب في جنين الغارة ما نقصها وان كان هو قول ابن وهب في باب الجنائيات أما ان خرج حياً ففيه الدية ويرجع فيه الى قوله الاقل من قيمته أو ديتته (ص) كجرحه (ش) يعنى ان ولد الغارة اذا جرحه شخص أى جنى عليه فيمادون النفس فصالح أبوه على ذلك الجرح أو أخذ ديتته ان كان فيه شئ مقدراً من الشارع فانه يغرم للسيد الاقل مما قبضه من الجاني وما بين قيمة الولد صحيحاً أو مجروحاً يوم جرح وذلك بعد ان يدفع الأب الى السيد قيمة الولد ناقصاً (ص) ولعدمه تؤخذ من الابن (ش) يعنى ان الأب اذا كان معسراً بأن مات أو فلس فان القيمة تؤخذ من الابن عن نفسه لانها

السيد الجاني وتظاهر هذا الخلاف سواء وقع العرق في عمد أو خطأ وهو ظاهر في العمد وأما في الخطأ فينبغي أن يتبع السيد الجاني (قوله ويختص الأب من دية الخطأ) وكذا صالح العمد (قوله والباقي الخ) كما اذا وجد للولد ولد أو ولد ولد (قوله أو من عشرة قيمة) أو بمعنى الواو وكذا يقال في نظائره وذلك لان الاقلية انما تكون بين شيئين (قوله وان كان قول ابن وهب في باب الجنائيات الخ) فانه قال في جنين الامة ما نقصها سواء غرت أم لا فاذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول اذا لا يعرف هنام من قال عليه الاقل من غرته أو ما نقصها وان كان ما نقصها قول ابن وهب في باب الجنائيات (قوله قيمة الولد ناقصاً) أى يوم الحكم مثلاً قيمته سليماً عشرون وناقصاً عشرة فيأين قيمته صحيحاً أو مجروحاً عشرة فينظر الاقل من الامرين الذى قبضه من الجاني وما بين القيمتين يغرمه للسيد زيادة على قيمته ناقصاً فاذا كان قبض من الجاني خمسة قيد دفعها الأب زيادة على قيمته مجروحاً فاذا كان قبض خمسة عشر فيغرم عشرة زيادة على قيمته مجروحاً الصابط معك ان أقل الامرين يغرمه الأب للسيد زيادة على قيمته مجروحاً (قوله فان القيمة تؤخذ) هذا



بناء على ان نسخة المتن بالتاء المثناة من فوق والاولى قرأته بالمثناة من تحت أى يؤخذ ما لزم الاب من قيمته أو الاقل مما أخذ وما نقصته قيمته مجروحاً عن قيمته سالماً (قوله من ترك الميث) كان الابن أو الاب وقوله بكناية أى انه اذا جنى جناية فيها شئ فتؤخذ من تركته (قوله من أولهما يسارا على المشهور) انظر المقابل وعبارته كعبارة بهرام (قوله أى قيمة نفسه) القسط يطلق على المقدار لغة فلا حاجة الى أن يقال وفي التعبير بالقسط تسامح لانه يقتضى ان للجميع قيمة واحدة وان لكل واحد منهما قسطاً مع أن المراد القيمة (قوله رجعت القيمة لسيدها) سواء كان هذا السيد هو الذى عقد الكتابة ابتداءً أو آخر اشترى كتابة أمة (٣٤٩) لا آخر ثم عجزت وورقت لا آخر فإن

قيمة الولد للمشتري ان اشترط مالها أو استحق الولد لغير من كاتب أمه تبعاً لاستحقاق أمه من يدمن كاتبها فانه يغرم قيمته المستحقة لها (قوله تنبيه) بقي أولاد المعتقة لأجل فتعتبر قيمة خدمتهم على أنهم أحرار عند ذلك لأجل (قوله وقبل قول الزوج انه غر) لانه ادعى الغالب (قوله يعنى ان الزوج الحر) أى الشامل للرجل والمرأة (قوله يمين كما يفيد شرح الشامل) ونظر الخطاب في اليمين وقيل بلامين وانظر ما أراد بشرح الشامل هل هو شرح السخاوى (قوله ثم اطلع السليم على عيب المعيب) أطلق العبارة وهو طريقة ابن القاسم وقيد عبد الملك بما اذا كان موجب الخيار بها وأما لو كان موجب الخيار به بان كان العيب بالرجل فليس كالعديم بل تأخذ منه ما دفعت له وهذا التفصيل يفيد ما فى الخلع عطفاً على ما يرد فيه المال اليها أو لعيب خيار به وهو الموافق لما فى المدونة أيضاً والحاصل ان المصنف مشى هنا على قول ابن القاسم فى الاطلاق ومشى فيما يأتى على قول عبد الملك ورجع عج الاق وقال

فى معنى الفداء وهو أولى به ولا يرجع بشئ منها على أبيه وكذلك الاب اذا غرمها فانه لا يرجع بشئ منها على ولده ويحاصص بهما غرماء المفلس وتؤخذ من تركه الميث بكنايته ودل قوله ولعدهم الخ أنهم مالو كانوا مملين أن القيمة تؤخذ من الاب فان كانا معسرين فانها تؤخذ من أولهما يسارا على المشهور ولو عجز بدل الابن بالولد كان أحسن كفى المدونة وكما عبر به هو فى قوله بعد (ولا يؤخذ من ولده من الأولاد الا قسطه) المرتب على الاب أى اذا تعدد الولد وكان الاب معدياً وفيهم المعسر والموسر فانه لا يؤخذ من الولد الموسر الا قسطه أى قيمة نفسه لا قيمة من أعسر من اخوته ولا من غاب منهم أو مات فليسوا كالحلاء يؤخذ بعضهم عن بعض (ص) ووقفت قيمة ولد المكاتبه فان أدت رجعت للاب (ش) صورة المسئلة غرته الامة بالحريه فتزوجها على ذلك وأولدها ثم علم بعد ذلك وثبت أنها مكاتبه فان أولادها تؤخذ قيمتهم على أنهم أرقاء وتوضع على يدا مملين فان أدت الام كتابتها خرجت حرة وترجع القيمة للاب لان الغيب كشف انها عند عقد الكتابة كانت حرة وان عجزت عنها أو عن بعضها رجعت القيمة لسيدها المكشف الغيب عن رقها وانما لم يقوم ولد المكاتبه على غروره كولد أم الولد والمذبة بل يقوم على انه رق لانه أدخل فى الرق منهما ألا ترى الى قولهم المكاتب عديم ما بقى عليه درهم (ص) وقيل قول الزوج انه غر (ش) يعنى ان الزوج الحر اذا ادعى على السيد أو على الامة أنهم ما غرهم بالحريه وكذباه وقال لابل أنت علمت بعدم الحريه فالقول قول الزوج يمين كما يفيد شرح الشامل (ص) ولو طلقها أو ماتا ثم اطلع على موجب خيار فكالعدم (ش) يعنى ان الزوج اذا طلق زوجته ثم اطلع السليم على عيب المعيب فيدفع الزوج لها الصداق كاملاً ان كان دخل بها أو نصفه ان لم يدخل بها ويصير المعيب كالعدم وكذلك لو ماتا أو مات أحدهما فلا قيام لورثة السليم على ورثة المعيب ولا للحي على ورثة الميث والارث ثابت بينهما تقر يط السليم فى الفحص عن حال المعيب وبالموت يكمل الصداق سواء دخل بها أم لا وفى كلام تت نظر (ص) ولولى كتم العي ونحوه (ش) أى مع عدم شرط الزوج السلامة مما ذكر لان النكاح مبنى على المكارمة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكرهه المشتري (ص) وعليه كتم الخنى (ش) يعنى أن الولي يجب عليه كتم الفواحش عن وليته سواء كانت زناً أو غيره من سرقة ونحوها وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة من الخنى (ص) والأصح منع الاجذم من وطء أمائه (ش) يعنى ان الانسان اذا اشتد به الجذام فانه يمنع من وطء أمائه لان ذلك يضر بهن حينئذ والمنع المراد به هنا الحيولة والبرص بمنزلة الجذام بجماع العلة كفى الطرور والزوجة أولى بالمنع من الامة لان تصرفه فى الامة أشد من تصرفه فى الزوجة (ص) والعربية رد المولى

(٣٣ - نرى ثابت) بعض شيوخنا وما هنا هو الصواب (قوله وفى كلام تت نظر) لانه جعل اذا لم يدخل بها عليه نصف الصداق (قوله الخنى) بفتح على الخاء فى نسخة مظنون بها الصحة من المختار (قوله وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة) لم يرتضه عج بما حاصله انه لما شرط السلامة وجب اعلامه بذلك (قوله اذا اشتد به الجذام) فيه اشارة الى تقييد كلام المصنف بمن اشتد جذامه ليوافق النقل ونظر فيه هل المراد بالسيد المتحقق كونه جذاماً أو برصاً أولاً والظاهر ان المراد الزائد لا المتحقق كونه جذاماً والظاهر لا نفقة لامرأة المجذم أو البرص حيث منعت نفسها خوفاً العدوى (قوله والمنع المراد به الحيولة) والظاهر أيضاً انه يحرم عليه ذلك واذا وجدها ابنة زناً فلا رد له مالم يشترط فليردها فان ردها فلا صداق لها ان لم يكن نكحاً وان بنى بها فعليه صداقها ويرجع به على من غرته فان كانت







و خلاصة ما هنالك ان عجم والشيخ سالم يقولان وكان عدي يوم العتق والشيخ ابراهيم يقول وكان عدي يوم العتق واستمر عدي وهو يرجع لما قاله عجم والشيخ سالم كما هو ظاهر وقال الشيخ أحمد وكان عدي ما حين القيام وان كان حين العتق ملياً بمناوبة من أعتق وهو مليء وعليه ديون سابقة وكان مؤسراً بها حين العتق ثم قام عليه أربابها في حال عديمه (قوله الى نفي العتق الموجب لخيارها) أي واذا انتفى العتق انتفى الخيار فصارت ثبوت الخيار يؤدي لنفي الخيار فانضح قوله وما أدى ثبوته أي والخيار الذي أدى ثبوته الى نفيه أي نفي الخيار بنفي العتق (قوله لانه اذا كان الخ) تعليل لقوله ففيه الحذف (٣٥١) (قوله جملة ماضوية) أي حالية (قوله فلذا قدرنا قد)

أي لاجل كونها ماضوية حالية (قوله وبعدها لها) أي بعد البناء لها ولو في نكاح تفويض (قوله وهي مفوضة) جملة حالية من فاعل رضيت أي في حال كونها منكوحة تفويضاً وفي قوله مفوضة تسامح لانهم البست مفوضة وانما المفوض نكاحها فلو بني بها قبل الفرض فلها صداق المثل رضيت أم لا (قوله فرضه بعد عتقها) وأما ما فرضه قبل عتقها واشترطه السيد فانه يعمل به والحاصل انه اذا أعتقها السيد قبل فرض الصداق ثم فرض لها بعد العتق ولم يكن بني بها قبل العتق فصداقها لها ولو اشترطه السيد (قوله الا أن يأخذ السيد) أي قبل عتقها من الزوج على وجه الاتزاع (قوله أو يشترطه) راجع لقوله وبعدها لها أي الا أن يشترط السيد لنفسه بعد ما ملكه قبل عتقها وأما ما ملكه بعد عتقها فلا يفيد اشتراطه فظهر صورتان اشترط ما ملكه قبل العتق واشترط ما ملكه بعد العتق فلا يفيد في الثاني ويفيد في الاول وأما ما اشترطه في حال عتقها لها قبل البناء في نكاح التسمية فالظاهر أن يقال يعمل بشرطه فيما يستحقه وفيه جري

نفسها وقع الفراق ووجب الرجوع على السيد ولا مال له سواها وعليه دين سابق على العتق وهو الصداق وهو مانع من العتق فيجب بيعها في دينه فصار خيارها يؤدي الى نفي العتق الموجب لخيارها وما أدى ثبوته الى نفيه انتفى فقوله والفراق عطف على صداقها والموضوع انه وقع العتق قبل البناء ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه لانه اذا كان قيد في المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف أي وسقط اختيار الفراق قبل البناء ان كان قبضه أي الصداق السيد قبل عتقها وقد كان عدي ما حين عتقها جملة ماضوية فلذا قدرنا قد ما لو حصل ذلك بعد البناء كان لها الفراق لانها استحققت الصداق بالميسر (ص) وبعدها لها (ش) يعني أن الامة اذا اختارت نفسها بعد كمال عتقها تحت العبد بعد البناء فانما تستحق الصداق ويكون لها الا أن يأخذ السيد أو يشترطه فانه يكون له كما يأتي (ص) كما لو رضيت وهي مفوضة بما فرضه بعد عتقها لها (ش) التشبيه في أن الصداق يكون للامة لا للسيد ولو اشترطه وصورة المسئلة كما قال المؤلف زوج أمته نكاح تفويض ثم تجز عتقها ثم فرض الزوج لها صداقاً ورضيت بالمقام معه وذلك قبل البناء فان الصداق يكون لها لانها ملكته بالفريضة المتأخرة عن العتق والسيد انما له انتزاع المال الذي ملكته الامة قبل العتق وهذا انما ملكه بعد عتقها وله هذه الوصية الزوج أو طلق قبل أن يفرض لها لم يكن لها شيء من الصداق فقوله بما فرضه متعلق برضيت وقوله بعد عتقها لها متعلق بفرض فهو مال تجدد لها بعد عتقها (ص) الا أن يأخذ السيد أو يشترطه (ش) هو راجع لقوله وبعدها لها (ص) وصدقت ان لم تمكنه أنهما ما رضيت وان بعد سنة (ش) صورة المسئلة كما قال المؤلف أن السيد تجز عتق أمته وهي تحت عتق عتق وسكنت مدة والحال انهم تمكنه فيها ثم طلبت الفراق بعد ذلك وقالت لم أرض بالمقام معه وانما سكت لأتظرفي نفسي فانما تصدق في ذلك ولا عين عليا فقوله وصدقت أي في دعواها انهما ما رضيت بالبقاء معه وان سكوتهم لم يكن ناشئاً عن رضا وان بعد سنة أي بعد الوقوف كما لو أوقفها لهما كم هذه المدة جهلاً أو غفلاً عن ذلك ابن عرفة ونقل ابن عبد السلام سقوط خيارها طول المدة ونقله عن العتبية أنها تخلف وأن بعضهم أجراه على أيمان التهمة لأعرفه انتهى (ص) الا أن تسقطه أو تمكنه (ش) هذا راجع لقوله ولن كل عتقها الخ أي الا أن تسقط خيارها بأن تقول أسقطته أو اخترت المقام معه فلا خيار لها بعد ذلك وكذلك اذا مكنته من نفسها طائفة كما يشعر به التمكين من الوطء أو من مقدماته ولو لم يفعل ويدخل في قوله أو تمكنه ما اذا تلذذت بالزوج لانه اذا تلذذ بها مع محاولته لها يكون مسقطاً فاحرى اذا تلذذت به دون محاولة (ص) ولو جهلت الحكم لا العتق (ش) يعني أن الامة اذا علمت بعتقها وأسقطت

خلاف هل تلك بالقعد الكل أو النصف أو لا تلك شيئاً (قوله ونقل ابن عبد السلام) حاصله أن ابن عبد السلام ذكر قولين أولهما انه يسقط خيارها طول المدة الثاني وهو العتبية انه لا يسقط بل تخلف وقوله وأن بعضهم أجراه على أيمان التهمة أي ونقل أن بعضهم الخ لا بقيد كونه عن العتبية بل بدونه أي ان الزوج اتهمها على انها أسقطت حقها حين مكنت تلك المدة وكلاهما ماضية لان القول قولها بغير عين وقوله أجراه على أيمان التهمة أي والمعتمد توجهها (قوله الا أن تسقطه) ولو سفيهة وكذا الصغيرة اذا كان الاسقاط حينئذ نظراً لها والا لم يلزمها كما تقدم (قوله ولو جهلت الحكم) بأن لها الخيار أو بأن تمكينها طائفة مسقط وإن لم يشتر الحكم عند الناس



(قوله كوطئه المملكة الخ) تشبيهه في انه يعاقب أي قبل علمها بالخير أو التملك وقبل علم ذات الشرط بزواجه مثلا كأن قال لها ان تزوجت عليك فأمر لك بذلك فتزوج عليها ثم وطئها قبل علمها بالزواج (قوله ولو ادعى عليها العلم وخالفته) بأن تصادق على المسيس والطوع واختلاف في علمها بالعتق فالقول قولها هذا صورته فان ادعى عليها الاصابة وخالفته فان أنكرت الخلوة فالقول قولها مع يمينها وان اعترفت بها فالقول قولها مع يمينه وان تصادقا (٣٥٢) على المسيس وادعى الطوع وادعت الاكراه فالقول قولها مع يمينه وأما

لونسيت العتق فلا تعذر بذلك  
(قوله ولها الا كثر من المسمى الخ)  
هذا ان كان نكاحه صحيحا أو فاسدا  
لعقده فان كان فاسدا الصداقه وجب  
لها بالدخول مهر مثلها اتفاقا قاله  
الخطاب (قوله وظاهر الخ) هذا  
يعارض صدر رحله وعبارته في لـ  
هكذا ومفاد به رام ترجيح هذا  
التميم وهو ظاهر (قوله معذورة)  
لازم لقوله مظلومة (قوله أو بينها)  
ولو كان تأخيرها لحبس فقوله  
الآتي التأخير لحبس محله حيث  
لم يبينها قبل ذلك (قوله أو بينها  
الخ) انما ذكره ليرتب عليه قوله  
لا يرجح والافعالوم أن الاختيار  
لا يكون الامع وجود العصمة (قوله  
فلم تختر حتى أبانها) أي ولها نصف  
الصداق اطلاقها قبل اختيارها  
نفسها ولا يدخل هذا تحت قوله  
وسقط صداقها قبل البناء لانه فيما  
اذا اختارت فراقه قبل طلاقها  
(قوله معطوف على التوهم) أي  
مع التوهم أي معطوف على قوله  
أن تسقطه مع توهم حرف الجر  
(قوله أو عتق) ظاهره وان لم تعلم  
هي بعته ولو كان الفرق الذي  
ذكر بين التأخير للحبس وغيره  
ربما يشعر بأن المسئلة في العالة  
(قوله عتق بصيغة الماضي) أي  
لا بالمصدر عطف على يرجح فانه

خيارها أو مكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد ذلك ولو قالت كنت أجهل ان  
التمكين يسقط خيارى ولا تعذر بالجهل أما ان جهات العتق ومكنت من نفسها فان ذلك  
لا يسقط خيارها وهي باقية على خيارها العذر بها بعد علمها بعتهها وينبغي أن يعاقب الزوج  
ان وطئها عالما بالعتق والحكم كوطئه المملكة والخيرة وذات الشرط قبل أن تختار ولو ادعى  
عليها العلم وخالفته لكان القول قولها محمد بن عيسى بن كافي الجواهر (ص) ولها الا كثر من  
المسمى وصداق المثل (ش) يعني أن الامة اذا كمل عتقها تحت العبد قبل البناء بها ولم تعلم  
هي بعتهها حتى وطئها العبد ثم علمت بذلك فاخترت الفراق فانه يلزمه لها حينئذ الا كثر من  
المسمى بينهما ومن صداق المثل لانها وطئت وهي حرة فان كان المسمى هو الا كثر فقد رضى به  
على انها أمة فرضاه به على انها حرة أخرى وان كان صداق مثلها كثر من المسمى فيدفعه لها  
وجوب الامة قيمة بضعها وظاهر كلام المؤلف أن لها الا كثر سواء اختارت الفراق أو البقاء كان  
الزوج عالما بعتهها أم لا كما قرر الجيزي هنا وليست كسئلة الغارة المتقدمة في قوله وعليه الاقل  
من المسمى وصداق المثل مع الفراق ومع الامسالة لها المسمى كما مر لان تلك غارة متعديّة  
وهذه مظلومة معذورة ومحل كلام المؤلف أن العتق وقع قبل الدخول بها والا فليس لها  
الا المسمى فقط لانها استحقته بالمسيس (ص) أو بينها الا يرجح (ش) عطف على قوله  
الأن تسقطه الخ والمعنى أن الامة اذا كمل عتقها تحت العبد فلم تختر حتى أبانها فانه لا خيار  
لها بعد ذلك لزوال محل الطلاق لان ايقاعها الطلاق بعد ذلك لا محل له أمالو كان الطلاق الذي  
أوقعه الزوج رجعي فانه لا يسقط خيارها ولها أن تختار الفراق لتسقط رجوعه ويحقه طلاقها  
وهو طلاقه ثانية بائنة وقوله لا يرجح معطوف على التوهم أي توهم حرف الجر أي باسقاطها  
أو تمكينها أو بينونتها الا يرجح (ص) أو عتق قبل الاختيار (ش) عتق بصيغة الماضي  
يعني أن العبد اذا أعتقه سيده قبل أن تختار الامة فراقه فلا خيار لها حينئذ لان سبب خيارها  
اتصاف زوجها بالرق وحيث زال رقبه سقط خيارها والحكم بدور مع العلة وجودا وعدما (ص)  
التأخير لحبس (ش) يعني أن الامة اذا كمل عتقها تحت العبد في حال حبسها ومنعها من  
ايقاع الطلاق في حال حبسها وأمرها بتأخير ايقاع الطلاق الى انقضاء زمن حبسها فعتق  
العبد قبل فراغ زمن حبسها فان ذلك لا يسقط خيارها لانها معذورة بالتأخير على المشهور ثم  
ان الاستثناء من معنى قوله أو عتق الخ أي فان أخرت الفراق حتى عتق سقط خيارها الا لتأخير  
لاجل حبس فقدا استثنى تأخيرها من تأخير (ص) وان تزوجت قبل علمها ودخولها فانت  
بدخول الثاني (ش) يعني أن الامة اذا عتقت تحت العبد فاخترت الفراق وتزوجت بغيره ثم ثبت  
بالبينة أن زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تكن قد علمت بذلك حتى دخل بها الزوج أو تلذذ  
بها فانها نفوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده علم كذات الوليين ولا مفهوم لقوله ودخولها

لا يصح كما هو ظاهر (قوله التأخير لحبس) فان أوقعت فراقه في الحبس لم يجبر على الرجعة لانها طلاقه بائنة  
(قوله على المشهور) ومقابلها ماصوبه الخ من سقوطه (قوله ثم ان الاستثناء الخ) ظاهره انه مستثنى من قوله فان أخرت الخ وفيه  
تساعيل من محذوف والتقدير فان أخرت سقط خيارها في كل حالة الا في حالة التأخير لحبس (قوله قبل علمها الخ) والاصل عدمه  
ان تازغانه كذات الوليين (تنبه) كلام ابن الحاجب والشارح يفيد أن هذا فيما اذا كان الزوج غائبا أو اما ان كان حاضرا فالنص  
لا نفوت بدخول الثاني واستظهر ابن عرفة العكس وظاهره ما في شرح تبيين العموم (قوله حيث لم يكن عنده علم) بأن الاول عتق قبلها



وأنه يسقط خيارها (قوله ولها ان أوقفها الخ) أي الزوج عند الخ كما بمحضرة عتقها واذا عتق العبد من نفسه سقط خيارها (قوله في المذاكرات) كأن يجتمع عوا في ولية فيتم هذا كروا في العلم (فصل الصداق) (قوله الركن الخامس وهو الصداق) مأخوذ من الصداق ضد الكذب لان دخوله بينهم ما دليل على صدقهما ومعنى كونه ركنًا انه لا يصح اسقاطه لانه يشترط تسميته عند العقد فلا يردانه يصح نكاح التفويض ولم يقع فيه تسمية (قوله اثباتا) كالتطهارة والاتقاع وقوله ونفيا أي كالجروا أنت خير بانه يلزم من اشتراط الاثبات اشتراط النفي (قوله وثمرة) محترز قوله والمعلومية (قوله على التبقية) وأما بيع الثمرة التي لم يبد صلحها على القطع فانه يجوز (قوله انه يجوز النكاح على الشورة) أي يجوز نكاح امرأة على أن يعطيها جهاز بيت كما يأتي (٣٥٣) تصويره (قوله أو على عدد من

رقيق) كأن يجعل لها أربعة من الارقاء ويطلق (قوله أعطيت السكة الغالبة) بأن يجعل لها عشرة دنانير ويطلق وكان في البلد محبوب ومحمدى وبرايمي فتعطي العشرة من الغالب (قوله كمتزوج برقيق لم يذ كر جرانا) تعطي من الاغلب ان كان والاف من جميعها بالسوية وأراد بالسودان ما يشمل الحبش أو أراد بالجر ما يشمل الحبش (قوله كالبيع) أي فيجوز أن يعقد الشراء على الالتزام على عبد يختاره المشتري من عبيد معينة (قوله بهذا العام) أي الصداق وقوله أي ان هذه الصورة الخ يفيد أنه من تشبيه أحد المتغيرين بالأخر من تشبيه الخاص بالعام (قوله يريد وهو حاضر) أي العبد المختار يشترط أن يكون حاضرا وأن يكون مملوكا للبائع والزوج ولا بد أن يكون المختار منه متعددًا ومثل الحضور غيبة العبيد المختار منهم اذا وصفوا (قوله أما لو كان العبد غائبا) أي الذي يختاره من عبيد غائبة فلا بد من وصفهم أي وصف العبيد الذين يختار منهم واحدًا هذا ظاهر عبارته والواقع ليس كذلك لان كلام ابن

أي وقبل دخول الزوج الاول بها اذا فرق بين أن يكون دخل بها أو لا فعلى الوجهين تقوت بدخول الزوج الثاني بها أو تملذه بلا علم (ص) ولها ان أوقفها تأخير تنظر فيه (ش) يعني ان الامة اذا كمل عتقها تحت العبد فوقفها زوجها بمحضرة العتق وقال إما أن تختاريني أي تختارى المقام معي أو الفراق فقالت أمهاوني حتى أنتظر واستشير في ذلك فانها تجاب لذلك والتأخير موكل الى اجتهاد الامام فما وقع للمازرى في المذاكرات من تحديده بثلاثة أيام ضعيف وقوله تنظر فيه صفة تأخير ثم انه لا نفقة لها في مدة التأخير لان المنع منها وما أنهى الكلام على أركان النكاح الاربعة شرع في الكلام على الركن الخامس وهو الصداق وآخره لطول الكلام عليه فقال

**فصل الصداق كالثلث** (ش) يعني ان الصداق يشترط فيه ما يشترط في الثمن اثباتا ونفيا فيشترط فيه الطهارة والاتقاع والقدرة على التسليم والمعلومية لاخر ولو كانت الزوجة ذمية ولا أتى وثمرة لم يبد صلحها على التبقية ولا يلزم أن يعطى المشبه حكم المشبه به من كل وجه لان الغرر في هذا الباب أوسع من الغرر في البيع ألا ترى أنه يجوز النكاح على الشورة أو على عدد من رقيق كما يأتي وبعضهم كتب على قوله كالثلث أي في الجواز وعدمه لافي الحكم لجواز دون ربع دينار غنا اه واذا سقط ذلك سكة الدنانير أو الدراهم أعطيت السكة الغالبة يوم النكاح فان تساوت أخذت من جميعها بالسوية كمتزوج برقيق لم يذ كر جرانا ولا سودانا وفي البيع يفسدان لم يكن غالب (ص) كعبد يختاره هي لاهو (ش) الاحسن تفريعه بالفاء كما فعل ابن الحاجب ونصه بعدم ما هو فيجوز على عبد يختاره لا يختاره كالبيع التوضيح لانها ان كانت هي المختارة فقد دخل على انها أخذت الاحسن فلا غرر بخلاف ما اذا كان الزوج المختار وقوله كالبيع تشبيهه لافادة الحكم وقوله كعبد الخ تمثيل أو تشبيه أي ان هذا الخاص مشبه بهذا العام أي ان هذه الصورة مشبهة بغيرها من صور الصداق المستوفى لشروط الثمن المستفادة من قوله الصداق كالثلث وقوله كعبد أي على عبد غير موصوف كما قاله المؤلف يريد وهو حاضر أمالو كان غائبا فانه لا يجوز حتى يصفه كما قاله ابن الحاجب ولفظه أمالو كان العبد غائبا فلا بد من وصفه والافسد (ص) وضمائه (ش) أي ان ضمان الصداق اذا ثبت هلاكه كضمان المبيع وقد علمت ان البيع نارة يكون صحيحا ونارة يكون فاسدا وكذلك النكاح فان كان النكاح صحيحا فان الزوجة تضمن الصداق بمجرد العقد وان كان فاسدا فلا تضمنه الا بالقبض وهذا ما لم يحصل طلاق قبل الدخول والافسيات أي

الحاجب فيما اذا كان المبيع عبد بعينه غائبا فانه لا يجوز بيعه الا اذا وصف له لكن هل اذا كان له عبيد غائبة ووصفوا فهل يصح النكاح على ان يختار واحدا من هؤلاء العبيد الموصوفين بالصفة المميزة لذلك وهو الظاهر (قوله اذا ثبت هلاكه) أي أو كان مما لا يغاب عليه (قوله تضمن الصداق بمجرد العقد) أي فاذا تلف ذلك الصداق ولو كان بيد الزوج فضمائه من الزوجة أي فيضيع على الزوجة والفرض انه مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقام على هلاكه يئنه (قوله وهذا) أي ما تقدم من قوله فان كان النكاح صحيحا الخ (قوله والافسيات) أي في قول المصنف وضمائه ان ثبت هلاكه أو كان مما لا يغاب عليه منها الخ فاذا حصل طلاق قبل الدخول والفرض ما ذكر من كونه مما يغاب عليه وقامت على هلاكه يئنه أو كان مما لا يغاب عليه وحصل تلف فتمسا سوا كان بيد الزوج أو بيد الزوجة فن ضاع من يده لا يفرم



لصاحبه حصته وأما إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة وحصل طلاق قبل الدخول فضمنانه من الذي بيده كان الزوج أو الزوجة فمن ضاع من يده يغرم لصاحبه ما يخصه وهذا في الصحيح ومثله الفاسد لعقد حيث وجب المسمى وقوله وان كان فاسدا فلا تضمنه الا بالقبض ما لم يكن فاسدا لعقد ويجب فيه المسمى كما تقدم بأن كان فاسدا لصدقه أو لعقد ويجب فيه صدق المثل على ما يأتي ان شاء الله تعالى والحاصل ان مثل الصحيح الفاسد لعقد حيث وجب فيه المسمى وأما ان وجب فيه صدق المثل أو كان فاسدا لصدقه ففي هاتين الصورتين لا تضمنه الا بالقبض لكن الضمان في الفاسد لصدقه مستمر ولو قامت هتالة بينة وفي الفاسد لعقد الذي وجب فيه صدق المثل الضمان حاصل الآن تقوم بينة (قوله كالبيع على خيار) خبران وقوله ولم يثبت هلاكه من تبط بالمشبه به ومثله يقال في المشبه وقوله فضمنانه من هلك بيده أي كان الزوج أو الزوجة وهو مفرع على قوله كالبيع على خيار فإذا كان بيد الزوج وادعى ضياعه وقد كان دخل بالزوجة فيضمن قيمته الزوجة وان كان بيدها ضاع عليها وان كان لم يدخل وطلق قبل البناء فيغرم لها نصف القيمة وان كان بيدها غرمت له نصف القيمة حيث كان الطلاق قبل الدخول (قوله وان كان سبب ضمانه تاته) أي فهو وبدون ذلك الحمل من عطف السبب على المسبب (قوله بخلاف البيع فيفسخ) البيع اذا كان المبيع معيناً واستحق (قوله ومثل المثل) معطوف على قوله بقيمة المقوم وقوله ولو مقوماً لاول الحال (قوله وترجع) (٢٥٤) بقيمة أي اذا كان معيناً وقوله أو مثله اذا كان مثلياً ولو مقوماً (قوله ولفظه

(ص) وتلفه (ش) يعني أن تلفه اذا لم يثبت هلاكه كالبيع على خيار ولم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه فضمنانه من هلك في يده وأما ان كان مما لا يغاب عليه أو قامت على هلاكه بينة فهو قوله وضمنانه لان معناه اذا ثبت هلاكه فيحمل ضمانه على صورة وتلفه على صورة حتى يتغيرا وان كان سبب ضمانه تلفه (ص) واستحقاقه (ش) أي واستحقاق الصداق من يدها جميعه يوجب رجوعها عليه بقيمة المقوم المعين ولا يفسخ النكاح بخلاف البيع فيفسخ ومثل المثل أو الموصوف ولو مقوماً (ص) وتعييبه (ش) أي اطلاق الزوجة على عيب قديم فيه يوجب خيارها في التماسك به أو رده وترجع بقيمة أو مثله على ما مر في الاستحقاق من غير فرق (ص) أو بعضه (ش) بالنصب أو بالجزم إعادة الحمل الضمير أو اللفظه في قوله وتعييبه لانه مصدر مضاف لفعله فعل الضمير نصب ولفظه مجرور يعني ان استحقاق بعض الصداق أو تعيب بعضه مستوفيان ما قال فيها ان تزوجها بعبد بعينه أو أمة بعينها أو دار بعينها فاستحق بعض ذلك فان كان الذي استحق من الدار فيه ضرر كان لها أن ترد بقيمتها أو تأخذ منه قيمتها أو تحبس ما بقي وترجع بقيمة ما استحق وان استحق منها مثل الثلث أو الشئ التافه الذي لا ضرر فيه رجعت بقيمته فقط وأما العبد والأمة يستحق منهما جزء قل أو كثر فلها أن ترد بقيمته وترجع بقيمة جميعه أو تحبس ما بقي وترجع بقيمة ما استحق ولو كانوا جماعة رقيق أو جملة ثياب فاستحق بعضهم فعمل ذلك بحمل البيوع ففي استحق من الدار الشئ التافه الذي لا ضرر فيه استوى النكاح والبيع فيلزم الباقي بحصته من الثمن ويرجع بثلث ما استحق ويستويان أيضا اذا استحق الكثير أو ما فيه ضرر في أنه يخير في الرد

مجرور) تسمي بل الضمير في محل نصب باعتبار كونه مفعولاً وفي محل جر باعتبار كونه مضافاً اليه ثم ان ذلك على ضعف كما جرى على ذلك ان مالاً في قوله وليس عندى لازماً والجهور على خلافه وهو أنه لا يجوز العطف على الضمير المحفوض الامع إعادة الخافض وحينئذ فالاولى في كلام المصنف الرفع لانه حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه (قوله يعني ان استحقاق بعض الصداق) ومثله تلف بعضه (قوله فيهما) أي في النكاح والبيع ولا يناسب بعد قوله يعني أن استحقاق بعض الصداق فالمناسب أن يقول يعني ان استحقاق البعض أو تلف البعض أو تعيب

البعض مستوفيان البيع والنكاح \* واعلم أن تعيب البعض مجرى فيه ما جرى في استحقاق البعض وكذلك تلفه الا انه لا يكون فيهما الا معينا فيجرى فيه ما جرى في استحقاق البعض المعين واعلم أيضاً أنه حيث ثبت الرجوع بعوض الصداق أو بعوض بعضه وكان مقوماً معينا فانها ترجع بقيمة ما استحق أو تلف أو تعيب لا بما وقع في مقابله وهو البضع وأما في البيع فيرجع بحصته من الثمن وهذا مفهوم مما تقدم (قوله فيه ضرر) المفهوم من قوله بعد مثل الثلث أن ما زاد على الثلث ضرر في كل حالة وأما الثلث فدون فتارة وتارة وقوله الذي لا ضرر فيه صفة لثلث أي مثل الثلث وأدنى منه الذي لا ضرر فيه وقوله جزء قل أي الذي هو الثلث فسادون الذي لا ضرر فيه وقوله أو كثر وهو ما فيه ضرر ما فوق الثلث مطابقاً في كل حالة أو الثلث فأقل عند وجود الضرر بالفعل على الثلث بدليل قوله بعد وأن استحق منها مثل الثلث (قوله فعمل ذلك بحمل البيوع) فخاصة له ان المبيع لو كان متعدداً كتياب مثلاً معينة فإذا استحق أكثره أو تعيب أكثره أو تلف أكثره أو مالو كان موصوفاً فلا ينتقض البيع ويرجع بالمثل ولو استحق الاكثر هذا ما سيأتي في البيع ولكن هذا ينافية قوله الا أني فان كان كثيراً الى آخر ما سيأتي والمعول عليه ما سيأتي كما أفاده قوله بعد فان كان كثيراً أي فوق النصف ويجب رد الخ (قوله بقي استحق) هذا كالحاصل لما تقدم وكأنه قال والحاصل (قوله الشئ التافه) وهو الثلث فدون (قوله اذا استحق الكثير)



أى وهو ما زاد على الثالث وقوله أو ما فيه ضرر أى وهو الثالث فدون الذى فيه ضرر وقوله فيلزم الباقي بخصته من الثمن هـ ذاقى البيع وأما فى الصداق فيرجع بقيمته فإذا علمت ذلك فنقول هذا مخالف لما سياتى فى البيع من أن الثالث من حيز الكثير وسيأتى فى البيع أنه إذا استحق جزء شائع فى الدار فإن كان الثالث فأكثر فيخير المشتري بين الرد وأخذ جميع ثمنه والتمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن فى الكثير كالثالث فأكثر مطلقا انقسم أم لا اتخذ للغلة أم لا كأقل من الثالث أن لم ينقسم ولم يتخذ للغلة فإن انقسم أو اتخذ للغلة فيلزمه الباقي بما ينوبه من الثمن (قوله ويفترقان فى كيفية الرجوع) راجع للسئلتين المشار إليهما بقوله فتى استحق وقوله ويستويان أيضا (قوله وأما استحقاق المعين) كما إذا كان المبيع متعدد واستحق بعضها المعين (٢٥٥) (قوله أى فوق النصف) وأما النصف فيخير فإن كان

الباقي أكثر من النصف لزم الباقي بنسبته من الثمن (قوله وخيرت المرأة الخ) مفاده أنه إذا كان النصف فأقل يتعين أن يتمسك بالباقي ويرجع بقيمة المستحق (قوله أو عرض) أى معين أو موصوف وقوله فلا يفسخ النكاح بل ترجع بمثل المثل ومثل المقوم الموصوف بقيمة المقوم المعين وقوله وغيره إشارة للمعدود والمكمل والموزون والمعدود أقسام المثل والحاصل أن المثل ما حصره كيل أو وزن أو عدد ولا فرق بين أن يستحق كل المثل أو بعضه (قوله وفى بيع السلعة بالسلعة) أى المقومتان المعينتان وأما المثلين المعينان إذا استحق أحدهما أو وجد معيب فهل البيع يفسخ فيثبت رد السلعة ما يشمل المقوم والمثل أو غيرهما يقوم مقامه (قوله وفى البيع يفسخ) أى حيث وقع على عينه وقد تحير القاضى عياض فى تصوير المسئلة لأنه إن كان فتحها فلا التباس وإن لم يفتحها فهو فاسد وكأنه ما وقف على ما فى السماع من جواز بيع قلال الخل إذا كان فتحها يفسدها أو رأياها

والتمسك ويفترقان فى كيفية الرجوع فى أنه فى البيع يرجع بالثمن أو بعضه وفى النكاح ترجع بالقيمة أو بعضها هذا حكم الجزء الشائع أما استحقاق المعين فإن كان كثيرا أى فوق النصف وجب رد الباقي فى البيع وخيرت المرأة فى النكاح فى رد الباقي وترجع بقيمة الجميع أو التماسك به وترجع بقيمة المستحق ويفترق النكاح من البيع فيما تزوج بمكيل أو موزون أو عرض أو غيره فاستحق قبل البناء فلا يفسخ النكاح وفى بيع السلعة بالسلعة إذا استحق أحدهما أو ردت بعيب ولم تفت الأخرى فإن البيع يفسخ فنقول المؤلف (كالبيع) خبر عن قوله وضمانه وما عطف عليه على تسامح فى بعضها كما مر ذلك (ص) وإن وقع بقله خيل فإذا هي خرقته (ش) يعنى أن النكاح إذا وقع بقله خيل بعينه ما حاضرة مطينة فإذا هي خرقته يفسخ للزوجة بمثل خيلها لا بقيمته والنكاح ثابت لمن تزوجت بعهر فوجدت به عيبا فقله أن وجدوا لا فقيمه وفى البيع يفسخ وعكس كلام المؤلف لو تزوج بقله خرقا فإذا هي خل ثبت النكاح إن رضياه أى بالخل كذا كره على أنها فى العدة فظهر انقضاءها ثبت النكاح ولا خيار لو أحدهما مالان المعتدة هى العين المشتراة وانما ظن تعلق حق الله بأقربان خلافه وفى الأولى هى تقول لم أشتري منك خلايا كرهت وهو يقول لم أبعك خلايا كره ففرق بين العقد على ما يعتقد أن أنه حرام لعينه وبين ما يعتقد أن حرمة لا مر عارض له (ص) وجاز بشورة (ش) هذا وما بعده كالمستثنى من قوله الصداق كالثمن إذا لا يصح أن يكون شئ من هذه غنا وأوسع من باب النكاح فى الغرر باب الرهن إذ فيه جواز رهن العبد لا بق ولا يجوز رهن الجنين وأوسع من باب الرهن فى الغرر باب الخلع وباب الهبة أن يجوز فيها هبة الجنين وأن تخالعه على الجنين والمعنى أن النكاح يجوز على الشورة أى على شورة بيت أن كان معروفا كفى المدونة (ص) أو عديم كابل أو رقيق (ش) يعنى أن النكاح يجوز على عديم من الإبل فى الذمة غير موصوف أو على عديم من البقر كذلك أو على عديم من الغنم كذلك أو على عديم من الرقيق كذلك ولا يجوز النكاح على عديم من الشجر فى الذمة ولو وصفت كما هو ظاهر كلام ابن عبد السلام وأعل الفرق بين المشايمة والشجر أن الشجر فى الذمة يقتضى وصفها نصا أو عرفا ووصفها يستدعى وصف مكانها فيؤدى إلى السلم فى المعين كما ذكره فى منع الصداق على بيت يبنيه لأنه يؤدى إلى وصف البناء والموضع كما أشار إليه الناصر اللقاني (ص) أو صداق مثل (ش) يعنى

قطنها خلا وهذه المسئلة تخالف البيع فإنه سياتى وعدم حرمة ولو لبعضه (قوله إن رضياه) وأما أن لم يحصل رضا فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ذكره بعض شيوخنا (قوله كذا كره) تشبيهه فى مطلق الثبوت وإن اختلف من جهة أنه فى المشبه لا يكون إلا رضاهما بالخل بخلاف النكاح فى العدة فيثبت بدون الرضا (قوله لأن المعتدة) أى لأن المرأة المعتدة كالذات المشتراة بالصداق أو عصمتها وقوله وفى الأولى هى ما إذا دخل على أنه خرق قمين أنه خل (قوله بشورة) بفتح الشين وضمها جهاز المرأة (قوله شورة بيت) أى جهاز بيت أن كان معروفا أى أن كان ما يشاور به معروفا فليس المراد بيتا معينا (قوله يقتضى وصفها نصا أو عرفا) أما النص قطاهر وأما العرف بأن اعتمد عندهم أن من تزوج امرأة على شجر يغرس لها فى الموضع الفلانى بصفة كذا وكذا (قوله فيؤدى إلى السلم فى المعين) أى وهو لا يجوز (قوله على بيت يبنيه) ظاهره كان فى ملكه أو ملك الغير وصف أولا وهو مقتضى التعليل بكونه يؤدى إلى



السلم في المعين وهو قول ابن محرز غير أن الرابع أنه إذا كان في ملكه ووصف يكون جائزا والظاهر أن الشجر إذا وصف كذلك (قوله فان كانت حضرية فلها الوسط من شورة مثلها) حاصله انه اذا تزوجها على جهاز بيت وكانت حضرية فيجهزها جهازا وسط من جهاز الحاضرة فاذا كان جهازا الحاضرة معروفا على أوصاف ثلاثة فيلزمه الوسط من تلك الاوصاف الثلاثة فاذا كان على وجه واحد فاللازم ذلك الوجه الواحد فاذا كان على وجهين فلم يكن وسط فالغالب واذا لم يكن غالب فالظاهر نصف كل (قوله ولها الوسط من الابل والغنم) قيل وسط ما يتنا كبح به الناس ولا ينتظر الى كسب البلد وقيل وسط من الاسنان من كسب البلد وجهه جدد عجم ثم وسط الاسنان يكون منه الجيد والردى والمتوسط فيراعى الوسط في ذلك فيكون لها وسط الوسط من الاسنان لا على الوسط ولا أدناه ويعلم ذلك بالقيمة وتعتبر القيمة يوم العقد كافي التوضيح وسكت الشارح عن الوسط من الرقيق والمراد أيضا الوسط من السن وقد علمت انه يكون منه الجيد والردى والمتوسط فيعتبر المتوسط فاذا كان في البلد بيض وحش وسود يؤخذ من الاغلب ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجودة والرداء فان لم يكن أغلب فيؤخذ من جميعها بالسوية ويعتبر السن والجودة والرداء فيؤخذ وسط الوسط والابل ان كانت نوعا واحدا في الموضع كجنت أو عراب فالامر ظاهر وان كانت نوعين كجنت وعراب فيجوز فيهما ما جرى في الرقيق اذا كان من نوعين فيؤخذ الاغلب ان كان والاخرى كل ويعتبر الوسط في السن والجودة (٢٥٦) والرداء على ما تبين (قوله الى صداق المثل) أي بالنسبة لصداق

المثل (قوله باعتبار) أي كائن باعتبار (قوله باعتبار الرغبة في الاوصاف التي تعتبر في صداق المثل الخ ٣) (قوله من الجمال والحسب) أراد به ما يشمل النسب بمعنى ان من قامت به تلك الاوصاف ويرغب فيها باعتبارها تارة يصدق بمائة دينار وتارة بتسعين وتارة بثمانين فانه يدفع لها تسعين (قوله قولان) أي على حد سواء وأما غيره من ابل وبقرة وغنم ففيه قولان أيضا لكن المعتمد منهم ما عدم اشتراط ذلك ويفرق بين الرقيق وغيره بكثرة الاختلاف بين أحاد الرقيق وأصنافه بخلاف أصناف غيره (قوله وقيل بالوسط من ذلك الصنف) أي وقال بعضهم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالوسط من ذلك الصنف وهذا القول لا ين عرقه وظاهر بعض الشراح اعتماده (قوله فيها من ذلك الصنف) الاولى من ذلك الجنس أي جنس الرقيق مثلا الرقيق ينقسم الى برى وحشى وتركى فالوسط الحشى ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجودة فيكون لها وسط الوسط (قوله وتعطى من الوسط الاغلب) الاولى أن يقول وتعطى من وسط الاغلب فان لم يكن وسط من الغالب (تنبه) اعلم ان اضافة المصنف الجنس للرقيق تشعر بجوازه بثوب قطن أو كان أو حرير وان لم يذ كرصفته وهو كذلك لانه أسهل اختلاف من جنس الرقيق ولها الوسط مما أضيف له ان كان والا فالأغلب (قوله فالمراد بالجنس الصنف الخ) قضيته أن يقول فالمراد بالجنس النوع لان النوع اقرب للجنس من الصنف لان الجنس يتنوع الى أنواع والنوع يصنف الى أصناف وبعد فهذا كله ليس جاريا على اصطلاح المناطقة لان الجنس هو الحيوان والانسان والفرس ونحوهما وأنواع الرقيق صنف من النوع الذي هو الانسان (قوله اذا أطلق فيه ولم يقيد) وأما لو قيد فالامر ظاهر (قوله هو شأن الناس) أي ما ذكر من كون المرأة لها الاناث شأن الناس (قوله ان الضمير راجع للرقيق وغيره) وذكر محشى نت ان الرواية في الرقيق وبني ذلك على العرف فيعمل بالعرف في غير الرقيق أيضا ونص الرواية سمع ابن القاسم من نكحت بأروس اشترى لها الاماء لا العبيد وليس فيه سنة الا ما جرى به عمل الناس اه وذلك لأن النكاح مبني على المكارمة

انه يجوز ان يتزوجها على أن يصدقها صداق مثلها وقوله (ولها الوسط حالا) راجع للمسائل الاربع وهي الشورة وما بعدها فان كانت حضرية فلها الوسط من شورة مثلها في الحاضرة أو بدوية فالوسط من أهل البادية ولها الوسط من الابل والغنم والظاهر ان المراد بالوسط الى صداق المثل باعتبار الرغبة في الاوصاف التي تعتبر في صداق المثل من الجمال والحسب (ص) وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان (ش) يعني أنه اذا تزوجها على عدد من الرقيق فهل يشترط أن يذ كرصفته تقديلا للغرر كبر برى مثلا ولولم يذ كر ذلك فسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل وقيل بالوسط من ذلك الصنف أولا يشترط ذكر الصنف من الرقيق وتعطى من الوسط الاغلب ان كان ثم أغلب وان لم يكن أغلب وشم صنفان أعطيت من وسط كل صنف نصفه فان كانت الا صنفان ثلاثة أعطيت من وسط كل صنف ثلثه وهكذا فالمراد بالجنس الصنف كما مر لاحقة الجنس لان فرض المسئلة أن الجنس عين لانه قال أو عدد من كابل فتعين الجنس متفق عليه (ص) والاناث منه ان أطلق (ش) عطف على الوسط أي وللرأة الاناث خاصة من جنس الرقيق ان أطلق فيه ولم يقيد بذكر أو اناث قال مالك هو شأن الناس فالضمير في منه للرقيق فلا يقضى بالاناث من غيره حيث الاطلاق وظاهر كلام الشارح ومن وافقه ان الضمير راجع للرقيق وغيره (ص) ولا عهدة (ش) أي ليس للمرأة على الزوج عهدة في رقيق النكاح ثلاثة ولا سنة كما يأتي مع تطاير في باب الخيار من المسائل التي لا عهدة

(٣) قول المحشى باعتبار الرغبة الخ هذا هو لفظ نسخ الشارح التي بأيدينا فعل المحشى أراد أن يكتب شيئا منها اه معجمه



(قوله والاولى لها) في عب وشب اعتماد خلافه وهو انه لا يعمل بالشرط هنا أيضا (قوله درك المبيع) بفتح الدال والراء فيها الفتح والسكون أى ضمان المبيع ولكن سيأتى أن المعتمد أن عهدة الاسلام درك المبيع من الاستحقاق فقط (قوله من عيب) أى من أجل وجود عيب أو استحقاق (قوله وبه يعلم الخ) حاصله ان البساطى يقول المراد بالعهد الضمان من العيب والاستحقاق فعلى كلاهما لو وجد عيب قديم في الرقيق أو استحق من يدها لا ترجع به على زوجها مع انه ترجع (قوله على المشهور) أى أن المشهور ولا بد من كون الدخول معلوما فان لم يكن معلوما فسخ النكاح ومقابلها ما هو ظاهر كلام محمد من جواز ذلك قال لان الدخول بيد المرأة فهو كالحال متى شاعت أخذته (قوله يرصد بها الاسواق) لا يفتى أن يبعها مجهول زمنه فكأنهم نظروا (٣٥٧) لتلك الامتعة وكان الصداق حالا باعتبارها (قوله ما يكون به مليا) بالاولى أن يقول ما يكون به موسرا

فحينئذ لا يغير اليسر فلا يلزم من كونه مليا أن يكون موسرا لانه لا يلزم من كون الشخص عنده عروض وامتعة ان يكون عنده دنائير ودراهم وخلاصته أن المبصرة كونه عنده دنائير ودراهم والملاء كونه عنده عروض مثلا تباع بالدراهم والدنائير (قوله ولا مهر لها غيره) أى لانه بقدر دخوله في ملكها ثم وهبته أو صدقته ليصح النكاح فليس فيه دخول على اسقاطه فلو طلقها قبل البناء فبرجع عليها بنصف قيمته (قوله بل كل من يعتق) كأن وجهه التخصيص بذلك دفع ما يتوهم من أن عتقه عنها أو عنه فرع عن عتقها له وهو لا يصح فلا يصح ذلك فدفع ذلك بأنه يصح والا فالظاهر أن غير من ذكر كذلك بمثابة قوله أو على هبة العبد لفلان (قوله ووجب تسليمه ان تعين) هذا اذا كان الصداق حاضرا بمجلس العقد أو ما في حكمه وسيأتى الغائب في قوله أو تعين بعينه كخراسان (قوله

فيها مع جريان العادة بهما لم تشترطها والاولى لها) وأما عهدة الاسلام وهي درك المبيع من عيب أو استحقاق فلا بد منها وبه يعلم ما في كلام الشارح وتبعه البساطى من أن المراد بالعهد الضمان (ص) وإلى الدخول ان علم (ش) يعنى انه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على صداق معلوم بينهم ما يدفعه لها عند الدخول عليها ان كان الدخول معلوما عندهما على المشهور كالنيل عند فلاحى مصر والربيع عند أرباب الالبان والجد عند أرباب الشام فان لم يعلم وقته فان النكاح يفسخ قبل الدخول (ص) أو المبصرة ان كان مليا (ش) أى وجاز تأجيل الصداق أو بعضه الى مبصرة الزوج بشرط أن يكون مليا أى عنده امتعة يرصد بها الاسواق أو نحو ذلك كما اذا كان له رزقة يأتيه من ذلك ما يكون به مليا (ص) وعلى هبة العبد لفلان (ش) يعنى انه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على هبة عبده لزيد مثلا أو على ان يتصدق به عليه ولا مهر لها غيره (ص) أو يعتق أباهما أو عن نفسه (ش) يعتق منصوب بأن مضرة جواز اعطاف على هبة من قوله أو على هبة العبد اذ هو في تأويل أو على ان يهب الزوج عبده لفلان أو يعتق أباهما أو لزوجته عنها أو لولدها أو يعتق أباهما عن نفسه والولاء فلو طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته وجاز عتقه ويقدر دخول العبد في ملك الزوجة قبل العتق فما عتق الا وهو على ملكها ولا مفهوم لايها بل كل من يعتق عليها كأخيها وولدها كذلك (ص) فوجب تسليمه ان تعين (ش) يعنى ان الصداق يجب دفعه للزوجة اذا كان معينا غرضا كان أو حيوانا ناطقا أو صامتا كانت الزوجة مطيعة للوطء أم لا كان الزوج بالغاً أم لا لان ذلك مثل بيع الشئ المعين وهو لا يجوز تأخير تسليمه بعد بيعه لما يلحق ذلك من الغرر لانه لا يدري كيف يقبض لا مكان هـ لا كه قبل قبضه (ص) والأفلهامنع نفسها وإن معية من الدخول والوطء بعده (ش) يعنى أن الصداق اذا كان غير معين بأن كان مضمونا في ذمة الزوج فان الزوجة ان تمنع نفسها من زوجها أن يختل بها الى أن يدفع لها ما حل من صداقها وسواء كان حاله من أصله أو حل عليه بالنجوم وكذلك لها أن تمنع نفسها من تمكين الزوج بها بعد اختلائه بها وقبل ان يصيبها الى أن يسلم لها ما حل وسواء كانت الزوجة صحيحة أو معيبة أى طرأ بها العيب بعد العقد كالرتق والجنون ونحوهما أو كان العيب قبل العقد ورضى به الزوج وانما كان لها منع نفسها حتى تقبض صداقها لانها

(٣٣ - خروشي ثالث) ولا يجوز تأخير تسليمه هذا الكلام يقتضى ان التجيل حق لله تعالى وانه يفسد العقد بالتأخير وهذا انما يأتي اذا وقع العقد بشرط التأخير وأما ان لم يشترط فالحق لها في تجيل المعين ولها التأخير اذا لم يحظر فيه لدخوله في ضمانها بالعقد هذا ظاهر كلامهم قاله محشى تب وذكرا النقل (قوله كيف يقبض) لا يفتى أن كيف هنا استفهام عن حال القبض أى صفة القبض مع وجوده غير أن تلك العلة التي هي قوله لا مكان هـ لا كه تنافيه فالمناسب أن يقول لانه لا يدري هل يقبض أى لا يدري جواب هذا السؤال (قوله والأفلهامنع) ليس القصد التخير في المنع والتمكين على حد سواء بل يكره لها عند مالك ان تمكنه قبل قبض ربع دينار لحق الله تعالى ولورضيت بالمقام معه بلا شئ كان لها منع نفسها الحق الله تعالى ولا يسقط باذنه في الوطء ولم يحصل فان مكنته قبل ذلك ووطئها لم يكره له ووطئها ثانية قبل قبض ربع الدينار ولا لها منعه (قوله وإن معية) بل ليس له امتناع من دفعه ولو بلغت حد السياق (قوله والوطء بعده) أى وان مكنت من الدخول فلها المنع من الوطء وسيأتى للشارح أن المراد بالدخول الخلو (قوله وانما كان لها الخ) هذا يؤذن



بتخييزها في ذلك وقد قلنا ليست مخيرة بل يكره لها ذلك فاذن في هذا التعليل شيء (قوله ولها أيضا الامتناع من السفر الخ) أي حتى تقبض  
 ما حل من صداقها (قوله ولو بعد الوطء الخ) هذا قول (قوله لا يمنع لها) أي من السفر بعد الوطء أي موسرا أو معسرا هذا قول ثان لأن  
 مكنته ولم يفعل أفاد هذا عب في شرحه (قوله عند ابن يونس الخ) أي أن ابن يونس يقول لا يمنع لها بعد الوطء إلا أن يكون موسرا  
 فلها منع نفسها منه وهذا قول ثالث ومفاد عج ترجيحه فهو المعول عليه (قوله وعند غيره) هذا قول رابع وينبغي أن يكون تقييدا  
 لمحل الخلاف (قوله وغاية المنع من المذكورات) أي التي هي الدخول والوطء بعده والسفر (قوله على المشهور) راجع لقوله أو مؤجلا  
 محل الخ أي خلافا لابن عبد الحكم (٣٥٨) (قوله لا بعد الوطء) أعلم أن بعض الشراح قال ليس المراد بالوطء أي في قول المصنف

لا بعد الوطء الوطء بالفعل إذا تمكين  
 منه مسقط لحقها فلو قال لا بعد  
 التمكين من الوطء لفهم منه مسألة  
 ما إذا حصل منه الوطء بالفعل بالاولى  
 (قوله ليس لها أن تمنع نفسها من  
 زوجها) أي من كونه يوطئها وهو  
 قصور فالاولى أن يقول لا بعد الوطء  
 فلا يمنع لها من وطء ثان ولا من  
 السفر ثم لا يخفى أن كلام المصنف  
 جار على طريقته ابن عبد السلام  
 المشار إليها بقوله وعند ابن عبد  
 السلام لا يمنع لها منه بعد الوطء  
 (قوله ولو لم يغترها من نفسه) الاولى  
 حذف قوله من نفسه لان الغرر  
 هنا في الصداق (قوله على الاظهر)  
 ومقابله قولان أولهما ليس لها ذلك  
 وان غرها وثانيهما الفرق بين  
 أن يغرها أولا (قوله وأولى ان غرها)  
 كما إذا سرق شيئا وجعله لها صداقها  
 أو علم أنه مغصوب وجعله لها  
 صداقها اه (قوله ان بلغ الزوج)  
 طالبا أو مطلوبا وقوله وأمكن  
 وطؤها طالبة أو مطلوبة وكذا  
 ان لم يمكن وطؤها لمرض حيث لم تبلغ  
 حد السياق فان بلغت حد السياق  
 لا تجبر كالتى لم يمكن وطؤها (قوله  
 على المشهور) ومقابله ما سلك في  
 كتاب ابن شعبة ان بلوغ الزوج

بائعة والبايع له منع سلعته حتى يقبض الثمن (ص) والسفر (ش) أي ولها أيضا الامتناع  
 من السفر معه إذا طلبها ولو بعد الوطء عند بعضهم موسرا أو معسرا وعند ابن عبد السلام  
 لا يمنع لها منه بعد الوطء وعند ابن يونس إلا أن يكون موسرا وعند غيره إذا أراد السفر بها  
 إلى بلد لا تجرى الأحكام فيه فلها المنع وغاية المنع من المذكورات (إلى تسليم ما حل) من المهر  
 بالاصالة أو مؤجلا محل على المشهور (ص) لا بعد الوطء إلا أن يستحق (ش) يعني أن الزوجة  
 ليس لها أن تمنع نفسها من زوجها بعد الوطء حتى تقبض منه ما حل لها من الصداق إلا أن  
 يستحق الصداق من يدها فان لها أن تمنع نفسها من أن تمكنه ولو بعد الوطء إلى أن يعطيها بدل  
 ما استحق منها العذر لها لانها تقول مكنت نفسي على أن يدوم إلى ما دفع فأنما تمنع نفسي منه  
 وأشار بقوله (ولو لم يغترها) إلى أن للمرأة أن تمنع نفسها من الزوج إلى أن يسلم لها ما حل من  
 الصداق ولو لم يغترها من نفسه (على الاظهر) وأولى ان غرها (ص) ومن يادرأ خبره الآخر  
 ان بلغ الزوج وأمكن وطؤها (ش) يعني ان أحد الزوجين إذا بادر مع المنازعة أو عدها بدفع  
 ما في جهته أجبره الآخر بتسليم ما في جهته فان دفع الزوج ما حل من الصداق وكانت الزوجة  
 مطيقة للوطء والزواج بالغ فان الزوجة تجبره على أن تمكنه من نفسها وكذلك لو بادر  
 الزوج بالتمكين من نفسها وهي مطيقة للوطء وأبى الزوج أن يدخل عليها وهو بالغ فانه  
 يجبر أن يدفع لها ما حل من صداقها فقوله ان بلغ الزوج أي بالغ الحلم لأن أطاق الوطء فقط على  
 المشهور وقوله وأمكن وطؤها أي بلا حدر سن بل يختلف باختلاف الأشخاص ولا يشترط  
 الاحتلام فيها كالرجل لان من أطاق الوطء يحصل بها الرجل كمال اللذة ولا يحصل كمال اللذة  
 الا إذا بلغ الحلم وهذا اذا كان الصداق غير معين والا فلا يشترط بلوغ ولا طاقه (ص) وعهل  
 سنة ان اشترطت لتغربة أو صغرا ولا يطل لأكثر (ش) يعني ان الزوج اذا اشترط أهل  
 الزوجة عليه انهم لا يمكنوه منها الا اذا مضى سنة من يوم العقد فانه يعمل بذلك الشرط ولو  
 بادر الزوج بدفع الصداق ان كان أهل الزوجة شرطوا ذلك لأجل صغر الزوجة أو لأجل  
 تغربة الزوج به عن أهلها والمراد بالصغر هنا غير المانع للجماع وأما المانع للجماع فسياق  
 فان شرطوا على الزوج سنة لا أجل تغربة ولا صغرا فان هذا الشرط باطل والنكاح صحيح  
 ثابت فان شرطوا أكثر من سنة لتغربة أو صغرا يطل جميع ما اشترط لا الزائد فقط فقوله  
 لأكثر مفهوم قوله سنة (ص) وللرخص والصغرا المانع للجماع (ش) يعني ان الزوجة اذا  
 كانت مريضة مرضا لا تطيق معه الجماع أو صغرة صغرا لا تطيق معه الجماع وطلب الزوج  
 الدخول عليها فاته عهله وجوباً إلى زوال كل منهما ولا يمكن الزوج من الدخول عليها في هذه

الحالة

القدرة على الوطء كاف كالمرأة (قوله وعهل الخ) والظاهر لا نفقة لها كالتى بعدها (قول المصنف لا أكثر)

مختز سنة ولو قال المصنف وعهل سنة فقط لاستغنى عن قوله لا أكثر قد بر (قوله فان شرطوا الخ) ومثل ذلك ما اذا وقع بعد العقد  
 ويدخل تحت قوله والا (قوله وللرخص والصغرا) الحاصلين لها قبل البناء فتعهل لانهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما  
 والمراد مرض بلغت معه حد السياق ومرضه البالغ حده كمرضها هذا مفاد عب إلا أن محشى تتذكر ما حاصله ان كلام المؤلف موافق  
 للدونة في أن الحكم ذلك وان لم تبلغ حد السياق والمذارعلى كونه لا يمكن وطؤها



(قوله وقد رمى بهي الخ) وكذا يهمل هو وقد رمى بهي مثله أمره ولا نفقة لها في الحالتين (قوله إلا أن يحلف) وأما حلف الزوجة فلا يعتبر حلفت على الدخول أو عدمه وحدها أو مع الزوج لأن الحق له ومعنى جبرها إذا بادرت جبره بدفع حال الصداق لا على الدخول وفي شرح شيخنا مخ أنهم إذا حلفا معا أنه يحنث والمعتبر حلفها إلا أن حلفها مقدم فيحنث الزوج فظاهر هذه العبارة المخالفة لقول عجم حلف المرأة لا يلتفت إليه لأن ظاهره سواء حلفت فقط أو حلف الزوج وقال شيخنا مخ يمكن جعل قول عجم وحلف المرأة الخ فيما إذا حلفت هي فقط وأما لو تعارضا بأن حلف كل واحد فكذا قاله مخ من خط شيخنا أجمد النفاذ وعبارة له وحلف المرأة لا يلتفت إليه كما هو ظاهر كلام المؤلف كغيره ولو حلفت هي أيضا على عدم الدخول حتى تهى أمرها فينبغي تحنث الزوج لأنها حلفت على حقه وأما صاحب حق لكن حقه أصلي اه بلفظه (قوله أي وكان الأب قد مضى مطلق الزوج) أي بأن تكاسل ولم يشرع في التهيئة إلا بعد أيام من العقد فلا ينافي أن الحلف قبل مضي مدة التهيئة فلا يقال إذا كان الحلف قبل مضي مدة التهيئة فلا يتأني مطلق (قوله والمؤلف أطلق) أي حلف بالله أو بغيره حصل مطلق أم لا وهو المعتمد كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا (قوله لأن حذف المفعول يؤذن) لا يخفى أن هذا لا يكتفي (٢٥٩) في الاعتماد إلا أن تكون نصوصهم كذلك

(قوله الولي) لا خصوص الأب (قوله لا الحيض) أي أو نفاس وزاد عجم فقال أو جنابة بأن وطئها زوجها الأول ومات واعتدت بالاشهر وهي جنب فلا تنهمل لاستمتاعها بغير وطء وفيه شيء لأن الجنابة لا تمنع من الجماع (قوله ولا أقام بينة) أي وليس ممن يغلب الظن بعسره كالإقرار ونحوه وإن تجرى النفقة عليها من يوم دعائه للدخول وأما إن كان يغلب عسره كالإقرار فإنه يتلوم له ابتداءه وإذا لم تجر النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فلها الفسخ عند عدمها مع عدم الصداق على الراجح وكذا إذا صدقته أو قامت بينة بالعسر فإنه يتلوم له ابتداءه (قوله ستة) أي وينظر وإنما اعتبروا ذلك لأن

الحالة (ص) وقد رمى بهي مثلها أمرها إلا أن يحلف ليدخلن الليلة (ش) يعني أن الزوجة تهمل أيضا زنا بقدر ما يتجهز فيه مثلها بحسب العادة وهذا يختلف باختلاف الناس من غنى وفقير ويمنع الزوج من الدخول على الزوجة قبل مضي ذلك الزمن المقدّر بالعادة إلا أن يحلف الزوج بالطلاق أو العتق ليدخلن عليها الليلة ببدلية قبل مضي مدة التهيئة فإنه حينئذ لا يمنع من الدخول عليها وقد نال الحلف بما إذا كان بطلاق أو عتق أي وكان الأب قد مضى مطلق الزوج تبعاً لبعضهم والمؤلف أطلق كالبزلي واستظهر الإطلاق شيخنا الشيخ ق معللاً بقوله لأن حذف المفعول يؤذن بالعموم ولو لم يعط الأب الزوج بالدخول والمراد بالأب الولي (ص) لا الحيض (ش) يعني أن الزوجة لا تهمل لأجل حبسها بل يمكن الزوج من الدخول لأنه يستمتع بها بدون الوطء (ص) وأن لم يجده أجّل لإثبات عسره (ش) يعني أن الزوج إذا طالبته زوجته قبل الدخول عليها بحال صدقها عليه فادعى العدم ولم تصدقه ولا أقام بينة وليس له مال ظاهر فإنه يؤجله الحاكم لإثبات عسره أن أعطى حيلاً بالوجه والامتناع كسائر الديون ولا يكلف بحميل بالمال بناء على أنها لا تملك شيئاً بالعقد ولو قال لإثبات عسره كان أخصر وكلام المؤلف هذا قبل الدخول وأما بعده فإن لها المطالبة ولا فسخ وأشار إلى قدر مدة تأجيله لإثبات عسره بقوله (ثلاثة أسابيع) ستة ثم ستة ثم ثلاثة ولا يعد منها اليوم الذي يكتب فيه الإجل ثم أنه إن ثبت عسره في الأسابيع المذكورة أو صدقته فيه أعذر القاضي للأب فإن كان عنده مانع والاحلف الزوج على تحقيق ما شهد به من عدمه (ثم تلوم) له (بالنظر) ثم طلق عليه قاله ح ثم قال فإن لم يثبت عسره في الأسابيع فلم يصرحوا بحكمه والظاهر أنه يحبس إن جهل حاله ليس بمرأى أمره انتهى وقولنا وليس له مال ظاهر احترازاً عما إذا كان له مال ظاهر

الأسواق بغالب البلاد مرتين في كل ستة أيام فربما التجري ستة أيام في سوقين فرج بحال المهر وجعله تحت تعقيبها والذي في المتبعية ثمانية أيام ثم ستة ثم أربعة ثم يتلومون بثلاثة وهكذا عز ابن عرفة للتبعية (قوله أعذر القاضي للأب) أي في البينة التي أقامها على العدم بأن يقول القاضي للأب أنك مطعن في تلك البينة (قوله فإن كان عنده مانع) جواب إن محذوف والتقدير أبدأه أي المانع (قوله والظاهر أنه يحبس الخ) أي فما أفهمه المصنف من أنه بعد الثلاثة أسابيع يتلوم له ولو لم يثبت عسره غير مراد فلذا قال والظاهر أنه يحبس (أقول) وسيأتي في المسدات وحبس اثبوت عسره إن جهل حاله ولم يسأل الصبره بحميل بوجهه ثم قال المصنف وأخرج المجهول أن طال حبسه بقدر الدين والشخص فيجوز مثله هنا إلا أنك تخبر بأن الشارح قد ذكر أن التأجيل لإثبات العسر انما هو إذا أعطى حيلاً بالوجه فكيف يقال بعد ذلك يحبس ليس بمرأى أمره إلى أن يأتي بحميل بالوجه إلا أن يقال إن ضمان الأول قاصر على الثلاثة أسابيع نعم يظهر كلام القاضي القائل فإذا انقضت الثلاثة أسابيع ولم يثبت عسره فحكمه حكم المنيح ويضرب لأنه تبيين لادته ولم يؤجل المدين تلك الأسابيع لأن النكاح مبني على المكارمة فيكفر الزوج بأن يؤجل ثلاثة أسابيع قبل أن يحبس مع جهل حاله وأما ظاهر الملام فيحبس إلى أن يأتي ببينة تشهد بعسره حيث لم تطل المدة بحيث لا يحصل



لها ضرر بذلك والاطلاق نفسها (قوله فانه يؤخذ منه ويؤمر الخ) هذا اذا كان معلوم الملاءمة مال ظاهر فاذا كان معلوم الملاءمة ليس له مال ظاهر فنحكم عليه اما ان يعطيا او تطلق عليه الايئنة بذهب ماله فيعمل مدة لا ضرر عليها فيها (قوله وعمل الخ) هذا ضعيف والمعمد الاول وفي شرح عب ويحبس ان لم يأت بحميل بوجهه على هذا القول أيضا والحاصل كما قال شيخنا عبد الله أن الثلاثة أسباب متفق عليها والخلاف انما هو في المدة التي للتأول بعد الأسابيع فهل هي بالنظر بلا تحديد وهذا هو الراجح ومقابله يقول مدة التأول سنة وشهر أي بعد الأسابيع وهذا (٣٦٠) التقرير هو الصواب اه (قوله لان الغيب يكشف عن العجائب) أي لان ما غاب

عنا وهو الله تعالى أي الذي لم تكن مشاهدين له بأبصارنا يكشف عن العجائب (قوله ويختلف في التأول) لم تكن لحظة في موجوده في نت ولا في شب وهي الظاهرة أي فن يقول يتأول له يقول معنى لفظ المدونة انه يتأول لكل لكن يختلف في قدر المدة فن يري يسره تطول له المدة ومن لا يري لا ومن يقول لا يتأول له يقول ان معنى قوله ويختلف الخ انه اذا كان يري يسره يتأول له واذا كان لا يري يسره لا يتأول له أصلا (قوله ثم بعد انقضاء الاجل) أي أجل التأول (قوله طلق عليه) فان حكم بالطلاق قبل التأول فالظاهر انه صحيح (قوله أفادهنا الخ) فان قلت اذا عرف ما هنا مضموما لما عرف فيما تقدم يعرف بيان الاختلاف في الحكم قلت قد يغفل عما تقدم فتدبر (قوله وتقرر بوطء) أي وتقرر تمامه بوطء ان قلنا انها عليك بالعقد النصف أو وجب ادائها ان قلنا انها عليك بالعقد الجميع والمذهب انها عليك بالعقد النصف ولا يخفى ان هذا عام في نكاح التسمية والتفويض (تنبيه) اذا أزال الزوج بكارة زوجته بأصبعه فان طلقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع ارش البكارة

فانه يؤخذ منه ويؤمر بالبناء وأشار الى قول مقابل لقوله ثم تأول بالنظر بقوله (وعمل بسنة وشهر) ستة ثم أربعة ثم شهرين ثم شهر ويحبس في مدة التأول على القولين ان لم يأت بحميل بوجه تقرير اه (ص) وفي التأول لمن لا يري ويصح وعنده تأويلان (ش) يعني ان الزوج اذا ثبت عسره تارة يري يساره وتارة لا يري يساره فالاول يتأول له قولا واحدا واختلاف فيمن لا يري يساره هل يتأول له وجوب لان الغيب يكشف عن العجائب وهو تأويل الاكثر وصوبه المتين وعياض أو لا يتأول له ويطلق عليه ناجزا وتأوله فضل على المدونة تأويلان على قولها ويختلف في التأول فيمن يري ومن لا يري (ص) ثم يطلق عليه (ش) أي ثم بعد انقضاء الاجل وظهور العجز طلق عليه بأن يطلق الحاكم أو توقعه الزوجة ثم يحكم به الحاكم (ص) ووجب نصفه (ش) يعني ان الزوج اذا طلق أو طلق عليه لعسره بالمهر فانه يجب عليه لزوجه نصف الصداق لانه يتم على انه أخفى مالا عنده وكلام المؤلف صريح في ان ذلك قبل الدخول (ص) لا في عيب (ش) يعني ان الزوجة اذا ردت زوجها العيب به من العيوب المتقدمة قبل البناء أو رد الزوج زوجته لعيب بها قبل البناء فانه لا شيء لها على الزوج وقد مر في باب الخيار للزوجين عند قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق ولم يفسد هذا زيادة على ما مر في الفصل المذكور ويمكن ان يكون أفادهنا بيان اختلاف هذا مع ما قبله في الحكم وان اجتمع في انه مغلوب على الطلاق فيهما ولما كان الصداق له ثلاثة أحوال يتشكل تارة ويتشطر تارة ويسقط تارة كما اذا حصل في التفويض موت أو طلاق قبل البناء أشار الى أن أسباب الحالة الاولى ثلاثة بقوله (ص) وتقرر بوطء وان حرم (ش) يعني ان الصداق يتشكل بأحد أمور ثلاثة الاول بالوطء من بالغ لمطيقه ولو في حيض ونحوه في قبل أو دبر ولو اقتصها فماتت فالدية على عاقلته (ص) وموت واحد (ش) الثاني بما يتقرر به الصداق المسمى على الزوج الموت لأحد الزوجين أو له ما عاقل قبل الدخول ولو غير بالغ وهي غير مطيقة وشمل قوله وموت واحد ما لو قتلت نفسها كرها في زوجها كما نقله الشارح آخر باب الذبائح عند قول المؤلف وفي قتل شاهدة حق تردد وكذلك السيد يقتل أمته المتزوجة فلا يسقط عن زوجها الصداق وظاهر كلام المؤلف أيضا سواء كان الموت متيقنا أو بحكم الشرع وهو كذلك كما نقله الجزيري في وثائقه عن مالك في سماع عيسى في مفقود أرض المسلمين (ص) واقامة سنة (ش) الثالث مما يتقرر به الصداق اقامة الزوجة عند زوجها سنة بعد الدخول عليها أي الخلوة لا الوطء وظاهره ولو كان الزوج عبدا وقال بعض ينبغي أن يعتبر في العبد اقامة نصف سنة ولا بد من تقييد قوله واقامة سنة بكونه بالغاً وهي مطيقة لان الاقامة المذكورة تزل منزلة الوطء (ص) وصدق في خلوة الاهتداء (ش) يعني ان الزوج اذا دخل بزوجه خلوة اهتداء أي خلى بينه وبينها ثم تازع بعد ذلك في المسكن فقال

وبعد لها الصداق فقط (قوله الاول بالوطء) ولو حكما كدخول العنين والمحجوب ولو من غير انتشار (قوله وموت الزوج واحد) هذا في نكاح التسمية وكذا في التفويض حيث حصل الموت بعد التسمية لا قبلها فلا شيء فيه كما اذا طلق فيه قبلها (قوله وكذلك السيد يقتل أمته) ويبقى النظر في قتل المرأة زوجها هل تعامل بنقيض مقصودها ولا يتكامل صداقها أو يتكامل ويظهر أن لا يتكامل لها بذلك لاتهامها وإسلا يكون ذريعة لقتل النساء أزواجهن (قوله وصدق في خلوة الاهتداء) هذا اذا اتفقا على الخلوة وأما اذا اختلفا فيها فقال ابن عرفة رحمه الله تعالى وأما ان تبرأ الخلوة صدق في بين فان تبطل غرم جميع الصداق (قوله في خلوة الاهتداء)



من الهدوء السكون لان كل واحد من الزوجين سكن الآخر واطمان اليه وخلوة الاهتداء هي المعروفة عندهم بانحاء السطور كان هناك  
ارضاء ستورا وغلقت باب أو غيره (قوله وتحلف على ما ادعته الخ) فان نسكت (٣٦١) حلف الزوج ولزمه نصفه وان نكل غرم

الجميع فنكوله تحلفها في غرم  
الجميع (قوله وانما يرجع مدعى الفساد)  
أي مشبه الفساد وذلك لانهما  
متفقان على الصحة (قوله وفي نفسه)  
أي وصفت في دعوى عدم الوطء  
وان سفيهة وأمة أو صغيرة بلايين  
على واحدة ممن كافي شرح عب  
(قوله يريد وقد وافقها الزوج على  
ذلك) لا يخفى ان تصديقها في النفي  
في تلك الحالة لا يتوهم خلافه حتى  
يحتاج الى التصريح به الا أن يقال  
أني به لاجل المبالغة التي هي قوله  
وان سفيهة وأمة واعلم أن الاقسام  
ستة وذلك لان الزائر إما هي أو هو أو  
هما وفي كل إما أن يدعى الزائر الوطء  
أو عدمه (قوله فلا يراعى تعلق حق  
المالك) أي في الأمة والمخبر في  
السفيهة والصغيرة (قوله بذلك) أي  
بما ذكر من الوطء وعدمه (قوله على  
البديلة) أي الزائر على البديلة أي  
لا اجتماعا بمعنى انها اذا كانت هي  
الزائرة تصدق واذا كان هو الزائر  
يصدق وليس المراد ان كانا زائرين  
يصدقان (قوله وكذا ان كانت  
زائرة الخ) تشبيهه في انه يجري فيه  
قوله وان أقربه فقط الخ (قوله فيصدق  
الزوج) أي في ادعائه عدم الوطء  
وقوله التعليل وهو أن الرجل  
لا ينشط في غير بيته فلا يدعى الوطء  
وكذبه فيجري فيه قوله وان أقربه  
فقط الخ (قوله ولو عبر عما يشمل الخ)  
أي يقول أخذان كانت محجورا

الزوج ما أصبتها وقالت هي بل أصابني فانما تصدق في ذلك وسواء كانت ثيباً أو بكر أو سواء كان  
الزوج صالحاً أم لا وتحلف على ما ادعته ان كانت كبيرة أو سفيهة لان هذا أمر لا يعلم ولها وأما  
ان كانت صغيرة فانه يحلف الزوج لرد دعواها ويغرم نصف الصداق فاذا بلغت حلفت ان  
شأت وأخذت بقية الصداق فان نسكت فليس لها تحليف الزوج ثانية وأما ان نكل الزوج  
فانه يغرم جميع الصداق وليس له تحليفها اذا بلغت قاله ح وانما لزم الجميع بنكوله لان الخلوة  
بمنزلة شاهد ونكوله بمنزلة شاهد آخر وذلك كاف في الاموال ولومات الزوجة الصغيرة قبل  
البس او غورث عنها وحلف وارثها ما كانت تحلفه وأشار بقوله (وان يمانع شرعي) الى أن  
المعروف من المذهب أن المرأة تصدق في المسيس اذا خلبها الزوج خلوة اهتداء ولو كان  
الوطء مصاحباً لمانع شرعي كما اذا كانت صائغة أو محرمة وما أشبه ذلك وبالغ على تصديقها  
في تلك الحالة تخالفه لقاعدة تصديق مدعى الصحة وانما يرجع مدعى الفساد تغليباً للوجود  
العادي على المانع الشرعي اذا لحامل على الوطء أمر جلي لشدة حرص الرجل عليه في أول  
خلوة وشدة شوقه اليها قبل الوصول اليها وقيل لا تصدق الا على من يليق به ذلك  
(ص) وفي نفسه (ش) معطوف على مقدر أي وصفت في دعوى الوطء في خلوة اهتداء  
وفي نفسه يريد وقد وافقها الزوج على النفي والافه وقوله فيما يأتي وان أقربه فقط وأشار بقوله  
(وان سفيهة وأمة) الى أن المرأة تصدق في خلوة اهتداء في الوطء وفي عدمه وان كانت  
سفيهة أو أمة أو صغيرة فلا يراعى تعلق حق المالك والمخبر بذلك لأن أكثر فوائد الوطء لها  
والاحسن ذكر الصغيرة لانه يتوهم فيها أنها ليست كذلك (ص) والزائر منها (ش) عطف  
على الضمير المستتر في صدقت المرفوع والفصل موجود أي وصدق الزائر منها في الوطء وعدمه  
على البدلية مع عين من حكنا بتصديقه منهما وظاهره ولو صغيرة فاذا زارها في بيتها وقالت  
أصابني وقال هو ما أصبتها فالقول قوله لان العادة أن الرجل لا ينشط في غير بيته وان زارته  
في بيته وقالت أصابني وقال هو ما أصبتها فالقول قولها بكذا كانت أو ثيباً لان العادة أن الرجل  
ينشط في بيته وبعبارة وصدق هو في عدم الوطء اذا كان هو الزائر وان كانت هي الزائرة  
صدقت في الوطء وان كان زائراً وادعى الوطء وكذبه فيجري فيه قوله وان أقربه فقط الخ  
وكذلك اذا كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذب ما فان كان كل منهما زائراً أي زاراً غيرهما  
فيمصدق الزوج كما يرشده التعليل وأما ان اختلج في بيت ليس به أحد فتصدق المرأة لانه ينشط  
في نفسه (ص) وان أقربه فقط أخذان كانت سفيهة (ش) يعني ان الزوج اذا اختلج بزوجته  
خلوة اهتداء أو خلوة زارة أو لم تعلم بينهما خلوة وأقر أنه وطئها وقالت هي لم يطأني فانه يؤخذ  
باقراره ويلزمه جميع الصداق ان كانت المرأة سفيهة أو أمة أو صغيرة ولو عبر عما يشمل الصغيرة  
والامة لكان أحسن وقد يقال ان المؤلف أراد بالسفيهة المحجور عليها لما سبب الرق أو عدم  
حسن التصرف في المال ويرشده مقابله بقوله (ص) وهل ان أدام الاقرار الرشيدة كذلك  
أو ان كذبت نفسها أو بلان (ش) يعني ان الزوج اذا أقر أنه أصاب زوجته وقالت الرشيدة  
ما أصابني واستمرت على انكارها لذلك هل يؤخذ الزوج باقراره ويؤخذ منه جميع الصداق  
كالسفيهة سواء استمرت على اقراره أم لا وبه فسرت المدونة أو لا يؤخذ منه جميع الصداق

عليها (قوله واستمرت على انكارها) أو سكنت (قوله هل يؤخذ الزوج) أي لاحتمال وطئه لها ثمة أو غيب عقلها بغيب لانه أمر لا يعلم  
الامنه ولذلك لم يشترط في ذلك عدم تكذيبها به بخلاف ما يأتي في باب الاقرار فانه مال يعلم من غيره (قوله سواء استمرت على اقراره أو لا) حاصله  
ان صاحب القول الاول يقول يؤخذ باقراره اذا أنكرت وكذبه استمر على اقراره أو لا وأولى اذا سكنت وهو تابع في ذلك للقاتي وفي



شرح شب وعب خلافه وهو ان صاحب الاول يفصل في مفهوم ان ادام الاقرار وهو اذالم يدم الاقرار فيقول ان سكنت يؤخذ باقراره الاول وان كذبت فلا يؤخذ باقراره الاول ونقل الخطاب عن ابن عرفة ما يشهد لتقريرهما وهو انهما ان أنكرت ورجع عن اقراره قبل رجوعها فانه يسقط عنه النصف عند صاحب القول الاول (قوله وهو على المشهور ربع دينار الخ) ومقابلها ما نقل عن ابن وهب من اجازته بدرهم ونقل عنه أيضا أنه لا حد لأقله وان النكاح يجوز بالقليل والكثير (قوله خالصة) قيدها دون ربع دينار لانه خالص غالبا فلا يدم من خلوصه أيضا كما هو ظاهر النقول (قوله وأتمه ان دخل) هذا مخالف لقاعدة الفساد لصدقه في انه عليه صدق المثل بالدخول (قوله فان لم يتم) أي فان عزم على عدم اتعانه فسخ ولا يكون ذلك الا عند ارادة عدم البناء وخلاصته ان قوله فان لم يتم فسخ ظاهره عزم على اتعانه أو على عدم اتعانه أول (٣٦٣) يعزم على شيء ولكن المراد وعزم على عدم الاتعانه وأما وعزم على البناء فانه يلزمه

اتعانه كما لو بنى وأما اذالم يعزم على واحد منهما أي فلم يعزم على البناء ولا على عدمه فله الخيار الا أن تقوم الزوجة بحجة التضرر بها ببقائه على تلك الحالة ثم نقول كما أفادوا ان هذا الفساد المحكوم به ليس فسادا مطلقا بل فسادا مقيدا بعدم الاتعانه فلا يقال ان كلامه فيه تناقض (قوله فسخ) بطلاق ووجب فيه نصف المسمى (قوله أو بما لا يملك) الاولى أن يقول بما لا يباع لا قضاء كلامه انه يجوز بجلد الاضحية وجلد المينة بعد ذبحه وليس كذلك (قوله أي وفسد الصداق) الاولى أن يقول أي وفسد النكاح (قوله فان اطلع على ذلك بعد البناء) أي ولو كانت الزوجة ذمية ولو قبضته واستبدكته عند ابن القاسم وقال أشهب لهما ربع دينار الخمى وهو أحسن لان حقه في الصداق سقط بقبضها لانها استحله وبقى حق الله (قوله أو باسقاطه) الباء السببية والمعنى وفسد العقد بسبب اسقاطه وأنها

الا اذا كذبت الزوجة الرشيدة نفسها ورجعت الى قول الزوج انه أصابها قبل رجوعه عن اقراره وهذا فائدة شرط المؤلف ادامة اقراره فان الادامة انما تعتبر قيدا في قوله أو ان كذبت نفسها أما على التأويل الاول ان الرشيدة كالسقيفة فسواء عليه ادام الزوج على اقراره أم لا والتقدير حينئذ وهل الرشيدة كذلك مطلقا أو ان كذبت نفسها وهو مديم الاقرار \* ولما انتهى الكلام على شروط الصداق شرع في الكلام على الانكحة الفاسدة لخلل في الصداق لفسد شرط وبدأ من ذلك بالكلام على الفساد لأقله وهو على المشهور ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي أحدهما ولا حد لا كثره فقال (ص) وفسدان نقص عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو مقوم بهما (ش) ومن عادة المؤلف أن يستغنى بالاضداد عن الشروط كما في قوله في الامامة وبطلت باقتداء بمن بان كافرا الخ فكانه قال شرطه ان يكون الصداق ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عرضا يساوي ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة فان نقص عن ذلك فسد لكن فسادا مقيدا بما اذا لم يدخل ولم يتمه فان أتمه فلا يفسخ وكذا ان دخل فانه يتم وجوبا والى هذا أشار بقوله (وأتمه ان دخل) والا فان لم يتم فسخ (ص) أو بما لا يملك كخمر وحر (ش) أي وفسد الصداق ان نقص عن ربع دينار أو تزوجها بشيء لا يجوز تملكه كخمر وحر لان شرط الصداق أن يكون ممتولا يصبح تملكه شرعا فان اطلع على ذلك قبل الدخول فسخ ولا شيء لهما وان اطلع على ذلك بعد البناء فلهما صدق المثل (ص) أو باسقاطه (ش) يعني وكذلك يكون النكاح فاسدا اذا دخل على اسقاط الصداق بالكلية فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل (ص) أو كقصاص (ش) معطوف على مدخول الباء أي أو وقع بكقصاص وأدخلت الكاف ما أشبهه مما هو غير متمول كنكاحه بقراءته لها شيئا من القرآن أو بعنقه أمة على ان يجعل صداقها عتقها فاذا اتفق على ذلك فان العتق ماض والنكاح فاسد قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل (ص) أو بآبق (ش) أي وكذلك يكون النكاح فاسدا يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق المثل اذا وقع على عسداً بآبق أو بعير شارد أو ثمرة لم يبد صلاحها ومثله اذا وقع على دار للغير على أنه يشتريها لهما من ماله لانه قد لا يبيعها فهو من الغرر أو على ان يشتريها لهما من ماله او يجعل سمسرة فيها صداقها لكثر الغرر لانه لا يعلم هل يحصل له ذلك أم لا واليه أشار بقوله (ص) أو دار فلان أو سمسرتها أو بعضه لا جمل مجهول أو لم يقيس

بمعنى مع (قوله أو كقصاص) وجب له عليها أو على غيرها وفي العبارة حذف والتقدير أو وقع بعدم قصاص لان الاجل صورة المسئلة ان امرأة قتلت أبا رجل مثلاً واستحق ذلك الرجل دمها فاتفقت معه على انه يتزوجها ويجعل عدم قتلها صداقاً لها فانه لا يجوز أو كان أخوها مثلاً قتل ولذلك الرجل واستحق عليه القصاص فاتفق معها على أن يعقد عليها ويجعل صداقها ترك القصاص من أخيه (قوله كنكاحه بقراءته لها شيئا من القرآن) كأن يقرأ لها سورة يس مثلاً وأما لو تزوجها على تعليمه فسيأتي ان فيه قواين (قوله على ان يجعل صداقها عتقها) وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم تزوج صفية وجعل صداقها عتقها فان خصوصيته صلى الله عليه وسلم أول يصحبه عمل (قوله أو ثمرة لم يبد صلاحها) أي على التبقية وأما على القطع فيجوز بشرطه الا في (قوله لكثر الغرر) لانه لا يدري هل يبيعها أو لا ولا يدري هل تباع في يوم أو يومين مثلاً



(قوله أو متى شئت) بكسر التاء كما هو مفاد محشى تت ثم ذكر أن المعتمدان متى شئت يجوز وهو قول ابن القاسم ففي المنيطية والى مبسرة أو الى أن تطلبه المرأة به وهو إلا أن ملى أو معدم لا يجوز قاله ابن الماجشون وأصبح وقال ابن القاسم ان كان ملياً جاز ونحوه لابن الحاجب وقال ابن عرفة وبفسخ وعن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه الى أن تطلبه ككونه الى مبسرة (قوله أو لم يقيد الاجل) المنيطى المشهور من مذهب مالك وأصحابه وبه العمل وعليه الحكم أنه يفسخ قبل البناء (٣٦٣) ويثبت بعده بصدق المثل (قوله لو قال

الاجل (ش) يعنى وكذلك يكون النكاح فاسداً بفساد الصداق يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكثر من المسمى وصداق مثلها كما يأتى اذا تزوجها بصدق معلوم لكن بعضه لاجل مجهول كوت أو فراق أو متى شئت وبعضه لاجل معلوم أو حال لكثرة الغرر حينئذ وقوله أو لم يقيد الاجل معطوف على مدخول الشرط أى وفسد النكاح ان لم يقيد الاجل أى أجل الصداق كما لو قال أتزوجها بعشرة مثلاً فقط أو عشرة الى أجل فإنه يكون فاسداً ما لم يكن جرى العرف بشئ فيه (ص) أو زاد على خمسين سنة (ش) لو قال أو بخمسين سنة لو ائتمن ما تجب به الفتوى من أن الصداق اذا أجل بخمسين سنة فإن النكاح يفسخ قبل ويثبت بعد الدخول لانه مظنة اسقاطه اذا يعيشان الى ذلك غالباً لاسيما اذا كانا مسلمين وهذا القول هو المرجوع اليه كما فى نقل المواق ومافى تت من أن المرجوع اليه الاربعون ليس بصواب وكذلك لو أجل بعضه الى ذلك الاجل لان حكم البعض حكم الكل فى التأجيل والحلول وفى كلام المؤلفات نظر انظر شرحنا الكبير (ص) أو بعين بعيد كخراسان من الاندلس وجاز كصمر من المدينة لا بشرط الدخول قبله الا القريب جداً (ش) يعنى أن النكاح يكون فاسداً اذا وقع على صداق معين غائب عقارا أو غير معينة بعيدة كخراسان التى هى بأقصى المشرق من الاندلس التى هى بأقصى المغرب لانقطاع خبره وظاهره سواء كان على وصف أو رؤية متقدمة على العقد لا يتغير بعدها أم لا والذي قرره الشيخ البزى أن كلام المؤلف فى الموصوف وأما ما كان على رؤية متقدمة فحكمه حكم البيع بفصل فيه بين أن يكون بعد رؤية يتغير بعددها فيتبع أو لا فيجوز ويختلف باختلاف المبيع اه امان كانت الغيبة متوسطة فإنه لا يفسخ كصمر من المدينة المشرفة لانهم مظنة السلامة ولا فرق بين العبد والدار والضمان من الزوج فى غير العقار ومن الزوجية فى العقار كالبيع ومحل الجواز انما يشترط الزوج الدخول قبل أن تقبضه الزوجية فان شرط ذلك فلا يجوز ولو دخل بغير شرط جاز وهذا ما لم تكن الغيبة قريبة جداً فان كانت كذلك كاليومين والثلاثة فإنه يجوز اشتراط الدخول قبل قبضه بخلاف ثم ان المؤلف استغنى عن التقييد بجداً بالتمثيل بقوله كخراسان الخ ولما لم يمثل للقريبة قال فيها جداً ثم ان المؤلف ابتدأ بالبعيدة جداً لان المقام لعطف الفاسدات بعضها على بعض وختم بالقريبة جداً ووسط المتوسطة بينهما وحكم الصداق اذا وقع فى الغيبة البعيدة جداً كالصداق الذى فيه غرر فاذا فات بالدخول صح النكاح بغير المثل كما مر فى قوله وأتى ويجوز الصداق بالعين الغائبة بشرط اشتراط خلفها ان تلفت كما سيأتى فى الاجارة (ص) وضمنته بعد القبض ان فات (ش) يعنى أن النكاح اذا وقع بعد آتى أو بغير شارد وقتنا بفساده لصدقه فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل فاذا قبضته المرأة بعد ذلك فإنها تضمنه بالقبض فان لم يفت فى يدها بأن لم تحل عليه الاسواق ولا تغير فى بدنه فأن ترد الزوج وتأخذ منه

الخ) وأجيب بأن مراده زاد على الدخول فى الخمسين بأن حصل اتصافها (قوله وهذا القول هو المرجوع اليه) أى الذى يرجع اليه ابن القاسم والمرجع عنه الاربعون أى الذى يرجع عنه ابن القاسم الاربعون وفى شرح عب والظاهر الفسخ من الخمسين ولو كانا صغيرين يبلغها عمرهما وان نقص عن الخمسين لم يفسد وظاهره ولو يسيراً جداً وطعن فى السن جداً (قوله كخراسان) معناه بلغة الفر من مطلع الشمس والاندلس بفقتين أو ضمتين له (قوله لا بشرط الخ) أى ما لم يكن عقاراً فيجوز بشرط الدخول قبله وظاهر كلامه ان مجرد الشرط يوجب الفساد وان لم يحصل دخول بالفعل وكذا ظاهره أن الشرط مؤثر ولو تراخى على اسقاطه بعد ذلك (قوله جداً) ثم هذا كما فى ما وقع على رؤية سابقة أو وصف

على ما تقدم أما غائب لم يروى ولم يوصف فلا خلاف فى فساده ولها بالدخول صداق المثل قال عجم ويبقى النظر فيما اذا اشترط الدخول قبله فيما بين القرية جداً وبين كصمر من المدينة ويبقى النظر أيضاً فى حكم ما كان دون كخراسان من الاندلس وفوق كصمر من المدينة والظاهر أن ما قارب كذا يعطى حكم ما قاربه والمتوسط يحتاط فيه فيعطى حكم البعيدة فى الاولى (قوله كاليومين والثلاثة) ونحو ذلك كذا كتب بعض الشيوخ ويفسر بالاربعة والخمسة فان أصبح قال بها (قوله بالعين الغائبة) أراد بها النقدين وصورتها أن يقول أدفع لك العشرين ديناراً التى فى صندوقى فى اسكندرية وقوله ان اشترط الخلف أى انها ان ضاعت أعطيك بدلها وذلك لان العين لا ترد لذاتها (قوله وضمنته بعد القبض الخ) ليس الفوات شرطاً فى الضمان كما يتبادر من عبارته بل القبض كافى فى الضمان والفوات مرئى عليه أى ويرد قيمته ان فات فقوله فى البيوع الفاسدة وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض أحسن (قوله ابن الحاجب وتضمنه بعد القبض لا قبله



كالمسألة في البيع الفاسد فلذلك لو فات في بدن أو سوق ونحوه كان لها وتغرم القيمة قاله محشي نت (قوله فأعلى) أي بأن تغير في بدنه فإن التغير في البدن أعلى من حوالة السوق (قوله ليكون المسمى حراما) لا يخفى أنه في تلك الحالة يقال له فاسد لعقده وصدقه كسكاح المحرم إذا جعل فيه خمر وقوله ونحوه أي كعبد آبق (قوله وكذا في الفاسد لعقده) أي الذي يجب فيه المسمى لكونه صحيحا فإن قوله ضمنانه منها ولو كان مما لا يغاب عليه أو قام على هلاكه بينة (قوله فالفاسد لعقده الخ) أي سواء وجب فيه المسمى أو صدق المثل (قوله يتفقان فيما إذا قبضته) فيكون الضمان منهما مطلقا ولو ثبت هلاكه (قوله وأما بعده) أي بعد الدخول فيتفقان أيضا في الضمان حيث تلف بيدها بعد قبضه الخ ولو قامت على هلاكه بينة (قوله حيث تلف بيدها) أي لا تضمن إلا إذا تلف بيدها أو ما إذا تلف بيد غيره فلا ضمان عليها (قوله وأما الفاسد لعقده) أي والفرض أنه بعد الدخول (قوله فضمنان الصداق فيه) فإذا كان بيد الزوج وكان مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقامت على هلاكه بينة فضمنان منها أي فالضمان منها لا يتوقف على كونه بيدها بخلاف ما تقدم وتلك العبارة أي التي هي قوله وبعبارة الخ عبارة عج وقد حليناها (٣٦٤) بمقتضى مفاده وكتب بعض شيوخنا ما يوافقوه وظهر منه أن الفاسد لعقده الذي يجب

فيه المسمى لا يعطى حكم الصحيح إلا فيما إذا كان بعد الدخول وأما قبل الدخول فحكمه حكم الفاسد لصدقه والفاسد لعقده الذي يجب فيه صداق المثل في كونه إذا تلف بيدها ضمنه للزوج مطلقا قال في شرح شب بعد ذكر عبارة عج وذكر بعض الشارحين ما يفيد أن الرجح أن ضمان الصداق فيه كضمنانه في الفاسد لصدقه اه وقال اللقاني موافقا قول المصنف وضمنته أي ضمن الصداق الذي يحل تملكه في النكاح الفاسد كان فاسد لصدقه أو لعقده على المذهب وفي شرح عب ما يخالف ذلك

صداق مثلها وان فات في يدها بأن حالت عليه الاسواق فأعلى فإنه يبقى في يدها وتدفع قيمته للزوج يوم قبضته وتأخذ صداق مثلها كما في البيوع الفاسدة وبعبارة كلام المؤلف في الفاسد لصدقه أو لعقده إذا وجب فيه صداق المثل لكون المسمى حراما ونحوه وكذا في الفاسد لعقده إذا حصل فيه الضمان قبل الدخول كما إذا قبضت الصداق قبل الدخول وهلك بيدها فإن ضمنانه منها فالفاسد لعقده وصدقه يتفقان فيما إذا قبضته وتلف منها قبل الدخول وأما بعده فيتفقان أيضا في الضمان حيث تلف بيدها بعد قبضه وكان الواجب في الفاسد لعقده صداق المثل وأما الفاسد لعقده حيث وجب فيه المسمى فضمنان الصداق فيه كضمنانه في الصحيح (ص) أو بمغصوب علماء لا أحدهما (ش) هذا أيضا من الأما كن التي يكون السكاح فيها فاسد لصدقه بأن عقد على عبد أو على عرض مغصوب والزوجان معا يعلمان قبل العقد بالغصب فإنه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل وأما إن علم أحدهما دون الآخر فإن السكاح لا يفسخ وترجع على الزوج بمثله أو بقيمته لدخوله على هذا العوض حيث لم يعلم ودخولها على ذلك حيث علم دونها (ص) أو باجتماعه مع بيع (ش) المشهور أن السكاح في هذه المسئلة فاسد لصدقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل وهو ما إذا اجتمع مع البيع أو القرض أو الشركة أو الجعالة أو الصرف أو المساقاة أو الفراض في عقد واحد للجهل بما يخص البضع من ذلك أو لتنافي الأحكام بينهما فإن السكاح مبني على المساحقة والبيع ومأمعه على المساحقة وقد صور المؤلف الاجتماع المذكور بقوله (كدار) مثلا (دفعها هو أو أبوها) أي دفع الزوج دارا لزوجته على أن يتزوجها أو يأخذ منها مائة دينار فالدار نصفها في مقابلة البضع والنصف الآخر في مقابلة المائة فقد اجتمع البيع والنكاح في عقد واحد وكذلك الحكم بفساد النكاح لو دفع الدار أبو الزوجة أو الزوجة نفسها للزوج على أن يتزوجها أو يدفع للزوجة مائة دينار مثلا فالمائة التي يدفعها الزوج بعضها في مقابلة البضع وبعضها في مقابلة الدار فقد

كله فإنه قال والمراد بالفاسد هنا الفاسد لصدقه أو لعقده إذا وجب فيه صداق المثل لكون المسمى حراما وأما الفاسد لاجتماع عقده حيث وجب فيه المسمى فضمنان الصداق منه كضمنانه في الصحيح يضمن بالعقد كما سيذكره في الصحيح بقوله وضمنانه إن هلك بينة أو كان مما لا يغاب عليه منهما والاقن الذي بيده وبعد هذا كله فالراجح كلام اللقاني من أن كلام المصنف يحمل على الفاسد مطلقا (قوله أو بمغصوب علماء) وإنما يعتبر علمهما إذا كانا رشدين والافالمعتبر علم وإيهما وعلم المجبرة كالعدم وكذا علم الجبر (قوله على عبد الخ) لم يذكر النقود والمثلين وظاهر عبارة غيره العموم (قوله لدخوله على هذا العوض) جواب عما يقال هلا يرجع لصداق المثل فأجاب بما حاصله أنه إنما يرجع لصداق المثل لأنه دخل على هذا العوض حيث لم يعلم أي بقيمته أو مثله بقومان مقامه (قوله أو القرض) والاصل أن مثل البيع العقود المجموعة في «جص مشق» وإن فات النكاح بالبناء ثبت البيع لأنه تبع والنكاح هو المقصود وإذا فات البيع قبل البناء فلا يثبت النكاح لأنه هو المقصود الأعظم وإذا فات النكاح وكان البيع قائما ففيه القيمة كما سلكوا به بلغزفة قال لنا بيع فاسد مضى بالقيمة مع عدم مفوت في البيع (قوله للجهل الخ) لا يخفى أن هذا لا يأتي فيما إذا سمي لكل فالأولى التعديل الثاني أو يجري وتلك التسمية عند الاجتماع لا تعتبر لاحتمال المساواة أكثر (قوله كدار دفعها أبوها الخ) ولو زاد ما يدفعه من قيمة الدار على ربع دينار



(قوله بان يقول الاب الخ) أي ويقول المشتري قبلت ذلك (قوله أو يقول الزوج بعثك داري بعشرة وتزوجت ابنتك تفويضا) أي فيقول الولي فعلت ذلك بمعنى اشتريت دارك بالعشرة وتزوجت ابنتي تفويضا وقوله أو تقول الزوجة الخ أنت خير بان صيغة النكاح انما تكون من الذي يتولى الطرفين لان المرأة وظاهر العبارة ان هذه الصيغة الصادرة من المرأة صيغة النكاح ولكن ليس الحكم كذلك بل نقول صيغة النكاح ما يقولها الرجل بعد بان يقول قبلت ذلك وكان ذلك يكفي ثم بعد هذا كله اعترض محشي نت بان النص ليس فيه النص صريح بالبيع نقل ابن عرفة سمع سحنون ابن القاسم من أنكح ابنته من رجل على ان اعطاه دارا جاز نكاحه ولو قال تزوج ابنتي بخمسين واعطيتك هذه الدار فلا خيرة لانه من وجه النكاح (٣٦٥) والبيع ابن رشد يقوم منه معنى خفي وهو

جواز اجتماع البيع مع نكاح التفويض بخلاف نكاح التسمية هذا هو الذي عني المؤلف وأما تصوير س ومن تبعه بان يقول بعثك داري بمائة وتزوجت ابنتي تفويضا فيحتاج لنقل بجوارها لانها أشد مما في السماع للتصريح بالبيع فيها بخلاف ما في السماع فانه تلفظ بالعطية وعليه يأتي فرق ابن محرز وقول س ليس صورتها ما قال ابن القاسم فيه نظر اذ لا مستند له في مخالفة ابن القاسم اه وذلك أن ابن محرز فرق بين هذه المسئلة أعني مسئلة التفويض والتي قبلها بأن الدار هنا خالية من العوض وانما قصد الاب معونته بخلاف الاولى فانه سلك بهامسلك المعاوضة (قوله وسواء كانت الخ) أي ففعل الخلاف في ثلاث صور وهي ما اذا سمى لكل دون صداق المثل أو لاحداهما صداق المثل والاخرى دونه أو لاحداهما دونه والاخرى تفويضا وثلاث باتفاق وهي ما اذا سمى لكل صداق المثل أو لم يسم لواحدة منهما أو سمى لاحداهما صداق مثلهما ونكح الاخرى تفويضا ففعل الخلاف

اجتمع البيع والنكاح في عقد واحد وظاهره فساد النكاح المجتمع مع البيع سواء سمى لكل منهما ما يخصه من ذلك أم لا ثم ان جملة دفعها صفة لدار لان الجملة الواقعة بعد النكرة صفة لها لكن جرت هنا على غير من هي لانها في اللفظ جارية على الدار وفي المعنى انما هي للدافع فلذا أبرز الضمير وجوبا وعطف عليه قوله أو ابوها ولا فرق في المشتق الواقع صفة لما ذكر بين أن يكون وصفاً أو فعلا كما هنا (ص) وجاز من الاب في التفويض (ش) أي وجاز اجتماع البيع والنكاح حيث كان النكاح نكاح تفويض ولا مفهوم لقوله الاب اذن الزوج أو الزوجة كذلك بان يقول الاب بعثك داري وتزوجت ابنتي تفويضا ويقول الزوج بعثك داري بعشرة وتزوجت ابنتك تفويضا أو يقول الولي بعني دارك بعشرة وتزوجت ابنتي تفويضا أو يسم لواحدة منهما بل نكحها ما تفويضا وترك المؤلف هذا الاخير لاجل ما رتبته من الخلاف الآتي ولولا لقال سمي لهما أولا ويكون شاملا للصور الثلاث ولا مفهوم لاهرأتين أي نساء (ص) وهل وان شرط تزوج الاخرى أو ان سمي صداق المثل قولان (ش) يعني أن جواز الجمع بين المرأتين من سماع التسمية وار من جانب وان شرط مع تزوج الواحدة تزوج الاخرى وسواء كانت التسمية لهما أولا لاحداهما صداق المثل لمن سمي لهما أو دونه واليه ذهب ابن سعدون ولم يره كالبيع أو بالجواز مع ذلك الشرط حيث حصلت التسمية في جانب أو جانبين انما هو ان سمي صداق المثل كالبيع وهو قول جماعة من المتأخرين فليست التسمية عند أهل القول الثاني شرطا كما يتبادر من لفظه انما الشرط اذا حصلت تسمية مع الشرط المذكور أن يكون قدر مهر مثل المسمى لها فأكثر ففعل الخلاف اذا شرط تزوج احداهما بتزوج الاخرى وسمى لهما أولا لاحداهما ونقص عن صداق المثل وأما ان لم يسم أصلا أو سمي صداق المثل فليس من محل الخلاف أي فيجوز بالاخلاق شرط تزوج احداهما بتزوج الاخرى أم لا (ص) ولا يعجب جمعهما والاكثر على التأويل بالمنع والفسخ قبله وصداق المثل بعده لا الكراهة (ش) مفعول يعجب محذوف أي ولا يعجب جمعهما الامام أي في صداق والمعنى أن الشخص اذا تزوج امرأتين بصداق واحد وهو يستلزم وحدة العقد الباول بين ما يخص كل واحدة منهما فان

(٣٦ - خري ثالث) مقيد بقيد شرط تزوج احداهما على تزوج الاخرى والمفروض لكل أو لبعض دون صداق المثل وقوله وسمى لهما أي ونقص عن صداق المثل وقوله أو لاحداهما أي سمي لهما دون صداق مثلهما أي والثانية نكحها تفويضا فاقوله ونقص راجع لهما (قوله ولم يره كالبيع) أي فانما يجوز جمع الرجلين سلعتيهما اذا سمي لكل قيمة المثل (قوله أو سمي صداق المثل) أي لكل أو سمي لواحدة صداق المثل والاخرى تفويضا (قوله والاكثر على التأويل بالمنع) لانه يجمع الرجلين سلعتيهما في البيع وقوله لا الكراهة لانه يجمع رجل واحد سلعتيه في بيع واحد كذا عدل والاول ظاهر (قوله الامام) الذي في المواق والشيخ سالم ابن القاسم (قوله بصداق واحد) أي وما قدمه المصنف في عقد (قوله غالبا) وفي غير الغالب يكون في عقدين بان يتفق الوليان على أن يزواجه



ابنتهم ما بعشرين ديناراً ثم يتولى كل واحد منهما عقد وليته على حدة (قوله وبفض المسمى على قدر مهورهما) بأن ينسب صداق كل واحدة أى صداق مثلها المجموع الصداقين وبذلك النسبة تأخذ كل واحدة من هذا الصداق المسمى فلو كان صداق مثل احدهما عشرة وصداق مثل الاخرى عشرين فالمجموع ثلاثون فالمسمى على الثلث والثلثين (قوله على القول بجوازه) أى عند عدم التسمية لكل تنبيه يستفاد من المصنف ترجيح القول (٣٦٦) بالمنع (قوله أو تضمن اثباته رفعه) شمل صورتين جعل الرقبة ابتداء صداقاً وهذا

جاء غالب الشراح والصورة الثانية أن يكون جعل لها مالا معيناً ثم يدفع لها زوجهما عوضاً عن ذلك المال المجموع لها صداقاً (قوله قبل البناء وبعده) أى كنكاح المحرم والشغار (قوله والاشياء المعينة الخ) محل المنع اذا كانت في ملك الغير مطلقاً أى وصفها أم لا وفى ملكه ولم يصفها والا بان كانت في ملكه ووصفها صح والا فلا وما في هذا الشرح مما ظاهره المنع مطلقاً فإنه ضعيف (قوله ومحل المنع اذا لم يكن لهم عرف الخ) وأما اذا كان لمن نكحت عرف في البيوت جاز النكاح وهو مصروف الى عرفهم ثم لا يخفى أن تعليل المنع جارواً لو كان لهم عرف وخلاصته أن من علم بذلك التعليل يمنع مطلقاً ولو كان لهم عرف فينبذ ذلك يظهر كلامه والحاصل أنه يجوز على المعتمد اذا كان في ملكه وله عرف بشئ منضبط أو وصفت (قوله مع القدرة على رفعه) هذا تمام العلة وهو الفارق بين هذه المسئلة والتي بعدها فلا حاجة الى الاشكال الآتى والجواب (قوله لان العرف في القدر الزائد الخ) فيه شئ بل العرف حاصل في صلب العقد أيضاً والفرق ما تقدم (قوله وهل حكم العقد الخ)

ما لك قال لا يعجبني ذلك فقهم المدونة الاكثر من الاشياء على المنع وفهمها بعض الاشياء على الكراهة فان قرعنا على تأويل الاكثر قلنا يفسخ النكاح قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل لفساده لصداقه وان قرعنا على الاخر قلنا بعدم الفسخ لا قبل ولا بعد وبفض المسمى على قدر مهورهما كما في جمع الرجلين سلعتيهما في البيع على القول بجوازه (ص) أو تضمن اثباته رفعه كدفع العبد في صداقه وبعد البناء ملكه (ش) هذا معطوف على نقص أى وفسد النكاح ان تضمن اثبات النكاح رفعه وصورتها زوج عبيده بامرأة ودفعه لها في صداقها فالنكاح فاسد يفسخ قبل الدخول وبعده لان ثبوته يوجب فسخه بيانه أن المرأة اذا أخذت العبد صداقاً لها فقد ملكته وملكها له يوجب فسخ نكاحها اذا لايجوز للمرأة أن تزوج بعبيدها لان أحكام المالك تنافي أحكام الزوجية وحيث فسخ قبل البناء فلا شئ لها فان لم يعثر على ذلك الا بعد الدخول بالزوجة فان النكاح أيضاً يفسخ وقد ملكته الزوجة باقول وطأوه هذا من الانكحة الفاسدة لعقد هالفسخه قبل البناء وبعده وليس من الفاسد لصداقه لوجوب المسمى بالدخول (ص) أو بدار مضمونة (ش) يعنى لو تزوجها على بيت يئنه اهما مضموناً في ذمته لم يجز ويكون النكاح فاسد لصداقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل لان ذلك يؤدي الى السلم في الشئ المعين لان وصف البناء والموضع يؤدي الى تعيينه والاشياء المعينة لا تقبلها الذمة لانه يوجب أن يصدق على كثير ومحل المنع اذا لم يكن لهم عرف والاجاز انظر شرحنا الكبير (ص) أو بألف وان كانت له زوجة قال فان (ش) يعنى أن هذه المسئلة أيضاً من جملة الانكحة الفاسدة لصداقها يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل وهى ما اذا تزوج امرأة بألف درهم مثلاً على أنه ان كانت في عصمته زوجة غيرها فصداقها ألفان للعرف الحاصل في صلب العقد في مبلغ الصداق مع قدرتهما على رفعه بان تبحت هل له زوجة أم لا فليتركت فهي مختارة لادخال العرف في نكاحها فانها لا تدري هل لازوجة له فصداقها ألف أو في عصمته وقت العقد زوجة غيرها فصداقها ألفان (ص) بخلاف ألف وان آخر جهام من بلدها أو تزوج عليها فألفان (ش) هذه المسئلة النكاح فيها صحيح وهى أن يتزوج امرأة بألف وتشرط عليه أنه ان آخر جهام من بلدها أو من بيت أبيها أو ان تزوج عليها أو ان تسرى فبهرها ألفان لان العرف في القدر الزائد على ألف وقع في المستقبل أى حصل العرف بعد عقد النكاح وانبرامه والمسئلة الاولى وقع العرف فيها في صلب العقد والاخراج المذكور يفيد أن العقد صحيح وهل حكم العقد ابتداء على هذا الشرط الذى هو التعليق لازم أم لا واذا خالف هل يلزمه ألف الثاني أم لا وهل القدوم على ذلك جائز أم لا شئ آخر لا يفهم من الاخراج فلذا نص على ذلك المؤلف بقوله (ولا يلزم الشرط وكره ولا الف الثانية ان خالف) أى ولا يلزم الزوج الشرط لكن

الاولى أن يقول وهل الشرط الذى هو التعليق لازم وقوله واذا خالف الخ هذا في المعنى محصل لزوم الشرط أو لا فتدبر (قوله ولا يلزم الشرط) أى ولا يلزم التعليق وكره التعليق وقوله ولا الف الخ توضيح لقوله ولا يلزم الشرط وهذا الذى قلناه مقتضى تفسير الشرط بالتعليق الا ان قوله بعد لكن يستحب الوفاء به الخ يقتضى انه أراد بالشرط المشروط الذى هو عدم الزواج والاخراج لا التعليق وعليه فيحتاج لقوله لكن يستحب الوفاء به وبعبارة عب وكره هذا الشرط من أصله وكذا يكره عدم الوفاء به ولا معنى لذلك الا اذا أريد بالشرط المشروط ثم بعد كنى هذا رأيت شب قال ما نصه ولا يلزم الشرط أى المشروط وهو عدم الزواج

يستحب



وعدم الانحراج من بلدها وكره هذا الشرط لما فيه من الخرج عليه ولذا قال في الحاشية ولا يلزم الشرط وهو عدم انحراجها من بلدها والتزوج عليها لان ان آخر جهات من بلدها أو تزوج عليها معناه لا يخرج جهات من بلدها ولا يتزوج عليها ومثل ذلك من تزوج ماشطة أو قابله مثلا وشرطت عليه خروجها الصنعة فلا يلزم الوفاء به من عب (قوله صورتهما زوجة في العصمة) بهذا التصوير يعلم عدم تكرارها مع ما قبلها (قوله ثم خالف وفعل ذلك) الاولى أن يقول فلا يلزمه عدم الزواج وإذا خالف وتزوج لا ترجع عليه بشيء الخ (قوله إلا أن تسقط ما تقر الخ) ظاهر المصنف أنها إذا أسقطت ما تقر بعد العقد بلايين أنها (٣٦٧) ترجع سواء خالف عن قرب أو بعد تحقيقها

للعوضيه وهو ظاهر كلامهم ولا ين عبد السلام ينبغي أن يقيد رجوعها بما إذا خالف عن قرب لا بعد كالسنتين (قوله فهو مخرج مما تضمنه التشبيه من عدم الزوم) وهو استثناء منقطع فان قلت هلا كان مستثنى من قوله ولا يلزم الشرط استثناء منقطعا كذلك قلت هذا بعيد بخلاف ما ذكره وهو قريب (قوله ثم خالف وتزوج الخ) أي فصوره اليمين ان تزوجت عليك فأمرتك بسدك أو بالسرية حرة أو فهي طالق فيلزمه اليمين دون الالف لثلا يجتمع عليه عقوبتان والظاهر أن الطلاق يقع باثنا وأما الاسقاط مع اليمين بالله فكالا سقاط بلايين فيلزمه الالف ان خالف وكفارة اليمين بالله لسهولة كفارتها في الجملة بالنظر للطلاق والعق (قوله أو كزوجتي أختك الخ) يتعلق به حكان فسخ النكاح قبل البناء فقط ولها بعد الاكثر من المسمى ومصدق المثل ومدخول الكاف أمران المعقود عليه والمهر أي أو زوجتي كاختك بمائة وليس المراد كزوجتي وأنتكحني وأعطني (قوله لغة الرفع) ظاهره مطلق الرفع والظاهر أن

يستحب الوفاء به فلا يخرج جهات ولا يتزوج عليها وكره اشتراط الزوجين ذلك ولا يلزمه الالف الثانية ان خالف وأخر جهات أو تزوج عليها على المشهور عن مالك وعنه ترجع بالاقبل من الالف وبقية صداق المثل (ص) كان آخر جتك من بلدك فلك ألف (ش) صورتهما زوجة في العصمة قالت لزوجهما قد بلغني أنك تريد أن تخرجني من بلدي فقال لها ان أخر جتك فلك ألف فهو تشبيه في عدم الزوم والكراهة (ص) أو أسقطت ألقا قبل العقد على ذلك (ش) يعني انه اذا تزوج جهات بألفين مثلا وأسقطت عنه من ذلك ألفا قبل عقد النكاح على أنه لا يتزوج عليها مثلا ثم خالف وفعل ذلك فانه لا ترجع عليه بشيء من الالف التي أسقطتها عنه لعدم لزوم الشرط لان العبرة بما وقع عليه العقد (ص) إلا أن تسقط ما تقر بعد العقد (ش) يعني لو تزوج جهات بمائتين وبعد العقد أسقطت عنه مائة من ذلك على أنه لا يتزوج عليها أو أن لا يتسرى أو لا يخرج جهات من بلدها ثم خالف ذلك وفعل فانه لا ترجع عليه بالمائة التي أسقطتها لذلك فهو مخرج مما تضمنه التشبيه من عدم الزوم فقوله بعد العقد متعلق بنسقط لا بتقرر لان تقرير الصداق لا يكون قبل العقد أصلا ومحل الرجوع اذا لم تتوثق مع الاسقاط بيمين كما أشار إليه بقوله (بلايين منه) أما لو وثقت بيمين فلا ترجع عما أسقطت وانما يلزمه اليمين فقط كما لو أسقطت وحلفته ان خالف وتزوج أو تسرى فأمرى بسدى أو فالسرية حرة أو التي يتزوج جهات طالق فانه يلزمه بالخالفه التملك أو التحرير أو الطلاق ولا ترجع عليه بالمال الذي أسقطته (ص) أو كزوجتي أختك بمائة على أن أزوجه أختي بمائة وهو وجه الشغار (ش) الكاف هنا اسم بمعنى مثل وهي عطف على فاعل فسد أي وفسد مثل زوجتي الخ ويحتمل أن يكون المعطوف بأو محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط من قوله ان نقص أي أو كان نكاح شغار كزوجتي أختك أو غيرها من لم يجبرها فاحرى بنتك أو غيرها ممن يجبرها بمائة على أن أزوجه أختي أو بنتي أو أمتي من عبدك بمائة ويسمى وجهه الشغار والشغار لغة الرفع من قولهم شغار الكلب رجلاه اذا رفعها لبول ثم استعمل فيما يشبهه من رفع رجل المرأة للجماع ثم استعمل في رفع المهر من العقد اذا كان وطأ بوطه وفعلا بفعل فكان كلام من الوليين يقول لا آخر شغار في أي أنكحني وأنتكحك بغير مهر وأفهم قوله على الخ انه لو لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المكافأة من غير توقف أحدهما على الآخر لجاز وأشار إلى صريح الشغار بقوله (وان لم يسم فصرح به) أي وان لم يسم لواحدة منهما صداقا كزوجتي أختك أو ابنتك على أن أزوجه أختك فسمى صريح الشغار ومن القسمين يفهم المركب منهما كزوجتي بمائة على أن أزوجه بك بلامهر فيسمى كل جزء باسم كله ويحكم بحكمه

المراد رفع مخصوص الذي هو رفع الكلب لقوله من شغار الكلب رجلاه رفعها لبول ولا يكون ذلك الا عند بلوغه فقد اتفق أن رجلا كان يقدم على الامام الشافعي رضي الله عنه فيقوم له فقيل له في ذلك فقال انما سمعت منه أن الكلب اذا بلغ يرفع رجلاه عند البول وأن الحرم راى وداد لحظة وانتمى لمن أفاد لقطه وقوله استعمل أي لغة وقوله ثم استعمل في رفع المهر أي لغة وقوله فكان كالا الخ أي يقوله لفظا والاف هو فائله معنى (قوله ثم استعمل في رفع المهر الخ) أي في العقد المحتوى على رفع المهر لقوله فكان كالا الخ (قوله اذا كان وطأ بوطه) أي اذا كان العقد ذا وطأ بوطه وقوله وفعلا بفعل هو نفس الوطء فلا حاجة له (قوله بل على وجه المكافأة) كما لو تزوجه أختك أو بنتك فمكافأة الآخر بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف أحدهما على الآخر قال أبو عمران (قوله يفهم المركب منهما)



أي المركب من بعض كل منهما أي فهي حقيقة تركبت من بعض كل منهما وقوله فيسمى الفاء لا يضح أن تكون الالف مجرد العطف لا للسببية لانه لا تنفر على ما ذكر التسمية (قوله أنه أكثر وقوعاً) أي أكثر التفاتاً والوجه أكثر التفاتاً له من غيره (قوله أو الوجه بمعنى المقابلة) وجه ثالث وكان المعنى نكاح شغار أي نكاح ذو مقابلة منسوبة لشغار لانه نكاح احتوى على صداقين متقابلين وهو نسخة بأو لا بأذ (قوله وفسخ قيمه وان (٣٦٨) في واحدة) إشارة إلى القسم الثالث من الشغار وهو المركب منهما فالسمي

لها تعطى حكم وجهه وغير المسمى لها تعطى حكم صريحه والله رد المصنف حيث لم يذكر ما وافق مسائل هذا الباب من حكمي كل منهما وذ كر حكم ما خالف مسائل هذا الباب من حكمي كل منهما فلما كان وجه الشغار وهو القسم الاول في كلامه ثبت بالدخول لم يتعرض له وتعرض فيما يأتي لما يجب فيه مخالفته لما يجب في هذا الباب من صداق المثل ولما كان في صريحه وهو القسم الثاني في كلامه صداق المثل بالدخول لم يتعرض له لموافقته لمساائل الباب ولما كان فسخته أبداً مخالفاً لها تعرض له بقوله لا تأتي أبداً (قوله من زوج أمته الخ) وأما لو تطوع السيد بانبرام ذلك بعد العدة فلا فسخ ويلزمه فيه العتق أيضاً (قوله ويكوفون أسراراً بالشرط) أي لتشوف الشارع للحرية (قوله لانه من باب بيع الاجنة) أي لان هذا الصداق بعضه في مقابلة الاولاد لانه حينئذ يكون صداقها كثيراً فان قلت هذا أثر خلل في الصداق فوجب صداق المثل قلت لما تم مقصوده من حرية أولاده وتلفهم على سيد أمهم لزمه المسمى (قوله كالتمتة) لم يقل تمتة لان المعنى الاول مستقل بذاته ولا يكون له تمتة الا اذا كان فهم معنى الاول يتوقف على هذا ولكن لما كان حكماً متعلقاً به كالتمتة (قوله وذ كر

وجه تسمية القسم الاول وجهاً أنه أكثر وقوعاً من الوجهين الآخرين وقيل لانه شغار من وجه دون وجه فن حيث انه سمي لكل منهما صداقاً ليس بشغار لعدم خلو العقد عن الصداق ومن حيث انه شرط تزوج احدهما بالآخر فهو شغار فكان التسمية فيهما كلا تسمية فلذلك سمي وجه الشغار أو الوجه بمعنى المقابلة لان كلا منهما مصدر منه تسمية الصداق استويافي قدره واختلافه وأما تسمية القسم الثاني صريحاً فهو واضح للخلو عن الصداق (ص) وفسخ فيه وان في واحدة (ش) يعني أن العقد في صريح الشغار يفسخ قبل البناء وبعده ولا فرق بين الصريح من الجانبين أو من جانب واحد كما اذا سمي لاحدهما دون الأخرى (ص) وعلى حرية ولد الأمة أبداً (ش) عطف على فيه ونسخة حل ولو بأي يفسخ أبداً من زوج أمته على أن الاولاد منها أو بعضها أسراراً ويكوفون أسراراً بالشرط وولأولهم لسيد أمهم ولها المسمى وانما فسخ أبداً لانه من باب بيع الاجنة (ص) ولها في الوجه ومائة وخمسة مائة لموت أو فراق الاكثر من المسمى وصداق المثل (ش) الكلام بالنسبة الى ما تقدم كالتمة لانه ذكر فيه ما يجب في نكاح الشغار للمرأة وذ كر معه مسألة من تزوج بمائة وخمسة مائة نقد او مائة الى موت أو فراق وذ كر أن لها في جميع ذلك الاكثر من المسمى الحلال وصداق المثل على المشهور ولا تنظر الى ما صاحب الحلال من النحر والجهول بدليل قوله (ولو زاد) صداق المثل (على الجميع) المعلوم والجهول بان كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذها وقال ابن القاسم لا تزد على المائتين فتأخذها مائتين ولا تعطى الزائد لانها رضى بالمائة لا بـ جـ لـ مجهول فاخذها حالة أحسن لها فلو كان صداق المثل مائتين أو مائة وخمسين أخذته لانه أكثر من المسمى الحلال وهو المائة فلو أريد بالمسمى الحلال والحرام لم يكن صداق المثل أكثر الا وهو زائد على الجميع فلا يبالغ عليه فلو كان صداق المثل تسعين أخذت مائة لان المسمى الحلال وهي المائة أكثر من تسعين صداق المثل (ص) وقدّر بالتأجيل المعلوم ان كان فيه (ش) قدّر مبنى للجهول ونائب الفاعل صداق المثل والتأجيل متعلق بقدر المعلوم صفقة أي وقدّر صداق المثل بالمؤجل المعلوم ان وجد في المسمى ما أجل باجل معلوم كما اذا كان المسمى ثلاثمائة مائة حالة ومائة مؤجلة الى سنة ومائة مؤجلة باجل مجهول فان المجهول يلغى ويقال ما صداق مثلها على أن في صداقها المسمى مائة الى سنة فان قيل مائتان فقد استوى المسمى وصداق المثل فتأخذ مائة حالة ومائة الى سنة وان قيل مائة وخمسون فتأخذ المسمى وان قيل ثلاثمائة فتأخذ مائتين حالتين ومائة الى سنة وذلك خير لهما من المسمى ولما قدم أن لها في الوجه منها أو من احدهما الاكثر من المسمى وصداق المثل وهو ظاهر المدونة عند ابن أبي زيد وتا ولها ابن لبابة على الفرق بين الوجهين المسمى قال ابن أبي زيد أو من احدهما فصدّق المثل فقط أشار الى ذلك بقوله (وتؤول أيضاً) كما تؤولت على ما سبق (فيما اذا سمي لاحدهما ما ودخل بالمسمى لها

بصداق له تمتة الا اذا كان فهم معنى الاول يتوقف على هذا ولكن لما كان حكماً متعلقاً به كالتمة (قوله وذ كر أن لها في جميع ذلك الاكثر الخ) ومقابله أن في وجهه الشغار لكل منهما صداق المثل وفي المائة لموت أو فراق قول ذكره الشارح بان لها صداق المثل ولو نقص عن المائة أو زاد على المائتين ولم يذكر بهرام ولا التوضيح مقابلاً في مائة وخمسة (قوله أحسن لها) أي من الاول (قوله بالمؤجل) إشارة الى أن التأجيل يعني المؤجل فهو من اطلاق المصدر على اسم المفعول مجاز مرسل عيلاقته التعلق أو بقدر مضاف أي لدى المؤجل والمعنى واعتبر صداق المثل بالنظر للحال والمعلوم والمؤجل المعلوم لا بالنظر للجهول



(قوله في عقد اجارة) أي بان يقول آجر لداري سنة مثلاً على أن أتزوجك بان تكون تلك المنافع مهراً فليس عقد اجارة مستقلاً بل هو عقد النكاح (قوله حكمه المنع) وهو المعتمد (قوله ولا خلاف) (٢٦٩) في منع النكاح بالجعل) أي كأن يقول

لها أتزوجك وأجعل مهراً ثياباً لك بعبدك إلا تبني فإلجأك الزوجة والمجمل له هو ذلك الزوج (قوله فهو نكاح على خيار) وتقدم أنه يفسخ قبل لا بعد (قوله على المشهور) أي يعضى بما وقع به على المشهور لا بصدق المثل أي خلافاً لمن يقول يعضى بصدق المثل (قوله يعضى بما عقد عليه) أي فالنكاح صحيح قبل البناء وبعده بتلك المنافع ولا يفسخ للنكاح ولا الاجارة وبعبارة شب والمشهور أن النكاح لا يجوز ابتداءً لكنه يعضى بما وقع عليه العقد من المنافع الاختلاف فيه انتهى فالواجب على المصنف أن يحذف قوله ويرجع بعلمه (قوله مثل سافر الخ) الشاهد انما هو في قوله بعد وعافاه الله من المعاقاة لان المعاقاة انما هي من الله تعالى للعبد لا من العبد (قوله يكرمه الاجل في الصداق) ولو بعبء (قوله يتدرع) أي يتوسل وهي في نسخته بدون نقطة ولكن في الاصل بالذال المعجمة (قوله بألف) فرض مسألة وكذا قوله بألفين أي وان أمره أن يزوجه بقدر معلوم فزاد عليه والمراد زيادة لا تغفر فالدسار ان في عشرين والاربعة في المائة يسيرة فانه ابن عرفة (قوله فان علما وعلم الامر) كذا في نسخته بالواو وهي بمعنى أو أي علم الزوجان أي أو علم الامر الذي هو الزوج أي أو علمت الزوجة ويدل على ذلك قول عجم علما أو

بصدق المثل) متعلق بتوالت أي توالت على وجوب صداق المثل فقط لا الاكثر في التسمية لاحدهما اذا دخل بها وانما الاكثر فيما اذا سمي لهما معا هذا ظاهره مع أن هذا التأويل جار فيما اذا سمي لكل أو سمي لواحدة فقط كما في التوضيح فلو قال المؤلف وتوالت أيضا فيما اذا دخل بالسمي لهما بصدق المثل لشمهما (ص) وفي منعه بمنافع أو تعليمها قرأنا وأججها ويرجع بقيمة عمله للفسخ وكرهته (ش) يعني أن النكاح اذا وقع بمنافع دار أو دابة أو عبد في عقد اجارة أو وقع على أن يعلم الزوج الزوجة قرأنا محظوظ أو نظر أو وقع على أن يحجج الزوج زوجته أو يزورها أو نحو ذلك فهل النكاح في هذه المسائل حكمه المنع أو الكراهة فيه خلاف فعلى القول بالمنع يفسخ قبل الدخول ولا شيء فيه ويثبت بعده بصدق المثل والاجارة تفسخ متى اطلع عليها قبل البناء وبعده ويرجع الزوج على المرأة بقيمة عمله من خدمة أو غيرها الى الوقت الذي فسخت الاجارة اليه ولا خلاف في منع النكاح بالجعل لان عقده غير منبرم بالنسبة للمجمل له اذله الترك متى شاء فهو نكاح على خيار فاللام في الفسخ للغاية لا للتعليل والمراد بالفسخ فسخ الاجارة أي الى فسخ الاجارة فليس في كلام المؤلف تعرض ليكون النكاح يفسخ قبل البناء ويثبت بعده أم لا وان أراد فسخ النكاح لم يتناول ما بعد البناء بل ما قبله فقط لان هذا النكاح لا يفسخ بعده وعلى القول بالكراهة يعضى بما وقع به لا بصدق المثل على المشهور لكن المشهور الذي نص عليه المؤلف في التوضيح أن النكاح يعضى بما عقد عليه ولو على القول بالمنع (ص) كالمغالة فيه والاجل (ش) التشبيه في القول الثاني فقط وهو الكراهة لاني جريان الخلاف والمعنى أن التغالي في الصداق مكروه وتختلف أحوال الناس فيه فرب امرأة يكون الصداق بالنسبة اليها قليلا وان كان في نفسه كثيرا ورب امرأة يكون الصداق بالنسبة اليها كثيرا ولو كان قليلا في نفسه وكذلك الرجال فالرخص فيه والمغالة ينظر فيها ما لحال الزوجين والمغالة ليست على بابها مثل سافر لان الغلو لا يطلب به الزوج بل المرأة أو وليها فقط وكذلك يكرمه الاجل في الصداق ولو الى سنة ثلاث لا يتدرع الناس الى النكاح بغير صداق ويظهرون أن هناك صداقا ثم تسقطه المرأة ونحوها السلف وقوله (قولان) راجع لما قبل الكاف (ص) وان أمره بألف عينها أو لا تزوجه بألفين فان دخل فعلى الزوج ألف وغرم الوكيل ألفان تعدي باقرار أو بينة (ش) يعني أن الزوج اذا قال لرجل زوجني بألف أو قال زوجني فلانة بألف فزوجته بألفين فان علما وعلم الامر لم يعلم بذلك الا بعد الدخول فانه لا يلزم الزوج سوى الالف وأما الوكيل فلا يخلو اما أن يثبت تعديه أو لا فان لم يثبت فسيأتي وان ثبت تعديه باقراره أو بينة حضرت توكيل الزوج له بالالف فانه يغرم للزوجة الالف الثانية المتعدي فيها لان الغرور الفعلي يوجب الغرم على المشهور فقوله وان أمره أي أمر شخص أو الضمير في عينها للزوجة المفهومة من السياق ولا مفهوم لالف (ص) والا فتختلف هي ان حلف الزوج (ش) تختلف ثلاثي مضعف متعدية معولة محذوف وهو الوكيل وفاعله الزوجة وهذا مخرج على مفهوم ان تعدي باقرار أو بينة وكثيرا ما ينزل المؤلف مفهوم الشرط كالنطوق فيخرج عليه كانه مذكور أي وان لم يثبت تعدي الوكيل والموضوع بحاله من انه بعد البناء وان العقد وقع على ألفين والوكيل يقول وكنتي الزوج على ذلك وفعلت كما

احدهما (قوله وان ثبت تعديه) فيه اشارة الى ان قول المصنف باقرار الخ متعلق بمحذوف أي والتقدير ان ثبت تعديه والا فالتعدي لا يكون باقرار أو بينة (قوله حضرت توكيل الزوج له) أي وحضرت عقده على ألفين فالتعدي لا يثبت الا بالامرين (قوله لان الغرور الفعلي الخ) أقاد أن مقابله يقول بان الغرور الفعلي لا يوجب الغرم



(قوله حلفت هي الخ) وصفة عيبتها ما وقع المعقد الا بالالفين لا على أن الزوج أمر الرسول بالفين فان نكل الوكيل وصورة عيبتها أنه أمره بالفين حلفت وغرم لها ان كانت دعوى تحقيق والا غرم بمجرد النكول كذا في شرح شب وغيره (واقول) كما يفهم من كلام غيره أن محمل حلفها بعد نكول الزوج ان كانت دعواها دعوى تحقيق وأما اذا كانت دعوى اتهام فيغرم الزوج بمجرد النكول ومن المعلوم أن المفهوم من قول الشارح ان لم يكن الخ أن صيغة عيبتها والله ان عقدي كان على ألفين فظهر من هذا كله أن صيغة عيبتها عند نكول الزوج أو عند نكول الوكيل ان عقد نكاحها كان على ألفين وانما يكون حلفها عند نكول أحدهما في دعوى التحقيق لا في دعوى الاتهام ولذلك قال عجم بعد كلام يفهم من هذا أنه اذا نكل الزوج ليس لها أن تحلف الوكيل ويغرم الزوج بمجرد نكوله ان كانت دعوى اتهام والاف بعد حلفها انتهى ومن المعلوم أن اليمين على طبق الدعوى فاذا كانت اليمين كما ترى فيكون دعواها التحقيقية أن عقد نكاحها كان على ألفين لأن الزوج أمره بالفين وقوله ان لم يكن لها بينة الخ أشار به لقول ابن يونس عن ابن المواز فان لم يكن على أصل النكاح بالفين بينة غير قول الرسول حلف الزوج ما أمره الا بالف وما علم بما زاده الوكيل الا بعد البناء أي انه اذا نكل هنالم يغرم حتى تحلف المرأة على أن أصل النكاح كان بالفين لا على أن الزوج أمر الرسول بالفين انتهى وظهر من هذا كله أن حلفها على تلك الكيفية انما هو (٢٧٠) اذا لم تكن بينة على أن عقد نكاحها كان على ألفين وانما علم ذلك من قول

الرسول قال عجم متمم لذلك واعلم أن ما تقدم من كلام المصنف يفيد أنه فيما اذا لم تقم بينة على وقوع النكاح بالفين ولم يصدقها الوكيل على ذلك فان قامت بينة على وقوع العدة بالفين أو صدقها الوكيل على ذلك فان حلف الزوج انه ما أمر الوكيل الا بالف فلها أن تحلف الوكيل أن الزوج ما أمره الا بالفين فان حلف فلا شيء لها غير الالف وان نكل حلفت هي أن الزوج ما أمره الا بالف وأنه تعدي في العقد على ألفين ورجعت على الوكيل بالالف الثانية وأما اذا نكل الزوج فانها تحلف ما أمر الوكيل الا بالفين وترجع على الزوج بالالف الثانية فان قلت ما ذكرته من

أمر في الزوج بقول انما أمرته بالف فقط فتحلف الزوجة الزوج أولا ما أمره الا بالف وانه ما علم بما زاده الوكيل الا بعد البناء فبعض وانه ما رضى بذلك بعد أن علم به ثم يحلف الوكيل انه أمره بالفين وضاعت عليها الالف الثانية فان نكل الزوج حلفت هي ان لم تكن لها بينة بأن أصل النكاح كان بالفين وغرم لها الالف الثانية وما شرحتنا عليه هو في أكثر النسخ وهناك نسخ عدة فانظرها (ص) وفي تحليف الزوج له ان نكل وغرم الالف الثانية قولان (ش) أي وهل للزوج أن يحلف الوكيل اذا نكل وغرم الالف الثانية وهو قول أصبغ قال فان نكل غرم الالف للزوج أو ليس له ذلك وهو قول محمد وسبب الخلاف هل تكون عين الزوج على صحيح قوله فقط أو عليه وعلى ابطال قول الرسول فعلى الاول لو نكل عن اليمين فانه يعتد بمقر اوله يكون له تحليف الرسول وعلى الثاني له تحليف الرسول قالوا ويلتفت في هذا أيضا الى النكول هل هو كالاقرار فلا يكون له أن يحلفه أو ليس كالاقرار فيحلفه (ص) وان لم يدخل ورضي أحدهما لزم الآخر (ش) هذا مفهوما قوله ان دخل أي وان لم يحصل دخول ولم يعلم واحد منهما بالتعدي قبل العقد ورضي الزوج بالالفين لزم الزوجة أو رضيت هي بالالف لزم الزوج وان لم يرض كل واحد منهما ما يقول الآخر فسخ النكاح بطلاق وظاهر قوله لزم الآخر سواء ثبت تعدي الوكيل باقرار أو بينة أم لا وهو ظاهر كلامهم لان الموضوع قبل البناء (ص) لان التزم الوكيل الالف (ش) معطوف على معنى ما مر أي وان لم يدخل لزم النكاح

تحليفها للوكيل فيما اذا حلف الزوج مشكل وذلك أنها ادعت على الزوج دعوى تحقيق انه انما أمر الوكيل بالتزويج ان بالفين وهذه الدعوى تتضمن عدم تعدي الوكيل فكيف يحلفه اذا نكل الزوج أنه ما تعدي في التزويج بالفين وانه اذا نكل تحلف أنه تعدي في التزويج بالفين قلت قد يجاب بأن حلف الزوج لرد دعواها بمنزلة تبوت تعدي الوكيل انتهى (قوله وهناك نسخ عدة فانظرها) اذ في نسخة والا فتحلفه هي أي فتحلف الوكيل أي والا بان لم يكن اقرار ولا بينة بالتعدي فتحلفه هي وفي نسخة فتحلف هي ان حلف الزوج بلفظ تحلف ثلاثا غير متعدي أي وقد نكل الوكيل ونسخة والا فتحلف هي (قوله أو ليس له ذلك وهو قول محمد) قال بهرام وهو الاظهر (قوله وعلى الثاني الخ) أي فكان الزوج مدعى أمرين صحة قوله وابطال قول الوكيل فن حيث كونه مدعى ابطال قول الوكيل يحلفه عند نكوله بمناية انسان ادعى على انسان بدعوة وأما لو قلنا على صحيح قوله فقط فلا علاقة له بالرسول فاذا نكل فلا يحلفه لانه بذلك الاعتبار لم يكن مدعى عليه (قوله ورضي أحدهما لزم الآخر) يشترط فيمن يرضي أن يكون حرا شيدا والافلا عبرة برضاء فاذا دخل فينبغي أن يكون لها في دخول السفية والعبد القدر الذي أذن فيه السيد وولي الزوج وهو الالف لا ما زوج به الوكيل فان لم يدخل واحد فيهما فسخ النكاح بلا طلاق كما في المدونة كالفسخ اذا أبى الزوج والتزم الوكيل الالف كذا في شرح عجم (قوله ثبت تعدي الوكيل باقرار أو بينة أولا) تضمن ذلك ست صور أن تقوم بينة على التوكيل بالالف وعلى التزويج بالفين أو يحصل تصديق على ذلك من الزوجين أو تصديق من أحدهما والبيئة من الآخر أو حصل البيئة لأحدهما ولم يحصل للآخر شيء منهما أو حصل



النصديق لاحدهما ولم يكن للآخر شيء أولم يحصل لكل منهما شيء ومعنى النصديق منهما أي بأن يصدقها على أن عقدها وقع على ألفين وهي تصدقه على أنه ما أمره الأبألف ومعنى قيام البينة من جانب والتصدق من جانب أن يصدقها على أن العقد وقع على ألفين إلا أنه يدعي أنه ما أمر الأبألف وهي تذكر ذلك فتأتي بينة تشهد بأنه ما أمر الأبألف (قوله فلا يلزم الزوج) أي فإذا امتنع من النكاح فلا يلزمه وأما لورضى الزوج بذلك فإنه يلزم النكاح ولو أبت المرأة (قوله لمنه الوكيل الخ) أي فيثبت يقال الآن يكون التزام الوكيل لدفع العار عنه في عقد تولاه أو لما يدخل بينه وبين أهل الزوج من عداوة (٣٧١) ولا ضرر في زيادة النفقة على الزوج

وحينئذ يلزم النكاح وإن أبت المرأة أو يقبل قوله ولو أبت المرأة وظاهره بغير عين وانظر إذا التزم الوكيل زائد النفقة والكسوة في ذلك الموضوع وهو ما إذا علم أنه لم يقصد المنه فهل للزوج مقال ولا يلزمه ذلك وهو الظاهر كذا استظهر عجم (وأقول) علة التزم في المهر المستروى هي موجودة في زيادة النفقة واحتمال مانع الموت لا يعارض العلة (قوله فيما يفيد إقراره) وهو الحر المكاف الرشيد لا العبد والصبي والسفيه فالكلام للسيد والولي وفي عبارة المصنف حذف والتقدير فيما يفيد إقراره فيها (قوله أن لم تقم بينة) أي لهما معاً فالصور حينئذ ثلاث (قوله فإن نكل لزمه النكاح بألفين) أي في دعوى الاتهام كإثباته عليه المصنف (قوله وهي أولى الصور) يمكن أن يحمل المصنف على الأخيرين بأن المعنى أن لم تقم بينة لهما معاً بل لاحدهما فقط (قوله فلا عين عليهما) كذا قال الشيخ سالم وقال غيره بيمين ووجهه أنه عند تعارض البينتين وتساقطهما لم يبق إلا مجرد تداعيها حقيقة فاحتج لليمين (قوله إلا الرضا أو الفسخ) أي بطلقة بائنة لأنه

إن رضى أحدهما بما قال الآخر إلا أن التزم الوكيل الألف الثانية فلا يلزم الزوج لمنه الوكيل على الزوج والضرر عليه بزيادة النفقة لأن نفقة من صداقها كثيراً أكثر من صداقها قليلاً إلا النادر من النساء وهذا هو الفرق بين ما هنا وبين الوكيل بالبيع إذا التزم الزيادة يلزم الموكل (ص) ولكل تحليف الآخر فيما يفيد إقراره أن لم تقم بينة (ش) هذا مفهوم قوله رضى أي وإن لم يرض أحدهما بما ادعى الآخر والحال أنه لم يحصل دخول ولم تقم لاحدهما بما ادعاه بينة أي لم تقم بينة له أنه وكل بألف فقط ولألهما أن عقدها وقع على ألفين أو قامت بينة لهما ولم تقم بينة للزوج أو قامت بينة له ولم تقم لها بينة ففي هذه الصور الثلاث لكل واحد من الزوجين أن يحلف صاحبه فإن قامت لها فقط فإلها أن تحلف الزوج أنه ما أمره الأبألف فقط فإن نكل لزمه النكاح بألفين وإن حلف قبل للمرأة أما أن ترضى بالألف والافسخ النكاح بينكما بطلقة بائنة وإن قامت بينة للزوج فقط فله تحليفها أنها ما رضيت بألف فإن نكلت لزمها النكاح بألف وإن حلفت قبل للزوج أما أن ترضى بالألفين والافسخ النكاح بينكما بطلقة بائنة لكن إن لم تقم بينة لهما وهي أولى الصور الأربعة في قوله والافسخ لا اختلاف في الصداق لكن أفاد هنا أن اليمين عليهما وفيما يأتي من المبدأ باليمين وأما أن قامت بينة لكل منهما فلا عين عليهما وليس إلا الرضا أو الفسخ وهي رابعة الصور (ص) ولا تردان اتهمه (ش) أي ولا ترد اليمين التي توجهت على أحدهما بل يلزمه النكاح بما قال الآخر بمجرد نكوله أن اتهمه بأن توجهت للزوجة على الزوج أنه ما أمره الأبألف فنكل لزمه النكاح بألفين أو على الزوجة أن عقد نكاحها بألفين فنكلت لزمها النكاح بألف والنكول هنا كالأقرار أما لو حقق الدعوى على صاحبه كأن قالت أنا أتحقق أنك أمرت أو علمت قبل العقد بألفين أو قال هو أنا أتحقق أنك رضيت أو علمت قبل العقد بألف فإذ نكل عن اليمين ردت على صاحبه ولا يلزمه إلماكم بمجرد نكوله (ص) ورجح بدعاء حلف الزوج ما أمره الأبألف ثم للمرأة الفسخ أن قامت بينة على التزوج بألفين (ش) أي ورجح ابن يونس بدعاء حلف الزوج على تخيير المرأة بين الفسخ أو الرضا بما حلف عليه أن قام للزوجة بينة على التزوج بألفين وصفة عينه ما أمره الوكيل الأبألف فقوله ما أمره الخ منفعول حلف فإن نكل لزمه النكاح بألفين (ص) والافسخ لا اختلاف في الصداق (ش) أي وإن لم تقم لها بينة على التزوج بألفين بل عذمت لها كما عذمت له على التوكيل بألف وهي أولى الصور المتقدمة كما هو التنبيه على ذلك فالحكم حينئذ باختلاف الزوجين في قدر الصداق قبل البناء فتبدأ الزوجة باليمين لأنها بائنة فتختلف أن صداقها بألفين ثم يقال للزوج أما أن ترضى بألفين أو تحلف أنما أمرت الوكيل بألف ويفسخ النكاح إلا أن ترضى المرأة بألف

قبل الدخول (قوله أو على الزوجة أن عقد نكاحها بألفين) كذا في شرح شب وعب المناسب أن يقول أو على الزوجة أنها ما رضيت بألف بدليل قوله بعد أو قال هو أتحقق أنك رضيت أو علمت قبل العقد بألف بدليل قوله سابقاً وإن قامت بينة للزوج (قوله على تخيير المرأة) بجواب عما يقال قول المصنف بدعاء حلف الزوج يقتضي أنها تختلف أيضاً وليس كذلك وحاصل الجواب أن المراد بدعاء حلف الزوج على تخييره أو علم من هذا أن ما لابن يونس لا يخالف ما تقدم وخلاصته أن ما لابن يونس هو إحدى الصور الثلاث المتقدمة وانما ذكرها بعد اليمين ما لابن يونس فيها من الترجيح أو أن المقصود من ذكر كلام ابن يونس إنما هو قوله والافسخ لا اختلاف في الصداق (قوله فتبدأ الزوجة باليمين) هذا كلام ابن يونس خالف فيه ما عليه مالك وابن القاسم من أن المبدأ في هذه اليمين هو



الزوج والراجح ما عليه مالك وابن القاسم من أن المبدأ في هذه باليمين هو الزوج (قوله ويتوقف الفسخ على الحكم الخ) أي لا أنهما  
 بفراغهما من اليمين يقع الفسخ ولكل واحد أن يرجع لقول صاحبه ما لم يفسخ بالحكم كما قال الشارح (قوله كما أشرنا إليه) أي في قوله  
 فإن علم أو علم الآخر (قوله ومكنت من نفسها الخ) راجع لقوله أو بعده فإذا علمت بتعدي الوكيل قبل العقد ومكنت من العقد  
 لزمها الألف كد الشارح سالم والذي قاله عجم أن علمها قبل العقد بالتعدي لا يوجب لزوم النكاح لها بالألف إلا إذا انضم لذلك تلذذه أو  
 وطؤه كما يفيد التوضيح والشارح ويمكن تسمية الشارح عليه بأن ترجع قوله ومكنت لقوله قبل العقد أو بعده وهو أقرب وقوله حتى  
 وطئت أي أو حصل تلذذ (قوله آذنة) يعلم (٣٧٣) من كونها آذنة كونها غير مجبرة فالجمع بينهما التأكيد إلا أن يريد بالآذن

ومن نكل لزمه قول الآخر ونكولهما كما فهموا ويتوقف الفسخ على الحكم ويقع ظاهرا  
 وباطنا (ص) وإن علمت بالتعدي فألف وبالعكس ألفان (ش) ما من جيعه حيث لم يعلم واحد  
 من الزوجين بالتعدي كما أشرنا إليه سابقا وأما لو علم أحدهما أو كل بالتعدي فهو المشار إليه هنا  
 والمعنى أن المرأة إذا علمت قبل العقد أو بعده ومكنت من نفسها حتى وطئت بالتعدي من  
 الوكيل فالواجب لها ألف فقط وإن علم الزوج بالتعدي قبل العقد أو بعده واستوفى البضع  
 فالواجب عليه ألفان فقوله وبالعكس ألفان أي فالفان لازمان في العكس فالبراءة للطرفية  
 (ص) وإن علم كل وعلم بعلم الآخر أو لم يعلم فالفان (ش) هذا شروع منه في العلم المركب بعد أن  
 فرغ من العلم البسيط والمعنى أن كل واحد من الزوجين إذا علم بتعدي الوكيل في الألف الثانية  
 ودخل على ذلك ملكه وسواء علم كل منهما بعلم صاحبه بتعدي الوكيل أو لم يعلم بذلك فيقضي  
 للزوجة بالفين نظر المادخل عليه الزوج لأنه لما علم بذلك ودخل عليه فكأنه التزم الألف  
 الثانية ولا عبرة بعلم الزوجة حينئذ وأما إذا علم معا بالتعدي ولم يعلم كل منهما بعلم صاحبه بتعدي  
 الوكيل فيقضي أيضا لها بالفين لتساويهما في العلم والجهل وأما لو علم أحدهما بعلم صاحبه دون  
 الآخر ففيه تفصيل أشار إليه بقوله (ص) وإن علم بعلمها فقط فألف وبالعكس ألفان (ش)  
 صورة المسئلة كالتى قبلها أن الزوجين علمتا بتعدي الوكيل في الألف الثانية وعلم أحدهما  
 فقط بعلم صاحبه بالتعدي فالحكم حينئذ أن كان العالم هو الزوج فليس لها الألف فقط لأن من  
 حجة الزوج أن يقول قد مكنتني من نفسك مع علمك بالتعدي وأنا ما دخلت عليك إلا مع علمي  
 أنك رضيت بالألف وإن كانت الزوجة هي التي علمت بعلم الزوج بتعدي الوكيل فإنه يقضى لها  
 بالألفين لأن الزوج لما علم بتعدي الوكيل فقد دخل راضيا بالألفين والزوجة قد علمت بعلمه  
 بذلك فلم تمكنه الأعلى الألفين ولما فرغ من مسائل تعدي وكيل الزوج شرع في تعدي وكيل  
 الزوجة فقال (ص) ولم يلزم تزويج آذنة غير مجبرة بدون صدق المثل (ش) يعني أن المرأة إذا  
 كانت مالكة لأمير نفسها كالرشيعة واليتيمة التي تزوجت بالشروط المتقدمة التي من جلتها  
 أن تأذن بالقبول وأذنت لوليها أن يزوجه ولم تسم له قدر من الصداق وسواء عينت له الزوج أو  
 لم تعينه فزوجها بدون صدق مثلها فإنه لا يلزمها النكاح إلا أن ترضى الزوجة وكلام المؤلف  
 هنا في غير نكاح التفويض وقوله إلا أني والرضا بدونه للرشيعة الخ في نكاح التفويض  
 وإذا دخل بها الزوج حيث زوجت بدون صدق المثل كان عليه الأعلى من زوجها أن يكمل لها  
 صدق المثل لأنه باشر بخلاف المزوج له (ص) وعمل بصدق السر إذا علم ما غيره وحلفته أن

ما يشمل المستحب الذي في المجبرة  
 فأخرجها بقوله غير مجبرة (قوله  
 واليتيمة التي تزوجت الخ) فيه أنه  
 لا يظهر كونها رشيعة ولا يلزم من  
 كونها آذن بالقبول أن تكون  
 رشيعة وقد تقدم أنه لا بد أن يكون  
 الصداق صدق مثلها (قوله أولم  
 تعينه فزوجها) أي بعد التعيين  
 (قوله بدون صدق المثل) مفهومه  
 أن وجب لها صدق المثل لزمها  
 النكاح إن عينت الزوج أو عينه  
 لها والا فلا قال في توضيحه وانظرو  
 رضى الزوج باتمام صدق المثل  
 بعد أن أبت والا فليس لزوم النكاح  
 أن كان بالقرب انتهى والقرب  
 هنا كلفقات عليها ومفهوم قوله  
 أن أبت أنها قبلهاها الرضا ولو مع  
 الطول واحتراز غير المجبرة من مجبرة  
 الأب إذا زوجها بدون مهر المثل  
 فإنه يلزمها ولو برقع دينار ولو كان  
 صداق مثلها ألف دينار إذا كان  
 ذلك نظر إليها ولا مقال فيه لسلطان  
 ولا غيره وفعله أبدأ فحمل على  
 النظر حتى يثبت خلافه بخلاف  
 الوصى (قوله أن يكمل الخ) وفي  
 البرموني أن التكميل على الولي  
 قياسا على وكيل البيع أو الناظر  
 يؤجر بأقل من كراء المثل ووكيل

البيع يبيع بأقل من الثمن وتفوت السلعة عند المشتري فالنقص على الوكيل ولكن عجم اعتمد  
 ما في شارحنا من أن التكميل على الزوج (قوله وعمل بصدق السر) أي عند النزاع بصدق السر من الزوجين أو وليهما وهو مكره  
 ولذا قال وعمل ولم يقل وجاوز (قوله وحلفته الخ) وانظر إذا نكل هل يختلف أو يفصل في الدعوى بين التحقيق وعدمه كذا نظر وقول  
 شارحنا وان نكل عمل بصدق العلانية ظاهره الإطلاق إن كانت الدعوى دعوى تحقيق أو اتهام والجاري على القواعد التفصيل  
 تنبيه لا يخفى أن تقريره هذا يفيد أن العلانية أكثر والسرفليل ومثل ذلك إذا أعلن الأقل وأخفى الاكثر لخوف ظالم يطلع على  
 كثرة في مصادر الزوج أو أهل الزوجة أو كثير محمول حجة ونحو ذلك واقتصر الشارح على الأول لأنه الغالب



(قوله الابينة ان المعلن لأصله) أقول لا يخفى ان التصديق من الجانبين على ان المعلن لأصله الا انهم ما تنازعوا بعد ذلك من حيث دعوى الرجوع وعدمه فاشهدت به الابينة معترفان به فتأمل (قوله وأظهر اصدافا في العلانية) ولا يضر الشاهدين على السر أن تقع شهادتهم على العلانية لانهم ما يقولون شهدنا أن يكون سرا كذا وعلانية كذا (قوله وان تزوج بثلاثين الخ) هذا كالتفريع على صحة نكاح السر لانهم أظهروا الثلاثين واللازم انما هو العشرون (قوله والظاهر) واستظهر الشيخ أحدا منه مقتضى القبض كقوله ضرب هـ عشر ونفاه دال على وقوع الضرب واذا وقع في وثيقة (٢٧٣) اصداف نفدها كذا واحتمل أن يكون فعلا ومصدرا ولا قرينة تبين أحدهما

فأظهر رجلاه على المصدر ومن القرينة المعينة ما اذا كان عرفهم انهم انما يكتبون صيغة الماضي فانه يعمل بذلك ولو اختلف الزوج والولي في المصدر من الزوج هل الفعل أو المصدر ولم يضبط الشهود ذلك وليس لهم عرف بعين أحدهما فانه يحمل على المصدر (قوله والا لكان قوله النقد من اصداف كذا) أي الذي هو قوله النقد المجل وذلك لان المجل ليس بشرط لان قوله النقد فيه كذا لا يقتضي القبض (قوله وقد مر خلافه) لم يمر (قوله والثبت) كذا في نسخته والمناسب الثبات فتدبر (قوله فيقتضي البقاء) لا يظهر ذلك وذلك لان مدلول الاسم ان النقد حصل واستمر ولا يعقل استمرارهنا فينظر لما عساه وهو الحصول ثم بعده كذا كما قام من الدلالة على الدوام والثبت انما تعرف كونه الجملة لا الاسم (قوله ولا صرفه لحكم) أي لحكم أحد هذا التقرير ربما يفهم ان قوله عقد بلاذ كرم مهر شامل التحكيم والتفويض وهو محتمل لان يكون مراد المصنف وبكون تعريفه بالاعم ويحتمل أن يكون

ادعت الرجوع عنه الابينة أن المعلن لأصله (ش) يعني أن الزوجين اذا اتفقا على اصداف بينهما في السر وأظهر اصدافا في العلانية يخالفه قدرا أو صفة أو جنسا فان المعول عليه ما اتفقا عليه في السر ولا يعمل بما اتفقا عليه في العلانية فان ادعت المرأة على الزوج انهم ما رجعا عما اتفقا عليه في السر الى ما أظهره في العلانية وأكذبها الزوج فان لها أن تخالفه على ذلك فان حلف عمل بصداف السر وان نكل عمل بصداف العلانية ومحل حلف الزوج ما لم تقم بينة تشهد ان اصداف العلانية لأصل له فان الزوج حينئذ لا يخلف وسواء كان شهود السر هم شهود العلانية أو غيرهم (ص) وان تزوج بثلاثين عشرة نقدا وعشرة الى أجل وسكنا عن عشرة سقطت (ش) صورة المسئلة كما قال المؤلف أنه تزوجها بثلاثين منها عشرة على النقد وعشرة الى سنة مثالا وعشرة سكنا عنهما فانها تسقط لان سكوتهم ما عن ذلك كراهة دليل على سقوطها ولو كانت في البيع كانت العشرة حالة والفرق بينهما أن النكاح قد يظهر فيه قدر ويكون في السر دونه فيكون سكوتهم عن تلك العشرة دليلا على اسقاطها ولا كذلك البيع (ص) ونفدها كذا مقتضى القبض (ش) يعني أن الشهود اذا كتبوا ان الزوج نفذ زوجته قدرا من اصدافها ووقع الكتاب بصيغة الماضي فان ذلك يقتضي عرفا ان تكون الزوجة قد قبضته وأما ان قال النقد المجل لها من ذلك كذا فان ذلك لا يدل على القبض بخلاف وفي نقد كذا قولان والظاهر أنه لا يقتضي القبض لان المراد بالنقد ما قبل المؤجل لا القبض والا كان قوله النقد من اصداف كذا مقتضى القبض وقد مر خلافه والفرق بين نقدها بصيغة الماضي حيث دل على التجمل ولم يدل عليه لفظ المصدر أن لفظ الماضي دال على أن النقد قد حصل اذ مدلوله الحدث المقترب بالزمن الماضي وأما الاسم الدال على الدوام والثبت فيقتضي البقاء وظاهر هذا أنه لا يحتاج الى عين في جانب من صدق ولا خفاء أن هذا قبل البناء لان القول قوله بعد البناء كما يأتي \* ولما قدم المؤلف ان اصداف ركن من أركان النكاح وتقدم بيان المراد منه وأنه ليس على ظاهره بدليل نكاح التفويض ذكره فقال (ص) وجاز نكاح التفويض والتحكيم عقدا بلاذ كرم مهر (ش) يعني أن نكاح التفويض يجوز الاقدام عليه بخلاف في ذلك وهو كما قاله ابن عرفة ما عقد دون تسمية مهر ولا اسقاطه ولا صرفه لحكم أحد واحتراز بالآخر عما اذا تزوجها على حكم فلان فيما يعينه من مهرها فان حكمه حكم المسمى وهو المسمى بنكاح التحكيم فقوله بلاذ كرم مهر صفة لقوله عقد وقوله (بلا وهبت) حال من النكحة المحضة وهذا القيد الأخير من تمة التعريف اذا العقد بلاذ كرم مهر شامل لما اذا قال الولي وهبتها فاصدا بذلك النكاح واسقاط اصداف فاحتاج الى اخراج ذلك بقوله بلا وهبت ولو قال وهبتها لك تفويضا فالظاهر أنه لا يضر لان هذا ليس من اسقاط اصداف فهو بمثابة ما لو قال وهبتها

(٣٥ - خشي ثالث) خاصا بالتفويض والاول أرجح كما أفاده محشي نت غير أن قوله بلا وهبت يعني أنه خاص بالتفويض لانه خاص به وعرف ابن عرفة التحكيم بقوله ما عقد على صرف قدر مهره بحكم حاكم ولو كان المحكم عبدا أو امرأة أو صبيانا يجوز وصيته (قوله حال من النكحة) أي التي هي عقد وحينئذ يدفع الاشكال وهو أن فيه تعالى جارين متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وقوله المحضة كذا في نسخته والمناسب المختصة أي بالوصف (قوله اذا العقد بلاذ كرم مهر شامل الخ) ولكن لفظ ذكره بعد ذلك الآن يقال السالبة تصديق بنى الموضوع (قوله فاصدا بذلك النكاح واسقاط اصداف) لا يخفى ان هذا يفسخ قبل ويثبت بعد بصداف المثل



(قوله وهبت مبني للفعول) لا يتعين بل يصح قراءته بالبناء للفاعل ونفسه مفعول قال محشي تن لأنه اذا وهبها الولي ورضيت بذلك فقد وهبت هي أيضا بنفسها ان كانت غير مجبرة (قوله وأيضا قراءته بالبناء للفاعل) أي مع رفع نفسها تا كيد للضمير والافه ومفيد لهبة الذات كأنه يقول قراءتها بالبناء للفعول أحسن من البناء للفاعل لعدم مخالاف البناء للفاعل لا يفيد العموم كان الواهب هي أو وليها وأيضا قراءتها بالبناء للفاعل لا يتعين ان (٢٧٤) الموهوب الذات بخلاف قراءتها بالبناء للفعول يفيد أن الموهوب الذات الذي

هو المقصود (قوله فهما مسئلتان) الان الاولى لا خلاف فيها والثانية فيها الخلاف بين ابن حبيب القائل بكونه يفسخ قبل ويثبت بعد مهر المثل وبين الباجي المعترض على ابن حبيب وقال يفسخ قبل البناء وبعد وهو زنا وفيه الحد وينتقي الولد كما أفاده المصنف في التوضيح وفي شرح شب أن هذا التصحيح ضعيف والمعتمد الاول وهو قول ابن حبيب (قوله بالوطء) ولو حراما من بالغ في مطيعة حبة لاميته وانظر نكاح التحكيم هل يستحق فيه صداق المثل بالوطء أولا يستحق الا ما حكم به المحكم ولو حكم به بعد موت أو طلاق فان تعذر حكمه بكل حال فينبغي أن يكون فيه صداق المثل بالدخول (قوله المدلول عليه بالمعنى) لا يخفى انهم مثاوا المدلول عليه بالمعنى بقوله تعالى اعدلوا هو أي العادل أقرب للتقوى لا بما استنفيد من المقام ويحاجب بأن ما مثاوا به فرض مثال (قوله مذكور لفظا) كقولك اثبت بزيد وأكرمه وقوله أوحكما كما في ضمير الشأن كما في قوله تعالى قل هو الله أحد فالمرجع تقدم حكما من حيث ان الضمير لا بدله من مرجع (قوله ولا تصدق) يصدق بما اذا أبت وبما اذا لم يظهر منها قبول ولا رد

للمع ذكر الصداق كما قاله الزرقاني (ص) وفسخ ان وهبت نفسها قبله وصحح انه زنا (ش) وهبت مبني للفعول ونفسها تا كيد للضمير المستتر في وهبت أي وهبت ذاتها كان الواهب هي أو وليها الامهرها اذ لا خلاف في أنه ليس بزنا وأنه يفسخ قبل ويثبت بعد بصداق المثل وأيضا قراءته بالبناء للفاعل لا يتعين ان الموهوب الذات وأما ان قصدت بهيتها النكاح وهبة المهر فهو المشار اليه بقوله قبل بلا وهبت وقوله أيضا فيما سبق أو باسقاطه فهما مسئلتان (ص) واستحقته بالوطء لا بموت أو طلاق (ش) الضمير في استحقته يرجع لصداق المثل المفهوم من المقام المدلول عليه بالمعنى لا يقال فيه عود الضمير على غير مذكور لانه يقول ضمير الغيبة يعود على مذكور لفظا أوحكما أو معنى كما قال ابن الحاجب والمعنى ان المرأة لا تستحق صداق مثلها في نكاح التفويض الا بالوطء لا بموت أحد هما قبل الدخول فلا شيء لها وان كان لها الارث ولا بطلاق قبل البناء (ص) الا ان يفرض وترضى (ش) يعني ان الزوج اذا فرض لها في نكاح التفويض شيئا من الصداق ورضيت به ثم طلقها قبل البناء أو مات فان ذلك المفروض لا يسقط بل ينشطر بالطلاق قبل الميس ويتكامل بالموت فلا استثناء راجع للموت والطلاق كما قررنا واشترط الرضا اذا كان ما فرضه أقل من صداق المثل وأما ان كان صداق المثل فلا يحتاج الى رضاها اذ هو لازم لها فتستحقه بالموت وينشطر بالطلاق (ص) ولا تصدق فيه بعدهما (ش) ضمير التنبيه يرجع للطلاق والموت والمعنى ان الزوج اذا فرض لزوجته في نكاح التفويض دون مهر المثل ولم يثبت رضاها به حتى طلقها أو مات عنها ثم بعد الطلاق أو الموت ادعت انها كانت رضيت بما فرضه لها من ذلك فان دعواها بذلك لا تقبل بمجرد ولا بد من بينة تشهد أنها كانت رضيت بذلك قبل الطلاق أو الموت (ص) ولها مطلب التقدير (ش) يعني أن للزوجة في نكاح التفويض ان تطلب الزوج بان يقرر لها صداقا تعلمه قبل الدخول لتكون على بصيرة من ذلك ولها ان لا تطلبه ومحمل تخييرها ان لم يقصد الزوج الدخول عليها قبل الفرض وأما ان قصد ذلك فيكره لها ان تمكنه من نفسهها قبل ان يقرر لها صداقا (ص) ولزمها فيه وتحكيم الرجل ان فرض المثل ولا يلزمه (ش) يعني أن الزوجة يلزمها النكاح اذا فرض لها في نكاح التفويض صداق المثل وكذلك الحكم في نكاح التحكيم ولا يلزمه ان يفرض لها صداق المثل لان المرأة هنا بمنزلة من وهب سلعته للثواب فان دفع الموهوب له القيمة للواهب لزمته وان لم يدفع له القيمة لم يلزمه فقوله ولزمها فيه أي في نكاح التفويض والمراد بالرجل الزوج وقوله ولا يلزمه راجع لهما أي ولا يلزم الزوج ان يفرض شيئا بل ان شاء طلق ولا شيء عليه (ص) وهل تحكيمها أو تحكيم الغير كذلك (ش) يعني اذا كان المحكم هو الزوجة أو شخص آخر من ولي أو أجنبي هل هو كتحكيم الزوج ان فرض المثل لزم النكاح للزوجة ولا يلزم الزوج ما فرضه المحكم الا برضاها ولو قال وهل في تحكيمها أو تحكيم الغير يلزمها المثل ان فرضه الزوج ولا يلزمه فرضه ولا ما فرضه

(قوله فيه) أي الرضا بالمفروض المفهوم من قوله وترضى والحاصل ان فاعل لزم المفروض المذكور لا النكاح كما قد يتوهم من الغير عبارة الشارح (قوله بمجرد) كذا في نسخة أي الدعوى بمعنى الادعاء (قوله ان فرض المثل) أي أوحكم به (قوله ولا يلزمه ان يفرض لها صداق المثل) أي وكذا لا يلزمه ان يحكم بالمثل (قوله راجع لهما) أي للتفويض والتحكيم (قوله أي ولا يلزم الزوج ان يفرض) هذا في نكاح التفويض فالاولى للشارح أن يقول أي ولا يلزم الزوج أن يفرض أو يحكم (قوله ولو قال وهل في تحكيمها الخ) حاصل ذلك التأويل كما قال عجم لانه المصوب انه لا يفرض عند صاحب هذا القول الا الزوج وأما المحكم من زوجة أو غيرها فكالعدم (قوله ولا يلزمه فرضه)



أى ولا يلزم الزوج أن يفرض صداق المثل وقوله ولا ما فرضه الغير أى من زوجة أو غيرها غير أنه قد تقدم أنه لا يفرض كفى عجم  
 الزوج والمحكم كالعديم من زوجة وغيرها فكيف يتأتى قوله ولا ما فرضه الغير فيجيب بأن المراد على تقدير فرضه وإن كان لا يفرض  
 (قوله لكان أظهر الخ) فيه إشارة إلى أنه يمكن حمله على المراد غير أنه ليس بأظهر وذلك بأن نقول قوله كذلك أى مثل تحكيم الزوج من  
 أنه أى الزوج أن فرض المثل لزم والأفلا أى والزوجة وغيرها بمنزلة العدم فتدبر (قوله أن فرض المثل الخ) هذا ظاهر في فرض الاجنبي  
 وأما فرض الزوج فيلزمها ما فرضته قليلاً أو كثيراً كما أفاده الشيخ سالم والحاصل أن كلام المصنف لا يظهر في المرأة ما ذكر أن ما فرضته  
 من قليل أو كثير يلزمها وظاهره أنه لا يلزمها إلا إذا فرضت المثل وليس كذلك (قوله ومما يدل الخ) قال عجم تنبيه لم يعلم ما إذا كان  
 المحكم الزوجية على هذا التأويل والظاهر أنه يلزم الزوج ما حكمت به ولو أكثر من صداق المثل لأنه دخل مجوزاً لذلك وإن كان المحكم  
 الزوج فهو بمنزلة ما إذا لم يكن محكماً فإن فرض المثل لزمها ولا (٣٧٥) يلزمه انتهى (قوله أو غيرها) وهو أجنبي

الغير لكان أظهر في إفادة المراد (ص) أو أن فرض المثل لزمها (ش) أى أن فرض المحكم  
 والمراد به غير الزوجين كما هو مفاد ما نقله الشارح إشارة إلى ما حكاه ابن عبد السلام عن  
 ابن محرز أن المحكم إذا كان ولياً أو أجنبياً فإن فرض صداق المثل لزم الزوجين ما فرض وإن حكم  
 بأقل من صداق المثل لزم الزوج وكانت الزوجة بالخيار وإن حكم بأكثر لزم الزوجة وكان  
 الزوج بالخيار واليه وإلى ما قبله أشار بقوله (وأقل لزمه فقط وأكثراً للعكس) ومما يدل على أن  
 هذا التأويل لا يدخل فيه تحكيم أحد الزوجين قوله فيه وأقل لزمه وأكثراً للعكس (ص)  
 أولاً بد من رضا الزوج والمحكم وهو الأظهر (ش) يعنى أن المحكم بفتح الكاف زوجة كانت أو  
 غيرها إذا فرض صداق المثل أو أقل أو أكثر فإن النكاح لا يلزم إلا برضا الزوج والمحكم معا  
 وهذا تأويل ابن أبي زيد على المدونة واستظهره ابن رشد (تأويلات) ثلاثة ولما كان في قوله  
 إلا أن يفرض وترضى عموم فيمن لها الرضاين من يعتبر رضاها بدون مهر المثل ومن لا يعتبر بقوله  
 عاطفاً على فاعل جاز (ص) والرضا بدون المهر (ش) أى وجاز الرضا بدون مهر المثل في  
 نكاح التفويض للرشد ولو بعد البناء وهى التى رفع الجرح عنها كانت ذات أم لا وليس  
 معطوفاً على فاعل لزم إذا يلزم من اللزوم الجواز والغرض إفادة الجواز والظاهر منه اللزوم  
 وكلام المؤلف في نكاح التفويض وأما التسمية فلا يجوز الرضا بدون صداق المثل لا قبل البناء  
 ولا بعده إلا للاب فقط (ص) وللأب ولو بعد الدخول (ش) يعنى أن المجبرة ذات الأب سواء  
 كانت معنسة أولاً يجوز لها أن يرضى لها بدون صداق المثل قبل الدخول وبعده وأما الوصى  
 فليس له أن يرضى بدون مهر المثل في مجبرته بعد الدخول وله ذلك قبله إذا كان نظراً وإلى ذلك  
 أشار بقوله (والوصى قبله لا المهر ماله) يعنى أن البكر المهر ماله وهى التى لأب لها ولا وصى عليها  
 من قبل أبها ولا مقدم من قبل القاضي ولا يعلم حالها إلا برشد ولا يسفه لا يجوز رضاها بدون  
 صداق المثل ولا يلزمها فلو كانت معلومة السفه فيتفق على أنه ليس لها الرضا (ص) وإن فرض  
 في مرضه فوصية لو ارث (ش) قد علمت مما مر أن المرأة لا تستحق صداقها في نكاح التفويض

أولى (قوله فإن النكاح لا يلزم إلا  
 برضا الزوج والمحكم معا) ظاهر  
 العبارة أن فرض المحكم لا يعدر رضا  
 بما حكم به بل يشترط رضاها بما حكم به  
 بعد حكمه وليس كذلك بل حكمه  
 بشئ رضاه فالمراد وإن لم يكن ظاهر  
 العبارة أنه إذا حكم بشئ كثيراً كان  
 أو قليلاً لا يلزم الزوج إلا برضاها وإذا  
 فرض أن الزوج حكم بشئ قليلاً  
 أو كثيراً لا يلزم المحكم إلا برضاها  
 (قوله وهى التى رفع الجرح عنها)  
 رشدها مجبرها أو رشدها بحكم  
 الشرع (قوله إذا يلزم من اللزوم  
 الجواز) الجواز أن يكون الشئ غير  
 جائز ولكن يلزم (قوله والظاهر  
 اللزوم) أى الأصل فيما حكم بجوازه  
 أن يكون لازماً (قوله وأما التسمية  
 الخ) أى أن النكاح إذا وقع فيه  
 تسمية فلا يجوز الرضا بدون صداق  
 المثل أى أقل مما سمي (قوله إلا  
 للاب) هذا الحصر غير ظاهر بل  
 الرشيدة لها الرضا بدون مهر المثل

فالأحسن أن يكون كلام المصنف عاماً في التفويض وغيره (قوله يعنى أن المجبرة ذات الأب) قضيته أن ذات الأب السفهية ليس لوليها  
 أن يرضى بدون مهر المثل وأفاد عجم أنها مثل المجبرة وكذلك في شرح شب وللأب الرضا بدون مهر المثل في مجبرته كانت أولاً وقول نت  
 قاصروا السيد في أمته وقول المصنف ولو بعد الدخول راجع للرشد وذات الأب (قوله في مجبرته الخ) كانت مجبرة أم لا (قوله وله  
 ذلك قبله) مجبراً أم لا كما صرح به بعض الأشياخ ولا يعتبر رضاها بل العبرة بما فعله الوصى إذا كان ذلك نظراً كما إذا كان الزوج غنياً  
 أو صالحاً أولاً يشوش عليها في عشرة وعلى هذا فلو أشكل الأمر ولم يعرف هل هو نظراً أم لا فيجمل على عدم النظر بخلاف الأب فإن أفعاله  
 محمولة على النظر حتى يظهر خلافه والمراد بالوصى ما عدا الأب من وصى أو مقدم قاض (قوله ولا يلزمها الخ) وما سبأني من أن أفعال  
 المهرمل محمولة على الإجازة في المهرمل المذكور (قوله فيمتفق الخ) قضيته أن المجبرة ذات خلاف وهو كذلك فقد قال غير ابن القاسم يجوز  
 رضاها بدون مهر المثل (قوله وإن فرض) في الحر وأما العبد فإن ما فرضه في مرضه صحيح لازم ليس بوصية بل هو صداق ولا يقال هو  
 مجبور عليه لأننا نقول هو مستند لأن سيد من له



(قوله في صحته) فإذا عقد نفويضا في مرضه وفرض فيه فلزوجه المسمى بعوته دخل أم لا زاد على صداق المثل أم لا من الثلث لانه لا ارث لها ولو دخل لفساد العقد فلم يفرض فيه ومات قبله فلامهر لها ان لم يكن والا فلها مهر المثل فهذه صورتان غير صورة المصنف (قوله فهو تشبيه بليغ) وذلك لان ما هنا ليس وصية لانه مفروض صداقها فهو كالوصية وليس بوصية فلا حاجة لذلك (قوله هذا هو المتعين) أي خلافا لتت القائل بأن موضوع القولين فيما اذا فرض ومات بعد البناء وما قرره الشارح مثله في شب ونسبه للشارحين وصدق فيما قاله لاني وجدته في بهرام كذلك وفي عب ان أحد القولين لاشي لها والثاني ان لها ما فرض ولو زاد على مهر المثل لكن المثل من رأس المال وزائده من ثلثه فان جله مضى وتخاصص به أهل الوصايا والارد ونسبه للشارح وقد علمت انه خلافه وخلاصته ان ما ذهب اليه شارحنا (٢٧٦) هو الحق والله أعلم (قوله وردت زائد المثل) فهم الشارح

الابالوط لا بالموت ولا بالطلاق فاذا تزوجها نكاح نفويض في صحته ثم مرض ففرض لها شيئا في مرضه الذي مات فيه قبل أن يطلها فان ذلك الفرض يبطل لانه وصية لو ارث لانها لا تستحق شيئا بالموت فهذا محض عطية الا أن يجيزها الوارث فتكون عطية منه قوله وان فرض أي لزوجه المسلمة بدليل ما بعده وقوله فرض يشعر بان العقد في الصحة ومن قوله أيضا فوصية لو ارث لانه لو كان العقد في المرض لكان فاسدا ولم يكن هناك وارث وقوله فوصية لو ارث أي حكمها حكم الوصية فهو تشبيه بليغ بحذف الاداة (ص) وفي الامة والذمية قولان (ش) يعني انه لو تزوج امة مسلمة أو كافرة كتابية في صحته نكاح نفويض ثم مرض ففرض لها ما في مرضه صداقا ثم يموت قبل الدخول والوطء بدليل ما بعده فهل يصح ذلك ويكون من الثلث لانه وصية لغير وارث فتخاصص به أهل الوصايا وهو قول محمد بن المواز عن مالك أو يبطل لانه انما فرض لأجل الوطء ولم يحصل فليس ما وقع منه وصية بل صداق وهو قول عبد الملك ابن يونس وهو أحسن هذا هو المتعين في تقرير المتن (ص) وردت زائد المثل ان وطئ (ش) يعني أنه اذا تزوج الحرة المسلمة في صحته نكاح نفويض ثم مرض وفرض لها في مرضه الذي مات فيه بعد وطئها فانه ترد ما زاد على صداق مثلها الا أن يجيزه الورثة لها ويكون لها مهر المثل من رأس المال وقولنا الحرة المسلمة احتراز من الامة والذمية فيردان الزائد على القول بالبطلان وأما على القول بأن لها ما صدق المثل من الثلث فيكون مهر المثل من رأس المال وما زاد عليه في الثلث ان جله مضى والارده (ص) ولزم ان صح (ش) صورتها تزوج بامرأة نكاح نفويض في صحته ثم مرض ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك صحة بينة والزوجة حية أو ميتة فان جيع ما فرض من كثير أو قليل وطئ أم لا يلزمه ويدفع لورثة الميتة (ص) لان أبرأت قبل الفرض (ش) صورتها شخص تزوج نكاح نفويض ثم قبل الدخول بها أبرأت ذمة زوجها من صداقها ومن بعده قبل أن يفرضه لها فان ذلك لا يلزمها لانها أسقطت حقا قبل وجوبه وقيل يلزم لحران سبب الوجوب وهو العقد وعليه جرى المؤلف في قوله والمطابقة لعدم النفقة ثم ظهر اسقاطها وفي قوله بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقته (ص) أو أسقطت شرطا قبل وجوبه (ش) أي قبل وجوب ذلك الشرط لها وبعد وجود سببه وهو العقد عليها فانه لا يسقط أي لا يلزمها ذلك الاسقاط ولها القيام بشرطها كما اذا تزوجها بشرط لها أن لا يتزوج عليها أولا

ان المعنى وردت ما زاد المسمى على صداق المثل ويحتمل ان المعنى وردت ما زاد صداق المثل على المسمى كما ذهب اليه عب قائلان ودل قوله وردت زائد المثل ان لها الاقل من المسمى وصداق المثل لانها اذا ردت من مهر المثل ما زاد على المسمى مع انه لا غبن فيه فأولى ان ترد ما زاد المسمى على مهر المثل وكونها لها الاقل المذكور من رأس المال لا يخالف ما تقدم في نكاح المريض من ان عليه الاقل من المسمى وصداق المثل في الثلث لان العقد هنا في الصحة فلم ي

(قوله ثم ظهر اسقاطها) أي فقد أسقطتها قبل وقتها قبل الاسقاط معتبرا لوجود سببه وهو العقد عليها والتمسكين يخرجها فلذلك لم يقع عليه الطلاق وأما قولنا بأن ذلك الاسقاط لا يعتبر لكان الطلاق لازما لانه صادق المحل وهو انما تستحق عليه النفقة وقد عدت والاسقاط لم يصادف محلا لكونه قبل وجوبه (قوله وفي قوله بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي الخ) صورتها قال لها زوجها ان تزوجت عليك فأمر بك بيدك فقالت قبل الزواج ان تزوج فقد فارقته فاذا تزوج تطلق عليه مجرد الزواج نظر الوجود سببه وهو العقد عليها ولا يخفى أنها التزمت المفارقة قبل وجوبها بالزواج ولم يوجد المتوقف عليه وهو الزواج وخلاصته انما أسقطت خيارها قبل وجوبه بالزواج وسقط (قوله أو أسقطت شرطا) أي جواب شرط وهو كون امرها بيدها على فرض أن يتزوج فقد أسقطت ذلك الجواب قبل وجوبه بالشرط وهو زواجه



(قوله وهو المشهور الخ) أي فإنها ضعيف وأجيب بأن قوله أو أسقطت عطف على صح أي ولزم أن صح أو أسقطت شرط لكن تقدير الفاعل في المعطوف عليه زائد كما مر وفي المعطوف الاسقاط أي ولزم الاسقاط أن أسقطت وتكون أو عطفت شيئين أحدهما محذوف وهو الاسقاط على شيئين وهو فاعل لزم ومعمولان وبهذا يوافق المعول عليه من لزوم الاسقاط (قوله ومهر المثل) وهو يختلف فقديزوج فقير لقرابته وغنى ليساره فيخفف عن الفقير ويثقل على الأجنبي وهذه الأوصاف إنما تعتبر إذا كان يرغب في وجودها والأفلا تعتبر كما إذا كانت النقيضة وذات المال سواء (قوله وجمال) حسي وعقلي كحسن خلق وهو يتبع غالباً جمال الصورة (قوله وبلد) وهو ظاهر أن وقع العقد في بلد هائلو كان منشؤها ببلد غير البلد الذي وقع به العقد وهما مختلفان كالريقية تحل بمصر لا أحفظ في ذلك نصاً (قوله من مفاخر الآباء) وإنما فسره بذلك وإن كان هو ما يعتد من مفاخرها أي لأنه لو فسر بذلك أي بمفاخرها هي لفات المصنف اعتبار النسب في صداق المثل مع أنه معتبر فيه وأصل (٣٧٧) الحسب الشرف بالآباء والأقارب مأخوذ من الحساب لأنهم كانوا إذا تفاخروا

يخترجهما من بيت أهلها ونحو ذلك فإن فعل ذلك أو شيئاً منه فأمرها بيدها وأمر الدخلة عليها بيدها فأسقطت ذلك الشرط عن زوجها قبل أن يتزوج عليها وقبل أن يخرجها فإنه لا يلزمها ذلك الاسقاط وقيل يلزمها ولا قيام لها بشرطها وهو المشهور إلا أن في باب الرجعة (ص) ومهر المثل ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجمال وحسب ومال وبلد (ش) هذا شروع منه في بيان حكم صداق المثل المتقدم ذكره في التفويض فذكر أنه ما يرغب به مثل الزوج في الزوجة باعتبار صفات فيها من دين أي محافظة على أصول دين الإسلام من صلاة ونحوها وجمال أي حسن وحسب أي ما يعتد من مفاخر الآباء الكرم والمروعة ومال وبلد وأما النسب فقد أشار إليه بقوله وأخت شقيقة الخ وأما الزمن فقد اعتبره المؤلف أيضاً لكن في النكاح الصحيح يوم العقد وفي الفاسد يوم الوطء لأنه يوم الفوات ويعتبر في الذميمة والامة ما يمكن اعتباره كالبلد والمال والجمال ولا يعتبر في الذميمة الدين والنسب حيث كان أصولها كفاراً وكذا لا يعتبر في الامة النسب حيث كان أصولها كفاراً (ص) وأخت شقيقة أولاب لا الام والعمة (ش) هذا مشكل لأنه إن حمل على ما إذا كان كل منهما موافقاً لها في الأوصاف فواضح لكن يغني عنه ما قبله وإن كان غير موافق فيما ذكر فاعتبار الأخت يناقض اعتبار ما تقدم من الأوصاف وجوابه أنه يحمل على الأول والواو في قوله وأخت بمعنى أو والمعنى أنه يعتبر في مهر المثل ما ذكر من الصفات حيث لم تكن لها أخت ونحوها كعمة موافقة لها فيها أو مهر أختها الموافقة لها فيها ولا يعتبر صداق أمهاتها وجداتها وأخواتها وأولاد عماتها إلا لأنهن من قوم آخرين فقد تكون قرشية وأمها من الموالى وأما العمة للأب فتعتبر (ص) وفي الفاسد يوم الوطء (ش) أي ويعتبر مهر المثل في الفاسد من عقد ولو مختلفاً في فساد أو وطء أعني لم يتحبه عقد كوطء الشبهة يوم الوطء بمعنى أنه ينتظر للاتصاف بالأوصاف المعتمدة في مهر المثل أو صداق أختها الموافقة لها يوم الوطء (ص) واتحد المهران اتحدت الشبهة (ش) اتحاد الشبهة باعتبار النوع فلو كان لواطى الشبهة أربع زوجات ووطى أجنبية حرة

الحساب لأنهم كانوا إذا تفاخروا عتدوا مناقبهم وما أثر آباءهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره (قوله وأما النسب) لا يخفى أنه سبباً في قوله أو مهر أختها الموافقة لها في الأوصاف المذكورة وأنت خير بأنه لم يذكر من أوصافها النسب فلم تظهر تلك الإشارة أي النسب الخاص من حيث كونها قرشية مثلاً والأفلاخر الآباء تعد من النسب (قوله وأما الزمن) فقد اعتبره المؤلف أيضاً أي لأنه قال وفي الفاسد يوم الوطء فعلم أن الصحيح يوم العقد ووجه اعتبار الزمن أن رب زمان شدة تقل فيه الرغبة وزمن خصب تكثرفيه (قوله حيث كان أصولها كفاراً) راجع لقوله والنسب (قوله أو مهر أختها الموافقة لها) ولو فرض أنه زاد أو نقص عن مقتضى تلك الأوصاف قال محمد بن رشد مذهب مالك رحمه الله تعالى أن يعتبر في فرض صداق المثل في نكاح

التفويض بصداقات نسائها إذا كن على مثل حالها من العقل والجمال والمال فلا يكون لها مثل صداق نسائها إذا لم يكن على مثل حالها ولا مثل صداق من لها مثل حالها إذا لم يكن لهن مثل نسبها ثم قال ونساء قومها اللواتي يعتبر بصداقاتهن أخواتها الأشقاء والأب وعباتها الشقائق أيضاً والأب الخ وظهر من ذلك أننا إذا اعتبرنا مهر مثلها الموافقة لها في الأوصاف لا ينتظر للزمن وفي عب ومهر أخت شقيقة أو أخت لاب موافقة لها في الأوصاف المتقدمة وغابت المخطوبة عن مجلس العقد وحضرت أختها وشهدت بيعة أنها كالحاضرة في كل الصفات المذكورة وإن صداقها منظور فيه للأوصاف المذكورة والام يعتبر في مهر مثل التي يراد نكاحها صداق الحاضرة بل نفسها وبما قررنا من كون المخطوبة غائبة وثبت أنها على صفتها الخ سقط ما استشكل به من أنه إذا كان كل منهما موافقاً لها في الأوصاف فيغني عنه ما قبله والاناقض ما قبله اه والذي يظهر من النقل صحة ما قاله شارحنا (قوله في الفاسد من عقد الخ) وأما الصحيح فيعتبر فيه ما ذكر يوم العقد سواء كان نكاح تفويض أو تسمية والفرق بين الصحيح وغيره أن الصحيح منعقد فيجب العوض فيه يوم العقد والفاسد فيهما منحل فالعوض فيه بالقبض والقبض في النكاح الفاسد هو الوطء لأنه المفوت بالبضع (قوله اتحاد الشبهة باعتبار النوع) هذا ما لم



يتخلل نكاح صحيح كما اذا وطئها بشبهة واستبرأها وتزوج بها ثم طلقها ووطئها ثانيا بشبهة فانه يتعدد عليه الصداق فلا يحاد المهر شروط  
ان تعدد الشبهة كما قاله المصنف وان يكون بالنوع وان لا يكون بين الشبهتين عقد ومما فيه التعدد ما اذا وطئها أولا بظننا وزوجته فاطمة  
ثم طلق فاطمة طلاقا ثانيا ثم أعادها لعصمته فوطئ الموطوءة الاولى ثانيا بظننا وزوجته فاطمة أيضا (قوله مرة الخ) المراد بالمرءة الا بلع  
والنزع (قوله لا باعتبار الشخص) معطوف على قوله بالتحاد النوع وقوله خلافا لابن عرفة فانه يقول اتحاد الشبهة باعتبار الشخص  
فيتعدد عليه في المثال المذكور المشاره (٣٧٨) بقوله فلو كان الخ وانما يعلم اتحاد الشبهة وتعدد هاهنا من قوله فيقبل قوله

فيه ما بغير عين كافي الشيخ أحمد  
عن بعض شيوخه (قوله الى قيد  
اتحاد) أي الى قيد هو اتحاد الشبهة  
فالمقيد هو الشبهة والقيد هو الاتحاد  
(قوله لا الى المقيد بقيد) وذلك  
انه لو رجع للمقيد بقيد كان  
المعنى وان لم يكن شبهة أو كانت ولم  
تكن متحدة وهذا لا يصح باعتبار  
الاول وان صح باعتبار الثاني (قوله  
كالزنا بها) أي بالحرمة غير العالة احتراز  
عن واطئ الأمة فليس على واطئها  
الامانة قصها بكرا أو ثيبا طوعته  
أولا وقبل الا الطائفة مطلقا وقبل  
الا الثيب وهو الراجح (قوله وهذا  
اذا كان الواطئ هو المكره الخ)  
أي بان أكرهه مامعا أي أكره  
الواطئ والموطوءة (قوله الا الانتفاع)  
أي ينتفع هو بنفسه لا بالمنفعة  
بحيث انه يأخذ ذلك الصداق  
الذي لزم (٣) الزوج وحقيقة المنفعة  
تنبه إذا تعدد ما بين الوطأت  
الموجبة للتعدد واختلف مهر  
مثلها عند كل وطأة فهل تعتبر الوطأة  
الاولى وهو ظاهر كلام الاصحاب  
أو الاخيرة أو الوسطى أو يعتبر مهر  
مثل وطئه لا المتوسطة أو الاعلى  
أو الادنى أو الجميع (قوله وجاز  
شرط الزوج الخ) أي وجاز شرط

مرة بظننا وزوجته أم كنوم وفي الثانية بظننا وزوجته عائشة وفي الثالثة بظننا وزوجته فاطمة وفي  
الرابعة بظننا وزوجته زينب فلا يتعدد لانه نوع واحد لان ما كان بالتزويج فهو نوع ولو تعدد  
المحل وما كان بالملك فهو نوع آخر ولو تعدد المحل لا باعتبار الشخص خلافا لابن عرفة وقوله  
(كالعاطل بغير عالة) مثال لاتحاد المهر لاتحاد الشبهة أي اذا غلط بأجنبية بظننا وزوجته أو أمته  
مرة أو أكثر وهي غير عالة بأنه أجنبي فان عليه مهر واحد ولو كانت عالة حدثت ولا شيء لها كان  
هو غاطا أو عالة لانها زانية (ص) والاتعدد (ش) أي وان لم تعدد الشبهة بل تعددت فانه يلزمه  
لكل وطء صداق كما اذا ظننا في المرة الاولى وزوجته وفي الثانية أمته فقوله والاراجع الى قيد  
اتحاد الشبهة لا الى المقيد بقيد والا كان زانبا حيث انتفتت الشبهة من أصلها وقوله (كالزنا  
بها أو بالمكره) تنظير لان الشبهة هنا لم تعدد وانما تعدد المهر هنا بتعدد الوطء لعذر المرأة  
والضمير فيهما عائدا على غير العالة وأطلق الزنا على ذلك بالنسبة اليه لانه عالم بأنها أجنبية  
وهذا اذا كان الواطئ هو المكره وأما ان كان المكره لها غيره فالصداق على المكره لانه غير  
معذور ويحد على قول الاكثر كما يأتي في باب الزنا فان أعدم أخذه من أكرهه ثم لارجوع له  
على الواطئ ومهر المثل يكون للمرأة لان زوجها لانه لا يستحق من زوجته الا الانتفاع بالمنفعة  
وهو المشهور (ص) وجاز شرط أن لا يضربها في عشرة وكسوة ونحوهما (ش) ولما كان  
الشرط في النكاح ثلاثة شرط يناقض المقصود من العقد فيفسده كما اذا شرط أن يؤثر عليها  
ونحوه وشرط لا يناقض ولا يقتضيه فيكره كشرط أن لا يخرجها من بلدها ونحوه وتقدما وبقي  
الثالث وهو ما يقتضيه العقد فيجوز وهو المراد هنا والمعنى انه يجوز شرط الزوج لزوجه أن  
لا يضربها في عشرة أو كسوة أو سكنى ولو جعل أمر زوجته الأمة يدميها فإفادت مولاهما  
انتقل لورثته وان جعله يدميها فإفادت انتقل اليها ولو شرط للزوجة في العقد أن  
مصدقته في الضرر بغير عين فروى سحنون أخاف أن يفسخ النكاح قبل البناء فان دخل مضى  
ولا يقبل قولها لا يبينة على الضرر وحكي عن ابن دحون انه كان يفتي بأن ذلك النكاح لا يلزم  
ولا يجوز الا بالبينة ولا اختلاف انه اذا لم يكن مشترطا في أصل العقد أنه جائز (ص) ولو شرط  
أن لا يطاء أم ولد أو سريه لزم في السابقة منهما على الاصح (ش) صورة المسئلة انه شرط لزوجه  
عند عقد النكاح عليها أو شرط لزوجه التي هي في عصمته قبل ذلك انه لا يطاء أم ولد أو سريه  
وانه ان فعل ذلك كانت الأمة حرة أو كانت الزوجة طائفة أو أمرها بيدها والحال أن في ملكه  
قبل ذلك كله أم ولد أو سريه فان ذلك الشرط يلزمه فيها فليس له وطء واحدة منهما  
وهو قول ابن القاسم واليه الاشارة بالأصح ويلزمه ذلك في اللاحقة منهما من باب أولى وأما

الزوج لزوجه أن لا تضربه في عشرة وانما اقتصر على ما ذكره لانه الغالب مع غير المصريات (قوله أخاف أن  
يفسخ) أي يثبت له الفسخ في نفس الامر ولكن لا يلزم منه الفسخ (قوله بأن ذلك النكاح لا يلزم) المناسب حذف النكاح والمعنى حيث  
بأن هذا الشرط لا يلزم وقوله ولا يجوز أي ولا يعضي ذلك الشرط الابالبينة ولكن الذي عليه الموثقون أنه اذا اشترط لها التصديق بالضرر  
بغير عين فلهذا ذلك وتقوم بذلك حيث ثبت الشرط فان قال بين خلقت كذلك وان أطلق فهل تخلف أو يقبل قولها بغير عين قولان  
وهذا كله حيث لم يمكن (قوله ويلزمه ذلك في اللاحقة) يتصور كون أم الولد لاجقة بالنظر لوقت الحلف كما لو طلق المحلوف لها غير بنات

(٣) لزم الزوج بهامش الاصل صوابه الواطئ اه كتبه



ثم أولاد أمة بعد طلاقها ثم راجعها ثم وطئ التي أولدها فيلزم ما علقه على وطئها مادام من العصمة المعلق فيها شيء فقد انضح أنه يتصور  
وطء أم الولد اللاحقة أي متجددة بعد الحلف وإن كانت غير متجددة حين الوطء (قوله وعند سحنون) ضعيف (قوله لافي أم ولد الخ)  
لامفهوم لام الولد (قوله أصح عند أهل النظر) وذلك لأن لا تسرى معناه لأطفال ابن رشد سحنون ابن القاسم لما ذكر من أن  
الوطء تسرى في اللسان ومن راعى المعنى وهو أن الفصد بالشرط أن لا يطامعها غيرها وجل سحنون التسرى على معناه عند العامة  
وهو وطء الجارية ابنة داء مع العزم على اتخاذها لذلك لا يقولون لمن وطئ يوماً من الأيام أم ولده أو جارية كان بطؤها أو خادماً دون نية  
العودة لوطئها أنه تسرى في ذلك اليوم على زوجته اه (قوله وكلام ابن غازي رحمه الله تعالى جيد فعليك به) وعبارة ابن غازي أن لفظ  
بطأ مصحف من لفظ يتخذ إذا الباء في أولهما والتاء والخاء قد يلتبس بالطاء وقرينتها وهو الهمزة والذال إذا علقت قد تلتبس بالالف وإن  
لفظ لزم صوابه لم يلزم فسقط لم وحرف المضارعة فصواب الكلام على هذا ولو شرط أن لا يتخذ أم ولداً أو سرية لم يلزم في السابقة منه ما  
ويكون قوله لافي أم ولد سابقة في لا تسرى اثباتاً لأن النفي إذا نفي عاداً ثباتاً وهذا يستقيم الكلام ويكون موافقاً للمشهور في المسئلتين  
اه (أقول) لا ينبغي أن كلام ابن غازي بعيد وإن كان موافقاً للفقهاء معني كونه جيداً (قوله إن فعل شيئاً من الخ) يحتمل أن يكون  
مقول القول كما أفاده الشارح ويحتمل أن يكون مقول القول محذوفاً وهو أن فعلت شيئاً منها العلم به من الشرط ومن قوله ولها الخيار  
ببعض شروط وقوله إن فعل الخ من كلام المصنف والمعنى (٢٧٩) حينئذ هذا أن قال إن فعلت شيئاً منها بل ولولم

يقول ذلك بل قال فإن فعلت ذلك إلا  
أن هذا الوجه يبعده قوله ولها  
الخيار ببعض شروط لأن المراد  
بفعل بعض الشروط فلا معنى لقوله  
حينئذ إن فعل شيئاً منها وظاهر  
المصنف ولو نوى التعليق على فعل  
الجميع فلا تنفعه نية كما يفهم من  
البدر (قوله وهذا من باب التخييت)  
أي من قيمته لأنه لا نه هنا تخييت  
(قوله وسواء كتب الموثق) أي أو تلقظ  
بذلك (قوله وعلى المشهور في  
الثاني) ضعيف والراجح أنه لا يثبت  
لها الخيار إلا بالجميع أي حيث كان  
العطف بالواو وإن كان بأولان  
عطفها بأو بمثابة إن فعلت شيئاً

أن شرط أن لا يتخذ فيلزم في اللاحقة دون السابقة وسكت المؤلف عنه لوضوحه لأن يتخذ  
يدل على التجدد والحدوث وأما لا تسرى فيلزم في السابقة واللاحقة عند ابن القاسم وعند  
سحنون لا شيء عليه في أمهات أولاده وإنما يلزمه فيما يستقبل من الملك كشرطه أن  
لا يتخذ وإلى قول سحنون أشار المؤلف بقوله (لا في أم ولد سابقة في لا تسرى) ابن لبابة وقول  
سحنون جيد وقال بعض الموثقين قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر وقاله أبو إبراهيم  
واختاره ابن زرب ولم يرقول سحنون شيئاً وبه قال القاضي أبو الأصبع بن سهل ولوقال كأم ولد  
لتمشي عليه وكلام ابن غازي جيد فعليك به (ص) ولها الخيار ببعض شروط ولولم يقل إن فعل  
شيئاً منها (ش) صورة المسئلة شرط لها في عقد نكاحها أن لا يفعل أشياء متعددة كما إذا حلف  
أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخسر جهام من بلدها وما أشبه ذلك فإن خالف فأمرها بدها ثم  
أنه خالف وفعل بعض هذه الشروط فإن الخيار يثبت للبرأة أن شاءت تقيم معه وأن شاءت  
تقوم بحقوقها ويقع الطلاق وهذا من باب التخييت بالجميع وسواء كتب الموثق فإن فعل شيئاً من  
ذلك فأمرها بدها أو كتب فإن فعل ذلك فأمرها بدها لكن اتفاقاً في الأول وعلى المشهور في  
الثاني ولذا قال ولولم يقل أي الموثق إن فعل شيئاً منها بأن قال فإن فعل ذلك (ص) وهل علك بالعقد  
النصف فزيادته كنتاج وغلة ونقصانه لهما وعليهما أولاً خلاف (ش) يعني أنه اختلف هل علك

واحج الأول بقوله ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ولقي الأثم ببعض ما ذكر كما يلقاه بجميعة وأجيب بأن الآية فيها نهي بمتعدد وما هنا بشرط  
وأفاد الشارح أن المعلق أمرها بدها فإن كان المعلق الطلاق أو العتق وقع بفعل بعضها من غير خيارها (قوله فزيادته) وهو الراجح  
(قوله وغلة) عطفه على النجاج يفيد أن النجاج ليس بغلة وهو المشهور خلافه لا لسيوري القائل بأن الولد غلة (قوله أولاً) تحت قوله أن  
لا علك شيئاً وبه قرر الشارح لأنه الذي شهر عند ابن شاس فزيادته ونقصه له وعليه وهناك قول ثالث وهو أنها علك الجميع أي ملكا ظاهراً  
لاحقيقة أذلو كان حقيقة لم يتشطر بالطلاق إذ لا يمكن أن تملك حقيقة ويرد إلى الزوج منه شيء فزيادته ونقصه لهما وعليهما ثم إن محشي  
تت ذكر أن ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما ذكروا الخلاف هل علك بالعقد النصف أو بالجميع وعليهما هل الغلة بينهما أولاً وإن  
شاس وإن شهر أنهما لا علك بالعقد شيئاً فلم يفرع عليه أن الغلة تكون للزوج بل لما تكلم على التشطير فرع على القولين المذكورين في  
كلام ابن الحاجب وابن عرفة ولم أر من فرع على أنهما لا علك شيئاً تكون الغلة للزوج سوى الشارح ومن تبعه ولولا ما قالوه لا يمكن أن يحمل  
قوله أولاً المراد أولاً ولا علك النصف بل الجميع ليكون أوفق بكلام ابن الحاجب وابن عرفة ويأتي عليه التفريع وإن لم يكن مشهوراً  
فمخالفة اصطلاحه أخف من مخالفة غيره ثم إن ظاهر كلامه كابن الحاجب أن الولد كالغلة يأتي التفريع فيه وبه صرح تت ومن  
تبعه وليس كذلك لأن الولد حكمه حكم الصداق على كل حال وعلى كل قول هذا هو الموافق لقواعد المذهب أن الولد ليس بغلة وصنيع  
ابن عرفة يدل على ذلك لأنه حكمه بالولد كالمهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء منها على كلا القولين ونصه الخ



(قوله والطلاق قبل الدخول هو المشطر) أي موجب للتشطير وليس المراد ظاهراً العبارة من كون الطلاق شطراً أي قسم الصداق بينهما بعد أن كان لهما معا (قوله وهذا إذا كان الصداق مما لا يغاب عليه) أي ما تقدم من أن النقصان عليهما على الأول وعلى الزوج وحده على الثاني إذا كان الصداق مما لا يغاب الخ (قوله وعليها نصف قيمة الموهوب الخ) هذا مبني على أنها تلك بالعقد الجبيع وأما على القول بأنها تلك بالعقد النصف أو لا تلك شيئاً فهي فضولية في نصف الزوج في الأول وفي الكل في الثاني وأعلم أن نصف القيمة أكثر من قيمة النصف وذلك (٣٨٠) أنه لما تبين بطلانها انصرفت في غيرها كما شدد عليها في ذلك

(قوله نصف قيمة الموهوب) أي والاختدام كالهبة (قوله ولا يرد العتق) أي ولا الهبة الحاصلان منها في الصداق وهذا مبني على أنها تلك بالعقد الجبيع أو النصف لا يكمل عليها والظاهر أن الكتابة لا تخرج عن كلامه لأنها إما بيع أو عتق (قوله إلا أن يرد الزوج) شامل لما إذا لم يكن لها غيره وأولها غيره وقيمتها تزيد على ثلث مالها وإذا رد العتق مع تشوف الشارع له فأحرى الصداقة والهبة ونحوهما لكن الرد فيماعد العتق رد ابطال تشوف الشارع للحرية كذا في عب لكن العبارة في باب الحجر مطلقة (قوله يوم العتق) متعلق بعسرها ولا عبرة بعلامتها ولا عدمه قبله ومحل رده ما لم يعلم ويسكت فإن لم يعلم حتى طلق فلا رده إلا أن يستمر عسرها من يوم العتق إلى يوم الطلاق فله رد نصفه (قوله ولا يحمله ثلثها) إشارة إلى أن قول المصنف بعسرها ليس هو العلة بل العلة عدم حمل الثلث وإذا قال عجب وفي كلام المؤلف نظر لأن الذي يرد العتق لعسرها إنما هو العدم لا الزوج (قوله طلقها قبل الدخول بها) قيد بذلك لأنه ان بنى بها أو مات عتق جميعه عليها بلا قضاء (قوله فانه

الزوجة بمجرد عقد النكاح عليها نصف الصداق أو لا تلك بالعقد شيئاً والطلاق قبل الدخول هو المشطر للصداق وعلى الأول المشطر هو نفس العقد لا الطلاق فعلى الأول إذا طلقها قبل البناء وقد تغيرت حالة الصداق بزيادة كنتاج وغلة أو بنقص فإن الزيادة تكون لهما والنقص عليهما وعلى الثاني يكون ذلك للرجل وعليه وإذا طلق وقد تلف الصداق فإنه يدفع النصف وإن نقص كماله وإن زاد فالزيادة فقد ظهروا فائدة القواين وهذا إذا كان الصداق مما لا يغاب عليه أو قامت على هلاكه بينة فإن كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة وتلف بيدها فإنها تضمنه لأنه يبيدها بمنزلة العارية (ص) وعليها نصف قيمة الموهوب والعتق يومهما (ش) يعني أن المرأة إذا طلقها زوجها قبل الدخول بها وقد تصرف في الصداق بغير عوض من هبة أو عتق أو تدبير أو نحو ذلك فإنها تغرم للزوج وجوباً عليها نصف المثل في المثل ونصف قيمة المقوم يوم التصرف أي يوم الهبة أو العتق لأنه يوم الأفاتة وهذا هو المشهور وقيل يقوّم له نصف ذلك يوم القبض فقوله يومهما ما أي يوم الهبة ويوم العتق المفهوم من الموهوب ومن العتق (ص) ونصف الثمن في البيع (ش) يعني لو طلقها الزوج قبل البناء وقد تصرف في الصداق بالبيع فإنها تغرم للزوج نصف الثمن الذي وقع به البيع إن لم تكن حابت فإن حابت فانه يرجع عليها بنصف الحباية ولا يرجع في نصف العبد وإن كان قائماً بخلاف محاباتها في الجناية فإن له دفع نصف الارش ويرجع في العبد إن كان قائماً (ص) ولا يرد العتق إلا أن يرد الزوج لعسرها يوم العتق ثم إن طلقها عتق النصف بلا قضاء (ش) يعني أن الصداق إذا كان عبداً فأعتقه الزوجة المالكه لأمير نفسها أو وهبته أو ما أشبه ذلك فإن العتق لا يرد لتشوف الشارع للحرية إلا أن تكون الزوجة معسرة يوم العتق ولا يحمله ثلثها للزوج أن يرد عتقها حينئذ وكذلك أن يرد هبتها أو صدقتها لأن ذلك كله تبرع من غير عوض ثم بعد أن رد الزوج عتق زوجته المالكه لأمير نفسها المعسرة يوم العتق طلقها قبل الدخول بها والعبد باق بيدها فانه يعتق عليها نصفه فقط الذي وجب لها بالتشطير على المشهور لزوال المانع وهو حق الزوج لكن تؤمر بذلك من غير قضاء عليها لأن رد الزوج رد ايقاف على مذهب الكتاب وعلى أنه رد ابطال فلا يعتق شيء وردا لهما كم عتق المدين رد ايقاف وأما رد الولي لأفعال المحجور فأبطال باتفاق وبعبارة وإنما أمرت بالعتق لأن رد الزوج رد ايقاف وانما يقض عليها بذلك لعسرها يوم العتق وإذا أجابت للعتق فهل يكمل عليها الباقي أم لا محل نظر أشار له ح أما لو كانت موسرة يوم العتق وطلق الزوج قبل البناء عتق عليها الباقي بالسراية ولما قدم ما يتقرر به الصداق ذكر ما يتشطر به فقال (ص) وتشطروا من يدي بعد العقد (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول عليها فإن صداقها يتشطر بهذا الطلاق لقوله تعالى وإن طلقتموهن من

يعتق عليها نصفه فقط الذي وجب لها بالتشطير على المشهور) ومقابله ما لا شهب من أنه لا يعتق قبل منه شيء (قوله لأن رد الزوج رد ايقاف) هو المعتمد كما صرح به غيره وظاهره عتقاً أو غيره فكلام عب غير ظاهر (قوله فهل يكمل عليها الباقي) أي إذا كانت موسرة وهو الظاهر وانما يحكم بالتكميل مع اليسار لأنه لا مال يقض به ضعف أمره (قوله ومن يدي) معطوف على ضمير تشطروا وهو ضعيف لفقد شرط العطف على الضمير بناء على أنها تلك جميعه أو لا تلك شيئاً وكذا على أنها تلك نصفه ويراد بالتشطير تمييزه عن النصف الثاني



(قوله فلو زاد الزوج زوجته) فلو زيد على الصداق الولي بعد العقد فانه لا يشطر (قوله في الجملة) أي لا من كل وجه لانها تبطل الخ  
(قوله أولولها) أو غيرهما (قوله ومثل الاشتراط ادا جرى العرف) هو داخل في قول المصنف اشترطت لها بأن يراد حقيقة أو حكما  
بجرى العرف (قوله يكون له ولو فسح النكاح) أي لانه لما حصل بعد تمام العقد فكأنه ليس لأجل النكاح (قوله وما اشترط بعد  
الدخول) كذلك أي يكون له ولو فسح وأولى ما أهدى له بعد الدخول يفوز به ولو (٢٨١) فسح النكاح ولا يشترط غير أن المشتري

الذي بعد الدخول تسامح بل يرجع  
في المعنى للهبة (قوله وفي تشطير هدية  
بعد العقد الخ) سيأتي في ذلك روايتان  
فاذا علمت ذلك فقول الشارح وعلى  
القول بعدمه لا يشترط أي على  
أحد القولين وسيأتي ان القولين  
قبضت أم لا وقوله لا بد فيها من  
الجواز أي فيبطلها طر والمانع والا  
فهو لازمة (قوله فهو وما أشار إليه)  
محل القولين فيما جرى العرف بأهدائه  
بعد العقد وأما ما جرى العرف  
بأهدائه فيه أو قبله فكأنه  
(قوله وتسكون كالهبة) هذا هو  
المقصود بالافادة لا قوله وهي هبة  
لا بد فيها من الجواز لان غيرها كذلك  
(قوله وللرأة الخ) حاصلا انه لو  
اشترط الولي أو غيره على الزوج شيئا  
وأخذه من الزوج ثم قدر ان الزوجة  
طلقت قبل البناء فانه يرجع على  
وليها أو غيره بنصفه فقوله من  
اشترط له وهو الولي أو غيره وقوله  
قبل العقد أي قبل تمامه يشمل حالة  
العقد (قوله يرجع الزوج على وليها)  
أي بنصفه وأولى اذا لم يجز فان  
الزوج يرجع على وليها أو غيره يأخذ  
منه نصف ذلك المشتري وقوله  
كانت مولى عليها أم لا أي لانه كشف  
الغيب انها أعطت شيئا لم يملكه وقوله  
ان كانت مولى عليها أي لان المولى  
عليها أجازتها كالعدم وأما الرشيدة

قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فلو زاد الزوج زوجته زيادة على  
صداقها بعد عقده على أنه من الصداق فان تلك الزيادة تشطر أيضا وسواء كانت تلك الزيادة  
من جنس الصداق أم لا لا انصفت بصفاته حلولا وتأجيلا أم لا لان تلك الزيادة لها حكم الصداق  
في الجملة لانها تبطل لو مات أو فليس قبل قبضها للزوجة فحكموها بالحكم العطية في هذه الحالة  
لا يحكم الصداق فلم تكن كالصداق من كل وجه وفهم من قوله بعد العقد ان المزيدي قبل العقد  
أو حينه صداق (ص) وهدية اشترطت لها أولولها قبله (ش) يعني ان الهدية التي اشترطت لها  
أولولها أعم من أيها أو وضئها قبل عقد النكاح عليها أو حين العقد اذا كان ذلك على شرط  
النكاح فانها تشطر بالطلاق قبل الدخول عليها لانها هبة لأجل النكاح ومثل الاشتراط اذا  
جرى العرف بذلك ثم ان ما أهدى الولي بعد العقد يكون له ولو فسح النكاح وما اشترط له بعد  
الدخول كذلك وأما ما أعطى لها من الهدية بعد العقد التي هي مفهوم كلامه هنا أيضا يأتي  
الكلام عليها ان كانت قبل الدخول في قوله في تشطر هدية بعد العقد وقبل البناء هذا ان لم يجر  
العرف بها فان جرى العرف بها فهو ما أشار لها بقوله وفي القضاء بما يهدي عرفا قولان ثم انه على  
القول بالقضاء هل يشترط أم يبطل قولان وعلى القول بعدمه لا يشطر وهي هبة لا بد فيها من  
الجواز وتكون كالهبة المتطوع بها بعد العقد أي الآتية في قوله وفي تشطر هدية الخ وأما  
المتطوع بها في العقد أو قبله فهل هي كالمطوع بها بعد العقد أم لا ترد في ذلك بعض واستظهر  
أنها بمنزلة المشتري دليل التفصيل فيما بعد العقد (ص) ولها أخذ منه بالطلاق قبل الميسر  
(ش) أي وللرأة أخذ ذلك المشتري في العقد أو قبله من اشترط له فلو أجازت لولها أو غيره  
ما كان مشترط قبل العقد ثم طلقت قبل البناء فقال ابن حبيب يرجع الزوج على وليها أبأ أو  
غيره كانت مولى عليها أم لا ولها هي أخذ النصف الآخر ان كانت مولى عليها وانما يرجع  
الزوج عليها لان أصل الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج لولها فلا يعارض ما مر من  
الرجوع عليها بنصف قيمة الموهوب أو المعتق يومها فبقوله بالطلاق متعلق بنشطر وقبل  
المس متعلق بالطلاق أو حال منه وجعله لها أخذه معترضة بين العامل ومعموله والباء في بالطلاق  
سببية وقوله قبل المس أي بالوطء أو ما يقوم مقامه كالأقامت بينت سنة (ص) وضمائه ان  
هناك بينة أو كان مما لا يغاب عليه منها (ش) موضوع المسئلة ان النكاح صحيح والمعنى ان  
الصداق اذا قامت على هلاكه بينة وسواء كانت مما يغاب عليه أم لا وسواء قبضته الزوجة أولا  
فانه لا ضمان فيه على واحد منهما اذا طلق الزوج قبل البناء وكذلك اذا كان الصداق مما لا يغاب  
عليه كالحيوان والزروع وما أشبهها اذا هلك وطلق الزوج قبل البناء فضمائه منها فلا رجوع  
لواحد من الزوجين على الآخر لان ضمانه للتممة وقد زالت بالبينة وبعدم الغيبة خلافا  
لأشهب لاصالة الضمان عنده وعلى الاول هل يخلف من كان يبيده انه ما فرط قال المؤلف

(٣٦ - خشي ثالث) فأجازتها ما ضئ فلا يرجع حيث أجازت وأما ان لم تجز فترجع (قوله فلا يعارض ما مر الخ) وذلك  
لان الذي مر الاعطاء منها (قوله متعلق بالطلاق) هو في الحقيقة متعلق بمحذوف والتقدير بالطلاق السكأن قبل المس (قوله موضوع المسئلة  
ان النكاح صحيح) أي أو فاسد لعقده حيث وجب فيه المسنى وطلقها قبل الدخول وأما الفاسد لصداقه أو لعقده ووجب فيه صداق المثل  
فانه تضمن بالقبض (قوله وبعدم الغيبة الخ) كونه لا يغاب عليه (قوله خلافا لأشهب الخ) فانه يخالف في الذي يغاب عليه اذا قامت على  
هلاكه بينة وكانه قال وقد زالت بالبينة خلافا لأشهب الخ فقوله لاصالة الضمان عنده أي في ذلك الذي يغاب عليه ولو قامت البينة على  
الهالك (قوله وعلى الاول) أي الذي هو المعتمد وقوله هل يخلف من كان يبيده الخ



لا يخفى انه بمـ هذا الاعتبار الذي قررناه يكون هذا مقصودا على خصوص الذي يغاب عليه اذا قامت على هلا كهينة ومقاد تت عمومة حتى في الذي لا يغاب عليه (قوله ينبغي أن يجري على أيمان التهمة) أي التي فيها تلك الأقوال الثلاثة تتوجه مطلقا لا تتوجه مطلقا تتوجه مطلقا اذا كان مثله يتهم بكونه أخفى ذلك الصداق وبعد هذا كله فقد ذكره راجع خلاف ما ذكره حيث قال واختلف هل يخلف من هو بيده فيما لا يغاب عليه ما فرطت ولا ضيعت الى آخر ما قال والحاصل ان ذلك لا يظهر الا فيما لا يغاب عليه (قوله لانه قبض الحق نفسه) هذا انما يظهر اذا كان بيد الزوجة ثم ان بعد كتي هذا رأيت بهر ما قال مانصه قلت وهذا ظاهر اذا كان بيد الزوجة وأما اذا كان بيد الزوج لم يخرج منه فلا فرق فان كان بيد أمين فضمنانه منهما (قوله فعليه الغرم لادّ نحر) أي الشامل لكل من الزوجين على البديل (قوله (٢٨٢) هذا اذا وقع الطلاق) أي لا الفسخ وقبل الدخول أي لا بعده

(قوله وأما ان وقع بعده) وتلف يده  
الزوج فلا يضمنه للزوجة وقوله أو  
فسخ الفاسد قبل الدخول فلا  
تضمنه الزوج إذا تلف بيدها وقوله  
بعده فلا يضمنه للزوجة (قوله فان  
ضمانه ممن هو له) والقرض انه مما  
لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقامت  
على هلاكه يئنه هذا في الفاسد  
لعهده ووجب فيه المسمى وأما  
الفاسد لصدقه أو لعقده ووجب  
فيه صداق المثل فتضمن المرأة فيه  
بالقبض لقول المصنف سابقا  
وضمته بالقبض في الفاسد لعقده  
ووجب فيه صداق المثل أو الفاسد  
لصدقه وأما الفاسد لعقده ووجب  
فيه المسمى فكما الصحيح وهذه التفرقة  
للقرابين وأما غيرهم فالفاسد لعقده  
كالفاصل لصدقه وجعله اللقائي هو  
المذهب ولم يذهب اليه الشارح  
وهذا التقرير يخالف ما قرره عند  
قوله وضمن بالقبض فراجع (قوله  
فإذا طلق الخ) توضيح لتسوله فان  
ضمانه ممن هو بيده الخ (قوله أو ان  
قصدت التخفيف) أي بعدم الزامه  
العين المسماة للصداق وهذا التأويل

ينبغي أن يجري على أيمان التهمة نالها بحلف المتهم دون غيره وروى عبد الحق أن تتوجه  
عنا وان قلنا أن أيمان التهمة لا تتوجه في غير هذا الموضع لانه قبض الحق نفسه وكذلك يكون  
الضمان منهما إذا كان الصداق بيد أمين ولو بما يغاب عليه (ص) والاقن الذي في يده (ش)  
أى وان كان الصداق بما يغاب عليه ولم تقم على هلا كهينة فضمنانه من الذى هو في يده من  
الزوجين فعليه الغرم إلا خزلان الموضوع أنه حصل طلاق قبل البناء وبعبارة أخرى قوله  
وضمنانه الخ هذا ان وقع الطلاق قبل الدخول لقوله منهما وأما ان وقع بعده أو فسخ الفاسد قبل  
الدخول أو بعده فان ضمنانه من هو له ولو بيد غيره وأما ان كان بما يغاب عليه ولم تقم على هلا كه  
ينة فان ضمنانه من هو بيده ولو كان المستحق له غيره فاذا طلق قبل البناء وجب لكل نصفه  
فان كان بيد الزوج جهة ضمنته للزوج ونصفه وبالعكس العكس واذا تلف بعد البناء فان كان بيد  
الزوج فانه يضمنه للزوجة لانها ملكتة بالبناء واذا فسخ السكاح قبل البناء وتلف بيد الزوج فانه  
تضمنه للزوج (ص) وتعين ما اشتريته من الزوج وهل مطلقا وعليه الاكثر أو ان قصدت التخفيف  
تأويلان (ش) يعنى أن الزوج اذا اصدق زوجته عينا فاشتريت منه بها أو بغيرها ما يصلح أن  
يكون جهازا وما لا يصلح أن يكون جهازا لهما كحاشية أو عبدا أو ما أشبه ذلك ثم ان الزوج طلقها  
قبل الدخول عليها فان ذلك الذى اشتريته الزوج جهة يتعين للنشيط وليس له طلبها بنشيط الاصل  
ولا اهادف شرط النقد لا يتراضيهما على المشهور وهو مذهب المدونة لكن اختلف هل مذهبها  
محمول على اطلاقه سواء قصدت الزوج جهة التخفيف عن الزوج بما اشتريته منه أو قصدت الرغبة  
في المشتري بفتح الراء وعليه أكثر الاشياخ وتأولها بعض الاشياخ وهو القاضى اسمعيل بما  
اذا قصدت الزوج جهة بالشراء التخفيف عن الزوج وعليه لو قصدت بالشراء منه كما تشتري من  
الغير لجمع الزوج بنصف الاصل ومجهول شرائها من الزوج محمول على التخفيف (ص) وما  
اشترته من جهازها وان من غيره (ش) يعنى أن الزوج اذا اشترت بصداقها المعين من زوجها  
أو من غيره ما يصلح أن يكون جهازا مثلها ثم ان زوجها طلقها قبل البناء فان ذلك يتعين للنشيط  
ويرجع الزوج بنصف ما اشتريته مما يصلح لجهازها لانها محبورة على شرائها ذلك وفى كلام  
المؤلف تكرار بالنسبة لما قبل المبالغة لانه اذا تعين ما اشتريته من الزوج مما لا يصلح لجهازها  
فما يصلح بالاولى فذكره مستغنى عنه الا أن تجعل الواو للعمال فلا تكرار حينئذ ثم ان الضمير

كالذي قبله مقيد بما إذا لم تقبض الصداق عينا ثم تشتري به منه فإن قبضته عينا ثم اشترت به منه فلا يلزمه أخذ ما اشترت  
 قصدت التخفيف أم لا قاله الوانوغى واعلم أنه إذا لم يكن لها قصد فقل ما إذا قصدت التخفيف فالمضر على هذا التأويل اغما هو قصد الرغبة  
 وأما إذا لم يكن لها قصد فيتعين ما اشترته للتشطير هذا ما قرر به عيب وشبب إلا أن الشارح ذهب إلى خلافه حيث قال يعني أن الزوج  
 إذا أصدق زوجته عينا فاشترت منه به الخ وهو حل به رام والخطاب وهو ظاهر المصنف (قوله وهذا مذهب المدونة) ومقابلته ما لعبد الملك  
 من أنه ير جع عليها بنصف الأصل (قوله وما اشترته من جهازها) قيد به اللغمي بما إذا لم يكن عيب يوجب له الخيار وكتمته والا كانت  
 متعدية في شراء الجهاز وكانت ضامنة للصداق العين ولو قامت على هلاكه يئنة (قوله لأنه إذا تعين الخ) هذا التعليل غير مناسب فكان  
 الأولى أن يقول لأن ما قبل المبالغة من أفراد ما قبله نعم هو آت على آخر في الأولى من أنها أي الأولى اشترت ما لا يصلح



لجهاذا على ان المفهوم بالاول لا يقال فيه تكرار الاعلى ضرب من التسامح (قوله لكن على الاحتمال الثاني ينتفى التكرار) التكرار موجود على كل حال لوجود العلة المذكورة التي هي قوله لانه اذا تعين تأمل (قوله المزيدي) أل في المزيدي للعهد لانه تقدم في قوله ومزيد بعد العقد أي وان كانت موصولة لان الموصولة تأتي للعهد كما ذكر بعض الاشياخ (قوله يعني ان من زاد زوجته بعد العقد) وأما المشتراط في العقد أو قبله فلا يسقط بالموت وكذا ما حصل في العقد أو قبله من غير شرط لان (٣٨٣) حكمه حكم المشتراط فهو أقوى مما وقع بعد

العقد على انه من الصداق لان وقوعه بعد العقد سقط من رتبته (قوله استصحابها) أي سافر بها أو أرسلها أي ولم يذهب معها (قوله وليست الخ) حاصله أنه حكم بالصحة هنا عند موت الزوجة الموهوب لها ولو لم يشهد مع أنه فيما سياتي حكم بالبطلان اذا لم يشهد وحاصل الجواب ما علمته من انه هنا تحقق القبول من الموهوب له خلاف الآتي (قوله أو المعينة له) أي فوات الواهب أو مات المعينة له أي الذي هو الموهوب له وقوله ان لم يشهد مفهومه اذا شهد يصح وهذه المسئلة هي التي يقوم الاشهاد فيها مقام الحياة دون المسائل ما عداها (قوله أو لا شيء له) هذا هو الراجح ويفهم منه ان الاول لا يفرق بين القيام والفوات وهو ظاهر فتعزم قيمة النصف الفات وهو معطوف من حيث معناه لان قوله أو لا شيء له جلة والجلة لا تعطف على المفرد وانما لم يقن وعدمه مع كونه أخصر لعدم دلالة على المراد وذلك لان عدم التشطير صادق مع كونه لها أولا (قوله اذا طلق قبل البناء) وأما بعد البناء فلا شيء له منها اذا طلق ولو قائمة (قوله لان فسخ بعدهم) والقرض انها قبضت الهدية وأما قبل ذلك فلا شيء للمرأة منه (قوله

في غيره يصح رجوعه للزوج وللصداق لكن على الاحتمال الثاني ينتفى التكرار (ص) وسقط المزيدي فقط بالموت (ش) يعني ان من زاد زوجته بعد العقد عليها زيادة على صداقها الذي تزوجها به ثم مات قبل أن تقبض الزوجة الزيادة فانما تسقط بالموت الحاصل للزوج قبل البناء لانها عطية لم تقبض وممثل الموت بقية موانع الهبة وظاهره البطلان ولو حصل الاشهاد قبل الموت وهو ظاهر لانها عطية لم تقبض الى حصول المانع والاشهاد الكافي في الهبة انما هو اذا استصحابها فاصداقها أو ادساها وليس هذا من ذلك وأما موت الزوجة فلا يبطل الهبة سواء أشهد الزوج أم لا لحصول القبول منها قبل الموت وليست كمسئلة الهبة المشار اليها بقوله أو استصحاب هدية أو المعينة له ان لم يشهد الآتية في باب الهبة لانها لم يتحقق فيها قبول الموهوب بل قبوله محتمل (ص) وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء أو لا شيء له وان لم تنف (ش) يعني أن الزوج اذا أهدى زوجته بعد أن عقد نكاحها هدية تطوعا وقبضت الزوجة أولم تقبضها ثم انه طلقها قبل البناء فهل تشطير هذه الهدية بهذا الطلاق قاله مالك أو لا تشطير ولا شيء له فيها وان كانت قائمة بسدها لانه طلق باختياره قاله ابن القاسم ورواه ابن نافع عن مالك وهو ظاهر المذهب روايتان وهذا في النكاح الصحيح اذا طلق قبل البناء ثم أشار الى الفاسد بقوله (الأن يفسخ قبل البناء فيأخذ القائم منها لان فسخ بعده) هذا الاستثناء منقطع يعني ان الزوج اذا أهدى الزوجة هدية بعد العقد وقبل البناء ثم اطلعنا على فسادها فان فسخ قبل البناء فالزوج مأدركه من هديته وان فسخ بعد البناء فان الزوج لا يأخذ شيئا من الهبة وان كانت قائمة بسد الزوج لان النكاح الذي أعطى لاجله قد انتفع بسببه تلك المدة والفسخ كطلاق حادث فقوله (روايتان) راجعتان لما قبل الاوقوله بعد العقد صفة لهدية أي هدية كائنة بعد العقد وقوله القائم أي القائم عينه ولا يخرج منه هنا الا ذهاب عينه (ص) وفي القضاء بما يهدى عرفا قولان (ش) أي وفي القضاء على الزوج بما يهدى عرفا للزوجة بعد العقد وقبل البناء وليس مشروطا فيه كالحقين وعدم القضاء بدليل لومات أحدهما لم يكن لها شيء قولان وأجرى المؤلف على هذا الخلاف ما يهدى الزوجة للزوجات عند نافي المواسم كعيد الفطر والاضحى والظاهر القضاء لان العرف عندنا كالشرط فاذا فرغنا على القول بالقضاء فيما جرت العادة به فقال ابن حبيب يجزى مجزى العداق في التشطير بالطلاق والتكيل بالموت وقال مالك يبطل بالموت والطلاق عن الزوج وعلى القول بعدم القضاء فهي هبة لا بد فيها من الحوز وتكون كالهدية المتطوع بها بعد العقد وقد مرت وأما ما أهداه الزوج لزوجته بعد البناء فسيأتي عند قوله الأن يهدى على دوام العشرة ان المؤايف أجرى ذلك بمنزلة الهبة على دوام العشرة (ص) وصحح القضاء بالوليمة دون أجرة الماشطة (ش) يعني ان الوليمة وهي طعام النكاح هل يقضى بها على الزوج أم لا في ذلك خلاف فشي هنا على القول بالقضاء لقوله عليه الصلاة والسلام

وليس مشروطا) قال عي يؤخذ من كلامهم أنه يتفق على القضاء بما اشترط اهداؤه فليس كما جرى العرف باهدائه (قوله وأجرى الخ) وانما كان ذلك اجراء لا أنه عين ما فيه القولان لانهما فيما يهدى من تعلقات العرس كالخفاف (قوله ما يهدى للزوجات) الذين لم يدخلوا بالزوجات (قوله فسيأتي الخ) لا يأتي (قوله ان المؤايف) فاعل لقوله فسيأتي والاحسن أن يقول وأما ما أهداه الزوج لزوجته بعد البناء فدوام العشرة بمنزلة ما أهدت له على دوام العشرة لانه الذي سياتي الا أنه تبين مما سياتي أن هذا الحكم منصوص أيضا فجعله من اجراء المؤايف تسامح (قوله دون أجرة الماشطة) ومثل ذلك ثمن ورقة وثيقة



النكاح ومحصولها فلا يقضى عليه بشئ من ذلك الا لشرط أو عرف (قوله لا يقضى به على الزوج) أي فقط وقسوله المتعارف أي على من جرى العرف بأنه عليه كان رجلا أو امرأة أي فيقضى به على من جرى العرف بأنها عليه وعبرة عب فلا يقضى به الا لشرط أو عرف (قوله وترجع عليه) هذا بناء على أنها تلك بالعقد النصف وأما على أنها تلك الجميع فلا ترجع عليه بشئ لانه لم يملك نصفه الا يوم الطلاق وأما على أنها تلك شيئا فترجع (٣٨٤) بقيمة النفقة لانهم تلك نصفه الا يوم الطلاق (قوله وفي أجرة تعليم الخ)

وينبغي جريانها اذا كان المعلم الزوج (قوله فان هذه علوم) أفاد ان الكتابة علم مع أنه يتراعى منها انها صنعة وفي شرح عب انها صنعة قال بعض الشيوخ موافقا له ان أراد الكتابة الحقيقية اتجه عليه أن يقال الكتابة من الصنعة قطعا ولعله مع بعد أن المراد بالكتابة ما يتعلق بالكتابة من الاسماء الروحانية وهذا الذي قاله شارحنا تبع فيه الشيخ الاقاني من تقريره الذي ذكره الشيخ يوسف الفيشي (قوله لبلد الخ) الاولى محل ولو عبر به لكان أولى لانه يشمل ما لو نقلها من محل الى محل آخر في البلد (قوله المشترط) اشترطه الزوج أو وليها أو هي (قوله ان يستحق البناء) أي وكان عالا أو مؤجلا (قوله اذا قبضت الحال) أو محل لها المؤجل وكان نقدا ويجب عليها القبول لان ما يقع في مقابلة العصمة بمنزلة البيع والتمن اذا كان نقدا يجب على البائع قبوله ولا يجاب بيقائه لا بعلمه كذا أفاد عجب (قوله من غير رقيق وأصل) الاصل هو العقار ومثل العقار والرقيق ما يكال أو يوزن (قوله فانه لا يلزمها التجهيز به) أي الا لشرط أو عرف (قوله ان دعاها القبض ماحل) وأما ان دعاها لقبض ما لم يحل فان كان لا يحل التجهيز لم يلزمها والا لزمها لان

لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة جلالا امر على الوجوب وجعله ابن القاسم على السدب فيؤمر بهام من غير قضاء وهو المذهب وهو ما يأتي في قوله الوليمة مندوبة ولا يقضى بمندوب وأما ما يعطى للماشطة على الجلاوة المعتادة وما يعطى لضارب الكبر وما يعطى للحمام وما أشبه ذلك فانه لا يقضى به على الزوج وهو على المتعارف بين الناس (ص) وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة والعبد (ش) يعني ان المرأة اذا أنفقت على الصداق نفقة ثم طلقها قبل الدخول فانها ترجع بنصف ما أنفقت ولو قال ويرجع المنفق بنصف نفقة الثمرة أشمل رجوع الزوج عليها أيضا حيث كان ماذكر بيده وأنفق عايشه لكان أحسن وهذا لا يعارض ما يأتي من قوله ورجعت المرأة بما أنفقت على عيسدا أو غرة لان هذا في النكاح الصحيح الذي طلق الزوج فيه قبل البناء وما يأتي في الفاسد الذي فسخ قبل البناء (ص) وفي أجرة تعليم صنعة قولان (ش) أي وفي رجوعها على الزوج بنصف أجرة صنعة علمها للرقيق المدفوع صداقا حيث طلقها الزوج قبل البناء وعدم رجوعها قولان ومحلها اذا كانت الصنعة شرعية لا كضرب عود ولا بدآن يرتفع غنمها ومحلها أيضا اذا استأجرت على التعليم لان كانت هي المعلمة وخرج بقوله صنعة العلم والحساب والكتابة والقراءة فان هذه علوم لا صنعة (ص) وعلى الولي أو الرشيدة مؤنة الحمل لبلد البناء المشترط الا لشرط (ش) يعني أن من تزوج امرأة وشرط عليه أن يبنى بها في بلد غير بلد العقد فان أجرة حملها وحمل جهازها الى بلد البناء لازمة للولي من ماله ان لم تكن المرأة مالكة لأن امر نفسها لانه مفقود بعدم اشتراط ذلك على غيرها وان كانت مالكة لا امر نفسها فاعلمها من مالها الا أن يكون الولي أو المرأة مالكة لا ترضى نفسها اشتراط ذلك على الزوج فانه يلزمه حينئذ ومثل الشرط اذا جرى العرف بذلك والمراد بالولي والى المال لا ولي العقد (ص) ولزمها التجهيز على العادة بما قبضته ان سبق البناء (ش) يعني أن الزوجة الرشيدة التي لها قبض المهر وسياق غيرها اذا قبضت الحال من صداقها قبل أن يبنى بها زوجها فلو كان الزوج أن يلزمها أن تجهز بذلك على العادة من حضر وبدون حتى لو كان العرف شراء خادم أو دار لزمها ذلك وقوله بما قبضته أي من غير رقيق وأصل بقرينة ما يأتي واحترز بقوله ان سبق البناء عما اذا تأخر القبض عن البناء فانه لا يلزمها التجهيز به سواء كان حالا أو مؤجلا (قوله قبله أو بعده لانه رضى حيث دخل بعدم التجهيز (ص) وقضى له ان دعاها القبض ماحل (ش) يعني أن الزوج اذا دعاها وجتسه الى قبض ماحل من صداقها وسواء كان حالا في الاصل أو حل بالنجوم وأب من ذلك فانه يقضى عليها بأن تقبض ذلك على المشهور ومحل ذلك ما لم يكن الزوج علق لها طلاقها أو طلاق من تزوجها عليها أو عتق من يتسرى بها عليها على ابرائمه من قدر معين من صداقها الحال عليه فانه لا يلزمها ان تقبض ذلك القدر المعلق عليه الطلاق أو العتق المذكور ولا يقضى عليها بقبضه لتعلق حقها فيه ويقضى عليها بقبض ما عدا ذلك كما أنار له الدميري (ص) الا أن يسمى شيئا فيلزم (ش) هذا مستثنى من لزوم على العادة

الا حل حق ان هو عليه كالقرض هكذا في بعض الشروخ وهو منافي لما تقدم (قوله وسواء كان حالا في الاصل) على المناسب أن لا يجعل هذه من معنى كلام المصنف لان المصنف قال القبض ماحل فلا يكون شاملا للحال بطريق الاصاله (قوله بأن تقبض ذلك على المشهور) الخلاف اغماها اذا حل بالنجوم فقط لا فيما اذا كان حالا في الاصل ومقابل ما حكاه ابن حارث عن بعضهم من أنه لا يلزمه أن تقبض ما كان مؤجلا وحل (قوله الا ان يسمى شيئا) أي أو يجري به عرف



(قوله حيث لم يسم الولي) هذا بناء على قراءة يسمي في المصنف بالبناء للفاعل عائد على الولي (قوله باشتراط الزوج الخ) لا يخفى انه اذا كان التسمية باشتراط الزوج يكون زائدا على الصداق وأما اذا لم يكن باشتراطه يكون أنقص منه وهذا جواب عما يقال كلام المصنف قاصر فلا يشمل ما اذا زاد على الصداق لانه اذا سمي الولي فلا يكون بحسب العادة الا ناقصا عن الصداق لا يزيد وحاصل الجواب أن التسمية من الولي تارة تكون باشتراط الزوج فيكون الجهاز زائدا على الصداق وتارة لا فيكون أنقص فلا يلزم القصور مع انه قد يقال ان الاقرب ترجيح الضمير للزوج (قوله ولا تنفق الخ) وعلى الزوج حيث ارتكبت النهي وأنفقت جميعه أو أنفقت منه يسيرا الغطاء والوطاء (قوله الا المحتاجة وكالدينار) لف ونشر مرتب (قوله وهو ظاهر كلام المؤلف) أي لانه قال منه وظاهر عبارة الشارح ان لها أن تنفق غالبه أو نصفه مع ان ذلك يضر بالجهاز فاذن لا فرق بين الكل والبعض ولذا قال الشيخ سالم فتتفق منه ولو استغرقت والحاصل ان في كلام الشارح منافاة من حيث ان قوله أولا وتكتسى الشيء الخفيف الخ يقتضي انها لا تنفق منه النصف ولا الاكثر وقوله آخر ما لم تستغرقه يقتضي انها تنفق الاكثر والنصف الذي يظهر الحاق الاكثر بالكل كما هو القاعدة ويبقى النظر في النصف الا أن جعل العلة الحاجة يقتضي الاتفاق ولو بالكل كما ذهب اليه الشيخ سالم فتأمل (قوله كالدينار) أي والدينارين والثلاثة كإرواء محمد والمراد فيما يتحمل ذلك عرفا فلا يتقيد بذلك ادوب صداق كثير (٢٨٥) كلف دينار فالعشرة منه قليل قال عب

وانظر ما ضابط ذلك وقال البدر واستظهر الجيزي ان دينارين من أربعين يسير (قوله لم يلزمهم على المقول) في شرح شب وأما الجهاز الذي قدر الصداق فيلزمهم من غير خلاف (قوله فتجهزت بما شرط أو اعتيد) أو لم تفعل ذلك فطالبهم بأحضار قيمة ما ذكر لي عرف أثره منها أو بإبراز قدر منها فقط (قوله بما يخصهم من حال الصداق) ان لم يكن قبضا وشيئا منه أو ببقية الحال ان قبضوا بعضه ولا يشمل ما اذا قبضوا جميع الحال ولك أن تجعله شاملا بأن تريد من قوله من حال الصداق ما يشمل ذاته وما يشمل بدله من الجهاز الذي اشترى به

بما قبضته أي انما يلزم التجهيز على العادة بما قبض حيث لم يسم الولي شيئا باشتراط الزوج أو بغیر اشتراطه وأما ان سمي شيئا فإنه يلزم سواء زاد على الصداق أو نقص ولو زاد في الصداق لكون العادة جارية بتجهيز معلوم عندهم ولم يحضر لكان للزوج مقال (ص) ولا تنفق منه وتقضى دينها الا المحتاجة وكالدينار (ش) يعني أن المرأة اذا قبضت صداقها قبل البناء وكان عينا وحكمنا بوجوب التجهيز به فليس لها حينئذ ان تنفق منه شيئا الا أن تكون محتاجة لذلك فانها تنفق منه وتكتسى الشيء الخفيف بالمعروف ثم ان تطلق قبل البناء وهي معسرة تتبع ذمتها والظاهر من كلامهم انها لا تستغرق جميعه بالنفقة وهو ظاهر كلام المؤلف وليس لها أن تقضى منه دينها الا أن يكون ذلك شيئا خفيفا كالدينار فلها ذلك هذا اذا كان الصداق كثيرا أما لو كان قليلا فتقضى بحسبه (ص) ولو طوّل بصداقها لموتها فطالبهم بإبراز جهازها لم يلزمهم على المقول (ش) يعني ان الزوج اذا شرط على المرأة التجهيز بأكثر من صداقها أوجرت العادة بذلك فتجهزت بما شرط أو اعتيد ثم ماتت المرأة قبل البناء فطالب أولياؤها زوجها بما يخصهم من حال الصداق فطالبهم الزوج أن يبرزوا جهازها المشتري أو المعتاد لينظر قدر ميراثه منه فلا يلزمهم ذلك على ما أفق به المازري ويحيط عن الزوج من الصداق ما زاده لأجل جهازها ولا مفهوم لقوله لموتها بل الاب لا يجبر في حال حياة الابنة أيضا ويخير الزوج بين الرضا بالجهاز المساوي لهرها والطلاق ولا شيء عليه لان الموضوع قبل البناء وأما ان فات النكاح بالدخول

فالمعنى بالنسبة له فأراد أولياؤها قيمة الجهاز الذي اشترى بالحال فقط (قوله فطالبهم الزوج أن يبرزوا جهازها المشتري) أو قيمته أو مناهم أو قيمة مناهم (قوله فلا يلزمهم ذلك على ما أفق به المازري) الافتاء انما هو لعبد الجيد واختاره المازري وأفقى للبعثي بالزوم ولم يرضه المازري قال عبد الجيد لان الاب يقول هب أن الآباء يفعلون ذلك في حياة بناتهم رفعا لقدركن وتكبير الشائهن وحرصا على الخطوة عند الزوج فعند موت الابنة يتفق ذلك كله انتهى (قوله ويحيط عن الزوج من الصداق) حاصله أنه لو طالبهم بجهاز يساوي ستين دينارا وجعل لهم الصداق ثلاثين ديناراً عشرين حالة وعشرة مؤجلة وقد قبض لهم الحال الذي هو العشر وث فيقال ما صداق مثل من تجهز بعشرين دينارا فيقال مثلا بخمسة وعشرين فيسقط عنه خمسة التي زادها من حجته أن يقول انما جعلت الصداق كذا لما اشترطت من الجهاز أو جرى به عرف ولم يحصل ذلك فينشذ ليس له الا قدر ميراثه من ذلك الجهاز الذي هو بالعشرين وبقية المؤجل وإذا قبض من الحال خمسة عشر فيقال ما صداق مثل من تجهز بخمسة عشر وإذا قبض من الصداق عشرة كذلك فإذا لم تقبض من الصداق شيئا فيقال ما صداق مثل من لم تجهز بجهاز فيقال كذا (قوله بالجهاز المساوي لهرها) أي المقبوض من مهرها (قوله لان الموضوع قبل البناء) أي ولا شيء لها لانها لم تكن عتق فقامت المرأة (قوله وأما ان فات النكاح بالدخول) اعلم أنه اذا فات النكاح بالدخول فتارة يموت وتارة يطلق وتارة لا يحصل شيء من ذلك والحاصل كما قاله نعيم ان صور ما اذا اشترط الزوج جهازا يزيد على ما يلزم التجهيز به أوجرت العادة بذلك ويحصل التجهيز بدون ذلك ستة لانه تارة يطلع على ذلك بعد الدخول وقيمة صور ثلاث لانها ما أن تكون حينئذ في العصمة وفي هذه



هل يلزم أن يكمل الأب أو غيره من اشترط الجهاز عليه حيث اشترط أو ما جرت به العادة أو يلزم الزوج صدق المثل على أنها مجهزة بما  
 مجهزة به والاول للعبد وسمى والثاني لابن رشد وما أن يطلع على ذلك بعد موتها وفي هذه لها صدق مثلها على أنها مجهزة بما مانت عليه  
 هكذا ذكر ابن رشد وهل يجري فيه قول العبد وسمى انه يلزم أن يوفي بما شرط أو اعتيد من الجهاز أو لا فيتفق مع ابن رشد على لزوم  
 صدق المثل وما أن يطلع على ذلك بعد الطلاق فيجري فيه نحو ما قبله في الموت وتارة يطلع عليه قبل الدخول وفيه ثلاث صوراً أيضاً انه  
 تارة يطلع عليه وهي حية في عصمته فيخير الزوج وتارة يطلع بعد الموت وهي مسئلة المازري المذكورة في كلام المصنف لكن لم يبين  
 ما يجب لها على الزوج وفي كلام ابن رشد ما يفيد انه يجب لها صدق المثل على أنها مجهزة بما يلزمها التجهيز به من صدقها أي من  
 مقبوض صدقها وتارة يطلع عليه بعد الطلاق فان كان المشطر بالطلاق هو الجهاز بأن حصل الطلاق بعد ما جهزت به وكان جهازها  
 دون المشطر أو المعتاد وجب عليه نصف صدق مثلها على أنها مجهزة بما تجهزت به وان كان المشطر هو نفس الصدق بأن لم يحصل  
 تجهيز فانظر هل يقال لها نصف المسمى أو لها نصف صدق مثلها على أنها تجهزت بما يتقدها والظاهر الاول (قوله أوجب الأب على  
 ما جرى به العرف) هذا كلام الشيخ سالم قال عجم وما ذكره من انه اذا فات النكاح بالدخول يجبر الأب على تجهيزها بما جرى به العرف  
 هو ما ذهب اليه العبد وسمى وهو خلاف (٣٨٦) ما عليه ابن رشد انتهى أي ما ذهب اليه العبد وسمى قطعاً ان كانت في العصمة

بعد الدخول واحتمالاً في الطلاق  
 والموت بعد الدخول ويكون قوله  
 ما جرى به العرف زيادة على الحال  
 من صدقها كما هو الموضوع ومثله  
 المشطر كذلك وقوله من مالها كذا  
 في نسخة بخطه الا أن الذي ذكره  
 عجم عن الشيخ سالم على ما رأيت من  
 بعض نسخ عجم من ماله وعلى ذلك  
 التقرير فيكون المصنف ذكر الستة  
 الاصول ما اذا طلق قبل البناء ثم  
 علم أنهم لم تجهز بما شرط أو اعتيد  
 قال عجم بعد ذلك وانظر لجهازها  
 بما شرط أو اعتيد مما يزيد على  
 المسمى ثم بعد ما دفع المسمى ادعى  
 عارية بعض الامتعة بحيث يقبل  
 دعواه ويأخذ ما ادعى فهل لها صدق

أوجب الأب على ما جرى به العرف من تجهيزها به من مالها (ص) ولا يبايع رقيق ساقه  
 الزوج لها التجهيز (ش) أي ولا يجب عليه ولا عليها وقوله للتجهيز متعلق ببيع لا بساقه  
 وعلى الزوج عند البناء الاثبات بما تحتاجه من غطاء ووطاء ولو قال كرفيق لكان أحسن  
 ليشمل غيره من الحيوانات (ص) وفي بيعه الاصل قولان (ش) أي وفي جواز بيع الأب  
 أو بيعها العقار المسوق في صدقها ومنع البيع أي اذا منعه الزوج قولان وظاهره ان القول  
 بالجواز غير مقيد بعدم منعه وهو ظاهر واللام يكن قولان لاتحادهما حينئذ لكنه بقصد  
 بما اذا كان على وجه النظر ومحلها حيث لم يجز العرف بالبيع فقط لذلك أو بمنعه فقط لذلك  
 وعلى القول بعدم بيعه يأتي الزوج بالغطاء والوطاء (ص) وقبل دعوى الأب فقط في عارته لها  
 في السنة يمين وان خالفته الابنة (ش) يعني ان البكر اذا جهزها أبوها وأدخلها به على زوجها  
 ثم ادعى بعد ذلك ان الجهاز أو بعضه عارية عند ابنته فلا يخلو حاله اما أن يدعى ذلك قبل مضي  
 سنة من يوم الدخول أو لا فان ادعى ذلك قبل مضي السنة فالقول قوله مع عينه ولو خالفته  
 الابنة كان ما ادعاه مما يعرف له أم لا ادعى انه له أو استعاره لها من غيره ومحل كلام المؤلف  
 حيث كان فيما أبقاه بعد ما ادعاه وفاء بما أصدق الزوج فان لم يكن فيما بقي وفاء فقال ابن  
 حبيب يحلف الأب ويأخذ منه ويطالب باحضار ما فيه كفاف بما أصدق الزوج قاله ابن المواز  
 وقال في العتبية لا يقبل منه الا أن يعرف ان أصل المتاع للأب فيحلف ويتبع بالفاء واقتصر

المثل بالنظر لما بقي أم لا وهذا بناء على أنه يقبل دعواه فيما زاد على المسمى وهو بما شرط أو اعتيد وما على أنه لا يقبل عليه  
 دعواه فلا يتأتى هذا والاول هو الموافق لظاهر تقرير غير واحد من الشراح والثاني هو الموافق لما يقرره بعد (قوله لا بساقه) اذ لو ساقه  
 للتجهيز لوجب بيعه لاجله (قوله وعلى الزوج الخ) وهل يعتبر فيه ما أن يكونا مناسيين لحال الزوجة أو لهما أم لا كذا قال عجم  
 (قوله لكن ينبغي أن يفد بما اذا كان على وجه النظر) هذا القيد يجري في قوله ولا يبايع الخ كما أفاده عجم وقوله ومحلها ما الخ ينبغي جريان  
 ذلك أيضاً في قوله ولا يبايع الخ كما أفاده عجم (قوله في السنة) أي من يوم البناء لا العقد وظاهره ولو بعد موتها (قوله فالقول قوله مع عينه)  
 لا يخفى أن مذهب الموثقين أن دعوى القبول انما يعتبر في السنة فقط لكن بدون عين وان طريقة ابن حبيب يعتبر في السنة وزيادة  
 شهرين وثلاثة لكن يمين فقد لفق المصنف كلامه من قولين وعلى قوله ليس من تحليف الولد لابي له لتعلق حق الغير وأيضاً هي من  
 حقه ان شاء حلفها أو تركه ولا شيء له (قوله ومحل كلام المؤلف الخ) حاصله أنه يقبل بثلاثة شروط أن يكون دعواه في السنة من يوم  
 البناء لا العقد وقد أشرنا اليه ثانياً أن يبقى بعد ما ادعاه من العارية ما بقي بجهازها المشطر أو المعتاد ولو أزيد من صدقها وثالثها كما  
 يأتي أن تكون مجبرة أو سقيمة (وتنبه) لشيء على الزوج فيما هلك من ذلك ما لم يستمسكه هو ولا على الابنة ان لم تعلم بالعارية أو علمت  
 وهي سقيمة لان الأب قصر وتضمن الرشيدة ان علمت ولم تقم لها يمينه (قوله وقال في العتبية الخ) مقابل لكلام ابن حبيب وقوله واقتصر  
 عليه ابن عرفة وصاحب التوضيح أي يفيد أنه المعتمد والمحول عليه



(قوله والاجنبي سواء فيما عرف أصله) أي فإذا ادعى الاجنبي أن هذا المتاع قد استعاره وإياه اعرف أنه له فياخذوه ويطلب الولي باحضار ما فيه كفاف فينشئ يكون قول المصنف وللأب فقط انما هو بالنظر للتعيم بقوله سواء عرف أصله أم لا لا بالنظر لخصوص ما عرف أصله لأنه لا خصوصية للأب فيه (قوله لأنه لا رضا للأب) أي لا كلام له في مالها به يعلم أن المراد بالثيب الرشيدة فكلام ابن رشد لا يخالف كلام التوضيح (قوله الثيب التي في ولايته) أي ولا تكون كذلك إلا إذا كانت سفية (قوله ومثل الأب الوصي) أي ولو أمّا كذا في عب وتلك المبالغة تؤذن بأن الجدة ليست كذلك والظاهر لا فرق (قوله فهو في حقها كالأجنبي) يأخذ ما عرف أصله (قوله في البكر والثيب) راجع للأب (قوله إذا خالفتم المرأة) أي سواء كانت رشيدة أو سفية إلا أنك خبير بأنها إذا كانت رشيدة لا فرق بين الأب وغيره في عدم القبول عند المخالفة (قوله والبكر المرشدة كالثيب) (٢٨٧) الرشيدة أي فلا يفيد دعوى الأب معها (قوله أن المهمة) أي التي لأب لها

ولا وصى ولا مقدم من قبل القاضي سفية أو جهل حالها وقوله كالولي عليها معناه إذا ادعى العارية من عقد لها فإنه لا يقبل قوله ولو وافقته وأما لو كانت كالرشيدة لقبول قوله مع الموافقة (قوله فهو عطف معنى) أي فالتقدير لا في البعد (قوله عند ادخالها وقبل مضي السنة) لكن إن كان اشهاد الأب بالعارية قبل البناء لم يحتج إلى عين أي أو عند البناء وإن كان بعده وقبل السنة فلا بد من البين كما ينبغي لما قاله الشيخ أحمد وظاهر كلام البرزلي أنه في هذه الحالة أيضا لا يحتاج إلى عين قال عجم وهو الموافق لما ذكره في بيان المسائل التي يحلف فيها من شهدت له البينة اذ لم يذكرها منها هذه فيما علمت (قوله فإن أشهد أخذته) أي فإن أشهد بالعارية والاشهاد بأصل العارية كالاشهاد بالعارية والاشهاد بأصلها اشهاد على البنت بأعارتها الشيء ومعانة البينة للدفع لها والاشهاد بالعارية اشهاد بان

عليه ابن عرفة وصاحب التوضيح والأب والاجنبي سواء فيما عرف أصله قال في التوضيح ولا تقبل دعوى العارية إلا من الأب في ابنته البكر وأما الثيب فلا لأنه لا رضا للأب في مالها وقال ابن رشد ومثل البكر الثيب التي في ولايته قياسا على البكر ومثل الأب الوصي فيمن في ولايته من بكر أو ثيب مولى عليها وأما الثيب التي ليست في ولاية أبيها فهو في حقها كالأجنبي وكذا سائر الأولياء غير الأب في البكر والثيب لا يقبل قولهم إذا خالفتم المرأة أو وافقتمهم وكانت سفية اه والبكر المرشدة كالثيب الرشيدة واستظهر بعض أن المهمة هنا كالولي عليها (ص) لأن بعد ولم يشهد (ش) معطوف على في السنة فهو عطف معنى يعني أن الأب إذا ادعى أن ما جهز به ابنته البكر على ما عارية عندها بعد السنة من يوم الدخول والحال أنه لم يشهد عليها بالعارية عند ادخالها أو قبل مضي السنة فإنه لا يصدق وسواء عرف أصله أم لا طول حياته الابنة إذا كذبت الزوج والزوجة فإن أشهد أخذته ولو طال والأب والاجنبي في هذا سواء وسواء علمت الابنة بالاشهاد أم لا (ص) فإن صدقته (ش) الابنة وهي رشيدة أن الذي جهزها به عارية عندها (ف) أن تصديقها (في ثلثها) فإن زاد فلزوج رد الجميع كما يأتي آخر باب الحجر عند قوله وله رد الجميع أن تبرعت برائد وهو ظاهر كلام النوادر وقال ابن الهندي انما رد ما زاد على الثلث واقتصر عليه في التوضيح (ص) واختصت به أن أوردي بيتها وأشهد لها به أو اشتراه الأب لها ووضعها عندها (ش) والمعنى أن البنت تختص عن الورثة بالجهاز الذي جهزها به أبوها من ماله زيادة على حقها إذا أورده في البيت الذي بني بها فيه زوجها وظاهره ولو لم يشهد أنه لها وهو كذلك كما في التوضيح لأن إرادته ذلك في بيت البناء من أعظم الحيازة وكذلك تختص بما ذكر عن الورثة إذا أشهد الأب بذلك لها ولا يضر بقاؤه بعد ذلك تحت يده وكذلك تختص بما ذكر إذا اشتراه الأب من ماله ووضعها الأب عندها أو زوجة أبيها أو نحو ذلك ومات وهو منسوب لها والورثة مقرون بأنه كان يذكر أنه شورة لها ومثل إقرار الورثة بذلك شهادة البينة به وانما اشترط إقرار الورثة لأنهم مقرون أنه من عندها أبيها ولكن نقول ملكه لي فلا بد من إقرارهم لأنهم بمنزلة الأب وخص الشراء وإن كان ما صنعت من بيت أبيها أو صنعت أمهالها كذلك لفهم ذلك من مسألة الشراء بالولي (ص) وإن وهبت له الصداق أو

هذا الشيء بعينه عارية لبنته بغير حضورها سواء علمت أولا انتظر عب (قوله والأب والاجنبي) لكن الاشهاد إن كان من الأب فلا فرق بين أن يشهد وتعين البينة دفع العارية أو تشهد البينة قبل مضي السنة أن الشيء القلاني الذي عند ابنته عارية فإنه يكفي في صورتين وأما غير الأب من الأولياء من لا تقبل دعواه ولا في السنة مع عدم الاشهاد فأنما يفيد في حقه الاشهاد إذا كان مع معانة البينة دفع العارية وأما لو قال لشهودا شهدوا أن الشيء القلاني الذي عند فلانة عارية له من غير معانة عارية فلا يفيد وهذا حاصل ما أطلقه عب (قوله واقتصر عليه في التوضيح) يفيد اعتماد (قوله إن أوردا الخ) أي وضع ووجد كما في عجم زاد شب وليس المراد جل خلافتا لت لأنه لا يلزم من حله لبيتها وضعه فيه اه فظاهره أنه لو مات بعد أن أخرج من بيته وقبل أن يصل لبيتها يبطل وانتظر هل صريح النقل كذلك (قوله إذا أشهد الأب بذلك الخ) أي وهو ما يعرف بعينه وأما ما لا يعرف بعينه فلا يفيد هذا الاشهاد كذا قال القاني وهذا إذا كانت في حجره وأما الرشيدة فلا يكفي فيها الاشهاد وكلام عجم يفيد ترددا في ذلك (قوله وإن وهبت له الصداق) أي الذي سميها لها



ولكن لم تقبضه (قوله جبر على دفع أقله) ثم انه يجبر على دفع أقله في منطوق المصنف بما وهبته أو من غيره في الاولى لانه ملوكه وفي الثانية انما يدفعه من غيره لانه انما دفعته له على أن يعيدها لها فخرج من يدها وعوده لها بعد ذلك وأقاله عجم (قوله ان طلق قبل البناء) ويلغز بها فيقال شخص طلق قبل البناء في نكاح صحيح فيه تسمية ولا عيب بأحدهما ولم يلزمه نصف الصداق ويعيدها في الثانية ان لم يكن دفعه لها قبل الطلاق ويلغز ويقال شخص طلق قبل البناء في المسمى ولزمه جميع الصداق من غير عيب به (تنبيه) هل يلزمها التجهيز بما وهبته من الصداق حيث وهبت له الصداق وبقدر ما يصدقها حيث وهبت له ما يصدقها أو بفصل بين هبته ذلك قبل أو بعد يحرر كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله فان قبضته الخ) هذا كلام عجم ظاهره ولو رجعت له في ابدال فانه لا يضر مع انه يظن منه التواطؤ (٢٨٨) على اسقاط الصداق بل ظاهره ولو حصل تواطؤ والظاهر أنه اذا حصل

تواطؤ على الرد لا يصح عقد النكاح (قوله فالموهوب كالعدم) معناه في الفرع الاول لا يؤثر خلافا في الصداق وفي الفرع الثاني أن الباقي هو الصداق وقوله كالعدم أي كالمعدوم أو ذى العدم (قوله الا أنه به الخ) أي بأن ثبت ذلك بالبينه أو قامت قرينة على ذلك (قوله فيفسخ) ظاهره ولو كان الفسخ لعيب خیار بها عالة بعيها أم لا وانظره (أقول) والظاهر الاول (قوله لعدم حصول غرضها) بأن خالف عن قرب وأما اذا خالف عن بعد بحيث ترى أنه حصل غرضها فلا ترجع والسنتان أو الثلاثة بعد طلقه عجم والظاهر أنه اذا كان بين ذلك تدفع بحسبه فقولته قبل حصول مقصودها أي لم يحصل شيء منه أصلا (قوله وهذا ما لم يكن الخ) لا يخفى في أن كلام المصنف في الفسخ وأما ما كان ليمين فليس من باب الفسخ انما الفراق للطلاق ثم لا يخفى أن قوله ما لم يكن صادق بصورتين بأن لا يكون ليمين أو كان ليمين تعمدتها وأما لو كان ليمين نزلت به لم تعمدتها فلا ترجع

ما يصدقها به قبل البناء جبر على دفع أقله (ش) يعني ان الزوجة المملوكة لا امر نفسها بدليل ما بعده اذا وهبت صداقها المسمى لزوجها قبل البناء أو وهبت له ما يتزوجها به ففعل فان الهبة صحيحة لكن يجبر على أن يدفع لها من ماله أقل الصداق قبل أن يبنى بها وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة لاحتمال التواطؤ على ترك الصداق فيعبرى البضع عن الصداق بالكلية وليس على الزوج شيء ان طلق قبل البناء وقوله جبر الخ حيث أراد البناء ومحملة ما لم تقبض الصداق فان قبضته ثم وهبته له فانه لا يجبر على دفع أقله ككهيبته بعد البناء (ص) ويعده أو بعضه فالموهوب كالعدم (ش) يعني ان الزوجة المملوكة لا امر نفسها اذا وهبت زوجها صداقها كله أو بعضه بعد البناء فانه اذا طلقها بعد ذلك لم ترجع عليه بشيء منه وكذلك اذا وهبت له بعض صداقها قبل البناء فان الباقي هو الصداق فان كان ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساوي ذلك فلا كلام وان كان أقل من ذلك فانه يجبر على تكميله حيث أراد الدخول والاطلاق وأعطاه نصف ما بقي بعد الهبة كزوج يجهل ابتداء بأقل من الصداق الشرعي وقوله (الا أنه به على دوام العشرة) مستثنى من قوله ويعده أي فلا يكون الموهوب كالعدم والمعنى أن المرأة اذا وهبت زوجها صداقها أو بعضه قبل البناء أو بعده على دوام العشرة أو على حسن العشرة ثم انه طلقها أو طهر أن النكاح فاسد وفسخ قبل حصول مقصودها فان الموهوب لا يكون كالعدم بل يكون مردودا عليها فأن أخذته منه (ص) كعطيته لذلك فيفسخ (ش) المصداق مضاف لمفعوله والمعنى أن الزوجة اذا أعطت زوجها ما لا غير الصداق على دوام العشرة فظهر أن النكاح فاسد وفسخ فانها ترجع عليه بما أعطته لعدم حصول غرضها ومن باب أولى لو طلق اختيارا وهذا اذا فارق بالقرب وأما بالبعد بحيث يرى أنه حصل غرضها فلا ترجع وفيما بين ذلك ترجع بقدره وهذا ما لم يكن فراقها ليمين نزلت به لم تعمدتها فلا رجوع خلافا للحمي وأجرى في توضيحه ما أهدها الزوج لها أو أعطاهها بعد البناء مجرى ما أعطته هي لدوام العشرة فقال عن أصبغ ان أهدها لها قبل البناء فلا شيء له وان وجدها قائمة لان الذي أهدي اليه قد وصل اليه وان أعطاهها شيئا بعد البناء ثم فسخ نكاحها بحسب ذلك فله أخذ ما أعطاهها لانه انما أعطاهها على ثبات الحال والعشرة وان كان الفسخ بعد طول سنتين أو سنين فلا أرى له شيئا وان وجدها بعينها لان الذي أعطى له قد رسخ واتفق به فالفسخ كطلاق حادث

عليه أي كأن يكون علق طلاقها على دخول الدار مثلا ثم بعد ان أعطته ما لا على دوام العشرة دخلت الدار فلا ترجع بشيء وكذا اذا قال ان دخلت بضم التاء الدار فأنث طلاق ودخل ناسيا وأما ان دخل متعمدا فترجع (قوله لم تعمدتها) أي لم يتعمد الخنث فيها فاذا علق طلاقها على دخول الدار فدخلها أو دخلها غير متعمد اذا علق على دخوله وأما لو تعمد الخنث فان لها القيام (قوله خلافا للحمي) أي فانه قال ان لها الرجوع ولو كان الطلاق ليمين نزلت ولم يتعمد كما قاله الخطاب قال للحمي ولو أعطته على أن لا يتزوج عليها فزوج رجعت مطلقا قرب أو بعد (قوله وأجرى في توضيحه) أي وذكر في توضيحه أي ولم يرد وقاس لانه منقول عن أصبغ اعلم أن الاصل اضافة المصدر للفاعل والشارح أفاد أن الراجح الاضافة للمفعول وهو كذلك من حيث المقام فلا ينافي أن الاصل في نحو اضافة المصدر للفاعل (قوله لان الذي أهدي اليه قد وصل اليه) وهو البناء بالهدية التي قبل العقد المقصود



منها البناء وقد حصل (قوله مثل) أي مثل ما وهبته مقوماً أو مثلياً (قوله فالظاهر أنه يلزمه) أي فيعطيهامثل ما أعطته ويكمل لها صدق المثل (قوله وان وهبته) أي المرأة الرشيدة وان كان خلاف سياقه لأنها التي تعتبر هبتها فأنكل على ظهور ذلك (قوله بطل جميعه) فان قلت مفاد قول المصنف في باب الجحرا أنها اذا تبرعت بأزيد من الثلث يكون صحيحاً حتى يردده وهو يخالف قوله بطل جميعه قلت ما يأتي في خالص ما لها وهذا الزوج قد طلق فقد تبرعت بما نصفه للزوج أفاده عجم (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله إلا أن يجيزه الزوج وقوله فليس له تكام أي لما يأتي أنها اذا تبرعت بأكثر من ثلثها ولم يعلم حتى تأتت فلا كلام له أي فيعارض قولكم هنا إلا أن يجيزه الزوج المقتضى ان له التكامل (قوله بل نصفه أو كله مملوك للزوج) أي فسواء كان كله أو بعضه مملوك للزوج فلم يكن خالص ما لها إلا على القول بأنهم اتفك بالعقد الكل ثم على القول بأنهم اتفك بالعقد الكل نقول تعين بالطلاق أنها (٣٨٩) لم تستحق ذلك فصارت ملكها حين العقد

كالعدم والخاص هل أنه ورد السؤال من وجهين الأول أن القاء مدة ان الزوجة اذا تبرعت بأزيد يصح الجميع ما لم يرد الزوج الثاني أن الزوجة اذا تأتت وكانت تبرعت بأزيد من الثلث ليس للزوج رد وحاصل الجواب في الوجهين ان ذلك اذا تبرعت بخالص ما لها بخلاف ما هنا (قوله أجبرت هي والمطلق) وحمل جبر المطلق بشرطه حيث لم بين ان الموهوب صدق والالم يحبر وكذا ان علم الموهوب له انه صدق وأما هي فتجبر على امضاء الهبة في النصف مطلقاً (قوله ان أسرت يوم الطلاق) وأولى لو أسرت يوم الطلاق والهبة والصورة أربع لانها ما أن تكون موسرة فيهما أو موسرة فيهما أو موسرة يوم الطلاق وموسرة يوم الهبة أو العكس فيجبر المطلق في صورتين اذا أسرت مطلقاً ولا يجبر في صورتين اذا أسرت كذلك (قوله) وأما المطلق فلا يجبر (انظر لو رضى الزوج بامضاء الهبة مع عسرهما يوم الطلاق ويتبع ذمتها وأبت ذلك هل تجبر هي أم لا

اه ويمكن أن يجعل كلام المؤلف شاملاً لذلك يجعل قوله كعطيته من اضافة المصدر الى فاعله تارة وإلى مفعوله أخرى (ص) وان أعطته سقيمة ما ينكحها به ثبت النكاح ويعطيهامن ماله مثله (ش) يعني ان المرأة السفية اذا أعطت رجلاً مالا ليتزوجها به من وليها ففعل ذلك فان النكاح يثبت ويلزمه أن يدفع لها من ماله مثل ما وهبته ويرده اليها بالطلاق هبتها فيه وقد تزوجها بصدق تين استحقاقه فيلزمه أن يدفع لها تطهيره هذا اذا كان ما أعطته قدر صدق مثلاً أو أكثر وأما ان كان أقل فالظاهر أنه يلزمه أن يكمل لها صدق المثل لان غير الالب ليس له أن يزوج وليته بدون صدق المثل (ص) وان وهبته لاجنبي وقبضه ثم طلق اتبعها ولم ترجع عليه إلا أن تبين أن الموهوب صدق (ش) يعني أن المرأة المالكة لامر نفسها اذا وهبت صداقها للشخص غير الزوج وقبضه منها أو من الزوج ثم ان الزوج طلقها قبل البناء فان الزوج يرجع عليها بنصف الصداق ولا ترجع المرأة على الاجنبي بشئ منه إلا أن تبين للموهوب له حين الهبة أن الموهوب صدق فترجع عليه بنصفه لانها انما وهبته على أن يتم صداقها فلم يتم وينبغي ان علمه بذلك كتمانها وكلام المؤلف فيما اذا كان الثلث يحمل ما وهبته فان جاوزه بطل جميعه إلا أن يجيزه الزوج فان قلت الزوج قد طلق فليس له تكام فيما زاد على الثلث قلت ذلك في خالص ما لها وما هنا ليس كذلك بل نصفه أو كله مملوك للزوج (ص) وان لم يقبضه أجبرت هي والمطلق ان أسرت يوم الطلاق (ش) يعني أن المرأة المالكة لامر نفسها اذا وهبت صداقها من رجل أجنبي ولم يقبضه لامن الزوج ولا من غيره ثم ان الزوج طلقها قبل البناء فان كانت هذه المرأة موسرة يوم الطلاق فانها تجبر هي والمطلق على انفاذ الهبة للموهوب له ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في ماله وان كانت موسرة يوم الطلاق ولو أسرت يوم الهبة فتجبر هي على دفع نصفها للموهوب وأما المطلق فلا يجبر وله التمسك بنصفه فقوله ان أسرت شرط في جبر المطلق فقط وأما هي فتجبر على دفع نصفها مطلقاً وهذا بناء على أنها اتفك بالعقد الكل وينشطر بالطلاق كما هو ولذا يرجع الزوج بما يغرمه عليها وأما على أنها اتفك النصف فانها بمنزلة الفضولي في هبة حصه الزوج وان كانت موسرة وكذا على أنها اتفك شيئاً (ص) وان خلعت على كعبد أو عشرة ولم تقل من صداق فلا نصف لها ولو قبضته رده (ش) يعني أن المرأة المالكة لامر نفسها اذا خلعت زوجها قبل البناء على عبد أو عرض أو دنانير

(٣٧ - خشي ثالث) وهو الظاهر من كلامهم وانما اعتبر اليسر هنا يوم الطلاق وتقدم اعتبار يوم العتق إلا أن يردده الزوج لعسرهما يوم العتق لتشوف الشارح الحرية دون الهبة فروعى حق الزوج فيما أقوى (قوله فتجبر هي على دفع نصفها) ولا يتبعها الموهوب له بنصف الزوج (قوله وهذا) أي قوله أجبرت هي والمطلق (قوله ولذا) أي ولكونه ينشطر (قوله فانما بمنزلة الفضولي) فلا يجبر الزوج على امضاء النصف ولو كانت موسرة (قوله وكذا على أنها الاتفك شيئاً) لا يخفى أنه اذا امر رن على أنها الاتفك شيئاً لم تجبر هي ولا هو لانها وهبت ما كان ملكاً للغير إلا أن يقال لما استحققت النصف بالطلاق أجبرت هي على دفع النصف فصارت بمثابة من لم تفك الكل ويبحث بهرام فيما اذا كانت موسرة يوم الهبة وموسرة يوم الطلاق فائلاً قد يقال ان المرأة قد وهبت في وقت يجوز تصرفها فيه وطرق العسر لا يضر كن تصرف في حال يسره بهبة أو بيع أو غيره ثم فلس فلا يضره وليس للعرماء أخذ من يد المبتاع أو الموهوب والجواب أن الزوج أن يقول



لم يوجب لها الشرع عندى غير نصف الصداق لاني طلق قبل البناء وما وهبته من الصداق قد انكشف انها لا تملكه وهو بيدي فلا أدفعه واتبع ذمة أخرى كالأعراس يوم الهبة والطلاق (قوله لان لفظ الخلع الخ) الاحسن أن يقول وهذا مبنى على انها لا تملك بالعقد شيئا أو تلك الا أنه ظاهري فهو كالعدم (٢٩٠) والافتك العلة موجودة مع الوطع مع انه سيأتي بقول وتقرر بالوطع (تبيينه) لو قالت

طلقت على كعبداً وعشرة ولم تقل من صدقي أو قالت من صدقي وكانت العشرة تزيد على نصف صداقها فتسكنها من مالها وبعد قولها من صدقي الأخير لغوا كما هو الظاهر فيها (قوله ويرجع الخ) الحاصل أن يرجع بالثناة من تحت ويعلم كذلك على ما قال شارحنا وتبع الشيخ سالم وهو اختيار ابن القاسم ونسبه لظاهر المدونة وعج يقرؤه تعلم بالثناة من فوق فيفيد عن طوقه رجوعه عليها ان علمت فقط أو علما والاول يتفق عليه عند اللخمي وأما الثاني فالمتحسّن عدم الرجوع ويفيد بفهمه أنها ان كانت غير عالمة لا يرجع عليها سواء علم أو جهل هذا هو الذي ارتضاه عجم وهو طريقة اللخمي (قوله وانما قصد مخالفة ابن الحاجب الخ) وجه عدم رجوعه على ما قال ابن الحاجب انه لما علم عدم استقرار ملكها عليه فقد دخل على الاعانة على العتق فالرجوع كان رجوعاً عاماً أراد ذكر ذلك في توضيحه (قوله ويرجع اليه) أي يرجع مالك الى ما قاله ابن الحاجب (قوله الاول أحب) أي قول مالك الاول أحب الى (قوله وهل ان رشت) وسواء علم الولي أم لا لانه حينئذ غير معول عليه والمعول عليه اذنها ولم أذنت له في أن يزوجه على عبد كانت مجوزة لكونه يعتق عليها وهي ثيب احترازا

وما أشبه ذلك ولم تقل من صدقي فأنها لا تستحق بعد ذلك شيئا من الصداق وان كانت قبضته من الزوج فأنها تترده اليه وتدفع ما التزمته للزوج لان لفظ الخلع يقتضي خلع مالها عليه من حق وزادته ما التزمته من عندا ومفهوم كلامها ان الوفاة من صدقي لكان لها نصف ما بقي كالأول كان صداقها ثلاثين وقالت خالفتي على عشرة من صدقي فلها نصف ما بقي بعدا وهو عشرة من عشرين (ص) لان قالت طلقني على عشرة (ش) أي وموضوع المسئلة لم تقل من صدقي وجواب الشرط محذوف أي فلها النصف أي نصف صداقها المسمى وتسقط العشرة التي التزمته من ذلك النصف وتأخذ باقيه وهو خمسة في المثال المذكور وهذا يفهم من الاخراج من قوله لان نصفها واتفق ابن القاسم وأشهد على أن المرأة لو قالت لزوجه خالعتني أو طلقني على عشرة من صدقي ان لها نصف ما بقي واليه أشار بقوله على ما قاله بعض أن صواب (ص) أو لم تقل (ش) أو قالت خالعتني أو طلقني على عشرة (ص) من صدقي فنصف ما بقي (ش) فيهما ثني قالت خالعتني أو طلقني على كعبداً وعشرة فان لها نصف ما بقي ان قالت من مهرى والا فلها نصف المهر في الطلاق وتؤدي منه ما طلقته عليه ولا شيء لها في الخلع من الصداق وتعطى ما خالعت عليه من مالها (ص) وتقرر بالوطع (ش) تقدم أن الزوجة اذا خالعت زوجها قبل الدخول عليها على عشرة ولم تقل من صدقي انها تغرم له العشرة ولا شيء لها من الصداق فلها خالعت بعد الدخول على عشرة ولم تقل من صدقي فان صداقها لا يسقط لانه تقرر بالوطع أي ثبت في ذمة الزوج بأول وطئه وسواء قبضته الزوجة أم لا وانما نص المؤلف على قوله وتقرر بالوطع وان كان معلوما من قوله فيما امر وتقرر بالوطع وان حرم لانهم لما ذكر وفيما اذا قالت له خالعتني على عشرة ولم تقل من صدقي انه لا شيء لها من الصداق وتدفع ما سمته له فربما يشوههم منه أنه لا يتقرر الصداق هنا بالوطع فنص عليه لذلك (ص) ويرجع ان أصدقها من يعلم بعته عليها (ش) أي ويرجع الزوج على زوجته بنصف قيمة الصداق ان أصدقها من قرابتها من يعلم هو بعته عليها فعنق ثم طلقها قبل البناء وأخرى ان لم يعلم وانما قصد مخالفة قول ابن الحاجب لو أصدقها من يعتق عليها وهو عالم لم يرجع بشئ ويرجع اليه مالك وقال ابن القاسم الاول أحب الى ووجهه أنه انما خرج من يده لأجل البضع وقد استقر ملكها عليه وانتفعت بعته قريبها فكان ذلك كاسترائها له فعلى هذه النسخة وهي التي بالياء التحتية في علم وأخرى ان لم يعلم يشتمل كلامه منطوقا ومفهوما بالاولى على أربع صور وذلك أنه أوجب رجوعه عليها ان علم ومفهوما ان لم يعلم أخرى فهي صورة موافقة وسواء فهم ما علمت أم لا فالصور أربع اثنان منطوقان واثنان مفهومان وهما ظاهر المدونة وولاؤه فيها لها (ص) وهل ان رشت وصوب أو مطلقا ان لم يعلم الولي تأويلان (ش) أي وهل العتق في الصور الأربع ان رشت وسواء علم الولي أو لا أو عتقه عليها غير مقيد بل ولو سفيهة بشرط أن لا يعلم وليها أما ان علم ولي السفيهة فلا يعتق عليها وفي عتقه على الولي وعدم عتقه عليه قولان واليه أشار بقوله (ص) وان علم دونها لم يعتق عليها وفي عتقه عليها قولان (ش) والصواب اسقاط دونها بالوافق

عما اذا كانت بكر أو لو مرشدة أو سفيهة على ما أفاده الشيخ أحمد والشامل الا أنه يخالف ما مر من أن البكر المرشدة النقل لا يجبرها الاب واذا طلق قبل البناء أي فيما اذا كانت بكرا أو سفيهة فانظر هل يكون للزوج وترجع عليه بنصف قيمته أو يكون بينهما استظهار الاول (قوله أما ان علم ولي السفيهة) إشارة إلى أن هذا الشرط انما هو في السفيهة الا أنه خلاف ظاهر المصنف لان ظاهره ولو مرشدة الا أن تفسير الولي هنا بالاب والوصي يفيد ذلك أي ان الشرط انما هو في السفيهة



(قوله وعلى القول بعدم عتقه على الولي) وأما على القول بأنه يعتق على الولي فسيرجع كل من الزوج والزوجة عليه لأن الفرض أنه حصل طلاق (قوله والمعتبر هنا العلم بالعتق) لا العلم بكونه أباهامثلاً (قوله (٣٩١) فلا كلام له) بناء على أنه أتمك بالعقد الجميع

(قوله فله دفع الخ) وله اجازة فعلها (قوله والمحاباة) أي والحال أن المحاباة (قوله فهي فيها مخيرة) أي فوسع لها ولم يضيق عليها بخلاف البيع فإنه من الامور المحاباة وإن كان مخيراً فيه وقوله تأمل أمر به لما في المقام من الاشكال وذلك لأنه يخبر فيه أيضاً أي يخبر في البيع وقد لا يكون لها قدرة على الفداء وقد علمت جواب الاول وجواب الثاني لأن الاصل القدرة (قوله فاعاله عليها نصف المحاباة عند محمد) وأما عند غيره وهو اللخمي فلا يرجع عليها بشئ (قوله وان زاد ما غرمته على نصف قيمة العبد) أي الخاني أي بالنسبة لحصة الزوج وأما قوله أو على نصف قيمة الجناية ففيه نظر لأنه متى زاد على نصف قيمة الجناية بالنسبة لحصته كأن حابت والفرض لا محاباة فاذن قوله اذا المعنى واحد لا يظهر (قوله ثم تبين فساد النكاح) الاحسن التعميم ليشمل ما اذا أنفقت على عبداً أو غرة وقع صداقاً في نكاح لا يلزم فيه صداق كنكاح نفويض لم يفرض فيه أو فرض دون المثل ولم ترض وطلق فيه قبل البناء (قوله وجاز عفو أي البكر) لا غيره ولو وصياحج بر او خص الاب بذلك لشدة شفقتهم دون الوصي وغيره من الاولياء (قوله ابن القاسم وقبله لمصلحة) فيها لا يجوز عفو الاب قبل الطلاق ابن القاسم الا لوجه نظر اهـ فقول الشارح جلا الخ

النقل لأنه ليس في كلامهم الا علم الولي علمت هي أم لا وعلى القول بعدم عتقه على الولي لا يعتق عليها أيضاً أي ويكون رقيقاً للزوج ويغرم لها نصف قيمته على ما استظهره بعض ولا يكون رقيقاً لها الا يبق في ملكها من يعتق أو بعضه عليها والمعتبر هنا العلم بالعتق كما في المواق عن المدونة وهو ظاهر كلام المؤلف (ص) وان جنى العبد في يده فلا كلام له وان أسلمته فلا شيء له الا أن يجاني فله دفع نصف الارش والشركة فيه (ش) يعني أن الصداق اذا كان عبداً وجنى جناية على شخص وهو بيد الزوج قبل أن يسلمه للزوج أو هو بيد الزوج بعد أن تسلمته منه اذ لا فرق فليس للزوج كلام والكلام للزوج في أن تسلمه للجاني عليه أو تفديه لأن الصداق قبل البناء من حقوق الزوج لا سيما ان راعينا القول بأنهم أتمك جميع الصداق بمجرد العقد فان أسلمته الزوجة للجاني عليه ثم طلقها قبل البناء فليس للزوج في ذلك كلام ولا شيء له فيه سواء كان بيدها أو بيد الزوج كهلا كه بسماوى الا أن تكون الزوجة قد حابت في ذلك بأن تكون قيمة العبد أكثر من أرش الجناية فان محاباتها لا تنقض على الزوج في نصيبه بل هو مخير حينئذ ان شاء أمضى فعلها وان شاء دفع للجاني عليه نصف أرش الجناية وكان شريكاً في العبد للزوج نصفه وللجاني عليه نصفه بخلاف محاباتها في بيعه فإنه يرجع عليها بنصف قيمته ولا يرجع شريكاً في العبد ولو كان قائماً لان البيع وقع منها في حالة يجوز فيها والمحاباة لا تؤثر فيه خلا ولا تمنع لزومه وأما الجناية فهي فيها مخيرة بين الاسلام والفداء فلما حابت في الاسلام كان للزوج ابطاله في حصته تأمل وهذا كله حيث كان العبد قائماً فان فاعاله عليها نصف المحاباة عند محمد والدليل على أن العبد قائم قوله والشركة فيه وموضوع كلام المؤلف أن الجناية والاسلام وقع قبل الطلاق والافلهما الكلام (ص) وان فدته بأرشها فأقل لم يأخذه الا بذلك وان زاد على قيمته وبأكثر فكم المحاباة (ش) هذا قسم قول المؤلف وان أسلمته والمعنى أن العبد اذا جنى جناية وهو بيد الزوج أو بيد الزوجة ثم ان الزوجة فدته من الجاني عليه فلا يجاوز ما أن تكون قد فدته بقدر أرش الجناية فأقل أو فدته بأكثر من أرشها فان فدته بقدر أرش الجناية فأقل فان الزوج لا يمكن من أخذ نصف العبد الا بعد أن يدفع نصف ما غرمته الزوجة في أرش الجناية وان زاد ما غرمته على نصف قيمة العبد أو على نصف قيمة الجناية اذا المعنى واحد وان فدته بأكثر من الارش فالحكم فيه كما لو حابت أي فثبت الخيار حينئذ للزوج ان شاء أمضى فعلها وان شاء دفع نصف أرش الجناية فقط دون الزائد وأخذ نصف العبد فان قيل الاكثر محاباة فقوله كالمحاباة فيه تشبيه الشيء بنفسه فالجواب أن المعنى حكم فداها بالاكثير حكم اسلامها حيث حابت فيه في التخيير (ص) ورجعت المرأة بما أنفقت على عبداً أو غرة (ش) يعني أن المرأة اذا أنفقت على الصداق نفقة بأن كان الصداق عبداً أو غرة ثم تبين فساد النكاح وفسخ قبل البناء فان المرأة ترجع على الزوج بجميع ما أنفقته على الصداق وما مر من أنها ترجع بنصف نفقة الثرة والعبد في النكاح الصحيح حيث طلق فيه قبل البناء (ص) وجاز عفو أي البكر عن نصف الصداق قبل الدخول وبعد الطلاق ابن القاسم وقبله لمصلحة وهل وفاق تأويلان (ش) يعني أنه يجوز لا في الجبيرة بكراً أو ثيباً صغرت كما في الجلاب أن يعفو عن نصف الصداق بشرط أن يكون ذلك قبل الدخول وبعد الطلاق

الاولى حذفه لاجل أن يكون اللفظ قابلاً للخلاف والوفاق والافهذ انما يأتي على الخلاف والحاصل ان المناسب له أن يقول لا يجوز عند مالك أن يعفو عن ذلك قبل الطلاق ويحذف قوله جلا في الموضوعين لاجل ما ذكرنا من كونه قابلاً للجريان بالخلاف والوفاق (قوله كما في الجلاب) راجع للثيب الصغيرة كما علم من تت



(قوله جلا على أن الأصل في الاسقاط) لاشك أن الاسقاط من جملة الأفعال المفعول فيها أن أفعال الأب محمولة على المصلحة (قوله فقوله وقبله لمصلحة) أي قول المصنف لا من حيث كونه قول المصنف بل من حيث كونه قول الإمام لا قول المصنف ليكون قابلا للخلاف والوافق (قوله أنه ليس للأب العفو بعده) وجهه القرافي بأن الأصل عدم استحقاق الصداق إلا بالمسيس فضعف أمره قبله أما بعده فقد ملكته فقويت جهتها على جهة الأب اهـ (٢٩٣) وكذا لا يجوز عفو الأب عن صداق البكر بعد الموت وقبل البناء نص عليه المازري

محشى تت (قوله وقبضه مجبر ووصى) وكذا أولى السفينة غير المجبر ومحل كون المجبر من أب ووصى يقبض ما لم يكن له ولي كأن يكون الأب أو الوصى سفينة فقبض وليه المال (قوله ووصى) أي وصى المال ويقدم على وصى النكاح ولو مجبرا وكذا يقبضه ولي السفينة غير المجبر (قوله وصداقا) ومصيبته من الزوجة ولا رجوع لها على الزوج لبرائه (قوله وإن لم تقم بينة) ما قبل المبالغة لا يتوهم قالوا لى جعل الواو للمحال (قوله ثم إن هذا) أي قوله فلا تصدق والاولى حذف قوله كله بل حذف هذه العبارة (قوله وإذا قلنا بقول ابن القاسم الخ) ومقابله قولان الاول مال لا لا يبرأ الزوج بذلك وترجع عليه الابنة ولا شيء له على الأب وهو قول أشهب وابن وهب وأصبح الثاني تصديق الأب دون الوصى الخ فإذا علمت ذلك علمت أن البينة في قوله ولولم تقم بينة أي على القبض من الزوج كما أفاده محشى تت خلافا لقول الشارح بينة تشهد بتلفه والمبالغة ليست راجعة لنفس التصديق بل لبرائة الزوج أي صداقا وبرئ الزوج ولولم تقم بينة خلافا لأشهب وابن وهب ومن معهما في عدم براءة الزوج منه ويغرمه ثانية ولا شيء على الأب والوصى على كلا القولين ففي كلام

ولا يجوز عند مالك أن يعفو عن ذلك قبل الطلاق جلا على أن الأصل في الاسقاط عدم المصلحة وقال ابن القاسم بل يجوز إذا كان لمصلحة جلا على أن الأصل في أفعال الأب لها جلا على المصلحة قال القاضي عياض كون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك أو وفاقا قولان لشيوخنا فن قال قول ابن القاسم خلافا كتنى بظاهر اللفظ ومن قال هو وفاق بقول محل قول مالك إذا كان لغیر مصلحة واعلم أنهم ما يتفقان حيث علمت المصلحة أو علم عدمها ويختلفان عند جهل الحال بالمصلحة وعدمها في ذلك فقول الإمام أن عفو حينئذ غير جائز جلا على أن الأصل في الاسقاط عدم المصلحة وابن القاسم يجيزه جلا على أن الأصل في أفعال الأب في حق ابنته البكر محمول على المصلحة حتى يظهر خلافها قاله الشارح وهذا على الخلاف وأما على الوفاق فكل يقول إن عفو حال الجهل محمول على المصلحة ويحمل قول الإمام لا يجوز عفو قبل الطلاق على ما إذا تحقق عدم المصلحة فقوله وقبله لمصلحة أي مصلحة غير محققة لما علمت أن العفو عند تحقق المصلحة متفق على جوازه ومفهوم قوله قبل الدخول أنه ليس للأب العفو بعده لأنهم لما صارت ثيبا صار لها الكلام وهذا إذا كانت رشيدة والأفالكلام للأب وحينئذ فيكون له أن يعفو عن بعض الصداق لمصلحة كما يجوز له الرضا في المقروض لها بدون صداق المثل بعد الدخول انظر الشرح الكبير (ص) وقبضه مجبر ووصى (ش) المراد بالمجبر الأب في البكر وإن غنست وفي الثيب أن صغرت والسيد في أمته ثبت أم لا بلغت أم لا وأيضا الوصى قبض الصداق ولولم يجبر لكن عطفه على المجبر يشعر بأنه غير مجبر (ص) وصداقا ولولم تقم بينة (ش) يعني أن من له قبض الصداق إذا ادعى تلفه أو ضياعه من غير تفریط فانه يصدق في ذلك لأنه أمين سواء كان ما ادعى تلفه مما يغاب عليه أم لا ولولم تقم بينة تشهد بما ادعى تلفه وكذا تصدق الزوجة أيضا إذا قبضته غير أن الأب والوصى يصدقان مطلقا وأما هي فتصدق بالنظر لعدم لزومها التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه في الطلاق فلا تصدق كما مر في قوله وضمنه أن هلك بينة أو كان مما لا يغاب عليه من ماله والا فم الذي في يده ثم إن هذا كله فيما تضمنه وهو مما يغاب عليه إذا لم تقم بينة على هلاكه وما لا يغاب عليه إذا ظهر كذبها (ص) وحلفا (ش) يعني وإذا قلنا بقول ابن القاسم أنه ما يصدق في التلف والضياع فلا بد من عيّنهما وسواء عرفا بالصراح أم لا ولا يقال فيه تحليف الولد والده لأنه تعلق به حق الزوج وهو الجهاز به وظاهر كلامه أن السيد يحلف وهو ظاهر حيث يلزمه التجهيز به والأفلا وفي كلام تت نظر (ص) ورجع إن طلقها في ماله أن أسرت يوم الدفع (ش) يعني إذا قلنا يصدق من له قبض الصداق في التلف والضياع فان مصيبته من الزوجة فإذا طلقها الزوج قبل البناء فانه يرجع عليها بنصف الصداق ويأخذ من ماله بشرط أن تكون الزوجة موسرة يوم دفع الزوج الصداق إلى الولي فان كانت الزوجة معسرة يوم الدفع فان الزوج لا يرجع عليها بشيء ومصيبته من الزوج ولو أسرت بعد ذلك لثلا يجتمع عليها عقوبتان ضياع ماله ما حصل

المؤلف يخاف يدل عليه ابن الحاجب كما تقدم (قوله وفي كلام تت نظر) حيث نظر فقال وانظر هل يحلف السيد لها الحق الزوج أولا لأن المال له (قوله ورجع الخ) وانما لم يجعل قابضه هذا كلامين في أنه لا ضمان على أحد الزوجين إذا ادعى الأمين تلفه كما مر لأن قبضه هنا غير الأمانة بل يجعل الشرع له قبضه (قوله ضياع ماله) أي الذي هو عبارة عن النصف الذي يخصها وقوله واتباع ذمتها عطف على ضياع ماله أي اتباع ذمتها بنصف الزوج هذه العلة موجودة عند أسرارها يوم الدفع وعسرها بعد ذلك



(قوله تشهد بنية بدفعه) أي سواء كان بيت البناء أم لا (قوله بعد تقويمه) لأنه عند عدم التقويم لا يذرى هل اشتراه بكل الصداق أو ببعضه ولا يخفى أن هذه تنفي عن قوله أو أحضاره بالاولى (أقول) لا يخفى أن تلك العلة جارية في كل الأحوال وشارحنا قد علمت ما فيه وكذا غيره مما رأيت والظاهر أنه لا بد منها على الكل (قوله والمرأة مالكة لأمر نفسها) أي الرشيدة فإن ادعت تلفه صدقت بمسئول ولم يلزمها تجهيز غيره ولعبد الملك نخلة من مالها وتجهيز قاله في الطراز وتصديقها المذكور بالنظر لعدم لزومها التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه في الطلاق فلا تصدق أي فيما يغاب عليه ولم تقم على الهلاك بنية (قوله ولا يقبضه وليها) أي وليها في العقد (قوله أي وليها في المال) لا يخفى أنها إذا لم يكن لها محبر ولا وصي ولا مقدم قاض والمرأة غير رشيدة فلا ولي لها فكيف يقول أي وليها في المال وقوله ويشمل ذلك الحالكه يقتضى تعدده وليس كذلك فالاولى أن يقول (٣٩٣) كما قال ابن عرفة فإنه قال ويعين الحالكه من يقبضه لها ويصرفه فيما يأمر به فيما

لها من الكسر بالطلاق واتباع نهتها وحل قوله ورجع الخ فيما يكون ضمان الصداق منها بأن كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بنية (ص) وانما يبرئ شراجهما تشهد بنية بدفعه لها أو أحضاره بيت البناء أو توجيهه اليه (ش) أتى بالحصر إشارة إلى أن الولي إذا قبض الصداق لوليته التي في حجره لا يجوز له أن يدفعها بذلك عينا فإن فعل ذلك فإنه يضمنه للزوج ليشترى به جهازا وانما يبرئ من ذلك أحد أمور ثلاثة أحدها أن يشتري به جهازا يصلح لها وتشهد البينة بدفعه لها ومعاينة قبضه له ولا يحتاج لأقرارها بالقبض الثاني أن يشتري الجهاز ويحضره لوليته ببيت البناء وتعاينه البينة أنه وصل اليه الثالث أن يشتري الجهاز ويوجهه إلى بيت البناء بعد تقويمه ومعاينته ولا تفارقه البينة حتى يوجهه إلى بيت البناء وإن لم تصحبه الشهود إلى البيت ولا تسمع دعوى الزوج أنه لم يصل إلى بيته (ص) والا فالمرأة (ش) أي وإن لم يكن للمرأة محبر ولا وصي ولا مقدم قاض والمرأة مالكة لأمر نفسها فانها هي التي تتولى قبض مهرها ولا يقبضه وليها لا يتوكيلها وإن لم تكن رشيدة فوليها يقبضه أي وليها في المال ويشمل ذلك الحالكه وانظر لو ادعى التلف هل يحلف من حيث أنه ولي أم لا وهو الظاهر (ص) وإن قبضه اتبعته أو الزوج (ش) أي وإن قبض الصداق ولي ليس له قبضه من غير توكيل منها وتلف منه كان متعديا في قبضه والزوج منع في دفعه فإن شاءت المرأة اتبعت الولي وإن شاءت اتبعت الزوج وإن أخذته من الزوج رجع به على الولي بخلاف عكسه فقرار الغرم على الولي وهذا بناء على عطف الزوج على الضمير المفعول وهو الهاء وأما على عطفه على الضمير المرفوع المستتر فالمعنى أن لكل من المرأة والزوج اتباع الولي بشرط العطف ههنا موجود وهو الفصل بالضمير المنصوب (ص) ولو قال الأب بعد الاشهاد بالقبض لم أقبضه حلف الزوج في كالعشرة أيام (ش) يعني أن الأب أو غيره ممن له قبض المهر إذا اعترف عند الشهود بقبض صداق وليته ثم بعد ذلك قال ما قبضت منه شيئا وانما فعلت ذلك توثقا مني للزوج وطنى فيه الخير وقال الزوج بل دفعته له فإن ذلك لا يقبل من الأب ويؤاخذ بأقراره أنه قبضه فإن أراد الأب أن يحلف الزوج أنه أقبض الصداق فله أن يحلفه إذا قام بقر بذلك أي أن كان الأمر قريبا من يوم الاشهاد كالعشرة أيام أو نحوها وإن بعد فلا يحلف الزوج والقول قوله

عج واعلم أن اتباع الزوج للولي ظاهر حيث ادعى القابض للصداق أنه ولي أو لم يدع ذلك وقامت قرينة على أن المقبوض صداق والأفوه أمانة لا يضمنه إن لم يدع الزوج دفعه على أنه صداق انظره (قوله ولو قال الأب الخ) وينبغي الجزم برجوع البنت على أبيها بالصداق لتفريطه باعتراقه بالقبض كما أفاده بعض شيوخنا (قوله كالعشرة أيام) كذا في نسخة بتعريف الأول فقط غير أنه لم يكن جاريا لأعلى مذهب البصري ولا على مذهب الكوفي تعريف الجزأين في المضاف ومذهب البصري تعريف الثاني فقد قال عجم وعدا تريد أن تعرفا \* فالجزأين ملن أن عطفها \* وإن يكن مر كبا فالاول \* وفي مضاف عكس هذا يفعل وخالف الكوفي في الأخير \* فعرف الجزأين باسميرى ولا تظهر مرة للتعريف على المذهبين لأن العدد نص في مدلوله إلا أنه ثمة في نحو عشرة الرجال إشارة لرجال معينين بخلاف عشرة رجال فالحق العددي وهو ظاهر على مذهب البصري (قوله ونحوها) عبارة عن خمسة أيام وهي ما دخل تحت الكاف فمأذ على نصف شهر يصدق الزوج في دفعه بلا عين فينشد فالاول للشارح أن يقول أي إن كان الأمر قريبا من يوم الاشهاد وهو عشرة أيام ونحوها



فصل التنازع في الزوجية ( قوله من أصله ) أي في أصله أي تنازع في أصل النكاح أي وجوده وفيه إشارة إلى أن التنازع في الصداق تنازع في النكاح لكن ليس تنازع في أصله بل تنازع في قدره ( قوله اذا تنازع الخ ) ولو طارئين على المذهب ( قوله ) لذلك أي الزوجية ( قوله باعتبار دعواهما ) أي بالنظر لدعواهما المأخوذة من التنازع ولا بد من ارتكاب التجريد ( قوله اذا المدعى الزوجية ) ويمكن أن يقال المراد بدعوى الزوجية من حيث اثباتها أو نفيها ( قوله ثبت ) أي ثبتت فعبر بالماضي وأراد المضارع وعبر بالماضي إشارة إلى أنه لا بد من تحقق ذلك ( قوله ولو بالسماع ) ما لم تكن المرأة مجبوزة لغير من أقام بالسماع بأن لم تكن مجبوزة لأحد أصلاً أو كان المقيم للسماع الحائز لها ( قوله بالدفع والدخان ) أي مع معاينتهما ما لهما كما قد يتبادر من المنطقي أو أنه من جملة مسموعهم أو مع ثبوت الدفع والدخان ولوم من غيرهم وعلى كل حال فلا ينبغي اعتباره في عدم ذكره ذلك في شهادة السماع في النكاح في باب ما قبل انما ذلك فرض مسألة من المنطقي ويحتمل أن شهود السماع عاينوا الدفع والدخان ويكون ذلك مجبوزاً لهم للقطع بالنكاح ولا يسندوه للسماع على ما يفيد ( ٣٩٤ ) ابن عرفة هذا ما يؤخذ من شرح شب وعب إلا أن محشى تن رحمه

الله تعالى أزال الاشكال فقال قوله ولو بالسماع بالدفع والدخان يعني ان الينة سمعت سماعاً فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعانيت الدفع والدخان وحصل لهم اليقين فتجوزت شهادتهم على القطع ولا يشترط فيها شروط شهادة السماع وهذا هو المتعين في معنى كلام المؤلف وهكذا المسئلة مفروضة في كلام أهل المذهب في العينية يحصل أصحابنا يقولون في النكاح اذا انتشر خبره في الجيران ان فلانا تزوج فلانة وسمع الدفاف فله أن يشهد أن فلانة زوج فلان زاد ابن عبد الحكم وان لم يحضر النكاح فقله أنه يشهد كالصريح في أنه بالقطع بدليل قول محمد وان لم يحضر وهذا ظاهر ولهذا لم يذكروا طول الزمان مع اشتراطه في شهادة السماع في النكاح كما نص عليه ابن رشد وغيره وما ذاك إلا أن هذه

فصل ذكر فيه حكم تنازع الزوجين في النكاح من أصله أو الصداق قدراً أو جنساً أو صفة أو اقضاء أو مناع البيت وما يتعلق بذلك فقال (ص) اذا تنازع في الزوجية (ش) أي اذا تنازع في أصل الزوجية فادعاهما أحدهما أو أنكرها الآخر ثبتت بينة والضمير في تنازعا راجع للتنازعين المفهومين من تنازعا وللنداء عين لذلك باعتبار دعواهما وهو من باب التغليب اذا المدعى الزوجية أحدهما والاخر ينفيها (ص) ثبتت بينة ولو بالسماع بالدفع والدخان (ش) يعني أنه اذا ادعى رجل على امرأة أنها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها وأنكر فان أقام المدعى منها بينة تشهد له على النكاح بينهما ما فان النكاح ثبت وسواء شهد على معاينة العقد ولا خلاف في هذا أو على السماع الفاشي بالنكاح بينهما بالدفع والدخان من الثقات وغيرهم على المشهور المعمول به قاله المنطقي (ص) والا فلا يعين (ش) أي وان لم تقم للمدعى بينة فلا يعين له على المنكر لان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يعين بمجرد ادعاء واحد ثم قالوا توجهت لانها لا تنقلب اذا نكل عنها الا لا يقضى بين المدعى مع نكول الآخر (ص) ولو أقام المدعى شاهداً (ش) هذا ما بالغه في عدم اليقين والمعنى ان المدعى للنكاح اذا أقام شاهداً على صحة دعواه فان اليمين لا توجه على المنكر اذا لا توجعها عليه اذ لو قيل انها توجه عليه فنكل عنها لم يثبت بالشاهد والنكول أي لا يثبت النكاح بذلك وهذه المسئلة تأتي عند قوله لا نكاح بعد قوله وحلف بشاهد في طلاق وعتق (ص) وحلفت معه وورثت (ش) يعني أن المرأة اذا ادعت على رجل ميت أنه كان زوجها وأقامت على ذلك شاهداً واحداً يشهد على عقد النكاح لا على الافرار به فانما يحلف معه وترث من ذلك الرجل لان الدعوى آلت الى مال وهو قول ابن القاسم ان لم يكن وارث معين ثابت النسب ولا صداق لها اذ هو من أحكام الحياة وقال أشهب لا ترث لانه فرع الزوجية وهي لا تثبت بالشاهد واليمين وراى ابن القاسم انه ليس لها بعد الموت الا المال ولا يقال يلزم على علقه أن يكون

شهادة بالقطع والدفاف والدخان فرض مسألة والمدار على الانتشار وكثرته

الحكم

ووجود الامارات المفيد ذلك كله للقطع بالشهادة كما صرحوا بذلك في شهادة السماع ولما ذكر ابن رشد هذه المسئلة قال تجوز الشهادة على القطع من جهة السماع اذا أقام العلم باستفاضته وكذا في غيرها اه ( قوله على معاينة العقد ) أي شهدت معتمدة على معاينة العقد أو معتمدة على السماع الفاشي ( قوله بالدفع والدخان ) أي بالدفع والدخان فالواو بمعنى أو ( قوله على المشهور المعمول به ) ومقابل ما قاله أبو عمر ان انما تجوز شهادة السماع اذا اتفق على الزوجية قبل ذلك أقامه بهرام ( قوله والا فلا يعين ) أي ولا فرق بين الطارئ وغيرهما على الراجح ( قوله اذا لا يقضى ) علة للعلل مع علقه ( قوله ولو أقام المدعى شاهداً ) لا فرق بين الطارئ وغيرهم على المذهب والظاهر أنه لا يلزم الزوج صداق لان المرأة منكرة للزوجية ( قوله ان لم يكن وارث ) بل كذلك ولو كان معه وارث غير أن محشى تن قد قال واعتبر القيد لخطاب والشيخ سالم وأقره ناصر الدين في حاشيته على التوضيح فائلا سيصير في باب الاستلحاق بهذا القيد عن صاحب النوادر اه ( قوله ولا صداق لها ) وعليها العدة لخلق الله والظاهر تحريرها على آباءه وأبائته بدعواها وكذا يقال اذا أقام شاهداً بعد موتها



(قوله فلو أثبتنا النكاح) يقال لا نسلم قصد ثبوت النكاح بل يعتبر ذلك في حال الحياة من حيث المال فقط (قوله وهو متناقض) لان مقتضى ثبوت الزوجية ثبوت الاحكام المالية وغيرها (قوله فهل يعمل بدعوى المدعى أم لا) أي أم لا يعمل نعم له ان يدعى بعد الموت دعوى غيرها ويشهد له ذلك الشاهد وانظر على هذا الورود الحاكم العمل بشهادة الشاهد لوقوع الدعوى والشهادة حال الحياة ثم انه ادعى بعد الموت وشهد الشاهد بدعواه هل يعمل بشهادته كما يأتي ما يفيد عند قوله أو مع يمين وهو الظاهر (قوله وأمر الزوج باعتزالها) هذا حيث كان الشاهد يشهد بالقطع لا على السماع لان بينة السماع لا تنفع فيما تحت زوج وأمر عند الاصوليين معناه نذب فكان الافضل واعتزلها لان الافعال الواقعة في عبارات المؤلفين تحمل على الوجوب (قوله فان لم يأت به الخ) كذا في نسخة بهرام ونسخة نت والا فلا يمين على الزوجين وهي أخصر وأحسن لشمولها لما إذا لم يأت به (٣٩٥) ولما إذا زعم بعيدا (قوله ولا يقربها الا بعد الخ) ونفقتها في مدة الاعتزال على من

ينقضى له بها فان ثبتت باقيم البينة أتتق عليها مدة الاعتزال ومدة استبرائهم من الاول (قوله وأمرت بانتظاره الخ) المراد بينة تشهد له بالقطع أو بالسماع لان هذه ليست تحت زوج وأما ان كانت تحت زوج فلا يؤثر باعتزالها حتى ادعى شخص ان له بينة سماع وقال بعض يظهر له فائدة فمين تحت زوج وهي أخذ جيل بالوجه منها أو حبسها ان خشي تغيبها (قوله ثم لم تسمع الخ) حاصله انه تارة يلقى السلاح ويقول عجرت وهو ما أشار اليه بقوله وظاهرها وتارة ينازع ويعالج ويقول عندي البينة وهي موجودة في المحل الفلاني وآتى بها وينازع وهو ما أشار له بقوله مدعى حجة والمراد بالحجة البينة كما في بعض الشراح وحاصله أن من عجزه قاض مدعى حجة تبين لده ومن أقر على نفسه بالعجز معذور كما أفاده اللقائي (قوله والاعذار) أي قطع العذر بالتلوم (قوله وضابطه الخ) انظر فاته لا يأتي في الدم لان له اسقاطه (قوله

الحكم كذلك في الحياة لانه في الحياة يستترتب عليها أحكام أخرى غير المال كحقوق النسب وغيرها فلو أثبتنا النكاح بشاهد ويمين فأما أن تثبت كل تلك الأحكام وهو باطل بالاتفاق أو تثبت الأحكام المالية خاصة مع ثبوت الزوجية وهو متناقض كما في التوضيح ولا خصوصية للمرأة بذلك بل الزوج لو أقام شاهدا على نكاح ميتة كذلك ثم ان صورة المسئلة أن الدعوى بعد الموت كما فرضه الشارح والسايطي وهو ظاهر قول المؤلف في الشهادة ونكاح بعد الموت فلو ادعى أحدهما حال الحياة الزوجية ثم مات المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى أم لا لانها دعوى نكاح والدعوى التي بعد الموت دعوى مال وقوله معه ومثله المرأان (ص) وأمر الزوج باعتزالها الشاهد ثان زعم قربه فان لم يأت به فلا يمين على الزوجين (ش) صورتها امرأة في عصمة رجل ادعى رجل عليها أنه تزوجها قبل هذا الذي هي في عصمته وأقام على ذلك شاهدا واحدا فان الحاكم حينئذ يأمر هذا الذي هي في عصمته بأن يعتزلها حتى يأتي هذا المدعى بشاهده الثاني الذي زعم أنه غائب غيبة قريبة لا ضرر عليها في انتظاره فان أتى بشاهده عمل بالشهادة وينسخ نكاح الاول وترد الى عصمة المدعى ولا يقربها الا بعد استبرائهم من الاول ان كان وطئها وان لم يأت بشاهده الثاني أو كان بعيدا فان الزوجة تبقى في عصمة زوجها الاول ولا يمين عليه ولا عليها لاجل الشاهد الذي أقامه (ص) وأمرت بانتظاره لبينة قريبة (ش) صورتها امرأة خالية من الموانع الشرعية ادعى عليها رجل أنه تزوجها أو أكذبته في ذلك وزعم أن له بذلك بينة غائبة قريبة لا ضرر على المرأة في انتظارها ورأى الحاكم لدعواه وجهان ادعى نكاح امرأة تشبه نساءه فان الحاكم يأمر المرأة بانتظاره ليأتي ببينته فان أتى بها عمل بقمتضاها ويثبت النكاح وان لم يأت بها أو كانت بعيدة الغيبة فان المرأة لا تؤثر بانتظاره للضرر الذي يلحقها في الانتظار وتزوج متى شئت (ص) ثم لم تسمع بينته ان عجزه قاض مدعى حجة (ش) يعني ان المدعى على هذه المرأة اذا قال لي بينة قريبة وأنظره الحاكم لم يأت بها ثم عجزه بعد التلوم والاعذار أي حكم بعدم قبول بينته حالة كونه مدعيا ان له حجة ثم أتى ببينة فانها لا تسمع منه ولا يلتفت اليها وسواء تزوجت المرأة أم لا ويجوز للقاضي تعجيله فيما يتعلق به حتى يثبت الطلاق والنسب والحبس والدم وضابطه كل حق ليس للمدعية اسقاطه بعد ثبوته ويأتي هذا في باب الاقضية (ص) وظاهرها القبول ان أقر على نفسه بالعجز (ش)

وظاهرها الخ) مفهوم قوله مدعى حجة لا مقابله كما قد يتوهم وذكر عجم ما حاصله أن التعجيل له معنيان تعجيل يمنع من إقامة البينة وهو الحكم بعدم قبول بينته وهو المراد من قوله عجزه قاض مدعى حجة وتعجيل لا يمنع من إقامة البينة وهو حكمه لنقصه بما ادعى أو حكمه بأنه عجز عن البينة وهو المراد بقوله وظاهرها القبول ان أقر الخ وانظر لو حكم في هذه بعدم قبول بينته وما في باب القضاء يدل على صحة حكمه ولا يخفى أن حصل المصنف بهذا فيقدر بحان ظاهر المدونة وأما قولنا ان التعجيل في هذا القسم يعني عدم قبول البينة فيكون ظاهرها ضعيفا ثم بعده هذا كله نذكر لك مفادا نقل انه ليس المراد بالتعجيل هنا الحكم بعدم قبول البينة ولا الحكم عليه بأنه عجز بل الحكم برددعواه كأن يحكم عليه بأن تلك المرأة ليست بزوجته مثلا وان لم يلقظ بالتعجيل فان كان ذلك بعد ادعائه البينة ولده فلا تقبل بينة بعده وان كان ذلك بعد ان أقر على نفسه بالعجز وآتى ببينة بعد ذلك تقبل فأشار المصنف للاول بقوله ان عجزه قاض مدعى حجة



وأشار الثاني بقوله وظاهرها القبول ان أقر على نفسه بالعجز ثم ان قوله ان أقر الخ ليس من ظاهر المدونة بل تقييداً بن رشد وحاصله أن ابن رشد قيد ظاهر المدونة الذي هو القبول وغيره الذي هو عدم القبول بما اذا أقر على نفسه بالعجز وأما اذا ادعى حجة ولم يقر فلا تقبل قطعا والمعتمد من الخلاف عدم القبول بخلاف ظاهر المدونة أفاده محشى نت (قوله يعنى الخ) المناسب أن يقول يعنى ان ظاهر المدونة انه تسمع ينته اذا عجزه حال كونه مقررا على نفسه بالعجز (قوله ثم رجع لقولها أو قامت الخ) وأما ان تنفى ذلك فلا يكون انكاره طلاقا ولو قصد له طلاق في أجنبية وليس عند خطبتها ولا نوى بعد نكاحها (قوله الا أن ينوى بالانكار الطلاق) ويلزمه واحدة الا أن ينوى أكثر فائدة (٣٩٦) كونه طلاقا انه يحتاج الزوج لعقد عليها ان كان ذلك قبل الدخول أو بعده

يعنى أن ظاهر المدونة انه تسمع ينته اذا أقر على نفسه أنه عجز عن احضار البينة (ص) وليس لذي ثلاث تزويج خامسة الا بعد طلاقها (ش) صورتها رجل في عصمته ثلاث زوجات ادعى على امرأة خالصة من الموانع الشرعية أنه تزوج بها وأنهم في عصمته ولا بينة له بذلك وأنكرته المرأة وأراد أن يتزوج خامسة بالنسبة لتلك المرأة فانه لا يمكن من ذلك حتى يطلق هذه الرابعة لا عتراه أنهم في عصمته وأخرى اذا طلق واحدة غيرها ويفهم من قوله الا بعد طلاقها أنه ليس له تزويج خامسة برجوعه عن دعواه أو تكذيبه نفسه واستظهر بعض المتأخرين عدم حسم من تزوج خامسة قبل طلاق واحدة من الأربع لاسيما ان كان ثم من يقول بجواز نكاح الخامسة في الفرض المذكور (ص) وليس انكار الزوج طلاقا (ش) صورتها امرأة ادعت على رجل أنها زوجته فأكذبها ثم رجع الى قولها أو قامت لها بينة بما ادعته ولم يأت الرجل بدفع في تلك البينة فان انكاره لا يكون طلاقا الا أن ينوى بالانكار الطلاق ويثبت النكاح ويلزم الرجل الدخول عليها والنفقة لها (ص) ولو ادعاها رجلان فأنكرتهما أو أحدهما وأقام كل البينة فسخطا كالوليين (ش) صورتها امرأة ادعى رجلان عليها بالزوجة أى ادعى كل منهما أنها زوجته والعاقلة لهما عليها ولي واحد وأقام كل منهما بينة على صحة دعواه شهدت له بما قال أو صدقت المرأة أو صدقت أحدهما دون الآخر ولم يعلم الاول منهما فان النكاحين يتفسخان معا بطلقة بائنة لاحتمال صدقهما كذا قال الوليين اذا جهل زمن العقدين كما مر ولا يتطرح هنا الدخول أحدهما بالان الدخول انما يفوت في ذات الوليين وهذه ذات ولي واحد كما يشعر به قوله كالوليين والا كان تشبيه الشئ بنفسه ولا ينتظر لاعدائهما ولا لتاريخ ولا لبقية المرجحات وانما ينتظر لذلك في الاموال (ص) وفي التورث يشترط اقرار الزوجين غير الطارئين (ش) يعنى أن الزوجين البلديين اذا أقرا بأنهما زوجان متناكحان ثم مات أحدهما فهل يرثه الآخر أو لا يرثه في ذلك خلاف فقال ابن المواز يتوارثان والزوجة ثابتة بينهما وقال غيره لا يتوارثان لعدم ثبوت الزوجية وأما الزوجان الطارئان فأنهما يتوارثان باقرارهما بالزوجية بينهما من غير خلاف لثبوت الزوجية بينهما لقوله سابقا وقبل دعوى طارئة التزويج ومحمل الخلاف حيث وقع الاقرار في الصحة والا فلا كما أن محمل الارث في الطارئين بالاقرار حيث كان في الصحة والا فلا لان الاقرار في المرض كانشائه فيه وانشاؤه فيه ولو بين الطارئين مانع من الميراث كما يدل له نقل المواق (ص) والاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت خلاف (ش) أى وفي التورث في الاقرار بوارث غير ولد

وكانت العدة قد انقضت (قوله ويثبت النكاح الخ) راجع لقوله فان انكاره لا يكون طلاقا (قوله فأنكرتهما) أى أو صدقتهما أو أنكرت أحدهما وأقرت بالآخر أو سكتت ولم تقر (قوله ولا لتاريخ الخ) كذا قال اللقاني وقال عجب محل الفسخ حيث استوت البينتان وأما ان رجحت احدهما بغير زيادة العدد كالتاريخ أو تقدمه فأنها تقدم كما يأتي في باب الشهادات ما يفيد وذكروه تنهنا عن بعض الشيوخ وزاد ابن الهندي فان أرخت احدهما بالشهر والاخرى باليوم من ذلك الشهر قضى بالمؤرخة باليوم الا أن تقطع المؤرخة بالشهر أن النكاح كان قبل ذلك اليوم (قوله اذا أقر الخ) فان أقر ولم تقر هي ولا كذبت ورثته وان أقرت هي ولم يقر هو ولا كذبها بل سكت ورثتها والحاصل أنه علم من الشارح شرطان انهما لا بد من تقاررها وان الاقرار في الصحة ويزاد واحد وهو أن لا يكون معها ولداستحقه فاذا كان معها ولد استحقه ولم تكذبه فان المستحق يكسر الحاء

يرث المرأة بالزوجية ولو كان الاستحقاق في المرض هذا ما ذكره شارحنا ولكن نقل الجواهر يفيد انه لا يشترط الاقرار في الصحة بل ولو في المرض فالواجب الرجوع اليه كما أجاده محشى نت (قوله والزوجية ثابتة بينهما) ينافية ما في شرح عب غانه قال وأشعر بجعله الخلاف في التورث عدم ثبوت النكاح وهو ظاهر كما أشعر اذا لا يثبت بتقارب البلدين وظاهره ولو مع طول وفيه وقفة (قوله غير ولد) وأما لو كان ولدا فهو استحقاق لا اقرار فيعمل به من غير خلاف وحاصله أن الولد المقرب يرث الاب مطلقا وان كان له وارث يأخذ جميع المال لان هذا اقرار على نفسه ولا يهتم فيه كاتهامه في غيره وأما ارث الاب المقرب من الولد المقرب ففيه تفصيل فان كان الولد حين استحقه الاب حيا غير مريض مرض الموت فان الاب يرثه بشرط أن يكون للولد ولد وان كان كافرا أو قاتلا ولم يكن له ولد وقبل المال بقوله ولو تزوج وأمالو كان زوجها وما قبله ولا بد من زيادة وهو أن لا يكون الاقرار بالمعتق بالكسر وأمالو أقر بالمعتق



بالكسرفاته يعمل باقراره دون خلاف لانه اقر على نفسه ( قوله ولم يعلم من المقر به تصديق ) فان كذبه فلا توارث بينهما من الجانبين فان صدقه فكل مقر بالا - خر كما يأتي أي وورث كل منهما الا - خر بهذا الاعتبار لانه يرث مع وجود ثابت النسب والحاصل ان فائدة قوله ولم يعلم انه اذا علم يرث كل منهما الا - خر لا زيادة وراجع باب الاستحقاق فان فيه ما اذا اقر كل منهما بالا - خر ( قوله وليس هناك في المسئلتين ) رجع عجم الثانية وعجم في الاولى وقواه واعتمده بل هو راجع للمسئلتين لكن الحكم مختلف ففي الاولى انه اذا كان وارث فلا يرث من غير خلاف بخلاف هذه هذا مفاد النقل كما يعلم من محشى تحت قطاهر الشارح غير مراد ( قوله على ما صوب ) أي من أن الصواب أن يقول وان اقر لان هذا اقرار بالاستحقاق ( قوله بخلاف الطارئين ) ( ٣٩٧ ) المراد أن لا يكونا بلديين وأمالو كان

أحدهما بلديا فلبا طارئين ولا فرق بين أن يكونا قدما معا أو متتابعين ( قوله واقرار أبوي الخ ) كانا طارئين أم لا كان الاقرار قبل الموت أو بعده والسكوت ليس كالاقرار فاذا اقر أحدهما وسكت الا - خر فان سكونه لا يعد اقرارا ومفهوم المصنف لا يثبت نكاح البالغين السفهين باقرار أبويهما ويجرى فيه ما جرى في اقرار الرشدين ( قوله ثم مات أحدهما بعد ذلك الخ ) ينبغي أن لا تنقيد تلك المسئلة بحالة الارث وذلك لان الحكم المذكور لا يتقيد بذلك أي لا يتقيد بحالة الارث بل المراد ان اقرار أبوي غير البالغين موجب لاحكام النكاح كلها ( قوله لانهما قادران على انشاء عقده ) وهو محمول على حال حياتهما اذا لا يجري فيما اذا ماتا أو أحدهما مع انه يعمل باقرار الأبوين أيضا وسواء كانا طارئين أم لا بشرط الاقرار في الصحة ( قوله تزوجت ) اذا فرض في الطارئين فلا اشكال وان فرض في غيرهما فلا بد من احازة الاولى والاشهاد على ذلك لتصحح النكاح

ولا زوج كآخ وابن عجم غير معروف ولم يعلم من المقر به تصديق ولا تكذيب وليس هناك في المسئلتين وارث ثابت نسبه حائز للارث خلاف وأمالو كان ثم وارث حائز للارث كابن وأخ فلا يرث المقر له اتفاقا وسأني هذه المسئلة في باب الاستحقاق حيث قال على ما صوب وان استحق غير ولد لم يرثه ان كان وارث والا فخلاف أي وسبب الخلاف هل بيت المال وارث أو حائز ومحل الخلاف ان لم يطل الاقرار ( ص ) بخلاف الطارئين ( ش ) يعني ان الزوجين الطارئين على بلده اذا قدما واقرارا بالزوجية ثم مات أحدهما فأنهما يتوارثان من غير خلاف لانهما يصدقان في الزوجية ( ص ) واقرار أبوي غير البالغين ( ش ) أي وكذا يقبل اقرار أبوي الزوجين غير البالغين بأن اقرار أبوي الصبي وأبوي الصبية انهما زوجان ثم مات أحدهما بعد ذلك فان الارث يثبت بينهما بلا خلاف اذ لا تهمه على الأبوين في اقرارهما اذلهما القدرة على انشاء ما أقر به ( ص ) وقوله تزوجت فقلت بلى أو قالت طلقته بلى أو خالعتي أو قال اختلعت مني أو أنا منك مظاهر أو حرام أو بائن في جواب طلقته ( ش ) يعني أن الرجل اذا قال للمرأة أنا تزوجتك فقلت له في جوابه بلى أو نعم أو قالت له في جواب ذلك طلقته أو خالعتي بالفعل الماضي أو الاخر فان ذلك اقرار منهما بالزوجية وعرفا وكذا اذا قال لها اختلعت مني أو أنا منك مظهرا أو حرام أو بائن في جواب قولها له طلقته فان ذلك اقرار منهما بالزوجية واذا كان ما ذكر منهما اقرارا فيمنظر فاذا كان الزوجان طارئين ثبت النكاح والا فلا فقوله وقوله تزوجتك يحتمل أنه مرفوع على أنه مبتدأ حذف خبره أي وقول الرجل للمرأة قد تزوجتك فقلت الخ اقرار بالزوجية وهل يثبت بذلك النكاح أم لا فيفصل فيه بين الطارئين وغيرهما ويحتمل أنه مجرور على أنه معطوف على الطارئين أي انه يثبت النكاح اذا قال لها تزوجتك فقلت بلى لكنه يخص بالطارئين ( ص ) لان لم يجب ( ش ) يعني أنه اذا اقر أحد الزوجين فلم يجبه الا - خر بل سكت عنه فإنه لا يترتب على ذلك حكم الزوجية كما اذا قالت له تزوجتني فلم يجبها أو قال لها تزوجتك فلم تجبه فيجب بفتح الجيم مبنيا للنائب أي لان لم يجب السائل منهما البادي ويصح بناؤه للفاعل وضميره راجع للسؤل أي لان لم يجب السؤل السائل فهو مفيد لما أفاده الاول ( ص ) أو أنت على كظهر أمي ( ش ) أي وكذلك لا تثبت الزوجية بهذا وهو ما اذا قال لها أنت على كظهر أمي كان في جواب قولها

( ٣٨ - خشي ثالث ) ( قوله أو قالت طلقته أو خالعتي بالفعل الماضي ) لانها دعوى منها لا تكون الا على زوج ويحتمل بفعل الامر طلب منها للطلاق ولا يكون الا من زوج وانما أعاد العامل لان الجواب الذي قبله يقتضي البقاء في العصمة بخلاف هذا ولم يعد مع خالعتي لانه معطوف على طلقته مشاركا له في الحكم وهو اقتضاء عدم البقاء في العصمة ( قوله فقلت في جوابه بلى ) الحاصل ان نعم يجاب بهما مطلقا بعد الاثبات والنفي ويستمر على حاله وأما بلى فلا تقع جوابا لالبعث النفي غالب تصديره اثباتا والمصنف أوقعها بعد الاثبات فهي من غير الغالب قال عجم نعم لتقرير الذي قبلها \* ايجابا أو نفيا كذا قررنا بلى جواب النفي لكنه \* يصير اثباتا كما حرروا اه ( قوله في جواب طلقته ) أي ان هذه الالفاظ الثلاثة لا تكون اقرارا بالنكاح الا اذا سألت المرأة في الطلاق لان المرأة لا تطلب شيئا من ذلك الا من زوج



(قوله لان اسم الفاعل حقيقة في الحال) أي حال التكلم وعليه القرأى ومن وافقه لاحال التلبس كما عليه السبكي ومن وافقه (قوله اذ لا بينة) أي تشهد بالنكاح بينهما (قوله ولا اشتراك) تفسير لقوله ولا اقرار أي ولا اشتراك في الاقرار في زماني السؤال والجواب ويجري مثل هذا الحكم في الاقرار بالمال وغيره قاله ابن عبد السلام أي اذا قال شخص لا تخرك عندى عشرة فقال مالى عندك شئ فراجع المقرر عن اقراره فراجع المقر له لتصديقه فاستمر المقرر على الرجوع عن اقراره فلا شئ عليه وكذا يقال في جراح العمد ومثل كلام المصنف فيما يظهر لو أقرت (٣٩٨) فأنكر ثم قال نعم فأنكرت فان التعليل بعدم اتحاد زمان اقرارهما جار في

ذلك أيضا (قوله حلفا وفسخ) أي بطلاق (قوله ويقضى للعالم على الناكل) ظاهره سواء كان الاختلاف في الجنس أو القدر أو الصفة وليس كذلك بل هذا في الاختلاف في القدر والصفة وأما في الجنس فيفسخ حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما دون الآخر أشبهها أو أحدهما أو لم يشبهها (قوله ولا يتظر لدعوى شبهه) لم يرتض ذلك عجب بل عنده أنه في القدر والصفة القول لمن أشبهه منهما بيمين فان أشبهها أو لم يشبهه واحد منهما حلفا وفسخ النكاح والفرض ان التنازع قبل الفوات بواحد مما ذكرناه قال المصنف عقب قوله حلفا وفسخ مانعه في الجنس مطلقا كفي القدر والصفة الا ان أشبه أحدهما فقط فقوله بيمين لا فاد أقسام ما قبل الفوات بيمين (قوله الاحالة عليه في المشهورة) أي في الاحكام المنسوبة للمشهور من حيث انها من جزئياته (قوله وصدق مشترك في الاشبه) سيأتي ان هذا بعد الفوات وأما قبل الفوات كما هو الموضوع فلا يلتفت لاشبهه (قوله لا يتظر فيه لشبهه قبل الفوات) تقدم ان المعتمد انه قبل الفوات القول لمن أشبهه منهما اذا أشبهه أحدهما فقط وأما اذا

طلقني أم لا لصدق هذا اللفظ على الاجنبية بخلاف أنامك من ظاهر كما مر لان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يقال الا على من تلبس باظهار حال قوله ذلك وهذا يستدعي زوجيتها حينئذ (ص) أو أقر فأنكرت ثم قالت نعم فأنكر (ش) أي وكذلك لا تثبت الزوجة في هذه الحالة وهي ما اذا قال الرجل تزوجتك فأنكرت ذلك ثم قالت نعم تزوجتني فأنكره وذلك فان الزوجة لا تثبت لعدم اتفاقهما اذ لا بينة ولا اقرار ولا اشتراك في زماني السؤال والجواب (ص) وفي قدر المهر أو صفته أو جنسه حلفا وفسخ (ش) عطف على قوله في الزوجة تثبت بينة والمعنى انهما اذا اتفقا على ثبوت الزوجة واختلعا في قدر المهر بأن قالت قدره عشرة ودرهما مثلا وقال هو بل بعشرة فقط أو اختلعا في صفته فقالت هي بعد حبشي مثلا وقال هو بل بعد تركي أو اختلعا في جنسه بأن قالت يدينار مثلا وقال هو بل بعرض صفته كذا فانها تحلف على دعواها ان كانت مالكة لا من نفسها بدليل ما يأتي من قوله ولا كلام لصفته ويحلف هو على دعواه ان كان مالكا لا من نفسه والا فوليها ما يفسخ النكاح بينهما ما بطلاق وموضوع المسئلة قبل الدخول ولم يحصل موت ولا طلاق بدليل ما يأتي ويقضى للعالم على الناكل وتكولهما ما يتوقف الفسخ على حكم الحائكم ويقع ظاهرا وباطنا ولا يتظر الى دعوى شبهه منهما ولا من أحدهما وتبدأ الزوجة باليمين لانها بالبيعة أشار الى ذلك كله بقوله (والرجوع للاشبه وانفساخ النكاح بتمام التحالف وغيره) بالرفع عطف على الرجوع وأفرد ضميره ملاحظة لما ذكر فيندرج فيه كل ما ذكرناه والغرض الثاني من التشبيه بقوله (كالبيع) الاحالة عليه في المشهورة التي عينا في فصل اختلاف المتبايعين بقوله وفسخ ان حكمه بظاهرا وباطنا كتنا كلهما وصدق مشير ادعى الاشبه وحالف ان فات وبدى البائع فقوله والرجوع أي وعدم الرجوع للاشبه وعدم انفساخ النكاح بتمام التحالف كالبيع لانه لا يتظر فيه لشبهه قبل الفوات وأما بعده فينظر فيه للشبه كما يأتي عند قوله وصدق مشترك (ص) الابعاء بناء أو طلاق أو موت فقوله بيمين (ش) يعني ان الاختلاف فيما ذكرنا وقع بعد البناء أو بعد الطلاق أو بعد موتها أو بعد موتهما واختلاف الورثة مع الحي أو ورثته فان القول قول الزوج مع عينه (في القدر والصفة) بشرط أن يشبه لانه كفوت السبعة في البيع ولان الزوج قد استوفى منفعة البضع حين مكثته الزوجة من نفسها وفوتت سلعتها وأيضا الزوج غارم فكان القول قوله فان نكل الزوج عن اليمين فان القول قول الزوج مع عينه أو ورثته في الموت واحالة ما ذكر على البيع فيبشرط الشبه للزوج أشبهت هي أم لا وان انفردت بالشبه فالقول قوله باليمين وان لم يشبه حلفا وكان فيه صداق المثل ونسخة أو موت أولى من نسخة أو موتها لشمولها لموتها ولموت أحدهما وأما اختلافهما في الجنس بعد البناء أو الموت فان الزوج يرد

أشبههما أو لم يشبهه واحد منهما حلفا وفسخ (قوله الابعاء بناء) قال الخطاب وجعل المصنف التنازع بعد الطلاق أو الموت كالتنازع بعد البناء لم أر في كلامهم الذي وقفت عليه التصريح به لكن الحاق الموت بالبناء ظاهر بخلاف الطلاق (قوله بشرط أن يشبه) اعتمد عجب خلافا وان المعتمد أنه في تلك الحالة القول قول الزوج وان لم يشبهه في القدر والصفة بيمين فان نكل حلفت في الطلاق وورثته في الموت فان نكلت هي أو ورثته فالقول قول الزوج (قوله ولان الزوج) هو في الحقيقة تعليل لقوله لانه كفوت السبعة فليس تعليل مستقلا (قوله واحالة ما ذكر على البيع) فيه ان الاحالة على البيع انما هي فيما قبل الفوات الا أن يقال ان ذلك الى



إشارة إلى أن كالبيع محذوف من الثاني وهو ما بعد الفوات بالبناء والطلاق والموت دلالة الأول وهو ما قبل الفوات (قوله بعد حلفهما) ونكولهما كحلفهما ويقضى للعالم على النا كل (قوله ما لم يكن صداق المثل الخ) لا يحنى أنها قد تدعى أن المهر مثلي فلها مهر المثل ما لم يكن فوق مثل ما دعت أيضا فأراد بالقيمة العوض ليشمل المثل (قوله وثبت النكاح) أي ما حسا أو حكما كافي الموت والطلاق أي ثبتت أحكامه من ارث وغيره (قوله وعلى أصل الخ) أي الذي هو الجنس (قوله وعلى أصل ذلك) بمعنى ما قبله (قوله ولو ادعى تفويضاً) لا يظهر كونه مبالغاً لأنه لا بد أن يكون ما قبل المبالغة صادقا عليها والامر هنا بخلاف ذلك إذا تنازع في التفويض والتسمية لا يصدق عليه تنازع في قدر الصداق أو صفته بل هو شرط حذف جوابه أي فكذلك أي فالقول قوله فلو كان الزوج من قوم اعتادوا التفويض وهي من قوم اعتادوا التسمية ووقع العقد في موضع أحدهما اعتبر وان وقع في غير موضعهما (٣٩٩) فاطر هل يعتبر الموضع أيضاً ويغلب جانب الزوج ولو حصل التنازع في

التفويض والتسمية قبل البناء فسخ مطلقا والحاصل أن قول المصنف ولو ادعى تفويضاً فرضه المواق فيما إذا حصل طلاق أو موت ولم يحصل بناء والظاهر أن حصوله بعد البناء أولى أن يكون القول قول الزوج فيه وأما قبل وجوده فموت بالكلية فانهما يتحالفان ويتفاسخان (قوله فان القول قول الزوج أو ورثته) أي أي يمين (قوله أو تارة) أي مع التساوي أو كان التفويض أكثر (قوله أو تارة وتارة) الحاصل أن الصور خمسة اعتادوا التفويض فقط أو كان أغلب أو مساوياً فهذه حكمها واحداً في أن القول قول الزوج في ادعائه التفويض أي يمين وأما لو كانت التسمية أكثر أو أغلب فالقول قول مدعى التسمية وظاهر المصنف يقتضي أن القول للمدعى التفويض في غلبة التسمية وليس كذلك (قوله ولا لسفيه) إشارة إلى أن المصنف قاصر فأراد المحجور عليه فيشمل السفيه والسفيه والصغير والصغيرة (قوله بل الكلام

إلى صداق المثل بعد حلفهما من غير نظر إلى شبهه ما لم يكن صداق المثل فوق قيمة ما دعت الزوجة فانها لا تزدعي على ما دعت وما لم يكن دون ما ادعاه الزوج فانها لا تنقص عن دعواه وينتدع النكاح بينهما وإلى هذا أشار بقوله (ورداً للمثل في جنسه ما لم يكن ذلك فوق قيمة ما دعت أو دون دعواه وثبت النكاح) والنوع كالصفة وقول المؤلف في القدر والصفة متعلق بقوله فقوله يمين وقوله وثبت الخ راجع لما بعد إلا في جميع صورته ومراعاة الثبوت حسا أو حكما كافي الموت والطلاق أي ثبتت أحكامه من ارث وغيره والفرق بين الاختلاف في الجنس وفي القدر والصفة أن الاختلاف في الجنس ليس فيه اتفاق منهما على شيء بخلاف الاختلاف في القدر والصفة فان فيه الاتفاق على الجنس وعلى أصل ذلك القدر فلما كان فيه اتفاق في الجملة اعتبر قوله وقوله (ولو ادعى تفويضاً عند معتاده) مبالغاً فيما يقبل فيه قول الزوج والمعنى إذا ادعى الزوج أو ورثته بعدموته أنه نكحها نكاح تفويض وادعت هي في الطلاق أو ورثته بعدموتها أنه نكحها نكاح تسمية فان القول قول الزوج أو ورثته فيثبت لها الميراث ولا صداق لها لكن بشرط أن يكونوا من قوم عادتهم التفويض فقط أو تارة وتارة أما لو كانت عادتهم التسمية فقط أو كان التفويض قليلاً بالنسبة إلى التسمية فان القول للمدعى التسمية يمين (ص) ولا كلام لسفيه (ش) أي ولا كلام في تنازع الزوجين للمرأة السفيهة ولا لسفيه بل الكلام للولي ويختلف ولا فرق بين الأب والوصي وسواء وافقت المرأة السفيهة وليها أو خالفته (ص) ولو أقامت بينة على صداقين في عقدين لزما وقد طلاق بينهما وكلفت بيان أنه بعد البناء (ش) يعني أن المرأة إذا ادعت على الرجل أنه تزوجها مرتين بألفين مثلاً في عقدين وأكذبها الرجل فان أقامت المرأة على ذلك بينة تشهد لها بما قالت فان الشرع يقدر وقوع الطلاق بين العقدين ويلزم الرجل أن يدفع لها الصداق الثاني كله بلا إشكال لأنها الآن في عصمته وأما الصداق الأول فيلزمه أيضاً بناء على أن هذا الطلاق يقدر بعد البناء بناء على أنها عتقت بالعقد الكل وعلى الزوج بيان أنه قبله فبدق عنه نصف الصداق أو أنما يلزمه النصف بناء على أن هذا الطلاق يقدر قبل البناء وعليها بيان أنه بعده قال ابن عرفة مقتضى المذهب أنه قبله وهو موافق لما درج عليه المؤلف وبهذا يرد قول الشارح لم أر من رجح القول بتكليف المرأة بأنه بعد البناء (ص) وإن قال أصدقتك أبانك فقالت أي حلفا وعتقت الأب وإن حلفت دونه عتقتا

للولى) أي ولو كما أو من يقوم مقامه كجماعة المسلمين (قوله ولو أقامت بينة) أي جنس بينة إذا صدقاتا المختلفان لا تشهد بهما بينة واحدة (قوله في عقدين) أي مترتين (قوله لزما) أي والفرض أن المرأة مقررة بالطلاق فيقدر طلاقها أي يعتبر ويعمل بقولها وأما إن أنكرته فهو تكذيب للبينتين وقوله لزما أي نص فهما أي نصف كل منهما بدليل وكلفت (قوله فان أقامت الخ) وفي بعض النسخ فان أقامت بينة (قوله لأنها الآن في عصمته) تعليل للزوم كل الصداق (أقول) الأولى حذف ذلك لأنه ليس بلازم أن يكون في الثاني دخول ولا أن تكون في عصمته فلا يلزم في الثاني الصداق كله (قوله بناء على إني الخ) الأولى حذفه لأنه لا داعي له (قول المصنف حلفاً) أي وفسخ النكاح ونكولهما كحلفهما وإذا حلف الزوج ونكحت ثبت النكاح وعتقت الأب فقط وهو من الاختلاف في الصفة وإنما أفرد ما ينبه على أنه تارة يعتق الأب وتارة يعتقان معا (قوله وإن حلفت دونه) هذا شامل



لما اذا حلفت بعد نكوله وذلك فيما اذا كان التنازع بعد البناء وما في حكمه وأبى الزوج من الحلف وورثته حينئذ ولما اذا كان نكوله بعد حلفها وذلك فيما اذا كان التنازع قبل البناء اذهى المبدأة باليمين فلا يكون نكوله وحلفه الا بعد هافقوله وان حلفت أي قبل الدخول أو بعده وتبدأ بيمينها قبله وأما بعده فيحلف الزوج ولا تحلف هي الا اذا نكل ولا تعتق الام الا اذا حلفت وخلاصته كما أفاده عج انه اذا حصل التنازع قبل البناء والطلاق والموت فانه يثبت بما حلف عليه أحدهما فقط ويرجع الزوج فيما اذا طلق قبل البناء بنصف قيمة ما ثبت به النكاح فاذا حلفا أو نكلا مع هذه الحالة فسخ النكاح وعتق الاب ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ وأما اذا حصل التنازع بعد البناء وقبله وبعد الموت أو الطلاق (م . م) ولا يتصور حلفهما حينئذ فانه يثبت النكاح بما قاله الزوج أو ورثته وحلف

عليه فان نكل هو أو ورثته وحلفت هي أو ورثتها ثبت النكاح بما حلفت عليه وعتقا فان نكل كل ثبت النكاح بما قاله الزوج أو ورثته حيث حلفت المرأة فقط سواء كان التنازع قبل الدخول أو بعده فانهما يعتقان لكن عتق الاب لا قرار الزوج وعتق الام لثبوت كونه صداقا وحيث عتق الاب لا قراره وذلك فيما اذا حلفا أو نكلا وانما يكون ذلك قبل الدخول أو بعده وقد نكل وحلفت فان مات عن مال أخذ الزوج القيمة والباقي للابنة بالولاء والميراث اه (قوله بفتقر الى حكم) أي حاكم يفسخه (قوله ولا يرجع الزوج عليها بشئ) هذا اذا حلفا أو نكلا وأما اذا حلف ونكلت فقد تقدم انه يعتق الاب فقط ويثبت النكاح فان فسخ أو طلق قبل البناء رجع عليها بنصف قيمته في الطلاق وبقيته بتمامها في الفسخ (قوله وان نكل الزوج عن اليمين وحلفت) تقدم ان هذا فيما بعد البناء وفيما قبل والنكاح ثابت ولا فسخ (قوله انفرادا) لا يخفى انه لا يتأتى الا انفراد الاب وحده دون الام (قوله ما حل من صداقها) أي أو النكاح اذا حل أي قبل البناء احترازا عما حل بعد

وولاؤه مالها (ش) يعني أن الزوج اذا كان يملك أبوى امرأة فقال لها أصدقك أباك وقالت هي بل أصدقتي أي ولا يئنه لاحدهما على ما ادعاه غير ان البينة حفظت عقدة النكاح بينهما ولم تحفظ على أيهما وقع العقد فانهما حينئذ يتحالفان ويفسخ النكاح بينهما ان كان ذلك الاختلاف قبل الدخول كما هو والاختلاف هنا في الصفة ويعتق الاب لا قرار الزوج انه سر وكذلك الحكم اذا نكلا وولاؤه مالها والفسخ بطلاق ان قلنا انه يفتقر الى حكم وبغير طلاق على الآخر ولا يرجع الزوج عليها بشئ وان نكل الزوج عن اليمين وحلفت الزوجة فانهما يعتقان معا الاب لا قراره والام يحلف الزوجة وولاؤه مالها وسواء كان ذلك قبل البناء أو بعده والنكاح ثابت بينهما ويرجع عليها في الطلاق قبل البناء بنصف قيمة الام والولاء في الرابع صور انفرادا واجتماعا للزوجة وهي حلفهما نكولهما حلفه دونها وعكسه فقوله حلفا قرينة على أنه قبل البناء وتظهر فائدة كون العتق للاب أو للام فيما اذا طلق في حلفه يرجع عليها بنصف قيمة الاب وفي حلفها يرجع عليها بنصف قيمة الام وان كان الاختلاف بعد البناء فالقول قول الزوج بيمين فان حلف عتق الاب وان نكل حلفت هي وعتقا معا فان نكلت عتق الاب فقط ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ وينت النكاح على كل حال (ص) وفي قبض ما حل قبل البناء قولها وبعد قوله بيمين فيهما عبد الوهاب الا أن يكون بكتاب واسماعيل بأن لا يتأخر عن البناء عرفا (ش) يعني أن الزوج اذا ادعى على زوجته أنه دفع اليها ما حل من صداقها أو كذبت وقالت لم تدفع الي شيئا منه فان كان الاختلاف قبل البناء فالقول قولها بيمين ان كانت مالكة لامرئ نفسها والا قولها والذي يحلف ولا فرق بين الاب والوصي والمقدم وان نكل وليها غرم لها الا ضاعته بنكوله وكذا يغرم لها لو حلف الزوج بعد البناء لتفريطه وان كان ذلك الاختلاف وقع بعد البناء فالقول قوله لان الغالب ان المرأة لا تسلم سلعتها حتى تقبض صداقها لكن بيمين ان كان مالكا لامرئ نفسه والا فويله وقيد كل من القضاة الثلاثة قبول قوله بعد البناء بقيد فقيد القاضى عبد الوهاب والابهرى بما اذا لم يكن بكتاب والا فالقول قول الزوجة مع عينها والقاضى أبو اسحق اسمعيل بما اذا لم يكن العرف في تلك الناحية تأخير الحال من الصداق عن الدخول والا فالقول قول المرأة وقيد القاضى عياض بما اذا ادعى دفعه قبل البناء أما اذا ادعى دفعه لها بعد البناء فلا يصدق كسائر الديون لانه أقرب بدري في ذمته فلا يبرأ منه الا بيينة على دفعه والمذهب ان كلام القضاة تقييد (ص) وفي متاع البيت فللمرأة المعتاد للنساء فقط بيمين والا فله بيمين (ش) يعني انه اذا اختلف الزوجان في

البناء فلا يصدق في دفعه لا قبل حلوه ولا بعده (قوله والا فويله) أي بيمين كما في شرح عب والا فالقول قول الزوجة متاع مع عينها الذي في عب وشب بلا يمين وقال بعضهم ثم انه لا بد من عينها في كلام اسمعيل لان العرف كشاهد وانظر على كلام عبد الوهاب هل يحتاج ليمين أولا اه (أقول) والظاهر الاحتياج كما قاله شارحنا بقي من الشروط أن لا يكون بيد هارهن والا كان القول قولها ولو بعد البناء قرر شيخنا (قوله والا فالقول قول المرأة) أي بيمين كما في شرح عب (قوله فللمرأة المعتاد) مقيد بما اذا لم يدعه الرجل وهو في حوزة الاخص فان ادعاه وهو في حوزة الاخص فهو له (قوله والا فله بيمين) ظاهره جازا استعماله أم لا فاذا اعتيد لبس خاتم الذهب لهما وتنازعاه فانه ضي به للرجل كما أشار اليه ابن عرفة (قوله والا فله بيمين) مقيد بما اذا لم تدعه المرأة وهو في حوزة الاخص فهو لها



كذا قال ع **﴿ تنبيه ﴾** مثل الزوجين القريبان كرجل ساكن مع محرمه أو مع امرأة أجنبية تنازع معها في متاع البيت ولا يئنه لهما في جميع الصور ( قوله إلا بمقدار صدقها ) أي بمقدار المقبوض من صداقها أي إلا بأمتعة قدر قيمتها قدر المقبوض من صداقها ( قوله ) وان نسجت كلفت بيان أن الغزل لهما هذا بخلاف قوله السابق ولها الغزل وأشار الشارح إلى أن الأول قول ابن القاسم والثاني قول مالك أو أن هذا فيمن صنعتها النسج فقط وأما لو كانت صنعتها الغزل أيضا فإنه يكون لها دون الزوج إلا أن ثبت أن المكان له ففسر كان بقيمة ما لكل ( قوله وان أقام الرجل بينة على شراعه ) أي إذا كانت البينة شهدت باشرائه فقط وأما لو شهدت باشرائه لنفسه فلا عين عليه كما يفيد المتعطي وقوله حلف أي إذا اشتراه من غيرها إلا منها والافلا وخلاصته أنه يقيد قول المصنف حلف بما إذا كانت البينة شهدت باشرائه فقط وكان الشراء من غيرها والافلايين ( قوله وانها لم تدفع اليه ثمنه الخ ) ( ٣٠١ ) ويجمع ذلك في بين واحد ( قوله لان

الرجال قوامون على النساء )  
أمرون ناهون قائمون بأمرهن أي  
وحيث كان كذلك فالشأن أن المرأة  
ما اشترت ذلك إلا لنفسها لا للزوج  
لأنها ليست قوامية على زوجها  
واتظر إذا كان عرف قوم أن النساء  
قوامات على الرجال كلبد وعندنا  
عصر فهل يكون حكم نسائهم في هذه  
المسألة حكم رجال غيرهم منها وهو  
الظاهر لأن هذا الحكم مبني  
على عرف فيختلف باختلاف العرف  
( قوله ولو شهدت لها البينة بميراث  
ما يعرف لهما ) أي أو شرا ما يعرف  
لها أي الرجل والمرأة وكذا لو قامت  
لها بينة بميراث ما يعرف لهما أو بهيته  
أو نحو ذلك فإنه يقضى لها به دون عين  
وكذا لو قامت له بينة فيما يعرف له  
فقط بذلك واطر لو قامت لها بينة فيما  
يعرف له فقط أو قامت له بينة فيما  
يعرف لهما فهل يحتاج ليمين ولو قامت  
له بينة فيما يعرف لهما فالظاهر أن  
القول له بدون يمين ( قوله ولا تقع  
على غيره إلا بقيد ) بأن تقول ولية  
الختان واعلم أن طعام الختان  
يقال له اعذار والنقعة طعام  
القادم من سفر والحرس طعام

متاع البيت الكائن فيه سواء كان ذلك الاختلاف قبل البناء أو بعده كان قبل  
الطلاق أو بعده كانا مسلمين أو كافرين حرين أو عبيدين أو مختلفين في العصمة أو بعد  
الفرقة بلعان أو طلاق أو إبلاء أو فسخ ولا يئنه لواحد من الزوجين فإنه يرجع في ذلك لما  
هو العرف فما كان يصلح للنساء فالقول قولها كالحلحلي يمين وما كان يصلح للرجال والنساء  
معاً أو للرجال فقط فالقول للرجل يمين لان البيت يئنه وكلام المؤلف مقيد بما إذا لم  
تكن فقيرة والافلا يقبل قولها إلا بمقدار صدقها وينبغي أيضاً أن الرجل لا يقبل  
منه فيما لا يشبهه أنه عليه كلفه مما هو للرجل عند التنازع ( ص ) ولها الغزل إلا أن  
ثبت أن المكان له ففسر كان ( ش ) يعني أن الزوجين إذا تنازعا في الغزل الذي في البيت  
قبل الطلاق أو بعده فقال الرجل هولي وقالت المرأة بل هولي ولا يئنه لأحد منهما فإنه يقضى به  
للرأة يريد بعد حلفها إلا أن يقيم الرجل بينة تشهد له أن المكان ملكه أو تقر الزوجة له بذلك  
فإنه يقضى بالشركة بينهما في ذلك الغزل هو بقيمة كانه وهي بقيمة غزلها ( ص ) وان نسجت  
كلفت بيان أن الغزل لهما ( ش ) يعني أن المرأة إذا نسجت شقة وادعت أن غزلها لها وادعى  
الرجل أنه غزله وانما نسجت له فعلى المرأة أن تبين أن الغزل لهما فإن بينت ذلك أخذته فإن لم  
تبين ذلك فإن الزوج يأخذ الشقة ويدفع لها أجرة نسجها على المشهور ( ص ) وان أقام الرجل  
بينته على شرا ما لها حلف وقضى له به كالعكس ( ش ) يعني أنه إذا تنازع الزوجان في متاع البيت  
فادعى الرجل شيئاً يشبه أن يكون للنساء كالحلحلي أنه له وأقام على ذلك بينة فإنه يحلف أنه اشتراه  
لأهلها وانها لم تدفع اليه ثمنه ولا شيئاً منه ان ادعت ذلك ثم يقضى له به وكذلك المرأة إذا ادعت  
شيئاً من متاع البيت يشبه أن يكون للرجال كالسيف فقالت هولي وأقامت على شرا ذلك  
بينته فإنه يقضى لها به وسكت في المدونة عن عيها فقيل اجتزأ يمين الرجل عن يمينها وقيل  
لا يمين عليها لان الرجال قوامون على النساء وإلى هذا أشار بقوله ( وفي حلفها تأويلان )  
ولو شهدت لها البينة بميراث ما يعرف لهما أو بهيته مثلاً فالظاهر أنه يقضى لها به من غير عين  
وورثة كل من الزوجين بمنزلة في الحلف ولكن يحلفون على نفي العلم لا على البت ( ص ) الولية  
منسوبة ( ش ) هي طعام العرس خاصة ولا تقع على غيره إلا بقيد مشتقة من الولم وهو  
الاجتماع لاجتماع الزوجين أو الناس فيها ومنها أولم الغلام إذا اجتمع عقله وخلقه والمذهب

النفاس والمأدبة الطعام الذي يعمل للبيان للودعة والو كيرة طعام بناء الدور والعقيقة طعام الولادة والحداقة طعام حفظ القرآن  
والوجوب انما هو في طعام العرس خاصة لا في غيره وتنظم عج ذلك فقال ويكرهاتيان لكل سوى الذي \* لعرس ومولود بغير تناس  
فيندب في الثاني الحضور له وفي الوليمة أو جب لا تكون بناس وقال ابن رشد بل يباح لكلها \* سوى عرس أو مأدبات لناس  
إذا فعلت لا للفخار وان له \* فيكره إذا فاجن طيب غراس ومأدبة للجار قصدمودة \* فقيها أتى ندبا حضور مواس  
قال مالك ويكره حضور أهل الفضل غير الوليمة وقيد اللخمى بغير أهل الخير والاصحاب والخيران والرحم اه ( قوله لاجتماع الزوجين )  
أي في الزوجية وان لم يجتمعوا بالفعل أو الاجتماع بالفعل لان الأولى أن تكون الوليمة بعد الدخول ( قوله أو الناس فيها ) لا يئني أن تلك  
العلة موجودة في غيرها إلا أن علة التسمية لا تقتضي التسمية ( قوله وخلقه ) بضم الخاء واللام مراد بها كمال العقل وكان هذا يقال له



حين يبلغ السلم (قوله انهم اندوبه سفر او حضرا) ويحصل بأي شيء أطعمه ولو عدي من شعير ونقل عياض الاجماع على انه لا حد لقلها وأنه بأي شيء أولم حصل المندوب (قوله فلا يقضى بها) أي على الزوج للزوجة شيخنا عبد الله (قوله يوما) أي قطعة زمن يقع الاجتماع فيها لا كلفة واحدة لا يومًا بتمامه يتوقف النسيب عليه ويكره تكرارها لانه سرف الا أن يكون المدعو ثانياً غير المدعو قبل ذلك لا تكرار الطعام بعدها لانه لا يقصد بها فلا يكره قال البدر الذي يظهر من كلام ابن عرفة ان غايته السابغ أشهب عن مالك ان آخر السابغ كانت الاجابة مندوبة لا واجبة والحاصل ان من ادعى أولاً وأجاب ثم ادعى ثانياً في ثاني يوم مثلاً فلا تجب الاجابة عليه على الصحيح خلافاً لما في بعض التقارير لان الواقعة بعد اليوم الاول ليست بولية قطعاً كذا قال بعض الشيوخ (قوله ظرف لمقدر) ظاهره انه انظر لقله وقتها وليس كذلك بل هي ظرف لمحدوف والتقدير وقتها كائن (٣٠٣) بعد البناء ويجوز أن يكون التقدير وتكون بعد البناء (قوله وعلى هذا فلو

وقعت قبل البناء) هذا ضعيف والمعتمد ما ذكره الاي (قوله ففعلها في غيره الخ) وعليه فتجب الاجابة اذا ادعى قبل البناء (قوله يمنعها من يأتيها) في قوة التعليل لقوله شر الطعام أي ان من يرغب في الاتيان لها لا يحتاجه للتناول منها يمنع منها ولا يدعى اليها وقوله ويدعى اليها الخ أي ان من يأبأها ولا يريد الذهاب اليها لاستغنائها عنها يدعى اليها وكان المناسب العكس (قوله لان قال الخ) لا يخفى ان الجماعة المحصورين بتعارض فيها قوله والتعيين بأن يقول الخ وقوله لان قال ادع من شئت فان مفهوم الاول عدم الاجابة فيها وفي الثاني وجوب الاجابة وهو المعول عليه فثبت ذنبه في الاجابة لو قال ادع أهل محلة كذا وهم محصورون لانهم معينون حكماً وأما غير المحصور كادع من لقيت أو العلماء أو المدرسين وهم غير محصورين فلا ولا فرق بين أن يكون مخاطب المدعو أو يرسل كتابه أو رسوله ثقة ولو بمخبر غير

ما غنا انهم اندوبه سفر او حضرا فاسلما يقضى بها وقيل واجبة يقضى بها وهو ما صححه المؤلف سابقاً وهو ضعيف وكون النسيب منسباً على كونه بعد البناء مخالف لكلامهم فالجمل عليه غير ظاهر وقوله (بعد البناء يوماً) هو ظرف لمقدر أي وقتها بعد البناء كما عبر به ابن الحاجب وعلى هذا فلو وقعت قبل البناء فلا تكفي لكونها وقعت قبل وقتها وعليه أيضاً فلا تجب الاجابة اذا ادعى لها وان جرى عرف بذلك لانه عرف فاسد وفي كلام الاي ما يفيد أن كونها بعد البناء مستحب ففعلها في غيره فعل لها في غير وقتها المستحب وظاهر كلام المؤلف استحباب الولية ولو ماتت المرأة أو طلقت وقوله (تجب اجابة من عين) خبر الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال شر الطعام طعام الولية يمنعها من يأتيها ويدعى اليها من يأبأها ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله والتعيين بأن يقول صاحب العرس تأتي عندنا وقت كذا أو قال لشخص ادع لي فلانا بعينه لان قال ادع من لقيت (ص) وان صائماً (ش) يعني ان الدعوة الى الولية واجبة على من عينه صاحب الولية بنفسه أو مندوبه سواء كان المدعو صائماً أو غير صائم وسواء أكل المفطر أو لم يأكل (ص) ان لم يحضر من يتأذى به (ش) أي ومن شروط وجوب الاجابة على من عين أن لا يحضر من يتأذى بحضوره معه والا فلا لان حضور النسب فله لا يأمن المرء معهم على دينه ويفهم من التعليل انه لو كان تأذيه لمخاطبته أو رؤيته لحظ نفسه انه لا يباح له الخلف لذلك ومن شروط الاجابة ان لا يسبق الداعي غيره فان تعدد الداعي أجاب الاستبق فان استويا فذو الرحم فان استويا فأقربهم سمارحاً فان استويا فأقربهم ماداراً فان استويا فأقرع (ص) ومنكر كفرش حرير (ش) أي ومن شروط وجوب الاجابة ان لا يكون هناك منكر فان كان سقطت كفرش حرير يجلس هو عليه أو يجلس عليه الرجال بحضرته ولو من فوق حائل لان علو الحرمة الترفه بلين الفراش وهو موجود كما نص عليه المنازري وعياض وأدخلت الكاف الاستناد اليه ونحوه وأما تعظية الجدران بالخريز من غير استناد اليه فليس بممتنع ولا يبيح الخلف وبما يسقط الاجابة أن يكون قوم يأكلون وعلى رؤسهم قوم ينظرون اليهم كما قاله الاقفهسي وبما يسقط الاجابة أن يخص بها الاغنياء (ص) وصور على بكدار (ش) أي ومن

محرب في كذب واذ اتنازع الرسول والمدعو في التعيين بالشخص وغيره صدق الرسول بيمينه ما لم تقم قرينة على الكذب ولا شروط بشرط قرينة على الصدق فيما يظهر خلافاً لعب بل لا يحتاج لليمين الا في المتهم فيما يظهر (قوله يعني ان الدعوة الخ) الاولى أن يقول يعني ان الاجابة (قوله أو مندوبه) أي رسالة المميز الغير المحرب في الكذب (قوله لمخاطبته) أي لاجل مخاطبته أي مخاطبة ذلك الرجل له وقوله أو رؤيته أي كونه يرى ذلك الرجل وقوله لحظ نفسه أي انه يتأذى من المخاطبة أو الرؤية لا لضرر يحصل بذلك بل لحظ نفسه (قوله انه لا يباح له الخلف لذلك) الا أن يخشى عجالته أو خطابه أو رؤيته به أو أدبته اغتيابه أو أدبته (قوله كفرش حرير) يصح قراءته بفتح الفاء وسكون الراء يدل عليه قول الشارح وأدخلت الكاف الاستناد اليه ويصح من ادانته المقروش ويصح قراءته جمعاً أي هذا الجنس (قوله وأما تعظية الجدران الخ) وانظر بالذهب وقد رأيت مانعه ويجوز بالملوس تحت الستائر التي على الجدران وكذا تحت السقوف المذهبة وبما يبيح الخفاف كل ما له رائحة كريهة تبيح الخفاف عن الجمعة والجماعة (قوله يخص بها الاغنياء) أي فان خص الاغنياء سقط الوجوب وظاهره يسقط عن الاغنياء وغيرهم وحكم اختصاص الدعوة بالاغنياء الكراهة كما صرح به القرطبي



وكذا اذا كان صائماً بالفعل وأخبر أنه صائم وعبارة عجم ومما يبيح التخلف أيضاً ان يخبر بأنه صائم الخ فقوله المؤلف وان صائماً أي  
 الآن يعين للداعي وقت الدعوة أنه صائم بالفعل وكان الاجتماع والانصراف قبل الغروب فلا تجب الاجابة وكذا اذا فعل طعام الوليمة  
 لقصد المباهاة والمفاخرة لئلا كل فان حضره فلا يأكل الا قدر ما يطيب به خاطر صاحبه على العادة قال بعض شيوخنا ولم تحرم الدعوة  
 عند قصد المباهاة والمفاخرة نظير ما قيل في الضحية وكذا اذا كان الداعي امرأة غير محرم والظاهر ان الخنثى كذلك وكذا ان كان هنالك  
 كلب لا يحل اقتناؤه ومثله آنية الذهب والفضة ومنها ان يكون المدعو امرئ يخاف ربيصة أو تهمة أو قالة ويظهر ان يكون الداعي كذلك  
 وكذا ان كان على المدعو دين لا يرجوه وفاء وكذا اذا كان النساء بسطح الدار ومرافقها ينظرون للرجال أو يختلطن بهم ثم وذا يبيحه  
 مرض أو حفظ مال أو خوف عدو أو شافعية مما يبيحه شدة الحر أو البرد ولو كان (٣٠٣) الداخل أعني أو في ظلمة وكذا ان بعد مكانه حداً

بحيث يشق عليه الحضور وكذا  
 اذا كان في الطعام شبهة أو لمحق  
 الاكل منة بل لا يجوز الحضور  
 ولا الاكل قاله القرطبي ونقاه  
 الخطاب والمراد شبهة توجب تحريم  
 الاكل منه ويأتي في القراض عن  
 ابن القاسم ان من كان غالب ماله  
 حراماً تركه معاملة له ونحو ذلك كالاكل  
 من طعامه وهذا يفيد ان الشبهة  
 المبيحة للتخلف كون الطعام كله  
 من حرام ومن شروطها ان تكون  
 الوليمة لمسلم فلا تجب لكافر بل  
 لا تجوز وظاهره ولو كان الداعي  
 له مسلماً (قوله ويقسم) أي يدوم  
 (قوله كالعجين) أي وكقشر البطيخ  
 فان له ظلاماً طرياً (قوله وما لا  
 ظل له) كالذي في البسط والحيطان  
 (قوله ان كان غير عتيق) أي كالذي  
 في الحائط وقوله وان كان عتيقاً  
 أي كالذي في البسط (قوله وأما  
 الناقص عضوم الأعضاء الطاهرة)  
 أي والمنخرقة بطنه وانظر لو غطي  
 عضوم الأعضاء الطاهرة (قوله  
 عن صور الثياب) أي في الثياب

شروط وجوب الاجابة ان لا يكون هنالك كلب لا يحل اقتناؤه أو صور مجسدة على الجدار  
 كصور السباع التي لها ظل ولو لم يدم قال في التوضيح التمثال اذا كان لغير حيوان كالشجر  
 جائز وان كان الحيوان فله ظل ويقم فهو حرام باجماع وكذا يحرم ان لم يقم كالعجين خلافاً  
 لأصبع لما ثبت ان المصورين يعدون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما كنتم تصورون  
 وما لا ظل له ان كان غير عتيق فهو مكروه وان كان عتيقاً فله أولى انتهى وهذا في الصورة  
 الكاملة وأما ناقص عضوم الأعضاء الطاهرة فيباح النظر اليه واحترز بقوله صور على  
 كجدار عن صور الثياب (ص) لامع لعب مباح ولو في ذى هيئة على الاصح (ش) معطوف على  
 محذوف دل عليه السياق أي تترك الاجابة مع منكر لامع لعب مباح كضرب الغربال والغناء  
 الخفيف وسواء كان هذا المدعو من ذوى الهيئات أم لا فانه عليه الصلاة والسلام حضر ضرب  
 الدف ولا يصح أن يكون ذوا الهيئة أعلم وأهيب من النبي عليه الصلاة والسلام ومقابل الاصح  
 وهو قول أبي بكر والحق الجواز رواية ابن وهب لا ينبغي لذى هيئة أن يحضر موضعاً فيه لهو  
 واحترز بالمباح من غير المباح كالشي على الحبل وجعل خشبة على جبهة انسان ويركها آخر فانه  
 يبيح التخلف قاله في سماع أشهب (ص) وكثرة زحام (ش) عطف على فاعل يحضر مضمناً معنى  
 يوجد أي ان لم يوجد من يتأذى به وكثرة زحام أو معمول لمقدر معطوف على يحضر أي ولم يكن كثرة  
 زحام على طريقة \* علفتها بتناوياً بارداً \* فان فيه الوجهين وهما اما تضمين علفتها معنى  
 أثلتها أو جعل العامل في ماء مقدر أي وسقيتها (ص) واغلاق باب دونه (ش) يعني انه اذا علم انه  
 اذا حضر يغلق الباب عند حضوره ولو لاجل المشاورة عليه فانه يباح له التخلف وأما ما يفعله من  
 اغلاق الباب لخوف الطفيلية ونحوهم فانه لا يبيح التخلف لانه لضرورة (ص) وفي وجوب أكل  
 المفطر تردد (ش) يعني ان من دعي الى الوليمة وهو مفطر هل يجب عليه أن يأكل منها أولاً  
 يجب عليه الاكل بل يستحب تردد الباسجى قال لم أر لأصحابنا فيه نصاً جلياً وفي المذهب مسائل  
 تقتضي القولين أي للعلماء خارج المذهب واعترضه ابن عرفة برواية محمد بن حبيب وان لم يأكل  
 وبقول الرسالة وأنت في الاكل بالخيار ابن رشد الاكل مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام فان  
 كان مفطراً فليأكل وان كان صائماً فليصل أي فليدع فحمل مالك الامر على التسبب الحديث

أي صور الحيوان فلا يحرم بل يكره كما تقدم (قوله لامع ذى هيئة) إشارة الى أن في معنى مع ويصح أن تكون في باقية على معناها أي ولو  
 كان واقفاً في حضرة ذى هيئة (قوله وهو قول أبي بكر) تفسير الاصح ليس المراد بأبكر الصديق بل المراد به القاضي أبو بكر كما أفصح بذلك  
 بهرام وقوله رواية ابن وهب خبر مقابل (قوله والمشي على الحبل ونحوه) ورخص ابن رشد في اللعب على الحبل ونحوه وعليه فلا يكون ممحاً  
 للتخلف نعم لا ترخيص فيه في غير العرس ويكره لاهل الفضل حضوره على كل حال اهـ (قوله وكثرة زحام) الظاهر في دخول أو جلوس أو أكل  
 كذا قاله اللقاني (قوله واغلاق باب دونه) أي لا زدراء به (قوله وفي وجوب أكل المفطر) أي قدر ما يطيب خاطر رب الوليمة فيما يظهر وربما  
 أشعر قوله أكل المفطر عدم سقوطها بحضوره وشرب نحو قهوة وقيامه قبل وقت الطعام لغير مانع (قوله وفي المذهب) هذا العبارة لغيره  
 وضبط بضم الميم كتاب لابن رشد (قوله واعترضه) أي اعترض كلام الباسجى (قوله فليدع) أي بأن الله يتم ما هم فيه بخير



(قوله فان شاء الخ) أي فغنى التخيير أنه ليس أحدهما متعيناً فلا ينافي أنه يستحب أحدهما وهو ألا كل (قوله ولا يدخل) أي تحريمها (قوله) (الاباذن) فيجوز له الدخول مع حرمة مجيئه ليكون غير مدعو وظاهره ولو تابع ذي قدر عرف عدم مجيئه وحده لوليمة أو غيرها عب والظاهر الجواز (قوله ونحوه في الوليمة) لا مفهوم له بل كذلك يكره في حالة العقد (قوله وأما أن أحضره صاحبه لالتهبة) أي بل يخص به من شاء والتهبة بضم النون وعبارة غير شارحناً أحسن ونصه أما انتهاب ما أحضره لالتهبة أو للتهبة وكان يأخذ بعضهم ما بيد صاحبه فحرام ويمكن ترديد عبارة شارحناله وهي أقرب من الذي ذكرته أولاً وإن كان لبعض تلامذة الشارح ثم تبين فساده فقد رأيت في خط بعض شيوخنا فرغ يجوز تخصيص الكبير بشيء دون من حضروا كذا في ذلك حديثاً دل على ذلك (قوله لا الغريال) أي بل يستحب في العرس الآن يكون بصراً أو جرس مثلاً فيحرم قال في المدخل مذهب مالك أن الطار الذي بالصرصر ممنوع وكذا الشبابة والشبابة القصبة المثقوبة ويؤخذ من ذلك حرمة الكاس وفي عج لا الغريال فلا يكره الطبل به في الوليمة ولو بصراً كما هو في القرطبي وقال ابن مزين كما في شرح الموطأ وكل من (٣٠٤) تقدم النقل عنه من المالكية والائمة الاربع على جواز مدطلقاً بصراً

والخاص أن قول المصنف لا الغريال أي فلا يكره الطبل به في الوليمة وقيد بذلك أيضاً في الرسالة قال شارحها أبو الحسن على المشهور قال نت وقيل بجوازها في النكاح وغيره وقال الشيخ النفراوي المشهور عدم جواز ضرب به في غير النكاح كالختان والولادة ومقابل المشهور جوازها في كل فرح للمسلمين اه بدر وقال أصبغ يحرم ما عدا الدف والكبر من مزمار وغيره وأباح القرطبي الضرب بالدف في كل سرور وأجاز بعض الضرب به للعواتق في يوتن من غير عرس (قوله بفتح الكاف والباء) وأما بكسر الكاف وفتح الباء فهو المقابل للصغر وأما بفتح الكاف وضم الباء فهو الطعن في السن وما عدا ذلك كفتح الكاف وسكون الباء فقولك قال يوسف بن عمر الكبير طيلة من فخاراً وعود لها فنان ضيق وواسع فالواسع مغشى بالجلد والاخر غير مغشى اه وهو المسمى الآن بالدربكة والمعروفة

إذا دعي أحدكم فليجب فان شاء كل وان شاء ترك واستعمال الحسنيين أولى من اطراح أحدهما (ص) ولا يدخل غير مدعو الاباذن (ش) يعني ان من أتى الى مكان الوليمة من غير دعوة فإنه لا يدخل الاباذن ولا يجوز له ذلك وسواء أكل أو لم يأكل (ص) وكره ثرألوز والسكر (ش) يعني ان نثر ما ذكر ونحوه في الوليمة إذا أحضره صاحبه للتهبة ولم يأخذ أحد شيئاً مما يحصل في يد صاحبه مكر ومما جاء من النهي عن التهبة وأما أن أحضره صاحبه لالتهبة أو للتهبة وكان يأخذ بعضهم من يد بعض فحرام (ص) لا الغريال (ش) عطف على فاعل كره والغريال والدف مترادفان لأن كلامهما هو المدور ومجمل من وجه واحد والمعنى ان الضرب بما ذكر لا يكره للنساء بخلاف ولا للرجال على المشهور فلذا بالغ بقوله (ولولر جل) خلافاً لأصبغ القائل بالمنع له وأما الضرب بالكبر بفتح الكاف والباء وهو الطبل الكبير المدور المجمل من وجهين والمزهر وهو عود مفصل بعضه في بعض يركب ويغشى من الجهتين فقيهما ثلاثة أقوال بالجواز كالغريال وهو لابن حبيب وبالكرهة فيهما وبالجواز في الكبر دون المزهر أي فيكره لانه أهمل عن ذكر الله وقال ابن كنانة تجوز الزمارة والبوق وهو النفير قيل معناه البوقات والزمارات اليسيرة التي لا تلهي كل اللهو والى ذلك أشار المؤلف بقوله (وفي الكبير والمزهر نالها يجوز في الكبير ابن كنانة وتجوز الزمارة والبوق)

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله فصل انما يجب القسم للزوجات)

فهرست الجزء الثالث من شرح العلامة الخريشي على مختصر سيدي خليل

باب الذكاة	٢	باب السابقة	١٥٤
باب في المباح من الاطعمة الخ	٢٦	باب في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم	١٥٧
باب الاضحية	٣٢	باب النكاح	١٦٤
العقيقة	٤٦	فصل في الخيار لاحد الزوجين	٢٣٥
باب في اليمين وما يتعلق بها	٤٩	فصل في تمام الكلام على أسباب الخيار	٢٥٠
فصل في النذر	٩١	فصل في الصداق	٢٥٣
باب أحكام الجهاد	١٠٧	فصل في حكم تنازع الزوجين	٢٩٤
فصل في الجزية	١٤٣	الوليمة	٣٠١

في الحديث بالكوبة والقرطبة ويؤخذ من هذا عدم حرمة الباز (قوله يركب) تفسير لقوله بعضه في بعض وقوله ومفهوم عود مفصل لعله أعواد مفصلة أي ابتداء عند صنعه والحاصل كما قال بعض شيوخنا ان المزهر كالدف لكنه له جهتان بينهما نحو أربعة قراريط وفي شرح شب عود متصل بعضه في بعض اه أي أعواد متصل بعضها في بعض (قوله وتجوز الزمارة) جوازاً مستوي الطرفين وقيل من الجائر الذي تركه خبير من فعله فهو مكره وهو قول مالك في المسدونة كذا أفاده عج وذكر اللقاني ضده فقال وقوله تجوز ضعيف (فائدة) يقال رجل زمار لا زامر وفي المرأة بالعكس يقال زامرة لازمارة ك (قوله البوقات والزمارات اليسيرة) أي فعلى المصنف الدرك في اسقاط هذا القيد والظاهر أن المراد بسير التزمير ولو في واحد وأما كثرة التزمير فلا